



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران

بخش دیجیتال

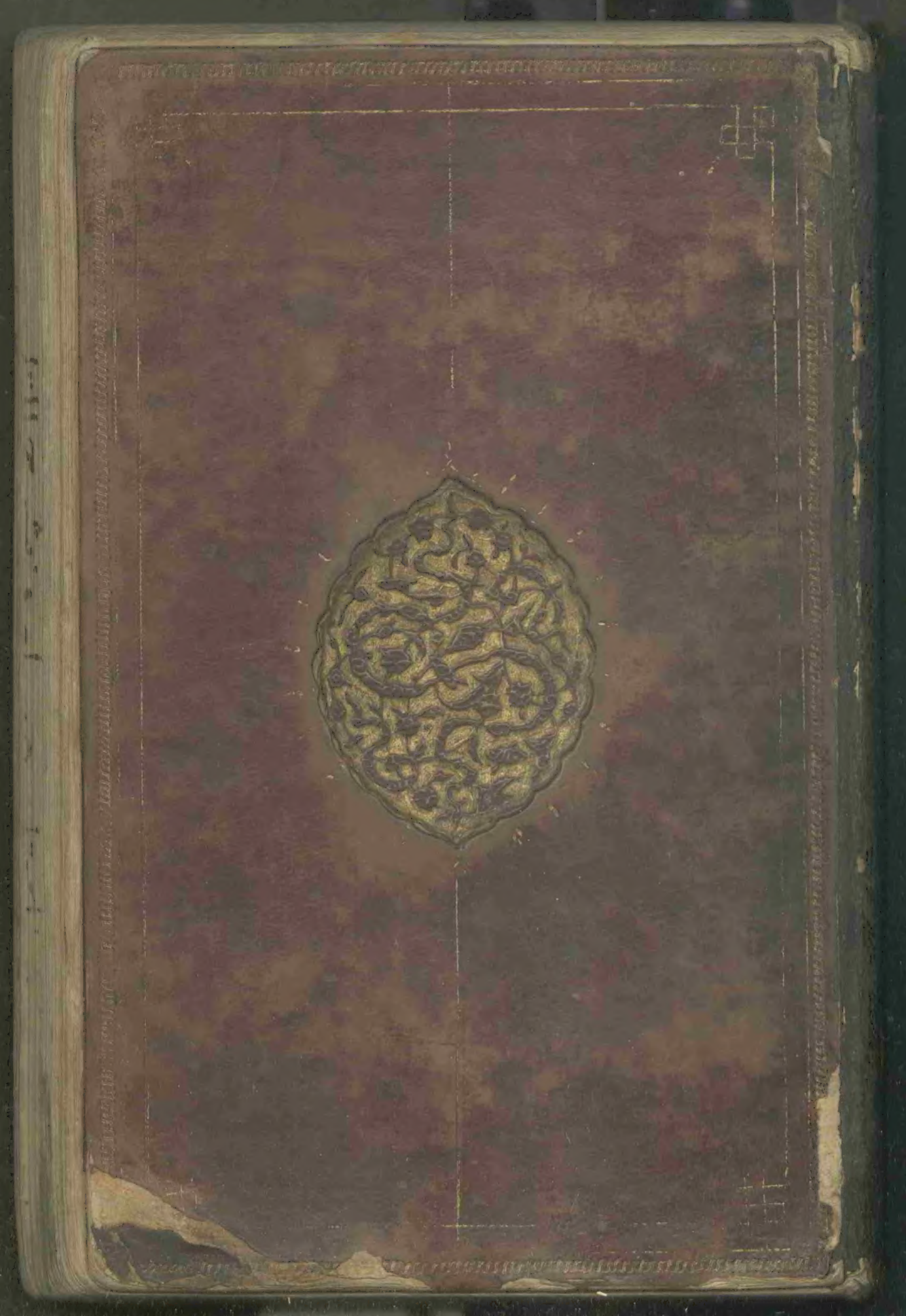
نام کتاب: شرح تنخیز مفتاح

مؤلف: اسفرائین

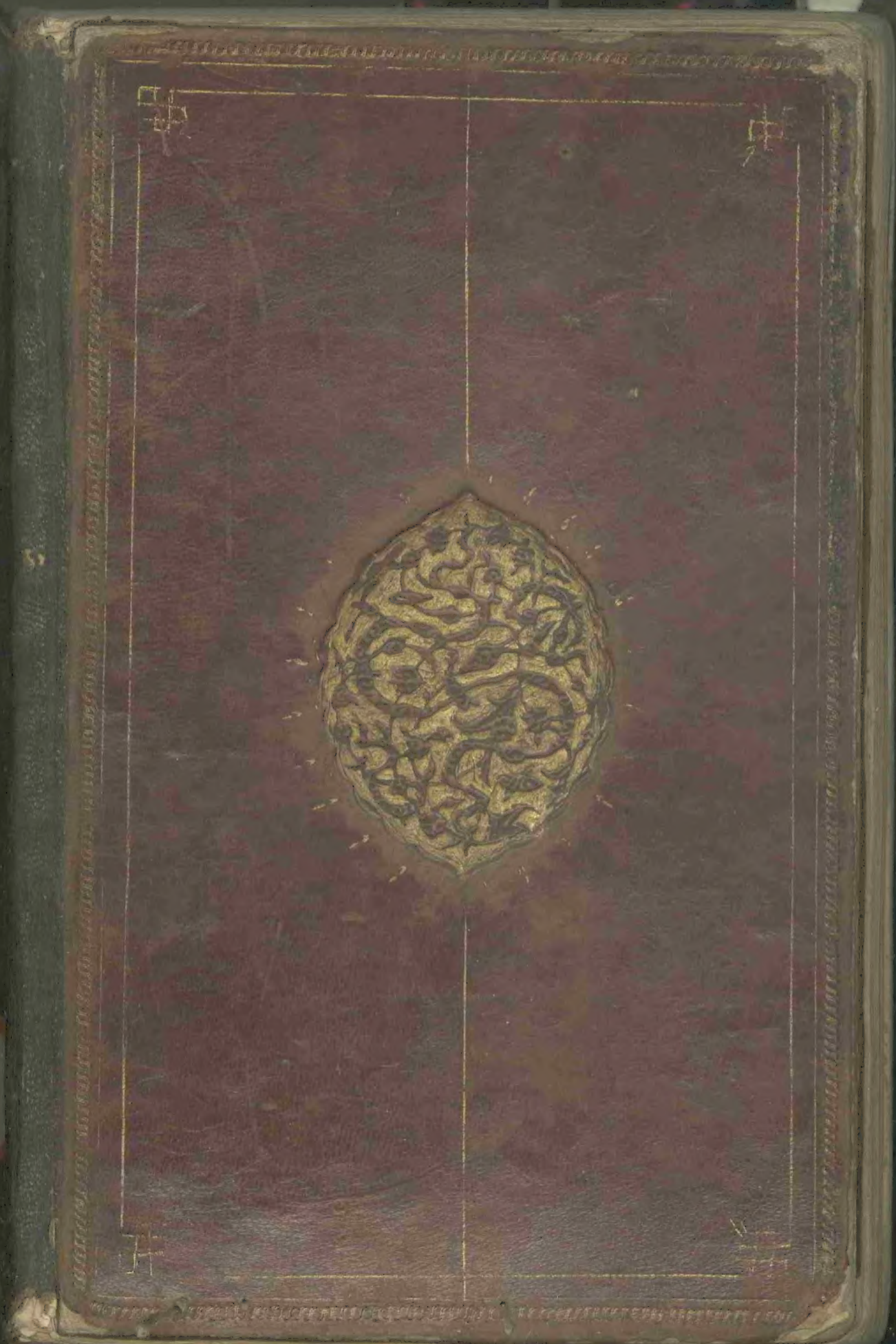
شماره کتاب: ۲۰۵ مسکود

اندازه: ۲۵/۵×۱۶

تاریخ تصویربرداری: مرداد ۱۳۸۹









محمد دود وصال

فتح مراد الحق

والله اعلم بالصواب لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت يحيي سبع الف خير وهو الملك المتكبر

[illegible]

الفقه للشيخ عفيف بن القفا

شروع عصم الدین لکھنؤ

۱۲۸

قد بقى الى العبد الضعيف  
علي بن حاي قزويني  
بسم الله ١٢٥٥

ترا دیدم و رفیق شنیدم  
شنیدم که آنی مانند دیدن

منه و آنچه که می خورد و درین

منه عاریتاً لکته در لکری  
علیه این حال قربان الی ورنه  
الکلی

5010 X 15

1v x 9v

59 L



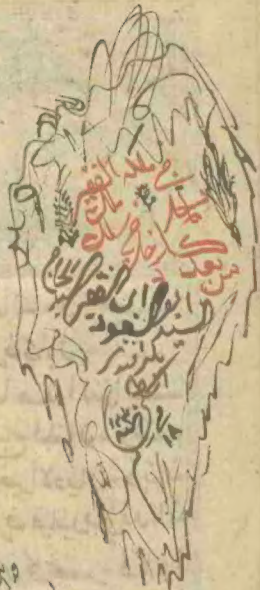
البركت - ٢٤٨ ورق در ٨

فهرست کتابخانه مرکزی  
از علم مصطفیٰ آملی  
تألیف و تدوین  
مهرماه ۱۳۵۷

مکمل دفتر مصطفیٰ بن محمد  
از علم مصطفیٰ بن محمد  
مهرماه ۱۳۵۷

فهرست کتابخانه مرکزی  
از علم مصطفیٰ آملی  
تألیف و تدوین  
مهرماه ۱۳۵۷

مکمل دفتر مصطفیٰ بن محمد  
از علم مصطفیٰ بن محمد  
مهرماه ۱۳۵۷



مکمل دفتر مصطفیٰ بن محمد  
از علم مصطفیٰ بن محمد  
مهرماه ۱۳۵۷

فهرست کتابخانه مرکزی  
از علم مصطفیٰ آملی  
تألیف و تدوین  
مهرماه ۱۳۵۷

مکمل دفتر مصطفیٰ بن محمد  
از علم مصطفیٰ بن محمد  
مهرماه ۱۳۵۷

مکمل دفتر مصطفیٰ بن محمد  
از علم مصطفیٰ بن محمد  
مهرماه ۱۳۵۷

مکمل دفتر مصطفیٰ بن محمد  
از علم مصطفیٰ بن محمد  
مهرماه ۱۳۵۷



کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران

# از مجموعه نسخه های خطی اهدائی

سید محمد مشکوة

فهرست کتابخانه مرکزی  
از علم مصطفیٰ آملی  
تألیف و تدوین  
مهرماه ۱۳۵۷







**الحمد لله** على كل حال . كما يستوعب من آيات الفضال . ويستقبل  
خواص الأقبال . ويستبب بالافتتاح به ختم كل امر في بال **والشكر**  
لنبي النعمان . عن المثال . على حسب ما يقتضيه شا هذا **النواب**  
**والصلاة** والسلام على من بيده مفتاح الجنان . ومصباح الجنان . وكشف  
طريق الحق باوضح البيان . اللسان الذي بلسانه تلخص خير الاديان . وبيان  
ايضاح افضل الانسان . محمد المبعوث من اشرف قبائل بني عدنان  
وعلى آله واصحابه الذين كان الدنيا عندهم اخضر من كل خضر . وكانوا  
ما كانوا عزبا بل كالمختصر . فوصلوا بالفضل عن لذات الدنيا الى عيشة ابدية  
اطيب . وفاد . وال انقطاع عنها بكمال الاتصال الى حياة سرمدية  
اعذب . اللهم . لا اوجر صلاة عليه اطول من كل مطرب . واجعلهم في  
قلوب المؤمنين بين لا يساوي جهنم كل احب **وبعد** فيقول الفقير  
الى الله الغني المرحوم بن محمد بن عرب شاه الاسفرايني عصام الدين ابن  
افضل ما يمشى به في تحصيل الكمال . وامثل ما يتوسل به الى نيل خلائها  
واعز ما يعتصم به الى ذروة الجدل قول على اك النبي خيرال . لا تظفر  
الي من قال وانظر اليه ما قال . وكيف لا وهو قاطع رتبة التقليد . الذي  
استل صاخر عنيق تقييد . وبعد عن الحق الصريح غاية التجديد . ولو  
التقليد ما حرم عن معرفة الحق واجد من اجاهلين . ولما سمع منهم ما معناه  
بهذا في باينا الاولين . من شارب ان يكون العالم المتقن . ولفقه  
بفقد الحكمة صادة المؤمنين . وحكمه ملذنا ان ياخذ ماصفا ويدع  
ما كدر . ولا يفرق في مقام الانقاع بين الحق والجدول والنهر  
وعن ان البشر اخطا من لوازم البشر . وانه لا يكون بغير الوحي في

مفقد

مفقد غير الله لوحد وانيه اخلافا كثيرا **الحمد لله** الذي هدانا لهذا  
في عنقوان او اني حي ما نصبت بالتقليد احدا . وما قنعت الا بالتحقيق بعد  
لي ان جيت من هذه الجهة فاجبت فطبع كثير منه في شرح التلخيص هذا  
سعت . وباري تقييد واصل تحرير املت . ولما في نايح الحق بعين  
التحقيق اهدت . ولما اخذ ان اسرح كتابا قد مر في غاية همة في شرح  
كل باب فيه من الابواب جم غفير من فحول اصحاب العقول وقوم عظيم من فطانت  
ارباب الالباب . سيما العالم الرباني . استاذ الفضلا العلامة التقيي  
والحق الملقاني قدوة العلماء الشريف الجرجاني . روح الله روحهما . ورزقا  
عقوبتهما ونبوغهما . كيف وفيض الضمير . لا يحيط به فيض احد . وليس له  
حد ولا يعرف له امد . ولذلك ترى في بعض من بعدهم بعضا في هذا الكتاب ما  
يكاد يتجبر فيه نواظر بصائر ارباب الذكاء كيف زاد في زيادة على ما  
به انهار المتأخرين وجلة القدماء . فما عجز الله عقلا فاستل على مرآة  
الآل في لكل نقطة منه لفظ ذو المعاني العوالي في اورد ان اذهان اذ كيا  
الفضلا الاعالي . وفي كل حرف منه للقلب العالي . فرح في اصطياض اصناف  
المعالي . وكل نقطة منه نقطة نفيسة لارباب المهر العوالي . طواهره  
نظامه ازهار التحقيق . وبواطنه مواطن اثار التدقيق . فلا غرو ان يجتهد  
في اكتسابها بفكر عريق . يانا طراقة بضاعتي . وقصور باعتي . لا تكن  
ستبعد هذه النشوة والتمنا . فذلك فعبد الله يوتيه من نيشا . فبئس  
الله ان يجعله مغنيا للطلبة في فمرة قاتو كتابه . وظهيرا للاجلة في علمه  
حقائق خطابه . وذا هذا العاقل الدليل يوم لا ينفع مال ولا بنون ولا  
مكرونا له امر غير ممنون . انه المنعم لكافة البرايا . بعامه العطايا  
وخاصته الصفايا **قال** المصنف رحمه الله تعالى .

**الحمد لله** الحمد هو الثناء على الخصال الصادرة ربا لا اختيار . على ماله الاشهر  
او الصادق عن الاختيار . نعمه كانت او غيرها . والشكر هو الايمان بما يعيد  
التعظيم على النعمة سواء كان ثناء او غيره فينبغي عود من وجه حلي يجتمعان  
في ثناء النعمة . فيا ريق الاول الثاني في ثناء على التفضيلة وبفارقة الثاني  
فيما سوى الثناء فيعك بالاركان والجنان . لا فائدة التعظيم لثان . اذا  
تم هذا فتقول افتتح كتابه هذا بالتمثلة التي الافتتاح بها الامم افتتاح



لم يسم الله المتعال . ثم يلحقه التاليع اعلى درجات الكمال . من القول الدال  
 على انه تعالى مالك لجميع المحامد بالاستقلال . فحده غير كالتعريف على نحو  
 من الفضائل والافعال . اذ الكلمة والية . وليس لغيره الاظهرية  
 بين يديه . اقتدا بالكلام المجيد . للعلامة الحميد . وهربا عما جاء به السنة  
 المشهورة لتاركها من الوعيد . واذ الحق من النعم التي يذكرها صاحب  
 هذا المختصر استيقا للعتيد . واستيقا للبريد . واختار قوله الحميد  
 موافقا للذوق على قوله الشكر لله تحسينا للبيان بتدريج الاقتباس . وتبين  
 اختصاصها برب الناس اذ اختصاص الحميد لاختصاصه بوجه موجب  
 اختصاصه بالشكر من غير الانعكاس . واختار على المدح تبينها على انه تعالى هو  
 الفاعل المختار . على ما عليه ارباب المبدل الاختيار . ولا يشك للحميد  
 على صفاته لا يلبس من له المختار . وان لم يست بالاختيار . او منزلة  
 منزلة الاختيار في الاستقلال الذات فيما من غير مدخلية في الاغنياء  
 ونصب الكتابة علامة على افتتاحه . باقية على مدح من صفته الذي هو  
 العبد المتناهي . اذ التيقن بما يسم الله والافتتاح بحمد اجل منصفه بها  
 الرخل ما هي . وباجل ائمة الدين واليقين بوضاهي . ومع كون تلك  
 الكتابة تلك العلامة على الحميد . شكر عظيم لا يخفى على ما كرر  
 لانه فعل بني عن عظيم المنعم . وتحميد الكرم المدام . وجعلنا جزاين  
 الكتاب الذي هو العبارات المفيدة للمصاحبة المكتوبة بين اللفظين  
 على ما هو المختار او هو نقوش الكتابة على احوال ما اتمنا للاقتداء بالكمال  
 واما للذي التمام . ان الحمد والبسملة ايضا كتابا من الدقيقين  
 في ايجاب الحمد فيجوز كل ذي منه . عن اداء المحامد بكل ثمة . ولا يري  
 ما القيت مما اقيت عليك انه ينبغي على جعل اللام في الحمد للاستغراق  
 وقد جعلنا العلامة التحسيري علامة تعريف الجنس فلا توفيق به لانه  
 سورح بان في هذا النظر لانه على اختصاص الحمد به تعالى فهو لا يحتاج  
 من افادة الاختصاص وان يتحاش فبنا على قاعدة الاعتزال من ان  
 العباد هم الخالقون لا فعلا لهم فالحمد على افعالهم ليس حمدا لهم  
 تعالى . ونحن معاشرا هذا السنة تحاشنا على ان لا يمشي الله  
 فالحمد بترجم اليه ولا يتعلق في الحقيقة بما سواه على انه قيل اما  
 جعل التعريف للجنس دون الاستغراق اما بيان ان مذكول الله هو

الجنس

الجنس والاستغراق من موجبات القديان كما يستحق في بحث التعريف واما  
 لاختيار اثبات اختصاص الافراد بجعل اختصاص الجنس كناية عنه لانه  
 ابلغ وما قدمناه لك من ان جملة الحمد قوله ال على كنيته تعالى لجميع المحامد لا يتأ  
 سلوك طريق الكناية . وليس بالصريح في اختيار النصريح . والله كالمن تحقق  
 بواجب الوجود لم يطقا على غير فيسابين المدين وغيرهما الا ان الله اسم هو  
 قسم من العلم والرحمة . وقد استهدا الذات في ضمن اسم الله بالانصاف بجميع  
 صفات الكمال كما جاء به الوجود في ضمن هذا الاسم فهو يدل على جميع الصفات  
 على سبيل الاجمال . وفي ذكر الحمد مزيد الاكاد . فلهذا اختير من بين الاسماء  
 الحسنى الماثورة فان شيئا منها لا دلالة له عليه . والمنصف بجميع صفات الكمال  
 ومآله من النظائر والاشارة ليست من الاسماء الماثورة كالكمال من كل وجه على  
 انه لو قيل الحمد للحق او الدارق لكان غير ذلك لا وهو ان علمه ثبوت جميع المحامد  
 له وهي الصفة المخصوصة **قال** الشارح المحقق قال الحمد لله تبينها  
 على الاستحقاق الذاتي اي الاستحقاق الغير المختص بوصف دون وصف ثم عرض  
 للادعاء بعد التمام الدلالة على استحقاق الذات تبينها على تحقوا الاستحقاقين  
 وفيه نظر لان التثبت على الاستحقاق الذاتي لا يحصل بتعلق الحمد باسم العلم  
 لانه لا يدل على عدم عليه الوصف ولو سلم فاستحقاق جميع المحامد او اختصاص  
 جنس الحمد به لا يكون باعتبار كل وصف حتى لا يخص الاستحقاق بوصف  
 دون وصف بل ذلك الاستحقاق بالنظر الى جميع الاوصاف واما الاستحقاق  
 الذاتي لثبوت جنس الحمد فانه ثابت بالنظر الى اي وصف كان على ان تعليق  
 الحمد بلفظ الله لو افاد الاستحقاق الذاتي اما يفيد لان كل وصف له موجب  
 استحقاق الحمد فيفيد الاستحقاق الوهمي ايضا فلا يستدعي التبيين  
 عليه ذكر الوصف الخاص . وايضا ليس تعليق الحمد بالذات كعقله بالافعال  
 على ما يدل عليه كلامه فان الكليات المستفادة من التعليق باسم الذات  
 هو عليه الوصف ثبوت الحمد لله . والعلية المستفادة من التعليق بالانعام  
 عليه الانعام لان الحمد اذ لو كان جملة لثبوت الحمد تعالى لكان المعنى ان  
 جميع المحامد ثابتة به تعالى لاجل الانعام . ولا يخفى عدم محته وتحقيقه  
 ان العدل المذكور بعد الانشاءات قد تكون علة الانشاء . وقد تكون  
 جملة لما تعلق به الانشاء . فعلى الاول انشاء معدل . وعلى الثاني انشاء معدل  
 وعلى الاول قوله على ما انعم من جملة المحمود به . وعلى الثاني خارج عنه



محمود عليه . وبهذا اظهر انه لا يشاي بين جعل الانعام علة للحمد وجعله  
غير مختص بوصف دون وصف . فنقول تعرض للانعام لان الذاعي اليه الحمد  
تأليف هذا المختص الذي هو من اثار الانعام وقدم لانه مستند اليه  
في الحال وغايل في قوله به في الاصل لان قوته اصله حمدا لله وهو من المصا  
السادة مستند الافعال عدلا لله في الرفع للذلة على الذوام والنيات فربته  
التقدم حالا وما لا وليكن اقتباسا على عامر وما شاخيره للذات في الكلام القديم  
فليست بزيادة كون بعدد بما يتعلق به **قال الشارح** وقدم الحمد  
لاقتضا المقام من حيث اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه واورده عليه  
ان الحمد مجموع قول القائل الحمد لله ولا اختصاص بالحمد لكلمة الحمد  
بكل جزاء الكلمة متساويا بالنسبة اليه الحمد . ويمكن ان يدفع بان الحمد  
اختصاصا غير الجبرية باعتبار صديقه فهو موهبة على هذا الحمد **علي ما انعم**  
تقليد لانسان الحمد . وعلى تقليدته كما في قوله تعالى ولتذكروا الله على  
ما هداكم . وما فيه مضد رية لاسمية موضوعة او موصوفة اما لفظا  
فلاختيار الاسميه اليه تقديم العائده في المعطوف بتكلف اي لما هذا كره  
وعلم به من البيان ما لم يعلم فيكون من البيان بيان ما لم يعلم ويكون ما لم  
به عبارة عما يتوقف عليه التعليل من الشعور وغيره . او وعلمه من البيان  
وقت عدم العلم بان يكون ما لم يعلم مضد لا حينئذ للاختيار في المعطوف  
هو عليه اليه التقديم كما ذكر الشارح المحقق لان اختيار انتم اليه التقديم  
او التزويل منزلة اللازم لا يندفع بحمل ما مضد رية . وما ذكره الشارح  
ايضا ان التقديم في المعطوف متعذر لكون ما لم يعلم مفعوله وجعله بدلا  
من الصير نفسي وكذا جعله خبرا متبعا محذوف او مفعول . اعني قد هول  
عما ذكرناه . وانا نعني فلان الحمد على ما قام بالمنعم ما امكن من الحمد على ما  
يتعلق بما قام به من نفس النعمة . اما لان دعوى النعمة اليه حمد المنعم لا يتاها  
بواسطة الانعام بخلاف الانعام فانه مرتبط به بنفسه . واما لانه اذ جعل  
في الاخلاص لان النظر في النعمة على فضوله اليه العبد بخلاف الانعام فان  
النظر فيه اليه لاهضاء كال المحمود ولتجريد النظر عن شوب الالتفات  
اليه ما يصدر اليه . وللمبالغة في قصر النظر على الكمال لم يتعرض للمنعم به  
مربع الحمد على الانعام اذ الحمد على ما هو عند الحمد من البيان تبيينا  
على الحمد ايضا مما يوجب الحمد لما يشمل عليه من جلائل النعم فلا يكون

الخروج

الخروج عن غمده من مقدور فلفظ على ما انعم ما اندرج تحته فقال  
**وعلم من البيان ما لم يعلم** بطريق عطف الخاص على العام تبيينا على فضله  
على ما عده من الانعام . وازاد ما لم يعلم ما لم يعلم بوجه من الوجوه . وذلك  
التعليم لا ياتي الا من الله فان المعلم لما يعلم بوجه ما لم يعلم بوجه اخر فلا يكون  
ذلك طويلا . وقيل المراد ما لم يمكن تعلم اخذ من قوله تعالى وملاك نام نكن  
تعلم اي ما لم يعرف قواثا بالعربية . وذلك الطويل لا يترجم بوجه اثبات فائدة  
برعاية الشجع كما قيل او فائدة صنعة الطبايق ورعاية تناسيب الاشتقاق لان هذا  
محسنات بدعية . ولا بد لدفع الطويل مما يدخل في اصل البلاغة وقوله  
من البيان بيان ما لم يعلم قدم عليه لرعاية الجمع وفيه ترك رعاية جانب المعنى  
لرعاية جانب اللفظ اذ حق البيان ان يتاخر عن المهم ليتكمن بالبيان في النفس  
فضل تمكن . ولا يره ان رعاية الجمع لا يقتضي تقديم البيان اذ يمكن ان يقال  
وما لم يعلم من البيان علم كان فيه ايضا شاخيره الفعول على خلاف الاصل وايمان  
ان ما لم يعلم هو المحمود عليه ولا يخفى حسن البيان وما فيه من بديهة  
الاستدلال مرآة بالصلاة تكميلا بالشكر اذ ورد في الشرح من ليس شكر الناس  
لم يشكر الله . واقفا لما علمنا الله من جعل ذكره مقارنا لذكر نبيه واطهارا  
لحاج النبي اليه مع انه افضل المخلوقات . ونظرا لخرارق العادات  
مباعدة عن وقوع هذه الامة فيما وقع فيه النصاري فقال **والصلاة** وهو  
من الله الرحمة وكلمة على متعلقة بالذول اي الرحمة مازلة **علي سيدنا** اي سيد  
خير الامم او البشر والمخلوقات وعلى كل تقدير سيد ربي سيد سيادته لجميع المخلوقات  
**محمد** اي من حمده كثيرا استقوله من الحمد ايمان احدهما يعيد المبالغة  
في المحمودية . والاخر المبالغة في الاحمدية وهو احمد . واشتهر من بين  
الانجين . الاول اكثر اشتهاا وخبر به كلمة التوحيد لانه النسب لما له من  
تعام المحمودية ووصفه بقوله **خير من نطق بالصواب** على المذهب الدارج  
من تفصيل خواص البشر على خواص الملك . والمراد بالصواب ضد الخطا فاما  
ان يراد به الصواب في التكلم وعدم الخطا فيه فصاحبه وبلاغه وهو اسب  
بالمقام . واما ان يراد به مطابقة النطق وسراة من الكذب . وقبته  
مسئلة عصمة النبي عن الكذب واختار الوصف به لانه مما وصف الله الملائكة  
المقربين حيث قال وقاك صوابا . مرفضه ثانيا على الانبياء من حيث يقول  
**وافضل من او في الحكمة** وفضل الخطاب يحتمل العطف على او في الحكمة



فيكون جملة فعلية كما يحتمل العطف على الحكمة عطف مقدره على مقدره وهو الحكمة  
ولم يتحاش من حديث لا تقضيلوني على نبي . ومن حديث لا تقضيلوني على نبي .  
بن نبي لان المذهب انه افصل الاتيان . وكل نبي ورد في الاخبار من تقضيله  
مؤول تكلف تاويله في شرح كتب الحديث . واختيار الاتيان على منزلة الحكمة  
ومن جاء بالحكمة تبين على انه من عند الله لا من عند نفسه . وترك القائل لانه  
شعير والحكمة العدل والنبوة على ما في القاموس . وقصوها الكشاف بعلم  
الشرايع وفصل الخطاب بمعنى الخطاب الفاصلي بين ما قصد به وغيره كان  
وضوحه فيما قصد به او الخطاب المفضول المتميز عن غيره لذلك والخطاب  
الفاصل بين الحق والباطل . والخطاب المفضول المتصير عن غيره بحيث  
لا يشبه بكمال البشر لا محالة فيكون اشارة الى المعنى الباقية بعد اشارة  
الى النبوة في وجه وجهه وبين المدلول والدليل في وجهه وبين العلم  
وجنس التعليم والتبليغ في وجهه . وعلى اعادة كلمة على رد اعلى السبعة ان  
جمع الآل مع الرسل في الصلاة بكلمة على لا يجوز . ويجب ترك الفضل بينه  
وبين اله **اله** اصله اهل بل ليدل اهل خاص استعماله في الاسراف ومنه  
خطر بمعنى انه لا يستعمل الا في امر هو اهلا للاسراف . وكانه بحسب الذين  
او الدنيا . **قال** صاحب الكشاف ينافي في تصغير اختصاصه بالاسراف وكانه  
يريد انه بعد الاختصاص لم يصغر لمنا فاته بحسب الوضع للتخصيص  
وماروي عن الكسائي انه سمع اعرابيا يقول . اهل واهل وال واهل  
وال واهل واهل كان قبل التخصيص فاهل ليس تصغير الا لاهل للاب  
واعترض به من ان الشرف بحسب ما اضيف اليه لا ينافي في التخصيص بحسب  
نفسه وان التصغير يكون للتظيم . وما يمكن ان يورد من ان التصغير ليقول  
لا يصح ان يكون قبل التخصيص من دفع لانه تنبيه على عدم تصغيره بعد  
التخصيص . وبيان سره على ان التصغير يكون لتخصيص الشيء في مفهوم ما صغر  
فالرجل تخفيف في الرجولية فتصغير الال يكون لتخصيص في الآية فلا  
يناسب في لفظ قصد به شرف الآية ونجي الال بمعنى الاتباع فلو حمل على  
اهل بيت النبي فالصلاة عليه وعلى اصحاب لاد احوقهم علينا لانه وسائط  
بيننا وبين الرسول كما ان الرسول واسطة بيننا وبين الله تعالى ولوارثه  
به الاتباع يكون اقتداء به عليه الصلاة والسلام لانه فان امرامة  
كان جلهمته . ويكون ذكر اصحاب المشرك على اهل البيت تخصيصا بعد

التعريف

التعريف لشرفهم **الاصحاب** نبي الجوهري كون الافعال جمع فاعل فلذا قال  
المسلم المشهور من قولهم اجابها ابناها اي جماعة خواصي الدارين بها  
هم الذين بنوها اطنه تخفيف جناتها بناتها فلذا قيل جمع ظهر مقدره  
مستعملا في الظاهر مبالغة لكن يحج عليه انه يتا في ما في الكشاف  
ان الحرض في قوله تعالى حتى تكون حرضا او تكون من آلنا لكن يستوي  
فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث لكونه مقدر . وفي القاموس طاهر  
كندر وكوم فهو طاهر . وطهر وطهره والجمع اطرار **وصحابة** هو في الال  
مقدره كالصاحبة بالكثر يستعمل في الرفقاء والمراد اصحاب الرسول  
وهو الذين طهرت صحبتهم مع النبي صلى الله عليه وسلم بشرط الرواية . وقيل  
هم يملكون راوا النبي صلى الله عليه وسلم **الاحبار** في القاموس جمع خير  
تخففا او مشددا على وزن سيد بمعنى كثير الخير او جمع خير مشددا بمعنى  
كثير الخير في الدين والصلاح والتخفيف في الجمال واشترحت وكانه بهذا  
الاعتبار **قال** السراج جمع خيرا بالتشديد فان المناسيب هو  
المدح بالدين والصلاح بالحسن والجمال وليس جمع خيرا من تقصيد  
وان كان يلائم وصف الاصحاب به ماروي عنه صلى الله عليه وسلم خير القرون  
قري من الذين يليهم لان خيرا لا يتغير في التانيث والجمع والتثنية  
على ما في القاموس . **وقال** القاموس اذا اردت التخصيص تقول فلان خير  
الناس وفلان خير الناس **اما** لتخصيص محل سابق مع التاكيد لمفهوم  
الخيرا وقد يستعمل المجزأ التاكيد كذا في الرضي في هذا التاكيد ويصح  
التخصيص **بعد** اي بعد الحمد والصلاة هذا هو المشهور في هذا  
المقام ونظائره . ولحق بعد التسمية والحمد والصلاة والمقصود  
تذكيرا ابتداءا ليقفه هذه الامور المتبركة ليكون مع التبرك والتبني  
ان الشروع بغيره اهل عنها فيزيد في التبرك والتبني والفضل لان ما سبق  
ابشاث وما سياتي اخبار وحقيق كلمة اما وبعد اغناك عند قطع  
مسالك معرفتها واعراب بل اخر عنه فلا يناسب قصد نحو هنا **فلما**  
**كان** لما لوقوع امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول  
معية المسبب مع السبب المقتضي فيلزم من ذلك اتحاد زمانها وهذا  
الزمان اسماء دله فيكون اسما كناية عن اليه ابن السراج والوقوع وان  
جني وجماعة ورده ابن خروف بصحة لما اسلم دخل الجنة . واجيب



انه منبني على المبالغة وكلام سيويه محتمل حيث قال لما وقع امر لوقوع  
 غيره وانما يكون مثل لوفاته يحتمل القصد اليه انه مثل لو في الماضي او  
 في عدم العمل والقصد اليه انه حرف وهذا مستلزم يفتقر فيه القطع  
 وان جزم الشارح بكونه اسما وجعل كونه حرفا وهما. وبالجملة يلبس  
 ما من محقق او مقدر لفظا او معني وجوابه ايضا يكون ماضيا بما يكون  
 مقرونا بالما بالانفاق. واختلف في وقوعه جملة اسمية مقرونة  
 بالما او اذا النعائية وفعل مضارعا وان شهد بالكل القدران **علم**  
**البلاغة** اي علم الغرض من تدوينه تحصيل البلاغة وهو علم المعاني  
 الذي الغرض منه تحصيل ملكة تأدية المعاني الذاتية على اصل المراد  
 على وجه الضوابط وعلى البيان الذي الغرض منه تحصيل ملكة تأدية المعاني  
 الواحد بطرق مختلفة على وجه الضوابط. وانما سواهما مما يتوقف  
 عليه البلاغة فالغرض من تدوينها تأدية احسن المعاني على وجه الضوابط  
 فطردا يستوي للفراس والعوام. كذا المراد بعلم **توابعها** علم دون  
 لمعرفة توابع البلاغة فلا يكره. انه لو اريد بعلم البلاغة العلم كان  
 عطف وتوابعها على جزء العلم ويكون صميم توابعها راجعا الى جزء العلم  
 وان اريد المركب الاضافي فان جعل بمعنى علم يتعلق بالبلاغة فليس له  
 ضابطه تقتضي دخول المعاني والبيان وخروج النواحي **من اجل العلوم**  
**قد لا يميز** اما من نسبة الاجل الى العلوم فيكون اضله من اجل قدر  
 العلوم. واما نسبة الاجل الى علم البلاغة فيكون اضله. ولما كان  
 علم البلاغة وتوابعها من قدر راجل العلوم وعلى التقديرين لا بد من  
 تقدير مضاف في علم البلاغة. ومن تقدير معطوف عليه اي لما كان قد  
 علم البلاغة وشره من اجل قدر العلوم وادق سرها وليس لك  
 ان تجعل قدر التمييز عن نسبة الاجل الى قاعله المضمرة وان كنت  
 تستغني عن التقدير اذ الاصل حينئذ لما كان علم البلاغة وتوابعها  
 من طائفة اجل قدرها من العلوم لانه يلزم عمل امر التفصيل النظام  
 من غير شرطه والقدر كالقدر والحد المقدر **واذ قد اسرها** هو  
 ما يكثر اولب الشيء وانما جعل علم البلاغة وتوابعها من اجل العلوم  
 قد لا لانه اراد تفصيل كل واحد من افراد علم البلاغة وعلم توابعها  
 وهي ثلاثة علم المعاني والبيان والبديع فلا يصح جعل كل اجل جميع

العلوم

العلوم والا لزم تفصيل الشيء على نفسه بل لا بد من اعتبار الثلاثة طائفة  
 هي اجل العلوم وجعل كل واحد منها فيستفاد جعل كل اجل منها سوى الثلاثة  
 وحينئذ يتجه ان كلاهما ليس اجل من شيء من اصول الشريعة وفروعه فيجانب  
 بان المراد بالفضل عليه العلوم العربية كالتبارة من اطلاقها في كتب  
 العربية وهذا هو الجواب الحق وانما قاله الشارح المحقق من انه لا حاجة  
 اليه التفصيل لانه لم يجعله اجل العلوم بل من طائفة هي اجل العلوم ولا  
 يلزم منه كونه اجل من جميع ما سواه ففيه انه حينئذ لم يجعل هذا العلم  
 درجة يعتقد بها مزيد اعتداد فيما بين العلوم العربية لانه لا يجوز ان  
 يكون اجل من شيء منها ولا يكون اجل الامن واجد منها وكذا ما قاله  
 من ان هذا ادعائه وكل حزب بما لديهم فرحون فللمفرح به يدعي ولا  
 يباي محالفة الواقع فيه ان اجل المبدل لا يفرحون بشيء بحيث يدعون  
 تفصيله على علم الدين على ان قوله لا حاجة اليه التفصيل يشعر بان الظاهر  
 الاطلاق وقد عرفت ان الظاهر من اطلاق ارباب العربية التحسين  
 فان الاستدلال عليه يشعر بانه ليس ادعاه الا ان يقال انه صورة استدلال  
 شروحا للدعوى وحينئذ لا يناسب المنازعة في مقدمات الدلائل ولا  
 يحتمل مونة التوجيه لدفعها **ادبه يعرف** معاشر مكنتي الشقيقة  
 فلا يشده ان العصب تعرف بالسلسلة من غير علم البلاغة وتوابعها وفان  
 الشارح اراد الحصر الاضافي اي به يعرف لا بعين من العلوم **دقائق العربية**  
 اي اللغة العربية او العلوم العربية **واشارتها** وهي اذ في الدقائق والامر  
 فيكون ادقها سيرا وانما قدم بيان كون ادق العلوم سيرا لان ما ذكر  
 في بيان كونه اجل العلوم قدرا انما يكشف بما ذكر في بيان كونه ادق  
 العلوم سيرا **ويكشف** على صيغة المجهول معطوف على يعرف مشاركا له  
 في الطرف المقدم اي به يكشف ولا يصح ان يكون على صيغة المعلوم مستندا  
 الى ضمير علم البلاغة فيكون في تقديره ان يكشف علم البلاغة عن وجوه  
 الاعجاز اسرارها لانه وان يعينك من تصحيح الحصر المستقصا بكشف  
 بالشقيقة ولا تكشف بعلم الكلام فانه اثبت فيه اعجازه بالبلاغة لكنه يمنع  
 وجوب نصب الاستار حينئذ لتوقف مضيق الجمع على رفعه وحينئذ  
 تصحيح الحصر اما بالنسبة الى الشقيقة فقد عرفت واما بالنسبة الى الكلام  
 فاولا بان المراد الحصر بالنسبة الى غيره من العلوم العربية اذ حقت



ان اللغوي كونه اجابا لا اجل جميع العلوم وثانيا بان كشف الكلام لا يتم  
 بدون هذا العلم لان الاعجاز لما يعرف بالذوق المكتسب منه وليس مدركه  
 الا الذوق فكونه معجزا لا يعرف بالتحقيق الا بهذا العلم **عن وجوه الاعجاز**  
 في عن اسباب الاعجاز وهو ما يدره عليه المتكلم في كلامه من المزايا والخصائص  
 فمعرفة هذه الوجوه ورعايتها يحصل بذوق يدرك به ان القرآن خرج عن  
 ان يمكن البشر من الاتيان بمثله فمعرفة الوجوه تحصل بالكشف عنها ومعرفة  
 الاعجاز لا يمكن بالكشف عنه بل بالذوق المكتسب من كثرة استعمال الوجوه  
 المكشوفة بهذا العلم فلذا قال يكشف عن وجوه الاعجاز ولم يقل عن  
 الاعجاز فلا يدر انه ينافي ما ذكره المفتاح انه لا يمكن كشف النشاع عن  
 الاعجاز بل مدركه الذوق ليس الا وما ذكرناه مما يصح به المفتاح  
 حيث يقول اعلم ان شان الاعجاز امر عريب يدرك ولا يمكن وصفه كاشفا  
 الوزن تدرك ولا يمكن وصفها ولا ملأه وتدرك الاعجاز عندي هو  
 الذوق ليس الا وطريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العبدن نعم  
 لبلاغة وجوه منلمة وربما يتيسر اماطة اللثام عنها لتجلي عينيك وانما  
 نفس وجوه الاعجاز فلا وهذا الشارح لما يفرق بين الكشف عن وجوه الاعجاز  
 والكشف عنه فمثل الكشف على المعرفة دون الوصف ودفع الاشكال  
 بان المراد بكشف الاستار معرفة الاعجاز وبعد مرا مكان كشف النشاع  
 عن الاعجاز بعدم امكن وصفه ومنهم من قال معني قول المصنف انه  
 يكشف بهذا العلم من وجوه الاعجاز لواحيط بهذا العلم وحكم المفتاح بانما  
 الكشف لا متناع الا حاطة فلا ينافي وليس شي لانه لا يمكن وصف الاعجاز  
 وبيانها بغير لانه مما لا يمكن معرفته الا بالذوق فلو كان من يوصف  
 صاحب هذا الذوق فهو مدركه بالذوق لا بالوصف ولا فلا يدرك  
 بالوصف علي ان المقصود بيان جلالة العلم بجلالة غايته فاذا لم يحصل تلك  
 الغاية لاحد فاية فائدة في بيان تلك الغاية فمر هذا دليل على قوله اجل  
 العلوم قدرا وجهات شرف العلم ثلاثة لا يعدوها الي اعتبار شرف  
 الموضوع وشرف المسائل لكونها يقينية وشرف الغاية فلا شرف للعلوم  
 الظنسية باعتبار المسائل اذ اعرفت هذا فالحض الاستدلال ان علم  
 النبلافة يعرف به الاعجاز فهو اجل موضوعا عن سائر العلوم العربية واجل  
 غاية انما الاول فلانه باحث من اللفظ العربي البليغ من حيث ينطق به

الاعجاز

واللفظ العربي البليغ من هذه الحبيبة اشرف من اللفظ العربي العاري  
 عن هذه الحبيبة وهو موضوع سائر العلوم العربية وانما الثاني فلان غايته  
 التصديق بجميع ما جابه النبي صلى الله عليه وسلم على ما قيل ان التصديق بان  
 القرآن كلام الله وهو اجل من مايات سائر العلوم العربية وهذا اظهر صغفا  
 ما قاله الشارح المحقق من ان معلوم علم البلاغة ان القرآن معجز وهذه وسيلة  
 الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جابه ليقيني اشر فيقال انما  
 الدينونة والاخرية فيكون من اجل العلوم لكون معلوم من اجل المعلومات  
 وغايته من اشرف الغايات لان معرفة ان القرآن معجز غاية هذا العلم  
 وليس منه ولا اشرف لهذا العلم باعتبار سائيله لانه طي **في نظر القرآن**  
**استانها** نظر القرآن تاليف كلمات متوتبة المعاني متناسقة الدلالات  
 على حسب ما يقتضيه العقل بخلاف نظم الحروف فانه تواليها من غير اعتبار  
 معني يقتضيه حتى لو قيل مكشوب رجع لم يخل بنظم الحروف وليس الاعجاز  
 بمجرد الالفاظ والاما كان للطايف العبدن مذخلة فيه لانه لا يتعلق بلفظ  
 فلذا اختار التلطف النظم على اللفظ ولان فيه استعانة لطيفة متضمنة لجعله  
 كلمات القرآن كاذر كذا في الشرح وفيه اولا ان النظر ليس بمجرد تاليف  
 كلماته فلي الوجه المذكور من تجاوز تاليف اجزايا ايضا ولا يتم بدون تاليف  
 جملة ايضا كذا ان اذ النظر كالتعلق بكلام واحد يتعلق بكلايين او اكثر فالنظم  
 والنظر تاليف اجزائه ليه اخر والنظر يتحقق بمجرد ترتيب المعاني من غير  
 تناسق الدلالات او الميرك في الكلام لفظ بحار في كاي سورة قل هو الله احد  
 وثانيا انه لو لا الذي ليه ذكر النظر لتقل عن وجوه الاعجاز في القرآن اذ لا  
 داعي الي ذكر اللفظ فالذاي ليس لترجيحه في اللفظ بل لترجيحه ذكر  
 على تركه **وكانه القسم الثالث من مفتاح العلوم** فمحي كتابه مفتاح العلوم  
 لانه مفتاح للعلوم البسقة التي اشتمل عليها من الفروع والاشقاق  
 والمعاني والبيانات والتبديع والقواني والعروض والمنطق اولاه مفتاح  
 للعلوم كلها لانه نورث الناظر فيه قوة يتمكن بها من تحصيل تلك العلوم وحده  
 بقائحا لما اشار اليه ان فيض العلم من الفيض الوهاب والكتابات ليس الا  
 لفتح باب فيضه لا في الابواب **الذي صنفه افاضل الصلابة او يعقود**  
**نوسف** تسكاكي محمد الله بفضله في التعبير من جملة مفعولاته بتعمد  
 بالقرآن اشارة لطيفة ليه تشبيهه بالسيف القاطع في حدة القرحة اعلم



جركان والقطر فوق الكبير كما ان مقابلة اعني الحقيرة دون الضعيف الك  
يقابل الكبير وصريح به ان يخشعي في تفسيره ولهم مذات عظم **ما صنف**  
**في من الكتب المشهورة** بيان لما قيل صنف وفي ذلك البيان مزيد مبالغة  
في نفعه اذا اشتهر لا يكون الا للنفع ومبالغة عن تهمة الكذب اذ عوي  
الاطلاع على جميع ما صنف فيه بعينه من مظنة التقديق واما جعل  
البيان للضعيف دون ما في الشرح لان البيان حال عن المبتدئين وما صنف مضاف  
اليه وليس فاعلا ولا مفعولا لكن في مقارنة زمان الاشتهار لزمان التصنيف  
نظر صحيح وفعله له تكلف وجعل القدر الثالث كتابا وهو بعض من كتب  
ايضا يستند في تكلفها **نفسا** لا بد من اعتبار مضافي اي لما كان نفع القدر  
الثالث اعظم منافع ما صنف فيه فنفعا اما تمييز عن نسبة كان الى القسم  
الثالث فتقدير المضاف فيما صنف فيه . واما عن نسبة اعظم ما صنف  
فيه فتقديره في القدر الثالث وكان مراد الشارح حيث قال تميز من  
اعظم وجعله تميزا عن المشهورة بعيد وان كانت اقرب او المشهورة نفعا  
وبين كونه اعظم نفعا بكونه جامعا لثلاثة امور كل منها متمثل على عظيم  
نفع لا بكل من الثلاثة مما يشعر به كلام الشارح حيث جعل قوله واثمها  
تحريرا في قوة وكونه اثمها او قوله واكثرها للاصول جمعا في تقدير  
وكونها اكثرها للاصول جمعا اما كون حسن الترتيب سببا لعظم النفع  
فلانه لما حسن الترتيب وجد كل مقصد في محله فلا يفتقر الطالب واما  
كون تمام التحرير سببا فلانه اذا خلا عن الزوايد وما لا نفع فيه لم يكن  
للساظر فيه تضيق وقت ويكون خالص النفع فيعظم نفعه . واما كون  
كثرة الجمع للاصول سببا فظاهر واعلم ان قوله وكان القدر الثالث الى  
قوله نفعا فعد يعاد لنا قوله **لكنه احسنها ترتيبا واثمها تحريرا**  
**واكثرها للاصول** جمعا فقد بعد من قال الاولي ان يقول اعظم ما صنف  
فيه من الكتب المشهورة نفعا لكونه اكثرها للاصول جمعا ليكون كلاما متجمعا  
ويكون قوله لكونه احسنها ترتيبا واثمها تحريرا مستملا على صفات  
الموازنة والترتيب جعل كل شي من المجموع من مرتبته والتحرير جعل اليه  
خرا استيعمالا خلاصه وظاهرا فان الكلام المختصر على الخلاصة من  
عن قول الاشتمال على الحشوف كانه حررا بالتحرير وكون الكتاب اتم تحريرا  
عبارة عن كون اجزائه المحررة اكثر من محررات اخر فلا يرد ان التحرير لا يحسن

الاشتمال

الاشتمال على الحشو بخلاف الكتاب المحرر فانه عبارة عما حرف فيه ويؤمل في  
بين الكتاب المحرر والكلام المحرر فصار لا يتم تحريرا باقرب الى التمام وقوله  
لكونه احسنها ترتيبا واثمها تحريرا في تقدير لكونه ترتيبا وتحريرا  
احسنها ترتيبا اي احسن ترتيبات الكتب واثمها تحريرا اي اتم تحريرا  
الكتب ففي الكلام حذف مضاف ومعطوف وقد قيل مثله فاحمل معرفته  
وجمع الاصول مقدم على الترتيب الا انه اخر رعاية الجمع . والمراذيل الاصول  
اما الشواهد لانها اصل القواعد واما القواعد لان الاصل جامعا مرادها  
للقاعدة وقوله للاصول متعلق بجمعا قد رويته بجمعا على نحو وان احد من  
المسكين استجارك فقوله جمعا عطفا بيان للتمييز المحذوف وذلك لان الظاهر  
لم يجوزوا تقديم بقول المصدر عليه لانهم جعلوا عمله لتاويله بان مع  
الفعل ومفعول فعل ان لا يقدم مفعوله عليه لان ان وادخله حرف كذا  
سقط الترتيب فيها فكلما لا يجوز تقديم بعض حروف الكلمة على بعض لا يجوز  
تقديم شي من مدخول ان عليه . وكذا اولوا كل مفعول مقدم على المصدر  
بانه مفعول ما يفصل المصدر وفيه انه تكلف جدا انه ضعف الداعي اليه  
لوجنين الاول ما قال المحقق الرضي انما لا نسلم ان الموقر **كلمة حكم الموقر**  
به مطلقا ويؤيد بان ان مع الفعل لا بد له من **يخلو اعني الدلالة**  
على زمان والثاني ما ذكره الشارح المحقق انما لا نسلم **صدر عند العمل**  
في الظروف يحتاج الى جعله في تاويله ان مع الفعل لان الظروف بكيفية  
راعية الفعل لان له شائنا ليس بعين لتزويله لشي من نفسه لو قومه  
فيه وعدم التفكاكه عنه ولهذا التسع في الظروف ما لم يتبع في غيرها  
لكن فيما قاله الرضي نظر لان تاويل المصدر بان مع الفعل ليس بعد  
تقديم الفعل فيجب ان يكون حكمة في العمل حكم هذا الفعل او دونه  
ولا يثبت له عمل لا يمكن هذا الفعل منه فالحق جواز تقديم الظروف  
على تأويله المصدر كما جوزه الرضي فان لم يكن لما جوزه فقامد لكن في كون  
قوله للاصول ظروفا نظرا لانه مفعول به زيد فيه اللام تقوية للعمل ولكن  
يؤهم ان المذكور بعد لدفع توهم نشأ من السابق لان وصف القدر الثالث  
بما وصفه هو انه موصوف من الغيوب وليس كذلك بل المذكور بتممة الشرط  
اذ سبقت تاليف مختصر يتضمن مائة من القواعد ويشتمل على ما يحتاج اليه  
من الامثلة والشواهد انورد ثلاثة كون علم البلاغة وتوابعها موصوفة



بما وصف به وكون القمرا ثالثا كما وصف وكونه غير مضمون عن الامور المذكورة  
فالاوضح **وكان غير مضمون** اي غير حال غير عن عدم الخلق بعدم القياسية  
تبيينا على جلالة قدر السككي واشعارا بان اشتغال القمرا ثالثا على  
الحشو والتطويل والتعقيد لم يكن ليعجز بل لمساحة وعدم احتياطه  
**عن الحشو** هو فصل الكلام على ما في القانوس **والتطويل** وهو جعل الكلام  
مطولا بذكر فضله فالحشو لغوي في الكلام والتطويل عيب يحدث في الكلام  
المعقود بذكر الحشو ووفق اخر بينهما بحسب الاصطلاح سيجي لكن جعلناهما  
على اللغة لان مبنى الخطب على الاوضاع اللغوية لانه خطاب قبل معرفته  
لا اصطلاح والشرع في تحصيله **والتعقيد** وهو كون الكلام معلقا  
تعدد تحصيله **فالاختصار** لما فيه من التطويل والفرق بين  
الاختصار والاضاح والتجريد بمقتضى الاختصار مقبولا والاخر محتاجا لهما  
غير ظاهر ولو اريد بالتطويل جعل الكلام مطولا من غير اشتغال على الحشو  
مع امكان اداء المقصود باقتصر منه واوضح لم يكن فيه موازنة الا ترك  
الاولي ويكون نقصا في الافتقار بالاضاح والتجريد وجه **مقتضرا**  
**لله الايضاح** الا انما في التلخيص **والتجريد** لما فيه من الحشو اخر مع  
تعلقه باول ما يدور في ذهنه على الجمع **الف** مختصرا جواب لما والمسبب  
من الشرط المذكور تاليف كتاب في المعاني والبيان والبدع يتضمن ما فيه  
حائلا عن غيوبه اذ كل الغيوب الثلاثة يقتضي تاليف كتاب قيمها وكما  
المفتاح فاشتماله على غيوبه يقتضي تضمين ذلك الكتاب ما فيه حائلا عن الغيوب  
فلذا قال **الف** مختصرا ولم يقل اختصرت والقول بان اختصرت اختصرت  
منه وهو لانه لو قال اختصرت لوجب ان يقول اختصرت بحيث **يتضمن**  
**ما فيه من القواعد** ولا يخفى ان من تمة دعي تاليف مختصر كذا انه كان عند  
فوايد مختصرا لم يصفه بها احد فكان الانسب ان يصفه الى ذكر في الشرط  
بان يقول لما كان على البلاغة وتوابعها كذا وكذا وكان المفتاح كذا وكذا واجمع  
عندي فوايد كذا وكذا **الف** مختصرا يتضمن ما فيه الى اخره اذ كره والقاعدة  
قضيه كلية تشمل على احكام جزئية موضوعا بالقوة القرينة من القيد  
بحيث لو صفت مع صفري منه للصول افادت حكم جزئي منها سميت  
قاعدة لانها اساس معرفة احوال الجزيات وكثيرا ما يتسامح فنعرف بحكم  
كلي في اجزائه تعبير القضية باسرف اجزاها ولا يخفى ان قوله يتضمن كقوله

وتشبه

**ويشبه على ما يحتاج اليه من الامثلة والشاهد** يذلل على ان صيغ المسمى  
مستعارة للمعنى لا مستقبلا في تعادلا والشاهد جزئي لموضوع القاعدة يصح  
لان يذكرا لاشياء القاعدة والمثال جزئي لا يوضح القاعدة وهذا هو المراد بقولهم  
المثال جزئي لا يذكرا لاشياء القاعدة والشاهد جزئي لا يستشبه به في اثبات  
القاعدة لكونه من التزويل او كلام من يوثق بعرضه فان قلت يستفاد  
من قوله يحتاج اليه من الامثلة والشواهد ان القاعدة يحتاج اليها واذا كان  
الشاهد اختصرت فمع الاحتياط به فلا يحتاج اليها قلت الاختصاص اليها  
لا ينافي الاحتياج اليه واجد له حيثين **فاما** من الاول كالتفصيل والاول كالتفصيل  
او الثاني كالتفصيل يعني التفسير **فاما** اي لم يسهل اجتهاد في واستفاد غطا  
اولا بجز فان التفسير عن النبي يكون بكلام المعنيين او من الاول كالتفصيل او  
كالعقد بمعنى الترك اي لم يتركه اجتهاد اكل ذلك من القانوس وقد اثبت  
الشارح الا لو تعدينا الى الفعلين كقولهم لا لو كجهدا فمحله بمعنى المنع  
والظاهر انه من قبيل الحذف والايصال والاصل لا لو كجهدا اي لا ترك  
**في تحقيقه** متعلق بالجهد او الـ والصبر راجع اليه عافيه وما يحتاج اليه وعلم  
قدم تفصيله في حقه ما اضاف اليه مما اختص به بالطريق الاول والى المختصر  
**هـ** تشبيهه اي بتفصيله وترتيبه ترتيبا اقرب تناولا اي اخذ او هو في الاصل  
مد اليد اليه اني لو خذ من ترتيبه اي السككي او القمرا ثالثا او المختصر  
وحينئذ من تحيله واقرب تناولا حاله من المفعول اي حال كونه اقرب تناولا  
من القمرا ثالثا من اهل ترتيبه **ولما يبلغ في اختصار لفظه** هذا الظاهر  
اما فيه للثبوت او المبني والمالك واجد وقاية التقييد الاشارة الى انه يبالغ  
في اختصاره بالتجريد عن التطويل لكن قوله **تقريبيا** **لتعاطيه** **وطلبا** **تسهيلا**  
**فهمه على طائفة** تعليلان وليس الثاني في المعال اذا لا وجه لتقصيد الاختصار  
لتقريب التعاطي وطلب تسهيل الفهم على الطالبين ترك بل لو كان في  
الاختصار تقريب التعاطي وطلب تسهيل الفهم لوجب ان يندتم وهذا غير  
ما ذكر به الشارح من انه على اصل الشيخ ان في كلامه فيه قيد يرجع الى القيد  
ويستدعي بقا الاصل فيكون المعنى ان المبالغة في اختصار لفظه تحققت  
لا لتقريب تعاطيه وطلب تسهيل الفهم على طائفة وليس الامر كذلك وانما  
في علة النبي كالتعليل في علة المعنى الفعل المبني والفرق بالنبي قبل التقييد  
او بعد الاخير ان التعليل في المفعول به في امراض زيد اعلى الوجهين



هو الفعل لا معنى الي في الشرح انه يجب تاويل مراتب بالبعد المتيقن  
اي تركت المبالغة حتى لو لم يور لكان المعنى على نفي التعديل سقيم فذلك  
وعلى ما ذكرنا من الفرق التعويل والله المأوي اليه سواء السبيل واما على ترك  
المبالغة في اختصار اللفظ لان الاختصار في المتن مطلوب والمبالغة فيه  
شعار مهرة البيان والتسابق فيه مما يجرى فيه غاية الامكان ففي المصنف  
بالتعديل تمة محزنة في مقام البيان عن التعديل واما عدم التعديل في التحقيق  
والتعذيب والاثبات باحسن فقولان لانفسهما لا يستدعيان ذائبا من جعل  
التعديدين محتملين لكونهما متعلقين بجميع ما ذكر او منقسمين اليه على الترتيب  
او غير ترتيب فكان جرد فهمه مضطربا محتاجا الى قاي **قال** الشارح  
المحقق ولعمري قد افترط المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه ضوا وتطويلا  
وتعقيدا حيث صرح به اول اولوح به ثانيا وعرض بوصف مختصره بانه  
منقول من المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد بان في القصة ذلك  
الثالث **اقول** لعلم المبالغة ليست لتعريف المفتاح وقبول العذر  
منه يحتاج اليه المبالغة في تحققة **واصف** اليه ذلك المذكور من القواعد  
والامثلة والشواهد **فوائد** جميع فائدة وهي ما اكتسب من عمل او ما **عثر**  
اطلعت في بعض كتب القوم عليها بانه باضافة البعض على ان ما اخذ فوائده  
كتب مهممة لا يطبع عليها الامتياز في التسع فقد اشار في هذه الفقرة اليه  
كال ممارسته كالوح بقوله **وفوائد** **الطريق** **المراد** بالشرح **بها**  
**ولا بالاشارة اليها** اليه فطائفة ترفيها في توفير كتابه هذا لانه وجد شرائط  
الكال وهو الممارسة والفظانة وتسميته الملتقطات من كتب القوم فوائده  
ظاهرة وتسميته مخترعات خاطرة زوائد اما تواضع في الغاية حيث جعلها  
مستغني عنها واما مبالغة في كالتأجيل جعلها زوائد في الفصل على القواعد  
**وتسميته** **المختصر** **المفتاح** لانه تبين المفتاح باعتبار تعقيداته وتخليصه  
وجمع خلاصته باعتبار حشواته وتطويلاته والتلخيص هو التبيين والشرح  
والتلخيص على ما في القاموس **وانا اسأل الله تعالى** قدم المسند اليه  
اما لتخصيص الظاهر بالوجه في هذا **الذفا** وقدم مشاركة فيه بالتأمين  
ليستعطف به كانه قال في اشارة السؤال الي اجبي وارحم وحدي وانفرادي  
عن الاموان اوليته على انه محسور اهل الزمان حتى لا يساعده احد في مواله  
واما التقوية للحكم لان كونه سائلا النفع به من محض الفضل من غير ان ينظر

الي استحقاق كتابه الانتفاع بعد اطرائيه في وصف كتابه  
بما يوجب الانتفاع به منطه للانكار فاندفع ما ذكر الشارح  
المحقق حيث قال لا يعرف للتقدم الشد اليه جهة حسنة  
او لا مقتضى للتخصيص ولا لتقوي على انه يكتفي بكون الاصل  
التقديم ولا مقتضى للبعد ول عنه جهة حسنة **لحسن** **واما قوله**  
**فكانه قصد** الي جعل الواو الحال فاني بالجملة الاسمية ففيه  
انه لا بد من بيان ذراع الي الحال بالواو حتى تتم البكته **واما**  
**ما قيل** انه لا بد من بيان ذراع الي الحال ومنح له على المعطوف  
ففيه انه يكتفي واعيا بيان انه جعل جميع ما صدر عنه  
مقارنا لحال انقصر اليه الله تعالى **نعم** **نحو** ان الظاهر  
ان جملة انا اسأل الله انشا الطلعت فلا يصح الحال  
**من فضله** **خالد بن** **ان ينفع به** وفي قوله **كان نفع** **باصليه**  
تعريف لطيف بالمفتاح بانه نفع به مع تجرده عن استحقاق  
النفع به **انه ولي ذلك** اي انه يتولي النفع به من غير  
استعداد او النفع اذ لا يتوقف فيضه من الاستعداد كما هو  
مذهب اهل الحق **وهو حبي** اي محبي وكافي ولا حاجة في  
مستوفي اليه استعدادا ثانيا ليقوله فلا يبره ان الاست  
والله اسأل ليلا يمد قوله حبي لانه تحصل الملازمة  
بسبب الحاجة اليه استعداد المؤلف **ونعم** **الوكيل** **يتبادر** منه  
المدح العام بالوكالة لما وقع بعد **فاما** ان يقدر بعد المدح  
اي ونعم **الوكيل** هو حذف ليعلم به **كما** قوله تعالى **نعم**  
**العبد** **ايوت** **وحينئذ** ان كان تمام الجملة مجرورة بنعم **الوكيل**  
على احد القولين يلزم عطف الانشا على اخبار ليس لني منها حاجة  
للإعتراف **والاستدلال** بالانشا لان المعطوف عليه مما استدله  
به على انه يجب ان يقال الانتفاع بهذا المختصر من مجرور فضله  
وان كان تمام الجملة بنعم **الوكيل** هو القول الاخر **فاما** ان يكون  
بنعم **الوكيل** خبرا بلا تأويل كايضيه كونه المدح العام فيكون  
من عطف الانشا على اخبار كذلك **واما** ان يكون مؤول بجملة  
خبرية متعلق خبرها جملة انشايتي اي تقول في حق نعم **الوكيل** فلا



يكون لنا المدح العام وهو متلوك في غير متلك الفهم . وأما  
 أن يعطف على صبي فيكون المدح هو المتقدم . ونظير ما  
 صرح بجوان صاحب المفتاح من قولنا زيد نمر الرجل . فأنما  
 أن يكون المعطوف نفس نمر الرجل فيلزم الاستدلال بالانشا  
 وأما أن يكون متعلقة المحذوف أي مقول في حقه نمر الوكيل  
 فلا يكون هناك انشاد مدح ولا محض لا يجعل الواد اعراضية  
 كما في قوله . ان التماسين وقد بلغتهما .  
 او عاطفة بتقديم المعطوف عليه أي نمر المولى ونمر الوكيل  
 حذف لانسباق الذهب اليه من قوله انه ولي ذلك . لما  
 فرغنا من شرح الديباجة جاز أن نشرح في شرح المقصود . متولا  
 على النيات المحمودة . متولا بتوفيقه لبيان مقصود المقاصد  
 موضوع الفوائد . متولا من الفصول . مقتصر على المحصول  
 موقف الموائد الفوائد . مقدم المقدمة خاتمة الحائمة  
 محيط بالفنون فنون من بديع البيان لما كل اذن مقنون  
 ما ينل متصفا قابلا اتم كالتفت وانفع به اذا اتممت  
 اعلم ان المصنف رتب الكتاب على مقدمة وثلاث فنون  
 وخاتمة كاستنبه لك في الحائمة فحائمة كتابه مناسبه  
 لفائحه في انما ليست من المقاصد . ووجه الضبط ان المذكور  
 فيه اما أن لا يكون من المقاصد . فان كان من حقه ان  
 يتقدم على المقاصد فهو المقدمة . وان كان من حقه ان يتأخر  
 عنها لكونها مكمله لما شتمه انما هي الحائمة . واما ان  
 يكون من المقاصد . فان كان من حقه ان يتقدم على المقاصد  
 للاضرار عن الخطا في تادية المراء فهو الفن الاقرب  
 وان كان للاضرار عن التعقيد فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف  
 به وجوه التحسين وهو الفن الثالث . يقال دليل الحصة  
 الاستقراي قابل للمنع يدفعه الاستقرا فلا قابلية  
 في الاثبات به . ويدفع بان المنع يندفع عما يسيوي القسم الاخيرة  
 ويقضي عليه فلا يحتاج لدفع المنع لاية استقرا القسم الاخيرة  
 ففيه فائدة تقليل مونة الاستقرا وفيه نظير والحق ان ما

هو

ذكر في صوة الدليل ليس لاثبات المحصر بل لتحصيل مهنومات  
 ينضبط به كل قهر كاشرا اليه . نمر بعد بيان مهنومات الاقسام لا فائدة  
 في ايراد اصله من وقع فيه لا واقع عنه . ولما وقع المقدمة  
 في نظر كلامه مسندة للحائمة . والاصل في المسند التكرير مكرها  
 فقامت مقدمة بخلاف الفنون الثلاثة فانها وقعت مسندة  
 اليها والاصل فيه التعريف . ومن وجوه تكميلها انما مقدمة مهنمة  
 اذ ليست كقدرة اشهر ايرادها في اوائل كتب العلوم فانما  
 شاعت لبيان الحاجة وتصور العمل وبيان الموضوع . وهذه اقتضت  
 على بيان الحاجة او تلك لما يتوقف عليه علم وهذه لا يتوقف عليه  
 علوم ثلاثة . واما ما قاله الشارح المحقق انه لما سبق ذكر الفنون  
 الثلاثة في اخر المقدمة صارت مهنومات في مقام ذكرها فصارت  
 المقام مقام تعريف بخلاف المقدمة فانه لم يقع لنا ذكر ولا اشارة  
 اليها فليكن تعريفها معنى . ففيه ان تكملة التكملة ليست  
 استقرا يقتضي التعريف بل لكل من التعريف والتكملة مقتضيات  
 ما لم يتحقق شي منها لا ينع الاثبات به على ان استقرا التعريف القدر  
 لا يوجب عدم مقتضى التعريف . وقيل بتوحيها للتقديم . وقيل  
 بالتقليل ولعل وجه التقليل انما قامت المقدمات في كونها مقدمة  
 العلوم ثلاثة . ووجه التقليل انما تقتصره على بيان الحاجة  
 وبالجملة المقدمة في بيان الحاجة الى العلوم . ولما كان متوقفا على  
 مرجع بلاغة المتكلم وكانت متوقفة على معرفتها المتوقفة على  
 بلاغة الكلام المتوقفة على معرفة فصاحة المفرد . ومتوقفة على  
 معرفة بلاغة الكلام المتوقفة على غير فصاحة المفرد . ومتوقفة  
 على غير فصاحة المتكلم لان كون مرجعها الى تبيين التفصيل عن غير  
 متني على ان فصاحة المتكلم لا يحصل بدونه . والفصاحة مما  
 لا بد منها في البلاغة صدر المقدمة بتوضيح هذه المفهومات  
 وقدم ما هو الموقوف عليه على الموقوف الا في تقديم فصاحة  
 المتكلم على بلاغة الكلام فان تقديمها عليها ليس لكونها الموقوف  
 عليه لما قبل لارادة بيان البلاغة بعد الفداغ من الفصاحة  
 قد اشهر ان المقدمة في عرف اللغة صارت اسما لطائفة مقدمة



من الجيش وهي في الأصل صفة من التقديم بمعنى التقدم . ولا يبعد  
 ان يكون من التقديم المتعدي . اما لاننا تقدم انفسها لشجاعتها  
 على بقية الجيش . اولانا تقدم بقية الجيش على اعدائنا في الظفر  
 ثم نقلت الى ما يتوقف عليه الشروع في العمل لئلا يكون يذكر من قبلها  
 امور لا يتوقف الشروع عليها كتر العمل وميات موضعه والتقدم  
 بالفاصلة المردية المعتد بها بالنسبة الى المسئلة التي لابد  
 منها في تحصيل العمل وبيان مرتبته وشرفه ووجه تسميته باسمه  
 الى غير ذلك فقد اشكل ذلك على بعض المتأخرين واستصعبوه  
 فمنهم من غير تعريف المقدمة الى ما يتوقف عليه الشروع  
 مطلقا او على وجه البصيرة . او على وجه زيادة البصيرة . وهم  
 من قال لا يذكر في مقدمة العمل ما لا يتوقف عليه الشروع  
 وانما يذكر في مقدمة الكتاب . وفرق بينهما بان مقدمة العمل  
 ما يتوقف عليه ما قبله ومقدمة الكتاب طائفة من الالفاظ  
 قدمت امام المقصود لئلا تنقطع على ما ينبغي في تحصيل المقصود  
 سواء كان ما يتوقف المقصود عليه فيكون مقدمة العمل او لا يكون  
 من تعاني مقدمة الكتاب من غير ان تكون مقدمة العمل . وانما  
 ذلك بانه ينبغي معرفة مقدمة الكتاب عن مظنة ان قولهم  
 المقدمة في بيان هذا العمل والعرض منه . وموضوعه من قبيل  
 جعل التي طرقتا لنفسه وعن تكلفات في دفعه . ونحن نقول  
 لا حاجة الى تعبير تعريف المقدمة فان كلامنا يذكر في المقدمات  
 بما يتوقف عليه الشروع في العمل هو انما اصل الشروع او شرو  
 على وجه البصيرة . او شروع على وجه زيادة البصيرة فيصدق  
 على الكل ما يتوقف عليه الشروع ويحتمل الشروع على ما هو  
 في معنى المنكر ما عدا ما في ادخل الشوق . واورد على المسلك  
 الثاني ان اثبات مقدمة الكتاب اثبات اصطلاح جديد  
 لا نقل عليه في كلامهم ولا هو مفهوم من اطلاق قائلهم ولا ضرورة  
 اليه . وفيه انما هو بصدور لا يتوقف على اثبات اصطلاح  
 بل يكفي ان يكون المراد بالمقدمة طائفة من الالفاظ  
 الدالة على ما له يقع فيما سياتي ولا شبهة في هذه الادة

وهو

نفسا ختمها

وهذا القابل لم يصح بدعوى الاصطلاح ولو كان مصدرا  
 به ايضا فليس في المناقشة معه في ذلك شغفه لان يكفي مجرد الاستماع  
 في هذا المعنى . ثم فيما عرف به هذا القابل مقدمة العمل ان  
 صادق على المبادي التصورية والتفديقية . وكأنه اراد ما يتوقف  
 عليه الشروع في ما قبله . واعلم ان المقدمة كثيرا ما تطلق على ما  
 يستحق التقديم على بقية الباب او الفصل . والظاهر ان يقال  
 المقدمة انما ما يتوقف عليه المقدمة المباحث الالهية . فان كان  
 المباحث الالهية العمل بزمته فهو مقدمة العمل . وان كان بقية  
 الباب فهو مقدمة الباب **الفصاحة** في اللغة تبني على الالفاظ  
 والظهور يقال فصح الايجي اذا نطق لسانه وخلصت لفته من اللكنة  
 وحاجات فلم يلهن . ويقال فصح الدين اذا خرجت رغوة  
 وذهب لباقه . فالفصاحة يحتمل النقل باعتبار جايح الظهور  
 بين معنى الدعوى عن كل واحد من المعنيين كاقيل . ويحتمل ان  
 يحتمل العلاقة الجوزة وطلاق اللسان والخلوص عن اللكنة  
**يوصف بها المفرد** يقال هذه الكلمة فصيحة او هذه كلمة  
 فصيحة . او تلكت بها فصيحة **والكلام** كذلك يقال في النثر رسالة  
 فصيحة . والي نظم فصيدة فصيحة وشاعر فصيح . والكلمة  
 انما النثر ولا ينبغي عليك انه لابد من جعل الفصاحة هنا من الالفاظ  
 المستعملة في اكثر من معنى كما هو محذور عند البعض او تبا وتلبا بما  
 نطق عليه الفصاحة والافلا يصح الاخبار عنها بقوله يوصف بها  
 المفرد والكلام والمتكلم وكذا في تعريف فصاحة المتكلم بمثل ذلك يتقدم  
 بما عن التعبير عن المقصود بلفظ فصيح اذ ليس للفصيح معنى شمول  
 المفرد . والكلام حتى يوصف به اللفظ الشامل والشارح المحقق  
 عقده عنه في هذين المقامين وتنبه لمثله في قول المصنف  
 فيما بعد فعلم ان كل بديع فصيح ولا عكس وكذا الحال في قوله  
**والسلافة** وهي في الاصل تنبي عن الوضوء والالتفات **يوصف**  
**بما الاضمان** اي الكلام والمتكلم يقال كلام بديع ورجل  
 بديع **فقط** اي لا المفرد اذ لم يسم مفرد بديع فقط اسم  
 فاعل بمعنى الله والعامزيدة تنزيها للفظ . او جزائية والتقدير



اذا وصفت الاخيرين بما فانه عن وصف الاول بها . وبما لا يحد  
 لا بد منه في هذا المقام معرفة المزمع بالمفرد والكلام . ففعل المراد  
 بالمفرد ما لا يحد جزؤه على جزء معناه . وبالكلام ما يقابل سوا كان  
 مركبا تاما او غير لان المركب الناقص يوصف بالفصاحة فلا يحد  
 ان يكون ان يحد اخلا في الكلام . وتعبيره الشارح المحقق بان صحة  
 هذا القول تتوقف على ان لا يكون وصف المركب الناقص بالفصاحة  
 مجازيا بل قبيلا وصف المركب بحال اجزائه . وان ثبت منهم اطلاق  
 الكلام الفصيح على هذا المركب . وانه لا يكون اخلا في المفرد  
 وكل من الثلاثة ممنوع بل الحق انه داخل في المفرد لان المفرد  
 اذا اقبل بالكلام يتعين لارادة ما يشتمل المركبات الناقصة  
 ونفع السيد السند هذا القول مما يندفع به المنوع الثلاثة  
 ويقترب ما جعله الشارح حقا بالباطل وهو انه اراد بتعديل  
 تعميم الكلام بوصف المركب الناقص بالفصاحة انه يوصف بالفصاحة  
 مع انه لا يكتفي في فصاحته بما ذكر في تعريف فصاحة المفرد بل  
 لا بد بعد من الخلو من عن توافر الكلمات وضعف التاليف والتعقيد  
 فلا يكتفي في فصاحتها فصاحة الاجزائي يكون وصفا جالما . ولا يحد  
 حوله في الكلام على ثبوت اطلاق الكلام الفصيح بل يكتفي باطلاق  
 الفصيح لانه بمجرد اطلاق الفصيح يعرف انه داخل في الكلام . اوله  
 لفصاحته مما لا يحد لفصاحته الكلام ولا يحد حوله في المفرد  
 لانه لا يكتفي لفصاحته بما يميز به فصاحة المفرد . واورد عليه  
 انه لا يصح تعريف فصاحة المفرد بما داخل هذا المركب في الكلام  
 لانه بعد حمل المفرد على ما لا يحد جزؤه على جزء معناه لدعوى  
 تبادر هذا المعنى منه كاستهوان وحمل الكلام بقريته المتكلمة  
 على ما يجمع المركبات الناقصة بوجه على تعريف فصاحة المفرد  
 انه لا يشتمل فصاحة عبد الله علما لانه لا يكتفي فصاحة ما ذكر في تعريف  
 فصاحة المفرد اذ لا يحد لما من الخلو من توافر الكلمات انصافا  
 يتصور فيه ذلك التنافر . فعلم انه فعلوا عن فساد تعريف فصاحة  
 المفرد . لا انه قصدوا بالمفرد ما يقابل المركب وجعلوا المركبات  
 مطلقا كلاثا . ويمكن ان يدفع بان توافر الكلمات لا ينفك عن

توافر الحروف . لكنهم اشترطوا في فصاحة المفرد الخلو من توافر  
 الحروف لانه لا قصد للتكرار فيه الا الى جميع الحروف بخلاف فصاحة الكلام  
 وان قصد له جميع الكلمات فاسب ان يشترط فيه التجنف عن التنافر  
 في جميعها والعمل في الوضع العلي ليس فيه جميع الكلمات فهو داخل في اشتراط  
 الخلو من توافر الحروف . وقد فقه بان العمل بالمركب خارج عن هذا الكلمة  
 لا شرط كونها لفظه مبني على نهاية اللفظة لان احد المركبات خارجا عن  
 المفرد ولا يقع خروجه عن الكلمة وحوله في الكلام في هذا المقام .  
 بقا انه يريد على تعريف فصاحة المفرد مفردا اراد به لازم بعيد  
 بحيث تحتل الانتقال . فينبغي ان لا يكون فصحا فتعريف فصاحة  
 المفرد لا يصح باخراج المركبات عن المفرد حتى يحكم قريته على امرها  
 وغاية ما يمكن ان يقال بحمل المفرد والكلام على حقيقة واحدة وما يشهد  
 منها ان الموصوف في الاضطرار ليس الا المفرد المقابل للمركب مطلقا  
 والا الكلام . لان احكامهم في الفصاحة لتوقف معرفة البلاغة عليها  
 ويكتفي في معرفة البلاغة معرفة فصاحة الكلام المتوقف على معرفة  
 فصاحة المفرد المقابل لمطلق المركب ولا عرض يتعلق بالاضطرار  
 على معنى الفصاحة بحيث يشتمل جميع المركبات الناقصة مثلا ولا  
 ينبغي ان يقول . والبلاغة يوصف بها الاخيران فقط يقتضي ان يحمله  
 الكلام على حقيقة بل لا يقيده وصف المركبات الناقصة بالبلاغة  
 قال الشارح المحقق الدليل على انه لا يوصف بالبلاغة غيرهما انه  
 لم يسم كلمة بلغة . والتعليل بان البلاغة انما هي باعتبار المطابقة  
 لمقتضى الحال وهي لا تحقق في المفرد وتتم لان ذلك انما هي في بلاغة  
 الكلام والمتكلم هذا . واورد عليه ان نفي كلمة بلغة لا يستلزم حصر  
 الوصف في الكلام والمتكلم لاجمال ان يوصف به مركب ناقص ويدفعه  
 ان النبي عن الكلمة على سبيل التمثيل . والمنافسة عائدة الى العبارة  
 واورد ايضا ان التعليل الذي نسبته الى الوهم ايضا ملطخة ان العرب  
 لا تطلق البلاغة الا باعتبار مطابقة الكلام لمقتضى الحال فوجه  
 الى قولك لم يسم كلمة بلغة . ويدفعه ان المناوأة من العبارة  
 ان بناء التعليل على تعريف القوم لا على التبع وتوبيخه لما هو المتبادر  
 بقي انه لو استدلنا في انه لا ينبغي مطابقة مقتضيات الاحوال في المركبات



المناقصة والمفردات بلاغة **ليكن** لا يمكن فصلها كالبلاغة  
 فلا وجه لها لما وعدم منطها . ومن البين انه جوي في المركبات  
 المناقصة بدل المفردات ايضا فان في تعدد اوجاعه بعيد في تقدير المضا  
 اليه . ويجيد السلطان تقدير المضاف اليه ويجيد المتطابق  
 المضاف . وبما يوجب الاشعار بالجمانية لم يغير ذلك واما في الفضا  
 او لم يعرف كذا لان قصده كان التمييز بين فصاحة موضوعها المفردة  
 وفصاحة موضوعها الكلام . وفصاحة موضوعها المتكلم بتعريفات  
 كالحق خلاصتها كلام القوم بما له في نوار الاستعمال وحصل قد  
 مشترك بين الاقراء بظن به كونه مما وضع له اللفظ كما هو  
 ملك علم اللغة وتدوينها على ما يستفاد من الايضاح . واما  
 لم يعرف الفصاحة المطلقة لانه لم يجد مفهومها مشترك بين فصاحة  
 المتكلم وفصاحة اللفظ وترجيح لونه مشترك عند ولا فصاحة  
 اللفظ مطلقا لانه لم يخلص له مفهوم للفصاحة جامع لا فواها  
 القائمة باللفظ فاعرض عن تحصيل مفهوم لها اما لظن الاشتراك  
 او لايام الحال فقصر الفصاحة الى الثلاثة في تقدير اللفظ المشترك  
 اما باستعمالها في المفردات الثلاثة او بارادة ما نطلق عليه  
 الفصاحة **فان قلت** قد عرف صاحب المفتاح فصاحة اللفظ  
 يكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء الكلام  
 كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق به **قلت**  
 قد ريف المصنف هذا التعريف اجمالا بما قاله في الايضاح  
 من ان الناس في تقدير الفصاحة والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد  
 فيما يضمنه يدعي فيها ما يصلح لتعريفها به ولا ما يشترك في الفرق  
 بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم  
**فان قلت** هذه الاجمال عندك تفصيل او انت تعرض  
 عن هذا التعريف جازم بصحة كما هو الظاهر من كلام الشارح  
 المحقق **قلت** كثر الاستعمال لا يشترط في فصاحة المخاطب عند  
 التعقيد المعنوي لانه لو استعمل لفظ في لزم ظاهر الاستعمال  
 بعد خالفا عن التعقيد المعنوي ولم يطلد كثر الاستعمال  
 لا يقاتل يكتفي كون حقيقته كثيرا استعمال لانا نقول فلا يجد

بالفصاحة

بالفصاحة اداة لا يستعمل اليه بلا خذل . وايضا كون اللفظ  
 جاريا على القوانين المستنبطة في استقراء الكلام تطويع يعنى عنه  
 بنية التعريف . ولا يبعد ان يكون صاحب المفتاح مشرا الى تعريفه  
 حيث قال وثلاثة الفصاحة اثر اجعة الى اللفظ ان يكون اللفظ جاريا  
 الى اخره وبما كونا اندفع عن المصنف ما اعترض به عليه خطيب  
 مصرا انه لا مدخل للزاي في تعيين مفردات الالفاظ فكيف يصح منه  
 تعريفها بما لم يجد في كلام الناس ولم يجد له ما اجاب به المصنف  
 ان اردت بالناس المقهورين من صاحب المفتاح وعبد القاهرة  
 ونظاير من المنة المشهورين . واندفع ايضا ان تعريف الفصاحة  
 ما يخلو من مائة لان الخلو لا يصح حمله على كون اللفظ جاريا  
 كما هو الواضح البين المستغنى عن البيان وبينه الشارح المحقق  
 يكون الفصاحة وجردية وكون الخلو من مائة وتعقيد السيد  
 السيد بان جعل العدي على الوجدي غير متمم كما في قولك السواد  
 لا يبيض . لكن التفتت مما لا يصح لانه نزاع في ايصاح  
 البديهي . ووجه الذفع ان المصنف اعتبر في مفهوم الفصاحة  
 ما هو احول بالاعتبار في الحكم في كون مفهومه وجردية وكيف لا  
 وهو انشبه بالمعنى الذي في اصل اللغة من اقوالهم فصع الذين  
 اذا ذهب لغاوة وخلص عن رغوته . وقصص الاعجب اذ اخلصت  
 لغته من النكتة **فالفصاحة** الكائنة او كائنة في المفرد **خلوصه**  
**عن تناقض الحروف والغرابية ومخالفة القياس المعنوي**  
 وهو ما بينت من الواضح لا ما جعله الضرفيون قاعدة فاني ياتي  
 مخالف للقياس البصر في مواقف للقياس المعنوي واما جعل مرجع  
 معرفة المطابقة للقياس المتصرف لانه يعرف ثبوته من الواضح امنا  
 باندراجهم في القانون . واما باستثنايه من القانون وبيان مذهب  
 عقيب بيان القانون **فالتناقض** وصف في الكلمة بوجوب نقلها  
 على اللسان سواء كان لتناقض الحروف او كسافه كصفات الحروف  
 او لهما فقلنا ان بالتناقض ما كان شتما على تناقض الحروف من حيث  
 كفاءتها نحو هذه اخل في مخالفة القياس ايضا **نحو** وصف مستشرق  
**في قولنا امر القيس**

مخالف



فداير مستشركات الى الفلي تفيد القفاض من شتي ومرد  
عقب قول

وفرع يربن المتن اسود فاجم اثبت كفتوا الخلة المتعكك  
اي رت فرع يربن المق اسود فاجم بين السواد اثبت كفتوا  
كفتوا الخلة هو الخلة كالفتوة للكم المتعكك ككاف وقها  
اي ذوعناكل والعكك كفتواس الفوتو عداين اي  
خوابه جمع عديوي اي مستشركات اي مرتفات من استشر  
اي ارتفع او رفومات من استشر اي رفعة الى العلي جمع  
الغيا تانث الا على يريد به اعلى شعرات الرأس والعقاب  
جمع عقبة وعقبة كسر العين وتكون الفاق وهي الخصلة  
الجمعة من الشعر على هيئة الرمان والمثني المقتول والمرسل  
خلاف المثني والعقبة لا خلاف المثني كما في الشرح يريد  
وصف شعيرة بالكنز والطول جدا حتى انتم في اقسام وغابت  
عقاص في شتي منه ومرسل وهي احتاج الى رفعة الى الفلي وهي  
ان مرجع معرفة تافرا الكلمات والحروف هو الحس لكن لا اعتماد  
على كل حين بل احكام النافذ على العري الذي له سلبقة  
في الفصاحة او كاسب الذوق السليم من ممارسة المتكلم بالفصيح  
والتحفظ عن التكل بغير الفصيح وليس التسافر لكل تبعاعد  
الحروف بحسب المحارج والا كان مرجعها الى علم المحارج ولا لقرب  
لذلك لذلك ولا اختلاف الحروف في الاوصاف من الجبر والممت  
الى غير ذلك والا كان المرجع ضبط اقسام الحروف واتاكن  
ان تذهب الى شي منها اذا الكل مبني على الفعلة عن تعيين مرجع التا  
وعن كثير من المركبات الفصيحة الملمثة من المتاعذات نحو علم  
وقدح والمليمة من المتقاربات نحو جيب ونجي وعزانه  
لانقاوت بين مستشرق ومستشرق مع تافرا احدهما وظهر  
الاخر ومن قال الى ان اجتماع المتقاربات المحارج سبب  
للتسافر لونه عدم فصاحة المرامد فاجتراء والتزم وتوقع  
في تصحيحه ما وقع حتى قال اعجاز السوة من القدرات  
لا يتوقف الا على بلاغتها المتوقفة على فصاحتها وفصاحتها

الوقوف

لا يتوقف على فصاحة جميع كلماته بل على فصاحة الاكثر بحيث يكون  
غير الفصيح معجرا فيه مستورا على الذائقة بفصاحة الكلمات الذين  
لا تتراخا لاف الديدة المرات القليلة . وبعدم فصاحة  
كله من ذلك الكلام لا يخرج عن الفصاحة كما ان الكلام العذري لا يخرج  
عن كونه عربيا بوقوع كلمة غير عربية فيه . الا ترى ان القرآن عذري  
بحكم الشارح وفيه الفاظ غير عربية بالرواية . عن ابن عباس وعكرمة  
واجتماع النجاء على ان يقرأوا بديهم وغيرها العجيات . وذلك  
لانه تكلف جدا من غير داع . واما ما قاله الشارح المحقق من ان  
فصاحة الكلمات شرط لفصاحة الكلام فلا يجوز ان يكون جزء منه  
غير فصيح فلا يصح لمؤدعية الى جعل الم اعمد غير فصيح لانه  
يخالف في اشتراط فصاحة الكلام او يؤوله بان المراد فصاحتها كما  
بان يكون بحيث لا يحسن بغير الفصيح فيها وكذا ما قاله من انه لو كان  
الم اعمد غير فصيح . فلا اقل من ان يلزم العجز او الجمل على  
الله تعالى عن ذلك ملو كنية لا يسم لانه لا يجوز ان يكون اسيرة  
للمخذ الخاطب عن فهم معني لفظ اخر بمعناه . اوليان ان غير فصيح  
في كلام طويل لا يضرب بالفصاحة . قال الشارح لتعذر ضبط  
التسافر لم تعرض لتحقيقه والكيفية بالتمثيل قلت لو كان  
لذلك لم يكن بقوله **والعرب** محولة الى اخر بل كان يعرف  
العربية ومخالفة القياس والغرابة كون الكلمة وحشية عين  
ظاهرة المعني ولا ما نوسه الاستعمال كذا في شرح **فان قلت** بل  
يكتفي بقوله غير ظاهرة المعني كما في الايضاح **قلت** اراد نصب علام  
للعربية عدم ظهور المعني وعدم التسم به . ونبه على ان كون  
العرب مهمجور الامر ان القفاض العقل عنه لعدم وضوله الى المقصود  
منه ونفور السمع عنه لعدم انبها به . ولا يحق تعريف العربية  
بهذا الاستيعاب غير المتبع فلما اضرب بان يكون مما يحتاج في معرفة  
ان ان يرجع الى كتب اللغة المبسوطة كتكا كما ترادف تعوفا في قول  
عيني بن عمر الهوي حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه قال  
تكا كما تر علي تكا لكم علي ذي جنة افر تقو امي اي اجتمعتم نحو اعني  
او ان يكون مما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد كما في قوله **وقا**



**حما ومرييا سرجا** ولا يخفى ان هذا التفسير ايضا مما لا يقع  
 لانه ربما يفسر العربي في الكتب المبسوطة فان تكاثر واضر  
 نفقوا انما ذكر في الصحاح والقاموس والقام الاسود بينا القوم  
 يعني وشهدا قاحا . والمرس بفتح السين وكسرهما الانف المخرج  
 ما فسر بقوله **اي كالسيف السرجي** اي المشوب الي سرج  
 هو قين تنسب اليه السيوف **في الدقة والاسبقا او الازاج**  
**في الدقيق** هو مصدر فسر بقوله **والمقاي** والاولى في  
 اللفظان فالمخرج غير ظاهر الدلالة ولا ما نوس الاستعمال  
 اخرج لبيان له جعله اسم مفعول من السرجي او من السراج بمعنى  
 المشبه بالسراج او بالسرجي . وكان وجه تحصيل التشبيه  
 من صيغة اسم المفعول ان المخرج مقناه المحمول سراجا او سيفا  
 سرجيا بدعوي الاتحاد بينهما على نحو زيد اسد فهو تعقيب  
 من قبل فوجه اي جعلته قرحا . وتبدل في الفعل للتشبيه  
 الي اصله نحو غنمته اي نسبته الي غنم فالسراج يعني المشوب  
 الي السرجي او السراج نسبة المشبه الي المشبه به وهذا انما  
 يحسن ان يوجد نسبة المشبه به الي المشبه حتى يقال اسرجي  
 المشبه به الا ان يقال فليكن هذا ايضا وجها لتعد التخرج فان  
 المصنف في الايضاح ويقر هذا من قولهم سرج وجهه بالكتسبه  
 اي حسن وسرج الله وجهه اي بحبه وحسنه يريد ان اخذ المخرج  
 من السراج اخرج سرج منه فهذا الوجه مخرج لبايد تحقيق  
 نظيره في كلامهم واشكل على الشارح انه بعد وجود سرج لم يرجع  
 المخرج منه حتى لا يحتاج الي اخرج من السرجي يعني السراج فاجاب  
 بانه يجوز ان يكون سرج مستخدما موقدا بعد شعر الحاج او يكون  
 ما حرد الا عن مصدر بدل من نفس السراج فلا يكون من افعال يشق  
 منها بدل من باب الغرابية كالسرج وان يكون ههنا الحكم بالخرج  
 المذکور نقصان في تتبعهم وعدم متورهم عليه . حتى ان صاحب  
 محمل اللغة جعله من بعد عنور عليه هذا ولت ان تقول  
 التزام احد التخرجين لا يرانهم معنى البيت على الوجهين كما  
 عن كابر . واعلم ان الغرابية مما شقاوت بالنسبة الي قوم دون

قوم كالا عتياد والذي يقابلها فالعرب يقابل المقاد . فالمراد  
 بالغرابة المحلة بالقصاصة ان يكون غريبا بالنظر الي المقصاصة حكم  
 لا بالنظر الي الغريب كله فانه لا يتصور الاقل من تعاريفه عند قديم  
 يتكلمون به . ولكون الغرابية اعز مما يجد بالقصاصة ثبت غريب  
 القرآن . والحديث والوحي كما يكون بمعنى يستعمل على تركيب يتفقد  
 الطبع عنه ويقابل العذب ويجب الخلو من عنه في القصاصة لكون  
 الخلو من التافه يستلزمه كذلك يكون مراد فالغريب المطلق  
 نقلا من الوحي الذي هو مشوب الوحي يتكمن القمار على ما قالوا  
 او من الوحي الذي هو واحد الوحي الذي يتكمن القمار على ما يقول  
 القاموس . الوحي حيوان البر والجمع وخوش والواحد وحى وعدم  
 الفرق بين المعنيين . اعترض بعض بان ذكر الوحي في تعريف  
 العولية غير مرضي بل الوحيه قد زائد على قصاصة المقدره  
 يعني بالزائد ما لا فائدة له وذلك لانه يعني عن الخلو من  
 التافه . وممن من فهم منه انه ينبغي ان يزداد في تعريف القصاصة  
 ويشرط الخلو منها فاعترض بان لا تشرط وجوب زيادته في تعريف  
 القصاصة لان الخلو من الغرابية يستلزمه لان الغرابية اعز من الوحيه  
 والخلو من الاعز يستلزم الخلو من الاخص **والخالفه** قد اوضحها  
**خو** مخالفة الاجل في قوله **الحمد لله العلي الا جلد** فانه خالف  
 ما ثبت من الواضح وهو الاجل ثمته انت عليك النباش زبا فاقبل  
**فان قلت** ليس الاجل مفردا غير فصيح لان المفرد قسم الموصوف  
 والموصوف هو الاجل لا الاجل **قلت** اكل معين موضوع عندهم  
 كالصدق الا انه محذر الاصل **فان قلت** مما يجوز لكشاعر  
 فك الادغام وهو خارج بشرط الاصطلاح اتفاقا . وعنه  
 ابن جني من غير اصطلاح ايضا **قلت** العنبر رقيقه وغير رقيقه  
 فك الادغام غير رقيقه فلعن الشعر ليس من العرب العربا  
 بل من لبيد الفك فيما لم يسمع . وقوله زبا بالالف ويذبه  
 يارب فيلما بخذوف والالف بدل عن اليا اي فاقبل **فيلد**  
 قصاصة المفرد خلوصه مما ذكر **وهي الكراهة في الجمع** هكذا  
 قرره الشارح الحق **فان قلت** قد سبق ان تعريف القصاصة



والإشارة على هذا الوجه مما لم يجد في كلام الناس إنما اخذ  
من اعتباراتهم وإطلاقاتهم . ولو كان فصاحة المقصد معروفا  
بهذا التعريف لم يكن اخذ تعريفه على هذا الوجه من اعتباراتهم  
وإطلاقاتهم بل كان يتبعها لتعريف واحد في كلامهم بحذف ما هو  
مستدرك منه . **فقد** لعلة القائل من تعاصره ويدعي  
وجوب زيادة قيد على تعريف استحقاقه والاستنباط أن لا  
يقدر ما قدره الشارع بل يجعل قوله . ومن الكراهية في التمتع  
مقطوعا على ما في التعريف أفق من تناقض الحروف عطف بلفظ . ومعنى  
الكراهية في التمتع أن يتناول التمتع كما يتناول عن سماع الأصوات  
الممكنة وإنما يجب اشتراط الفصاحة بالعلوم منها لأن اللفظ من  
قيد الأصوات والأصوات منها ما تستلزم النفس سماعه . ومنها  
تسكوته كذا ذكره الشارع وفيه نظر لأن اللفظ يجوز أن يكون  
من الأصوات التي لا يستلزمها البقاء . ويجوز أن يكون نظر المثل هذا  
المنع أي لا تستلزم أن اللفظ يجري فيه استكران التمتع . ويمكن  
أن يكون هذا الحذف ما قيل في بيان النظر أن الكراهية في التمتع  
وأهمية إلى التمتع فكم من لفظ قصير يستلزم في التمتع إذا أدى به عن  
مناسبه . وكم من لفظ غير قصير يستلزم إذا أدى به عن مناسبه  
وصوت طيب هذا ما ذكره الشارع في دفعه من دعوى بداهة استكر  
جرى دون النفس غير مشعور . وإنما المقطوع به رواية التابع أحدهما  
دون الآخر مع احتمال أن يكون ذلك لأنه كونه ثقله على البيان  
وما نقل عنه في جواب الشرح من قوله يعني سلمنا أن التمتع مذخلا  
في ذلك لكن لا نسلم إنما المرجح بحيث لا يكون لنفس اللفظ مدخلا  
أصلا مقابلة المنع بالمنع . كراهية الجري كالزكرك مرادف النفس  
في قول أبي الطيب في مدح سيف الدولة أبي الحسن يني **كرم الجري**  
**سريف النسب** . **أولنه**

مباركك اللهم اغفر للقب .  
**قال** الشارع وصف اسمه بالبركة لموافقته اسم المومنين  
على رضى الله عنه هذا أو حينئذ لا اختصاص بالاسم بل الكنية أيضا  
لذلك ألا انه خصه بالاسم صيق الشعر ولا بعد أن يجعل البركة

لموافقته

لموافقته اسم الله تعالى يخص الاسم . والأبلغ أن يكون قسدا  
إلى أنه مبارك الاسم لا ككتاب اسمه البركة من ذابته وأما القيد  
بزيادة مشهور القيد يعني لقب لسيف الدولة لا شهره هكذا  
الوصف لا للتفايد والتبجح . ولا عرايض الجبهة من الجبل استقيت  
لكل واضح معروف **وقبه** **فقد** **قال** الشارح المحقق لا يها  
وأخذه تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور الجري إنما  
من قبل تكاثره وأخذ تعقوا والحس وأطلق يريد أن الخلو من  
عن الغرابة تستلزم الخلو عن الكراهية في التمتع إذا الكراهية  
في التمتع تستلزم عدم استعمال الفصاحة له فيكون عريضا أما غير قبل  
على اللسان أو قبلا لا يقال جعل تكاثره وأخذ تعقوا غير كره  
على الذوق ياني ما نقل عن بعض النحاة أنه لما قال **عمر الجري**  
ماكم تكاثره على تكاثره على ذي جنة أفزعوا عني **قال**  
وعنه **فانه** شطبه به يتكلم به بالسندية لأن إطلاق السندية  
عليه يدل على كراهية في الذوق . **لانا** نقول بحتم أن يكون  
قصده ليلى هذا الدلالة دون الكراهية على الذوق . **وأورد**  
عليه أن الغرابة كما تستلزم كراهية التمتع تشمل تناقض الحروف  
ومخالفة القياس إذا الظاهر أن يكون بفعل عن استعمال الفصحا  
ويمكن دفع ذلك تناقض الحروف ومخالفة القياس مع اندراج تحت  
الغرابة بأن أغنا الغرابة عنه أغنا المتأخر عن المتقدم ولا وصمة  
فيه بخلاف أغنا الغرابة عن قيد الكراهية في التمتع فإنه من  
قبل أغنا المتقدم على المتأخر وهو قبيح . **وأما** ذكر الخلو من  
عن مخالفة القياس فتشكل إلا أن يقال لأخفا في مزيد توضيح  
يتعلق بذكر الخلو من مخالفة القياس فلا بأس بأمره **وأما**  
التزاع في وجوب اشتراط الخلو من الكراهية في التمتع . ومنها  
من جعل وجه النظر أن الكراهية أن أردت إلى النقل فقد دخل  
تحت التناقض والأفلا يجد بالفصاحة **وقال** **الشارح**  
ضعف ظاهر لأن عدم التادي إلى النقل لا ينافي الإخلال بالعمارة  
ويجوز أن تكون الألفاظ البريئة في التمتع مما يجتزأ الفصاحة عن  
استعمالها فلا تكون فصيحة . ويمكن أن يقال ملخص هذا الوجه



ان الكراهية في التمع لو كانت مع التعلل تكون داخله تحت التام  
 والا فلا تسمى استكراهية الا خلافاً للفصاحة اذ لم يجد في اطلاقها  
 واعتبارها اشراط الفصاحة بالخلوص عن كراهية السامع ولا يخفى  
 انه لا يندفع مع اخلال الكراهية بالفصاحة جواز كونها محذرة  
 ومنهم من وجه النظر بان تاد كراهية القائل بوجوبه ولو من الكراهية  
 في التمع من ياد فيه نظره لان كون اللفظ من قبيل الاصوات  
 شامخ في اختياره حتى قالوا اللفظ صوت يعتمد مخارج الحروف  
 ولذا ان تقول لفظ كلامي ان وجوب زيادة هذا القيد مستبعد  
 لان تعلق كراهية التمع باللفظ مستبعد الا انه بين هذا المنع راجع  
 الى بيان هذا القيد لان المقدمه البسيطة اذا امتعت يرفع معها  
 التي وليها فانه قد يكون من ان ظاهر كلام المتن ان نفس الاشراط  
 منظور فيه . وانما ما ذكره من ان يختار الادب ان اللفظ صوت  
 ووجوب الاشراط مبني عليه قد دفعه ان المصنف ان يزارع في الوجه  
 بناء على ضعف المبني . ومنهم من قال ان مثله ذلك واقع في التبريد  
 كلفظ صير في ده سر وحوذت **قال** الخارج وفيه ايضا  
 بحث لانه قد يعرف من اسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية  
 بغير اللفظ فصيحاً فان الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات  
 لا سيما في الحاشية . ولفظ صير في ده سر لذلك وفيه انه  
 يلزم حينئذ ان لا يكون التعريف للفصاحة حاشياً لمخرج عن  
 حاشية عن اسباب الاخلال مع وجود ما يمنع من السببية  
 الا ان يالغ في التكلف . ويقال المراد بالخلوص من اعم الخلو  
 حقيقة او حكماً فان المشتد على سبب الخلل مع مانع السببية  
 في حكم الحاشية . واعلم ان الوجه المذكور للنظر كلاً اذ اجمعه  
 الى منع وجوب اشراط الخلو عن الكراهية في التمع بان ياد  
 مختلفة فالمناقضة فيها مناقضة في المستند الاخص عند التحقيق  
**والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر**  
**الكلمات** اي الكلمتين فصاعداً . والا لكان الكلام المشتد  
 على تنافر الكلمتين الحاشية عن جميع ما ذكر مع فصاحة كلامه فصيحاً  
 لصديق تعريف الفصاحة على خلوصه وليس اصنافه الكلمات

من كلامه  
 في التاليف

الى الكلام معتبرة اذ المقصود بتبديد التناقص بما بين عن تنافر  
 الحروف والمعاني ولا يستدعي اصنافه الكلام الى الكلام فانه وصفي  
 في ارجاع صفة فصاحتها اليه اشكال لانه يصير المعنى مع فصاحة الكلمتين  
 فصاعداً فلا يشترط يستفاد اشراط فصاحة جميع كلمات الكلام  
 وتبديد التناقص في الكلمات للاختراز عن تنافر المعاني فانه لا يخلو  
 بالفصاحة . وعن تنافر الحروف لتبديد وجب الخلو عن تنافر  
 مع فصاحتها **والفصاحة مع فصاحتها** طرف لغوي للخلوص اي كون  
 الكلام خالياً زماناً فصاحتها وحكمه اناج حاشياً من الضمير وبطلان  
 اختراجه عن خلوص زيد اجلد وشعره مستشعر وانفه مشعر  
 فانه ليس لفصاحة ولذا ليست فصاحتها . فان قيل لزيد  
 اجلد خلوص مع فصاحتها الكلمات لانه حال قولك زيد اجلد  
 خلوص عن الامور المذكورة فله خلوص حال فصاحتها كماله فلو كانت  
 الفصاحة الخلو من حال فصاحتها الكلمات لكان زيد اجلد فصيحاً  
**فليس** لزيد اجلد خلوص حال فصاحتها الكلمات لانه ليس  
 ذلك الخلو من تنافر تلك الفصاحة . فلو قيل زيد اجلد  
 خالض حال فصاحتها الكلمات لم يصدق نمرانه بحيث يخلص حال  
 فصاحتها . وهذا القول الكبر من بحر حال ممكنه فانه لا يصدق  
 على الفقيه لو اردت به منزله الحاشية الى الممكنه ويعتدق عليه لو اردت  
 به من هو بحيث يحرر حال ممكنه ومن لم يفرق بينهما . احاط  
 بان زيد اجلد ليس من احوال زيد اجلد لانها تركيبان مختلفان  
 وليسا واحداً لانه حالان وانما لم يذكر يجب في الحال او المتعلق  
 بان يقال خلوصه مع فصاحتها من ضعف التاليف لانه احبوه  
 ان لا يكون الاضمار قبل الذكر ولا بعد قوله تنافر الكلمات  
 ليكون اقرب بذي الحال او عامله لئلا يتوهم كونه قيد التناقص  
 لانه ظاهر الفساد . ومع ذلك قد وقع بعض الشارحين فيه وظنوا  
 الشارح الكلام فيه في الشرح وفيما كتب على حاشيته . وزاد بعض  
 الافاضل بما ليس لا شغاله الا بتضييع الوقت في تحصيل ما ليس  
 على البطايش فتوكله لئلا يلزم على الناقل ما على الناقل  
**فالضعف** فترى ان يكون تاليف اجزا الكلام على خلاف القانون



الحوي المشهور فيما بين الجمهور. والمولد بشهرته ظهوره على الجمهور خلافاً لغيره أن قانون جواز الاجتهاد قبل الذكر ايضاً مشهوراً وكل تسمي قانون عدم الجواز سمع قانون الجواز. ويرد عليه ان العرب لم تعرف القانون الحوي فكيف يكون الخلو من عن مخالفة القانون الحوي معتبراً في مفهوم الفصاحة في لغتهم فالصواب ان يقال وملازمة الضعيف ان يكون تاليف اجزاء الكلام الى الحوي **ضعف ضرب فلامه زبد** يريد مخالفة ان لا يجوز ارجاع الضمير المتصل بالفاعل الى المفعول به المتأخر فانه القانون المشهور عند الجمهور وان جوزه الاضغث وتبعه ابرجني لا لا بما جوزه الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبه كما هو المشهور بل لا يمتنع ان يكون الاضمار قبل الذكر هنا يرشدك الى ذلك تقليدكم الجواز يشد اقتضا الفعل المفعول به كالفاعل فالمفعول به اذا انفصل عن الفعل لفظاً متصل به رتبه فلا اضمار قبل الذكر رتبه ولكما شواهد رتبه بعضها بالتأويل وبعضها بالثبوت **فان قلبت** ما ورد بكونه شاذاً اذ قيل فيه بضعف التاليف. فالاولي ان يرد بعدم فصاحته والافضل بضعفه بيان ضعف التاليف **قلبت** ما يشد مستثني من القاعدة فلا يكون مخالفاً لـ **والشافر** ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان كذا في الشرح. والانسب بما ذكر في تناظر الحروف ان يقال وضعف في المركب يوجب ثقيله على اللسان اما في نهاية النقل كقوله **وليس قرب قبح حرب قبح** صدره. وقبح حرب بكان قبحه بالرفع اي هو قبح بعينه حال يكشف عن خلافه ما يعقبه **وقال** الشارح اي حال عن اللفظ واللفظ جرح والمقصود تحسن في عجائب المخلوقات نوع من الحن يقال لنا الماتف ضام واحد منهم على حرب ابن امية مات. فقات ذلك الحن هذا البيت. ولما دون ذلك وهو مثل **قوله** اي ابي تمام في قصيدته يمدح بني نمير بن ابراهيم الدافعي ويدفع عن نفسه تهمته انه هجاء بعد ان عاتبه عليه ووجه الدفع انه كيف اذم من يمدحه جميع الناس

واشار

واشار بقوله واذ اعلمته الخ انه يستحق الملامة في تصديره ان هجاء لكن لا يمكن ملامته لعدم موافقة واحد من الناس ذكر الملامة دون الهم فلا بد من عناية به الصاحب من ان مقابل الممدح الهم دون اللوم. فينبغي ذكر الهم في مقابلة دون اللوم **كريمة مستح** **امدحه** **والري** **معي** حمله خالية والتناظر لما ان في امدحه من نقل لما بين الحاء والياء من القرب لكن لا يلى احد يخرج به الكلمة عن الفصاحة فاذ انكر ذلك النقل اي بلغ هذا الاجل الضمير. وذلك لانه تكرار الحاء والياء وادي الى اجتماع ثلاثة حروف من حروف الحلق فافهم. وهذا امر لا المصنف حيث قال لا يثبت ان في البيت تنافر دون تنافر قوله وليس قرب قبح حرب قبح فتر ان في امدحه شيئاً من النقل لما بين الحاء والياء من القرب لا ان يحده امدحه كذلك غير فصيح. وكيف لا وسجدة مع استماله على تواليها والنا مع زيادة وهي مجاوزة الكثرة لحروف الحلق فصيح واقع في القدران. وهذا هو الموافق لما صرح به ابن العميد حيث قال فيه ثني من الجملة هو هذا التكرار في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والياء وهما من حروف الحلق خارج عن هذا الاعتدال نافذ كل التنافر اي تنافرنا فذا بالفاخذ الكمال وهو ما يخرج به الكلمة عن الفصاحة فلا ينافي في الحكم بانه دون قوله. وليس قرب قبح حرب قبح في النقل. وانما يجعل واو الوري خالية لا عاطفة لتوافق ما يقابلها في صورة **واذا ما من** **لمنه** **احمد** في هذا اذ افسر معية الوري بالمثل في الممدح. ووجدته بعدم شاركهم في الملامة كذا في الشرح اما لو قدر الملعبة بحضور الناس والواجب بعدم حضورهم يعني امدحه وانما بحضور الناس لا يمتنع الناس به. ولا يمكن ملامته بحضور احد بل لو لم يسم في غيبة الناس لتعين جعل الواو لجان والنفس المشهور استمع من استحقاقه الممدح. وهذا التفسير ابلغ في تنبيهه عن الملامة. ومن لطائف تنبيهه عن الملامة انه لم يذكر ملامته الا في صورة النفي فزاد ما بعد اذ ابرز الملامة في صورة النفي وبما يريح الحال على العطف ان يفي



عطف المفرد كلفه اسناد فعل المتكلم اليه الا تم الظاهر . وفي  
عطف الجملة فوت التماسك وتغيرنا وجه آخر تركناها لاهلنا  
ومن فوائد الشرح ان في استعمال اذا والفعل الماضي هنا اعتبارا لطيفا  
هو ايتام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اليوم فليشاركه احد . **والنقطة**  
**ان لا يكون ظاهرا للدلالة على المراد** لو ان التقيد متعديا  
ولذا اقره الشارع بكون الكلام معتدا على لفظ المفعول بوجوب ان  
يكون في تفسيره بما ذكرنا من انه لا معنى يقتضي اللزوم . قالوا في جعل  
الكلام غير ظاهر للدلالة ليه آخر وقد اعترض عليه بان التقيد لو كان  
مخللا بالفصاحة لم يكن اللزوم المعنى مقبولا مع انه مما يورده في علم  
البديع . **والجواب** ان قولنا ليس من حيث الفصاحة بل  
لاشتمالها على قوة جبرها الفطن وتقدم فصاحتها لم يوردها  
صاحب المفتاح والمصنف في كتابهما . ولا يخفى ان اللفظ ظاهر للدلالة  
صاها في علمهم الظهور لا شتماله على لفظ غريب او مخالف للقياسات  
مع انه ليس بتقيد اقلذا قيل بقوله **جدا وبالظن** وليس المراد  
بالظن ما سبق في قوله نظر القرآن لانه عبارة عن كون اللفظ مرتبة  
المعاني متساقطة للدلالات على حسب ما يقتضيه العقل فان النظر  
حينئذ شامل لدعاية ما يقتضيه علم المعاني والبيان والمحدد فيه  
يشمل التقيد المعنوي والمطابق لتأويله المعنى . **بل المراد** في  
بالظن تركيب الالفاظ على وقف ترتيب يقتضيه امر الصل المعنى  
والحدود فيه بان يخرج عن هذا التركيب ليه ما لا يشاهد به فوائد  
الحق المشهورة او ليه ما يشهد به لكن يحكم بانه على خلاف طبيعة  
المعنى فتحتي الدلالة لكثرة اجتماع خلاف الاصل الموجبة لتجريد  
**قال** المصنف فالكلام الحالي عن التقيد اللفظي ما سلم نظره  
من الحد بل لم يكن فيه ما يخالف الاصل من تقدم او تأخر او اتمام  
او غير ذلك الا وقد قامت عليه قربة ظاهرة لفظية او معنوية  
كما سياتي تفصيلا ذلك كله فالتقيد اللفظي ربما كان لتضعف  
التأليف وربما كان مع الخلو عنه بان يكون على قوانين محض  
مخلاف الاصل فلا يكون اشراط الخلو عنه بعد ذكر الخلو  
عن ضعف التأليف مستدركا كالتوم . ولا يكون وجود التقيد

اللفظي

اللفظي بلا مخالفة لقانون حوي مشهور بخالف الحكم بان مرجع الامر  
عنه الحق كما ينبغي لما انه حينئذ لا يمكن معرفته بالرجوع الى قواعد  
الحق لا تطابقه عليها على ما توهم لان التوهمين بين ما هو الاصل  
وبين ما هو خلاف الاصل والاختلاف عنه بالاختلاف عن جمع كثير  
باختلاف الاصل . **واما** ان يكون الضعف بدون التقيد اللفظي  
ام لا فالحق الثاني وان توهم بعض الاصل انه لا تقيد في جاتي  
احمد ثوبا لان جاتي احمد يقيد بجي احمد ما لا يخص المعين  
فلا يكون ظاهرا للدلالة على الشخص المعين . **المراد** لكن لا يخفى  
ان ذكر التقيد معن عن ذكر ضعف التأليف كما توهم انه لا بأس باعنا  
المتأخر عن المتقدم كما في العكس . **ويمكن** دفع استدراك ذكر  
التقيد لا فضا ضعف التأليف منه ايضا بان ضعف التأليف لا يعني  
عن التقيد المعنوي وذكر التقيد له لا للتقيد اللفظي الا ان  
المصنف اراد استيفاء بيان التقيد فذكر التقيد اللفظي لاسيما  
لانه يشترط الخلو عنه في الفصاحة بعد اشتراط الخلو  
عن ضعف التأليف **كقول القزويني** هو كسفر رجل رقيق سقط  
في التوت الواحد بها اوقات الطيرة . ولقب همام بن ثابت بن  
صغصنة **في هذا هشام** شبه به على ان المثلث هو هشام **والمثلية**  
**في الناس** لا في مخزوم العرب فبذكر قوله في الناس جعل التقيد عاما ولا  
لشبهه بنفس المثلث العرب **الاصلا** فتر من اعطى الما  
والمثلث وكان زوي ام تقول والافلا بلع ام الفاعل **ابو امه**  
**هي ابو يقاربه اي هي يقارب** اشار ليه ان جي بدل من سله  
ويقارب به صفة له فقد فصل بين البذل والمثد لانه والصفة  
والموصوف بياحيي وهو مما يجوز **الاصلا** اشار ليه انه  
مستثنى من جي يقارب به قدم عليه فوجب نصبه الذي كان مخرجوا  
حين التأخر ان كان المختار رفعة على البذل ولذا رفعة بعد التأخر  
في التفسير **ابو امه ابو** اشار ليه ان ابو امه مبتدأ ابو فصله  
بينها بالاحيبي والمثلية صفة مملكا فصاحفة القوانين الحوية  
ومخالفة الاصل الذي هو تقدم المستثنى منه حصل التقيد  
فتقدم المستثنى مع شموله دخل في التقيد . **واعلم** ان ايراد



البيت لتوضيح التقيد لا تميل ما يخرج عن هذا الفصاحة بقوله  
أو التقيد فانه خرج بذلك ضعف التاليف وقد بالغ في مدح حال  
هشام ونقي من يماثله وأشار ببيان انه حال الملك ان مماثله  
الملك لا ينقص فخذ لان مماثله الملك انما جاز من قبله وبحكم  
ان الولد ليس به الحال . ولا يخفى انه لو قيل في الناس خبر مثله  
ونملا مستثنى من مثله . وأبو أمه مبتدأ وهي خبر . وأبو خبر  
شان ويقاربه خبر ثالث لم يكن تقيداً ويكون المعنى ما مثله  
في الناس الأمثلة في غاية الخدائفة إذ أبو أمه هي وأبو أمه  
ومن اقترب بالملك مع قطع النظر عن انه خبر فيكون مدحاً للمدح  
بالنسبة بعد المدح له الحسب وليس في هذا التوجيه الاضيق  
تملكاً مع ان المختار رفعة . وكلا مخالفة الإتيان المذكور ووجهها  
آخر في الشرح وحراني بعض فضلاً الاسم ولزيت ما هو من ينف  
وأحكمت ما هو قابل للاحكام . ولعل المصنف علم قصد الفرق  
فبني التمثيل على قصد فلا يضره احتمال . **وأما في الانتقال**  
أي في الانتقال ولكن ان تريد الانتقال من الموضوع له ويصح  
الانتقال اهـ اما سبق هذا الانتقال فيه من اللفظ وذلك الخلل اما  
لأداة ما ليس بلام المعنى الأول الذي اريد الانتقال منه  
وذلك بعينه الوقوع روي جداً . وأما لكونه لازماً بعداً بعينه  
الذهب دون الوصول اليه . وأما لعدم نصب لقوية وذلك  
ايضاً بعينه جداً . او ليعلم انه ايضاً بليغ من البليغ  
ليعلم انه غير الفرد . او ليعلم انه ايضاً بليغ من البليغ  
لانه قال كقول البليغ الآخر ولذا مخرج بأم الفرد ايضاً سابقاً  
ليعلم ان البلاغة والمناة لا تمنع عن القوة فلا بد لكل ذي يد  
طولي ان يسمى في تحصيل ما هو الطولي ولا يقيد على ان يكون  
المربة العليا متفكدة . **وأما** الشارح ليلاتيهم انه الفردي  
وفيه انه تأكد حينئذ التوهم في قوله كقوله سبوح لما لم يرد  
**سأطلب** سوف اطلب البعد وان كان بها وقال **بعد الدار**  
**عنك** فما صاف البعد في الدار إشارة إلى ان بعد ذاهم لا يمكن  
ان يخطر بالبال وطلب بعد الدار غير مقدر في حال غاية الامر

وسورة

وسورة النفس بغير العقل متابع في الاهمال واستند القرب  
اليه اتم بقوله **لقد بوا** لان قريش متمكن في الحياض ولا يترسم  
بغير المقال **فالشك** بالنصب بتقدير ان لفظه على بعد الدار  
وبالرفع لفظه على ما طلب **عينا** **الذوق** **لحم** ونحو البيت  
على ما هو المشهور عند القوم ان مادة الزمان والاخران انما الطال إلى  
الحرمان فاي امر كان هو المراد بحكم الزمان والاخران انعكس وأصل  
فاي الان يقرب في حزن البعد والاحتجاب للباقة في طلب  
السردور بالوصل والاقتراب فيعد اليوم اطلب البعد يا عذري  
الذهر وأهلكه بالقرب والحضور وأطلب حزن البعد لا فو  
بالقرب والسردور . وعلى ما حققته الشبان كني بطلب بعد الدار  
عن توطين النفس عليه وأنت لمجرد التأكيد كانه قال اني اليوم  
اطيب بقي البعد وأخرانه . وأشد بنا الصبر الجميل . مفتاح الفرج  
مع الأجر الجزيل بلا حرج . والابتلع ان يجعل شك عطفاً على الطلب  
فيكون تحت التأكيد والشارح المحقق صوب هذا المعنى وجعله  
توجيه القوم تقنياً فاسد المبني ولم يرض به المرتضى الشريف وقال  
كلام القوم غير مستحق للتخطية والتوبيخ فتصويب الشارح لتصويب  
من قاله الصواب ان الشاعر بعينه ذر له العشيقة في السردور  
به الى اسباب ما شربنا في الحضر اهـ بالاموال تقتطف طبا الغواني  
ويمتدح بالوصال ولله مثل هذا المعنى اثار المتنبي حيث قال  
. **فقد الله حكمة رجلاً . بعين قبل الاقانة في ذرا كاه**  
فيلكل من المعاني وجهه هو مؤبداً . وقصد الشاعر توكول اليه عزير  
لا يجلبها اذ لم يعرف انه بصدد الطرفة او في مقام اظهار الحكمة والكبر  
او كان المتكلم بهذا المقام . في مقام السفر والارحال . حتى يحكم حقيقة  
الحال فلا محال . الا استيفاً الاحمال . ويمكن تقوية الشارح المحقق  
بان ما يحتاج اليه معرفة حال الشاعر . فالحق فيه متابعة السابق لما هو  
وهو الشيخ عبد القاهر الذي يغلب حزن الطرب ويقرب ان يكون  
حاله عليه الطاهر . ومن احتمالات التي هي تدبر الى الفهم ما خطبه  
بياتي وهو ان الشاعر قصد الى تحصيل المطالب . بان يكون في  
الاستئناس عنها كالمأرب . وتري نفسك منه معرضاً . فتراه لكن تعرضاً



ومن اكتب علي شي فهو عنه يهرب . ومن اعرض فهو عنه يقرب . ومن هذا  
حكم بان الحرف موم والحريف محروم . وقيل لولم تطلب الازل لم تطلب  
وفي حديث زرغبنا نزيد وجبا منه ثمة لمزله شامة . واذا فرغت  
عن تحقيق معنى البيت فنقول وبالحمد جعل سكب الدمع وهو الكا  
كناية عما يندم فراق الاحبة من الحزن واصاب لانه واضع الانتقال  
لانه كثير مما يجعل دليلا عليه ويؤاد به . وجعل جود العين كناية  
عن السرد وقياسا علي جعل السكب لمقابلته ولم يفت لان سكب الدمع  
قل ما يتقارق الحزن بخلاف جود العين فانه يعم ازمة الخلو عن الحزن  
سواء كان زمن السرد راسلي فلا يتقبل منه ليل السرد راسلي ليل الخلو  
عن الحزن . وهذا وجه واضح للخلل في الانتقال ليل ما قصده وان خفي  
لي الان وبه يندفع ما ذكره الشارح انه يصح ان يزداد بجود العين  
خلو عن الدمع مجازا من باب الاستعمال المقيد في المطلق ثم يبيح  
به عن المسرة لكونه لازما عادة او اعرفت ان الخلو بنفسه  
عن السرد راسلي نظرا اليه ان جود العين اشهر في البخل بالدمع  
بما علي شتم السرد الجود في البخل حتي يقال ببخل جود كقطام ويقال  
جود معني بخل . ويستعمل الجود في مقابلة الجود حتي .

**قال الهامي .**

الا ان عيننا لم تجد يوم واسطة . عليك بحاري ومعا الجود .  
فظنوا ان استهارة الجود في البخل لا يمنع الانتقال من المعني الحقيقي  
لغيره فملكه ومثل غيره من المعاني المجازية كمثل الشمس والكواكب  
حيث يجتمع الشمس ولذا قال **فان الانتقال من جود العين**  
**الي بخل بالدمع نوع لا ينافي في السرد** فيقول من ما يتقبل  
منه اليه ولم يكن بمانه من انه لا يتقبل منه ليل ما قصده  
تبيها علي ان الخلل في الانتقال ربما يكون من كان ظهور معني آخر  
فيحول بين اللفظ والمقصود لكنه يتجه عليه ان ما ذكر في صدر البيت  
وقصده الحزن بالسكب فربما واضحه علي المقصود فلا خلل  
في الانتقال **قال المصنف** والكلام احوال من التقيد المعنوي  
فما يكون الانتقال فيه من معناه . الاول ليل معناه . الثاني الذي هو  
المراد به ظاهر حتي يخلل ليل السمع انه فتمنه من حق اللفظ وتجه

عليه

عليه انه يندم ان يكون الكلام احوالي عن المعني الثاني فصيحيا لانه ليس له  
الخلو عن التقيد ودفعه اوضح بانه بيان لقم من الكلام احوالي من  
التقيد المعنوي فصار لبيان به لان الكلام احوالي عن المعني الثاني منزلة  
المسايق عن درجة اعتبار عند البعا كما ستعرفه في حيث بلاغة الكلام  
وفي ان الكلام احوالي عن المزاج والكناية اذا روي فيه المطابقة لمعني  
الحال ليس ساقطاً عن درجة الاعتبار لانه يقال هو ساقط باعتبار الدلالة  
علي المعني وان كان يعتبر من حيث رعاية مقتضيات الاحوال وبعد يتجه  
ان ما ياتي من حيث بلاغة الكلام . وفيه ان الكلام احوالي عن الحجاز والكناية  
اذا روي فيه المطابقة لمعني الحال ليس ساقطاً عن درجة الاعتبار  
الا ان يقات هو ساقط باعتبار الدلالة علي المعني وان كان معتبرا  
من حيث رعاية مقتضيات الاحوال . وبعد يتجه ان ما ياتي في بحث  
بلاغة الكلام سقوط ما ليس له معني ثاب بمعني مقتضيات الحال الا اعتبار  
الكون محلا واضيقه . وعن نقول فصار لبيان باحوالي عن التقيد  
مما استعمل في المعني المجازي لان المحتاج اليه البيان والتمويه  
واذا الخلو عن التقيد المعنوي لعدم معني ثاب فوضع لاحاجة لانه  
لي لبيان **وقيل ومن كثر التكرار** قد سبق مباحث يهك التكرار  
لغيرك من التكرار والتكرار بالتكرار والفتح . والاول اتم  
والثاني معتد في القاموس التكرير والتكرار والتكرار اعادة  
الشي من بعد اخرى . وهذا يقتضي ان يتوقف التكرار علي التكرير  
لتحقق الاعادة مرة بعد اخرى والاستعمال لا يساعد اذ يستعمل  
التكرار اذ ان شي فاما منق ما ذكره الشارح المحققات ذكر التي مرة  
بعد اخرى . وما يقال انه مجموع الذكر لا الذي الثاني وهذا الكثر  
الرجوع والتكرير الارجاع . والمزاد بالكثرة ما يقابل الوحدة بقونية  
ما ذكر من المثال فان فيه تكرير الذكر ولا يتحقق به ذكر شي مرة بعد  
اخرى الامر برتين وقد ياقش فيه بانه يتحقق ذكر شي من بعد اخرى  
ثلاثا فالتكرار الثالث بعد الاولى . ويروى انه اذا ذكر شي ثلاث  
مرات يقال اعيد مرتين ولا يقال اعيد ثلاثا ويكذب القائل  
فماثل **وسلب الاضافات** نقل المصنف عن الشيخ عبد القاهر انه  
قال **قاله الصاحب** اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحت



وذكر انما يستعمل في الجحاة . كقولهم .  
 يا علي بن حمزة بن عمار . انت والله شجرة في خيان .  
 ويتضح منه ان المراد بالاضافات ما فوق الواحدة وان التابع لا ياتي  
 وقوع غير المضاف بين المضافين . وكذا قال المصنف ومن كثر  
 التكرار والاضافة لكان اوضح واخصر **قوله** اي ابي الطيب  
 ويسعدني في غمرة بعد غمرة يريد بالغمرة الشدة استعيرت  
 لما يعجزك من الماء **سبح** فعول بمعنى فاعل من استبح واليساحة بعد استعارة  
 لشدة غمره والغمر مع ضمير جريما بحيث لا يقب زكيا كانه  
 يجري في الماء يسوي فيه المذكور والموت ولا يخفى حسن ذكر السبح  
 بعد التعبير عن الاسعاد في شدة بعد شدة بالاسعاد في غمرة  
 بعد غمرة **سبح** صفة سبوح مناسقة لقوله لنا وبتنازع له في  
 الفاعل وهذا الحسن ادق مما قيل من انما حال من شواهد **عليها**  
 متعلق بشواهد **سبح** فاعل لنا لا اعتاده على الوصف  
 والضمير كذا السبوح والمعنى سبوح لنا من نفسنا غلغلات  
 شاهدة عليها تشهد بنجابتها **فان** في النداء على الشيء  
 شناعة مضرة فكيف فتح استعماله في النداء بجملة العسرة  
**قوله** لا اصبر على الغرس من الشاهد بنجابتها فانه يوقعها  
 في المعارك والمعارك والمهاكن **قوله** اي ابن يابك **حسانه**  
 طائر يري لا يالف البيوت او في كل ذي طرف يقع على الذكر والاني  
 والحسن حاتم **جرعا** موت الا جرع مخفف جرعا وهي الكفيف جانب  
 مثله رمل وجانب حجارة **جرعة** الجرد والزلزال والعيال  
 وغيرها لظهور **الجندل** بالفتح وكسر الدال وبضم الجيم وفتح النون  
 وكسر الدال الموضع مجتمع فيه الحجارة . فيجب ان يجعل الجندل  
 مكسورا الدال لا مفتوحا وان اشهر بضمه حتى قيل المراد به  
 الارض ذات الحجارة فيجب ان يجعل الجندل مكسورا الدال لا مفتوحا  
 وان اشهر بضمه حتى قيل المراد به الارض ذات الحجارة بان  
 الحلق ام الحمال على الجندل ومنهم من جعله مكسورا الدال مخففة  
 جندل بضمين وكسر الدال حيث انبت الصخار بمعنى موضع ذي  
 حجارة وجعل اسكان النون للضرورة . وفيه ان لا يفتقر الى التثنية

تخلد

تختلف وهو بعدم صرف المنصرف ومنقوص وهو ما لترجم صرح به  
 التثنية فيه اضافة جملة الى جرعا المضافة الى الحومة المضافة  
 الى الجندل **سبح** اي زودي صوتك والجمع تزدريد الجملة صوتها  
 ثمانية . فانت مراري بن سعاد وتسمع اي جديت تراك سعاد وتسمع كلامك  
 علي ما في الصحيح والقاموس الا ان الكتابين اثنان هكذا مراري وتسمع  
 بدون الباء . وزاد القاموس وينصب من شرحه بانك حيث ترين معاد  
 ونمطين كلامها لم يعرف الاستعارة . واما قول الشارح المحقق ان  
 خلاف المقبول ايضا فلا يخفى وان وجد بان الامر بالجمع المناسب لاسماع  
 سعاد . وذلك انما يكون اذا كان سعاد حيث تسمع صوتها لا لان الجملة  
 اذا كانت بحيث تسمع صوت سعاد فتعاد ايضا بحيث تسمع صوتها  
 لان صوت الجملة ليس كصوت الانسان في الانعام بل لان الامر بالفتوة  
 لا يخص في اذاعة الاسماع بل من دواعيه النشاط والسرور والجلال  
 تترجم بشاهد الوارد ويرجع هذا الذي قدّم الاكثا بمسبح  
 وضم مراري اليه **وفي** **نظر** لان قال الشيخ لا شك في نقد تناسخ  
 الاضافات . في الاكثر لكنه اذا اسلم من استكراه ملح ولطف

**كقول** بن المعتز .  
 . وطلت نذير الكاس ايدي حاذرة عناق دنائرا لوجهه بلال .  
 . ومه الاطراد المذكور في جمل البديع كقولهم .  
 . بعثية بن الحارث بن سحاب .

هذا افعول منه ان تناسخ الاضافات انما ياتي في الفصاحة حيث اقبح  
 النقل والتناظر وكذا حاله التكرار لانه لا وجه لتناقله للفصاحة  
 سوى الجباب السخاير . كيف وقد وقع في النظر مثل ذاب قوم نوح وذكر  
 وجهه ربتك عبدة زكريا ونفس وما سواها فاهما فجورها ونقاها  
 والفصاحة **في المتكلم** اي كيفية تدرجت في ذات النفس والضم  
 ما رسم به الكشف عرض لا يتوقف تصور على تصور غيره ولا يقتضي القسمة  
 والملازمة في محله اقتضا اوليا . والمراد عدم توقف تصور العرض  
 الجزئي بخصوصه واحترز عن الاعراض النسبية فان تصور انما بخصوصها  
 توقف على تصور ما توقف عليه النسبة ولا تنزوا الكيفيات المركبات  
 لان تصور انما بخصوصها لا توقف على تصورات اجزايا ولا الكيفيات

اختار المتكلم



النظرية كما توهم لان اشخاص كيف لا تكون نظرية . وقولهم انقص  
 اوليا على ما صدر له لئلا يخرج العلم معلوم واجد فانه لغرض الوحدة  
 له يقتضي اللائحة . والعلل معلومين فانه لتعلقه بالقيود يقتضي  
 القيمة ولا يعني انما لا يقتضيان القيمة واللائحة في حملها على  
 في انفسها فتح قوله في محله لا حاجة الى قوله اقتضا او لئلا كذلك وكما  
 اكثر يحتاج اقتضا القيمة والقيمة الى التقييد بالاولى يحتاج عدم توقف  
 التصور على تصور العجز بالتقييد بالقيود الاولى لانه قد يعرض كيف  
 التمسبة فيوقف باعتبارها على الغير هذا اياك المصنف انك  
 ملكة على صفة اشعار بان الفضاخه من الهيئات الذمجة حتى لا يكون  
 المعتبر عن مقصوده بلفظ فصيح فيضاحا بحسب الاصطلاح من غير رسوم  
 ما يقتدر به عليه . وفيه بحث لان المعتبر عن كل مقصود بلفظ فصيح  
 فصيح لانه لا يكون بدون ملكة يقتدر بها عليه نعم لو قيل اشعر  
 بدل تلك الملكة الى ان صفة غير راحة يقتدر بها على التغير عن المقصود  
 بلفظ فصيح غير داخل في الفضاخه بل ملكة التعبير عن المقصود  
 بلفظ فصيح كانت عند التحقيق ملكات يقتدر بكل واحد على تعبير  
 لم يبعد . ومن جعل مقصوده هذا لم يلقه الى عبارته او في التقا  
 والامحجف عليه انه لا يباعه اصلا . ويمكن اتمام ما ذكره المصنف  
 بان قوله ملكة للاشعار بان صفة يقتدر بها على التعبير عن كل  
 مقصود بلفظ فصيح من غير ان يصير ملكة ليست فضاخه وهذه  
 ملكة التعبير عن جميع المقاصد الاقلية . وصفة يعبر بها عن  
 القليل بلفظ فصيح من غير رسوم فان مجموع تلك الملكة وهذا  
 الصفة صفة غير راحة يقتدر بها على التعبير عن المقصود كله  
 بلفظ فصيح وقال **يقتدر بها** ولم يقل يعبر بها ليشتمك  
 حاله في النطق وعدمه ويوجه عليه ان الملكة حال السكون متصفة  
 بانها يعبر بها عن المقصد في الجملة . ووقعه الشارح المحقق بان  
 المذاهب بحال النطق حال الجملة بان ينطق صاحبها  
 في زمان من الازمنة وعدم النطق عدمه اصلا بان لا ينطق قط  
 ولو قيل يعبر بها عن النطق بمقصود . في الجملة . ووصي بالحقاظة  
 على هذا المعنى فابلا هكذا يجب ان يفهم هذا المقام وفيه ان فائدة

الاقتدار

الاقتدار حينئذ عدم خروج ما لا يكاد يوجد فنقول المذاهب ان ورج  
 الاقتدار في حاله النطق بكل مقصود بلفظ فصيح وحالة عدم النطق  
 بان ينطق بعض المقاصد والبعض بعد لم يرد . واورد وبدا انه ان ينطق  
 فلو قيل ملكة يعبر بها عن كل مقصود بلفظ فصيح لا حق الفضاخه من بلغ  
 نهاية احد النطق ولم يكن مقصود يرد عليه الا وقد ورد عليه وعين  
 عنه بلفظ فصيح . هكذا يجب ان يفهم هذا المقام . ويضاد شارح  
 المذاهب . يعون الله الملكات العلام . والا وجرانه لوقا ملكة يعبر بها ليصدق  
 على اقتداره الزائحة الحاصلة بتلك الملكة بل لا يصدق الا عليها  
 اذا المتبادر من السبب هو الاقتدار **في التعبير عن المقصود** اي كلما يعلق  
 به فتد افادته **بلفظ فصيح** قال المصنف قيل بلفظ فصيح  
 ليتم المفرد والمركب عموما بينا ولا يحمله الشارح على المفرد الفصيح  
 او الكلام الفصيح بناء على فصيحة اللفظ المشترك فانه لا يراجه الا معني واحدا  
 ولم يقل مفرد فصيح او كلام فصيح ليغز اذا لا بد من العموم اذا المراد  
 بالمقصود كل مقصود . فلو خص الفصيح بالمفرد لوجب في الفضاخه ملكة  
 لا يقتدر عن التعبير عن كل مقصود كلامي بالمفرد وهو محال ولا يحكي  
 ان عموم المفرد والمركب موقوف على تكلف استعمال الفصيح في معنيته  
 كما حركه البعض واستعماله فيما ينطق عليه الفصيح . ويقال له عموم  
 وتبعد في وقت لفظ له وبه خطأ . اما على الاول فلا يصير الماء له  
 بلفظ موصوف يعبر الفصيح وهو باطن والقبح بلفظ موصوف  
 باحد معني الفصيح وهو لا يستفاد من استعمال الفصيح في معنيته واقا  
 على الثاني فلانه يصير الماء بلفظ هو ما ينطق عليه الفصيح ولا يحكي  
 ان اللفظ ليس ما ينطق عليه الفصيح بل مفهوم يصدق على اللفظ وجود  
 عموم المعتبر به المفرد والمركب كما يقتضي ان يقال بلفظ فصيح دون  
 مفرد او كلام فصيح يقتضي ان يقال بلفظ فصيح دون لفظ بليغ اذ  
 البليغ لا يغير المفرد . ثم عدم وجوب ملكة الاقتدار على البلاغة  
 في الفضاخه ايضا يقتضي ان يقال بلفظ بليغ فنقول الشارح المحقق  
 وقول بعضهم ولا يغير المفرد والمركب قال بلفظ فصيح دون  
 كلام فصيح . او لفظ بليغ سهوا من لا يقال يصدق التعريف على الحياة  
 والا والذات ونحوها مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور فلا نقول



ليس في منها سببا بل شرط او ليس سببا قريبا بل بعيدا والسبب  
 ظاهري في السبب القريب والبلاغة في الكلام مطابقة اي مطابقة  
 صفة بلفظ حال فان مقتضى الحال خصوصيات وصفات قائمة  
 بالكلام فالكلام لا يطابقه بل يشتمل عليه والخصوصية من انما كان  
 الكلام ومنه مطابقة لمطابق لما في حيث انما مقتضى حاله فالطابق  
 والمطابق متغايران اعتبارا على نحو مطابقة نسبة الكلام للواقع  
 وعلى هذا الحقوق المصنف في تعريف المعاني غير يعرف به احوال  
 اللفظ العزوي التي بها يطابق اللفظ مقتضى حاله اي يطابق صفة  
 اللفظ مقتضى حاله هذا هو المطابق لعبارة القوم بحيث يجعلون الحذف  
 والذكر في غير ذلك فعدله بالاحوال ولما هو الا ليق بالاعتبار لان  
 الحال عند التحقق لا يقتضي الا خصوصيات ومن الكلام المشتمل عليها  
 والشراح اراد المحاذية على ظاهر مطابقة الكلام لمقتضى حاله  
 فوقع في الحكم بان مقتضى حاله هو الكلام الكلي والمطابق هو الكلام  
 الجزئي ومطابقة الجزئي للكلي على عكس اعتبار الميزانين من مطابقة  
 للكلي للجزئي فعدله عما هو ظاهر المقول وعما هو المقول وان كنت  
 كلفة مطابقة الجزئي للكلي مع ان المحمول بالظن هو الكلي والايواء  
 مطابقة الجزئي مع فصاحته قيل خالف في هذا القيد التكاثر  
 فقيل انه لا يشترط شيئا في فصاحة الكلام في البلاغة وليس رجوع  
 البلاغة الى البيان لا اشتراطها بالخلو عن التقييد المعنوي بل  
 لمعرفة انواع المجاز والكنائية وعلاقتها لا يخرج منها عن  
 اعتبارات اللغة وقيل انه لا يشترط في البلاغة من الفصاحة  
 سوى الخلو من التقييد المعنوي وهو اي مقتضى الحال  
**فان مقامات الكلام متفاوتة** كان الظاهر ان يقول فان الاحوال  
 متفاوتة الا انه شبه على شراذم الاحوال والمقام فالتشابه  
 المحقق الاحوال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري  
 فان الامر الذي مقام باعتبار كونه محالا لورود الكلام فيه على خصوصية  
 ما وحال باعتبار لغوهم كونه زمانا له ولا يخفى ان وجه التسمية  
 لا يكون دخلا في مفهوم اللفظ حتى يحكم بتعدد المفهوم بالاعتبار  
 ولذلك احكنا بالترادف ثم الظاهر انه سمي مقاما لانه كما ان تفاوت مراتب

الرجال تثبت بالمقامات كذلك تفاوت مراتب الكلام بالاحوال ونحو حاله  
 لانه مما يتغير ويتبدل كالحال الذي عليه الانسان **فان قلت** يتجه  
 على ما ذكرنا ان تفاوت المقامات لا يستدعي تفاوت مقتضيات  
 الاحوال لحوال ان لا تفاوت الاحوال ويكون تفاوت المقامات  
 باعتبار ما اعتبر فيه **قلت** المراد ان ذات المقامات متفاوتة  
 ومما يفرق به بين الحال والمقام ان المقام يضاف الى مقتضى فيقال  
 مقام التاكيد والحال الى مقتضى فيقال حال الا نكار ثم المقصود من  
 هذا الكلام يحتمل ان يكون وصية المتكلم بالاحاطة في تطبيق الكلام  
 على مقتضى الحال فانه في معرض الاختلاف باختلاف الاحوال  
 وان يكون بيان وجوه مقتضيات مختلفة وعدم اعتبارها  
 على نحو واحد يعني انما جعل خصوصيات الكلام مختلفة لا فائدة الا  
 ولا بد للامور المختلفة من ذات مختلفة ليستفاد منها وهذا لما سمع  
 من علماء النحو انما وضعت الاعراب مختلفة ليدل على المعاني المتعددة  
 على المعرب وعلى الاحتمالين لا ينبغي ان يتنازع معه بان الاحوال  
 المتكثرة لثلاثا تجمع على مقتضى كتركنا من اجتماع الافراد والبنوعية  
 والتعظيم والتكثير والتقليل على التكثير الى غير ذلك وبان المقتضيين  
 قد يكونون احال واحد كالتكثير والامر الاشارة فانها يكونان يعظم  
 او تحقر وذلك لان ما ذكرت لهما نظيران هو الاشتراك والترادف  
 وكلاهما في خلاف طبيعة قانون الوضع بخلاف الظاهر لا يسعه ان  
 يورد نقضا على دعوي استيفاء تحقيق ما هو الظاهر فكن معنا ولا نقارنا  
 ان لم يحرم من الشاعر **فمقام كل شاعر** في بيان اختلاف المقامات  
 وقال الشارح المحقق وفيه اشارة اجمالية الى ضبط بدع المقتضيات  
 حيث فصل فيما بين ما يخص اجزا البنية وما يخص اجزا الجملتين  
 فصاعدا وما لا يخص شيئا منها والثاني مقام الفصل والوصل والثالث  
 مقام الايجاز وخلافه والاول ما عداهما اقول مع تقديم ما هو الاصل  
 والتصريح به وتأخير ما هو الفرع وبيان اجمالا فيما اجملا الاستدري  
 ان التكثير مثلا اصل والتعريف فرع وكذا الفصل لكن المناسب  
 حينئذ يقول ومقام المساوات يباين مقام خلافيه ويمكن ان  
 يعتمد رايه لما كان في سلوك طريق الايجاز وعما اهتمامه بالاجاز



الى ذكر ولا يذهب عليك ان صنبطة لا كثر المتعدييات لا جميعها  
 فان من المتعدييات ما يخص نفس الجملة كالبعير من الخبز بالاشاء والعين  
 ومنها ما يخص مجز في الجملة كعادة اسم ما استوفى عنه نحو احسن  
 الى زيد زيد حقيق بالاحسان وان الذكر والحذف المذكور في الفقد  
 الاول لا يخص باجز الجملة بل يعبر الجملة والجملةين فصاعدا فقام  
 كل من **التشكيك** اي كان المشكوك من اجز الجملة وكذا **الاحلاق** **والقديم**  
**والذكر** **يبين** **مقام** **خلافه** ظاهر مقام خلاف كل وليس بمقام هو خلاف  
 كل وهذه شبهة صنعت على المسرة . وعاية ما ذكر في دفعه ما اصطفا  
 جواد قلم السيد السند فاض عليه المفضلة من الاخذ الصمد طوت  
 الامد الى الابد . ان هذا اجمال تفصيل جميل اذ المقصود منه ان  
 مقام التشكيك يبين مقام خلافه الى اخر الكلام الا انه اجل طلبا للاختصار  
 موقع الخلد في الاضمار فالمقصود صحيح واضح . والعبارة مختلفة  
 لا تصح من ياقش في المراد فليس بشانه الا عند رده . ومن يذبح غير  
 العبارة الفساد فهو في خطر القتل ونحن نقول لما تعارف هذا  
 الاجمال في افادة التفصيل وشاع في تجاوزات البلاغ وارباب  
 التفصيل فالبين ايضا بيان جميل **مقام الفصل** **يبين** **مقام**  
**الوصف** **ومقام** **الايجاز** **يبين** **مقام** **الاحكام** **مقام** **الاحكام**  
 بخلاف فيه حفظا لحسن موازنة الوصل للمفضل طلبا للاختصار  
 بقدر الامكان فقابل وينبغي ان يحكم قوله ومقام الفصل يبين مقام  
 الوصل على ان مقام كل فصل يبين مقام كل واصل ليكون مشيئا الى  
 تفاوت مراتب الفضول والوصول ويجعل قوله ومقام الايجاز يبين  
 مقام خلافه على ان مقام كل ايجاز يبين مقام كل مخالف له لذلك فيكون  
 على طبق ما في المفتاح . وكل حد يبين ليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز  
 والاطناب لكونهما نسبين حدودا ومرتبتين متفاوتة ومقام كل يبين  
 مقام الآخر **وكذا** **الخطاب** **الذي** **اي** **كذا** **مقام** **ما** **يخاطب** **به** **الذي**  
**مع** **مقام** **الخطاب** **الذي** **اي** **ما** **يخاطب** **به** **الذي** . وهذا ايضا يخص  
 باجز الجملة ولا بالجملةين فصاعدا او بما فضل عما سبق لان التفاوت  
 فيه نشأ من قبل المخاطب لا من قبل نفس الكلام . والمراد بالذي الذي  
 بالاضافة اليه غير وكذا المراد بالذي الذي في قوله وفيه تفاوت مراتب

الاول

الزكا والعبارة . في القاموس الدكاشرة الفطنة . والعبارة عدم  
 الفطنة هذا لما يقابل المعنى هو الفطن لا انه اراد به الفطن  
 واختاره لم يذ مناسبة لفظية بينه وبين المعنى ولذا لم يقبل مع خلا  
**وكل جملة مع صاحبها** منصوب بالنظر المتقدم قدم للحضرة في المقام  
 لئلا لكلمة تشارك في اصل المعنى فليس بالبليغ ان يشارك بكلمة  
 مع صاحبها لما يريد ان يبين هذا المقام بخلاف كلمة لا يشارك في اصل  
 المعنى فان اختيارها عليها ليس مقتضا للمقام بل لتوقف المعنى وقصد  
 افادته عليها . ومن غفل اشكل عليه وجه تسميته الكلمة زاعما ان  
 المقام ليس بكلمة لا تشارك ايضا فاعتذر بان هذا القصر او لا التعم  
 واعتقد في معرفة المتروك على المقايضة ولا ان مقام كل كلمة مع صاحبها  
 شديد الاتصال مع ما سبق على مقام خطاب الذي شارك عن فضل مقام  
 خطاب الذي بينه وبين ما سبق . اذ كل مقام بالنسبة الى نفس الكلام  
 بخلاف نظام الذي فانه حاصل بالنظر الى المخاطب الا انه سلك المصنف  
 طريق الترتيب فقامت في بيان تفاوت المقام انه بلغ اليه انه يتفاوت  
 مقام كلمة ومقام ما يشاد كذا في اصل المعنى **فان** **الشارح** **المراد**  
 بصاحبها كلمة اخرى صاحبها لكن اسم من الكلمة حقيقة او حكاية ليدرج  
 فيما مقام المسند اليه مع المسند الذي هو جملة اسمية او فعلية او ظرفية  
 او شرطية وهذا ولا يخفى عليك انه يجب تسمية الكلمة ايضا ليدرج فيه  
 مقام المسند الذي من جملة المسند اليه . وليد ربح فيه تسع  
 بالمعنى خير من ان تراه . وبعد لا يفي هذا التفسير لا بد راج  
 كل ما هو من هذا القبيل من المقام لخروج مقام كل جملة مع جملة ليس  
 لشي منها بخلاف من الاعراب فلا بد من الحكم بانه ترك للمقايضة فذلك ان  
 تستغني عن تسمية الكلمة بالمقايضة ولا يوه قاصرا ان صاحبة الكلمة  
 كما جاء وتما اذ هي ما ارتبطت بها وتعلقت بموقع تعلق مثلا من فوعة  
 في قوله تعالي فيها سرور فوعة واكواب موضوعة لنا مع الموضوع  
 مقام ليس بترتعة مع الاكواب . فيقول يكفي للاخبار  
 بالكلمة اذ في تخصيصها مقام لنا مع صاحبة وان لم يكن مقام يقتضيه  
 مع عدة من صواب اخرى بل تستوي هو وما يشا كذا في اصل المعنى  
 مع تلك الصواب . وبعد ان صنبط المتعدييات الاحوال اجما لا



معين على ضبطه بعد الشروع في الفن تفصيلاً ويتمكن في النفس  
 فضل تمكن رغب في ضبطاً ببيان شرفاً وعظم منفعتها فقال  
**وارتفاع شأن الكلام في الحسن** المعهود المعين عند مقلد العرب  
**والقبول** عند من كان العمد في هذا الفن يساق اليه وان كان الكلام  
 عند من اقام حسن وقبول سواء فحسن الكلام عند من هو طاب انكشاف  
 التي على ما هو عليه بعيدة وقبوله بحسبه وعند من هو قطع نظره  
 النساء الباقية بنفعه في النساء الباقية **لمطابقة** **للأغبيات**  
**المناصب** للمقام كما يشهد به قول المفتاح وارتفاع شأن الكلام في الحسن  
 والقبول واخطاطه بحسب مصاهفة المقام لا يليق به ولكنه قال  
 المصنف **واخطاطه بعد ما** اصلاحا لكلامه حيث اورد عليه  
 ان الاخطاط ليس بالمطابقة واجيب بان في كلامه حذفاً والتقدير  
 بحسب مصاهفة المقام لما يليق به وعدم مصاهفة فابوز في كلامه  
 ليكون مناصحاً قدر في كلام المفتاح لاصلاحه واورد عليه ان اصل  
 الحسن والقبول بالمطابقة لارتفاعه وعدم الحسن والقبول  
 راسباً بعد ما لا الاخطاط فيها ونحن ندفع الثاني بان المترادف  
 الاخطاط عن الحسن والقبول لا الاخطاط فيهما حتى يقتضي ثبوت  
 الحسن والقبول في غير المطابق ومن التزم ان الحسن والقبول بخود  
 ان يحصل بالانصاح عند المصنف فيرفع الاول ايضا غفل عما  
 سيجزم المصنف به من ان غير المطابق للاعتبار المناسب ملحق بغيره  
 الحيوانات ونقول في رفع الاول ان الارتفاع في الحسن والقبول  
 كسواء بالمطابقة الا انه بمطابقة ارتفاع يعرف ذلك بمعرفة ان  
 اصلها بالمطابقة فيكون الارتفاع بمطابقة ارفع وثبوت المعرفة  
 من الحكم باخطاطه عن رتبة الحسن والقبول بعد هما والمترادف  
 بالكلام الكلام الفصيح على ما ذهب اليه الشارح متمسكاً به اشارة الى  
 ما سبق وفيه ان السابق مرجحاً هو الكلام المطلق حيث قال والبلاغة  
 في الكلام مطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته وفي ضمن تعريف البلاغة  
 الكلام الفصيح المطابق ففي رد اللام والكلام في الفصيح دون  
 المطلق او الفصيح المبلغ خفاً ونحن نصره في الكلام البليغ ولا مانعاً  
 عنه بعد شرح قوله واخطاطه على ما سبق والمراد بالحسن الحسن

الدلي

الذي لا الكمال المعتمد به فيصرف اليه فلا يرواه قد يرتفع  
 بالحسن والقبول المحسنات البديعة بقي ههنا بحث لا ندسه  
 وهو انه كيف تريد مطابقة كلام على كلام حتى يرتفع فان اكتب بالبلاغة  
 بالمطابقة لبعض مقتضيات الاحزاب حتى يكون الكلام بليغاً اذ روي  
 فيه حال وان قامت احوال كثيرة فزيادة مطابقة كلام على مطابقة كلام  
 اخر متاخفاً في تحقيقها لكن الظاهر ان المراد بقولهم البلاغة  
 مطابقة الكلام لمقتضى الحال مطابقة لكل ما هو مقتضى الحال لان المتبادر  
 اللائق بالاعتبار وان لم يكن شرط في البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى  
 الحال كلها فزيدت المطابقة على مطابقة بان تكون احوال كلام اكثر  
 من احوال كلام اخر **مقتضى الحال هو** **الاعتماد** **منه** **مقتضى**  
 على قوله والارتفاع شأن الكلام والمقصود منه التنبه على ان مقتضى الحال  
 معناه مناسب الحال لا موجه الذي ينتج ان يفتن عنه كما يقتضيه  
 المقتضى واما اطلاق المقتضى للتنبه على ان المناسب للمقام في نظره  
 البليغ كما مقتضى الذي ينتج انكساره فلا يجد به انه لكن التضرع  
 حتى يقتضيه بان ارتفاع شأن الكلام في الحسن الذي الدخول في البلاغة  
 انما يكون بالاعتبار المناسب دون غيره فكذا كان الاعتبار المناسب  
 مقتضى الحال اذ لو وجد اعتبار مناسب غير مقتضى الحال لكان ارتفاع  
 شأن الكلام به في الحسن الخارج من هذا البلاغة ولو وجد مقتضى  
 حال غير الاعتبار المناسب لوجد ارتفاع غير اعتبار المناسب  
 وبينة الشارح الحق بانه بلاطة مقدمة معلومة وهو ان  
 لا ارتفاع الا بالمطابقة لمقتضى الحال فان هذه المقدمة المعلومة  
 مع هذه المقدمة المذكورة التي هي في قوة الارتفاع الا بالمطابقة  
 للاعتبار المناسب لان المصدر المضاف الى المعرفة في الاستغراق  
 فيستفاد الحصر منه يقتضي اتحاد افرادها اولاً لاتحاد افراد مقتضى الحال  
 والاعتبار المناسب لطلب احد الحصرين او كلاهما هذا الكلام ولا يخفى  
 انه منقوض ببعضه الحصرين في قولنا لاملاة الاباحية الكتاب وقولنا  
 لاملاة الابالنية والشارح نفسه اوضح في ما كتب في حاشية هذا  
 المقام مرادفه ووافقه السيد السند فقال اما فطلان احد الحصرين  
 فبيناً اذ لا كان مقتضى الحال والاعتبار المناسب لموم وخصوص مطلقاً



فانه ينطرد الحصر في الاخص صدوق تحقق الارتفاع بالا فراه الاخسة  
للاعم . وانما بطلان كلا المحصرين ففهما اذا كان بينهما مباينة او عموم  
من وجه فانه يقصد كل منهما بدون الآخر فلا يصح الحصر في احدهما  
هذا وفيه ان اللزم ليس لا بطلان احد المحصرين كالاخص ولا يتعدى  
البطلان في الاخص لاحتمال بطلان الحصر في الاعم باعتبار الجذوة  
التي تقي الحصر ثم قال وفيه نظرا وصحة في ما كتب في الحاشية  
من ان حصر شي في شي لا يوجب ثبوته لكل من افراد . حتى ينطرد  
في ذلك حصره فيما هو اخص من ذلك مطلقا او من وجه كقولك  
ليس الضفادع الا للثان . ليس الضفادع الا للثان . لا يجوز ان هذا وفيه  
بحث لان مقصود ارباب التدوين مثل قولهم لا ارتفاع الا بالمطابقة  
للاعتبار المناسب ان الارتفاع يكون بما لا محالة ولا يكون بغيرها  
اذا العرض ان ينطرد المتكلم ما به يعرف الكلام المرتفع . وهذا انفع  
ايضا لما اوردناه من النقص لكن ما كتب في الحاشية لدفعه ان اشكال  
هذه المقامات متجهة في الخطائيات لا تعرف له محصلا . قال  
السيد السند قيل على تقدير صحة المقدمتين لا يلزم الا بالماوا  
في الصدق بين مقتضي الاعتبار المناسب على ما تقدم وجملة  
نتيجة له لا يستلزم دعوى الاتحاد في المفهوم وانت تعلم ان تقدير  
قوله وان سئل هذا التركيب ليس صريحا في الاتحاد معوما هذا  
وفيما قيل نظرا لانه على تقدير صحة المقدمتين لا يلزم الاتحاد  
في المفهوم لا يلزم المساواة بل اللزم اخذ الامرين . وفيما ذكره  
السند السند ايضا من ان هذه العبارة ليست صريحة في دعوى  
الاتحاد نظرا لانه ان كان الحكم على مفهوم مقتضي الحال فليس الادعوى  
الاتحاد وان كان على كل فرد منه فلا يلزم الا المساواة ولو سئل فلا  
يتفرع لاحتمال الاتحاد ومحمد العبارة على المشترك بين الاتحاد  
والمساواة . ووجه خط القناع . فاجبه ان لنا فصيحة يعني اذا عرف  
هذا فاعلم ان مقتضي الحال هو الاعتبار المناسب لئلا يشبه عليك  
صحة هذا الخبر بما تقدم من انه لا ارتفاع الا بالمطابقة لمقتضي  
الحال وينكشف لك ان العبارة بين معنى واحد **فالبلاغة** صفة  
**راجع** الى اللفظ لانما باعتبار خصوصيات اعتبرت في تركيبه

اصل

اصل المعنى باعتبار افادته **المعنى بالتركيب** اي الغرض المصنوع له  
الكلام فالمعنى اما تخفيف او شدة وبالجملة يراى به المعنى الذي يقصد  
البدل فمقتضى الحال والاعتبار المناسب انما يعتبر اولا في المعنى ثم في اللفاظ  
فان المعنى تقدم في الفصل مثلا لداع له مع ثم يلفظ باللفظ على طبقته  
وكذا يقيد . مؤكدا وغيره ثم يوفق باللفظ على طبقته ولا يرد ما اعترض  
السيد السند في شرح المفتاح من ان هذا لا يصح في كل المسند اليه  
واياته فان الالفاظ واللفظ من عوارض اللفظ فالحق ان يعتبر اولا في المعنى  
ما يقتضي الخصوصية لان المعنى المسند اليه يحكم عليه بالاعتقاد من  
غير قصد اليه احصاء بالذكر لتعيينه بهذا الحكم فطويه في مقام قصد  
افادة المعنى بذكر اللفاظ ويأتي باللفظ على طبقته او يحكم عليه  
بعد قصد احصاء لذلك لعدم تعيينه فيثبت فيما بين المعاني  
المقصودة . بالا فادارة بذكر لفظه ويأتي باللفظ على طبقته فاما  
والشيخ يسمي اعادة اللفظ على طبق ما عتبر من المعنى الزايد نظرا وانه  
بالع في ان التفصيل في تطبيق الكلام على مقتضى الحال والا فالنظم عند  
الحققين ترتيب اللفاظ متسابة المعاني متسابة الدلالة  
او اللفاظ المترتبة كذلك على ما ذكر الشارح المحقق في التلويح وفسرته  
في الدنيا جز فلان بعد تحقيقه من رعاية علم البيان ايضا **وكتبا** اي حيا  
كثيرا فهو منصوب على الظرفية وما تالكيد معنى الكثرة والعمالة  
ما يلبس على ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالي قل ليل ما تذكرون  
**يذكر** اي مطابقة الكلام الفصيح لاعتبار مناسب وتذكير . لكن  
تساوي الشارح بالمفهوم **فصاحة** ايضا كما يبي بلاغة او لا يسمى  
المفردات . الشابة فصاحة وانه اطلاق اسم الفصاحة على البلاغة  
لان ما لا بلاغة له بمنزلة الاصوات الجوابية عندهم فكيف يوصف  
بالفصاحة . . واعلم ان قوله فالبلاغة صفة ليله اخر متفرع على قوله  
وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول الخ . يعني لما كان ارتفاع  
شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ومعلوم ان ارتفاعه بالبلاغة  
اعلم ان البلاغة صفة لفظ بالقياس ليله افادته المعاني والاعراض  
بالتركيب . والمقصود منه على ما صرح به في الايضاح جمع كلامين متساويين



وقعا من الشيخ حيث قالت تارات ان الفصاحة راجعة الى المعنى وليس  
 ما يدل عليه باللفظ دون الالفاظ . وناسات ان الفصاحة للفظ الكلام  
 لا لمعناه فان المعاني مطروحة صفاته في الطريق يعرفها العجبي والعدي  
 والفروي والبدوي . ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون  
 راجعة الى اللفظ دون المعنى ووجد التوقيف انه اراد بالفصاحة  
 معنى البلاغة وحيث اثبت اننا من صفات الالفاظ اراد اننا من صفاتها  
 باعتبار افادتها المعنى بالتركيب . وحيث نفى ذلك اراد اننا ليست  
 من صفات الالفاظ المفردة والكل المجردة من اعتبار التركيب  
 او ليست من صفات الالفاظ باعتبار قيمتها لا باعتبار افادتها  
 المعنى وحيث اثبت اننا صفة المعنى ان المعنى مدخلاتنا في ثبوتها للفظ  
 وحيث نفاه اراد اننا ليست من صفاته مع قطع النظر عن افادة اللفظ  
 ايها بالتركيب . ويمكن التوفيق ايضا به انه حيث جعلنا صفة اللفظ  
 دون المعنى اراد معناها المستفيض . وحيث جعلنا راجعة الى المعنى  
 جعلنا معنى البلاغة لكنه لوجه ذكر المصنف لا يطاق ما قصده الشيخ  
 بكل الوجه ما ذكره الشارح المحقق اتمموا ترتيب المعاني الاول والمعاني  
 الاول الفاظ وتضمنت الكلام باعتبار هذا الترتيب فيجئ جعلنا  
 صفة راجعة الى اللفظ اراد باللفظ المعاني الاول فيطابق مراد الشيخ  
 فليس بشي لان الشيخ بين في كتابه تلك المواضع والمضمر بينهما  
 وكلما استعمل اللفظ استعمل بمعناه المستفيض فجعل اللفظ في كلامه  
 على هذا حمل له على ما لا يحمله **ولما** اي للبلاغة في الكلام **طرقان**  
**اعلا** اليه تنتمي البلاغة كذا في الايضاح ولو اعتبر الطرف شخصيا  
 ففيه بحث اذ ثبوت الطرف يتوقف على ان يثبت تنامي مراتبها  
 ولا يتبدل ذلك عليه **وهو** اي الطرف الاعلى **حد الاعجاز** اي  
 مرتبة اعجاز الكلام اي الطرف الاقلى نوع تحت صنفان كلام تحت  
 البشر من الاتيان بمثله وقرب من حد الاعجاز فان لا يعجز الكلام  
 البشر ولكن يعجز عن مقدار اقصر سورة من الاتيان بمثله وكلاهما  
 مستدرج تحت حد الاعجاز لان حد الاعجاز عن الاتيان باقصر سورة  
 عن الاتيان بمثله وكلا وبهذا اندفع ما اورد الشارح المحقق  
 من انه لا معنى لجعل حد الاعجاز وما يقرب منه طرفا اعلا او المناسبت

ان يؤخذ حقيقيا كالتأية او نوعيا كالا عجز اراد قد اخذ نوعيا هو حد  
 الاعجاز المعين في الشرع وهو حد اعجاز اقصر سورة الا انه شبه على  
 انه صنفان كلام يعجز نفسه وكلام يعجز مقدار سورة من جنسبه وهذا  
 اوجه تمامه ذكر الشارح المحقق حيث قال ومما الهمت بين النوم واليقظة  
 ان قوله وما يقرب عطف على ما هو والصغير في منه عائد الى الطرف  
 الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة  
 مما لا يمكن معارضة هو حد الاعجاز وهو مع كونه خلاف الظاهر بان  
 لحد الاعجاز وما يتوقف على معرفته لان ما يقرب منه بين ما لا يمكن  
 معارضة فلا معنى لحد الاعجاز الا ما لا يمكن معارضة وقد  
 اعتذر هو نفسه ان هذا التام بين النوم واليقظة للمعرفة  
 الذي انما يقفطان لا يؤمان وما يتدبه توجيهه من انه الموافق  
 لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو  
 الطرف الاعلى وما يقرب منه . ولما في نهاية الاعجاز ان الطرف  
 الاعلا وما يقرب منه كلاهما هو المعجز لا يخصه بحد له ووجد موافقة  
 لتوجيهنا فان كلام المفتاح يحمله على ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى  
 المعجز بنفسه . وما يقرب منه المعجز اقصر سورة من جنسبه وكذا الكلام  
 نهاية الاعجاز فقطن وقد اعترض الشارح على كون الطرف الاعلى وما  
 يقرب منه معجزا خارجا عن طوق البشر بان البلاغة ليست بسوي  
 المطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته . وعلم البلاغة كقولنا ما  
 هذا من الامر بين فن القنة واحاط به لم لا يجوز ان يراعيها حوالها  
 فيما يكلام هو الطرف الاعلى ولو مقدار اقصر سورة ولا يخفى ان الاسكان  
 لا يخص بتركيب علم البلاغة بل تكفل سلفية العرب اقوي واوجب  
 للاشكال . **مراجاب** باجوب ثلاثة الاول ان العلم لا ينكسر الا  
 ببيان مقتضيات الاحوال . **واما** الاطلاع على كميات الاحوال وكيفية  
 قاتر اخره وثباتها ان امكان الاحاطة بهذا العلم غير كلام الغيوب  
 ممنوع . وثالثا لما لاحاطة لا تقيد القدرة على تاليف كلام بديع فضلا  
 عن تاليف للطرف الاعلا لانه كثير من مهرة هذا الفن كاتوا اجزين  
 عن التاليف . وفي الجواب الثاني والثالث نظرا لولم يمكن للتاليف  
 الاحاطة بعلم البلاغة لم يكن بليغا لان البلاغة ملكة الاقنة اراد على



تأليف أي كلام بليغ خطر بالباد معناه فاذ اخطر ببال معني لم يخط بها  
لعلق به من علم البلاغة لم يقدّر على تأليف كلام بليغ لم يكن بليغا وقد  
تركنا نبدأ من الكلام ذكر الشارح المحقق في هذا المقام لما مرشاه  
فيه الا الاطالة والاسام **واسم** جعله طرف البلاغة اشارة الى  
انه بليغ . وقال في الايضاح منه يتبدى لم يتبدى توضح لذلك  
جعله . فعلمنا او همّة كلام نهاية الايجاز ان هذه المرتبة ليست  
من البلاغة في شيء وان كان الظاهر ان قصد البلاغة في دنائها وعدم  
الاعتداد بها **وهو ما اذا غير عنه الى مادونه** **التحق عند البليغ**  
**باسوات الحيوان** يعني ما يستلزم تغيير الالتحاق بصوت الحيوان  
فما قيل انه يصدق على غير الاستفاد لانه اذا غير الى مادونه التحق لان  
مادونه الاستفاد ما هو قوة وليس يبي على ان دون لما هو اقل قليلا ويحق  
الاستفاد هو انه ما ليس فيه يقتضي الحال متعدها ولم يعرف به مع انه  
اوضح واخصر لينبه على ان مادونه ملحق بصوت الحيوان **انما**  
**قال** المصنف التحق وان كان صحيح الاعراب ليس يوافق بالاعتقاد  
لجواز ان يكون صحيح الاعراب صنيف التأليف معتد ان فصاحة  
الكلام فالمناسب ان يقول وان كان فصيحاً **فان قلت** كيف يلحق تأليف  
على الدقائق البانية بصوت الحيوان **قلت** اعتبارا لوضوح المعنى  
في الدلالة بالنسبة الى المعاني المجازية وتلك المعاني ازيد من  
الدلالات الوضعية . ومما يتعلق بعلم البيان فرعاية البيان لا تتك  
عن رعاية المعاني **وبينها مراتب** كثيرة عطف على طرفان اي لسا  
مراتب كثيرة حال كونها بينهما او لجهة ثالثة معطوفة على قوله لتأطرفا  
**وبينها** اي البلاغة في الكلام **وجود** احتراز عن المطابقة والفصاحة  
فانما وجوه تبينها البلاغة ولا يصح جعله احتراز عن البلاغة لانه يصير  
لفوا . وفي قوله يتبينها تبينات اخذها ان الوجوه البدئية لا تحسن  
بدون البلاغة . وتأيننا انه يجب تأخير علم البديع عن البلاغة . وتأيننا  
ان حسنا تورثه عرضي غيره اخذ في حيز البلاغة . ورأينا ان هذه  
الوجوه انما تكون من البديع او المرتفعات حال ادلوا قضاها حال لم تكن  
تابعة للبلاغة وانما جعلنا تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لا قصاصين  
ما وصفت به الوجوه بما اقي قوله **تورث الكلام حسنا** ولم يتعرض بحالة

محل

محل المتكلم بالقياس اليها لانه لم يكتف اليها ولم يسل المتكلم اليها  
بامر ولم يوصف بوصف وانما تعرض لنا في اثبات تحقيق بلاغة الكلام تبينها  
لبانها وتكميلا لتبين مقتضيات الاحوال عن غيرها . وقيل يتبدى  
البيان الحاجة الى علم البديع واختار فطنتورث على قيد التبيين على  
ان ليس لتظهر له حسن الكلام انما هو من نواحيها **والبلاغة في المتكلم**  
**ملكه يقتضي** **لها على تأليف** **من** **بليغ** ولا يجوز بناء على تأليف كلام بليغ  
فالتكلم في سبيل التبييت والمراد كلام بليغ ورد معناه على المتكلم بآراء  
بيانها **فصل** في تدريج على تعريفات الفصاحة والبلاغة اي علم بالقوة  
الغريبة من الفعل اذا بالتأثير في التعريفات بعلمه **ك** . ولوقال  
فكل بليغ فصيح ولا عكس لا استغني عن هذا التكلف والظاهر ان  
المراد بتدريج المعلوم الا انه فرع العلم بما لغة في ظهور تعريف  
المعلوم والمقصود بيان النسبة بعد التعريف تبينها للتعريف كما هو لغاؤه  
كانه قال فالفصيح اعم مطلقا من البليغ ولوقال كذلك كان احصاء  
واوضح فيما هو مقصود . وفيه تعريف الشكائي حيث لم يشترط في البلاغة  
الا الخلو من الغنى المعنوي فاحصا مرجع البلاغة عند علم البلاغة  
وما ذكر المصنف ليس اضطرار حاشية بل مما يفيد عن ان الاثر انه ذكر  
في المثال انما لا يكون زجرا بمرح اعتبارا لشكائي بان البلاغة ما يتبين  
بها البليغ . عن غيره ولا يكون الامر المشترك معتد في المميز **الكل**  
**بليغ** كالحال او متكلما **فصيح** بالمعنيين واما يطلق عليه الصريح  
وقد سمعت ما فيه فتدكر **والعكس** بالمعني اللغوي اي ليس كل فصيح  
بليغا وقوله **وان البلاغة** تحت العلم وتفرغه على ما سبق ظاهر والعرض  
بمنه اثبات الحاجة الى علم البلاغة والبديع . وقال الشارح  
المحقق العرض بيان احصاء علم البلاغة في المعاني والبيان والخصاير  
مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة . وينبغي ان يزداد ان البلاغة  
في الكلام كان او في المتكلم **مرجعا** اي رجوعا الى امرين اي يتوقف  
عليهما اما رجوع بلاغة الكلام فظاهر واما رجوع بلاغة المتكلم فلانه  
انما يحصل الملكة باعتبار تحققه وتفرده او باعتبار تصور كما هو شأن  
القائيات وكذلك التمييز فتفسير المصنف والشارح قوله بان البلاغة في الكلام  
مرجعا **الى الاختلاف** **في نادية** **المعنى** **المراد** **خفي** **والمراد**

لا يجوز ان يطلق على المتكلم بالبلاغة  
لان البلاغة في الكلام هي التي  
تتعلق بالبيان والاختلاف  
في نادية المعنى المراد خفي



بالمعنى ما هو مراد السليخ من الغرض المصنوع له الكلام كما هو المراد  
 من اطلاقه في كتب علم البلاغة فلا يندرج فيه الاحتراز عن  
 التقيد المعنوي كالتوجه البعض ولا الاحتراز عن التقيد  
 مطلقا كما هو في معرض التوجه وسان التوجه ان يتعلق به ولا يتحقق  
 الاحتراز عن التقيد المعنوي **والى تبيين انفع** كلاما كان  
 او مفردا **من غير** ولك ان تحفته بالكلام وتدرج بميز المفرد  
 فيه **ولى الثاني** ذهب المصنف **والثاني** الى تمييز الفصيح  
 عن غيره . ومعرفة ان هذا الكلام فصيح وهذا غير فصيح عند  
 التحقيق تمييز ان يرجع كل الى امر فانه تمييز الحاصل عن الغرض  
 عن غيره . وتمييز الحاصل عن التقيد النقطي عن غيره وتعيين التقيد  
 على المكان من غير كاشا رايه بقوله **منه ما يبين** ان يوضح معنى ان  
 يتضح ان تمييز المميز كان حقا **اولى** **في علم من اللغة** وكانت  
 الاوضح منه ما يرجع الى علم من اللغة يعنى معرفة اوضاع المفردات  
 واما اللغة فقد تطلق على جميع العربية فلذا قيل بالمتن ليكون  
 واضحا **او التفسير او الضم او يدرك بالحس المكتسب من الممارسة**  
 على التلقظ بالالفاظ الخاصة عن التناقد **وهو** ما يبين  
 في هذا العلوم او يدرك بالحس **اعلم** **التقيد المعنوي**  
 فحست الحاجة للاحتراز عن الخطا في تادية المعنى المراد الى علم  
 وللاحتراز عن التقيد المعنوي الى علم فوضفوا التما على البلاغة  
 مما احتاجوا المعرفة ما يتبع البلاغة من وجوه التحسين الى علم آخر  
 فوضفوا له علم السديج **وما احتجز به عن الاول** اي اول الامر  
 الباقيين وهو **التقيد المعنوي** علم البيان وما يعرف به  
**وجوه التحسين على السديج** وكثير من الناس يسمى الجميع **علم البيان**  
**وتعريفه** **الاول** علم المعاني **والاخير** علم البيان **والثالث**  
**علم السديج** ولا مشاحة فيهما لذوي الابصار واما الاعتقاد  
 لما نال مزيد الشهادة لما عرفنا من شرح المقدمة وكان الشرح  
 في شرح علم المعاني نقول متصرفا منذ للسان بلا الايام الرثابي  
 التي يعود بك عن الملاهي ونلوذ باوامرك في الاحتجاب عن المناظر  
 وتلك التمتع بانرا والمثاني وفهم معانيه الاول والثاني واخر

ما وعدته

ما وعدته بقراءة كل حرف من حروف المباني وبتمثيل اليك في التحقيق  
 فهم مرادها او دعما فيها الخواص وبالعامل بها يعرف عن  
 اجتماع مقدر وثباتها بالاحلاص . ونطلب منك التوفيق لتحقيق  
 اسناد جميع الكليات في كل حال ولصبط كل مسند الى خبر مستند  
 اليه نبي الرحمة من الافعال والاقوال ومعارف المراتب على  
 في تعلقات الافعال والاعمال وشروطها وكيفية ارتباطها  
 على انشائها بوجوب الوصل الى موجبات معرفتك . والفصل عما  
 يوجب حفته من رتبنا بل ما واثنا والاقطاع عن مفرداتك  
 التي اغتناها بايجاز خواص الكلام في المسئلة عن الاطباء والتمسك  
 رشدنا واهدنا الضراط المستقيم في جميع الابواب **الفن**  
 هو الضرب والتزيين بحسب كل قسم من كتابه اشارة الى مهارته  
 في الصناعة حيث سكن من مادة واجله في معرفة اقسام الكلام انواعا  
 وجلب لتزيينه لمعانيه بتركيبات بدعية الى ضبطها طبعا  
 وادري لا فائدة شدة امتزاجها بالمعاني ووفرة الاستعمال منها اليها  
 كونها عين المعاني فقال

**الفن الاول علم المعاني**

وهكذا او عدل عما هو الشايخ من جعل المعاني للالفاظ اشارة  
 اليه انه ليس هنا لفظ خرج عن افادة هذا المعنى لما قصد من  
 افادة ان العمل ليس اوسع من الفن كما هو شأن الظرف بل كالمخرج  
 لفظ من الفن من بيان العمل لم يخرج شي من العمل عن الفن فاحتار  
 للمباعدة فيه مالا يبلغ منه وهو دعوى العينية والبعد عن  
 الاثنية ووما عرفت ان الفن عبارة عن الالفاظ المخصوصة وجعل  
 علم المعاني عليه لدعوى الاتحاد لغرض ما اندفع ما يقال ان الفن  
 باعتبار عمده يتبع عين علم المعاني فالجواب عليه لغو . وان دفع ايضا  
 ان العمل سابقا على المعاني فان علم المعاني دون الفن وما هو معلوم  
 احق بالموضوعية . والانسب بالمعنوية ما فيه شايبة المحسوسية  
 وانما صار علم المعاني اول لانه متعلق بترتيب الالفاظ . والبيان  
 متعلق بما يفيد المعاني المترتبة من الكلام المختلف وضوحا وخفا  
 في المرام والسديج لترتيب هذا الكلام . ولا يخفى ما فيه من الترتيب



المقتضي لهذا النظام من غير حاجة الى جعل البيان من المعاني بمركبة  
المركب من المفرد لمزيد اعتبار في البيان وهو ان المعاني المرتبة في طرق  
تختلفة فقد زيد فيها على ترتيب المعاني المعتد في علم المعاني الاخلاصة  
في النصوص كما اعتبر السكاكي وتبعه الشارح والسيد السند وانما  
عرف اول قبل الشروع في مقاصد لحفظ القاصرين عن توهم اتحاد مع  
الفن **قال** الشارح ولا نكل علم مدونة في كثرة تضبطها جهة  
وحدة باعتبارها تعدلما واحدا يفرد بالتدوين في حكاول تحصيلها  
فعلية ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوت ما يعنيه ولا يضيع وقته  
فيها لا يعنيه وهذا خلاف ما حقق ان جهة وحدة افراد العلم بتدوين  
وصار المتأيد لكثرة لاجلها علما واحدا هو الموضوع . فالأولي ان يقال  
كل علم في كثر تضبطها جهة وحدة . ومن حكاول تحصيل كثر تضبطها  
جهة وحدة فعلية ان يعرفها بتلك الجهة وهو اي علم المعاني **اعلم**  
اسما العلوم المدونة نحو المعاني يطلق على ادراك القواعد عن قصد  
حق لو ادركها احد تقليد الا يقال له غايته بل حاله ان السند السند  
في شرح المفتاح وقد يطلق على معلوما تباري هو القواعد لكن اذا علمت  
عن قصد ان اطلقوا وعلى الملكة الحاصلة من ادراك القواعد من  
اخرى اعني ملكة استحضارها متى اريد لكن اذا كان ملكة ادراك  
عن قصد وان اطلقوا كما يقتضيه تخصيص الاسم بالادراك عن  
دليل كما لا يخفى وكذلك لفظ العلم يطلق على المعاني الثلاثة بكن  
حق السند السند انه في الادراك حقيقة وفي الملكة التي هو  
تابع الادراك في الحصول ووسيلة اليه والبقا . وفي متعلق الادراك  
الذي هو المتأيد اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجازية مشهور وفي  
كونه حقيقة في الادراك نظرا لان المراد به الادراك عن قصد  
لا الادراك مطلقا حتى يكون حقيقة وبالجملة التعريف يحتمل  
ان يكون للمعاني باري معني يوحده فيشكل العلم على معانيها سببه ولا وجه  
حين الخطاب في المراد لانه اذا علم الخطاب ان كل امر يعلم المدونة  
ينطلق على المعاني الثلاثة وكذا لفظ العلم . واما المنكسر لفظ يحتمل  
على اي معني يتأيد فيختار اي معني يريد ان يعرفه بالمعروف ويجعل بقية  
العلم عليه وفيه . والشارح المحقق اختار حمله على الملكة وجعله

على المتأيد مع ان قول المصنف ويحصر في ثمانية ابواب يستدعي  
تطاهيره الحمل على المتأيد وجعل السند السند وجه تجويزهما  
على دون الحمل على الادراك استغناء وهما عن تقدير المتعلق بخلاف  
العلم بمعنى الادراك فانه لا بد فيه من تقدير ادراك بقواعد وزيفه  
بان الحمل ايضا على الادراك يرجح كونه حقيقة هذا وفي طلب المصنف  
المعتد في تقدير المتعلق حيث الاستدراك انه اذا انزل المتعدي منزلة  
اللازم استغنى عن تقدير المتعلق مثلا اذا جعل يعطي بوقع الاعطاء  
لمع تقدير المتعلق فلو استدعي المصدر تقدير المتعلق لاستدعي  
الاعطاء المعتد في يعطي . نعم ما ذكره الشارح بخلافه قصد المصنف فانه  
قال في الايضاح قيل يعرف به احوال اللفظ العربي لبي بما يطابق  
اللفظ **قيل** حاله دون يعلم رقابة لما اعتبر بعض الفضلاء من تخصيص  
العلم بالكمالات والمعرفة بالجزئيات يزيد تخصيص العلم بتصور الكليات  
والاعتقاد في حاله وتخصيص المعرفة بتصور الجزئيات . والنسبة في حاله  
فانه ظاهر في انه اراد بالعلم ادراك الكليات والمعرفة ادراك الجزئيات ومن  
هذا التبين وجه اختيار يعرف به على بحث فيه عن احوال اللفظ العربي  
ولكن ان لا يفتقد بين المعرفة والعلم وتزيد بالعلم الملكة فيكون المعنى  
ملكه يعلم بتبنا احوال اللفظ العربي ولا يخفى انه كما درج في تعريف فصاح  
المنكسر الاقتدار يستلزم طابق النطق وعدم تناقض . قيل ان اريد  
معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعبعا الذي لا يمكن تعيينها  
كالثلث والربع والربع فهو تعريف مجهول او ما يمكن تعيينه كمثل  
او مستثنين فالعبارة قاصرة . وقيل ان اريد الكل فلا يكون هذا  
العلم حاصلا لا احد او البعبعا فيكون حاصلا لكل من عرف منه ومن  
التبين ان كلامه من الايراد قاصر بذكر فيه بعض الشقوق يظهر من الاطراف  
بها . واجيب عنها بان المراد معرفة كل واحد يدرك على صاحب العلم  
بالانكار ولم يزد في تصور العبارة . ويمكن ان يجاب بان المراد معرفة  
الجميع واستحالة معرفة الجميع لا ينافي كون العلم سببا لما كان الاستحالة  
عدم صفات الواجب لا ينافي سببية عدم الواجب له وعند حصول العلم المدونة  
لان وهو يتزايد يوما يوما ليس مستبعد ولا مستبعد وتتمية البعض  
فقيتها او نحوها او حكيا كناية عن علو شأنه في العلم بحيث كانه حصل له



الكل ومما يبراه انه يصدر عن التعريف على حكم مسائل العلوم الثلاثة  
 متلافاً انه يصدر عن ملكية انه علم يعرف به احوال اللفظ التي يتايق اللفظ  
 مقتضى الحال لا يقال اننا ملكات لملكه واحدة لان كل علم ملكا  
 لا يوانه بل مسائله ووحدة الملكة ليس امر منضبطا يمكن تعيينه وتحديد  
 العلم به وليس كذلك ان نجيب بان المراد يعرف به لذاته . وما صورته  
 يعرف به بحجبه لان كل حال يبره على صاحب الملك يعرف بها جزئيا  
 لا لذاته نعم لا يبعد ان يقال معرفة جميع الاحوال بما لذاته فخذ  
 جوابا بهذا الاعتبار وبان تكلف وتريد يعرف به تلك الاحوال  
 فقط وما ذكرته من الملكة يعرف بها غيرها ايضا . ومما يبره انه يصدر  
 التعريف على ملكته استحصال العلم من غير ان يحصل مسئلة كاذ احفظ  
 من شواهد المسائل ما بقي باستنباط مسائله فانه يصدر عنه انما  
 ملكة يعرف بها احوال اللفظ العزلي الذي يتايق اللفظ مقتضى  
 الحال لا يقال لا يعرف بها بل مسائل يستحصل بها لا نقول فلا يعرف  
 ملكة الاستحصار ايضا بل مسائل يستحصل بها . نعم يحتاج الى ملكة  
 المعرفة مع ملكة الاستحصار الى المبادي ايضا بخلاف ملكة الاستحصار  
 لكن هذا الفرق لا يجدي في تصحيح التعريف ولا يخلص في وجه  
 ان ملكة الاستحصار المذكورة علم لا نه لا يقول احد ان من لم يخطئ اليه  
 مسئلة قط هو عالم بالعلم انما الكلام في ملكة الاستحصار اكثر المسائل  
 مع ملكة الاستحصار الباقي هل هو العلم لا . من اراد ان يكون  
 اطلاق الفقيه على الامنة حقيقة مع عجز عن جواب بعض الفناوي  
 الدم ذلك واما على ما سلكنا من ان الاطلاق مجازي فلا يلزم منه  
 وجوابه ان العلم بمعنى ملكة الاستحصار لا الملكة المطلقة كما  
 فصلناه فملكه الاستحصار خارجة من قوله علم . والمراد بالاحوال  
 اللفظ الامور الخارجية له المتغيرة كما يقتضيه لفظ الحال من التقدم  
 والتاخير والتعريف والتكثير وغير ذلك وموضوع العلم ليس مطلق  
 اللفظ العزلي كما توهمه العبارة بل الكلام من حيث انه يفيد زوايد  
 المعاني فلو قال احوال الكلام العزلي لكان اوفق الا انه راعى  
 ان اكثر تلك الاحوال من عوارض اجزاء الكلام بالذات وان صاحب  
 المعاني يوجهه الى الكلام فاختر اللفظ ليكون صحيحا في بادي كذا

الا انه يجدد احوال الاسماء فمماثل وقد شبه بتعيين اللفظ العزلي  
 واطلاقه في قوله يتايق اللفظ على ان تحصيل البحث باللفظ العزلي يحذر  
 اصطلاح والا ايضا يتايق بطلان اللفظ مقتضى الحال وبما يرفع شأن كل مقال  
 ولذا لم يفتقر فاعل المطابقة فاحتمل ان الاحوال الشاملة لغير اللفظ العزلي  
 كيف تكون من الاحوال التي تبحث في العلم ولا يبحث فيه الا عن الاحوال العزلية  
 ولا يندفع الامارة في الشارح المحقق في بعض تفاسيره من ان اشتراط العلم  
 عن الاعراض الذاتية انما هو عند الفيلسوف . واما ارباب تدوين العربية  
 فربما لا يفتقر في علومهم هذا الامور تكلف والمراد بقوله التي يتايق  
 يتايق اللفظ مقتضى الحال ما قدماه فلا يفيد فذكر واحترس به عن  
 الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب  
 وما اسبه ذلك من المحسنات البديعية فان بعضها مما تقدم على المطابقة  
 لمقتضى الحال وبعضها مما تاخر ولا بد من اعتبار قيد الهيئته التي  
 يتايق اللفظ مقتضى الحال من حيث هي كذلك لئلا يمتد امر الاستدلال ولا  
 لدخل فيه بعض المحسنات والاحوال الخفية والبيانية التي ربما يقتضيه  
 الحال فان الحال ربما يقتضي قدما او تاخرا يبحث عنه العزلي وربما  
 يقتضي السجخ وغيره . وربما يقتضي اسراد المجاز والتشبيه فلو لا قسمة  
 الهيئته لدخلت هذه الامور التي تعلفت بعلوم اخرى في المعاني لكن الواضح  
 في الاشعار بالهيئته تعليق الحكم بالمشقق من الموصول التي ملته مشتقة  
 واشعار الموصوف بهذا الموصول بصفة الهيئته خفي ولذا قال الشارح  
 المحقق وفي وصف الاحوال بقوله التي يتايق اللفظ مقتضى الحال فربما  
 خفية على اعتبار الهيئته . واما قوله ولولا اعتبارها يلزم ان يكون علم  
 المعاني عبارة عن تصور هذه الاحوال او التصديق بوجودها او لا يفهم  
 من معرفة الشيء الا هذا فقيه ان قولنا العلم ادراك المركب والمعرفة  
 ادراك البسيط يتمثل بصورة البسيط والمركب والتصديق المتعلق بهما  
 نطقا والعلم بالتعريف اما بمعنى الملكة او المسائل او التصديق بها  
 بها فكيف يكون تصور هذه الاحوال والتصديق بوجود هذه الاحوال الخفية  
 واخلين فيه واما يجدد التعريف لانه يلزم ان يكون علم المعاني ملكة او  
 تصديقات . مسائل ومسائل تعرف بها هذه الاحوال او وجودها وظاهرها  
 انه ليس كذلك . وقد عرف صاحب المفتاح المعاني بانه تتبع خواص مواكبت



الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره لاختصاصه بالوقوف  
 على كماله من الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره وعدل المصنف عنه  
 لانه ما هو اخصر منه وادوم ولا يخفى ولا يفتقر الى تعريف بالمباني اذ التسليم ليس يعلم  
 ولا متبادر عليه كما اعترض به في الايضاح . وما اجاب به القوم عنه من ان  
 المراد بالتسليم المعرفة على اطلاق السبب وازادة ما هو مسببه تنبيها  
 على ان المعاني تلك المعرفة دون معرفة الله ومعرفة العرب على ما قيل  
 ودون المعرفة بالتقليد كما تقول يدره انه ياتي عن اذادة المعرفة بالتسليم  
 قوله ليجتزأ بالوقوف عليها اذ اللاتيق حيل ليجتزأ به وانه ليس المعاني  
 معرفة الخواص المذكورة بالتسليم لانه التصديق بالقول اعيد لا معرفة  
 الخواص الجزئية لانه المتبادر في معرفة الخواص بالتسليم والحد على غير  
 اجمال بعد المعرفة بالحاصلة بتسليم جزئيات الخواص بحاجتها وعن اتحاد  
 في التكلف وليس من جهة العدول كما طعن الشارح المحقق ان العلم بتعريفه  
 يوجب الدور وان اعترض به المصنف في الايضاح حيث قال  
 فنرا التراكيب بتراكيب التبعات فمعرفة التراكيب في تعريفه توقف  
 على معرفة التبليغ المتوقعة على معرفة بلغة المتكلم وقد عرفت  
 في كتابه بانه يلزم المتكلم في تاديه المعاني حد له اختصاص توقفه  
 خواص التراكيب حقها وايراد انواع التبيين والمجاز والكنائية  
 على وجهها فان اراد بالتراكيب تراكيب التبعات وهو ظاهر فقد جاز الله  
 وان اراد غيرها فلم يبينه هذا لان هذا الاعتراض لا يجزئ على تعريفه  
 ولو ذكر المصنف في كتابه لانه عرف فيه بلغة المتكلم بما لا توقف  
 معرفة على معرفة المتكلم التبليغ لكن نعم الجواب ما اصابه الشارح  
 حيث قال المراد بالتراكيب تراكيب ذلك المتكلم كانه قال بلغة  
 المتكلم ان تكون بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به  
 المقام فعني توقفه خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا  
 لمقتضى الحال . وقوله في تاديه المعاني وتوفيقه خواص التراكيب حقها  
 واراد انواع التبيين والمجاز والكنائية على وجهها ليس على سبيل  
 التوجيه . وان وقع عن السيد الشهد الشريف التبيين . وانما اعترض  
 به على الشارح من انه لم يعرف لتراكيب هذا المتكلم خواص حتى يضاف  
 اليها وحكم بسببية على هذا الجواب بانه ليس بشيء فدفعه ان الخواص

في الداعية الى خصوصية معينة زائدة على اصل المعنى واصنافا فانتك  
 الى تركيب المتكلم لا يستدعي معرفة خصوصياتها نعم يتجدد تعريف بلغة  
 المتكلم لا يستلزم الدور لان الشكالي عرف الخاصة بما اخذ فيه التبليغ  
 انما احتاجوا الى اثبات الدور اي التدرج في التراكيب ولم يلقوا في  
 تاديه في الخاصة ولما اخبر الكلام الى ايراد تعريف الشكالي فلا يري بدا  
 من شرح قوله وما يتصل بها من الاستحسان وغيره فانه مما استغربه جملة  
 الاقوام فزال فيه الاقدام ولم يترشح حق بيانه من الاقلام فان المشارحين يجهلون  
 وهو الى ان المراد بالاستحسان الحسنات البديعية وبعبارة الاستحسان  
 الذي وقع منهم هفوة والاستحسان المستحسنات في الاضاحين والاضاحيات  
 فذكر الحسنات البديعية في تعريف المعاني وشارب ذكر الانصاف الى انما  
 خارج من المعاني ملحقه بالخواص في التبيين الا ان تبيينها غرضي وتبين  
 الخواص لا يفي ولا يخفى انه افاد للتعريف لانه لا مند خل له في الاحتراز عن  
 الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ولا يفهم من ذكر الانصاف  
 انه خارج من المعاني فان معلومات علم قد يتصل بعضها ببعض فذكر في التعريف  
 افاد للتعريف لانه يفيد جنودا حولنا في معلومات المعاني . والشهد  
 السيد ذهب الى ان صير ما يتصل بها الى التراكيب اي تسع ما يتصل  
 بالتراكيب من معرفة ان اسما لما على الخواص كل يستحسن او يستحسن او لا  
 المؤكد مثلا قد يستحسن من شكل في مقام فيحتمل على انه قصد ما يقتضيه  
 ولا يستحسن من اخرى في ذلك المقام لسواطين به فلا يحتمل على قصد بل على  
 ان صدور م منه اتفاقي وكذا حال مخاطب . وقد صرح بذلك المفتاح حيث  
 قال ومن متمات البلاغة ما قد سبق في ان نظر الكلام اذ استحسن من  
 بلغة لا يتبع لم ان لا يستحسن مثله من غير التبليغ وان اخذ المقام بكل البديعية  
 الكلام من انطباقه له على ما لا جمل يساق ومن صاحب له عراف بجملات الحسن  
 لا يحطها ولا بد من ذلك من اذن لاقتنات الكلام من موضوعه فظهر  
 انه لا بد لصاحب المعاني مع معرفة الخواص من معرفة كون التراكيب مستحسنة  
 وغير مستحسنة ليتسكن من ايراد تراكيبه منطبقة على ما ساقا لا جمل  
 ومستحسنة في مواضعها ومن حمل كل تركيب يورد عليه على ما يليق بحال  
 المتكلم فان البلاغة ايضا على درجات متفاوتة وبما يستحسن كلام في مقام  
 من بلغة فيحتمل على ذلك وجهه . ولا يستحسن مثله في ذلك المقام من اخر



دونه في البلاغة فلا يحكم عليها بل على ما يناسب منها مرتبة والا  
 وجد ان مراده بالحواس ما يقين كونه خواص لا يتجا وزها كالتي كيد والذ  
 الحذر وما يتصل بها من الاستحسان المستحسنات البدعية وغير  
 الحوايات والكنائيات فانها قد تفسر مقتضيات الاحوال فلا بد من معرفة  
 كونها خواص في تلك الاوقات لئلا يقع المنكر في الخطا فان ما قد يكون  
 خاصته وقد لا يكون الكثر ايقناعا في الخطا وان المراد بما يتصل بها من  
 الاستحسان المستحسنات البدعية وتجزئة الاستحسان الواقع فهو  
 او قصدا لكن وجوب تتبعها الغير عن الحواس ولا يقع في القلط لا لتباينها  
 بنا على وقوعها في كلام البلغاء ومما لا بد من التنبه عليه ان المصنف  
 اطلق مقتضى الحال والمتنم فبعد مقتضى حال يقتضي ما يقتضي المنكر في ناديم  
 اليه ازيد من دلالات وصعوبة لان المعاني دون للاحتراز عن الخطا في تطبيق  
 الكلام على ما يقتضي الحال ذلك ولا يفرض خطا لمن له اد في تمييزه في القيا  
 الكلام المقتصر على الدلالات الوضعية حين يحاطب في ان لا خط له  
 في ازيد من الدلالات الوضعية فضلا عن ان فصل تمييز تطبيق  
 هذا الكلام على ما يقتضي الحال ذلك من التحريد عن الزوايد  
 ليس من مباحث المعاني لاستغنائه عنه . ويحتمل ان يكون ذلك مخالفة  
 منه نعمة بنا على ان ما يحتاج اليه تنبيه للقاصد ربما يجعل من الفن **وحيث**  
 قال في الايضاح المقصود من علم المعاني **مختصر في ثمانية ابواب**  
 يريد ان يختصرا لكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والاصل في علم  
 المعاني على كل باب واعتراض عليه الشارح المحقق بان ظاهر هذا الكلام  
 شعر بان العلم عبارة عن نفس القوامد لان تلك الابواب انما هي المنايل  
 وليست اجزا للملكة وبان تعريف العلم وبيان الاختصار والتبسيط الاية  
 خارجة عن المقصود . ولا يخفى ان يكون العلم عبارة عن المنايل بوجبه  
 خروج هذه الامور عن العلم لا عن المقصود من العلم لا بنا ليست منايل  
 فلا حاجة لاحرازها بل في دوح المقصود هذا الكلام مع تنقيح وتحرير وعنه  
 نقول ادرج المصنف لفظ المقصود لمعده الضمير اليه لانه المقتصر  
 والابواب التي هي الالفاظ والعبارات بحسب الظاهر فانه قال ويختصر  
 المقصود من الفن من علم المعاني فقوله من علم المعاني بيان المقصود لاصلته  
 وبعد كون الضمير كناية عن الفن لا بد لاحراز الامور الثلاثة من دوح

المقصود

المقصود . ويجعل الضمير ليل علم المعاني بمعنى الملكة . ويجعل قوله من المعاني  
 صيغة المقصود اي يختصر المقصود من الملكة في ثمانية ابواب وهي المنايل  
 لان الملكة وسيلة بقاها او جعله ليل المعاني بمعنى المنايل ويجعل قوله  
 من المعاني صيغة المقصود اي يختصر المقصود من المعاني التي هي المنايل في ثمانية  
 ابواب ويجعل دوح المقصود لاحراز ما يخرج من القوة من منايل العلم  
 وهو غير الابواب الثمانية لاحتمال ان يكون ممال يخرج باب اخر لكنه مما  
 لم يخرج ليس بمقصود بالبيان تكلف وكان المحذور هو المقصود من الفن  
 المحذور فيه ايضا هو المقصود من الابواب الثمانية والافلا ابواب مشتملة  
 على الشواهد والامثلة والاعتراضات وبعد عوي ان العلم مختص  
 في ثمانية ابواب ذكرها على سبيل التقدير ليدفع الحاسب حسبانها  
 كما هو طويته معرفة متروكة العدد ولانه لو زيد ذكر على سبيل التقدير  
 لوجب القطف والتبسيط لاجاز والاطناب والمساواة ولم يفعل انما باب  
 واحد كالمقتصر والومند وقهر ان الثمانية في التقدير صارت احدى  
 عشر فكانت **احوال الاسماء الجبري احوال المسند اليه احوال**  
**المستند احوال تعلقات الفصل المقصود** **ثالث الفصل والوصل**  
**الاجاز والاطناب والمساواة** بقي ان المذكورات على سبيل التقدير  
 على ان تكون فكيف ينكح باحوال الاسماء الجبري وطلبي انه ينكح بكثرة العلم في  
 الاحوال لانه ما كان لا يلام التعريف فيجب بحركة بالكت وبعيد اعلم انه  
 ينبغي اسكان ن تاليس بمضاف ولا يخفى ان وجه عطف الوصل كالاطناب والمسا  
 على ما هو متد كوز على سبيل التقدير ايضا مشكل وانما اختصر فيها  
**لان الكلام الخارج والشا قال** الشارح المحقق لانه لا محالة يستدل على  
 ثمانية بين الطرفين قائمة بنفس المنكح وقصدا في حواشي هذا المقام  
 حيث قال . بمعنى انما صفة موجودة فيها وجود استخلا لا لعل والارادة  
 ونحو ذلك لا لا يعني انما مقوله حاصلة صورنا عينا لها المقطع بان الموجز  
 في نفس المنكح اذ قال صلوا هو طلب الصلة واجازها لاصوة ذلك كونه  
 التماسا بعد تعلقاتها ولذا اصح انصاف الغير باناطا لية هذا وفيه ان  
 النسبة باعتبار تحقيقها الاميل قائمة بالطرفين لا بالنفس لانها  
 كما صرح به مهننا تعلق احدى جزئ الكلام بالآخر بحيث يصح التكون عليه  
 ولانه اراة بالنسبة ما يتعلق بالنسبة بن الطلب والحكم ومن قدر النسبة







المتداخلة نحو كازيد بركب يسرع على ان يكون يسرع محلا من صميم  
يركت مع انما ليست من الوصل والفعل في ثي فالاولى وكل جملة قرنت  
باخرى اما معطوفة او متروكة العطف وحيد لا يلزم دخول امثال هذه  
الصورة في باب الفصل والوصل لكن يتفق العصر بها ولا بد لتصحيتها  
من تقييد كل جملة قرنت باخرى بان يكون مما يقيد العطف في اذ ان  
اصل المعنى . ولا يخفى انه لا يتناول ترتيب باب الفصل والوصل الا ان  
يقال انه من باب متعلقات الفعل ذكر في باب الفصل والوصل لمزيد  
من نسبة له به **والكلام البليغ** اما ان زيد على اصل المراد **لغاية**  
قاله الشارح المحقق احراز عن التطويل اقول وعن الحشو ايضا قال  
ولم يجتز عن التطويل اذ لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ وفيه  
بحث اذ بلان الكلام مطابقته لمقتضى الحال في الجملة او لكل ما يقتضيه  
الحال على ما استوفى بيانه ولا يلزم منه ان لا يكون في الكلام ما لا يقتضيه  
الحال . نعم لا فائدة في تقييد الكلام بالبليغ لان الزيادة لغاية  
اطنا ب سوا كان في الكلام البليغ اولا . ولا يبعد ان يقال يستفاد من  
تقييد الزيادة بكونه على اصل المراد انه لا يكون زائدا على المراد  
فيكون لغاية لان الزايد على المراد زائد على اصله **ورازيد**  
يتبادر منه او غير زائد على اصل المراد لغاية ويستلزم دخول  
التطويل والحشو في المساواة والايحاز فينبغي ان يقول او غير زائد  
على اصل المراد اصلا . وينبغي ان يقيد ايضا بكونه لغاية لان عدم  
الزيادة وانما المساواة او يكون اللفظ اقل من المعنى وكل منهما لا بد ان  
يكون في الكلام البليغ لغاية ومقتضى وانما لم يفصل غير الزايد بالمساواة  
والايحاز فينبغي ان يقول او غير زائد على اصل المراد اصلا وينبغي ان  
يقيد ايضا بكونه لغاية لان عدم الزيادة اما بالمساواة او بكون اللفظ  
اقل من المعنى . وكل منهما لا بد ان يكون في الكلام البليغ لغاية ومقتضى  
وانما لم يفصل غير الزايد بالمساواة والايحاز لان تحصيل الباب  
الثنان لا يتوقف عليه ولا يخفى ان بيان الايحاز والاطنا على ما ذكر  
لا يتناول الايحاز والاطنا باعتبار فله الحروف وكثرتها ومما ذكره  
المصنف لا تتميز ما يدل باب القصر عن ما يدل احوال المستد اليه  
واحوال المستند واحوال متعلقات الفعل لانه من تلك الاحوال لا يخرج

عنها

عنها والايحاز والاطنا والمساواة عن احوال المستند والمستد اليه  
ومتعلقا بالفعل لان تأكيد الجملة هو الزايد على اصل المراد لغاية  
وحذف المستند اليه او المستند او متعلق بالفعل ايجاز لان يقيده احوال  
المستد اليه مثلا بما سوي القصر مثلا **قال** الشارح المحقق ما ذكر  
في وجه القصر لاطنا تحت بدل لا ما يعنيه وهو قد فاته ما يعنيه  
وهو بيان لما اذا افرد كلاما من اقسام الاحوال بباب وكيف خالف المفتاح  
وجعل القصر بابا على جملة وجعل الايحاز والاطنا والمساواة بابا  
على جملة غير منضم مع الفصل والوصل . فلا قرب ان يقال اللفظ انما  
جملة او مفردة فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفردة اما جملة  
او مفردة والجملة اما مستند اليه او مستند فحصول احوال هذه  
الثلاثة ابوابا ثلاثة تميز بين الفعلية والفعلية المستد اليه  
ثم لما كان من هذه الاحوال مائة من زيد غرض وكثرة ابحاث وتعدد طرق  
وهو القصر افرد بابا خاصا وكذا من احوال الجملة مائة من زيد شرف  
ولم يبرز زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل . فحصل بابا سادسا  
والا فممن احوال الجملة ولذا لم يبق احوال القصر احوال الفصل  
ولما كان من هذه الاحوال مالا يخص مفردة ولا جملة بل يجري فيها وكان  
له شيوخ وتعدايع كثيرة . فحصل بابا سادسا وهذه كلها احوال مشتركة  
بين الخبر والالانثا . ولما كان هذا ابحاث راجعة ليد الانثا خاصة . فحصل  
الانثا بابا ثامنا ولا يخفى انه وجه التثبيت على الثمانية لا يثبت بما لا يثبت  
عدم استحسان اقسام الفصولات تميز كل منها بباب وانه يستحق قوما  
العدة التمييز بينهما به وان السنة التي هي بين بين ليس لها احوال  
وان ما ذكره من ان لاطنا تحت ما ذكره فيه ان مقصوده منه بيان  
ان ما استخرج من الفن على الابواب الثمانية وكفى به فائدة **تنبيه**  
التنبيه رجبنا يستعمل في بيان البديهي وربما يستعمل في بيان النجاة  
فصدا بعدد سبقه ضمنا على وجه لو توجه اليه السامع الفطن بكيته  
لعرفه لكن كونه ضمنا رجا يعقل عنه وله في هذا المقام نصيب  
من كلا الشريطين سوا جعل المنية عليه مفهوم الصديق والكذب  
او احصاء الخبر في الصادق والكاذب على الوجه المشهور وان الصديق  
والكاذب ما هو المشهور دون القولين الاخيرين اذ في قوله سابقا



تحصيل مفهوم مطابقة الخبر الخارج وعدمه . فالتعريف تنبيهي لاسية  
 لا حصار ما حصل لا تحصيل صورة وكذلك لما نسبته الى القسامين وان  
 الصدق مطابقة الخبر الخارج والكذب عديمها كما هو المشهور حيث قصد  
 بالقبول والكلاب على طبق المشهور . ومن الواضح المبين ان تلك  
 الثلاثة بدئية ظاهرة عند من ليس من اهمل الكتب والمحل على الثاني  
 الجمع وما يحصل به النفع كيف هو يدفع شبهة الدور على تعريف الخبر  
 مما يحصل الصدق والكذب مع ان الصدق يعرف بمطابقة الخبر للواقع  
 واحسن الاجوبة ان الصدق والكذب بدئيا التصور وان يحتاج  
 ايضا بان الصدق المعروف بالخبر هو صفة المتكلم وهو الاعلام بالشي على ما هو  
 عليه والمعرف بالخبر مما هو صفة **واجايب** الشارح المحقق بان الخبر  
 المعرف به الصدق بمعنى الاخبار فانه قيل الصدق هو الخبر عن الشيء  
 على ما هو به فلو لا ان الخبر يعني الاخبار لم يتعد معنى وبان الصدق المعرف  
 به الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة الكلام للواقع وما عرف بالخبر صفة  
 المتكلم . ولا يخفى انه يكفي في الجواب ان الصدق المعروف به الخبر صفة  
 المتكلم لانه حينئذ توقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقف  
 على معرفة الكلام الذي هو اعم من الخبر لا على معرفة الخبر . وماد كونه  
 عن توهم الدور بالنظر في تعريف الصدق بالخبر عن الشيء على ما هو به على  
 ما في المتنازع . وماد كونه من الجواب جواب عن توهم الدور بالنظر الى  
 تعريف المصنف للصدق والكذب فماد كونه اوفق بالمقام . وآورد  
 السيد السند على الجواب الثاني للشارح سؤالا وجوبا كل منهما **سقط**  
 من الاخير فلا حرج اعرضنا عنهما اعراضا عن المنكر ولانه يعلم منه ان  
 الحكم بان الصدق مطابقة الخبر للواقع او ان الخبر منحصر فيما يدعي  
 والمخالف غاي الشبهة فلذا لم يستدل عليه واكتفى بكل الشبهة المخالفين  
 المكابرة دفعا لا صطرا اب القاصد وان يكفي لدفع شبهة انها مصاة  
 للذي **صدق الخبر** قيد الصدق بالخبر تعيينا للمحدود اذ الصدق  
 مشهور بين صدق المتكلم وصدق الخبر كما مر الاشارة اليه وليس  
 للاختلاف من صدق غير الخبر من صدق المركبات القديمة والانانية  
 لان الصدق والكذب يختصان بالاخبار من بين المركبات لما قدمناه  
 لكن . وان قال بعض انه لا فرق بين التشبيه في المركب الاخباري وغيره

الابانة ان غير عينة الكلام تام يسمي خبرا وتصديقا كما في قولنا زيد انسان او فرس  
 وان لا يسمي خبرا كقيد يا وتصورا كما في قولنا ياريد الانسان او الفرس  
 واياما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا ياريد  
 الانسان صادقا وياريد الفرس كاذبا . وياريد الفاصل محتمل هذا  
 وماد كونه الشارح بان النسب التقييدية لا بد لها من ان تكون معلومة  
 لمخاطب بخلاف الخبرية وكذا قالوا الاوصاف قبل العلم بها اخبارا كانت  
 الاخبار بعيدا اعلم بها اوصافا كالا بطلاله لا ماد كونه السيد السند  
 من ان المعبر في الاحتمال الصدق والكذب النظر الى مهيئة الخبر مع قطع  
 النظر عن غيرهما حتى خصوصيات الاطراف لان مهيئة المركب التقييدية مأخوذة  
 فيما علم لمخاطب فمجرد النظر الى مهيئة الخبر بل لان علم المخاطب المعبر  
 ليس اليقين حجي يباي احتمال الكذب ولا ان احتمال الكذب لا يمنع علم المخاطب  
 مطلقا لانه لا يحصل منه غير المخاطب على انه لا يوجب الفرق بين الخبر والاشارة  
 ثم فماد كونه ههنا القابل لوايع العفلة والاهمال . اما اول فلان  
 قوله لا فرق بين النسبة في المركب الخبري وغيره الابانة ان غير عينة  
 بكلام تام ما ما هو غير انشائي لا يصح قوله والا يسمي مركبا تقييديا . وانما  
 ثانيا فلانه لا تقطع النظر عن معلومة النسبة في التقييديات بحسب  
 خصوص الماد . فجميع الاشكال محتمل ولا يخفى ان احتمال الصدق والكذب  
 واضح الى محصل الماهية **لأنه** احتوز باضافة المطابقة  
 الى الخبر عن صديق المتكلم فانه ايضا المطابقة للواقع لكن لا مطابقة  
 الخبر للواقع بل مطابقة خبره للواقع فالقول بانه يكفي ان يقال المطابقة  
 للواقع من ملاحظات الوهم **والله** اي عدم مطابقة للواقع عند  
 عن عبارة المصنف وهي غير مطابقة للواقع لانه صادق على غير عدم المطابقة  
 من الامور الكثرية التي ليست بالكذب ويحتاج الى تصحيحه الى جعل قيد  
 بمعنى لا يكون غير مطابقة للواقع بمعنى لا مطابقة للواقع . ومنه قوله  
 ان اريد غير ضارب اي لا ضارب والا لزم تقديم معول المضاف اليه على المضاف  
 ههنا او المشهور ان وصف الخبر بالمطابقة للواقع وصف له كمال متعلق  
 فان المطابقة للواقع اي النسبة الخارجية وهي كاله التي بين الطرفين  
 مع قطع النظر عن تعللها الامر الذي المتعلق بالخبر والشارح المحقق ذهب  
 الى انه النسبة المقولة التي هي جردية مذكول الخبر اعني الوقوع واللاوقوع



من حيث انها معقولة فاثبتت المطابقة والمطابق بالاعتبار ولم يرد  
به السيد السند . وقال هو الايجاب والشب ومطابقتها للامر الخارج  
وهو التوافق في الكيف بان يكونا ثبوتين او سلبيتين وكل وجهته هو ثبوت  
وتحق نقول مطابقة الخبر للواقع يحصل ان يكون بمعنى توافقه له وعدم  
تباينه له بان يكون مقيد للواقع فان توافقه الدال لثبوتها هو الدال  
عليه واطلاق الواقع والحاصل على النسبة مع انها من الامور الاعتبارية  
باعتبارها باحاصيلة للطرفين والامر الاعتباري يصح ان يحصل لغيره كالغاي  
الحاصل للاعتراف وثبوت الشيء ليس مستلزما لثبوت المبدأ بل لثبوت  
المبدأ له وحصل الخارج طرفا للنسبة ووصف النسبة بالخارجية لا يستلزم  
وجودها وذلك على ما حققنا للفرق بين كون الخارج طرفا لنفس الشيء وبين  
كونه طرفا لوجوده فان قولنا زيد موجود في الخارج جعل فيه الخارج طرفا  
بنفس الوجود وهو لا يقتضي وجود المظروف وانما يقتضي ما جعل طرفا  
لوجوده فالوجود في هذه الفقرة زيد لا وجوده ففي قولنا زيد  
قائم في الخارج جعل الخارج طرفا لنفس ثبوت القائم لزيد فاللازم  
كون القائم ثابتا في الخارج بثبوت لغيره لا الثبوت . ونحن نقول الخارج  
اسم للامر الموجود في الخارج كالذهبي الذي هو اسم للامر الموجود في الذهب  
فمعني كون الشيء موجودا في الخارج والاعتيان انه واحد منها وفي عداده  
فظهر فيه الخارج الموجود مساحته اذ الموجود ليس في عداده الاعيان  
ومعني زيد موجود في الخارج ان وجوده في وجود الخارج وفي عداده  
وجوده اية فليس الخارج الا طرفا لنفس الشيء لكنه اذ جعل طرفا له  
حقيقة اقصى وجوده واذ جعل طرفا له مساحته لم يقتض وجوده هكذا  
حقق الخارج والواقع واحفظ واجعله في سلك البدائع ولا تذكره  
خلاف المستفيض الشائع . ومما ينبغي ان ينبذ عليه انما بسط من الكلام  
في الخارج ليس في الخارج الذي يدور عليه الصدق والكذب لانه بمعنى  
خارج تعقل المتكلم لا بمعنى الخارج المقابل للذهن والامر المشتمل الصفاء  
والكاذب الذهنيين بل في الخارج المقابل للذهن لكونه على بصيرة  
في القضايا الخارجية ويتضح عندك وجه تقييد النسبة فيما بالخارج  
ولقد اعجب المصنف في بيان المذاهب الثلاثة فذكر المذهب  
الاول من غير نسبت له صاحبه كما نسب المذهب لجمهور ولم يثبت

ولم يأت في المنصرح بتوجيه كالتدك وصريح به حيث قال وهو المتعارف  
وعليه الثبوت بل بالغة وهو في محله وظهور سلطانه لانه استعني اعتبار  
عن نسبت له لجمهور وعن التباين بتعارفيه والشهادة بانه المقول عليه  
واشار له كالسحابة المذهب الثاني بحذف قائله وتحقيق مجهوليه مع العلم  
بانه النظام وقد سلك هذا المسلك المتفاح حيث قال وعند بعض الاثبات  
مدل ليه اخصر طريق في ذلك . واسار ليه رجاسة مذهب الجاحظ بل كالتباين  
ووجد كالخافعة هذا المذهب ما اشار اليه الشكاكي من ان تصديق اليهود اذ  
قال الاسلام حق وتكذيبه اذ قال الاسلام باطل باجماع المسلمين بخلاف  
على هذا المذهب واستيقنا له ومع ذلك قد كذب على مذهب الجاحظ كمال انصافه  
بالمذهب الا اول حيث اجتمع في اخصار الخبر في الصفاء والكاذب فقال عقيب  
بيان الحق وفيه بل طابقا للاعتقاد **الاول** ولو خطا وجوده بيان حشو في بيان  
المتفاح حيث قال طابق الحكم لاعتقاد المخبر او طنه فان قوله او طنه حشوا  
لا بد من حمل الالفاظ في هذا التعريف على معناه الغير المشهور وهو التصديق  
الشامل للظن والعمل وغيرهما اذ لو حمل على المشهور وهو الجرم القابل للتشكيك  
لخرج مطابقة الخبر لغير الخبر من حد الصدق ولدخل في حد الكذب ومذلل  
عن قوله سوا كالا خطأ او صوابا ليه قوله ولو خطا لانه اخصر ولي الصواب قرب  
لان مطابقة الاعتقاد والصواب احق بالصدق من مطابقة الاعتقاد الخطأ  
كالتقيد لوالو لوضعية فالنسوية لا تخلو عن شوب . وفيه انه سوي في الاضمار  
لكن لا يراجع ما في المتن . وقوله ولو خطا الاشعار بالفرق بينه وبين ما هو الحق  
فانه يفارق الاول في هذا الفرد واسار ليه تعريف الكذب بقوله **وعدمها**  
اي عدم مطابقتها للاعتقاد ولو خطا فالكذب بخلاف الاعتقاد الخطأ  
افتراق الكذب هذا عن الكذب على ما هو الحق لكن لا يقتصر مادة افتراق  
الكذب عليه بل منها الخبر الموهوم والمشكوك فانه لا يطابقان اعتقاد  
الخبر لا تقايميه . وليس لك ان تقول المدراء عدم مطابقة الاعتقاد مع وجوده  
ولا اعتقاد له لانه في المشكوك لانه في ما هو مذهب من اخصار الخبر في الصفاء  
والكاذب ولا لان نقول الخبر المشكوك ليس بخبر لانه لا تصدق بانه مدلول له  
لان نقول الخبر ما يدل على التصديق سوا تخلف المدلول الاول ولا لا ذلك  
لم يوجد خبر كالكاذب على هذا المذهب لان الخبر الكاذب ما خالف مدلوله  
اعتقاد المخبر فلا اعتقاد للخبر بخبر ولا تصديق به فلا يكون كاذبا



لانه محقق بالظن ومن تحقيق تعريف الكذب يكاد يطرأ انه لا يقع جع  
ضيق ولو خطا الى الجزالة وان لا تفاوت بينه وبين جعله للاعتقاد  
تعريف الصديق لكن في تعريف الكذب لا يقع حينئذ ذكر قوله ولو خطا  
المصنف تاركاً لقوله ولو خطا في تعريف الكذب لا يجوز اعتقاداً على ان  
الذهن اليه بعد اعتباره في تعريف الصديق بعيد **بديهي** قوله تعالى  
اذ احببت المنافقون قالوا انشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسول  
والله يشهد ان **المنافقين لكاذبون** اضاف الدليل الى مستك النظام  
اشارة الى قوته لان الظاهر رجوع الكذب الى قوله انك لرسول الله لا  
الجز المنقول عنهم ويشهد لتبين خبر بل انشاء والظاهر من الحكم بالكذب  
الحكم بالكذب في الواقع لا في اعتقاده من فالظاهر معه والرد ليس الا بتاويل  
الاية كما صرح به المفتاح لا نقول التاويل لا يعارض الظاهر لا نقول  
يعارض الدليل بنية المنبئة عليها بقوله تنبيه الدليل وتوجيه التاويل  
وفي المفتاح ان اجماع المسلمين على تصديق اليهود في قولهم الاسلام حق وتكذيبه  
في قوله الاسلام باطل بموجب تاويل النظر **ورد** استدلاله **بأن** **الكاذب**  
**لكاذبون** في الشهادة يحتمل وجوهاً ظاهرة لها اندراج الى خبر تنبيه  
محمّد تشهد لانه اخبار عن الشهادة في الحال او على سبيل الاستمرار اما  
في الثاني فظاهر وامّا في الاول فلان الشهادة هو الخبر القاطع وورد في  
المحقق في شرح المفتاح بان تشهد انشاء الشهادة لا الاخبار عنها **قال**  
في الشرح لا تشهد خبر بل انشاء ويدفعه ان غاية الامر ان يظهر  
الانشاء ونحن في مقام التاويل لموجه وثانيتها انه راجع الى دعوي ان  
شهادتنا هذه عن صميم القلب كما يفيد تأكيد الرسالة بان واللام والهمزة  
المجتمعة وهذا هو الذي اوضحه في الايضاح فوافقا في المفتاح  
وثانيتها ما يختلف في الصدور ودرجته ان يكون من نتائج الشرح ان  
الكذب يوصف به الخبر والشهادة فقد خلط القائل معنى **بديهي**  
الظاهر وتبينه لانه راجع الى الاخبار لا ان يقال مفعوله الاول محذوف  
والمدكور مفعول ثان وهو راجع الى لفظ الشهادة فالمعنى تسمية هذا  
الاخبار شهادة وكذا يبين لان الشهادة يشترط فيه مواطاة القلب وهذا  
التاويل بعيد لما ذكره الشارح المحقق في الشرح ان مثل هذا يكون غلطاً  
في اطلاق اللفظ لا كذباً وان قال في شرح المفتاح في توجيهه لانه بعيد

اخبار

اخبارنا شهادة لانه في التعبير عن معنى بلفظ لا يكون مثل هذا  
المعنى بقوله **او المشركين** وهو انك لرسول الله **في** **وهم** فحاصل  
المعنى ان المنافقين يزعمون انهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله واية  
غير مطابقة للواقع فحاصل الاستدلال بالاية ان استعالي حكم علي لمنا  
بكذبهم في الواقع في قولهم انك لرسول الله فالكذب عدم مطابقة الاعتقاد  
وليس هذا الحكم وخاصل الجواب منع الحكم عليهم بالكذب في الواقع  
في قولهم انك لرسول الله لاحتمال الحكم بالكذب في الشهادة والتسمية وفي  
قولهم انك لرسول الله بزرعهم حقيقة الجواب منع والوجه اساسية  
ثلاثة كما قيل ولا يظهر وجه دعوي الشارح فساء قايلاً بان خاصل  
الجواب منع كون التكذيب راجعاً الى قوله انك لرسول الله مستنداً بهذين  
الوجوهين من الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او المشركين  
وبالجملة فما وقع في الشرح من المنع في الوجوهين الاول منع الشك ومما  
يقضي منه **الجهت قال** الشارح واعلم ان هناك وجهاً اخر لم يذكر  
القوم وهو ان يكون راجعاً الى حلف المنافقين على انهم لم يقولوا لا  
تصدقوا علي من عند رسول الله حتى يفضوا من حوله ولورجنا من عند  
ليخرجن الامر منها الاول لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم  
انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول  
لا تصفوا علي من عند رسول الله حتى يفضوا من حوله ولو رجعنا من  
عند ليخرجن الامر منها الاول فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي صلى الله  
عليه وسلم فندد عاني فحدثته فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اليه عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكتبني رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وصدقهم فاصابني هم لم يصيبني مثله قط فجلست  
في البيت فقال لي عمي ما اردت اليه ان كذبتك رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ومعتك فانزل الله اذ احببت المنافقون فبعث الي النبي صلى الله  
عليه وسلم فمقد علي فقال ان الله صدقك يا زيد هذا ولا يخفى انه  
تاويل فيه به بعد وقريب منه ما يمكن ان يقال انه راجع الى قولهم  
ليخرجن الامر منها الاول فيكون قوله وبه الغرة ورسوله مؤكداً لانه  
وذكر بعض الافاضل ان المعنى انهم قوم ناذروا الكذب وان صدقوا في هذا  
القول فلا يعجزهم عليه ولا تصدقهم فيما يقولون ونحن نقول بحتم



ان يكون المراد والله تعالى اعلم ان قول المنافقون لشهد انك رسول  
الله مقيد بحضورك وحضور هذا السلام . واما في الخلق مع شياطينهم  
فما لم يخلو ذلك والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فيما ينفقون  
ويصرفونه في انفسهم ولذا اعاد الظاهر لتعلق الكذب بصريح  
المنافقين لا بصريح ليكون ظاهرا في رجوعه ليد صميرهم ويحفظ  
ان يكون الكذب راجعا اليهم ليستفاد من كثرة التاكيد اي هذا  
حكمه في معرض المبالغة في انكاره فيحتاج الى كثرة التاكيد ومن شواهد  
ضعف ثبوت النظام ما يتجه عليه ان الآية لا توجب جعل الخبر  
صدق خلاف ما عليه الجمهور . بل جعل صدق المتكلم تكلفا بما يوافق  
اعتقاد وكذبه تكلفا مما لا يطابق **الحاظر** اي قال الحاظر كما هو  
الشائع في الكتاب وليس مراد الايضاح حيث قال . وانك الحاظر  
الحضار والخبر فيها ان العقل المقدر انك لا نه يفي في تكلفات  
بعينه بل ذكر حاصل كلام المتن في هذا المقام **مطابقا**  
اي صدق الخبر مطابقة الخبر للواقع مع **الاعتقاد** اي مع اعتقاد المخبر  
انه مطابق كذا ذكر الشارح اقتصا للايضاح ويجه عليه انه حينئذ  
يشكل ارجاع صميرهم في تعريف الكذب اليه فالوجه ان يقال  
المراد مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد المخبر . والمقصود تشريك  
الاعتقاد والواقع في عدم مطابقة الخبر وحينئذ معنى قوله **وكذب**  
**عندما يحكم** اي عدم مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد المخبر والمقصود  
تشريك الاعتقاد والواقع في عدم مطابقة الخبر فيكون جمع ما اعتبرا  
الجمهور والنظام في الصدق معتبرا في الصدق عند كذا في الكذب  
بصريح التعريف بخلاف توجيه الشارح فانه جعل اعتبار مطابقة الاعتقاد  
في الصدق لازم ما اعتبر في مفهومه من اعتقاد انه مطابق وجعل  
اعتبار عدم مطابقة الاعتقاد في الكذب لازم ما اعتبر في مفهومه  
وهو اعتقاد انه ليس بمطابق وبين اللزوم بان الواقع والاعتقاد  
متوافقان حينئذ يعني متوافقان في التحقيق والاستقفا بالمطابق  
لاحدهما مطابق للاخر . وغير المطابق لاحدهما غير مطابق للاخر ويمكن  
بيان اللزوم بوجه اخر هو انه اذا اعتقد المخبر ان خبره مطابق للواقع  
فلا محالة اعتقد الخبر فقد مطابق خبره اعتقاده . واذا اعتقد ان خبره غير

مطابق

مطابق فلم يعتقد خبره فلم يطابق خبره الاعتقاد وهكذا البيان لا يتوقف  
على توافق الواقع والاعتقاد بل يتوقف على توافق الخبر والواقع  
البيان بالتوافق الواقع . فاعتراض بعض الافاضل بان اللزوم ظاهر على  
تقدير تخالف الواقع والاعتقاد ايضا فلا يحسن التعليل بالتوافق ليس  
على سنن التوجيه . **غيرها ليس بصدق ولا كذب** اشارة الى ان المعتاد في  
الكاذب بتفسيره اخص منها بتفسير غيره لانه اعتبر فيها مجموع ما اعتبر  
غيره . ويحتمل ان يكون نفي مذهب الجمهور والنظام اي الصدق مثلا هذا  
وليس غيره مما ذكره صدقا ويرجح الاول بموافقة للايضاح وتخصيصه ببيان  
مذهب الحاظر فان الثاني يجري في مذهب الجمهور والنظام ولم يذكر فيها  
فلو كان المراد ذلك لم يكن وجه تخصيصه بمذهب الحاظر بل كان  
سمي الامارة دليلا مبالغة في قوته **افترى على الله كذبا** ام به حنة قال  
الشارح لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالمحشر والنشر  
في الافتراء واخبار حال الجنة على سبيل من الخلق وهو الحق انما هو من سابق  
الآية لا ما ذكره المصنف في الايضاح حيث قال فانهم حصروا دعوى النبي صلى الله  
عليه وسلم للرسالة في الافتراء واخبار حال الجن ان يتكلف ويحمل قوله  
لرسالة على الرسالة في هذا الحكم فترجع الى ما قاله الشارح بقي ان استدلال  
الحاظر لا يتوقف على منع الخلو بل على تقدير منع الجمع دلالة الدليل اقول  
وبعد فغدا ان الحمل على منع الخلو ليس لتوقف الاستدلال بل لان وضع  
ام له فيما شئت وبالحمل لا شك ان المراد بالثاني اي قوله ام به حنة **غير الكذب**  
**لانهم حينئذ** اي لان المراد بالثاني قيمته فلا يصح ان يكون الكذب وهكذا  
اولي من قوله الشارح اي لان الثاني قيمته فافهم ذلك ان تفسر قوله لان  
قيمته بان الكذب قيمته المراد بالثاني او الثاني **وغير الصدق** لانهم لم يعتقدوا  
قال الشارح المحقق اي لم يعتقد الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون  
بكلامه الصدق الذي هو مبدأ اجل عن اعتقاده . ولو قال لانهم اعتقدوا  
عنده كان ان اظهار يريد دفع ما يتوجه على المصنف من ان الاستفهام عن النبي لا  
ينافي عدم الاعتقاد بان المراد بقوله لم يعتقدوه بعد عن الاعتقاد محضا  
لا يرضي المستفهم بالاستفهام عنه لكن في قوله فعند اظهار تكذيبه موازنة  
وهو ان الآية على مذهب الحاظر ليست لاظهار الكذب بل لاظهار عدم  
الصدق فالاولي ان يقول فعند اظهار عدم صدقه لا يريدون بكلامه الصدق



الذي هو بمنزلة من اعتقاده من. ونحن نقول احتاج إلى التكلف لجعله  
 حجة لا يبرهن بغيره. ولولا ذلك لكان للمخاطبين ثمرة على ظاهره  
 لأن ما لم يثبت له الحبيب وظهوره غير معتقد له لا يثبت عنه وإنما يثبت  
 عما يثبت أن يكون معتقدا له ويذبح الجواب عنه ولا أعني في المعتد  
 لجعل الضمير إلى السائلين. نعم عبارة الأيضاح ظاهرة فيه حيث قال  
 وليس أخاه حال الجحوت كذا بالجملتين الافتراضية مقابلته ولا صيد قال أنهم  
 لم يعتقدوا صدقه فافهم. وآلة المراد من قوله البلى بقوله أم به جنة الصدق  
 ولا الكذب فلا محالة مراده هو الواسطة فثبت بأمر الواسطة أنه لو  
 لم يكن لم يثبت والآنهم البلى العارفون باللسان الذي يرجع معرفة  
 صحة كل كلام كلامهم فليس المعترض بأن عدم إرادته صدقه لا يوجب  
 عدم صدقه حتى يكون واسطة بمزاي من المختلين ولا يسمع **ورد**  
 هذا الذي يمنع أن المراد بالثاني غير الكذب ومن أنه قسيم الكذب  
 أو منع استدلاله الذي لم يطلب به بسند أنه قسيم الافتراء الذي هو الكذب  
 عن عمد فليكن المراد به الكذب لا عن عمد وهذا الذي قصد به **بان**  
**المعنى** أم لم يفتر فإن قلت لم يفتر أعني من الكذب لا عن عمد فليكن  
 الصدق فلا يكون مراده إلا أنه لم يعتقدوا أو لم يثبت الصدق أو اعتقدوا  
 عدمه **قلت** عدم اعتقاده من محتمل الصدق بخضه بالكذب لا عن  
 عمد على أن نفى الافتراء الذي هو الكذب عن عمد يوجب إلى التمدد ونفي  
 الكذب ثانيا على ما هو الشائع في دخول النفي على المعتقد. ولما كان نفى الافتراء  
 غير ظاهر إلا إرادة بقوله أم به جنة فسره ببيان العلاقة بقوله  
**فقد عرفت** أي عن عمد الافتراء أو عن نفي لم يفتر **بالجدة** أي بجدة ليصير  
 مضمون أم به جنة. وليس المراد أنه عبر عنه بلفظ الجنة حتى يكون معني أم  
 به جنة أم به عدم الافتراء لظهور فساد. والاولى أن يقول تعبر عنه بالثاني  
 لأن الجحوت **لا افتراء** بالضرورة فيلزم الجنة عدم الافتراء قبل كون  
 الافتراء الكذب عن عمد لما يجب الموضع أو بحسب الإرادة وكلهما دعوي  
 لا يسمع بلايينه ومقابلته أم به جنة لا يصير لئلا على اعتبار العقد في  
 الافتراء لأنه محتمل أن يكون المراد به أن ما ينطق به صوت مجرد كالحاج  
 الطيور خارج عن الاعتداد والانصاف بالصدق والكذب فالاولى أن يثبت  
 الآية على أنه إما كاذب أو مصوت صوتا لا معني له ولا اعتداد **واجب**

بأنه كفي ولبلا بالاعتقاد. نقل الآية اللغة واستعمال العرب وقلنا معني  
 الصدق والكذب مقدر متعارض وعرض للمخاطب شبهة فيما يثبت الآية  
 فيكون في دفع شبهة أن الآية لا تنفي لاثبات الواسطة بل محتمل أن يثبت  
 نفي الافتراء لغة أو إرادة. ويمكن أن يجعل قوله أم به جنة على أنه  
 لا اعتداد بكلامه الجحوت فيكون المقصود من الآية نفي الاعتداد بكلامه بكونه  
 كذبا. أو كلامه بجحوت فيمكن أن يقال لا مانع من إرادة صدق قولك لأنهم  
 لم يعتقدوه **قلت** عدم المخاطب ينفي الإرادة إذا كان الاستفهام على  
 تحقيقه. أما إذا كان الاستفهام للتقدير وتحقيقه افتراء فلا ينافي

### الباب الأول أحوال الأسناد الخبري

قدم أحوال الأسناد لأن المقصود بالذات من الخبر الأسناد والمستند والمُسند  
 إليه إنما يقصده أن لا يخلو ولا يثبت الكلام به بخلاف الطرفين ولا يثبت  
 عن المستند إلا إليه من حيث أنه كذلك لأجزاء المستند إليه والاستناد  
 منقذ عليه وإن تأخر عن ذاته وقدم اجاب الخبر بكون الخبر اعظم شأنا  
 وأهم فائدة لأنه هو الذي يتصور به الصور الكثيرة وفيه تقع الصناعات العجيبة  
 وبه يقع غالب المزايا التي بها التفاضل ويتوقف عليه فوائد الانشال لأنه  
 لما لم يعلم أنه موضوع لكذا وقصد المتكلم به كذا وهيئة الجحوت منها  
 في التصديق كذا وهذا كالمريد ولكونه أصلا في الكلام لأن الانشال يحصل  
 به باستشفاق كالامر والنهي أو نقل كعني ونعم وبعث واشتريت أو زيادة  
 أداة كالاستفهام والتمني وما أشبه ذلك. ولا يذ هب عليك أن في  
 جعل الأمر مطلقا وجعل النهي خاصا من الخبر باستشفاق كإيه الشرح  
 بحثين أحدهما ظهور أنه لا فرق بين الأمر بالامر والنهي وبين الاستفهام  
 في أن كلاهما زيادة أداة وثانيهما أنه صريح الشارح والسند السند في  
 شرح الكشاف أن المشتقات كلها مشتقة من المصدر وعباراتهم الخالصة  
 لذلك فلو أنه فقوله أمر الفاعل ما استحق من فعله بول ما استحق منه  
 مصدره فعدل فكيف يحكم بأن النهي مشتق من الخبر. وأعلن أن الشيخ الرضي  
 لم يجعل المشتق من الخبر إلا الأمر بغير اللام لكنه قال أنه مشتق من يضرب  
 بالاتفاق فبنيته تأييد لبعض ما ذكرنا وتزييف لبعض فتدبره والاستناد  
 الخبري هو ضم صفة أو ما يجري مجراها إلى الأخرى بحيث يفيد أن مفهوم  
 أحدهما ثابت لمفهوم الأخرى أو ينفي عنه وهذا الذي من قوام بحيث يفيد



ان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من قولهم  
بحيث يفيد الحكم بان احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه لان مفاد الخبر  
هو الوقوع واللاوقوع لا الحكم بهما وهذا اوفق باطلاق المسند والمستند  
اليه في اللفظ من تعريفه بان الحكم بمفهوم مفهوم مانه ثابت له او منفي عنه  
لكن صاجب هذا التعريف اراد التنبيه على ان هذا الاطلاق على ضرب  
من المساحة وتزويل الدال منزلة المدلول لئلا الاتصال بينهما ولا  
يختل في وجهك ان تعريف الاسماء لا يشمل الاسماء الشرطية لان هذا ينبغي  
على ان الاسماء في الجملة الشرطية في الجزاء والشرط قيد له . وانما ثبت  
حكم الحكم بين الجملتين فالتعريف الصحيح عنده هو صمركلة او ما يجري  
سجراها الى الاخرى . او من احدي الجملتين الى الاخرى بحيث يفيد الحكم  
بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او عنده او منافي لمفهوم الاخرى او  
ينفي ذلك وتعريف المفتاح حيث قال الاسماء الخبرية هو الحكم بمفهوم  
لمفهوم كما يحتمل ان يكون بمعنى هو الحكم بثبوت مفهوم لمفهوم فيكون  
في معنى التعريف المذكور اذ الحكم امر من الايجاب والسلب وهذا هو  
الذي رعمه الشارحون وفقد عليهم نظيرهم الناظرين وجعلوه مبنيا  
على ان الحكم في جز الشرط يحتمل ان يكون بمعنى هو الحكم بمفهوم لا جمل  
مفهوم لان الحكم في الخبر لا جمل المحكوم عليه ولمصلحة ولذا استأما محكوما  
وجيبند يشمل الاسماء الشرطية بطلقا من غير ابتناء على ما سبق لان الحكم  
هو الايجاب والسلب اي اذراك وقوع ثبوت امر لا مر او عنده او الاتصال  
بينهم او اذراك لا وقوعه **لاشك ان قصد** اي مقصود الخبر اي العلم  
بالنسبة التامة المحتمل للصدق والكذب على ما هو اللغة او المتلفظ  
بالجملة الخبرية مراد اياها معناها على ما هو العرف كاذن الشارح المحقق  
في شرح الكشاف في تفسيره وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات فقول  
الشارح هنا اي من يكون صدقه الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية  
فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لا عاص  
سوي افادة احد الامرين من التحسين والتخوين والتخسيس وتحريك الحمية  
والذم الى غير ذلك محل نظر لانه ان اراد المتلفظ بالجملة الخبرية مراد  
بها معناها فلا وجه لنفيه بصحة وان اراده مطلقا فلا يحتاج الى نفيه  
لانه ليس في محتملا العبارة لكن ينبغي ان يبراه من هو مصدق الاخبار اي محقق

كان

كان لا الخبر بالصدق وان كان قصدك ايضا لا يخرج من الامرين ليعبر قوله فان كان  
حالي الذهن ليلى اخو قنائل **خبر** متعلق بالقصد قنائل والمراد به الجارية  
لا الجملة اذ المقصود بالفعل والعرض منه الافادة لا المقصود بالجملة الخبرية  
فان المقصود بهما نفس الحكم او لازمه فلو اريد الجملة لما صح قوله **افادة**  
**المخاطب اما المخبر او كونه عالما به** او كليهما كما اذا اسان واجد عن امر مخبر  
جماعة نيا وراكيل واحد الى الجواب ليفيد الحكم وانه كان عالما به **فان قلت**  
قد يكون قصد المخبر احضار الحكم في ذهن المخاطب بعد ما غاب عنه **قلت**  
هو جيبند ليس بخبر لا يعني العلم بالنسبة الخبرية ولا يعني المتلفظ بالجملة  
الخبرية مراد اياها معناها اذ المقصود بالخبر الحكم للاعلام وهو معنى الخبر  
بالاذا كان ويقتضيه نظرا ان قصد المخبر بما يكون افادة غير المخاطب حكما  
كما في ضرورة التعريفين محولين اشركت ليحيطن عنك فان المقصود من هذا  
الخبر افادة الما المعروض من المذكرين فانما حطت اعمالهم الا ان يقابل المخاطب  
صوت هو النبي صلى الله عليه وسلم ومعنى هو المعروض بهم غاية الله عندك  
عن المخاطب مع معم الى الخطاب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه اقرب على النبي  
كما ينبغي في محله **فان قلت** المقصود خطاب النبي بانهم حطت اعمالهم وهذا  
هو المعنى التعريفي **قلت** بكذبه ان رعايه المؤكدات وللخلو عنها  
انما هو بالنسبة اليهم لا بالنسبة الى المخاطب . والمراد بكونه عالما به  
ليس بخبر حصون مولود في ذهنه وانظنه الشارح لان تصور الحكم لا يقتضيه  
ولا يعني علميا وكذا لا بعد المتصور عالما به بل يحكم عليه بالجملة بل المراد به  
كونه مصدقا بانابه اي تصديق كان . فالتسديد الشد اطلاق العلم عليه  
مستفيض لغته وهذا لا ينافي في ما ذكر بعض المحققين ان اطلاق العلم على الظن  
والتقليد والجملة يخالف العرف والشرع واللغة لانه يجوز ان يكون  
مقصود الاطلاق على سبيل الحقيقة ويكون الاطلاق المستفيض الذي ذكر  
السيد الشهد مجازيا ولا يشبهه عليك ان الخبر الذي تستفيد منه اليقين  
لازمه يقين المتكلم به . والخبر الذي تستفيد منه الظن لازمه يحتمل  
ان يكون ظنه ويحتمل ان يكون اليقين قنائل ولا ينافي بين كون الحكم  
وكون الخبر عالما لازما وملووما وبين الاتصال بين قصدي افادة تمام  
وان توهمه بعض الافانل والحال في دفعه بلا طائل . ومن ينظر بعين  
التحقيق ولا يكتفي بما في النظر عن الفكر الحق لا اظنه ان يبقى من احمل



التقدير بان قصد المخبر غير اقامة الحكم وكيف ولا قصد الا الى اقامة  
الحكم اما بمضمون حقيقة الخبر او بمضمون ما يدركه من المعاني المجازية  
او الكناية او التورية . اذا افادة كونه عالما به لا يخرج عن احد هذه  
المعاني والمصاد بالحدود الوقوع ولللاوقوع لانه الذي يفاد بالخبر محكم  
بدية العقل كما اشار اليه بقوله لا شك وان كان كلام القوم يشهد  
بانه الايقاع والاستماع حيث قالوا مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى  
اي بوجود الامر القائم بالطرفين في الاشياء وتبعديه في النفي والله لا يدرك  
على ثبوت المعنى واستغائه والامام وقع شك من سابع في خبره بيمينه بل بثبوت  
ما اثبت واستغافني اذ لا معنى للدلالة الا افادة العقل بذلك الشيء ولما  
صح ضرب زيد ولا قد وجد منه الضرب لئلا يلزم الحد اخلا للفظ  
عن معناه الذي وضع له وحينئذ لا يتحقق الكذب اصلا ولزم اجتماع  
المتناقضين في الواقع عند الاخبار عن امر غير واقع عن اقتضاء دلالة  
اللفظ في الواقع عند الاخبار بامر متناقضين . هذا ونحن نقول بانه  
يلزم اجتماع المتناقضين عند الاخبار عن امر غير واقع لاقتضاء دلالة  
اللفظ التحقيق والواقع عدمه . ثم تجب على استدلاله هذا بانه يحكي  
في كون المدلول حكم المخبر ان يمكن ان يقال لا يدل المخبر بوجود المعنى  
وعدمه والامام وقع شك من سابع بيمينه بل بحكم المخبر بالثبوت اياه  
بعدمه . ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد من القائل العمل بضرب زيد  
لئلا يلزم اخلا للفظ عن معناه الذي وضع وحينئذ لا يتحقق الكذب  
ويلزم اجتماع المتناقضين عند الاخبار بامر متناقضين لانه يلزم  
الحكم بالوجود والعدم . وكل حكم يستلزم انتفا الآخر فيلزم وجود كل  
من الحكمين وعدمه **قال** اشرح تاويل كلامه ان المدلول ليس هو  
والعدم قطعاً بحيث لا ينفك عن الدلالة اذ فهم الثبوت والانتفاء من الخبر ضرورة  
ولا يمكن انكاف ولو كان مدلول الخبر حكم بوجود المعنى واستغائه لما  
كان لانكار الخبر معنى لا متناع ان يقال انه لو لم يقع النسبة لكان مفهوم  
جميع القضايا متحققاً ايما فلم يجمع قولهم بين معلوم زيد قائم زيد  
وزيد ليس بقاتم ناقصاً لا متناع تحقق المتناقضين وفيه اذ لا منع اجتماع  
ان يقال لم يقع النسبة لجواز ان لا يكون المنكر على خلاف الاعتقاد  
وسنحقق جميع القضايا بالجواز ان ينكر بالقيضين شخصان عالمان

بمضمونها

بمضمونها . وانه يجوز ان يكون مدلول الخبر الحكم المطابق فلا يمكن تحقيق  
المتناقضين لعدم امكان مطابقة حكمها ويجوز انكار المطابق بانكار حقيقة  
بلا خلاف وثانياً انه لو كان تاويل كلامه ما ذكر كان حاصلة انكار حقيقة  
الدلالة ولا تتعلق لذلك انكاره بكون المدلول الحكم بالثبوت والاستغاف  
والاستغاف في الواقع فان قطعية الدلالة باطله لكونها وضعيه مع كون المدلول  
الحكم ايضاً بالوجود المدكورة كما اشارنا اليه الا ان يقال ان مرادهم ان المدلول  
بالوضع وجود المعنى وعدمه من حيث انه يتعلق حكم الخبر وبوامطة يثبت  
على ثبوت المعنى وعدمه في الواقع . وليس المدلول او لا ثبوت المعنى او عدمه  
قطعاً بحيث لا يحسد الخلاف وانما تعرضوا للمدلولية الثبوت والعدم من حيث  
انها متعلقا بالحكم لانه يتوسطه يظهر ان الدلالة غير قطعية لجواز عدم  
مطابقة العمل . نعم لا يخصر وجه عدم القطعية فيه اذ دالة الخبر  
ماستعمل المخبر فيما قصد به فيجوز ان يتخلف لعدم استعماله في صورة  
ذهنية متحققة بان يتلفظ به من غير صورة ذهنية . ومن هنا انكشف تركيب  
الدلالات الثلاثة في المكتوب دالة اللفظ على اللفظ واللفظ على الصورة  
الذهنية اي التي من حيث انه متعلق عن المنكر ودالة الصورة الذهنية  
على الامر الخارجي اي على الشيء مع قطع النظر عن انه متعلق بالعمل . ونحن نقول  
لو كان مدلول الخبر الحكم بالثبوت والعدم لكان دخول اداة الاستفهام  
لطلب المنكر العمل بعلمه بمضمون الخبر ودخول اداة الشرط لتعليق  
الحكم بالحكم ودخول لام الامر لطلب حكم المنكر به وكان ليت زيد قائم  
لتمني العمل بقيا به وعلى هذا القياس **ويسمى الاول** اي الحكم من حيث انه  
يستفيد الخطاب من الخبر **فايدة** الخبر لا من حيث انه يفيد الخطاب كما  
يشعوبه عبارة الشارح الحقق وذلك ان الفايذة لغة ما استفدته من  
عمل او مال فالايق في وجه تسمية الحكم فايذة الخبر كونه مستغافاً لا كونه  
مغافاً **والثاني** لانها الظاهر لازم فايذة الخبر في ايراد الصيغة خافوا  
سمي الاول فايذة الخبر والثاني لازم فايذة الخبر لان المستغاف لزم الفايذة  
ما وضع له اللفظ ولا لزم الفايذة ما هو غير الموضوع له واستغاف به لانه  
يلزم الموضوع له . وقد نبه صاحب المفتاح على ان هذا اللزم ليس بجبري  
اللازم في الجملة ولو بقرينة بدل من قبيل ما يمنع انفكاكه عن التي فقال  
والاولي بدون هذه تمنع وهذه بدون الاولى لا تمنع . او نبه على ان لزومه



باعتبار لزوم استفادته لاستفادة الحكم فكانت ولاولي وهذا  
 متبهما ببيان الاولي وهذه ارادة الاستفادتين دون الحكم كون الحكم  
 عالما به وقد ذكرهما علي وجه التذكير حيث قال وبشيء هذا فائدة لهذا وهذا  
 لازم فائدة الخبر **مما** اراد ببيان انه كيف حصل احدي العايدتين بامر فائدة  
 الخبر والاخرى باسرها لازم فائدة الخبر فكانت كاهو حكم اللان مجهول المساواة  
 يعني كاهو حكم لوازم اللفظ الموضوع المجهول المساواة في النسبة الى الواقع  
 يعني قاعدة القوم ان يحكموا اللوازم الدال بعضها فائدة وبعضها لازم فائدة  
 مما كان له مزيد اختصاص الدال حتى كانه ينهم من خاقه يعني فائدة  
 ويعتبر من داخل المقصود به وما جعل مساواة بالاختصاص  
 سواء اظهر الخطاطبه عنه او لا يفيد من لوازم الفائدة مثلا فائدة ضرب  
 الحدف والنسبة والزمان لتساوي الثلاثة في النسبة الى الوضع والكان  
 الهم والعللة المهمة والمقارنة كحال من احوال الفاعل لا يفيد فائدة  
 ولا يجعل من لوازم ما وضع له ضرب مع لزومها للفظ ضرب لانه مجهول  
 المساواة مع الثلاثة هذا اما الهم في حل عبارته . والقوم يجعلوا  
 قوله ولاولي بدون هذه فتمتق وهذا بدون الاولي لا تمتق كاهو حال  
 اللازم المجهول المساواة ببيان اوجه تسمية الثاني لازم الفائدة يعني  
 تسميتها لازما دون الاولي لانها لا تمتق بدونها كاهو حال اللازم المجهول  
 المساواة . فمقتضيه قال اراد به اللازم الاعماله الحق بمجهولية المساواة  
 من المساوي المجهول المساواة . ولعمري ان امثال هذا من العجايب  
 والشاهد على عجز المنك حيث وقع في جم غفير من اولي الالباب  
 السابقين في كثير من الابواب وعلى ان المتن ليس الا الواجب رب الارباب  
 اللهم لك التزق والتقدس ونحو ذلك مما هو لازم الامكان من التذمر  
 وكيف ووجه تسمية الاولي فائدة . والثاني لازم الفائدة هو الواقع  
 الذي قدمناه فكيف تلفت الى مثل هذا التوجيه مع وضوحه وكوب  
 الثانية لازما اعلم واضح فيما ادعي اليه جعله من جملة المجهول المساواة  
 او التبعية عنه بمجهول المساواة . ولا يظن بما قل ما نسبوه اليه فاصلا  
 بينه مفتاح المعاني وكامل ينسد ببلاعته نفور المباني بقي انه كيف  
 صح ان كونه عالما به لازم فائدة الخبر وكثيرا ما يتحقق الحكم والمتكلم غير  
 عالم به كونه محبولا علي خلاف علمه . فمقتبل ان الملزوم واللازم عند

التحقيق

التحقيق ليس الحكم وكون الخبر عالما به فان لاولي تمتق بدون الثانية والثانية  
 لا تمتق بدون الاولي **وقال** المصنف ووافق الفلاحه انهما عتق  
 التحقيق على الخطاب من الخبر نفسه بما فان علمه من الخبر بالحكم لا ينفك عن  
 علمه بكون الخبر عالما به منه بخلاف العكس فمقتضاه ملزوما ولازما باعتبار  
 هذين العلمين . والشانج المحقق ظن انهما جلا اللازم والفائدة نفس العلمين  
 وحالنا المفتاح وبينا انهما ليس موجبا لمطابقة فليحتمل علي ما سمعت وبالمجته  
 ببيان اللازم ان علم الخطاب بالحكم من الخبر موقوف علي علمه بان الخبر عالم  
 علما مطابقا لوقوعه في علمه او مطابقة علمه لم يحصل له العلم بالحكم  
 من الخبر فالعلم بالحكم منه لا ينفك عن العلم بكون الخبر عالما والعلم بكونه  
 عالما بالحكم منه كانه قولك حفظت التوراة لم تحفظه وهذا بيان  
 واضح لا يحرم حوله ربيية الا انه جني على السلف والمصنف ذكر في بيان  
 ان علم الخطاب بالحكم منه يستلزم علمه بكون الخبر عالما به منه بانه  
 العلم الثاني لم يحصل عند الاول فاما لانه قد حصل قبل او لم يحصل  
 بعد وكلاهما اطل . وبين الشارح مطلقا الاول بان العلم بكون الخبر  
 عالما بالحكم يجب كون الحكم حاصل في ذهنه صدوق وان لم يجب ان يكون  
 حصوله من ذلك الخبر ففقيه تطلابه مبني على ان اللازم مجرد ادراك ان الخبر  
 عالم بالحكم ولو تصور اوقد عرفت ما فيه بل الحق في بيانه ان علم الخبر  
 بالحكم من الخبر يتوقف علي علم الخطاب بكونه عالما علما مطابقا كما عرفت  
 ولو حصل هذا العلم قبل حصول العلم بالحكم بالخبر لم يحصل العلم بالحكم  
 ايضا قبل حصوله بالخبر لم يحصل احاصيل وبين المصنف مطلقا  
 الثاني بان سماع الخبر من الخبر كان في حصول الثاني منه واشبهه الشارح بان  
 التقدير ان حصوله من نفس الخبر وفيه نظر لان التقدير الذي تحت  
 ليس الا ان حصول الحكم بالخبر لا نقول اذ كان حصول الحكم بالخبر كان حصولهما  
 لانه لازمه . لانا نقول هذه اول المسئلة ونحن في بيانه فالتفتك به متضادة  
 فالوجه ان يقال ان سماع الخبر عن الخبر الموقوف به كاف في حصول الثاني منه  
 لانه لا ينكح علي خلافه **فان قلت** كثيرا ما يسمع خبرا وليس في ذهنه  
 ان الخبر صدوق **قلت** ان اردت انه ليس بمجمل هذا الحكم فاما لا يسمع  
 وان اردت انه ليس بمقتضى فلا يقدح واستغنى الشارح الاشكال فاحذر  
 طريقتا الثاني تعيين الفائدة ولازمتها فمقتبل الفائدة للحكم ولازمتها كون



المجربا لما به وهذا من زوري المحذور ولا يخفى عليك ان الضرورة  
حصول صورة الحكم في ذهنه لا يقتضيه بوجه وهو المبدأ ولا قول معزل  
عن الاعتبار. وبعض الناظرين في هذا الكتاب ذكر احتمالات كثيرة  
يمكن اعتبارها في الفائدة ولازمها وكان لنا عليه زوايد لكن امثال  
هذا لا ينفع في تعيين المصطلح فزينا ان المعروض منها قد افلح فطوبى لها  
على غيرها لتعصمك عن ضررها **وقد ينزل العالم بها منزلة الجاهل**  
**العمل** بالفايدة والعالم باللازم منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب  
العمل باللازم مثال المخاطب العالم بالفايدة فتوكل للعالم بوجوب  
الصلاة التارك لما الصلاة واجبة. ومثال المخاطب العالم باللازم بحق  
ضربت زيداً لمن يعلم انك تعرف انه ضرب زيداً لكن لا يتأجج عليه  
هذلك بضربه كانه يخفى منك. فالمراد بالجاهل الجاهل بها لا الجاهل  
بالفايدة لان العالم باللازم الفائدة اذ لم يجز على موجب العمل به ينزل منزلة  
الجاهل به ولا يحصل لتزويله منزلة الجاهل بالفايدة. وقد  
ذكر السيد السند ان تزويل المفتاح العالم بالفايدة ولازمها منزلة  
الحالي عنها المباعدة والافتزيلة منزلة الجاهل يكفي في القالكلام  
عليه وبما حققناه لك ظهرا شرا حال النظر فيما ذكره وكما يكون التزويل  
لعدم الجري على موجب العمل يكون الجري على موجب العمل وبينهما فوق  
فلا تخطئ ويحج عليه ان هذا من باب اخراج الكلام على خلاف مقتضى  
الظاهر فينبغي ان يذكر بعد قوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلاف فيه  
ويجمع مع خلاف مقتضى الظاهر كما في المفتاح. ويمكن ان يجاب عنه بانه  
قدم على قوله وكثيرا ما لدفع ما يتجه على المصدر من انه قد يكون قصد المحذور  
غيرها فانه قد يلعب على العالم بها فيجيبه فينبغي ان يجعل الجاهل  
متناولا للحال والسائل والمنكر ليمر بالدفع ولا يخص بالحالات من النسبة  
مطلقا كما فعل السيد السند بناء على ان تزويل العالم منزلة المنكر  
داخل تحت قوله وغير المنكر كما المنكر وان يبين ان مثل التزويل غير  
المنكر منزلة المنكر بما هو تزويل العالم منزلة المنكر على ان دخول  
فيها شيئا في بيان وقت تزويله منزلة المنكر فلا يوجب التكرار وان  
في هذا التعمير اغنا عما احتاج اليه من حركات تزويل العالم منزلة التنازل

بالمقايضة

بالمقايضة. واعلم ان لتزويل العالم بها منزلة الجاهل يتأجج بها القالكلام  
اليه العالم ومنها سلب العمل عن العالم بالجركا في قوله تعالى ولقد علموا المزاشر  
ما له في الآخرة من خلاق وليست كما شقوا به انهم لو كانوا يعلمون فانه اشبه  
لهم العمل بفائدة من استواء ما له في الآخرة من نصيب ونفي عنهم العمل بها بقوله  
لو كانوا يعلمون اي لو كانوا يعلمون انهم ما لهم في الآخرة من خلاق فلما شروه به  
نفي عنهم العمل بعد انباته لتزويله منزلة الجاهل فيطرد ما ذكر المصنف  
من ان في كلام المفتاح ايتام ان الآية من امثلة تزويل العالم بالي منزلة  
الجاهل لعدم جريه على موجب العمل. والفرق بينهما ظاهر لانه من امثلة  
تزويل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل لا للاقا اليه بل اسلب العلم  
عنه صريحا لما ذكره الشارح في شرح المفتاح من انه لا ايتام مع قوله  
المفتاح كيف تجد صدق نصف هذا الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القوي  
واخره يفتيه عنه حيث لم يعلموا بعلمهم ولو سلم فلا ضرر في الايتام بعد  
وضوح المروم لانك عرفت انها لا يثبت العمل بفائدة الخبر في صدرها  
ونفيه في اخرها فلا ينبغي قول المفتاح هذا الايتام ولا يدفع ضرره  
وضوح المروم على ان المصنف ان يقول المقصود من هذا الكلام تنبيه القاصد  
وحفظه عن التثبت على هذا الايتام. وطرد ضعف ما ذكره الشارح  
ومن تبعه من دفعه من ان مراد المفتاح بالجوابه على كلام رب العزة  
توضيح تزويل العالم بالي اعم من الفائدة وغيرها منزلة الجاهل  
واللاية الشريفة احتمال اخر يخلو فيه صدرها عن وصف اهل الكتاب  
بالعلم وهو ان يكون لقد علموا الاعلى الجزاء وتكون اللام لام الابتداء  
ويكون لو كانوا يعلمون نفي كونهم من اهل العلم فاحاصل لو كانوا يعلمون  
لعلموا من استواء ما له في الآخرة من خلاق فليس في الآية الا نفي العلم  
وقيه ايضا لتزويل العالم بالفايدة منزلة الجاهل لان اهل الكتاب  
عالمون بان اختيار السوء والسفوة على كتاب الله بهذه المثابة لكن  
دخول لام الابتداء على الجملة العقلية مختلف فيه والجمهور على ان  
الجاهل على الفعلية في غير باب ان محمولة على نقد القتم ولا لا بد  
من تصحيح حصر قصد المحذور في الفائدة ولازمها من التثنية على انه  
قد نزل العالم بالفايدة منزلة الجاهل لئلا يشكل الحصر بالخبر الملقى  
اليه العالم ولا بد من التثنية على تزويل وجوده اي منزلة علمه لئلا



يشكك بطل ما ريت اذ ريت لانه لو لا تزييل الذي منزلة العدم لم  
 يكن في هذا القول صحة قصد الفائدة ولا لا رمتها واعلم ان قوله  
 تعالي وما ريت اذ ريت اما يكون من قبيل تزييل وجوده التي منزلة  
 عديمه لو كان المقصود نفي الذي مطلقا فتفسير السيد السيد حيث قال  
 اي ما ريت حقيقة او ريت صورة لان اسر ذلك الذي كان خارجا عن طوق  
 البشر يخرج عما نحن فيه . وكذا اما نقله من انه ما ريت تاثيرا اذ ريت  
 كسبا وزينة بانه ليس شيء لغيره بانه في جميع الافعال عدم من قولها الكتب  
 وعدم صحة علي قول من يتكبر وكذا ما يمكن ان يقال من انه ما ريت  
 في عين الكثرة اذ ريت من كنهك او ما ريت علي قدر قوتك اذ ريت  
 وفيه ما ينبغي لك معرفته **فينبغي ان يقتصر** المخبر على صيغة المجهول  
 او المعروف **من التركيب** او من المركبات او تركيب الالفاظ بعضها مع  
 بعض في ظاهره وتقديره **علي قدر** هو كما نصرت والقدر يعني  
 المقدار **الحاجة** اي على مقدار حاجته في افادة الحكم ولا رمتها او كما  
 المحاطب في استفاء تمام حوجه تقديره على التابق ظاهر ومن لم يمتبه  
 وقع في تطويل ليس فيه كثير تحصيل ولا ينبغي ان يطهر لا ينبغي وجوب  
 الاجتناب من ايراد اقل من الحاجة . والاولي ان يقال فينبغي ان يذكر  
 التركيب على قدر الحاجة . واعلم ان الايراد اقل من قدر الحاجة مما يراعي  
 في كل باب من ابواب البلاغة لا يخص افادة الاستاء الخبري وقلة  
 وجوب ذلك في المفتح بالحد من اللاهية . واجته عليه انه لا يفيد  
 وجوب الاجتناب عن الايراد اقل من قدر الحاجة اذ ليس فيه الحد  
 عن اللغو بل قوت المقصود **واجاب** عنه الشارح المحقق بانه ترك  
 وجه وجوب الاجتناب عن ايراد الاقل لظهور السيد السيد بان  
 الاقل مما لا بد منه في حكم اللاهية ومدرج تحت المراد باللاهية  
 ونحن نقول في ايراد الاقل يكون قصد بعض ما قصد افادته  
 لا غنية من فصل ذلك الجمل بقوله **فان كان** المحاطب **حالي** **الذهن**  
 بعض تفصيل له مرئدا اختصاصا بحال الاسماء والاخذ من المسند  
 اليه وذلك لانه غير ذلك تحت هذا الجمل **من الحكم** اي بالنسبة  
 التي بين بين او الوقوع واللاقوع وعلي التقديرين الخلق عبارة عن  
 عدم الامران لا عن عدم الاتصاف كما في الخلقوا من التزو وبوجه انه

يلغو

يلغو قوله **والتردد فيه** بلا رية لان عدم ادراكها يستلزم عدم التردد  
 فيها لان التردد بدون الصور محال وتقليد خلو الذهن بما يحسنه بالخلق  
 عن التقيد بولايد فح الفنا من التردد لان التقيد غير ضروري او التقيد  
 والخلق من التقيد كالخلق من التردد ولا يدغوه كالتردد بعد ذلك  
 لا يصح جعل ضمير التردد فيه اليه الحكم اذ تردد المحل لا يكون في التقيد  
 بل في النسبة المقصودة فهو راجع اليه الوقوع او اللاقوع المذكور  
 ضمنا لان الحكم حينئذ يعني ادراك الوقوع او اللاقوع فهو من قبيل اعدوا  
 هو اقرب للتقوي . فقوله من قال الاستخدام عار عن الاستحكام ولذا الحكم  
 في قوله وان كان تردد فيه طالباتك ولم يرد بالحكم الوقوع واللاقوع  
 حتى يستغني عن قوله والتردد فيه ليلابيه ان المراد الحكم بمعنى الايقاع  
 فيقول اشتراط الخلو من التردد فكذلك من قبيل ترك المنا لفتة  
 في احصا اللفظ تقريبا للتعاطي . وقيد الخلو بالحكم وسكت عن لازمه  
 لعدم ظهور جريان الاقسام الثلاثة فيه لانه اما يحسن حفظ التورية  
 لمن يخلو عنه عز انك عالمه اما المنكر والتردد في علمك فلا يحسن ان  
 يقال له اشك حفظ التورية لا فادة العمل لانه ظاهر في تاليف الحفظ  
 لا العمل به . والطاهر حينئذ اني عالم بحفظك التورية بل قولنا  
 حفظ التورية لا فادة العمل من غير اعتبار خلو ذهنه عن العمل بالحفظ  
 ان لو اعتبر خلو ذهنه صار ثبوت علمك به مقصورا اصليا وصار ثبوت  
 الحفظ من تعلقات العمل فينبغي ان يعبر عنه لما يفيد قصد او ضحكا  
 مخيئيد تكون فائدة الغير **استغني** المحاطب في استفاءه او المتكلم  
 في افادته او الكلام او الحكم . قال الشارح على لفظ المبني للمفعول  
 وهو مجهول **عن موكلات الحكم** الاولي عن موكلات الحكم ولما خص الشرط  
 بالحكم قال علي طبقه من موكلات الحكم وبه علي ان وضع الموكلات للحكم  
 وان استعمل للارضية ايضا والموكلات ان ولام الابتداء فصيورة الجملة  
 اسمية **قال** الشارح اسمية الجملة فيما بينه بهذا المعنى وتكرير  
 الاسناد ووثونا التوكيد وانما الشرطية بالفتح والكسر وحرفا التنبيه  
 وحروف الصلوة اعني الزوائد وان كان المحاطب **تردد** **فيه** **طالبات**  
**له حسن** **التقوية** **بموكلات** عن سبق بعض ما يتعلق بشرح هذه الصان فتذكر  
 ومما لا بد من التنبيه عليه ان المراد بالتردد فيه التردد في خصوص الحكم



ولا يعتبر التردد اجالا بان يكون سواه مجمولا لو قصد وقع الجواب  
من تقاضيه كاهو في قولك كيف زيد فانه محتمل تقاضيه اهوا سودا او  
ابيض او صحيح او مستقيم لكن لم يوجد تردده في خصوص الصحة مثلا  
فلا يقال في الجواب انه صحيح بل صحيح بلا تأكيد. والمراء محتمل تقاضيه  
انه لو تركه المتكلم لا يكون الا في ترك الاولي ولا يخطا وربما يقال  
ان التأكيد بالمتكلم اوجب وتركه مع التأكيد ايضا خطأ. وربما ذكرنا  
ان دفع توهم انه يلزم من هذا الكلام ان لا يحسن جواب كيف زيد صحيح  
وان لا يتم قوله ان الجواب عن سوال السبب الخاص يفيقي التأكيد دون  
السؤال عن السبب المطلق لكنه ينافي ما قال الشيخ في ولا يبدل العجز  
حيث قال ان التواتر ان الحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه  
ان يكون للتأكيد ظن على خلاف ما انت تحجبه فاما ان تجعل مجزء  
الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي اليه ان لا يستقيم لنا ان نقول صاها في  
جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صاها وهذا  
مثلا لا قائل به فانه يفيد ان لا يكون التأكيد للتسايل مطلقا بل يفيد  
بالظن المذكور وان يكون التأكيد واجبا في جواب التايل كما يقتضيه قوله  
لا يستقيم. وربما يجاب بان هذا احكم ان يكونه علميا في باب التوكيد ولا  
ينجذب لانه ايضا منافي لاطلاق المؤكدة ولكن ان يجيب بان حكم هذا انما  
الوجوب من الشيخ وتقييد الوجوب لا ينافي اطلاق الحسن. نعم انما  
الوجوب في البعض ينافي اطلاق الحسن الا انه محتمل المصنف هكذا  
البعض اخل في المنكر لان التصديق بنقيضه اني يوجب انكاره وان  
كان ظنا. نعم جعل التأكيد بان للظان بخلاف ما انت تحجبه اكثر  
مواقعة في معرض الانكار لان ان التايل علمي في باب التوكيد الحق بالمتكلم  
لجزم بالنقيض الا ان يكون الظاهر اكثر من الجازم بحكم الاستقراء او كون  
الاستقراء مفيد الا نحو من بعد ولا يتجه على الشيخ ما اورد السيد  
من ان كلام الشيخ يفيد انه يجوز انه صاها في جواب كيف زيد مع انه  
ينافي ما ذكره القوم من ان كيف لطلب المتصور وان السؤال عن السبب  
المطلق لا يوكده لانه انما يفيد لو كان معني كلامه وهذا مما لا قائل به  
انه لا قائل بوجوب انه صاها في جواب كيف زيد ولكن ان تنصر ما فهم  
المعترض من كلام الشيخ بان السؤال بانما كيف التصديق الخاص عند التحقيق

الا انه لما كان تحصيله كالتصديق بالتأخير قالوا انها لطلب التصور  
والاستيعار الموثوق به يفيد صحة التأكيد في الجواب قال تعالى في جواب  
ما هي يقول انها بقرة صفراء والجل على ان التأكيد هنا لا طلبا للرغبة  
لا كونه كائنا مع التايل خلاف الظاهر. واعتراض السيد الشد بان ما ذكر  
وجها لتقييد الاصل بان يكون للتايل ظن على خلاف ما انت تحجبه لا يتجه  
لانه يمكن ان يجعل الاصل وهو الاولي انه ان كان التردد في اصل التصديق  
الذي في الجملة الخبرية كافي في قولك هل زيد قائم فمما ان مؤكدة الجملة  
وان كان عن تقاضيل الاطراف والقيود التي فيها فلا حاجة اليه التوكيد  
اذ المطلوب بحسب الظاهر هو المتصور. واجيب بانه لم يبين التقييد  
على عدم استقامة اطلاق الاصل بل على الاستقراء وليس في ذلك لو كان  
كذلك لقال لانه يؤدي اليه ان يستقيم في جواب غير الظان التأكيد وهذا  
بمما لا قائل به. نعم يريد انه يؤدي ما ذكر من الاصل ان لا يوكده  
جواب من يقول ان زيد اصرت وهو خلاف ظاهر كلام القوم فالضابط  
من شرح كلام المتن. ويمكن ان يقال مراد الشيخ بالشرط ان يكون للتايل  
ظن على خلاف الجواب الكون بالقوة القريبة من الفعل وهو كذا بان يكون  
مترددا في خصوص الحكم الذي يجاب به فانه اذا تردد بين الطرفين  
وصار المخطوطين له فكل منهما في معرض الرجحان وقويت من حصول التصديق  
فكل ما يجيب به سؤاله فهو على خلاف ما هو مظهره بالقوة القريبة  
وحينئذ يوافق ما ذكره كلام المصنف **وان كان المخاطب منكرا للحكم**  
**حكما جلا فيه** فالمتكلم امر فاعل وجعله امر مفعول منكرا وان كان له  
وجه صحة **وجب توكيد** اي الحكم **حسب الانكار** اي بقدر الانكار  
اي زيدا على قدر ما للتايل بالغاما يبلغ على حد الانكار فله  
فايد بان احدهما اشراط ان يكون زائدا على قدر التأكيد المتروك  
وتأنيدهما انه متعارف بحسب المقامات وان اقتصر الشرح على بيان  
الفائدة. الثانية يرشدك الى ما ذكرنا جواب ابي العباس  
المبرور لابي اسحق المتكلم في الكندي حين سأله قائل اني اجد  
في كلام العرب حسبا يقولون عبدا الله قائم ثم يقولون ان عبدا الله قائم  
ثم يقولون ان عبدا الله لقيام والمعني واحد وذلك ان قال بل المعاني  
تختلف فقولهم عبدا الله قائم اخبار عن قيامه. وقولهم ان عبدا الله قائم



جواب عن سؤال سائيل . وقوله ان عبد الله لما لم يجاب عن انكاره منكر  
قيامه هذا وما ذكره المصنف في قوله تعالى ثم انكم يوم القيمة تبغون  
من الله الكذبات البعث تأكيداً واحداً . وان كان مما ينكر لانه لما كان  
اوله ظاهراً كان خديراً بان لا ينكر بل غايته ان يزوره فيه فقول  
المخاطبون منزلة المتزودون فيه تبيننا على ظهور ادليته وسنزيد رشداً  
بالثاني في اجوبة رسول عيسى عليهم السلام . وبهذا عرفت ان في بيانات  
مقامات الاخبار ذاتاً عن كلام العرب طعن النظار من بدل اجزاء القاصيد  
المجترى على الكلام المعجز وان في قوله وقد يخرج الكلام على خلاف  
مقتضى الظاهر فعلاً لا يكاد يعود . ويقول نجد في مقام الاخبار من غير  
الجواب ورد الانكار ان عبد الله قائم وفي مقام رد الانكار عبد الله قائم  
كان عبد الله قائم . وفي جواب السائل عبد الله قائم **فان قلت** كيف  
صح اشتراط كون التاكيد على قدر الانكار وكيف يزول به الانكار  
ساقطاً فيبقى لم يكن زائداً على قدره **قلت** اذا تعارض التاكيد  
والانكار تساقطاً فبقي اصل الخبر مقبلاً **كما قال الله تعالى** استشهدوا  
في وجوب التاكيد على خذوالانكار ارئيد من التردد وعلي تفاوت  
مقامات الانكار في طلب التاكيد **حكاية عن رسول عيسى** هو بولس  
يفتح السما الموحدة وسكون الواو وفتح اللام والمجوعة . ويحيى وشمعون  
وهو الثالث الذي عززنا به بعد تكذيبهما وتما في اشرع انهم سمعون  
ويحيى والثالث الذي هو بولس او حبيب التجار غير موثق به كما عرفت  
به الشارع ونبه عليه في حاشية الكتاب **او كذبوا** لا يصح تعلقه  
بالحكاية ولا يقال بل بمفعول بحكاية والتقدير بحكاية عن رسول  
عيسى قوله **اذ كذبوا** . والمزاد اذ كذب بعضهم كما يقال قتل فلانا  
بوقلان والقاتل واحد منهم اذ المكذب في المرة الاولى اثبات  
بدليل قوله تعالى انا ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث  
فقالوا انا اليكم مرسلون . ولحد الكلام وجه اخر للشارح المحقق  
وهو ان تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة لان اتحاد المرسل وامر مسلكه  
يعقوان منشأ التكذيب انما لا يصلح ان يكونا مرسلين في هذا  
التعظيم وهو بعينه خارج في الثالث . وللقاصيد المحي للشرح وجه  
اخر وهو ان في المرة الاولى والثانية متعلقان اما يقال او بالحكاية

المذكور

لا يكذبوا فلا يتكلم تكذيب المرسل في المرة الاولى ولا يثبت كون المكذب  
اثنين لا غير ولا يتجه عليه ما توهمه انه حينئذ لا يكون المحكي عنه رسول عيسى  
بل رسولين لان القول بالمرسل بعد تكذيب الاثنين فبما المحكي عنه . ثم يتجه  
ان المحكي عنهم ليس قولهم وقت تكذيب الثلاثة بل بعد تكذيب الاثنين ويحتاج  
الى اعتبار وقت تكذيب الثلاثة مستداماً من وقت تكذيب الاثنين الى وقت  
تكذيب الثلاثة قبل اخبار قتل كل وجهه هو مؤلفاً . وللقاصيد المحي اجاب  
عن اشكاله بما لا يكشف الا عن اهلها له فلتكتف بحكاية سؤاله او كشف حاله **في المرة**  
**الاولى** تتعلق بمعرفة في المرة الاولى او الثانية انا اليكم مرسلون مقول  
قال او قولهم على اختلاف القولين الكذب في اول مرتبة الانكار بان خلق  
الجنة من الالة عن الزمان مع ان الظاهر فيما انا اليكم ارسلنا اذ خلق  
الجنة عنها والعدول عنها يشعر بدعوى الاستمرار الدال على المبالغة  
في تحقق مضمون الجملة لان تأكيد المنكر فوق تأكيد المتردد كما ارشدت  
وهذا امر جيد ارشاداً ومدة فلا تغفل ولعل هذا امر اذا اشرع بقوله  
وكذا باسمية الجملة من ضرورات ايراد كلمة ان فتحت ولا تها على التاكيد  
**وفي المرة الثانية** انا اليكم مرسلون يعني لما طرأ زيادة انكارهم الكذب على  
قد رماطهم من مراتب انكارهم لا ينهل فيقتصر وايضا المرة الثانية على اصل  
الانكار بل بالعواضيه حيث قالوا ان انتم الابرار مثلنا ففجوا بثوبهم باثبات  
البشريه لهم حيث اعتقدوا ان الرسول لا يكون بشراً فاطمروا به انكارهم  
ثم زادوا في النفي بقوله وما اسئل الرحمن من شيء . ثم يقولون ان انتم الانكذبون  
فلا جرم الكذب المنكر بغير ثلاث تأكيدات وفيه بحث لانه لما تقدم ان الانكار  
يستدعي زيادة تأكيد على التردد فلا بد له من تأكيدات ولزيادة مرتبة  
لا بد من تأكيد اخرين حتى يكون التاكيد بحسب الانكار . وقد وقع  
في الآية اربع تأكيدات الا ان الكلام مع صاحب المفتاح والمصنف في انهما  
كيف شدك في الاستشهاد يكون التاكيد على قدر الانكار في الآية على وجوب  
التاكيد بحسب الانكار بالتاكيد بالقتل وهو بيان يعلم فانه جعله الرحمن  
خارجاً بحري القسم في تأكيد الحكم ولا يندفع في دفع ما ذكرنا ما كتبنا اشرع  
في حاشية شرحه بياناً لتكتمه عدم عدم القم من جهة المؤكدات من ان الكلام  
المتصلة بالحكم والقسم جهة براسيه هذا وقد استغنى بغير رسالتهم  
باثبات بشرتهم اذ البشرية تنافي الرسالة من الله لا الرسالة من عند عيسى والرسول



كانوا يدعون الرسالة عندك لان عبد الله . ومعني قوله انا اليكم لم رسولون  
انا اليكم لم رسولون من عند عيني عليه السلام **واجاب** الشارع المحقق  
بما استفاد من عبارة الكشاف حيث قال قد عاها اي رسول عيني الميك  
اي ملك انطاكية فقال من ارسلكما قال الله الذي خلق كل شي وليس له  
شريك فقال صفاء واوجزا قال لا يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد من انه  
كان الرسل دعوه على وجه طوبى بتم اصحاب وحي ورسلا من الله تعالى ان الرسل  
من رسول الله رساله من الله هذا يعني في وجوب انقياد ما يتبعه والصدق  
به . وأشار بقوله وكان له ربحان هذا التوجيه وليد ان له توجيه اخر  
الا ان السيد السند رتب هذا التوجيه واستبعد جدا لان الرسل انما  
ارسلوا الى اصحاب القرية ليدعوه الى عبدي عليه السلام والصدق بنبوته  
والانقياد لدينه فايهاهم اياهم انهم اصحاب وحي من الله بلا واسطة  
رسول مستبعد جدا فلا يليق ان يوجه به فضلا عن ان يكون توجيها  
راجحا بل الظاهر ان مرادهم ان اليكم لم رسولون من عيني باخرا من  
وان تكذبهم انما هو في كونهم لم رسولون من الله لا في كونهم لم رسولين  
من ذلك الرسول . وان الخطاب في قوله ان استمرينا ول الرسل والمرسل  
تعا على طريق تغليب المخاطبين على الغائب فيكون نفي الرسالة عنهم تغليبا  
عليهم كما نسم احصوا واعني عليه السلام وخاطبوه بنبي رسالتهم من الله تعالى  
بما نفع في انكارها . ونظيرة ذلك في الاستمالة على التغليب ان يتبع  
جماعة من خدم السلطان حكمه الى اهله بلد فيقولوا اي زهر انا  
حكمكم لا يحوي علينا ان فينا من هو اعلى بكم . هذا ونحن نقول  
اولا ان استبعاد توجيه الشارع ليس به ان لموا ان يقولوا احكم الله  
في حكمكم ان تصدقوا عيني في جميع ما جاء به فان فيه دعوتهم الى عيني  
على وجه يوجب انهم اصحاب وحي . وثانيا انه يحتمل ان يكون المقصود  
بالبقي في ان استمر الا بشر مثلنا مع دخول عيني عليه السلام في الخطاب  
نفي امكان رسالتهم عن الله فيدخل عيني في نفي الانكار ويثبت نفي رسالته  
على اكد وجه فلا يكون في الكلام الا تغليب واحد والاظهر ان المراد  
بقوله انا اليكم لم رسولون انا اليكم لم رسلا احكامنا . ولويد هذا قول  
وما انزل الرحمن من شي فانه ظاهر في نفي كون الاحكام رسالة **وليس في**  
**النوع الاول** اي الكلام الملقى مع الخابي سواء انزل منزلة المتزود والمنكر

اولا **ابتد** اي مقوله نقاني انهم معروفون ابتدا اي وانما يجي به لانه ابتدا  
كلام من غير سبق طلب او انكار كذا نقل عن المصنف وتبعه السيد السند  
في شرح المقصود والاظهر لانه احداث صورة نسبة في الخطاب من غير سبق  
في نفسه ولا يصح ان يقال لانه اصل الكلام والنظم والاكثار يحصل بزيادة  
لانه يشكك بقوله انهم معروفون فانه ابتدا اي . وقوله لا ريب فيه فانه  
طلبي ويمكن توجيهه فتأمل . وقيل لانه مبني على ما اصل الخطاب ان يكون  
عليه ولذا يعتبر حالنا ما لم يشهد شاهد على خلافه **والثاني طلبنا والثالث**  
**الانكار** ولوقا والخلو والطلب والاكثار ظاهر الحال والوجه الذي  
تبعها . وكذا قال والخلو والطلب والاكثار ظاهر الحال والوجه الذي  
تبعها الظاهر لان قوله **واخراج الكلام** اي على مقتضاها **اخراج**  
**على مقتضى الظاهر** او يقتضي ظاهر الحال في غاية الظهور وفي المقصود واخراج  
الكلام في هذه الاحوال يريد للخلو والطلب والاكثار على الوجه المذكور  
يريد الخلو عن التاكيد والتاكيد وريادة اخرج مقتضى الظاهر هذا  
ومقتضى الظاهر ومقتضى خلافه كلاهما مقتضى الحال كان ظاهر الحال وباطنه  
كلاهما حال مقتضى الظاهر اخر من مقتضى الحال لان التسمية هنا ذكر التاكيد  
الاضافي في منع الاحتياط منع لما حكم به منزع العقل فلا يقيد وان جعله  
الشارح المحقق مستندا بانك اذا جعلت المنكر كغير المنكر وكذا الكلام على  
مقتضى الظاهر تحقق مقتضى الظاهر بدون مقتضى الحال لان الحال يقتضي ترك  
التاكيد مع ان السند سدفع بان الحال هو الامر الذي لا يترك على وجه  
مخصوص . قال انكار مع تنويده منزلة لا ليس خلا فليس التاكيد مقتضى الظاهر  
ولا مقتضى الحال ولا رادعت زعمنا ان الحال ما يدعوا الى ذلك الحكمة غير بعيد  
بحال الدعوة وجازيا معك فنقول ليس التاكيد بعد مقتضى الحال لان السند  
منازع عن اقتضائه وكيف لا ولو كان التاكيد حثيثا مقتضى لكان الكلام مطابقا  
لمقتضاها فكان بليغا مع انه مراد من البلاغة لا بما ذكره الشارع من  
ان لا نسلك انه ليس على وفق مقتضى الحال لان مقتضى ترك التاكيد هو  
الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال . ولا يلزم من كونه مطلقا مقتضى  
الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان اقتضاها خاص لا يوجب  
انقضاء العام فلهذا لا معنى لمعنى الانكار لا انكار . ثم التاكيد الكلام او لا يبر  
اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه لان نفي السند غير منسوج عليه



انك سمعت ما يذون علي انه ليس مقتضي الحال . وكون التاكيد في الصلوة  
 المذكورة مقتضي الحال لا يتوقف علي الايمان به حتي يصير سلب المعنى علي  
 به احسن للتأمل فان هذا من مزايا التعقل **وكثيرا ما** اي اخرجنا او زمانا  
 كثيرا غاية في الكثرة او **يخرج الكلام علي خلافه** حال كونه كثيرا كذلك ولقد  
 اعجب حيث وسم قم المخرج علي خلافه في القلة حيث قال وقد ينزل العالم  
 بهما منزلة الجاهيل والمخرج علي خلافهما بخلافهما **قال** الشارح المحقق يعني  
 ان وقوعه في الكلام كثيرا في نفسه لا بالاضافة اليه مقابلة حتي يكون الاخراج  
 علي مقتضي الظاهر قليلا ولا كانه استبعد كون مواقع مقتضي الظاهر اقل  
 من خلافه فعديل في شرح العبارة عن مقتضي الظاهر . ونحن نقول  
 مقتضي الظاهر اقسام ثلاثة الكلام مع الخالي والمتزود والممكن واقام  
 خلاف مقتضي الظاهر تسعة الكلام مع العالم ثلاثة تنزيه منزلة  
 الخالي او المتزود او الممكن . والكلام مع الخالي المنزل منزلة المتزود  
 او الممكن لان الخطاب ينمي التنزيل منزلة العالم . والكلام مع الممكن المنزل  
 منزلة اخرى . والكلام مع السائل المنزل منزلتهما وكذا اقسام اثنى عشر  
 بكثرة علي ان الظاهر ان المراد انه في مقام وجد وجه التنزيل يجوز  
 الوجهان والتنزيل اكثر من الجري علي مقتضي الظاهر لان البديع اسهل به  
 لدقته لكن ذلك يستدعي وصف التنزيل منزلة العالم بالكثر  
**فيحصل من السائل** تفصيل لاجزاء الكلام علي خلاف مقتضي الظاهر  
 وهو تساؤل جعل العالم والخالي والممكن **كالتايل** الا انه ينزل  
 العالم منزلة السائل بعد تحجيد مقتضيه منزلة الجاهيل ووجه  
 في قوله وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهيل لا يعني عزاء خاله  
 في هذا البحث لانه بعد تنزيه منزلة الجاهيل تنزيه منزلة الخالي  
 مقامه وقوله **اذا قدم عليه ما يلوح له بالجبر** اي ما يدعي مخاطب  
 الي الجبر ويجعله متوجها اليه متاملا فيه في بعدة حاز الله لوجه  
 بالرفيع خزانة سكن زاسوي نان . وفسره الشارح المحقق بالاثان  
 الي ما يشهد لمخاطب الي الجبر مشترك بين الثلاثة لان تقديم  
 الملوح يستدعي جعل العالم المنزل منزلة الجاهيل منزلة السائل  
 وتقديم الملوح ربما يؤثر في الممكن فيجعله متزودا وقوله السبيح  
 السند ان المراد بغير السائل الخالي لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس

الي الخالي . واما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الي تحجيد بوجه ما  
 وادخل فيه وتنزيل الممكن منزلة السائل وادخل في قوله والممكن كغير الممكن  
 ففيه البحث لا تخفى عليك . ولما كان تقديم الملوح محتملا لان يكون موجبا  
 لازالة التزود وان يكون موجبا للتزود احتاج الي تقييد بقوله **فيستشرف**  
**له استشرف المتزود الطالب** اي بالقوة القريبة من الفعل لا ان يصير  
 متزودا بالفعل والا لكان الكلام معه مؤكدا علي مقتضي الظاهر والاستشرف  
 ان تنظر اليه اني كالمستطل من الشمس تبسط كفك فوق حاجبك وهو متعبد  
 بنفسه بقباب استشرف التي فوق العبادة فيستشرفه الا انه بقي  
 في كلامه لام تقوية العمل التي في عبارة المتعبد بعد اختصاصا لان عبارة  
 هكذا افيتوك مستشرفا له فلما وضع فيستشرف مكان فيتركه مستشرفا  
 فعل ان لام التقوية لا تدخل معول الفعل متاخرا كانه دخل معول  
 شبه الفعل فبقي في كلامه وصاحته . ولولا ان الاضلال حسب العبارة  
 اهون منه بحسب المعنى لجعل ضميره للملوح لا المخبر فيستشرف لاجل  
 الملوح الخبر . وسبب ان يعمل ان التنزيل منزلة السائل لا يستدعي سبق  
 الملوح بل يستدعي ان يكون معه ما يجعله في غرضه المتزود لكون الظاهر  
 مستبعدا وخبر الخبر متمما بالتمهيد او الكذب وكانه حصل تقديم الملوح  
 بالذکر وقوعه **بحسب مخاطبي في الدين** ايا لا تدعي يا فخر في بيان  
 قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك هذا او كان هذا النبي لما  
 علم منه تعالي علم القدر مرانه سيد غوربه لاجل ابنه . ويحتمل والله اعلم  
 المعنى عن مخاطبة لمر في طلب العذاب لم لا قال رب لا تدع علي الارض  
 من الكافرين ديارا يعني لا تدعني بعد عذابهم فانهم قد حكم عليهم  
 بالافراق وبالحيلة هذا الكلام يشير الي توجه العذاب اليهم فكاد النفس  
 تلقت اليه او تزود وبعد الجرم به ايضا يحتمل ان يزود في انش  
 الاعراق انه واجد من جنس العذاب سيما وقد سبق واصنع العذبة فلذلك  
**قال** **انهم يندفون** موكدا او اكتفي لمصنف في تعيين الملوح بقوله ولا  
 مخاطبي في الدين علموا ولم يذكر واصنع العذبة مع انه الذي يدور عليه  
 الانتقال الي الاعراق اشار اليه ان قوله ولا مخاطبي في الدين علموا يكون  
 في التنزيل منزلة السائل لانه يعني في الاشارة الي جنس الجبر ولا يجب  
 الاشارة الي جنس الجبر ولا يجب الاشارة اليه خصوصية الجبر فابهم



كلام الشارح حيث قال هذا الكلام يلوح بالخبر ما سبق من قوله  
واضع الفلك باعينا انه قد مر حين اقتصر على قوله ولا تخاطبني لان قوله  
اصنع الفلك من تحتها مما لا يثبت اليه . وجعل صاحب المفتاح قوله  
تعالى وما ابري يعني ان النفس لا تارة بالقول والاشارة الى الفرق بينهما وكان  
وجه الاشارة ان فيه تأكيد من احدهما لتزويل منزلة الحكم المطلوب  
تقدير الملوحة وانما بينهما لان الحكم مما يقبل الوهم على ان كان لكان نزاهة  
يوسف وظهر فقد اجتمع فيه التزويلان اولان امر النفس مما يتزود  
فيه المانع وكذا كونها غاية فيه على ما يقيد بسبعة المبالغة وكون  
الحكم مما لا يقبل الوهم على تقدير كون النفس نفس يوسف فقط  
او مائتا وكون الاستثنا منقطعا اي لكن رحمة ذي هي التي تصرف  
عني الامانة او ظروفا ظاهرة . واما على تقدير كون الاستثنا متصلة  
غير طرف بمعنى الا البعض الذي رخم في فقهه فها ولا يدفعه  
ما ذكر السيد الشنودة في حواشي شرحه على المفتاح من انه لا يقبل  
الوهم قبل الاستثنا فتأكد الحكم لدفع هذا الانكار بل هو يجب  
لان الحكم قبل الاستثنا فضلا عن ان يوكده . وغاية ما يمكن ان يقال  
في توجيهه ان اقبال الوهم لا ينكر الحكم قبل الاستثنا بجعل مخاطب  
منكرا لما يقوله المخاطب وتعرض عن قوله فالتأكيد لكلامه لا لما قبل  
الاستثنا بجعل مخاطب منكرا لما يقوله المخاطب وتعرض عن قوله  
فالتأكيد لكلامه لا لما قبل الاستثنا لدفع انكاره بغير اجالة . وما  
يجب التنبيه على انه قال صاحب المفتاح انه ينزل من لا يكون  
سائلا منزلة السائل فتخرج الجملة مصدرة بان . وقال السيد  
السند تأكيد هذا النوع في استعجال بان دون غيرها وكان الترفيع  
كون هذه الكلمة عملا للتأكيد . وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه  
المقامات يعقوب الاوامر والنواهي والاحكام لتصحح الكلام السابق  
والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة وتعني غنا الفا . وقال السيد  
السند في شرح المفتاح وزيف بان هذا الجمل ان منزلة ان للغة  
عز ان لا تقيد السببية بغيرها بل حذف اللام معناه ولم يقل ويجعل  
السائل كغير السائل على طبق قوله ويجعل المنكر كغير المنكر  
لان حكم السائل متعين بخلاف حكم غير السائل فانه يجعل فيه تفصيل

الذي

وكذلك قوله ويجعل المنكر كغير المنكر اوضح من قوله ويجعل المنكر  
كغير المنكر فلهذا قدمه ولكن بقي في تفصيله جعل السائل كالحالي اذ كان معه  
ما ان تامله ارتدع عن التردد فكانه اعتمد على سهولة معرفته بالمقاييس  
وتحسب جعله اخلاصا قوله وهكذا اخبارات التي قد قرب فانه من فوائد  
الترقية . وغير المنكر اعم من السائل والعالم والحالي فكلام بجعل المنكر  
اذ لا يحل اي بدله **في عبارات الانكار** وما يوقع في ذهنه وكذا اذا كان  
الحكم بعيدا عن القول والتفصيل فثبت بما هو اكثر **قوله** اي قول جعل  
من فضله وهو بالفتح من اعمام النبي صلى الله عليه وسلم . واما جعل الشا  
بالتحريك فهو بعيد لما رن **في تحقيق** هو انمر رجل فان كان هو المخاطب  
كما يستدعيه اخباريت ففيه التفات من الخطاب الى العينة على طريقة  
الشكاكي . وفي قوله ان بني عنك التفات متفق . وان كان المخاطب غير  
فلا التفات بل المعتبر بتقدير القول اي قلت له ان بني عنك فيه  
رماح **عارضا** اي واضحا على عرضه **رحمة** من عرض السيف على الفخذ وهذا  
من طوق اخبار الشجاعة وعدم المبالاة بالخصوم فهو لا ينكر ان في بني عنك  
رماحا لكن يجعل عمل المنكرين انهم ليسوا الدباب سلاح ولا يحق ان  
قوله ان بني عنك فهم رماح بمعنى ان فهم رماحا تجعل كتحكم او قوة  
وانهم انجح منك وجنب لا يظهر ان يكون من جعل المنكر كغير المنكر  
بل لا يبعد ان ينكر وجوده مثله فيهم . ويحتمل ان يكون تنكرا معه  
اي هو ممن لو علم ان منهم رماحا لا يجعل الرمح من خوفهم **فالممن كغير المنكر**  
**اذ ان نفعه** اي مع المنكر **ما ان تامله** اي تامل فيه لان التامل النظر  
في الامور **ارتدع** عن ان كان بان يتفكر في مرتبة التردد او حاجي  
الذهن وتعني كونه معه ان يكون معلوما ولو بالقوة القوية من الفعل  
اذ يكفي في التزويل ذلك ولا يجب كونه معلوما بالفعل . وههنا  
جاء شريف نرجوان يكون من خزائن الغيوب لا من دقايق الغيوب  
وهو ان الكلام حينئذ هل هو من قبيل تنزيل المنكر منزلة غير او من  
قبيل جعل ما معه من قبيل المؤلدة في ازالة الانكار فلا يكون على خلاف  
مقتضى الظاهر لان الكلام مع المنكر لا بد له من مويل الانكار تأكيدا لانه  
او عين . واعلم ان الظاهر وقد جعل المنكر كغيره ولا يظهر وجه جعل الظاهر  
نوضع المصنف **نحو لا ريب فيه** ظاهره انه المثلان لما نحن فيه حتى يكون خبرا



مع المنكر بذكر فيه التأكيد لمجمله كغير المنكر . وفيه ان الانكار حق  
لوجود كثير من المرتب بين فكيف يكون حقه التأكيد لولا الانكار وان لا  
لنفي الحقيق في النفي بمنزلة ان في الاثبات صريح به اية الحق فيكون فيه التأكيد  
فالحق ان يبدل عن الظاهر . ويقال انه مثال لمجرد جعل المنكر كغير المنكر  
لا لجعل المنكر للجزء المتعلق كغيره فانه تعالى اذا ذكره انكار المنكر بنفي  
في الانكار انه من عند الله تعالى لا ريب فيه تنبيها على ان الانكار هو كالا  
واما غاية الامر فيه الرب فاني بقى الرب في مقام نفي الانكار وقد  
نفي في الايضاح على انه لم يقصد التمثيل لمفهوم ما فيه حيث قال  
وعليه قوله تعالى في حق القرآن لا ريب فيه واما مثله به تنبيها  
على ان جعل وجود الانكار كعدمه من المقاصد التي ربما يقصد لفظ  
اللفظ فيبطل حقه قصده من كيفيات التراكيب ومجمله من المستعصا  
كالانضاج . ولكن ان جعل قوله وهكذا اعتبارات النفي حينئذ  
على انه هكذا في اعتبارات النفي في مجمله مقصودا بالعبارة وهكذا  
تقريب يدعي لا يخفى حقه على من له قدر رفيع وان عقله عن الناطق  
وللشارح المحقق هذا مسئلة اخرى هل التاكيد هو لا يكون فلا علينا ان يكون  
وما ادري اليه الطريق فيه وهو انه امسك كونه مالا لما خفي فيه تبيين  
احدهما انه لا يصح نفي الرب فضلا عن ان يجب عن نفسه كما سمعت  
وثانيهما ان لا ريب فيه تأكيد ذلك الكتاب كما سيجي في بحث الفصل  
هو تأكيد الحكم . وانه الانكار فلا يفتي التأكيد حتى يكون ترك  
التأكيد خلاف مقتضى الظاهر ولو جوب ذلك العدول عن مجمله مالا  
لجعله نظرا لما خفي فيه لانه جعل فيه وجود النفي وهو الرب  
منزلة عدمه **واجاب** عن الاول بان معنى التمثيل ليس بجعل وجود  
الانكار كعدمه بكل توجه الكشاف وهو ان نفي الرب بالكلية عبارة  
عن نفي كونه محلا للرب . واما وقع الرب لعدم التاكيد والظرف فيه  
كاهو حقه وهذا حكم صحيح يمكن كثير من الاستقيا حقه التأكيد لانه  
انكاره الا انه جعل انكاره لهذا الحكم كالا انكاره فلما استرك  
التأكيد وعن الثاني بان ما سيجي انه بمنزلة التأكيد المعنوي والتأكيد  
المعنوي لا يندفع الا بالصور وبدفع الجوز لا يتأكد الحكم بحيث يدور  
به انكار المنكر واما هو شان التأكيد اللفظي اعني تكريرا للفظ الاول

وما هو بمنزلة فلا يجز على المصنف . نعم بوجه لو كان الامر كانه الشيخ انه  
بمنزلة ان يقول ذلك الكتاب ذلك الكتاب فيعيد مرة ثانية هذا ولا يخفى انه  
لا يندفع به ما ذكرنا اثباتا من تأكيد لا للنفي مع زيادة انه اذا كان في الحقيقة  
كناية عن نفي كونه محلا للرب كان في النفي مزيد تأكيد ومبالغة مفيدة  
سلوك طريق الكناية وانه مع كون المقصود تنزيل وجود الرب منزلة  
عدمه لا يجب ان يكون نظيرا لاما لا لما خفي فيه فان كون وجود الرب  
بمنزلة العدم يبلي به كثير من الاستقيا فيجاء التوكيد وتركه لتزويد  
المنكر منزلة غيره . وان التأكيد اللفظي ايضا يكون لدفع الصور فيجاء  
ان يكون مراد الشيخ ان قوله لا ريب فيه بمنزلة التأكيد في دفع توهم  
الجوز لا في تكرير الحكم وتقويته فيوافق كلام المصنف **وهكذا اعتبار**  
**النفي** لما لم يكن في البيان السابق ما يوجب تخصيصه بالاثبات بل كان مستقيا  
بالنسبة بالاثبات والنفي . انجبه ان قوله هذا انطوي على فلا لسانه ليه  
**وفيه قال** الشارح المحقق ولما كانت المسئلة المدكورة للاعتبارات  
السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشارة الى التعمير دفعها  
لتوهم التخصيص . وقال السيد السند ان هذا القول يقتضي ان يكون  
لا ريب فيه تنظيرا حتى يكون لتوهم التخصيص مسلكا واجبا هذا او الامور  
ان هكذا اشارة الى امثلة الاثبات يعني كاسئلة الاثبات امثلة النفي  
من احاط بها من قبل عليه استخراج امثلة النفي وهذا اوفق بعبارة  
الايضاح حيث قال هذا كل اعتبارات الاثبات وقس عليها اعتبارات  
النفي لتوهم ليس زيد او ما زيد منطلقا او ينطلق وما ينطلق  
او ما ان ينطلق زيد . او ما كان زيد منطلقا او ما كان زيد ينطلق  
ولا ينطلق زيد ولن ينطلق زيد وانه ما ينطلق او ما ان ينطلق زيد  
هذا وكيف لا وقوله هذا كله اعتبارات الاثبات نص في كون السابق  
مختصا بالاثبات فكيف يصح جعل قوله وهكذا اعتبارات النفي لدفع توهم  
التخصيص . ولعبارة الكتاب احتمال في نفسه حديث بان يقطع لاحد  
النظر عن رعاية مطابقتها لما في الايضاح والافتتاح في هذا المقام وهو ان  
باني اعتبارات النفي مع وجود النفي مثل ما مر فان كل ما مر نفي لما تحقق وجو  
فيندرج فيه فتزويد التاكيد منزلة الحاشي كاستدراك اليه وغير ذلك مثلا  
لا ريب فيه على وجه ومثل وما ربيت اذ ربيت . واعلم انه قال صاحب الافتتاح



ان اخرج الكلام على مقتضى الظاهر يعني في علم البيان بالتصريح وحلقة  
بني بالكنائية . ولما كانت الكناية في المشهور على الوجه المذكور في  
في البيان اللفظ المراد به لازم ما وضع له من غير قسرية مانعة عن ارادته  
والتصريح اللفظ المراد به ما وضع . ولم تكن المعاني المستتعبة  
للتراكيب مما وضع لها اللفظ وكان اعتبار الكناية والتصريح باعتبارها  
غير ظاهر حتى لم يعلم ان هذا المعنى اخر للكنائية والتصريح او تحيز مبني  
على التشبيه واستنبه مقصوده . اخرج من المصنف بالكنائية . ومما قال  
السيد السند ان المعاني المستتعبة في عرف اللفظ هي المعاني المستتعبة  
بحدده انه لو كان كذلك كان زيدا قائم ببلاتاكيد مراد قال قولك  
انت خالي الذهب من قيام زيد فكالادقة ولا مزية لهذا الكلام  
لم يكن لو زيد قائم اذا التسانق في دلائل عقلية وانتقالات عن  
وضعيته يكشف عن مزيدة كاطنة ولا معية في الانتقالات المعنوية  
على الاوضاع اذ يستوفي فيه الخواص والعلوم . وايضا لا بد في الكناية  
من صحة ايراد المعنى الحقيقي واذا التقي الخالي على التاكيد اكي المشكك  
لا يصح ايراد به انه خالي لذهب . ومما قاله الشارح السيد السند  
انه نعم الارادة للانتقال الى ملووميه الادعائي وهو مما يصح ما يزيل  
الانكار لو قاتل على ما ذهب اليه السيد السند وتزويله منزلة الخالي  
على ما ذهب اليه الشارح ففيه انه لو بقي في الكناية بقصة الارادة  
لانتقال وان امتنع المعنى الحقيقي لم يمتدح الجازع عن الحقيقة اذ لا محالة  
الا ويصح ارادة المعنى الحقيقي للانتقال والتحقيق ان صحة ارادة  
المعنى الحقيقي للانتقال انه يصدق المعنى الحقيقي . ويحقق في المقام  
مثل جبان الكلب يراه معناه الحقيقي لانه كانه مضيا في جبان الكلب  
حتى لو لم يكن جبان الكلب لا يصح ارادته للانتقال الى الضياع  
بل يتعين الجازع . وظاهر كلام الشارح ان الكناية نفس الاخراج على  
خلاف مقتضى الظاهر فانه يلزم تزويل المخاطبة منزلة عن قارئة  
باللزام ما هو الملزوم باللفظ الدال على اللزوم لا بنفس اللزوم فحينئذ  
تقتضي ارادة الملزوم باللفظ الدال على اللزوم لا بنفس اللزوم فحينئذ  
لا تحقق الكناية الا على سبيل التشبيه وعبار المنقح واضع في ارادة  
الكنائية الاصطلاحية . ولا يخفى انه مشترك بين كلام الشارح وكلامه

على ما حققه لك في الظاهر في الرد على الشارح ان يقال اذ كان الكناية  
نفس الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر كان التصريح ايضا نفس الاخراج مقتضى  
الظاهر . وليس الاخراج على مقتضى الظاهر يعني يكون صريح فيه وان ارادة  
التزويل بايراد الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اشبه بالتصريح لانه اريد به  
من غير توسط شيء فهو بمنزلة ارادة الموصوف له من اللفظ ولا بد في المشابهة  
بالكنائية من ان يكون الانتقال من الايراد الى امر يتوصل به الى الانتقال الى  
التزويل فلا يحسن اطلاق الكناية بطريق التشبيه ايضا . ولعل مراد  
المفتاح ان اخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في علم البيان يعني بالكنائية  
لا بالاخراج خلاف مقتضى الظاهر استعماله في غير ما وضع له من ملزوم المعنى  
لا هذا الاخراج بعينه . وكذلك مراده باخراج الكلام على مقتضى الظاهر المعنى  
بالتصريح في علم البيان استعمال اللفظ فيما وضع له على ما هو وظيفة البيان  
لا هذا الاخراج بعينه . وعرضه ان لكل من هذين الامرين نظيرا في علم  
سماهم اخر **فالت** الشارح المحقق وهما بحث لا بد من التبيين عليه  
وهو انه لا تحصر فائدة ان في تأكيد الحكم بغير الاشكال او رد الانكار ولا يجب  
في الكلام مؤكدا ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا المحذور  
عن التاكيد هذا الكلام . وكرره بنى وجوب كونه لرد انكار محقق او مقدر  
ما يشهد رد الانكار والرد . وهو ظاهر . وازاد بقوله وكذا المحذور  
انه لا يجب ان يكون التبريد لخلق الذهب حقيقة او تقديره بل يكون  
لغير ذلك كان يكون لانه لا يرد حينئذ من المشكك على لفظ التاكيد ولا  
يقبل منه . وبين الشارح عدم اخصار فائدة التاكيد فيما ذكر  
او لا بما نقل عن الشيخ عبد القادر رحمه الله من انه قد يدخل ان للدلالة  
على ان الظن كان من المشكك في الذي كان انه لا يكون كقولك للبي وحق  
مراي وسمع من المخاطبة ان كان من الامر كاستري واحصت الى فلان  
مراي معك اي استري . وعليه قوله تعالى رب اني وضعتني  
رب ان قومي كاذبون . ومن خصايصها ان لصحة ان لها حسنا ليس  
بدونها بل لا يصح بدونها بحول من يتق ويحب وانه من بعد شفاء  
وانه لا يصح الكافرون . ومنها تبيينه السكون لان يصح مبتدأ لقوله  
ان سوا ونسوة وحب البازل الامون .  
من لئلا العيش والقي للدهر والدمع وفنون .



وان كانت النكوة موصوفة بمرادها مع ان احسن قوله .  
ان هذا يدل على سجد في . لو كان يتم بالاحتمال .  
ومما حذف الخبر نحو ان ساء وان وكذا وان زيدا وان عمرا وان اسقطت  
ان لم يحسن الحذف او لم يحذف ان في كلام الشيخ . ومما نقله عن الشيخ اعلم  
الاول ان جميع ما ذكر من تأكيد الكلام في هذه المواضع يحتمل ان  
يكون من فروع كونه ردا لانكار او تنويعا في صورة التأكيد  
فيما كان ظن المتكلم في الكائن ان لا يكون فلا بد وقع ما تستبعد فكان  
الحكم في نفسه مظنة الانكار او التردد فينبغي للمخاطب به منزلة  
احدهما في مخاطبته على وقوعه او تخوفا او تحسيرا او غير ذلك . واما في  
اصلاحه على غير اثنان او تحسيرة فلان ضمير اثنان لتأكيد الحكم وتقرير  
في النفس بالانعام او لا في التفسير كما ستعرف فالترجم معناه هو على التأكيد  
والتقرير بينهما من اول الامر على ان المقام مقام التحقيق والتقرير  
وبذلك لا يخرج عن ان يكون المقصود نفي الشك او رده الانكار . واما  
في صورة تهنية النكوة لكونها مبتدأ او تحسين وقومها مبتدأ اما هو  
في موقع لا يقيده الاخبار عن النكوة القرفة لقلة الفائدة لعدم تعيينه  
فاذا كان المخاطب بالحكم على النكوة منكرا له او متروكا فيه كان الكلام  
غاية في الافادة . واما حذف الخبر مع ان وعدم حسنة او جواز بدونه  
فلان الحكم المنكر يحذف فيه ما هو مناط الحكم من المحكوم به لئلا  
يتوهم المنكر عن تمامه ولا يتفهمه فيوجه اليه فلعلمه نفي له  
بعد ان يجد بالثابت . الثاني ان قوله تعالى رب اني وضعها اني  
وزب ان قوي كذبون لانثا التحزن والتحسر وليس جبرا فيكون خارجا  
عما نحن فيه من تأكيد الخبر ويمكن ان يدفع بانه نقل من الاخبار بما كان  
ظن المخبر فيه ان لا يكون له انثا التحزن والتحسر لانه ادخل في ذلك  
على ان المقصود ان قابله التأكيد لا يتحسر في نفي شك او رده انكار لانه  
يتحسر في الخبر منه فيدل عليه رب اني وضعها اني مع كونه انثا  
اوضح دلالته . الثالث ان ما ذكر في ضمير اثنان بيده . قل هو الله  
احد على ما ذهب اليه المفسرون من جملة على اثنان ودفعه الاسم  
في نهاية الايجاز بان مراده ان ضمير اثنان لا يندخل على جملة الالهية  
بدونها . ويرد تمثيل الشيخ بقوله انه لا يفلح الكافرون . الرابع

ان ان ليس تهنية النكوة لكونه مبتدأ لان اسم ان ليس مبتدأ . قال صواب  
ان يقول تهنية النكوة لان تعطف مستند اليه وبالجملة يباقي صحة دخول  
ان على النكوة الصرفة ما اشهر فيما بين النحاة ان اسم ان مرفوع المحل لكونه  
مبتدأ قبل دخول ان اذ النكوة الصرفة لا تعطف لكونها مبتدأ مع وقوعها  
اسم ان وثانها ما نقله عن الكشاف ان ترك تأكيد المناقضين قولهم اما في  
مخاطبة المؤمنين لانه لا يندرج منهم التأكيد اولاه لا تصاعدهم انهم على  
التأكيد لعدم نشاطهم في هذا الخبر وعدم جديدهم بخلاف قولهم اما  
تعمد في مخاطبة اخوانهم اذ هم فيه على صدق رغبة ووقور نشاط وهو راجع عنهم  
مقتبل منهم فكان مظنة التحقيق . وفيه ليحتمل ان يكون التأكيد لصحة  
الرغبة لتزويل المخاطب منزلة المنكر في ان المتكلم في مقام الاخبار كالمخبر  
مع المنكر في كمال الاهتمام بتقرير الخبر في رغبة وعدم التأكيد لعدم  
صدق الرغبة لتزويل المنكر منزلة الخافي في انه ليس له مزيد اهتمام  
في الاخبار الخافي الا ان عدم الاهتمام هنا لعدم كون المقدر في ذهني  
اتابع مطلوبا . وفي الخافي لعدم حاجته الى مزيد الاهتمام بايضال الخبر  
وثالثا استخراجه من نوار الاستعمال حيث قال وقد نوكد الحكم بما على مخاطب  
ينكر كون المتكلم عالما به مفعلا له كالتقول انه عالم كليل وعليه قوله  
تعالى قالوا لشهد انك لرَسُولُ الله . وادارت ان تنبه المخاطب  
على ان هذا المتكلم كاذب في ادعائه ان هذا الخبر موافق اعتقاده . نوكد الحكم  
وان لم يكن مخاطبك منكرا ليوافق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المناظر  
لكاذبون . واما قوله تعالى والله يعلم انك لرَسُولُ الله فاما لانه مما يجب  
ان يبالغ في تحقيقه لانه لرفع الايمان والافا لمخاطب عالم به وبلازمه هذا  
ولا يخفى عليك ان التأكيد للخبر الذي يعاونه لانه يكون المخاطب منكرا  
له داخل في بيان المصنف لانه صرح بالحكم لانه الاصل . ونظيره  
الاحكام فيه دون اللازم وتأكيد ان المناقضين لكاذب يحتمل ان  
يكون لتزويل المخاطب منزلة المنكر لان من شأن المخاطب لحرصه  
على ايمان الامة ان يقبل منهم بما لفتهم في اعتقادهم بساكنة وتأكيد  
والله يعلم انك لرَسُولُ الله لان المخاطب مع الوهم في رغبة الانكار فيقول  
منزلة المنكر ولا مرما اقتصر الشكاي والمصنف بعد تتبع كلام الشيخ في  
على ما ذكر في التأكيد وتركه والله تعالى اعلم . ولما فرغ من بيان احوال



الاسناد ذكر بيان الحقيقة العقلية والمجاز العقلية ليعلم  
 ان اسناد النبي اليه قد لا يراهم في ظاهره فيعلم ان من خاطب الموحدة  
 بقوله انبت الربيع العقل لا يحتاج اليه التاكيد . وليس تركه التاكيد  
 مبدئاً على التوكيد له ما اريد به ليس مما يتكبر الموحدة وليعلم ان  
 ان مخاطبة من سمع عنه انبت الربيع العقل لا يوجب اليه التاكيد لان قوله  
 انبت الربيع العقل لا يفيد ان كان انبت الله العقل والافيان الحقيقة  
 والمجاز العقلية بالابتناء في المعاني لمولانا للكناية والمجاز العقوي  
 ايضا . وحينئذ نقصد بذكر البحث بتميز التراجي الربيعي لانه ليس كافي  
 مقصودا بل متظفلا وليس ايرادها في المعاني من المصنف ليرى  
 انهما من المعاني على خلاف ما ذهب اليه الشارح كازم الشارح حتى  
 يرد عليه بما ذكر من انه لا فرق بينهما وبين العقويين وبما عرفت  
 اندفع ايضا ان الاول ذكرهما في البيان لا يحتاج بعضنا جملتهما مع  
 المجاز العقوي والاستعانة بالكناية . ولما بحث عنهما هنا كان المناسب ان  
 يستوفي البحث حتى لا يحتاج الى اعادة بحثهما في بيان فيحذف مطلق الاسناد  
 باعتبارهما لا ينما لا يختص بالاسماء الجبري . هذا وهذا الذي ذكر  
 البصير في قدس سره في تفسير قوله تعالى في سورة البقرة فانما يتبينكم  
 مني هدي فمن تبع هدي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون . حيث قال  
 وكذا لفظ الهدي ولم يصر لانه اراد بالثاني امر من الاول واورد عليه ان  
 المتبادر من معرفة سبق ذكرها العهد وكوننا عين ما سبق وان جاز  
 حملها على غير ما سبق نبي كالتصريح بعينه في ان الظاهر ان مرجعه صحت  
 ما سبق مع جواز رجوعه اليه ما في صمته . ولا يذهب فليكن ان العطف  
 بتميز حينئذ للتراجي الربيعي لكونه بحسب اتمام ما سبق . ونحن نقول  
 لم يصر بعد المراجع هذا الى دفع وجه رجوعه اليه الكلام المذكور في  
 قوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه والمقام لا يستلزم الوجه كيف والمشهد  
 الثابت في امثال المتصنف كون الحقيقة والمجاز العقلية كلاما  
 على انه قد تقدم في موضعه انه اذا اراد التميز بين الابد والاقرب  
 فهو ما يند له الاقرب بغير انما لا يختص بالاسماء بل بغير بيان  
 في التعلق بخواريت الهدى . والامانة نحو قوله تعالى سقايتنهما  
 على ما قبل وفي النسبة الوصفية نحو الربيع المبت فقطد استيعا

البحث عنهما كما ذكرته يستدعي ذكر ما هو امر من الاسناد من وجه كما عرفت  
 فلم يصح قتاله **وقال** الشارح المحقق لان من الاسناد ما ليس بحقيقة  
 ولا مجاز عنده كما ان المراد من الشد فعلا او معناه كقولنا الحق ان جرم فلانة  
 قالت بعضه حقيقة عقلية وبعضه مجاز عقلي وبعضه ليس كذلك هذا  
 وفي كون منه ومنه معيد انهم لو جرد قتم اخرضا . والظاهر انه لا يرفع  
 قصد توهما لا محض لا فائدة عنده ولكن توضيح ما ذكره بان افادة  
 منه ومنه كون كل من الاثرين بعضا من الاسناد بالنظر اليه بعضا اخر لم يذكر  
 والا فكون كل منهما بعضا بالنظر اليه الاخرين يلقون بانه بايراد كلمة  
 التعقيب . ويكفي فيه ان يقال الاسناد حقيقة عقلية ومجاز عقلي  
 واختلف في الحقيقة والمجاز العقليين **قال** المصنف المسمى الحقيقة  
 العقلية والمجاز العقلي في ما ذكر صاحب المفتاح هو الكلام وهو الموقوف  
 لطاهر كلام الشيخ عبد القاهر في توضيح من لا يدل الاعجاز . وقول  
 جاز الله وغيره انه الاسناد وهو ظاهر ما نقله الشيخ ابن الحاجب عن الشيخ  
 عبد القاهر ونسبة الاسناد الى العقل لذاته ونسبة الكلام اليه  
 بواسطته فهو احوق بالتسمية بالعقل فلذا اخبرناه . ووجه نسبة  
 الاسناد الى العقل بما تفيحه ان يكون الاسناد في انبت الله العقل  
 اليه ما هو له . وفي انبت الربيع العقل اليه غير ما هو له مما يترك بالعقل  
 من دون مدخلية اللغة لان هذا الاسناد مما يحق في نفس المتكلم قبل  
 التعبير وهو اسناد اليه ما هو له او الى غير ما هو له قبل التعبير ولا يخلو  
 التعبير شيئا منهما فالاسناد ثابت في محله او متجاوزا له لعمل العقل  
 بخلاف المجاز العقوي مثلا فان تجاوز محله لان المواضع جعل محله غير  
 هذا المعنى . ولهذا ايضا انبت الربيع العقل من الموحدة مجازا ومن  
 الذهري حقيقة لتفاوت عمل عقلهما لا لتفاوت الوضع عندهما  
 وهذا اندفع ان انبت الربيع العقل انما يكون مجازا عقليا لو لم يكن  
 وضع العقل للنسبة اليه فاعل مخصوص صد عنه بل يكون النسبة  
 الى مخصوص فيصير المتكلم نسبة اليه والظاهر هو الاول . نعم هذا  
 البحث انما يتوجه على من جعل طريق اسناد انبت الربيع العقل حقيقة  
 كما سيجي **وهي** اي الحقيقة العقلية ولذا انبى وقد كبر لكونه  
 المذكور ارجح من وجه الشيخ بن الحاجب في لا يحتاج **اسناد الفصل**



اي نسبتة سوا كانت تامة او لا يكشف عنه قوله **او في معناه** يعني اسم  
 الفاعل واسم المفعول والصفة المشتقة به واسم التفضيل والظرف  
 واسم الفعل اذ اسناد معنى الفعل لا يندرج ان يكون تاما وفيه والاول  
 ان يقول او ما في معناه لان معنى الفعل في الاصطلاح يقابل شبه الفعل  
 وهو ما يتبعه معنى الفعل ولا يشاركه في التركيب ولا يبعد ان يجعل  
 ان ياتي ابوه داجلا في معنى الفعل واحترابه عما ليس بحقيقة ولا يحاذ  
 نحو الحيوان **لما** اي في هو اي الفعل اي معناه ويجوز ان يراد الدارج  
 الى المنقذ المخطوف بعضهم على بعض فاعطى هو لا بد ان لا يجوز  
**له** اي لذلك المعنى سوا كان عنه كما في ضرب زيد عمرا او لا كما في انقطع  
 المئيد وسلك الجبل وكذا لم يقل ما هو منه ومعنى كونه ان حقه  
 ان يستدل اليه في مقام الاسناد سوا كانت النسبة لتبني او للثبات  
 لا ان يكون قابلا له كما في الشرح حتى يشكك بقولنا ما قام زيد لان القيام  
 حقه ان يستدل ليدل زيد في مقام تعينه منه لا ان يماره **تقرضه** ان  
 يستدل اليه التمار في مقام قصد التقي منه وحينئذ ذلك الاسناد حقيقة  
 فاحفظ فانه من الدقائق **والسابع** تعني منه تارة بان دخوله في التعريف  
 بتأويل التعريف باسناد الفعل او معناه ليه ما هو له لو كان الكلام مثبتا  
 والقيام في مقام زيد يكون قابلا ليزيد لو كان الكلام مثبتا **وتارة** بان  
 التي اسناد ليه هو له باعتبار لانه **ففي** ما صام زيد لانه افطر زيد  
 وفي ما خرج زيد لانه خسر زيد والمراد بالاسناد اليه ما هو له اعم من  
 الاسناد اليه ما هو له باعتبار نفسه او لانه **ومما** الثاني هو انما حقيقة  
 والا اول ظاهرنا **ولا يخفى** ان كليهما يجوز من التحقيق وخارج عن صراحة  
 التعريف ويمكن ان يجعل ضمير هو اليه ما هو وضمير له اليه الفعل او معناه  
 اليه لكن جعل الفعل وما في معناه للذات اعذب من العكس والتميز  
 منه ما هو له في الواقع **وحينئذ** يخرج من التعريف قول الجاهل **انبت**  
**الربيع** البقل فقيد بقوله **عند المتكلم** وصرفه عما يتبادر من  
 الى ما يشهد ما هو له في الواقع والاعتقاد وما هو له في اعتقاد المتكلم  
 فقط لكن بعد يتبادر منه ما هو له في اعتقاد المتكلم في الواقع فيصح  
 منه قول المعتزلي خلق الله الافعال كلها مخفيا مذهب فقيد ثانيا بقوله  
**يا ظاهر** اي فيما نعلم من ظاهر كلامه ليصوفه عما يتبادر من

الى ما يشهد ما هو له في اعتقاد **في الواقع** والظاهر وما هو له في اعتقاد  
 فقط فاصوله ليس اعم مما هو له في اعتقاد **او** اطلق وعند البعض  
 يتغير معناه ليه اعم مما هو له في الواقع وفي اعتقاد **وتعني** بقوله  
 في اعتقاد المتكلم فيصح عنه ما هو له في الواقع فقط فقوله عند المتكلم  
 لمعنى ما هو له ومعني فيصح ان يتبادر له لا حال ما هو له في الاعتقاد فقط  
 ويصح ان يقال انه اخراج ما هو له في الواقع فقط **فما** كذا السيد السيد  
 ان اشأله معني لمعني لا يقتيد بحل نظره وكذا قوله في الظاهر ولا يخفى ان  
 لو اقتصر على قوله اسناد الفعل او معناه ليه هو له في الظاهر لتمر التبرير  
 وقيل المونة والكيل في المتكلم القاصر الضعيف الا انه اراد التنبه  
 على انه لا يصح الاكفا بما عند المتكلم كالمفتاح **ولا بد** من زيادة قيد  
 في الظاهر هذا وقد اشار بذكر الامثلة ليه انه جمع التعريف وزيادة  
 هذه القيوم على ما هو له اقسام اربعة ما يطابق الواقع والاعتقاد **كقول**  
**المؤمن انبت الله البقل** وما يطابق الاعتقاد **كقول الجاهل انبت**  
**الربيع البقل** وما لا يطابق شيئا منهما ويعمل منه جمعه ما لا يطابق الاثبات  
 فقط كقول المعتزلي بطريق الاولي فالتعريف في الاشارة اليه بقوله **كقولك**  
**انبت** **وانت** **تقول** **له** **لحي** **ولم** **يكف** به في الاشارة اليه دخول ما يطابق  
 الواقع تعينا وقوله وانت تعلم حال من جازي لانه مقول القول  
 ومفعوله وتعد يرأسه اليه فيه بالتخصيص اي انت تعلم دون مخاطب  
 كما اشار اليه في الايضاح **فالتكلم** الشارح المحقق فيه احتراز عما اذا  
 كان مخاطب ايضا لما بانه لم يجز فيجوز لم يتعين كونه حقيقة بل يتعين  
 قمتين احدهما ان يكون مخاطب مع علمه بانه لم يجز عالما بان المتكلم  
 يعلم انه لم يجز والثاني ان لا يكون عالما والاول لا يكون اسنادا اليه  
 ما هو له عند المتكلم لان الحقيقة ولا في الظاهر بوجود القرينة الصارفة  
 فلا تكون حقيقة عقليه بل ان كان بلا نسبة يكون مجازا والا فهو من قبيل  
 ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قايده ليه ما يمكن  
 كاصح به صاحب المفتاح بخلاف الثاني فان مخاطبه لما لم يعلم ان المتكلم  
 عالم بانه لم يجز فيكون من ظاهره انه اسناد ليه ما هو له عنده بناء على شهود  
 او نسيان **هذه** او فيما ذكره اجاث نفيسة هي فيما بين المباحث **من**  
 رئيسة فبالجمل ان يتحدث وهي انيسة **الا** **ولا** ان المراد بالعلم ما بين



فلا يلزم من اختصاص اليقين بالمتكلم تعيين المثال لكونه حقيقة لجواز  
ان يصنف في مخاطب ايضا فيصنفه من غير يقين فيصنفه القمين المذكورة  
واعا التصديق فلا يكون مثالا لا يطابق الواقع والاعتقاد لا محالة  
وان اراد التصديق المطابق بعينه عن العبارة وتامها انه مع اختصاص  
التصديق بالمتكلم ايضا فيصنفه قمين لجواز ان يكون مخاطب مع  
كونه غير مصدق بعدم الجحى مصدقا بان المتكلم يصدق به . وحينئذ  
لا يكون اسناد الميل ما هو له عند المتكلم في الحقيقة ولا في الظاهر بل  
يكون اما مجازا او مائلا . وتامها انه مع علم المخاطب بان المتكلم  
عالم بان لم يجز عيلا انه لا يعمل المتكلم . ويكون في ذلك الخطأ  
تخصيصا عنه اعتقاده . فيكون اسناد الميل ما هو له عند المتكلم في الظاهر  
ومثلا لا بد من التيقن عليه ان المراد بالاسناد الميل ما هو له الاسناد اليه  
ما هو له باعتبار غير ما هو له باعتبار اخر . اما في المنفى فقد عرفت واما  
في الاثبات في قول النفس نصف ناقصا . فانما هي اقباب وادبارة  
فان الشيخ قال لو جعلت الاقبال بمعنى المقدر حتى يكون الجاز في  
الكلمة او جعلت التقديرات اقبالا حتى يكون الجاز الحدف لكان  
مقصودا عن الفصاحة عاميا مرده ولا عند اصحاب البلاغة . ومن  
قال ممن يعتقد بشانه انه بتقدير المضاف قصده ان اصل الكلام  
فيه ذلك بل المعنى انما يكون اقبالا وادبارة كما بنا جحمت  
منها . فالجواز في اسناد الاقبال لا بنا وان كان لنا من حيث القيام  
بنا لكنه ليس لها من حيث الحد والاحراز فاقبلت حقيقة وهي  
اقبال مجازا وقد عدل المصنف عن ترتيب المفتاح حيث قدم  
الحجاز العقلي لانه المقصود بالبيان . وفي البلاغة المشار اليه بالبيان  
لان تقدير الجاز العقلي يوجب فضلا كثيرا بين الحقيقة والجواز  
لكونه ما يتعلق به وما قصده به كرها من يد ايضا الجاز بعرفتها  
اما ينظر كل انتظام بمقارنتها على ان بعض مباحث الجاز مما لا بد  
فيه من معرفة الحقيقة كما ستشاهد . وعدل عن تعريفه للحقيقة  
والجواز لانه اقرار انها ما ذكرها كجواز الله وغيره . وظاهر كلامه  
الحاجب انه مذهب عبد القاهر فلا يصح تعريفها بالكلام لا بما فيه  
الاسناد . واعا اشتراطه ان يكون المستند فيها فعلا او مائلا في معناه

فلما نقله عن جواز الله من ان الجاز العقلي هو اسناد الفعل اليه في ليس  
بالذي هو في الحقيقة له واحاقه ما هو في معنى الفعل به لانه من جهة حتى ينفذ  
كثيرا بدكر العقل في مقام الحكم عليها . فقولك زيد انسان خارج عنها  
عندك **واصل** في الحقيقة عند صاحبها المفتاح فلا بد له من العدول من هذا الوجه  
ايضا . واما ان الحق في ذلك مع المفتاح لشهادة الشيخ عبد القاهر له فلا  
يقدر في وجه العدول . واما ما اعترض به المصنف على تعريفه للحقيقة  
من انه الكلام المقاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه من انه غير صادق في ما  
يطابق الاعتقاد مما سبق في قولك جاز زيد وقول المعترض الحق اعتقاده  
حيث ترك في تقييد ما عند المتكلم بقولنا في الظاهر مع انها حقيقة ان غير  
رؤية من احد فلا يميز وجه العدول لان المقصود الظاهر بما عند المتكلم  
ما عند في الظاهر لعدم الاطلاع على التراير . نعم لا كلام في صحة  
العدول لتقصير زيد توضيح والاختراع عن عقله نظر غير صحيح ولو  
سئل ان المتبادر ما عند المتكلم في نفس الامر فقدم ذكر التعريف على ما انطأ  
الاعتقاد في نفس الامر مجموع لان الكلام المقاد به ما عند المتكلم من الحكم  
في نفس الامر غايته ان الافادة لم تطابق لتخلف المدلول عن الدال . ولا يصح  
ان يقاتل المتبادر وما هو اعز من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر  
لانه يتوقف على هذا تعريف المفتاح بدخول ما ليس منها بان يكون مائلا  
عند المتكلم في الواقع لا في الظاهر . ومما فرت به من جهات العدول  
ان تعريف المفتاح غير منعكس لخروج الانشآت اذ لا حكم فيها لخروج  
المركبات العينية الكلامية وغير مطردة على مذهب المصنف لدخول جوزيد  
صايم فيه مع ان اسناد صايم فيه ليل المبتدأ ليس بحقيقة لانه ليس له  
الملاست **وهو** اي من الاسناد **محار عقلي** ويسمى مجازا حكيا ومجازا  
في الاثبات والاسناد المجازيا **وهو اسناد** اي اسناد الفعل ومعناه اليه  
**ملاست** اي مفعول بقرينة قوله بلاست الفاعل ولذا لم يقتصر على العدول  
المفتاح **له** **غير ما هو** اي الفعل ومعناه **له** وما هو له فيما سوي المفعول  
المجهول واما المفعول الفاعل وفيها المفعول به ولا يخفى ان غير ما هو  
يتبادر منه غير ما هو له في اعتقاد المتكلم في الواقع او في الظاهر وبقيده  
باعتبار المتكلم في الظاهر فهو منزلة ان يقال غير ما هو له في اعتقاد المتكلم  
في الظاهر والتاؤل طلب ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضوع الذي الشيء



والطلب ههنا بالرجوع الى العقل ولذا قال الشيخ هو يطلب ما يقول  
اليه من الحقيقة او الموضوع الذي يقول اليه من العقل وأقله ليس الرجوع  
في التأويل مطلقا الى العقل . وأما أول نصب القرينة الصارفة للاسناد  
عن ان يكون له ما جعل له اليه هو ما حقيقة الامر لا يعني ان يفهم لاجلها الاسناد  
اليه ما هو له نفسه فانه قلما يحصل السامع بما هو له بل يعني ان يفهم ما هو  
حقيقة الكلام مثلا يفهم من صام تباري انه اوقع الصوم المبالغ فيه في  
النهار او صام وصاير الى النهار جدا حتى قيل ان النهار صاير وفي بي  
الامير المدينة انه صار الامر شيئا بحيث قيل ان يكون له بان او يبي بان  
سببه وسببته كانت على هذا الوجه . ثم التعريف يتقضى بالاسناد  
اليه الملايش كذلك لا للملايشه فانه لا يعني مجازا كما يريد ذلك اليه قوله  
فيما بعد واسناده اليه عنهما للملايشه مجازا فلا بد من اعتبار كونه  
بالملايشه قنائل واعتبره لا يتقضى بمثل اما هي اقبال لانه مجاز  
كحقيقه الشيخ ولم يرد خلاف في التعريف لموجه بتقييد الاسناد بكونه  
الى ملايش بنا على ان للمصنف مذهب اخر ليس فيه هذا المثال مجازا بل  
هو واسطة . وأما الكتاب الحكيم والامثل للحكيم والفضلان البصير  
والعذاب الليم فان اردنا وصفه بالي بوضف صاحبه فليس مجازا ولو  
اردنا وصفه بالي لكونه ملايش ما هو له في التلبس بالمسند لكونه  
مجازا للمسند او سببا له فيكون الما الحكيمة في كتابه والحكيم في استلوه  
والا ليم في عذابه والبعد في ضلاله اوله كان مجازا اذ اخلا في التعريف  
ومتقضى تعريفات القوم ان لا يكون مكررا للتدليل وانما التدقيق وجري الالها  
واجريت النهر مجازا وقد شاع اطلاق المجاز عليها فاما ان يجعل  
الاطلاق على سبيل التسميه واما ان يتكلف في التعريف . وصناعة  
التعريف ثاني الثاني والشارح يتكلف تارة يجعل الاسناد شاملا للاضافه  
والاعليق بالاسناد لتضمنها اسناد الفعل المبني للمفعول وهما مع غاية  
بعدهما بدهما انه حينئذ يخل ما ينبغي من ان اسناد الفعل المبني  
للفاعل اليه المفعول مجازا . وان اسناد الفعل المبني للمفعول اليه الفاعل  
مجازا فان افهم النهر من السبيل حقيقة مع انه اسند اليه الفاعل الذي  
هو السبيل فتأمل **وله** اي للفعل او ما في معناه **ملايشات** اما جمع ملايش  
وهو الظاهر او جمع ملايش **شي** جمع شئت او مختلفه كرضي وعرض

ما زاد

واذا دخل فيها ان معناه ما هو له كاستنبطه **لايش الفاعل والمفعول به**  
يريد بهما اللذين **والمستدر** يريد به المفعول المطلق فان المستدر مشتق  
بينه وبين اسم الحدث اجازي على الفعل **والزمان والمكان والسبب** الاول  
والمفعول فيه . والمفعول له ولم يعرض للمفعول معه ووجه لان الفعل لا يستند  
اليهما كما في الشرح . وفيه نظير لان السبب ليمثل المفعول معه مطلقا  
ولا ينبغي التعرض لمطلق السبب لان المفعول له يتقيد بحرف الجر كالمفعول  
معه على ان المفعول معه والمفعول له لا يقومان مقام الفاعل . اما اسناد  
الفعل المعلوم اليهما فاجازي محض ضرب التاديب للمبالغة في سببيته  
فالوجه انه لم يعرض للمفعول معه لان الاسناد اليه اسناد اليه الفاعل  
وكذا الحال فان جازي راكب حقيقة لا فوق بينه وبين جازي زيد في جازي  
زيد راكبا وكذا التميز فان طاب نفس زيد حقيقة ولم يعرض لغيره  
لانه لا يستند اليه العقل . ومعناه وما يوه من اسناد الفعل اليه المستثنى  
فيما جازي الا زيد فهو اسناد اليه الفاعل لان اسناد الجازي اليه زيد واسناد  
عذمه اليه غيره وهذا فاعلان فان كانا ما هو لهما فالاسناد ان حقيقتان  
والا فله الملايشه مجازا ان ويبي ان يستثنى من المفعول به المفعول الثاني  
من باب غلت . والثالث من باب غلت **فاسناد اليه الفاعل او المفعول به**  
**اذ كان سببا له** اي لا حدهما حقيقة **كأمر** اي كأمري فيما سبق في بحث  
الحقيقة وما اضله من قوله انا اليك مرسلون وقوله انهم مرفقون ومن لم  
ينسبه كذب به في الاسناد الحقيقي اليه المفعول **وليه غيره** اي غير احدهما **الملايشه**  
**مجازا** استدرك هذا الكلام فاسناده اليه الفاعل اذ كان متبنا له حقيقة  
والي غيره اي غير احدهما **الملايشه مجازا** استدرك هذا الكلام فاسناده اليه الفاعل  
اذ كان متبنا له حقيقة والى غير مجاز واسناده اليه المفعول به اذ كان متبنا  
له حقيقة **ولايه غير مجازا** لانه طلب الاختصار فجمعها واحتل فيفيد ان  
اسناد المبني اليه الفاعل او المفعول اليه احدهما مطلقا حقيقة لانه حين الاسناد  
الي احدهما مبني لاحدهما . ولا يفيد ان اسناد المبني للمفعول اليه الفاعل  
والمبني للفاعل اليه المفعول مجازا والاسناد للملايشه ان تكون الملايشه  
الاعتية اليه موضع الملايش موضع من هو له تاركه مع ما هو له في كونها  
ملايش للمفعول . وقاية التقييد اخرج الاسناد اليه غير ما هو له من غيره  
ذلك الذي اعني عن ان يكون مجازا فانه غلط وتخريف يخرج به الكلام عن الاستقامة



ولا يلتفت اليه فضلا ان يخط في سلك المنايا او تنبيه على ان ما قيل  
 اليه غاية الكشف . ومن ان المعتبر التلبس بما هو له مؤول بان مراد التلبس  
 بما هو له في ملائسة الفعل لان مجرزة التلبس بما هو له مؤول بان مراد  
 التلبس بما هو له في ملائسة الفعل لان مجرزة التلبس بما هو له مؤول بان مراد  
 الفعل علاقة بصفة ينبغي ان لا يفتد بها في اسناد الفعل . ومجرد مبالغة  
 العنان لا يكفي في اثبات مذهب مخالف لمذهب غيره . ولهذا النسب  
 المصنف مذهبه اليه ويخرج على ما نقلناه لك ونعوض المتأخرين منها بحث  
 شريف وهو انه كيف تكون الافعال اللازمة المبنية للمفعول كقولنا جليست  
 الذار وسير سريديت وسير التلبس بجازا وليس لنا سيرة ومجمل  
 ينزل الذار والسير الشديت منزلة ويلحق به . واما الافعال المنعقدة  
 فينبغي ان يفصل ويقال ضرب الذار ان قصده كونه مضروبة فحاز  
 وان قصده كونه مضروبا فيها فحققة وكذا الحال في ضرب ضرب شديد  
 وضرب التاديب . هذا ونحن نقول كون اسناد الفعل المبني للمفعول  
 الي غير المفعول مجازا مبني على اف وضع ذلك الفعل لافاء ابقاعه على ما  
 اسند اليه فينبغي ان يصح جليست الذار فينتسب تعلق الظرفية بتعلق  
 المفعول به ووضعه مقامه وان كان في منزلة تنبها على قوته فان اقوي  
 بتعلق الفعل بعد التعلق بالفعل تعلقه بالمفعول به . ولا يجب ان  
 يكون هناك مفعول به تحقق بل يكفي توهمه وتحميله كما تقول اقد بني  
 بذلك حقلي عليك لوقم مقدم وتحميله مع انه لا مقدم هناك ولا تحقق  
 الاقدوم لحق الا انك صورة الحق في صورة المقدم الموهوم مبنا لفة  
 في سبببته وسياق مزيد تحقيقه وضرب الذار على معنى له الاجعك  
 مضروبا ولا ياتي فيه تفصيل . بغير شك الامر في ضرب الذار و  
 للتاديب فانه لا يظهر جعل الذار مضروبة مع وجوده بل ينفع  
 جعلها مضروبا فيها ولا يظهر جعل التاديب الامضروبا فلا يجوز  
 منها بل هما حقيقتان . هذا اذا جعل مح في الذار طرفا ومح لفتا  
 مفعولا كاهو مذهب الشيخ ان الحاجب اما لو جعل مفعولا به بواسطة  
 حرف الجر كاهو المشهور المنفق عليه بين الجمهور فلا اشكال لكن قيل  
 المصنف لما كان بقوله نمر جاز . ولتسبب بقوله بني الامير المديسة  
 يرشد اليه انه لم يجعل الامير الممر والامير مفعولا به بالواسطة لانه لا يصح

ان يكون الممر مفعولا فيه الابد كانه ليس مكانا متهما . ولا يصح  
 ان يكون الامير مفعولا كانه الابد كانه الام كان المفعول فيه وكه بالواسطة  
 عند مفعولا به مماثل بما لكات والسبب المقابلين للمفعول به  
 ثم اشار اليه امثلة اقسام المجاز بل شواهدا على ترتيب ذكرها مما هو  
 مستفيض . اير على السنة التلغا فقات كقولهم عيشة راضية هذا  
 مثال اسناد ما يبنى بغيره الى المفعول به وسيل مقعر مثال كعسبه اذ  
 المقعر اسم مفعول من اقرعت الان املاثة وقد اسند اليه الفاعل وسعر  
 شاعر مثال اسناد المبني للفاعل اليه المصدره وانما صح التمثيل به مع انه  
 الشعر اطلقه هنا على المؤلف لا على تاليف الشعر حتى يكون مضروبا . وانما  
 انه من قبيل عيشة راضية لانه جعل اطلاق الشعر في مقام المبنا لفة  
 لمصدر المؤلف عن المصدر فوصفه بالشاعر . فمع وصف المصدر به  
 ومن قبيله والافلا يحسن وصفه بما لا يوصف به المصدر في دعوي كونه  
 عين المصدر او جعله من قبيل اطلاق الموصوف لامن وصف ما اطلق عليه  
 ولا في اطلاق الشعر على شماء كما في قولك شعر فلان لانه النسب بمقام  
 المبنا لفة وجعله المرزوقي من قبيل اهنية وهيا ويل اليداى ما انا  
 به العرب من اخذني من لفظ شي ووصف به تنبها على كاله وبلوغه الغاية  
 وبلوغه الغاية . وسان صيام مثال اسناد المبني للفاعل اليه الزمان  
 ونمر جاز مثال اسناد المبني للفاعل اليه المكان وبني الامير المديسة  
 مثال اسناد المبني للمفعول اليه السبب والكني ببعض الامثلة لانه لم  
 يات له كما هو اير على السنتهز لبا في فتوكه على المقايسة قال  
 السارح المحقق واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون  
 كناية كما ذكر واي في قوله سئل الموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الموم  
 محرونة بقرينة اضافة التسلية اليه هذا وفيما ذكره ونظرة لا سئل  
 الموم حقيقة سئل الموم في الموم او الموم جعل التعلق الطرقي او السببي  
 منزلة منزلة التعلق الايقاعي . ووقع التسلية على الموم مبنا لفة في  
 تعلقه الطرقي او السببي وليس في ذلك جعل الموم محرونة وكيف يكون  
 الكلام كناية عن جعل الموم محرونة وطلب التسلية الذي هو المعنى الصريح  
 مقصودة بالافاء وقولنا في التعريف بيا واول يخرج نحو مائة من قول  
 الجاحل انت الربيع البقل وخو شفي الطبيب المريض وغيره من حقا



تطابق الاعتقاد دون الواقع . زاد لفظ الحق لعدم الاختصاص الآخر  
بما مر ولم يقل يخرج مما مر في حق قول الجاهل اذ لم يسبق نحو قول الجاهل  
نيل قول الجاهل لانه ذكر الحق فيه للتمثيل لا للتبميز فتأمل ولا تغفل  
وانما تعرض لبيان فائدة هذا القيد من قبود هذا التعريف **وهو** هذه  
الفائدة بالبيان مع ان له فائدة اخراج الكواذب مطلقا . وفائدة  
اجراج صارف يخالف الاعتقاد كقول المعتز في الحق خلق الله الانعلاء  
كلما لانه لما ادخل نحو قول الجاهل في تعريف الحقيقة بقيد هذا المتكلم  
تبادر الى الوهم انه يجب ان يذكر في تعريف الجاهل ايضا يخرج باضافه  
الغير الى ما هو له عند المتكلم عن تعريف الجاهل . فلما اهلك قيد عند المتكلم  
لم يخرج فانما بين خروجه به واستشهاده مع انه لا خافه لان الجاهل  
ليس متاؤل لما ان ظاهر كلام المفتاح بل صريحه يدل على انه لو لم يكن في التعريف  
قيد عند المتكلم لم يخرج وبطل به طرزه التعريف وجعل الشارح الحق  
وجه التعريف التعريف بالمفتاح ومما كفاه ذلك انفع **فان قلت** لو كان  
المزاد ما ذكره ليشفي ان يتعرض ايضا لخرج قول المعتز به لانه  
دخل في تعريف الحقيقة بقيد في الظاهر فيتبادر في ترك هذا القيد  
في تعريف الجاهل انه يخرج عنه **قلت** التاويل يدل ان دالة ظاهرة  
على ان اسناد الكلام معه الى غير ما هو له في الظاهر بخلاف اقتضائه  
عدم كونه معتقدا له **وهذا** اي لا مثل قول الجاهل خارج بقيد التاويل  
عن حد الجاهل **فان قلت** اي الصلته ان القيد **اشياء** **التي**  
**وافي الكبرية الغداة** **ومر المعنى على الجاهل** اي على اسناد الاشياء  
والافنا الى كذا الغداة ومر المعنى كونهما ملايين لما هو عند المتكلم  
ومن جعل معناه وهذا الاسناد **وقال** الشارح معنى قول الجاهل  
على الجاهل لم يجعل على اسناد ما فيه مجاز ولا يخفى ان العبارة لا تستلزم  
**ما لم يعمل او يظن** اي لا تنافي احدا لا من لا اخذ الاستغناء لا يكفي بد  
لا بد من كلا الاستغناء وهو اما يستغناء من تردد بين المعنى لا من تردد  
الشيء بان يقال ما لم يعمل او لم يظن فاعادة مر فيه كما تفكره الشارح في  
شرحه لا يصح **فان قلت** لا يكفي انتفاء العمل وانظن بل لا بد من  
انتفاء التصديق مطلقا اذ يكفي للحمل الجرم الغير الدائم نطاقا كان او لا  
**قلت** اذ اقول انظن بالعلم ببراءه به ماعدا العلم . نعم لو قال

مالم

ما لم يعتقد لكان اوضح واخصر . وكما جعلنا ما صدق به غير ظرفيه  
وما لم يعمل فهو لا لا تنقد بر الكلام لقوله لم يجعل لوجه شرطا يطرأ  
خلص الكلام عما يتجه على الشارح حيث جعل ما لم يعمل ظرفا اي ما لم يعلم من انه  
يعيد انه حمل البيت بعد العمل بذلك على الجاهل وهو خلاف الواقع . وفيه  
ان ما ينبغي ما لم يجعل الفعل مستقبلا فلا يساعد المقام وقوله **ان قائله**  
**لم يرد طاهر** مكان قول المفتاح لم يعتقد طاهر لان العمل بعدم الاعتقاد  
لا يكفي في الحمل على الجاهل لانه يجوز ان يعلم مع ذلك العمل انه يحكي اعتقاده  
وقوله لم يجعل على الجاهل لم يجعل للحمل على الحقيقة والتوقف في الحمل **قال**  
الشارح الحق حين خفي **لما** لم يجعل على الحقيقة لانه اسناد الى ما هو له  
عند المتكلم في الظاهر . **وقال** السيد السند متسا هذا الحكم التسوية  
بين الحقيقة العقلية والحقيقة الغيبية فكما ان اللفظ ظاهر في المعنى المسمى  
له اذ اخلا عما يصرفه عنه فهو ظاهر في الاسناد الى ما هو له اذ اخلا عما  
التاؤل والمبني فاسد اذ الظاهر من المتكلم العاقل ان لا يعتقد الخطا وفيه  
نظر لان الاسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر معناه نظرا الى طاهر  
البيان لا الى ظاهر حال المتكلم . ولذا استدل بان لا يصب ويثبت على خلافه  
هذا وفي قوله ولهذا لم يجعل الخ نظر لحو ان يكون عدم الحمل نظرا  
مصدق تعريف الحقيقة عليه لا لكونه خارجا عن تعريف الجاهل بقيد التاويل  
**كاستدل** متعلق بعدم الحمل اي لان التاويل يخرج الكلام عن الجاهل  
تحقق عدم حمل قول الشارح على الجاهل لعدم ظهور التاويل كاستدلال  
في شعراي النجم على مجازيه اسناد فيه . اذ لو لا اشتراط التاويل لم يستدل  
على مجازيته بل يكفي بان المستند اليه فيه ليس ما هو له والشارح جعله  
متعلقا بمحذوف وجعل نقديرا لكلام ما لم يعمل او يظن ولم يستدل بشيء  
على انه لم يرد طاهر كاستدل ولا ينبغي انه تكلف لا حاجة اليه فوجب  
ان يتوقف الحمل على الجاهل على الاستدلال مع انه كثير اما جعل على الجاهل  
لظهور استحالة قيام المستند بالمستند اليه فعلا **فان اسناد** **مير** الى حدب  
الدياني في قوله **اي النجم قد اصبحت** اي صارت ام الجاهل **وتدعي** **علي** **وتبا**  
**كله** بالرفع وانما يخرج الى حذف مفعول لم اصنع بخلاف النصب فانه حينئذ  
يكون مفعوله يعيد عموم النفي . ولان الكل المتصانق اليه الضمير لا يكون  
الا تأكيد او معولا للعاقل المعنى من ان رأت اي ترميني بالذنوب تمامه



من اجل ان كبرت واثر في البرم الشديد اذ الفسوان يبعث السبب  
ويطردن كال شباب الحبيب **راي كراي لا صدم** في القاموس الصلح  
المحار مقدم الداس لفقان مادة الشعر في تلك البقعة وقصورها  
منها واستنيل الحفاف عليها ولطمان الذمخ عما تحسه بالبحف فلا  
يسقيه سقيه اياه وهو سلاق ضلع كفرج وهو صلع وهي صلعاء  
**عنه قنزع من قنزع** جملة مفسرة لدوية راسه كراس الاصلع مبينة  
لوجه الشبه وعن الثاني بمعنى عهد . والقنزع جمع قنزع وهو الشعر  
المختص حول الداس والمعنى ميز وسلب عن الداس قنزعاً بعد قنزع  
فضا شعر لواح راسه قنزعاً منفصلة بعضها عن بعض **جذب**  
**الدياني** اي معنى اكثر العزم من قولهم جذب الشتر منعت عنه وقهرت  
ايام العهد بالدياني تنبها على شدتها . وقيل لان العرب تورخ الزمان  
بالدياني لان غرة المهور من ابتد اروية الحلال ومنها ابتداء السنة  
وما ذكرنا ابتداء واست . وتفسير جذب الدياني بعضها بجذب الحلال  
من بعض معناه كافي الشرح مستغني عنه بما ذكرنا **ابطي او اسرع**  
اشارة الى شدة الدياني بحيث يقال في حقها ابطي او سري لا سبالة  
بك اذ لا تفاوت بين سرعتك وبطورك وهو خال عن الدياني غير  
القول او اشارة الى اختلافنا في العترو الهولة وره له العيش  
وطيبه فبعضها بما يقال له ابطي وبعضها بما يقال له اسرع واختلاف  
العيش اكثر تأثيرا او ايجابا للبرم وضعف البدن من دوام العسرة  
ولا يخفى ان وصف الدياني بالاختلاف لا يستغناو مع تفسير ابطي او اسرع  
بالنسوية بين حالهما فوصفها بالاختلاف مع هذا التفسير كما  
فعله الشارح محل نظر **حجاز خزان** بقوله متعلق باستدل **عقبيه**  
اي عقيب قوله ميزه قنزعاً عن قنزع **افناه** اي جعله فاي اي  
معدوما لتزيت له منزلة الفاني لا شرافه على الفناو فانيا بمعنى  
هو ما فان فيني بجي بمعنى انفي وهوم والصبر للشعرا ولا في اجم **قيل الله**  
**شمس اطلعي** اي ارادته طلوع الشمس حتي اذا واز ان افق فارجي  
والمعنى افناه ارادة الله ضرب الدياني لان جذب الدياني بطلوع الشمس  
والانجوع ووجه الاستدلال انه بيدل على انه موحد وسياتي ان المصدر  
عن الموحد من القرائن فاسناد ميز الى الدياني المجذوبة لان زمان

اوسبب **واقسامه** اي الحجاز العقلي كاستقيبه بيان الايضاح والمفتاح  
وظاهر الكلام **اربعة** لكن لا اختصاص لنا بالحجاز الحقيقية متروكة  
للمقايسة لقلة الاهتمام بحالنا . وكل ان تفسير الضمير بكل واحد من  
الحقيقة والحجاز وتجزئ الامثلة لكل منهما باختلاف حالهما من الصدور  
من المؤمن والحاجل لكنه تكلف باباه عوم ضمير وهو في القرآن كثير الى الحجاز  
مع انه يوتد انه لم يقل بحقول المؤمن كما قال سابقا بحقول الحجاز  
الاقسام في الاربعة ظاهري على مذهب المصنف ولا يشك بالطرف الجملة  
وان عوف الحقيقة والحجاز بالكلية لان طرق الحقيقة والحجاز لا يكون  
جملة واحدة لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او ما في معناه . نعم يشك  
على مذهب السكاكي حيث جعل الحقيقة والحجاز مطلقا لكلام فانه يجوز  
على مذهبه ان المسند جملة كذا كره الشارح . وفيه انه يشكل على مذهب  
المصنف بقولك سري ليبي وقد ادرت هذه اللفظة حين معتمدا فان  
من ترك من يلفظ بها وليبي اذا اريد بها نفسها ليس بحقيقة ولا حجاز  
لان اللفظ اذا اقصد نفسه . وان قيل يوضع لنفسه لا يوصف بالحقيقة  
ولا بالحجاز ولا بالاشارة صريح به الشارح في شرح الكشاف ويقولنا قبله  
جاني زبيد فانه حقيقة وطرفا حمله ويشكل للمصنف مطلقا بحجاز كون الطرف  
كناية وانما تبين هذه الاقسام ليقع الفرق بين هذا المذهب وناسبه  
من مذهب ربه الحجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية لان طرفه جبهة  
لا يكونان الا حجازين ان جعل التحصيل حجازا او حجازا وحقيقة ان  
جعل التحصيل حقيقة وهذا يوجب تخصيصا لبيان بالحجاز **وقال**  
الشارح فانه البان التبين على ان اسناد الحجازي لا يخرج الطرف  
عما هو عليه وانما لما عني ان يستبعد من اجتماع حجازين او حقيقة  
وحجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين . اقول بل لا حاز استبعاد  
تحقق الحجاز العقلي لان ما ذكره من الاستبعاد يوجب هذا الاستبعاد  
لان الحجاز العقلي لا يجوز منه لان طرفه **اما حقيقتان** اي كلمتان متعلقتان  
فيما وضعتا في اصطلاح الخطاب **خوابت الربيع البقل البقل**  
ما ثبت في بعضون لا في اصل ثابت كذا في القاموس والربيع زبيدات  
ربيع الكلا وربيع الثمار . فالمداه بالربيع ربيع الكلا فكونه حقيقة  
ليس بواضح ومن جهة اخرى وهو ان انبات البقل من بعض اجزاء الربيع



لا من جميعه او محازان اي كلمتان مستعملتان في غير ما وضعنا له في اصطلاح  
 الخطاب لعلاقة بينهما مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضعنا له **حواشي**  
**الارض** اي جعلها نافعاً فان ما ينفع كالحي وما لا ينفع كالبيت وحقيقة  
 اعطائها الحياة وهي صفة تقتضي الحس والحركة وتقتضي له الروح والبدن  
**شباب الزمان** اي الارزمنة الثابتة على ان الشباب جمع شاب على ما في  
 القاموس وهو عذب من جملة مصدراً والمراد به ارسنة قولنا الموصلة  
 الموصولة في الغاية والسبب حقيقة حيوان حارته الغريزية مستبوية  
 مستغلة اي في حال القرارة او مختلفان **حواشي** **البقل** **شباب الزمان**  
 واجي الارض **الربيع** وباعتبار الحقيقة الدالة على المحازات قهات  
 لانها اما حقيقة حواشي الربيع واما محاز حواشي الربيع البقل بمعنى  
 الحيز ولو اعتبر مع الطرفين لمصلحة اعتبارها اقام كثيرة فعليك  
 باستحاجها . ولا يخفى ان الاستعداد في اجتماع محازين او حقيقة ومحاز  
 في الاستعداد باعتبار نفسه وما يذلل عليه اكثر من الاجتماع باعتبار الطرفين  
**وهو اي المحاز العقلي في القدران كثير فيه** رد على من اسكر وقوعه في القدران  
 فقلنا كان اولوياً فليقم الاهتمام بالنظر في قدمه اولاً في تاحين  
 القياس انه من جملة ما بعد اي في القدران هذه الجملة وبنا الانكار  
 على ما هو اوضح من بين العنكوت حيث قالوا لو وقع في القدران لصح  
 اطلاق المتجاوز عليه تعالي وهو مع كونه ممنوعاً منقوضاً به لو وقع مركب  
 في القدران لصح اطلاق المركب عليه تعالي ولتوضيح دعوي الكثرة وكثرة  
 آيات على سبيل التعداد ولم يقل نحو واذا ثبت لانه لو اعاد الحق في  
 كل آية لزم تمثيل الكثرة بآية واحدة وكلم يعدل وهو في باقي الآيات  
 ان العاطف محكي كما في الآية الاولى **قالت** الشارح المحقق لم يقل حواشي  
 للاقتباس وان المعنى **واذا التفت عليهم آياته** **واذا تم ايماننا** ونصديقا  
 بوقوع المحاز العقلي في القدران كثيراً والمقصود ان اسناد ذات الى صفة  
 الآيات محاز لانها فعل الله والآيات سبب لنا وليحت عن ان الايمان  
 هل يزيد ام لا وهل الآية مؤولة ام على ظاهرها وما نؤيده مقام  
 اخر . نعم يحتمل على ايام الاقتباس ان ريادة الايمان كيف يتصور من شان  
 منكوي وقومه في القدران ولا بد في الزيادة من سبق النبوت ودفعه  
 بان تلاوة آية يوجب الايمان وتلاوة آيات يزيد ومن لم يتفطن

٩٢  
 انه يحاز الزيادة ربما يستعمل فيما لم يستبقه الثبوت وما هو عن مثله  
 بعيد **فان قلت** لم يحكمه اقتباس بل جملة شاعراً وايضاً للاقتباس  
**قلت** لانه صريح به في الايضاح حيث قال كونه تعالي واذا ثبت بقيان ما عدل  
 من الحسنات اليد بقة هو لا اقتباس لا يمايه **ينح** اي فوهون **اسماء** اي اينا  
 بني اسرائيل فيه اسما الذبح الذي هو فعل الجيب الى السبب الامر له **ينح**  
 اي ابلست **عنه** **ادام** وهو **لباسنا** اسند فعل الله اليه ابلست لانه صار سبباً  
 له بوسوسته وحسه على كل صفة **كيف تتقون يوم يحصل الولدان شيئا**  
 جمع امثبات يحصل لكونه حاعلاً واجاعل هو الله تعالي وحصل الولدان ان  
 منه شيئاً كناية عن طول او كذا هو له وسد امره فان الله من موجبات سره  
 الثبوت **واخرى** **الارض** **انما** جمع ثقل وهو متاع البيت يريد به وفاتها  
 وخزائنها نسب فعل الله اليه مكانه كذا في الشرح والافضل انه اسناد الى المفعول  
 به لان الاخراج من الارض لا في الارض وكذا اخرج فعل الله جعله  
 نزوح باسمه وحوا فقله تعالي في الاصل ان يكون الفاعل فيما الملاك  
 ولا بد لتعيين الفاعل من اتم **وهو غير محقق بالجزري** اي المحاز العقلي غير محقق  
 بالجزري كما يوه من بعض اساميهم وفيه انه كما يوه الاختصاص بالجزري هو الاختصاص  
 بالثبوت فدفع الوجه قاطراً كما يوه من ذكر في بحث الاسماء الجزري ولكن ان  
 ان كثر الوقوع في القدران غير محقق بالجزري في لانا **حواشي** **انما** **انما**  
**صريحاً** اي قصيراً اسند البنا الذي فعل البنا اليه منبها هاسان الذي  
 هو امر بالبنا **ولا بد** **له** اي المحاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهر  
 لانه استوك فيه التا لمعني نصب القرينة على عدم ارادة الظاهر وانما تعرضه  
 مع استفادته من قيد التأول لتقصيها فهو بمنزلة البيان للتأول فينبغي  
 ان يترك اتصالاً بما يتعلق به ولا يفضل بينه وبين ما يتعلق به بان الاقام  
 وحديث كثرة الوقوع في القدران وعدم الاختصاص بالجزري لا يشترط قرينة  
 معينة لما هو الحقيقة ولما اختلف في انه هل يلزم له حقيقة اولاً وجو  
 جوده مع وجودها حقيقة واذا لم يظهر بقرينة صارفة فان كان الظاهر صادقا  
 يحمل عليه وان كان كاذباً فالشارح يحمل عليه والسيد يتوقف وقد عرفت  
 ما هو الحق **لقطيعة** كما في قول أبي الجهم ولا يخفى ان قوله اقامه قيل الله يقر  
 قوله ميزنه فتدفع عن قسره من ظاهره لانه على انه كان موحداً افعالية  
 قوله صدوره من الموحدة له يقتضي ان يعتد الصدور عن الموحدة بما اذا لم يعلم



من لفظ يقارن بالكلام أو يعنونه جواز اجتماع القرينين لا ينافي  
 التنافي بين وجهيهما كما استحال قيام **المسند** بالمدكور أي بالمسند  
 إليه المذكور لفظاً أو تقديراً **عقلاً** يعني كاحالة العقل قيام المسند  
 بالمدكور فعقلاً يميز عن نسبة الاستحالة إليه القيام باعتبار أنه فاعل  
 الأحالة كما قالوا في ابتلا الأنا والمراد أحالة العقل على سبيل الاستحالة  
 من غير أن يحتاج إليه استعانة بنظر أو غيره يعني استحالة جلبه البداة  
**تقولن محبتك جاتي اليك أو عاده** أي أحالة العادة ذلك **بحر**  
**هجوم الأمير الجند** والاولى كاستحالة نسبة المسند إليه المذكور لفظاً  
 نسبة الفعل المجهول **وصدور** عطف على الاستحالة أي صدوره  
 المحذور وارجاعه إلى الكلام بقطع سبب الضمائر عن الانظام فلا يقع  
 فيه وإن وقع الشرح فيه عبارة الأيضاح في هذا المقام **عن الموحدة**  
 من تعين غير المحقق حاله والأتمم المستحق من التقييد كصدور  
 عن لا يرضى به في **مثل أسابا الصغير** متعلق بالظرف فانه إذا صدر عن  
 الموحدة يحكم العقل بأنه محذور لا من كل فاعل أو كل عقل لا ياتي عنه بل  
 كثير من العقول القاصدة بحكمه **ومعرفة حقيقة** الأولى ترك المعرفة  
 أو المعهودة المتعارف وصف المعلوم بالظهور والخفا لا العلم والمزاد  
 أن حقيقة **أما ظاهر** والمراد الحكم المفرد المقدر للحقيقة سواء كان  
 مستحقاً أو لا فلا يحتاج إليه تأويله من أن يعرفه مسند إليه لو اسند إليه  
 كان الاسناد حقيقة أما ظاهره كما في الشرح وإن وجهه بأنه إنما اوله لما  
 ذكره من أنه لا يكون المحذور حقيقة بل الواجب أن يكون كالمسند  
 إليه لو اسند إليه كان الاسناد حقيقة أما الاسناد فيجوز أن لا يحتمل  
 أصلاً وكيف لا ويجوز أن يكون الفعل مستقبلاً ويسند إليه فاعل لا يوجد  
 أصلاً فالصور الذي أصله هذا الاسناد ليس لمسند فاعل محقق بل  
 مقدر وفي هذا الكلام التنبيه على أنه يكفي في المحذور القرينة الصارفة  
 ولا يجب القرينة الموضحة لحقيقة الاسناد بل رب محذور حقيقة حقيقة  
 لا تظهر حتى انكر الشيخ وجوب الحقيقة للمحذور والدور على الشيخ ان كان  
 لأن الفعل يستحيل بدون المسند إليه غايته أنه قد يكون حسناً  
 ويعتبر النظر الصحيح لله تعالى وإليه أشار بقوله **وأما خية كافي فقلت**  
**سرقني رويتك أي سرقني الله عند رويتك** وتبع في هذا الزرة

عليه السلام الرازي كاتبعه صاحب المفتاح إلا أنه قال يجب أن يجعل المسند  
 إليه تبارك وتعالى يريد أنه لو كان المتكلم من جعل خالق الأفعال الله تعالى  
 فاجل حقيقة الاسناد إليه تعالى . وإن كان من جعل خالق الأفعال العباد  
 انهم فاجل الحقيقة ما تناسبه بالحقيقة ما قال أن الاسناد حقيقة لا يدور  
 على الخلق بل عند الحكم بأن الله خالق الأفعال كلها ضرب زيد حقيقة وضرب الله  
 محذور فحكم العقل بما يرضى أن يكون عند كلة فاعلاً حقيقة فاعلاً حقيقة  
 الاسناد إليه والحق مع الشيخ لأنه يريد أنه لا يجب في المحذور العقل فصدور  
 حقيقة ولا يجب أن تلاحظ للعقل فاعلاً حقيقة محققاً فأن في أحد من يلدن  
 حق لا نقصد أنما محققاً ولا تعبد من فاعله المحقق إلى السبب الذي هو الحق  
 بل يريد إفادة الفذوم للحق فتألفه في سبب الحق له حتى كان فاعلاً فاق  
 أقدر لما ونقدماً وتضع الحق موضع المقدم الموهوم متألفه في سببته فدا  
 صديق هذا الكلام على وجوده القدر ولا يطلب منك وجوده الأقدام الموهوم  
 ولا يخفى أن الظاهر سرقني الله بسبب رويتك ليكون اسناد سرقني إلى الروية  
 اسناداً إلى السبب . وأما جعله اسناداً إلى الزمان فيحتاج إليه تقدير  
 أي سرقني الله زمان رويتك وعنه سند رجة ويمكن أن يوجه قوله عند  
 رويتك بأنه ليس بالتنبيه على أن الاسناد إلى الوقت بل بالتنبيه على أن  
 السببية عادية ماله وجود الفعل في هذا الوقت **وقوله** أي لمية  
 لو اسند إلى ما في الأيضاح وهو أن ما في الشاعر المشهور على ما في القانون وقال  
 الشاعر هو قول ابن المعدل فن قال لا تنافي بين قوليهما الجواز أن يكون  
 له كنيستان لم يات بفتح .  
 . يريد وجهه حسناً . . أو أمارته نظراً .  
 . يريد وجهه حسناً . . يفوق سناهما التمهراً .  
**أي يريد الله حسناً في وجهه** جعل وجهه ما يدعى نال منه الوان نعم الحسن  
 اللذيق يريد الله كما نظرت في هذه المائدة لو تأمن النعمة يلتذ به  
 وما يقال المفعول الثاني في يريد يجب أن يقع أضافه إلى الأول كما في زادهم  
 الله مرضاً أي زاد مرضه وهذا لا يصح أنه لا يصح يريد الله حسناً في  
 وجهه . فلا بد من جعل يزيد بمعنى يظهر أي يظهر لك الله حسناً في وجهه  
 قد اندفع بما ذكرناه أنه يريد الله حسناً في وجهه بمنزلة يريد الله نعمتك  
 في مائدة وجهه . هذه الملاحظة بحسناً ضافية للحسن إلى المخاطب على



ان يجعل يريد بمعنى يظهر فاصيد لانه ليس متعديا الى مفعولين وقد  
صرح بترجيح وجهه في اول البيت واما انما لطفية في اخره الى التوجه  
فان التكرار اذ اردت التطرف في اشياء غير مستحسنة كالحدث وفيه مع ذلك  
اشارة الى انه على خلاف الاشياء فان الاشياء اذا تكررت فتدور الرغبة فيه  
ونقص حسنها بل تنكح . اعلم ان هندي نظرا الى الحجاز العقلي في تلك الكناية  
بان يجعل انبت الربيع لاثبات الانبات للربيع وجعل الربيع فاعلا مستقلا  
منه الى المبالغة في طريقه الربيع للانبات ودهوى كالمدخلية فيه وكذا  
يريد بقوله بنى الامير اثبات البنا لا يمتد ليقتل منه الى كثر مدخلية  
في البنا حتى كانه للفاعل **فان قلت** كيف يصح منك اثبات الانبات للربيع  
ولا اثبات له فالجواب ان يجعل مجازا لا مستقلا لارادة المعنى الحقيقي  
**قلت** صح اثباته له عند الوهم فانه قيل انبت الربيع في وهي وكونه  
منبثا في الوهم يكره كثر المدخلية في الانبات **وانك السكاني**  
اي انكر المجاز العقلي وقال ليس في كلام العرب مجاز عقلي ولا خفي ان  
ما ذكره ليس الاحتمال امثلة المجاز العقلي للاستعارة بالكناية وبذلك  
لا يمتد فيه حتى لو لم يمتد في الاستعارة بالكناية ايضا في تلك الامثلة باحتمال  
المجاز العقلي فيكون كل منهما منكرا في تلك الامثلة ومحوها ويكون  
اثبات احد الامرين والذاتي له اليه انه يقبل الانتشار ويجعل اعتبارا  
البلد اقرب الى القسط . وهو رضى بان هذا الاعتبار يوجب تشبيه  
الربيع بالقادر المختار وادعا انه عيبه وهو ركن جد اختلاف المجاز  
العقلي فان فيه تشبيهه بملابسة الربيع بالانبات بملابسة الفاعل  
الحقيقي وان يجعل الامير في هرم الامير الجند من عداه الجيش وميزانه  
امر مستبعد جدا او يمكن دفعه بان تشبيه الربيع بالفاعل الحقيقي والمناقة  
فيه ركن لو اعتبر التشبيه به بخصوصه اما لو شبه بالفاعل مخلوطا  
بعنوان الفاعل فلا وكذا الاستعداد في جعل الامير بمنزلة الفاعل  
الحقيقي للزم . واما الاستعداد في جعله بمنزلة الجند مخلوطا بصفة  
الجندية **اهنا الى مائة ونحو استعارة بالكناية** ذكر بلفظها  
قوله تعالى ان يندهبون واقتار مائة ونحو على انه بالضمير الزايع الى  
المجاز العقلي اختصارا لما مر بخصوصه لان فيه ما يستبعد ردة الى الاسما  
بالكناية لا عرفت في انبت الربيع البقل وهو الامير الجند وكذا في احيي

الارض

الارض شباب الزمان اذ يلزم الاستعارة من المعبر وكلام من الاستعارة بالكناية  
معلومة اشار الى بيانه بقوله **بنا على ان المراد الربيع الفاعل الحقيقي** ولعله  
اشاد بقول الفاعل الحقيقي ون الله تعالى اليه ما ذكرنا من دفع الركابة **فان قلت**  
**فتمتبه الانبات الربيع** فان الاستعارة بالكناية عند ذكر المشبه واردة المشبه  
به بقرينة استعارة ما هو بخاصة من خواص المشبه به لصورة وهيئة توهم في  
المشبه شبهة تلك الخاصة واثباتها المشبه . ففي قوله بقرينة نسبة الانبات  
اليه فظهر وجب ان يكلف ويجعل على ارادة بقرينة نسبة ما هو مشبه بال  
اليه وربما يقال ان السكاني وان استمر منه ان بقرينة الاستعارة بالكناية عند  
اثبات الصورة الوهية المماثلة بالاستعارة الحقيقية الا انه ذكر في بحث جعل  
المجاز العقلي استعارة بالكناية ان بقرينتها قد يكون امرا محققا كما في انبت الربيع  
فذكر الكلام مستغن عن التاويل نعم في قوله **وعلى هذا انما عيب**  
تطرد لانه لا يمكن قياس بقرينته في اكثر الاشئلة فليكن ونحن على ان ما ذكره  
ليس نقضا في ان الانبات محمول على معناه الحقيقي وليس مستعارة لامر وهي  
وتبع ما استمر منه وستطرح على معنى كلامه في انبت الربيع في فن البيان  
في مقامه ان شا الله تعالى **وفيه نظرا** في جعل كل تركيب يشتمل على المجاز  
العقلي مشتملا على استعارة بالكناية نظرا لانه باطل لاستلزامه امور  
باطلة وبطلان اللوازم يستلزم لبطلان المدلومات ولانه لا يقف هذه  
الدعوى بكل تركيب مشتمل على المشبه به والمشبه فانه لا يصح اخراجه عن  
كونه مجازا عقليا بجعله مما يشتمل على الاستعارة بالكناية لانه فيه ما يمنع  
عن ذلك الجدل فاشار الى الدليل الاول بقوله **لانه يستلزم** الى اخره ولى  
الثاني بقوله ولانه يتفق عليه اخر ولا يخفى ان الانتقاض لا يخص معنى ثنائيا  
بل كل ثنائية كونه في الدليل الاول تنقضي به الدعوى لانه لا يصح اخراجه عن  
الاشتمال على المجاز العقلي بذلك الجدل لوجوه المانع كما لا يخفى ان استلزام  
الجعل المدكور الباطل لا يخص معنى ثنائيا على وجه ذكره بل يجري فيه  
باختصار اشتماله على طرفي التشبيه فكل من الخصيصين بلاخص من استلزام  
**ان يكون المراد بعيشه في قوله تعالى هو في عيشه واصية صا جها**  
ليس مقابلا لصفة الاضافة واخوته كايوهه طاهر ايعان بل هو يلية  
معتبر في الجميع اذ يستلزم ان يكون المراد بالثباتا لنفسه وان يكون المراد  
بضميرها ما ان العملة وبالربيع هو الله تعالى ومدار الفناء عليه واما المقابل



لما قدم صحة ان تكون العيشة طرفا لصاحبا فالأولى ان يقال يستلزم  
ان لا يصح جعل العيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية طرفا لصاحبا  
والأولى بجوعايشة لئلا يتوهم ان ترك الحق فيه وإبراده في أخويه بناء على  
انفرادهم بخلاف أخويه فانه فاسد لان قوله تعالى خلق من ماد افق في شدة  
كأصبح به في لا يوضح **قال** الشيخ الرابع لا انه معني لقولنا خلق من شخص يدفق  
الما أي نصيبه ورد بوزن وخلقكم من نفس واحدة ويدفعه ان مراده  
انه لا معني له في مقام بيان الخلق بن الما كما يشعر به نظم القرآن ونقول  
لا انه لا معني حينئذ لوصف الما به يخرج من بين الضرب والخراب  
وقوله **لما شئنا** الأولى بحاله ان يدرك بعد قوله بناء على ان المراد بالربيع  
الفاعل الحقيقي بقدرية نسبة الانبات اليه ويجه انه لما لا يجوز ان يكون  
هو في عيشة راضية من قبيل لم يثاذا راحله قتال **وان لا يصح الاضافة**  
**في نحو نماره صام** مما الضيف فيه المنسوب اليه الذي غير ما هو له  
لي ما هو له **لنظير** **ان اضافة الشيء الى شيء** اذ لا اعتداد لمن هو  
وجعلنا في عداد الاضافة اللفظية اقول من جملة اللوازم الباطلة  
ان لا يصح نحو نماره صام اذ لا معني لنسبة الشيء الى نفسه وما يقال  
ان الحجاز العقلي اسناد اسم الفاعل لا نسبتته اليه المستند والموصوف  
ولا يحتاج التكاكي اليه جعل التنازل استعانة بالكناية ولا يله جعل العيشة  
بل يكفي جعل الضم استعانة بالكناية فهما لا يعتد به لانه بعد انه معني  
على عدم التفرقة بين مذهب التكاكي ومذهب غير في الحجاز العقلي  
بوجه عليه انه لو جعل الضم معني الصاحب والعيشة ونما ان مجالها  
لخلا الضمة المشتقة عن غير الموصوف والضمير المشتق عن ضمير المتكلم  
على ان ضمير الغائب لا يعقل فيه الاستعانة لانه تابع المرجع لا محالة وهو  
حقيقة فيما قصده مرجعه مجازا كان المرجع او حقيقة وبهذا اعلم ان ردة  
الحجاز العقلي الى استعانة بالكناية اما جعل طرف الحجاز العقلي استعانة  
بالكناية كما في انبت الربيع البقل ويجعل مرجع الطرف استعانة بالكناية  
كما في راضية **وان لا يكون الامر بالبنا لما مان** مع ان السدالة بلا شبهة  
في قوله يا هامان ابن في صرحا وفيه ان الامر بالبنا ليس لما مان بل الامر بالامر  
بالبنا لانه قصده بهذا الكلام ان يلزم هامان العلة بالبنا فينبغي ان يقال  
وان لا يكون الامر لما مان. ولكن ان نقول المراد ان لا يكون اقر العلة

بالبنا لما مان لان دعوى هو الامر لم يفتيه في هذا الكلام لاموضنا للامر اليه  
فستبين ان كان ذلك حدة النظر فان هذه الامانة ليست لصغير البصر **وان**  
**يتوقف على انبت الربيع البقل على التمع** الأولى على الاذن لان المتبادر من  
التمع في هذا الفن انتفاع من البلقا من الشارع **واللوازم** الاربعة **كلها مستقيمة**  
ظاهرة الاتفاق وكيف لا والكلام المنجز والكلام المستفيض بين البلقا صحة  
اجلي من التنازل ووجوب توجه الامر بعد السد الى المناذي لا يدخل فيه لانها  
ولكل احد في استعمال مثل انبت الربيع البقل استقلال واختياره **واحي**  
عنه بان التكاكي منع كون احد من البلقا على مذهب التوقيف فكذا لم يقفوه  
على الاذن واحا الفاعل فلم ينعوا من استعانة مع قولهم بالتوقيف لانهم زعموا انهم  
قصده الحجاز العقلي والاقتداء بهم في معرفة وجوه تصرفات كلام البلقا  
لانهم لم يمتنعوا بالاعاطية بجميع تصرفات كلامهم فلا يبعد ان لا يمتنعوا بعض تصرفات  
في الكلام وفيه انه لا خلاف في ان حصن الحجاز العقلي مما لا ينكر ولا ينبغي نسبة  
التقصير الى الفاعل في تحصيل مراد البلقا وتجويزهم استعمال التراكيب  
الممنوعة شرعا لان تحقيق لباعث تقليد الانتشار وتقريب الفن ايسر  
الضبط فان ذلك الباعث ليس بمثابة حسن العمل بمقتضاء مع خطية  
ارتباب الذين والانتباه بل الجواب ان صحة انبت الربيع البقل يتوقف على التمع  
لواريد بالربيع ذات الله تعالى ولو اريد به الفاعل الحقيقي على الاحمال  
فلا يتوقف على التمع وان كان ذلك الفاعل المحمل هو الله تعالى كما يقال  
لا يدرك التمكن من شيء بوجده فلا يلزم من اطلاق الشيء هنا مع انه في الواقع  
ليس الا الله منع شرعي. **واجيب** عن هذه الاعتراضات بمنع الاستئذان لان  
مذهب التكاكي في الاستعانة بالكناية ليس ان المراد بالمسبة المشبهة  
حتى يكون المراد بالربيع مثلا هو الله تعالى بكل المسبة بالدعا انه عين المسبة  
والادعاء لا يوجب كونه عين المسبة به حتى يلزم شي منها ويجه عليه انه  
لم يقصر اسناد ما هو بالمسبة به اليه ان المسبة اسناد اليه ما هو له حتى يصح  
انكار الحجاز العقلي بحمله من قبيل الاستعانة بالكناية ويدفع بان المسبة  
لي الاستعانة بالكناية عند ليس ما هو بالمسبة به بل صورة وهمة سببية  
بالمسند فهو المسبة حقيقة وحقه ان يستند اليه ويرى هذا الدفع  
بان ما قبل ان قربية الاستعانة بالكناية عند استعانة بحيليه هي اللفظ  
المستعمل قاصوة الوهمية لا غير خطا لانه صرح في بحث الحجاز العقلي



اليه الاستعانة بالكفاية ان قرينة الاستعانة بالكفاية قد تكون امرًا وهي  
 كما في اظفار المسببة ونظمت احوال وقد تكون امرًا محققًا كما في ايت الربيع وهرم  
 الامير الجند وقد اجبرناك ان تعني كلامه هذا شي آخر وتستطلع عليه في مخرجنا  
 هذا اذ اباي محلله وبما ذكرنا ظهر ان معنى الاعتراضات على ان مذهب السكاكية  
 في الاستعانة بالكفاية ان يتراد المسببة به حقيقة وان المراد بما اسند اليه المسببة  
 معناه الحقيقي في هذه الامثلة لا على مجرّد ان المراد المسببة به حقيقة حتى يكفي  
 في دفعها الاشارة اليه انه يتراد نفس المسببة بادعائه كونه مشبهًا به كالمسببة  
 الشارح وتبعية القوم وقد يقال بمعنى الاعتراضات على ان السكاكية  
 جعل الاستعانة بالكفاية من قبيل المجاز وذلك لا يمتد من الاستعانة  
 في المسببة به حقيقة وان صرح بخلافه في تحقيق الاستعانة بالكفاية وفيه انه  
 لا يندفع في دفع انكار المجاز العقلي لان له ان يبيّن الرواية الاستعانة  
 على ما يقتضيه ماد كان في التحقيق لا على ما يقتضيه جعله من المجاز ويمكن  
 ان يقال في رد كلام السكاكي انه يلزم ان يكون المراد نفسه في عبس  
 زامنية صاحبها وهو الاصح سواء كان صاحبًا او غائبًا او حقيقياً لان معنى  
 الاستعانة على تباين المعاني ومبني الطريقة على دعواها وهما متباينان  
 يفرض عند التبع وهو كذا في تبار صياح لان الاضافة تستدعي المعارة  
 والاستعانة الاتحاد وليس لك ان تجعل كلام المصنف عليه لانه يابا  
 النظور ان الاخير ان **وانه يقتضيه نحو تبار صياح** لا سيما **له على كذا**  
**طرق التشبيه** وهو ما نبع عن المحل على الاستعانة كما صرح به في كتابه  
 وجوابه ان هذا مبني على انه جعل الاستعانة على الطرفين مطلقاً ما نفعاً  
 وليس كذلك لانه اراد به الاستعانة على الطرفين مطلقاً من حيث انهما  
 طرفان وكيف لا وقد جعل زراراً على القوم من قبيل الاستعانة  
 وليس التبار وما اصنف اليه طرفاً التشبيه لان الاضافة لا مية لتعيين  
 المسببة المستعانة ان المسببة بالخص تبار خاص لا مطلق التبار وانما  
 يكونان طرفي التشبيه لو كان الاضافة في معنى المحل للمبالغة في التشبيه  
 ولا يخفى ان طرف التشبيه حقيقة فيما يكون متصفاً بكونه طرفاً فلاحاجة  
 في دفع الاستعانة اليه تعبير منافات الاشتمال على طرفي التشبيه للاستعانة  
 بكونه ملي وجهه عن التشبيه كما في الشرح وربما يمنع اشتمال تبار صياح  
 على طرفي التشبيه بان المسببة به التبار يخص صياح مطلقاً والعمير لفلان نفسه

احوال المسند اليه

من غير اعتبار كونه صيغاً وفيه انه حينئذ لا يعيد الاخبار عنه بصياح وليستد  
 الكلام على طرفي التشبيه وهو التبار وصياح ويمكن دفعه بان المراد ان المسببة  
 شخصيات من القوم ويقطع لان يقوم لله المحل على الفراع من شرح الباب  
 الاول من المعاني وسأله التوفيق لشرح الباب الثاني ونقوض الامر اليه وتوكل  
 عليه في سلوكك سلك الصواب في شرح **احوال المسند اليه** اي احواله  
 بما يطابق اللفظ مقتضى احوال على ان الاضافة عهدية وبعد لابد من اخراج  
 احوال تعرض لله بالقياس اليه الاسناد او المسند او غير ذلك كونه مسند اليه  
 الاسناد مؤكداً ومسند اليه مسند نوخر اليه غيره ذلك وقد اخرج الشارح  
 باعتبار قيد الحقيقة وفيه ان احوال المسند اليه من حيث ان مسند اليه  
 لا يجوز ان يوجد في غير وقتها يوجد حال يحسن به ولا يعيد ان يخرج بالعهدية  
 المذكورة لان كون المسند اليه مسند الاسناد لا سناد مؤكداً ليس مقتضى احوال  
 بل يقتضي احوال تأكيد الاسناد وحوال المسند اليه من تواجده واما ذكرنا  
 هذا التحقيق هنا متباعدة بالشرح والا فلاحاجة في بحث الاسناد الاخبار  
 فاحفظه واستفيع به فيما سبق ولحق وقدّم احوال المسند اليه لانه الذي  
 الاصل في الكلام تقديمه **اما عذره** قدمه على سائر احواله لانه ينبغي  
 عن مرتبة المسند اليه على سائر الاركان لانه يدل على انه لشدة الحاجة اليه  
 كما انه ان يترك وترك وهذا عبرة بالحد في المسند بالترك وهذا طرحة  
 ضعف نكتة اذ في هذا الشارح لقد قدمه حيث قال قدم على سائر احواله لانه  
 عبارة عن عدم الايمان به وهو مقدم على الايمان به لتاخر وجود الحادث  
 عن عدمه لان الحدوث ينبغي عن حدوث العدم على ان وجوب التقديم  
 على الايمان به انما يفيد التقديم على سائر احواله على الذكر **فلاحترار**  
**عن العيب** وهو ذكره على ما اشهر لان اللفظ يعمل به والذكر فالدرك  
 عيب وذكره او القرينة على ما نقول لان فائدة القرينة معرفة اللفظ فاه  
 على الذكر لغت وصارت عيباً وانما قال **بنا على الظاهر** لانه الذكر  
 الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكر عيباً او كيف تكون القرينة علمية مع الذكر  
 عيباً لانه الذكر اعم يستحق اهتماماً يوجب تكثير ما يخص به ولا يخفى  
 ان هذا التقدير يحسن المسند اليه ولو اريد جعل الاحتراز عن العيب  
 بنا على الظاهر مشدداً بنية وبين المسند كما ستعرف مما ذكره المصنف  
 في احوال المسند بل مشدداً بنية وبين غير المسند ايضاً فينبغي ان يقتصر







أول من ذكره في كتابه هو...  
 في كتابه...  
 في كتابه...  
 في كتابه...

لأن فوائد ذكره لا تحصى ولا تحصى وجعل أو عينه توطئة لقوله **أو أدها**  
**تعييه** مخالفة السق ونباعه الذوق وكذا جعله تفصيلا لبعض ما يجب  
 الاحتراز عن العبث بنا على الظاهر **أو نحو ذلك** أفرد الأثر لكونه أشأ  
 إلى أحد الأمور المستفاد من التردد وقد عرفت من الغرض بعيد فلا  
 تعيد ومن الغرض استيعال أولاده على وجوب الحذف مما عاكما في  
 رتبة من غير رام **وتمشئة** أعرفنا من آخرهم **أو قيا** كما في المحدث للمجد  
 بالوقع فانه لا يجوز هو الحذف كذا قالوا وفيه بحث لأن الحذف هنا الاحتراز  
 عن مخالفة القياس أو ضعف التاليف فهو من مغلطات البلاغة التي  
 مرجعها غير علم البلاغة ولا يعلق له بمقتضى الحال الذي من وظيفة المعاني  
 وفيه الحذف لصيق المقام بسبب تقصير وسامة أو فوات قوصة أو مخطئة  
 على وزن أو سمع أو قافية **فان قلت** أبحاث الجمع أو القافية حذف  
 المسند إليه جفي إذا القافية حينئذ غير وكذا الحذف الجمع وهو  
 يحصل بحذف ذلك الغرافية أو آخر الجمع بدون حذف المسند إليه  
**قلت** أو اتوقف النظر وحسن الجمع على حذف المسند إليه أو غير ذلك  
 ويكون ذلك الغرافية أو آخر الجمع بحذف المسند إليه للحاقطة على  
 القافية أو الجمع **قال** الشارح الحق وقد يكون من حذف المسند  
 إليه حذف الفاعل حينئذ يجب اسناد الفعل إلى المفعول ولا يقتصر  
 هذا إلى القرينة لأنه على تعيين المحذوف بل إلى مجرى العرض الذي  
 إلى المحذوف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتبار بانه فانه وأما المقصود  
 ان يقتل ليؤمن شره وفيه بحث لأنه لا يجب اسناد الفعل بل اسناد الفعل  
 هو اسم المفعول ولو أريد بالفعل ما يعم شبهه يشك في فاعل المصداق  
 فانه محذوف ولا يجب اسناد المصداق إلى المفعول ولأنه محذوف الفاعل  
 في أصري وأصري وأصري القوم وأصري القوم وصريا القوم مما  
 لا يخفى ولا يجب الاسناد إلى المفعول ولأن المحذوف هنا ليس مجرى المحذوف  
 إليه بل المسند والمسند إليه ويجب الداعي لحذف الجملة لا الحذف  
 المسند إليه بل لتبديل جملة بجملة والداعي ان لغرض متعلق بإفادته صدر  
 الفعل بل الغرض إفادة وقوع الفعل على المفعول ولأنه ربما يحذف الفاعل  
 ولا يجب الاسناد إلى المفعول ويجب القرينة والغرض الداعي نحو نيتنا  
 التي هي اقوم أي الملة التي هي اقوم حذف استعرازا به بلغ من النحائية

المراد بالقرينة...  
 في كتابه...  
 في كتابه...  
 في كتابه...

معلق

تبلغا لا يمكن ذلك ونحوها القرينة بمعنى أهل القرية **وأما ذكره**  
 أي الذكر لا ذكر الذكر المستند إليه كأيوهه عبارة المفتاح حيث قال أولان  
 المصداق في المسند إليه كونه مذكورا إذا صلة الذكر لا تحصى **الاصول** لا  
 لا بعد عنه الا بسبب ولا متفق الحذف كذا في الايضاح **فان قلت** لا يتوقف  
 اقتضا كون الذكر الاصل للذكر على اتصافه بمقتضى الحذف بل يكفي اتصافه  
**قلت** كما لم يرد بالمقتضى ما يرد على المصحح بل ما يندرج فيه المصحح  
 أو بوجود المصحح يتم المقتضى ويثبت الاقتضا وجعله أول نكتة والمفتاح  
 آخر ذكر عن الكل وكان المفتاح جعله نكتة مبتدأ له ولهذا قال السيد  
 السند الذكر لكونه أصلا لا يوجب نكتة زائدة على كونه أصلا والحذف مخالفة  
 الأصل يوجب نكتة باعثة عليه معتد بها فالحذف عرق وأقوي في اقتضا  
 المعاني الزائدة على أصل المعنى التي هي المقاصد في علم المعاني فلذا تقدم  
 على الذكر والمصنف خالفة وجعله نكتة عربية لا يلائم إلا أيدي نظره  
 الخواص لا يحتاج إلى معرفة أنه ليس في المقام أي من مقتضيات الحذف وهو  
 شأن الاطلاق الجليدة لكن ينبغي ان يذكر معه ولا متفق للعدول منه ولا  
 يفوته القيد الذي صار به جليلا كافات المفتاح **والنبيه على عباوة**  
**السامع** أو بغياوة السامع أو تويجه بالعبارة **أورد في الايضاح** **التي**  
 أما المسند إليه أو لغرض تعلق بتكرير المسند إليه أو لغرض تعلق بتكرير  
 المسند إليه كما في قوله تعالى أولئك على هدي من ربهم وأولئك هم المفلحون  
 حيث كراهم الإشارة ولم يكتف بالحكم الثاني بما ذكر من اسم الإشارة  
 للتنبيه على ان هؤلاء الموصوفين نشرف الأيمانين مما روي بكل من نسخ  
 القدي وكال الفلاح وكل منهما يكتفي في تمثيلهم فلا يضاف هذا العرض  
 ذكر المسند إليه ولم يحذف لغرض القرينة على تقديره إذا مع الحذف  
 لا يوضح التكرار كال الايضاح ولا يفهم عن الغرض المذكور كال الايضاح  
 ويعد أظهر فساد رأي من قال ليس الآية من قبيل اختيار الذكر على  
 الحذف أو لتترك أولئك الثاني لم يكن مقدرا بل كان ما بعد معطوفا  
 على مستند أولئك الأول **أو اظها** **القطعة** لأن اللفظ مما يندرج عليه  
 أو لتعظيمه أو اهانة إذا كان اللفظ مما يندرج على نقصان **أو التبرك**  
 بذكره أو استلزامه أي وحدانه لذيد أو اظهر هذه الأمور **أو**  
**بسط الكلام حيث الاصفا** **مطلوب** قيل لا ولي حيث التمتع مطلوب للمتكلم

المراد بالقرينة...  
 في كتابه...  
 في كتابه...  
 في كتابه...

قوله أو اظها...  
 في كتابه...  
 في كتابه...  
 في كتابه...



ليصح التمثيل بقوله **نحو هي عصا** والاشارة تعالى منه عن الاصفا والاول  
واقول اشار لي ان القرآن نزل على لسان العباد عومل فيه معاملة  
في تجاوراتهم وينبغي ان يقول حيث زيادة الاصفا مطلوب لان الاصفا يحصل  
مع حذف المستند اليه بذكر المستند وما يتعلق به ولا يقتصر البسط على ما ذكر  
بل ربما كان له واع اخر كالانتماء والافتكار وحيث المكان اي في مكان الاصفا  
مطلوب فيه ولا قرينة على جملة مستعاضا للزمان حيث يقع تجويز ومما  
ينبغي ان ينبه عليه ولا تغفل ان قوله او نحوه ذلك في بحث الحذف وتركه  
في هذا البحث ليس لان تلك الدورات استوفيت بالتفصيل بخلاف تلك  
الحذف فاحتج الى اشارة اجمالية الى ما بقي هنا من خلاف هذا المبحث  
بل الاجمال فيما سبق اشارة الى ان الاحوال المقتضية للخصوصيات ليست  
تتبعها صرفة بل مداهما على العقل السليم والطبع المستقيم وتركه  
هنا للاكتفاء بالاشارة السابقة وهكذا اما دونه لاستشاهد انه قد بقي  
بالاشارة الاجمالية وقد يترك متابعة لاداب المفتاح ولا يخفى ان كون  
الذكر في امثال هذه النكات لا يختص بمادة اقامت قرينة مخصصة للحذف  
حتى انه لم تكن قرينة كان الذكر لا تنافي القرينة كالتالي من هذه النكات  
اذ لا تزام بين اسباب الذكر فقوله **الشراح** المحقق هذا كله مع قيام  
القرينة ومما ذكر الشراح انه قد يكون الذكر لكون الخبر عام النسبة الى  
كل احد واريده تخصيصه وتركه المصنف لانه زعم انه فاسد لانه ان قامت  
قرينة على الخصوص فكونه عامًا واردة التخصيص لا توجب الذكر وان لم  
تقم قرينة فالذكر واجب لعدم قرينة الحذف لا لاقتضا عموم النسبة  
وارادة التخصيص وفعلة الشراح المحقق بان يقع كلامه انه قد يكون  
الذكر لا تنافي القرينة الا انه جعل عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيلا  
لذا لا تنافي لانه بانما كان الخبر خاصا ينبغي قرينة الخصوص وبالنسبة  
ارادة العموم ينبغي قرينة العموم واعتبر عليه السيد السند بان عموم  
النسبة مع ارادة الخصوص بجامع قرينة الخصوص قد يكون مما  
لشوال او غير هو ذلك **بعم** فوجب عدم كون الخبر قرينة على المستند اليه  
وانما كون الخبر قرينة لا يستلزم انما القرينة مطلقا والجواب ان  
الشراح بعموم النسبة عومه في هذا المقام ومثوله لمنهده وهو يستلزم  
استفاد لانه الخبر على الخصوص واستفاد لانه غيره ايضا والامر بين الخبر في هذا

المقام

المقام عام النسبة الى متعدد ونحن نرد على الشراح بان مراد المصنف ان  
الذكر لعدم القرينة لتخصيص فصاحة الكلام والاحتراز عن التقييد باللفظ  
لان الحذف بلا قرينة خلد في النظم فوجب كون اللفظ غير طاهر الدلالة ولانه على  
القانون الخوي لان حذف المبتدئ عنهم لا يكون الا لقيام قرينة فلا تعلق  
له بهذا العلم بل يكون مرجعه على الحق والجواب عن اعتراض المصنف انه  
لا يكون الحذف لمجرد التقييد لانه اذا حذف المستند والخبر عام ولا قرينة على الخصوص  
يجعل الكلام على عموم الحكم فعلا للترجيح بلا مرجح يكون الذكر عند قصد التخصيص  
والخبر عام النسبة لئلا يتبادر للذهن انه ان الحذف لمجرد التقييد لشيوع الحذف  
لذلك منع وجود القرينة على الخصوص بذكر المستند اليه الخاص لئلا يتم في  
بادي الرأي العموم ويفضل عن القرينة ورعايته **واما** **المرقية** اي جعل المستند  
اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه او ما وضع لي شيء والاول  
هو المشهور بين الجمهور والثاني هو الذي حققه بعض المتأخرين وهو المعبر  
المضمر وان اردت كالتحقيق فعليك بشرح الرسالة الوضوئية لنا فاننا  
بذلنا فيه جهدا مقدورا وبالجملة لترجيح التعريف على التنكير نكتة هي  
ملاك التعريف ولا بد منها في اختيار كل قسم من اقسام التعريف اذ اختيار كل  
قسم منها في افادة المستند اليه مثلا ان مقام الافادة لطلب التعريف يقتضيه  
وقد بينه المفتاح وكان تركه المصنف ظاهرا انه العام لا يتحقق الا في ضمن خاص  
فنكتة الخاص تنافي لا يراد العام وليس كذلك لما عرفت ان اختيار الخاص لنكتة  
تدعو طالب التعريف اليه وهذا اتم مما قبل ارتفاع شأن الكلام بان لا يقع  
من نكتة العام للخصوص وقد تنبه المصنف لذلك فاورد ما في الايضاح وفي  
قصد افادة المحاطة فائدة كاملة معتد بها وفائدة الخبر اما الحكم يكون  
المستند للمستند اليه **واما** الحكم بعلم المتكلم بما وكلما زاد على اصل الحكم شيء  
في خصوص زيادة الفائدة لكن ما لم يوجب البعد عن حد الوقوع لانه لا يقبل  
الخبر من المتكلم وخصوصا الحكم اما بخصوص المستند اليه اما بالتعريف او  
التقييد او تكثير الحكم عليه بالتعريف لا على سبيل التزويد واما بغير ذلك  
ولكل مقام كان لكل قسم من التعريف مقاما ولذا افضل ومبادرتنا نقضها  
ذكر وايضا هذا المقام وان دفع ما رده على قولنا كما كان الحكم البعد كانت الفا  
في الاعلام به اقوي انه لا يتم لان الحكم ربما يخرج بالبعد عن جيز القول وان دفع  
ما يتجه على كون الفائدة في المعرفة اتم انه يمكن تخصيص الذكر بالوصف



حتى لا يتشارك فيه غيره ولا يكون للمعرفة عليه مرتبة وذلك لانه  
خصوص حصل بمزاد على التكثير من الوصف وباب مناب التعريف وله  
مقام زما لا يوجد حيث وجد مقام التعريف **واما ما ذكره الشارح** من ان  
التعريف اعم من هذا التخصيص لانه وصفي بخلاف تخصيص النكرة فيجوز  
عليه ان الفائدة التي تدور على المخصوص بعد فهم المخصوص لا محالة من النكرة  
المخصوصة لا يمكن ان يكون في المعرفة اقوى لكون المخصوص فيه وصفي  
على انه ان اراد الموضع الافرادي فلا يوجد بالمعرفة باللام والمضاف  
وان اراد ما يعم الموضع التركيبي فيوجد في النكرة الموصوفة وان دفع  
ايضا ما يرد على قوله كلما اورد المستدل اليه خصوصا اذ اراد الحكم  
بعد اوصاف فائدة الحكم اعم وكلما اورد اعموا اورد الحكم فربما  
وصارت انقص من ان جاني كل عالم البعد من جاني زيد اذ قد عرفت  
ان المراد العموم على سبيل الترتيب والعموم الذي يري الحكم العموم  
على سبيل الاجتماع وقوله **فما لا يمتنع** يشعر بانه بعد تفصيل اقسام  
التعريف والمقام يقتضي كونه بعد تفصيل اعراض كل قسم فالاول  
واما تعريفه بالاصنام فلان المقام اي الوصف واعلم انه فاقم بيانا  
الغرض من التعريف بالذات وهو وان كان مفعول عن تعريف المستدل اليه  
والمستدل لكن بحث التعريف لا يخص شيئا منها الا صورة والباحث يتكلم عليك  
في معرفة الغرض منه في غيرهما من اجزاء الكلام **فقولك** اما التعريف بالذات  
في قولك ارجل فللاشارة اليه حصته معينة من الجنس فهو بمنزلة السلام  
في العهد الخارجي وربما يقصد به تعيين الجنس لا اعتبار في ضمن كل  
فرد كقوله تعالى يا ايها الانسان ما عرك وقوله تعالى يا ايها الانسان  
انك كادح فهو بمنزلة اللام الاستعراضي وهو لم يحكموا ايا رجلا في شيء  
من التعريف وقالوا لم يقصد منه الا اللام كما في ياريد وحرف اللام  
لا يكونه قصد التعريف ولكن ان يحكمه لغرض تعريف الجنس الا انه اعتبر  
في ضمن فرد ما فيكون بمنزلة اللام في العهد الذهني الا ان التزامه  
بالنكرة يوجب اعتبارهم وعدم التعريف في احوال المستدل لانه الاصل  
فيه وقدم المضمرة لكونه اعرف المعارف وينبغي عليه ترتيب الذكر في  
الضمائر الثلاثة الا انه لم يدرج ذلك في تقديم الموصول على ام الائمة  
والاولى انه قدم المضمرة لان سبب تعريف الاسم الظاهر كثير فاذا الاستغناء

بها

بها بعد فروع البان عما في الضمير لان المقام **للتكلم في الخطاب والعينية**  
يعني ولا يقتضي العدول عنه والاقول الخلفا امير المؤمنين يامرك بكذا اليه  
مقام التكلم والخطاب هو توجيه الكلام اليه خاصته والعينية كون التي غير مخاطب  
ولا متكلم اذ الكائن الموضع موضع كون المستدل اليه شكلا او مخاطبا او غاييا وفيه  
ان كون التي ما لا يستدعي الاضمار لان الظاهر كل ما عيب ولهذا عرفت  
المضمرة الغايية بما وضع لغايية تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما ولم يعرف  
بحر ما وضع للغايية والبيان الوافي ما في المفتح بدل قوله او العينية او كان  
المستدل اليه في هذا التامع لكونه مذكورا او في حكم المذكور ولغرض الاخوان  
وتيراد الاشارة اليه فلما اختصر كلامه اختل وبعد اعتبار قيد التقدم  
واضافة الاشارة اليه يتجه عليه انه لا يتعين الاضمار لجواز المعروف بلام  
العهد الا ان يترجح الضمير بكونه موضوعا له بالوضع الافرادي والمعرف بلام  
العهد الا ان يترجح الضمير بكونه موضوعا له في ذلك مقام الضمير للغايية  
ان يتقدم الذكر ويورد الاشارة اليه من حيث انه خاصته في هذا التامع لذلك  
الذكر حتى لو تقدم ولم يقصد الاشارة اليه من هذه الحثية لم يضر نحو وهو  
الذي في السما والارض اله وقوله وان جاني زيد جاني رجل فاصلة  
وكون التعريف بالاصنام لان المقام لا احد الا هو لا ياتي في ضمير الخطاب  
قد لا يكون معرفة كما اذا كان لغرض معين وان الضمير الدارج اليه تكن محصة  
لا يكون معرفة كما اذا كان لغرض معين وان الضمير الدارج اليه تكن لا يكون معرفة  
على تحقيق الترخي الذي على ان مقام الخطاب لا يكون فيه ضمير مخاطب غير معين  
لان الخطاب هو توجيه الكلام على نحو الحاضر فلا يحتاج اليه تعريف مذهب الشارح الذي  
وجعل اصل الخطاب مقنونا معطوفا على اسم ان اي التعريف بالاصنام لان  
المقام للخطاب **واصل الخطاب ان يكون معين** واحد كان او اكثر عدل  
عن عبارة المفتح ان يكون مع معين لان استعمال الخطاب مع اللام استد  
يقال مخاطبة ولا يقال مخاطبت معه **وقد يترك لي غير** اي قد يترك  
الخطاب لمعين قصد اليه غير معين **ليعم الخطاب كل مخاطب** اي كل من علم  
له على سبيل البدل ونحن نقول قصد مخاطب اليه اليه في ضمن كل فرد  
كافي يا ايها الانسان هو خطاب للجميع فكما لا عدول لوقيل ولو توري اذ الهزبون  
لا عدول في ولو توري وهما بمثابة واحدة فاقم ولا يخفى ان خطاب الغير  
المعين من احوال الكلام على خلاف مقتضى الظاهر للعدول اليه غير معين



بل هو عند التحقيق من قبيل وضع المضمرة موضع الظاهرة فان قوله ولو تدرى  
الظاهرة فيه لو تدرى كل احد فتفتي الظاهر ان لا يذكر هنا بل ذكر هنا بخلاف  
بقوله فيما بعد هذا كله متفتي الظاهر ولا يخفى ان اصل الخطاب ان يكون  
المشاهد وقد يتوكل على غيره كالمشاهد لغرض من الافراض نحو انك بعد  
**نحو ولو تدرى او المجهول بالانوار** وهم فانه لم يقصد بالخطاب معين بل  
صورة الخطاب كل مخاطب قصد اليه ظهور فطاعة حال المجهولين في ذلك  
الوقت قاله اشار بقوله **اي تاهت حالهم في الظهور** وانكسفت  
فطاعتها لاهل المحلة حيث يراها كل راو فلا يخفى ان الاصل في الخطاب  
وفي بعض النسخ بنائي بالمخاطبة او لا يختص بالابصار او بالروية **مخاطب**  
دون مخاطب **فان قلت** الشبهة على عموم الروية بنائي ايرادها  
في صورة الممتنع بدو لولا الامتناع عليه **قلت** ادعائ  
لولا الامتناعية للاسقاط بانها مع عمومها تكاد تمتنع لفطاعة حالهم  
وعدم وفطاعة احد ميثا هذا **تأ** وفي الايضاح وقد يتوكل على غيره  
معين خوفلان يسم ان اكرمه اهانك وان احسن اليه اتا اليك  
فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه فتخرج في  
صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القران كثير نحو ولو تدرى الآية  
اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم بريد فخرج في صورة الخطاب  
من غير ان يكون حقيقة ليفيد عموم كل مخاطب فاقاد العموم لا يتفاد  
حقيقة الخطاب لما اريد العموم وقد صفت على الشارح المحقق سلوك  
الحاجة فعبدك الى طريق غير سلوك وتوهم المحجة الواضحة منك هه  
لذلك كوك وقال قوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا يريد به مخاطبا  
بعينه لا بقوله فخرج في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد  
العموم متعلق بما يدل عليه الكلام اي يحكم على هذا اعني عدم اراة معينة  
لا رادة العموم **وبالعلمية** مطف على قوله بالاضمار اي جعل المسند اليه  
معرفة لكونه علما والاولى بحكمه علما وفعله معرفة وبجمله مضمرة الى غيره  
ذلك عبارة عن ايراد كذا كذا لا صنع للبليغ الا الايراد والعلم ما وضع  
لئلي يتخيه ان لم يكن علم الجنس علما عند اصحاب فن البلاغة لا بدع اليه  
ضروريات محوية في سعة عنه ولا يكون غير العلم موضوعا لشي يتخيه  
بنائي ان ما سوي العلم معارف استعمالية حيث وضعت لمفهومات كلية

درا

وسطر في حين الوضع ان لا يستعمل الا في معين والافلا قدرة على وضعها  
لامور معينة لا يمكن ضبطها وملاحظتها حين الوضع لمعنى الاستعمال في شيء اخر  
ولا يخفى بعد ذلك ويكفي ان تكون المعارف سوي العلم بجارات لاحقايق لها ولو لا  
ذلك لما اختلف اهل اللغة في وجود مجازات لاحقايق لها ولا يتسك القائل  
به بامثلة نادرة له ويورد على قوله لا قدرة على وضعها لامور لا يمكن ضبطها  
وملاحظتها حين الوضع لكن هذا ولعدم حضور بعض منها بخصوصه في القيد  
انه كيف صح منك اشراط ان لا يستعمل الا في واحد معين موطا بة المعنى  
فيما ضبطه المستعمل فيه يمكن ان يضبط الموضوع له ويوضع له فلذلك قيل  
ما سوي العلم وضع لشي معينة ملحوظة بذلك المفهوم الكلي الملحوظة هي به  
لاشراط الا يستعمل الا في واحد منها بعينه فالوضع كلي والموضوع له جزئي على  
خلاف الوضع للمفهوم الكلي فان الموضوع له في كلي كالوضع على خلاف وضع  
العلم فان الموضوع له يخص ملحوظ حين الوضع بشخصه فالوضع جزئي كالوضع  
فذلك اوضاع ثلاثة لا رابع لها فحينئذ لا يتم تحديد العلم بما وضع لئلي يتخيه  
لعدمه على صيغة المتكسر مثلا بل ينبغي ان يقال ما وضع لئلي يتخيه دون  
غيره في ذلك الوضع وههنا اشكالان فبيان احدهما ان القول بان ما سوي  
العلم موضوع لمفهوم كلي للاستعمال في جزئي بعينه من جزئياته او موضوع لجزئيات  
بعينه ملحوظة لمفهوم كلي منقوض بالمعروف بلام الجنس فانه موضوع للمفهوم الكلي  
المعين الملحوظ نفسه اذ لا ضرورة تدعو الى الوضع له بوسيلة مفهوم اعم  
وثابتها ان العلم ليس موضوعا لشي بعينه ملحوظا بعينه لان الموضوع للتخصيص من  
وقت حدوثة الى قنائه لفظ واحد والتخصيص الذي لوحظ حين الوضع بتبدل  
كثيرا فلا يحال ان يكون اللفظ موضوعا للتخصيص بكل شخص ملحوظ بامر كلي فالعلم  
كالمضمر وينبغي الجواب من الاول بان لام التعريف حوا وضع لمفهوم كلي  
لاستعمال في جزئيات او لتلك الجزئيات على اختلاف الدارين وتلك الجزئيات  
ملحوظة بالمفهوم الكلي وهو تعيين مدخوله تارة وتعيين حصته تارة ان كان  
مشتركا لفظيا بين تعيين الجنس وتعيين الحصته وتعيين مدخوله او تعيين حصته  
منه ان كان مشتركا معنويا بينهما والحمد مدخوله موضع بالوضع التركيبي ا  
قه كالوضع بالوضع الافرادي لعدم استقلال اللام فكانه موضوع مع اللام بمجلة  
على ما صرح به بعض محققى النحاة لكل معين هو مفهوم مدخوله او حصته منه موضع  
المعروف بلام الجنس لمفهوم الجنس المعين كلي والموضوع له جزئي كسائر المعارف



غير العلم وعن الثاني بان وجوه الماهية لا تنفك عن شخص باق بقا الوجود  
يعرف بعوارض بعده وتلك العوارض تتبدل ويأخذ العقل تلك العوارض  
المتبدلة امارات يعرف بها ذلك الشخص فاللفظ موضوع للشخص بذلك الشخص  
لا المتشخص بالعوارض ولو كان الشخص بالعوارض لكان للشيء الخاص متحدة  
في الوجود وما اشتهر من ان الشخص بالعوارض متساحية موهلة بانه يامر لمعرف  
بعوارض واما ان ذلك الشخص هل هو متحقق بمرهين او مجرد وهم فلا خلاف  
بما اليه في وضع اللفظ للشخص لان ايا ما كان يكفي فيه بقي ان العلم لو كان  
موضوعا للشخص بعينه لما صح وضعه لما لم يعلم بخصه والوضع لما لم يعلم  
بخصه كثيرا اذ ايا يسمون اياهم المولدة في عينهم بالعلم واويله بانه  
لشئ صورة وامر بالشمية حقيقة او وعد بها بعيد وان الوضع في اسم  
الله يشهد حينئذ لعدم ملاحظته بعينه وخصه حين الوضع ولعلم  
العلم بالوضع له بخصه للمخاطبين به واما بهم به معين بخصه في الخارج  
معونان مختصين فيه الا ان يراد بالشيء بخصه كونه متعينا بحيث لا يمتد  
التعدي بحسب الخارج ولا يطلب منع العقل عن تحويل الشركة فيه  
ولو اطينا في تحقيق التعريف لانه ما لا يدمنه في توضيح هذا البحث  
والبحث التعريف كله شرب منه فلعنك تجتنب الشكوي عن استهاب  
الاطناب بعد التمتع بالعذب القايح للعطش الى اقتنا الشراذ  
**احضار بعينه في ذهن التامع ابتداء باسم مختص به** وهذا  
نكتة جلية عامة محقة بالعلم جرية بالتقديم على سائر النكات  
حيث لا يوجد في فكرة لانه لا احضار لما لم يلد لوله بعينه ولا باسم  
مختص به والاحضار بعينه في ضمير الغائب القايح ليله العلم او المعرف  
بلام العهد المدكور تحقيقا ليس ابتداء ولا باسم مختص به والاحضار  
بعينه ابتداء بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والمعرف بلام  
الجنس وغيره ليس باسم مختص به واخرج ايضا بقوله ابتداء الاحضار  
بالعلم ثانيا فان بعضنا منه من خلاف مقتضى الظاهر كما في الله الصمد  
بعد قوله قل هو الله احد وان كان لبعض مقتضى الظاهر كما في قولك  
تجاوزت والاحضار باسم مختص به وان حصل العلم لكن ليس له هذه الجلاء  
اذ ليس فيه الترجيح على النكتة وضمير الغائب والمعرف بلام العهد  
مستبعد ولو ترك قيد اذن القيد لصلوا النكتة شيئا اخر فلا بد

ليتها

ليتها من القيد كلها وليس القيد لمزيد تحقيق وتفصيل للنكتة كما ذهب  
اليه الشارح ولسيد السند قدس سرهما حيث قال ٧٢ باس ايضا القيد المتأخر  
عن جميع ما تقدم لانه يحصل به الاحتراز عن جميع ما احتراز عنه بالقيد الاخر  
لان القيد لتحقيق مقام العلمية كما في التعريفات وهذا عرفت ان التعريف  
بالعلمية نكات اخرى يرسد كاليها هذه النكتة اذ مع الاكتفا بقيد الاخير  
نكتة وبالاكتفا بقيد بن نكتة فحصل عددها بعد ما حصلت لك عددها  
**فان قلت** الاحضار بعينه حاصل بالرجوع مع انه ليس علما **قلت** الميزان  
الاختصاص الوهمي واختصاصه استعالي ومن النكتة الجلية وان لم تتمها  
من احد ان الاصل في احضار خصوص الذات العلم لانه وضع لذلك بخلاف  
غيره فانه وضع لفرض اعز بما يتفرع عليه احضار خصوص الذات **فان قلت**  
**هو الله احد** متبدل في وجه وتنطير في وجه تعرفه ان بلغت النفسين  
والاله معرفة باللام من الاعلام الغائبة وبعد حذف الهمزة من الاعلام  
المختصة فالله علم بالغلبة نظر اليه اصله من الاعلام المختصة نظرا اليه نفسه  
قال السيد السند يجوز ان يكون حذف همزته على غير قياس فيكون التزم  
الادغام قياسا ان يكون عكس ذلك بيان ذلك انه لو حذف الهمزة على غير  
قياس فيكون محذوفه مع الحركة فيلزم اجتماع مثليين ساكن ومحرك ويجب  
الادغام وان حذف بتفقد الحركة ليله ما قبلها يكون حذف الهمزة قياسا ويكون  
وجوب الادغام غير قياسي لان المثليين المتحركين لا يجب فيهما الادغام اذ  
كانتا من كلمتين نحو ما سلككم وناسدكم ونحن نقول لما جعل اللام عوضا  
عن الهمزة وصار بمنزلة صارا اجتماع المتجانسين في كلمة واحدة في وجوب  
الادغام قياسا او فليكن وجوب الادغام بعد العلمية لان الاحتياج حينئذ  
في كلمة واحدة ومنه من انكر علميته وقال انه اسم لمفهوم الكلي المختص بعينه  
بقاي من الواجب لذاته او المستحق القيدية لذاته وكان منشاء انه يشكك  
عليه امكان وصحبه له تعالى بخصه وترتب فائدة هذا الوضع وقد تقدم ما  
يتعلق به **وقال** الشارح المحقق هذا هو مبناه الفضلة عن كلمة التوحيد  
فانه يقيد التوحيد بمفهومه اتفاقا من غير اعتبار قيد في مفهوم لفظ منه  
واستثنى المفهوم الكلي من انه لا يقيد التوحيد لانه لا يزيد على الاله بشي فلو  
كن في التوحيد كفي اثبات الاله على انه لو اريد بالاله المعنوية مطلقا لقدم  
الكذب اذ عند غير الله ولو اريد المعنوية بحق لزم اخراج جميع افراد المستثنى



منه بالاستقنا وأنه باطل فيجب أن يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للمفرد  
 الموجود منه وفيه بحث لأن الله إذا كان ملما للمفرد الموجود منه لكن لا يكون  
 خاصا في عقولنا إلا بمفهوم الواجب لذاته والمنقصف به محتمل النقص  
 كالأله بحق فلا يحصل باستقنايه اثبات ما هو المطلوب بالاستقنا على وجه  
 يوجب التوحيد وأيضا لما انحصر الاله بحق فيه يكون استقناؤه أخرج  
 جميع ما تحت المستقنا منه فباطل التوحيد على نفي وجود ما يتوهم معبودا  
 بالحق واثبات ما هو المستحق للمعبودية في الواقع أو الواجب لذاته وهو  
 يكفي لاختصاصه في ذات واحدة فالمعنى لا اله مما يجوز العقل كونه معبودا  
 بالحق الواجب لذاته في الواقع ولا يتفاوت في ذلك كون الله بمعنى الواجب  
 لذاته أو بمعنى شخص معين ملحوظ بمفهوم الواجب لذاته ثم كونه بمعنى الشخص  
 النسب بمقام التوحيد كالألحقي على الفطر واليكيد **ويعظم اهانة** فالعق  
 الواضح في ذلك الالتباس لأن العز من وضعها الأشعار بالمدح والذم  
 وقد يصفونها الاسماء وإن لم يقصد بالوضع الامتياز الذات لكونها متقولة  
 من معان شريفة أو خبيثة كحمتد وعلى وكلب أو لاشتهار الذات في  
 ضمنها بصفة محمودة أو مذمومة كحائم وما ذرو بعد الالتباس في ذلك  
 الكني كابي الفضل وأبي جهل وإنما قال تعظير اهانة نحو أبو الفضل  
 صديقك وأبو جهل رفيقك ومن كانت العلمية المثل على الترم نحو أبو  
 القعربيا كنت **أو كناية** أي تعريف المسند اليه بالعلمية لقصد كناية  
 بالعلم تقوت لولا العلم نحو أبو لبنت فعلم كذا عبر عن المسند اليه بأبي لبنت  
 لينقل إليه كونه جهميا باعتبار معناه الأصلي فإن المعنى الأصلي الذي  
 يقصد السليخ الإشارة اليه بهذا العلم من تولد منه النار وتولد النار  
 منه باعتبار كونه وقود النار والنار التي وقودها الناس نار جهنم  
 قال تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة وهذا وجه بديع  
 وقال غيرنا معنى أبي لبنت ملائكة النار ملائكة لازمة وهو لازم الجهمي  
 لأن اللمت الحقيقي لخب نار جهنم **فان قلت** لم يكن في المعنى الكناي  
 كونه وقود النار في جهنم أو ملائكة فيه واعتبر الالتفات منه إليه كونه  
 جهميا **قلت** لأن كونه جهميا يعين عذابه بالنار وغيره مما في جهنم  
**فان قلت** المعنى الحقيقي لا يكون مقصودا في الكناية وهذا الذات المعنى  
**قلت** المعنى الأصلي في نظر السليخ كونه مولدا للنار أو ملائكة لها وهو لم

يقصد

يقصد هنا قوله بله ليقصد الجهمي **فان قلت** المعنى الأصلي ليس معني  
 حقيقيا لأبي اللمت لأنه حيوان يتولد من نطفته اللمت **قلت** الأكثر في الكنا  
 إرادة لازم الموضوع له وقد يكون معني الأصلي فيه معني مجازيا كإرادة الاستقبال  
 فيه حقيقة صاحب الكشف وسقط على وقد يقصد بأبي لبنت لازم الذات  
 وهو الجهمي اشتراك الذات في ضمن هذا اللفظ به فابو لبنت فعلم كذا اعتناء  
 حينئذ جهمي فعلم كذا وأبو لبنت كناية عن الصفة كما تقول جاني جبان الكلب  
 وتريد جاني مضيفا في حينئذ أبو لبنت مكررا لإرادة الوصف المشتهر به  
 شتمه في ضمنه وهو معزول عن مقام التعريف بالعلمية فلا ينبغي أن يحمل الكناية  
 هنا عليه ولا أن يجعل من المحتملات كاذبة اليه السند السند ولا يصح أنكار  
 فهم الجهمي منه بهذا الاشتراك وسند أنه لو قيل هذا الوجه فعلم كذا أشارا  
 به اليه لم يفهم كونه جهميا كارتعاش الخارح المحقولة ان اشتراك الذات بالوصف  
 في ضمن لفظ لا يستدعي فهمه من أي لفظ عبر به عن الذات ولا يصح أن يكون  
 جاني حاتم للاستعانة الشخص آخر باعتبار أنه بمنزلة جواد لاشتهار به بين  
 تكات التعريف بالعلم لأنه حينئذ ليس ملما ولا معرفة لكن من التكات قصد  
 الإشارة إلى صفة له يشعر بها أما لاشتهار الذات بها في ضمنه نحو جاني حاتم  
 وأما لاشتهار معناه الأصلي بتلك نحو أبو الجهم وأبو المحاسن إشارة إلى أنه محاسن  
 أبو الجهم ولا كناية هنا لأنه غير المعنى الأصلي أو **اهام استلذا** أي وجد ابنه  
 لذيد أخو قوله .  
 . والله يا خبيات القاع قلن لها . ليلاي منكن أو ليلاي من البشر  
 أضاف ليلاي لنفسه حين كونها من الطيبات في التوحش والاحتجاب من الناس  
 ولم يرض بتلك الأضافة حين كونها من البشر كحال غيرته **أو التوكل أو نحو**  
**ذلك** المذكور من كل واحد من تلك الأمور من المثل والنظير والجميل على اللغة  
 أو غير ذلك مما ذكرنا نحو **أمنه** و **بالموصولة** ينبغي أن يجمع التعريف بالموصولة  
 مع التعريف باللام كونهما من مرتبة ويدكر التعريف بالتم الإشارة بعد العلم  
 لكونه بعد في المرتبة وإنما نزل بيان المصريح بالموصولة لأنه معلوم من النص ولذا  
 تركه في سائر المعارف والمفتاح ذكره في بعض تدكير الماعني أن بفعل عنه  
 بعد غمرك عن موضع بيانه وتركه في بعض إشارة إلى أن بيانه ليس من واجبات  
 كتب الفن وأشار إلى ما هو وظيفة الفن من بيان الموجب أو المخرج كما يكون النسبة  
 إليه بعض ويكتفي به السليخ بكون الواجب أيضا كذلك فعدم العلم بما سبق



الصيغة من الامور المحققة موجب للموصول بالنسبة اليه العمل وان امكن ايراد  
حينئذ بالمعروف الموصول مزج له بالنسبة اليه لان ذكر الموصوف لغو فلا  
تذهب الاشارة اليه تفصيل الباعث والمزج بانه لا موجب فيما ذكر لعدم  
**علم الخاطب بالاحوال المحققة به سوي الصلة لقولك الذي كان معنا**  
**امس رجل عالم** وهذه النكته لا يحصر الموصول بكل يجري في العلم وام الاشياء  
والمضاف والمفتاح ذكر فينا ايضا ولا يمتد القدر بكون لعدم علم المتكلم  
او عدم علم واحد منهما لما سوي الصيغة من الامور المحققة الا انما نكتة قليلة  
الحدوي لا يلتفت اليها البليغ لكونها منظرارية غير مفضة اليها دقة  
نظر فلذا لم يتم المصنف باستيفائها وهذا معني قول الشارح المحقق  
ولم يتعرض لما لا يكون المتكلم او لكليهما علم بغير الصيغة نحو الذين في  
بلاد الشرق لا عرفتم اولاء يعرفهم قلعة جدي هذا الكلام ومن لم يعرف  
المزاج قال عدم الجدوي يخص بهذا المثال فلو قيل الذين في بلاد الشرق  
يكرمون الضيف لكان كثير الجدوي والاولي لعدم العلم بالامور المحققة  
ليشتمل عدم العلم باسم ايضا بلا خفاء وقوت سوي الصلة بيني العلم بالحكم  
المختص الذي هو الصفة فان الصلة جملة معلومة الانتساب اليه بعد  
والصفة جملة معلومة الانتساب اليه شخص وكذا احصى بها النكته  
بخلاف الصلة فانها توضح المعرفة وبهذا الذفع او هذا الباعث  
لا يقتضوا الموصول لجواز التعريف بالنكته الموصوفة لانه يقتضي الموصول  
واختيار النكته الموصوفة تحتاج اليه نكته عدول ولا يحتاج اليه ما قال  
السيد السند في دفعه من ان الكلام في مزج تعريف على تعريف بعد ان كان  
المقام للتعريف فالنكته الموصوف بمعدل عنه ولا اليه ما قال الشارح  
المحقق ان المزج لا يجب فيه الاضطراء والافعال من بل هو ما يكون له  
مناسبة وملازمة بالاعتبار المناسب ولا يرد ما اورد على السيد السند  
انه لا يعيد الترجيح على المعرف الموصوف بالموصول لان ذكر المعرف لغو ف  
يكفي الموصول او **استحسان التصريح بالاسم** الاول بالعلم ليشتمل التثبت  
والنكته ايضا بلا خفاء ولم يقل الاستحسان الذكر بالاسم للتبينة على جملة  
الاستحسان وهو التصريح والاستحسان اما المصلحة فتعود اليه المستدالية  
لا في الآية لان من له شرف اذ احتج اليه ذكر ماصدر عنه مما لا يدق به لا حين  
ان يصرح به واما في مصلحة تعود اليه كذا اذا فعل المستند اليه بغير

لا لا يحسن التصريح بانه فعل به ذلك محض ضرب الامير من امر السلطان يضربه  
وهذه النكته لا تخرج الموصول الاعلى العمل **او زيادة التعريف** لم يقل او زيادة  
لتعريف ليعم زيادة المستند اليه والمستند زيادة تعبير غيرهما من المنعوت  
والعرض المسوق له ولوقا تعبير كان اظهر فالحلاف في ان المزاج تعبير المستند  
والمستند اليه ارا العرض المسوق له الكلام مثلا لا يلتفت اليه اولوا الاقوام المحضر  
في التلخيص من قصور انظار الاولاد ويره عليك توضيح هذا الجمل مع مزيد  
انعام من المبتدئ العلم في شرح ما مثل به يقتضي المقام اعني قوله **محو رادة**  
**التي هو في بيتها عن نفسه** ايها نحو هذه الآية يعني التعريف بالموصول  
لاستحسان التعريف بالاسم وزيادة التعريف كما يرشد اليه كلام المفتاح وان كان  
يؤمر اقتصارا لافضاح على تطبيقه على زيادة التعريف اختصاصه بالثاني وفي  
تمثيل مقامين مثلا واحد تنبيه على انه لا منع من جمع بين المقامات ولا خفاء  
في ان في الاسم الموصول مزيد تعبير موت المراودة اي المخادعة والتحمل لولا  
يوسف ايها لئلا انه اذا كان مولى طي يكون في غاية التمكن من ذلك ومزيد  
تعريف المستند اليه لرفع الاحتمال الذي في غير الموصول من زلخا وامرارة  
العزيرين ما على احتمال اشتراكهما وزيادة تعبير مرادة يوسف وقد وقع  
استبعاد مرادة بكونه مملوكا لنا وزيادة تعبير لغير المسوق له الكلام  
من نزاهة يوسف عليه السلام حيث افاد انباء عن الفخام سعي ما نكتة فيه  
بالغة غاية الاهتمام وفيه تنويه دقيق اخر لم تدركه الفلم الاعلام وهو ان  
مزاهته بحيث انه لو لم يكن مملوكا لكان متمكن من مراديه ومن عجيب  
ما وقع في بعض الكتاب على هذا الكتاب انه كيف يكون التي هو في بيتها  
اولي من زليخا وامرارة العزيرين وقد تقرر في الاصول ان دار فلان تحملا  
الدار المملوكة والغارية والمستأجرة ولم يدرك صاحب الدار وما لكتها  
ايضا محتملة اكثر احتمال من امرأة العزير فاي في مجرجه لم يه الرجم بامته  
الاصول وان نسبة العبد الي شخص مكنه في بيته يعيد انه مملوك له وكون  
الموصول غير محتمل لان ما لكته يوسف عليه السلام معينة غير محتملة **او انهم**  
**من اليم ما غشهم** قوله من اليم ما غشهم او من التبعيض وهو حال  
عن التفتيشين والتفتيش بكثرة ما غشهم حيث اجتمع مدة مديدة ومن  
حتى من بنو اسرائيل ودخله فرعون بنماحه وكال قوته وشدة



للمعنى كما يقتضيه طبعه من الجريان حتى اذ هم قناتين فيهم كان في التباينات  
او التعظيم لانه كان ما اعتاد الحكماء ان يحكموا بما هو خارج العادة ما وراءها  
فقد هم بما ليس عادة المماثلة ويجعل ان يكون الموصول في الآية للامام بعد  
عن الغمام حيث وجدته ما لا يقبله العقول ويتباين عنه القبول **قوله**

**قوله** اني نواس

ولقد نزلت مع الغمام بل لوم . واعلم صرح المخط حيث اسأناه  
وبلغت ما بلغ امر بشيابه . فاد الفصاحة كل ذلك ان اثاره .  
والاشام بفتح الميمزة واد في حتم والنعوتة ويكسر الما ثم كذا في القاموس  
**او تنبيه المخاطب على خطا** سواء كان خطاه او خطا غيره فلذلك **قوله**  
**قوله** عن عبد بن طيب من قصيد يعط فيها بنية **ان الدين رومهم** على صيغة  
المجهول من الازالة اي تظنونهم لان مجهول هذا الباب من الروية تعارف  
في الظن والمروء في الظن ما سوى اليقين كما قد يحى بهذا المعنى لان ذلك  
حكم على الاخوة دون الجرم ولا ان الاخوة لا تكون الا مضمونة لان الناس  
اصناف فظنون الاخوة ومجرومها ومتيقنها وصيغة المعروف تروها الروا  
والدراية لا بما يعني اليقين فلا يتصور فيها الخطا **اخوانك** **لبي** **عليك**  
**صدورهم** الغليل العطش اي شدته او حرارة الجوف كذا في القاموس **ان**  
**تصرعوا** اي ان تطرحوا على الارض والصرع الطرح في الارض والظاهرة ان  
كناية عن ان تعلقوا **وقال** الشارح ان تدكوا او تصابوا بالحوادث وفيه  
تنبيه المخاطب على خطايه في الاعتقاد ليحجب عن مثل هذا الاعتقاد ولا يفي  
بالاعتماد على احد يظن به الرداء وعلى خطا اخوانه في المعاملة معه او التبا  
الذي يبتغي عليه المهام ان لا يفوت منك في شان اخيك الاهتمام فالمثل  
لبي الخطا **قال** الشارح المحقق وفتية من التنبيه على عظم في هذا الظن  
ما ليس في قولهم ان القوم الغلات هذا او يبادر منه ان كلام الشارح في قوم  
مخصوص وانما هي راء تنبيه على اعتقاد يعلو منه بالناس ايا كانوا ولا ي  
وقت كان وليس هناك قوم معينون يتباين البعير عنهم بالقوم الغلات في بلد  
من نكات التبعية بالموصول في البيت عدم علم المخاطب ولا المتكلم بما سوى  
الصلة وينبغي ان يكون المقصود اخذ من الناس بالتبعية بالموصول للجرم  
بوت الحال لمن ليس له الصلة بطريق الاولي فخذها من نكات الموصلية  
فانما نعم النكتة والتسكي جعل البيت من الايمان الى وجه بنا الخبر ليتوصل به

الى

الى التنبيه على الخطا والمصنف قد ل عنه وجعله للتنبيه على خطا لانه لا يمكن  
في الوصول الى وجه بنا الخبر لا يقتضي بنا يقتضيه عليه وزده الشارح المحقق بان  
الدوق والعرف شاهد اصدق على ان التبعية عن ينفقه المخاطب اخاله ممن يظنه  
اخا يوي الى ان الخبر عنه يكون بما يباين في الاخوة ولا يخفى ان خطاهم يستفاد  
من الموصول كما لا يباين في غير ان يوسط في ذلك الايمان وجعل الآية دريعة  
لا يصفوا عن شائبة التكون فلم يخطى في العدو ولا ان اخطا في بني ايمان الموصول  
الا ان يقال المراد بالتنبيه الواضح الحاصل من الدهان والموصول قد  
يكون للتنبيه على صواب كذا الذي رايت محبا لك لم يقصر في محبتك  
**او الايمان الى وجه بنا الخطا** اقول في القاموس وجه الكلام السبيل المقصود  
وانه الى اي مقصد بعد معرفة بنا فيه ولذا قال المفتاح الى وجه بنا  
الخبر الذي ينبغي عليه اشارة الى ان الايمان بما يتم بعد تحصيل بنا فيه  
واما قال الخبر لان الكلام في الخبر وشان الحكم المشترك بينه وبين الابتداء  
ان يعرف بالمقايسة والمقصود ان **اخوان الدين** **يستكملون** **عن** **عنا**  
**سبيل** **خلون** **جهم** **دا** **اخرين** يوي الى ان سبيل الخبر عن دخولهم جهم صاهر  
كون دخولهم على هذه الصفة على طبق استكبارهم عن العبادة وقوله  
ان الذي سمكت التما يوي الى ان سبيل الاخبار بنا البيت الرفع ليس رتبة  
رفعه تكون مقادة فيما بين البيوت بل تفاوت يكون بين التما وستان  
الابنية الرفيعة ثم ان ذلك الايمان بما يقصد به تعظيم الخبر كما في هذا  
البيت وقوله الدين كذا بوا شعيبا كانوا هم احاسين فانه يدل على ان سبيل  
الاخبار بحسب انهم ليس الخبر ان المتعلق بالدار الفانية الذي ربما يجحد  
بالسعي في مقدمات الترحيل الحسرة ان الاخرى الذي لا تدرك له وفيه  
تعظيم شأن شعيب عليه السلام . وقوله .

ان اني صرت بيتا مأجونا . بكوفة الجندل غالت وقها غول .  
يوي الى ان سبيل الاخبار بذلك ودها انما استأصلت ولم يبق منها  
شي حتى اختار المهاجرة الى بلدة بعيدة بعد طريق الوصول اليه وملافا  
فلو كان بقي من ودها اثر لما اختارت ذلك ثم انه يجعل ذلك الايمان وسيلة  
الى تحقيق الخبر وبيان انه لا محالة واقع ومن هذا الفرق بين الايمان  
الى وجه بنا الخبر وتحقيقه وايدفع توبيخ المصنف جعل الايمان ربيعة  
الى تحقيق الخبر لعدم الفرق بينهما ولذا **قال** الشارح المحقق



الايمان الى وجه بنا الخبر هو الايمان الى طردان وطريقه وليه انه من اي جنس  
من جنس الثواب او العقاب واصله ان تأتي بالفاعلة على وجه يثبت  
على الخاتمة كالارضاء في علم البديع ويرد عليه انه لا بد من فارق بينه وبين  
الارضاء حتى لا يكون جعله من البلاغة وجعل الارضاء من توابعها تحكما  
ورده السيد السند بان المتبوع هو الخبر لا بناء فلفظ البناء مستدرك وان  
اريد به الخبر المبني عليه اذ لا فائدة في وصفه بالمبني عليه هذا على ان  
لفظ المفتاح ينبى عن هذا التاويل لانه قال وجه بنا الخبر الذي يثبت  
عليه وبان الايمان الى وجه الخبر بهذا المعنى لا يكون وسيلة الى تعظيم  
الخبر بل تعظيمه اما يحصل من اسناده الى المعلوم بهذه الصلة قدم  
على المسند اليه او اخر وكذا تعظيم خبر واهانه الخبر واهانه غيره  
مع انه جعل الايمان المذكور وسيلة ويمكن ان يقال تلك الامور كما يحصل  
من الاسناد يحصل من معرفة كونه من جنس الصلة فكما يحصل التعظيم كونه  
فعل من رفع التما يحصل كونه من جنس رفع التما واما اذا كان يحصل  
من الاستناد فادعك من الموصول جنس المسند اليه حصل التعظيم والافاء  
نعم يحصل من نفس الاسناد ايضا فيمكن ان يجعل الايمان ذريعة وان  
يجعل نفس الموصول ذريعة لكن لا يخفى ان الواضح الحائلي عن التكلف  
كون الموصول مفيدا للتعظيم فالاعراض عنه والاقبال الى الاستعانة  
من الايمان تكلف وتعتسف واختار السيد السند جعل الوجه بمعنى  
العلة وفشره بعله اسناد الخبر الى الموصول بوي الى بعله اسناد الخبر  
الى المسند اليه فربما يجعل ذلك الايمان وسيلة الى مورد كرت وفيه  
ان ذلك الايمان لا يخص الخبر بل يشمل كل مسند فخصيصه بالخبر غير محقق  
وكيف لا وتكون بقى لنا نبينا الذي سمك التما ايضا بوي الى وجه اسناد  
النبى الى ذلك المسند اليه وايضا تعظيم المسند اما يحصل من الاسناد  
الى هذا الموصول لان ايمان الموصول الى ان بعله الاسناد قيام مضمون الصلة  
به وان امكن جعله وسيلة الى التعظيم لكن مع كون الاسناد اليه ممكنا  
لا يلتفت اليه فضلا عن ان يترجح على الاسناد في ذلك وجعل جعل الايمان  
الى بعله بنا الخبر وسيلة لا بيان انه بعله البناء كما يفهم من كلام السيد السند  
بعيد عن التماس على ان تعليل الحكم بالموصول بالمستحق بوي الى بعله نبوت  
المسند لا الى بعله اثباته ومنهم من فسر بعله النبوت ولم يلقوا اليه

لان

لان كثيرا من اشكال المفتاح لا يمكن ان يساعد ثرائه اي الايمان المذكور ربما  
جعله ذريعة الى التعظيم لانه اي الخبر نحو قول الفردوس  
ان الذي سمك التما اي رفعنا بني لنا نبينا غايمة اعز واطول يريد  
بيت الشرف والمجد او شان غيره اي الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا  
هم الخ سرون فان فيه تعظيم شان شعيب عليه الصلاة والسلام وفي البيت  
ايضا تعظيم شان غير الخبر كما قيل خبر واحسرا عظيما واعتبارا لتعظيم  
الموصولية كثيرا اذ قال الشكاكي في هذه الاعتبارات كثر في محول وكانت  
في الاشارة اي تعريف المسند اليه بايد اوه اسم اشارة والبيان الواضحة  
يجعله اسم الاشارة لان استعمال الاشارة بهذا المعنى لم يونس لتمييز الكلام  
تميز اي تميز المسند اليه الكمال تميز مما يمكن من المعارف التي يسميها  
المقام والا فالكلام تميز اما يتصور ما عرف المعارف وهو المصنوع ثم اعلم  
ثم اسم الاشارة على المذهب المصور ومن قال هو العمل كمن قال هو اسم  
الاشارة مذهب الجمهور فلا يليق ان يثبت عليه هذا الحكم المذكور المصنف  
نذكر ما لا بد منه وهو كون المقام صالحا لاسم الاشارة لما عرفت غير مرة  
ان مثله مما يعرف من علم اخر وهو المقام الذي يتاخر التما ان يحصل  
في هذه السامع بالاشارة الحسية المفسرة بالاشارة الجوارح وذلك بان  
يكون المسند اليه مبصرا لما وكون التما اسناد حسية فاستعمال اسم  
الاشارة في كلامه تعالى سوا كان له المبصر او غيره محاذ لتفريجه تعالى عن  
الاشارة بالجوارح وكذا استعماله في غير المبصر سوا كان مما يمكن ان يدرك  
بالبصر او لا وتكون يكون مدركا بالبصر ولا مدركا بالعقل الصنف  
فغير المبصر من المبصرات يحتاج الى تنزيله منزلة المبصر والمحموس  
الغير المبصر الى تاويله بالمبصر ثم بالمبصر بالوعد والمعقول الى تاويله  
بالمحموس ثم بالمبصر بالوعد فادرك السيد السند ان غير المحموس يحتاج  
الى تاويلين تنزيله منزلة المحموس ثم تنزيله منزلة الشاهد واما  
المحموس الغير المشاهد فيكون فيه تاويل واحد وهو ان يجعل بمنزلة  
المشاهد ليس بذلك وبالجملة استعمال اسم الاشارة في قوله تعالى اولئك  
علي هدي من ربهم من خلاف متضمني الظاهر من وجهين فاعرف مما وكذا في قوله  
او ليكن اياي حجيبي بمثلهم  
فابحث عنه خرج عن متضمني الظاهر في قوله اي ابن الدوي هذا



ابو الصقر قد اتي محاسنه جمع هن على خلاف القياس من نسل شيبان  
 بين الضال والثلث النسل الولد وشيبان بن غلثة ابو قبيلة صار  
 اسما لقبيلة وما في البيت يحملها والضال والثلث شجران في البادية  
 وكونه من نسل شيبان يعني كرم العرب وكونه بين الضال والثلث يعني  
 من خلع العرب وفصائلهم او من اعز الناس لان فقد لغز في الحضر كالحيد  
 او من مبادات العرب التي لهم مرمي وممكن لا يشار بهم الغيرة وان كان  
 د اخلا في محاسنه لكن ذكر لان المتبادر منه غير النسب والفاخرة وصفا  
 العز ولم يفرض لبيان الاعراب لانه مخوف من الاسهاب **او التعريف بقفاوة**  
**السامع** حتى كان لم يذكر غير المحسوس على ما قيل او حتى كان لا عقل  
 له واما قوله الادراكية الحسن حيوانات العجم لانه لا يفهم ما لم يميز  
 التي كالتميز حتى يحل هذه النكتة من فروع قصص التميز الكلام  
 كما في المفتاح ويمكن التعريف باسم الاشارة بقطانة السامع اشارة الى انه  
 يدرك كل شيء اذ ان المحسوس وبان المساو اليه متعين غاية التعين حتى كان  
 محسوس لكل احد **كقوله** اي الغزوة **اولئك** بجملة ان يكون التعريف  
 تعين اياه **اباي حبيبي** مثلهم اي اذكر في مثلهم من ابايك فبيد تكسما  
 هجاء او من فرق الناس وهو المناسب لمقام تمدح اياه في الامر بالتحيز  
 خوفا من سوءه من مثله وحل الكلام بهذا لا يحجج الى جعله لتعجيز كما  
 لا يخفى على صاحب التميز **اجتماعا** **يا جريدي** في هذا الخطاب البعيد  
 ايضا تعريف بربوبية غياوته كانه قيل لا تعرف انت المخاطب مالم  
 تراه ولا تحسب قوتك بالبلاوتك ولا تزال تعد بعيدا **الحجاج** اي  
 الحجاجس اي مجلس كثير الحضر من طوائف العرب كانه محاسن وفيه اشارة  
 الى انه بعيد عن الانصاف كما برجده حتى لو لم تكن كثرة الشاهدين بالحق  
 لا ادعي ما يشا ولا يحمي الحق المبين الواضح البين وفي الاساس الجوامع  
 لبيان لغة الجوامع بالامر الذي يجمع له الناس وجعل الحجاج مصداق امينا  
 يعني الفا على الجمع الروايتين معنى تكلف بعيد وعنه عني **او بيان حاله**  
**في القرب والبعيد والتوسط** اخر التوسط مع ان الظاهر حاله  
 يقتضي التوسط لما قيل انه يتحقق بعد تحقق الطرفين اولاه ما قص في كل  
 من القرب والبعيد ولا يخفى ان جعل القرب الرتبة واخره ذريعة للتوسط  
 والتحيز اقرب فلا يرد ما استغنى من انه كيف بعد البيان بالمعنى اللغوي

والافادة

والافادة بالدلالة الوضعية من الحواض والمزايا حتى جعل هذا التعديل  
 الحواض توطئة لما بعده ولم يحرز عن عدم مساوات العبارة واجتيج الى وقوع  
 ان القرب والبعيد والتوسط ليس مما يقصد باسم الاشارة وضعا بل من قايين  
 لا يحيط بها الا نظر اليدين لانه يدور على مناسبة الالفاظ بحسب القسلة  
 ولا حكمة والتوسط **وقال** الشارح الحق ان المعنى الوضعي قد يكون زائدا  
 على اصل المراد فانه اذا كان اصل الحكم على معين يمكن تصور بطريق تعدد  
 فاختار اسم الاشارة لافادة قربة يكون ايرادا له لزايد على اصل المراد  
 هو القرب ولولا هذا الاعتبار لاشكل كثير من مباحث المعاني من الاماير العلمية  
 وايقصر لي غير ذلك ورده السيد السند بان جميع المعاني اللغوية تعين  
 زائدة على اصل المراد بهذا الاعتبار وتكون الافادة بالدلالات الوضعية  
 من مباحث على المعاني مع اسم صرحوا بان نظرهم في الزايد على المعنى الوضعي  
 ويمكن ان يجاب عن اصل الشبهة بان الحكم بانه قريب ليس دخال في الموضوع  
 واما الدخال فيه القرب على وجه هو قيد للذات والمخوطة عنه اجمالا وما جعل  
 داليا الى ايراد اسم الاشارة بيان انه قريب وافادة هذا الحكم اذا دعي المقام  
 اليه كما تقول لمن يحاطبك بما لا ترضى ان يتمع غيرك تمنع هذا فتريد بالحقبة  
 عنه بهذا الامر الى انه قريب ليمتنع المنكر عن المنكر او يقول المنكر لي في  
 ذلك لا يتمع اولئك فيعبر باولئك للاشارة الى انه بعيد لا يتمع ولمزيد  
 توضيح هذا المقصود قال ك بيان حاله في القرب الى اخره ولم يقبل بيان  
 القرب الى اخره فمائل ولا يبعد ان يقال المقصود منه التنبيه على ان عزم  
 التبعين ربما لا يكون بيان المعنى الموضوع له انه المربك مقام يقتضي ازيد  
 منه اما لقصور الخطاب او لغير ذلك وهذا مما يقع في كثير من مباحث  
 المعاني من اشكاله ويحجب من ضعفه واشكاله **كقولك هذا اودك**  
**ودان زيد** اي كقولك هذا زيد وقولك ذك زيد او قولك ذاك  
**زيد فان قلت** الظاهر العطف بالواو لان التمثيل بالثلاثة بالنكت  
 الثلاثة السابقة **قلت** التمثيل يشير على ترتيب الف والمعارف فيه  
 العطف بكلمة او وسقط على وجه ان شاء الله تعالى **او تحفيره** **بالقرب**  
 اي بسبب القرب اما بان يزيد للامتنان منه الى التحفيز فيكون من قبيل  
 الكناية واما بان يزيد التحفيز لعلاقة له بالقرب مجازا **هذا الذي**  
**يدكر المنكر او تعطينه بالبعد** تزيلا للبعد ورجحه منزلة بعد المسافة



نحو المدة لك الكتاب او تحقيق بالبعد كما يقال ذلك **التعريف** فعل كذا  
 لانه لم يرد كذا التعظيم بالتعريف مع انه يناسب التعظيم بان يزل قربه من ساحة  
 عن المصور والخطاب منزلة قرب المسافة واعرض عنه في الايضاح ايضا لانه  
 لم يجد فيما بينهم ويوده قوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا وقوله تعالى ان  
 هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم واعلم ان امر الاشارة المستعمل في غيره  
 كما نرى في المعين عينا كان او معنى كصير الغائب محتاجا لي تقدم ذكر صرح  
 به الرضي **او التنبيه عند تعقيب المشار اليه** واصف اي عند ايراد  
 اوصاف عقيب المشار اليه **عليه** بالتنبيه او على ان المشار اليه **جدير**  
**بما يورده بعد** اي بعد اتم الاشارة او على ان المستند اليه جدير بما يورده  
**بعد من اجل** اي من اجل تلك الاوصاف ولا يخفى ان التنبيه لا يتوقف  
 على تعدد الاوصاف ولا على كون عقب المشار اليه فانه يصح ان يكون  
 قبله كان يقول جاني الفاضل الكامل زيد وهذا يستحق الاكرام ولا على  
 ان يكون ما هو جدير وازاد بعد فليكن قبله كان يقول يستحق الاكرام  
 هذا قالوا فصح ان يقال او التنبيه عند الاشارة الى موضوع على ان المشار  
 اليه جدير بما اسند اليه من اجل كونه موضوعا ووجه التنبيه ان  
 يصير التعريف باسم الاشارة بمنزلة التعريف بقوله المتصيف هذه الصفات لان  
 ايراد اسم الاشارة لجهته كالمحسوس باعتبار التمييز الحاصل بالانضمام  
 وتعليق الحكم بالمستحق بشعر بعلمية ما خذ فيدل فذلك الحكم بالمتصف  
 على مدخلية الانضمام ويحتمل ان يكون ايراد اسم الاشارة بعد وصف  
 المشار اليه لتفخيم الاوصاف او تحقيقه لانه اعظم الذات بسببها او حقا  
**اوليك على هدي من ربهم واوليك هم المخطون** فان اولئك الاول  
 اشارة الى الموصول المعقب بصلة الايمان بالمعقب وما عطف عليه والتم  
 المعقب بالايمان بما انزل اليك وما انزل من قبلك وفيه تنبيه على ان  
 كونهم خليفين بان يكونوا على هدي لاجل الانضمام بهذه الاوصاف واولئك  
 الثاني اشارة الى اولئك المعقبين بتلك الاوصاف مع زيادة كونهم  
 على هدي وفيه تنبيه على ان استحقاقهم الفلاح والفوز عاجلا واجلا  
 لاجل ذلك انضمام والشارح الحق لم يصدق بين اسمي الاشارة فاتباع  
 الفارق فانه اعدل وانما ما هو الاخر افضل ومما جعله صاحب  
 المفتاح اهيا الى اسم الاشارة لا يكون ذلك اولسا يعكس طريق سوي الاشارة

ولم ينفذ اليه المصنف بعد ان يمكن التعريف عن المحسوس ليتمكك والاسماع بطرق  
 اخرى فاما اولها ان يد من الذي في هذا المكان فاما **اللام** اي تعريف المستند  
 اليه وايراد مفرقا باللام **للاشارة الى معهود** اطلق المعهود مع ان نفس  
 الحقيقة في المرفوع باللام الجنس ايضا معهود كما يشير اليه قوله وقد ياتي لاجل  
 باعتبار عمدته في الدهن لان المعهود تعارف في بعض من مفهوم ما دخل عليه  
 اللام وقدم لام العمد على لام الحقيقة مع انه اخر الشكاي لان المعروف به اعرف  
 ولاقسام لام الحقيقة وكثرة ايجائه فلام العمد كالسبب بالنسبة اليه ولو اخذ  
 لكن الفصل بين القسمين واعلم انه اشتهر فيما بين النحاة ان لام التعريف لا تكون  
 للتعهد الخارجي ولتعريف الجنس والتعهد الذهني والاستغراق فحق صاحب المفتاح  
 ان لام التعريف للاشارة الى تعيين حصة من مفهوم مدخوله او لتعيين نفس  
 المفهوم والتعهد الذهني والاستغراق من اقسام التعريف للجنس ثم ذكر ان الفرق  
 بين تعريف الجنس والتعهد فيما يقود الى مجرد اصطلاح وتفرقه بالتسمية  
 لا يظهر وهذا الاحسن وحق ان لا فرق بين لام التعهد ولا بين الجنس اذ كل  
 منهما اشارة الى معهود فانيه ان المعهود في احدهما الجنس وفي الاخر حصة  
 منه وجعل احدهما لام الجنس والآخر لام التعهد ليس لتمييز يعود الى مفهوم  
 التعريف بل باعتبار معروض التعريف ولهذا اقال ائمة الأصول حقيقة  
 التعريف التعهد لا غير وهذا الكلام حق قد جني على ان المصنف والشارح الحق  
 لطفا بما به انه يقول لا فرق بين القسمين بحسب المفهوم وتعريف التعهد  
 فليست تعريف حقيقة فرد المصنف عليه وتبعه الشارح بالفرق بتعيين  
 المبدأ بلام التعهد ولا الحقيقة بان الاول اشارة الى حصة من الجنس والثاني  
 الى نفسه لكن تنجاء في كون لام التعهد الذهني ولا الاستغراق والآخر  
 تحت لام الجنس فلام التعهد اشارة الى معهود اي مذكر خاص في ذهن المتكلم  
 والمخاطب اما لذكر سابقا في كلامك او كلام غيرك صريحا او غير صريح  
 وهو التعهد الحقيقي واما لتعيينه وكونه معلوما لا محالة حقيقة او ادعا  
 لغرض وهو التعهد التقديري واحدا كان او اثنين او جماعة لكن الاشارة  
 الى الجماعة لا يحجب تعريف التعهد مع استغراق لان التعهد يقتضي فصلا  
 للجماعة باللفظ واسارة اللام الى تعيينها ولا الحقيقة تقتضي الاشارة الى  
 حضور الجنس وقصده باللفظ وهم الجماعة من القرينة ومن خارج اللفظ فله  
 قاله الشارح المحقق من انه نية صاحب المفتاح بتفسير التعهد بقوله تعالى

تعقيب اللام



وأبعث في المدين حاشدين بأنك بكل ساجد عليه فجمع الحق على أن العنوم  
والعهد جثمان ولا يتناهيان كما يوهنه جعلهما فمين إذا المراد بالحق  
مجمعهم نزيه لا شبه عليه السيد السند والذي أرى أن التعريف العبدية  
لا يكون إشارة إلا إلى واحد من الجنس فإن المشي إلى اثنين إنما هو التثنية  
والاثنان حصّة واحدة من الجنس الذي هو مفهوم التثنية وهكذا الأكثر  
من اثنين حصّة واحدة من مفهوم الجمع واعتلم أن المذكور في كلام الشارح  
الحق والايضاح أن لأم الجنس ولأم الحقيقة بمعنى والمذكور في حواشي السيد  
السند قلنا من بعض الأفاضل أن لأم الحقيقة ولأم الطبيعة بمعنى وهو قسم  
من لأم الجنس يقابل العهد الذهني والاستغراق **نحو وليس الذكر**  
**كالأنثى** لما فسّر قوله تعالى وليس الذكر كالأنثى بوجهين أحدهما في  
مساواة الذكر والأنثى بالحرية وهو مبني على كونه من كلام امرأة عمران  
وتتمتع بخصرها يعني الخصر على وضعها أنثى وقدم مساواتها في الحرية  
فيا ليتها كانت ذكر أو يا ليتها أنثى والذكر والأنثى في الحرية فالحجاب  
الله فليتأ بان جعل الله مساوية للذكر في الحرية ولو شاء لجعلنا ذكرا  
وحيث أن اللام فيما للجنس ولا يصلح أن يشار إلى العهد واليهما أنه  
من كلام رب العزة لتسوية لها بتبشيرها بان أنساها مفضل على الذكر الذي  
طلبته احتاج المصنف إلى تفسيره حتى يتضح كونها مبنيين فقال **أي**  
**الذي طلبت** امرأة عمران وهذا يشعر بأنه جعل الذكر معنونة السعيه  
باعتبار طلبها لا باعتبار ذكره فيكون مثالا للعبدية التقديري وقوله  
**كالأنثى وهبت لنا** إشارة إلى أنها معنونة باعتبار ذكرها في قولها  
رب أني وضعتها أنثى لأن ما وضعتها مؤهوبة الله ولوقالت كائني وضعها  
لك أن اوضح في مثال العهد الحقيقي ويمكن جعل الذكر معنونة التحقيق  
بوجوده بها ما ذكره الشارح الحق من أن قوله تعالى رب أني تذرت لك  
ما في بطني محررا تفيد الذكر لأن الحرية لا يكون إلا للذكر وهو عتق الذكر  
بيت المقدس وبما أن قوله أني تذرت لك ما في بطني محررا بتقدير شرط  
وأضحى أي لو كان ذكرا وهبت أن قوله رب أني وضعتها أنثى تحسّر على فوات  
الذكر فتذكره لكن ما ذكر المصنف توجيه حسن أبق من هذا المقام تهمت  
له وأن حفي على القول بالاعلام والمحمد لله على الانعام بالانعام وجعل الرحي  
وصف المناوي المبهمة نحو يا أيها الرجل ووصف أم الإشارة نحو هذا

الرجل

الرجل للعهد لكونه معلوما بالصور وتبعه الشارح الحق وفيه تأمل  
لأن الطاهر أنه لرفع الإبهام ودفع الالتباس في الإشارة الجنسية  
بيان الجنس وبه يشعر كلام الخاء فهو تعريف الجنس ثم يقع الجنس على  
حصّة معينة غاية التعيين ووفق بين المقصدين العبارة وبين أنظر  
العبارة إليه في ذلك مفيد بما إذا استعمل اسم الإشارة في المشاهدة على  
ما هو وضعه أو ذكر اسم الإشارة على وجه الإهمال لأعلى وجه كلي أي أم الإناث  
في الجملة فلا يرد أن اسم الإشارة قد يكون إشارة إلى الجنس الذي جعله  
وصفاله **أو إلى نفس الحقيقة** ومفهوم المسمى أو المفهوم المجازي فان لأم التعريف  
كانت محل على الحقيقة تدخل على المجاز فتقول الأسد الذي يرمي خير من  
الأسد المفترس والمراد الإشارة إلى المفهوم سواء اقتصر الحكم على المفهوم  
أو اقتصر صرفه إلى المفرد فالأول **كقولك الرجل خير من المرأة** والثاني  
بما يشير إليه قوله وقد يأتي وقد يفيد ولا يفتح تفيد الحقيقة بما لا يفيد  
نعم قصد الأفاضل كما يشعر به كلام الشارح وأن يوهنه التمثيل والأفلا  
يفصح جعل العهد الذهني والاستغراق داخلين تحته وكون جنس الرجل  
خيرا من جنس المرأة لا ينافي كون شخص مرأة خيرا من شخص رجل فان العوايق  
قد تمنع عما يستبعد الجنس وقد تكون الإشارة إلى نفس الحقيقة ليعود  
اتحاده مع أي وجعل منه قوله تعالى أو لتيك هم المفلحون وهو الذي قصد  
جاء الله حيث قال أن معنى التعريف في المفلحون الدلالة على أن المتقين  
هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وحققوا ما هم وتصوروا بصورهم  
الحقيقة فهم لا يعدون تلك الحقيقة كأنقول لصاحب هذا عرفت  
الأسد وما جعل عليه من شرط الاقدام أن زيد أهوه ولا يخفى أنه أبلغ  
من قصد القسرة غاوة وصفه الشيخ في دليل الأحكام نهاية الدقة  
حقى كانه يعرف ويكر ومن وهم من قوله لا يعدون تلك الحقيقة أنه جعل  
من قصد المسند إليه على المسند فلا ينافي به وكيف وقد استولى عليه الوهم  
لأن قال أنه جعل ضمير الفصل لقصر المسند إليه على المسند ولم يعرف  
أنه في بيان معنى التعريف وقد يشار إلى تعيين الجنس من حيث انتسابه  
إلى المسند إليه فيرجع التعيين إلى الأنثى كما في بيت حسان ووالذكر  
العبد أي والذكر المعروف بالعبودية وطاهر عبارته تشعر بأن لأم الجنس  
إشارة إلى نفس الجنس المفهوم من غير زيادة وذلك لا يقتضي تعريفا في المفهوم



حي بعد معرفته حصولها من نفس استعمالها للفظ وليست عي ان يجعل تعريف  
المعرف بلام الجنس تعريفا لفظيا لا يحكم به الا لفظ احكام اللفظ من غير خط  
للمعنى فيه كالك في بعض محقق النجاة كل لام تعريف سوي لام العهد لا معنى  
للتعريف فيها والناظر في المعاني لم يثبت اخر ولا يثبتون ان في  
هذا المورد ولا ينظرون الى هذا المحدث ولا يعتبرون التعريف للفظ ولذلك  
توام طورا ذكر علم الجنس باقسامه في مقام التعريف للعلم واحكامه فيجب  
ان يجعل قوله اولية نفس الحقيقة على نفس الحقيقة باعتبار حضورها وبغيثها  
وعند يثاب في الذهن يرشد اليه قوله فيما بعد باعتبار عند يثاب  
في الذهن **فان قيل** لم يجعل علم الجنس موضوعا لغيره لما وضع له  
المعرف بلام الجنس **قلت** لان اعتبارا لتعيين الذهني تكلف اذ ليس  
تطير ارباب وضع اللفظ الا على الامور الخارجية وذو اللام يدعو اليه  
لئلا يلفوا اللام ولا اعني فيه في نحو اسامة قال السكاكي لا بد في  
تعريف الحقيقة من ترتيبا منزلة المفهوم بوجه من الوجوه الخطابية  
اما يكون ذلك التي محتاجا اليه على طريق التحقيق او على طريق التمسك  
فولذلك حاصره في الذهن اوله عظم الخطر معقودية اللام لذلك  
على احد الطريقين اوله لا يعين من الجنس على احد الطريقين واما  
لانه جار على الاصل كثر الدورية الكلام على احد الطريقين **فقد**  
**يأتي** اي المعرف بلام الحقيقة **لواحد** من افراد مفهومه **باعتبار عند**  
اي عندية ذلك المعنى في **الذهن** باعتبار عندية الواحد اي عرف  
التعريف لتعيين المعنى لا المفردة **وقال** الشارع يريد ان ياتي  
لواحد باعتبار عندية ذلك الواحد من حيث انه متحد مع ما هو معروف  
في الذهن فكانه مفهومه ولا يخفى ان ادخال حرف التقليل في قوله قد ياتي  
وقوله قد يفيد بوجه ان لام الحقيقة من حيث هي هي اكثر منها وليس الامر  
لذلك لان الحكم على المفهوم من حيث هو هو فلما يكون في الجاورات وان كثر  
في المعلوم في المعرفات وكأنه اتي بكلمة قد للتحقيق ازالة للشك في ذلك  
الاثنان لانه خلاف الاصل والاصل ارادة المفهوم من حيث هو هو لانه  
الموضوع له ولما يفيد الى البعض عندية الحقيقة لان التخصيص  
دون بعض شحيح بلا مرجح واما قال وقد ياتي ولم يقل وقد يقصد به  
واحد لان الواحد غير مقصود باللفظ واما ياتي من القرينة **فولك ادخل**

فان

فان السوق افاد ان الحقيقة المحدث المرادة بالمعرف باللام متحد مع  
حتى لو اريد الواحد كان اللفظ مجازا لخلاف النكرة فانها وان وضعت للحقيقة  
المحدث الانما مع لتو بنقيد الماهية مع وحد لا يعينها ويسمي فردا امثله  
ويبين الواحد منها من حق اللفظ واختلف في وضع اسم الجنس هل هو موضوع للتخصيص  
المحدث او الحقيقة مع وحد وارجح الشارع الحق الثاني ورده السيد السند  
بانه لو كان كذلك يلزم ان يكون اسم الجنس حين دخول لام التعريف في مقام العهد  
الذهني مجازا وقد جعله حقيقة موضوعا بالوضع التركيبي على خلاف الافراي  
وفيه بعد وبما رضى انه لو كان اسم الجنس موضوعا للحقيقة كان المعرف بلام العهد  
مجازا في الحقيقة المصية او موضوعا بالوضع التركيبي على خلاف الوضع الافراي  
والاول باطل بالاتفاق والثاني بعيد جدا وبالجملة قوله ادخل سوف ياتي لواحد  
من حق اللفظ فالنكرة اقوي بالاثبات لواحد فلهذا قال **هذا اي المعنى**  
**كالنكرة** لكن ليس كل نكرة كذلك لان المصداق ليس فيها قصد الاله للحقيقة  
المحدث بالاجماع كما يصح عليه المفتاح الا ان الشارع الغالب في النكرة في ذلك  
فلذلك اطلقها ولا يخفى ان المعرف في مقام الاستغراق ايضا كالنكرة لانها  
تاتي للواحدات من غير اشارة الى تعيينها غايته انها متحدة مع الماهية المعنوية  
كالمنهودة الذهنية والمعرف بلام الحقيقة من المصداق كالنكرة منها في المعنى حتى  
حكم السيد السند في شرح المفتاح بانه ينبغي ان يجوز ان يعامل مع هذه المصداق  
معاملة النكرة وان لم يحقق الاستعمال فلا وجه لتخصيص هذا الحكم بكذا  
القيم ويمكن ان يقال يريد ان هذا في المعنى كالنكرة في اعتبار اللفظ وليس غرضه  
لذلك ولذا لم يعامل بمعاملة النكرة ونظره في هذا التخصيص محمول لان  
مناط الافادة وهو المفرد في هذه القيم مهم فلم يعيد بتعيين تعلق المفهوم  
بمناط ما اذا اريد الحقيقة من حيث هي فان مناط الحكم هو ما تعلق به  
التعيين واجتلي في نظر العقل تعيينه وبمناط ما اذا اريد جمع الافراد  
فانما لتعيينها بالعموم نائب المتعين فلم يحدد تعيين اللام لمحاورة الابهام  
وخلص في افادة التعيين عن ملام الابهام والمعاملة معاملة النكرة كثره  
وله غير نظير فانه وصف بالجملة في الشارع **شعر**  
. ولقد امر على ليسم يستبي . فصيت مث قلت لا يعينني .  
وفي الترتيل كمثل الحما يجعل استقارا واما قال في المعنى كالنكرة لانها في اللفظ  
معروفة صرفة لوجود اللام وعدم التنوين فلهذا اغلب اجرا الحكم المعارف عليه



حيث تعامل حرف التعريف في اللفظ لبثت تعريف في المعنى وهذا الظاهر  
مما قاله الشارح ان التقييد بقوله في المعنى لانه يجري عليه احكام المعرفة  
من وقوعه مبتدأ او ذاخل الى غير ذلك لان هذه الاحكام فرع كونه معرفة  
او كالمعرفة كما ان اجزاء النكرة فرع كونه في المعنى كالنكرة وليس من وجوب  
كونه في المعنى كالنكرة **وقد ينفرد** اي المعرف بلام الجنس **الاستغراق**  
وشمول جميع الموجودات اذا امتنع محله على الحقيقة من حيث هي لقربية  
اعتبار الوجود وعلى بعض الافراد دون بعض لعدم قربية البعضية فاول  
ما ينفرد المعرف بلام الجنس الحقيقة من حيث هي ثم الحقيقة في ضمن  
واحد ويتجاوز الى الحقيقة في ضمن الجميع فتربط الكتاب على وفق هذا  
التربيط وان كان رجحان الاستغراق على العند الذهني ورجحان العند  
الذهني على ما هو تعريف الحقيقة من حيث هي كما قرر في حكمة يقتضي  
عكس هذا الترتيب وقد يحقق قربية على الاستغراق سبوي انتفاقرية  
البعضية بعد قربية اعتبار الوحدة ولا بد منها في المقام الاستدلال **بحق**  
**ان الانسان** في المستثنى منه قطعاً او الخروج قطعاً ولا مجال لخروج المؤمنين  
وعاملي الصالحات من الانسان فلا بد من الدخول جوازاً والدخول لا يتأتى  
بدون الاستغراق واعلم ان التعريف باللام والبدا بالاضافة جازم للدول  
اللفظ من الخارج واما تعريف باقي المعارف فمن جوهر اللفظ ولوصفه للامر  
الماخوذ مع التعيين وماد كونه السيد السند ان تعريف الموصول واسم  
الاشارة والصمد من الخارج كالمعرف باللام والبدا والاضافة والانقسام  
الى خمسة بحسب تفاوت ما يستفاد منه مريد لان الخارج في الموصول  
ونظيره قربية المراد من اللفظ للاشارة الى تعيينه ولا تفاوت ما يستفاد  
منه اريد من خمسة **وهو** اي الاستغراق مطلقاً باللام كان او بغيره **بدا**  
قوله بعد بد ليد صحة لارجال في الدار والاولى والاستغراق **ضربان**  
كما في الايضاح فلاحظ في التمثيل بالصيغة مع خفا كونه معرفة باللام اذا اللام  
في اسم الفاعل ام موصول لاحرف التعريف عند غير المازني لان التعريف  
بالموصولية ايضاً باقي للاستغراق نحو اكرم الذين ياتوك اكراماً هكذا  
ذكر الشارح المحقق وفيه نظر لان اسم الموصول لا يستعمل الا في فـ  
معين من المعلوم بالفتلة فالصيغة استعملت في ذكر الجماعة المعينة

اي

التي هي صيغة بلدة او مملوكة لا في مفهوم معرف بتعريف جنبي من حيث الحقيقة  
في ضمن افراد بمعرفة القرينة من غير اشارة الى تعيين الافراد فتأمل ان كان  
ذلك دقة نظر تفنيتك الى ادراك وطرف لا ترتب في انه لا معنى لجرى  
الانقسام الاربعة في تعريف الموصول والشارح المحقق جعل كون اللام في اسم  
فاعل او مفعول لم يقصد به الحدوث خوف تعريف كل للام والصفة المشبهة  
استنباطاً من مقتضيات كلامهم **حقيقى** عو عالم الغيب **والشهادة** وعرف  
**بحق** جمع الامير الصاعقة جمع صانع اي صاعقة بلدة او مملوكة هو بفتح  
الميم واللام او من الميم عز الملك وسلطانه على ما في القاموس والمراد هنا  
ما في تعريف الملك من البلاد وازادة صاعقة البلدة او كان المراد بالامر  
امير البلدة والمملوكة او كان امير بلاد وفسد الشارح المحقق الحقيقي بالثبوت  
لكل ما يتناول اللفظ بحسب اللغة وكانه ارا اذ ام من التناول بحسب المعنى  
المجازي او الحقيقي والعرفي بالثبوت لما يتناول اللفظ بحسب متفاهم  
العرف هذا او العرف او اطلق يرا به العرف العام فيجبه انه يفي الثبوت  
شرعاً واصطلاحاً واسطة وان الظاهر لغوي وعرفي اذ لا تقابل بين الحقيقي  
والعرفي وفسر في شرح المفتاح والسيد السند ايضاً الحقيقي بما كان موقلاً  
بالافراد على سبيل الحقيقة بان لا يخرج فرد والعرفي بما يعد شمولاً في عرف الناس  
وان خرج عنه كثيرون من افراد المفهوم هذا ولا يخفى عليك ان التقييد بالمعنى  
والعرفي لا يخص الاستغراق بل هو تخصيص من غير تخصيص اذ اتيان المعرف  
باللام ايضاً لواحد منهم يكون عرفياً وحقيقياً اذ اذحل السوق عرفي فالمراد  
سوق من اسواق البلدة لا اسواق الدنيا بل الاشارة الى الحقيقة من حيث هي  
ايضاً كذلك لانك ربما تقول ان بلد البطيخ خير من الغنبل لان بطيخه خيراً  
من غنبله فالاشارة في كل من البطيخ والغنبل الى جسد جليص منهما بمغونة  
العرف ولذا قد يعكس ذلك في بلد اخرى هذه دققة قد ابدعها  
السكاكي واتخذها من جابعد مذهباً يشعر به قوله في صدوره هذا  
البحث وههنا دققة والحق ان الاستغراق الاحقيقي والنقضي  
في امثال هذا المثال في الامر المعرف حيث خص بعض مفهومه بقربية التعارف  
فأريد بالصيغة احدي الصاعقتين واذ حل اللام فاستفيد العموم  
**فان قلت** لم يحكم الصاعقة عند التقدير **قلت** لا نزاع في صحة  
واما الكلام فيما اذا اريد بها كل صاعقة ولونا رعت في اراة بقطع ترايك



بالعدول إلى التمثيل بقولنا جمع الأمير كل صاعقة ولما كان المثنى أشمل من المفرد  
ولجميع من المثنى وكان العرض من وضعها الممول لقصور المفرد عنه كان ينبغي  
لله أن يجمع المستغرق أشمل من المثنى والمثنى أشمل من المفرد أن زاد  
موجب الممول منه على فساد به أن استغرق المفرد يكون أشمل واعتمد على أنه  
ينبغي الفطن به لأن استغرق المثنى منه يكون أشمل من الجمع فقال **قَالَ وَاسْتَعْرِقَ**  
**المفرد** أي استغرق ما هو مفرد في المعنى سواء كان مفرداً في اللفظ أو لا  
كالجمع المحلي باللام الذي يظفر فيه معنى الجمعية **أشمل** من الجمع بحسب المعنى  
سواء كان جماعاً صوتاً أو مفرداً نحو قوم ورهط ولم يقصد بذلك الحكم اليكلي  
والأظهر منه عبارة المفتاح واستغرق المفرد يكون أشمل والأظهر منهما  
قد يكون فلا يجبه أن قوله **بديل صحة لأرجال في الدار إذا كان**  
**فيها رجل أو رجلان** دون **لأرجل** لا يتم لأن القوة الجزئية لا تثبت الدعوى  
الكليّة ولأنه معارض بأنه يصح لا يطبق حمل هذا الجمل رجل جملته يطبق  
رجلان أو رجال دون لا يطبقه رجال ويساق اليهم مما ذكر لي أن استغرق  
المثنى أشمل من استغرق الجمع واستغرق جمع القلة أكثر من استغرق  
جمع الكثرة واستغرق كل جمع محصوراً أشمل مما فوقه فقولك لا عشرة رجال  
أشمل من لا عشرين رجلاً حتى أنه كان الواضح أن يقول واستغرق الممول  
أشمل من استغرق الشايل **قَالَ** الشيخ الحق وأما أورده البيان  
ملا التي لتقي الجنب لأنها نفس في الاستغرق نحو ما من رجل في الدار لأن زيادة  
من بعد التي للتصنيف على الاستغرق وينها أنه لا تتم فيه معنى من حيث يصح  
لأرجل رجل لأرجل رجلان بخلاف لأرجل بالرفع فإنه ظاهر فيه حتى يصح صرفه  
عز استغرق بالقرينة نحو ما جاني رجل بكل رجلان وذلك بحمل وجهين  
أحدهما ما في السيد السند أنه يعني أنه أورد بيان الدعوى فيها هو خفض  
في الاستغرق لأنه إذا لم يشمل في الجمع مع كون التي نصاً في الاستغرق  
الواحد والآخرين لعدم شمول جمع ليس نصاً فيه بطريق الأولى فينتج  
بذلك ثبوت المدعي وبما رآه أن المفرد فيما ليس نصاً في الاستغرق أما  
**كان شاملاً** لما لا يشمل الجمع كان شموله فيما هو نص فيه بطريق الأولى  
وبما رآه أنه لا رتبة في صحة قوله دون لأرجل بالرفع لأنه نص في الاستغرق  
بخلاف لأرجل بالرفع فإن عدم محصه حتى إذا يصح أن يقال لأرجل في الدار  
بكل رجلان بالرفع ولا رجل بالرفع لكان عدم شموله لأرجل بالرفع وشموله

لأرجل

لأرجل بالفتح بطريق الأولى وأورد على كون زيادة موجهاً للاستغرق القطعي  
قول الأئمة ما مر عام الأول قد خص منه البعض فإنه ليس نصاً في العموم والأمر يمكن تحوّل  
البعض في كذب نفسه **وَأَجِيبَ** بأنه مبالغة وأدعاه لا يقبل الكذب ومما يدل  
على الدعوى صحة كل رجال جاني دون كل رجل جاني ولا يفسره صحة كل رجل  
يستعد الدار دون كل رجال فتذكر وأما ما يتعرض فيه بيان كون استغرق المفرد  
أشمل للمعروف باللام مع انعقد البحث له لأن استغرق الجمع المعروف باللام في الأكثر  
لاحاطة كل مفرد من جنس به لا لاحاطة كل جمع جمع صرح بذلك إمام الأصول والجمع  
وصح بتفسير كل جمع معروف باللام بكل فرد فرد دون جماعة جماعة التفسير كل  
**قَالَ** السيد السند في حواشي شرح التلخيص كأنه بطلت الجمعية في المحلي باللام  
لأنه يكره من اعتبار كل جماعة تكرار الحكم على الجماعات إذا من جماعة الأولى  
وأصله في جملة فوقها ونحن نقول يكره تكرار الحكم على أحوال ليس أيضاً إذ  
من واجبه الأول والأخرى في جماعات متعددة **فإن قلت** يلزم التكرار في الاستغراق  
المفرد أيضاً لأن الحكم على كل واحد على كل اثنين وعلى كل جماعة **قلت** هذا من  
قبيل اشتباه اثبوت بالأشياء إذ يثبت الحكم لكل واحد يستلزم الثبوت لكل  
اثنين أو لكل جماعة لكن الحكم على كل واحد لا يستلزم الحكم على اثنين **فإن قلت**  
جعل الجمع مستغرق للجمع لا يمكن بدوون التكرار فهو ضروري يعني عنه  
**قلت** قولنا كأنه بطلت الجمعية لذلك وفيه إشارة إلى أن أهمل الجمعية القاطنة  
للمعنى أمر اللفظ هو من ارتكاب النكرة لأن فيه أهمل جانب المعنى ولا يخفى أن المثنى  
المستغرق أيضاً يستلزم التكرار إذ قولنا كل رجلين يستلزم دخول زيد مثلاً  
موراً أعيد متاعية في الحكم فلم يثبت أنه ينبغي كل رجل وبالجمله هذا الجمع  
المحلي باللام وأصل في استغرق المفرد ففضل الشارح القائمة الكليّة به  
بأصل لما عرفت سابقاً من وجهين فتذكر وقد تاتي الجمع المعروف باللام لا وادع  
الجميع فيكون جاني الرجل في معنى جمع الرجال وهو بهذا المعنى دون المفرد  
في الممول ووجه افتاء استغرق الأجزاء مع أن اللام ليس معناه التعريف المنها  
هو أن الأولى بالقصد في المقام القطعي العدة الأشمل من الجمع وجزء ليس بال  
من جزء فيشمل جميع الأجزاء وأعلم أن السيد السند جعل لأرجل محتملاً لأن  
يقصد به يعني لأرجل تحوز عن التكرار كما في المعروف باللام وفيه بحث لأنه  
يتوقف أن يثبت فقد المفرد به من إرادة اللغة ولا يصح البناء على ما هو الباعث  
على إبطال معنى الجمعية في المعروف باللام لأنه منه تحوي لا يطرد على أنه يمكن الفرق



بان مقام المبالغة في التوكيد زيادة من الاستغراقية بدفع لساعة  
التكرار ولا يعقيل على ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه ان الكتاب اكثر  
من الكتب وان قال التحسيري ايضا في تفسير قوله تعالى والملائكة على ارجائنا  
ان الملائكة اكثر من الملائكة متابعة لهذا المروي لاننا حققنا سابقا بما  
وثقه الكثيرون وتبعه الكشاف في نواضع كثير ومافاه المفتاح ان في  
اختيار المفرد المستغرق على الجمع المستغرق تكثير للمعنى بتقليل اللفظ  
ولذا عطف قوله تعالى وهن العظم مني لا فائدة وهن كل عظم بخلاف  
وهن العظم فانه يصح وهن العظام بوهن البعض اما مبني عليه فيكون  
ضعيفا واما مبني على انه ربما يقصد بالجمع المعروف باللام المجموع من حيث  
المجموع ولهذا لا يترك في قولك للرجال على درهم واحد فلما كان  
وهن العظم يحتمل هذا المعنى قصد بتقليل اللفظ لانه تكثير المعنى  
قطعا فحكم الشارح المحقق بطلان قوله لا يجوز وهن **فان قلت**  
لا يصح الحكم بحج الرجال من حيث المجموع مع تخلف واحد فكيف يصح وصفه  
بمجموع العظام بالوهن مع عدم وهن بعض **قلت** لانه اذا قل قوة المجموع  
ثبت للمجموع وهذا هو القوة التي تعلق بالمجموع بخلاف الجعي فانه لا يثبت  
للمجموع اذا المرنيت بجزء اعلم ان من لا يفرق بين الجمع المحلى باللام والمفرد  
كذلك في جانب الكثرة يوافق من يفرق بينهما في جانب القلة اذ لا يفرق  
ان يبراه بالجمع الجنس في هذا الواحد اتفاقا بخلاف المفرد فانه يصح ان يبراه  
به الجنس في ضمن اي بعض الى الواحد وهذا لا ينافي ما تقدم من ان الجمع  
المستغرق بطل جمعيته لانه من خواص الجمع المستغرق للزوم التكرار  
مع بقا الجمعية والمعرف باللام الجنس لا يستدعي بطلان الجمعية لعدم الموجب  
لا يبقا من خلف لا يتزوج النساء بحيث يتزوج واحدة وعليه قوله تعالى  
لا تحل لك النساء من بعد فقد اريد بالجمع المعروف باللام الى الواحد لا  
نقول هذا من قبيل المعروف باللام الاستغراق اي لا يتزوج واحدة من النساء  
فهو نظير ولا تكن الخبايا من خصيما اي لا تخاصم من خاين لما ثبت افادة  
المعرف باللام الاستغراق بقوله تعالى ان الانسان لغي خسر الا الذين امنوا  
وعملوا الصالحات فانزع فيها اما بالمعارضة او النقص بان يقال لا يفيد  
الاستغراق للتنافي بين الاستغراق وافراد الاسم اذ لو صح الدليل المذكور  
للزم تحقيق المتنافيين او لا يتروقف صحة الاستغراق على الاستغراق لانه

يسجد

يستحيل الاستغراق في المفرد وهذا بين ان حق ما ذكر من الجواب ان يذكروا  
متصلا بقوله وقد يفيد الاستغراق نحو ان الانسان لغي خسر ليثبت الاستغراق  
وليسحق ان يذكروا تسميه وحكمه وتحقيق الجواب المشار اليه بقوله **ولا تنافي بين**  
**الاستغراق وافراد الاسم** اي كون الاسم مفردا مستدعيا للوحدة او افرادا  
يفيد الاسم فالأمر اريد بمعنى الوحدة كما سيأتي في قوله واما تسميته فلا فائدة **لان**  
**احرف** اي حرف التعريف الذي يكون افادة الاسم الاستغراق بعدد حوله  
وتقسيم بالحرف الذي على الاستغراق كما في الشرح ياتي ما حقق ان مدلول الحرف  
ليس الا التعريف والاستغراق انما يحكي من القرينة وذكر الحرف تبليغ والواضح  
لان الاسم انما يعتبر مضمونا في ضمن جميع الافراد مجزأة عن معنى الوحدة كيف  
وتنا في الاستغراق لا يحصى استغراق المعرف باللام بل يحكي في المضاف والمضبوط  
والمضاد اليه كل ايضا **اما يدخل عليه** اي على الاسم المفرد وفيه ان الاشكال  
لا يحصى المفرد لانه يحكي في قولك ما جاني رجال وما جاني رجال ايضا لان رجلا  
يدل على جماعة واحدة والاستغراق يوجب تعدد الجماعة المقصودة او على الاسم  
المفيد للافراد والوحدة وحيد في تناول الجمع والتبينة لهذا التوجيه  
منح فاحفظه **مجرد** الاسم فاعلم ان من غير الحرف او اسم مفعول حال من ضميرة  
الاسم **عن معنى الواحد** انه يجعل الاسم بمعنى الحقيقة من حيث هي في حيث لا  
وحدة فيها ولا تذكر بل هي قابلة لكل منهما فتنضم الكثرة معها بقرينة الاستغراق  
**فان قلت** هذا اظاهر في قولك الدخيل يحلوه عن التوئين الذي على الوحدة  
واما في قولك ما جاني رجل او رجال فشكل لوجوده الذي على الوحدة **قلت**  
التوئين له دلالتان دلالة على التمكن ودلالة على الوحدة فانه المرفوع بالوحدة  
يجعل على التمكن كقولك نعم التوئين في الاسم الغير المتمكن نحو صبي  
لا يفارق من الوحدة احترازا من اللغو وهذا الجواب لا يمتري في بعض الصور الا على  
سبيل الجدل فان ما جاني رجل لم يجز عن الوحدة بل اريد به الوحدة المطلقة  
فعمت بد حول النبي لا بها ميا وكذا فيما جاني رجال وليس هذا الجواب مبدئا  
على جعل اسم الجنس موضوعا للمفرد اذ لو كان موضوعا للحقيقة المتصورة فلا وحدة  
حتى يجزئ عنها لان التوئين جعله اوحدة واما ما ذكر السيد السند ان اسم  
الجنس لما استعمل في التركيب لبيان الاحكام وكان اكثر الاحكام جارا على  
الماهية في ضمن فرد شاع اسم الجنس مع اعتبار الوحدة وصار بحيث يتبادر  
بينه المفرد لا يف النفس وهذا على الوحدة فاذ دخل عليه حرف الاستغراق



جرد عن هذا الغارض الذي هو منشأ الاعتراض فلا يخفى ما فيه او غلبة  
 الاحكام على الماهية في ضمن الفرد لا توجب كون ارادة الفرد منه بكل اكثر  
 حتى يتبادر منه لان المراد بالاحاد والاحوال والاوصاف هي المفاهيم  
 دون الافراد **ولانه** اي الاسم المستغرق **بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد**  
 وانه يجمع النعد مع الوحدة لانه بمحي كل واحد لا مجموع الاحاد والكل المتساو  
 للنعد واحد او احد اعلى سبيل البذل لا يتا في الوحدة ولذا صرح كل واحد  
**ولذا اتبع وصفه بفتح الجمع** بان يجعل الجمع نقا ولذا اتبع جملة هلا  
 عنه وخبر له فلا ولي ترك التثنية ليم الكل ونما جعله المصنف عملة للانتفاع  
 المحاطة على التثنية لفظي ويجه عليه ان التثنية لفظي لا يجب ولهذا ا  
 صح القوم الفاضل والفاضلون فلا يصير سببا للاختصاص والتحقيق ان المراد  
 بالمعروف موصوفا او صفة نفس الحقيقة المجرودة عن الوحدة والذات المتعاضدة  
 من القرينة فلا يجمع جمع ما يريد به الحقيقة المطلقة من غير كون وانا قضت  
 القرينة اعتبار النعد من غير قصد بالمعروف **فان قلت** كيف يجمع الو  
 بفتح الجمع ولم الاستغراق بطل الجمعية ويصير اللفظ مع في حكم المفرد  
 فليوصف المفرد بالجمع الذي بطلت جمعته **قلت** التثنية واحوات  
 يراد به المفهوم لا كل فرد حتى يبطل معنى الجمعية بالاستغراق والمراد انتفاع  
 وصفه بفتح الجمع ان كان مفردا والا فلا يجمع وصف رجال في ما جاني رجال  
 بفتح الجمع ولهذا اتبع ايضا ارجاع ضمير الجمع اليه فلما قل **فان قلت**  
 الشارح المحقق انتفاع الوصف المذكور عند الجمهور والافضل حكى الديار  
 الصفد والذهر للبعض وده السيد السند بان الديار الصفد ليس بمعنى  
 كل دينار بل المراد بالدينار الجنس مجردا عن الوحدة نعم مذهب الافاضل في  
 وجوب المحاطة على التثنية لفظي لكنه لم يرد كنه المصنف هناك وان كان  
 في الايضاح فلا يليق التعرض بمذهب الافاضل في شرح كلام المتن ولا يذهب  
 عليك ان المراد بالدينار الصفد بحمل ان يكون من قبيل ثوب اسماء بمعنى  
 ان جميع اجزائه سمل اي خلق فيزداد بالدينار الصفد بحمل ان يكون  
 من قبيل ثوب اسماء ان جميع اجزائه صفد وليس بمحشوش ومحق نقول  
 يشكل انتفاع الوصف بالجمع بقوله تعالى وما من اية في الارض ولا طائر يطير  
 بخبرها الا ام انا لذكر ويمكن ان يدفع بان المراد انتفاع وصفه بالجمع مع  
 بقائه على ظاهره من غير تاويل والاية لتاويل ما من اية بقوله اما الدواب

وحسين

وحسين يمكن التوفيق بين مذهب الافاضل والجمهور فاما **بالاضافة** اي تعريف  
 المستند اليه باضافته ولا يذهب عليك ان الاضافة من احوال المستند اليه  
 ولا يخص بالتعريف بل يتعلق بها كاه كثيرة مع خلق صاعن التعريف فكم يكن  
 تحقيقه في كل جملة مفرد او بواجبك وبين ولد الحمام الا ان القوم اهلها  
 من غير ضرورة **لانها** اي الاضافة اي المعروف بالاضافة فانهم **احصوا طريق**  
 اليه احصاء المستند اليه في ذهن السامع في هذا المقام امالاه احصاء  
 كل ما يحضر عند المتكلم واحصوا كل ما يحضر عند المخاطب لانه احصوا طرق  
 التعريف لان احصاء الطرق نطقا هو بعضا فمما يبرهنا لا يفتقر الادب  
 اليه **التميز** نحو قول جعفر بن عتبة الحارثي **هو اي** فسر الشارح المحقق  
 والسيد السند في شرح المفتاح بهوي ومحوي والقواب تفسيد بهوي ومحوي  
 يدل عليه ما بعد هذا البيت وهو **شعر**  
 • عجبت لمسراها واتي خلصت • ليه وباب النجى ذو في غلق •  
 • المثل نجحت ثم قامت فودعت • فلما تولت كادت النفس تهلق •  
 ولا يبينك تذكري مضيق لانه للفظ هو اي اي فانه احصوا من اي احوالها  
 واتمه لا ينعى المخاطب وليس مقام الاشارة والتميز والاحصاء بطريق لصيق  
 المقام وفرد التمام لكونه في النجى والمحبوب على التميز ويمكن ان يقال  
 الذي لي الامانة استلذا اذ اضافة الهوي اليه نفسه **مع الركب** اسم جمع  
 للركابين **ايما** نين جمع يمان معين بمعنى تخفيف الياء وتعويض الالف  
 عنه وحذف الياء المحضة لا لتقا التاكين بعد حذف حركة الالف لموجه  
**مصدق** بعد ذاهب في الارض وتمايه •  
 • حنين وجها في مكة موثق •  
 والحنين المحبوب المستحب ولفظ البيت خبر ومعناه تحزن وتأسف اما على  
 البعد الجمالي او على مقارفة الدوح من الجمالي **او تعنيها عظميا لسان**  
 اي امر المضاف اليه او المضاف او غيرها وامثلة الثلاثة على ترتيبها  
**كقولك عبيدي حصارا** اكان العبد ذاسان والالطف عبيدي عبيدي عبد  
 السلطان عبيدي **او تعنيها حقيقا** على احد الوجوه الثلاثة **نحو ولد الحمام**  
**خاص** مثال تخفيف المضاف واستخراج المثاليين الاخيرين سمل ومن واعي  
 الاضافة تضمنها اعتبارا لطيفا مجازيا وهو جعل ادي ملايسة منزلة  
 قائم تستدعيها الاضافة نحو كوكب الحرقا وهلهي مجاز لغوي او حكي



اختلف كلام الشارع المحقق فيه ورد السيد السند بحجج احكامها بانه ليس فيه  
نقل الاضافة من محل الى محل ملائمة بينهما بل هو استعارة الحقيقة الإضافية  
من الملائمة الكاملة لا في ملائمة لمضاهاتها اباها وفيه ان تحقق حقيقة  
الحجج الحكي او ظهورها غير لازم كما عرفت فيجوز ان تكون الاضافة منقولة عن محل  
وهي او محل محتاج معرفته اليه تاملوا منهم من قال ما هو للكوكب الوقت الذي  
يطلع فيه كايقال كوكب الصبح ورد بان الكوكب ليس مملوكا وليس بشئ لان  
الاختصاص المملوك الذي تفيد الاضافة اعم من الملك الحقيقي المعبر الذي  
لايزام الوهم فيه العقل وكونه بمنزلة حقي بعد الوهم المضاف ملكا  
المضاف اليه دون غيره الاتري ان حل الفرض حقيقة وجل غيره تجوز  
وتنجم المضاف باضافته اليه في بعض جميع افراده فيعمل ان القصد  
اليه الجسدي دون فرد بعينه ولا يلزم فيه ان يكون المضاف اليه محصورا  
بالمضاف لقولهم يدرك على خز ابي الارض نعمة من رجايتها ومنها ما ذكر  
الشكاكي من انه لا طريق له سواها وبقية السيد السند بانه ليس الا حجة  
عقلية والاضافة تنقسم نسبة خبرية يصح جعلها صلة وقال ولد اركة  
المصنف ولم يلتفت اليه في الايضاح ايضا ويكن دفعه بان النسبة الاضافية  
لاشتمالها واللف نفسه بها خاصة عندك وطريق الوصول يحتاج اليه اعماله  
واستخراج من النسبة الاضافية فيصح انه لا طريق لها سواها اذا الامكان  
لا ينافي في التي بالفعل وتكون الايضاح انما يكون اشارة اعراض المصنف اول يدرك  
من مواد كنه المفتح واعتبارات الاضافة كثيرة واستخراجها يسيرة  
فعليك به فانه ليس يبيّنك وبينه مسيرة **واما شكك** اي جعل المستند  
اليه نكته قدم التذكير على التواضع والفضل احتراما عن الفضل بين  
التعريف والتذكير مع مدة تناسلها والمفتح قدم التواضع والفضل  
على التذكير لاختصاص الفضل بالمعارف ومزيد اختصاص التواضع لها  
**فلافراد** اي لجعل المستند اليه فردا من بني افاوته فردية فان جعل  
التي سببا يكون بحسب الحقيقة وبحسب القول وبحسب الاعتقاد  
وعلمها قوله تعالى ولا تجعلوا لله اندادا اي لا تعبدوا ولا تدركوا له  
بدا والعهود يكون شخصا ويكون نوعا لكن المتبادر منه الشخص فذلك جعله  
مقابلا للنوعية مع ان المفتح جعل الافراد سائلا لما ويجعل ان يواد  
بلا افراد جعل التي فردا مطلقا من غير تعرض للنوعية والشخصية وحسينه

فيلد

يقابل الافراد الشخصي والوحي وحسينه يكون التعرض بالافراد الشخصي متروكا  
استغنا بسببه وظهور عن البيان والمثال اعني قوله **فجاء رجل من اقصي**  
**المدينة يسمى** ظاهره في قصد الشخصي والظاهر والتسوية مكان قوله **او النوعية**  
اي جعل المستند اليه نوعا الا انه تفن في ذكر الاسباب وبرز بعضها في صورة  
الغرض المرتب ونعنها في صورة الحابل المتقدم **فجاء رجل من اقصي** **له عساة**  
اي نوع من العساة غير ما يتعارفه الناس وهو خطأ النحوي عن ايات الله فان  
التشكي كما يبعد الوحدة الشخصية او النوعية يبين اتمامها وكونها مجهولة وافادة  
كونها مجهولة لئلا يتبادر في الخطاب عن قوله لعدم حضور غطا من غطيه يعرفها  
او ليعلم اننا عساة الازالة لعدم معرفتها حتى يعرف طريق ازالتها وبما شيدنا  
بنيان هذه النكته اندفع ما قالوا ان الاقصي حق المقام حملة على التعظيم كما فعله  
المفتاح اي عساة عظيمة تحول بين افعالهم والحق المبين بالكلية وما يسبق لمصلحة  
الوهم ان عدول المصنف عما في المفتح اشبه بالافتاد وما هو بعدد من الافراد  
ولا يدب عليك ان جعل توين عساة للنوعية يحوج اليه جعل عساة مستعملة  
في الجواز اعم من الحقيقة ليعبر النحوي نوعا منها اخلاصها **او التعظيم** اي بيان  
النقطة بجعل الالهام وسيلة اليه عظمت لان المعظمة حاجبة عن معرفة العظيم  
**والتعظيم** اي بيان الحقارة المناسبة للذكاة لان للغير لعدم الاعتبار به لا يعبر  
فما **كقول** اي قول من ابي السط فالت في القاموس السط الرجل الخفيف والوفا  
من كاهم وفي سوق كلامه دلالة واضحة على ان المثال لما عرفت **له حاجب** اي  
مانع عظيم **في كل من شيبه** اي يعينه وهو كونه عينا فلذا قال في كل امير  
**وليس له عن طالب العرف** اي الاحسان **حاجب** حقير فكيف العظيم ولظهور  
تعيين الاول للتعظيم والثاني للتحقير عند الطبع السليم كما ادعاه الشكاكي لم  
يعينه ولا يخفى انه لو جعل الاول للتحقير والثاني للتعظيم لا قبل عليه الذوق  
القوم حيث يعينه انه يكفيه مانع حقير عن لعيب ولا بد له من مانع عظيم عن الاله  
وكن ان جعل النكته تعين ترك تعين المثال عدم تعينه عند لتبينه لهذا  
المقال لكن لتعينه في الايضاح بنوه عن هذا الاحتمال ولو جعل الثاني للافراد  
حتى يكون عموم النبي صريحا لم يجد ومن البين ان اثبات المانع عن كل امر يشينه  
يستلزم انما المانع من الاحسان لانه شين فالابن فليس وجعل التذكير  
للتكثير او التقليل على ما عرفت في التعظيم والتحقير من التفضيل مساع او التثنية  
بعلاقة ان الكثرة تمنع من المعرفة كقولهم ان له ابلا وان له لغما او التقليل



بملاقة ان القلة لعدم الامة او بما تحول بينه وبين المعرفة **محو ورضوان**  
**من الله** لكونه وفي تعرضه بالتقدير والتخصيص تعريفين مما صرح به في الايضاح من ان  
السكاكي لم يفرق بين التعظيم والتكبير والتقليل والتحقير وكذا الفرق بقوله  
**وقد جاز للتعظيم والتكبير محو وان يكذبون فقد كذبت رسل من قبلك** وحججه  
الشارح اشارة الى الفرق والظاهر ما ذكرنا وتحقيق الفرق ان القلة والكثرة  
باعتبار الحكمة تحقيقا او تقديرنا والتعظيم والتحقير بحسب ارتفاع الشان  
واخطاطيه كما اشار اليه بقوله **اي ذو عدد كثير وايات عظام** والظاهر استفادة  
الكثرة من جمع الكثرة الا ان زيادة المبالغة في الكثرة وفي الدلالة عليها والتعجب  
من المصنف كيف وافق السكاكي في هذا المقام وخالفه في جعل تبوين نعمة فيما  
سبق في التحقير ولم يفرق لاجتماع التقليل والتحقير لعدم عورة على مثال  
من كلامه **وجعل السكاكي التكبير في قوله تعالى** ولين ستم نعمة من عذاب ريبك  
للتحقير واعترض المصنف بان التحقير يستفاد من بنا المرة ونفس الكلمة لا بنا  
اما من قولهم نعمة الرياح اه اهبت اي هبت او من نفع الطيب اه افاح اي فوجه  
ولا يراه ان بنا المرة للواجهة لا للقاء لان النعمة اذا كانت واجبة تقيدها كارب  
حقارة ما عير بها عنه **والجواب** ان التبوين للتحقير النعمة لا للتحقير العذاب تحقير  
النعمة لا يستفاد من بنا المرة ولا من نفس الكلمة نعم تحقير النعمة لغاية المبالغة  
في تحقير العذاب وهذا الظاهر مما ذكره ونعمة السيد السند في شرح  
المفتاح من ان التحقير مما يقبل الشدة والضعف فيقسم من اجتماع الدوال القليلة  
ان العلة في الغاية وزاد في خواص شرح المفاتيح عليه حيث قال على ان اجتماع  
الدوال على كدول واحد لا يقبل تقاوتها جازا المبالغة في الدلالة عليه وايضا  
ومما جعله في المفاتيح محتملا للتبوين وخلافه قوله تعالى اني اخاف ان يمسخك  
عذاب من الرحمن **وقال** المصنف وهو ظاهر في الثاني ووجه قوله ان ذكر  
المسك والرحمن يشعر بان صد تحقيره من ادني عذاب واطهار عينيته  
عليه بحيث لا يجوز اد في عذاب له فلا يدفعه ما ذكره الشارح انه لا دلالة للفظ  
المسك واصافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني لما ذكره بعضهم لقوله تعالى  
لمسك فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الحكيم **وقال** **ومن تكبير**  
**عنه** لان تكبير السيد النبي كما هو ظاهر عبارة المفاتيح فليحمل كلامه على ذكر  
التبوين دون المثال **للأفراء** **والنوعية** لا لمحيرة النوعية كما هو ظاهر المفاتيح  
**والله خلق كل دابة من ماء** اي كل فرد منها من فرد للنطفة في الشرح هي نطفة

ايه المحققة به وزجه الضبيص بنطفة ابيه غير ظاهر والظاهر وفي النطفة  
المتزوجة من نطفة ابويه ولا يجوز ان يراه كل شخص من الدواب من نوع من الملائكة  
بعيد عن العبارة وخلاف الواقع ولا كل نوع من شخص من الملائكة لانه كما  
كازعم السيد السند اذ لا بعد ان يخلق نوع شخص في شخص من الملائكة الملائكة  
المصنف في الايضاح الى حدين الاحتمالين واكتفى بالاحتمالين الاولين واورد على  
الاحتمالين آدم وحوي وعيسى عليهم السلام والعراق والفارة والعقرب ويمكن  
سبع عدم خلقهم وعدم خلقها من النطفة اذ لم يقدر دليل على بطلانها حتى يولد  
له النظم نعم لا ينبغي ان ينسب الملائكة الى الاب او الابوين واورد على الاحتمالين  
الثاني خصوصاً البعد وانه خلق من نوعي نطفة ويدفعه ان ليس النوع هو  
النوع الحقيقي بل احص من النطفة فالنطفة المتزوجة من نطفتي الحمار والفرس  
نوع من النطفة **والصاحب** المفتاح تفسيره لما هو نوع من الملائكة يعني النطفة  
اذ هي نوع من الملائكة لم يثبت اليه المصنف لانه خلاف سقوط النظم لان الظاهر  
تخصيص كل دابة منها وزاد وكون التنكية في الآية للأفراد بان تفصيل الدابة  
بالانواع حيث قال فمنهم من عطي على نطفة الآية لا يلائم ارادة الفرة **والنظم**  
**محو فاذ نوا جوب من الله وزمونه** حيث اشر على حرب من الله وزمونه ويجوز  
النوعية اي نوع حرب غير متعارف وهو حرب خبر الغيب لا يدرك حرمهم حتى  
يدفع غير **والتحقير** قوله تعالى **ان تظن الاطفا** اي لا تظن الساعة الاطفا  
ضعيفا لا اعتداده به ولذا اصح الاستسنا ولم يلزم استسنا التي من نفسه وهذا  
من مزالق الخفاء حيث خرجوا في دفع الاشكال عن مقتضى اللفظ والمعني فتارة يحلون  
ان ضربت الاسرى بمعنى اننا الاضرب فيها ويقولون في التركيب تقدم وتلخيص  
وتارة يقولون لم يقصد بالضرب الا مطلق الفعل كانه قيل ما فعلت الاضربا  
ولا ينبغي ان اللفظ بعينه من هذا الحمل غاية البعد وان المعني على حصر الضرب  
في نوع منه لا على حصر الفعل في الضرب على انه لا يصح في ان ضربت زيد الاضربا  
جعل له في تقديره ان فعلت زيد الاضربا فليس ترجيح هذا التوجيه على ما  
ذكره المحرران من عن تكلف فيما ذكره كما يدل عليه كلام الشارح بل ان  
توجيههم قاصد والايجع للتحفة حذف النصفية في امثاله فيكون التقدير ما ضربت  
الاضربا حقيقا او مطلقا او كثيرا على حسب القرائن ولا يجب دفع الاشكال عند  
التبوين على جعله به المعتد نوعا كما يشعر ببيان الشارح بل رب مقام يكون  
التبوين فيه لوجه فيجعل المفعول المطلق للعدد **وقال** الشارح المحقق



ان الشك في بتمامه بعيد النظم والتحقيق كذلك لفظ البعض قال تعالى ورفع  
 بعضهم درجات اخاد نبينا صلوات الله وسلامه عليه بلفظ البعض اعلال لقدر  
 وتقول هذا الكلام ذكر بعض اصحاء تحقير لسان البعض وقد يقصد به التقليل  
 نحو كذا بعض اهتمامه **واما وصفه** اي جملة موصوفا بايزاد تحت له ذكر التوام  
 على طبق ما يذكر في الكلام اذا اجتمعت **قال** الرقي يدي بالفتى ثم بالتاكيد  
 ثم بالتبدل ثم بالمنسوق ولم يذكر البيان لكان التباسه بالتبدل حتى قال لم يظهر  
 لي كاهوطا حركام ميبويه **وقال** الشارح المحقق يدي بالوصف لكثرة وقوعه  
 واعتباراته وانما تكون هذه الثلاثة سريفة لو كانت مرعية في ذكر التوام كلها  
**مبني له كاشفا عن معناه** بين قوله كاشفا عن معناه ما اذا به بقوله مبني له  
 وهذا من البداهة التي تصد بعض هذا الادب حتى جعل كتابا في الحق كذلك  
 بتمامه والمتبادر من المعنى هو المطابق لكن لا ينبغي ان يحل عليه لان الوصف  
 الكاشف ربما يكشف عن معنى مجازي مراد فالمعاد بالمعنى المقصود لكن ام من  
 المقصود لذاته اذ بها يحتاج المعنى الاصل للفظ الكناية ليدكشف لتقبل منه  
 الى المقصود بذاته ولا يجب في الكشف ان يتبع الغاية حتى يكون مظهر الكنية  
 او مظهر له عن جميع ما عداه بل ربما يكون للكشف بوجه اعم وقول المفتاح  
 كشفه كاشفا كانت حدوده انما هو تحقيق المثال لا وضع الضابطة **كقولك**  
**الجم الطويل العريض الخفيف يحتاج الى مزاج يشفله** كل من الاوصاف الثلاثة  
 وصف كاشف بين الجسم بوجه والمزاج وصف بالغ مرتبة الحد اما الجمل اعمولة  
 وصف ممد واحد بمعنى الممتد في الجهات الثلاثة واما الجمل الوصف اعظم  
 من ان يكون واحدا او متعددا وقد تكلف بما لا يحتاج اليه من قال المثال  
 هو العقيق لا يساوي الجسم اوقات المثال هو الطويل الموصوف بالوصفين  
 وهذا الوصف كاشف على مذهب السكاكي دون المصنف فان الجسم عند الاشاعرة  
 قد يتركب من جزئين فلا يكون عريضا عميقا **قال** الشارح في شرح المفتاح  
 المراد بالطول اريد الامتدادين لو الامتداد المفروض او لا بالعرض  
 انقصهما او المفروض ثانيا وبالعمق ما يقاطعهما هذا ولا ينبغي ان لا  
 فسر الطول بارتفاع الامتدادين وقد شبهه بالمثال على ان النكات غير محصورة  
 بوضع اللغة بل تجري في الاوضاع الاصطلاحية والا فالجسم في اللغة هو جملة  
 البدن والاعضاء من الناس وسائر الانواع العظيمة الحكم كذا في القاموس  
 وفي القصاص هو البدن **قال** السيد السند من هذا قولنا هذا الوصف

الاشارة

الانسان الى علم الحكم وفيه ان حلة الحاجة ليست الطول والعرض والعق والامساك  
 احتاج الجوهر الى خبر **وقال** اي حق قولك **قوله** اي قول اوس بن حجر السائر الجاهلي في  
 مرثية فضالة بن كلاء قصيدة عنه تنبها على التقات بينهما من وجهين احدهما في الكشف  
 عن المعنى فان السابق بعينه تفصيل معنى الجسم وهذا ليس بعينه تفصيل معنى الالمعي  
 لان معناه الذي المقود وليس الوصف تفصيله بل بحيث لو تأمل فيه ينكشف معناه  
 وهو انه بصيبي في ظنه كانه راي المظنون او سمعه ممن رآه فالواو بعني واولا  
 انه راي في بعض الاوقات وسمع في بعض الاوقات وثانيهما ان **الالمعي الذي**  
**يطلق بك الظن لان قدر راي وقد معناه** ليس من وصف المستند اليه بل وصف  
 ان في البيت السابق اعني  
 . ان الذي مع النماحة والبر والنفى جميعا  
 او بتقدير اعني او مرفوع بالمدح وخبر ان ما ياتي بعد هذه ابيات من قوله  
 . فلا ينفع الاشاحة من امره قد يجاول البديع  
**وقول الشارح** قوله الالمعي خبر ان مما لا يساعده السوق فاقبل **او مخصصا**  
 اي له اي المستند اليه والفرق بينه وبين الوصف البين ان الفرق فيه  
 تخصيص اللفظ المراد وفي الوصف المبين كشف المعنى وجعل الخطاب عاما  
 بما اريد باللفظ فالنظر فيه على ازالة الاحتمال عن اللفظ وفي الاول على ازالة  
 الجهول واللبس والابهام عن المراد والا فالوصف الكاشف او الممارح لا يتخلو عن التصيق  
 وكذا اعيد صاحب المفتاح كونه مخصصا بقوله مفيدا غير فائدة الكشف والمدة  
 والمصنف استغنى عن التقييد بجعل كونه مخصصا بصفة الوصف صريحة  
 ولما لم يكن صريحا في عبارته احتاج الى التقييد وقيد في المفتاح ايضا  
 بزيادة تخصيصه لما انه خص البحث لوصف المعروف والمعروف لا يتخلو عن تخصيص  
 ولما لم يخصه المصنف لم يحتج الى هذا التقييد والتخصيص في عرف النماة قليل  
 الاشتراك في السكة وتقليل الاشتراك في المعرفة عند هربسي توضيحا والمراد  
 بتقليل الاشتراك بتقليل مقتضى الاشتراك وهو الاحتمال والا فاشترك اللفظ  
 بين افراد متهومة او بين متهوماته لا بدفع نفي والظاهر انه يحمل على ازالة  
 الاشتراك اما في الجملة او بالكلية الا انه فسر بتقليل الاشتراك لانه الغالب  
 في التخصيص ومما يتبع مرتبة الازالة بالكلية والمصنف جري على اللغة لانه اشبع  
 من الجري على اصطلاح قوم اخرين وازاد به الاشتراك اما في الجملة او مطلقا  
 ولم يرد ازالة الاشتراك نشا من المعنى اي الاشتراك بين افراد المعنى وانما



السيد السند ان المتبادر من تقليد الاشتراك لسان المعنى لتقليل الاشتراك  
المعنوي وشموله لتقليل تقليد الاشتراك اللفظي لتحل لان التقليد لا يتصور  
فيه بلا تحل لانه لا يتصور في امثاله والحدود لا تثبت له بعد او مضافه ذلك  
فالوصف في عين جارية محضه عند النسخ لانه يزيل مقتضى الاشتراك وهو  
احتمال العين لمعان ولو خسر التخصيص بازالة الاشتراك الثاني من المعنى يخرج  
وصف الاعلام المشترك والمبهات والمعرف بلام العهد عن كونه محضاً لان  
الاشترار في هذا الامور ليس بين افراد يتوصل في تعلق حكم الكلام به  
في استعمال اللفظ في مفهوم كلي صادق عليهما بل بين منعقد بفقد واحد منه  
بنفس اللفظ اما في الاعلام المشترك فظاهر واما في غيرها فلا بد اما موصوفات  
لكل واحد من منعقد او للاستعمال في خصوص واحد منه على اختلاف واما  
كان لا يستعمل الا في واحد ولا يخرج جميع المعارف لكون الاشتراك فيها  
بنفس اللفظ كاقاد السند السند او المعروف بلام الجنس يكون وصفه  
لتخصيصه ببعض افراد مفهومه فالاشترار فيه ناسي من المعنى من اللفظ  
**فان قلت** الدخول المعارف خير من الجاهل في هذا المقام الاستغراق  
لا يتصور ان يكون لتقليل الاحتمال اذ الاحتمال يستغرق بل لتقليل التمول  
منه ليعمل لتقليل التمول اذ انما اخرج فيكون درجه في الوصف المختص **قلت**  
فريضة الاستغراق تقوم بعد الوصف فالوصف لتقليل الاحتمال وقرينة  
الاستغراق لتعظيم ما رفع فيه بعض الاحتمال فيكون الوصف محضاً **فان قلت**  
لا يتم ذلك في كل رجل عالم **قلت** دخل الكل على الموصوف ولذا لا يمكن  
وصف الكل بل يجب احر الوصف على المضاف اليه وينفذ من هذا  
جواب اخر في المعروف باللام لانه بمنزلة كل وما اضيف اليه يستغني اللفظ  
عن تعويبه ولو جعل لتقليل الاشتراك مبان عن رفع الاحتمال وازالة  
بعض التمول لان مقتضى الاشتراك قد يكون التمول وان كان الاكثر الاحتمال  
لن ان الامر **بمورد الناجر** اختار على الرجل الناجر ليعم التمول التخصيص  
لرفع الاحتمال الثاني من اللفظ **او قد حار او قد عطف** على محضاً او شيئاً  
فيحتاج الى حمله بمعنى ناسي او اذ انما لان اللفظ مفيد مدح او ذم او عطف  
على قوله لكونه على انه مفعول له وحينئذ لابد من نكتة بحد المبين والخصيص  
في قرن واحد وهي تقاربهما حتى يكون الفرق الجرد الفقد والنظرة  
**موجباً في زيد العالم او الجاهل حيث يتعين الوصف** عند مخاطبتهما

لاختصار

لاختصار الام او اختصار عليه بوصف له او لاخر **قبل** في بظاهره متعلق  
بالتميز فالمعنى حيث يتعين زيد ونفس النكتة اخرون التفسير لكن جعله قيد  
الناس ورجع صير يتعين الى الموصوف بعد من البعيد ويخالف الايضاح واما قيد  
المدح والذم به لان الاصل في الوصف التخصيص والكشف فلا ينبغي للتبيين قصد  
شي غيرهما ما احتقد قصد احدهما **او اكيد** اذ كان الوصف غير التمول او بغيره  
الموصوف معي ذلك الوقت افادة صميمه وافصحاً وهذا معني ما قيل انما يكون  
الوصف للتاكيد اذ افادة الموصوف معي ذلك الوصف مصرحاً بالتضمن فلا جهراً  
او كلاً لا يكونان وصفين للتاكيد لانه وان كان كان يفيد متبوعاً ما يفيد  
لكن المفاد هو التمول **بمورد** **لذا** **ابره** في القاموس امي قلته الاخر مبنية  
تبنى معرفة وتغرب معرفة اليوم الذي قبل يومك بليلة وامس مؤثراً  
شاء واذا دخل المغرب كان **يوماً عظيماً** واما بوصف الامس بالذات اذ  
كان بوجه مقصود اما بالتدريج بدو به وبالجملة عنه او بالتخصيص على ذلوله  
الى غير ذلك والفرق بينه وبين الوصف للبيان اي بيان المقصود من الموصوف  
وما هنا مناط القصد اليه مفهومه والذاتي له في ذلك نحو قوله تعالى لا تتخذوا  
الحين اثنين انما هو الله واحد فامض اذ اثنين بما افادة الموصوف افادة  
صميمه واحدة وافصحاً وهو غير التمول حتى لم يفرق بينهما منظر الحوزي في حله  
بجم الايمه ففصح واحدة مثلاً للوصف للتاكيد والفرق بان ايراد الامس للاشارة  
الى ما هو مناط الغاية وتعلق القصد فان المقصود بالشيء اتخاذ الاثنين  
لا اتخاذ الله اليوم بوصف باثنين لربما اوم ان النبي اتخذ هذا الجنس  
واما ذكر المتي يكون اتخذهم على هذا الوجه واما المطلوب الاتساك  
عن اتخاذ الاثنين على اي وجه كان حتى يكون المنتهي عن كل منهما عاملاً بالشيء  
او يكون الكلام على التمول النبي لا يتخذوا شيئاً منهما ولو كان مع الاثنين يوم  
جواز اتخاذ غير الله بوحدة عقبة بقوله انما هو اي الله واحد تكليلاً  
للارشاد بخلاف الذابره فان مناط الحكم هو الزمان لا الذور على ما لا يخفى  
**فان قلت** في كون وصف الله بالواحد للبيان نظير بل هو يشبه ان يكون  
وصفاً للتخصيص انما يكون للتاكيد لو كان تويناً له نصاً في الوحدة وليس كذلك  
لاحتماله للتخصيص والتكثير فوصفه بالواحد لوصف زيد بالتاثير ورفع الاحتمال  
**قلت** سبق قوله لا تتخذوا الذين اثنين بجعل توين الله للوحدة وبعد  
فيه بحث لان وصف الله ليس بالواحد الذي يتمل عليه لانه بمعنى الواحد



الفردية جعل الجنس فردا ليستشيرا وهذه للوحدة بمعنى نفي الشركة وكولاه  
لكن معني انما هو الاله واحد انما الله فرد من الاله فلا ينفيد توحيد الاله يكون  
كلاما مفيدا او تعديلا لا يثبت على ان الوصف للبيان بالبيان كما لا يثبت الوصف  
للتاكيد بالتاكيد فان البيان لا يوضح نفس المتنوع وذلك الوصف للبيان معني  
فيه هو مناط القصد اليه ولا تظن انه التمس على الشك في ذلك الرجل  
حيث اورد في البيان فانه ذكر نظير البيان لا امثاله وله في كتابه غير نظير  
ولقد تظن لذلك المصنف بذكره في الايضاح هناك ولم يرد ايراد في  
عطف البيان عليه وجعل صاحب المفتاح قوله تعالي وما من دابة في الارض  
ولا طائر يطير بجناحيه الا ام امثلكم من هذا القبيل وقالت ذك في الارض  
مع دابة ويطير بجناحيه مع طائر لبيان ان القصد من النظر في الجنس  
ولكي تعد بينهما مدعي لدفع توهم ان يراد بهما ما هو اخص منهما  
كما في جميع الامير الصاعه فيكون زياده من الاستغراق بعض افرادها  
لا استغراق الجميع وهذا مدار ما ذكر صاحب الكشاف ان معني وصفها  
بذنين الوصفين زياده التعميم والاحاطه لانه قيل وما من دابة في جميع  
الارضين السبع ولا من طائر يطير في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه  
الا ام امثلكم محوطة احوالها غير متممة امورها اذ لو لا تقدير اهل  
بعمومه لم تعد كلمة من استغراق جميع افراد الجنس فتوهم المصنف ان لا  
من الشك في ذلك بخسري يوجه الابه بتوجيه اخر ساقط والامر كذا كره  
الشارح المحقق في وحده التوجيهين وما ذكره السيد السند من انه اذا  
اريد بهما نفس التعميم في افراد الجنس فهوم واحد لا يجري فيه التعميم  
والتحصيل لا يتم لان الوصف لبيان القصد من اللفظ الى الجنس وما ذكره  
من ان حمل اوم يحتاج الى اعتبار ما ذكره واحد او اجمع اعلى سبيل الاجتماع  
في توجيه الكشاف دون المفتاح اذ لا كلفة في حمل الاسم على الجنس بوجه مكنه  
ان من الاستغراقية جعل الاسم الجنس من ضمن كل واحد الا ان يتكلف وثقا  
كلمه من في الحقيقة لم تدخل عليها بل على اعم منها لانه قيل ما من واحد من  
هذين الجنسين ولا يخفى بعد عن الشوق بقي ان القصد لا يقع ان يكون ليه  
الجنس على قدر ما يفيد عموم الوصف لوجوب خروج المشبه به عنه الا ان يقال  
ان القصد الى العام والمشبه به مستثنى عنهم بقدرية التثنيه لانه قيل  
وما من واحد من افراد هذين الجنسين بعمومها سواء اكره الا ام امثلكم ومما

يبني

ومما ينبغي ان لا يهمل ويقتصد بتفصيل اجمل وصف النكرة بالاجمل فيقول او لا  
اشترط ان يكون الموصوف بالجملة نكرة حقيقة او حكما كالمعرف بلام العهد الذهني  
قالوا لان الجملة نكرات واورد عليه ان التعريف والتعريف من خواص الاسم ودفع بنا وبك  
قولهم ان مراد ههنا ان يضرب محبة قيامه مقام الجملة التي لما حمل من الاعراب نكرة  
لا يسبك من الجملة باعتبار المحكوم به الذي حقه ان يكون نكرة ونحن نقول هذا  
تكلف ومع ذلك لا يتم لان من الجملة التي لما حمل من الاعراب من ضمير الشأن والمعرفة  
الذي يقوم مقامها ليس متبوعا من المحكوم به بل هو زيد قائم في معنى القصة  
بذلك الخبر وهو معرفة وكذا نقول القول بحقوق زيد ان عمرا قائما لا يقوم  
مقامه الا هذا الكلام ولما غير نظير بل مراد من الجملة نكرات حكما لانه  
عومل معها معاملة النكرة حيث جعلت اخولا هي لا محالة نكرات واحدا  
اخصا ان تكون نكرات ولا يبعد ان يكون ستر جعلنا في حكم النكرة انما  
في الاصل كما ذكرنا اولنا انه اشترط في الجملة الواقعة صفة ان تكون خبرية  
ووجه ذلك تارة بان الصفة في الاصل خبر حقيقي قبل الاوصاف قبل العلم بها  
اخبارا لاخبارا بعد العلم بها صفات والخبر يجب ان يكون جملة خبرية ورد بان  
ذلك من باب الاستنباه خبر بخبر لان الخبر بمعنى ما يحتمل الصدق والكذب لا يصح  
ان يكون انشا لا خبرا مبتدأ او الوصف في الاصل خبرا مبتدأ مع الحكم بان الاحاد  
بعد العلم بها اوصاف وليس كليا بل الاكثر ذلك في ان نقول الاخبار هو  
العلم بها اوصاف مطلقا وليس الخبر الذي هو انشا مما يتعلق به العلم والتقدير  
فقد الحكم مما يخص المحكوم به لا محالة خبرا مبتدأ لا يطلب الاسناد الى المبتدأ  
هو ان علي وجه الانشا او الاخبار لا تترك لي فوكت ان زيد قائم وصح اسناد  
الجملة الاسنادية الى المبتدأ على وجه الانشا فيقال زيد اضربه ووجه  
تارة اخرى بان الصفة يجب ان تكون معلومة الانساب ليه الموصوف ليمتد  
عند المخاطب ومما هو ثابت للغير يجب ان يكون تابسا ولا يثبت لمدلول الانشا  
معه اما طلب لا بدله من امر غير حاصل واما غيره من المعني او احداث عقيد  
شرعي وكلها حاصل مع الجملة ويبرها ايضا انما هو معلوم الانساب لا يجب  
ان يكون حاصل الا التكري لي فوكت رجل يا بني ووجه مرة اخرى بان الصفة  
يجب ان تكون معلومة للمخاطب قبل الوصف والجملة الانشائية تحصل مكدولة انما  
نفس اللفظ ويظهر حين التلقظ ولا يعلم قبل الوصف واورد عليه الشارح  
المحقق ان وجوب علم المخاطب بالصفة كلام ذكر المفتاح وكلام الكشاف يشهد



بانه في الصلة دون الصفة حيث قال في قوله تعالى فاقوا النار التي وقودها  
الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون قصة فقلوبه للمخاطب فيحصل انهم  
علموا ذلك بان معناه قوله في سورة التحريم قوا انفسكم واهدوا نارا وقودها  
الناس والحجارة ثم قال واما اجاب النار فمنها معرفة وفي سورة التحريم نكر  
لان الآية في سورة التحريم نزلت اول مرة فعرفوا منها نارا موصوفة بملء  
الصفة ثم جاء في سورة البقرة مشارا اليها **واجاب** بان المخاطبين في سورة  
التحريم هم المؤمنون فيحصل انهم علموا ذلك بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم  
لوجب ان تعرف النار بهم كما عرف المشركين في سورة البقرة وايضا الاوجه  
جديد لتوجيه العمل بالصلة في الآية باسناده اليه سماع الآية سورة التحريم  
لان سماعهم انما يفيد علمهم لو علموا قبل سماعهم معنوا الصفة وجديد تستدل  
الصلة والصفة في الايتين اليه ذلك العمل وايضا سماع المكرز في سورة  
التحريم لا يفيد علمه حتى يصح العمل بالصلة واجاب السيد السند  
بان الادراك المطلق كافي في جعله صلة وهو خلاف المنقول والمعقول بل  
الجواب ان الانكار عن عباد لا ينافي استفادة العمل ويمكن ان يجاب عن الشبهة  
الاولى بان الصلة والصفة وان تشاركا في وجوب العمل بمضمون الجملة لكن  
الصفة امتازت بوجوب العمل بالمحكم عليه بما باق يحصل لخطا بها فالإيراد  
صلة مستند اليه سماع اتقوا نارا وقودها الناس والحجارة لان النار عرف  
بمضمون الجملة وقوله اتقوا نارا مستند اليه سماع من النبي ان بعض النار  
كذلك وقودها الناس والحجارة ولا يكفي في عهده النار معرفة ان بعض النار  
كذلك بل لابد من معرفة النار بكون الجملة ملزمة انكرت في التحريم فعرفت  
ههنا ولا يبعد ايضا ان يقال لا يكفي في التعريف العهدي معرفة النبي  
مطلقا بل معرفة ينتقل اليها في الابداد معرفة فيقتضي معرفة في القدران  
ايرادها ما ينافي معرفة ولا يقتضي معرفة عن النبي صلى الله عليه وسلم ايراد  
في القدران واورد على قول الكشاف ان الآية في سورة التحريم نزلت اول مرة  
بمكة انه ينافي ما صرح به في اول سورة التحريم بانها مدنية وما قد سبق منه  
ايضا ان المصدر ربها الناس مكي ويها بها الدين انما مدني يمكن ان يجاب  
عن الاول بانه يحتمل ان تكون هذه الآية نازلة في مكة وحدها والشورة نازلة  
في المدينة بما فيها وعن الثاني بان ما قد سبق منه رواية عن علقمة فيحصل ان  
يكون واقعا بما يكون معنى الرواية ان ما صدر بيانا للناس مكي لا حالة وذلك لان

القول

القول بمكة ايضا ونصديق السيد السند لا يثبت ان خبر المبتدأ يجب ان يكون  
حالا من احوال المبتدأ اسوا اسند اليه على وجه الاستفهام او النفي ولا شك ان  
الجملة الانشائية ليست مقنونة احوالا بما يجعل اخبارا له وعن قول الجملة الخبر  
لا تقع خبرا مولا بان ما في الآية على جملة خبرية تقع خبرا لاحال كونها جملة خبرية  
وكذا الجملة الانشائية اذا كانت نسبتها مقنونة وكانت لانها لا تقع خبرا ولا يربط  
بغيره لا امكن في رتبة من ذلك ووجد ان حكم صدق واذا خرجت عن كونها كلاما  
وجعلت في حكم المنفرد ولا مانع من جعلها خبرا فالجملة الخبرية والافشائية  
سببان في امتناع كونهم خبرين وهما على فطرتهما ولا مكان جعلهما خبرين  
يجعلهما كالمفردين فكلاهما يقع من جعل امر به خبرا لا لكونه في نوع مطلوب  
صريه او واجب صريه نعم ذلك التصريف بالخبر باب الكثر في الكلام في ان زيدا  
امربه هل هو جملة انشائية اعتبر نسبة امربه اليه زيد على وجه انقلب  
والانشا او خبرية كما يشعر به قولهم انه في ناول زيد يقول في حقه امربه  
الحق انه انشا لا فاقوت في القصد بين زيد امربه وامر زيد ام لا وجه  
في جعل زيد قام اوجه في قوة مزيد تقول فيه امربه دون زيد مطلوب  
الضرب او حقيقه او واجب الضرب كما اشتهر **واما قوله** اي ايراد النامية  
للسند اليه ومن لطايف ترتيب المصنف اتصال بحث التاكيد بوضوح ذلك  
ان يقول زيد بقوله **واما** اكيدا او ايدا والتاكيد لا اصطلاح او ما في حكمه  
فيقتضي حسن الاتصال **فيلتقد** اي جعل مفهوم المستند اليه مقروا بالانما  
في ذهبت المخاطب وذلك اذا فهم المتكلم ان المخاطب عيّل عن سماع اللفظ تشاعلا  
السمع عنه او سمع لكن لم يلتفت اليه معناه بشاغل التسميه عنه ولا يحجب ان هذا التقدير  
ينفك عن دفع فهم الجوز او النهو فيصح ذلك مقابلا وان كان دفع فهم الجوز  
والنهو مستلزما للتقرير لان فهم الجوز والنهو يمنع عن ثبوته المستند في فهم  
المخاطب بذلك من فاذا اقتدر وان دفع التوم ولا حاجة في توجيه ذكر التقرير  
مقابلا لدفع اليه ما ذكره الشارح من ان القصد اليه مجرد التقرير بغير القصد  
اليه دفع التوم وان كان في التقرير يدفع التوم وقد جعل العلامة التقرير  
على تقرير الحكم واورد عليه الشارح ان عرفت ان تقرير السيد السند دون  
الحكم كما سياتي وكانه اراد تقرير الحكم بما يلزم تقرير الحكم عليه من احوال  
الحكم في نفس المخاطب وازالة غفلته عنه بغفلته عن الحكم عليه لا تقرير احاصل  
له بتقرير الاسماء وازالة الشك او الانكار وبشك به انه قال اي محو قدرته



الحكمة لا تكيد فلا يتجه ما أورده الشارح المحقق **أو دفع** قوم عدل عن الظن  
 كما في المفتاح لأن ذكر المسند إليه لا يوجب نقل الجوز أو غيره غايته التوهم **الجوز**  
 أي التكرار المجاز والمجاز مشترك بين المجاز اللغوي والمجاز العقلي والتأكيد يقع  
 فيهما وأراد أنهما يوجب الجمع بين المعنيين أو عموم الاشتراك ولا ينبغي أن يفتقد  
 التأكيد لا يقتصر على دفع توهم الجوز بل هو لدفع توهم الجوز أو لهدف فإن قلت  
 اجبت قريبي بمثل كون القرية مجازاً عن الأهل وكون الأحياء متعلقاً بالقرية مجازاً  
 عقلياً وحذف المضاف أي أهل القرية فاجبت قريبي لدفع توهم الجوز أو لهدف  
 ودعوى أنه يكون لدفع توهم الجوز لا غير محكم ولا تظن أن التأكيد لا يجامع المجاز  
 لأن دفع توهم المجاز لا يوجب دفع المجاز المحقق قولنا زعمنا في أسد نفسه فيه تأكيد  
 الأسد المجاز عن الشجاع لدفع توهم أن الزاوي بعض علمانه وأسد الزاوي المجاز  
 وكان في بك أن تقول زيد نفسه كما لدفع توهم أن الزاوي بعض علمانه وأسد الزاوي  
 الجوز على غير مذهب المصنف غير وليس عند المصنف لدفع توهم الجوز فإن أسناد  
 الخبر إلى المسند ليس محارز عندك فعبارة المصنف قاصدة في بيان النكتة وإنما هي  
 وإفيه في كلام المفتاح لا تقول إذا الكز زيد اندفع توهم الجوز في أسناد  
 الخبر إلى المسند بل هو الظاهر وبيان المصنف لا يشمله **أو دفع** قوم التهم ترك  
 النسيان مع أنه مذكور في المفتاح لعدم الفرق بين التهم والنسيان في العفة  
 في القاموس ممي عن نسيه وعقل عنه والمفتاح جري على صلاح الحكمة من جعل التهم  
 لزوال الصورة عن المدركة دون الحافظة حتى لا يحتاج إلى حصولها بل يحصلها  
 بل يكفي الاستحضار والنسيان لزوال الصورة عن الحافظة حتى يحتاج إلى تحصيلها  
 ابتدأ الظاهر أن التأكيد ليس لدفع توهم التهم بل لدفع توهم وقوع صورته  
 مكان صورة والافزوال الصورة عن المدركة لا يوجب الاشتان بالخطأ بل بنفسه  
 الوضع زوال الصورة عن الحافظة الأولى لدفع توهم الخطأ **فان قلت** أراد  
 التأكيد لدفع توهم سبق النسيان مما قاله لأنه ليس التهم بل يكون مع حضور  
 الصورة في المدركة **قلت** سبق اللسان لزوال صورة اللفظ الذي يراه ذكره  
 عن المدركة وإنما الصورة الحاصلة معه صورة المفهوم نحو جاني زيد ليس كما  
 يتوهم أن الجاني محرو واما ذكر زيد على سبيل التهم **فان قلت** التكرار  
 لا يدفع توهم التهم لأنه ربما يتوهم في جاني زيد زيد ابن زيد الأول  
 وقع موقع آخر وزيد الثاني بدل أو غطف بيان وفي زيد قائم قائم يوم ان  
 الأول قائم مقام قاعده هو أو الثاني خبر ثان **قلت** اندفع توهم التهم في الأجاء

عن محي زيد وعن قيس **قال** الشارح المحقق وهذا التوهم لا يدفع بالثابت  
 المعنوي وهو ظاهر وجه السيد السند بأنه إذا قيل جاني زيد نفسه  
 احتمل أنه أراد أن يقول جاني زيد نفسه فبهي وتلفظ بزيد مكان عمرو  
 وفيه بحث لأن حفظ الكلام عن توهم الجوز ينبغي عن مزيد احتياط ويتعد  
 المتكلم عن مظهر التهم وسنزيد لك حيوية ولا نه يبا في ما حقق يعيد  
 هذا الكلام أن الأولي أن جاني رجلان كلاهما ليس لدفع توهم عدم التهم  
 لأن الشيء نفسه بل لدفع توهم أن الجاني واحد منهما والأسناد إليهما وقع  
 سهواً ولأنه يبا في ما ذكر السكاكي في بحث الفصل والوصول أن اتباع لاريب  
 فيه لذلك الكتاب كتاب نفسه الخليفة في قولك جاني الخليفة نفسه إذا أنه  
 لما عني بتوهم الشاع أنك في قولك جاني الخليفة مجزواً وساءاً وكما عني  
 الشارح المحقق والسند السند في شرحهما في هذا المقام **أو دفع** قوم  
**عدم التمول** هو وضع وأخص من خلاف التمول نحو جاني التوم كل من  
 شأنه أن يتوهم إذا التوم لم يجي منهم البعض إلا أنك لم تقصد بذلك البعض  
 وحملت الجاني كل التوم أو أن التوم كما في بر قسم إلا أنك لم تقصد إلا بعضهم  
 لعدم الاعتداد بعديهم أو جعل البعض منزلة الكل لكونهم بمنزلة الكل  
 في الجي لتفاوتهم وأما كذا نصالحهم واشتراك مضارهم وتوقف فعل بعضهم  
 على رضى كلهم وفي كون التأكيد دافعاً للتوهم بحث لأن التأكيد بما يؤكده كون  
 البعض بمنزلة الكل سواء كان الاعتبار الأول أو الاعتبار الثاني وسواء كان  
 مبنى التوهم على توهم إطلاق الاسم على البعض فيكون محارزاً لغوياً أو على  
 توهم أسناد فعل البعض إلى الكل وتخصيص البحث بالتأكيد بالاعتبار  
 الثاني كما وقع من السيد السند حتى كأنه جعله الاعتبار الأول من المجاز  
 اللغوي والثاني من المجاز العقلي غير ظاهر على أن جعل الكل بمنزلة البعض  
 لما ذكر ليس من الملا بسات التي صبطها المصنف للمجاز العقلي وقد دفع  
 للشبهة ألا يكون دفع التأكيد لذلك مبني على الموازنة والفرق لا على أصا  
 المفهوم التوكيدي ذلك **قال** الشارح المحقق وهذا بحث وهو أنه كعدم التمول  
 إنما يفيد زيادة التوضيح والافزون قبيل دفع توهم الجوز بقوله عليه  
 الشيخ عبد القادر حيث قال لا ينبغي بقولنا يمين التمول أنه توجيه من أصله  
 وأنه توهم لولا ما قسم التمول من اللفظ لا يمين تأكيداً بل المراد أنه يندفع  
 أن يكون اللفظ المعقوب التمول مستملاً على خلاف ظاهره ومجوزاً فيه انتهى



كلامه و همنا ابحاث احدها ان ذكر افادة التمول المندرج تحته دفع  
 توهم المتجوز في مقابلته هل هو اطلاق او توضيح ويمكن دفعه انه لما كانت  
 الامدراج واضحا على ان المقصود من دفع توهم التجوز ودفع توهم تجوز سواه  
 وصار الكلام تفصيلا لدفع توهم التجوز بوصفها المقام وثانيها انه ينبغي ان لا  
 يفصل بينه وبين دفع توهم التجوز بالهوى وثالثها انه لا يمكن كون دفع توهم  
 التمول دفع توهم تجوز خاص بل يعتمد دفع توهم هو خاص هو وضع القوم  
 مثلا في حال القوم بوضع بعض القوم او اكثر القوم فهو انما حينئذ ايضا لا يريد  
 توضيح من غير بعض الفضل بينه وبين نفسه بل الهوى ورايها ان في كلامه  
 الشكالي ما ينافي في كلام الشيخ حيث جعل كل انسان جوارا وكل رجل عارف فالدفع  
 علم توهم التمول مع انه يوجب التمول من اصله ولو لا كل ما في التمول من اللفظ  
 ويمكن دفعه بانه ربما تكون النكته في الاحجاب المعوم وذلك في المبدأ اعين  
 قليل كما في الفاعل فلو لم يكن لكان كل رجل عارف للعموم وكيف لا لا يخص  
 للنكته حتى يقع مستندا سوي ذا و يمكن تفصيل هذا التفصيل على  
 الاحمال بان دفع توهم التمول في التاكيد اشبع والمنكح البينج الهوى بهذا  
 القسم لشيوع التخصيص في القومات حتى قيل ما من عام الا وقد خص به  
 البعض ولهذا عين له مراتب على قدر قوة التوهم وربما يكتفى بالتاكيد بالكل  
 وربما يتبع الكل باجمع وربما يتبع بعض قواحه ايضا وربما يتبع اجمع  
 ويستحق بذلك تعيين في البيان وحكمه سائر الى بالبيان **فان قلت**  
 قد يوجد دفع توهم عدم التمول مع التجوز فلا يخفى دفع توهم عدم التجوز  
 عنه الا ترى ان قوله تعالى فخذوا الملائكة كلهم سائل لا يلبس تجوزا  
 الاصح انه كان جنبا معوا في الملائكة فلما دخل فيها والتاكيد الملائكة بكلم  
 اجمعون يفيد شمول الحكم لما قصد بالملائكة تجوزا ولا يدفع التجوز **قلت**  
 يعتمد الاسناد التجوز بان يكون اسناد التجوز الى الكل تجوزا فهذا التا  
 المفيد للشمول يدفع توهم هذا التجوز **فان قلت** السيد السند استدراك  
 قوله او عدم التمول انما يتوهم اذا اريد بالتجوز ما يتناول الفعل العقلي  
 واللفظي اما اذا خص بالعقلي كما يشعر به كلام الشكالي حيث قال واما الحالة  
 التي تفيق تاكيد فهي اذا كان المراد ان لا يظن بك الشاع في ذلك ذلك  
 تجوزا او هو او نسبانا فلا بد من الغرض بعدم التمول فانه تجوز لغيري  
 بل يد روح في التجوز المذكور هذا وفيه ان تخصيص التجوز بالعقل مما يضيق

دار

و اية النكته الوسيعة بلا حجة فلذا اسقط المصنف لفظ الحكم الموهوم للتخصيص  
 فلا يعتد به لتوجيه ذكر عدم التمول وقد انقضت ما قدماه ان قوله فانه تجوز  
 لغوي ما يلزم عليه اثر الالهال والحق البين فانه ربما يكون تجوز لغويا ولو لا  
 بتقويت عموم دفع توهم التجوز العقلي ولدفع توهم التجوز اللغوي ولدفع  
 توهمهما لا قبل على ما يجب في القلب انه فليكن المراد بدفع التجوز دفعه  
 بالمرء حتى لا يبقى توهمه من وجه وحسينه يقابله القصد الى دفع توهم تجوز  
 خاص وهو استعمال العام في القصر واسماء حكم لبعضه الى الكل فلا ريب في قول  
 ذكر او عدم التمول في دفع توهم ولو كنت معتبرا في التاكيد لدفع توهم الحذف  
 لا يمكنك النزاع في الدراج دفع توهم التمول في دفع توهم التجوز لان توهم  
 عدم التمول تجوزا ان يكون توهم اعتبار حذف مضاف كما صحت عليك لكن ملزم  
 تكشف عن غفلتهم عن الحذف فلذا لم ينظر اليه الا بوجه العين وما يخفى  
 ان يطوي به الكل ويجعل لحاق القلب هو التحمل او توهم عدم التمول  
 ربما يكون يظن ان المتكلم حاكم بالتحسين غير مستتبج اجرا الكثرة حتى التبع  
 المفيد ليقين في دفع ذلك بتاكيد التمول افادة الاستقصا في تحقق الكثرة  
 والتجرب عن الغفلة والعدة ومما ينبغي ان ينبه عليه وان هو عقب الاطباء  
 تكتملا لغايد هذا الباب ان التاكيد لدفع التوهم انما يكون شديدا  
 اذا كان في المتنوع حال التوهم ولذا منع الضاء عن اختم الرجلان كلاهما  
 لكن تجوزا كما في الرجلان كلاهما لان المتني وان كان لا يحمل ارادة البعض  
 منه وهو نص في العدد لكن يحمل جعلهما بمنزلة الشخص الواحد حتى السيد  
 فعل احدهما ابهما فرد السارح جعل جاني الرجل كلاهما لدفع توهم  
 عدم التمول لكونه نصا في العدد وحكمه بان الاولى انه لدفع عدم توهم  
 الهوى ووضع الرجلين مقام الرجل محل نظر لوجهين فتأمل ولا ينبغي ان تقول  
 جاني الرجلان كلاهما لدفع توهم ان القصد الى محي رسليهما او رسول احدهما  
 او نفس الاخوات كما يدفعه الاجا في الرجلان انفسهما ونحوه ولا يدفع توهم  
 ان الجاني احدهما والاخر باعث وجعل جاني مستملا في المحي والتخصيص على  
 العموم والحجاز فانه انما يدفع بقولك عا في الرجلان لان توهم التجوز انما وقع  
 فيه لعدم لوجعل كون احدهما محضا وبسيلة اسناد المحي اليهما تجوزا  
 ان يكون لدفع توهم التمول على ما حققناه لك **واما بيان** اي تحقق المستند  
 اليه بقطف البيان **فلا يصح** المراد بلا بياض دفع الاحتمال سواي المعنى



او النكت فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفة ولعل الايضاح ليس كالنوضح خصوصا  
 برفع الاحتمال في المعرفة ولذا عرف الحاء عطف البيان بتابع غير مفعلة توضيح  
 متبوعه مع تخصيصهم التوضيح بالمعارف لا عرفت وسواء كان الاحتمال محققا  
 او مقدر اذ قد يكون متبوع عطف البيان مما لا اتمام فيه اصلا وانما ياتي  
 بعطف البيان لتقدير الاحتمال بتقدير الاشتراك والتفاد الاطلاق على  
 غير محاربا وكذا جعل قوم هو في قوله تعالى الا بعد العاد قوم هو عطف  
 بيان لعاد مع كون عاد علما محققا باسم لا اتمام له **قال** السيد السند  
 عطف البيان ههنا لدفع الالهام التقديري اما في تقدير اشتراك الاسم  
 بينهم وبين غيرهم واما من جاز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياهم  
 فيما اشتهروا به من العتو والعناد كمثود ولذا قيل عاد الاولى فالفايدة  
 اربي لا يخلو منها عطف بيان هو الايضاح الحقيقي والتقدير في هذا الصرح  
 جعل الحاء ايضا المتبوع فضلا لتعريفه لكونه قد لا يكون الايضاح  
 مقصودا لذاته بل يجعل وسيلة الى غيره كالممدح على ما ذكر صاحب  
 الكشف في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس الى البيت  
 الحرام عطف بيان على به الممدح لا للايضاح كما تجي الصفة لذلك اذ لمجرد  
 الايضاح الحقيقي فلا ياتي في جعل الحاء كل عطف بيان للايضاح لكن يمكن  
 ان يكون عطف البيان محمدا البيت فان البيت معروف باللام على الكعبة كالنجم  
 ويكون الممدح في وصف عطف البيان بالحرام لا ياتي في جعل الموضوع بالحرام  
 عطف بيان ويجعل المسند اليه موسوما ببي لذكر عطف البيان على ما ذكر  
 صاحب الكشف في قوله تعالى الا بعد العاد قوم هو من انه عطف بيان  
 لقوم عاد وفايدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان هو هو بكونه  
 الدعوة وسما وجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه ويبدو ان المبيان  
 المتبوع جعل بدونه ولا شبهة محققا لكن يذكر عطف البيان من دفع  
 الاستنباه التقديري على ما عرفت لجعل قوم هو في الآية الكريمة  
 لتضمنه بانهم قد هتوا ورسول الله من فاسموا النبي على الهدى  
 منهم احزاب هذا الدعا او يجعله لتعريفهم بالفضالة مع كونهم قوم بني  
 هو فيهم على **اسم** المراد به ما يقابل الفعل والحرف **محسوس** في التوليد  
 وان الاحتصاص له بالفراده وذلك الاسم اما عطف البيان فانه وقت  
 ذكر بعد متبوعه مختص بالمتبوع لا يحتمل غيره فلذا ذكر ايضا المتبوع

واذا

واما المتبوع فانه يقيد تعيينه بعطف البيان يخص بالمسند اليه باسم  
 يختص به هو المتبوع الحاصل اختصاصه بذكر عطف البيان يخص بالمسند اليه  
 فاحسن التامثل لعلك تصير من امثلة العقل ولا تقصر طوفاك والتحليل فلا يرد  
 ان عطف البيان لا يلزم ان يكون مختصا بالمتبوع الا شري اهم ذكر وان الظاهر  
**في قوله**  
**والؤمن القايدات يحكمه** وكان مكة بين الفيل والسند  
 عطف بيان مع ان الظاهر يختص القايدات وان لا خلاف في ان كل موصوف  
 اجري على الصفة نحو باي القايد الكايل زيد بحيث ان يكون عطف بيان  
 لا يحتمل ان يكون بدلا وعلى التقدير يشهد بكونه ملما في هذه الصفة بحيث  
 يتعين له الصفة اما يحكمه تفسير وايضا حاله الصفة لا ذكرها وانما  
 بالتعبير عن ذاته بهذه الصفة حتى كانه بلغ فيما بحيث يكفي للكشف عنه  
 ذكر الصفة كما يمكن ان يقال واما النزاع في ان الاخص جعله بدلا او عطف  
 بيان ورجح السامح الحق كونه عطف بيان لان الايضاح له مزيد اختصاص  
 ذلك ان نزح التبدل بما وجه السيد السند ترجيح الكشف لفران فيه  
 تكرير القايد كما ويتفرع عليه تأكيد النسبة وبما يمكن ان يقال حق الصفة  
 ان تجري على الغير ويصادفها معنى فيه لان يعبر بها عن الذات في حال  
 نسبة بي اليه فالاولى ان تجعل الذات المذكرة بعدها مقصودة بالنسبة  
 ويكتفي بما يحصل به من الايضاح ولذا ليس قصد الايضاح في التبدل لقصد  
 في عطف البيان **مقوم صدقك** حاله عطف بيان لو كان المقصود  
 بالنسبة صدقك ولو قصد له النسبة ليله خاله فتنا كذا النسبة  
 وتستقر مقرة لان حق الذات ان يعبر باسمه لا بالصفة وحق الصفة  
 ان تجري على الغير فحال التبدل وعلى التقديرين يشهد بالنظم بان خاله  
 على بكونه صدقك وتوجيهه عرفت وكان المصنف راجح احتمال كون  
 الموصوف الجازي على الصفة عطف بيان فدل به له **قال** ابن الحاجب  
 التمثيل للتوضيح فلا يحسن بما يحتمل الغير احتمالا يساوي احتمال المقصود  
 فضلا عما يحتمل احتمالا راجحا فوضع البيان للايضاح وان يتضرع منه  
 فوايد اخر بخلاف غيره من الصفة والتبدل فان وصفا ليس للايضاح  
 بل لامر اخر وان يتضرع عليه الايضاح ويقصد احيانا والتبيين على مشاركة  
 الوصف له في الايضاح في بعض الاحيان **قال** الشكاكي في بحث البيا



قوله قلت كلمة لا تتخذوا المحيئين انما هو له واحد من هذا القبيل  
وظن انه جعل الاثنين والواحد عطفين وانما صفتان للبيان  
وقد طول الكلام فيه في الشرح مما هو احذر بالطرح ومما جنى على النظر ولم  
يطور انه قلم بالظاهر ويستحب فيه الانكار ان عطف البيان مع ان يكون  
من غير المتكلم لمبويه فان شانه التوضيح والاكثر من توضيح الكلام الغير  
لكن العادة جرت بتقدير بحرف التفسير اي تقول لتظير قول من قال  
جا الرجل اي زيد ولا اختصار بعطف البيان هكذا يتابع بل هو في  
كل لفظ شائع دايم كالتاكيد العطف فتقول في تفسير قلت اي ضربت  
ضربا شديدا هذا اعلى ما هو الرابع المهور فيما بين الجهور فان التهم  
في ذلك وتحت المفتاح والمستوي وضع وصيغتنا هذه في بحث العطف  
بالحرف فلا نزاع هناك بعد حفظنا في الطرف **واما الابدال** **نسبة**  
اي ايراد البديل من المسند اليه فقد جعل البديل من مسند اليه وان  
ليس المقصد الا الاسناد اليه بكل اليه البديل وانما اسند اليه صورة  
وكيس هذا الاول ما دل على ان البديل من مسند اليه عندهم بل جعلتم  
البديل من احوال المسند اليه اول عليه نعم اللان ينظر القرآن لا  
يوافق الحق ويجعل البديل عنه من احوال المسند اليه لانه المذكور لا فائدة  
ما يتعلق بالبديل ويجعل البديل مسند اليه ويجعل الذي قصد الاسناد  
اليه كان اللان ينظرهم جعل التميز عن النسبة من احوال المسند اليه  
لانه لا تفاوت بين طاب زيد علما وطاب زيد بل انه ان يكون التميز  
مخالف لزيد في الاعراب والبديل يوافق وهذا امر جري على نحو  
نظر صاحب هذا الفن **فزيادة التقدير** اي لزيادة تبيين الحكم  
والمسند اليه في هذا السامع لاشتماله على تكرير الحكم والمسند اليه  
كما نقصه لك هناك فقد تبه بلفظ الزيادة على انه يشارك التاكيد  
في التقدير ويزيد عليه حيث تقرر الحكم بخلاف التاكيد وانه لتاكيد  
المسند اليه دون الحكم كما سيجي في بحث تقديم المسند اليه ثم لا نسب  
باكثر احواله جعل الزيادة متعديّة مضافة اليه المفعول لا لانه مضافة  
اليه لفاعله **وقال** الشارح اما الى ان المقصود من ذكره الاسناد  
اليه والتقدير بزيادة قصد بالبيع بخلاف التاكيد فان المقصود نفس  
التقدير وهذا انما فهم لوجعل التقدير فائدة البديل اما لوجعل فائدة

المبديل

المبديل منه وذكر البديل بعد البديل منه فلا ادليس التقدير حاصل بالبيع  
بل جعل المسند اليه بدلا لزيادة التقدير الحاصل بالمبديل منه وليس ذكر  
المبديل منه الا لزيادة التقدير وكيف لا والمقصود بالذكر هو البديل وانما  
ذكر البديل منه تبعا لفعلي هذا لا ينبغي جعل البديل للايضاح والا لكان ذكر  
لمصطفة البديل منه وكيف يقصده ايضاح البديل منه وهو مطروح عند ذكر  
البديل ولا قصد اليه فحينئذ طرأ وجه تزك الايضاح مع التقدير  
مع ان ذكر في المفتح وان ذكر في الايضاح لقصد استيفاء ما ذكره والالتفات  
ولذا المير في عطف البيان لزيادة الايضاح كما في المفتح ترجحا لاقتضا  
على ايضاح البديل لان الغرض منه الايضاح لا غير بخلاف البديل لا غير فهو راجح  
في الايضاح ولما اقتصر على التقدير قدم بدل الكل ثم البعض على ترتيب  
ظهور التقدير فانه لكل ظهور التكرير في الاول اطر فيه لاشتماله  
الكل على البعض صريحا بخلاف اشتمال الملا على الملا ليس قد يكون اطر  
في الثاني من الغالب بخلاف السكاكي فانه عكس الترتيب لان الايضاح في الاكثر  
الثلاثة على العكس التقدير لان اتمام البديل منه في الاشتمال اكثر منه  
في البعض لان ذلك كله على الجزئية او ضم من دلاله الملا على الملا  
ثم الابدال منه او زيادة التقدير في **موجباتي اخوك زيد** او جاني زيد  
اخوك والتقدير في الاول اكمل وكذا كلما كان البديل من المحل والبديل  
العين فكذلك اختار وهو اشارة الى بدل الكل من الكل وهو يدل ليشان  
فيه الاسناد اليه المسند اليه الحقيقي الذي قصد بالمبديل منه فيجب  
فيهما اتحاد اتي البديل والمبديل منه سواء اتحد مفهومهما او تعايضا  
وهذا هو المراد بقول ابن الحاجب مذكوره مدلول الاول والشارح  
الواقع في كلام البلاغ ما يغاير مفهومه مفهوم البديل وانما اتحاد المفهوم  
فاما تحقيق على مذهب البصريين حيث جعلوا ضربتك اياك وضربه  
اياه بدلا لتاكيدا والكوفون محمولان على كيدين كما يجعل الكل بك  
انت وبه وهو ضربت انت تأكيدات ووافهم صاحب التمهيد  
وجعل نجم الائمة الفرق حكما ومن فوائد بدل الكل البيية ما يقصد  
في جاحول زيد من تقوية التبشرو في اخوك زيد يستحق الاكرام من  
المبالغة في حب مخاطب على الاكرام واعط المستكين زيد من احداث  
الترحم على زيد في نفس المأمور وهكذا فالا يخفى على النظم من الامور



اللاتقة ولكن ان جعل الكلا تحت زيادة التقدير جعل التقرير ثاملا  
 لتقرير الفرض المسوق له الكلام **وجا القوم اكثرهم** في بدل البعض التقرير  
 فيه باعتبار ان المبدل منه مشتمل على البدل اجمالا اما في المثال المذكور  
 قطا هيد لان ججي القوم يستدعي مجي لا كثر واما في نحو قطع زيد يد فليظهر  
 ان المقطوع ليس نفس زيد بل في منه فاليد مشعورية اجمالا او ذكر المبدل  
 منه كما انه في سلب زيد ثوبه الثوب شعورية اجمالا حين ذكر زيد لظهور  
 انه ليس الملبوس نفسه ولا فوق في الاشتمال على هذا الوجه بين بدل البعض  
 والاشتمال فجعل بدل البعض مما يشتمل عليه المتبوع ممولا ظاهرا وجعل  
 بدل الاشتمال مما يحتاج اليه بيان اشتمال المتبوع عليه كما في السامع  
 غير طاهر ومما لا ينبغي ان يفوت لفظ ان جاني القوم اكثرهم او بعضهم  
 اما في المرتبة العليا اذا كان مجي ذلك البعض منزلة مجي الكل وكذا قطع  
 زيد يد اما في تلك المرتبة اذا كان قطع يد كاستيصال له لمزيد  
 حاجته له ليد لا نه كان مجي يكثر عمل اليد ويصنع بدونه وربما  
 ذكرنا ظهرا ان ما ذكر من المثال له رجحان على الامثال ومنريد اتصال بالقيم  
 الاول من الابدال فكان حديرا با الاختيار وراجحا في مقام الاعتبارات  
**وسلب عمرو ثوبه** في بدل الاشتمال وبيان التفرقة فيه ان المبدل  
 منه مشتمل عليه لظهور ان المقصد ليس له نفسه بل في امر من امور ولذا  
 قيل يجب ان يكون المبدل منه فيه مقتضا لذكر المبدل ومشتوقا اليه  
 فهو جاني زيد جاني ليس بدل اشتمال كما ذكر بعض النحاة ان كان  
 هذا الواجب واجبا في تحقق بدل الاشتمال وغير معتبر عند البكيغ  
 لو كان واجبا في كونه معتبرا عند البكيغ فحرم الشارح بانه بدل  
 غلط لا اشتمال كما ذكر بعض النحاة يعيد عبد الجرم ومما ينبغي ان يراعى  
 في سلب زيد ثوبه ان يكون سلب ثوبه بمنزلة سلب نفسه لكنه لا يشترط  
 بسلبه اما لكان فقره او غيره وسكت عن بدل الغلط لانه ليس من اجزاء  
 المستند اليه لانه المبدل منه سهوا بطريق سبق اللسان او النسيان اما  
 قصدا او اذ عا كما في قولك البدر الشمس هذا قولين مستند اليه في  
 قصد المنكسر لا صورة ولا حقيقة بل لم يقصد اليه امتلا او ترك بالمرة  
 في وقت ذكر المبدل فاعرفه فانه بدريح دقيق وكان له هذا امر لفتح  
 بالثامل في معرفة وجه ترك بدل الغلط لان معرفة ما قيل يراد

وجه السكوت انه لا يقع في كلام البليغ لا يستدعي ثاملا بل يتبع على انه لا يتم  
 لان بدل الغلط لو كان ما هو سبق اللسان او النسيان وما هو لدعوي احدها  
 واهكام انه ذكر غلط نحو سكر خمس جاني فانك وان عمدت اليه بدري ويري  
 انه سبق به لسانك واللا يصح جعل بدري مشهابه له والثاني يقع في كلام  
 البليغ وهو معتد الشعرا وشرطه الترتيب من الاولي اليه الاعلا وهو ابلغ  
 من الغلط بل يسمي غلط بدا اعلم ان التثنية والجمع وما جري مجراه يقابلان  
 المذكر بتدقيق العطف فرب مقام يرفع الاختال باحدهما على التفصيل  
 بالعطف وغير يرفع العكس فذا فاك **وانما العطف** يعني جعل المستند  
 اليه معطوفا عليه فالاولي ذكر قولنا عليه على يجوز اما الابدال منه **فالتفصيل**  
**المستند اليه** اي ذكر مفضلا بعضه عن بعض في العبارة والذكر اما لانها  
 خصوصية كل من المتعدد مقصود يفوت بالاجمال او خصوصية بعض مقصود  
 يفوت بالاجمال او خصوصية بعض مقصود كذلك مقال الاول جاني زيد وعمرو  
 وزجل اخر واما التفصيل المقصود بعبارة السامع وانه لا يفهم التعدد  
 مع وحدة اللفظ نحو جاني رجل اخر وكل من هذه الصور لتفصيل المستند  
 اليه الذي هو رجلان في جاني رجلان فلذا المفضل اما العطف لتفصيله  
 ليلا يتبادر الذم الى المستند اليه المتبوع في الذكر فان زيد وعمرو ليس  
 لتفصيل زيد بل لتفصيل رجلان هكذا احقق المقام ليلا يشكك عليك  
 ان المعطوف ليس لتفصيل المعطوف عليه ولا يحتاج اليه ان يزيد بالمستند  
 اليه مجموع مناسب اليه الشرح في الكلام بجعل ذكر المستند اليه مستحبا  
**مع اختصار** ولم يقدح مع اختصار ليلا يتبادر اختصار المستند اليه واختار  
 به عن تفصيل المستند اليه بالوصف او عطف البيان نحو جاني رجلان احدهما  
 زيد والاخر عمرو وجاني رجلان زيد وعمرو وليس اخترازا عن تفصيل  
 المستند اليه في قولنا جاني زيد وجاني عمرو وعلى ما قالوا فانه وان كان فيه  
 تفصيل المستند اليه لكنه ليس لتفصيل المستند اليه واما العرض منه  
 تفصيل القصص الواقعة والنسب المجردة والتتبع ليس مرجحا **المستند**  
 على جازيد وعمرو بل على دفع امور ونحوه ومما ينبغي في القلب ان العطف  
 لتفصيل المستند اليه لا يخص العطف على المستند اليه الذي هو في الكلام  
 متبوع محض بل نعم المستند اليه التابع وهكذا العطف لتفصيل المستند  
 اليه بان يقول زيد وعمرو وعمرو وعليك ان تعود بهذا التحقيق على القاص



والثاكد وعطف البيان ولا تحبس فظنك علي ما يفعله البيان **نحو جاليد**  
**زيد وعمرو** ونحو جاليد وعمرو بعد فانه بتفصيل المسند اليه  
ليتم له في تفصيل المسند فانه لو لم يدرك المعطوف لم يكن تقييد مجيبه  
بما يفيد تارة والمزاد بالكون لتفصيل المسند اليه اعم من ان يكون تفصيله  
مقصود لذاته او ليؤتى به ليعرض **اخر المسند كذلك** اي تفصيل  
المسند مع اختصار وفيه ان لا تفصيل من جاليد وعمرو ومعه في كل منهما  
منفصلا عن ذكر الاخر بل كلاهما ذكر بقولك جاليد وعمرو فيه تفصيل معني  
بيان خصوصيته في كل منهما من ذكر المسند الا ان يقال العطف افا  
تذكر المسند في المعطوف بخصوصه فكأنه ذكر عبارة منفصلة عن عبارة  
ذكرها المعطوف عليه والمزاد بكونه لتفصيل المسند ان الذي اليه  
تفصيل المسند اما لذاته او بتوسل به ليعرض نحو جاليد وعمرو  
بما عا فان تفصيل المسند لا يعطف لينا في التقييد بآلة واحترز قوله  
لذلك عن نحو جاليد بعيد ان جاليد وعمرو فانه لتفصيل المسند لكونه اختصارا  
فيه **قال** الشارح المحقق احتراز به من نحو جاليد وعمرو بعد  
يوم اوجه وفيه بحث لان المقصود بهذا التركيب ليس من مقاصد العطف  
حتى يكون الاختصار داعيا اليه اختيار العطف عليه وكيف وشي من العطف  
ومنه وحتى لا يفيد التعقيب يوم اوجه فلا فائدة للتعقيب بلا منهلة  
مقام يقتضي لنا ولا فائدة يوم مقام يقتضي هذا التركيب وليس نرجع  
العطف عليه للاختصار بل لانه لا يفيد ما يفيد العطف على انه لتفصيل  
المسند مع اختصار ولو لم يعطف لا احتيج اليه ذكر المسند **نحو جاليد**  
**فعمرو** فانه قد دل على ان مجي وعمرو بعيد زيد فففيه تفصيل المسند  
علي وجه الاختصار **فان قلت** العرف فيما جعل لتفصيل المسند اليه  
ايضا فينبغي ان يقول او لتفصيل المسند والمسند اليه **قلت**  
تفصيل المسند اليه في هذه الصورة ليتوسل به ليعرض المسند اليه  
فانه لا ياتي في تقييد المسند بالتعقيب على اختصار وجه الابد بتعبته  
الي المسند اليه وكما يكون لداغ هو وسيلة اخر كثير لما يطوي في  
بيان التقاضي اليه لعرض الاول ويكتفي بعرض الثاني كما يقال تعريف  
المسند اليه بلا مثارة لتفصيله مع انه لبيان القرب ليتوسل به ليعرض  
التفصيل على ان اللازم للعطف بالغاووم هو تفصيل المسند دون تفصيل

المسند اليه الا سري انه لا تفصيل له في قولك جاليد وعمرو  
رجل اخر واجاب عنه الشارح المحقق بانه ذكر الشيخ ما تحصله انه ما من  
كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات شي لشي او نفيه منه الا وهو العرض الخاص  
والمقصود من الكلام هذا لانه لا يستل الى الشك فيه ففي نحو جاليد وعمرو  
ويكون العرض اثبات مجي وعمرو بعد مجي زيد بلا منهلة لانه معلوم ان الجاليد  
زيد وعمرو والجملة ما يتعلق بالترتيب والتعقيب فيكون العطف لا فائدة  
تفصيل المسند لافرض لو قلت ما جاليد وعمرو كان نفي الجيب عقيب  
زيد ويحمل انما جاليد وعمرو قبل زيد او بعد منه متروكة  
هذا الكلام وفيه نظرا لان كون العطف لتفصيل المسند اليه والمسند اعم  
من الممكن له مقصودا لذاته او ليعرض ولا حفي في كون تفصيل المسند  
اليه مقصودا ليعطف ليتوسل به ليعرض في العطف بالغاووم  
ولولا اعتبار اعم من تنزيه العطف في جاليد وعمرو بعد فافق  
فان المقصود فيه ترتيب والتعقيب حتى كان مجيها معلوم والجملة انما  
وقع بالترتيب والتعقيب **فان قلت** ما الفائدة في عطف المسند اليه  
في قولك جاليد والاك فالشارب فالنايم ومن البين انه ليس لتفصيل المسند  
لعدم تعدد الجوه ولا الجاهي **قلت** قال الشارح وهو في التحقيق ليس من  
عطف المسند اليه بل من عطف الصلاة اي جاليد الذي ياكل فيشرب فينام  
هذا وتوجيه ان اللام وصلته لشيء الامتزاج كالجملة الواحدة فيدخل  
عاطف الصلاة على اللام كما يدخل اعراب اللام على الصلاة ولو قدرت الموصوف  
وجعلته من عطف الصفة على الصفة اي جاليد في الرجل الاكل فالشارب فالنايم  
لا تستغني عن هذا التكليف **او ثم عمرو** فانه مخصوص بعطف الحمد  
والفرق بينه وبين الفانوا المهمة ولم لا يثبتها **او جاليد** **نحو جاليد**  
لم يقل او حتى خالده لان حتى تعطف جزء من متعدد عليه بخلاف ثم فلا يقاب  
جاليد **ثم خالده** وهذا هو الفارق بين حتى وثم بعد اشتراكهما في التركيب  
مهمة **وقال** الجوزي هي متوسطة بين الفانوا ثم والتحقيق ان المهمة  
المعتن في حتى بين اول جزء المعطوف عليه وما بعدها لا بين المعطوف  
عليه والمعطوف اذ المعطوف من تامة المعطوف عليه ولحقا المهمة بين  
ما بعد حتى وما قبلها **السكر** كونه المهمة وانكر ايضا الترتيب  
الحارجي **وقال** ان الترتيب المعتد بهن اجزا المعطوف عليه وهو الذي



دون الخارجي وفي قولنا كما القوم حتى زبد معتبرا لفعل يرتب تعلق المحي  
 بأجزاء القوم بحسب رجاءه بالنظر إليه بعض حتى ينشأ إليه الاقوي او لا منع  
 تافا لم يخالف جعلهم اياها مسئلة وما استدلل عليه من قولهم مات كل اب في  
 حتى ادم مع ان موته متقدم ومات الناس حتى الانبياء مع ان موت الانبياء في استفا  
 موت الناس وقولهم كما القوم حتى خالدم مع بحسب معالايهم لحوال ان تكون  
 هذه الامثلة مستعارات للترتيب الذهني للمبالغة في الترتيب الذهني  
 بحيث يحتل الترتيب الخارجي وقد جاء مثله في ثم في قوله .  
 . ان من ساد ثم ساد ابوه . ثم ساد قبيل ذلك جده .  
 علي ان الترتيب فيما ذكر من الامثلة ايضا خارجي لكنه ربي لا زمني وليس  
 للفعل الاملاظة هذا الترتيب الرببي كما يلاحظ الترتيب الزمني **اورد**  
**السامع عن الخطا** اي الاعتقاد الغير المطابق **الى الصواب** اي الاعتقاد  
 المخاطب واما تفسير قوله بما في الايضاح والشرح حيث قالت اورد السامع  
 عن الخطا في الحكم فيقتضي جعل الخطا والصواب صفتين للحكم لاجل ما تضمن  
 الحكم وحسيند يكون المعني رد السامع عن كون حكمه خطا الى كون حكمه صواب  
 ولا يخفى انه مع صحح وان وافق المفتاح فقيه تقويت لما اتفق في عبارة المتن  
 من اصلاح عبارة المفتاح ولا بد من تقييد الرد بقولنا مع اختصار ليخرج عنه  
 نحو ما جاني زبد ولكن جاء عمرو وكذا في البواقي ليخرج عنه عطف الجمل على الجمل  
 ولا بد من تقييده ايضا بما يخرج ماعداه في طروق القصص فانه يصح في **حجبا في زيد**  
**لا عمرو** ما جاني الارزيد واما جاني زيد كما قالوا في ان يقال اورد الضم  
 صرحا الى الصواب فانه في ماعداه لانص الا على المنيب ونجب فيه التصرح  
 بالمنيب والمنيبي الا اذا كان المنبي لكالظهور كما لمصرح كما ينبغي ان شاء الله  
 ورد السامع الى الصواب في المثال المذكور بارادة اعتقاده الشركة لا غير فانه  
 انما يكون لقصده افراد علي ما بينه الشيخ عند الفاهم وبعد المفتاح  
 تعلقت به اعتقاد المخاطب ايضا ويخاطب به من اعتقده انه جاء عمرو ودون  
 زيد ووافقه المصنف ويحكم من كلام الشارح في بحث القصص انه مخاطب  
 به من اعتقده محي احدهما من غير تعيين لكنه حينئذ ليس لرد السامع الى الصواب  
 بل لمقظة عن الخطا فليكن هذا انكته اخرى للعطف على ذكره منكم ومن امثلة  
 رد السامع الى الصواب ما جاني زيد بل عمرو على ما قال انما كان ان بل بعد  
 البقي والمني لكن جعل ابن الحاجب ذلك مملا حيث قال ما جاني زيد بل عمرو

وبجمل اثبات المحي لعمرو مع تحقق فقيه عن زيد وعليه ما ياتي في بحث  
 القصص انما جاني زيد بل عمرو للقصص ومما ذكره المفتاح والايضاح ما جاني زيد  
 لكن عمرو لمن اعتقده ان زيد اما لا دون عمرو ولم يتعربا لكونه لمن اعتقده الشركة  
**فقال** الشارح في حقيقته لرد اعتقاد اعتقاد الشركة لم يقبل به احد وهذا  
 وجهه حتى وبهم من وجهه بان يحصل رد اعتقاد الشركة بالمعطوف عليه فذكر  
 الاثبات لغورده السيد السيد بانه منقوض بقولك ما جاني زيد لا عمرو والا فبطل  
 انه منقوض بما في طرف القصص ونحن نقول لمزيد كذا ولكن من طرق القصص لا في  
 بحث العطف مثلا لرد السامع الى الصواب والعطف لا يرد به الى الصواب بل في  
 قصص الافراد وهو مما اعتقده المخاطب بل هو لتعريض ما اعتقده من الصواب  
 فحكمة لقصص القتب في مقام التمثيل به لرد الى الصواب لا يوجب عدم كونه  
 لقصص الافراد لاحتمال ان يكون قد تم التعرض به لانه لا يضر بهذا الاعتبار  
 لما يتم فيه من التمثيل واما لمزيد كذا المصنف في المتن مع تعرضه له في الايضاح  
 لانه نحو ما جاني زيد لا عمرو ومن طروق القصص كذا ذكر الشارح ونحن نقول لمزيد  
 لانه محال لانه من المفتاح مع الايمه الاعلام من الصواب حيث جعلوا لدفع توهم  
 المخاطب ان عمرو ايضا لم يجي كزيد بما على فلا يسهل بينهما وقلة افراد احدهما  
 بامر ولم يتعرب بما ذكره ايضا ليعلم ان العطف فليكن لدفع توهم فاش من  
 السابق لاحتمال ان يكون الحق مع المفتاح كلام الشارح المحقق والسيد السيد  
 بان المراد بالوهم الاعتقاد سوا كان جزئا او طنا صفيقا ويمكن ان يقال  
 لا مخالفة بين كلام الشارح والصواب على ما توهموا لانه يجوز ان يكون ذلك لكن  
 في التصريح بالاثبات بعد البقي للقصص واختاره على بل لانه ناشئ من بني ما اعتقده  
 ثانيا يوهيم انه واقعة المتكلم فيما نفاه ولذا لمزيد بالاثبات مع ان الاثبات  
 اخي بالقدم فقيه مع رد المخاطب الى الصواب وقم توهم المشاركة في البقي ولا  
 يبعد ان يحصل رد السامع الى الصواب ما لا لدفع الوهم بعد ما بين ان المراد  
 لتوهم الاعتقاد فان العطف يترك في رد المخاطب من خطا واقعة المتكلم فيه  
 وهو اعتقاد انه لم يجي عمرو او اعتقاد انه شارك لزيد حينئذ يكون من طرق  
 قصص الافراد **اي في الحكم** **اي** **اخر** سوا جعله الاول في حكم المستكوت عنه  
 بحيث يحصل ان يكون ما ياتي وان لا يكون ونبي الامر او لم يحصل في حكم المستكوت  
 فذلك حينئذ لا قبل بل فانه يطل الايجاب قبله وتقدر البقي ويكون  
 فلا يكون ما قبل بل حينئذ يحصل المقطوع ما به فاذ اقلت جاني زيد لا بل عمرو



ابطلت بحج زيد وصرفت الحكم اليه **عمرو** واذا قلت ما جازيد لا بل عمرو  
وقورت النفي وصرفته اليه **عمرو** فان قلت اخر بمعنى غير من جنس السابق فلا يقال  
جازيد و**عمرو** اخر بل رجل اخر فقله او صرف الحكم اليه اخر بوجوب عدم **محبة**  
لجاني زيد بل **عمرو** مع انه ليس كذلك فالعصم او صرف الحكم اليه غيره قلت  
قله او صرف الحكم اليه اخر لانه مستند اليه والمستند الاخر من جنس السابق في هذا  
الكلام وهذا لا يفتني كونه فيما بعد بل من جنس السابق عليه وهذا لمن قبل استنباط  
مفهوم الحكم بآثاره فلما كان الامتياز غير شامل لجميع صور العطف ببل وان كان  
**محققا في نحو جازيد بل عمرو وما جاني زيد بل عمرو** اضرب عنه كون  
الاضراب واكتفي بصرف الحكم الشامل لجميع الصور لكن كون الشان الثاني  
بصرف الحكم غيره واضح على مذهب الجمهور من ان بل بطل النفي فيما بعده ويجعل  
ما قبله في حكم المنكوت عنه حتي يكون المعنى ما جاني زيد بل جاني عمرو ولا نه  
لا معنى لصرف الحكم اليه ما بعد بل اختلاف الحكم السابق واللاحق نعم يتضح  
على مذهب الجمهور ان النفي والاثبات شيان والمعنى بل ما جاني عمرو مع احتمال  
جازيد النفي والاثبات فالعطف عند الجمهور في الامم المعطوف عليه فقط  
وعند الجمهور فيه وفي ذكر النفي وكلمة بل لتدارك غلط من عندهم تدارك  
النفي بالابطال وتدارك المعطوف عليه بصرف الحكم اليه المعطوف ويمكن توجيه  
صرف الحكم بعينه او بعد اصلاحه بابطال نفيه والمعاد بل الحكم اما الوقوع  
او الالاقوع او الاتيقاع والامزاد بصرفه باعتماد الاداة  
فلا يفتني كذيب الحكم في المعطوف مع انه غير مكذب بل منكوت  
منه والصرف في الالفادة كما يصح في الاتيقاع يصح في الوقوع والصرف بحسب  
الواقع لا يصح في شي منهما كانه في الشارح المحقق في شرح المتنازع ان المراد  
ما يحكم الاتيقاع فلا يقتلزم صرف الحكم كذب الحكم في المعطوف عليه لا يتم  
ولا شك عليك عدم شمول النكبة للعطف في ليضرب زيد بل عمرو ولا نه  
ليس لصرف الحكم بل لصرف العطف لان الكلام في المستند اليه بالاسناد الخبري  
على ان التحقيق ان الحكم ضايع للحذف والانشاء فالسبح الرضي واذا عطفك  
بل مفعلة بعد النفي والنفي فالظاهر انما للاضراب ايضا ومعنى الاضراب  
جعل الحكم الاول موجبا كانا وغير موجب كالمكوت منه بالنسبة اليه المعطوف  
عليه وقرئ بين العاطف ببل وبل العطف وان كان كلاما لتدارك  
العطف في المنوع فان الاول لا يقع في كلام البليغ والثاني شارب بين البليغ

مطرد

مطرد في كلامهم انما هو منوعة لتدارك مثل هذا العطف وقد نبه عليه  
المصنف حيث ترك بدل العطف ببل وابن الحاجب سوي بيسنة  
وبين البديل لكن تعقبة الرضي بهذا الفرق وهو المسمى كذا قيل وقد عرفت  
ان من بدل العطف ما هو ابلغ من المعطوف فالفرق ان هذا البديل ليس من  
احوال المستند اليه اذ المستند اليه قبله لانه لم يقصد او ترك بالكلية  
بخلاف المعطوف عليه ببل فان البليغ بعد الاثبات به سهاوا التفت اليه  
واعتمد الحكم بربطابه وذكر ما بصرف الحكم اليه **اخر** **والشك** اي لا  
قادة **الشك** او **التشكيك** اي جعل المخاطب شاكا في الحكم لغرض تعذيبه  
**نحو جاني زيد او عمرو** او للابتنام نحو انا او ايا كمل علي هدي او في ضلالي  
مبين او للتفسير والابتنام نحو ليد خل زيد او عمرو والفرق بينهما ان  
التفسير ينفيد الحكم بثبوت لاحدهما فقط وفيه الاباحة يجوز الجمع بينهما لكن  
لان حيث مذكول اللفظ بل بحسب امر خارج وبه المصنف بترك التفسير مقامات  
لعطف على قلبه في الواو والفا علي ان ما بعد اي وان عطف بيان لما قبله كما  
عليه الجمهور لا معطوف كاعليه المفتاح فالواو والجمهور كون المعطوفات معاينة  
للمعطوف عليه اما قبل من العطف بالواو والفا للتفسير وتفسير اية اللغة  
التفسير الجوزي واي من غير اعادة الجار وتفسيرهم الصير لمفعول المتفصل به  
من غير تأكيد بتفصيل ولا فصل وفيه بحث لان ما بعدهما يشارف المعطوفات  
في كون التشريك فيه في الاعراب بواسطة الحرف وهما مستثنان عنه من قاعدة  
العطف على الصير المحرور والصير المتفرد المتفصل بل القاعدة ان عند الله  
اذا عطف بغير اي وان علي الصير المحرور وعيد الخافض وعلي الصير المتفرد  
المتفصل يوق بتأكيد بتفصيل او بتفصيل وكون القاعدة عند هذا تامل من  
القاعدة عند لا توجب تأييدهم والحروف عند اثنا عشرة لا جعل اي  
وان بينهما لانه لا وجه للفرق بين اي وان لم يصرح الا باني فاذكر السيد السند  
انما عند انشاء حدي عشر حرفا محلا نظرا وليريد كرا العطف بلام اختصاصه  
بالانثا الا ان عدم التعرض به في باب الانثا ايضا يوجب اجمال الفن لما يبره  
**واما الفصل** اي ما نفيه مخاة البصر فصلا وغيرهم عما دا وجلا  
الفصل من احوال المستند اليه لدلالة علي معنى فيه هو كونه متميزا للمستند  
او مفعلة من بين الجنس به وجعل الفصل مقدرًا بمعنى تعقيب المستند  
اليه به غير ثابت وعنه مدوخة وكون احواله مصادرا لا يحده ببل هكذا



المشكك والاصح ان علي صيغة الضمير المرفوع المتعبد وليس ضمير فقوت  
الشارح ضمير الفصل مرجوح وما ذكره الخاء من انه وضع للفصل بين الخبر  
والنعت يستدعي جعله من احوال السند كالان كون التخصيص متعلقا بالسند  
بلا واسطة حرف الجر يعني يقتضي جعله حالا لانه لما كان العهد في الكلام هو  
اليه ونظر المشكك اليه وما عداه متعبد بين يديه كان الاولي ارجح للحال  
اليه فالمرغوب اليه مذنية تكلف وخبيثة لا يبعد ان يجعل الفصل الفصلة  
عن الموصوف وانما اقتصر على قوله **فالتخصيص** بالمشكك مع ان فائدة  
التي لا تنفك عنه تأكيد الحكم بخلاف التخصيص فانه قد يكون اذا لم يكن  
في الكلام ما يفيد سواه وقد لا يكون اذا كان الخبر المعروف بتعريف الجنس لانه  
لا فائدة في تأكيد الحكم من احوال الاسناد علي ان يثبت التخصيص معه اذ لم يكن  
ما يفيد سواه تردد **وقال** الشارح في شرح الكشاف افادته القصر  
انما يثبت القصر في مثل كان زيد هو الفصل من عمرو ومثا الخبر  
فيه ذكر ولا خلاف بين الصنف والكاكي حيث قال انه لتخصيص المشكك  
بالمسند اليه الا في العبارة فان الباقي صيغة التخصيص قد تدخل على المقصود  
وتدخل على المقصود عليه وجعل الشارح الاستعمال الاول عربيا وغالبا فان  
الباقي صيغة التخصيص قد تدخل الثاني عرفيا والسيد السند الاستعمال  
الثاني اصليا والاول منيئا علي جعل التخصيص مجازا مشهورا قريبا بالحقيقة  
العرفية في التمييز ومضمنا بمعنى التمييز وجعل الباقي متعلقا بمعنى التمييز  
اي الفصل لتمييز المسند اليه به خصصا بالمسند اليه فعذر المصنف  
عن عبارة المفتاح اليه ما هو العرفي لغالب استعماله وجه وليه ما هو اظهر  
في كونه حالا للمسند اليه في وجه وليس لك ان تقول انه قد يكون لقصر  
المسند اليه علي المسند نحو انكم هو التقوي وهو الذي ذكره المفتاح لان  
قصر المسند اليه علي المسند في المثال المذكور من تعريف المسند اليه  
علي نحو قولك المنطلق زيد وكون الفصل له غير ثبت وانما هو مما ذكره  
بعض من عبارة الكشاف في تفسيره اذ ليك هم المفسرون ويكون بيانه متعلقا  
بمقام اخر لو سطرنا الكلام فيه ليتامون ولقد سمعتم زيدا في بحث التعريف  
باللام ان كنتم لما يمتكم يحفظون **واما تقديم** اي تقديم المسند اليه  
علي غيره من اجزاء الكلام فثبت تقدم الفاعل على المفعول والتقديم اولى من تقديم  
علي المسند نواقضا للمفتاح لحيث ان اكثر النكات فنية وبين قوله في متعلقا

احوال

احوال الفعل وتقدم بعض معمولاته علي بعض اليه اخر عموم من وجه فغني  
ترك المصنف قول افتتاح علي المسند كثيرا المعني بايجاز اللفظ فتقدم  
الشارح علي المسند تنويث لما قصد المصنف والتقديم يقتضي وجوده لا علي  
صحة التقديم وذلك ان يكون حقه المقام المتأخر وانما علي الصفة التي هو الا  
عليه كتقديم المفعول علي الفاعل فان حق المفعول المقام التأخر وانما علي صفة  
اخرى لو وجد متأخرا كان علي هذه الصفة كما في تقديم المسند اليه جعله متدا  
اذا لو جعلت فاعلا كان حقه المقام التأخر والاشبه باطلاق التقديم هو القسم  
الاول لانه يترتب في ثابته اذا كان متأخرا غير ان التقديم يكون حقه ان يكون  
متأخرا والقسم الثاني انما يمتي تقديمه لانه اوجه مقدم لانه غير من التأخر  
لي التقديم كما ان ذكر المسند اليه الذي ليس حقه التأخر باعتبار حوزة  
انسان مقدم ما يمتي تقديمه بهذا المعني ولهذا قال صاحب الكشاف  
ان التقديم انما يوصف به المزال لا القاري مكانه مع انه كثير منه اطلاقا  
التقديم علي القاري وتطير ضغرفان ضغرفا لضم معناه جعل كبير صغيرا  
وقولهم صغيرا لضم الغوصية معناه اوجد صغيرا وضعوا المكان موضع  
الفعل فكل ان الصغير الثاني مجاز في اللغة كذلك التقديم مجاز في  
عرف ارباب الفن غير الاول وتقدم المسند اليه من القسم المجازي كان  
تقديم المفعول علي الفاعل او علي الفعل من القسم الحقيقي فاما ان يتراد  
بالتقديم في عبارة اسم ما يمتل التقديم الحقيقي والمجازي مطلقا فيكون  
استعمال التقديم علي نحو واحد وانما ان يستعمل فيما يقتصر علي المجازي  
في المعني المجازي وفيما يقتصر علي الحقيقة في المعني الحقيقي كما في تقديم المسند  
**فلكون ذكر** اي المسند اليه **اهم** من ذكر باقي اجزاء الكلام في ذكر المسند  
فانه فاصد كعرفت ومن الحذف فانه حينئذ يكون مرجحا الذكر علي الحذف  
لا للتقديم علي غيره ومعنى كون ذكر اهم ان العناية بذكر غيره ومن البين  
ان لاهية التقديم فعل علي فعل الا كون العناية بالتقديم اكثر والاهتمام به  
اوفر وكون الاهتمام موجبا للتقديم وصحة كون التقديم للاهتمام بينه  
مستغنية عن بيان ما به الاهتمام لكن كون التقديم علي وفق مقتضى الحال يوجب  
ان يكون له جهة من جهات يدعوا اليه فمما قاله يكفي ان يقال  
قدم للعناية بذكره اذ وقع تقدم من البليغ يكفي ذلك القول اذ لا خفي في  
ان ما ادعاه اليه الاهتمام امر معتبر في البلاغة وجب قال الشيخ انما لم يجد



اعقدوا في التقديم شيئا يجري الاصل غير العناية والاهتمام  
 لكن ينبغي ان يفهم وجه العلامة في ويعرف فيه معنى يريد ان صاحب  
 علم المعاني ينبغي ان يفهمه ليعلم المتكلم الكاسب البلاغة الجملات  
 المعنوية عند البلاغ فلا ذلك جعل المصنف اقتفا للمفتاح سبب التقديم  
 الاهمية ثم فسر وجوها بقوله **اما لانه** ظاهر اما لان المسند اليه  
**الاصل** وهو موجه لان كل ما يذكر من غير متطفل على ذكره وبيان به واصل  
 معرفته بالاحاطة بحاله وحينه يحتاج قوله **ولا يقتضي للعدول عنه**  
 الى تكلف بارجاع التفسير الى كونه الاصل اي عن مقتضاه وهو كونه  
 امر مما يتفرع عليه لكن لا يخاف في جعله وسيلة الى الاهمية الداعية  
 الى التقديم وفي المفتاح اما لان اصله التقديم ولا يقتضي للعدول عنه  
 فلذا فسر الشارح الحق صريحا لانه بتقديم المسند اليه ولا يخفى ان  
 كون تقديم المسند اليه الاصل بلا مقتضى عدول بوجه التقديم  
 من غير ان لاحظ انه يوجب الاهمية وكان هذا جعل الاهتمام جاري مجري  
 الاصل ان نكتة تقديم لا يكون تحت نادق ككون التقديم الاصل وعدم  
 موجب بلا اقتضا العدول ويمكن ان يقال ملاحظة كون التقديم الاصل  
 وعدم موجب العدول بجعل ذكر اهمه وكون المسند اليه او تقديم الاصل  
 ليس كونه محكما عليه بل كونه مسندا اليه حتى يقتضي التقديم في  
 الا نساوية ايضا واما قائل **ولا يقتضي للعدول عنه** لانه لا تقدم مع  
 مقتضى العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة  
 المفعول **فان قلت** كيف يوجب كون المسند عاملا لتقديم المسند والعدول  
 عن تقديم المسند اليه غاية ان يتعارض العامل والاصل الذي في  
 المسند اليه فلا بد من امر اخر حتى يتم اقتضا العدول **قلت** كون  
 الفعل عاملا حال نفسه وكون المسند اليه الاصل باعتبار رتبة اوله وما  
 ليس باعتبار نفسه اقوي مما له باعتبار رتبة اوله ولكن ان تقول المقتضي  
 للعدول من الاصل في العامل المتناسب بالمسند والتباين العامل  
 اللفظي بالعامل المعنوي والتباس علامة الفا على علامة كون الشيء مسندا  
**ولما لم يمكن الجلس** اراد به الخبر في وقت سوا كان خبرا في الحال او لا  
 ليتمكّن البيان تقديم المفعول الاول من باب عملت على الثاني في حوارج  
 علمت الذي صارت البرية فيه حيوانا مستحدا ثم من جهاد ولا حاجة لي

القيم

التعظيم لتناول خبر كان وخبر ما ولا وخبر لا لان الخبر يتناول  
 الجمع كخبر المسند اليه الخبر جنيذ على عموم المخازن لان تسمية المفعول الثاني  
 خبرا جازما وتسمية البواقي حيفة ولوقا واما ليمكن المسند كان واجزا  
 الا انه اراد التنبيه على ان المسند في باب تقديم المسند اليه **تسويقا**  
**اليه** كما في المفتاح وفيه ان كون التقديم مشوقا الى الخبر يدعوا الى التقديم  
 لا اليه كونه اهم حتى يصح تفسير وجه الاهتمام به وقد هدت في قطع هذه  
 المسافة والتسويق اما يكامل بتطويل المسند اليه ولذا قيل في الكلام  
 تطويله واما يمكن الخبرين معهما بعد التسويق لان حصول التي المتوهم  
 بعد السوق الذواق في النفس واما قيدا التي بالمتوهم لتلافيها في ما  
 يقابل ان حصول نعمة غير متوقفة الذ وهو كزق من حيث لا يحسب  
**قوله** اي اي الصلا المعنوي في قصيدة يروي بها فقها خفيا  
**والذي كان البرية فيه حيوان مستحدث من جهاد**  
 يعني تحوير البرية في المعيار الجاهلي والنسور الذي ليس بنفسا في  
 وفي ان ابدان الاموات كيف يحيى من الرفات كذا في ضرام السقط وقبلة  
 بان امر الاله واختلف الناس قدماه الى صلاب وهارده  
 يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وهذا بين ان ليس المراد  
 بالحيوان المستحدث من جهاد ادم عليه السلام ولا ناقة صالح ولا نعبان  
 نوح ولا الفسفس على ما وقع في الزوج لانه لا يناسب السياق هكذا ذكر  
 الشارح فريف بما في الشرح بانه يخالف ما في ضرام السقط ويخالف البيت الذي  
 قبله وزيد في الرصف بانه يخالف البيت الذي بعده وهو  
 • اللبيب اللبيب من ليس يعرف بان مضمون الفعساء •  
 واورده عليه السيد السند في شرح المفتاح بان تلميذ الشاعر ذكر في تنوير  
 السقط ان المراد حيوة الناس في خلقه ادم عليه الصلاة والسلام من التراب  
 ومن البين ان كون التوجيه يخالف السياق لا يدفعه كونه من تلميذ الشاعر  
 ونحن نقول كون الكلام في حشر الاجساد لا ينافي كون المراد بالحيوان المستحدث  
 من جهاد احد هذه الامور بل نقول المراد ما يعم الجميع والكلام تشبيه  
 بليغ اي الذي تحييت الناس فيه من الجسم المحسوس ليس بالحيوان استحدث من  
 جهاد والاعادة اهون من الاستحداث بعد انكشاف الاستحداث بل تعدوه  
 لاحياء للمخيد وجنيذ لا بعد ان يراد ما يشمل خلق الحيوانات من النطف



وَحَصَلَ الْإِنْبَاءُ أَنَّهُ ظَاهِرٌ أَمَّا لَدُنَّ بَيْنَ الْعُقُلَا مِنْ كَالْقُدْرَةِ بِحُلُوقِ مَا يَكُونُ  
خَلْقُ الْإِنْسَانِ مِنَ الرِّفَاتِ بِالْقِيَاسِ إِلَيْهِ مَبْدَأُ وَاحْتِلَافِ النَّاسِ فِي بَحْثِ الْأَجْسَادِ فَهَنَسُ  
وَأَعْلَى لِلْمَلَا وَهُوَ الْإِنْكَارُ وَمِنْهُمْ هَادِي إِلَى اعْتِرَافِ وَالَّذِي تَحِيْرُ الْخُلُقِ فِيهِ  
حَيْثُ انْكَرُوا الْعِشْرَ الْأَطْيَافَ انْ سَتَحْدَثُ مِنْ جِهَادٍ وَالنَّبِيْبُ الْكَامِلُ الدِّبُ  
مِنْ لَيْسَ يَخْتَرِ فِي الْحَيَوَانَ الدُّنْيَا بِأَنْ مَصْبُورٍ إِلَيْهِ الْفَسَادُ مِنْ غَيْرِ الْمَعَادِ فَيَقْتَضِي هُوَ كَيْفَ  
وَلَا يَحْكَمُ الْمَا بَعْدَ الْمَوْتِ **وَأَمَّا التَّجْيِيلُ الْمُسَرَّعُ أَوْ الْمُسَاوَةُ لِلتَّقَاوُلِ أَوْ التَّطَيُّرُ**  
قَوْلُهُ لِلتَّقَاوُلِ أَوْ التَّطَيُّرُ يُسَرَّعُ عَلَى تَرْتِيبِ الْتَقِ لَا نَ التَّقَاوُلُ شَهْوَرُ الْأَخْصَاصِ  
بِالْخَيْرِ فَلَمَّا كَيْفَ بِهِ كَالْمِفْتَاحِ وَزَادَ لَفْظُ التَّجْيِيلِ لِمَا سَبَقَ أَوْ مَا يَصْلُحُ لِلتَّقَاوُلِ  
مَوْجِبُ الْمُسَرَّعِ بِالتَّقَاوُلِ بِهِ سَوَاكَانَ فِي مَسْتَهْلِكِ الْكَلَامِ أَوْ فِي آثَانِيهِ وَزَادَ بِأَنَّ التَّقَاوُلَ  
أَمَّا يَكُونُ فِي مَسْتَهْلِكِ الْكَلَامِ وَلَا يَتَقَاوُلُ بَعْدَهُ وَبَعْدَ بِنَا الْكَلَامِ عَلَى أَنْ التَّقَاوُلُ وَالنَّظَرُ  
يَكُونُ فِي غَيْرِ الْأَوَّلِ لَا يَخْفَى أَنْ قَوْلُهُ لِلتَّقَاوُلِ لَا يَصْلُحُ عِلَّةً لِلتَّجْيِيلِ الْمُسَرَّعِ لَا نَ التَّقَاوُلُ  
لَا يَتَقَيُّ تَجْيِيلًا بَلْ تَجْيِيلًا لِلتَّقَاوُلِ فَيَجِبُ أَنْ يَجْعَلَ عِلَّةً لِلْمُسَرَّعِ لَا تَجْيِيلًا كَالْجَعْلِ  
الشارِحِ فِي الْمُخْتَصَرِ وَلَا يَخْفَى أَنْ كَوْنُ الْمُسَدِّ إِلَيْهِ مَبْرَأً لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى التَّقَاوُلِ بِهِ  
لأنه أَمَّا يَسْتَرِ انْتَامُ لِقَمَّتِهِ خَيْرًا وَأَوْدَ خَالَهُ خَيْرًا يَزِيدُ ذَهَبَهُ وَالْمُسَرَّعُ كَالْحَصَلِ  
بِالتَّقَاوُلِ تَحْصُلُ بَدْرُهُ مَا هُوَ الْوَاقِعُ لَدُنَّ رُبَمَا يَسْرُهُ سَمَاعُ صَدِيقِكَ وَرُبَمَا يَسْوُهُ  
سَمَاعُ عَدُوٍّ فَقَوْلُهُ لِلتَّقَاوُلِ أَوْ التَّطَيُّرُ يَزِيدُ كَوْنَهُ عَلَى مَسْبَدِ التَّجْيِيلِ **وَأَمَّا الْأَهْكَامُ**  
**أَنَّهُ لَا تَزُولُ عَلَى الْخَاطِرِ أَوْ أَنَّهُ يَسْتَلْذِقُ** أَيُّ وَجَدَ لَدُنَّ الْمَرْقِلِ أَوَّلًا لَدُنَّ لِيَكُونَ  
عَطْفٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا أَنْ يَكُونَ تَحْتَ الْأَهْكَامِ فَمَا يَمُوجِدُ لَدُنَّ أَيْضًا مَقْدُولُ  
لَا اللَّفْظُ فَاسْتَلْذَقَهُ وَهِيَ **وَأَمَّا الْحُجَّةُ نَكْتُ** هُوَ لِحَسَنٍ مِنْ عِبَارَةِ الْمِفْتَاحِ أَوْ أَشْبَاهِ  
ذَلِكَ وَهُوَ أَوْضَحُ لَا يَسْتَبْهِنُ فَمِنْ جِهَةِ امْتِنَانٍ مَا مَرَّ مَقَالَةُ الْمِفْتَاحِ وَهُوَ كَوْنُ  
الْمُسَدِّ إِلَيْهِ مُصَنَّفًا بِالْخَيْرِ يَكُونُ هُوَ الْمَطْلُوبُ لِأَنَّهُ نَفْسُ الْخَيْرِ وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ الْمَصْنُفُ  
بِأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ لَأَنَّهُ نَفْسُ الْخَيْرِ أَنْ لَا يَكُونَ نَفْسُ الْخَيْرِ فَتَمَّازِ خَيْرًا أَوْ هُوَ كَذَلِكَ نَكْتُ  
وَأَنْ أَرَادَ أَنْ نَفْسُ وَقُوعِ الْخَيْرِ فَيَقِيَهُ أَنَّهُ مَعَ ذِكْرِ الْمُسَدِّ إِلَيْهِ لَا يَكُونُ الْمُرَادُ  
نَفْسُ وَقُوعِ الْخَيْرِ فَيَقِيَهُ أَنَّهُ يَلْجِئُ إِلَى اقْتِصَارِ عَلَى الْمُسَدِّ فَجَعَلَ نَفْسُ وَقُوعِ الْقِيَامِ  
لَا يَقَالُ قَامَ زَيْدٌ بَلْ وَقَعَ الْقِيَامُ وَكَذَلِكَ نَقُولُ الْمُرَادُ الثَّانِي وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ يَكُونُ  
الْمَطْلُوبُ عِنْدَهُ كَوْنُ أَرَادَةَ الْمُسَدِّ إِلَيْهِ كَوْنَهُ مُصَنَّفًا لَوْ وَقُوعِ الْخَيْرِ مِمَّا يَوْجِبُ كَوْنَهُ  
أَهْمُ وَيَجْعَلُ جَعْلَهُ مُوجِبًا لِلْإِهْتِمَامِ الْمَوْجِبُ لِلتَّقَدُّمِ فَيُجَنِّدُ الْخَيْرَانَ بِمَعْنَى هُوَ الْخَيْرُ  
مِنْ جَعْلِ الْخَيْرِ الْأَوَّلِ بِمَعْنَى خَيْرِ الْمُسَدِّ أَوِ الْخَيْرِ الثَّانِي بِمَعْنَى الْأَخْبَارِ وَالْمَشْهُورِ  
فِي جَوَابِ الْمَصْنُفِ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ مِنْ أَنَّ الْمَوَادَّ بِكُونِ الْمُسَدِّ إِلَيْهِ مُصَنَّفًا

بِالْخَيْرِ

بِالْخَيْرِ كَوْنَهُ مُصَنَّفًا بِهِ عَلَى وَجْهِ الْأَسْتِمْرَارِ وَقَوْلُهُ لَأَنَّهُ نَفْسُ الْخَيْرِ لَا يَجُوزُ الْأَخْبَارُ  
الثَّانِي بِمَعْنَى الْأَخْبَارِ وَلَهُدَمْ تَنْبِيهِ الْمَصْنُفِ لَهُ خَفِيَ الْحَالُ عَلَيْهِ وَأَيْدَى ذَلِكَ بَأَنَّهُ قَالَتْ  
فِي الْمِفْتَاحِ كَمَا أَقْبَلَتْ كَيْفَ الزَّاهِدُ تَكُونُ الزَّاهِدُ يَشْرَبُ فَإِنْ كَيْفَ أَمَّا يَسْتَلْذِقُ  
بِمَا عَرَفْنَا عَنْ الْحَالِ الْمُسْتَمَرَّةِ بِمَا أَكْرَأَ الْأَوَقَاتِ فَيَشْرَبُ الزَّاهِدُ يَدُلُّ عَلَى مَجْرَدِ صُدُورِ  
الشَّرْبِ عَنْهُ فِي الْحَالِ أَوْ لَا اسْتِقْبَالَ وَالزَّاهِدُ يَشْرَبُ يَدُلُّ عَلَى صُدُورِهِ عَنْهُ حَالَهُ  
فَحَالَهُ عَلَى سَبِيلِ الْأَسْتِمْرَارِ وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْأَسْتِمْرَارَ التَّجْدِييَ أَمَّا يَسْتَفَادُ  
مِنْ الْمَضَارِعِ بِقُرْبَانِهِ سَوَاءً قَدِمَ الْمُسَدِّ إِلَيْهِ أَوْ آخِرُ فَلَا يَكُونُ وَجْهًا لِلتَّقَدُّمِ وَيَكُونُ  
وَقَعَهُ بِأَمْرَادِ الْمِفْتَاحِ أَنْ تَقْدِيمُ الْمُسَدِّ إِلَيْهِ لَا نَ الْمَطْلُوبُ اقْتِصَادُ بِالْخَيْرِ عَلَى الْأَسْتِمْرَارِ  
التَّجْدِييَ وَالْفِعْلُ مَعَ تَقْدِيمِ الْمُسَدِّ إِلَيْهِ أَدَلُّ عَلَيْهِ وَذَلِكَ لَأَنَّهُ قَوْلُكَ الزَّاهِدُ  
يَشْرَبُ وَضَعُ الْفِعْلِ فِيهِ وَضَعُ الْمَفْعُولِ لَأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْخَيْرِ الْأَفْرَادُ قَابِرًا زَالِيًا  
فِي صَوْنِ الْمَضَارِعِ لَأَنَّهُ عَلَى الْأَسْتِمْرَارِ التَّجْدِييَ **فَأَجَابَ** أَسْتِدَّ السُّنْدُ عَنْ غَايَةِ  
الْإِيضَاحِ فِي شَرْحِ الْمِفْتَاحِ بِأَنَّ مَرَادَ الْمِفْتَاحِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَطْلُوبُ بِوَضْعِيَةِ الْمُسَدِّ إِلَيْهِ  
لَا وَضْعِيَةِ الْخَيْرِ فَإِنَّ الْأَخْبَارَ عَنْ شَرْبِ الزَّاهِدِ اِعتَبَارَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ  
فِي الزَّاهِدِ وَأَنَّهُ هَكَذَا يَصْدُرُ عَنْهُ الشَّرْبُ فَالْمَطْلُوبُ هُنَا مَوْصُوفِيَةِ الزَّاهِدِ فَقِيلاً  
الزَّاهِدُ يَشْرَبُ وَثَانِيَهُمَا أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ فِي الشَّرْبِ وَأَنَّهُ هَكَذَا يَقَعُ وَضْعًا لِلزَّاهِدِ  
فَيَقَالُ يَشْرَبُ الزَّاهِدُ وَمِمَّا مَأْفَاةً مِنْ أَنَّ التَّقْدِيمَ يَكُونُ لَزِيَادَةِ تَخْصِيصِ كَيْفِيَّةِ  
. مَتَى تَسْرُمُ بَيْنِي تَطْنُ تَجِدُ هُنَا .  
أَيُّ مَتَى تَحْرُكُ وَتَقِيَعُ هَذِهِ الْعَبِيلَةَ تَجِدُ فِي سَيُوفٍ فِي عَوَاتِقِهِمْ سَيُوفٌ أَيْ تَجِدُ هُنَا  
سَيُوفًا فِي قِطْعِ الْأُمُورِ الْوَالِيَةِ وَفِي سُرْعَةِ الْحَرَكَةِ وَالسَيُوفُ لَا تَسْقُطُ عَنْ عَوَاتِقِهِمْ  
لَا هُمْ يَكُونُونَ الْأَمْرَ بِذَوَاتِهِمْ وَمِمَّا يَنْهَمُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ أَعْمَالُ السَيُوفِ جُلُوسٌ فِي مَحَاسِنِهِمْ  
وَأَنْ يَحْتَمِلَ أَنْ يَكُونَ جَعْلُهُ مَعْمُولًا ثَانِيًا لِتَجْدِيهِمْ أَيْ لَتَجْدِيهِمْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مِنْ كَوْنِ  
الْجُلُوسِ فِي مَحَاسِنِهِمْ اصْحَابَ وَقَارِهِمْ فِي تَكْلِيفِ الْجُلُوسِ وَقَبْلَ خَيْرِ مَسْبَدٍ أَحَدُ وَفِي  
أَيُّ هُمْ جُلُوسٌ إِلَيْهِ آخِرُهُ وَأَنْ صِفَ الْمَنْ هُنَا خَوْفٌ . قَالُوا هُوَ جَمْعُ خَافَ بِمَعْنَى خَفِيفٍ  
وَالْأَظْهَرُ أَنْ يَجْعَلَ جَمْعُ خَفِيفٌ فَانَّهُ بِخَاطَرِيفٍ وَطَرُوفٍ وَالْمُرَادُ بِزِيَادَةِ التَّخْصِيصِ لَيْسَ  
زِيَادَةُ التَّخْصِيصِ لَأَنَّهُ يَوْصَفُ الْمُسْتَرَبَّ بِالزِّيَادَةِ وَالْقَلِيلَةِ بِكُلِّ الْمُرَادِ زِيَادَةُ تَخْصِيصِ  
الْمُسَدِّ الْأَعْمُ مِنْ الْمُسَدِّ الْمُسَدِّ إِلَيْهِ لَأَنَّهُ بِالذِّكْرِ يَحْصُلُ التَّخْصِيصُ وَبِالتَّقْدِيمِ زِيَادَةُ  
التَّخْصِيصِ أَوْ مَا بَالِذِكْرِ آخِرُ الْحَصْلِ التَّخْصِيصِ فِي أَهْلِ الْكَلَامِ وَبِالتَّقْدِيمِ يَحْصُلُ أَوَّلًا يَكُونُ  
التَّخْصِيصُ حَاصِلًا فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ وَآخِرُهُ دَلَالَةً بِزِيَادَةِ التَّخْصِيصِ لَأَنَّهُ هَذَا الْقَدْرُ  
قُلْنَا كَانَ زِيَادَةُ التَّخْصِيصِ قَوْلُهُ لَأَرَادَةَ الْمُضَرَّقِ وَهُوَ خَوْفٌ بِمَعْنَى لَأَنَّهُ لَا يَخُوفُ



الاهم وبهذا اندفع اعتراضان ذكرهما المصنف في الايضاح احدهما كون  
هم خوف معنى المصنف اختصارا فادارة المصنف الخبر الفعلي وانما ان قوله  
والمزاد هم خوف نفس لثني باعادة لفظه وزبايد في الاول بانبات المصنف مستغنا  
مع الخبر المشتق وان لم يكن فعلا صريحا تمسكا بنصريح ائمة التفسير في قوله  
تعالى وما انت عليه بغريب وامثاله ويورد بانه لا معنى لقصد المصنف في البيت  
وتدفعه بان قصد الخفيف فيهم لترجيح سريتهم في خدمة الصنف على سرعة  
خدمتهم نعم يتجه انه لا يصح تقديم المسند اليه في قوله هم خوف علي  
انه فاعل معنى لا اعتماد بحرف بعد تاخير المسند اليه حتى يكون له مفعول  
فضلا عن ان يكون فاعلا معني ودفع الثاني الحق الثاني بانه اراد بقوله  
والمزاد هم خوف ان المقصود من البيت الاستشهاد وهم خوف لا يخدم شيئا  
ولا جلوس لاحتمال تقديم المسند اليه ثم خروا لا يخصر بخود ذلك فيما سئل  
ذكر امر اخر في المفتاح ويمكن ان يوزاخر مدل المفتاح وانما تعرضنا لما ذكرنا  
لك من اجات تتعلق بهما ولا يخفى عليك ان الاحتمال المطلوب بقوله وانما  
لحمه لك ينبغي ان يكون بعد تمام التخصيص ليدرك فيما بعد الا انه اخر بعض  
التخصيص لئلا يتبادر المعطوف عن المعطوف عليه كثير او حينئذ ينبغي ان يجعل  
ما يدرك فيما بعض تخصيصا لبعض ما اورد في قوله وانما لحمه لك **عبد القاهر**  
اي قال عبد القاهر وقد تقدم اي ما المسند اليه **يفيد تخصيصه**  
اي المسند اليه **الخبر الفعلي** اي قصد الخبر الفعلي عليه علي ان البادخل  
علي المقصود وتحقيقه اي تقديم المسند اليه لكونه اهم لان المخاطب اذا  
اصاب في اصل الحكم واخطا في قيد من قيوده يكون ذلك القيد اهرع عند  
المتكلم ولا يه به يتقرر الصواب ويورد الخطا فيقدم فالتخصيص من جهات  
الاهمية لانه جعله المصنف من جهات التقديم ولم يجعله من جهات الاهمية  
علي طبق ما تقدم من الاهمية له الا الاهمية والنكات تفسير الاهمية تبينها  
علي انه كثيرا ما وضع تفسير الاهمية ووجه العناية مكانا ولكن ذلك يقتضي  
ان لا يخصر التقديم لهذه النكتة بالفضل بل يجري في كل مسند واعند السيد  
السند عن تخصيصه بما يؤول اليه الجوامد بان يعني الجوامد كالجمجم والجوانب  
والجوهر مثلا او مورثاته غير متغير فلما يقع الخطا فيها في الامور العرفية  
فلما يلتفت اليها وانما المشتقات فكما متشاورا في سبب افادة التخصيص نص  
الشكاكي بان ما انت عليا بعزير من هذا القبيل وكانه ان اراد انه لم يلتفت اليه

الجوامد

الجوامد في افادة التقديم في التخصيص لانه علامة له غير واضحة ولا  
فلا حقا في وقوع التخصيص فيما حو ان انما لا يشر بلنا وبعد يتجه ان الصفة  
المشبهة من المشتقات للثبوت وقد جعلت التقديم في ما انت عليا بعزير التخصيص  
وبالجملة انما قال المصنف بالخبر الفعلي يتناول شبه الفعل فلاحاجة اليه ما اعتذر  
به الشرح للمصنف بان التقديم بالفعل لا بالخبر الفعل بل المركب من الفعل وعين  
من اجزا الجملة او شبه الفعل فالفعل فيهم من كلام الشيخ وان لم يوضح به على خلاف  
تصريح المفتاح بعدم التقييد وامتناع الحكم بين الاخبار المستقاة ثم كون التخصيص  
فيما انا قلت بالخبر الفعلي ليس بواضح اذ المسند اليه فيه خص بنفي الخبر الفعلي  
وخص الخبر الفعلي بعد المسند اليه فان القول بخص بغير المتكلم وانما خصه بنفي القول  
واجيب بان الخبر الفعلي هنا في القول وحرف النفي من تمة المسند ولا بعد فيه  
بل هو نظير لا فيما قول حيث قال جعل التخصيص القول بعدم كونه في عموم الجملة  
واورد عليه السيد السند انه يستدعي عدم الفرق بينه وبين ما انت قلت  
وسياقي الفرق وقول لا الفرق بل يصح تقييد الحكم بقوله **ان ولي حرف**  
النفي اي كان المسند اليه بعد حرف النفي بالافضل ويمكن دفعه بان الفرق  
ليس في افادة التخصيص بل في خصوصيات اخر وكيف لا وتكون انما قلت واخذ  
في قوله والا فعدا في التخصيص في اخر وقد ازال ما في قوله تخصيصه بالخبر الفعلي  
من حفا بيا لك بينه بقوله **ما انت هذا اي لم اقله مع انه مقول اي لغيري**  
حيث اخذ به ان التقديم لقصد المسند على المسند اليه دون العكس والتخصيص  
نفي القول دون القول بقولك ما انا قلت هذا انما هو في ثبوت انه مقول  
وتريد نفي كونك القابل رد اعلى من رعم شوكتك مع غيرك او اختصاصك  
وبراء غيرك عنه كذا قالوا والظاهر انه لا يخصر فيه بل يجوز ان يكون  
ردا للرد يد المخاطب الامر بينك وبين غيرك فيكون قصرت تعين هذا اذا  
قصرت قصرا مطلقا اما اذا قصرت قصرا حقيقيا فينبغي ان يكون جميع من عداك  
قائلا به ولا يجب ان يكون هناك اعتقاد مثبت بصواب وخطا باني كيف  
يكون تخصيص النفي كما في انما قلت ويمكن دفعه بانه لم يذكر من جز في القصد  
الا النفي اريد الاشعار بنسبة الثبوت المشارك في قصرا لافراد وبالنبوت  
لمن اعتقد النفي عنه في قصد القلب وذلك يحصل بخصر النفي في المسند اليه  
**السند** اي ولا ان التقديم يفيد التخصيص نفي الفعل عن المذكور مع ثبوت  
لغيره **ما انا قلت هذا ولا غيري** قالوا لان مفهوم اول الكلام ثبوت هذا



القول لغير المتكلم ونطوق المعطوف بغيره من العبر ومنها متناقضات  
ولكن ان نقول لان اول الكلام يفيد تخصيص السلب بالمتكلم ولا حقه في التخصيص  
ولانه تسليم ثبوت القول وتصوره مع سلبه عندك ومن جميع اخبارك فيكذب  
اثبات القول من غير قائل والظاهر ان العطف والعلية لم يقصد المحرر بتقديم  
فليس لازم شي من المحالات المذكورة بل كون التقدير لغوا فيه ايضا بحيث  
لانه انما يكون لغوا لو لم يكن في هذه الصلوة داع اخر من دواعي التقديم  
وهو مستلزم **قال** الشارح المحقق يجوز التقديم من غير قصد التخصيص  
اذ اظهر ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص كما اذن المحاطب  
بأن طنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني ان تعتقد ان قائله  
غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلت ولا احد غيري فتدبر  
اليه انكار نفس الفعل المستند فيقدم اليه ليطابق كلامه هذا الكلام  
المنقح لكلام المفتاح ولكن ان نقول لم يصح هذا التركيب لان في القول عن  
المعطوف عليه في وجه الاختصاص بمقتضى التقديم وبقية على المعطوف  
في وجه الاختصاص فلا يحسن العطف وهذا الوجه يفيد عدم صحة  
ان يقال ما انا قلت هذا ولا تريد بخلاف الوجه السابقة والوجه السابقة  
تبقى صحيحة ما انا ولا غيري **قلت** هذا بخلاف هذا الوجه والسأله  
البؤي عن الإسم الجلي من غير الإسم ان يقول ولهذا الموضع ما انا قلت هذا  
ولا غيري لانه بعد على غيري لا عنه ليس لها داعية ومما يجب التنبيه عليه  
ان هذا التخصيص فيما اذا لم يكن المستند اليه دالا على العموم نحو ما كان  
ما ينبغي المراد ان كان لانه لفي التمول خاصة والظاهر ان التقديم لانه ما ط  
الفائدة المقصودة بالكلام من توجيه التفي الى التمول خاصة **ولما انار**  
**احدا** اي ولان التقديم يفيد تخصيص المستند اليه بنوع الخبر الفعلي مع  
تصويب اثبات ما في منه بعينه للغير لم يصح هذا التركيب ويجه عليه  
ان رؤية الغير احد غير باطل وهو الذي نفي فالمثبت للغير هو لا عين  
ويمكن ان يدفع بان المراد به تخصيص المتكلم بنفي رؤية احد في وقت  
معين رد اعلى من زعم رؤيته دون غيره احدا او سائر كنه فيها من غير تعيين  
الغير بل اي غير كان وحيد لا يصح هذا التركيب انه لا محالة راى غير  
كما اخذ فلا فائدة بالأخبار بها على التركيب المعين ما رايت احدا لكن التوا  
برمتهم قالوا لم يصح هذا التركيب لان تصويب مخاطب يقتضي ان يكون

المخاطب

المخاطب معتقدا انك مرايت كل احد ولا يتصور هذا الاعتقاد لعامل ويمكن  
ان يقال لان تصويب مخاطب يقتضي ان يكون معتقدا ان انسانا غيرك راى  
كل احد وان يكون في مقام الرد طائفا ان يعتقد المخاطب ذلك ومثل المصنف  
ذلك بانه يجب اثبات المتي بعينه للغير والمتي هنا الرؤية الواقعة على  
كل احد واورد عليه الشارح المحقق ان ذلك مثل بل المتي الرؤية الواقعة  
على فرد من افراد الناس ولا يلتبس احدهما الاخر عند من لا يلتبس عليه السلب  
الجوي بالسلب الكلي ثم بين ذلك بان تقديم المستند اليه ايلاحرف التفي يفيد  
اثبات المتي للغير على وجه نفي ان عاما فعام وان خلافا خاص ما قلنا ذلك من  
الشيخ ولا يخفى انه يمكن رد ما قاله المصنف اليه ما ذكر ويجوز قوله لان المتي  
هو الرؤية الواقعة على كل احد على السلب الكلي دون الايجاب الجوي لكن  
هذا الوجه يوجب اختلاف المتن لان قوله ولهذا الموضع ما انا رايت  
احدا لعينه يكون تعديلا لما لم يدرك لانه تعديلا كون التركيب لاثبات المتي  
لغير المستند اليه على وجه نفي وهو غير مدكور بل لم يدرك الا ان التقديم  
يفيد التخصيص بنوع الخبر الفعلي وايضا تخصيص التفي لا يفيد الا ثبوت  
معنى غير المتكلم لعين وهو رؤية احد لا بعينه لا رؤية كل واحد حتى يكذب  
ثبوتنا للغير فاللازم ثبوت رؤية احد لا بعينه للغير وكيف لا وافادة التعدير  
التخصيص بالعمومي لا الوضع حتى يصح ان يقال انه في عرف البلغا لهذا المعنى  
والمفهوم من العمومي ليس الا هذا القدر وايضا لو كان المعاد اثبات المتي  
على وجه نفي لكان ما انار رايت كل احد للايجاب الجوي للغير لان السلب في  
عملي الوجه الجوي مع نعم لم يفيد قوابين ما انار رايت احدا وما انار رايت  
كل احد فتعني كلام الشيخ ان المتي هو المتي على وجه نفي وكان عليه حين تعلق  
المتي لا بعد تعلق التفي نعم ببقية ما قاله انه لا يصح ان يقال ما انا قلت  
شعرا لانه لا يقتضي ان يكون انسانا قد قال كل شعرا في الدنيا لكن تأويله ان  
للمشبه به جعل قلت شعرا للعموم من ان اليك ربما لا تكون في الاثبات  
عاما نحو مرة خير من كسرة فلما ان فولك ما مرة خير من كسرة لرفع الايجاب  
الكلي دون السلب الكلي فكذلك ما لنا قلت شعرا في هذا المقام ولا فائدة  
في التمثيل وما يورد لتصور التفي وتوضيحه وقصر عليه قوله ما انار رايت احدا  
واستغن عن دعوى انه هو الكتاب والصواب ما ان رايت كل احد واما  
فيل ان لفظ احد بمنزلة كل احد لما انه في الايجاب لا يفتك عن الكل اذ المراد



هو انه مبطل عن الاول كما في احد عشر ولا يصح استعماله بمعنى الجمع كما صرح به  
ائمة اللغة فيجعل على معنى الاتحاد المستعرقه لكل احد لانه نسخ ضعف الاول  
وبعد الثاني لا يجوز ان في ما انا قلت شعرا هذا غاية ما بد لنا الحمد في تحقيق  
الكلام **وقال** السيد السند ان التفسير ههنا ان يقال ان كان النزاع في  
رواية واقعة على احد لا بعينه يقال ما اذا رايت الاحد من الناس او ذلك  
قائه وان كان غير معين لكنه معهود من حيث تعلق الرواية فحده ان شاء الله تعالى  
بذلك الاعتبار ولا يصح ان يقال ههنا ما رايت احدا لانه في قوة قولك ما انا  
رايت زيدا او لا عمر ولا بكر الى غير ذلك في افادة نفي الرواية بالنسبة  
للمرء واحد من المعاصرين وان اختلفا في ظهور الموضوعية فيبقى عموم نفي  
الرواية منها صانعا لان الفعل مثبت في اعتقاد المخاطب منسوب الى واحد  
فلا يحتاج الى رد خطائه في الفاعل بل في نفيه عن كل واحد واحد وان كان  
النزاع في رواية واقعة على كل احد فهناك عبارتان احدهما ان يقال  
ما انا رايت كل احد والناسبة ما انا رايت احدا وهذا اخر من الاول  
وفي افادتهما للمعنى المذكور نوعان فافادته ولهذا اختلف فيها وتوجيهها  
ما قررناه ههنا الكلام واورده عليه ان نفي الرواية عن واحد واحد لا يصدق  
في ما انا رايت الاحد لانه وان عرف فيه الاحد لا يخرج عن الابهام الذي يستلزم  
العموم في سياق النفي فقد ضاع عموم النفي مع ضياع التعريف والاعراض  
لنفي عن واحد ضياع في رد اعتقاد المخاطب ان فاعل الرواية لكل احداث  
ويكتفي نفي الرواية عن كل واحد واحد وان نفي رواية واحد لا بعينه يقتضي ايراد  
النفي عليه ولا لغو في الاجتماع وانما يلزم اللغو لو فصل لانه اتيان بما  
عنه متذوذة ونحن نقول انما يقصد نفي رواية واحد لا بعينه التلخيص  
الكلية وربما يقصد مجرد سلب الرواية ويكفي سلب الكل في الاول  
لرد اعتقاد ثبوت الحكم الكلية والثاني لرد اعتقاد رواية واحد لا بعينه  
ففي ما انا رايت الاحد اشعار بانه لا يقصد سلب الكل وان لم يكن  
سلب الاحد على وجه اعتقاد المخاطب وهو واحد لا بعينه فلا يلزم كون  
السلب الكل لغوا لانه من ضروريات ما قصد ولا بعد لغوا الا ما تعلق  
القصد به من غير حاجة فانه قد وقع لزوم اللغو في ما انا رايت احدا في رد اعتقاد  
الاحد ايضا وان لم يلزم اللغو في ما انا رايت احدا ينبغي على عدم الضرر بين الاحد  
والتفصيل وانما لزوم اللغو في ما انا رايت احدا في رد اعتقاد رواية كل احد

بما

بنا على ان قصد نفي رواية كل احد ياتي بدون نفي رواية واحد واحد فمدح  
بان فيه تحقيق نفي رواية كل واحد وبما ان التحقيق هو السلب الكل بل فيه  
مبالغة في رد الاعتقاد او يبيد انه لم يرد احدا فاصلا عن كل واحد واعلم ان ابي  
المسند اليه المتقدم حرف النفي يفيد بظاهره نفي اختصاص الخبر الفعلي بالخصيص  
النفي وانما يستفاد خبر النفي واختصاصه بجعل الاختصاص مستفاد من تقدم  
وارد اعلى النفي وان كان الظاهر وزود النفي عليه ونظيره كون النفي في الجملة  
الاسمية الاستمرار والنفي لا يبيد الاستمرار وكون قوله تعالى وما انا بظلام  
للجهنم مبالغة لنفي الظلم لا نفي المبالغة في الظلم وهذا المعنى وان كان  
بعيدا عن الظاهر لكن جملة عرف النفي فيما نحن فيه واحدا والواحد مفعولا  
**ولما انما ضرب الاريد** قد تقررت في النسخ ان الاستثناء المفعول في الايات  
لا يستقيم غالبا لان ثبوت الحكم بالنسبة غير المستثنى لا يتحقق غالبا فلا يصح  
الاريد الاستثناء ان يضرب كل احد الاريد فاذا دخل عليه النفي قلت ما ضرب  
الاريد اصح لانه لا يرد في ان لا يضرب احدا الاريد اذ اعرفت هذا فاعلم  
انه جعل المصنف في ثمرات افادة التقدم في هذه الصورة تخصيص  
المسند اليه بنفي الحكم وثبوت الحكم بعينه لان غير دخول النفي على قولنا انما ضرب  
الاريد الا يوجب صحة الاستثناء وما انما ضرب الاريد باق على عدم الصحة  
بخلاف ما ضربت الاريد لان دخول النفي يفيد تخصيص المسند اليه بنفي الضرب  
المفيد بالمستثنى مع ثبوته بعينه لعينه فالمستثنى على ما قال قبله وحوله  
الغنى من كونه في الايات وليستلزم صحة التركيب كون كل واحد مفعولا  
لغيرك سوى زيد وان يعتقد المخاطب ان هذا الضرب صدر عنك ويعتقد  
انه صدر عن غيرك وتريد ان تزد له اعتقاد انه صدر عن غيرك فهذا  
المثال يشارك المثال الثاني في الفساد فناسب ان يجمع معه دون الاول  
لكن الشيخ عبد القاهر والسكاكي جعلاه مشاركا للمثال الاول في الفساد  
وناسب ان يجمع معه وان لم يجمع معه بل مع الثاني كما فعله المصنف وقال لا  
لم يصح ما انما ضربت الاريد لان نقص النفي لا يقتضي ان يكون ضرب زيد  
او تقدم الضرب وايلاف حرف النفي يقتضي نفي ان يكون ضرب زيد لهما ان  
ان من ثمرات افادة هذا التركيب تخصيص المسند اليه بالنفي وعينه بالا  
انه لا يصح استثنائى من هذا النفي لاستلزام نقص ذلك بالا لئلا يفتق  
فكل من المصنف والشيخ وجهه هو توليد ولا يمتنعان عن سلوك الطريق



الا انه حقي على المصنف اقتضا النفي وايللا النفي في ضربك زيد او يمكن  
 اثباته بان ما انضرت يقتضي تخصيصك بنفي هذا الضرب منك واثباته لغيرك  
 واذا كان هذا الضرب متفيا منك فليست ضاربا بزيد ولا غير بهذا الضرب  
 ويقتضي النفي بالاعتقادي كونك ضاربا بهذا الضرب وزيد اقصد اننا قد من وجهين  
 كونك ضاربا او غير ضارب وفي كونك غير ضارب ومضروبك الا ان الشارع المحقق  
 اثبت بان تخصيصات النفي يقتضي اثبات ضرب من مدرايد الغيرك فيلزم  
 ان لا يكون مضروبيا لك ولا لغيرك فاعتراض ان الاستثنا حينية من الاثبات  
 لا من النفي فليس النفي من الاعتراض في شي فكانت قلت لست الذي اضرب  
 الا زيدا فكان الخطاب اعتقد ان اننا ضرب كل احد الا زيدا وانت  
 ذلك الانسان فتعين ان يكون انت ذلك الانسان وشنع عن المصنف بانه  
 غفل عن ان الاجدر في الاعتراض انتقام النفي بالامور اقتضا تقديم المسند  
 اليه وايللا خوف النفي ان يكون ضرب زيد وقد نهى ان هذا الامر  
 على نفسه دون القوم وكان متشاك قلة التامل ولا مجال للفعل والعمان  
 الوهم لكن لا يحج عليه ما ذكر السيد السند من انه يوجب عدم ما قرنا  
 من اننا ما راي احد يقتضي اثبات الرواية لغير المسند اليه على طبق  
 النفي من العموم لان النفي اذا كان للفاعلية لا يفيد عموم الاحد لعدم توجه  
 النفي الى المفعول ويكون مالا التركيب التي لست فاعل روية احد فلا  
 يقتضي ان يكون انسان راي كل احد بل ان يكون انسان راي احد الان فكونك  
 اني لست فاعل روية احد بل لست فاعل قوة زيد ولا عمرو والى  
 غيره لكن مفهوم النكرة واحدة فلو لم يكن القصد الى اثبات روية كل احد  
 لغير المسند اليه لكان ذلك العموم ضاربا ولا فائدة من انه لا يصح ان يكون  
 الاستثنا من الاثبات لانه حينئذ يكون المستثنى منه احد وهو ليس يعلم  
 فلا يصح ما انضرت الا زيدا الا لا يصح ضرب الا زيدا لعدم تناقض  
 احده زيد الا لا موجب لكون المستثنى منه احدا بل المستثنى منه في  
 المفرد عام من جنس المستثنى متبنا كان او متفيا فيجب ان يكون المستثنى  
 منه كل احد كما ان المستثنى منه في قرات الا يوم كذا قرات كل يوم على انك  
 ان عرفت ان نفي الفاعلية لضرب احد يفيد عموم احد والاثبات للغير  
 يجب ان يكون على طبق النفي فيلزم الشارع فامثنت الغير ضرب كل احد الا  
 زيد او انما يقال من ان كون الاستثنا من الاثبات انما يلزم من كلامهم

حيث

حيث قالوا ان تخصيصك بالنفي يقتضي اثبات ضرب من مدرايد الغيرك وظاهر  
 ان ذلك مبني على كون الاستثنا من الاثبات فلا توجيه له لان الشارع دفع بهذا  
 البيان منع المصنف والمناقشة فيما هو معتقد ولا بد له منه لا فيما لزم القوم  
 وهو لا يوجب على انك عرفت انه في فهمه من كلامهم او نحن نقول انتع لما انضرت  
 لنفي ضرب معين عن نفسك مع اثباته للغير فاما ان يكون زيد او اخلا في المفعول  
 فيكون مضروبيا فلا يصح استثنائه وان لم يكن اخلا فيه فكذلك لانه غير داخل  
 في مفهوم الحكم حتى يصح اخراجه وان التقديم يفيد كون الخطاب مصيبا فيجب  
 عدا تعيين الفاعل فيجب ان لا يكون زيد مضروبيا لك والتمسك بالنفي والا  
 يقتضي كونه مصيبا فيما عداي معين المفعول فيجب ان يكون زيد مضروبيا لك  
 ولا يدع عليك ان افادة التقديم التخصيص بالنفي لا يحسن تقديم المسند اليه  
 بل منه ما شعر انك حيث خصصت الشعر بنفي القول وقصدت تعلق  
 القول بغيره فلا يصح ما شعرا قلت ولا غيره ولا ما شيا قلت ولا ما شعرا  
 قلت الا قسيدا والآن في الشرط السابق اعني وفي حرف النفي يعني ان لم يقع  
 بعد حرف النفي فلا فضل فقد مر من الشرط الاول مثل ما انا قلت هذا  
 وه دخل في هذا الشرط مع انه من دواخل جزا الشرط فيفسد الحكم الا ان  
 بعد ما هو من توالي حرف النفي فاصلا بينه وبين مدخوله فحينئذ ما لم يل حرف  
 النفي ما تقدم ولم يكن في الكلام حرف نفي او كان وقد تقدم على حرف النفي نحو انا  
 ما قلت او تقدم حرف النفي ولكن فصل بينه وبين المسند اليه نحو ما زيد  
 انضرت فانه التخصيص نفي الفعل بالمفعول مع ايقامه على غيره لا بالتخصيص  
 نفي الخبر بالمسند اليه والاثبات لغيره وجرا قوله والا قوله ياتي ومجموع الشرط  
 والجزء اعطوف على مجموع قوله وقد تقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ان وفي  
 حرف النفي اي ان لم يل المسند اليه حرف **فقد ياتي** التقديم **للتخصيص**  
**تخصيص** المسند اليه بالمسند لا تخصيصه بالنفي **وه اعني زعم افراد غير**  
 اي غير المسند اليه بخصوصه به اي بالمسند لاراد اعني من زعم افراد المسند اليه  
 كما في المقام السابق وهو قصر قلت على ما ستعرف او **زعم شاركته فيه** اي  
 شاركة الغير في المسند او في احتمال كون المسند اليه هو قصر افراد او تعيين  
 والفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه ان الاول تخصيص المسند اليه بالنفي  
 والثاني تخصيصه بالخبر وان الاول رد على من زعم افراد المسند اليه بالخبر والثاني  
 على من زعم افراد الغير به وان الاول للتخصيص والثاني للتخصيص او النفي



واما قلنا زعمنا افراد غير مخصوصه لخص الكلام بغير المنكر مما يقتضيه  
قوله فيما بعد وان بني الفعل على منكر فانه تفصيل لتخصيص المنكر على خلاف  
ما بيننا لك فان التخصيص في العرف بخصوصية ورد على ثبوت الحكم لعين من حيث  
المخصوص وفي المنكر تخصيص بالسند اليه بحسب الجنس او الوصف لان المخصوص  
غير معلوم حتى يغير الغير بحسب المخصوص او الوصف والتفصيل في المنكر في نحو  
التخصيص لعدم التفاوت في التقوي فالمراد بتخصيص السند اليه في هذين  
الفتين تخصيص خصوصية وان بني الفعل على منكر افاد تخصيص الجنس  
او الواحد منه بالحي فقل بهذا ان قوله وان بني الفعل على منكر لا يخص القيم  
الثاني وانه لا يجب ان لا يكون المنكر للتقوي حتى يبرده اشارة الشيخ في  
دليل الاجازة كونه للتقوي ايضا **حو انا سمعت في حاشيتك الاول** **الشيخ**  
**لا عيري** مثلا لا عيري ولا عير ولا عير ولا عير ولا عير ولا عير **والثاني**  
**بغير وحدي** مثلا وحدي ووحده وسفرد او متوحدا ولا عيري ايضا  
فانهم وفيه دفع شبهة ربما يحتج في صدرك من انه لو كان التقديم للتخصيص  
لا يجمع مع مثل قولك وحدي لا عيري فدفعه بانه التخصيص ووجه  
التخصيص كل ما كيد بفتح مع ان كل تخصيص يشمل على وجه المخصص والسبب  
عين الغير ان الملام لم يعم استقلال الغير التخصيص بالسبب عنه والملام  
لزم الشركة التخصيص بالوحدة كما لا يخفى على سلامة اللوق **وقد ياتي** التقديم  
**للقوي الحكم** الانسب بقوله لتخصيص للقوية الحكم ولا يبعد ان يجعل فعل  
مضارع منصوب بان القدرة بعد اللام مسند اليه من التقديم اي قد  
يأتي التقديم للقوي الحكم ويقرر في هذه الساب **حو هو** اي الله تعالى **يحي**  
**الجزيل** اي كل مسند اليه مقدم على خبر مسند اليه من غير اسناد **انما لان**  
للتقوية من جهة تكرار الاسناد اقام عند الشكاي وتبعه المصنف واما عند  
الشيخ ففي كل مسند مقدم تقوية الحكم لانه بيان للحكم بعد التقديم للاسناد  
فعلي هذا زيد من رتبة للتقوي بخلاف ما ذهب اليه المصنف لكن هذا ياتي  
كون التقوي مختصا بالجزء المجلة والذي اراده ان وجه التقوي ان الخبر الذي هو  
جملة مستقلة بغيره الارتباط بما قبله فاذا ربط بالفايدة او غير يتضرر  
اسناده اليه المسند لان في تحصيله اعتماد او مزيد توجه وعليه يجوز التقوي  
في كل جملة ولا يبعداه والسند المسند ذهب اليه ان تحقيق كلام السكاكي  
ان ربط الخبر بالمسند بسبب ضمير ليس بالخطا بالعدم موجب التقوي فزيد من رتبة

توجه

توجه لانه تكرار اسناد الضرب اليه زيد بالوقع بسبب التخصيص المتقوي  
بما يكون فيه التخصيص اسناد اليه توهم من الشارح المحقق ويريد ان ذلك يقتضي  
ان يكون في عمر وضارب اما تقوي لانه تكرار بواسطة التخصيص اسناد الضرب على وجه  
الايقاع اليه زيد فلذا بينا الكلام في شرح كلام المصنف على ما ذكر الشارح وابتننا  
المخالفة بينه وبين الشيخ في كون زيد من رتبة للتقوي وكما ان التخصيص لا بد له  
من دواع اليه لذلك التقوي وهو ازالة الشك والاكراه حقيقة او ادعاء الادلة لمناه  
تقرر هذا في احوال الاسناد دون فوائيد التخصيص لم يتعرض له لا تعرض لفوائيد  
التخصيص ولتخصيصه بالتعرض وجه اخر وجه لا اظن بك العقلة عنه فيما  
قد تناك ولما كان الخبر المنفي مطه استثناء بما يلي فيه المسند اليه حرف النفي لم  
يكتف بهجوم قوله فقد ياتي التخصيص وقد ياتي التقوي للحكم مع ظهور اندراج  
المنفي فيه وصح بقوله **وكذا ان فان الفعل منفي محوات لا تكذب**  
لنقد التخصيص لمجرد التقوي فلم يفت المصنف تشييل التخصيص في النفي كما  
ظنه الشارح ولما كان افادة التقديم التقوي محتاجا اليه توضيح قال **فانه اسد**  
**لنفي الكذب من لا تكذب** ولا خفا ان صيغة التفصيل ليس على حقيقة اذ لا  
نفي الكذب وتوجيه لا يخفى على الافقه من الحمار وللنظر ان يقول نفي الكذب في  
الاستقبال مع انه منطوق الحال بعيد مبالغة فيه ولما كان نفي الاستدانة من لا يكذب  
ان من الوهم من لا تكذب انت حكمة مشهورة تنبها على هذه التفاوت وقاب  
**وكذا ان لا تكذب انت** ولم يستقل بهذا التوضيح في قمر الاثبات مع انها  
سببان فيه ليلينا مع النفي عن الاثبات الا انه يتخذ ان كون التقديم للتقوية  
ليس اخفى من كون انت لا تكذب اسد نفي الكذب في التركيبين الاخرين حتى يتم  
توضيحه به قد بين كونه اسد لنفي الكذب بكونه للتاكيد حيث قال  
**لانه لنا كيد المحكوم عليه** لا الحكم وقولنا انت انت لا تكذب على الاحتمال  
لاضمار ان يكون انت الثاني مبتدأ لا تاكيد المحكوم عليه بل يحكم في الخبر وفيه  
مخالفة لما ذكر الكشاف في تفسير قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام  
وهم بالاخوة هم كاضرون من ان تكريرهم للذلة على انهم خصوصاً كاضرون  
بالاخوة وان غيرهم قوم مؤيرون بها وهم الذين على بلة ابراهيم عليه السلام  
وليؤكد كقهرهم بالخرا هذا ويخصيص بيان الفرق بان لا تكذب للتقوي  
تعرير للمفتاح بانه لا استثناء من لا تكذب انت وبين انت لا تكذب للتخصيص  
فيما انه الفرق بينهما لغوا ينبغي ان يفرق بين لا تكذب انت وانت لا تكذب



للتقوي لانه محل الاشياء ولا يدغمه ما ذكره الشارع المحقق انه خبر بيان  
الفرق بالتخصيص لانه اوردته ببحث التخصيص **وان بني الفعل على منكر**  
او ما في حكمه من الصيغة المراجعة الى النكته فاذ اقلت من بيت رجل هو جاني لا يكون  
وهو جاني في تخصيص جسر الرجل او الرجل الواحد لا يقال الا في افاة التقديم  
**تخصيص الجنس** او العدد اذ قوله **او الواحدية** لا يتناول رجلان كما في ثناء  
لتخصيص الجنس او العدد اي رجلان بجاني لا رجل واحد لا نقول رجلان  
كما في تخصيص العدد ولا يجتمع تخصيص الجنس لان التثنية والجمع نفس في العدد  
لا يجتمع التثنية عنه بخلاف التثنية فانه كثير اما يحرم عن العدد نعم اطلاق  
المنكر منكر ومن موجبات ضعف الاطلاق ان المصدر غير المدة لتخصيص  
الجنس دون الواحد والمرد بالجنس المعلوم الكلي حتى ان رجلا طويلا جسر صريح  
الشيخ لكن ينبغي ان يعلم ان فوكت رجل واحد كما في تخصيص الواحد دون الجنس  
لان الواحد تكونه نقا في الوحدة لا فيكون تحريمه عنها ولو ازيد بالتثنية التحريم  
او التقليل او التأكيد يكون تخصيص الجنس الحقيقي او التقليل او التأكيد دون  
الواحد **محو رجل جاني** اي **لا امرأة او رجلان** او لا نكته لانه في ذلك والافعة  
في قصد قصير الجنس الرجل كما في التعريف الجيني **واقعة الشكاي على نك**  
اي على افاة التقديم التخصيص والتقوي لكن لم يحصل تقديم التخصيص  
قطعا من غير ان يقصد به محرم التقوي كما جعله الشيخ ما يلي خوف النقي لذكر  
وجعل من التقديم ما هو لمحرم التقوي قطعا بخلاف الشيخ فانه ليس بتقديم  
يقطع فيه محرم التقوي منه وفي هذا التفاوت اشار بقوله **الا انه قال**  
اي لكنه قال **التقديم يفيد الاختصاص ان جازي قد يكون في الاصل** **محو**  
**على فاعل يعني** لان التقديم فقط **محو اناقت** وقدمه على التقديم  
فوقه ولم يقتصر على التقديم مع ان التقديم لا يقتضي عن الموارز اخر  
ان يفارق تقديم التقديم الجواز ولا يتوقف عليه وصريح بالموارز بينها على انه  
لا بد منه في التقديم ايضا ولا يبعد ان يقال المراد جواز التقديم بلا نكته  
وقدر فتوكن ما انا قلت يفيد التخصيص لو قدر اصله ما قلت انا وبوجه عليه  
انه حينئذ يطل ما حكم به من عدم صحة ما انا قلت هذا ولا يغري وما انا  
راكبت احدا وما انا ضربت الاوتيد الا انه لو لم يقدر والتاخير يكون غير مفيد  
للتخصيص فلا يلزم في من المفسد فتأمل **ولا** اي لم يجز تقديم التاخير يكون  
غير على فاعل يعني فقط **فلا يفيد التقوي الحكم جازي** من نحو اناقت

**ولم يقدر** ومن اثال اناقت هو عرف فان هو في فوكت عرف هو لا يحتمل كونه  
فاعلا لفظا **اول مجزئ** **محو زيد** قام فان زيد لو قد رموخا فكان فاعلا لفظا  
لا يعني فقط **وقالت** الشارع المحقق لم يجز تقديم مؤخره لانه يلزم تقديم الفاعل  
لفظا وهو لا يجوز والمرد بخور زيد قام ما يكون المستند اليه فيه مظهرا فانه  
عند التاخير يصير فاعلا لفظا هذا الكلامه وفيه بحث لان زيد قام زيد موضع  
الظاهير موضع المنكر المستند اليه فيه نعم مع انه لو اخرج يكون فاعلا معي كما  
في هو قام فتقول المراد بخور زيد قام ان يكون المستند اليه مظهرا والفاعل  
نفسه اذ لا زيد ضربته فانه لو قدر رموخا ايضا لصار معقولا معني وهذا ايضا في  
ما سبق ان محزوب ضربته لا يفيد تقوي الحكم عندك لانه يفيد انه يفيد التقوي  
وقدم المصنف بقين التقديم على تقيض الجواز على عكس ترتيب الجواز والتقديم  
لنكته وبقية لا يصدر بها الا الصائير الخطية باحق التمايز وهو ان الذي السقا  
من قوله **ولا** لا يبرحم ولا يلى التقديم الذي بمثلية القيد الجواز **واستغنى**  
الشكاي المنكر اشرف الذي ليس فيه ثابته التخصيص بقويته قوله ليل  
ينبغي التخصيص ان جعله صيغة التخصيص للمبالغة في النكته ففقد بها  
مراعاة النكته الاستثنا من حكم استفاد من قوله **والا فلا** التقوي الحكم اي ان لم  
يجز تقديم كونه في الاصل مؤخره على فاعل معني فقط بدون نكته وهو لا يفيد  
الا التخصيص وهو اظهر مما قاله الشارع المحقق ان المراد انه اخرج الشكاي المنكر  
عن كونه فاعلا **بجمله من باب واسروا الجوي الذين ظلموا** اي يجعل المستند  
في الاصل مستند اليه صيغة تفسير ابدال الظاهر منه وانما قال **اي على**  
**القول من الابدال من الصيغة** اشار الى قول اخر منه وهو ان الواو في الفعل  
قد تكون علامة الجمع فقط كما في الصيغة من غير ان يكون فاعلا ولا يعني ثابته  
من وجه التقديم ومن قبله نظاير واسروا الجوي الذين ظلموا بخلاف في كون  
الواو ضميرا وتعبير الصيغة من الاشارة الى التبيين بالتقديم فكل من المصالحفة  
الفاحشة بين الاصل المقرر وما عدل اليه وانما ارتكبت هذه الامور **ليلا**  
**ينبغي التخصيص** الذي شرط كون المستند نكته اذ لا سبب له اي بهذا التخصيص  
**سواء** اي سوي كونه في الاصل فاعلا معني فكلما يحتاج فاعليه النكته ايسر  
تخصيص سوي تقديم المستند لم يحجج هذا الا ببدء اليه سوي تقديم المستند  
في الاصل ولا يخفى انه لا يحتاج المنكر على اطلاقه لانه الاستثنا اذ بقية نكته وكوب  
انقص الساعة لانه غير ذلك لا يحتاج الى تخصيص وقوله **علا** المعروف يفيد



ان يعرف سببا بتخصيص سوي تقديم المسند في الامتل ولا يخفى فساد فلذا  
جعل الشارع تقدير الكلام واد التقي التخصيص لم يصب زخونه مبتدأ بخلاف  
المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا من الاعتياد البعيد ولا يخفى انه بعيد  
كانه جعل صير سبب له ليدكونه مبتدأ بعيدا مرفا لا راجح بين هذا  
الكلام وما سبق في كلام الشكاكي كالتقدير كلمة ثم **ومرطه** اي شرط ارتكاب هذا  
الوجه البعيد في النكرة ان لا يمنع من التخصيص مانع وهو انتفاء فائدة القصر  
من ردة اعتقاد المخاطب في تقدير الحكم مع تسليم اصله كما اشار اليه بقوله **لكن**  
**رجل جاني على ما حذر** من ان معناه لامرأة اولاد رجلان ولا يخفى ان شرط متعلق  
التخصيص ذلك وهو بين مستغن عن البيان وغاية التوجيه ان يقال يكاد يتوهم  
ان الضرورة في المنكر زفت عنه شرط التخصيص فخصه بالعرض لاراحة  
هذا التوهم دون قولهم **شره واثاب** فان فيه مانعا من التخصيص **اما**  
**على تقدير الاول** وهو تخصيص الجنس **فلاستماع** ان يراود المرسل **ولا**  
**خير** انه المنزلة يكون الاشرا اذ ظهور الخبر للكل لا يرس ولا يفرقة **واما**  
**على التقدير الثاني** فلينبه عن نظائر استعماله فانه لا يستعمل لرد اعتقاد  
من يكون المتراكم من شر واثاب **واذ قد صرح الامة بتخصيصه حيث**  
**تاووه بما اهدوا اب الاشرا** لدم طلب وجه لتعظيمهم او لتخصيص  
او لتاويل وقال الشارع المحقق لزم طلب وجه بلعم بين ما ذكرنا وبين  
ما فعلوه فانه قال **واذ قد صرح الامة** بما ياتي ما ذكرناه لدم طلب وجه  
بلعم ليصح ما ذكرناه او ما ذكره للتقريب **فالوجه** باحد الوجهين **فما**  
**تقطع شان الشر بكنه** جعل التكرير للتعظيم والتهويل كما مر في تكملة  
المسند اليه ونحن نقول بجعل المفضل مكنه المحذوف في غاية العموم اي شد  
من كل شي وبالحيلة المعنى ما اهدوا اب الاشرا على الغاية وتسمي ان  
النكرة حيث خصصت بالوصف المستفاد من التثوين او بالمفضل عليه المحذوف  
فلا حاجة الى تقدير التاخير بل لا يوجب لانه لا يرتكب الاعتبار البعيد الا في  
النكرة الصرفة على ما حقق واجيب بان التاخير التخصيص الذي صرح  
به الامة في تاويلهم هو التخصيص المستفاد من التقيد اذ التقيد يبيد  
التخصيص عند الشكاكي لانه يجعل ما صيرت اكبر اخوتك اثابا لضرب  
الا صغر وفيه انه لم يجعل النجاة شره انا ب من قبل ولو بعد مؤمن خير  
من مشرك وعلى ما ذكرنا يكون كلاهما تخصيصا بالوصف وفيه اي فيما

قاله وفعله الشكاكي **نظرا اذا الفاعل المفعول في المعنوي الاول في الاسلم من**  
**النزاع** الفاعل المفعول والبذل والتأكيد **سواء في استماع** بتقديم ما بقيت على  
كالم لا لانه لا يحد عليه عليك ورحمة الله السلام وقوله **ما بقيت على ما لمسا**  
قيد في الاستماع اي سواء في الاستماع المقيد بزمان بقا يما على حالهما لا لا الفتوى  
حتى يحتاج اتمام الكلام الى تقدير وسواء في جواز التقديم اذ لم يبقنا على حالهما  
فما مل والمناقشة في النسبة بدعوى ان التابع اولى بالاستماع لانه فيه التقديم  
على الفاعل والمنوع **فيجوز تقديم المعنوي دون المفعول** ترجيح للمرجوح لا  
تحكم اذا التحكم هو الترجيح بلا مرجح فلا يفسد الشكاكي بل ينفذ **فلاستماع**  
**استماع التخصيص** لولا تقدير التقديم لمصولة بغيره فانه لا يحد على كلام الشكاكي  
معينان احدهما على قوله التقديم يبيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه في الاصل  
موجرا على انه فاعل معني فقط وقدر لانه يقال لا نكل استماع التخصيص من عين  
تقدير التقديم اذ لا يحد على متباد التقديم بتخصيص بل يحصل بالتقدير  
تقديم كاذ كمنهولا عن الشيخ وكلام المتن يحتمل هذا المنع وحينئذ معنى قوله  
لمصولة بغيره لمصولة بل لا تقدير بتقديم باجرا غير مجري لا نحو غير ما سوف  
على زمن لا ما سوف وله غير نظير وثاينها على قوله يبقى التخصيص في صورة  
المنكر لولا تقدير التقديم بمصولة التخصيص بغير التقديم من التخصيص بالوصف  
المستفاد من التكرير كما ذكر الشكاكي والايضاح يفتح عن هذا المعنى الاول  
والجواب عن هذا المنع الثاني انك ان اردت منع استماع التخصيص في النكرة  
مطلقا لولا تقدير التاخير فلم يبدع احدا من المسند اليه اذ كان مكنة  
لا يبيد التخصيص بدون تقدير التاخير وان اردت منع استماع التخصيص  
في نكرة من النكرات لولا تقدير التاخير فالمنع مكابرة لان النكرة التي لم يخصص  
لشي من المخصصات اذ اقدمت يبقى تخصيصه لولا تقدير التقديم **فلاستماع**  
**استماع ايراد المرسل شره واثاب** وكيف لا وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم  
شره لان المعنى الذي اهدوا بن جنس الاشرا لا من جنس الخير فمجرى مجري ان يقول  
رجل جاني يراود به رجل اخره وز ما يدفع هذا المنع بان المتبادر من لشد  
الشر بالنسبة الى الكلب والاهرام صوته عند ناديه وعجز عن بلو ذيه  
فلا يشك عاقل ان مره لا يكون خيرا بالنسبة اليه وفيه نظر لانه يجوز ان  
يراد بالشره بالنسبة الى هذا الرجل او يراد بالاهرام ان مجرد جعله  
ذ صوت وهناك معينان اخران احدهما ان لا نكل ان لا يصب قصد التخصيص



ان يراد شراهم لا خير وامتناع ايراد شراهم لا اشارك لا خيال ايراد  
 شراهم اناب لا عين بل يكون المحضر حقيقة لا رد اعتقاد وانما ان هذا  
 مثل يراد به مجز القوي البعيد عن مجز فهو يصح ان يقع مبتدأ بالتحصيل يكون  
 الحكم مفيد بدون التخصيص وهو ليس من ذاب المحصلين **فان قلت** السكالك  
**ويقرب من هو قام زيد قام في التقوي** يعني في افادة التقوي ولو قال  
 ويقرب من زيد قام زيد قام لم يحج الى قوله في التقوي لان زيد قام  
 لا يحتمل الا التقوي بخلاف هو قام فانه يحتمل التخصيص ايضا **فان قلت** السيد  
 السند في شرح المفتاح هو قام يحتمل التخصيص على هو قام ولو لم يسم له  
 ما ذكره لكان في اختيار زيد قام على هو قام وجه وجب يمكن فيه انه كيف  
 يحتمل التخصيص كما يمكن تقديرنا حين على انه فاعل معناه لا يعمل اسم  
 الفاعل بدون الاعتقاد **لنصفه الضمير** على لقان وهو الاو فوق بقوله **فان قلت**  
**بالحال عند من جهة عدم تعيين في المتكلم والخطاب والغيبة** فتأكد  
 او على لقوله يقرب وهو اوفق مقام النقل وقوله شبهه على صيغة الما جني  
 من التفعيل هو المهور ويحتمل كونه محققا مضدرا فالظاهر انه عطف  
 على تضمنه ويعمل النصب على انه مفعول معه والرفع على انه مبتدأ والجملة  
 حالية اي والحال ان شبهه ثابت بالحالي عن الصفة ثابت من جهة عدم النص  
 والضمير في تعيين للضمير اي من جهة عدم تغير الضمير في وقت تكلمه وخطابه  
 وغيبته وجعله الشارح لقيام او لعدم تغير قيام في وقت تكلمه كما هو الظاهر  
 ففيه مسامحة اي في وقت تكلم المصنف والمراد اما عدم التغير في الاحوال  
 الثلاثة فتقول من جهة عدم التغير في المتكلم كافي بالفعل فان تكلم الماسمي  
 ضربت ثارة وضربا اكري وتكلم المضارع اصرب ثارة وتضرب اكري  
 وكذا في الخطاب والغيبة واما عدم التغير في واحد واحد وجبند يقول  
 وعدم التغير في الاحوال الثلاثة **والله المبرمج** انه اي اسم الفاعل  
 مع فاعله **جملة** اصلا واضح في الحكم يكون اسم الفاعل الذي يوصله اللام مع  
 ضمير جملة الى تاديله بالفعل وادعا انه فعل في صورة الام فقول الشارح  
 المحقق الا في صلة استثناء من غير حاجة ومن قال استثناء قاصدا اسم  
 الفاعل الواقع بعد حرف الاستثناء وحرف النفي الزايع للملفوظ ايضا  
 من قبيل الجملة يعود اليه المقصود لان الكلام في استعمال الفاعل المتضمن  
 للضمير وانما المراد بضمير الضمير فاعل ناقلا المتضمن في الافراد والاعداد ولم

يعرض له المصنف كما تعرض له المفتاح حيث قال واسعه في حكم الافراد نحو زيد  
 عارف ابوه يعني اتبع عارفا مع الضمير عارف ابوه في حكم الافراد وما في بعض  
 نسخ الايضاح اتبع عارف في الافراد هو انه المراد في المفتاح عرف  
**وقالت** الشارح اذا اخذنا هذا الكلام **فان قلت** لم يحكم بكون اسم  
 الفاعل مع فاعله جملة لانهم اشروا في الجملة الاسماء الاصلية وهو اسناد  
 الفعل او ما هو فعل في صورة الاسم واسناد المصدر واسم الفاعل واسم المفعول  
 والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف ايضا على ما قالوا على سبيل التشبيه  
 وليس جملة وان كان جعل الظرف غير جملة يخالف ما قالوا ان الخبر الظرف  
 مقدم في الجملة في الاصح **قلت** ما ذكر المفتاح توجب تخصيص الجملة بما يكون  
 اسما له اصليا ولنا ويلزم اسم الفاعل الذي هو صلة والذي يعد حرف  
 النفي وكلف الاستثناء بالفعل حتى يصح كونه مع فاعله جملة او لا **فان قلت**  
 الجملة ما يكون اسما له مما يصح السكوت عليه في الجملة واسم الفاعل مع فاعله  
 ليس كذلك اصلا **قلت** اسم الفاعل كذلك في اقام زيد وما قام زيد  
 تقدم جملة مع الفاعل جملة وجعل هاتين الصورتين موهبتين بغير  
 لا بد له من وجه وذلك ما ذكر في المفتاح **ولا عمل** قيام مع الضمير **معانها**  
 اي الجملة في البناء الجملة اذا لم يقع في محل مفرد فهو عرب محلا واسم الفاعل  
 مع فاعله لغرب الا انه اجري اعرابه على جزيه الاول لا استقلال الجزء الثاني  
 باعراب اقضا الجزء الاول **فان قلت** المعرب قسم الام واسم الفاعل  
 مع فعله ليس بام فلا يكون له اعراب **قلت** المعرب هو الاسم او ما نزل  
 منزلة الاسم نحو قامة ونصري **فان قلت** اسم الفاعل لو لم يكن معربا  
 باعراب نفسه ويكون معربا باعراب استحقه المجموع المركب منه ومن فاعله  
 لكان اسم مركب مع العبر ولو لم يكن معربا **قلت** مطلق التركيب لا وجه  
 اعراب الاسم بل تركيب يستدعي مفعول معني فيه يقتضي اعراب **فان قلت**  
 البناء يخص الجملة بل حتى يوجب عدم جعل اسم الفاعل مع فاعله عدم  
 جملة مبنيا **قلت** فرق بين جملة مبنيا وبين جملة كالجملة في النيبات  
 والذي يستفاد من القابل معه مقابلة الجملة في البناء هو الثاني دون  
 الاول لا يقال كيف يحكم انه لم يجعل اسم الفاعل مع فاعله مبنيا لما يجوز  
 ان يكون مبنيا ويكون الاعراب الذي اجري على الجزء اعرابا وصلة فجواز  
 على جزء المركب او لا لاننا نقول لم يجعل النحاء اسم الفاعل مع فاعله مبنيا وذلك



معلوم من كل الحق والمزاد بعدم المعاملة عدم معاملة الحق دون الضرب حتى  
يقبل ذلك المنع ولا يذهب ان جعل زيد قائم مشتمل على التقوي يقتضي ان لا يتعدى  
في مقام الاخبار عن قيام زيد ويخص بمقام جواب السائل كزيد قائم ويكذب ما  
المفتاح من ابي العباس في جواب الكندي اني لا احد في كلام العرب حسوا يقولون  
عبد الله قائم وان عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وان عبد الله قائم جواب  
عن انكار منكر فالحق انهم لم يلقوا لزيد التقوي بل زيدا قائم اصلا وعلموا كزيد  
انسان مطلقا **ومما يروى** على صيغة مخاطب المعروف او الغائب المجهول  
**تقديمه** كاللزام اي مما يعلم مباشرة على المعاني او مما يظن تقديمه كاللزام  
لقوة مقتضى التقديم فيقدم ابدأ لانه لا يليق ان يترك البديع ما هو كاللزام  
وان ليس لزيد لان الاعوان على المزاد ليس لازما لا يجوز العاقل تركه **لفظه**  
**مثل وغيره** وشبه ومماثل في الكناية عن الحكم على المضاف اليه الحكم على المثل  
بطريق الاولى لان المثل هو الاول في وجه المماثل يكون الحكم على المضاف اليه  
لانه لا ياتي بكل لا يماثل في وجه المماثل لان المماثل هو المشارك للمثل  
بخلاف المثل فانه الا في المثل **محمولك لا يجعل وغيرك لا يجوز** **بمعنى**  
**لا يجعل** يجعل في الجدل عن المثل كناية عن نفي الجدل لانه اذا جعل من هو على صفة  
لغيره فيك اكد منها فيه فلا محالة انت لا تجعل وانت **تجوز** لانه اذا جعل  
استفي الجود الوجود في جعل عن غيرك مطلقا فانت تجوز لا محالة بل المستفاد انك  
تجوز على اكمال مستمرا في الحال والاستقبال فاذا انتفي الجود عن غيرك مع استمرار  
على اكمال فلا محالة انت محله على الاستمرار والاستقبال **من غير ارادة تعريض**  
**بغير مخاطب** اي غير مراد به التعريض بغير مخاطب بان يراد بالمثل انسان  
غير المخاطب مماثل له وبالعبر عن مخاطب مماثلا كان او لم يكن وما ذكره  
الشارح انه يراد بغيرك غير مماثل له وبالعبر عن مخاطب لا يظهر وجهه  
وقوله من غير اليه اخره حال من الحق المضاف اليه المماثلين ولطف من زائدة  
في الاثبات لتضمنه النفي لانه في قوة لامر ارادة تعريض بغير مخاطب وتطمين  
صنعت من غير جزم اي غير ذي جزم وهكذا اظهر مما قالوا برسم من توجيه  
ان العبر بمعنى لا اي صريحا ناسيا من غير جزم وهو كناية عن ضرب لم يثبت عن  
ويبين ان جعل الارادة على القصد بالذات والافا كناية لا تستلزم نفي ارادة  
التحقق والاولى حذف التعريض والاكتفاء بقوله من غير ارادة غير مخاطب  
يمح كون التقديم كاللزام سواء كان في الكلام تعريض بغير مخاطب وحكم عليه

من عوض الكلام لا على وجه الاستقامة على ما هو معنى التعريض اصطلاحا او لم يكن  
ولم يذوي السند السند ليحتاج الى حمل التعريض على الدلالة الحسية وجعله  
لنفي اريد بذلك لا يجعل في الجدل عن شخص معين متهرا بالمثالة فيجعل لفظ  
مثل كناية عن هذا الشخص المعين فلفظه الدلالة الكناية ذكر لفظ التعريض ولا يجوز  
نفيه لمول قوله من غير ارادة تعريض بغير مخاطب **ح** قولنا ملك لا يجعل في معنى قوله  
فلان لا يجعل بان يريده بذلك فلان على وجه الاستقامة دون الكناية لان الاصل  
العندية بعيد من غير كناية وفي معنى ملك مطلقا لا يجعل فانك تريد فيه الخطاب  
من غير دالة حسية ومما ذكرنا ظهر ان قوله من ارادة تعريض بغير مخاطب  
لم يكن التقديم كاللزام على ما ذهبهم كيف وقوله **اكونه اعون على المراد** **بمعنى**  
يقضي لزوم التقديم في الكل والظاهر ان اعون من العون وان كان استعانت  
الاعانة اشهر **فان قلت** مع التقديم اعون على المراد بهما معهما مع التاخير  
**قلت** ان كان المخاطب منكرا ومزدا اقتضى بهما واجب او حسن وان كان  
خالفا تقدم بهما غير بما يبرز فكيف صح الحكم بل لكونه اعون على ما هو المراد  
من لفظ مثل وغيره من ارادة الحكم على وجه ابلغ لا للرد فان كون الحكم ابلغ ليس  
بل لكونه اعون على ما هو المراد بل لكونه اعون على ما هو المراد  
وغيره ان التاكيد بما يكون لغوا يذخر غير رد الانكار وازالة الرد بـ  
وان تكنا فيه ولا يذهب عليك ان هذا الحكم لا ينبغي ان يخص بلفظ مثل وغيره  
ولا كناية بل يجري في الجواز ايضا فاصري تقديم المسند اليه في انت تقدم  
رجلا وتوخر اخري كاللزام لكونه اعون على المزاد وهو ارادة الحكم على وجه  
ابلى من الحقيقة **فيل رقد يقدم** المسند اليه وذلك اذا كان المسند  
اليه مقارنا بما يفيد محمول القصد لجميع افراده كلفظه كل وما يجري  
مجردها وكان المحكوم به متفيا وكان بحيث لو قدم صار المسند فاعلا بخلاف  
قولك كل انسان لم يقم ابوه فانه لا يفوت فيه العموم لو قيل لم يقم ابوه كل انسان  
وعند النضاه هذا التقديم لحوق التباس المسند بما تفاعل حتى انه يجب  
في زيد لم يقم ايضا وان لا يفوت العموم في قولك لم يقم زيد ومما تضمنه هذا  
المفعول انه قد يقدم لانه لا يدل على العموم ويستفاد منه نكتان للتاخر احدا  
الدلالة على العموم والاخرى الاحراز عما ولا يخفى ان هذا التقديم ليس داجلا  
تحت الاصل الذي هو الاهمية المفسر ومما بالدلالة على العموم بداهة  
التقديم لانها حاصلة من نفس التقديم ولا يخفى ان دالة التقديم على العموم ترتيب



على تحقيقه فيصح ان يكون عرضا منه كما يفيد قوله **لانه** **العلوي العموم** اي شمول  
الحكم بجميع افراد المسند اليه وليس المراد بالعموم ما يوصف به اللفظ حتى يشك  
جعل التقديم دلاله عليه على انه اذا كان اللفظ اريد به كونه عاما وغير عام  
فلان ما بان يجعل في دال على عموميه ويوصل بعمومه الى شمول الحكم بكن الاعدب  
جعل التقديم دليلا على شمول الحكم مستلزما بعموم اللفظ ووجه دلاله التقديم  
على العموم انه بالتقديم يكون الحكم موجبا فيشكل الكل وثبت النفي واحد عمومي  
وشموله **بخلاف ما** **اخر** اي بخلاف التاخير على ان ما مقتدر به **تحول** **بم** **كل**  
**انسان** فانه يصير الحكم سالبا ويكون زفعا لليجاب الكلي فلا يفيد شمول  
النفي فانه يفيد نفي الحكم اي المحكوم به **عن جملة الافراد** اي عن جميع الافراد  
**لا عن كل فرد** واما قال بخلاف التاخير لانه لو كان العموم محققا في كل من  
صورتي التقديم والتاخير لايصح التقديم لكونه دال على العموم كما في كل انسان  
فانهم وقام كل انسان لكن الحاجة اليه لدفع الوهم وانظر التحقيق لا يلتفت  
اليه لانه اذا ساوي التقديم والتاخير في العموم فلا دلاله لشي منهما عليه  
فلا يتصور فيه التقديم للدلالة على التميم ونحن لا نعرف فايك المحتملة  
لوفي قوله ما لو اخرج بل لا يقدر على تصحيحه وتعيين جواب له وكان الاوضح خلا  
التاخير بما بيننا من الوجه السديد والسبيل الرشيد استفتيت من شمول  
المسند البعيد الذي دل عليه هذا التاويل بقوله **وذلك** اي كون التقديم  
مخالفا للتاخير على هذا الوجه اعتبره البلغا بشرطه لا استعماله  
**للايلزم ترجيح التاكيد على التأسيس** فهذا بيان الداعي الى الاستعمال  
لا تمام الدعوى بالاستدلال حتى يبره ان اثبات المقول لمحض المقول  
بعيد عن القول ومن البين ان التقديم في كل انسان لم يتم بشمول على تكرير  
الاسماء فيعيد النقوبة لا محالة فلا بد جعل انكته فيه افادة العموم دون  
تاكيد الحكم من سلب وذلك السلب ان نقوبة الحكم وافادة العموم تاسيس  
التاكيد على التأسيس لترجيح التأسيس على النقيض فلا يظن بالبلوغ ولا ما  
ما منع هذا الكلام المحمل على هذا المبرام محمله عليه ومع ذلك كانت  
اجتهري بان ما يقفه بيان له من غير صاحبه مما لا يرضي به وليس هذا اذك  
قارورة كسرت في الاشلام ولقد بين ترجيح التاكيد على التأسيس لو لا  
التقديم للتعميم والتاخير بقوله **لان الموجبة المهمة** **ما لم** **تمثل** **على ما يفيد**  
كون المحكوم عليه بعض الافراد او كله **المعدولة المحمول** وهي ما جعل النفي جزا

منهم

من مفهومه في **قوة السالبة الجزئية** وهي التي في نفسها ما يدل على ان السلب عن البعض  
وسورة ليس كل وما يدل على السلب عن البعض المشتملة للسلب عن الجملة وسورة ليس  
بعض وبعض ليس والتاخير الجزئية مطلقا بقوله **المستلزما** **نفي الحكم عن الجملة**  
ولم يقدر المقضية نفي الحكم عن الجملة بخلاف السالبة الكلية فان مطلقا صريحة  
من نفي الحكم عن كل فرد او عن البعض فقط ويكدر على التقديمين الاستفا عن الجملة  
لان الكلام في مفهوم القضية دون مناط ميد قسلا لانه مدارا تأكيد والتأسيس ثم يخبر  
عليه استعمال الاستلزام او الاقضا وفقد عن ان قولنا لم يتم كل انسان سالبة جزئية  
يصدق في حقها ان صدقها اما بالسلب عن كل فرد واما بالسلب عن البعض فقط  
دون بعض مع انها تقضيته للنفي عن الجملة لا قضا السالبة الكلية للنفي عن كل فرد  
فرد **وقال** السيد السند ان الواضح ان يقول لا مفهوم السالبة الجزئية من جملة  
نفي الحكم عن البعض وذلك مفاهيم لنفي الحكم عن الجملة لكن يستلزمه كاذب في الشا  
ولا يخفى ما فيه ايضا لا صدق قولنا لم يتم كل انسان نفي الحكم عن الجملة مع انها  
سالبة جزئية بلا مساحة وكان استنباه السلب الجزئي بالسالبة الجزئية لان السلب  
الجزئي ما يفيد السلب عن البعض اما مفهومها الصريح او بطريق الاستلزام ومنها  
انما ركبته اخفت عن نظار القول واستغيتني بالقول فابرز بها لصا يبر  
القلوب وابصار القول حفظا الله عن الحاسد لم يقصص المجهول اولها ان القوة  
شاعت في هذا المقام من لقب الميزان في معني التلزام فلذا احتاج الشارح المحقق  
اليه تقييد السالبة الجزئية الموضوع ليلابيا في ما حقق به في موضعه ان السالبة  
المحصلة ام من الموجبة المعدولة ولا يخفى ان ما بصدد لا يتوقف على هو كاسلذا  
السالبة المعدولة بل يكفي فيه استلزام الموجبة المعدولة السلب فالاولي  
ان يكون التسامح باستعمال القوة في الاستلزام وتاثيرها ان الاول ان يقال لا  
الموجبة المهمة المعدولة المحولة تستلزم اثبات النفي للبعض فلو لم يعد الكل  
العموم لزم ترجيح التاكيد على التأسيس وتاثيرها ان افادة التقديم لا يخفى  
الحمل الجزئية فانه يجري في قولنا اكل انسان لم يقم كل انسان فليكن ذلك  
وارد اعلى الدعوى **دون كل فرد** واذا ثبت ان انسان لم يقم معناه نفي القيام  
عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان كل انسان لم يتم لذلك كان كل تاكيد  
الاناسيسا فيلزم ترجيح التاكيد المزعج على التأسيس الرابع ثبت العموم  
**والسالبة المهمة** **في قوة السالبة الكلية** **المقضية** **النفي عن كل فرد**  
يديد السالبة المهمة التي موضعها نكته بدليل قوله **لوزود موضوعا**



في سياق النبي لان الوارد في سياق النبي يفيد العموم اه الا ان الوارد يمكن  
وقد يقع ذلك من الاستدلال ان استغنى الورد عن التقييد بالنسبة ولكن  
ان جعل اللفظ للوقت ويجعل قوله هذا تفيد الحكم لا تفيد لا يفيد في  
انه لا وجه لتعديل هذا الحكم وعدم تعديل كون الموجبة المهمة المعذولة  
في قوة السالبة الجزئية ووجه الشارح المحقق بان احتجاجه الى التعديل لان  
الذي هو منافية لما تقدم في محله ان المهمة في قوة الجزئية وفيه نظر لان الحكم  
بان كل مهمة في قوة الجزئية لا ينافي ان بعض المهمة في قوة الكلية ولا يذم  
تخصيص المقدمة الكلية الحالية بان النسبة الواردة في سياق النبي تفيد  
العموم بما يوجب سكون عامة قبل ورودها في سياق النبي والاتفاض حكمه  
ما لم يتم كل انسان لنفي الحكم عن الجملة دون كل فرد وفيه نظر لانه لا تقدير  
ان يكون كل انسان لم يتم لفائدة النبي عن الجملة ولم يتم كل انسان لفائدة النبي  
عن كل فرد ولا يلزم ان يكون في منتهى تأكيد الاناس لان التأكيد الاعادة بلفظ  
ما اعيد بلفظ اخر وهناك من يمكن افادة معنى مرتين بلفظين لان النبي عن  
الجملة في الصورة الاولى اي الموجبة المهمة المعذولة عن كل فرد في  
الغاية اي السالبة المهمة انما افادته الاسناد الى ما اصنف اليه كل وقد  
والدلت الاسناد اليها فيكون تأسيسا كما كان قبل دخول كل ذلك  
هكذا اوضح الشارح هذا المقام وفيه انه لو كان التأكيد مذكور لم يقع انه  
يؤكد التقديم في انما سميت تارة بوحدي وتارة مرة بلا عيني والاصح ان  
التأكيد اعادة ما اعيد بهي بمعنى اخر وفي ما ذكره المصنف بحث لان المسند  
اليه عند التحقيق ما اصنف اليه كل وكل لبيان افراد المسند اليه ولذا لا يوصف  
كل المضاف اليه فاكتفي من الجملة او عن كل فرد لا يستفاد من الاسناد اليه  
ما اصنف اليه وايضا لا يجري ما ذكره لام الاستغراق موقع كل لان المعنى  
لنفي في الصورةين الاسناد الى امر واحد فاللفظ تأكيد ما يفيد الاسناد  
وتقديره فان قلت هذا الجواب ينافي الجواب الذي بعده لان مقتضاه  
ان كلا علي هذا التقدير في صورتين بتأسيس التأكيد ومقتضى قوله  
ولان السالبة اي السالبة المهمة محمول على انسان اذا افادت النبي عن  
كل فرد فقد افادت عن الجملة فاذ اختلف كل على الثاني لا يكون تأسيسا  
ان كلا اذا افادت ما افادته التركيب قبل دخوله تأكيد اقلت الجواب  
الثاني مبني على تسليم ان كلا تأكيد ففي هذا الجواب تسليم مانع في الاول وقد

بانه

بانه عليه المصنف في الايضاح حيث قال وان سلمنا انه ينبغي تأكيد لفظ اصطلاح  
من تفسير التأكيد بتأسيس معنى يحصل بدونه ولا مساحة فيه والثانية بعد  
الجملة على ما حملت لا يكون تأسيسا بل تأكيدا ولا يكون فيه ترجيح التأسيس على  
التأكيد بل ترجيح تأكيد على تأكيد ولا يخفى انه يمكن ان يناقش جنيذ ايضا بان  
ما هو المهور ان التأسيس خير من التأكيد بالمعنى الاصطلاحي ولهذا اوضح بان لا  
خير من الاعادة وانما كون كون التأكيد بهذا المعنى خيرا من التأسيس المقابل له  
فغير مبين ولا مبين وكيف ولا يتحاشا احد عن استعمال بعض الانسان لم يتم ولم يتم  
بعض الانسان مع انه يفيد فائدة تمام الانسان لم يتم ولم يتم الانسان واجاب  
الشارح عما ذكره المصنف ان افادة النبي في الجملة في منفاة النبي عن كل فرد  
خلاف افادته على وجه المحتمل لا يكون في ضمن النبي عن كل فرد وفي ضمن النبي عن  
بعض مع الثبوت لبعض والكل يفيد الثاني والمفاد قبل الكل هو الا لا يكون  
تأسيسا وفيه ضعف لان لم يتم كل انسان لنفي الثبوت مع ما امتل البطلان لا سيما  
فالجواب الصحيح ان نفي عن الجملة مع كل بان يكون منفيا عن البعض تأسيسا  
لبعض وهذا المعنى غير المنفي عن الجملة بان يكون منفيا عن كل فرد كما كان قبله  
كل ومبني من اجاب بانه اذا حمل الكل على الثاني فيكون تأسيسا لا دالة لم يتم  
انسان عليه بالترام ودالة لم يتم كل انسان بالمطابقة ويكتفي في التأسيس  
الدلائل ورد الشارح بانه يلزم جنيذ ان يكون كل انسان لم يتم على تقدير  
حمله المنفي عن جملة الافراد تأكيد لان دالة قولنا انسان لم يتم يطريق  
الا لزام وهو ظاهر ولا يخفى عليك ان دالة كل انسان لم يتم ايضا على النبي عن  
الجملة بطريق الا لزام لانه لا يثبت عدم القيام للكل ويلزم النبي وان دالة  
لم يتم عدم القيام انسان على النبي عن جميع الافراد ايضا عند المسند لطريق  
الا لزام لانه في قوة الكلية فلو كان لم يتم كل انسان لعموم النبي لم يكن تأكيد او لم  
ان منع بطلان ترجيح التأكيد على التأسيس بان استعمال كل في التأكيد اكبر  
فالاصح فيه كونه للتأكيد وان تدفعه بانه لا استثناء في ان افادة خير من الاعا  
وذلك يقتضي بطلان ترجيح التأكيد على التأسيس بان استعمال كل في التأكيد  
الكل فالاصح فيه كونه للتأكيد وان تدفعه بانه لا استثناء في ان افادة  
خير من الاعادة وذلك يقتضي بطلان ترجيح التأكيد على التأسيس فلا يمنع  
المنع ما لم تعارض هذه المقدمة امر لا شبهة فيه وكون كل في التأكيد اكرا من  
يكل اذا اصنف للضمير فانه لا يكون الا تأكيد او مبتدأ وبعد ثبوته لا يقاوم



تلك المقدمة لان في اعتبار ترجيح جانب اللفظ وفي اعتبار هذه المقدمة  
ترجح جانب المعنى واذا اراد الامر بين رعاية المعنى وبين رعاية اللفظ  
يراعي المعنى وان النكتة المنقبة اذا عمت كان قولنا لم يقع كل انسان  
سائبة كلية لا ممتلئة ولا في قوة الكلية فان قلت لا يضر هذا القابل  
فيما هو مبني فيه من ترجيح التاكيد على التأسيس بل يفيقه لان كون  
سائبة كلية اقوي في اثبات مطلوبه من كونه في قولنا قلت نظر المصنف  
لم يقتصر على ترتيب دليله بل علم ذلك وخطاه في الاصطلاح ومقصوده  
التشبيه على قتاده جعله ممتلئة لئلا يتخذ قوله مذهبا ومنشا غلطه  
ما شاع في كتب المتسدران من تعيين الاسوار وعدم اطلاعه على التحقيق  
الذي ذكره الشيخ في الاغارات من ان كلامه يدل على كنهه الافراد فهو مشهور  
حق الامم والسنون وهذا اظهر ان قصيرا النظر على خطئه القابل  
في السائبة الممتلئة في قصور النظر اذا جعل انسان لم يقع ايضا ممتلئة خطأ  
ولما كان ما ذكر من الدعوي صدقا وكان المناقشة مع القابل فيما ذكره  
من التوجيه اراد ان يبينه على ذلك دفعا لوهم بطلان الدعوي من  
ترتيب التوجيه فاني عقبه بكلام الشيخ **قلت** في الايضاح في هذا المقام  
اعلم ان ما ذكره هذا القابل من كون كل في النبي ممتلئة للعموم ثمة وعبر  
مفيدة اخرى مشهورة وقد يفوض له الشيخ وعبد القاهر وعين هذا  
**عبد القاهر ان كانت كلمة داخلية في خبر السعي** دخول النبي في خبر النبي  
ان يتعلق النبي بنبوت شيء له اي بنبوته النبي او يتعلق شيء به او يتعلق  
بشيء ولما كان يوهن ان الداخل في خبر النبي ما دخل عليه اذ انه دفع  
ذلك التوهم بالتعليم فقال **بان اخرت عن ادائه** اي بلا فاصلة  
سواء كانت معموله لما لا يخفى ان يناسب هذا الفن حرف النبي واراوه  
النبي لغة ارباب الميزان وكانه اراد الة النبي واختارها على حرف  
النبي ليمثل ليس بلا خفا **نحو** قول ابي الطيب **ما كل ما يمتلي الموه يدور**  
**بحري ارباع بما لا تنهي السفن** فكل في هذا المثال معمول للنبي على لغة  
دون لغة وكونه مثالا للمعمولة للفعل المنفي اظهر من كونه مثالا لما اخر  
عن الاداة بلا فصل لانه من مواقع اختيار المصنف في كل او كانت  
معمولة **الفعل المنفي** او شبهه نحو ما انا صارت كل رجل **نحو ما جاني**  
**القوم** **كلمة** **قال** **الشراح** **المحقق** **قدم** **التاكيد** **لان** **كلا** **اصل** **فيه** **ولا** **خفي**

ان التابع ان يكون التاكيد اصلا فيه دون العكس **وما جاز كل القوم** لم يقيد  
وما جاز كلهم تبيننا على ان الكل المضاف اليه العينة لا يكون الا تأكيدا **اولم اخذ**  
**كل الذراع او كل الذراع لم اخذ** وغيره ما لم لا يكون لا يقدم عليه  
توجيه النبي في التناول خاصة **واذا الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض**  
**قال** **الشراح** **المحقق** **وقال** **ثبوت الحكم** **يشمل** **ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل**  
**سودا مئة** **لما كان احسن** **قلت** **ويشمل** **كل ما كل القوم** **كما بنا** **ابو** **او** **يكتب** **ابن** **ه**  
فانه ليس فيه ثبوت الفعل او الوصف لبعض بل يتعلق بعض **قلت** **لا بد** **ان يقال**  
او ثبوت لبعض لشيء ليشمل نحو ليس القوم كل العلماء ولا يخفى بحد ذلك ان هذا  
الكلية متفوتة بقولنا ما زال كل انسان تنفسا واحدا لا يفتقد ثبوت  
الفعل لبعض بل ثبوت امر اخر ورا الفعل بكل وانه يرد انه ان اريد بكونه  
معمولا للفعل المنفي ان يكون معمولا لفعل دخل عليه النبي يخرج عنه نحو ليس كل انسان  
ناجيا ولو اريد ان يكون معمولا لفعل يدخل عليه النبي لدخل فيه نحو يفي كل انسان  
**او يعلقه** **اي** **الفعل** **او** **الوصف** **به** **اي** **ببعض** **اوره** **عليه** **الشراح** **المحقق** **بعد** **بقوله**  
**عن** **الشيخ** **المبالغة** **في** **ان** **النبي** **للقوم** **خاصة** **مع** **بقا** **الاصل** **في** **بعض** **موارد** **يخاف**  
**من** **كلام** **الله** **عز وجل** **خود الله** **لا** **يجب** **كل** **كفار** **ايمر** **وقوله** **ولا** **تطع** **كل** **خلاف** **مدين**  
**فقال** **والحق** **ان** **هذا** **الحكم** **الذي** **لا** **كل** **قلت** **يمكن** **ان** **يعتمد** **عن** **ذلك**  
**الموارد** **بان** **نفي** **المجته** **ثانية** **عن** **البعض** **والنهي** **عن** **الاطاعة** **كناية** **عن** **الامر** **بالاجتناب**  
**والمضادة** **فكلية** **كل** **ليست** **معمولة** **للفعل** **المنفي** **فيها** **ولا** **خفي** **ان** **هذا** **الصحيح**  
**من** **الشيخ** **ليس** **مخصوص** **كل** **بل** **هو** **مبين** **على** **ما** **حقته** **غير** **مخرج** **ان** **النبي** **اذا** **دخل** **على**  
**كلام** **فيه** **يقتضي** **توجه** **الى** **القيود** **وبنت** **الاصلي** **والصحيح** **ان** **هذا** **الذي**  
**لا** **كل** **ولا** **يعتمد** **ان** **يقال** **فرا** **الشيخ** **ان** **مقتضي** **ورود** **النبي** **ان** **ينصرف** **الى** **القيود**  
**حتى** **لا** **يستفاد** **بنت** **الاه** **لك** **ان** **مقتضي** **وضع** **اللفظ** **لمعنى** **ان** **لا** **ينهم** **بنت** **الا**  
**فان** **المعنى** **وذلك** **لا** **ينبغي** **ان** **العرض** **امر** **يخرجه** **عن** **مقتضاه** **وبعمل** **به** **ما** **لا** **يرى**  
**ولا** **خفي** **ان** **البعضية** **تفيد** **في** **الكلام** **كالعموم** **المستفاد** **في** **كل** **عام** **ومقتضي** **ذلك**  
**ان** **يفيد** **ما** **جاني** **بعض** **القوم** **ثبوت** **الحكم** **للكل** **لرجوع** **النبي** **الى** **البعضية** **مع** **انه**  
**ليس** **كذلك** **والفرد** **من** **نواهب** **الانظار** **للدقيقة** **ولا** **صنفيه** **بل** **ان** **كتب**  
**اهلا** **له** **فقول** **قد** **شاع** **استعمال** **البعض** **في** **البعضية** **المطلقة** **للمجاعة** **لكن**  
**الذي** **من** **شيوخ** **الوجه** **في** **الوجه** **المطلقة** **للمجاعة** **للكون** **فكما** **ان** **ناجاني** **في** **رجل**  
**يخامع** **عموم** **النبي** **فكذلك** **ما** **جاني** **بعض** **القوم** **فلذا** **يفيد** **بجي** **الكل** **الا** **اي** **وان** **لم**



تكن كلمة كل داخل في خبر ارادة النبي بان لا يكون في الكلام نفي نحو كل انسان  
قام او قام كل انسان او كان نكر لم يرد في خبر **ع** الكلام ما احاطت كل به من  
الافراد ولما كان النعم في المتيقن واضحا اقتصر بيانه في الكلام المنفي **القول**  
**النبي عليه السلام لما قال لا اله الا الله واليدين** وهو الخبران السلي وبقا له  
والتماثل ايضا ولعلهم اشاروا بذلك الى ضعفها اولى قلة غنايها  
ويقال له الا ضبط وهو الذي يعمل بيده كذا في بعض شروح المصباح وفي  
الشرح ان قوله لا اله الا الله يعني وان لم تكن كلمة كل داخل في خبر النفي ويكون في  
الكلام نفي ويكون قوله عم عم النبي وما ذكرنا اتمم وما ذكرنا اظهر **اقتصر**  
**الفتاة** فاعل مقتر **ام نسيت يا رسول الله** مقول قول زي الدين وقول  
قول النبي عليه السلام **كل من لم يكن** اي لم يثبت القصر ولا النسيان  
وفيه اشكال وهو انه كيف صدر عن بعد الصدق ما لم يطابق حتى قيل  
مراده صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن في اعتقادي فيكون صاه قسا  
ولا يخفى انه يتجه انه كيف يظن به صلى الله عليه وسلم الاعتقاد والغير المطابق  
فيما ليس فلا بد ان يكثر منه انه لا بعد في وقوع الاعتقاد الغير المطابق  
او القول الغير المطابق فيما ليس هو من الامور الدينية ولا يتبع ان يقات  
النسيان ليس من صلى الله عليه وسلم بل انشاء ربه ولذا امرنا بان لا نقول  
نسيت بل نسيت على صفة الجهول من التعميد ولا يخفى ان هذا التردد يدل  
مبنى على عدم الفرق بين الموقر والنسيان والابن في ان يقال اقتصرنا على  
ام نسيت ام سموت **وعليه** لا فائدة فيه والظاهر وقول ابي انجم  
**قد اصححت ام لغير تدعي** على دنيا **لم اصح**  
يرفع كلمة لئلا يكون معمول للفعل المنفي ويضرب عموم النفي اذا المعنى  
على اني لم افعل شيئا من الذنوب لا اقول اصنع جميعا **فالت** المصنف  
المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعراني النجم اما الاحتجاج بالحديث  
فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت  
احدهما على انه تمام بجوابه اما بالتحسين او بنفي كل منهما ولا يمتد ما دوي  
انه لما قال صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن فالت ذواليدن بعض ذلك  
قد كان ولا يجاب الجوزي يقتضيه السلب الكلي هذا وما في المصباح  
قد كان بعض ذلك فاقبل على الناس فقال اصدق ذواليدن فلا لو انهم  
فقدم مصلي والذي اري انه يصح الجواب باثبات كل منهما ايضا لان الجواب

نفي كل منهما خطية في اعتقاد ثبوت احدهما وبقا له الجواب باثبات كل منهما  
في الخطية في هذا الانتقاد وهذا الكلام وقع في البين فلتدبر له ما كان فيه  
ثم قال ويقول ابي النجم يعني اما الاحتجاج بقوله ما اشار اليه الشيخ عبد القاهر  
وهو ان الشاعر فصيح والفصيح الشاعر في مثل قوله نصب كل وليس فيه ما يكره  
ورنا وسياق كلامه انه لم يأت نفي مما ادعت عليه هذه المرة فلو كان النصب  
مفيدا كذلك والواقع غير مفيد لم يعدل عن النصب الى الرفع من غير ضرورة  
هذا وفيه بحث لانه ان اراد بالمطلوب عدم افادة الدخول في خبر النفي  
النعم وافادة غير الدخول فالحديث لا يفي في اثباته على ان نظم دليله لا يتطد  
كون كلهما مفيد وان اراد الثانية فقط لكفاء ان يقول فلو لم يكن الرفع  
مفيدا لذلك لم يرفعه ولا دخل حديث النصب فيما هو بسببه واعترض  
الشارح الحق عليه بما توجه به من الشريطة العادلة فلو كان النصب  
الحج يستد انه لا حاجة هذا للنصب اذ الكل المتضاف اليه الصغير لا بعد والثا  
لي غير المتبدأ وفاق تطو هذا الاستدلال استدلال سيويته على ان  
حذف الصغير المتصوب عن الخبر الجملة المتبدأ جائز في السعة بقول الشيخ  
كل من فذلك عند حيث حذف الصغير عن خبر المتبدأ مع انه لا ضرورة اذ لو  
كان لا استقام الوزن ولم يكن حذف الصغير وتطو اعتراضنا اعتراضا  
الحاج عليه بانه لا يصح نصب كل من لانه لا يلي العادل القطعي بل يجب  
اما كونه مفيدا او لا كذا ولا يخفى ان اعتراض ابن الحاج لا يوجب على سبب  
اذ لو لم يخر حذف الصغير في السعة لم يكن وجه لا اختيار الرفع على نصب  
كل من مع سلامة حذف الحديث واستواءهما في عدم الجواز على ان النزاع بين  
ابن الحاج وسيويته يقول لانه ان النزاع في صحة كون كل المتضاف اليه الصغير  
معمول للعادل القطعي اصالة وقد صرح المعنى بثبوته على قلة ولا اظن ان  
ان لا تدرك هنا ما قد مرنا ان نراد النجم ان التقديم على النفي يثبت  
العموم اذ احلا وطيفة كفاءة الوقوع في خبر النفي وقع العموم لذلك ولا  
ينافي ذلك تخلف الافادة لغاها فلا يذهب عليك ان اثبات الحديث والنجم  
تلك الدعوى دون حوط القتاد **واما ناخيره** **لاقتضا المقام تقديم**  
**المستدل** يعني ان ناخيره ليس من صفات الاحوال وانما هو من ضرورات  
منقضي الحال فلذا لا يبحث عنه وما ذكرنا اندفع ما يتجه عليه ان ناخيره  
ليس منقضي الحال فلا معنى للبحث عنه وانما يتجه لو كان مقصوده ان ناخيره



مقتضى احوال اثنين في تقديم المستند وصحة فيما وليس كذلك ولذا لم ينعقد  
بجانب في هذا الكتاب ولا في الايضاح وقد تعدا الشارح حيث ظن ان المقصود  
ذات فقلت وبسجي بيانه وبما يقتضي باخيه امتقنا المقام تقدم متعلق المستند  
نحو على الله عبد متوكل فمثل هذا **كلامه** قد منه ما يبرأ كذا تأكيد او مبتدأ  
على ان المثار اليه متعدد واختار هذا مع ان الشارح في التعبير عن المتكثرة  
المدكورة ذلك رعاية لكون مقتضى الظاهر قويا بخلاف خلاف مقتضى الظاهر  
ويؤيد ان كل من الاضمار والتظاير الى هنا **مقتضى** الحال **الظاهر** وقد  
انجب حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر  
من وهو حيث وضع ام الاشارة موضع الضمير والمقدرة موضع الجمع بينهما على انه  
جعلنا بحث ايمان ولطف المخرج واحد او نهاية الايضاح كما يحوسر ذلك ان  
يحمل هذا فصل الخطاب اي خذ هذا وما بعده كلاما مبتدأ ولقد بينهما  
على ما خلط من المباحث من خلاف مقتضى الظاهر في صديق هذا الذي عوي  
نظرا لا ان يقاتل اشار بهذا الى ما هو المقاصد من المباحث المتقدمة  
**وقد يخرج الكلام على خلافه** اي يقتضي الظاهر الظاهر في هذا الباب  
وعين ايضا كما علمت انه يخرج لذلك في باب الاسماء غير مرة ولا مزارحجية  
مع اولي بقا يرد كيه وهذا النوع وان كان داحرية وفي درجه عليه بحق  
ان لا يكون حكورا لما يقابل له لكن قابل بالنسبة اليه لما قلنا شعله وقابله  
وقابله فلذلك اني بكرة قد منع المضارع اشارة الى ان مقابله هو الكثرة  
الشارع وبديته موضع المضمك موضع الظاهر خلاف ما في المقام حيث  
ابتدأ بوضع ام الاشارة لا يفوق ما رواه كيف وهي في ضمائر الكثر من تلك  
لا بعد ان خلاف مقتضى الظاهر **ويوضع المضمك موضع المظهر** وذلك  
اذ لم يتقدم المرجع بلفظ ذلك عليه او بقرينة وهكذا او بربا من الاكثر  
فالا كبر ويقول العبد الاصغر لا بعد ان يجعل الخارج على خلاف مقتضى  
الظاهر تقدم المفسر وتأخير المفسر فيكون الخارج فيما هو مقتضى ظاهر  
الحال من التقديم الى خلافه من التأخر وبالعكس الاولي في التفسير لانه  
في باب الضمير حقة التقديم وتأنيها الى الضمير لان حقة التأخير ولا يجني لطفه  
التعبير عن وضع المضمك موضع الظاهر ما خارج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر  
**قولهم نعم رجلا مكانهم الرجل** ونعم رجلا مكانهم قد اشار الى ان الضمير عبارة عن متعلق منهم قد  
رجلا مكانهم نعم الرجل فقد اشار الى ان الضمير عبارة عن متعلق منهم قد

الضمير

الضمير اي وهو مع متبذرة بمزلة الرجل واختلف في الرجل هل هو بمعنى كل  
رجل فحمل المدح بمزلة جميع افراد الرجل مبالغة او بمعنى هذا الجنس لخصه  
بمزلة نفس الجنس مبالغة او بمعنى رجل منهم بحسب الوجود فان الايمان يناسبه الكمال  
والعظمة قيد التقييد بقوله **في احد القولين** لا قيده المتنازع مراد به القول  
اي نعم الرجل جملة مستقلة والمخصوص بالمدح خبر مبتدأ محذوف احتراز عن  
القول يكون نعم الرجل جنس وحفي وجه الاحتراز مع انه لا خلاف في ان ذلك الضمير  
منهم على كل تقدير بوجه الشارح المحقق بان التقييد لان كون الضمير مبالغة  
مقطوع به في هذا القول وفي القول الاخر يحمل الرجوع الى المخصوص فاسكاه  
عليه امور احدها ان الضمير حينئذ متعين لا ايمان فيه فقلت الايمان هو التقييد  
ولم يبق الايراد التقييد بمعنى واجب ايمان في النسبة والجمع فاجاب بان الاستدلال  
من خواص هذا الباب وهذا الباب خواص وان الايمان والتقييد يكفي له ما خير  
المرجع والتقييد للتأكيد كما في نعم الرجل رجلا وقوله تعالى ودعنا سبعون رافعا  
هذا وتبعه السند السند في شرح المفتاح ولا يخفى ما فيه من التكاليف  
بل اصعب التعسفات على ان الايمان العارض في تأخير المرجع لا يخفى في التميز  
لانه لو رفع الايمان المستقيم وكعدم تعقل كلام السلف على ما ينبغي وجب  
توجيه امثال هذه الافات ونحن نقول احتراز عن القول الاخر لانه على ذلك  
القول ليس من قبيل وضع المضمك موضع المظهر لان المقام ليس مقام المظهر  
بل هو من قبيل وضع مضمك مقام مضمك معين **فان قلت** قد تقرر في الاحوال  
ضمير الغائب وضع لما تقدم ذكر لفظا او معنى حكما وان الضمير المبهم سواء كان  
ضميرا لثان او غيرهما وضع لغايب تقدم حكما فكيف وضع جملة خلاف مقتضى  
الظاهر وهو يستعمل فيما وضع له **قلت** شاع استعماله في غير تقدم حكما  
فمقتضى الظاهر مقام ليس المراد منه ولا يبعد ان يوي بما يتفق منه الممداد  
وان كان الايمان به مقتضى الوضع فان كان دون الظاهر عدول عن مقتضى الظاهر  
**وقولهم هو او هي زيد عالم** اشارة على زيد قيام لان الجملة المضرة بضمير  
الشارح حيث ان تكون امرا عظيما يقتضي به ويستحق ان يحتاج لتمكينه في تعيين  
الشارح وذكر الجملة الاسمية لان الفعلية لا تقع مفسرة له مالم يدخل عليه  
شي من النواحي ولم يقل هو زيد عالم وهي عند عالمه مع انه لا يجوز تأنيته عالم  
يكن في مفسره عمدة ثبوت تحيينه بخلاف تأنيته تبيينها على ان مقتضى التبيان  
ان يسوي المذكر والمؤنث في كل جملة لان كل جملة شان وقصة من غير فرق



وتخصيص الموت بما عُدته موت بحكم الاستعمال على خلاف القياس **مكان**  
**الثاني** او **الفقيه** يعني وضع هو مكان الثاني وهي مكان القضية فهو ارجح الى  
الثاني المعقول وهي الى القضية المعقولة بغيرها الجملة بعد **ليتم** سفلق  
بوضع المصير موضع المظهر وتعليل له **ما يعقبه** اي ذكر الصير في ذهن  
**السايق** لانه اذا لم يعلم منه اي من الصير يعني اما لعدم شبهة للصير لستين  
كما في نعم رجلا وكان زيدا قائم واما الحفا المراد منه بعد سماعه **انتظاره**  
اي انتظار ما يعقبه **قال** الشارح المحقق لما جعل الله عليه النفوس من السوق الى  
معرفة ما قصد ايمانها ونقول ولان الانسان حريص على ما يملك ولا يتركه الا  
ان يضع ما يتاساه من المقتة من حصوله ولا يبعد ان تاركه طمعه في حصول  
قائده من المتكامل لا يندفع طمعه حتى يحصل وبناه كونا اندفع ما اورده الشارح  
المحقق من ان ما ذكره لا يتم الا في صير الثاني دون الصير في باب ثم اذا التامع  
ما لم يعلم ان فيه صير في تقليل وضع المصير موضع المظهر في باب ثم لما  
ذكره ليس لبيد يد وتعلت ان ثمانية في صير الثاني على اطلاقه واستعجب  
عن ان تخصيصه لتقليل صير الثاني كما ذهب اليه الشارح المحقق في مخرجه  
على المتنازع وتمكن فيه بحيلة في عبارة المتنازع ليست في عبارة المتن ووجه  
في الايضاح نعم يرد ان اللائق بنظر البليغ ان يكون المقصود ممكن ما هو  
الغرض والمقصود وهو فاعل نعم دون التمييز الذي هو فضله في الكلام  
ففي صير الثاني يميز ان المقصود ممكن ما يعقبه من الجملة واما في باب  
نعم فاللائق ان المقصود ممكن فاعله في النفس فالوجه ان يقال المراد بما  
تعقب الصير فائدته وما يطلب حصوله عقيب تصور وفي نعم اذا تصور  
المستوفيه يحصل معناه بالتوصل بتميزه والعود منه الى التمييز ثم من  
التمييز اليه فيحصل بعد انتظار فيمكن في الذهب لان الانسان مجبول  
لحفظ ما حصل تعقب ومشتقة وان قل مقداره وعدم المبالاة بفوت  
ما حصل بسهولة وان كان عظيما ولان سماع الصير اليهم كسماع حرف التنبيه  
يزيل العقل فيذكر ما تعقبه تزيها عن العقلية ولا ينفور بسماع الصير  
مبهم ثم ياتي بالتفسير بحيث فيمكن من التكرار ومن وضع المصير موضع  
المظهر ما في باب تنازع العادلين وبله رجلا وبها لفافته وربه رجلا  
وقوله فقضا هن سبع سموات في يومين واما المصنف في ما اشار واكتفى  
ثقة بغيره ان في ان يوفي حق الكل وله غير نظر فاعتذر الشارح

عن غير تنازع العادلين بانه ليس في باب المسند اليه ليس بذلك لان ما يليق من قوله  
المصنف وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر دون ان يقول وقد يخرج  
اي المسند اليه على خلافه سواء بان قصد اليه اعم وتياك ذلك بتعرضه بغير المسند  
اليه ايضا بعد مرة على انه لا يمنع ما ذكر في صير باب التنازع ولا في صير قضا هن  
سبع سموات لان منه فقبت من سبع سموات لان الامتياز والتفسير بالبدل شايخ  
في الفاعل والمسند ايضا وقد جعل الشارح المحقق من نكات وضع المصير موضع  
المظهر اشياء المرجح ووضح امر كقوله تعالى انا انزلناه اي القرآن اولا لا يمنع  
من علم شأنه اليه ان صار معتقلا اذ هذان محمولان على الباقي وفي كونهما مقام الظاهر  
نظر لان هذا المقام مقام الصير لظهور المرجح من غير سبق ذكره ومقام وضع المصير  
موضع الظاهر مقام لم يسبق وضع الصير ولم يندل عليه قوته حال كما صرح به المصنف  
نعم منه ما اصره دعا ان الذهب لا يلتفت اليه غيره **قوله**  
**راوت** عليها للظلام رواق . ومن الجرم قلايد ونطاق .  
اي زارت الحبيبة حال كونه مستورة بواق من الظلام وحال كونها عليها  
قلايد ونطاق من الجرم **فان قلت** هل يجوز ان يكون ادعا التفسير في الزمان  
نكتة لا يزداد صير الثاني قلت لا لانه منافق لتفسير الصير **وقد يعكس**  
اي بوضع المظهر موضع المصير فان كان اسم الاشارة فلما كان الغاية بتميزه  
اي المسند اليه او المظهر **لاختصاصه بحكم** يدع اورد في الكلام والا وفيه  
لكونه محكوما عليه بالمرسديع هذا اذا اريد بقوله لا اختصاصا بحكم يدع كونه  
تخصيصا بحكم يدع كما هو المهور اما لو اريد تخصيصه بالحكم البديع يعني التمييز  
باسم الاشارة ليحصل خصوصيا بحكم يدع لانه لو لم يميز والنفس بعد لا يحصل الحكم  
به بكل كان مرد ابية وبين ما يكتسبه صبارته سيدية **قوله** اي كقول ابن  
الزاويدي **كم عاقل فاعل** اي كايمل العقل كذا قالوا ويحتمل ان يكون من قبيل كنه  
فرد فده **اعيت** اي اعجزته او اعيب عليه اي تعجب وحذف العايد لقول  
اهون من حذف العايد المحمور مقدم ويحتمل ان يكون مرزوقا حال ابن المعقول  
وان يكون خال من الفاعل اي تلقاه مرزوقا انت بسبب ملاقاته وفيه مزيد  
نبا لغية في ثروته سيما اذا جعل المصارع للاسم **هذا الذي ترك**  
اي صير فان ترك اذا عده بائين يكون يعني صير على ما في التفسير **الاوه**  
**طريق** وصير العالم **الخبر** المتقن **زندقا** اي نافية للقناع سكونا للاخرة  
وتفسيره بحمد الثاني الصانع كما في بيان الشارح المحقق والسيد السند في شرح



المفتاح لا يوافق ما في القاموس هو من لا يؤمن بالآخرة والديونية وفي القاموس  
او هو مغرب زريندين او دي المزاة **فان قلت** ان كان هذا مقصدا لا وهام  
ذوات حين كانه امر العالم ان يتخير فمن اين التصدير كما لما ينبغي الصانع  
**قلت** جعله الغضب المستولى عليه من جرمه مع استحسانه منكم الصانع  
مما يدور له هذا اشارة الى حكمه معقول غير محسوس وهو كون العاقلة  
محروما ولا يحايل مرزوقا فكان المقام مقام الاضمار لكنه لما اختص حكمه بديع  
وهو جعل الاولاهم خائفة والعالم المنقذ زنديقا فكلت العناية المتكلمة بتبيين  
فان في مقرر المحسوس فكانه يري السامعين ان هذا الذي المتعين الممتنع  
هو الذي لك تلك الصفة العجيبة والكمال المبدية **فان قلت** بذكر اسم  
الاشارة لا يريد تمييزا ولا تخصيصا لاشارة المفيدة لكال التمييز فكيف يجوز  
كال العناية بتمييزه ذكر اسم الاشارة الغير المفيدة **قلت** اذا ابرز في مقرر  
المحسوس جعل صيغة السامع متوجهة اليه توجه الباصرة الى المحسوس فحصل  
عنده مرئيد تمييز والاشارة انه للتنبيه على كمال ظهوره الى ان تبلغ منزلة المحسوس  
**قال** السيد السند وقد ورد على ابن الاثير في قول من قاله .  
ثم من اريب لهم قلبه . مستشكل العقل مقل عدمه .  
ومن جعل كثر ماله . ذلك تقدير العزيز العليم .  
**ومن قال**  
نكذ الارب وطيب عشر الحاء . قد ارشدك الى حكمه حاكم .  
**اي التكميل** بالاسم جملته المفتاح عديل الاختصاص بحكم بديع ووجه كالب  
العناية بتمييزه وكذا انطوائه التي بعد ما واعرض عليه بان التكميل بالاسم مع  
وتطائره بوجوب ايراد اسم الاشارة ولا يوجب كالعناية بتمييزه واجاب  
عنه السيد السند في شرح المفتاح بان التكميل يطلب اسم لتوجه لكال التمييز  
كالتميز بغير سبب لكال العناية بتمييزه الموجب لا يراد اسم الاشارة ولا يخفى  
انه تكلف فكذا لك قال الشارح المحقق هو عطف على كمال العناية بقول الكمال  
في انه يكون مقصود المصنف لانه لم يتعرض في الايضاح لعقود المفتاح فهو يشهد  
بانه رضى بما فيه واختصه من غير عدول عنه **كا** اذا كان **فان قلت** البصر الاخضر  
كا اذا كان اعني اوله يكون ثم اشار اليه او السند اعني كمال بلا دية قدمه على  
قطاشته لانه لا نسب بالتميز او **فطائره** حيث تقول غير المحسوس عند منزلة  
المحسوس والتنبيه على كمال ظهوره منه بقوله فاحفظها فانها من المبدعات او

ان

او **عما كمال ظهوره** لم يقبل او التنبيه على كمال ظهوره لان وضع اسم الاشارة موضع الصفة  
من غير هذا الباب او غير السند اليه قوله ابن دنية **تأملت** اي ظهرت العلة  
كي **ايجي** على صيغة المعروف كصو المعروف من باب علم لا زنا اي احزن ويحتمل  
المجهول من باب نفس متعدي اي احزن **وما بك علة** حال مؤكدة لانه منهم من اتقا  
عدم العلة والجملة دعائية بغير صفة **يريد من قولي** الظاهر ادوات الالات  
اراد جكاية الحال الماضية **قد ظهرت** بذلك القتل المحسوس فيحمل ان يكون  
ذلك الاشارة الى بعد القتل لانه كمال نجاعته ببعد عن قتله كالحاد وقد ظهرت  
بجود تعال وان كان المقدر الموضوع موضع الصفة عني اي غير اسم الاشارة  
**فلماذا التكميل** وذلك اما لان في ذلك الام الظاهر تعليل الاضمار واما  
لان الظاهر لما وقع غير توقعه كان كحدوث غير متوقع فانه في النفس شيئا  
تلقيا ويمكن فيه زيادة تمكن وفي اختصاصه بغير اسم الاشارة **نظر في قوله هو**  
**الله احد الله القم** وعندي ان ترك الاختصار لانه الذي يتبادر والذهن  
منه الى الشان الذي ذكر انفا ولا يتعد ان يكون من كات وضع غير اسم الاشارة  
موضع الصفة التنبيه على بلاوة السامع حيث لا يفهم الصير وادعا الحفظ  
بحيث لا يتضح الابتكاري البيان الواضح **ونظير** ولا خفا في انه لا حاجة الى قوله  
من غير قوله تعالى **والحق انزلناه واطق نزل** اي ما انزل القرآن الا بالحكمة  
المقتضية لانزاله وما انزل الا بالحكمة ولا يخفى ان الظاهر فالحق نزل لانه  
لازم الانزال بالحق الا ان يقال المراد بالانزال تقدير النزول **قال**  
السيد السند في شرح المفتاح ولو استدللنا بالاول والآخر والواهي لم يكن ممكنا  
مخبر فيه **قلت** وحشية تكون الواو في موقعه او **ادخال الروع في صفة**  
**السامع** المهابة وتربية المهابة ولا خفا ان ادخال الروع في الصفة وتربية  
المهابة واحد فلهذا عطف بالواو ولو اريد ادخال الروع ابتدا لكان كالحال  
تربية المهابة لانما ادخال الروع بعد وجوده وقيل مع ذلك هما  
متقاربان والمقصود منهما بيان نكتة واحدة وهي ادخال الروع فلذا لم يحذف  
باو **قلت** ولم يقل شالنا بل شالنا اشارة الى ان التقيد من الادخال والتربية  
لله نكتة واحدة او تعرية داعي المأمور الى ما امر به وهو عظمة الامر **شالنا**  
اي شال ادخال الروع مطلقا وتوبة داعي المأمور قوله **اختلف امير المؤمنين**  
**بامر** بكذا مكان الامرك ويمكن ان يكون النكتة فيه اظهار النصفة بالي لا ملين  
منك مطاوعتي بل مطاوعة امير المؤمنين ايا كان **وعليه** اي على وضع المظهر



موضع المصنف للتكثير قوله تعالى **فادعهم** فتوكل على الله حيث لم يقدر  
على لا في تمام لفظ الله الجامع لجميع صفات اللطف والقدرة داخل روع في  
قلب السامع ما ليس في صفة المتكلم وتقوية الداعي إلى التوكل ولا وجه لتخصيص  
بالنقوبة كما فعلنا الشارح المحقق والسيد السند في شرح المفتاح **او الاستغفار**  
أي طلب العطف والرحمة لأن في المظنة دلالة على ما يوجب الظاهران رحمة المحلل  
بجلائل الصبر **كقوله**  
**الذي عبد العاجي انا** . مقدر بالذنوب وقد دعا كما  
فان تغفر فانت لذات اهل . وان نظره فمن يدرم سبق احكام  
ولا يخفى انه لو قال وان تدرم فمن يدرم لكان في غاية اللطافة ولكنه احتراز عن  
لفظ التدرم لشبوته في وصف الشيطان **قال** الشارح المحقق حيث لم يقدر  
ان العاجي ان يتكلم على ان يكون العاجي بدلا لان في ذكر عبيدك من استحقاق  
الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تكثير من وصفه بالمعاري  
كما في قوله تعالى يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا لم يبق قوله فاسو ابالله ورسوله  
السمي لا في الذي يورث الله وكمالاته حيث لم يقدر فاسو ابالله وفيه يمتك  
من اجز الصفات المدكوة عليه ويشعر بان الذي وجب الايمان به بعد  
الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كما بان من كان انا او غيره  
بظواهر النصفه وبعد ان انقلب لنفسه هذا فقد جعل المظنة الذي  
هو عبيدك مقام انا في انا العاجي فاشكل عليه موقع العاجي فحسبه بذلك  
الكل على مذهب الاخفش مع ان الجمهور على منعه الا عن الصبر الغايب وتبعه  
السيد السند وسعي في ترجيح مذهب الاخفش ونحن نقول وضع عبيدك موضع  
انا العبد المقرون بالوصف ولذا صح ان يكون من مكات ذلك الوضع المتكلم  
في الوصف بالعاجي والا فمع صفة المتكلم ايضا يتحقق ذلك المتكلم بابرار الوفاء  
بدلا لان السامع في مقام التضرع ذكر وصف العبودية لاجل صفة محبة  
**قال** السكاكي هذا المتكلم غير محصور بالمستند اليه لا يخفى انه لقوله فابنت  
فيه لا في كلام المصنف ولا في كلام السكاكي لانه قد سبق منهما انفا وعليه فاذا  
عومت فتوكل على الله **ولا يبدد القدر** اي النقل من المتكلم إلى العينة  
لا يخص بهذا القدر الذي لا منافاة من وضع الاسم الظاهر موضع بل قد  
يكون موضع صفة غايب موضع ثم ضرب عن هذا المقصد في الامم  
**فقال** بل كل من الشك والخطاب والعينة مطلقا اي واحد الا ان اوشى

او مجزعا من ذكر او مؤثرا **يقول** في آخره ولذا اعبر عن المتكلم والمخاطب والغايب  
بالمصنف ليصح اطلاقه على الجميع وزاد المصنف قوله مطلقا بصريح ما قصد  
ولتبيينه على غيره ايضا من الاطلاق عن ان يكون مقتضى المقام من ان يعبر فيه  
بعبارة اخرى كما في الامثلة السابقة حتى قوله **ويسمى هذا النقل عند علماء**  
**المعاني التفاتا** وليس المزداد الاطلاق عن ان يكون معبرا بعبارة اخرى كما يستفاد  
من سوق كلام الشارح المحقق لان هذا التقييد لا يستفاد من سابق الكلام بل ما ذكرنا  
من التقييد ومن الاطلاق عن ان يكون في المستند اليه وما ذكر الشارح المحقق وتبعه  
السيد السند من ان في قوله ولا يبدد القدر اذ في تمام اذ المزداد ولا يخص مطلق  
النقل بهذا القدر من النقل من المتكلم إلى العينة غير ملتفت لان العبارة بعينها  
عنه جدا والحمل عليه يحسف ولا يعود اليه قائل وانما قال عند علماء المعاني مع ان  
بيان التسمية في علم المعاني يعني منه لئلا يتوهم ان التسمية اصلا من حيث  
اشهر خلافة بين الجمهور ولقد توهمه عبارة الكشاف حيث قال يسمى التفاتا في علم  
البيان وتوجيهه انه يجري في استعارة علم البيان على مذهب من يسمي العلوم الثلاثة  
بيانا لانه من علم المعاني البيان والبيان تحصيل بل من الثلاثة ولذا ذكره  
السكاكي في علم البديع ايضا لانه من حيث اشتماله على اربعة طرق مختلفة  
لا يخرج عن اقسام المحاذ وليس له حال مخصوص من سائر سائر في خصوصه في علم  
البيان حتى يكون سببا للتسمية ومن قال انه من العلوم الثلاثة فلا بد له من اثبات  
حسن عرض فيه كحسن ابي وفيه بحث **قال** الشارح ما مر من التفات  
الاشارة من عينية له مثال ومن ثماله في عينية **قلت** ربما ينقل من المتكلم  
إلى المخاطب فيه إلى المتكلم **قوله** امر القيس في المروية كذا في العلامة  
في شرح المفتاح **نظاير** بتذكير الخطاب وان كان السامع في خطاب الغير  
التأنيث بدليل ولم يرد بتذكير الخطاب **بالامثلة** **قال** الشارح والسيد  
في شرح المفتاح الامثلة بفتح الهزلة وضم الميم اسم موضع ويروي بكسر هاء في القابو  
الامثلة كاحمد وتضم ميمه اذ المصنف يريد تصحيح ان التعبير باحد الطرفين  
في مقام يقتضي الظرفي الاخر التفات عند فاكثري في التمثيل باول مضارع  
امر القيس مع ان السكاكي اورد ابيات الثلاثة اذ هذا الالتفات في المضارع  
الاول فقط والى من بين شواهد السكاكي بهذا لانه بالغ السكاكي في مدح  
امر القيس في هذا المقام بحيث يروى له ان اوفق ما ذكر هذا السند  
وما ذكره الشارح المحقق من انه خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكي



لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من النكر والخطاب والعينة اذا كان مقتضى  
 الظاهر ايراد معذل عنه لانه قد صرح بان في قوله  
 ليكن التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليل فقيه ان من امثلة كثيرا  
 يحصل منه هذه الدلالة الا ان يقال انه اراد خصص هذا المثال من بين  
 الامثلة المشتملة عليه هذا البيت وحسينه يمكن ان يرد في النكتة ويقال  
 لا نسب في مقام الاقتصار على مثال واحد ان يذكر مثال اول ما ذكر في القامعة  
 وهو نكر الكلام من المتكلم ولا يدع هب عليك ان ينبغي للشارح ان يقول لما فيه  
 من الدلالة على ان مذهب علماء المعاني عند كذا لان مذهبه كذا لانه اوعى ان  
 ما ذكره مذهب علماء المعاني لانه مذهبه والمهور ان التفات هو العينة  
 من تعني بطريق من الثلاثة بعد التعبير عنه باخر منها وكان حمل الشكاي في قوله  
 بعد التعبير عنه باخر منها على ان التعبير حقيقة او حكايا مقتضى المقام تعبيرا  
 في حكم التعبير ولا يخفى ان التعبير عن تعني يقتضي المقام التعبير عنه بلفظ نون  
 وبالعكس وكذا التعبير بعد كونه التعبير بغير نون يشارك الامثلة المذكورة  
 في النكتة فينبغي ان يجعل تحت التفات وله نظاير ارجوان يتفطن لها ولا  
 يقتصر على ما القيت اليك ولو لم يثبت اننا جعلت التفاتا فتجملنا لفظا  
 به وصرح العلامة في شرح المفتاح غير مرة بتقيد تعريف التفات  
 بان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر وادعى الشارح المحقق ان  
 التنبية لو جوب زيافة هذا التعيد من عند ومنك بانه لو لم يفله  
 التعريف لدخل فيه ما ليس من التفات نحو ان تريد وانت عمرو ونحو ايات  
 تسعين فانه بعد التعبير بالعينة مع انه لا التفات الا في اياك لانه بعد اياك بعد  
 مقتضى الظاهر اياك تسعين ويمكن اخراجه عن التعريف بان يرد بقوله  
 بعد التعبير عنه بطريق اخر عدية بلا واسطة كما هو المتبادر ومنهم من قه  
 ان في اياتنا الذين امنوا التفاتا ومقتضى الظاهر انهم يريدون ما ذكره المازني  
 في قوله على رضى الله عنه **هـ** اما الذي سمي في اي حيد **هـ** انه لولا اشتهار موز  
 وكوبه لودته اذ القياس سمته امه وعلى هذا في قوله التفات **وهذا** اي التفسير  
 المشهور **اخر** من تفسير الشكاي فالتفاتي لا يقض وهذا اخص من تفسير صاحبه  
 المفتاح فقوله الشارح اي التفات بتفسير المهور اخص منه بتفسير الشكاي بتفسير  
 لغارته بغير تأييدها وكلام الكشاف طاهر في موافقة الشكاي حيث  
 قال التفات امر القيس ثلاث التفاتات في ثلاث ابيات يعني **هـ**

تداول

تداول ليكنك بالاشد . وبات الحين ولم تتركه .  
 . وبات وبات له ليله . كليله ذي العايز الارمد .  
 . وذلك من بنا جالسه . وخبرته عن ابي الاسود .  
 وتجوز ان يكون قوله مبنيا على ان الانتقال من الخطاب الى العينة وفيه النكر  
 التفات ومن العينة الى النكر التفات باطل لانه لا انتقال من الخطاب الى العينة  
 لانه اذا انتقل الى العينة لم يبق في الخطاب حتى ينتقل منه الى النكر وكذا التجويز  
 ان يكون احد التفاتات من التفاتات من العينة الى الخطاب في ذلك لان كون  
 خطاب ذلك ليل نفسه غير ظاهر فلا يفي ذلك التجويز كون كلام الكشاف طاهرا  
 فيما قال الشكاي حال التفات **عن النكر الى الخطاب وما لي لا اعبد**  
**الذي فطمني واليه ترجعون** مكانا رجع فاما غير منه بطريق النكر  
 في اعبد ابتره بضمونة الخطاب في ترجعون والمعنى ارجع وترجعون قال  
 الشارح المحقق **فان قلت** ترجعون ليس خطا بنفسه حتى يكون المعبر عنه  
 واحدا **قلت** نعم ولكن المرداد بقوله مالي لا اعبد مخاطبون والمعنى وما لم  
 لا تعبدون الذي فطركم لا ينبغي فالمعبر عنه في الجميع مخاطبون وفيه نظر  
 لانه لم يعبر عن مخاطبين بغير المنكر بل انهم المعبر عن بهم بهذا الكلام من غير  
 الدخول بالبيان ونظر التركيب ثم قال **فان قلت** حينئذ يكون قوله ترجعون  
 واردا على مقتضى الظاهر والتفات يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر  
**قلت** لا سلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا  
 يعبر اسلوب الكلام ويجري اللاجئ على سنن السابق وهذا الخطاب مثل النكر  
 في قوله ما جاني وقد قطع المصنف بانه واردا على مقتضى الظاهر وزعم ان التفات  
 عند الشكاي لا يختص في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر باحصان عند  
 غير الشكاي وفيه نظر لانه مثل ترجعون وجاني في الآية والبيت التفات عند  
 الشكاي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما اخصر التفات في خلاف  
 مقتضى الظاهر عند غير الشكاي ايضا فلا يتحقق التفات بينه وبين غيره ثم الحق  
 انه مختص في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون ان جاني من خلاف وهذا  
 ظاهر على تفسير الشكاي لان في كل است التفاتا المقتضى على ما حققناه هذا  
 كلامه ولو نظرت كلام المصنف نحو النظر لا يحجبه ملكي في ما ذكره لانه قال  
 في الايضاح واما قول امر القيس تداول ليكنك ليه اخره فقال ان تحشري فيه  
 ثلاث التفاتات وهذا ظاهر على تفسير الشكاي لاني كل مت التفاتات على تفسيره







بكونه وبوله ولاك انت شجرة انه اريد اتحاد المحاطب حقيقة اذ لا مانع  
 من اتحاد السامع فيه لكن الكلام في انه هل هو تحقيق من صاحب الضام او وهم  
 لعدم التثنية لعموم المحاطب السامع وقد يطلق الالتفات على تعقب الكلام بحلة  
 مستقلة تلافية له في المعنى على طريق المثل او ادعا او نحو هذا من المدهج او  
 الذم لقوله تعالى ورفق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله ثم انصرفوا صرعا  
 الله قلوبهم وقد يطلق على كلام ذكرنا المقصود لدفع ما احتج به في قلب السامع  
 مما ذكرته قبل ان تمام المقصود كقول ابن ميناودة  
 فلا صرعة بيدوا وفي الياس راحة ولا وصلة يصفوننا فكنا راحة  
 فكانه لما فات فلا صرعة بيدوا قيل له ما تصنع فاجاب بقوله وفي الياس راحة  
**ووجهه** اي وجه الالتفات الذي اليه ايا كان لهذا الوجه يتم كل الالتفات  
 بل يتم وضع الظاهر موضع المصغر وعكسه والتغيير بالماضي عن المستقبل وعكسه  
 الى غير ذلك **ان الكلام** اذ لا يقل من اسلوب يتوقعه السامع **الى اسلوب**  
 لا يتوقعه سوا وجه المتوقع قيل غير متوقع كما في الالتفات المتهور او لم يوجد  
 كما في ما يخص السامع من الالتفات **كان احسن نظرية** قبل المسموع في الالتفات  
 المتهور لكن جعله السيد السند في شرح الالتفات محتملا لان يكون من طرأ عليه  
 اذا اورد عليه اي احسن ليراد وان يكون لافق من طرأت الثوب اذا علمت  
 به ما جعله كانه جديد واللام في قوله **لنشاط السامع** اما للتقوية فيكونا للنشاط  
 مفعول النظرية بمعنى التجديد واما للتقليل فيكون عوضا عن النظرية وهو  
 الموافق لقوله **واكثر ايقاظا للاصفا اليه** وقد يخص حقيقيا **واقعة**  
**بلطاف** اي قد يخص بعض موافقه بعض اللطائف لانه يخص كل الالتفات  
 سوى هذا الوجه العام بلطفية كافتد السامع والا لا وجب ذلك ان لا يكتفي  
 في الالتفات بالنكتة العامة **كما في ان الفاعلة** اي في سورة الفاعلة ذلك  
 ان تريد فاعلة سورة الفاعلة **فان العبد اذا ذكر** الا في حقه لان الحمد  
 اقوى في التحريك من مجرد الذكر **الحقيق بالحمد عن قلب** كما ضرب به العبد  
 الذليل وهو سيد جليل يجد من نفسه بحركه لا لاقبال عليه **وكما اجري**  
**عليه صفة** من تلك الصفات العظام سوى ذلك المحرك **اي ان يورث**  
**الامر** لانه كما قلنا **المعنى** انه ما لك بلا امر كله في يوم الجزاء وحده ذلك باس  
 اضيف ما لك لي يوم الدين على طريق والمعنى على النظرية اي ما لك في يوم  
 الدين والمفعول محذوف ولا على التقييم واورد عليه ان المحذوف المقدر

كالمنزلة

كالمعقول فانه قيل ما لك يوم الدين جميع الامور فيلزم الجمع بين الحقيقة والحاجة  
 اقول يا مارق النبيلة اعدل الدار ومثلي على ذلك الجواز ذكر المفعول الحقيقي وق  
 جعل المفعول بدلا والجمع بين الحقيقة والجواز غير عري في البذل كما في قطع زينة  
 يترك ولب زينة ثوبه يقول هذا القابل والمحذوف محذوف يريد بهما كان مفعولا  
 قبل الاتباع وصار بدلا بعد **فحينئذ يوجب** ذلك المحرك **الاقبال عليه**  
 اي على ذلك الحقيق بالحمد **والخطاب بتخصيصه بقاية المصنوع** الذي هو العباد  
 اذ العبادة نهاية التذلل والاستعانة بالمهمات اشارة الى اختيار نفسه اياك  
 لتسعين بالاستعانة في جميع المهمات على تيسير بالاستعانة في العبادة والمرح عكسه  
 على يمين في محله فاللطيفة الداعية الى هذا الالتفات قوة المحرك الحاصلة  
 من تفصيل الصفات لان السديسية على ان القاري ينبغي ان يحد في القراءة كذلك يتم  
 البيان ببيان المتن حيث اعطى ما في الالتفات من ان اللطيفة المختصة هي ذلك التنبيه  
 ولم ينبه له الشارح الحق نظنه مقصدا في تقدير كلام الالتفات وقاب تيمنا لبيان  
 واللطيفة المختصة بما توقع هذا الالتفات هو ان فيه تيسرا على العبد اذا اخذ  
 في القراءة يجب ان يكون قراءة على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا  
 وقد طرأ لك ان اياك تستعين ليس من الالتفات في بي لانه متفق الظاهر بعد  
 العبدول الى الخطاب في اياك تعبد اياك فلا يلتفت الى ما يوهن سوق بيان النكتة  
 من ان فيه التفاتا وقت اية قوة محرك الاقبال وجزالة نكتة الالتفات وبزاعمة  
 على ما ذكره الرمحدي لا يحتاج الى الايضاح وهو ان الخطاب يشعر بان الخطاب  
 المخصص بالعبادة والاستعانة هو الموصوف بالصفات وهي العيلة في التخصيص ان الخطا  
 يكونه بالفا في اليقين مقام المشاهدة وذلك التعيين انما جاء من قبيل الصفات  
 وذكر الشارح ان النكتة فيه التنبيه على ان العابد ينبغي ان يكون متوجها اليه بالكلية  
 بحيث كانه يراه ولا يلتفت الى ما سواه هذا وينبغي ان يضم اليه وعلى ان المستعير  
 ينبغي ان يكون كذلك **فان قلت** كونه كذلك في مقام تخصيص العبادة لا ينبغي  
 التنبيه على وجوب كونه كذلك في مقام العبادة **قلت** يمكن ان يتكلم الشارح  
 بانه لما جعله في مقام الحمد وهو عبادة كذلك نبه عليه او بانه لما جعله في سورة  
 لا تكون الصلاة بدونها كذلك نبه على ذلك في مقام العبادة نبه على ذلك وهذا  
 نواحي عينية لمن له اهلية منها ان المراد بقوله اياك تعبد كما في وما خلقت  
 الجن والانس الا ليعبدون اي يعبدون خصص المعرفة فيه بعد حمد الحمد وانشأ  
 اليه ان الشراكة العامة في ذلك تيسرا على ان خصص المعرفة في مقام مشاهدة النكتة



وذلك كمال التوجيه ولا يخفى ان المنسب على تلك المشاهدة صيغة الخطاب ومنها  
انه تعالى منه اول على انه ثابت عن كل مبتلي بعالم الحسن وطريق الوصول اليه التوجيه  
اليه تفصيل صفاته بقلب خاص فان نهاية التفصيل حصون عند بحيث يسعه  
ان مخاطبه ويحضره يري العبد ان القدرة كماله وهو دليل عاجز فيحاط به  
بأظهاره من سواه ومجوز في كل ما عذله وانه لا حول ولا قوة الا بالله **قال**  
الشارح المحقق ولما اخبر كلامه الى ذكر خلافه مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام  
منه وان لم يكن باحث المستند اليه اقول قد مر البحث في اول الشروع  
في بحث خلاف مقتضى الظاهر على وجه لا يخص المستند اليه ونسبته على ان بحثه غير  
مختص به حيث قال وقد يخرج الكلام على خلافه ولم يقل وقد يخرج المستند اليه  
على خلافه فقول **ومن خلاف المقتضي** يعني خلاف المقتضي الذي كلفنا فيه  
وهو متعلق خلاف المقتضي ونسبته بقوله من على انه لا يخصه فيما ذكر كيف ويخرج  
المخارج خلاف مقتضى الظاهر في القاموس لقبحه لتقاء والتقاء هكذا  
فقوله **يلقى مخاطب** بعد ما يترقب مما عدا المفعول الثاني بالياء ان جعل  
المخاطب متعلقا غير ما يترقب **بجمل** اي بسبب حمل كلامه على خلاف مراده  
**تقريبه على** انه اي ذلك المخالف **اولي بالتقدم** واقول وهو واجب ان يفيد  
على حسب تفاوت المقامات وكونه اولي اما بالنظر الى المتكلم او بالمخاطبة  
ولا يخفى ان التلقي لا يتوقف على حمل كلامه على خلاف مراده بل يفرض ان يكون النسبة  
على ان غير اولي بالافادة والمخاطبة به فالحمل على خلاف المراد موهلة  
لا حاجة اليها لقول القمعي **الحجاج** وقد يقال **الحجاج متوعد** انه اشار  
بقوله وقد قال وجعله حالا انه قال ذلك بدعيية والكد وطائفة بقوله  
متوعد انه حيث لم يحمل بينه وبينه عند الحجاج **لا حملك على الادم** مثال  
**الامير حمل الاعلى دم** والاشتباه به الحجاج انه الاول بالقصد نظرا الى  
المخاطب لقول مني على الادهم والاشتباه اي العدم الذي غلب سواده  
حتى ذهب البياض والعدم الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد  
وضم الاشتباه للعدم على المراد بالادهم اولافادة انه لا ينبغي ان يكتبي بالادهم  
اي من كان **مثل الامير في السلطان** والغلبة وكسب اليد اي الكوم والمنة  
والما **محمد يربان** ضعفه قال الشارح بان يعنى من الاصفاء **لان** ضعفه  
من خد ضرب اي يقيد ويؤنق وفي القاموس حمل كلامين الاصفاء والضعف  
مستوركا بين المعنيين فكذلك ان يحمل على لفظ واحد وكلامهما معني وان يحمل

كل لفظ محال بالآخر اما كما فعله الشارح او على عكسه روي انه قد اعضب الحجاج  
قوله وقال الادهم حديد فقات بلا توقف لان يكون حديد اخر من ان يكون حديدا  
او خيرا بالنسبة الى الامير لواني **او انما يل** **غير ما يتطلب** في الحجاج ان يطلب  
هو ان يطلب من بعد اخري فالاولى بغير ما يطلب لان ذلك الذي لا يخص من يبالغ  
في الطلب وكأنه اوقعه فيه حزا لمناسبة بين يترقب ويتطلب فرج رعاية جانب  
اللفظ على المعنى **بتوبيل** **سواء له منزلة عين** الكلام فيه كاللحام في جعل الكلام  
على خلاف المراد هل هو ضروري ام لا سيما انه الاول في محاله اي بحال التباين  
او انه الاول في محال الجيب فالاولى لاكتفا بقوله **على ان الاول** او المهم من غير  
ذكره والعرف بين الاول والمهم ان المهم هو الواجب ولا يخفى ان تلقي الثاني بعين  
كما يتطلب مندرج تحت تلقي المخاطب بغير ما يترقب ولا تفاوت بينهما الا حسب  
العبارة **قوله تعالى** **قل لو كان** **الاصلة** **تلقى** **قالت للناس** **ولم** **كان**  
السؤال عن حكمه تفاوت الامثلة اولي بحالهم والجواب ببيان الحكمة اولي بحال  
التمس في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا اما بالامثلة لا يبدد وقياسا بل الخط  
مربى زايد قليلا قليلا حتى يتملي ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ **فانما**  
بيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلية حسب ذلك الاختلاف معلوم  
به الناس امورهم من المذايع ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعلوم ان يعرف  
بها وقته وذلك للنسبة على ان الاول والايق بحالهم ان يتاوانا الغرض من النسبة  
لانهم ليسوا بمن يطعمون بسهولة على ما هو من وقائق علم الهيئة ولا يتعلق به غرض هذا  
كلامه وفي الوجه الاول انه يلزم ان يكون في الآية بيان ان السؤال عن الغرض يكون  
اولي بالنسبة الى من لا يطعم بهرلة على السبب وظاهر الخطاب خلافة ان معرفتهم  
من بيانه مني اعد عليه وكل حيث صاروا ببيانه عالمين بالسبب مع بعدهم عن فهمه  
فالاولى ان يقال الاول بحال من لا يعرف احكام الشريعة وتقدم معرفة الاحكام  
او الاول غير السؤال عن افعاله تعالى هو السؤال عن حكمه لاعن اسبابه لانه القاعك  
المختار المستغنى عن السبب **وكقوله تعالى** **قل لو كان** **الاصف** **قل ما انفعتم**  
**من خير** **فلو الدين** **والاقرين** **واليتامى** **والمساكين** **وابن السبيل** **ما لو اعن**  
بيان ما ينفعون فاجيبوا بيان المعارف شيئا على ان المهم هو السؤال عما لا  
النفقة لا يفيد بها الاول ان توقع موقعا وكل ما هو خير فهو صالح للاتفاق فذكر  
هذا على سبيل التضمن دون التمسك كذا في الشرح ويحتمل ان يكون وجه كون



بيان المصارف مما لا بد من نفس النعمة ان تقام لهم كانت على وجه لا تقصود  
فيها لكن كالأهل المتأخر والمباهاة فيصرفوننا الى الأمامه وارباب الجاه  
والشهوة فاجنبوا بيان المصارف شيئا على ان المصير لكم في الاتفاق ذلك لا خطاكم  
فيه في المصير لا فيما تصرفوا ومنه **التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي** تبين  
**على تحقق وقوعه** ولا نه اعتمد على انه يتبين من له فطنة ان التعبير عن الماضي  
بلفظ المصارف ايضا من خلاف مقتضى الظاهر لئلا يتبين في محلهما فليست  
له لذلك لا اختصاص خلاف مقتضى الظاهر بما ذكره بل بحاجتنا لذلك **محمود**  
**ينبغي في الصور فصيح من في السموات ومن في الارض** سماي فوضع فصيح مكان  
فصيح ويبعد ان يقال لم يزل بالقدان بل بتركيب مصنوع له وافق اكثر لفظ  
النظم ومثله في كونه خلاف مقتضى الظاهر او في النكتة ان **الدين لو اقيم**  
اي التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل وبنه بقوله وبشله على تفاوت بين  
المثاليين ولا نه لا اشتباه في كون المستقبل بلفظ الماضي خلاف مقتضى النظام  
فيه خالف عدم دلالة على زمان ووجه التنبيه فيه على تحقق الوقوع ان اسم  
الفاعل حقيقة فيما فيه الموصوف به في الحال اتفاقا بخلاف فيما يتصف به بعد  
التعبير اتفاقا واختلف فيما اتصف به قبل وانقضي كايين في الاصول  
هذا اذا اريد بالدين جزاء يوم البعث اما اذا اريد الجزاء مطلقا والله تعالى  
يجزي العباد في الدنيا ايضا فليس التعبير عن المستقبل باسم الفاعل بل عما  
لا يخص بزمان وذلك ولا يبعد ان يقال الظاهر لمن يعلم زمان ما يجبر منه  
بالتحقيق وهو غايب عن المخاطب ان يبين زمانه بخلاف ما هو خارج بين يديه  
والدين كذلك فكان مقتضى الظاهر ان يقول ان الدين يقع فلما قال ان الله  
لو اقيم منزل منزلة المحقق المشاهد للمخاطب **يوم يجمع له الناس** اي يجمع  
نزل منزلة الحال بعد ان احسنه وجعله مشاهدا لما اشار اليه بالاشارة  
الحسية فان تلك الاشارة تستدجد جعل الجمع فيه في الحال فاحفظه فانه بدع  
لعله رفيع وأهوت من كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي والعكس من  
خلاف مقتضى الظاهر من مرعب ثانيا منه بلفظ الماضي فذلك التعبير مقتضى  
الظاهر وعلى وفق الاستلزام حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل وعن الماضي بلفظه  
كان خلاف مقتضى الظاهر لكونه خلاف الاستلزام وظن بك القائل ان  
التحقيق بعد ان صوت في بحث الانتفاع على التوفيق تمسكه مما هو الحق وان الله  
الله التوفيق ومن هنا تبين لك انه انما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل

ومن

ومن الماضي بخلافه خلاف مقتضى الظاهر ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر  
**القلب** قال الشاعر هو جعل احدا جزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه ولا يتبين  
بقولنا في الذرريد وضرب عرار زيد لان المداه بالجل مكان الاخران يجعل مقاما  
بصفته لا مجرد ان يوضع موضع موضع فدخل في جعل احد اجزا الكلام مكان الآخر ضرب  
زيد حيث جعل المفعول مكان الفاعل وخرج بقوله والآخر مكانه ولا بد في الحكم بالقلب  
من وراي اما لفظي جعل النكتة بسند اليه والمعرفة بسند افعاله او اوقع هكذا  
حكم بالقلب واما معنوي بدعور راية جانب المعنى كون الجري في الاستلزام خلاف  
التركيب لواقع مثله الاول او الاول بيت وضع للناس للذي ببكة ومثال الثاني  
ما اشار اليه بقوله **محمود عرفت الناقة على الحوض** فان الاصل فيه عرض الحوض على  
الناقة فان عرض التي على التي عندها لانه اياه على ما في القاموس ولا روية في الحوض  
وفي الشرح لان العرض عليه يجب ان يكون له اذ كان يتمثل له المعروض او رغب  
عنه ومنه اه خلت الفلسفة في التراس والحكام في الاصنيع لكل النكتة في القلب  
في هذه الامور ان العادة تحرك الموضوع عليه والمطروق نحو الطرف وهذا الامر  
بالعكس وقبله **السكاكي مطلقا** وجعله نفسه اعتبارا لطيفا ورده عيون  
**مطلقا وقاب** يجب ان يحجب عنه والحق انه ان تعين اعتبارا لطيفا قبل  
كقوله اي قول روية وممه ي مائة مبعوث متكونة بالعبارة ارجاء اطرافه  
وبواحيه كان لو ان رصنه **مما** اي لو بنا يريد ان المضاف اليه التماس حذف  
ولكن ان جعل القدر سيرا ي هو كونا وتجعل صير لو بنا الى الارض والحذف  
الى التماس فكون اشارة الى القلب لانه حذف المضاف والاعتبار اللطيف فيه  
ما شاع في كل تشبيه مغلوب من لما لغة في كل التشبيه لانه انما استحق جعله شيرا  
به ويمكن تغيير قوله كان لو ان رصنه مماوه بما لا يكون فيه قلب ولا حذف اي ارفع  
العبارة منها متراكما وانصلا بالتماس حيث صار التماس صيلا لا رصن اتصال اللوح  
بالجسم فان لو ان رصن نفس التماس والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رده لان نفسه ليس  
اعتبارا لطيفا ولم يتغير لده ما يتضمن خلافا في المقصود لانه لا عرض يتعلق به لانه  
هذا المقام لان رده ما يتضمن خلافا مشترك بينه وبين غيره لا ينبغي ان يجعل  
مباحث القلب ولا تعلق له برده ما قال السكاكي فان عرض له كما تعرض له الشاعر  
من فضولات الكلام وعدم رعاية ما يليق بالمقام كقوله اي القطا ي نصف ناقته  
بالتمس قلما ان جري من يلبس **الظن** بالعدن اي القصر السباع هو كالتما  
الطيف المتن كذا في القاموس ولا اصل فيه كالتن العدن بالسباع وهو ان يتبين



مبالغة في وصف الناقة بالتمن وأشار به إلى أن العلم المكتسب صار أصلاً في بطنها  
ومعروض اليمن صار فرعاً لا جملته التبع بالعدن مما تستجبه الآية هناك وتستجبه  
الآية أن كما لا يخفى **أحوال المستند** أما ترك الرفع والحذف الاستقاط  
فالثاني يدل على سبق البتوت دون الأول فلهذا قال كذا في استجراح الحذف  
في المستند إليه والترك في المستند أشعاراً بأن احتياج الكلام إلى المستند إليه أشد فكانه  
كل ما لا يتأصل له من سقط لدواعٍ وأورد عليه أن كلامه هذا ينافي ما ذكر في شرح  
الفتح الكشاف أن قول ابن عباس رضي الله عنهما من ترك التسمية فكان ترك التسمية  
مائة وأربعة عشر آية من القرآن شكلاً لا مذهباً فيكون في سورة تيمم خمسة وعشرون  
تاركاً لا لأنه ذلك كلامه هذا أعني أن ترك التيمم في البتوت وفيه أن ترك مائة  
وأربعة عشر آية لا يكون القاري التارك لما قرأه أربعة عشر آية وترك القراءة  
قد تحقق بدون ثبوت القراءة فلا يكون ما ذكره مستلزماً بثبوت المتروك  
لأن المتروك هو القراءة ولم تكن ثابتة ولا جازية أن اختلاف العبارات للتبعية  
على تقدير ما يغير به عما يقابل الذكر لا للتفاوت والامتناع المصنف عن عدم  
ذكر المفعول في بحث متعلقات الفعل بالحذف **فلا مذهب** في حذف المستند  
إليه **كقوله** أي قول جابي ابن الحارث البرجمي.

ومن ينك أمي بالمدينة رحله  
أي منزله مآسياً وأما إلى المكان مجازاً ولك أن تجعل قال أبي حمير من ولحز  
جمله بالمدينة أو أمي أمه ولجمله كالمتركون أو أوكافي خرجت مع البازية  
على سواد وسمياني ولا يجوز نصب رحله على الطريقة لأنه ليس مفعلاً لا لتقدير  
في قاني وقيارية القاموس اسم جمل صباي أو قوسه وقاب المستند  
أو غلامه **بما لغوي** لفظ البيت خبر ومعناه تحسن عريته وتجب من كونه  
وغير قيار محذوف لأن قوله لغوي لا يصح أن يكون خبراً عن أبي وقيار لأن قياراً  
لكنه مطلقاً على محله اسم أن يستدل بالعامل في خبر الاستدلال ولا يجوز عمل عاملين  
في قول واحد سواء كان من جنس واحد أو من جنسين مختلفين لأنه لا ينفرد والمقرر  
لا يصح أن يكون خبراً المنفرد لأن المنفرد قد يجبر عنه بمفرد إذا كان بين  
أخاؤه كالأفعال لتزويله منزلة الواحد صرح به الرضي وأقام عليه آية بيته  
من القرآن ولا يجوز أن يكون المحذوف خبراً لأن دخول اللام يستحيل على أن  
المدكور خبراً فالقيد في قاني وقيار بما لغوي عزيز وقد قطعت غريب  
على قوله لغوي وقيار على محله صير المتكلم بباطل واحد ولا غبار عليه إذا كان

العامل

العامل واحداً فعلى هذا يكون خبر قيار خبر على أن يكون العامل فيه عامل  
قيار لا على لفظه حتى يكون العامل فيه أن لا نه مع ذلك لا يصح أن يكون خبر قيار  
ولم يثبت في محله جواز العطف على محل خبران فلا يعرب على هذا التوجيه  
وأن ذكر الشارح المحقق بل التوجيه أن العاطف يعطف بمجموع قيار غريب على قوله  
أي لغوي عطف جملة على جملة وبه قطع الكشاف في قوله قاني أن الذين آمنوا  
والذين هادوا والصابغون والنصارى الآية لكن فيه بعض المعطوف على بعض  
المعطوف عليه وهذا يجوز ولعله لهذا المربيعه الرضي وجعل أو والصابغون  
اعتراضية وبعد تجويد ثقة بقول الرضي وبموافقة الامام الميرزوي  
له ودفعه فساد التقديم بأن التقديم في بنية التأخير وان يتجه عليه أن تقدم  
المعطوف على المعطوف عليه أيضاً في بنية التأخير مع عدم جواز في البنية  
لأن التقديم من نكتة **قال** في تحري النكتة التنبه على أنهم مع كونهم  
أمن المدكوريين صلاً لا واشدهم وأصلهم غيايب عليهم أن مع منهم الأيمان  
والتعمل الصالح فيما الظن بغيرهم وفيه أن التنبه كما صلب بالحكم عليهم ولا  
مدخلية للتقديم **قال** الشارح المحقق نكتة التقديم في البيت النسق  
بين القيار ونفسه في التاثر بالغيرة إذ لو قال أي لغوي وقيار جاز أن  
يتوهم أن له منزلة على قيار في التاثر بالغيرة لأن ثبوت الحكم أو لا قوي  
فقد منه لبياني الأخبار عنهما دفعةً تبييناً على أن قياراً مع أنه ليس من ذوي  
القول قد ساوى العقلاء في استحقاق الأخبار عنه بالأعتراف فقد ألبس  
التحذير ولا يخفى للفرق بين النكتتين أو أحدهما التسوية والآخر كون البعض  
أولي من البعض وأن يشعر كلام الشارح بالاتحاد والبيت مثال الحذف  
المستند عن المعطوف للاحتراز عن العبث مع ضيق المقام والحذف للمستند  
بتمامه أو بالحذف مع تقديم القرينة **وكقوله**

**وعن ماعندنا وآت بما** عندك راض والرائي مختلف  
مثال للحذف هذه النكتة بغيرها مع كون المستند المحذوف للمعطوف أو مع  
تأخير القرينة أو مع بقاء نطق المحذوف وقد أشار الشارح إلى ترجيح  
جانبه بالتغير عن نفسه بغير المتكلم مع الغير تعظيماً لشانه **وقوله** الخطأ  
غير معتبر لافاء العموم فيكون فيه إشارة إلى نهاية شيوخ الاستعمال  
**زيد منطلق** وهو مثال للاحتراز عن العبث بدون ضيق المقام لا يستفاد  
من الأيضاح والعطف محتمل أن يكون من عطف جملة على جملة وأن يكون من عطف



مفردين علي مفردين وفي تفصيحه وهو ان المقصود تشريك المستند مع المستند  
في كونهما مستندين لمستند اليه واحد وكذا الحال في التشريك مع المستند اليه  
هكذا افادة السيد المستند في شرح المقام وقوله **خرجت فاذا زيدا**  
لعله مثال لتحصيل العدول اليه اقوي الدليلين واللفظ قال  
الشراح الحذف هنا لما مر مع اتباع الاستعانة الوارد عليه **فان قلت** لم يسبق  
في المتن ذكر للاختصاص المذكور فخرج تحت قوله وانما يعود لك ونحن نعلم  
بك انك على شرف كافي في معرفة هذا المثال قبل ان تصير مخاطبا لنا في  
هذا المقام فلما استغلنا بما يتعلق به بعدنا شغلا بقصود الكلام فاعرضا  
فنه خرافين الملام **وقوله** اي الا عني **ان يحلوا ان يخرجوا** اي لنا في  
الدنيا خلولا لخلول المسافرين وارتحالا اليه الوطن وهو الاخرة **وان في**  
**الشعر اذ مضوا اهلا** في التبعاج الشعر جمع سافر كصحب ومضاجع تقول  
سفرته اسفر سفرا اي خرجت اليه السفر وفي القاموس رجل سفر وقوم  
سفر وسفر صفة الحضر والسافر المسافر لا فعل له وقوله **ممن**  
بالفريق اي تودة ووقارا وقوله ان مضوا يتعلق بالممثل وحاصل المعنى  
ان لنا خلولا في الدنيا قليلا وارتحال عنه اليه وطن بعيد لا يقطع طريقه  
ولا يبدل لنا من تيسر اسباب كثيرة في قطع هذه المسافة فلفظ البيت حديد  
ومفاه تختصر على عدم التمكن في هذا الخلول القليل من تيسر اسباب  
السفر السديد وقطع الامد البعيد في الشرح والسفر ارفاق قد عوا  
غلوا في الجضي لا يرجع لهم ونحن اعلى اثارهم ودلالة المثل على ما ذكرنا  
المراد مما ذكرنا والحذف هنا لمقتضى الاختصار والعدول اليه اقوي الدليلين  
واكتفاء الاستعمال الشايع فانه كثر هذا الحذف في مثل هذا التركيب  
حتى قال سبويه في كتابه باب ان مالا وان ولذا **وقال** عبد القاهر  
لو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يحذفنا المنكوله لثابه والمترجمة  
عنه ولصيق المقام للخصر ومحافضة الوزن ولم يذكر الشراح الا الوجه  
الثاني للصيق ولقد نبه في هذا المثال على ان خبر الظرف مع كونه نائبا  
عن الخبر الحقيقي محذوف **قال** السيد السيد ان جعلت ان اسماعيل  
ظرف بمعنى الوقت جعلته بدل عن السفر اي في السفر في زمان مفهم وان  
جعلته ظرفا بذكرته من قوله في السفر والمضي واحد وفيه بحث لانه ذكر الزمان  
ان اذ لزم الظرفية لا تكون اسما الا اذا اضيف اليه زمان او تكون مفعولة

به وايضا التودة والوقار صفة السفر لا وقت سفرهم نصيبهم فالوجه ما ذكرنا  
**وقوله تعالى قل لو انكم تعلمون خراي رحمة ربي** جعل الشراح المحقق  
سبب ايراد هذا المثال كون المستند فيه فعلا على خلاف ما تقدم فان المستند  
فيه اما اسم او جملة ونحن نقول اوردته للتنبيه على انه المحذوف فيه كونه المحذوف  
فيما يعني غشاقة الحذف والتنبيه على ان الذي ينبغي تقدير المستند قد يكون  
غير بقا المستند اليه بلا مستند وهو هنا حذف الشرط اذ لوله كان الكلام انتم  
تدكون كما فزع الكوفيون مع وجوده وللد علم ولا استبعاد بالقران وقدمه  
على قوله فصدر جميل فقد بما المنصوص على المحتمل والتنبيه على الحذف الواجب  
بعد الحذف الجائز لان الذي له الحذف فيه بخلاف الدواحي المتقدمة اذ انما  
فيه تحصيل الاتهام اولا ثم التفسير ليمكن في النفس فضل ممكن وللتبيان ما فيه  
غرابية تشرناظرين وهو تحصيل مزيد التمكن من خلاف الدال واسيد اذ  
ما هو في غاية النفع في صورة البيت اذ اول ما يبدى للناظرين ان المنكول ياب في حذف  
المستند ثم الايمان به مع زيادة هو المستند اليه ثم يلوح عليه انه في غاية الافادة  
فيحلوا المنكول من غيبته كما تاجر ياتي بالاشيا في غير صورها فاحفظ هاتين الكسيتين  
فانما من البدائع **قال** الشراح الغرض من الحذف الاحتراز عن العبث  
اذ المقصود من الايمان بهذا الظاهر تنبيه المقدر فلو اظهرت لم يجز اليه  
اقول اولا فليكن هذا ايضا لا يزداد هذا المثال فان البيت فيما سبق كان  
نفس المستند وهنا ما ذكر في التفسير وثانيا ان ما ذكر في ثانيا ما ذكر المصنف في  
الايضاح ان النقد يردون يكون قد يكون على التوكيد للتاكيد فليس ذكر المقيد  
المؤكد غيبا لان فيه فائدة التاكيد لكن لحق ان اصل التركيب لو لم يكون لما  
حذف بقي انتم ففسر بتدكون فلو ذكر المحذوف لكان التفسير غيبا وهو المسموع  
في كتب النحو ولا حاجة اليه تنبيه هذا البيت بقيد الظاهر لانه بحث صرف  
وهذا ايضا من اسباب ايراد هذا المثال **قال** الزمخشري هكذا  
ما يتقنيه بل الاعراب واما ما يتقنيه بل البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة  
على الاختصاص وكان الناس هم المختصون بالشرح المتبايع لان الفعل الاول  
لماسقط لاجل المستند بوزن الكلام في صورة المستند والخبر يعني كما ان الامتياز  
في حاجتك وهو مبتدأ وخبر بقيد الاختصاص فكذلك ما هو في صورة المبتدأ  
والخبر ما يستفاد منه الشارح العلامة انه يجوز جعل انا عرفت جملة فعلية  
منفية للاختصاص بتقديم التاكيد الذي هو الفاعل المعنوي ليعبر في صورة



المبتدأ والخبر مجزئ عليه في شرح كلام الشكاكي حفظا لظاهر مقابلة ان المستند  
اليه قابل معنوي قدم للتخصيص وفهم منه الشارح المحقق انه ادعى ان كل ما يفتد  
الاختصاص جمله فعلية في صورة الاسمية عند ان تحذف من استدلالية  
بهذا الكلام وقال هذا الكلام متروك في نفس وعواء وحجة عليه لانه انما هو  
جمله فاعلة للاختصاص لكونها ما يفتد في صورة الاختصاص نعم التعجب  
من قبله العلامة من كلام الشكاكي من جعل رجل مرفق مبتدأ الجملة حيث  
قال قد زنا حينئذ لا ينبغي التخصيص الصحيح للابتداء اذ لا سبب له سواء  
**وقوله تعالى** مرفوع حينئذ لا ينبغي التخصيص الصحيح للابتداء اذ لا سبب له سواء  
الثلاثة **تعالى** ان يكون من قبيل سلام عليك اي فصيحة جمل **اي اجل** بالفتحة  
تفسير الامرين او فامر موابه الواو لان مفعوله الاضمار لا يكون مردودا ولا  
في جملة محذوف المستند تقديره صير جمل في لانه مقدر ولا متل فيه النصب  
وقد قد في فصيحة جمل ولا اصل فاصير صير جمل على الرفع لافادة الدوام  
والثبات والثاني في الغدول جعل مفعول الفعل خبر من المصدر كما في الحمد لله  
وكانه اشار بتقدم بيان حذف المستند اليه انه اجل لان المقصود الاظهر من  
الكلام وهو توطيئ النفس على الصبر برحمته وان ذكر الشارح المحقق لشرح حذف  
المبتدأ استه او حبه ورجاء واجد بعد الفاء والقصر الجمل هو الذي استدل  
فيه في الحلق وجعل صاحب المفتاح ذلك الحذف كثيرا لفايدة وذلك ان جعله  
لصيق المقام لكان توجه المشكل وتحرره **قال** صاحب المفتاح وقد يكون  
حذف المستند بنا على ان ذكر مجموع الكلام في ما ليس بمبراد لقولك ان زيد  
عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو فتصير ام مقطوعة وتجه عليه  
ان هذا لا يفتي الحذف لا مكان ان يقال ام عمرو عندك فان ام حينئذ يصح  
ان تكون متصلة ودفع بان ام هنا وان جاز كونها متصلة لكن الظاهر فيه  
الانقطاع لان ايراد المفرد بعد ام اقرب الى الاتصال مع امكان ايراد  
الجملة دليل فصد الانقطاع الا ان تكون قرينة واضحة على قصد الاتصال  
كذلك سوار زيد عندك ام عمرو عندك ولا يجني انه يستفاد مما ذكر ان ذكر  
المستند اليه قد يكون لانه لو حذف يخرج الى ما ليس بمبراد كما في قولك ان زيد  
عندك ام عمرو عندك فانه لو حذف يخرج من الانقطاع الى الاتصال والذي  
أري انه لا خير مقتدر في ازيد عندك ام عمرو لانه في معانيها عندك ولا يربط  
عليك وان وجوب قرينة المحذوف لا يخص محذوف مستند ولا سوار زيد في المستند

اليه

تألا نه بما يحذف بلا قرينة كما اذا اقيم مقام المفعول واما لوجوب القرينة على المحذوف  
بما يعرفه العاقل الا انه لما عبر عن حذف المستند بالترك الموهوم للإعراف عنه بالكلية  
والاستغناء عن نصب القرينة تداركه بقوله **ولا بد** اي المحذوف من قرينة وتلك ان  
تجمل المبراد وجوب القرينة المحذوف ولذا عيه اذ المحذوف مشترك بين دواحي فهو  
كما للفظ المشترك لا يميز المعنى للمبراد بلا قرينة الا ان لم يفصل القرينة المحذوف  
ولا عكس لاي ليس القرينة مما لا بد لها من المحذوف ولا عكس بل ربما لا يحذف مع وجوب  
القرينة لوقوع **الكلام** **جوابا** لسؤال محقق اي مذكور لكن الوقوع اعم ان يكون محققا  
لقولك زيد في جواب من قام او مقدر **اي** **ولن** **سأل** **من** **على** **السموات** **والارض**  
**ليقولن الله** وهذا امر الشارح المحقق حيث قال حذف المستند لان هذا الكلام  
عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزا يكون جوابا عن سؤال محقق يعني كونه  
جوابا عن هذا السؤال المحقق في الجواب انما يتحقق عن تقدير ثبوت ما فرض ولا يثبت  
فيما ذكر فلا يرد ما ذكر السيد السند من ان فيه اشعار بان السؤال في نظم  
الاية ليس محققا واما يصير محققا اذ وقع ذلك المقدر ان يتألم فيجيبوا **ولم**  
كان في الآية فوم محققا ذكر افيه على تقديرهما اذ اتحققا وانت تعلم ان القرينة  
هي ذات السؤال وهي تحققة في الآية وهذا هو المراد بقولهم لسؤال محقق لا لكونها  
سؤال وهو المقدر من المقدر فيها كلامه وكيف لا والشارح لم يعلق تحققة على تقدير  
ثبوت ما فرض بل وقع الكلام في جوابه فان ايراد ذات السؤال قرينة انما  
قرينة من غير كون الكلام جوابا له فباطل وقولت المصنف لوقوع الكلام جوابا  
لسؤال شاهد عليه وان ايراد ذات السؤال بشرط وقوع الكلام جوابا لقرينة  
فلا بد من اعتبار الوقوع وما ذكره الشارح انما هو تصوير الوقوع وبهذا اندفع  
ايضا ان الشرط فرض السؤال المطلق وهو يتم السؤال المحقق والمقدر وكيف يلزم  
من تقديره هو كونه قولهم جوابا بالسؤال محقق هذا ولا يظهر ان المراد بقوله  
يقولن الله ما يعي قولهم ليقولن خلقن الله لان المقصود انهم يجيبون بايات الخلق  
تعالى سوا كان ذلك للآيات مع ذكر الفعل او مع حذفه فالاية مثال باعتبارها  
يشتمل عليه من جواب حذف فعله لا باعتبار ان الجواب المستفاد منه لا محالة  
محذوف المستند من المستند المحذوف في جواب هذا السؤال في الاكثر الفعل  
وربما تكون الجملة التي هي خبر المبتدأ على طبق مواقع الذكر فانه في الاكثر الفعل  
**قال** **تعالى** قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي قال تعالى من خلق  
السموات والارض ليقولن الله خلقن العنيد العليم **وقال** **تعالى** من يحيي العظام



البر والبحر قل الله سبحانه وتعالى ان السوال عن الفاعل المطلق فالتايل خالي الذهن  
عما يليق اليه الجواب فلا يحتاج الى تقوية الحكم ولا ينبغي تقديم المسند اليه القيد  
للتقوي وربما يتقيد المقام فتقدم التخصيص في الجواب كما في قوله قل الله سبحانه وتعالى  
المسند اليه من قال القدر مطلقا هو الفاعل وحده الشارح مذهب جمهور  
الحنابلة مقلدون لكن لا كمن قال المحذوف مطلقا هو الجذر لان رعاية المطابقة اهم  
في السوال جملة اسمية ولان السوال عن الفاعل في تقديم المسند عنه اعم والشارح  
المحقق ايضا مقلد حيث اثبت مذهب الجمهور فان الواقع عند عدم الحذف جملة  
فعليه لانك عرفت انه مختلف والمهور في تدرج تقديم الفاعل ان السوال  
عن الفاعل وان القيدية فعلية واعتبر عليه الشارح بان السوال ليس عن الفاعل  
الجوهر لانه لا معنى له بل عن مصدر عنه الفعل فيستوي في تعيينه فقد يراد الفعل  
ولجملة الفعلية والقيدية لا تطلب لا تقيد الفعل دون اسم الفاعل  
ولان طلب تقديره عابلا في المسند اليه المذكور ويمكن وفيه بان السوال  
عن مصدر عنه الفعل يقتضي تقدير المسند عابلا في المسند اليه لا جبر لان  
الاول يبين مصدر الفعل صريحا واما الجذر فيفيد ايجازا مع المسند  
اليه وربما يقتضيه هذا الابعاد صدور الفعل عنه فالقيدية فعلية واعية  
الجملة الجواب جملة فعلية نعم تنج ان السوال جملة اسمية فالسوال  
عن تنج معه المسند لا عن مصدر عنه الفعل فالقيدية اسمية لا فعلية  
والنقصي عنه بما حقه السيد السند ان الجملة اسمية صورة فعلية فتد  
لانه اختصار فعليات غير متناهية هي اقام زيد ام قام عمرو ولا بالاشارة  
لان الاستفهام بالفعل اولى بكونه متغيرا فيقع فيه الالهام ولما اراد الاستفهام  
وضع طه من الاجمال تلك الذوات وصفت الاستفهام فادرج الضمير فيهما  
فصارت اسمية صورة وفي الحقيقة هي فعلية وبهذا اندفع ايضا ان الجواب  
بالفعلية تارك لرعاية المطابقة على رعاية المطابقة وهم فتقدم التقوية  
وهو لا يليق بالمقام وربما يزوج تقدير الفعل بان في تقدير الجملة زيادة  
حذف وتقليل الحذف ولي وراه السيد السند بان الزيادة المشتملة  
على فوائد لا تزه وتلك الزيادة تشمل على تقوية الاسماء ومطابقة الجوا  
للسوال وهو مرفود بان المقام ليس مقام التقوية والمطابقة للفعلية لا عرفت  
او مقدر ليس المراد المقدر في نظر الكلام بل السوال المنوي الثاني من  
المقام وان لا تنج تقديره عن قول من اراد ان تشمل من مرثية يزيد بن

سئل

سئل **ليكن يزيد شارب** لانه قيل من يبيكه فقيل ضارب بخصوصه اي من  
يدل بخصوصه لانه كان تلجا لالا ولا يظن هذا للضعف **وخطب ما نطع الطوار** الخطب  
الذي ياتيك الليل المعروف من غير وسيلة اخفا عن الناس سؤاله لانه كان اهل زور  
وانبى بالسوال لاجل اخلاق الهندك ما له فقوله مما يتعلق بخطب كما تعلق قوله بخصوص  
بضارب ويكني للظرف راحة الفعل ولا توقف محته على اعتماد اسم الفاعل والطول  
بمعنى الطبقات لانه جمع مفعلة على خلاف القياس طوارق جمع ملحقة ولقد جعل  
فاعلا للاحاطة ففطرح بمعنى الماضي عدل الى المضارع بحكاية الحال كذا ذكر الشيخ  
الشارح المحقق وهو المهور وعن قول المراد بالمضارع ومن يضرع بعد موت  
يزيد والخطب من يبال كذلك بعد موته لانه كان دقيا للفتونات والهندك  
ولا يكاد يقع في حياته خصوصه ولا احاطة محبة لما لا يتناول حتى يضرع احد نحو  
ويحتاج الى احاطة الاخطا بالمضارع بمعنى الاستقبال ولا يخفى ما في هذا الاحتمال  
من كمال مدح يزيد بحماية الناس من الظلمة والمهور جعل ضارب فاعلا للمهور  
كما في المثال السابق وقد نفى عليه بن الحاجب وعن قول الابلغ ان يحل تقدير  
ضارب بخصوصه يبيكه فيكون الكلام معينا المختص بغيره بان الظلمة التي يضرع  
الناس بخصوصهم في السرور عزوته وفيه يزيد تحتضن بوقته ولفظ البيت المشد  
ومعناه تحتضن على قوته يزيد لغوت هذه المنافع لعامة الناس وهذا من جمل  
فصل هذا التركيب على خلافه فاجمع مع ما ستمع بهذا المثال للسوال المقدر  
كما صرح به والمسند الجذر على خلاف ما تقدم والله تعالى اعلم ومن المباحث  
الدقيقة التي خلاصه زيد لا خيار وشدا انظار اولي الابصار وصوته تلك ايماء  
المتفطن المتخلف عن رتبة التقليد باصفا جديده هو ان السوال الثاني من ذك  
ليكن من المانور بالكا فالقدم يستحق حذف المسند اليه اي المانور ضارب وكان  
تقديره من يبيكه لكونه في قوة من يشد امره وقد راى التبخري يبيكه ضاري  
**قال** السيد السند هو النسب بالمعنى ويبيكه النسب بالسوال المقدر وكان  
وجه الانسية بالمعنى ان المقام مقام تعيين المانور ولما كان البيت مثالا على تقدير  
جعل ليكن مبنيا للمفعول وله احتمال البقاء للفاعل والمختل لا يصلح مشاهدا  
ما لم يفرح جانب الشهادة فضلا من ان يكون مرفوحا يكون الحذف هو خلاف  
الاصل لم يزيد من التدرج وقالت **وفصله** اي بفعل اعتبار الحذف من البيت  
ونظايره **على خلافه** وهو عدم اعتبار الحذف بجعل ليكن مبنيا للفاعل ويزيد  
منقول لا ضارب فاعل الامر **سئل** او الاسناد اي بذكر مرتين فقوله **اجمالا**







المسند التجب بالمسند لانه على مباينة فحجة قد فاق فيه المنكر فالأولى ان  
يطلق التعجب ولا يقيده بقوله من المسند اليه ليتناول له **واما افراد** اقول  
فلكونه الاسند لا يقتضي للعدول عنه **فلكونه غير سمي مع عدم افادة تقوي**  
**الحكم** لم يقبل مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم وفي الافتتاح ولم يكن  
المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم وقد قيل احذر بنفس التركيب عن  
نحو ان زيد اقام وعرفت عرفت فان فيه تقوي الحكم من نفس التركيب بل من  
التكرير ورماداة التاكيد لانه اراد مع عدم افادة الخبر تقوي الحكم كما  
يتبادر من السياق والسياق ولا شك ان مناط افادة التقوي هو الخبر لا التقوي  
انما يحصل تضمنه الاسناد اذ تضمنه الاسناد بتكرار الاسناد ولا نه اراد الافاد  
المعتمد بها لانه المتبادر والا فعدا ثبت لزيد تقوي الحكم قريبا من يقوم زيد  
قام **فقول** الشارح انه ليس بمعتمد بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي  
محال نظرا **واما لم يقبل مع عدم قصد التقوي** كما تقتضيه عبارة المفتاح لان عدم  
القصد بجملة الافادة وعدم الافادة علة للافراد **وقال** الشارح  
قصد بذكر سلب الافادة لاعم من المقارنة بالقصد وغيرها يخرج صورة  
ايواء الخبر جملة لقصد التخصيص نحو انا سقيت في حاجتك وزجل جاني وما  
قلت فان فيها افادة التقوي مع عدم قصد التقوي ان القصد الى التخصيص  
الا انه لزم التقوي من غير قصد ضرورة تكرار الاسناد ولا يخفى انه بعيد عن القصد  
او المتبادر من الافادة وكذلك لا يمتثل ما يقارن القصد على انه مع قصد  
الافادة بالمعتمد بل لا يخرج زيد قام ما حال لهذا الوجه وبالحروج  
عن العبارة لا يفسد خذل الضابطة لو ردد قل هو احد لا حاله حتى تعلق  
الشارح لدفعه بانه اعتمد على اشتراك امر ولو اعتمد بالامتداد على اشتراك الامر  
فليعتمد بتقدير ان الخبر جملة في صورة قصد التخصيص بتقديم المسند  
اليه في بحث تقديم المسند اليه وقد عدل عن عبارة المفتاح في اذ كان  
فعلنا الى قوله بكونه غير مبني لينااسب الباعثان للافراد في كونهما عديمين  
كما يمايب باعما الكون جملة في كونهما وجوديين ولان الفعل شاع في خلاف ما قصد  
من المنسوب الى الفعل المقابل للايم فا حذر عن لفظ هو ظاهرا في خلاف ما  
قصد به ولان في الاقتصار على ايراد السببي تمهيدا على المتكلم لانه عن معرفة  
مفهوم الفعل وفيه تعريف بالشكال الى ان تصور المقصود لم يكن متوقفا  
على احداث اصطلاحين لم يكونا في كلام النظم وكان ينبغي اصطلاح السببي **وقال**

الشارح المحقق وجه العدول ان المصنف رجع صدق ما عرف به صاحب المفتاح  
الفعل على كل مسند لانه قد فسر ما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند  
اليه او بالانتفاء عنه ولا يخفى ان كل مسند لذات ضرورية من الاسناد حكم بثبوت  
التي او نفيه عنه ولا يخفى انه لا يوجب العدول عن الفعل بل عن تعريفه بنطق  
على ما يروي السببي الا ان يقال لم يقبل له تحصيل مفهومه وفيه بعد انه اشكل  
عليه توضيح مفهوم السببي وتبجحه حتى اكتفي بانه بالتمثيل كاذك في ذلك المحقق  
فينبغي ان يذكر الفعل في نفسه بالتمثيل هذا او بها يجب ان يثبت عليه ان كلام  
الشكالي في بيان مفهوم السببي غير متبع وما مفهوم الفعل في فتح لا عبار عليه ومع  
ذلك تحريفه ارا القول وقال كلامهم فيما لم يبد شيئا من المعقول والشارح اعلم  
**والشارح المحقق والسيد السند** قد اجمالوا في ميدان اصطيا به واطاوا  
ولم ارض بان اقتصر عليك ماد كروا فانه ليس بما يتبع من القصد وكيف ينبغي ان  
تأمل اديق بانهم ولهم في قبة المعارف اعلى الحصص ونحن ناتي بك ما يظهر  
لك من حق الفعل والسببي ونضبط به هذه النكته للافراد **فأقول**  
المسند الفعلي كاذك في المفتاح ما يكون مفهومه محكوما بثبوت المسند اليه  
او بالانتفاء عنه بخلاف السببي فان زيد ضرب حكم فيه بثبوت ضرب ابوه  
لن زيد بثبوت امر زيد كذا عليه ذلك المذكور وهو كانه بحيث ضرب ابوه  
فالمسند السببي محي مسند لانه قال على المسند الحقيقي والمسند السببي  
كما اسند فيه في ليه ما هو متعلق بالمسند اليه وصار ذلك سببا لاستناد كون  
زيد بحيث يطلق ابوه عليه وعلى هذا يلزم ان يكون منطلق ابوه في زيد  
منطلق ابوه مسند اسببيا ولا يصح ضابط الافراد ولا كون المسند سببيا  
يقضي كونه جملة لانه يباين من الامم ربطة ليه ما قبله بخلاف الجملة فيوم  
والفعل زيد منطلق ابوه ربطة الانطلاق ليه زيد قبل سماع ما بعده  
بخلاف زيد ابوه منطلق او انطلق ابوه فالكون سببيا يقتضي الجملة ولانه  
معه من نكته الافراد وعلى هذا ليس بخو زيد مرت به وزيد كسوت سرج  
فدس غلامه فعليا ولا سببيا وان جعل الشارح المحقق سببيا لان تعريف المفتاح  
السببي صريح في انه ليس سببيا ويخرج بقول المفتاح بكونه فعليا ويدخل  
في قول المصنف بكونه غير سببي فالعدول مسند **فان قلت** ما حقيقته  
وان كان كلاما مختصلا متخا لكن يخالف ما ذكره المفتاح لانه قال ويكون المسند  
جملة اذ كان سببيا وهو ان يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت ما هو سببي



عليه او بالانقضاء مطلوب التعليق بغير ما هو مبني عليه تعليق اثبات له بوجع ما اوتي  
عنه بوجع ما كقولك زيد ابوه انطلق او منطلق او يكون المسند بغير ما يستدعي  
الاسناد اليه ما بعده بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليقه على ما قبله بوجع اثبات  
او نفي يكون ما بعده بسبب ما قبله نحو عمرو ضرب اخوه لا سببا متصلا بالفعل  
نحو زيد ضارب اخوه او مضروب او كرمي من يملكك عليه هذا الكلام وقد  
صريح يكون زيد منطلق ابوه غير ان اخذ في المسند السببي **قلت** قد قدناه  
لك ان كلامي في بيان السببي غير متين وهو كما ترى في غاية التعقيد وقد صرح  
في قم البصري ان زيد الكرمي ابوه مقت سببي ومن الواضح ان الفرق بينا  
والخبر في ذلك بعيد عن الاعتبار واذ اخصر السببي في الجملة فلا يميز  
السببية نكته لا اعتبار الجملة لانه ما لم يصرح زيد ابوه منطلق على زيد  
منطلق ابوه لا ياتي في السببي اياه لجمده كونه سببا والا لكان ما بالانطلاق  
ان ايراد جملة بكونه جملة مخصوصة فينبغي ان يكون السببي امر من  
الجملة وتكون السببية تقتضي الجملة فلا بد من تأويل كلامه بغير قوله  
بانه عرف الجملة السببية لانطلق السببي ولذا قال لا سببا متصلا بالفعل  
الحق والسند الذي يملكك عليه ان ام الفاعل بكونه بمنزلة خام الصفة  
لا يكون مع فاعله جملة وليس قوله لا سببا متصلا بالفعل اخراج المتصل  
بالفعل عن المسند السببي كقولهم السيد السند وقال اما اخرجه عن المسند  
السببي ليقطع كونه سببا لنكته لا ايراد جملة فانك عرفت ان قصر السببي  
في الجملة يخرج السببية عن صلاحية كونها نكته لا ايراد المسند جملة ولا يميز  
ان يتوهم انه يصلح لذلك وبالجملة يرد على التكاكي خروج نحو زيد ما منطلق  
ابوه عن المسند او عن الجملة السببية مع انه جملة سببية لانكته لا ايرادها  
جملة سوي كونها سببية الا ان تكلف وتقال الممداد بالفعل اعم من الفعل  
حقيقته او حكما وام الفاعل بعد النفي والاستغناء في حكم الفعل ولذا صار  
مع مرفوعة جملة ومما اوردته السيد السند على التكاكي انه ليس زيد  
منطلق ابوه فعليا عند فاعله عن صابطة الافراد وليس باني لان  
التكاكي لم يرد كصابطة الافراد لا يخرج عنه افراد بل ذكر نكته الافراد  
تستدعي الافراد ولا عليه ان لا يتغير عن نكته تستدعي افراد منطلق في زيد  
ابوه منطلق ولما حققناه لك صحت بمن لا يستب عليه ان هذا المثال ليس  
مسندا فعليا وان اذ عاه الشارح العلامة والسند على ان المسند فيه

منطلق

منطلق عليه وحده لان ام الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالحكم به هنا مفرد لان  
وعوامه مما لا يثبت اليه بعد تحقيق الحق لما قال الشارح المحقق ان هذا خطأ  
ظاهر لان اللزوم ما ذكر ان لا يكون منطلق ابوه جملة ولم يرد ان يكون المسند هو منطلق  
وحده لعدم استلزام الافراد بمعنى مقابل ان يكون جملة لا ان يكون مركبا وحل هذا  
الاغص من اشتراك اللفظ لان ما ذكره خط مبني على جملة التامل وعدم التثبت بالخط  
عن التزلزل ان منع استدلاله ان عدم كون ام الفاعل جملة لحكمه بمنزلة الحكمي عن  
الصيغة والحاقه بالجمد كما صرح به التكاكي وهذا يوجب احاق فاعله بعدم واعتبار  
وحده فلا فرق في الاعتبار بين زيد منطلق وبين زيد منطلق ابوه فكما ان الاول  
مسند فعليا كذلك الثاني **والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق** اي لا منطلق  
كأن هو ظاهر عبارة التكاكي لانه بعيد عن الاعتبار لا ليس منطلق مسند زيد حتى يجل  
مسند اسببيا بل هو مسند الاب وهو ليس مسندا سببيا له وانما في التكاكي  
ابوه منطلق دون انطلق ابوه لان كمال مشاركة ابوه منطلق مع منطلق ابوه في المعنى  
فيهم انه منطلق ابوه ليس مسندا سببيا فهو اخو بالتوضيح وهذا مبني على رجم  
ان زيد منطلق ليس سببيا وقد عرفت ما هو الحق فلا تتجاوزوا وبعضهم يسي  
على اشتراك هذا الظن وما بعده له صرف كلام التكاكي عن ظاهره فلم يجعل قوله  
او ان يكون المسند فعلا نكته لتعريف المسند السببي بل جملة نكته اخرى  
لكون المسند جملة وجعل عطفا على قوله او كان المسند سببا اولى بصرف لزوم  
جعل منطلق ابوه غير سببي وانطلق ابوه سببيا وهذا الحكم لا يرمي به فاعله  
فصلا عن التكاكي والشارح المحقق يحكم بانه هو لا يخفى على من له معرفة بمساق الكلام  
او لا وجه حينئذ لقبير اذ كان بقوله او ان يكون مع انه يوجب الالتفات ولهذا  
الفاصل ان يقول كلام المتنازع شحون بالتحقيق لا مبالاة لا تركاب الوجه البعيد  
اذا كان هو المفيد المعنى السيد نعم لودع الحكم الحق القول بانه التوهم ومما  
يجب انه قال السيد السند انه لو كان مراد المتنازع ما ذكره لا يحتاج في صابطة افراد  
المسند اليه قيد ثالث يخرج به نحو انطلق ابوه في زيد منطلق ابوه لان المسند  
هنا ليس فعليا كما تحققت وليس المقنود من نفس التركيب تقوي الحكم فلا بد  
من اخراجه بقيد اخر وكيف لا قد خرج انطلق ابوه عن صابطة الافراد بقوله  
لكونه فعليا نعم يحتاج المصنف اليه قيد اخر ولا يضر شارح عبارة المتنازع احتياج  
المصنف **واما كونه** ظاهرة الضمير رجوعه اليه المسند والاولى رجوعه اليه المسند  
المفرد لان الفعل واللام من قاصبه كان الجملة الاسمية والفعلية من اقسام الجملة



وقد قال وأحييتا وفعلتني أي الجملة ولم يقل وأحييت وفعلتني أي المستند  
فيما بعد **فعل** فللتقييد أي لتقييد طرف الاسماء كاهو المهور وإن كانت  
للتأمل فيه مجال أن يحتمل أن يكون الزمان قيد النسبة فإنه لا يتفاوت ببيان  
الواقع بتقييد الاسماء وتقييد الحدث والصدق وأحد التفاوت في النظر  
والملاحظ وكان الوجه أن يسأله عن تقييد النسبة وكأنه وعاه لم يجعله  
قيد الحدث وإن لم يعد ولم ين المصدر إليه الفعل لتقييد المصدر كما أن  
النسبة المفردة مبنية للفعل قيد له يناسب أن يكون الزمان أيضًا قيد  
ولقد وقع عبارة المصنف على وفق المصلحة حيث لم يقيّد التقييد **بأحد**  
**الآزمنة الثلاثة** وإنما يفضلها لاشتهارها وهي الماضي والحال والمستقبل  
على صيغة اسم الفاعل كما في أوام المفعول أو كلاًهما المفعول الموافق للمفعول  
لأن الزمان يستقبل كالتسبيل ومفومات الثلاثة بدنية يعرفها كل واحد  
وأومضها المفتاح بقرينة المصنف بالزمان الماضي ما وجد قبل زمان الذي أنت  
فيه والمستقبل ما يترقب وجوده ويزمان الحال أجزاين الطرفين يعقب  
بعضها بعضاً من غير شرط مبدل وتدرج والحال في ذلك هو العرف لا غير هذا  
وأورد بقوله والحال كبريدك البين هو العرف فالعرف تعين للزمان الذي أنت  
فيه وما هو قبله وما هو بعده وعدم شرط المبدل والتدرج وتخصيصه  
بعدم شرط المبدل والتدرج كما فعله السيد السند بما مسدده والمناسبة  
بأن في ذلك البين جعل الزمان الماضي في زمان قبل زمانك فيلزم أن يكون  
للزمان زمان وأن ترقب التي أن يكون في بعد زمان التدرج فيلزم أن يكون  
لزمان المستقبل زمان مناقشة في تعريف هو التنبيه على أنها واجبة أو المراد  
بقيل مجرد التقدم وبالترقب مجرد التأخر كالأجنبي ولم يكتف بكون زمان  
الحال زماناً أنت فيه **وقال** في بيانه أجزاين الطرفين تنبهاً على حقيقة  
حقيقة الزمان وأن أجزائه لا تجتمع فبعضها لا حال لمقتضى الماضي وبعضها  
متروك للمستقبل ولولا العرف لم يكن لك زمان حال وأشارت حين الزمان  
الذي أنت فيه بزمان تملك ولم يزد هذا البيان إلا لتيقن أن المبدل  
الحال أو الحال لا يخص زمان الشكل بل زمان يكون زمان بعد من أفعال  
أخر ولما كان بيان البديهي أنه لا يزداد الشكل فيه إلا التزلزل وإنما صرف  
العناية عن كثير من الحواس على **أخصر** وجه آخر به عن حكاية زيد <sup>منطلقاً</sup>  
وينبغي أن يؤخر عن قوله مع **أفاده** **التجدد** ليعلم بأفاده التجدد والتقييد

على سبيل التنازع إذ يمكن كل منهما بالأم بصيغة القريية فتدفع الفعل بكل  
منهما على الأم لا يتأني إلا لتقيد الاختصار **فان قلت** لا يوجب ذلك الفعل المضارع  
على الأم لأن تقييد أحد الأزمنة يتوقف على القريية لا شراكه **قلت** يحصل التقييد  
بدون القريية بأحد الأزمنة يقتضي الوضع لا محالة وإنما يحتاج إليه القريية لتعين  
المزاد **فان قلت** فما التنازع في الأيزاد فعلاً وأمسد وجه عن القريية إلا أن  
القريية هنا لتعين المراد وفي الأم للتقييد **قلت** فائدة التدرج في التقييد  
موجب لمزيد التفسير بقي أنه لا يطرر منافاة التقييد بالقريية العقلية التقييد  
على أخصر وجه إذ القريية لمقتضى وجبات الأقطاب وكيف لا ويجاز الحذف لا يفتقد  
بدون القريية فالصواب والتقييد بنفس المستند بأحد الأزمنة الثلاثة وإنما يقيّد  
الفعل التجدد لأنه اعتبر في جعل الزمان خبراً مفهوماً أن يكون الحذف طارئاً مجرداً  
لأن الزمان المقارن بالحدث وفيه بذلك فلم يمتد إلى جعل الزمان خبراً المفهوم للفعل  
الأيذان لأن مقارن الزمان تستدعي الحدوث إذ الصفات القديمة كلها  
مقارنة للزمان ولهذا كان الله عليهما حكيمًا فاستعمال الفعل في الأوزان الثابتة  
لعمل الله وظهوره بحال ووضع الفعل لمقارنة الحدث الزمان على وجه الحدوث  
بحدوثه فالمداد بالقدرة والحدوثية وأما التجدد بمعنى حدوثه شيئاً فشيئاً  
كالزمان وكثيراً ما يقصد بهيعة المضارع فهو ليس مقتضى مفهوم الفعل  
وأما فهم من خصوص الحدوث وأقصا المقام **قال** الشارح المحقق أفاده للفعل  
التجدد لأن التجدد من لوازم الزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل وتجدد الجز يستلزم  
تجدد الكل وأورد عليه السيد السند أن التجدد الذي قصد به إيراد الفعل ليس  
تجدد الكل بل التجدد الذي هو الحدوث ولا يلزم من تجدد الكل تجدد كل جزء  
حتى يلزم ذلك لأن في علمه مجموع المعنى بتجدد لحدوث الزمان في مفهومه وليس  
العلم بتجدد أو يمكنه فعه بأن مراده أن تجدد جزء مفهوم اللفظ بحسب عرف  
الوضع يقتضي تجدد كل جزء فيكون ما ذكرناه مفصلاً على طبق ما فصله السيد  
السند ومما ينبغي أن ينبه عليه أن هذه النكتة إنما يزدحج على الأم فيما إذا لم يكن  
للفعل اسم يزداد فيه وأما بعد وأما بعد وأما بعد فلا يندرج بهذه النكتة على  
الاسم لأنه معنى هيئات ورويد وأما لما غناها إلا أن يقال هذه لا تنسب  
الصورية معدومة في هذا الفن في عذاه الأفعال يرشدك إليها ما شئت  
من جعل زويد زويد ابن أسلة الأمر ومن الدواهي لجعل المستند فقلاً  
أشال المدح أو الذم أو التجب أو الدوق لأن الموضوع لنا أفعال **كقوله** أي قول



طريف ابن تيمر العنبري او **كلما** اي **كلما** حيث مكافؤ **كلما** **وقد**  
**مكافؤ** سوق العرب كان يجمعون فيه فينشدون ويتفاخرون وكان  
يقع فيه الوقائع **فبذلك** **يعني** **الي** **عرب** **يقيم** **يقيم** اي يقدس الوجه ويتألمها  
يحدث منه ذلك التوهم شيئا فشيئا ويصير منه النظر حكمة فلفظة **يعني** ان  
لكل قبيلة على جانبية فتي وزر واعكاف طليبي الكافل بامرهم ولا يخفى ان  
هذا المقال يستدعي ان يرداه بالجدد اعني شيئا فشيئا على طبق الزمان  
لا مجرد الحدوث لكن الغالب في الفعل قصد الاول فهو النكتة السابقة وانما  
هكذا عبارته عليه لانه الانسب بالتعرض والبيان وايضا قوله وانما كونه اسماء  
فلا فائدة عندهما يتفق اذ فائدة الجدة وبهذا المعنى لان ارادة عدم الجدة  
يعني التوقيف شيئا فشيئا لا يتفق اذ فائدة الاسم فالمثال لا يطابق التقييد وهذا  
الخط انما وقع من المصنف والمفتاح لم يبدل بما هو مخرج في قصد الجدة بهذا  
المعنى وما يتفق كونه فعلا ان المقام مقام طلب الفعل نحو اضرب او اترك نحو  
لا تضرب او انه لا بد من ادخال حرف الشرط على المستند او التخصيص الاستثناء  
او ما تضمن الاستثناء او الشرط فاحفظ فانه من البداية **واما كونه** اي كونه  
المستند المفرد **امما** **لا فائدة** **عندما** **الظاهر** انه راجع الى التقييد واذا فائدة  
الجدة لكنه ظاهر الفاء او عدم التقييد وعدم الافادة لا يكون مقصودا  
بالافادة بل ليشرح بل المقصود عدم التقييد وعدم الجدة فينبغي ان يجعل العبرة  
عبارتهما وقد صرح المصنف في الايضاح بالثاني حيث قال وانما كونه امما فلا  
فائدة عدم التقييد والجدة فعول انا ارجح الحق اي عدم التقييد المذكور  
وافادة الجدة ليس كالمعنى وما يتفق الام لا فائدة لا على اخص وجه لان  
المقام مقام الاطباء كالتقول زيد قام فيما يعني وفيما يستقبل والنكتة العامة  
لكونه امما عدم التقييد وعدم افادة الجدة على اخص وجه فربما يجعل  
عندما ذريعة الى عدم التقييد والجدة بمعونة القرائن ويجب ان يكتفى بطلان  
البوت فالاولى ما ذكره المتأخر من قوله وانما الحالة الحقيقية لكونه امما فتي  
او لم يكن المراد افادة الجدة والاختصاص باحد الامرين افادة الفعل  
لا مما يتعلق بذلك والاختصاص بالتطبيق له وانما كونه امما فلا فائدة  
لعدم التقييد وافادة الجدة على اخص وجه سواء اتفق التقييد ولو ثبت لا على  
اخص وجه وانما اصرار الشارح الحق عليه بانه يخالف ما حققه ارجح من ان  
الاسم لا يدل على الدوام فقد دفع بان المصنف لم يقصد ان الاسم يعني التقييد

والجدة

والجدة بل قصد ان الذي اليه ان المقصود عدم التقييد والجدة والفعل  
يافيه والاسم بما فيه يقع ذلك الافادة مع الاسم بمعونة القرائن ولا يفسد مع الفعل  
هذا فان قلت هكذا فافادة عدم الجدة والحدوث باسم الفاعل كاذب عليه  
قوله **قوله**  
**لا بالف** **الدوام** **المعرب** **ضربا** **لكن** **يبدو** **عليها** **وهو** **منطلق**  
وقد ذكر ابن الحاجب في تعريف اسم الفاعل ما يشق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث  
**قلت** هذا ينبغي ان يكون لا لثبات اليه ما ذكره ابن الحاجب وارجح ما يستفاد  
من المفتاح بان زيدا عاقل سيفاد منه البوت صرحنا بنا على ان الاسم صفة كان او غير  
صفة للذات لا على البوت وتاثيره بما ذكره الشيخ عبد القاهر ويجعل المبدأ  
الى الصفة المشبهة واسم الفاعل في عذابه واحد وبما يجمع اسم الفاعل لكن  
يشكل ذلك بما قالوا انه يقال طاسين لمن حدث حسنه وحسن لمن ثبت حسنه ويؤيد  
بانهم ارادوا ان اسم الفاعل لما كان خارجا على لفظ الفعل كان ان يقصد به الحدوث  
بمعونة القرينة بخلاف الصفة المشبهة فيقصد به وصف نطق البوت وبمعونة  
القرينة الدوام ولا يقصد الحدوث املا واعلم ان في اضافة الصفة الى صفة  
المتكلم مع القرينة بصفة وهي ان صفة مشتركة بينه وبين غيره والمهور غيب  
صورتنا على انه متفعل لا بالفاء والاحسن نصب الدوام المعزوب ليكون عدم اللفظة  
من جانب صوته ولو اكتفى في التقييد بكون المستند فعلا وانما بهذا المثال لكفاء  
لان غير علمنا كيتوم ولا يخفى ان قوله وهو منطلق خالصة ائمة **اما** **التقييد** **الفعل**  
يريد به المعنى المصدرى او الفعل وجعله كونه لكونه امما بمنزلة ذكر نسبة  
الفعل ايضا كما هو عادة ائمة العربية **بمفعول** اراد به احدى المفاعيل الخمسة  
**وخو** اراد به احوال والتميز دون المستثنى لانه انما مستثنى من الفاعل هو من  
تتمتع او من المفعول به او من يميز من المفاعيل او احوال فاحال كذلك فلا معنى  
الفعل به وان ذكر الشارح المحقق ذلك ان جعل نحو مرفوقا معطوفا على تقييد  
الفعل ويبدو به نحو تقييد الفعل بمفعول من تقييد النسبة والتقييد بغير  
المفعول ثم في كون التقييد بالمفعول به لربما الفائدة تطرأ بل يتوقف فهم الفعل  
المعدي عليه كوقوفه على الفاعل وعدم تقييده بوجه الى ارجاه عن مقتضى  
وضيحه مما مراد بالمفعول ما لم يرق مقام الفاعل او التقييد بما قام مقامه  
اصل الفائدة لا للقرينة ولا يخفى ان التقييد بمفعول لا يشمل ذكر المفعول المطلق  
للتاكيد الا ان يتكلف في التقييد بما يم صوره التقييد **فلهذا** **الفائدة** **وتقويتها**











جركان باي كان الحكم النادر محل وقوع ان المراد كونه لان حقيقة وجودها  
فانه لتدبرته اما شكوك فيكون موقع ان حقيقة واما مجرد به فهو كونه محققا  
بالمشكوك موقع لان لا يقال كيف يكون النادر موقع لان حقيقة والندوة ترجع  
جانب العدم لا ما قول المراد بالنادر اعم من النادر المطلق والنادر النسبي  
لا يدل عليه كاشياتي **وعلم** اما من التغليب او الغلبة **لفظ الماضي** اي اللفظ  
الدال بالوضع على الزمان الماضي ولم يقبل الماضي لئلا يتبادر منه الفعل الماضي  
**فان قلت** عرف الفعل الماضي بما فترت به لفظ الماضي فلا بد من  
على الماضي **قلت** اردت بالوضع اعم من الوضع التركيبي فكان ما مصاد  
لم يضرب مع اذا لانه النسب بالجزء بالواقع في الماضي حتى به  
ولست فاد ما ذكر ان اللفظ المستعمل غلب مع ان وان التكرار في موقعه لا  
**فاد اجابتم الحسنة** اي قوم موصي جنس الحسنة **قالوا شاهد** اي اجابنا  
هذه لا تغير ما يعني لا سبب لهذه الحسنة الا نحن وان نفهم سببه اية  
بلية **يطيرون** اي يقولون هذه مشامة نومي ومن حقه من المؤمنين وبسب  
حدوثها والظاهر ان المراد من هذه هههه والنظير هو من معه  
لتزويد نومي ومن معه منزلة حال الردي اذا انظرنا تشاؤم بالانبار  
الردي على ما في القاصي ولا يخفى ان اللام في لنا لتفصيل الاختصاص لانه  
تقتضي تطيرون ونومي ومن معه فتفسير الشارح قوله لنا هذه بلية خاصة  
بنا محل نظروا واحصوا واسلبه الجنة في انفسهم دون ملكية السنية في نومي  
ومن معه لا فظاهر حصداثه في نومي ومن معه بخلاف السنية الحسنة فان  
الله تعالى يدرق كل سرور فاجر وينعم على كل صالح وطالح ولذا كثر  
الحسنة وعلمت على السنية ولم يرد في القليل وتيب التمثيل لان الالة  
شخصا لان المراد اي اني بالماضي مع اذا في جانب الحسنة لان كذا في الايقاع  
والاظهر انما صح تمثيل المجي بذا اعم الماضي للقطع بوقوعه ورعاية المناسبة  
بقوله واد اجابتم الحسنة لان المراد **الحسنة المطلقة** لا المقيدة  
التي هي فرد من افرادها نوعا كان او جنسا **ولذا عرفت تعريف**  
**الجنس** لانه على اطلاقها لان الجنس الكثير الافراد كالواجب الوقوع للكثرة  
واتساعه في انواع الكثرة وفيه تعريف بالسكالي حيث قال عرفت تعريف  
العقد او الجنس والعقد اقصى الحق البلاءة ووجهه ان العقد ياتي بالاطلاق  
فضلا عن ان يكون اقصى الحق البلاءة ولعمري ان هذا من نطاق الانظار

وسام

وسام الافكار ولقد اطل في الشارح المحقق وراد عليه ما زاد السنية  
السند المدقق ونحن لا نرى بيان في كلامهم المستحيلة لمزيد الاطالة  
بعد ان هدونا الى وجه كلامه ونمنا نكته مرارته فنهدي به لك الهدية  
ونعنيك بالذرية عن كونه الرواية فتقول الحسنة المطلقة ولا راد به  
طريقان احدهما الواضح الغير الخفي عن احد وهو الذي ذكر المصنف والثاني  
يزاد بالحقيقة ما يطلق عليه الحسنة فيصح لفظ الحسنة بين الجنس وكل فرد  
فيعرف تعريف العقد بنا على ان الجنس الذي هو من هذا المفهوم لتعيينها بكونها  
واتساعها صار كالعمود المذكور في التقدير في عن التابع ويزاد بهذا  
الاعتبار من لفظ الحسنة ولا شك انه اقصى الحق البلاءة حيث جعل تعيينه  
لكثرة نصيب العين ورجح في اليقين على فرد من افرادها مع ان المتوقع  
انما بينا وتعين الفرد اذا الفردية انما تحصل باليقين **والسنية** **قالت**  
**بالنسبة اليها** اي الحسنة **قالت** المصنف اي اني في جانب السنية بلفظ  
المضارع مع ان ونحن نهماك على وجه اخر **وطد** **تكررت** تبيينها على ان الجنس  
لقلة افرادها لم يخرج عن الابهام ولم يصدق التعريف المتعني لتعيين **قالت**  
الشارح المحقق ذكرت بالتقدير وما ذكرنا النسب والاحسن الابلغ ان يقال  
اريد بالسنية سنية حقين اي ان اصابتهم سنية حقية يتطرون وافضلا  
عن الكثرة هذا كما يقال ان صر فلان فلان يزداد بني وهذا الذي ذكره  
من محي اذ اعم الماضي في الكثير وان مع المضارع في النادر وهو متفق على ظاهر  
ولا يمنع استعمال اذ في النادر مع التكرار والتعريف لتكنه فلا يشكك  
عليك قوله تعالى واذا من الناس منه عواربهم وقوله تعالى واذا امسسه  
الشرف ذو عوارب عريف لان استحقاق الانسان صداقته ان يكون مباشرة  
لمقد ربي لا يدل عليه لفظ المنس كالمقطع به وان ابتلا الانسان المتكبر  
المعرض بالشر المتعين لكونه نصيب العين بالنسبة اليه يجب ان يكون  
خطو عابه اذ من اذ امسسه الشرف ذلك الانسان المدلول عليه بقوله واذا  
انما على الانسان اعرض ونابى بجانبه ولا منافاة بين جعل المناس بينهما  
للمباشرة القليلة ومنع الالة على قلة فاعله بدليل قوله تعالى لمكربها  
اخذتم عذاب عظيم فاد كن السند السند اذ جعل الشارح المنس نائبا عن العلة  
هنا في ما ذكر سابقا من انه لا لاله لفظ المنس على العلة بالدليل المذكور  
ليس يبي وقد تستعمل ان في الجرم عبارة المفتاح والايضاح في مقام الجرم



وهو القواب لان ان لم يستكمل في الجرم مقوله في الجرم مقدر حجية اوجه  
وقت الجرم وهو النسب من تقدير المقام كفعلة الشارح والمواد الجرم بوقوع  
الشرط اولا وقوعه كافي في شرح المنع وان قيله الايضاح بالوقوع وتبعه الشارح  
الحق في شرحه **تجاهلا** لا قضا التحامل كقولك لمن ياتك هذا زيد  
في الدار وانت تعلم انه فيما ان كان فيما اخوك فتجاهل لتعلم كل مصلحة ربه  
في الاخبار وتعلم ليس فيما فتقول فيما اخوك لئلا يرجع الشايل على الفور و  
ساعة لتعلم زيد يحضر او لعدم جرم **المخاطب** لو كنت لمن يكذب اي يسبغ  
لله الكذب وايقظا وبعدك من الكاذبين ان صدقت فانه انقضت وفقد  
عدل عن عبارة المنع لمن يكذب فيما تحب وان صدقت فقل في ما انقضت  
لانه يفيد النسبة الى الكذب في قول النبي عليه وحيث ان صدقت يجب  
ان يقول بان ظهر صدق في ظهور الصدق في محمل ان يكون متوكلا للمشكك  
ولا يكون فيه خلاف مقتضى الظاهر بخلاف صدقه فانه يعلم جزئا فالمشكك  
بظاهره يطبق على ما هو لا على المنع لكن ايراد عبارة المنع في الايضاح  
بعينه يشهد به كمر بعد لا مما ذكر بكل اختصار عبارته وقوله فانه انقضت  
للتقدير اي لا تقدر على ما يدفع محال تلك والمثال محتمل التحامل للامانة  
وقطع المنازعة وعدم جرم المخاطب فلذلك اكتفي به لا عدم تبينه على كونه  
معملا كما شبه عليه قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نصحنا به فاعلموا ان الله  
فكانه لذلك خصة الشارح الحق في الشرح بالثاني وان جعله في شرح المنع  
لما **فان قلت** جرم المخاطب باللاقوع والموافقة معه تنفي استعجال  
لولا اختصاصه ان بالمشكوك **قلت** ترك جرمه باللاقوع فتزكاه  
الشك تبينه على ان الجرم باللاقوع مما لا يليق والغاية فيه الشدة وقد  
اشكل ذلك على الشارح الحق في استعمال ان فيما ترك منزلة الحال **واجاب**  
عنه بهذا الطواب وعقلية من توجيه الاشكال بعينه ضامن التجارب  
على انه يمكن ان يقال استعجال فرضه دون لولا ان اقرب مما هو المقصود  
لعدم دلالة على استعجال الثاني لاستعجال الاول فلو وان كان ان نسب من جهة دلالة  
على استعجال الشرط لكنه يفيد من جهة دلالة على استعجال الجزا فلان توجيه من هذا  
الوجه ومن انك البدعة جعل معارضة اعتقاد المتكلم والمخاطب مؤثرا  
للك لا يورث تعارض الدليلين الشك في الدعوى ومنها العدول اليه  
الشك لان القطع غير راجح وقوله ان صدقت فانه انقضت محتمل الكل او

اي المخاطب العالم بقوة الشرط اولا وقوعه وتخصيصه بوقوع الشرط كما في الشرح  
غير ظاهر منزلة **المخاطب** لمقتضى العلم كقولك بوقوعه ان كان اياك  
فلا تود لان مقتضى العلم بالاقوع عدم الايد او ان تجعل ثمة التبريل خبرية  
على موجب الجمل يفرق بين النظيرين في الفصل ومن انك الدقيقة تنزيل المتكلم  
على منزلة الجمل تبينه على ان ما شاهد مما يخالف العلم يشهد بمحتمله كافي المثال  
المذكور فان شاهد ايد الا ان تدعي اليه الحكم بانه ليس بانك او التوبيخ  
وتعبيد المخاطب على وقوع الشرط منه واعتقاده اياه وتصوير ان المقام **لاشتمال**  
**على ما يقطع الشرط عن استلزامه** ذلك المقام **الاقتضا** اي لفرض الشرط  
ولما جعل الشرط مقولوا عما اصله يتابع في المقام استعجاله لا يوضح استعجال  
ان المنافي يقطع فان ثبانه مقام التردد قد كلفه نظرا مشهورا معلوم احباب  
فقات **لا يفسد الحال** لا عراض تستوي بينه وبين التمكن في الاستعجال من  
قصد الامام والابطال وغير ذلك مما يظن به العقل المحتال **فان قلت**  
فيه تطويل المسافة بلا طائل لا يحصل العرض محتمل القابع سببا لتبريله  
منزلة المشكوك ولا وجه لجعله منزلة الباطل ثم اليسر منه ليعمله  
منزلة المشكوك **قلت** اجاب عنه السيد السند بمنع انما الظاهر  
ادفيه متالفة في التوبيخ يقتضيها المقام ونحن يجب بان القابع يحكم عليه  
بالبطال مع المسافة الطويلة لقوة هذا القاسر فان ابلغ مرتبة الباطل  
فيترجع عليه بالتبريل الى مقام المشكوك **فما مضى** **عندكم** **الذكر** **مختصا**  
اي محكم مضروب عنكم القدر وما فيه من الامر والبي والوقوع والوقوع  
اعراضا او للاعراض او معرضين **ان كنتم قوما متوفين** **فمن قولا بالكر** فان  
الشرط وهو كونهم سرفين اي سركين مقطوع به لكن جي بلفظ ان بقصد التوبيخ  
على الاستعجال وتصوير ان الاستعجال من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون  
الا على مجرد الفرض والتقدير لا شتمال المقام على الايات الدالة على ان الاستعجال  
مما لا ينبغي ان تصدق عن العاقل اصلا ولا استعمال اذ في مقام التوبيخ مناسبة  
عظيمة لمواقع لعلمنا تكون كريمة عند السليخ اذ استعمال تحقيق وقوع الامر  
الذي هو عادنا كيد للتوبيخ وربما تحقق التصوير بدون التوبيخ كافي فلو كان  
ان كان فلان اباك فلا تود لان فيه استعجال المقام على مند ولا يذ من المخاطب  
يقطع الشرط عن اصله لكن لا يوجب على وقوع الشرط وانما قال فمن قولا بالكر  
اتباعا لمذهب البصري والافا لكوني محتمل اذ المتقوطة والبصري محتمل



في تقديره لان ويجوز ان يحاز من ان قياسا ولا يجزي ان يوفق القدرين يستدل  
ان يجعل المنصور لمجرد السببية بغيره فان الشك او تعقيب غير المنصف  
به اي بالشرط على المنصف وهو طاهر قول المتنازع واما تعقيب غير المتنازع  
من شرطه اعلى مراتبهم وقد صرح المنصف في الايضاح بان المراد بغير المتنازع  
ظاهرا لا غير الارتياب حيث قال فان كان فيهم من يعرف الحق واما ينكر فلا يصح  
حمل قوله غير المنصف على غير معلوم الاضاف ليكون المعنى او تعقيب غير المنصف  
باعتقاده بالشرط على المقطوع به كما ذكر الشارح الحق وبعده السيد السند  
لرفع اشكال طناء واراد لولا هذا التاكيد وهو ان تعقيب غير المنصف به  
على المنصف به بحمل الشرط قطعي للاوقوع بالنسبة الى الجميع فلا يصح بذلك  
استعمال ان يميز المقام مقام لو بحث ابقاؤه على ظاهره ودفع الاشكال بان  
قلب المنصف على غير المنصف لصا والمقام مقام اذ ابقى العكس يميز المقام مقام  
ولكل منهما شرح من وجه على الاخر كما بينهما في تعقار وفي مقام تعقيب غير  
المنصف على المنصف استعان ان تم بحمل عبارة المتنازع على ما حمله لكن عنه  
مندوحة بما ذكرنا فكن معناه ولا تكن في ريب واجتنب من رتبة التقليد فانه  
الغرض عيب وقد طال في هذا المقام كلام الشارح الحق والسيد السند في ريب  
ما قيل في الدفع وهو اضعف من كل ضعيف فلم يشرع بان يخرج به هذا البحث  
الشريف وطوبى له على من اذ ليس بغيره كضوء وقوله تعالى وان كنتم في ريب  
مما نزلنا على عبدنا **يحمل** لكن الاول الخطاب لمجرد المتنازعين لانهم المومنون  
على الريب وعلى الثاني الخطاب لمجتمع من المتنازعين وغير المتنازعين **والتعقيب**  
**بجري** في فنون اي انواع كثير جريان القسم في الاقسام والمقصود به انواع  
كثيره وبه باطلاق انواع انما لم يستدل تحت الضبط والحصص والوظيفة  
فيه ذكره ليعلم ان الطائفتين من اعتباره لكن ينبغي ان يعلم انه يعقب الاكثر على الاقل  
والاشرف على الاخص الا ان يكون لفظ الاملا اقل او كان موثقا مع تدكير الاولى  
فيغلب ما لفظه اخص كالعمرين او يكون مذكرا كالتقديس ويغلب المنكر على  
على المخاطب والغائب عن غير عكس وان كان الغائب اكثر واشرف من المخاطب  
والمخاطب اكثر واشرف من المنكر منها تعقيب المذكور على الاناث **قال**  
المحقق وقد ثبت ان يجري على المذكور والاثاث صفة مشبهة المعقولة  
على طريقة اجزائه على المذكور خاصة **كقوله** وكانت من القانتين عدد الاثاث  
من المذكور القانتين بحكم التعقيب لان القوت مما يوصف به المذكور والاثاث

والقياس

والقياس كانت من القانتات هذا كلامه ولا يخفى اجرا الصفة على المذكور والاثاث  
على طريقة اجزائه على المذكور خاصة في التعبير من مجموع في المذكور والقانتون فانه  
اول القانتات القانتين اذ لا بد من تحول القانتين لرسم حتى يصح جعلها منم بحكم  
من التبعيضية وجبته لا يصح قوله على طبق المفتاح والايضاح عدت الاثاث من المذكور  
او عدت الاثاث من مجموع المذكور والاثاث وان اول تلك العبارة بان المعنى  
جعلت بمنزلة المذكور في التعبير بلفظ يخص بالذكر كما اول السيد السند في شرح  
المفتاح فلا توجه لقوله كانت من القانتات والتحقيق ان التعقيب في الآية مقصور  
على وجهين احدهما ان يردوا لقانتين القانتين والقانتات تعقبيا وانها  
ان يردوا لقانتين المذكور ويجعل مريم قانتا تعقبيا لوصف قوتها الذي لا يكون  
الا للرجال الكمل على صفات الانثى ويجعل بذلك الاعتبار ذكر افعد من القانتين  
فحينئذ لا تعقب ولا يجوز في القانتين اذ المراد به المذكور اقرق ومما يستدل  
بجعله بمنزلة المذكور انه يقبل تحريكها مع انه لم يكن المحرورا لا المذكور وهذا  
معنى قول المفتاح عدت الاثاث من المذكور بحكم التعقيب وهذا الاعتبار يصح ان  
القياس كانت من القانتات لكن اول كلام الشارح ياتي عنه وهذا الحال في قوله  
تعالى واذ قلنا للملائكة اتحدوا لام محمد والابليس حيث قالت المفتاح  
مد ابليس من الملائكة بحكم التعقيب عد الاثاث من المذكور يعني قلب صفة  
عبادته وقامه نسبة الملائكة على صفات الجن فيجعل من الملائكة لانه غير الملائكة  
عن ابليس والملائكة تعقيب لافراد الكثر على واحد معنوي فيهم وقد نبه  
عليه بقوله عد الاثاث من المذكور اشارة الى الاثاث السابقة في كلامه ولما حمل  
الشارح المحقق والسيد السند على غير معناه احتاجا الى تأويل بعيد بقوله عد  
الاثاث من المذكور يعني هذا المثل شبه تعقيب المذكور على الاناث في كون كل  
منهما استعلا للقط في غير الموضوع هو كذا ولا يخفى انه لا فائدة في هذا الكلام  
على انه لم يبين المفتاح ان عد الاثاث تجاوز وقد سبق على عد الاثاث تعقيب اخر ذكره  
بعد هذا التعقيب تعقبيا اخر والمربيه في ثي منها على كونه مجازا فلا مبذ  
من دلج على تخصيص هذا المقام بالنسبة لم لا ينكر صحة التعقيب في الآية  
باعتبار ما ذكره اما النزاع في كونه مراد المفتاح **واعلم** ان الشارح المحقق قال  
ويحتمل ان لا تكون من في قوله تعالى وكانت من القانتين للتبعيض بل لا بد  
الغاية اي لانت ماثية من القوم القانتين لانه ما من عقاب هرون اخي في بيته  
**واقول** لا يخفى ان الاثاث حينئذ ايضا ان يكون في القانتين تعقبيا



ليكون وصفها بالصلاح اباها وامها نسا ومنها تعليلها جملة الخطاب  
على الغيبة بان يجتمع في شي هاتان الجملتان فتقلب الخطاب على الغيبة نحو قول  
**قال بل انتم قوم مجنون** فان القوم مخاطب من حيث المعنى لجملة الخطاب  
غائب من حيث اللفظ فجعل وصفه على صيغة الخطاب ومذات وزيد افعلا  
فقلب فيه خلاف المعطوف عليه على غيبة المعطوف **قال** الشارح المحقق ومنها  
تعليل المنكسر على الخطاب والغائب نحو انا وانت فعلمنا انا وزيد ضربنا وفيه  
نظر لان صير المنكسر مع الغير موضوع لمنكسر معه غير سوا كان غائبا او محال  
فهو في المثالين نظر لان صير المنكسر على صيغته ولا تغليب فالمثال المطابق  
لتغليب المنكسر على الغائب نحو رجال تفعل على صيغة المنكسر مع الغير وجعل النسبة  
من اسئلة التغليب قوله تعالى اخبر حنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريشا  
او لتعودن في ملأنا غلب القبا على كنهه فنسب صفة العود الذي في لا محاب  
اليه والا وجه انه غلب دخول اصحابه في ملأهم على دخوله وعبر عن الجمع بالعود  
ولا يفيد ان يستغنى عن التغليب بان يحكم شعيب اخلا في ملأهم بحكم ان اطفال  
اهل الكفر اذ لم يكن احد ابوهم مسلما اخله في ملأهم وطفه بهم او كان  
ذلك القول منهم باعتقاد قبل نبوته ومنها تغليب العقل على غيرهم كما قالوا  
في الحمد لله رب العالمين **و نحن نعو** العالمين اريد به الفعالة  
وتربية غير العقل لمصلحة العقل فهو مندرج في ترتيبهم ولا يفيد ان يكون  
تغليب المذكور على الموث من شعيب تغليب الغافل على غيره **ومنه ان ونحن**  
لم يقل وابوين قطعا على المثال السابق وفصله عنه بغيرها على التفاوت بينه  
وبين السابقين مما للنفرد المعلوم حتى في اللفظ قبل التغليب وانما غلب  
ما هو اريد على وجه اللفظ من البيئية وهذا مما ليس المفرد المعلوم  
فصيب في اللفظ اصلا وانما الحق بوجهه ومارته لبعض التغليب وبهذا  
طهر ان بين المثالين السابقين شبهة الاتصال اقتضت عدم الفصل بينهما  
وتوم ان الفصل بين الاول والثالث فصل بين المتناسبين ليس بشيء  
والمراد بغير متفرقا عما مر ان قدرا وانما غير بلفظ عمر لانه اخف وبلغ  
القدر لانه مذكور والمذكور متعين وان كان الموث اخف كما في الشرح ولا يفيد  
ان يقال تعين المذكور في القدرين ايضا لكون القدر اخف من الشرح لانه في تقدير  
شمه ولكن ان جعله ونحن محروقا ولا يخفى المراد منه حينئذ على كونك  
ووجه صحة تشبيه الاب مع انه حينئذ ليس له قدر مشترك مما بحث عنه

في تحله على ان عدم القدر المشترك في ابوين دون عمر بن مسلم لانه ان يكون التغليب  
بتغليب صفات الابوة في الام على الامومة وجعله من افراد الاب ادعاه ما يجتمع  
فيه تغليبان يغلب العقول على غير العقول والخطاب على الغائب قوله تعالى جعل لكم  
من انفسكم اروا جا ومن الانعام اروا جا يذروكم فيه فان قوله يذروكم خطا بل خطا  
بقوله خلق لكم من انفسكم وللانعام عند القوم وان رغبة الشارح المحقق وصفه كالخطاب  
السابقين ففيه تغليب الخطاب على الغائب وتغليب العقل على غير العقل لان لفظ  
كم يخص بالعقل وتعبه السيد السند بان اجتماع التفسيرين يقتضي خطاب سوا  
فيه لفظكم وكن اذ الخطاب لا يكون الا للعقل ويدفعه ان خطاب غير العقل  
لا يتوقف على التغليب اذ لا تغيب في اعيانها واما ما يارض واما تعين التغليب  
بلفظكم فكذا اتك الشارح في اثبات تغليب العقل على غيرهم وبالخطاب بلفظكم ولم  
يكف بجملة الخطاب ومنها تغليب الموجود على ما لم يوجد واسناد ما يخص الموجود  
الى المجموع وسئل الشارح المحقق بقوله تعالى والذين يؤمنون انك يا ابن اليتيم  
فان المراد المنزل كله **اقول** يحتمل النظم بوجه اخر بعيد اذ لو كان  
الانزال قبل الايمان ولا يتوقف فلاح المنكسر الا على الايمان ولا تغليب فيه وهو  
ان المراد بغير الانزال واستقبال الايمان وكون الانزال قبل الايمان  
ولا يتوقف فلاح المنكسر الا على الايمان بعد الايمان ولا يجب عليه الايمان قبل الانزال  
ولما كانت المصلحة باللفظ المحصل ان يظن بهوله نكت داعية الى ارادة اذ ان  
غير مقام القطع تنوع نكت ايراد ان مقام الجزم ولم يستقبل في تفسيرها ووثق  
بتمكينه بنحسبينا ونحن نقدر به رجحا انك تتدري بها **اول كونها** قال  
تعليل لقوله ان كل قدم ليثبت الحكم من اول الامر معللا له فيكون استقراء  
لا يكون لما يذكو تغليبه بعد هذا وفيه ان في وضع الدعوى اولا وتعليلها بعد  
حصولها بعد انتظار وطلب ويكون ذلك الحصول لم ويكون وقفه بان في القائل  
من غير تصور بالدعوى مزيد شرف بالدعوى وحصولها بعد انتظار والتحقيق  
انه دليل على قوله وان اذا الاستقبال وبيان انك بقوله كان كل المتعارفين  
ايراد مثل هذا التعليل وسقط بين ما هو ان له وبين ما هو لم له والشارح  
فيه ومن ثم او لدنك الا انه لما بعد المشار اليه صرح بذلك ولا يخفى انه ليس  
اول تغليل قدم على المعبد في هذا الكتاب فليت شعري لم اخر التفسير له  
الى هنا لتعليق امر هو الجزا **بغير** والشرط في الاستقبال هو متعلق بالتعليل  
بشهادة قوله فيما سبق فان اذ الشرط في الاستقبال فان الشرط هنا لثبوت تغليب



امر بامر وما وده الشارح به من ان التعليق في الحال مدفع بان التعليق جعل  
 التي تعلقتا بالبعد في حال والمعلقة في الاستقبال وتعلق الطرف بالمعلق  
 لا بالبعد والشارح جعله متعلقا بعين وفيه تكلف فقد يراد بالتعلق اي كائنا  
 في الاستقبال ولقد عدل عن عبارة المفتاح حصول امر يحصل ما ليس حاصل لان ما ذكر  
 مشترك بينهما وبين لو كان من جملة كل فعلية اي امر احادنا غير ثابت  
 استقبالية غير قابلة بتقدير بزمان الحال او الماضي ولو تقيدت كان خروجه  
 من وضعها الذي نحن في بيان فلا يطرده اطراد استقبال ان مع كان في الماضي وان  
 كنتم في ريب لانه يجوز ولذا قيل ان معناها يعني اذ وكذا ينبغي ان يطرده استقبال  
 اذ مع كان في الماضي وان لم يذكره لعدم الفرق الا بان اقوي في الشرط وكذا  
 ان الموصلية المدكورة مع الواو كثير او بدو ونما بقلة فانه لمجرد الربط ولا  
 يخرج الماضي ليد الاستقبال الا بدو كما حذر زيد وان كثرت ما يجعله واستقبال  
 اذ مع الماضي كثيرا لانه مجاز شائع ولا يخالف على لفظ الخبر المجهول كما هو المنقول  
 اي لا يخالف المتكلمة لكن لفظا لا لثبوت لان ظاهر الحال رعاية الموافقة  
 بين اللفظ والمعنى فلا يعدل عنها ما لم يكن يوجب العدول عن الظاهرة ولكن  
 ان جعله خبرا معروفا على صيغة الخطاب او الغيبة اي لا يخالف كل من جملة  
 كل ذلك لفظا وفيه وان جعله امرا مجهولا او معروفا باحد الوجهين وفيه  
 والنكتة امر يحصل بدو النظر حتى يحتاج صاحبه ان كان له صوابا ان يصعب  
 على الارض ولا يخفى حين توضعها في هذا المقام لان المراد غير ظاهر الحال ولا  
 يمكن الخالفة بجعل الشرط اسمية لكنه اطلق هو ان الخالفة لثبوت النكتة اعتماد  
 على استمرار وجوب فعلية الشرط ولا بد من تقييد الفعلية بالخبرية وهذا  
 الى جواز انثائية الخبر اطلاقا ويدل على الخبر كما صرح به الشارح المحقق فجعل  
 الجزا انثائية من قبيل مخالفة اللفظ للمعنى لنكتة وهما بحث شريف  
 لا ينبغي قوله وهو انه هل يصح كون الطلب جزائيا او لا كما قد عا  
 السيد السند وادعى ان الوعدان له التصحيح يمكن ان انثا لا يقبل الاثبات  
 بالشرط دون انثا ويدل على الخبر فكل جملة مشروطة محتمل للصدق والكذب  
 وان جعل الجزا انثا والموان الشرط في قوله ان جاك زيدا فذكرته مسئلة  
 قيد المطلوب لا للطلب والطلب يتعلق بالكرام المقيد وكيف لا والطلب  
 في الطلبين كالاخبار في الخبري فكما ان المقيد في ضرب زيد اعدا لم يتعلق بالاخبار  
 بالخبر عنه فكذلك في الطلبين فالشرطية التي جزاها انثا لا يحتمل الصدق

والكذب

والكذب نعم لو كان المقصود بالافادة في الشرطية النسبة بين المركبين على خلا  
 ناهي هيب اليه المفتاح وتبعه المصنف كالامر كاذب السيد السند فكان هذا  
 اختلاف يتفرع على اختلاف في النسبة الثابتة في الشرطية في انما بين المركبين  
 او في الجزا ولا يجوز جعل الشرط اسمية لا يقع جعلها طلبية وخوها وان اوت  
 الى الخبرية لان ارادة الشرط يمنع جعلها الطلب الموقول ونحو والاسمية شرط  
 بل لا بد لا يساعده الاستقبال بنا على ان مناسبة الادة بالفعلية الجزية اشد فليرضا  
 بقولها وما ذكره الشارح المحقق من ان قوله لفظا اشار الى ان الجملة ان جعلت  
 كلتا هما اي احدهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال يجب  
 تاويله بان المراد ان جعلت كلتا الجملة او احدهما اسمية او فعلية ماضوية  
 فالمعنى على الاستقبال يجب تاويله بان المراد ان جعلت كلتا الجملة او احدهما  
 احدهما الامر بن من الاسمية والفعلية الماضوية ولكن ان تنبه على مذهب الكوفيين  
 في ان احدين الناس حال فاما كما فانه لا يقولون بال حذف والتفسير بل يجوزون  
 دخول ان على اسمية كما ان غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب  
 المراد بالجمع المحكي باللام الجنس ليشمل ما له سبب واحد ولهذا تركه وصفه بالثبات  
 في وقوعه كافي للمنتاح نحو اشتريا كذا او كون الاول مع اوله او كون دغلا وهم مضمون  
 على ابدان غير الحاصل كواقع للقبض ماضى او لتحقيق الوقوع كالواقع فالكون  
 ثابته متعين للوقوع كالواقع بالكون ناقصة لقوله افان مت اول المتناول  
 من الشايخ او اظهار الرغبة في وقوعه من المتكلم نحو ان ظفرت بحسن  
 العاقبة على صيغة المتكلم مثال اظهار الرغبة وعلى صيغة الخطاب مثال  
 لما اقول او للرغبة وما ذكره بيان الفعلية اظهار الرغبة للانراذ  
 في معرض الحاصل ان نسب بينان عليه نفس الرغبة له او اظهار الخوف من وقوعه  
 فان الخاف من يي يكثر تصور اياه حذر عنه فربما يحيل اليه ولا يجوز ان يكون  
 ان ظفرت ربما يقع مع الاسباب المناخقة وربما يتعين وقوعه فلا يفيد انه  
 بعيد ان يحصل في المتن مثلا للكل لا انثا تقينا ما يلوخ من الايضاح وانما  
 وجه تخصيصه هذا المثال فان الطالب اذا عظمت رغبته الظاهرة ا  
 رغبته او اظهار رغبته الرغبة في حصول امر يكثر من الكثرة او الاكثر وهو  
 اي الطالب اياه اي حصول ذلك الامر وفي الشرح اي الامر وما ذكرنا النسب  
 المعنى وما ذكره النسب لفظا وما يحيل ذلك الامر اليه اي ليد ذلك الطال  
 طاصلا فيغير عنه لاحاله بالماضي وفيه اي على الايراد اظهار الرغبة

فربما هو



في الشرح اي على اظهار الرغبة ورد قوله تعالى ولا تكفوا قيامكم على البقا اي المبدأ  
ان اردن حصصا اي الصون عفاوا امانات وعليه لتفاوت بينهما لان الله تعالى  
من عن الرغبة والامراد ههنا لانهما هو كالرضي به ايضا لا يجري فيه البيان  
المذكور وقوله هذا يشعر بان المثال كان لاظهار الرغبة واجوبة اشكاله  
تقيد النبي من الاكراه على البقا بارادته من المحض مما يطلبه من انفسه قال  
**الشكاي** او التعريض بعد ذكر قوة الاسباب وكون ما هو للوقوع كالواقع لا بعد  
ذكر الامور الاربعة كاقومها العبارة لانه ذكر التفاوت واظهار الرغبة في  
وقوعه التعريض كانه نسب هذا القول الى الشكاي مع ان الجميع يذكر في  
المفتاح لانه لم يجد هذا الوجه في كلام غيره يخالف الوجه الاصح **وقال**  
الشراح المحقق اشارة الى ما فيه من الضعف والخطا ويعدله انه لم يبين في  
الايضاح لضعفا ولا خطا ولو حكم فيه ضعفا او خطا لما امكنه وكان الضعف  
الذي اشار اليه ان التعريض سناه لم يبين منه الفصل ودخل التعريض  
فيه ويدفعه ان ذلك الاستناد لا يفيده وقوع المشترك لم يميز المستند اليه  
لوم تكن صيغة الماضي بل انه سيقع على ان الامكان الذي اتي بكفي للاسناد  
بحسب الفرض او صيغة الماضي لان اللام الموطئة لا تكون في الاستقبال الا مع  
الماضي فهو اتباع الاستقبال الواجب ويدفعه انه لا ينبغي بينا نصيبات حتى  
يسمع الاجماع **محولين اشركت** يحطن عنك والخطاب لمن اوجي اليه  
كايد لعلية قوله ولقد اوحى اليك وليه الدين من قبلك لين الآية **فقول**  
الشراح المحقق الخطاب لمحند عليه السلام وعدم اشراكه تقطوع به لكن يحط  
بلفظ الماضي ابراز للاشراك في معرض احاصل على سبيل الفرض والتقدير  
تعريضا عن صدور عنهم الاشراك منظوفه والاويل والخطاب لمن اوجي اليه  
**ونظير** في التعريض مع بينهما من التفاوت لفظا فان احدها شرط  
ووالاخر واحد ابراز في معرض احصيله ووالاخر يعني من حيث  
ان قوله لين اشركت ليس مختصا بتعريض بل الخطاب منه متصل لان هذا  
الحكم حقه محقق بخلاف ما لي لا اعبد الذي فانه محض التعريض وما فيه  
لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم **بدليل** واليه  
ترجعون لم يثبت في الاستدلال لانه ان المنكر ليس ببارك العبادة لان  
ذلك لا يوجب التعريض بل يحتمل ان يكون تدريلا لعبادته منزلة  
العدم ولوم نفسه على ترك العبادة الكاملة ولا يحتمل ان يكون واليه

رجوع

ترجعون تعليها ويكون في تعني واليه رجوع الكل لانك عرفت انه لا يقع  
تعليط المخاطب على المنكر وان كثر **وجبه حسنه** ان التعريض المطلق  
او حسن هذا التعريض بخصوص ما ذكره يوافق الثاني اذ لا يجري في قوله  
لين اشركت اذ لا يصح حيث لا يريد المنكر الا ما يريد لنفسه ولو قال الا ما يريد  
لم يجبه لكان واويا والاول اما يسوع لو حمل قوله لنفسه على سبيل التمثيل  
**السمع** **المخاطبين** في الاولي المطلوب لجواز ان يكون المنكر بطلان  
تزوج باطله واما عهده **على وجه لا يريد** انما فاعل يزيد او مفعوله  
وجزم الشارح بالثاني لاحصاء الاول الى تقدير الرابطة وعلى وجه لا  
يحملهم غضبا او وجه بوجه رضام حيث يروته مشفقا **وهو** اي ذلك  
الوجه **ترك التعريض** **بشيء** والالطف عبارة المفتاح وهو ترك التوكيد  
بالمنزعح الخ فاعرفه **الى باطل** ويعين على قوله لكونه ادخل في الخاص  
**والشفقة** **حيث لا يريد المنكر** **لما لا يريد** **لنفسه** قال الشكاي  
ويجي هذا النوع من الكلام المصنف يعني المعيد للاتصاف وهو التسوية  
وعدم ترجيح نفسك على غيرك من امر تفازع الخطاب فيه واصله من الاصل  
يعني اعطى النصف **قال** الشارح ويسمي الاستدراج ايضا لاستدراج  
الحكم الى الاعان والقبول ويقولون انه محادثة في الاقوال بقوله المحادثة  
في الاقوال واعلم انه كما يكون من نكت ابراز غير احصيل كون ما هو للوقوع  
كالواقع يكون كون النبي واضح للزوم اما في نفسه او بالنظر الى لازم الحكم  
فيستغنى عما في تحقيقه من حيث اللزوم لا في نفسه كاذك المفتاح في قوله  
تعالى ان يتبعوكم اي يصعدوا فكم او طردوا او يظفروا بكم على ما في التانوس  
حيث قال سمعكم صافه او اخذوا وطفروا فلا يصح تعسب  
يتخذوا كمرسكوا مسكة ويطفروا بكم على ما في الشرح يكونوا كمرسكوا  
العداوة على ما تقتيد صيغة العدو من المناقعة ويسطوا اليكم اي يهجمون  
والاستنم بالسنواي القتل والضرب والشم وودوا لوتكفرون اي تنهوا  
ارتدادكم عن دينكم حيث قال التعبير بما في لان لزوم واداءهم ان  
يودوهم كفارا المصداق منهم والظفر بهم لا يحتمل من الشهادة بل يحتمل  
لزوم الاولين بهما اعني كونهما اعدا وبسطهم الايدي والالسن اليهم  
من كفرهم لانها فاصحة اللزوم بالنسبة اليهما لان واداءهم كفرا لمؤمنين  
ثابتة البته ولا احب اليهم من كفرهم لكونه امرا اشيا بالمؤمنين وانفسا



المشركين لا يختم ما به الخاصة وارتفاع المعاملة والمشاورة بخلاف  
 العدو له ويطأ الأيدي والالسن اليهم فانه يجوز ان يعا لذي  
 المصادقة يتذكر ما بينهم من المعاونة والمعارفة وماشا واعليم من قوام  
 اذ اسكت فابح اي احسن العفو واما استفاودة كفههم بالملوا  
 المشركين وان كان محتملا لكن لا يخفى انه بعد و اخني ولا يخفى ان كلامه  
 صريح في انه جعل الجزاء بعدد الاجوع من حيث المجموع وحينئذ يوجه  
 عليه ما اوردته المصنف على توجيه الكشاف لمعني و دوا واستعرف  
 ان شاء الله تعالى وهو انه لا قابلية لتقييد واداهم بالظفر والمصاوفة  
 وهو امر مستحيل لا يحسن باحد التقييد و قد عر عليه ان جعل و دوا عطا  
 على مجموع الشرط والجزا حتى لا يتقيد بالظفر واداهم عليه الشارح  
 المحقق انه يحجه مثله على قوله يكون لا يكون اعدا او عد او تم ثابتة  
 ظفروا او لم يظفروا ولا يمكن فيه هذا الوجه فلو حده ان المراد  
 اظهار الوداد و اجرا متقضية وكذا في الكون اعدا **المراد**  
 اول لان العدو اق بعد الظفر واداه كفههم غير بين لانهم يكونون  
 حينئذ خدثا ومبينا لم ولا يكون لهم اعتداد بانهم فيجوز ان لا يكون  
 متممين لكفههم فيحتاج اليه الاخبار بخلاف الوداد اذ قبل انظرف  
 فيكون للتقيد فائدة وثانيا انه يحتمل ان لا يود واداهم كفههم  
 قبل انظرف لان في حبه ان كتاب مكانه و مشاق لا تكاد تحتمل يكون  
 معرضين عن ذلك الوداد **قال** انه قد اشار المصنف بقوله كابر اذ  
 دون ان يقول ولا يخالف ذلك لفظا الا لا يبراد اليه ان الحاشية  
 ربما تكون نكتة اخرى وهي اما ما ذكرها المصنف عديله كابر اذ  
 احاصل في معرض احاصل حيث قال و ابرار المقيد في معرض الملو  
 لانصباية الكلام اليه معناه كافي فقلت ان كرميني الا ان فقيد اكرمتك  
 امر مراد ا به ان تعقد با كرامتك فاعتد با كرامتك وان كان  
 الكشاف في قوله تعالى ان ينفقوا كراما لانه حيث قال الماضي وان كان  
 يحوي في باب الشرط تجري المضارع في علم الاعراب فان فيه نكتة  
 ولانه قد و دوا قبل كل بي كفههم واداهم كفههم انهم يريدون  
 بكر انصار الدين والدنيا جميعا من قبل النفس ومذيق الاعراض  
 واداهم كفههم اسبق المضارع عند مراد الما لتعلم ان الدين اعز عليهم

من ازا واجه لا نكر تذالون بناء و نه والعدو هم شي ان يقصد واعني عند  
 صاحبه هذا الكلام قال المصنف وهو حسن دقيق ونحن نقول لا يخفى في ويمكن  
 انه يستحق حينئذ اول جزاءا شرطية لا نقول قد سكت في الذكر طريق القوي  
 اليه الاقوي فالاقوي وهو من شعب البلاغة كالا يخفى **قوله** اي لتعليق  
 حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا **في الما في حق القطع استفاضة**  
 لم يقبل بانقائه لان هذا الشرط بمعنى الجزاء الاول من الشرطية دون معنى قصد  
 بالشرط الاول **قال** المصنف فيلزم استفا الجزاء استفا الاكرام في قوله  
 لو جيتي لا كرمك ولذا قبل في لامتناع التي لامتناع غيره هذا الكلام يعني  
 لامتناع الجزاء لامتناع الشرط و اشار بذلك الكلام اليه ان ليس صريح لولا امتناع  
 الجزاء لامتناع الشرط بل هو الما ل وصديجه تعليق حصول مضمون الشرط مع القطع  
 باستفا الشرط ويلزم منه استفا الجزاء **قال** السيد السند ان استفا الشرط ايضا  
 ليس صريح معني لو بل ماله او معناه فرض مضمون الشرط وتقديره في الما في  
 وتقديره الثاني في الما في يستدعي استفا وفيما ذكر السيد السند نظرا معني  
 اذ اة الشرط التقدير التاميل للمحقق والمقدر كما صرح به في بعض تصانيفه فلا  
 يقيد استفا المقدر وفيما ذكره المصنف ما اوردته الشيخ ابن الحاجب ان القطع  
 باستفا الشرط لا يستلزم القطع باستفا الجزاء لان الشرط سبب واستفا السبب لا يلزم  
 استفا المسبب **وقال** المصنف الاول ان الشرط مذكوم واستفا المذكوم لا يلزم  
 استفا اللزوم وبالحكمة قال ثير من يقول ان الحق انه لا استفا الاول لاستفا الثاني  
 لانه يستدل بامتناع الجزاء على امتناع الشرط دون العكس **وقال** الشارح  
 المحقق ليس يعني قوله لولا امتناع الثاني لامتناع الاول استدلال بامتناع  
 الاول على امتناع الثاني حتى يبره ما اورد قبل معناه ان لولا استفا الجزاء في الواقع  
 بسبب استفا الشرط فعنا سببية استفا مضمون الشرط في الخارج لان استفا الجزاء  
 فاعتراض الشيخ ابن الحاجب واشيا عه انا هو علي ما فهمه من كلام القوم وقد  
 غلطوا فيه غلطا مريحا **و** ذكر من عاب صحاح هذا الكلام وفيه انه حينئذ  
 يكون حرف تعليل وتعليق واما يكون حرف الشرط او كان للتعليل وتكون  
 السببية لازما المقصود فلا يفي ما ذكر في دفع استنباه الشيخ ابن الحاجب  
 فقال السيد السند في شرح المفتاح ان سببية استفا الشرط لان استفا الجزاء  
 لازم معناه فانها موضوعه لتعليق حصول اثر في الما في بحصول امر اخر مقدور  
 فيه وما كان حصوله مقدورا في الما في كان متقنيا فيه قطعاً فيلزم لاجل استفا فيه



استقاما على به ايضا ويجه عليه مع ما عرفت منع لزوم استقاما على لاجل  
استقاما على به لغير ما ذكر الشيخ ابن الحاجب فالوجه اننا موضوعه لتعليق امر  
مقطوع باستقامته يحصل امر في الماضي فيعلم منه استقاما الشرط وسببها لا استقاما  
الجزا لانه علم من التعليق بسببية الشرط ومن استقامته استقاما الشرط لان استقاما  
المسبب يستلزم استقاما كل سبب وسببه لا استقاما الشرط لا استقاما لا استقاما  
المسبب يكون سببا عن استقاما المسبب وان ليس لان ما له فقامت فالصواب  
ان لو لتعليق امر بغيره في الماضي مع القطع باستقاما الجزا فيلزم استقاما الشرط  
لان ما ذكره المصنف **فان قلت** لا يصح ما ذكرته في قوله تعالى لو كان فيها  
الجنة الا الله لفسدنا وفي قوله صلى الله عليه وسلم في جواب من سأل عن حياة  
المؤمن عليه السلام لو كان حيا لاراني **قلت** الاستعمال الكثير في كونه  
لا استقاما الثاني لا استقاما الاول وقد يجي ليجرد التعليق والربط مع استقاما الجزا  
من غير ذلك على استقاما الثاني لا استقاما الاول يستعملون في مقام الاستدلال  
باستقاما الجزا على استقاما الشرط في حينئذ لا استقاما الاول لا استقاما الثاني وهذا  
الذي صار عرف ارباب المعقول حتى قال الشارح المحقق هنا الاستعمال قاعدة  
ارباب المعقول والاية الكريمة واردة على قاعدة تم يعني على استعمال عزي  
صار قاعدة لارباب المعقول لان القدران لم يزل على اوضاع ارباب المعقول  
و نحن نقول — كيف يتصور هذا ولم تكن المعقولات حين نزول القدران  
مذونة بالعزي ولم تكن عرف لم يلفظ عزي لكن فيما ذكره الشارح المحقق  
من ان لو عدا ارباب المعقول ليجرد الدلالة على اللزوم فلهذا اصح عندهم  
استصحابا عن القدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالها هو موجود لكن الشمس  
طالعة نظرا لانه ينافي ما قالوا ان في لواغنا عن استصحابا لثبوتها في الماضي  
عن وضع المقدم والوجه ما ذكرنا وقد نستعمل لوجعي ان وجهه المبرر  
قياسا فيستعمل كان في تلازم بين شي وشي مع ان اللازم اولى بكونه  
لازما لتفويض ذلك الشرط فيلزم ذلك الاستمرار وفي هذا الاستصحاب  
ليس الجزا فعليه استقباله في ان ولا ما ضويا في لوجعك منه قوله عليه  
الصلاة والسلام كما ذكره الشارح وقول عمر رضي الله عنه على ما في الرضي وهو  
السيد السند في شرح الفتاح نعم العبد منهيب لولم يحف الله لم يعصيه  
و نحن نقول يجوز جعل هذا الكلام على استعمال المهور اي لم يعبد رعيته  
الا الخوف فيكون من قبيل تأكيد المدح بما يشبه الذم او اعصيان له الا الخوف

الشرط

المعطر فيكون فيه رده للخلافين الخوف والرجاء فانه لا فصل تعبر عن ترك  
الاولى منه بالعصيان مباينة في براءته عن العصيان ثم نقول بتعليق الشيء  
بالمشي يكون تعلقه بعينه اولى لا يستدعي قصد الاستمرار كما قالوا بل يمكن  
فيه قصد حصول ازمة الجزا من الشرطين فنقول لو ضررني امر لصبرته  
فيقصد وجود ضررني على طريق ضرب التعبد بطريق الاولي ولا يلزم منه  
استمرار ضررني ولا يلزم انه لو ضررني السلطان لصبرته ولا يبعد ان يقصد  
في ذلك الاستعمال المباينة في لزوم الجزا لتفويض الشرط من غير قصد استمرار  
فيقصد في المثال المذكور ان عدم العصيان لازم بحرف صهيبي بادا لاروي  
لعدم خوفه من غير قصد لزومه له او يقصد في سببية التفويض للجزا  
كما نقول لمن يظن لك انك اثبت عليك يعني سألني لمحض محبتك ومعرفة  
حق لك لا لما ظننته من انك امك فان الاكرام كالامانة في السببية  
**الشارح** المحقق وتستعمل لولا استعمال لوفي لولم يحف الله لم يعصيه  
فيقال لولا الاكرام لا اثبت عليك فيقصد استمرار الاشياء وذلك لا  
لولا في معنى لولا الداخلية على الشيء ولا يعني انه لو نزع الشكاي لما استقرت  
مذهبه الرضي وهو ان تقدير لولا زيد لولا وجد زيد لازم وحول  
لوعلى الفعل اذ لولا في لولا على لا فينبغي ان يقول لان لولا هي الداخلية  
على الشيء وانما رذهب البصريين في انها براسها فهي لا تدل على التلازم  
بل على ان وجود ما بعد لولا مانع عن تحقيق جوابه فلا يقصور افادته او جراه  
مع ثبوت ما بعد تحقيق بطريق الاولي ومن هذا التحقق ان نزاع الكرامة  
مع البصريين ليس في مجرد تعيين المقدر بعد لولا بل في المراء بتركيب  
فيه لولا الامتناعية ايضا ومنهم من يستدعي جعل امثال لولم يحف الله لم يعصيه  
جاءا على حقيقة لوجع الجزا مقيدا اي عدم العصيان المرتب على عدم الخوف  
ولا يلزم من استقامته استقاما عدم العصيان فذلك عدم العصيان المرتب  
على الخوف و رده الشارح المحقق بان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم  
الجزا والا لكان التقييد بالشرط تكرارا وان الوجه ان الصحيح حاكم  
بعدم اعتبار التقييد بالشرط في قولك لوجعي لا كرمك وان المنق  
نفس الاكرام لا الا لزام المرتبط ونحن نأخذ بانه لو كان التقييد بالشرط  
معتبرا في الجزا لكان رفع المقدم مستلزما لرفع الثاني وقد اجمع  
العقلاء بان رفع المقدم لا يوجب وكان وضع الثاني مستلزما لوضع



المقدم مع انه خلافه مجمع عليه وزيف الكل بان المدعي ان الجزا مقيد في مثال  
هذا التركيب بمقتضى وضع لو وحكم الوجدان فيما لا داعي اليه والتجيب عن  
التكرار بغير الضروري لا يوجب عدم اعتبار التقييد فيما نحن فيه  
ولا يلزم عن اعتبار التقييد فيما نحن فيه ولا يلزم من اعتبار التقييد في عدة  
شرطيات اشراج الدفع والوضع المذكورين لانه انما تحقق اللزوم من خصوص  
المادة نعم برده التقييد ان المقصود من قوله نعم العبد صيب لوم يخاف الله  
لم يقصده نفي العصيان مطلقا ومع التقييد لا يحصل هذا المقصود وكذا  
المقصود في قولك لو اهتمني لا كرمك بتوت الا كرام مطلقا ولا يحصل  
بالتقييد **وقال** الشيخ بن الحاج تكلف تقييد الجزا بالشرط في الجزا  
المعني مما لا يسع فان النفي بقيد العموم والتقييد بخاصية وردة الشارع  
بان النفي لو كان مقيدا بالارتباط بالشرط لم يكن عامًا ولا قابلاً ايضا  
تصويرا عما هو ورد نفي لوعليه فلا يقبل لا التقييد وكان الشيخ استبعد  
التقييد في النفي لانه ينافي عموم النفي ايضا فبقي مريد تكلف ليس في تقييد  
المثبت وحينئذ لا يحج ما ذكره الشارع نعم يدفع استبعاد ان التقييد  
لو كان متفيا لعموم النفي لما صح تقييد الجزا بالمعني بالشرط اذ ليس ما يعبر به  
الجزا الا التقييد بالشرط مضج به وقد جعل الرضي من قبيل لوم يخف  
الله لم يقصده قوله تعالى ولو اسمعهم ولو لان التولي مستلزام اسمعهم الله اول  
ليسمعهم بل ليل ما قبله وهو لو علم الله فيهم خيرا لا سمعهم لان من علم الله فيهم  
خيرا فهو مسئول ابدا وتقصبة الشارع المحقق بان التولي بدون الاسماع  
غير متصور لان التولي هو الاعراض عن التي وعدم الالتفات له ولا يتصور  
بدون الاسماع فتوفي الآية على حقيقتها واورده عليه السيد السند انه  
لا يدخل في مقام المذمة لا شفا التولي لعدم الاسماع وانما الذم في تحجده  
كونهم بحيث ان اسمعوا التولي او فيكون ذكر انتفا التولي غير مناسب لمقام  
الذم وكان اللاحق ان اسمعوا التولي او فيمكن دفعه بان ذكر الاستعانة بعدم  
توليهم لعدم الاسماع فلا فضل لهم فيه وهذا مناسب مقام المذمة ولما اذنا  
الكلام ليه ذكر الآية الكريمة فبقي بحث شريف نه ذكر ذلك وهو اشكل على ان  
بعض ان نعم الآية اقتباسا اتراني على هيئة الشكل الاول بزمي الانحراج  
يتبع لوعلم الله فيهم خيرا التولي او النتيجة ظاهرة الكذب وليس في فتا  
المصوره فتعين ان يكون احدي مقدمتين كادبة تعالى الله عن ذلك **فاجاب**

عنه

عنه بعض تارة يمنع كلية المقدمة الثانية وتارة يمنع كونها لوجمية ومحصلة  
منع كونه قياسا لظهور انتفا الشرايط فكيف يتوهم قياس منه تعالى فانه شرايط  
الاشراج وتارة يمنع كذب النتيجة لان علم الله فيهم خيرا محال والمحال جاز ان يستلزم  
المحال وزيف الشارع المحقق هذه الاجوبة ثانيا بانه يصح ان يكون قياسا  
اقتباسيا لان لو استعمل في فصيح الكلام في القياس الاستنباطي دون عزومارة  
بانه كيف يتوهم انه قياس اهمل فيه شرايط الاشراج ولا يخفى انه خروج عن القياس  
لا يليق ثانيا **وقال** الحق في الجواب ان قوله لوعلم الله فيهم خيرا على اصله محقق لو  
والمقصود انتفا الاسماء لا شفا علم الجز فيهم وقوله ولو اسمعهم لتولوا ابتداء  
كلام اما لافادة دوام التولي على ما ذكره اما لافادة انتفا التولي لعدم الاسماع  
اذ لا تولى بدون الاسماع وفيه بحث لان الاشكال بحال لانه لو كان هاتان الشرطتان  
حقيقتين لكان استلزام علم الله الاسماع واستلزام الاسماع التولي ثابتين ويكتفي  
بهما قياسا اقتباسيا هكذا ان علم الله فيهم خيرا لا سمعهم وان اسمعهم لتولوا او النتيجة  
ان علم الله فيهم خيرا لتولوا فلا بد من كذب احدي الشرطيتين ولا مدفع له الا بان  
لا يقدر قوله ولو علم الله فيهم خيرا بالنسبة اليهم لا سمعهم ذلك بانه لو علمهم صاحب  
خير وفضلة سلمة كما فسده بل يفيد بان لو علم الله فيهم خيرا بالنسبة اليهم  
لا سمعهم ذلك الجز ولا يفسد مع علمه بانه لا يسمعهم الاسماع ليكون محبة عليهم ويجعل  
لوعلمي ان فانه قياس عند المهورد والجملة لا شك في محبة نقله ونحو اطلقوا  
العلم ولو بالقبول وانما ابا هي بكر لا محم ولو بالتقط ويكون قوله لتولوا بمعنى  
ان اسمعهم لتولوا فلا خفا حينئذ في صديق لوعلم الله فيهم خيرا لتولوا او لا ماسر  
من جعله في نظم الكرم قياسا اقتباسيا اما في الشارع من ان لو تحقق القياس  
الاستنباطي في فصيح الكلام لكنه ذكر في شرح مختصر ابن الحاجب انه في الطلب  
والاستنباطي وحينئذ اندفع ما اوردته الشارع من انتفا التولي خير فكيف  
ينفي علم الله الخير فيهم لانه اذا كان لوعلمي ان لا يكون فيها نفي العمل ولا يندفع  
بما دفعه الشارع نفسه من ان انتفا التولي لعدم الاسماع خيرا كما ان عدم  
قتل المسلم لعدم القدر ليس خيرا لانه يدفعه ما اشهر من ان من النجاة ان لا يقتل  
**فان** عدم التولي اي عدم الاستمرار والمقصود به نفي اتمية شيء من جملة  
**والحق** عطف على لعدم في جملة ما وليس المراد الشوت الانتفا كما ظنه  
السيد السند لان كون لو للاسماع افاد ذلك بلا خطأ والمقصود هنا بيان انه  
لزم جعل نفي الجملة على طبق المعنى ولا يعدل عنه الا لئلا يفتقر كما سبق في ان



واذا كان له وقع في هذا النطق انه لو كان المراد بعدم الثبوت عدم  
الاستمرار لا يخفى عن ذكر قوله والمقصود **بجملته** ولا يبعد عن الفعلية والمضي  
الالكتمه لكن لا يبعد في الشرط الا الى المضارع للعدم اذ الشرط الفعل ولا  
يعدله في جوابه ايضا لانه الاسمية بخلاف ان قال الرض ولا يكون جواب لواعية  
بخلاف جواب ان لان الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستمرارها وحقها  
لوصف متمنع وانما قوله ولو انهم امتوا وانقوا المنيعة من عند الله خير فليقدر  
المقيم وذهب حاراه الى ان الاسمية في الآية جواب لو قال انما جعل  
جوابها اسمية لانه على استمرار مضمون الجزاء هذا الكلام وكان المصنف المتعاضد  
لمنعها للعدول عن عدم الثبوت للثبوت فيه او اثارها لاختار السري  
**وقال** الشارح لم ينعرض له لانه ظاهر يريد ان وجهه والادلة على  
الاستمرار ظاهر بخلاف وجوب العدول عن المعنى فان ثباته وحاشا  
**خلاف على المضارع في قوله يطعكم في كثير من الامور** في القاموس العنة  
محرر الفناء والام والملك ودخول المشقة على الانسان وفرة النافع  
بقوله لو قسم في الجنة والملك والظاهر او الملك ويجعل غيرهما  
واما اعلم **المصنف** استمرار الفعل **في قوله** اي الاستمرار  
التجدي والحداد الفعل الذي دخل عليه ولو لكنه ينبغي ان يراد بالاستمرار  
اعمر من استمرار الوجود فيكون النفي المستفاد من لوه اخلاص الاستمرار في  
له وبن استمرار عدم فيكون النفي المستفاد نفيا لامتداد الفعل ويكون  
الاستمرار المستفاد من المضارع وادع على النفي والظاهر من دخول النفي  
الاول ولكن الثاني ايضا ظاهر من جعل قوله تعالى وما هم بمؤمنين لاستمرار  
كفرهم وجعلوا انا نظام للبعيد للمبالغة في نفي الظلم للنفي بالمبالغة  
فيه وجعل ما يريد اضررت لاختصاص زيد بنفي وقوع الضرب عليه فدخل لو  
على المضارع لاستمرار انتفايه لقوله لو نحن اليه لشكرت فان استغنا  
انما هو لان استمرار الاحسان وانما في هذه الآية فذهب حاراه ان المعنى  
لو استمرار عليه الصلاة والسلام على اطاعتكم لو قسم في الجنة او الملك ووجه  
السيد السيد بان الوقوع في الجنة او الملك انما يلزم من الاستمرار على اطاعتهم  
لانه خلاف قاعدة الامالة وانما ليس الامر لسيادة لانه يكون حينئذ تابعا لسيادة  
لا كما ينبغي وانما واقعه اياهم في بعض ما يرونه فيه استحباب قولهم واستقام  
بلاعتة وذهب المتعاضد انه من قبيل لو نحن اليه لشكرت وبالغ فيه حتى

ادعي

ادعي مفسره فيه وكأنه انما لان المطلوب بالآية استمرار عليه الصلاة والسلام  
على امتناع اطاعتهم وتوطيئ نفوسهم على هذا لان اطاعتهم اطاعة الهوي وانما  
عليه الصلاة والسلام لم في بعض الامور فليس اطاعة لم بل اطاعة الله حيث يكون  
ماوراء المواقفة **فان قلت** ما فائدة قوله في كثير من الامور **قلت** السببية  
على منشا وقومهم في الملك لانهم كثير من كل منهم راي لو اطاعتهم في كثير من الامور  
ووقعوا في خلاف يوجب المنفعة او الملك في عدم اطاعته لو جحد امهم  
وتشريعهم في واجد ينفعهم وتوحيد كلمتهم وهو ملك التمدن والتعاون  
**قال قوله** الله يستخفيهم **ثم** حيث عدل عما هو مقتضى لظاهر من ايراد  
لمجلة الاسمية الصرفة فانه في مقابلة قوله انما نحن مستهزون لانه ايراد  
جملة اسمية خبرها فعل مضارع قصدا الى استمرار الاستمرار وقفا  
فوقنا ويجعل ان يكون ايراد الفعل لقوة الحكم **في قوله** لو سري اي هو  
على المضارع نحو ولو سري بما لم يقصد به الاستمرار والخطاب او عام **او قوله**  
اي حبسوا او اطلقوا او اقبوا من وقعة بمعني اقته او حبسته او اطلقته  
عليه على في القاموس **في قوله** لو سري اي هو **ثم** لتزيل المضارع **محرر** اما  
في الدلالة على التحقيق **المصنف** **في قوله** اي اخباره على لفظ المصنف  
او الجمع اي بقوة الاسباب من كثرة المعاصي مثلا او لصدور في شأن من لا يجوز  
لذات الحكم في حقه نحو لو حبسك فان محبة الابن واجب التحقيق فروية  
المخاطب بمنزلة التحقيق في الماضي لصدور عن خلاف في اخبار وفيه يجب  
لان اخبار الصادق يدل على حقيقة لاحالة واما فرض المحر الصادق فلا يدل  
على حقيقة ويمكن التحقيق عنه بانه من فرض الروية انما هو بالنسبة الى الخطاب  
واما اصل الروية فامر مذكور لا على وجه الفرض فكانه قيل يري اصل  
على التاويل ان سري انت لتري امر عجيبا قد حول لو جعل يري بمنزلة  
الماضي في تحقيق اصل الروية الذي يشعر به قوله ولو سري من هذا تمكنت  
من التحقيق عن بحث اخر يبي ايضا الى النطق وهو ان تزيل المضارع من قوله  
الماضي في التحقيق ينافي دخول الدلالة على الامتناع فذلك ان تقول الامتناع باعتبار  
الاسناد الى الخطاب والتحقيق لا يحد لفظه فذكر لولا شعرا بان الروية  
مبناه من الاول يظن معناه انه يتبع من الخطاب هكذا احق المقام ولا يلفظ  
الى ما يفي به الشارح المحقق حيث قال يمكن استيفاء التحقيق ماض بحسب  
التاويل فانه قد قيل قد اقصي هذا الامر ولكنك ما رايته ولو رايته

فين







ان يدفع بما فيه العند على انه يمكن تخصيص النكته بالمقام الخطابي وقد  
ترك وجوب تنكير كل هذا المفتاح احدا مما انه يحجب بالذي عن تنكير فقول لمن  
قال جاني رجل الذي عن تنكير لا اعتلا جاك قصد بقوله وثانيهما انه يحجب عن  
تنكير فلا بد من تنكير المستند لا متناع الخبر بالمعركة عن تنكير كذا هذا البدل  
لمن قال به ولم يبا علة العقل الا ان يقال العقل لا متناع عقليا بنا على ان البديع  
يحكم بالامتناع له غاية مناسبات عقلية والافق ان يعرف ان ليس قائم زيد حكما  
على قائم بزيد ولا يبرر بالامتناع العقلي عدم تجويز العقلي حتى يحكم بغيره  
بينما وان ما ذكر في توجيه من ان الاصل في المستند اليه التعريف وفي المستند  
التنكير ومخالفة اصلين مستبعد عند العقل لا يثبت الامتناع وانما تركها  
لانما من مباحث علم اخر وجعله من داخل الملامة تكلف فعند المصنف ذكرها  
من تطويلات المتناع والثابع المحقق اطلق ان ترك الاول له حوله تحت اراة  
مدم الحصر والعند وهو متوهمين وقصد رعاية حكاية خبر الذي على ما كان  
في كلام الغير ليس عين قصد عدم الحصر والعند ولا المحكي يجوز ان يكون  
توهمه لتعظيم او التحقير فادخال الحكاية تحت مجرور بيان هذه النكته ظاهر  
الغناء **عزيريد كات** **عزيريد كات** وكان اراد تنكيره ثابته انه اكثر  
من غير **او** **عزيريد كات** **المحقق** او هو اذ كان الكتاب هدي للتعريف  
**او** **عزيريد كات** **المحقق** **عزيريد كات** **المحقق** **عزيريد كات** **المحقق** **عزيريد كات** **المحقق**  
من غير شبيهة والوجه تنكير بغير تنقي ومثال التنكير للتحقيق ما رند شيئا  
الاشياء لوقاله بدل قوله او للتحقيق او لما في تنكير المستند اليه  
لكان افيد واخصر **وانما** **عزيريد كات** **المحقق** **عزيريد كات** **المحقق** **عزيريد كات** **المحقق**  
المضاف مع المضاف اليه والموصوف مع الصفة مركبا تقييدنا بيقيني ان يقال  
واما تقييد بالاضافة او الوصف الا انهما عوا ان التخصيص في الاضافة  
والوصفي في التقييد والمفعول وخو اصطلاح وهل هو مجرور اصطلاح او  
مبني على مناسبه ذهب الى الاول الثالث والتشديد نقل تكلفا اخر اجه عن  
مجرد الاصطلاح فيقال تقييد الفعل بمفعول او نحو بعد الاستناد وتخصيص  
الامم بالاضافة او الوصف قبل الاستناد فارتد التنبيه على المفرد تخصيص  
كل باسم وانما تخصيص احدا الامم باحد المعنيين فلان الفعل بحسب  
اصل وصفه مطلق غير عام فينا سبه التقييد وانما الامم فقد يكون فيه  
ما يدل على العموم والشمول في اصل الوضع فينا سبه التخصيص وهكذا

اندر

اندر في الرجحان كاف وانما المستغاث في اعتبار العمل في حكم العقل وما به  
له ونعم الوجه ما نقله الخارج من ان التخصيص عندهم عبارة عن بعض الشيوخ والعقل  
انما يدل على الحذف المطلق لغير التقييد بالوحدة اي الطبيعة المطلقة والحال بعيد  
والوصف في الامم الذي فيه الشيوع فيخصه هذا والتخصيص ان الطبيعة العقل  
من حيث انها واحدة فتكونها بالتقييد ولا شيوع قبل التنكير بخلاف الامم لا سبه  
يدل على الطبيعة المتغيرة بالوحدة السابقة بين كثيرين فبالاضافة او الوصف يقص  
الشيوع الذي يشاهد العقل حين سماع الامم فينا سب وصف الوصف بالتقييد  
والموصوف والمضاف بالتخصيص وقد خفي لتخصيصه على الخارج فتمناه وهما متممات  
بانه اراد بالشيوع الشمول والعموم والتنكير في الاعجاب ليس كذلك وان اراد احتمال  
الصدق على كل فرد يفرض في الفعل ايضا شيوع فان جازيت تحت محتمل محتمل  
كثيرة ومنشأ ذلك عدم الفرق بين الشيوع في الواقع وبين كون شيوعه في نظير  
العقل عند فهمه من اللفظ **وعزيريد كات** **عزيريد كات** **عزيريد كات** **عزيريد كات** **عزيريد كات** **عزيريد كات**  
التخصيص ليخص بحسب التنكرات على ما يقتضيه مقابلته بقوله وانما تعريفه فلو كان  
واما يقتضيه بالاضافة او الوصف لكان شاملا للاضافة اليه المعرفة والوصف بها  
فلما قال وانما تخصيصه خص بالتنكير اذ التخصيص في التنكرات والتوضيح في المعارف  
بقي انه لا وجه لبيان الوصف المخصص ووزع غير حتى يكاد يحكم بان قواه او الوصف  
مطف على تخصيصه الا انه يبرره ان عبارة المفتاح او الوصف ذلك ان تحمله عدلا  
حتميا **لكن** **عزيريد كات** **المحقق** **عزيريد كات** **المحقق** **عزيريد كات** **المحقق** **عزيريد كات** **المحقق**  
عليه كما اذا كان الخطاب بغير ان زيد اعلم ولا يعرف انه علم لمعقول زيد  
علام عكرو ولا يبعد ان يبا لم يعرف له لانه ليس زيد اعلى اصل المراد **عزيريد كات** **عزيريد كات** **عزيريد كات** **عزيريد كات** **عزيريد كات** **عزيريد كات**  
قوله المفتاح بقوله في فضل تعريف المستند اليه واطلقه المصنف ليعود الى ما هو  
اقرب من بحث تقييد لانه لم يرد ذكر شيئا في تعريف المستند اليه بخلاف المفتاح  
**واما** **عزيريد كات** **المحقق** **عزيريد كات** **المحقق** **عزيريد كات** **المحقق** **عزيريد كات** **المحقق**  
عزيريد كات **عزيريد كات** **المحقق** **عزيريد كات** **المحقق** **عزيريد كات** **المحقق** **عزيريد كات** **المحقق**  
قطا عير اي مما سبق **واما** **عزيريد كات** **المحقق** **عزيريد كات** **المحقق** **عزيريد كات** **المحقق** **عزيريد كات** **المحقق**  
شبهة انه لا فائدة في الحكم على الشيء بالمعركة لانه من قبيل افادة المعلوم حيث اشياء  
لمية ان المقادير الكلام ليس المستند بل **عزيريد كات** **المحقق** **عزيريد كات** **المحقق** **عزيريد كات** **المحقق** **عزيريد كات** **المحقق**  
لا توقف على الحكم بالمستند بل يتبع مع الحكم بالمستند اليه ولو كان الحكم ايضا  
معلوما ما تاتي الفائدة للامم الحكم ولا خفا في ان المقصود بالا فادة الحكم بمعنى



وقوع النسبة اولا وقوعنا الا الابتاع والانتزاع كما يفيد تعديده الحكم بقوله  
**في تعريف** فففيه مسامحة والمزاد متعلق حكم لذات وتقدم المفعول به  
وجعله حكما مفعولا لا يميزه الا بعد جديده وعن تم المتعلق بجديده **ما صدق**  
**نوع التعريف** اذ لا يجمع اثنان منها **ما جرى** لو اکتفبه **ومنه** لكني **فان**  
الشارح اشار بقوله اخر الى وجوب مفاير المستند والمستند اليه بحسب المفهوم  
ولا يقتضيه نحو انا ابو النجم وشعري شعري فان الخبر موزل فابو النجم يعني المشتهر  
الذي لا يدعى الا بالنسبة وشعري شعري على ما ذكره الشارح بتقدير شعري الان  
مثل شعري السابق وعلى ما يمكن ان يعنى الكامل لان اضافة الشعر اليه تسعد  
بالكمال والمعنى كل شعري مثل شعري يريد ان اشعاري مماثلة غير متفاوتة  
وهذا انه لا يمكن في الشعر وعدم التلون ولا كمال فوقة ولا من الاتحاد في  
اللفظ فتقول عيني عيني تريد بالثاني اليه وتقول هو هو عند اختلاف  
المرجعين ولا بالترادف عند المقصود بين نحو النيت الاسد تريد بالاول  
ما وضع له هذا اللفظ والثاني مفهوم الاسد بعينه ولو قال على مفهوم ما ذكره  
احسن حيث كان شعريا بالمعيار في المفهوم لا في الخارج **والمزاد** ما  
نحوه كونه معلوما باجري طرق التعريف ولو تركه لكان احسن اشهر بالمعروف  
بالمعروف في المماثلة في مرتبة التعريف ولو حمل المماثلة على المماثلة في التحقيق  
بان يتجدا في الوجه لكان افيد وقد افاد انه يجب عند تعريف المستند اليه  
اختارا لغيره ذهب سيبويه فانه يجوز الاخبار بالمعرفة عن انكسر المتضمنة  
للاستفهام او افعل التخصيص في حمله هي صفة نحو مررت برجل افضل من  
ابوه فان افضل منه مبتدأ خبر عن غيره وافاد ايضا انه لا يوجب ترجيح المستند  
اليه في التعريف او مساواته مع المستند فيه كما يجب في المفرد **اولا** **حكم**  
**ان** اي حكم بوصف بما ذكره هذا هو المراد وفي صفة نسبه كذلك هذا  
هذا الحكم عن سابق فالظاهر الاختصار والارادة بذكر الصفة وذلك اذ كان  
المخاطب عالما بالحكم ومما ينبغي ان يعلم ان الاطلاق الذي يفيد هذا البيان  
ليس محججا لانه وان كان لا شئ من ترجيح واحد من المستند والمستند اليه  
على الاخر في مرتبة التعريف لكن ليس كذلك ان يجعل اي المعرفتين شيئا مستندا  
اليه والاخر مستندا اليه من باب انهما متساوية وكما ان المفتاح ونصيرها في الايضاح فلما  
وتفسير هذا الذي يان ما ذكر في وجه تعريف المستند اليه قد يكون لشي  
صفتان من صفات التعريف ويكون الشايع عالما بالنسبة باحداها دون

الاخر

الاخرى فاذ اروت ان تحسن انه شئف بالآخر فمقد له اللفظ الذي لا ياتي  
وتحمله جزاءا فيفيد الشايع ما كان يحمله من انصافه بالثانية ثم قال واذ لم يعرف  
ان لا يريد ان اضلا فلا يقال اخرون زيدا لا شئف الحكم بالمعنى على من لا يعرفه المخاطب  
اصلا وما يقال ذلك اذ اعرف المخاطب ان له احدا وريد بعينه له هذا فافاد  
انه لا يبيع الاخبار بالمعرفة عن عين السكت لا يبيع بمعرفة مفيدة لليقين عن معرفة  
لا تدل على يقين بل لا تدل على فهم وانما موزل في الحضاف لانه لا يجري في وبي  
اللام والموصول بل لظهور ان المقصود انه لا يخبر بمعنى عن مبهم وان كان معرفة  
او لا حصل له لكن يمكن ان يخرج عن نفس الجنبس او الجنس المستغرق بالمعنى لانه  
وهذا الذي اذاد في حيث قال وان اروت تعيين جنس المطلق قلت المطلق  
ريد هذا رتبة كلامه واوهم بتقدير الشارح انه يجري في ذلك على ما قيل  
ان تعريف المستند ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المستند اليه والمستند  
وان كان بالاجب الامعلومية المستند اليه مع انه ياتي اطلاق الكتاب **ومنه**  
بحث وهو ان الضابط لا يتناول ريد اخر فانه ليس هناك صفتان وكان  
اذا بالمتعين ما يفهم لانه كالمصفاة في التعيين وان الضابط قاصر لانه لم  
ما اذ اعرف كل من الصفتين بالذات ولم يعرف ان الذات متحدة فيهما كما اذ اعرف  
المخاطب ان له احدا وعرف ريدا بعينه ولم يعرف ان ريدا او احدهم متحدان  
فيريده بعينه ذلك الاتحاد فانت حينئذ بالخيار فاجعل ايهما شئت مستندا  
اليه ومن هذا القبيل قوله تعالى اولئك هم المفلحون فانه قد عرف بالمخاطب  
بوصفيتين صفات الكمال اتفاقا ومع ان جماعة هم المفلحون فافاد انهما المتحدان  
نعم هنا يجب جعل اولئك مستندا اليه ليفيد تعليق الحكم بالصفات لا  
الحكم بالاتحاد يقتضي ذلك ولهذا امثلة صاحب الكشاف يريد ان ثابت لمن يجمع  
انه ثابت احد فان كان كاستحسانه من هو يريد انه يعرف ريدا بعينه وعمرا  
ولا يعرف انه متحد مع ايهما فتقول ريدا ثابت وذلك ان تقول ريدا  
الثابت ريدا وليس تمثيلا بمن عرف ثابتا وطالب لتعيينه بالاتحاد المعلومين  
حتى يقال ان الواجب حينئذ الثابت ريدا كما اعرض به الشارح الحق عليه  
وقد اطلب السيد السند في الدوام عليه واطار في ان اثبات الواجب ريدا  
الثابت وقد عرف انه لا يجب شي منها وذلك الخيار على ان لنا ان نورد على اننا  
ما خيرا وان الواجب الثابت ريدا ومزاد الكشاف بقوله ريدا الثابت الثا  
نريد لانه قدم الخبر ههنا على ان تقدم المبتدأ فيها اذ كان المبتدأ والخبر

ح



معرفتين لا يجب عند وجه القريضة على تعيين المبتدأ وان اطلق النكاح  
 وجوب التقديم **قال** صاحب المفتاح بعد هذا الضابط واذا تأملت  
 ما تلوناه عليك اعتدك على معنى قول الخويين لا يجوز تقديم الخبر على ابتدا  
 واذا كانا معرفتين فعلى ما تقدمت فهو المبتدأ واعتزفت عليه السيد السند  
 بان بحث الخويين ليس بما يحصر المتكلم البليغ والوجوب لهذا يتعلق بنحو البليغ  
 فيجب ان يكون الوجوب الذي يظهر فيه معنى يتوحي فيه البليغ وغير البليغ  
 وهو النسب المحكوم عليه بالمحكوم به **وقال** تقدم المبتدأ لهذا المعنى  
 على الخبر يجب بعد دخول كان ايضا والخوي لا يوجب فعل ان ليس نظر الخوي  
 على هذا المعنى **عزى زيد الخول** **وقال** المطلق **بالسار** **عزى زيد الخول**  
**او الجنس** حكمة الشارح متعلقا بالمثل الثاني وتوطية لقوله والثاني في  
 يفيد قصر الجنس وان تجعله متعلقا بهما لا كما ان اللام تكون للتعريف  
 والجنس كذلك الاضافة لكن صرح الرضي بان هذا العهد اصل وضع اللفظ  
 وان كثر استعماله في غير **وقال** السيد السند ان الامثال في المخوف  
 باللام لك ايضا **عزى زيد الخول** عطف على اما اضيف اليه نحواي ونحو الخول  
 زيد والمطلق محذوف وفيه تكثير الامثلة التنبية على ان قوله **والسار**  
 اي اعتبار تعريف الجنس من ان يكون في المبتدأ او المستند اليه ورة  
 لقوله وقيل الا تم تعيينه الى اخر احوال وتوطية لذلك **قد يفيد قصر**  
**الجنس على حقيقة** **قال** الشارح اي قصر المحققا مطابقا للواقع او  
 متباعدة عنه وفيه ان المتباعدة ليس في القصر بل في النسبة بواسطة  
 القصر وانه لا يلزم في القصر الحقيقي ان يكون مطابقا للواقع بل يكفي ان  
 يكون عند اعتقاد ظنا كان او جهلا او غيبا فالاولي جعل حقيقة مفعولا  
 للقصر اي قصر الحقيقة واقادة الواقع **عزى زيد الخول** مثله للقصر  
 تحقيقا لان وحدة الامانة او قرب بين وحدة الجماعة **او ما افاد** اي  
 المتباعدة لا افادة الواقع مخرجه حقيقة او متباعدة في القصر  
 تكون التحقيق والمتباعدة متبادري تعريف الجنس وليس كذلك ادليس مفادة  
 الا القصر واما بناؤه على المتباعدة او التحقيق فما يستفاد من المقام ويمكن  
 توجيهه بان يراود الاضافة بمعونة القريضة **قال** في الايضاح لك  
 معناه في المحكوم عليه وهذا يفيد انه جعل صفة كال الجنس وصحة فيه  
 التي وكفك لهما المقصود لكن جعل العمدة على ترتيب المرجحين اقرب الى

الاسم

الاسم **عزى زيد الخول** **قال** صاحب المفتاح والحق الحقيقي اعم من ان يكون متبعا على الاستعراق  
 الحقيقي او العرفي فزيد الامير محتمل ان يراوده كل امير البلد فيكون استعراقا  
 عرفيا فيفيد قصدا مان البلد تحقيقا وان يراوده كل امير فيفيد قصدا  
 الامير مطلقا لكنه كاذب ومثاله القضاء ما ذكره المفتاح على من ذهب الاعتزال  
 اي الله تعالى بالذات اي عالم بذاته لا بالاعمال ومن قبيل زيد الامير انت الحبيب  
**قال** الشيخ معناه انك الكامل في المحبوبة حتى انه لا محبة في الدنيا الامانة  
 به حيث كانت في الشجاع ولا ان احدا المرحب احدا مثل محبة لك حواء  
 سائر المحبات في غيرها غير محبة بل معناه ان المحبة متى جعلتها مقصورة عليك  
 وليس تغيرك حظ في محبة في سماء الشارح لدقته نكتة وماده كونه نكتة  
 الا انه مبني على الاستعراق العرفي ولربيبه السيد السند له فقال بعد تقسيم  
 الشارح الجنس الى المطلق كما في الامثلة المذكورة والمبتدأ بوصف او حال او ظرف  
 او مفعول او غيره **قال** وليس ما ذكر الشيخ نكتة مقصورة بل هو من دواحل القيم  
 ولا يتجه تاذك لان كونه نكتة بنا على انه جنس مطلق فيه دقة وهو اعتبار الاستعراق  
 العرفي نعم زيد الامير ايضا وكما انه لم يبين له الشارح وانما قال قد يفيد  
 قصر الجنس لانه افادته قصر الجنس بمعونة اقتضا المقام الاستعراق وهو  
 المقام الخطاي دون الاستدلال بالمطلق زيد يفيد القصر لانه بمعنى كل  
 مطلق زيد احصا المطلق في زيد يكشف عن ذلك كلام المفتاح وبهذا  
 المعنى ما في الايضاح حيث قال من التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعرف  
 على ما حكم عليه به كقول الحسن **•**  
**•** اذا صح الكمال على قبيله **•** رايه بكان الحسن الجميلة  
 في منزلة اجها متخرفا انه ليس المقام طالب اعتبار رايه بكان كل حسن جميل  
 بل يطلب اثبات الحسن الجميل له ان تكلف الشرط سلب الحسن عن كل ما عداه  
 والمتراد بقبيل كل قبيل لقوله تعالى نفس ثم تعريف الخبر باللام يطلب  
 نكتة او لا تفيد القصر لانه لا يكون اختيارا المخرج وهو تعريف  
 الخبر اذ الاصل فيه التذكير وما يجعل نكتة وحمل عليه الشارح البيت  
 ما نقله عن الشيخ في **قوله** **•**  
**•** وان سنام المجد من الهاشم **•** بنو بنت مخزوم وذلك العقدة  
 من ان معنى التعريف فيه ان يثبت العبودية له ثم يجعله طاهرا لا يترفعها  
 معروفا بها ولك ان تجعل النكتة فيه ان تجعل الخبر تعنيها او حسانتها



نصب العين حاصراً في الازهار واما تعريف المسند اليه فيستغني عن  
امر زائد على التعيين لان الاصل فيه التعريف وربما تكلف الشارح بان المعنى  
بلام الحقيقة انما تعيد القصر لانه يحكم بان اتحاد الجنس مع المسند او المسند  
اليه واتحاد الجنس بوجوب القصر لانه لا يتجاوز احد المتحدين الاخر واورده  
عليه ان يقبضه ان زيدا قائم ايضا حاكم بان اتحاد الجنس فيفيد القصر لانه حاكم  
بالاخذ الفرد دون الجنس فليس للآدم التجاوز عن فرد ما من  
الجنس فلا يلزم قصر الجنس فربما السيد السند بانه مفهوم انك لو سلم  
انه فومما من الجنس لا الجنس نفسه فكلا الاتحاد مع هذا المفهوم يلزم قصر  
هذا المفهوم وهو في قوة قصر الجنس ويمكن دفعه بان الحكم في المعرفة  
بان اتحاد الجنس الغير المتعبد بالوحدة فيفيد اتحاد حصته فلا يثبت  
المستند هذا القصر الحقيقي او ادعائي بل يبين انه يكون لرد الخطا واللعن  
الزود كما هو فان القصر الاضافي كما لم يوجد الا كذلك **قال** الشارح  
الحق انما قصر حكم القصر بتعريف الجنس لان القصر يكون في الذايرين  
العموم والخصوص والعقد يفيد تناوي المسند او الجز فلا يفيد احداهما  
بدون الآخر ومثل هذا الاختصاص يقال له القصر في المطلق فيه نظر  
او المفهوم ويصح ان يكون نوعا فتقول زيدا المطلق تريد النوع الفلاني  
من المطلق فلا يفيد التناوي مع المسند او يكون ذايرين العموم والخصوص  
على انه يحجه عليه ساد كون السيد السند في ان هذا الاني في الاقصر الافراد  
ولا يمنع قصر التعيين والقلب ويمكن دفعه ما ذكر بان بناء على ان القصر  
لتعريف المسند والمسند اليه لا يكون الا حقيقيا او ادعائيا والاولى ان يقال  
تخصيص القصر بتعريف الجنس لانه فرع قصد الاستعراق على ما يقتضيه بيان  
المفتاح **وقيل** قايده الامام الزاوي **الام** **يعني** **للاستد** **الاف** **في**  
للاستد اليه ليندرج فيه معولات النواحي ويم قوله الخبرية بظن  
**لذاته على الذات والصفة والخبرية** **لذاته** **على** **امر** **سب**  
طالب للارتباط بالغير فيستحق جملتها مبنية لامر مربوط اليه وفيه زود  
لقول النجاة ان الموقنين ايما قدمت هي مبتدأة وفقا للناس بان  
لا الناس في تعريفين احدهما اسم والآخر صفة والتخصيص على هذا الصند  
ان ايتهما كانت معلومة هي مبتدأة او ايتهما كانت كالمضمر في الخبر  
هذا الحكم **ان المعنى** انما كرمي او على المشهور **الحق** **لذاته** **الصفة** **لان** **اللام**

موصولة وقفاه شخص تعين بالصلة وفيه انه لا يطرد في قولنا الجنس لزيد  
كل لان الصفة المبتدأة للموصوف مقدار لا بحاله او موصولة لذات لها صفة  
وكيف ان ذلك لا يدفع قول الامام ان الكون صفة قريبة على كونها خبر  
فلا يتعين المقدم او المعلوم بالابتداء وقوله **صاحب هذا الاسم** بالاجازة  
اليه لانه اذا جعل الصفة ذالة على الذات لم يتخرج كون الاسم مبتدأة فلا  
حاجة اليه جعل ذلك الاسم في معنى الصفة نعم لو اشترط في الخبر كونه  
مشتقا او موصولا كما هو مذهب الكوفي اخرج اليه لكنه غير صحيح والصحيح ما عليه  
المصنفون **وقال** الشارح هذا التاويل باعتبار خصوص المسند  
بجمل المطلق اشارة الى الشخص بعينه فلا يفيد حمل زيدا عليه فينبغي ان يكون  
المقصود بزيد تعين اسمه لمن لا يعرف اسمه والسند قال التاويل  
لان الجزوي الحقيقي لا يحمل كاصح به المظنون وعلى التقديرين قوله صاحب  
هذا الاسم في خصوص هذا المثال لا يحوي في قولنا المنطق الانسان ولا  
مدخل له في الرد فبعضه خزانة ولكل من قال لاحاجة اليه اراد في الحاجة  
اليه في الرد لانه لا يقع اصلا وانما اول بصاحب هذا الاسم بتقدير المضاف  
لالتاويل العلم بمسمى به كاهو المشهور لئلا يصير شك فيصح عما نحن فيه  
من كون المسند والمسند اليه تعريفين **واما قوله جملة** **المسند** **في** **الجملة**  
الخبرية لا يكون الا جملة خبرية وهل يجب ان تكون خبرية مطلقا او لا  
اختلف فيه فكثير من النجاة ذهبوا اليه وجوبيا واستدلوا على تارة  
بان الخبر هو الذي يحمل الصدق والكذب وكانهم ارادوا ان النجاة نقلوا  
اسم الخبر مما يحمل الصدق والكذب اليه ما هو مد ارجحا لهما من طرقي  
**الجملة** اي المسند والخبر ليس اسما الا بمسند له مزيد به خلية في ذلك الاحتمال  
فقد امتسك بوجاهة مناسبة الاسم ومثله غير عزيز في العلوم العقلية  
حق الفقه ولا يخفى على من له درية في النقليات وانما كونه غلطا من اشتراك  
لفظ الخبرين المذكورين الشام ومسند الجملة الاسمية فيفيد جدا وان كان  
اليه الشارح الحق والسند المسند حق قال لاحق فيما ذكر الشارح  
من انه غلط من الاشتراك وتارة بان الخبر يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ والاشارة  
ليس ثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره ورده الشارح بان الخبر يجب  
ان يكون مسندا اليه غيره ولا يقتضي الثبوت كافي ازيد عندك وذلك ان زوده  
ايضا بان الخبر قد يكون مساويا لغيره وما ليس ثابت لا ياتي سلبه عن غيره



وإذا ثبت لغيره لا يقتضي الثبوت في نفسه الاستدلال إلا عجي ثابت لغيره  
وليس ثابتا في نفسه **وأول** السيد السند استدلاله بأن المراد أن الخبر  
تحت ملاحظة ثبوته لغيره سواء اعتقد أو شك فيه أو رفع ما ليس ثابت في نفسه  
لا يمكن ملاحظة ثبوته لغيره وزعم أنه تام وفتح عليه أنه يجب تأويل النسخة  
وقد خبر بالخبر **ويرويه** أنا لا نسلم أن ما ليس ثابت لا يمكن ملاحظة ثبوته  
لغيره بل كما يلاحظ الثبوت للتدو في نفسه وللرفع يلاحظ للطلب فيلاحظ  
ثبوت الضرب للمخاطب في ضرب المخاطب ويطلب فيلاحظ ثبوت الضرب  
كذلك في زيد أمر به ومما يحتج صدق الملازم ملاحظة ثبوت الخبر للطلب  
قولنا أن قائما فانك لاحظت القيام للمخاطب للطلب ولا ريب في صحة ارتداد  
عندك وكذا في صحة زيد هل أبوه قائم فانك تلاحظ نسبت أبوه قائم  
لبي زيد ونسبك فيه وتنتهزم عنه وأما ما ذكره في توضيح عدم صحة جعل  
النسخة خبرا من النسخة والطلب قائم للمنتهي فلا يكون حالا للمبتدئ إلا اعتبار  
تعلقه به أو استحقاقه له فلا بد من ملاحظة هذه الحقيقة معه ويلاحظ  
هذه الحقيقة لجعله خبرا ففيه أولا أنه يصح أن يكون المبتدئ نفس الطالب  
كما في قولنا أنا لاقتلن نفسي وثانيا أن المربوط بالمبتدئ ليس الطالب بل  
المطلوب به بقدر ربطه وأن مقتضى ملاحظة الحقيقة ضرورية خبرا والمبتدئ  
فالخبر المبتدئ يصح أن يكون النسخة وكذا خبر التواضع إلا الأفعال الناقصة  
وأفعال القلوب **فليس** وبسبب التقوي يكون الخبر جملة على ما في المقام  
هو أن المبتدئ لكونه مبتدئ يستدعي أن يستدل إليه شي فإذا جاء بعد ما فتح  
أن يستدل إليه ذلك المبتدئ أصرفه ذلك المبتدئ إليه نفسه سواء كان خاليا  
عن الصفة أو متضمنا له فينقد بينهما حكم مراد أن كان متضمنا لغيره المقدر  
بأن لا يكون الخبر معه متباينا إجمالي بينه كما مر صرفة ذلك الصبر إلى المبتدئ  
ثانيا فيكتسب الحكم قوة **أقول** لو قال أنا المستد إلى لكونه مستد إليه  
يستدعي أن يستدل إليه شي لكان اعم وأوضح من المستفاد من كلامنا أن السامع  
أو لا يعرف الجملة الصالحة إلى المبتدئ مع قطع النظر عن اسناد فيه وثانيا  
يصرفه إليه باعتبار اسناده فيه ولا يظن أنه يعرف الصبر ولا أن كون  
صالحا للعرف إليه بملاحظة الصبر ثم يعرف إلى المبتدئ إلى نفسه لكونه صبرا  
**قال** الشارح المحقق فعلى ما ذكره المتنازع لا يقتضي في زيد صفة أن الصبر  
لم يعرفه إلى زيد لاني وفيه بحث لأن زيد أصرف صفة له في نفسه باعتبار

أنه ضروري فيكون هذا الفرق بالصبر ووجه التقوي على ما نقل عن لا يله  
الاحتجاج لأن الاستدلال يولي معنى عن العوازل الإجمالية قد بقي اسناده اليه  
فإذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بأنك تريد الأخبار عنه فبما توطئة له  
وتقدمة بالإعلام به فإذا قلت قام دخل في قلبه دخول المأمون وهذا البعد  
عن العتوت واتسع عن الشبهة والشك وبالحيلة يعني الإعلام بالشيء نفسه مثله  
الإعلام به بعد التنبية عليه والتقدمة فلان ذلك يجري مجرى تأكيد الإعلام  
في التقوي والأحكام فيدخل فيه نحو زيد مرت به وزيد صفة له وهذا مؤكد  
بجمل كلام السكاكي على ما يشمله كما فعلنا لا على وجه يخرج كما وجهه الشارح  
لكن في قوله منع عن الشبهة والشك مدخول بأن التقدمة تنسبه الملوخ بحيث  
الخبر فكا اعتبار تقديم الملوخ موجبا للشك فيعجز أن يعتبر تقديم المبتدئ  
موجبا له **وقال** السيد السند لا يقول على ما ذكر الشيخ لأن هذا التقوي  
بعبارة محقق في كل خبر موحى فلا يصح لكونه داعيا إلى الجملة ويمكن دفعه بأن  
ليس تعريفة الأسماء عن العاقل إلا في الخبر الفاعل لأن التعريفة تقتضي تحقق العاقل  
ولا يتحقق في زيد إنسان وزيد قائم ما يصح العمل في زيد حتى يكون في تقديم  
عليه تعريفة له عن العاقل بخلاف زيد قام به في تقديم زيد تعريفة له عن  
عمل قام فاما خبر التقدمة والتوطئة بأن التعريفة لا في حد ذاته ولا عن العاقل  
الأقوي للتوطئة وأما في زيد قائم فليس له يد طريق ثبوت في الكلام الإجمالية  
مبتدأ حقه التقديم **ومحتمل** بوجه الحكم في الخبر الجملة لأن الجملة  
أنية لا ترتبط بالمرئيد أعمال السامع فيمكن في نفس السامع الاستدلال بوجه  
واشتغال به بما بخلاف المفرد لكنه يقتضي أن تكون الجملة النسبية أيضا  
سوى الحكم ومحمتمل لا يخفى عليه فليكن لا يراها جملة جملتان أو لكونه  
**سببا كما مر** أي مثل مثال من حيث قال والمراد بالشيء مثل زيد أبوه قائم  
فقوله كما مر حواله المثال على ما بقا الكلام وقصره الشارح بقوله من أفراد  
لكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوي الحكم ولا يخفى ما فيه من النقص ومن كاد  
أيراد المبتدئ كونه المبتدئ إليه صبر ثاب وقصد التخصيص نحو أنا سمعت  
في حاجتك ولا وصية في أمالي الأعدم استيفاء النكات ولكن في أمالي  
في بيان نكتة الأفراد مدة الوصية **واعتبارها وطلبتها والمارة**  
لأن جعل الجملة التي وقعت خبرا اسمية ملأها ما جعلنا مستد لها اسميا  
فلما جعل مستد لها اسماء صارت اسمية بالضرورة فلا داعي إلى الاسم بل إلى



جعل مسنداً لها اسماً وهكذا فعليتها وشرطيتها هكذا ينبغي ان ينسب هذا  
المقام فانه من خصائص الحواس لا كما تنسب العوام من ان الاسمية لا فائدة عدم الخبر  
وعدم التقييد باحد الازمنة والفعلية لا فائدة التحدد والتقييد باحد الازمنة  
على اخص وجهه وكونها شرطية الاعتبارات الحاصلة في اختلاف أدوات الشرط  
ولكن ان تجعل ضميراً لغيرها وتطير به الى مطلق الجملة فيحصل المقنود في ضمير  
حصول ما هوام وهكذا قوله **وطرفيتها لا حصاراً الفعلية** وتقتضي الاختصاص  
ترك الفعلية والتحقيق انه ليس بطرفية الجملة بكنة اغنية اليها بالذات  
انما يصير طرفية بالضرورة ومما مر من واعي حذف المسند فاعمل في الصحيح  
باجتياز مرسلة هذا الفن ان ليس للخبر الطرف جملة اذ ليس فيه تقدير في صلا  
عن الفعل وانما القول بالحذف لداع لفظي هو وجوب المتعلق للطرف من  
غير ان يدعى اليه رعاية المعنى في التقديم ترك برعاية المعنى لمصلحة قوله  
اللفظ ولهذا استدلوا بحكون قوله **هـ** فانك كالشيد الذي هو يدركه  
من المساواة والمزاد بالطرفية المعنى المصدرية وجري فيه على الجوز استعمال  
الطرف فيما يشمل المنصوب بتقدير في الجار والمجرور وحقيقة المنصوب  
بتقدير في صرح هو الرضي ولو حملت على الحقيقة لفصرت عن تناول مثل  
زيد في الزاد ولا يرضى به محصل والمزاد بالضمير في قوله **ادى** اي الظرفية  
الجملة الظرفية فحقه استخدام او ارجاع الى المفهوم باللاتزام **مقدرة**  
**بالفعل** لا اولى مقدرة بالجملة كما هو المشهور وكما ظهر غير صحيحة لما راى  
ان ضمير الفعل انتقل الى الطرف ولذا صارت جملة ظرفية فليس المقدر  
الا الفعل ومنشأه عدم الفرق بين قولنا مقدرة بجملة وقولنا  
المقدر بجملة فان الموصول بالانسان الموصولة بالجملة فيقع عليه عدم  
شبهة لعدم صحة مقدرة بالفعل ان الجملة تقول بالفعل بكل قدر فيه  
الفعل فالصحيح ان المقدر بفعل وانما قال **على الاح** لان تقدير الفعل  
مذهب جمهور النحاة ومذهب البعض ان المقدر اسم فاعل فليس الخبر الطرف  
حينئذ جملة فالمراد بقوله اذ هي ذات الجملة الظرفية لا الجملة الماخو  
بوصف كونها جملة حتى يلزم كونها جملة ظرفية على غير الاصح ايضا ولكن  
ان تجعل المقدرة على عدم اسم الفاعل فتكون هي راجعة الى الظرفية المدونة  
صريحاً ويكون المعنى اذ كون الجملة ظرفاً سبب لتقدير الفعل فغير عن  
سبب التقديم باسم الفاعل ومثله غير عزيز ولا مستبعد في مذهب **واما**

تأخير

**تأخير** فلان ذكر المسند اليه اهم كانه اذ لا الاصل في المسند التأخير  
اولاً فيه فغير الى المسند اليه يجوز في ان فانه يتنحى في داره  
زيد **ولما تقدم به** **فالتخصيص به بالمسند اليه** اي قصر المسند اليه  
على المسند وكان الظاهر ان يقول فليكون ذكر اهم لم يفصل على طبق  
بيان تقديم المسند اليه الا ان يعين بطي ذكر العلة ووضع علة  
العلة مكانه ومن جهات التقديم استعمال المسند اليه على نحو في الدار  
صاحبه فانه لا يجوز صراحة في الدار ان يكون ظرف المسند او محضه  
الا استفهام مع افتراده لا مطلقاً كاذك السارح وكونه خبراً عن ان  
والمصنف لا يذكر امثاله لا لانه مفرد عنهما في الحي وان كان ذكرها في  
هذا العلم من حيث اننا نقضي حال مشاع ونحوها في هذا العلم  
اتباع الاستعمال الواجب **في لا فتمت** اي في محور الحجة **عول** في القانون  
العول الصداق والتكرار المسقة **بجمل** **الذي لا يرد عليه** اذ  
كان تقديم المسند في الآية المحض يفيد نفي حصر العول في محور الحجة  
لانفي العول عنها **واورد** عليه ايضا ان تقدم المسند يفيد القصر في محور  
الحجة والمسند ليس اياها بل مجموع الطرف والمزاد من الجار والمجرور ومع  
استاده بالمجرور ومنه محور الحجة ويمكن دفع الثاني بان شدة اتصال  
الجار والمجرور ومع استاده بالمجرور الى المحموم حتى سماع انه يقال الجار  
والمجرور في محل الضبط لكن السارح لم يلفت اليه لانه جرات حديث  
**واجاب** عنه بما يندفع به الاول ايضا فان جعل النبي جزاً من المسند  
تارة ومن المسند اليه اخرى فقال ان المراد ان القول مقصور على عدم  
الحصول في محور الحجة لا يتجاوز الى الحصول في محور الدنيا ويورد على  
الثاني انه كيف جاز الفصل بين حرف النبي والقول مع التركيب بينهما  
بالمسند **واورد** عليه الشيد السند ايضا انه يقتضي جواز ان يكون  
النبي فيما انقلت جزاً من المسند اقل من فرق بين ما انقلت وقد  
تأتى في الفرق بينهما فما هو الحق ويمكن ان يباين فيه بما لا يتوسع فيه  
غيره لا يقتضي جواز ان يعبر ويورد على اوجبه ان كون الجار من احدى  
الطرفين خلاف ما حكم به الفطرة السليمة بل هو من قبيل الفصل  
بين لا لثني الجنس واسمه مجزئ فلذا وجب الرفع والتكرير وهكذا  
بناء على قصده النظر على ما ذكر السارح المحقق وتحقيقه ان النبي اذ



دخل ما فيه قيد فربما يرجع النبي الى الاصل ويصير المقصد قيد النبي  
وله غير نظير الا ترى انه جعل قوله تعالى وما من مؤمن لا ستر له  
النبي مع ان النبي دخل على المستتر وقوله وما انا بظلام بل عبيد جعله  
للمبالغة في نفي الظلم عنه انه دخل على ما يفيد المبالغة في الظلم فلعل السامع  
جعل لا فيما قول لتقيد النبي المحصر الذي كان في مدحوله وجعل باب  
حصر النبي في حوز الجنة احد الامرين حصر عدم القول فيها او حصر القول  
لا في الاستغناء عنها وهذا اندفع كلما القناه اليك من الواردات انما  
لنبي ويدفع ما ذكره السيد السند ايضا بان ما انا قلت وان صار بهذا  
القول في معنى ما انا قلت لكنه تعارف استعماله في رد اثبات القول  
لا لرد اثبات نفي القول لعينه كما في صريح انا ما قلت فلا ينكرهم بهذا  
كما اعتنى لسانه بن الفرق بين ما انا قلت واما ما قلت **فان**  
السيد السند والحق في الجواب ان لا فيما قول نظير انا ما قلت فاذلا  
الفرق للنبي للفرق في قول ثابت وقع الخطا او الشك في محله فاذ  
نفي محله حوز الاخرة له ثبت محله ما يقابلها من حوز الدنيا **واسد**  
بشهادة من الكشاف وانت لا تترتب بها ممدناه لك ان هذا غير خارج  
بما ذكره الشارح قد مهدت بعون الله لك روضة فلا تدعي من ذلك  
ايما الشارح اذ تنق في الدنيا وانا الشارح اطلع لعل الله يبدلك  
ببركة دعائك على الفاسد بالصالح **فان قلت** قد جعل البعض قوله  
تعالى لكم دينكم من قصص الصفة على الموصوف فهل جاء تقديم المسند لذلك  
فتكون عبارة المتن محتملة للآخرين بان تكون الباء اخلة في صلة  
التخصيص على المقصور والمقصود عليه **قلت** قد سماه المصنف  
نوعا من النقص على انه محتمل ان ذلك البعض جعل اللام في ذكر الاختصاص  
فجعل معنى لكم دينكم دينكم محض بكم وجعل التقديم للاختصاص لئلا يكون  
المعنى تخصيص الاختصاص فاسماء الاختصاص من اللام وجعله لتخصيص  
الدين بصاحبه وحكم بانه فضل لصفة على الموصوف لان الدين صفة صاحبه  
**ولقد امر بقدر الطرف في لارب فيه** فيه انه لا محال لتقديم الطرف  
في لارب فيه لانه يجب التكرير ولم يقصد في متعدد في هذا النظم  
الاتفاق في التكرير الا ان يقال **فقد** بل لارب فيه الفقرة الغير المشهورة  
من رفع الارب محتمل لا بمعنى ليس الا ان السامع في الكشاف يحكم بانه

نبي

نبي الامر على القدر المشهور **بل لا يفيد** **نبي الارب في ما يربك الله** سوا جعل  
القصر حقيقيا او اضافيا لا نقول فيكون نبي الارب بالاضافة الى كتاب الشجرة  
والشعور لا نقول بالتخصيص بهذا الكتاب من بين كتب الله يجعل النفس  
الى ما يربك كتب ومنها بحث شريف وهو انتم جعلوا معنى ذلك الكتاب انه  
الكتاب الكامل في الجهد ارجح صار محتمل ان يحضر فيه الكتاب لتقدير  
ساير الكتب بعد منزلة العدم وجعلوا الارب فيه تأكيد للحكم السابق وفيما  
لنظم انه مما يري جرحا كما في كتابي في بحث الفصل والوصل فعني لارب فيه  
انه لارب فيه باعتبار كاله في البداية ليه هذه الدرجة فاذ لم تكن سائرا  
انكبت في درجته فالما تبع عن افادة الارب فيما يربك الاعتبار وايضا لم يجرم  
بانه ليست بتلك البداية ولو كانت محل الارب كان ذلك الكتاب ايضا  
محتمل الارب فافهم **او التنبيه** **من اقول الامر على انه** اي المبتد **احسن**  
**لاحت** فالقديم الحجة النكر بمنزلة ضمير الفصل في الخبر المعرفة وهذا  
في مقام يمكن في ان يعرف الخبر من التثنية وتنتج التثنية في مقام لا يمكن ان يعرف  
فيه الا بالتقديم فالقديم ليعلم انه خبر لا يعلم من اول الامر ولكن ان تقول  
لفظ التنبيه معن عن قوله من اول الامر لان التنبيه انما يستعمل فيما يمكن المع  
جدا وبه **والمراد بالخبر** امر من الخبر في الاصل او في الحال ليشمل المنقول  
الثاني من باب علمت وكان الاوضح ليعلم انه مستند والتقديم لذلك التنبيه  
انما ينتج مع انه مع التقديم يحتمل الحال عن المستند لان الحال عن المستند  
الا يكثر فلا يعارض احتمال الخبر ولا يوجب الالتباس **كقوله** اي لقول حيان  
في مدح افضل كل من ملك والسان  
**له هم لا لا ينبغي لكبار** **وهمة الضعري** **من اجل الذم**  
اي لا ينبغي الذم ولا ينبغي حسن النظام يقتضي جعل قوله وهمة الضعري  
اي في ان سلك لا ينبغي وخلصهم عن صير بيانها الا ان يقدر الضعري همة  
الضعري منها اليه من وهمه ولك ان تجعل من موجبات التقديم المحذور  
عن الفصل بين المبتد والخبر بالوصف سيما الطويل ويجعل البيت منه  
فانه لو قيل هم لا ينبغي لكبارها له بعد الخبر عن المبتد ان يكون من قبيل  
الاتجاهين وروية ليه اذ في فلا يقدم في رجل قائم لدفع الالتباس بالصفة  
لانك لو قلت قائم رجل لا التباس المبتد او رجل بالبدل وتوجه ما ذكره  
انه قد بيع الاخبار عن النكر المختصة وذلك ان كان معيدا نحو كوكب انقضى







وفي مثله تقدم الحال على الفاعل المنوي فقولته مع المفعول حال من صفة  
قوله كالفعل والفاعل فيه الكاف لضمه معني التبيين وقوله مع الفاعل حال  
من الفعل والفاعل فيه مع الفعل ايضا اعني الكاف والاصل الفعل والمفعول  
قيد ودخول مع شاع على المتبوع وكأنه اشار الى ان كلاما فيه قيد تنوطا قيد  
على القيد وكان القيد هو الاصل في نظير البديع وان يقيضه في غير آخر  
**في ان العرض من ذكر مع** اي ذكر الفعل مع واحد منهما على طريق التنا  
لذكر واحد منهما مع الفعل **قال** اثار في شرحه هذا هو الحق  
يعرف بالتأمل واوضحه السيد السند بوجه ثلاثة احدها ان الكلام في  
احوال متعلقات الفعل من ذكرها وحذفها لا في احوال الفعل وفيه  
ان هذا اوطية بحال متعلقات الفعل لا بيان حالها وثانيها ان كل واحد  
من الفاعل والمفعول قيد للفعل دون العكس والقيد اخر بالمعنى من الاصل  
وفيه ان الفعل والفاعل طرف النسبة وليس شي منهما اصلا للدخول على ان  
استحقاق الفعل للمعنى وبالثاني ان قوله فاذا المريد كمتعلق بالمفعول  
دون الفعل وقيد انه محتمل كما لا يخفى وكأنه بيته الشارح لاحتمال الكلام  
للمعنى فسوي بينهما في المختصر ونحن اقمنا على هذا الاثر والمراد  
بذكر مع عدم من الذكر لفظا او تقدير لا ان يكون العرض افادة التبيين  
الذكر لفظا والا في من جمعه معه **افاد لتلبس مع** نفي او اثباتا **مطلقا**  
اي من غير بيان تلبس بالفاعل والمفعول كاشبهه الشارح المحقق وصنفه  
قوله لا افادة وقويته مطلقا عار على الفائدة اذ كل واحد يعلم انه مع ذكر  
بعضها لا يكون العرض افادة الوقوع فقط من غير تلبس بالفاعل فاوضح قوله  
ناكدا يعني ان لا افادة وقويته اصلا او مناط الفائدة هو القيد والاصل  
مع القيد تنكر مفعول عنه لكن قوله مطلقا فيما بعد يوجب ما ذكره  
الشارح ولا يخفى ان العرض من ذكر الفاعل والمفعول لا يخص في افادة  
الفاعل التلبس بل يتوقف فهم معنى الفعل عليهما واما الفاعل فبين  
واما المفعول عليهما واما الفاعل فبين واما المفعول به فليشهادة تعريف  
المتعدي له وهذا الكلام نوطية بحيث حذف المفعول به لانه عليه بقوله  
**فاذا المريد** اي المريد واحد منهما مع الفعل او المريد في الفعل مع  
واحد منهما والوجه هو الثاني لان الاول يشعر بترك المفعول وذكر الفعل  
بلاخفا فان كان العرض اثباتا لفاعل او نفيه عنه **مطلقا** فيكون تاما بذكر

مفعولا

نفعولا به وترك ما اذا كان المذكور غير الفاعل فانه قد تقرر في الصواب  
غير انه لا يقدر الفاعل بل يثبت المفعول مباينة وتغير صفة الفعل على ان من آخر  
المستند اليه **واعلم** ان شرح المقام على هذا الوجه ومن خصايتنا والشارح  
حقل صفة كذا في كل واحد منهما ولا يخفى انه ليس قد راى شيئا بين المستند  
والمستند اليه بل القدر المشترك واحد منهما وانه ليس العرض مع كل واحد  
منهما افادة التلبس بكل منهما بل لكل واحد منهما وجعل صفة فاذ لم يذكر  
للمفعول به وهو خلاف التوق والمضاد بالاطلاق عن المفعول عما كان  
او خاصا بالاطلاق من عموم نفس الفعل بارادة جميع افراد او عن خصوصية  
ما رادة بعض افراد وفيه ان التبريل منزلة اللزوم لا يتوقف على الاطلاق  
بهذا المعنى فان كان تقول فلان يعطي كل عطا او اعطى لذلك **رول منزلة**  
**اللازم** لم يتقبل جعل لازما لا في معنى المتعدي لان يعطي يعطي فعل الاعطا  
الا لما كان المفعول داخل في معناه لم يجز له ذكر مفعول قصدا ولا للزوم في انه  
لا يطلب مفعولا منصوبا **لان المقدار** بواسطة التبيين **كالمذكور** في ان العرض  
من الفعل افادة تلبس به لا وقوع منه به مطلقا **وهو صريح** اي المنزل منزلة  
اللازم فومان **لا** اما ان يجعل **الفعل مطلقا كما يتبعه** اي عن ذلك الفعل  
**مطلقا مفعول مخصوص** في تلك التلية اي على ذلك المفعول **فحينئذ** ولا بد للمعنى  
المكنا ايضا من قرينة ولو جعل صفة عليه راجعا الى الفعل المتعلق بمفعول  
مخصوص لان جعله حالا بعد حال عن قوله عنه بتقدير قد والاقصا  
على الكناية يشعر بنفي صحة الجوز ولم يقيم عليه دليل ولا دليل على نفي جمل  
كناية عن فعل متعلق بمفعول عام فتقول فلان يعطي يعطي كل احد لان  
العطا اذ اصد عن مثله لا يخص احد او قوله تعالى يدعوا الى ارا السلام عند  
انه يعني يوجد منه الدعوة ودعوتهم ملزمة لدعوة كل احد ليقدر عموم لفظه  
**لا** يجعل كذلك **الثاني** قوله تعالى **قل هل يستوي الذين يعلمون والذين**  
**لا يعلمون** مثال للاشياء والنفي على ترتيبها وقد مر على الاول تقدم عدم  
الجعل على الجدل والحقيقة على الكناية ولشرف شاهيد ولاستنباطه ذكر  
كلام السكاكي في معرفة مرتبة قوة النظر وقد عارضا المصنف فله  
مزيد اهتمام بذكره **وقال** الشارح لانه اكثر وقوفا **فان** السكاكي قال  
بعد القامه حيث لم يعرف الا بكونه مجرد اشياء الفعل او نفيه ولم يتقبل  
بافادة التقيم على ما في الايضاح وهذا كلام السكاكي بعينه بل هو مما استنبطه



المصنف مما ذكره بحسن ظن به وخرج من عبارته لتقصان مدلوله او عبارته  
او التقيد لم يفسر الفعل بنزول المعنى منزلة الا لازم ذهابا في نحو فلا  
يعطى له معنى بفعل الاعطاء ويؤخذ هذه الحقيقة انما هي المبالغة بالطريق المذكور  
في افادة اللام للاستعراق وحمل المصنف الطريق المذكور على ما ذكره وبحث  
لام الاستعراق في ان كون الحكم استعراقا او غير استعراق لم يمتنع في المقام  
فاذا كان خطابيا مثل المؤمن غير كويس والمنافق حب لئيم حمل المعنى باللام  
معه وان كان اوجه على الاستعراق بعد ان اتمام ان المقيد له فرد دون  
الخرم مع تحقق الحقيقة فينا يعود الى ترجيح احد المتساويين ولا يخفى ان للام  
السكالي بعيد اختصاص الترتيل بمقام التعميم للادما والمبالغة وراي المصنف  
انه قد يكون مجرد افادة الثبوت والنفي كما في هذه الآية وقد يكون افادة  
العموم على الحقيقة من دون قصد المبالغة والآدمي فغيره لم يزل قوله ثم يعي  
بعد كون الفرض مجرد الاثبات والنفي ان كان **المقام خطابيا** بالفتح كما  
نقل بعض تلامذة الشارح المحقق ممن يؤيدونه لانه منسوب الى الخطابية  
بالفتح مصدر خطب أي انشا الخطبة الطي خطابيا لان الخطب تقارب  
المطوبون والافاعات **لا استدل** لا يطلب فيه اليقين **افاد ذلك** اي  
الثبوت او النفي مطلقا كون الفرض ثبوت للنفا عيل او نفيه عنه مطلقا كما  
في الشرح فانهم مع التعميم دفعا للحكم اي الترجيح بلا مرجع في الحكم  
او في الارادة **فان قلت** لم يعرض لمقام الخطابى واليقيني من الحدليات  
والجهليات **قلت** حتى ذلك وليس يدعى ان يحمل الاستدلال على  
على ما يستدل عليه لا على ما يطلب فيه اليقين كما في الشارح لكنه لا يقابل  
الخطابي الذي يستدل عليه بالخطابية ويحتاج الى تكلف ارادة استدلال  
غير الخطابية وتقديره انه لا يخص افادة التعميم بالمقام الخطابي فانه  
ربما يقتضي البرهان التعميم نحو خلق الله فانه في تقديره يفعل الخلق ويوجد  
هذه الحقيقة والبرهان دل على انه يفعل كل خلق فيحمل في ذلك المقام  
البرهاني على التعميم والاشكال لا يخلو عن ضعفه لكن لا يعجز الله  
وهو ان المقام الخطابي ما يكفي فيه الظن من كلام الخطابى ويقع بظن انه  
افادة والمقام الاستدلالى ما يطلب فيه ما افادة الخطابى بلا شبهة  
سواء كان المعاد مما يمكن ان يقام عليه البرهان او يكون من الظنون فتأمل  
ووجه افادة الترتيل العموم في المقام الخطابي ان يعطى في معنى يفعل الاعطاء

فان مما يقتضيه عرفا باللام بدعوى المقام الخطابي لم يزل الاستعراق في محمل عليه  
اما استعراق المفرد فيكون بمعنى كل اعطاء واما استعراق الجمع لان المصنف  
ليستوي فيه المفرد والجمع فيكون بمعنى جميع الاعطاءات **وقال** الشارح الملا  
الطريق المذكور هو ما ذكره من كون اللام للاستعراق بمعنى المبالغة في اخرج  
لام الاستعراق حيث قال ان حاتم الجود بعيد احصاء مبالغة لعدم مطلق  
حقيقة الاحصاء وله اوجه الا انه قال في بيانه ان معنى قولنا فلان يعطى  
لا غير يؤخذ حقيقة الاعطاء لا غيرها **وقال** الشارح هذه قرينة بلازمية  
لانه وان يثبت محصل يعطى وهو يفعل كل اعطاء لا يعطى لا غير لكن لا من معنى  
قوله لا غيرها ويمكن دفعه بانه استفادة قوله لا غيرها من قصد الاستمرار  
من المضارع فاذا استمر اعطاء فلا يفعل له غير ولا يخفى ان هذا المحصل  
يمارس في المبالغة في الاعطاء **وهنا** بحث اورده الشارح المحقق وهو  
ان افادة التعميم تأتي كون الفرض افادة الثبوت والنفي مطلقا بمعنى شدة  
الشارح به **واجاب** بان المقام اعراض من الفرض والمقصود ورده السند  
للسند بان المحارم عن قصد لا بعد من الحواص ولا يعتد به وهو سند قبح  
بان ما يعتد به مما لا يتعلق به الفرض اصلا لا ما لا يكون غرضا من حواف  
الكلام ونظير ذلك ما قد سبق ان كون المسند اليه موصولا لا يكون للايمسا  
لمية وجهنا الجرم انه ربما يحمل دريعة لمية التعريف بالتعظيم لسانه  
والتعميم من المعاني الفرصية الغير المتناهية بعدم الفرصية من نفس الكلام وكذا  
الاستعراق فان المعنى يستعمل في الماهية المعينة واعتبار العز ومدول  
القرينة على ان ذلك ان سريد بافاد التعميم او ما يبعد من الثبوت المطلق  
او النفي المطلق في قوة العام وبمترتبة ولا يفتك عنه وسلك هذا الايراد  
بانه ليس افادة يعتد بها اذ لم يحمل التعميم من الدواعي الى الترتيل  
بل حمل الداعي اليه في قوة التعميم وكشف عن حال ذلك الداعي مراد  
كشف قتائل ثم في محمل فتكمل **واجاب** عنه في شرح المفتاح وجعله  
اظهرا بان التعميم مدلول الفعل بمنزلة المقام الخطابي وفيه انه حينئذ  
جمع مع اللفظ الثاني **والاول** من الضربين **كقول البخاري** اي عبادة  
الشارع وهذه النسبة الى البخاري الصريح وهي بن علي لا حدي ان بدول بن  
بختر لا شاعر جاهلي في **المعتمد بالله** على صيغة اسم الفاعل يقال اعتمد  
فلان عد نفسه عزيرة اي من عز الله او على صيغة المفعول اي المعتمد



باعتز الله اياه والثاني السبت **يجي** اي حزن **حصاده** **ويطرداه** جمع  
قد وان **يبري** **بمصدر** **قاسم** **داعي** الاصح الوقف على المنقوص بلا إعادة  
ما حذف بسبب التنوين وكذا لا تكتب الياء في قاض على الاصح **اي يكون ذو**  
**روية** **وذكر** **مع** **فيذكر** **بالبحر** **مخاضه** **وبالفتح** **الظهار** **الظواهر** **الظواهر**  
**على** **استحقاق** **الامانة** **مؤن** **عن** **من** **لم** **يصف** **بها** **فلا** **يحد** **وان** **النية**  
**منازعة** **الامانة** **مفعول** **لان** **للمنازعة** **سبب** **لا** **مفعول** **الوجدان** **الاول**  
ترك هذا التقديم فان الحاسد يغيظ ويحسد طرده تمام كالات المحسود  
وان كان بعد بونه والحاصل انه ترك يروي ويبيع منزلة اللزم واستغنى  
به عن تقدير المفعول ليدل به على ان العام يستلزم المتعلق فيه كذا  
الحاص فلا حاجة الى تقدير به في فادته ولو قدر المفعول لقات هذا  
المقصود الذي فيه من المبالغة في المدح كما لا يخفى ما لا يخفى وقد ضمن ان  
كلامه انهم يغيظون من ان يكون لهم بصيرة وسمع ولينون عما هم وصمهم  
ليلا يدركوا محاسنه وان محاسنه وان كانت اضر المعصية صارت  
في الظهور مما لا يخفى على الابصار وتعلق به الا بصار **وعن** **يقول**  
قد يجعل الفضل المنزلة كناية عن متعلق بالكر من مخصوص والاحسن ان  
يجعل البيت منه اي ان يكون ذروية فيذكر محاسنه واخبار المدح  
وبدل عنها وهما اشكال قوي لم يجمع من سبق فيه ذوي وهو انه  
اذ جعل كناية عن المتعلق المخصوص حوج عن ان يكون الغرض منه  
اثباته او نفيه مطلقا نعم لو لم يجعل كناية وجعل نفي معصية  
لا استقام **والا** **عطف** **الشرطية** **على** **الشرطية** **التي** **وقعت** **جرا** **بقوله**  
فان لم يذكر معه وقوله ولا لتقدير استقاما ذكر في شرط المخطوف  
عليه اي لم يكن الغرض اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا وذلك انما  
بان يعتبر تعلقه بمفعول او يعتبر في الفعل عموم او خصوص ما يقتضيه  
ما نقل من تفسير الاطلاق من المصنف وحينئذ لا يتوالت عليه قوله  
**وجب** **التقدير** **اي** **تقدير** **المفعول** **به** **لان** **المخصوص** **المدكور** **لبيان**  
**بالنقيض** **بالمفعول** **به** **وهذا** **اعمالا** **يقتضي** **ان** **لا** **يعتبر** **في** **الاطلاق**  
**بالاطلاق** **من** **مفعول** **به** **واعبر** **الشارح** **في** **هذا** **الشرط** **محدد** **وقا** **وقا**  
كل قصده تعلقه بمفعول **بجس** **القرآن** **اي** **بسبب** **القرآن** **وجمع**  
القرآن نظرا الى المراد والمراد بعض القرآن اخبان قوله بحسب

القرآن

القرآنية اشار الى كثرة القرآن كاصح بما في تحت الاجاز حيث قال واديه  
اي الحذف كثير وفصل بعضها ولا يخفى ان التقى بكونه مقام التفصيل اقول مقام اصح  
النية فيه وحسب الحذف ههنا بحسب القرآني ولم يقيد حذف المسند اليه  
والمستند مع ان الجمع سوا فيه اشار الى ان الحذف ليس رعاية القرآنية ههنا  
اشد اذ اللانيم يتم بدون متعلق الفعل فلا يكت المحاطب لهنه ما لم  
الفاهم اليه بحذف المسند والمستند اليه فانه لا يعرض عن مهم شي منهما وان حجة  
تان المتكلم وغير من الحذف في مقام الايجاب بالتقدير وفي مقام بيان النكته  
بالحذف لان التقدير الحذف مع النية والواجب هو النية لا الاسقاط والذات  
الي النكته الحذف لا النية فناسب في الاول عبارة ماله مكي النية ليصرف  
اليها الوكف وفي الثاني ما يخلو عن النية وفي الثاني ما يخلو عن النية  
لتعلق النكته بما هو خلاف الاصل من الترك والعقد بين مقام التزويد والتقدير  
من قياس ان النظر والتدبير حتى يتحقق به الفهم ويرجع فيه القول على من  
العقول وما يرجع فيه المصنف الشيخ والزمخشري على ما في المفتاح وعلمين  
الامر للشارح الحق قوله تعالى ولما ورد ما مدني وجد عليه انه من الناس  
يسقون ووجد من دونهما امران تدو وان حيث ذهب الشيخ والمفتاح  
الي ان المزاويق منهم السقي ومنها الزون لان ترحم نوي عليهم لتزودهما  
وسقي القوم لا سقي القوم المواشي وذو دهم الغنم اذ لا مدخل في الترحم بكون  
المستقي الا بل وكون الذود الغنم فلو قيد العقلاء بها لا وهم خلاف المقصود  
وحجته المفتاح في تقدير يسقون مواشيهم وتزودان عنهما وادعيان اليه  
الكلام ينصب تلك الارادة **قال** **الشارح** **هذا** **اقرب** **الى** **الخصيق** **لان**  
**ملاك** **الترحم** **انما** **يد** **ودان** **عنهما** **حتى** **لو** **كانا** **تد** **ودان** **عنهما** **غير** **لم** **يكن**  
**المقام** **لترحم** **وكذا** **حال** **الشيء** **انهم** **يسقون** **مواشي** **غيرهم** **لم** **يكن** **الامر** **كذلك** **وتد**  
**تقوية** **الشيخين** **بالترحم** **لصدور** **الترحم** **لظلم** **عليهما** **والشعور** **للتعدي**  
**سوا** **كان** **الذود** **لغيرهم** **اولهم** **غيرهم** **او** **السقي** **لواشيهم** **او** **مواشي** **غيرهم**  
**حتى** **لو** **كان** **ذلك** **لرعاية** **المنسوبة** **لم** **يكن** **موجب** **لترحمهم** **اي** **بعد** **ثبوت** **القرية**  
**لا** **بدن** **من** **نكته** **الحذف** **اما** **البيان** **اي** **الظاهر** **بعد** **الانها** **اي** **الاخفا** **كما**  
**في** **جمل** **المشبهة** **اي** **كاشع** **في** **فعل** **المشبهة** **ولم** **يقدر** **في** **المشبهة** **ليعلم** **انه** **لا** **يحد**  
**بلفظها** **بل** **بوجد** **كلما** **وجد** **الفعل** **سوا** **ذكر** **بلفظها** **او** **بلفظ** **الارادة** **او** **غير** **ذلك**  
فانه يحد في مفعولها في الشرط لدلالة الجزاء عليه ولا ينبغي ان يخص ذلك بالشرط



كما يوهنه بيان الشارح اذ لا يصدق المتعطف بين قولك مسيئة هذا المراجعين  
وبين المقال المذكور في الحذف لتلك النكتة **ما لم يكن تعلقه به غريباً**  
توهم ان كون الحذف للبيان بعد الاقسام مقيد بذات الوقت حتى لو كان غرابته  
في تعلقه لم يكن الحذف لذلك وليس عسراً بل المقيد به الحذف فانه متعطف  
التعريفية حينئذ على الحذف لان الغرابه تعارض التعريفية فلا يثبت الدخول  
الي الحذف من جهة في المفعول الغريب الحذف لغلبة الالتماس ولا يخفى انه  
كان الحذف في فعل المشيئة مقيد بتعريف غرابه التعلق بالمفعول المحذوف  
لذلك الحذف مطلقاً مقيد به فينبغي ان يقول من حذف المحذوف ما لم يكن  
تعلق الفعل به غريباً **فلو شأنا** اي هذا انكم اجمعين **لما اجمعين**  
بمثال لعدم الغرابه او الحذف فعل المشيئة او الحذف للبيان بعد الاقسام  
وقد مر ان التفسير بعد الاقسام يوجب مزيد تعريف وتكمين في النفس **فلا**  
الاظهار متعلق بالمثال اي عدم غرابه التعلق ولو شأنا لكان اجمعين  
بخلاف قول الخليل في مربية ابنه ووصف نفسه بشدة الحزن  
والصبر على مصيبيته .  
**ولو شئت ان ابكي وما لي بكلمة** عليه ولكن ساحة الصبر واسعه .  
**ومن شأنا**  
مواعده دخر الكل ملحة . موته المنان بالذخاير مولى .  
فان تعلق المشيئة بكلام الدخيل غريب فلا يصح فيه حذف مفعول المشيئة  
ولا حذف مفعول مفعوله لانه فليس حذفه فتوجهه كيف حذف  
ذلك الشاعر البليغ من مفعول المشيئة في مقام غرابه التعلق به ما جعله  
متلصصاً بلفظه .  
**واما قول**  
**لم يبق من السوق غير تفكري** **فلو شئت ان ابكي لكانت تفكري**  
**فليس منه** اي ليس مما تعلق بفعل المشيئة فيه مفعول غريب حتى يكون  
حذف مفعول متلصصاً اذ ليس التقدير ولو شئت ان ابكي تفكري لكانت تفكري  
اذ البلاغة في مقام البلاغة في انه لم يبق فيه غير التفكرات يقول لو شئت  
الابكا اي اني لكانت تفكري الا ان يقول وان شئت ان ابكي تفكري لكانت  
تفكري **الاما قال الشارح** من انه لا يثبت على قوله فلم يبق من السوق ام  
لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والتكند والمقدرة عليه لا يتوقف على ان لا  
يبقى فيه غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي حيث يحصل بدل

الدخ

الدفع التفكر فانه يتوقف على انه لا يبقى فيه غير التفكر لظهور سره لان بكاء  
غير التفكر وان يشد الا التكند والحزن من العين لا يمكن الا اذا لم يكن فيه دفع  
بل لانه لم يبق فيه المعنيين فليس الاشتباه الا ان يحمل الشعور على المعنى المرحوح  
ومثله لا يكاد يليق لدفع الاشتباه فكيف الاشتباه . ولا يخفى ذلك على اهل الانبياء  
ولعمري كل هذا المقام على هذا الوجه من النظام . محوري بان يوصي باعتماده  
الكرام . وقد حرم منه اقوام . من القول بهذا اقوام . والله يهدي من يشاء للطف  
والالهام . لكن كلام الايضاح يشعر بان فيه معنى قوله ليس منه انه ليس مما يصح ان  
يكون الجوابية تفسير المفعول المشيئة فيكون اشارت اليه ما قال الشيخ في ذلك  
الاعجاز واورد المصنف في الايضاح لتوضيح قوله **لان المراد بالاول البكاء**  
**الحقيقي** حيث قال لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكري لكانت تفكري ان  
اراد ان يقول افاني الخوف فلم يبق من غير خواطر حول في حق لو شئت البكاء  
خفيوني وعصرت عيني ليس منها ومع مراعاة ويخرج منها بدل الدمع التفكر  
فالمراد بالبكاء في الاول الحقيقي وفي الثاني غير الحقيقي فلا يصح تفسير الاول  
**والجواب** ان الشارح مع ذلك لكلام الشيخ في هذا المقام ولا في الايضاح فشد  
قوله فليس منه بقوله اي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابه تعلقه  
وجعل المراد منه ان حذف مفعول ابكي لانه ليس التفكر ولا يرد التامل في  
سابق الكلام والتدبير فيه الا انه ليس في هذا المقام يقول الشارح انه  
ماشي من شؤ التامل وقوله التدبير ليس بذلك **واما الدفع** **نوعه**  
**واو** **غير المراد ابتدا** اما قيد الدفع اي الدفع قبل حدوثه فان  
التوهم في حراجه انما يحدث بعد سماعه وقبله للتوهم اي لدفع توهم يحدث  
في ابتدا الكلام فاريث مع حدوثه وان كان يدفعه اخر الكلام وبالجملة التامل  
التي يصح يوم اذ لا غير المراد لان الدفع للحادث والمنع ما هو يصعد للحادث  
ومع ذلك المنع لا حاجة الي قوله ابتدا فهو اخصر اي **قوله** اي المختار  
**وكرد** **دعت** **دعت عيني من حال حارث** في الشرح كخبرية مبرها  
تأمل حادث فصل بينهما بفعل متعد فزيد من ليل لا يلبس مفعول ذلك  
المتعدي لانه ان فصل بين كمر الحزبه ومميزه يكون مضروباً لانتفاعه  
الي التمييز وما ذكر موافق لقول النحاة وفيه انه انما يدفع به الالتماس على  
مدح غير الاخص والكوفيين فانهم لما جاوزوا زيادة من مطلقاً لا يعلم  
انه ريد على المفعول او التمييز وهذا يعلم ان الضابطه لزيادة من ليس محذرة



عدم الاحتياج بل هو او كون المراد فيه تمييزا لذكر الجارية فصل بينه وبين  
يفعل متعدي ونحن نقول بجعل ان تكون كراستين متعديتين محدودتين  
اي كمرسة او زمانا وتكون زيادة من في المفعول لان الكلام غير موجب والاستهانة  
لا وما لم يحصل بعده بكثرته مبالغة في الكثرة وفيه الاستغناء عن الفصل  
يكون كمرتين ومرة **باب حذر في العظم** اي قطعنا العلم الى العظم  
فولود في العلم **باب حذر في العظم** اي ما بعد العلم ان **المراد**  
**الى العظم** بل كان في بعض العلم كذا في الايضاح ونحن نقول التوضيح اما انه  
لم يبلغ العظم او لم يثبت اليه بل جاوز وعبارة المتن محتملة ويجعل ان  
يكون المعنى خزن كل شيء الى العظم من الجلد والعصب والحم والحذف للتفصيل  
**واما لانه اراد ذكره** ثانيا على ان المقدار كالمذكور  
**على وجه تضمن اتيان الفعل على صريح** اي المفعول المعين بصرح  
لفظه شاع التسامح بتحويل اللفظ منزلة المعنى وبعبارة وماد ذكره لا يمتد  
الحذف في مثل عرفت وعرفني زيد لانه كثيره في ثانيا على وجه تضمن  
اتيان الفعل على صريح لفظه فالاولي على وجه تضمن ليس الفعل بصرح  
لفظه نظرا **الكامل** العناية بوقوعه عليه الاولي بتبليسه به ووجه الظاهر  
ان في الضمير ضايق معه من الغفلة فلما حفظ من الحفاظ كمال العناية  
به **قوله الحصري قد طلبنا قبله** في التورود اي السيادة  
**واما** جمع مكرمة بضم الزا وفتح الميم **مثلا** وهذا المثال اما  
هو على مذهب الصريين والافضل مفعول قد طلبنا وجه الحذف على ما هو  
المشهور الاختصار عن الاضمار قبل الذكر في الغفلة وعن الاضمار كان  
كلامهما خلاف الاستعمال الوارد **ويحوز ان يكون السبب حذف**  
**بواجبة الممتد** **ويطلب** **بذلك** اذ ظاهر هذه التجوز فاما لا يجوز العائد  
وجوده لا يطلب **قال** الشارح وايضا في هذا الحذف ثانيا بعد الالهام  
لمزيد التقدير والتمكين ولا يثبت تقدير طلب المثل في هذا  
المتمدوح ويجوز ان يكون السبب وقع توهم الشارح انه وجد له مثلا وقلة  
منه **واما في الضم** في المفعول مع **الاختصار** **كقولك قد كان** **نكاح**  
**ولم** اي **نكاح** واعترض عليه الشارح بان المقيد للعلوم هو القدر العام  
المعلوم بالقرينة والحذف لمجرد الاختصار والاعتراض قوي وان شئ  
عليه السيد الشاهد بان منشاؤه عدم التمييز بين ما يكون الفعل بتقدير

عامة

عامة قطع النظر عن الحذف وبين ما يكون الوصول الى تقديره عما لم الحذف  
فانه كالحذف يستدل على تقديره عاما بان تقديره غير عام والمقام خطابي  
يوجب التحكيم فمنا الحذف للتفصيل لانه كما لم يحذف لا يمكن التوصل الى تقدير  
عاما بالمقام الخطابي وفي القسم الاول لمجرد الاختصار فان ماد ذكره كلام يجب اذ لا  
يعقل محتمل لمقول يحذف العام للتخصيص لا يكون الحذف قرينة على تعيين  
العام اذ القرينة هو المقام الخطابي لئلا على ان المقدم عام الا ان الحذف شرط  
للتفصيل في معرفة العموم وما من قرينة على التقدير العام الا وهي كذلك فان  
التامد **باب حذر في العظم** وايضا التوفيق فاب المصنف في الايضاح  
واما الفصل في التعميم في الاول والاشباع عن ان يقصره السامع على ما يذكر  
معه دون غيره مع الاختصار كقولك قد كان بينك ما يولم اي ما الشرط في  
مثله ان يولم كل واحد وكل انسان هذا ويستفيد منه المتقطن ان حذف  
الخاص للذلة على ان يعلق هذا الفصل لا يخص بهذا الخاص بل بعموم وغير  
واما خسر التعليل بتعني المقام للاختصاص وكيف وقد قال الاشباع عن يقصر  
الاشباع على ما يذكر معه دون غيره فعلم ان الحذف الذي كان يذكر معه  
لم يكن عاما وكان بحيث لو ذكر اوهم الاختصاص فقوله اي كل واحد ليس ثانيا  
للتقدير بل للتعميم الذي افيد بحذف الخاص والتقدير ثانيا لبي وان لانه  
لا يخص ما في تقدير عدم الاختصاص بتعريفية الكلام عن صورة التخصيص مع اغناء  
بالتقدير رتبة تتفاوت بين هذا المثال والاية بقوله **ولله**  
**باب السلام** فان التعميم المستفاد من السابق للمبالغة وضاع على الحقيقة  
فان الله تعالى يدعو العباد كلهم الا لانه لا يجيب منهم الا السعدا فالمقدر  
يدعوهم والمخاطب الله محمد عليه السلام حذف المفعول افادة لعموم دعوه  
الله لكل انسان ولا يجني عليك ان شرح هذا المقام على هذا الوجه من تفويض  
الكلام وليس التسمية لك على علم قدر ما خسر الله به من الانعام في كل حين وان  
لا يكون في مقام الاحتمال بل لاني اخاف على ما اتقي انك من ان يكون مصدقا  
للسلبيات ان النجاة اذ اكرهات **واما حذر الاختصاص** وفي بعض النسخ  
عند قيام قرينة واعترض عليه بانه مستغنى عنه بقوله وجب التقدير بحسب  
القرائن واعتذر الشارح بانه تذكر لما سبق وغيره بان المعنى عند قيام قرينة  
على ان الفرض بمجرده الاختصاص ورده الشارح بانه لا يخص بمجرده الاختصاص  
بل يشترك فيه جميع الاقسام ويجه عليه ان يذكر ما سبق ايضا لا يخص بمجرده



ولعل مراد المصنف ان الحذف مجرد الاختصار اما يحسن عند قيام القديسة  
من غير حاجة الى مودبة اخرى **جواب** **صفت** **الله** **اي** **اذ** **في** فان التسمية الى الابد  
ما هو من الاضغاف القديسة قائمة مع ذكر الفعل **وعليه قوله** **الرب** **يا** **ص**  
**اي** **ذاتك** **فان** **الحزاف** **قديسة** **علي** **ان** **المفعول** **ذاتك** **والتفاوت** **عن** **القديسة**  
**لا** **يجي** **قائ** **وعليه** **واما** **للوقاية** **على** **الفاصلة** **عدي** **الزعاية** **بعل** **لقد**  
**معنى** **الحاقطة** **هو** **قوله** **تعالى** **والصبي** **والنفل** **اذ** **اجي** **ما** **وذلك** **له**  
**وما** **قلى** **اي** **ما** **قلان** **ولا** **مراحمه** **بين** **هذا** **وقول** **الكشاف** **ان** **الحذف** **للاضغاف**  
**وظهور** **الحذف** **اذ** **لا** **ترام** **في** **النكات** **ولا** **اولي** **بالاعتبار** **في** **هذا** **المقام** **ناذكر**  
**صاحب** **الكشاف** **ان** **الحذف** **للدعاية** **على** **الفاصلة** **لامدخل** **له** **في** **المسئلة** **لانه**  
**لتحصيل** **الفاصلة** **التي** **هي** **من** **المحسنات** **البديعية** **فذكر** **في** **علم** **المعاني**  
**اما** **يصح** **على** **سبيل** **الاستطراد** **بما** **يدعو** **رعاية** **الفاصلة** **واما** **الاستطراد**  
**ذكر** **كقول** **عائشة** **رضي** **الله** **عنها** **ما** **رايت** **منه** **عليه** **الصلاة** **والسلامة**  
**ولا** **راي** **في** **اي** **العورة** **والاحسن** **الحذف** **لنا** **كيد** **امر** **سرا** **للعورة** **حتى**  
**يسر** **لفظ** **على** **السابع** **واما** **الكنة** **اخرى** **قد** **عرفت** **بما** **واحدة** **اخرى**  
**وتركت** **مرئيد** **التفصيل** **لانك** **مرت** **بمن** **يجري** **وما** **ذكر** **الشارح** **المحقق**  
**ما** **دومي** **في** **قوله** **تعالى** **لينذر** **بما** **مديدا** **اي** **لينذر** **الذي** **لغيره** **ومن**  
**كون** **الفرض** **ذكر** **المندريه** **لا** **غيره** **وفيه** **ان** **حذف** **المندريه** **هنا** **للتفصيل** **بالسبب**  
**الى** **المندريه** **لانه** **ليس** **المقصود** **لا** **للقديس** **بمغزل** **عما** **خفي** **فيه** **وقد**  
**مفعوله** **لم** **يقبل** **وتقدم** **مع** **ان** **المقام** **بما** **يصح** **صنيعه** **فانهم**  
**وجوه** **اي** **مفعول** **والطاهر** **دخول** **الطرف** **والجار** **والجور** **ورفضه**  
**لا** **في** **مفعوله** **لان** **مفعول** **له** **ان** **علي** **المفعول** **به** **يدعو** **له** **مكده** **هنا** **عليه**  
**والمراد** **بمفعول** **الفضلات** **لا** **شبه** **الفعل** **لانه** **لا** **يقبل** **ومفعول** **خجوه**  
**عليه** **ما** **ولا** **يدع** **عليك** **ان** **ما** **ذكر** **من** **التاكيد** **لا** **يجري** **في** **كل** **اذ** **لا** **يقاب**  
**فاما** **جيت** **وحد** **ولا** **لا** **غيره** **ولا** **يوم** **المجعة** **جيت** **وحده** **ان** **حصر** **الحال** **بالمفعول**  
**به** **وقد** **بذ** **مفعول** **على** **ان** **البحث** **السابق** **ايضا** **لم** **يجس** **بالمفعول** **به** **كل** **يوم**  
**فيه** **منك** **البحري** **والمقايضة** **وهكذا** **لان** **ذاته** **فما** **يصح** **بمفعول** **وتارة**  
**يعتمد** **على** **معرفة** **مخاطبه** **ان** **ما** **حاث** **هذا** **الفن** **مما** **الفتا** **رفيه** **شاع** **وليس**  
**حبل** **امر** **التماع** **لا** **في** **الخجوه** **بما** **ترك** **في** **الوصية** **بالمقايضة** **قوله** **لرد** **لخطا**  
**في** **النعين** **فانه** **لا** **يحصرا** **التقديم** **فيه** **بل** **يكون** **لنحو** **من** **لا** **خط** **المخاطب** **في**

اعتماد

اعتقاد الشركة او لازالة شرده لكن قوله **حد** **وكذلك** **له** **اخر** **كان** **اذ** **اذا**  
**اي** **ذكر** **لانه** **يجب** **ادخاله** **في** **المسار** **اليوسفيم** **القليل** **فاعتراض** **الشارح** **عليه**  
**ان** **كان** **عليه** **ان** **يذكر** **نحوه** **واعذر** **السيد** **السند** **ما** **ان** **المصنف** **لم** **يرد** **كرد**  
**لخطا** **في** **الاشراك** **وما** **يتعلق** **به** **من** **التاكيد** **موجده** **اعتماد** **اعلى** **المقايضة**  
**بما** **سبق** **ضعيف** **او** **جده** **العفلة** **عن** **التعليل** **لكن** **اعتراضه** **بان** **ذاته** **التقديم**  
**في** **الاشراك** **خزير** **ا** **اضربه** **او** **لا** **تضربه** **فان** **اعتبار** **رد** **لخطا** **فيه** **تكلف**  
**ضعيف** **جد** **لان** **كلامه** **في** **الابواب** **السابقة** **علي** **الاشراك** **في** **الحج** **في** **كثير** **مما**  
**ذكر** **في** **الابواب** **للمسئلة** **السابقة** **فليعتبر** **الناس** **وما** **يجي** **قوله** **ان**  
**الاحسن** **ان** **يقول** **بدل** **لرد** **لخطا** **لا** **فاده** **الاختصاص** **اذ** **افاد** **الاختصاص**  
**ايضا** **لا** **يجري** **في** **الاشراك** **لان** **الاشراك** **لا** **يتم** **اذ** **ثبوت** **شي** **لبي** **ونفيه** **عن** **غيره**  
**ولا** **يقبله** **الاشراك** **لأن** **كذلك** **عرفت** **من** **اعتقد** **انك** **عرفت** **الاشراك**  
**وانه** **غير** **زيد** **وهو** **مضيف** **في** **اعتقادك** **انك** **عرفت** **الاشراك** **ومحيط** **في** **النعين**  
**انه** **غير** **زيد** **وقوله** **لنا** **فيه** **اي** **تاكيد** **هذا** **التقديم** **لا** **تاكيد** **رد** **لخطا**  
**لان** **المؤكد** **في** **المقارن** **هو** **المفيد** **الاول** **لا** **مفاده** **الاشراك** **انك** **بجحد**  
**في** **جارتيد** **زيد** **الثاني** **تاكيد** **الاول** **فلا** **يعزتك** **قول** **الشارح** **المحقق** **اي**  
**تاكيد** **هذا** **الزم** **لا** **غيره** **اي** **يقول** **لا** **جل** **ايزاد** **المؤكد** **هذا** **اللفظ**  
**لا** **انك** **يقول** **لا** **يزاد** **زيد** **التاكيد** **عرفت** **لا** **غيره** **فما** **ذكر** **الشارح** **لعله**  
**عرضه** **تعيين** **محل** **لا** **غيره** **في** **المركب** **ولذلك** **اي** **لان** **التقديم** **لرد** **لخطا**  
**في** **النعين** **ومعه** **مما** **زاد** **علي** **اعتقاد** **الحكمه** **قال** **ما** **زيد** **اضربت**  
**لا** **غيره** **لانه** **موجب** **الناقص** **فان** **ما** **زيد** **اضربت** **اثبت** **ضربت** **لغيره** **وفاء**  
**ولا** **غيره** **ولا** **ما** **زيد** **اضربت** **ولكن** **اكرمه** **فان** **لكن** **لرد** **له** **الصواب**  
**ولا** **خطا** **في** **اعتقاد** **عدم** **الضرب** **حق** **يبدو** **له** **الا** **كرام** **بل** **في** **مفعول** **عدم**  
**الضرب** **فالواجب** **فيه** **ولكن** **عمر** **قال** **الشارح** **الا** **ان** **تقوم** **قريسه**  
**على** **ان** **التقديم** **ليس** **للمسئلة** **قلت** **الا** **يكني** **قوله** **ولا** **غيره** **وقوله** **ولكن**  
**اكرمه** **قريسه** **علي** **ذلك** **واما** **خزير** **زيد** **اعرفه** **فما** **كيد** **ان** **قد**  
**المسئلة** **قبل** **المسئلة** **اما** **لانه** **في** **قوه** **عرفت** **زيد** **اعرفه** **ففيه**  
**نكر** **ان** **يعتقد** **للتاكيد** **واما** **لان** **فيه** **اي** **ما** **ما** **قبل** **التصريح** **وفيه** **مرئيد**  
**التقديم** **والا** **فما** **يقتضي** **على** **التقديم** **لانه** **لا** **يقتضي** **لانه** **لا** **يقتضي** **لانه**  
**منزله** **التاكيد** **مع** **عدم** **التقديم** **هنا** **لقلته** **مفعوله** **العدم** **وقوله** **واما**



خوزيد اعرفته فحصل الامر فيه رد على الكشاف حيث جزم بانه  
التخصيص وقال هو اوكد في افادة التخصيص من اياك بعيد ولا بعيد  
ان يكون في عبارة المصنف اشارة اليه حيث جعله عين التخصيص متألقة  
في كاله في التخصيص ولا يخفى ان التاكيد في زيد اعرفته ايضا ابتلع منه  
في عرفت زيد اعرفته وان لم يذكر احد فليكن في جعله نفس التاكيد  
ايضا اشارة اليه ثم خفي وجه كونه اوكد في افادة الاختصاص على زمرة  
الخواص لا يخفى ان في ذلك المفسر خلوع من قصد الاختصاص فليس فيه الا  
نكران الاثبات فليس فيه الا التاكيد الاثبات دون الاختصاص والحكم  
اعضال الاشكال الى التاويل بحملنا كيدا لاختصاص على تأكيدنا  
جزية الشوي وهذا في المقام احسن المقام **وحرر بول** بتوفيق  
الملك المتقال وجه كونه اوكد في الاختصاص بهم اجالا لم تفصيلا ولا خفي  
تاكيد في التفصيل بعد الاجمال ولا فرق بين زيد اعرفته مع قرينة  
قصد الاختصاص وبينه يدونها في التفصيل والاجمال وفي بعض  
النسخ **واما نحو واما نود بعد ناهي** في الايضاح فمن قرأ بالنصب  
**فلا يبعد الا التخصيص** قد عرفت انه متى على العاقبة في تنزيل القليل  
مغزاة العدم ويحج عليه بعد ان هذه التفسير فامد اثباته وسلكه امدا  
الاول فليست المقام من قصد التخصيص اذ ليس المقصود انا هدينا نود  
دون غيرهم رة الخطاب المخاطب بل الفرض اثبات امتداد الهداية  
لهم ثم الاخبار عن سوء صديهم الاتري انه اذا جاز زيد وعمرو غيرهم  
سائل ما فعلت بهما فنقول اما زيد فاكتمه واما عمرو فاهنته وليس  
في هذا احصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت امتداد الاكرام والاهانة  
كذا ذكر الشارح ووافقه السيد السند وفيه نظره لان المقام لا يتوعد عن  
قصد القصد الحقيقي بل يسا عن فيكون المعنى انا هدينا نود من هذا  
ارمانهم دون غيرهم اي اصطفتيهم من بين الاقوام بالهداية فلم يجر فواحه  
واما نود وهذا اول على سوء صنيعهم واما ناهي في من المثال فلا ينافي  
المصدر لان بناء على العاقبة واما الثاني فلان التخصيص لا ينفك عن التاكيد  
حتى قال الشارح المحقق انه ليس المصدر الا تأكيدا على تأكيد وقد بين تقدم  
ما في خبر الفا بعد اما فوايد ليس التخصيص منها وهي الفصل بين اذ او الفا  
والتعويض عن المحذوف بعد اما والفا السببية متوسطة اذ لا يقع في ابتدا

الكلام ورعاية ما تعارف في كلامهم من تفعل خبر ما التزم حذفه لشي اخر وتبين  
دفعه بتكلف ان المصدر في كلامهم بالاضافة الى مجرته التاكيد وكذلك اشارة  
الى قولك زيد اعرفت فلذا اتي بما هو للبعيد **زيد مررت** فانه لرد الخطأ  
في تعيين المذكور به وكذلك يوم الجمعة سرت لانه غير ذلك **والنصب لازم**  
**التقديم غالبا** اي لتقديم المفعول على الفعل وشبهه لا مطلق التقديم اذ لا  
يصح تقديم بعض المفعولات على بعض ما سطر عليك ولا في تقديم المستند  
اليه او التخصيص والتقوي سوا في نحو هو ما في صدره به الشارح المحقق في بحث  
القصد من شرح المفتاح ووافقه السيد السند في شرح المفتاح وهو ظاهر  
كلام عبد القاهر في بحث المستند اليه كما مر وكان الاختصار الاعذب والتقديم  
للتخصيص غالبا اذ في تقديم اللزوم في الغالب جواز كانه ازا اشارة اليه  
توجيه قول المفتاح والتخصيص لازم للتقديم وقد يكون لمجره الاهتمام او التذكير  
او الاستلزام او موافقة كلام السامع او ضرورية الشعر او رعاية الفاصلة  
او السجع او ما اشبه ذلك **ولهذا يقال في اياك بعيد واناك لسعيب**  
**حياة خصك بالعبادة** فان قلت تفسير ما قد فيه المفعول بالاعراض  
لا يتوقف على لزومه لا تقدم غالبا حتى يظهر كونه فهذا **قلت** تفسيره به  
مع وجود غيره من النكات كالترك ورعاية الفاصلة في المثالين وموافقة  
واياي فاعيدون في اياك بعيد من غير طلب قرينة تدل على انه اللازم غالبا  
وقيه رد لما قال ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واما ان بعيد  
للاهتمام ولا دليل على كونه المصدر **وبعيد في الجمع** اي في جميع صور تقديم  
متعلقات الفعل **وراء التخصيص بعد نكية التخصيص اهتماما**  
وفيه انه لا وجه لتخصيص الاهتمام بما سوى التخصيص ولا ينفك التقديم  
عن الاهتمام لانهم انما يقدمون الاله والكتب وفيه ايماء الى ما قال الشيخ  
عبد القاهر انما لا يجد شيئا يجري مجرى الاصل في التقديم غير العناية والاهتمام  
لكن ينبغي ان يفتر وجه الاهتمام وبين له معنى ولا يقتضي من الناس  
في ظنهم كناية ان يقال انه قدم الاهتمام وقد فصلنا ذلك تفصيلا في  
احوال المستند اليه فالمراد بالاهتمام المستند اليه امر فهذا الكلام ايضا  
بقوله فالتا **ولذلك** اي للاهتمام **بعد المحذوف في اتم الله نورا والا**  
ولذلك ايضا لايوجه اختصاص تقديم الموصوفين بالاهتمام لانه مجموع الامر  
من التخصيص والاهتمام وليس المقصود من قوله ولذلك الاستشهاد على ما سبق



كما يتبادر الى الوجود ان تقدير الموضع فيه لا يدل على التقديم بقيد  
في الجمع اهتماما بالمقدم ووجه اهتمام اسم الله تعالى واورد على كون اسم الله اهم  
فلا يبرأه على قوله وهذا يقدر عليه اخى واورد على كون الاهتمام من مقتضى  
التقديم فلا يبرأه على قوله المذكور او على قوله ويقيد في الجمع الخ وهناك  
احتمال في غاية الدقة وهو انه عطف على تقدير راي ويكون التقديم بمقتضى  
اهتمام لا محالة او راد على نظر القدران احدا باسم ربك واجيب بمقتضى الجمع  
فيكون قوله وهذا الامور الثلاثة **اقرا باسم ربك** لانه انما يصح تقديم  
اقرا ان لم يكن الاهتمام موجبا للتقديم او لم يكن اسم الله اهم **واجب**  
**بان الاسم فيه القراءة** وذلك لا ينافي كون اسم الله اهم في اسم الله لان العمل  
فيه ليس اهم من اسم الله لعدم عدو من ما يجعله اهم من اسم الله ويجازى المحبة  
الذاتية فيه للاهمية ويخرج عليها كما في اقرا ولا ينافي اقتضا الاهمية  
في اسم الله لانه ليس هنا اهمية اسم تعالي وذلك لا ينافي اول اية نزلت بالاتفاق  
و اول ما توربه الرسول بالقراءة قارم القراءة اهم في هذا المقام **وقول**  
**الشارح** لا ينافي اول سورة نزلت بني الانز على واحد من الاقوال الثلاثة تايها  
ان اول سورة نزلت هي الفاتحة و تايها هي المذمومة لكن لا خلاف في ان هذه  
الاية اول اية نزلت ويحجه عليه ان القول بانها اول سورة نزلت لا يستلزم القول  
بانها تسبق هذه الآية في النزول لان الفاتحة اول سورة نزلت على قوله  
مع الاتفاق بان هذه الآية اول ما نزلت الا ان يقال القول بانها اول سورة  
نزلت لا تنفك عن القول باجمع اجزاها متقدمة على غيرها ولك ان يجعل  
وجه اهميتها ان في تقديم اسم الله انما الاختصاص وهو لا ينافي المقام  
اذ ليس مقروا اخر حتى يكون المفضل معيد او لا ينبغي ان يقول ان معنى عبارة  
المتن ان الاهم من القراءة وخصيص القراءة فلم يقدم الاهم ليلاليف  
الاخر تخصيص القراءة مع ان الاهم الامر بالقراءة لا يقيد عن الفهم جدا والاهم  
اليه من الاجتناب عن جعل الامر بالقراءة اهم من اسم الله ليس بسديد لان ما  
من كون غير اسم الله اهم منه يعارض **وبانه** اي امر ربك **معلق باقرا الثاني** وفي  
**الاول اوجه القراءة** اي طلب القراءة لفاعل من غير تقييد بشي بخلاف  
الثلاثي فان معناه اوجد القراءة باستعانة اسم الله وتكرير ان الاول نزل  
منزلة الاول دون الثاني بتوهم ان الباء في اسم ربك زائدة للذالة على  
التكرير والدوام كما في اخذت الخطام واخذت الخطام كما ظنه الشارح

فانظر

فانظر من يابعد وفاته والاحسن ان الباء للاستعانة ويمكن ان يقال  
ان اذ الشارح ان الاحسن في توجيه عبارة الجواب ذلك قتال واعتراض  
المسند المتقد على هذا الجواب بانه لما بين ان طلب تخصيص القراءة  
بسم الله لا ينافي كونه اول اية نزلت ولا يصح تعلقه باقرا الثاني لان  
المطلوب يكون ذلك والشارح لما جعل بسم الله معلقا باقرا الاول تصانف  
الاشكال وهذا الاشكال لا يحججه لان الامر بالقراءة حصل بقوله اقرا  
فبقيد ان يطلب تخصيص القراءة ولو بوجه فاما يحججه لوجعل وجه  
اهمية القراءة ان في تقديم اسم الله اهتمام الاختصاص وقد عرفت له وجهها  
اخر فيقول لا اعتداه باتمام طلب التخصيص لان المقام يفيقه فقدم  
لمجرد كونه هم للتذكير به والاستدلال به كونه نعم يرد على جعل  
بسم الله معلقا بالاول او لا يكون القاري مستغنيا في قراءة السورة باسم  
الله **وتقديم بعض مولاته** اي الفعل **على بعض** لان اصله التقديم  
او اصل الآخر التاخير بل لربما به الاصطلاح **كالفاعل في ضرب زيد**  
**عمر** فان اصله التقديم على المفعول لكونه عمدة وكون المفعول  
فصلة ولشدة اتصاله بالفعل **والمفعول الاول في نحو اعطيت**  
**زيد او هذا** اي المفعول الاول لافعال بيان مفعولها الثاني المفعول  
الاول لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عا ط اي اخذ للعطا قبل الاصل  
تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواو  
ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصطلاح  
للمزيد كوالحال عقب صاحبها والتابع عقب المتبوع وان يقدم البعث  
على التاكيد والتاكيد على البدل او البيان وهما شيان هذا ويعرف من هذا  
الترتيب انه لو انضمت باجدهما ضمير لما خرب كل يخدم الاضمار قبل الذكر  
لفظا ورتبة ولا ضربت بعصاة زيد اليس فيه ذلك الاضمار لان زيد  
تقدم رتبة وضربت صاحبها بالعصاة فيه اضمار قبل الذكر لان المفعول  
به بواسطة موخر لفظا ورتبة **فان قلت** يقييد المفعول الاول  
بباب اعطيت حتى يفسد اذ الاصل في كل مفعول اول تقدم عليه على التا  
**قلت** تقديم المفعول الاول من باب علت من قبيل تقديم المستند اليه  
على المستند وليس مما نحن فيه نعم تقدم المفعول الاول من باب علت مما  
نحن فيه لكنه ملحق بالمفعول الاول من باب اعطيت **قال** ابن الحارث







مخصوصا بالصفة حيث لا يتجاوز جزء من اجزاء الكلام بالاختلاف بل يخص القائل  
 لزيد بالقيام ولا مقولية القيام بزيد وان لم يختص بالقيام بزيد لا به ليس  
 اختصاص جز بجز وكل اختصاص صفة الموصوف لا من حيث الجزية للكلام بتقدير  
 السند التعريف بقوله بطريق معنوه في شرح المنعاج اجزاء عن قولنا  
 اخض الفتيان بزيد كما اوضح في حواشيه على ترجمه محل اهل نعم لو جعل  
 القصد مقصودا على الطرق الاربعه اصحح اليه التقييد لاخراج ضمير الفصل  
 وتعريف المسند اليه وتعريف المسند **وهو حقيقي غير حقيقي** اي مجازي لان  
 حقيقة التخصيص اثبات ثلثي وسلبه من جميع ما عداه بطريق المجاز وفيه  
 ان القصر الادعائي جليل يجب ان يدخل في غير الحقيقي مع ان الاثبات  
 لثلاثي والكل من جميع ما عداه اذ عا دخل في القصر الحقيقي فلذا جعله الشارح  
 مقابلا للاضافي وفيه ان القصر مطلقا اضافي والحقيقي بالاضافة الى جميع  
 ما عدا الذي غير الحقيقي بالاضافة الى بعضه فالحقيقي باي معنى يعتبر لا يحلوا  
 عن ثبوت الا ان يدعي انه اصطلاح من القوم فترجح المناقشة الى وجه  
 النسبة ويكون هنا فاختار السند السند النوجب للادول وزد على الشارح  
 التوجيه الثاني ليس بزيد **ان قلنا** تقيم القصر الى الحقيقي والمجاز  
 يستلزم استعمال القصر في المعنى الحقيقي والمجازي والافاقصر معا **قلت**  
 المراد بالحقيقي ما يكون حقيقة بالنسبة الى اللغة وكذا بالمجازي والافاقصر  
 المنقسم له معنى اصطلاحا في تدريج فيه كالمقامين حقيقة **وكل منهما** اي من الحقيقي  
 وغير الحقيقي **وما ان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف**  
**قلت** الشارح الفرق بينهما ووضح فان يعني الاول ان الموصوف ليس له  
 غير تلك الصفة بكن تلك الصفة يجوز ان تكون خاصية لموصوف اخر ومعنى  
 الثاني ان تلك الصفة ليست الا لتلك الموصوف بكن يجوز ان يكون لتلك  
 الموصوف صفات اخر هذا وفيه بحث لانه لا يستفاد من معنى من القصر من جواز  
 اشتراك المقتضوع عليه بل يحمى امتناع الاشتراك فليس الجواز مدلول  
 القصر وايضا لا نوجب لافراد الموصوف وجميع الصفة **وقالت** السند  
 السند وجه الاختصاص فيهما ان القصر ما يتصور في شيئين بينهما نسبة  
 واما ان يكون قصر المنسوب على المنسوب اليه وهو المراد بقصر الصفة على الموصوف  
 وفيه ان قولنا ما ضرب زيد الامر فيه قصر الفاعل على المفعول وبينهما  
 نسبة في فاعلية زيد لعم وفريد منسوب اليه عمرو وقد قصر باعتبار هذا

النسبة

النسبة عمرو ومع ان زيدا ليس صفة معنوية فلا يصح هذا الوجه للاختصاص  
**والمراد المعنوية لا اللفظ** لما ذكره الصفة في بحث المسند اليه بمعنى اللفظ حيث  
 قال واما وصف اي ايراد الصفة اختراع هذا الجمل التنبه على ان رادته لانه  
 مظنه ان يتبادر الذهن اليه ولم يقل المراد المعنوي لا اللفظ لان المدلول  
 الذات في الكتاب سابقا للصفة الموجبة لاشتباه هنا باللفظ ولا بد هنا من تنبيه  
 اخر وهو ان المراد بالصفة المعنوية اعم مما يستنبط من الكلام ومما هو مصرح  
 به حيث وعف به صريحا لئلا يفتقر الى ما ضربت الاريد او الا في الذر الى غير ذلك  
 او ليس المفعول في الكلام موصوفا ولا الفعل المدكور وصفه بل يستنبط وصف  
 هو المضروبة ويجعل المفعول في مال الكلام موصوفا به والصفة المعنوية  
 تعال على ما قام بالغير وعلى ما تحجب على الغير ويجعل الغير مفعولا وذلك جعله  
 حالا او خبرا او نعتا والاطهر ان المراد الثاني ولو اريد الاول لم يكن  
 المقصود وعليه في ما الباب الاساح وما زيد الاحرك ساح واخوك بل يكون  
 ساجا وهو خلاف المشهور ولا يترك عنه مد وحة وهذا كما يقال وصف الموصوف  
 واما محله على ما ذكره على ذات بهمة باعتبار معنى هو المقصود بتقدير اذ المراد  
 يشترط وضعها بالمعنوية ولا يصح في كثير من مواضع القصر الا بتكليف او تحسف  
 ولعل يمكن تعريف اللفظ على ما ينبغي وما يتعلق بتعريفها تم له من انفق والاول  
 مما بعد عقلا الانام في موصولا الكلام لذكرت ما يجب منه اولوا الاحلام **والاول**  
**من الحقيقي وريد الاكاتب اذ اريد انه لا يصف غيرها** اي غير اكتب  
 وتابيت الصفة لا بما صفة والنبي عن تعريفه بالتمثيل اشار الى وجوده بخلاف  
 غير الحقيقي وقيد ما هذا التقسيم دون قسمه لمعرفة القيد في مثال قسمه  
 بالمقايسة **وهو لا يكاد يوجد** نبالغة في نفي وجوده والمراد امانتي وجوده  
 في نفس الامر حتى يكون نفيها لصدق هذا القصر فلا ياتي بقسم الحقيقي اليه  
 لانه يمكن التقسيم وجودا لكتاب منه على انه لا كلام في وجوده الادعائي منه وانما  
 نفي لوجوده ثباتا في التراكيب وجبيلد معنى قوله **لنقد** **والاحاطة** لظهور  
 نقد الاحاطة بصفات التي ظهور الاجتهاد على احد فلا ياتي بهذا القصر  
 عاقل لعدم امكان الغلط فيه ولا التعليل وصيغ النقول في التقسيم  
 على ما يقصد به المبالغة ووجه نقد الاحاطة الكثير وخفا الكثير بحيث  
 لا يعلمها الا العليم الجليل **والثاني كثير نحو ما في الدار** **الاريد** مراده اليه الدار  
 المخصوصة وهنا اشكال قوي وان لم يسمع من قوي وهو ان يمكن قصر



حقيق في كل قصدا صافي فينبغي ان يوجد قصرا الموصوف على الصفة بهذا الاعتبار  
 كثيرا فتقول ما زيد الا قام ما زيد شيئا مما يقتضيه الا قام **وقد يقصد به**  
 المبادر عوده اليه الثاني لكونه اقرب ولان التعليل الظاهر فيه قد يقتضي  
 اذ كون الا دعائي في مطلق الحقيق قليلا وليس الاول منه الا دعائيا ثانيا والثاني  
 ايضا يكون ادعائيا خفي فلذا اختار الشارح عوده اليه الثاني اعتمادا على معرفة  
 امكان قصد المبالغة في الاول ايضا هذا اذ الموقوف المجاز على صفة الحقيق  
 الحقيق اما اذ انوقف فتعين العود اليه الثاني **المبالغة لعدم الاعتماد**  
**المذكور** او كمال الاعتماد او بالمذكور فالاول في مقام مذمة غير المذكور وبما  
 نهاية كاله والفرق بين الحقيق الادعائي والاضافي في موارد الاستعمال دقيق  
 كثيرا ينسب احد المقعدين بالآخر فليست كل التامع الذي يلائم لخط ولا يقول  
 ان الفرق بين مفهوم الادعائي والاضافي خفي كاعتد به السيد السند  
 وعوي الشارح دقة الفرق بينهما وهذا غير خفي ومن المدايع الدقيقة  
 المستخرجة بمقولة العطرة الرفيعة انه قد يقصد المبالغة بالقصر الاضافي  
 فيقال لمن اعتقد ضرب زيد وعمر وما ضرب الارز يد لارده اعتقاده  
 بل لتزيد ضرب عمر ومنزلة العدم هكذا والمقدمة على التام **والاول**  
 اي قصرا الموصوف على الصفة **من غير الحقيق تخصيص** امر بصفة دون صفة  
**اخرى** وان كانا اي صفة اخرى والثاني اي قصد الصفة على الموصوف  
 من غير الحقيق **تخصيص صفة بامر دون اخر او مكان** ومعني دون اخر تجاوز  
 الاخر فهو حال من الامر او الفاعل المحدث والتخصيص هو في الاصل اذ في  
 مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا خط منه قليلا ثم استعمل للتفاوت  
 في الاحوال فتقول زيد دون عمرو في الشرف ثم استعمل في كل تجاوز حد اليه  
 الي حد وخطي حكم اليه حكم كذا قيل ويمكن ان تقول الاستعارة للتجاوز  
 من اصل معناه لامن التفاوت في الاحوال وبالحمله نصبه على الطرفين  
 وان لم يتبق كاهو شان المظروف اللام الطرفية لانه مع الاشكال عن الطرفين  
 يلزم نصبه ومعه لقد تعظم بينكم بالنصب مع فاعليته فبان وان يجعل  
 نصبه على الحالية والحمله فهو يقتضي تجاوز صاحبه وينبغي اشتراك التعلق  
 بينهما اذ انهم هذا **القول** فقول التعريفين اشكال قوي لانه  
 يفيد ان القصر تخصيص حصص بسببه في دون اخر فيكون في القصر الاضافي  
 اثبات التخصيص لامر ونفيه عن اخر ومن البين فساد ووجود التعريف

بالتخصيص

بالتخصيص من الاثبات فيكون يعني تعريف قصرا الموصوف على الصفة مثلا  
 اثبات صفة لارء ون اخرى لا يفيد سلب صفة اخرى بل لا يفيد اعدام صفات  
 صفة اخرى وهو محقق مع التكون عنها وكذا الحال في قوله او مكانا  
 واعترض عليه الشارح المحقق بانه يقصد على القصر الحقيق لان المبراه بقوله  
 دون اخرى ما يقع الواحدة والمتعددة واللام يمكن التعريف جامع الخرج  
 قصرا صافي اعتبر فيه الاضافة الى متعددة كقولك زيد كاتب لاشاعر ولا  
 يحكم لمن اعتد الشركة للثلاثة او العكس فويده ان المفتاح بما خرج الحقيق  
 حيث قال هو تخصيص الموصوف عند التامع بوصف دون ثان فاعتبر اعتقاد  
 التامع فبيد انه عن القصر الحقيق اذ لا يعتبر واقفه السيد السند  
 حيث قال لولم يكن في تعريف المفتاح قوله عند التامع جعلته شاملا  
 للقصر الحقيق من عمل عن هذا القيد وجعله شاملا معه للحقيقة  
 وعرض به الشارح والحا الاشكال الشارح اليه ان قال هو تعريف بالاعم اذ  
 ليس المقصود منه التمييز عن الحقيق بل تعريف التقسيم اليه قصر الافراد  
 والتعيين عليه وهذا مع ضعفه كما لا يخفى لني عجاب لا يليق بمحصل فضلا  
 عن تحمل من ذوي الالباب وهو ان المصنف صرح في الايضاح بان السكاكي  
 اتم القصر الحقيق فلو كان عند ان التعريف يشمل لما حكم بالاهمال  
**فان قلت** ذكر ان في تعريف السكاكي ما يخرج به فاد المر بذكره بشي  
**قلت** لو كان يعلم ان هذا القيد لاحاجه لما اسقطه عن تعريفه  
 ولم يقصد التعريف بالهم ويمكن ان يجاب عنه بان مكانا اي صفة اخرى  
 تقتضي بان يزداد بصفة اخرى صفة ثانية حتى يتعقل له مكان ولا يمكن  
 ان يزداد الثانية في نفس الامر فالمداد الثانية في اعتقاد المتكلم لانه  
 مدرج الصير في مكانا وهذا اسقط المصنف قول السكاكي عند التامع  
 عن تعريفه اعتمادا على نساق الذهب اليه من باقي التعريف ولما لم  
 يقصد السكاكي القصر في مقام التعريف بهذا التعريف بغير الحقيق وكان  
 كلامه فوهما انه يعرف مطلقا القصر ونسبه المصنف انه تعريف  
 لغير الحقيق وعرف غير الحقيق به استبعد ان يقال تعريفه غير تامع انه  
 تعريف لمطلق القصر حيث عرف السكاكي به مطلق القصر فدفعه في  
 الايضاح بان السكاكي اتم القصر الحقيق دفعا لما يتجه عليه لا تعرضا به  
 اذ لا بأس باهمال ما لا يتعلق به غرض كل في كيف يكون ممثلا وقد عرفت



ثانية **كل منهما** يتجه لما يقينه التعريف من التوزيع **ان** ما لا ضرب  
او بغير تخصيص صفة بامره دون اخري وتخصيص صفة بامره مكان اخري  
وتخصيص صفة بامره دون اخري وتخصيص صفة بامره مكان اخري **والخطاب**  
**الاول** من **من** **كل** من **معتقد** **الشركة** هكذا اتفقت كلمتهم ويبقى ان  
من يعتقد انصاف المستند اليه بالمقصود عليه ويجوز انصافه بالغير فيقصر  
قطعا لتجويد الشركة وجعل المفتاح من ثباته واثباته في الخطا  
بالاول لانه يفيد اثبات الصفة لموصوفه دون اخر من جزاء الخطاب  
بما لا مكان من جعله متصفا واخطا لانه لم يجعل احدهما متصفا بالآخر  
انصاف كل منهما فليس احدهما امكان متميز عن مكان الاخر حتى يعتقد  
احدهما مكان الاخر **قال** الشارح وهو الحق بكالوضع فانه ما ذكر  
المصنف ورجح كونه ههنا من على ان يتكلف لتخصيص كانه لا يمكن تبيين  
الا بتكلفات لا يطيقها اللسان وتضييق عنها الا ان فاجع الى الشرع اذا  
استثبت ونحن نقول بتوفيق المستعان قد خالف المصنف المفتاح  
في جعل قصر اليقين تحت قوله مكان اخر ومكان اخري لا تحت قوله دون  
اخرى ودون اخري يجامع بين قصر القلب وبينه هو انهما من اعتقاد  
الاتصاف بالنظر الى احد الامرين لا بالنظر اليهما واثباتهما لرد اعتقاد  
الخطاب عكس بيانه انه مخاطب بقصر التعيين في طلب عرضه الخطا  
في التعيين وعلى تقدير خطابه في التعيين يرد القصر الى العكس  
فقصر التعيين لرد الخطا بالقوة كان قصر القلب لرد هذا الخطا بالعلل  
ولا فرق بين خطابين يرد بهما الامانة في قصر التعيين بالقوة وفي  
قصر القلب بالعلل فظهر ان الحق مع المصنف ولا ههنا منه وبهذا  
ظهر كون قصر التعيين لرد الخطا وان اشكل على المحول **ولم يفتقد**  
**افراد لقطع الشركة** المعتقد على ما حققه المصنف وبتقطع الشركة  
المعتقد او بحسب التوزيع على ما ذكره المفتاح **والثاني** من **معتقد** **الشركة**  
اي عكس الحكم الذي استعمل على القصد **ولم يفتقد** لان الغرض منه قلب  
ما عند المخاطب هكذا اكلمهم ويبقى ان يجوز ان يكون الخطاب به من  
اعتقد ثبوت الحكم لمن ثبته وجوز ثبوت الاخر فيثبت الاخر وتبين  
عن اثباته **لقول الحكم وثباته** **ولم يفتقد** **لانه** يقطع  
الاحتمال الذي عند المخاطب قال الشارح هذا التقييم لا يجري في القصر

الحقيقي

الحقيقي اذ العاقل لا يتعبد انصاف امر جميع الصفات ولا انصافه بجميع الصفات  
غير صفة واحدة ولا يبرده ايضا بعد ذلك وكذا لا يعتقد اشتراك صفة بين  
جميع الامور لا بثبوتها لجميع غير واحدة ولا يبردها ايضا بين الجميع وفيه نظير  
لان القصر الحقيقي يفتق ان يكون لرد اعتقاد ان في الذار زيد ام انسان فيقال  
في رد ما في الذار لا زيد لانه لا بد لاني انسان من عموم النبي كالاخي لصحة  
قولنا ما في البلد من علمانية الاريد لمن اعتقد ان جميع علمانية في البلد او رده  
المستدبين علمانية او جعل المستند لما سوي زيد من علمانية على انه لا مانع من  
رد اعتقاد الشركة بالقصر الحقيقي فيكون قصر افراد قلب اعتقاد  
به فيكون قصر قلب والتعيين به كذلك **فهم** لا يجب ان يكون الخطاب  
واحد من هؤلاء بل يحمل ان يكون على الذم ومن يدعي قصر القلب ما زيد  
به الشركة فكما لا جامع للقصر وتقيضه اذ القصر قد يكون لقطع الشركة  
ولا يكون للشركة فيكون الكلام معه كجامع بين المتنافين وفيه التحاليل  
الذي يوجب الحسن والذين كونه تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه قد قدم  
لناس لتخصيص وقصر القلب وذلك انما يتحقق بحمل الناس للاستعراق  
اي لجميع الناس لا بعضهم رد الاعتقاد من ادعي انه بني الحرب فقط فصار  
بذلك القصر رسالة مشتركة بين الناس مستقلا عن الحصول الى العموم وهذا  
من دقايق القصر **وسرط قصر الموصوف على الصفة افراد عدم تباين**  
**قال** المصنف في الايضاح لقصر اعتقاد الخطاب اجتماعهما وهذا القيل  
يدل على ان المراد عدم ظهور تباين الوصفين اذ يقع اعتقاد اجتماع المتنافين  
بما يخفى عليه ثباتهما ونحن نقول وهكذا ينبغي ان يشترط عدم تلازمهما  
ليجوز اعتقاد المنكر والمخاطب للافراد **وقيل** **تحقيق** **تباين** **فهم** اي تباين  
الوصفين ليكون اثبات المخاطب المنفية في كلام المنكر مشعرا بتغايرهما  
هكذا في الايضاح من غرضنا وان فهم البعض ان مراده ليكون اثبات المنكر  
فيه ما اثبت في كلامه مشعرا بتغايرهما وبالحيلة فيه نظر لان معرفة اعتبارها  
لا يتوقف على هذا بل يحصل في كلام المنكر بالقصر وفي كلام المخاطب يمكن  
بطريق غير محصورة لا تخفى وياضاح يخرج حينئذ ما ريد الاساع لمن اعتقد  
انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر على انه لا شبهة في انه قصر قلب كما صرح به  
صاحب المتنازع ومنهم من قال مراده تباين الوصفين في اعتقاد المخاطب  
وهذا العجب كيف لا وقد غفل عن قوله **وقصر** **التعيين** **اع** لانه اراد بالتباين



في اعتقاد المخاطب اعتقاده سلب احدهما واجباب الآخر فلا يوجد معه  
قصر التعيين وان اراد اجتماع اعتقادهما فلا يوجد قصر التعيين مع قصر  
الافراد **والجواب** منه ان الشارح المحقق غفل عن فساد كلامه بهذا الوجه  
ونسبت في ابطاله تارة بأنه حينئذ يكون شرطاً مائلاً لا غنا معرفة قطر القلب  
هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس منه تارة بأنه صرح صاحب المتنازع  
بان المخاطب يجب ان يعتقد العكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط  
في قصر القلب تنافي الوصفين ولا يذهب عليك انه لا وجه لتخصيص الشرط  
بقصر الموصوف على الصفة لانه لو لم الاشتراط ينبغي ان يكون شرط قصر  
الصفة على الموصوف ايضا في الافراد عدم تنافي الوصفين في الوصف فيقال  
لا يصح القصر افراداً ايضاً او فيما افضل البلد الاريد لانه لا يجمع الموصوفان  
في وصف الافضل بل يقع ذلك القصر قلباً ولا بد من قصد التخصيص بل هو  
على ظهور المقايسة وقصر التعيين كانه لم يقل وقصر التعيين منه اعلم  
اجرا الحكم على الامر والتنبيه على ان الحكم السابق ايضا لا يخص والمترادف  
بالاهمية الاحتمية بحسب التحقيق بمعنى ان كلما يصح لاحدهما يصح للتعين  
وربما يصح للتعين ما لا يصح للافراد وربما يصح له ما لا يصح للقلب  
لا صرح به في الايضاح لكن عبارته حيث قال كلما يصح ان يكون متنازلاً  
لقصر الافراد او قصر القلب يصح ان يكون متنازلاً لقصر التعيين من غير  
عكس غير محبذة لظهور مبدق كل ما يصح من القصر التعيين يصح مثلاً  
لا حدهما لكن مراده ما ذكرنا وفي قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة  
افراد عدم تنافي الوصفين وقلنا تحقيق تنافيهما العطف على ما يبدل  
مختلفين من غير تقديم المحذور ومضاهة **والقصر طرق** كانه  
منه بتدرك وصف الطرق بالاربعة على وفق المتنازع والعدول عن قوله  
اولنا وثانيها الى منها ومنها ان الطرق لا تنحصر في منها من الفصل وتعرف  
المستند او المستند اليه بالام الجنس ولم يذكر هنا لان كلامه في الظروف  
العامية وهما مخصوصان بالمستند والمستند اليه **منها العطف** لانه شاع  
العطف في هذا البحث في العطف المعطوف بلا وصل مع النفي في المعطوف  
عليه فلذا اطلقوا ولا فليس غيرهما سوي لكن من طرق القصر ولكن ليس من  
طرق العامة اختصاصها بقصر القلب **وقال** السيد السند في شرح  
المتنازع عدم ذكر لسبقه في بحث العطف وكانه اكتفى في الطريق من الطرق

العام

العام بان لا يقصر على طرفين خصوصين كالمستند والمستند اليه وكانه نكتة  
بتكرار المثال على انه لا يتجاوزها الا بالكتباها والا كان الاكتفا بالايضاح  
مقتضياً لعدم تجاوز النفي والاستثنا **القول** في قصوره اي قصر الموصوف  
على الصفة افراداً **الشيخ** لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعراً وقليلاً **زيد**  
**قائم** لا قاعد وما زيد قائم بل قاعد وليس زيد قائم بل قاعد **وفي قصورها**  
**زيد** شاعراً **وعمره** وما عمره شاعراً بل زيد ويصح ان يقال ما شاعراً **وعمره**  
بل زيد لكنه يجب حينئذ رفع الاعمين لبطان عمل ما تقدم الخبر كذا في  
الشروح ودليله قاصر واطلاق دعواه للمصلحة فاسد اما الاول فلان رفع  
الاعمين ليس لبطان عمل ما الا ان كان زيد اميناً او الصفة خبر اما اذا  
كان الصفة مبتدأ او ما بعده فاعلا فليس رفع الاعمين لبطان عمل ما تقدم  
الخبر بل لان ما لا يعمل الا اذا دخل على المبتدأ والخبر واما الثاني فلان خبره  
انما تم لولم يكن عمداً فاعلا اذ حينئذ لا يصح انه نطّل النفي فيما بعد بل  
فيلزم عدم الصفة من غير اعتماد وكانه اراد ويصح ان يقال ما شاعراً **وعمره**  
زيد بتقديم الخبر على الاسم واما ما ذكر العلامة في شرح المتنازع من انه  
لا يجوز تقديم خبر ما على اسمه مع العمل وبدونه ايضا فبخلاف المجموع عليه  
**الك** اثاره لما ذكرين في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد متنازلاً  
للقلب لتناهي شرطهما عند المصنف افراد لكل مثال في جميع الطرق بخلاف  
قصر الصفة فانه لاطلاقه عن الشرط يمكن لتقسيمه مثال هكذا اكتفى ولما كان  
قصر التعيين اعم فجميع الامثلة تنطبق له فلم يتغير من له هنا وهذا الكلام قوي  
يزيد ما ذكرنا انه ترك المصنف اشتراط قصر الصفة مع عدم التناول بسببه  
وبين قصر الموصوف اعتماداً على المقايسة فكانه لم يتنبه لعدم التفاؤل  
وكانه اراد الشارح انه افراد في الاكثر والا فهو لم يفرده في التقديم وهما  
بحث شريف لا يجوز الا لرجل كثرتم يلقيه اليك بايها ملك عظيم وهو ان قولك  
زيد شاعر لا كاتب القاحكين لمخاطب يعمل الاول فيخلق عن فائدة الخبر اذ من  
البيان ان ليس مقصود افادة انك ما لم يرب بل مقصود ذلك لتلجج ما اعتقده ولم  
بعد فائدة الخبر وثانيها منكر وقد خلا من الموكلة وان زيد اقام لا قاعد  
القاحكين منكرين بلا تأكيد ويمكن ان يقال القصد بالاول افادة العمل به  
لان التسليم معناه الموافقة مع الخبر في المعمل والثاني تأكيد بانه القاء مقروناً  
بتسليم بعض الدعوى وكانه قال اني اخبر مع نصفه وتحقيق فاولق في ما لم



واختلف فيما هو منكروا ما ريد قايم لا قاعيد فقد تالك فيه لا قاعيد بغيره  
فيلد كمن اثبات القيام وتالك الحكم بالقيام يعني العقود بعد تقدير ان احدهما  
واقع ومن هنا اندفع ان قوله لا قاعيد لغو لانه انخص بالاثبات القيام ودفع  
الشراح المحقق بان ذلك يقتضيه على ان الخطاب مقتضى العكس ونحوه الاثبات  
خال من هذه القايده ولا يذهب عليك ان طريق العطف مخصوص بغير الحقيقة  
لا يحوي فيه قصر حقيقي ومنها اي من الطرق **النفي والاستثناء** لا الاستثناء  
مطلقا اذا استثنى من الايجاب ليس المقصد منه الى الضرر بل الى تفصيل  
الحكم الا يحل في حق منزلة تفصيل طرق الحكم فلما ان جاني الرجال لا العكس  
ليس قصر كذا في جاني الرجال لا لتمام ليس قصر وهذا خلاف الاثر  
النفي فان المقصود من نحو ما جاني الازيد قصر الحكم على زيد لا تحصيله  
والا لقتل جاني زيد فتمام **وقال** السيد السدي في حواشي شرحه  
على المفتاح ولعل السدي في ذلك ان المستثنى اذا كان جزئيا للمستثنى منه  
كما في المقدم من المنفي نحو ما جاني الازيد وما يؤول اليه المفعول المذكور  
اذا صرح فيه بالمقدور نحو جاني احد الازيد حيث ان يعتبر اعتقاد المخاطب  
لشركة او العكس او سرده في ذلك الجزئي وما يقابل من الجزئيات  
الآخر واما اذا كان المستثنى اذا كان اخر من المستثنى منه كما في قولك  
القوم الازيد او قولك ثواب الايام كذا فانه لا يحسن فيه ذلك الاعتبار كما  
يشهد به الذوق السليم وفيه ان فيها كره دعاوي غير مبنية ولا مبنية ووجب  
ان لا يكون ما جاني القوم الازيد القصر ولا يعبد عدم كون جاني كل رجل الا  
زيد اقصر **لقولك في قصر افراد ما ريد الشاعر** وقلنا **ما ريد**  
**الاقام وفي قصرها افراد او قلنا ما شاعر الازيد** والكل يصح ما لا  
يليق والتفاوت بالمخاطب وفي هذا المثال تحقيق دقيق يخص السبيل  
من جهة نظره في اوزان استرار العربية وهو ان التقدير ما احد شاعر  
الازيد بحسب نصب شاعر لان نقض النفي بالالا يوجب ابطال عمل ما لا  
فيما بعد الا لا تدري ما ريد شيئا الا اني ولما شاعر احد الازيد على ان  
يكون زيد قاعدا لا يشكل عمل شاعر في زيد لانه كما بطل نفيه فيما بعد الا  
لهيق بمقتضى على النفي فيما بعد الا فتعين ان يكون المقدر زيدا او اخر او لعل  
تظهر في تحقيق ما ذكرناه في شرح الكافية في انقراض ما ولا بالا فيفعلك في  
هذا المقام نفعاما ومنها اي من الطرق **ما حذف من عبارة المفتاح**

المضاف اذ فيه ومنها استعمال انما لظنه انه حصو مفيد حيث يوهى ان دلالة  
انما ليس بالوضع كاوهمه البعض لكن ادرجه المفتاح ولان الطريق ما يستلزم التالك  
ويستلزم به وذلك استعمال انما فانه يعمل يستعمل به كحوايه لانفس انما **لقولك**  
**في قصر افراد انما ريد كاتبا وقلنا انما ريد قايم وفي قصرها افراد**  
**وقلنا انما قال ريد** قال الشراح المحقق ان الشيخ لم يوافق المفتاح في عموم  
طريقي العطف وانما الاقام المقصر بل قال انما المقصر لقلت وما نقل عن الشيخ  
في نيانه لا يذلل الاعلى المبادر من انما قصر لقلت اذا اطلق من غير تفصيل يجوز  
مثلا يشعر بقطع الشركة او مما يشعر بقطع الشركة من قولك بلا شبهة او بلا  
شك او قطعا ومن البين ان ما ذكره انما يستقيم مع الاطلاق العطف حتى لو قيل  
جاني زيد لا عمرو ايضا كان لقطع الشركة فلا تناقض مع الشكاكي في الحكم  
في المثال حيث قال من القيد وتارة السيد السدي فيما ذكره في انما بان المبادر  
من النفي والاستثناء قطع الشركة فيما ذكره انما يتم لولم يكن انما يعني ما والا  
كما اشترط بل يعني العطف ونحن نقول لعل كلام الشيخ مبني على ان المبادر  
من النفي والاستثناء قطع الشركة فماد ذكره من تبادر قصر لقلت تجازي في الجمع  
وتشبيه انما العطف كلام على سبيل التمثيل **لنفسه معنى ما والا** علة لكون  
انما من طرق اقصر وكان الاولي ان يقدم هذه الدعوى وذلك ليدل بيان  
وجه كون النفي والاستثناء مفيد القصر قد ذكره بعد ذلك كما نفعك فوت  
لترتيب الكلمة والتقديم ايضا من طرق القصر لنفسه معنى ما والا ولذلك  
قصر الآية فلام شراهم انما اب ما اهرذ اناب الاشر فخصيص انما لندا  
التعليل بخصيص لا بخصيص الا ان يقال خصه بالتعليل للاشارة الى رد ما  
ذكره بعض الأصوليين من ان وجه افادته القصر ان ما فانه وان للابتناس  
ولا يرجع النفي والاثبات الى ما بعد لظهور التناقض باجدهما راجع الى ما  
والاخر الى ما عداه وكون ما راجعا الى ما بعد خلاف الاجماع فتعين  
الاثبات لما بعد والنفي لما عداه وانما رده لكونه نكلا بعيد عن الاختيار  
وليس بخصيصه بالتعليل لما ان بعض الأصوليين انكروا كونه مفيد القصر  
تمسكا بقول النبي صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وبقوله انما الواو  
بالعق على ما مثله الرضي في بحث وجوب تقديم الفاعل لان كون التقديم  
ايضا مفيد القصر مما خالف فيه الشيخ من الحاجب على ما مر وقد استدل  
على تضمنه ما والا باوجه ثلاثة اشار الى الاول بقوله **لعل المفسرين**



وكانه استدلال باجماعهم **فان قلت** التفسير مستند من هذا الفن  
فكيف يتمك صاحب الفن يقول اصحاب التفسير في ما اذعاه وهو من جمهم  
في تصحيح دعائهم **قلت** التمسك بقولهم من حيث الفهم على العربية  
لا من حيث انهم اصحاب التفسير لا انه عين مكانا قالوا فيه ذلك فالوجه في الحقيقة  
انما قول ائمة العربية واستعمال العرب **انما حرم عليكم الميثة بالصبي**  
**ما حرم عليكم الميثة** وايد قولهم بقوله **وهو المطابق لقراءة الرفع** اذ الفاء  
بعضها مفسر لبعض فاذا كان قراءة الرفع مفيدة لحصر الحرم في الميثة  
ينبغي ان يكون المراد في قراءة النصب ايضا الحصر فلم يكن انما الحصر  
لكان النظم موقفا لاداة الحصر مع ارادته تعالى عن ذلك ولما اكنى بقوله  
لقراءة الرفع من غير تعرض محرم تبادر منه ان حرم على الحالة التي كانت له  
في قراءة النصب وهو البناء للفاعل وهو المراد اذ في قراءة للفعل يحتمل  
ان يكون الميثة مرفوع حرم فلا يكون فيه دليل على كون انما الحصر ووجه  
ايراد الحصر في قراءة الرفع على ما بينه المفتاح ان ما هو موصولة اذ لا محالة  
لو كانا كافة والامر يصح رفع الميثة لا بتقديم انما حرم الله عليكم شيئا هو  
الميثة ولا يجوز حذف موصوف الجملة في مثله كما بين في محله والميثة خبر  
فهو في مثل المطلق زيد اذ اللام في اسم الفاعل موصولة وقد عرفت انه  
يفيد قصر الجنب وهذا اندفع ما يوهم من قلة التمتع وعدم التنبه  
ان قراءة الرفع تفيد قصر الميثة على ما حرم وقراءة النصب عكسه فكيف  
يتطابقان **فان قلت** التماسك ليس بقوي اذ لا يلزم الحصر تعريف  
المستند اليه تعريفا جنسياً بل قد يفيد **قلت** انما يحتمل عدم  
اقدامه اذ اظهر له فائدة اخرى وهذا لم يظهر وامار الى الثاني بقوله  
**ولقول النخاء انما لا شات ما يدرك بعدد ونفي ما سواه** اي حرم  
بعبارة اذ لا يخفى ان المعنى بعدد انما ليس جميع ما سوى المذكور ولو قالوا  
ونفي ما يقابل له كان واضحا وان مرادهم الاشارة الى ان الميثة يجب  
ان تكون مذكورا بعدد والمعنى غير المذكور بعدد لا الى تعيين المعنى ولا  
يخفى ان قوله النخاء انه يقول الاصوليين من ان فيه لا شات ما ذكر  
بعدد وما نفي ما سوى المذكور فذكره لا شات تضمن انما يعني ما والا في  
مقامه ان يكون ان وما محتمل نظريته ما ذكره الشارح من الاستدلال  
بعموم النكحة بعدد كما في قوله عليه السلام انما لا مري ما نوي فانه بذلك

على

على وزود فيه على ما ذكره بعد ذلك انما يتحقق تضمنه النفي لا يكون ما ينبغي  
وكذا انما ذكر في هذا الشرع من الاستدلال بعضه عمل الصفة في انما قام ابوة  
على ما صرح به بعض النخاء نعم يتجه على قول هذا البعض انه كيف عمل الصفة  
ولم يعتمد على النفي حين العمل في ابوان لا تتفاضل النفي بمعنى الاول انما والى  
الثالث بقوله **لنفسه الفصل** **الفصل في معنى** اي مع انما في مقام لا يصح الفصل  
بدون انما مع انه لا يتصور من مواقع جهة انفصال الضمير معه الا فصل الضمير  
من عامله لغرض فيقال انما يقال في الدار انا ولو ان انما في المعنى بعدد لا موجب  
ان يقال انما انوم في الدار وكما قال لنفسه الفصل الضمير ولم يقل لو موجب  
انفصال الضمير معه مع انه اذ على المطلوب لتدوذه في الوجوب لان الضمير  
معه دون وجهين الانفصال بحسب الانفصال بحسب الظاهر والفصل في  
المعنى فالبيان ان يجوز العمل بالوجوبين **وقال** الشارح في شرح المفتاح  
الظاهر وجوب الفصل اذ لو قيل انما اقوم كان المعنى انما الاقوم وانما  
يعمل كون الفاعل المقصور عليه لو قيل انما اقوم انا وفيه بحث لان الجزاء الاخر  
في انما اقوم هو الفاعل لا المستند وكما وقع فيه من كلام الشيخ حيث قال  
لو كان انما اذ افع عن احصائهم لم يكن المقصور عليه المتكلم بل قوله عن احصائهم  
ولكن ما قاله الشيخ الا انه لو اضر المتكلم في الفعل لم يبق جزاء او بصير الجزاء  
الاخر المتعلق **وقال** السيد السند لا كلام في وجوب الانفصال اذ  
كان للفعل متعلق انما الكلام في مثل انما اقوم وهو محل التوقف هنا **اقول**  
كلام النخاء محكم بوجوب الانفصال فانهم حكموا بانه لا يجوز المنفصل الا بعدد  
المنفصل وعدد وانه الفصل لغرض وينبغي ان يعم الفصل المعنوي واللفظي  
ليتم هذا البيت فالبيت عندهم من مواضع تعدد الانفصال والظاهر  
ان ما ذكره قول النخاء اشعار فيها اشعارا بالقصر لانفصال الضمير معه ليس  
لكون الضمير متشبه في المعنى فلا معنى لجعله وجهاً ثالثاً **فان قلت**  
جهة انفصال الضمير غير لبيس لا يكون الضمير متشبه في المعنى والاصوليون  
لا يذكرونه بل يجعلون ان لا شات وما للنفي يقتضي معنى القصر فعني انما  
اذ افع عن احصائهم انما عددهم ايضا ما اذ اوقع الا انما كيف يصير جهة  
عليهم **قلت** لو جعل ان لا شات وما للنفي لا يقع الضمير بعدد معني بل يكون  
التقدير ان اذ افع عن احصائهم وما يد افع غيري ويكون مال الكلام القصر  
ولا يخفى انه لا يقع حينئذ الضمير بعدد معني الا بخلاف ما قاله الصفيوني



**قال الفرزدق** انا الذي اريد من الزرد وهو الطرد **احامي الذمار**  
وهو العند وفي الاساس هو الحامي الذي اراد احمي ما لوم يحمد به وعنف  
من حماء وحرمة **وانما يدافع عن احابهم** اي القوم القار انا واصل فلولا  
مؤاذه ان لا يدفع عن احابهم الا ان قال انما اذ افح عن احابهم انا واصل  
تا كيد صير القائل ليصح العطف عليه وبهذا اندفع انه لا يجوز ان يكون  
الانفصال للضرورة على انه لا يجوز للضرورة الاخراج عن الاصل واما  
الاجازة هو الرد الى الاصل والاصل في الضمير الاتصال فاستاء يدافع  
الى انا اما اشتراك الصيغة بين الغائب والمخاطب والتمثيل للمفصلين  
واما لانه في الحقيقة مستند الى مستثنى منه غائب نقل عن علي بن عيسى الرضي  
مناسبة بين انا ومعنى النفي والاستثناء عنه الى وضعه له وهو ان  
للتاكيد وما يراه للتاكيد ففي الجمع بينهما تا كيد على تا كيد كما ان  
في القصر ذلك **قال** وجهه ان قولك جازيد لا عمر ولم يزد المجي  
بينهما فيثبت ابي لزيد من جازيد وهو تا كيد للآيات المطلق الملة  
الثبوت وفي قولك لا عمر واثبات المجي منها لزيد ايا لان المجي لما كان  
مسلم الثبوت لا حدهما فاذا انقضت عن عمر وفقد اثبت لزيد ضرورة  
فقد كان تا كيد بعد تا كيد لنفس الحكم او تا كيد بخصوص الحكم بعد تا كيد  
لنفس الحكم او الحكم بعد هذا ولا يخفى عليك انه نقض في مثال مخصوصه  
واما في ما جازيد بكل عمر واثبات الصريح تا كيد للآيات المصنعي الحكم  
من قوله ما جازي زيد وانه لا حاجة اليه هذا التكلف لان الآيات الصريحة  
اثبات مؤكده لانه برها في فقد جازي تا كيد في التاكيد باجماع اثبات  
برها في واثبات صريح **قال** التارح ويجب ان يعلم ان هذه مثابة  
ذكرت لوضع انا متصفا للمعنى ما والا فلا يلزم اطراها حتى يكون كل كلام  
فيه تا كيد على تا كيد مفيد القصر مبدل ان زيد القيام وفيه نظران  
التاكيد اما الرد الانكار واما الدفع التردد وكل منهما يستلزم القصر  
ففي الانكار قصر القلب وفي التردد قصر التعيين وان لم يفد التاكيد  
على التاكيد قصر اصطلاحا ولم يجعل من طرق القصر قائل نفسه لا يحمي  
التاكيد على التاكيد بل يحصل مع مجرد التاكيد **ومنها التقديم** اي  
تقديم ما حقه التأخير كالمبتدأ او محولات الفعل اذ لا قصر في زيد  
انسان وانما يمي وهما اشكال وهو انه كيف يحكم بان هو المستند اليه

في انا كفيت ممتك التأخير دون انا يمي لان يقال هو المبتدأ الجملة الفعلية  
الغير السببية ان لا يجعل مبتدأ الا ان الاصل في الاسناد ان لا يكرر او الاستد  
في الجملة ان تستقل ولا تربط بالغير فالاصل اي قال كفيت انا ممتك فاما ممتك  
من قبيل تقديم ما حقه التأخير فانه مع التقديم مبتدأ ومع التأخير تا كيد  
لكنه يشكك بما انا يمي فانه يفيد القصر كيف يحكم بان حقه التأخير وليس في انا  
يمي حقه التأخير الصفة مع النفي منزلة الفعل ولذا ان عمل وكان الاحسن الا  
يدابه ان لا يكتفي في تمثيل قصر الموصوف على الصفة بقوله **كقولك في قصره**  
**يحيى انا** وكان يصح لا اعتبار بمقابل لسلب النفي فيكون قصر قلب واعتبار  
مقابلا للنسبة كما اعتبر المفتاح فيكون قصر افراد اذ لا منافاة بين النسبة  
اليه فينيلتين بان النسبة تكون بالنسب وبالاول وقد تنبه لان فانه الاحسن  
فقد علمت في الايضاح ومثل قصر الموصوف بقوله ساجر هو وقام هو **ويش**  
**قصوها انا كفيت ممتك** فمن اعتقد سره للغير او انفراد او ضرورة او اتم  
ان قولك ما يمي انا وهل يمي انا يحتمل ان يكون من قبيل تقديم ما حقه التأخير  
وان يكون من قبيل ما حقه التقديم واستبعد ذلك من ذكر الوجهين في انك  
زيد ان بلغك خبر من المبتدأ او لست بخبر عن جوه **وهذه الطرق** الاربعة  
تتفق في وجهه وهو ان المخاطب ممتك يلزم ان يكون حاكما مشوقا بصوابه  
وخطا وانت تطلب بها تحقيق صوابه وفي نفي خطا به تحقق في قصر القلب  
كون الموصوف في احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين وهو صوابه  
وتبني تعيين حكم وهو خطا وتحقيق في قصر افراد حكم في بعض وهو صوابه  
وتعيين بعض البعض وهو خطا **وتختلف من وجه** كذا في المفتاح ولما كان ما ذكره  
في بيان الاتفاق مستعني عنه بامرين تعين المخاطب في اقسام القصر ومع ذلك  
لم يكن صحيحا اذ لا يلزم كون المخاطب على خطا بل اللازم كونه على شك او خطا  
استعطف المصنف ونما هو الا ان يقال قصر التعيين في شك يعقد ان غاية  
الامراك لا سبيل اليه الاعتقاد لرد الخطا في اعتقاد التوقف ولم يجوز  
الخروج عن ذلك **وقدالة الرابع** اي التقديم قدمه في البيان على خلاف المفتاح  
لانه ادخل في البلاغة **بالنحو** كئلي وخيرا وعشرا وهو مفهوم الكلام ومذهبه  
يعني يرشد الى القصر خصوصية المفهوم بحسب البيان مع التقديم وتخص  
ذوق وذوق حتى حرم عن ذكره بعض من له كتب اعلى في ذوق الدقائق  
العقلية والنقلية وانكر ابن الحاجب وكان اخر يقول لمن يساله عن فائدة تقديم



وقع في الكلام القديم انه فاعل بخار يفعل ما يشاء ولعلك تقول كان هذا الحكم  
في مبادي الاستعمال والافقد شاع قصد القصر في مقام التقديم بحيث صار  
ما بعده للقصر وربما توجه لانه ان الخطأ في قيد من قبود الكلام  
الاهتمام ببرد الخطا فيه مقدمه والباقي بالجر يطف على الزايع بالوضع عطف  
على قوله بالفتوى عطف على معولي غايلين مختلفين والمجور مقدم اي بالوضع عطف  
يحصل منه القصر ولن حرف النفي وضع المنفي وحرف الاستسنا لاخراج عن حكم النفي  
ويكلم من اجتماعهما قصر وهكذا غير والمقصود في النص احوال تلك الثلاثة  
من كون قصرها اقرا او قلنا او تعيننا وهي اما تستفاد بحسب المقام  
دون ما يستفاد منها بالوضع وقوله **والاصل في الاول النص على المنبت والمنبت**  
اشارة الى وجه اخر من الوجوه وقد اشار الى كيفية النص عليها بقوله كما  
من تقديم النفي في العطف ببل وتقديم الاثبات في العطف ببل وليس المراد  
بمنه مجزؤه حواله المثال كما يتبادر من ظاهر المثال **فلا يترك** النص عليها  
**الا** لئلا يترك منها **كراهة الاطنب** ورعاية التمع ولا يخفى القصد الى اولى  
الالباب وربما يدعى ترك النص حمان الاختصار او كراهة المساواة  
ولا يبعد اذا خال المساواة تحت الاطنب بقريته **كما اذا قيل زيد**  
**يعلم النحو والتصرف والعروض او زيد يعلم النحو ويكره** او **اذا لا يخفى ان**  
النص بالمنبت ولينفي فيها مساواة الاطنب فتقول **فيها ما زيد يعلم**  
**النحو لا غير** او تقول في الاول زيد يعلم العلمين لا العروض وفي الثاني لا يعلم  
يعلم ان النحو لا غير وربما يكون زيد يعلم النحو لا غير نصا على المنبت والمنبت  
كما اذا قصر القصر الحقيقي ولذا قيل بقوله اذا قيد فاعرفه وخذ فالمصداق  
اليه من اجزاء امانة غاية الاجتناب على الاطنب ولا يجوز مبني على الضم تسبيحا  
للغايات لحذف المضاف اليه مع كونه مثنويا اي لا غير بمعنى لا غير زيد ولا  
غير النحو وهذا على تقدير كون عاطفة اما على تقدير كونها لنفي الجنس  
كما في بعض كتب النحو اي لا غير عالم او معلوم له فليس من طريق القصر او نحو  
والمراد بنحو لا غير لا من عده ولا من سواه ولا جهلا اخر والمستفاد من الايضاح  
ان المراد به ما في المفتاح من نحو ليس غير وليس الا ويحجه عليه انه ليس من طريق  
العطف بل النفي في الاستسنا **والجواب** عنه الشايع بان القيد في النص  
يوضع محل مقام النص على المنفي قد يكون مع حفظ العطف وقد يكون بترك  
العطف واكره ما يودي في مؤداه ووصفه بالدقة وربما بالتأمل فيه ان

ليس

ليس مما كان فيه النص على المنبت والمنفي بل طريق الاستسنا الذي الاصل فيه النص  
على المنبت فقط فالاصل فيه مرعي وليس مما نحن فيه وفي **الباقي** من الطرق والا في  
ترك في يكون العطف على معولي غايلين مع تقدم المجور واما مجموع الجار والمجرور  
فتصوب **النصب على المنبت فقط** الاقتصار على المنبت في النفي والاستسنا واجبة  
كما ستعرف فلا يصح في قوله ان الاصل فيه ذلك وقد ينكر النص على المنبت في النفي  
والاستسنا لمزيد تعزيز لدفع ذلك في ليس غير وليس الاقول زيد يعلم النحو  
ليس الا والاشارة الى قصر القلب ظاهرا لان الجزء المنبت ينكر المحاطب فلا يقع من القصر  
هكذا في قصر التقيين لان الجزء النفي مشكوك واما في قصر الافراد فالمبالغة  
في الانصاف وتزيد اظهارا انه لا مخالفة مع الصواب واما المخالفة فيما تحقق  
خطاؤه وهذا دخل في قول المحاطب نفي الشركة فاحفظ فانه من ودايضا و  
مع بدايضا واما الى ثلاث من وجوه الاختلاف بقوله **النفي** يعني بلا العاطفة  
بقريته وليله لا بقريته وليله لا بقريته انه لا يدل على امتناع ما زيد انما  
قاهر ليس هو بقاعد كما ذكر الشارح لان تلك القريته بعزل عن الاعتبار مع وجوه  
ما ذكرنا واما ما يقبل والا **الجواب الثاني** كما في المفتاح لان الحكم محض بلا  
لذا في الشرح يريد ان المدعي مخصوص بقريته دليله لانه يحتاج بل الثاني في  
يناقض فيه بظهور امتناع ما زيد الا قام بل قاعد على ان الحكم هو الفرق بين  
الثاني والاخرين وكما لا يصح ما زيد الا قام بل قاعد لا يصح انما زيد قائم بل قاعد  
ونعم ايا بل نبي تحية ان المعدول اليه لا يترجح لان الحكم لا يعم الاول باسره  
لا يعمر لنفي ولا يخصص النفي بالقريته بتخصيص الاول على ان في المعدول الى النفي انما  
انه اختار ما ذكر الشيخ من ان النفي فيما يحكي فيه النفي بتقدم ما نحو ما جاني زيد  
واما جاني عمرو ويناخر اخري نحو انما جاني زيد لا عمرو واما انت مذكر كنت  
عليهم بسيطر فانه يدل على ان النفي الذي فيه امر من النفي بلا العاطفة والنفي  
يكره كلام الشيخ **قالت** تعالي ما انت بمسمع من في القبول ان انت الا نذير وكان  
المناسب ان يقول لا لا يجامع الثاني في النفي والاستسنا فلا يقال ما زيد الا قام  
لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو كما قد يقع في تركيب المصنفين لكن لا يمتكن  
ان يستشهد فيه وان كثر في الكشاف لان عبارته ليست مما يستشهد بها  
ففي الجماعه فيها في كلام العرب العربا والمهجرة البلقا وما ذكر في تقديمه  
مناسبه اقتضت نفي الجماعه وهما ينبغي ان ينظر فيه نظر من سلك في المثلثة  
ما يكاد يشتبه بالجمع بين لا والنفي والاستسنا وهو ما يوجب به النفي والاستسنا وهو



ما يؤكد به النفي والاستثناء وهو في صورة العطف بلا وهو جملة مستقلة جري به  
للتأكيد ليس الاوسد قول الكشاف وما هي الاسماء لا غير فانه لم يقصد عطف  
الغير على شواظ بل جعل لا غير جملة مستقلة تأكيد للقصر وانما دونه لا غير  
الاسماء موجودة فكانه قيل ما هي الاسماء ومنه قوله وما كان ذلك الاقيا  
لا شبهة في الاستسلام فان قوله لا شبهة في الاستسلام نفي جنس والمعنى لا شبهة في الامام  
كانه كذبه القصر السابق وكيف لا يسمى هذا المستك نزلة وقد عدلها  
الشاعر المحقق من الجمع الذي يقع في كلام المصنفين وأوضح به دعوى ان  
يما يكثر في الكشاف ويكاد ان يجترى بالكار الوقوع فيه ولا يخاف **لان شرط**  
**النفي بلا** العاطفة كذا فبها النفي في دلائل الاحجاز وصاحب المفتاح  
**انما يكون نفيها قبلها** او نفيها نفيها صريحا كما هو المتبادر بغير هذا  
حشو مفسد لانه يفهم انه يجوز في العطف بلا ان يكون قبلها نفي بلاحق يقع  
ان يقال كما في زيد لا عمرو ولا بكر مع انه صريح بنفي الرضي واوجب ان يقال  
كما في زيد لا عمرو ولا بكر فان نفي الجمع الواسع العاطفة لانه الزائدة وتبين  
هذا الشرط المحقق السيد السند بما ذكر في تعيين ما وضع له لا حيث قال  
الحجة انما وضعت لنفي ما اوجب للمتنوع وكان مرادهم نفي ما اوجب للمتنوع عما  
بعدها او نفي ما عداها عما اوجب له المتنوع او نفي التعلق بما قبلها بعدها  
بعد التعلق بالمتنوع ليشمل كما في زيد لا عمرو وزيد قائم لا قاعد وضربت  
زيد لا عمرو الا انهم يسمونها بالبيان والنفي بعد المعنى في العطف على  
المستند اليه واعتمد على المقايسة لظهور الحال بعد هذا التقدير من البيان  
**وقال** السيد السند نفي ما اوجب للمتنوع في كما في زيد لا عمرو وظاهره في  
زيد شاعر لا يخفى هو كون النفي مستندا حيث نفي عن المنهج بعد ايجابه للشاعر  
وفيه ان وضع لا ليس لهذا النفي وهذا لازم وضعه على ان المراد بما اوجب  
في كما في زيد لا عمرو والمتنوع جيزيد ينبغي ان يكون كونه مستندا اليه  
فمؤكد زيد شاعر لا يخفى في الظهور والحقا **وقال** الشاعر المحقق ان الموجب  
في زيد قائم لا قاعد وهو زيد حيث اوجب للقيام وقد نفي عن القعود ولا  
يجوز ان نفي غاية البعد وهذا الكلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه  
فمفصل بيانها ان لا ما وضعت لنفي ما اوجب للمتنوع ينبغي ان لا يكون النفي  
بما نفيها قبلها وفي قولك ما زيد الا قام قد نفي عن زيد كل صفة غير القيام  
فاذا قلت لا قاعد فقد نفي بما كان نفيها قبلها وفيه ان وضع لا لا يقتضي

الا ان يكون النفي ما تابعا للمتنوع بالتفصيل المذكور ولما انه لا يكون نفيها بغير  
لا فلا يقتضيه غاية ما في الباب ان يتكرر النفي وذلك لا ينافي مقتضى وضع لا ولا شك  
ان الايجاب للمتنوع في ما جاء في الاورد لا عمرو ويحقق غايته ان النفي مما بعد لا  
ايضا قد يتحقق فيكون في ذكر لا عمرو تكرار فالوجه ان النفي الصريح يوجب تكرار  
صريحا بخلاف النفي الضمني فانه ليس بتلك المنة فاحترز عن الاول دون الثاني  
والاظهر ان النفي لا يجمع التقديم الذي للقصر ولا انما للقصر بل يحمل انما  
على التاكيد في ما هو اصل وضع انما التاكيد بما ومنه انما زيد ضربت فان انما  
فيه للقصر كقول ابي الطيب انما لذة ذكرهاها ويجعل التقديم على مجرد الالهام  
فلهذا لاجل الجمع بين التقديم ولا واما ولا والنفي والاستثناء ضروريان في القصر فيلغوا  
العطف مع ذلك لا يجمعونه **ويجمع** النفي بلا العاطفة **الاخير** انما  
والتقديم **فقال** انما **الانتمى** وهو **نائبتي** لا عمرو ومن النحايين تمثيل السكاني  
بقوله وهو نائبتي وقد انكر كون التقديم فيه للتخصيص كعرفت واعجب  
منه ان الشاعر المحقق اعترض عليه بان الاولى التمثيل بزيد اضررت لانه شائع  
في التخصيص بخلاف هو نائبتي فان التخصيص والتقوي فيه سواء والنسبة  
واقفة وكان هذا المقام مفصلة لم يستل فيه قائله لان النفي فيها غير مصرح به  
بل صريحها الاثبات ويلزمها النفي بخلاف النفي والاستثناء فان لغير مصرح  
به وان لم يكن النفي مصطفا به **قال** **استمع** زيد عن **الحج** لا عمرو فلما جاز  
هذا التركيب مع عدم جواز الحج زيد لا عمرو للفرق بين النفي المصرح به  
وغير المصرح به جاز مجامعة النفي الاخيرين دون الثاني فلا يروى انه لا اصل نظر  
لما سبق لان النفي بلا ليس نفيها قبلها بخلاف ما سبق والواضح في هذا القصر  
عبارة المفتاح حيث قال ووجه صحة مجامعة العاطفة انما مع اجتماعها  
ما والا عين وجه صحة ان يقال استمع عن الحج زيد لا عمرو مع استماع ان يقال  
ما كما في زيد لا عمرو وهو كون المعنى النفي في انما وفي قولك استمع عن الحج زيد  
ضمنا لا صريحا **قال** الشاعر طاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابي زيد لا  
القيام لا القعود وقررات الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان النفي بلا ليس نفيها  
بشي من كلمات النفي **الانتمى** الا ان يقال الصريح بلا استثناء يستل ان النفي ايضا  
في حكم المصرح اي لم يرد زيد الا القيام وما تركت الغداة الا يوم الجمعة  
فيمتنع بزيد انه لا يصح قوله والنفي لا يجمع الثاني لمجامعته في هذا المثالين  
الانتمى الا ان يقال الى اخره وفيه بحث لان الاستثناء عن المنهت ليس الثاني انما



الشيء ولا استثنى على ان بنا صحة قرات اليوم كذا على ما واصله بالشيء بخلاف  
ما تقر في محله انه استثنى من الاثبات لاستقامة المعنى ثم قالت **الشيخ** لا وجه  
لتقديم قول السكاكي مع تقدم الشيخ الا ان يقال ذلك قول السكاكي للترفيف بقوله  
الشيخ والترفيف انما يكون بعد الذكر **في محله** من قال بتقديم  
شرط حسن مجامعته للثالث ليوافق كلام الشيخ لم يفتض عبارة السكاكي والترفيف  
بالثالث فيما بينهم لان دالة الرابع على قصر ضعف من الثالث لانه ليس بالوضع  
وقية تنبيه على ان جماعة النسخ الرابع اجلي واشبع **فان** الخارج المحقق لم  
يذكر وهذا الشرط في القديم لا وجه له ولا استصحابا فكان دلالته على القصر  
اضعف وقد عرفت ان كونها اضعف ليس فدرسية ان لا يكون الوصف **فان**  
**بالوصف** البادئ اخل على المقصور عليه بقية المناد وان كان وجه الحكم **بترقيق**  
بل لو جلد اخلا على المقصور لضع اذ شرطه ايضا ان لا يكون الموصوف مختصا  
بالوصف فلا يقال انما تريد قاعدة لا قيام فتذكر بيانه لظهور حاله بالمقايسة  
وقد قيد السكاكي الوصف بقوله في نفسه اي لا يكون مختصا بنظر اليه نفسه  
والا فلا بد من اختصاص الوصف حتى يلجم القصر **فانما يستحب** **الذين**  
**يسمى** فان كل ما قيل يعرف ان الاستحالة اي الاجابة كما في شرح العلامة  
بفتحاح لا يكون الا بمن يسمع ويعقل واصطفه المصف في الانضاح ايضا لان  
المدار على ظهور الاختصاص سواء كان نشاؤه نفس الوصف او الموصوف  
او عرف وعقل الخارج عما قصده فظنه اهمالا وقيد به في الشيخ **فان**  
**عبد القاهر** لا يحسن الجماعة المدكورة في الوصف **مختص** كما اي مقدار  
**صن في غيره** **وهذا** اقرب لوجهه عقلا ونقلا لان الشيخ اعلا كعبا ولان  
شهادة المنيب اصدق من شهادة الثاني اذا اخطأ به بالنقمة لانك اذا  
تقبل ولا يذهب عنك انه لا يصفون القصر في الوصف **الظاهر** الاختصاص  
الا لتزبدل المحاطب منزلة الخطي والمتروك لذام ولذا كان قول عبد القاهر  
رجح عقلا **وامثل** **الثاني** اشارة الى الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ووجه  
الاقتضار وفي ذلك الاختلاف على الثاني والثاني كما انه لان الاول والرابع متساويا  
النسبة بالمجهول والمعلوم فوجه الاختلاف انقسام الطرق ثلثة اقسام فلا يرد  
انه في هذا الوجه ليس اختلاف الطرق بكل الطريقين ان لا يكون **ما استعمل**  
من الاسناد والتعلق يدل عليه فيما سبق وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر  
او غير قصر وضمنه الخارج بالحكمة **فما يحمله** **الحاطط** **ويذكر** فاستعماله

في قصر القمين على خلاف الأصل اذ لا انكار فيه ولو انكبي بقوله يمكن لكراه  
**خلاف الثالث** فانه يجزئ لا يجعله المخاطب على ما في دلائل الاجاز **قال**  
 الشارح المحقق وفيه اشكال لان المخاطب اذ اكان عالما بالحكم لم يصح القصد  
 ولا اشكال فيه لانه يصح ان يكون انما قالنا فيما ينزل منزلة المجهول دون النبي  
 والاستثناء يكون النبي والاستثناء غالبا في المنكور ما يستعمل في معلوم ينزل  
 منزلة المجهول كما انه ربما استعمل انما في مجهول ينزل منزلة المعلوم فهناك تنزيل  
 المجهول الحقيقي منزلة المجهول الادعائي كان مال تنزيل المعلوم منزلة المجهول  
 في النبي والاستثناء تنزيل المجهول الادعائي منزلة المجهول الحقيقي ولا يخفى كالت  
 لطافة هذين التزييلين ودقته واختصاصهما بمن يكاد يتوجه بفضته وهل  
 هذا الاما يحق به مخاطبة والله يختص برحمته من يشاء ووجه الشارح كلام الشيخ  
 بحمل قوله يجزئ لا يجعله المخاطب على خبر من مانه اذ لا يجعله ولا يمكن حتى ان  
 انكاره ينزل بادي تنبيهه وليس مما يضر عليه فقال وهو الموافق لما في المفتاح  
 حيث قال ان طريقنا مستنك مع مخاطب في مقام لا يصعب على خطابه او يجب عليه  
 ان لا يصير وأشار بكون بيان الشيخ موافقا لما في المفتاح لانه ان المصنف في بيانه  
 انما في عقله عن الموافقة او في عدول عن عبارة المفتاح مع وضوحها الى عبارة  
 فعلته كقولك لصاحبك وقد رأت بها بالتحريك وقد يتكسر اي تحصنا  
 كذا في المفتاح من تعبد ما هو الا زيدا انما اعتقت صاحبك او على صيغة  
 المجهول للبعد بما عليه اي اعتقد ذلك الشيخ غيره اي زيدا بان يكون زيدا او زيدا  
 حصرا على هذا الاعتقاد فالmaal يحمل القمين فلذا التوجيه لانه يختص قصر  
 القلب وجملة المفتاح مخصوصا بقصر القلب حيث قال اذ اوجه غير زيد  
 ويصير على انكار ان يكون اياه فالمصنف اسقط قوله ويصير على انكار ان يكون اياه  
 لتكرار القابلة لا لمجرد تقليد اللفظ ولم يقل اذا اعتقد غير او تردد لانه مخصوص  
 بالمنكر كالتق وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول المنكر لا اعتبار ما سبقت  
 له اي لذات المعلوم كذا في الشرح وتحتمل القليل اي اخل هذا التنزيل  
 الثاني افراد اي لا افراد او اخل كونه قصرا وفرد والي الثاني ذهبا الشارح  
 ولا بد من حذف مضاف اخر اي طريق قصرا وفرد لان الثاني طريق القصر لانه  
 فالوجه هو الاول نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعد اهلية  
 النبي من الملأ لوجهه القصر بالنظر الى استعظام هلاكه ان لا يتعد اهلا ابنة  
 استعظام هلاكه واستبعاد الاستعقني عن التنزيل ويكون على مقتضى الظاهر







معلوم للمخاطب او لكن معرفة المصطلح امر او اجبارا ليرض احد من نفسه بالجهل  
باصلاحهم **ولذلك** ادعنا المستلزم لكال الانكار **الا انهم هم المبتدئون والمقدمون**  
**نوكذا** بما سوي اي بما تعلمه تحقفا او بما يتصوره لكال ظهوره على حسب انكارهم  
من تصديروا الكلام بحرف التنبيه الموجب لكال العناية بتعظيمه وادان واسميه  
الجملة وبضمير الفضل الذي للتاكيد عند ما يفيد الحضر وتبويره المستند المعيد  
لحضر الافشاء فيهم ادعنا وكلمة توكيد على توكيد وادعنا حاضرا لفساد فيهم توكيد  
الحضر ليرى اليه المصنف وهو توبيخهم وتزويدهم بقوله ولكن لا يشعرين وحالة  
ادعنا في قوله ما سوي كما يشعر به كلام الشارح بعيد عن السوء وادعنا بيان  
الايضاح **ومرئيه** **انما لي العطف** المشار له في الدلالة على القصر بحسب الوضع  
فلا يرد ان تلك المزية مشتركة بين التقديم وانما لكن يحجة ان ما عليه المزية  
لا يحضر في العطف بل منه التقي والاستثناء **انما يعقل منه الحكم** **دعنا** كما هو مقتضى  
القصر لان القصر امر اجباري لا ترتيب في تعلقه بين الحكمين فهو مفهوم انما وترتيب  
على تعقل الحكمين في العطف تقتضيلا فالقصر ما من خاف العبارة وفي العطف لازم  
مفهوم العبارة وفي الشرح ان المزية في ذلك ان فيهم القصر من اول الامر ولا يدع  
الوهم الى خلافه **واحسن موافقا** **التعريض** اي الاشارة الى معنى غير مقصود من حق  
العبارة **عونا** **انما يتذكر** **اولا** **الالباب** **فانه** **تبريف** **بان** **الكفار** **من** **فرط** **جهلهم**  
**كالبهايم** **فيطعمهم** **النظر** **بهم** **كطعمه** **منها** **ففيه** **تعريض** **بظلم** **النظر** **بهم** **زما** **لا ينبغي** **ان**  
**يقتدر** **منه** **من** **الطعم** **وبالكفار** **وبكونهم** **كالبهايم** **هذا** **استغنى** **سوق** **كلام** **المصنف** **والمطابق**  
**لما** **دعي** **في** **الايضاح** **وهو** **احسن** **مما** **دعي** **في** **الشيخ** **في** **لا** **يبدل** **لا** **يجاز** **من** **ان** **المقصود** **منه**  
**دم** **الكفار** **وان** **يقال** **انهم** **من** **فرط** **جهلهم** **كالبهايم** **ولكن** **احسن** **موافقا** **للتعريض**  
**ذوق** **ما** **والا** **لان** **المخاطب** **به** **من** **لا** **يجعل** **الحكم** **بجلا** **خلاف** **المنبي** **والاستثناء** **في** **كفي** **في** **حسن**  
**موقع** **النبى** **والاستثناء** **افاء** **مد** **اوله** **بجلا** **انما** **فانه** **لا** **اعتداد** **بمد** **مد** **اول**  
**الكلام** **وانما** **خاطا** **القائده** **ما** **يقول** **به** **اليه** **فان** **قلت** **فلا** **يوقع** **له** **الا** **التعريض**  
**قلت** **من** **مواقع** **افاء** **لازم** **قائده** **الحزب** **مما** **شار** **بكلمة** **مما** **له** **البعد** **بين** **الحسين** **والاستثناء**  
**من** **بحث** **الى** **بحث** **فهو** **بمنزلة** **الفصل** **والباب** **القصر** **كما** **يقع** **بين** **المبتدأ** **والخبر**  
**وقد** **سبق** **امثلة** **كثيرة** **بين** **الفعل** **والفعل** **ومن** **انما** **يتذكر** **اولا** **الالباب**  
**والمقصود** **الحاق** **غير** **المبتدأ** **والخبر** **في** **الكنز** **وقال** **توهم** **قلبه** **او** **عنده** **حيث** **اكد**  
**استلها** **ولربات** **من** **الفعل** **والفعل** **الابواب** **احد** **ولربات** **من** **غيرها** **بني** **ولرفع** **الوهم**  
**انه** **لا** **يكون** **بين** **الفعل** **والمفعول** **والفعل** **اذ** **ليس** **احدهما** **صفة** **والاخر** **موصوف**

حي

حقا يكون من قصر الصفة على الموصوف او العكس والمزاد بالفعل ما يتم شبه الفعل  
كاشاع ولكن ان تدريج شبه الفعل في قوله اي غير الفعل والفعل **قلت** **ان** **ارخ**  
**كالفاعل** **والمفعول** **والمفعولين** **من** **باب** **اعطيت** **وذي** **الحال** **والحال** **والفعل** **وساير**  
**المتعلقات** **ببوي** **المفعول** **معه** **والكل** **ترجع** **الى** **قصر** **الفعل** **مقتضى** **انما** **عند** **مقصودا**  
**في** **المقصود** **عليه** **ولذا** **الحصر** **القصر** **في** **قصر** **الصفة** **على** **الموصوف** **والعكس** **هذا** **ولا** **يظهر**  
**الغرق** **بين** **ماضرب** **زيد** **الا** **عمر** **او** **بين** **ماضرب** **زيد** **الا** **في** **الدار** **حيث**  
**يصح** **جعل** **القصر** **في** **الاول** **بين** **زيد** **وعمر** **وفي** **الثاني** **بين** **ضرب** **وفي**  
**الدار** **ربل** **القصر** **في** **الثاني** **ايضا** **في** **الظاهر** **بين** **زيد** **وفي** **الدار** **وعند** **التحقيق**  
**بين** **الفعل** **المقيد** **بالفاعل** **والنظري** **في** **الاستثناء** **يؤخر** **المقصود** **عليه**  
**عن** **المقصود** **مع** **اداة** **الاستثناء** **وقل** **يقدم** **نهما** **دون** **تقديم** **احدهما**  
**بان** **نقول** **فيما** **جاني** **الاريد** **ما** **جاني** **الا** **اي** **زيد** **لان** **القصر** **فيما** **يلي** **الا**  
**فبينما** **عكس** **المقصود** **اوبان** **نقول** **ما** **جاني** **الاريد** **الا** **فانه** **لا** **يعني** **له** **اصلا**  
**بحالهما** **اي** **كايتين** **بحالهما** **الذي** **في** **القديم** **من** **اتصال** **المقصود** **عليه**  
**بالاداة** **وتقديم** **الاداة** **عليه** **واجز** **زيد** **عما** **ادام** **يكون** **جائلا** **ما** **بان**  
**يتقدم** **المقصود** **عليه** **على** **الاداة** **فبقول** **في** **ما** **جاني** **الاريد** **ما** **جاني** **زيد**  
**لا** **اباي** **لان** **التقديم** **فيه** **كثير** **ربل** **لانه** **لا** **يجوز** **اصلا** **لان** **القصر** **ما** **يكون** **فيما**  
**يلي** **الا** **يقصر** **المقصود** **بحالهما** **ضرب** **الا** **عمر** **ازيد** **وماضرب** **الاريد** **عمر**  
**والدليل** **على** **وقوع** **هذا** **التقديم** **قول** **الشارح**  
**لا** **استثنى** **من** **اقوم** **الا** **كارها** **باب** **الامير** **ولا** **وقاع** **الحاجب** .

**وقوله**

**كان** **لم** **يت** **حق** **سوك** **ولم** **يتم** . **على** **احد** **الا** **عليك** **النوا** **تح** .  
**لا** **استلزام** **قصر** **الصفة** **قبل** **ما** **جاني** **في** **المثاليين** **المذكورين** **لان** **المقصود**  
**ضرب** **زيد** **في** **عمر** **ولا** **مطلق** **الضرب** **وضرب** **واقع** **على** **عمر** **في** **زيد** **لا** **مطلق**  
**الضرب** **في** **التقديم** **انما** **غير** **المقصود** **ولا** **يبيغي** **ان** **يعلم** **ان** **ماضرب** **الا** **عمر**  
**زيد** **اضعف** **من** **ماضرب** **الاريد** **عمر** **لان** **فيه** **رعاية** **الاصل** **من** **تقديم** **الفاعل**  
**وفيما** **ضرب** **الا** **عمر** **ازيد** **خلاق** **الاصل** **ولا** **يجوز** **ان** **قوله** **لا** **استثنى** **الم** **من** **قصر**  
**الموصوف** **على** **الصفة** **فانه** **من** **قبل** **قصر** **المشكل** **وقت** **الاستثناء** **على** **الكارهة**  
**ففيه** **قصر** **الموصوف** **على** **الصفة** **قبل** **ما** **يه** **لان** **وقت** **الاستثناء** **باب** **الامير** **وقاع**  
**الحاجب** **من** **تممة** **المقصود** **في** **التقليل** **قاصر** **ويمكن** **ان** **يعكس** **الحكم** **بان** **المقصود**



بمنزلة امر واحد والفصل بين اجزائه بالمقصود عليه كالفصل بين اجزا  
المقصود عليه كالفصل بين اجزا الكلمة وبعض النحاة منع التقديم بحالهما  
ايضا وجعل ما ضرب الامر ازيد كلابين بتقدير ضرب زيد في جواب من ضرب  
ولا يخفى انه تكلف **قال** المصنف هذا التقدير باطل لانه يفيد المضارع في  
الفاعل ايضا ومنعه البعض لان المقدر حال عن اداة القصر **قال** الشارح  
ان السؤال المقدر يفتي الجواب باستيقا الضارب حتى لو ضرب زيد وعمره  
وقلت في جواب من ضرب عمر زيد لم يتم الجواب فقال نعم يمكن التزام القصرين  
في هذه الصنوع والزام انه لا يقدم المفعول مع الاعلى الفاعل الا اذا ردت  
القصران هذا وتقول ان ايراد المصنف لا يقتصر على هذا المقام بل يحتمل  
على مواضع متعددة وهي مذهب جماهير النحاة منها زيد معطي عمرو  
امسروهما فانهم جعلوه في تقدير اعطاء وزعموا في جواب اعطاء ومنها زيد  
معطي غلامه امسروهما في جواب ما اعطي ولا يمكن التزام القصر فيه اذ لم يرد  
على التكمالي قوله بان المضمون مفعول الصفقة ووزن الفعل المقدر بانه يعنون  
الحضر ومنها زيد اضرب الناس عنرا في تقدير يضرب عمر في جواب من  
يضربه ومنها قوله في بيتك يزيد ضارب انه في تقدير يركبه ضارب على  
جواب من يركبه ومن البيان ان ليس المعنى على انه لم يركبه الا ضارب ولو اعتبرنا  
القصرين في ما ضرب الامر ازيد اعلى يذهب بعض النحاة لم تكن الخالفة  
بين السكاكي وذلك لان البعض لا يحوز توجيه القصر بل في معنى التركيب  
وحينئذ يرفع قول السكاكي ومن تبعه لانهم يقولوا بذلك لا بعد تحقيق  
بالتركيب والبعض اقرب بالفعل عن انه يكرههم القصر بتقدير السؤال  
والتحقيق ان السؤال عن مقتضى القصر لو لم يكن مقدرا لاشياء من الكلام فانك  
في تقدير من يركبه مثلا في البيت قاصدا تعيين الفاعل المتروك لاسانيل  
عن عموم الباكي فانك تريد من يركب بالباكي الذي قصدت الامر به بقوله  
بيتك فقامل **وجمع الجميع** اي السبب في افاة النبي والاستثناء القصر او ردة  
الجميع وطريقته فيها في الجميع اي جميع صور القصر من ما هو بين السبب والخبر  
والفعل والفاعل ومختلفات الفعل الى غيره لك وانما القصر على بان الوجه  
في النبي والاستثناء لان وجه القصر في العطف بين وانما راجع الى النبي والاستثناء  
والقديم اما راجع الى النبي والاستثناء اولى العطف فزيد اضرب في معنى ما  
ما ضرب الارزيد او زيد اضرب لغيره واقصر على البيان في المفعول لان

البيان فيه يحمله مردود الى غير مفعول فاذا بين فكان بين غير المفعول ايضا  
**ان النبي في الاستثناء المفعول** وهو الذي ترك فيه المستثنى منه فمفعول الفعل  
الذي قبل الا وسئل عنه المستثنى كذا قالوا فوصفه بالمفعول وصف بحال التعلق  
اي مفعول عن احوال او على الحدف والايصال المفعول له ونحن نقول هو الذي فرغ  
عن احواله ليستعمل باعراب المستثنى منه والاولي ان يقولوا فمفعول العامل الذي قبل  
الا وسئل عنه المستثنى عنه ليسهل ما ان الاقيام بكل الاولي فمفعول عامل المستثنى  
وسئل عنه المستثنى ليسهل ايضا ما فاقم الا اننا في ان العامل بعد الا لان العامل  
المفعول مع السبب الامع الحيز فقامل **بعد** الا الاولي تركه ليسهل المستثنى المفعول  
بغيره ويتعنى من قوله وغيره لا لا يلزم التخصيص من غير تخصيص فيقول القول  
**عام** لبيان اول المستثنى منه وغيره ولا يلزم التخصيص من غير تخصيص فيقول القول  
بتقدير المستثنى منه ياتي ما سيجي في بحث الايجاز والاطناب من ان قوله تعالى لا يحق  
المكر السيي الا اهلكه من امثلة المساواة وما وجد الشارح به من ان تقدير المستثنى  
منه اعتباري يحوي دعي اليه امر لفظي هو محزل عن نظر صاحب المعاني من غير تقدير  
في نظم الكلام فقامل **مناسب** المستثنى في جنسه بان تقديره يضرب الارزيد  
لا حيوان او حتى لا ياتي في القصر محي حمار وفي ما اعطيت الاجبة لسانا حتى لا ياتي  
اعطاء وهم **المرداد** بالجنس كاي بعد في عرف جنسا ويقال للشيء المثار المستثنى منه  
انه من جنسه الاستري انه لا يقال للحمار انه من جنس زيد مع انه حيوان ويقرب  
منه ما يفهم من قولهم الجنس الى الجنس عميل فمن فسر بما لا يصدق على المستثنى فقد بعد  
**وفي صفة** اي كونه فاعلا او مفعولا الى غيره لك ولا يخفى ان في قوله في جنسه  
مساحة لان المقدر يجب ان يكون جنس المستثنى لا مشاركة في الجنس فلا يصح المسا  
في جنسه كما صحت في صفة فالمراد مناسب له في كونه جنسه وان القصر لا يوقف على  
تقديره لك المناسب بل لو قدر راعى الاشياء المحصر القصر وايضا المستثنى فيما  
ذكر فيه المستثنى منه نحو ما جاني احد الارزيد الذي مناسب له في صفة مع افادته  
القصر وان في بيان وجه القصر تحقيق حقيقة القصر وبيان مقداره ما توجيه اليه  
النبي وهو اهم لا ينبغي العفلة عنه **فاذا اوجب** منه اي من ذلك العام **في** بالالتزام او  
اوجب النبي منه بالا كما في ما جاني الارزيد فانه لم يوجب من العام في بل اوجب النبي  
منه **جا** القصر ضرورة بقا ما عدا ذلك على ما كان عليه من تعلق النبي به **وفي** انما  
**يوفر المقصود** عليه لوقال اريد الاستغنى عن قوله **ولا يجوز** تقديره **على** غير انما  
من التجويز وهو الانسب بقوله وانما من الجواز **لالتباس** اي لا لتباس بالمقصود



عليه بغيره مع لزوم القصر قبل التمام **فان قلت** مع تقدّم المقصود عليه فيمكن  
المعنى والالتباس التمام المقصود لا تعيين غير المقصود **قلت** لو سلم فالمراد ان  
لو جاز تقديم المقصود لزم الالتباس وتعين غير المقصود بعد ايجاب تأخير المقصود  
عليه وهذا في ضوء جمع لا مع اما الالتباس مع التقديم فلوقيل انما ضرب  
عمداً زيد لا بكذا بل بغير **قلت** السامح المحقق ونحن نلحقه بغيره تقدم  
مع انما كان في قولنا انما زيد ضربت فانه لقصر الضرب على زيد **قار**  
ابو الطيب . انما لم يزد معرفته . وانما لم يزد كنهها .  
اي ما ذكرتها الا بالذمة ويمكن الجواب بمنع ان انما هذا المقصود للتقدم  
هذا اوقيه ان في الحكم بان انما في هذا التركيب لا قصر فيه وفي انما كان زيد  
لا عمرو ولقصر محكا وغيره **قار** في زيادة القصر اي قصر الموصوف على الصفة  
وقصر الصفة على الموصوف باقتسامها وذلك ان زيد بالقصر من المبدأ والمخرج  
والقصر بين غيرهما وهو اقرب وفي استناع الحاجة قد تبع المنع في  
تحصيل وجه الشبه والا في الاقتصار على قوله وغيره كالا في حيث كثر المعنى  
بتقليل اللفظ لانه يبين المشاركة في جميع احكام الالهي منك الاجزاء  
والانثاء وانت الذي تفعل ما تشاء لا تتبدل ولا تدعي الا اليك . ولا تمنعني  
النداء برفع الحاجة الا بين يديك . انت المستغني في معرفة افتقارنا عن  
الاستغناء . وانت المعلن عن ان يكون شي منك في غير الاسماء . انما يحكي  
امورنا . وانتم علينا بشرح صدورنا . ووفقنا بالاحتساب عن المناهي وارادنا  
بمعرفة فنك حقايق الاشياء كما هي باكرها انت الذي لا تحب راجيا . ولا تحرم  
مناوينا ولا مانجا **الانثاء** اي هذا باب الانثاء وقوله ان كان ابتدا الكلام  
كالا بغيره على ذي الانثاء وقد سبق في اول الفن بيان ان الانثاء كالحرف  
والتمني في قوله ولتواضع كثره منها التمني بمعنى الحالة التي تحدث  
بهذا الكلام او المراد ان اللفظ الموضوع لتخصيص هذا الكلام على ان الام  
للفرض وعلى هذا القياس غير التمني وقد يقال الانثاء بمعنى القاء الكلام للغير  
كالاخبار وهو معزول عن هذا المقام وان طعن الشارح انه المراد وكيف لا وقد  
عرف من اول الفن الاول ان الانثاء الذي اعتبر به التوبيخ هو قسم الكلام  
والتمني والاستغناء مثلا لم ياتي بمعنى القاء الكلام المعين للتمني مثلا  
حق يجعل الانثاء بهذا المعنى مقبلا اليها وما عدا عني الشارح اليه من تصحيح  
مبدأ قوله واللفظ الموضوع له ليت لم يدعه بحق فان القاء كلام التمني ليس الموضوع

له ليت لم يدعه بحق فان القاء كلام التمني ليس الموضوع له ليت كان نفس الكلام  
ليس كذلك **ان كان طلبا** جعل الطلب كالجواب للكلام **استدعي** **طلبنا** **عنين**  
**حاصل وقت الطلب** لم يقل وقت لان الطلب السابق بمعنى الكلام وهذا الطلب  
بمعنى اخر وهو محبة حصول الشيء على وجه يتحقق التبع في حصوله لولا مانع من الاحالة  
او البعد كما في التمني وذلك الاستدعاء لانه لا معنى لطلب الحاصل وقت الطلب  
سواء كان تمنا او غير تمني غير التمني يجب ان يكون حصوله بعد الطلب وانما في  
التمني فقد يكون حصوله قبل الطلب كما في قولك ليت زيد المخرج او ليت  
**فان قلت** ربما يطلب في حاصله وقت الطلب لعدم العلم بحصوله والصحيح ان يقال  
استدعي مطلوباً غير معلوم حصوله وقت الطلب **قلت** المراد استدعاء جهة  
الطلب لا استدعاء نفسه او المراد علم حصوله في زعم المتكلم فاذ لم يوجد شرط  
الطلب او جهة بحكم كلام من يوق به على معنى مناسبت لذلك الطلب واعلم ان  
قوله استدعي مطلوباً احتمل ان احدهما وهو الاخرى انه يتوقف على عدم حصول  
المطلوب ووجهها انه يطلب من المطلوب منه مطلوباً غير حاصل وقت الطلب  
ولم يذكر لقوله ان كان طلباً تاماً هو قسيمه لان المقصود بالنظر هو الطلب لكنه  
مباينه ووفور قايته واصالة بخلاف قسيمه فانه في الاخر اخبار وضعت  
موضع الانثاء كصنيع العقود وادخال المدح وفعل التمجيد وعي القسم وانما  
جعل وانما حصل فطلق افعال المقاربة للانثاء كاذن الشارح فلا يصح ان كان  
زيد يخرج بحمد الصدق والكذب وكذا اطلق زيد يخرج وكذا ارب رجل  
لقبته وكره رجل ضربته وان كان لانثاء التكميل في خبر الخبر ووثب لانثاء التعليل  
فيه لانه النسبة بعد الشارح ايها من الانثاء ليس كما ينبغي لان انثاءها ليس بها  
مخبر فيه ولعل لانثاء التمني ويحمل الكلام انثاءيا **والانثاء** كثره بالكثر  
ما يتوعد منه صيغة جمع الغلة فانما على ما ذكره المصنف خمسة منها **الفني واللفظ**  
**الموضوع له ليت** **لا يشترط** **امكان التمني** لا يشترط امكان المطلوب في بني من انما  
الطلب على ان يكون زعم امكانه فيما سوى التمني ولا يشترط فيه زعم امكانه ايضا بل  
يصح مع العلم باستناعه وقد عرفت توجيهه بانه قد ذكر والمراد بالامكان ان كان  
الامكان الذاتي ففي ذلك قوله **نقول ليت الشباب يعود عليك** لان في  
استناع عود الشباب نظراً وان اردت الامكان العادي ففي الاستطراد المذكور  
فاجر اذ لا يشترط الامكان الذاتي ايضا بل يصح معنى المستحيل بالذات ولا يشترط  
الامكان لا يشترط الاستناع وخص الامكان بالنفي لانه يتبادر الى ذهنه في استطراده



امكانه لما تقدر انه لا يصح طلب المحال وعدم تمييزه لهم بين طلب على وجه  
التمني لطلب لا على وجه في المنع انه يجب في التمني ان لا يكون كمن طمع  
والا كان ترجيا وفيه بحث لانه لا طلب في الترجي **واما** هو طمع وتزيت فاذا كان  
طلب المرجو على سبيل المحنة كان هناك من وشرح فاذا اتى بليت فقد افيد التمني  
دون الترجي وانه لا يفعل فقد افيد الترجي **وقد يمتني** بل كان المناسب ايراد  
في المعاني المجازية للاستفهام الا انه لما تعين ذكر لو فعل هناك ما سبب ذكره  
فهل هناك استيفاء لا لفظ المجازية للتمني **فحصل منه من شفع حيث**  
**ان يعلم الاستفهام** قريبة صارفة عن ايراد الحقيقة ولا سبيل الى الاستفهام  
عن وجوه التي مع العلم بتقييدها في بنا لوقف التجوز عليها لاخذها في  
تفهم المجازية لا يصلح قريبة معينة لان العلم بعدم الشفع لا يوجب الخلل  
على التمني بجوار ان تكون للاستفهام او لا ظاهرا وسد اقتضاه ليد الشفع وذكر  
وذكر القرينة المعينة لعدم توقف المجازية عليها صحة ولا يحمل صاحب المنع  
والعدول الى هل لكال العناية بالتمني حتى يزيل منزلة ما لا حرم بانقائه  
وقد قوله تعالى فكل لنا من شفعا فيشفعوا لنا حكاية عن الكفار ولا يحسن  
ذلك بل يكون بالمنة ايضا **كقوله**

**الاستفهام** في خبر فارها . الاستفهام في نصرا من محتاج .  
وقد صرح بن الحاجب وورثه عن الجن ولي وسينويه قال في وقد يمتني  
بحرف الاستفهام وقد يمتني **لو نحو لو تاتي فتجدني بالنصب** اراد بقوله بالتمني  
نصب القرينة الصادقة عن الحقيقة فان المضارع بعد الفا اما بنصب  
بعد الاشياء الستة **واما** القرينة المعينة للتمني فهو ان استفاء لو للتمني  
من بين الستة قد شاعت دون غيره والعلاقة كون كل منهما التصويت  
غيرا لواقع واقعا وليس القرينة المعينة ان المناصب للمقام التمني كما ذكر  
الشراح لا يحمل المقام التحضر على اتعا الاثان فتكون لو مستحالة للتمني  
واما يقدل في التمني ليد لو استعارا بامتناعه والامتناع في المثال المدكور يحمل  
ان يكون باعتبار الاثان وان يكون باعتبار التحديث وقيل لو قصد رتبة محقق  
بما بعد فعل فيه معنى التمني نحو وودا لو تدهن اي تدهن وكثيرا ما يستغنى  
باختصاصها بما بعد فعل التمني عن ذكر قبلها فقولنا لو تاتي بتقدير  
او وان تاتي قال **التمني** كان حروف التمدد في الماضي والخصيص  
في المضارع وقيل التخصيص يستلزم التمدد على فوته في المضارع او على

عدم

عدم فعله قبل الحرف والتقدم في الماضي يوجب التخصيص على فعله في المستقبل  
ففي لا تنفك عن تقدم وتخصيص **وهي هلا** والاعقاب **الماض** على فكثر  
قراءة هيلا كاستعين في اياك نستعين **ولو** **واما** **اما** **خوذة** **منها**  
**مركبتين مع لا** **واما** **المركبتين** جعلها مركبتين مع ما قبلت للوا لا  
واما جعل الماخوذة هل ولو مع ان ما ولا ايضا من الاخر الا ان المسداة  
في الاخذها واما زيدنا تعلقا لها كما يظهر من قوله **لنصنعا** **معني** **التمني**  
اي جعل زيادة ما ولا علامة ارادة التمني فتامع احدهما لا يتفكر  
منه فزيادة التمني لا لزوم التمني اياها وليس المقصود مجرد رد حروف التخصيص  
له هل ولو حتى يكون خارجا عن نظر الفاعل متعلقا بفعل الاستفهام بل المقصود  
التبيين على ان التمني المقصود فيها قد يجعل ذريعة الى امر اخر وهذا من  
اسرار هذا الفن لا يرضى الا لمعني ان يفوته مثله ورشدك الى هذا  
المقصد قوله **ليتولد** **تقليل** **للتعريف** **منه** اي التمني في الماضي **التقدم** **خوفا**  
**التمني** **زهد** او في المضارع **التخصيص** **هلا** **نقوم** **فان قلت** **التمني** **طلب**  
الشي على سبيل المحنة وبجدة المتكلم بشي لا يجب ندامة المخاطب على تركه  
او حرصه على فعله فكيف يتوسل به الى التخصيص والتقدم **قلت** **التمني**  
لا لنفسه بل للشفقة على المخاطب فوجب ذلك تلاحقا وقد رعبرفة  
المصنف زبدة مقاصد المنع ولطف بفتح كلامه حيث خصص كلامه  
في هذا الموضع على هذا الوجه وهو في خلا الدلالة عليه حيث يكاد يتكرر  
صحة نقله وهذا الاستعمال الشارح **بشخصه** **وخص** **اعتدنا** **على** **ذلك** **الناظر**  
في كلامه المشاهل للتطير والمعرفة مرابه ونحن نقول الاحسن ان يجعل لا واما  
ايضا من ماله مدخل في التمدد والتخصيص ولا يجعل الا مجرد امانة على قصد  
التمني لما مع انهم يتبين مناسبه لما يكونها علامتين وجهه لاخبارهما  
دون غيرهما وذلك بان يقال ما ولا ليني تحسرا على ما فات وما سيفوت  
كانه قال لنيك فعلت ما فعلت وليتك تفعل لا تفعل **وقد يمتني** **بفعل**  
**فيعطي حكم ليت** لا خصاصا بل بل فعل هو مشترك بين هل ولو وليت  
**فحو** **على** **اج** **من** **حد** **نقرا** **اي** **اقصد** **ك** **فان** **ورك** **بالنصب** **لنجد** **المرجو** **اي**  
لنجد ما نرثانه ان يترجى لا المرجو باستعمال **لعل** لا يتبادر والام ترك **لعل**  
متعلقة في التمني بل في الترجي **عن الحصول** **وقال** **السيد** **السند** **ان** **المراد**  
المرجو بل فعل ومعني التمني به جعل المرجو به في حكم التمني ولا يخفى انه بعيد



والأقرب ان يمتني بعد لتقريب الممتني من الحصول فكانه قريب من الجا ولا يبعد  
ان يقال استعمال العقل في المثال المذكور لان القصد من جوار الزيادة بعينه  
لانه ليس هذا المقاصد فالحكم مناسبة بليت ومناسبة بلعل فزوي الحضان  
باستعمال العقل ونصب ازورك ولظني بك فطنة لا تخافي من القاء فتاوى  
حقوا بنا من له كعب اعلى **وهنا** اي من انواع الطلب **الاستفهام** وهو كلام يدل  
على طلب فهم ما اتصل به اداة الطلب فلا يصدق على اتم فان المطلوب به  
ليس له طلب فهم ما اتصل به لان اداة الطلب صيغة الامر وقد اتصل بهم  
وليس المطلوب به طلب فهم اتم بخلاف ازيتد قائم فان المطلوب به طلب فهم  
مضمون زيتد قائم وحي استفهاما لذلك وهذا الطلب على خلاف طلب سائر  
الانواع من الفاعل فان العلة في طلب مطلوب المنكر وهو اثر المفعول لكن يطلب  
فعله الذي هو التعليم ليرتبط عليه الاثر وكذا في اضرت زيتد المطلوب  
تصديقية زيتد ويطلب من الفاعل للتاثير ليتاثر عليه الاثر وفي ازيتد  
قائم يطلب نفس حصول قيام زيتد في العقل لان اداة الاتصال بقيام زيتد  
بخلاف على فان اداة في متصلة بالتعليم **والالفاظ الموضوعات** اي لفظ  
تخصيص الاستفهام والا فليس الاستفهام المعنى المطابق للاسما **المر** قد منها  
لانها الاصل والنوا في متفرقة عليها كما تقر في موضوعه **وهل** عقب المسئلة  
بما كمال مناسبتها وعقبها بقوله **وما من** لذلك وكان لا نسب جمع كم معهما  
**واي ولم وكيف وان واي ومتى ولان** فبعضها لطلب التصديق اي ايقاع  
النسبة وانواعها وبعضها لطلب التصور اي ادراك سواهما وبعضها لبعضها  
**قالت** الشارح المحقق ولكن الا تم ام قد منه فقال **فالمر** ونقول تقدمها هناك  
ليكون التخصيص على طبق الاجمال فاجعل مادة ك في سينك فماد كناه وكنت  
حقا القول بان في الناحيات **لطلب التصديق** قد ظهر وجه لتقديمه على  
التصور فاذرك ان كنت من اهل التدبير وهناك وجه اخر هو انه ليس طلب  
التصور الكلام ظاهري ولا طلب الا للتصديق وتحققه ان شا الله تعالى وتحيك  
من التحيز **كقولك افام زيتد** قدم الفعلية لان الاستفهام احق بنا **وازيتد قائم**  
والم يقدر زيتد وازيتد ليس بتمام وما من مقام يستفهم عن الايجاب الا يستعد  
الاستفهام عن السلب ويخرج احدهما على الاخر وعقب المنكر به والاهتمام بوقوعه  
**او التصور كقولك** في طلب تصور المستند او ليس في **الانا ام غفل** فانك تعلم  
ان في الافاشيا والمطلوب تعيينه **وفي طلب تصور المستند اني ايجابية**

بذل

**وبذلك ام والرق** فانك تعلم انه الدبر يحكم عليه بالكيونية في احدهما والمطلوب  
التعيين **قالت** السيد السند كون الاستفهام لطلب التصور كلام ظاهري مبني على  
التوسع لوجوب احدهما ان المجيب لسؤال او ليس في **الانا ام غفل** لم يزد في تصور الثاني  
شيئا وثانها ان الحاصل بالجواب هو التصديق بوث المجبول معين وهذا التصديق  
يخالف التصديق بنبوته لاحدهما والثاني لا يمنع عن طلب الاخر لانه لم يحصل بمضو  
وتم نغول مطلوب البليغ بترك الخبر افاة النسبة الخارجية بين محو  
وتوضوع ولا حصارها وتضويعها طرق مختلفة فتارة ترجع طريق على طريق  
لا تقصا المقام مما يتعلق بها من خصوصياتها لتخصيص تصورهما ليكون  
التصديق بالنسبة على وجه يقتضيه المقام فالصديق بالنبوت لاحد الاثرين  
هو التصديق بالنبوت لمعين اختلعا الموضوع فيه بحسب المقامين وتعيين الموضوع  
في احدهما ليحصل تصور الطريق على وجه فيه خصوصية لتكون فائدة الخبر است  
فالمجيب بالتعيين عن سؤال او ليس في **الانا ام غفل** يجعل ذات الموضوع متصو  
باحدهما ليكون حكمه ام بالمطلوب بالسؤال تعيين طرق حكمه من الغوم الى الحصول  
ليصير تصديقه ام فليس تعدد التصديق في نظر البليغ وان اقتضاه التدقيق  
الفلسفي ولو لم بالمطلوب ليس التصديق بل بتدليل التصور وتغير التصديق  
يلزم من تبديله ولا يلزم من توجه الطاب اليه في توجه له لانه لم يحصل بعينه  
كلمات الاستفهام لطلب التصور لكونه سؤالا عن مفرد من مفردات الخبر ليس  
مبنيا على التوسع وليس المقصود بالجواب التصوير هذا الطرف ليكون العقل  
بالنسبة ام سوا لان التصديق الاسم تصديقا اخر او عين الاول وان قلت حقا  
الثاني لا يحد فرقا بين قول المجيب عن الاستفهام المذكور بقوله **وليس وسين**  
فذلك من اول الامر في الحاشية في اي دبر فلان النظر في التفسير ليس لي تخصيص  
تصديق بل لي يحصل تصور اني بخصوصية فذلك جواب السؤال لتخصيص تصور  
الموضوع اليهم بخصوص الدبر لا اظنك في رتبة بما او ضحاك ذلك مع ضربك  
التشبيه ان لم يكن بين بصرك الحزيرد وشاهدة الحق غشاوة التقليد ومنه  
التوفيق والثابيد **فلهذا** اي لكون المرء اي لطلب التصور **ليجوز ان زيد**  
**قام** كما قبح هذا زيد قام لان قبح هذا زيد قام لا يناميه طلب التصور مع انه  
لم يجز له وذلك لان الاستفهام بالعقل اولي فيهم ان ايتلا الاسم للذ لا على انه  
المستوفى عنه وذلك الاسم لا يغير في ازيتد قام **واعلم عرفت** كما قبح هذا عر  
**عرفت قالت** الشارح المحقق وذلك التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس



الفعل فيكون هك طلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف المنزه فانما يكون  
لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في امر عرفت وانما يلزم  
ان زيد قام فلا ادل انفسا ان تقدم المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل  
حتى لا يصح السؤال عن التصديق غايته انه محتمل لذلك على انه ذهب عبد القاهر  
فيجوز ان يكون ان زيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحو  
ونزل على هذا انه غلط فيج هل زيد قام بان هل يعني قد لا بانه محض طلب  
التصديق كما ينبغي وهذا انما يتجه على ما عكس به الفتح دون ما عكسناه لان زيد  
قام وان لا يوجب كون التقديم للتخصيص حتى يكون مع التصديق ما جعل الحكم  
ويكون تقديم زيد لتعلق السؤال به والا فلا استغناء بالفعل اولى ولذا لم  
لم يقل لم يفتح ان زيد قام لكن العلة في فتح هل زيد اعرفت عند السكاك  
والمصنف ما ذكره لا نأخذ كراهه وكانا لا نأخذ ان يقول فلهذا الممتنع ان زيد قام  
ام عمود ولم يفتح الخ **المستعمل عندها** اي بالمنزه هو ما يليها **الفعل**  
**في اضرب زيد** ام اكرمه وانما يجوز اضرب زيد افا لمطلوب فيه التصديق  
والمستعمل وان الواقع بعد هذا الجملة اذ ليس تقديم الفعل لتعليق الاستغناء  
به بل على ما هو الاصل فيه **والفاعل في انت ضرب زيد** اذ لو كان السؤال  
عن ضد والذهبن عن الفاعل لقل اضرب اذ لا فائدة في ذكر انت ولا الاستغناء  
بالفعل **والمفعول في ان زيد اضرب** المفعول تم الحصة لا المفعول معه فانه  
لا يتقدم على غايته والاستغناء عن المفعول المطلق المحذو ونحو اجلسته بفتح  
الجيم وكسرها مع التصديق باصل الفعل بفتح وانما عن المنهم فلا خوا جوتا  
جلست وكذا الحال نحو اراك كتابا جيت وخبر كان نحو افا ما كان زيد وانما  
النواقي فلا يصور فيها ان يلي المنزه ولا يخفى على من له دراية في نحو **وهو**  
**لطلب التصديق** الاولى لطلب الايجاب **قالت** الرضي هل لا تدخل على الثاني  
اصلا **قلت** كانه لرعاية اصله لانه في الاصل يعني قد وقد لا تدخل على الثاني  
**فحسب** اي اذ عرفت انه لطلب التصديق فحسبك هي فحسب مستدا لكن  
ضمه ليست زعمنا لانه ينبغي بعد حذف المضاف اليه على الضم وكما له القصر  
على طلب التصديق وان كان ليس من طريقه وتدخل على الجملتين **نحو قام زيد**  
**وهل عمر وقاعد** اعني بتكرير المثال دفعا لتوهم التخصيص بالعلية من كونه  
في الاصل يعني قد وكون هذا الاصل مرغبا في المنع عن الدخول على المنا في  
والدخول على اسمية خبرها فعل واسارا بخيار هل عمر وقاعد على عمود

تعد

تعد له في وجهه ولو مثل بدل زيد قام لكان الاشارة اولى **وهذا المستعمل**  
**زيد قام او عمر** ولي استعملنا مع ام المتصلة لانه يكون حينئذ لطلب التصديق  
لوجوب حصول التصديق مع ام المتصلة مع انما يطلب بالاستغناء تعيين هذا  
المنهم وشبهه في منع النجاة ان او هل مع ام المتصلة **فتح هل زيد اضرب**  
**لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل** في الايضاح لما تقدم المنزه  
بالتخصيص ولا يخفى ان التخصيص يستدعي ثبوت الحكم وخطا مخاطب في قيد من  
قيوده **الكلام قال** الشارح وانما يتجه لاحتمال ان يكون زيد اضرب من قبيل  
حذف الفاعل والتفسير لكن التفسير صحيح بدون الاستغناء بالضمير هذا ولا يخفى ان  
هل زيد اضرب على هذا الين تعيينا للفتح هل هو ان زيد ان يكون فيجاء او مستغنا  
الا ان يقال ان الذي يرين الامتناع والفتح متعين للفتح **قالت** الشارح وقيل يتبع  
لا احتمال ان يكون التقديم مجرد الاهتمام به غير التخصيص وفيه نظره لانه لا وجه حينئذ  
للتعيين سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا هو المراد بفتح وجه الحبيب  
انني على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قابل به هنا وفيه انه اذا كانت  
احتمال الاهتمام افعالا للفتح فلا يصح الحكم بفتح هل زيد اضرب ويختل كلام  
فتمام كلام المصنف يستدعي ان يكون احتمال الاهتمام بتمام الفتح فيصير الحكم  
وجها للحكمة بالفتح **دون الامتناع** وانه لا فرق بين وجه الحبيب انني ولو قلنا  
هل زيد اضرب فان في الثاني تمام الساقض فان غلبه الاختصاص فيه توجب  
الحكم بحكم المنكر باصل الحكم وهل يحكم حينئذ به بخلاف الاول على ان في الثاني جمل  
المخاطب على جواب اخر خطا هو التعيين بخلاف الاول فانه لا يند قوله جواب  
**دون ضربته** اي لم يفتح هل زيد ضربته **جواز تقديم المفسر قبل زيد**  
**جواز اعترافه** وانما قيدنا الجواز لانه الفارق بين زيد اضرب وزيد اضربه  
اذ الجواز مشترك **قالت** الشارح بل التقديم قبل زيد اوجه لان الاصل تقديم  
الفاعل **قلت** ولان الاستغناء بالفعل اولى وجواز هل زيد اضربه مما يستند  
له كلام ان الحاجب حيث جعل نصب محذورا بعد حذف الاستغناء في المضمرة  
على ما سطره التفسير لكن الرضي حكم بعدم جواز حذف فعل هل اختيارا وايضا  
يرد على قوله دون ضربته ان استغناء هذا الوجه للفتح لا يوجب عدم فتحه لان استغناء  
علة مخصوصة لا يوجب استغناء المعلول ما لم يتم دليل على اختصاص العلة فيه  
**ويجعل السكاك في فتح هل زيد اضرب** اي لان التقديم يستدعي حصول  
التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والثاني في رجل عرف وجب



وان اضله عرف رجل على انه بذل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا الخوي  
الذي طلبوا وفيه بحث لان اعتبار التقديم واللاحق فيه لان لا سبب سواء لكون  
المبتدأ نكرة وهو متصرف مع حرف الاستفهام لانه يصح بحكم الاستفهام لا محالة ان يكون  
رجل فاعل بفعل محذوف وفيه ان الحكم بالفتح على هذا امشكلا لانه ليس فيه فتح  
عدم استفعال المستند بالضمير على ان فيه حجة عن كلفات ارتكبتها الشك في تصحيح  
وقوعه **شبه ويلزمه** اي الشك في ان لا يقع **هل يريد** **قلت** لانه يحمله تخصيص  
كاعتبرت واللام باطل باتفاق النحاة وفيه انه هل يبالى الشك في مخالفة النحاة  
معناه وانه فليقع طرد الباب **قلت** ان اثار ان اتفاقا عليه مخصوصة لا تستلزم  
اتفاقا للحكم بغير هذا الوجه لا يستلزم فحده وقرئ بين عدم الاستلزام واستلزام  
العدم ويمكن دفع الكل بان مراد المصنف انه يلزم الشك في ان لا يقع اهل  
رجل عرف لهذا الوجه يعني يلزمه ان لا يكون وجهه حاريا في جميع مواد القوم  
والمقصود ترجيح وجه العبريا طرده لا انطوائ وجهه وانطوائ حكم ينسب اليه  
بمقتضى وجهه **وعمل غيره** اي غير الشك في **احتمال** اي فتح هل رجل عرف  
وهل يريد عرف **بان هل يعني قد في الاصل** والاصل هل وقد جاء على الالف  
في قوله اهل عرفت الداريا بغير شين **وكان المزمع قبلها لكونه** **وقد عرفت**  
**في الاستفهام** وقد يقع في الخبر كقوله تعالى هل اني على الانسان اي قد اني قبل الله  
توكل المزمع ثابت ثانيا في الاستفهام وقد من انور لا شك عن الفعل المذكور فكذلك  
ما هو بضمه فبقي بعد ضمير ورتبه يعني الاستفهام على امتلاكه فلم يبقارق الفعل  
لا بالحدف ولا بالفتل في كلام فيه فعل وما لا فعل فيه يسلب عنه الملام تحت  
**فان قلت** ما الفرق بين هل ومتى حتى جعلوا الثاني متضمن معنى المزمع والاول  
يجعل معناها **قلت** لم يرضوا ببقائه حتى قد فيه لئلا يوجب اشتناع دخوله على  
الجملة الاسمية وكان اختصاص هل بطلب التصديق ايضا ثانيا من كونه في الاصل  
بمعنى قد الذي لتحقيق النسبة او تعليلها ولا اتصال له بالمفردات **وهي**  
اي كلمة هل **تخصيص المضارع بالاستقبال** **قلت** الشارع بحكم الوضع كالبيان  
وسوق هذا وفيه انه لو كان بحكم الوضع لكان مخصوصا لماضي ايضا بالاستقبال  
مع انه ليس كذلك **قلت** الله تعالى هل وجدتم ما وعد ربكم حقا الا ان يقال وان  
هل المستقبل فادخل المضارع لا يلزم من تخصيصه بالمستقبل خروجي في  
وضعيه بخلاف ما اذا دخل على الماضي فانه لا بد اما من خروج الماضي عن وضعه  
او خروج هل مختارا خروج هل دون الفعل لانه ركن الكلام والعياض يقتضي

تخصيص

تخصيصه الجملة الاسمية ايضا بالمستقبل **قلت** **هل يريد** **وهو حول**  
لان التقييد بهذا الحال يخصه بزمان الحال اذ المبتدأ ويقوت الاخوة في زمان الحال  
والعامل بزمانه وفيه ان تخصيصه المضارع بالمستقبل لا يستلزم عدم الدخول على  
المضارع المتبدي بما حمله حالا كالا يستلزم عدم دخوله في الماضي الا ان يقال تصرف  
هل سابق على التقييد بالحال **فان قلت** كونه بحكم الوضع مخصوصا بالمستقبل منع  
على الحال اذ كان مستعملا في معناه وهو هنا للانكار دون الاستفهام اذ لا يقتضي للاستفهام  
عن المضارع حال الا **قلت** التزم بهذا المقضي للوضع حين دخوله على المضارع **قلت**  
الزمي اشتناع المثال لا اشتناع كون هل مستعملا في الانكار وقد وجه البعض من تخصيصه  
المضارع بالمستقبل انه لا يدخل الاعلى المستقبل وقد عرفت فتاده **والاختصاص**  
**التصديق** **بما الباء** هل على المقصور **وتخصيصها المضارع** بالاستقبال هو هو  
المقصود عليه فقد جمع في العيان بين الاستعمال في التخصيص **كان يريد اختصاصا**  
اي ارتباط قائم بما **لونه ثانيا** **الظهور كالفعل** لا يظهر هو الفعل ولم يقل مرند  
اختصاصا بفعل لظهور وجه مرند الاختصاص **قلت** المصنف اما الثاني فظا  
واوضحا لشارح بقوله واما اقتضا الثاني اي تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك  
ظفا هذا المضارع انما يكون فعلا ولا كانه عرض بالفتح حيث قال ولا سند عانيم  
التخصيص بالاستقبال لا يحتمل ذلك وانت تعلم ان احتمال الاستقبال انما يكون  
لصفات الذات لا لغير الذات من حيث هي هي وان فيما مضى وفي الحال والاشكال  
استلزم ذلك مرند اختصاصا لمحل دون المزمع بما كونه زمانيا اظهر كالا فغاب  
هذا الوجه الواحدة عليه انه توحيج للواضع الحقيقي لانا تخصيصا بالمستقبل انما  
للمضارع وهو فعل وهذا الا يره لان التخصيص بالمستقبل لا يحتمل غير وهو  
المضارع والجملة الاسمية وكونها مخصوصة بالمضارع بالمستقبل لا يقتضي مرند  
الاختصاص انما يقتضي لو كان التخصيص مخصوصا بالمضارع فلا بد من اثبات ان  
الاختصاص بالمستقبل له مرند خصوصية بالمضارع حتى يتفهم المطاوع ولا بد  
في بيانه مما ذكر الشك في كاستيفاض لك **قلت** المصنف واما الثاني فلان الفعل  
لا يكون الا صفة والتصديق حكم البتوت او الاستغناء والبي والاثبات انما يتوحيان  
الى الصفات لا الذات **قلت** والحال الشك في معرفة توجيه النفي الى الصفة دون  
الذات لانه علوم اخر واختلفت الارا في شقيج هذا الكلام وبيان المراد بالذات  
في الصفة فهم من اراد الاجسام والعوارض ومنهم من اراد الحقائق والعوارض  
والاول اراد العلوم الطبيعية والثاني علم الكلام وفي تفصيلها ليس الا وصمة



ذوي الاخلاق فطوبياهما على ما عرّفهما وان كنت تشبهتهما فليكن  
 للسيد السيد على الشرح فليكن ما لنا عليهما من التعديل والشرح في سائر  
 الطرح والايام ولما اضطر السيد السيد في تقيده ادعى الذات والصفة  
 يتم به الكلام وان لم يثبت في السبب مساير الاثام وهو ان المراد بالذوات  
 المستقل بالمعنوية والصفة بالمتنقل ويكون معنى حرفيا وهو في النفي  
 والاثبات النسبة الزاوية وحسينه فتح قول المصنف والفعل لا يكون الاصفة  
 بخلاف الاسماء فانه لو اننا صنعت لمعان مستقلة صالحة لان يحكم عليها  
 وبما ونحن نقول عنه من وجوه اذ المراد بالصفة المحمول لان المراد به  
 الوصف ابدالا له ملحوظ على وجه الثبوت للغير وبالدلائل الموضوع لانه ملحوظ  
 على وجه يثبت له الغير كما هو شأن الذوات ومن ناول علماء حق فيه حقيقة  
 النبي والاثبات على انهما يتوحدان في المحولات ويتعلقان بالموضوعات  
 فانت في زيد قائم مراثت القائم لزيد الذي وفي ما زيد قائم ما ثبت  
 القائم عز زيد لا زيد اعني والفعل لا يكون الاصفة لانه اعتبر الحدث  
 فيه شئنا ابدل بخلاف الام فانه ربما تعرض له النسبة الى بي وربما تعرض  
 فقول المصنف والفعل لا يكون الاصفة مما له مزيد يدخل في تحريك كلام المشا  
 اي بخلاف الام فانه ربما يكون صفة وربما يكون ذاتا فلما زيد اختصاص  
 بالفعل بلاخصا لكونه بالصدق ولو كونه بالتحصيل والمستقبل كان التحصيل  
 في المصانع اطوع لانه رفع لاحتمال المراد والمستقبل مدلول له بخلاف لاهية  
 فما يشعر به كلام الشارع من حصر الاسماء في الذوات ليس كما ينبغي **فان قلت**  
 النبي والاثبات لا يحصر الجملة فكيف صححت انهما لا يتعلقان الا بالصفان  
**قلت** لا تفعل عما سمعته من تخصيص الشكالي والمصنف الحكم في الرطوبة  
 بالجزا **فان قلت** الصفة في مفهوم الفعل ليست محمولة بل قائمة بالفعل **قلت**  
 تحقق في تلك العلوم انها راجعة الى المحولة فلا تمارعنا للفعلات ومما  
 نهيك عليه ان زمانية المستقبل اظهر من غيره من الافعال لان حدثه غير  
 على نظر البصيرة مما شاع الزمان متجريا متجريا على حسب اعداد الان  
 وهذا هو الترتيب في اختصاصه بالاستمرار والتجدي **وهذا** اي لان لما زيد  
 اختصاص بالفعل **كان** قبل انتم تذكرون اذ لم يطلب الشكر علمه ان لا  
 يكون بمعنى الطلب كما علم سابقا انه يكون بمعنى التقي فلما علم لم تعرض لهما فيما  
 ينبغي من بيان المعاني المجازية من قبل تذكرون **وقبل انتم تذكرون** مع ان

انتم

انتم فاعل فعل محذوف وفيه تأكيد للبكرية وليس استمرشكون جملة اسمية  
 لما عرفت من فتح هل زيد قائم فناء في السيد السيد في شرح المفتاح من قوله سوا  
 انتم تذكرون اسمية او فعلية مكررة ليس كما ينبغي لان انتم تذكرون ساكنة عن درجة  
 الاعتبار في مقام الترجيح وقد عرفت ان قبل انتم تذكرون يمارده الرضي لان اراد  
**ما سيحذفه في معرض الثبات** لم يقل ابرار المجردة لان ابرار ما سيحذفه  
 زمانية اظهر كما بينا ان عليه اذ لم يزل الغاية بحصوله من عدم ابرار وان  
 الكذا ان لا يند وفيه خفاء من افانتم تذكرون **وان كان الثبوت لان هل ادعي**  
**الفعل من اهله فتركه معه اذ لم يكن** ان كان من شركه مع المزمع **فهذا**  
**لا يحسن هل زيد من طلق الابن اليه** اذ الظاهر هل ينطق زيد او هل  
 زيد ينطق بتقدير الفعل فاعذول بلا نكته لا تحسن وتعرفه النكته لا تكون  
 الا للتسليم وفيه نظرية معرفة نكته نوع من الكلام لا توقف على البلاغة التي هي  
 نكته الا قد ادر على ما يف كل كلام بليغ فقامل وان ينبغي ان يقول لا يحسن من غير  
 التسليم لا يحسن ان زيد منطلق لانه يدعوا الى الفعل وان كان دعوته هذا لا  
 ان نقصان الحسن يعني اقل فانه للتبني على هذا اخص الحكم بها والاحسن بيان  
 المفتاح حيث قاله ولقطب مع المزمع في ان زيد منطلق اهون وكان منسات ترك  
 المصنف اياه الفعلة **وهي** اي هل **فان سبطة** ولا يخفى هذا التسمي  
 هل لان المزمع الطالبة للتصديق ايضا فتمان الا انه جري الاصطلاح بتسمية  
 هل بسيطة ومركبة فلهذا اخص بها التقديم واعتمد على ان الطالبة بعد معرفة  
 هل مستغن في المزمع عن التعليم **وهي** التي يطلب بها وجود الشيء يخرج عنه  
 نحو قولك هل النسبة واقعة هل العمي ثابت **كقولنا هل الحركة موجودة**  
**ومركبة** وهي التي يطلب بها وجود شيء **كقولنا هل الحركة دائمة والمراد**  
 وجود شيء ثني ثانيا او اثباتا وكذا المراد بوجوده التي نقولنا هل الحركة لا موجودة  
 بسيطة وهل الحركة لا دائمة مركبة كذا في المفتاح الشرح اقول قد سمعت ان  
 لا تدخل النبي في هذا التعميم فاسد وان افراد النبي الخدول فالمحمول في قولنا الحركة  
 لا موجودة غير الوجود فقد اعتبر غير الوجود افران في مركبة ثم اقول جعل الحركة  
 دائمة هل المركب كلام طاهري اذ المحمول فيه الوجود والدوام جهة القضية  
 الا ان الجملة والمحمول اربا عبارة واحدة والاعتبار بالمعنى **فان** الشارع المحقق  
 قد اخذ في البسيطة شيئا في الوجود وغيره وفي المركبة ثلاثة اشياء المحمول والموضوع  
 والموجود اقول هذا الكلام طاهري خال عن التحصيل اذ المعبر في كل قضية بنوع الوجود



الذي ابطى امر ان فلا يستحق ما يحمله الوجود ان تكون بسيطة بالنسبة الى ما يحمله  
غير الوجود والقول بان المحول لما كان كالنسبة من جنس الموجود فكانها امر واحد كلف  
جدا او كانه من هنا وفهم من قال في قضية محول الوجود لا نسبة في القضية ولا تركبت  
الامين الموضوع والمحول لان الوجود يرتبط بنفسه فلا يحتاج الى اعتبار بسيط ولا  
يقال زيدا همت ولا يقال ست است والاخر بالاعتبار ان البساطة دائمة  
هكذا ان يطلب هل البسيطة ليس الاشتغال على التصديق بوجوده التي ووجود  
شيء له لان ثبوت شيء لشيء اذا كان غير الموجود فرع ثبوته لكنه انما يتحقق لو لم يكن ثبوت  
الموجود ايضا فرع ثبوت الشيء كما هو المشهور ويكون انه مستلزم وجود الشيء وان كان  
بمذا الوجود المحول فافهم متاخراتنا مثلا واقفا **والباقي من الفاظ الاسماء**  
**نطلب التصور** الاول ان يقول بحسب **قالت** الشارح ويختلف من جهة ان المطلوب  
بكل منها تصور في آخر وهذا لا يوضح في حق اني فانه لا يطلب بها الا ما يطلب بكيف  
وان كان بسيطه فطلب **ما شرح** الاسم اي شرح مفهومه وانه لا يفي حق  
الجواب انما مفرد اشهراد مفهوم الاسم امر محتمل فاذا اوجب بتركه دخل في  
الجواب تفصيل ليس من داخل المستلزم عنه فاذا لم يوجد مفرد اشهراد  
الى المركب **والمترادف** بالاسم ما يقابل المسمى اذ شرح المفهوم لا يخص بالمقابل للفاعل  
والحرف ويعد ان يقال لا يمكن ايجاب مفهوم الحرف بعينه عن السؤال بما لانه  
ليس قابلا للحركة ولا مفهوم الفاعل لانه وان حكمه لكن على فاعله لا على المبتدأ  
فالسؤال عنهما سؤال عن مفهوم اسم ينطبق على مفهومهما متفقا لما معنى من وما  
معنى ضرب **ويجاب** بانه الاستدلال والضرر المقترن بالماضي فلذا الكفاية قوله  
لكن شرح الاسم **نقولنا ما العنقا** فيجاب بما يعينه ولو بلغه اخرى ومما  
الشارح للاسم بالبناحي اللغوية **النسب او ماهية المسمى** الاولى حقيقة  
المسمى لان الحقيقة المحيية الموجودة ولا ترتب بين هل البسيطة ومما  
الطالبة لتفصيل الماهية الاعتبارية ولا يخرج عن البيان ان زيد حيث  
يجاب بالجواب لانه سؤال عن حقيقة المسمى **تقع هل البسيطة** الطالبة  
للوجود في **الترتيب** **بهم** فالاحتياج الى السؤال عن مفهوم الاسم ووجوه تفصيله  
حقيقته لا بد ان يقال اولا عن مفهومه اجمالا ولو يقال بعد الاجمال عن تفصيله  
قبل السؤال عن وجوده لكان احسن او يكون فراع من مستلزم استعانة  
بآخر **فان قلت** بل لا حتم ان يقال اولا تفصيلا لان فيه قصر المساقاة **قلت**  
لفعل المعرفة اجمالية له تعني عن التفصيل لبداهتها وبعد معرفة اجمالا

يجب

يجب السؤال عن الوجود ولا يصح تقديم السؤال عن الوجود على السؤال عن المخصوص  
او بعد التصديق بوجوهه وخصوصه لا يحال للسؤال عن المخصوص وهذا امر  
ومن قال من الشارحة للمفهوم اجمالا متقدمة على هل البسيطة قطعا واما الشارحة  
المفهوم تفصيلا فالاولي تقديمها فلا يرد عليه انه يكفي ما الشارحة تفصيله  
للسؤال عن الوجود فالواجب تقديمه احدا لامين وبعد معرفة الوجود يجب  
السؤال عن الحقيقة اي الماهية من حيث الوجود اذ ربما تتفاوت الماهية والقيا  
الى الامور والماهية بالقياس الى الوجود هي محض ماهية الاسم لانه منية الامم ما  
اعتبرها الوضع في وضع الاسم فربما كان عرضيا للموجود نعم قد يتفقان  
**فان قلت** فاذا اتفقا فلا معنى للسؤال عنها بعد معرفة الموجود او اعرف  
قبل مطلب هل يدية او بالتفصيل **قلت** ربما لم يعرف التايل الاتحاد فينا  
نعم لا يجب الجواب انما اريد احد بل قد يكون الجواب النسبة على الاتفاق **فان قلت**  
فاذا اجاز ان يكون الحد الاسمي رعيما حقيقيا او بالعكس فكيف صح ما ذكر الشيخ  
في اتفاق الحد ودالتي توضع في اول التقايم فيقول اقامة الوجودان حدود  
بحسب الاسم وبعد اثبات الوجود نصير حدودا بحسب الحقيقة **قلت**  
حكم الشيخ على الحدود الحقيقة التي ذكر قبل اثبات الوجود لا على المطلق والاشتب  
بالعلوم الممكنة ما الشارحة حقيقة المسمى لا يقال كاتع هل البسيطة بل بين  
ما بين تقع ما الشارحة بين هل الماهية وهل البسيطة فانه ما لم يعرف ان اللفظ  
مفهومنا استحالة السؤال عن بيان خصوصيه اجمالا او تفصيلا على ما قبل وذلك لطلب  
هل الماهية فكل اللفظ البسيطة تقدما على هل الماهية لكان لها تقدم على البسيطة  
بل لانه التقدم المطلق لا يتوقف **انما يقال** عن خصوص مفهوم بل ان وجد اللفظ  
مستعملا في الموارد وحصل العلم بانه له مفهوم فذلك فلا يستعمل هل في  
طلب ان له مفهوم فذلك لم يثبت في اليه ولم يتغير ضوالة **من العارض المخصص** الذي  
**العلم** الاظهر ان المطلوب من الشخص من ذي العلم **نقولنا** من في الذار **فاجاب** يريد  
فاذا لم يكن الجواب بالمخصص يعدل الى مفهوم كلي مخصص في الشخص وليس الاشارة به  
لانه فهم منه كما يستفاد من كلام الشرح ان المفهوم الكلي لا يعيد المخصص **نقولنا** من  
في الذار فيقال زيدا وفيه بحث لان التايل يعرف شخص زيدا وتروى الكون  
في الذار بينه وبين غيره واما يطلب تصديقا خاصا فهو كالمفهوم وام في السؤال  
التردد بين الاخصار في الكون في الذار **النكاحي** **يأبى** **ما من الجنس** سواء كان  
من غيره وفي العلم او منه **نقولنا** **ما عدل** اي اي اجناس لا شيئا عدل **وجوابه**



وَأَمَّا إِذَا أَجِبَ بِنِسَانٍ فَهُوَ سَوَالُ عَنِ الْجِنْسِ وَخَوِصُّهُ فِي الْحَدِيثِ  
سَبْرًا وَقَدْ سَبَقَ الْمَعْرُودُ وَأَنْ قِيلَ وَمَا الْمَعْرُودُونَ يَأْتِي سَوَالُ اللَّهِ قَالَ اللَّهُ أَلَمْ يَكُنْ  
كثيراً وَكَذاكَ الرَّاتِبُ وَبِئْسَ مَنْ يَسْأَلُ عَنِ الْجِنْسِ مِنْ دُونِ الْعِلْمِ يَقُولُ مَنْ جَاءَ بِهَذَا  
إِلَى الشَّرْهِ هُوَ مَنْ مَلَكَ أَمْرٌ حَقٌّ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَا تَعْلَمُ أَنْهُ سَوَالُ عَنِ الْجِنْسِ وَأَنَّهُ  
يُضَعُّ الْأَكْثَرُ بِالْجِنْسِ فِي الْمَوَاقِفِ كَمَا فِي الْإِبْصَاحِ وَتَبَرُّهُ قَوْلُهُ  
• أَوَّانَ أَرِي فَقُلْتُ مَنْزِلًا نَمَرًا فَقَالُوا الْمَرْقُوتُ عَمُّو أَطْلَامَا •  
وَيُمْكِنُ أَنْ يَجِبَ أَنْ لَيْسَ جَوَابُ بِلَقِي الْخَاطِبِ أَنْ يَلْجَأَ إِلَى تَطْلُبِ تَبَيُّنِهَا عَلَى أَنَّهُ  
الْمَلْمُومُ لَمْ لَا يَكُنْ ظَوْهُرًا بَلْ يَطْلُبُوا تَبَيُّنَهُمْ فَهَذَا هُوَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ لَكُمْ تَبَيُّنُهَا وَأَمَّا  
عَائِدَةُ التَّخْوِيفِ لَنَا عِنْدَ كَرْتَيْنِ خَسَا وَهَذَا كَنْ تَطَرُّ قَوِي وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ السَّوَالُ  
عَنِ الْجِنْسِ مَا كَانَ لَمْ يَكُنْ جَاءَ فِي النَّسَانِ مِنْ هُوَ مَعَ شَيْئِهِ وَخَوِصُّهُ سَوَالُ عَنِ  
جَعْلِ جِنْسِهِ وَهُوَ جَعْلُ تَرْكٍ مِنْ هُوَ • سَأَلَ بَابُ عَمَّا مِنْ أَحَدِ الْمُتَشَارِكِينَ  
فِي أَمْرٍ جَمْعًا أَوْ أَحَدِ الْمُتَشَارِكِينَ أَوْ الْمُتَشَارِكَاتِ وَاجْتِزَاؤُهُ عَنِ الْمُتَشَارِكِينَ  
فِي مَالٍ أَوْ دَارٍ فَإِنَّهُ لَا يَسَالُ بَابُ عَمَّا يَمْلِكُهُمْ مَا لَمْ يَكُنْ لَحْتَ مَا يَمْلِكُهُمْ أَوْ كَوَانِ  
مَعْنَى الْمُتَشَارِكِينَ فِي هَذَا الْمَثَالِ فَتَبَيَّنَ لَهُ السُّبْدُ السُّبْدُ لِمَا قَالُوا فِي شَرْحِ  
الْمَفْتَاحِ وَهُوَ تَأْكِيدُ التَّشَارِكِ وَلَا يَدْرِي بِمَعْرِفَةِ مَا يَمْلِكُهُمْ فِي مَوْضِعٍ مِنْ مَطْلَبِهِ فَيَقُولُ  
كَمَا فِي زَيْدٍ وَغَيْرِهِ لَا يَدْرِي أَيْهَا تَقْدِمُ الْأَمْرَ الْأَمْرَ الْحَارِي أَيْ لَا يَدْرِي أَيْ الْقَائِمِ  
تَقْدِمُ قَاتِ الشَّارِحُ قِيلَ إِنَّهُ إِذَا أَضِيفَ لَيْسَ مَا يَشَارِكُ إِلَهُ كَقَوْلِهِمْ يَفْعَلُ كَذَا  
فَجَوَابُهُمْ تَضَمُّنُ لِلْإِنْسَانِ الْحَسَنَةِ أَوْ أَمْرٍ عَلَيْهِ إِذَا أَضِيفَ إِلَيْهِ كَلْفُ جَوَابِهِ كَيْفَ يَكُونُ  
لَا غَيْرَ هَذَا وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الصِّبْغَ إِذَا رُجِعَ إِلَيْهِ جَمَاعَةً فِيهِمْ لَا يَسْتَوِي تَوْبَتُ ابْنِ فُلَانٍ  
فِي حِجَّةٍ فَعَلَّ مَرْءٌ لَهُ تَوْبَتُ ابْنِ فُلَانٍ أَوْ أَقْبَلَ أَيْ إِنْسَانٍ فَعَلَّ كَذَا يَصِحُّ أَنْ يَقَالَ زَيْدٌ  
فَلَا يَفْعَلُ مَا صَحَّ هَذَا الْقَوْلُ وَهَذَا جَوَابُ دَرْجَاهُ لَمْ يَمْنَحْ فِي الدَّارِ فَتَدْرِكُ  
وَكَيْفَ عَنِ الْعَدُولِ وَفِي الرَّحْمَنِ عَنِ الْعَدَّةِ الْمَعْنَى هَذَا أَفَلَا يَصِحُّ إِيحَابُ عَنْ قَوْلِهِ  
كَمْ رَجُلًا فِي الْبَلَدِ يَحْمِلُ سِلَاحًا يَسْرُبُ كَمْ إِنْسَانًا هُمْ مِنْ آيَةِ بَيِّنَةٍ أَلَيْسَ عَلَى  
الْإِسْتِفْهَامِ فَلَا يَنْبَغِي التَّمَثُّلُ بِمَا لَا مَقَامَ مَكَانَ بَيَانِ الْمَعْنَى الْحَقِيقَةِ كَمَا لَا يَحْتَجُّ  
قِيلَ قَبْلَهُ كَمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ زَيْدٌ مِنْ لَأَنَّهُ لَا تَرَادُفُ لِلْفَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَفْعُولِ  
الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّيِ الْفَاصِلُ بَيْنَ مَفْعُولِهِ وَانْكَرُ الرَّحْمَنِ زِيَادَةٌ مِنْ فِي مَفْعُولِ الْإِسْتِفْهَامِ  
وَقَالَ لَمْ يَجِدْ فِي نَظْمٍ وَلَا شَرْحٍ وَلَا كِتَابٍ مِنْ كِتَابِ النَّحْوِ مِنْ لَطَائِفِ الشَّرْحِ إِذْ قَالَتْ  
فِي مَقَالَتِهِ وَأَقُولُ سَلِّ بَابُ إِسْرَائِيلَ كَمْ إِنْسَانًا هُمْ مِنْ آيَةِ بَيِّنَةٍ وَلَيْدِ مَعَ كَلَامِ الشَّارِحِ  
بِأَنَّهُ تَحْتَمِلُ الْآيَةَ كَمْ الْخَبْرِيَّةُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الرَّحْمَنُ فَلَا يَمْرُؤُكَ عَلَيْهِ وَخَرَّ قَوْلُ

يُؤْزَرُ

يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ زَايِدَةٍ فِي الْمَفْعُولِ وَتَكُونُ كَمْ تَصَدَّرُ أَيْ كَمْ مَرَّةً إِنْسَانًا بَيِّنَةٍ  
وَيَكُونُ عَنِ الْحَالِ أَيْ الْبَيِّنَةِ هُوَ إِذَا عَنِ سَوَالِ الْمُسْتَدِّ أَوْ عَنِ الْحَالِ مَثَالُ الْأَوَّلِ  
كَيْفَ زَيْدٌ وَمَثَالُ الثَّانِي كَيْفَ يَقُومُ زَيْدٌ أَيْ عَلَى أَيْ الْحَالِ يَقُومُ أَقْبَامًا أَوْ قَاعِدًا  
وَلَا يَقُومُ أَنَّهُ سَوَالُ عَنِ الظُّرْفِ لِأَنَّهُ مِنَ الظُّرُوفِ لَمْ لَا يَسْرُبُ مِنْهَا وَأَمَّا عَدُّهَا فَوَسْعًا  
كَأَنَّ فِي مَحَلِّهِ وَبَابُ عَنِ الْمَكَانِ وَهُوَ لَا يَزِمُ الظُّرْفِيَّةَ قَالُوا أَنْ يَسَالُ عَنْ الْمُسْتَدِّ  
زَيْدٌ وَأَمَّا عَنِ الظُّرْفِ فَوَاقِئُ تَكُونُ مِنْ بَابِ عَنِ وَبَابُ عَنِ الزَّمَانِ خَوِصُّهُ الْقِتَابُ  
وَمِنْ تَخْرِجِ الزَّمَانِ بِاطْلَاقِهِ بَيَانُ الْحَالِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ فِي شَرْحِهِ مَا ضَمَّنَّا لَكَ أَوْسَقًا  
لِيُسْعِرَ الْخَصِيصَ وَيَقْتَضِي عَدَمَ صِحَّةِ قَوْلِكَ الْآنَ فِي جَوَابِ مَنِ سَفَرَكَ وَفِيهِ نَظَرٌ وَبَابُ  
عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ مَوْأَيَانِ الْخُجْ وَأَيَّانِ نَحْجُ وَقَدْ خَصَّصَهُ بِالْمَثَلِ لِيَبَيِّنَ بِمَثَالِهِ أَنَّ سَأَلَ  
عَنِ الْأَمْرِ الْعَظِيمِ مَثَلُ بَابِ لِيَانِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَاقْتِصَلَ قَائِدُ أَيْ مَرَّةً عَلَى مَا فِي  
الْمَفْتَاحِ فَالْقَبِيلُ تَمَارَةُ كَالْقَبِيلِ بِكَيْفٍ بِمَعْنَى كَيْفَ وَجِبَّ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهُ  
فَعَلَّ عَمَّا قَاتِ الْأَمْرَ كَمَا فِي شَرْحِهِ وَلَا يَقَالُ أَيْ زَيْدٌ بِمَعْنَى كَيْفَ زَيْدٌ وَبَابُ عَنِ  
أَيْضًا وَهُوَ كَمَا بِمَعْنَى كَيْفَ قَاتِ الرَّحْمَنِ وَتُسَدُّ بِالْمَعْنَى الثَّلَاثَةِ وَآخَرُ أَيْ  
قَائِدُ آخَرُ وَلَا يَنَابِثُ وَصَفَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ بِآخَرٍ فَكَمَا إِنَّا اسْتَعْلَمَ بِمَعْنَى مَرَّةً  
بِمَعْنَى مَرَّةٍ عَمَّا فِي بَابِ هَذَا أَهَبَ جَمَاعَةً إِلَيْهِ إِنَّمَا فِي مَعْنَى أَنْ تَمَكَّنَ تَطْبِيقَهُ  
عَلَى أَيْ مَذْهَبٍ يَرَادُ مِنْ قَالِ الْبَابِ بِمَعْنَى فِي فَقَدْ خَرَجَ عَنِ الْمَطْلَبَةِ وَنُوبُ كَوْنِهَا  
بِمَعْنَى أَنْ يَجِيءَ مِنْ أَيْ لَمْ يَكُنْ هَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ مِنْ بَابِ عَشْرُونَ لَنَا مِنْ بَابٍ وَهَذَا جَوَابُ  
شَرْفِ خُصِّي عَنِ الْبَصَائِرِ لِأَنَّهُ لَطِيفٌ وَمِنْ أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرَهُ وَيَذَكِّرُ مِنْ بَيَانِ الْأَمْرِ  
مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِعَنِ الْمَعْنَى فَإِنْ خَصَّيْقَهُ وَطَائِفَ لَعُونَةٍ هُوَ وَجَوَابُهُ مِنْ مَبَاحِثِ  
الْبَيَانِ وَخُرُوجِ قَوَاعِدِ الْحِجَازِ نَعْمَ أَنَّهُ يَنْفَرُ عَلَى خَصَائِقِهِ مِنْ آيَاتِ تَوْقُفٍ مَعْرِفَتِهَا  
عَلَى مَعْرِفَةِ الْحَقَائِقِ لَكِنْ لَمْ يَذَكِّرْ شَيْئًا مِنْهَا وَيُسَبِّحُ أَنْ يَقُولَ وَأَمَّا الْإِسْتِفْهَامُ فَلَا يَحْتَجُّ  
لَا تَعْرِفُ الْإِسْتِفْهَامَ مَابَيْنَ أَدْوَانِهِ مِنَ الْقَبِيلِ وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي النَّحْوِ كَمَا قَالَتْ  
فِي بَيَانِ اعْتِبَارَاتِ تَعْيِيدِ السُّنَّةِ إِذَا لَفِظَتْ بَيْنَهُمَا تَحْكُمُ مَرَّةً هَذِهِ الْكَلِمَاتُ الْأَوَّلَى  
فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ عَلَى طَبَقِ الْإِبْصَاحِ إِذَا دُرِيَ إِلَيْهِ مَا كَيْدُ الْعِلْمِ كَثِيرًا مَا اسْتَعْلَمَ  
فِي غَيْرِ الْإِسْتِفْهَامِ مِنْهُ الْخَبْرُ وَمِنْهُ الْأَنْشَاءُ وَهَذَا إِذَا دُرِيَ غَيْرُ الْإِسْتِفْهَامِ هَذِهِ الرُّكْبُ  
مِنْ غَيْرِ الْإِسْتِفْهَامِ التَّمَثُّلِيَّةُ فَتَكُونُ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ مُسْتَعْمَلَةً فِي مَعَانِيهَا أَوْ مِنْ قِبَلِ  
الْجَوْرِ فِي تَكَلُّفِ الْكَلِمَاتِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَصْنُفُ لِأَسْبَابِ تَعْيِيدِ أَحَدِ الْأَمْرِ مِنْ بَابِ الْأَمْرِ  
مَوْطُونِ فِي مَوْطِنِ الْأَحْوَالِ وَلَكِنَّهُ الْمَفْتَاحُ عَلَى الْإِتْمَامِ فَقَالَ وَكثيراً مَا يُولَدُ مِنْ هَذِهِ  
الْكَلِمَاتِ نَعْمَانُ بِمَعْنَى قَوَائِنِ الْأَحْوَالِ وَتَجِدُ كَوْنُ الْجَوْرِ فِي تَكَلُّفِ الْكَلِمَاتِ هَلْ وَقَعَ



المحذور فيها بالاصالة او في متعلقاتها اصالة وفيما تبعها كما اعتبروا في استعارة  
 الحروف لا شتران العلة بين الاستعارة والمجاز لم يسلوكا له في هذا الشارح  
 المحقق حيث قال وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه متسام  
 بجم احد حوله وعرض به المصنف حيث جزم بالمجاز في تلك الكلمات بانه امر من عند  
 والتايقون وقد تيقنوا وحمل السيد السيد كلامه على استعفاء بيان على  
 المجاز فيها وبيان كيفية المناسبة المحذورة له وقالت ميتحيا ونحن نذكر في هذه  
 المواضع ما يتضح به وجه المجاز فيها ونستعين فيما عداها بما استعملنا في تلك  
 المقاني بعبارة القران والعلاقات او لوفات في منها خرج استعمالك عن حيز  
 اللطف والسداد لانه من لغة العنف والفساد وهذا المستعمل محذور تقليد العرب  
 من غير اطلاع على السبب هو نصيب او كلامه معيب يشبه ان يكون على القبول  
 كما يتم من جميع اهل اللغة المجازاة المشهورة في كل باب **كالاستيظا نحوكم دعوتكم**  
 اريد به الاستيظا اللازم للاستفهام عن عدد دعائه اياه لان الاستفهام  
 يستلزم الحمل المستلزم لاستكثار عادة اوله عالان القليل منه يكون  
 معلوما عادة والاستكثار يستلزم الاستيظا عادة او ادعاؤه اياه لانه  
 السيد والاقرب ان الاستفهام المذكر يستلزم عرض الكثر وهو يستلزم الاستيظا  
**والتعجب نحو مالي لا اري المدهد** اريد بالتعجب لان الاستفهام عن سبب  
 عدم رؤيته يستلزم قلة وقوعه والحمل بسببه اذا لا يستقيم عادة عن سبب  
 ما يكثر وقوعه وقلة الوقوع والحمل بالسبب يستلزم التعجب لانه كيفية نفيانية  
 تابعة لانه رآك الامور القليلة الوقوع المجهولة الاسباب وفي هذا المثال  
 احتمال الحقيقة ومال اليه الكشاف **والتنبية على الضلال نحو وان تدعوه**  
 اريد به تنبيه على الجاهل المبني عن انه من كان بعد هذا المدهد عن الاحتمال  
 لا يمكن العلم بانه مذهبكم فيفيد الحكم بضلالكم حكما مؤكدا في الغاية وفيه  
 مع ذلك الاحتراز عن نواحيهم بالتصريح بالضلال وادخل في النص ولعل هذا  
 التوجيه اقرب مما ذكره السيد السيد من ان الاستفهام عن الشيء يستلزم تنبيه  
 المخاطب عليه وتوجيهه ذهبه اليه فاذ اسلك طريقا واضحا للدلالة بزمك  
 كان ذلك غفله منه عن الالتفات الى ذلك الطريق فاذ ائنه عليه ووجه ذهبه  
 اليه المستلزم للتنبية على كونه ضالا وفي استعمال الاستفهام دون التصريح بكونه  
 طريق ضلالا متا لفتان احدهما ان كونه ضالا امر واضح يكتفي في العلم بمحذره  
 الالتفات والثانية اسام ان الخطاب على ذلك الطريق من المنكر حيث يحتاج

الى السؤال عنه **والوعيد كقولك لمن لم يلبس الاقرب** ام ادب فلان ادب اهل ذلك وانت  
**تعلم انه يعلم ذلك** اريد ان سيؤوب فوق لادب فلان لان الاستفهام دل على ان اساءة  
 ادبه صار سببا للثبوت فان ما فعل فلان كان ناديا له ويستلزم ذلك ان يفعل به  
 فوق ذلك لتعبيه العجز ولعل هذا اقرب مما ذكره السيد السيد ان هذا الاستفهام  
 يستلزم تنبيه المخاطب على جراساة الادب الصادق عن غيره وهذا التنبية  
 يستلزم وعيده على اسائه الادب الصادق وفي العذر عن الاستفهام عن الاثبات  
 بان يقول ادب فلان لانه الاستفهام عن الشيء اتمام ان المخاطب اعتقد في الناقصة  
 فلذلك اقدم على الاساءة وفيه من المبالغة ما لا يجي هذا **قلت** وفي اختياره  
 على ادبك احضا صوة تاديبه المهيب ويدرك قدرته لكن لا بد في ذلك من كون  
 تاديبه الواقع هائلا والمخاطب مثل من ادب او دونه ليطهر جريانا قدرته في حقبة  
**والتقدير** اي حمل الخطاب على الاقرار فان الاستفهام يحمل الخطاب على اقا  
 ما يعلم في الافادة مستلزمة للاقرار وقد جاء التقرير لمعنى التحقيق والتثبت  
 وهو الاستعمال المشهور لكن اشراج المحقق والسيد السيد حكما بان المراد هو الاول  
 ولا قطع لي فيه اذ يصح ان يكون الاستفهام يقدر ويثبت الحكم المعلوم **لمثل**  
 في ذهن المخاطب لان الاستفهام يستدعي توجيهه اليه واحضاره والجواب به وليكن  
 هذا على ذكر منك وان لم يحمل التقرير عليه في هذه المقام لم يوجب في التقليد  
**بايلا المقرر** **بهم** اي بشرط ان يلقى العزم ما حمل الخطاب على الاقرار وما  
 يثبت الخطاب فيه **كأن** من التفصيل في حقيقة الاستفهام وجعل الشرح  
 وتبعه كيزون قوله تعالى انت فعلت هذا بالهنا يا ابراهيم من اسئلة التقرير  
 قال الشيخ لم يقلوا ذلك وهم يريدون ان يقتضوا بان كثر الاسماء قد كان ولكن ان  
 يقتضاه منه كان وكيف وقد اشاروا له الى الفعل في قولهم انت فعلت هذا بالهنا  
 وقال عليه السلام بل فعله كبيرهم هذا او لو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت  
 او لم افعل هذا وكانه لم يكتف في كونه تقرير الفاعل بايلا في العزم لما ذكره  
 الشيخ انه اذا كان التقديم لا يختصيص يكون الانكار اصل الحكم لا ما في الامرة  
 وفيه نظر ومنهم من زاد في القرينة ان العرض من الحمل على الاقرار كان مواخذة به وهي  
 لا ترتب على الاقرار بالفعل بل بانه كان منه وليس يبي لان الحمل على الاقرار  
 بالفعل فيما اذا كان وقوع شيء من الفاعل مستمرا ولم يكن نفيًا فيقر الفاعل بانه  
 كان الشيء الفلا في ينفع في غرض المواخذة واعترض المصنف بانه لا صارف بلاية  
 من الحمل على حقيقة الاستفهام اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان



ابراهيم عليه السلام هو الذي كثر الاضنام واجيب عنه ولا يمنع استفا الذال في  
الشأن اذ يكفي فيه خلفه بقوله تالله لا يكون اضنامهم بعد ان تولوا مدبرين  
فما راوا كثر الاضنام قالوا من فعل هذا يا لئنا انه من الظالمين قالوا نعمنا  
فتايدكم هم يقال له ابراهيم قالوا هم انهم قد علموا ذلك من خلفه ومن ذمة الاضنام  
وثانيا بعد تسليم استفا الذال في الشياق بمعنى استلزام استفا الذال مطلقا  
وكفي ذلك على علم ما دوي انهم قد علموا ذلك من خلفه ومن ذمة الاضنام  
لشبهه اضنامهم لسواءه في كل ما يبروه بكثرهم اقبلوا اليه يترعون ليكنفوه هذا  
وقد اقبل الشارح المحقق والسيد السند الى هذا الجواب وفيه بحث لان  
الكفار اعتقدوا اضنامهم احل من ان يكيدهم ابراهيم بنفسه ففعل عمل الكيد  
اضنامهم على وقوع ربه في ان يكيدهم وجوزوا ان يكون الكفر من له ابراهيم  
فيكون التقديم قصرا قليا وهو ان يكون باطلا وجودا رسلنا الله الامانة  
فيكون قصرا فورا واما ما دوي فلهذا لم يثبت عند المصنف ولو كان ثانيا  
لما احتاج الى اقرار بل كان يتناقض مع ما دوي به بالشاهد المشاهد واما ما  
استلزم الاضنام المنة مع ان هل ايضا لتقدير ما يلزمه لا لا يتفاوت الموضع  
لما بل يلزم ابد المحل به تمامها واما يتفاوت الموضع فلهذا لم يستغنى عن  
الشرط بخلاف المنة وكذا الاستغناء لا لما لتقريب ما قال به عنه  
لا لم يولي لنا **والانكار كذلك** اي باطلا المنكر المنة فقله كذلك اما نسبته بالنسبة  
او تشبيهه بامر وغير المنة اما لا انكار نفس مدلول كلمة الاستغناء او انكاره  
الحكم اذ كانت هل ولا اظنك الاستغناء عن التفصيل في التمسك والذاتي  
التشبيه عليه ان ماء او من ذاك وكيف مالا انكار نفس الفعل الا ان المنكر او لا مدلولها  
ويؤيد به الى انكار الفعل على ابلغ وجه فاد اقلت ما اذ يترك لو فعلته كذا  
نفيت به الضرر مطلقا بنفي يضيح لانه لا يصور الضرر بدون الضار وكذا الكفا  
يؤدي اياك بنفي لا يذال الا في بنفي الكيفية مطلقا اذ لا يصور تحقق اي بدونه  
كيفية فهي من قبيل ما يجي من حوار يد ضرب ام عمر ومما جلد انكار العقول  
**قول** . انتم لني والمشرقي مضاجعي . **ق**  
الشارح فانه يذكر ما من القتل فلو كان لا انكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور فيه  
القتل على ما قد سبق في الوهم لما احتاج الى ذلك ونقول وكذلك لو كان لا انكار  
المفعول وانه ليس ممن يتصور منه قتله وفيه نظر لحو اذ ان يكون لا انكار المفعول  
وانه ليس ممن يتصور قتله وهو مع المشرقي ومنه قوله تعالى اتخذوا صنما لله

فان

فان المنكر هو نفس اتحاد الامة فلذا اولى بفعل المنة كذا في الشرح وفيه انه حينئذ  
يلبغ تقديم الامة لا يمكن نفس الاتحاد ولا اتحاد الاضنام لانه لا مانع في اتحادها  
حقيقا ويمكن ان يجاب بان اتحاد الاضنام منكر لا يجوز الامة بل اتحادها انبعا  
او احوال او مفعلا ايضا منكم فالمنكر الاتحاد المعلق بهما فلذا اولى الاتحاد في  
المقتيد بهما المنة **قال قلت** قد جعل صاحب المفتاح اقامت نكر الناس في  
تسرع التهم من قبيل انكار الحكم ووزن الفاعل مع انه اولى الفاعل المنة فلم يسم  
الانكار يتعلق بما اولى المنة وعمل الشارح في كون الانكار الفاعل بان النبي صلى الله  
عليه وسلم لم يعتقد اشركه في ذلك ولا انفراد به فلا يكون التقديم فيه تخصيص  
بل لتعوية الحكم المنكر وفيه بحث لان اعتقاد الاشتراك باطل فلا وجه لانكار التخصيص  
الذي هو رد الاشتراك فلا وجه لذكر الاشتراك في هذا التعليق ويمكن دفعه  
بان انكار التخصيص بانكاره عليه المحاط فليس انكار التخصيص مبنيا للاشتراك  
وهذا الكلام وقع في البين فليرجع الى ما كان فيه **قلت** اذ كان التقديم لتعوية  
الحكم لا لتخصيص كان ما يلي المنة الحكم فيه لا للفاعل والعلاقة بين الاستغناء  
والانكار ينبغي ان لا ينفى مما لا يصدق العاقل وقوعه في الماضي  
ويك فيه واليك يستدعي الاستغناء فاميد بالاستغناء انه مما لا ينبغي وكذا بين  
الاستغناء والانكار ينبغي التأكيد ان الكاذب وان ادعاه احد لا ينبغي وكذا بين  
الاستغناء ان يصدق به غاية الامر انك فيه فافاد المستغناء ان غاية الامر فيه  
الشك دون الدعوى **وقال** السيد السند انكار النبي محلي كراهية  
والنقرة عن وقوعه في احد الازمنة وادعاه مما لا ينبغي ان يقع يستلزم عدم توجه  
الذهن اليه المستدعي للبحث به المنفي الى الاستغناء عنه او نقول الاستغناء عنه  
يستلزم به الحمل المستلزم لعدم توجه الذهن اليه المناسبة للكرامة والنفرة  
عنه وادعاه مما لا ينبغي ان يكون واقعا وقصر على هذا حال الانكار وادعاه ان  
مما لا ينبغي ان يكون واقعا وقصر على هذا حال الانكار وادعاه مما لا ينبغي ان  
يكون واقعا وقصر على هذا حال الانكار وادعاه مما لا ينبغي ان يكون واقعا  
لم يقل نحو **ليس الله بكاف عبده** رد الوهم انه ليس منه حيث قيل انه بالتقريب  
مراد القائل بتقرير الله في اي استكاف ان انكار النبي بقله ونفي الله مستلزم  
للاشياء وهذا اي لو ان تقريره لا ينافي الانكار مراد من قال ان المنة  
بالتقرير ماء حله النبي لا بالتقرير بالاشياء وانه اسقط قوله اي بالتقرير  
من المتن سواء من الشارع **ق** التارح ولما كان مقتضى قوله والانكار كذلك



ان لا يكون المنكر الا في المزمع به على صورة اخرى بقوله **ولا تكلم** **فعل** **مؤخر** **مؤخر**  
يعني لا يفي بهذا الفعل المزمع ونحن نقول ينطوي تحت ذلك التنبيه كل ما اشكل  
على السكالي وتكلف ليحقيقه سطره في انشائها حتى يصدره وتقدم المستند  
للقصير اي صورة اخرى محتملة بانكار الفعل نفس عليه في الايضاح وكان اراد لا  
بالنظر اليه انكار الفاعل وغيره اذ جريان منون اخرى في التقدير ايضا ظاهر فانه  
اذا اعتمد المخاطب الفعل في بعض المفاعيل واستغنى عن التقدير بفعل الكا  
متحيا فنقول المفاعيل يغفر الله فيكون افراد المخاطب اقرارا بفعل بل في حقيقة  
الاستغناء ايضا **وهي حواريته اضربت ام عمرو** **تقول** **لمن تروى الضرب** **بهم**  
**من غير ان** **تفقد** **على** **صيغة** **لخطاب** **دون** **العينة** **والا** **لكان** **لغو** **لانه** **لازم** **الزوم**  
**بالزوم** **وام** **ولفات** **شرط** **اعتقاد** **المنكر** **المختص** **ايضا** **مع** **انه** **لا** **يبدى** **منه** **اذا** **لا** **يارد**  
**من** **انكار** **المفعول** **اي** **انكار** **الفعل** **بدونه** **لعل** **لقد** **بغير** **ها** **وكذا** **الفاعل** **ايضا** **خواري**  
**ضربك** **ام** **عمرو** **وغير** **ها** **خواري** **في** **الليل** **كان** **هذا** **ام** **في** **النهار** **والمدار** **على** **اختار**  
**الفعل** **في** **الملايس** **المنكر** **سواء** **كان** **واحد** **او** **متعددا** **مرة** **قالت** **في** **الايضاح**  
**وكذا** **اقوله** **تعالى** **الله** **اذن** **كم** **اذن** **من** **المعلوم** **ان** **المعنى** **على** **انكار** **ان** **يكون** **قد** **كان** **من**  
**الله** **اذن** **فيما** **قالوه** **من** **غير** **ان** **يكون** **هذا** **الاذن** **قد** **كان** **من** **غير** **الله** **فاضافوه** **لي** **لينة**  
**الله** **الا** **ان** **اللفظ** **خرج** **مخرج** **اذا** **كان** **الاخر** **ذلك** **ليكون** **الله** **لنفي** **ذلك** **والظالم**  
**فانه** **اذ** **انفي** **الفعل** **عما** **يجعل** **فاعلا** **له** **في** **الكلام** **ولا** **فاعل** **له** **عنه** **لزم** **نفيه** **من** **اصله**  
**هذا** **او** **يقدر** **رد** **على** **التكالي** **حيث** **جعل** **الكلام** **لنفي** **اصل** **الفعل** **وجعل** **مالي**  
**المزوم** **بجوع** **الكلام** **لا** **الفاعل** **لحمل** **التقديم** **على** **التقوي** **دون** **التخصيص**  
**ووجه** **الرد** **ان** **انكار** **فاعلية** **الفاعل** **المختص** **يستلزم** **انكار** **اصل** **الفعل**  
**الا** **انه** **صور** **الرد** **في** **المتن** **فما** **لا** **يحمل** **التقوي** **وبعد** **اعرفت** **وجه** **التعرض** **للموت**  
**والانكار** **انما** **للتوضيح** **اي** **ما** **كان** **ينبغي** **ان** **يكون** **ذلك** **الاخر** **الذي** **قد** **كان** **خو**  
**اعصيت** **ربك** **اولا** **ينبغي** **ان** **يكون** **اي** **ان** **يحدث** **ويحقق** **في** **المستقبل** **كذا** **في**  
**في** **الشرح** **ولا** **وجه** **للتخصيص** **لان** **التوبيخ** **على** **الحال** **كما** **لا** **خو** **انقضي** **ربك** **او** **للكفا**  
**في** **الماضي** **وقد** **نه** **عليه** **بقوله** **اي** **لم** **يكن** **خو** **فاصفا** **كم** **ربك** **بالسبيل** **او** **في** **المستقبل**  
**كذا** **في** **الشرح** **والاظهر** **ان** **قوله** **اولا** **يكون** **اعم** **من** **الحال** **والمستقبل** **وان** **كان** **خو** **ان**  
**نكوه** **المستقبل** **والتوبيخ** **يحمل** **ان** **يكون** **غير** **محقق** **زمان** **من** **الازمنة** **خو**  
**اعصيت** **ربك** **اي** **لا** **ينبغي** **في** **زمان** **ما** **وكذا** **التكذيب** **خو** **ارينا** **متعبدا** **دا**  
**اي** **لم** **يكن** **ولا** **يكون** **والتكلم** **خو** **اصلوا** **انك** **تأمر** **ان** **تقول** **ما** **يجب** **ان** **تأمر**

فان فيه تكلمه اوبا لصلاة **والحقير** **خو** **من** **هذا** **او** **هذا** **اي** **بند** **او** **التوبيخ** **كفر**  
**بن** **عيسى** **رضي** **الله** **عنه** **ولقد** **جئنا** **بن** **اسرائيل** **من** **العذاب** **المهم** **من** **فزعون** **بلفظ**  
**الاستغناء** **ورفع** **فزعون** **والغرض** **من** **التوبيخ** **احصاء** **شد** **العذاب** **الذي** **جاء**  
**منه** **تفصيلا** **لنعمته** **الحياة** **وايضا** **بالمزيد** **الشكر** **عليها** **وهذا** **اي** **للتوبيخ** **الاستغناء**  
**قال** **انه** **كان** **عالميا** **من** **المترفين** **ترتبة** **لله** **بيل** **وفيه** **تأيد** **لله** **القرآن** **والاستغناء**  
**خو** **اي** **لم** **الذكر** **ي** **كاد** **عليه** **قوله** **وقد** **جاء** **رسول** **بين** **من** **تقول** **وعنه** **وبعد** **اما**  
**سمعت** **نبا** **من** **علاقات** **المجاز** **للاستغناء** **مكنت** **من** **تحصيل** **وجوه** **لم** **تسمع** **لذا** **ارتكبا**  
**المرد** **ونفسه** **فكله** **الاستغناء** **اذا** **امتنع** **عملها** **على** **الحقيقة** **فافهم** **منها** **ما** **يتب**  
**المقام** **ما** **سمعت** **او** **تدري** **اليه** **اللفظ** **التي** **من** **اللفظ** **عن** **النظام** **وكذا** **اذا** **امتنع** **عملها**  
**على** **الحقيقة** **لكن** **لك** **القرينة** **على** **توبيل** **اليه** **الحقيقة** **فتمسك** **بالكفاية** **على** **حسب**  
**الدرابة** **فان** **ساعة** **الفكر** **هنا** **رجية** **والنظرة** **التي** **فيها** **يتمسك** **فهي** **تجسبه** **فهي** **تجسبه**  
**ولست** **مقتضيا** **على** **التبع** **والطاعة** **اذا** **العقل** **فيه** **كال** **البراعة** **ومنها** **الامر** **اي** **من** **اوامر**  
**الانسان** **والامر** **عنان** **عن** **كلام** **بام** **ذال** **على** **طلب** **الفعل** **على** **سبيل** **الاستغناء** **واورد**  
**عليه** **لا** **تظرب** **فانه** **لطلب** **الكف** **عن** **الضرب** **اذا** **عدم** **الضرب** **لا** **يطلب** **لانه** **غير** **مقدور**  
**وزيد** **لدفعه** **تقييد** **الفعل** **غير** **الكف** **واورد** **بعد** **كف** **وزيد** **لدفعه** **تقييد**  
**الكف** **بكونه** **عن** **المستق** **منه** **واورد** **بعد** **كف** **عن** **الكف** **ولا** **يورد** **لانه** **لم** **يوضع** **كف**  
**الكف** **عن** **المستق** **منه** **بل** **الكف** **مطلقا** **ولا** **يجي** **ان** **تقييد** **الفعل** **المستق** **منه** **يعني**  
**عن** **تقييد** **غير** **الكف** **عن** **المستق** **منه** **وان** **تقييد** **لطلب** **الفعل** **غير** **لا** **بان** **يقال** **الامر**  
**طلب** **فعل** **غير** **لا** **على** **جهة** **الاستغناء** **اجد** **من** **التكليف** **واذ** **قم** **للسبب** **ورما** **يجاب**  
**عن** **الاستغناء** **بالتي** **مع** **كونه** **لطلب** **الفعل** **لانه** **لطلب** **معني** **خرقي** **مطلوب** **بنجبة** **العبد**  
**ولا** **يقال** **له** **الفعل** **وان** **اعتد** **ذاته** **بالفعل** **الاستغناء** **ان** **الابتداء** **الفعل** **ولا** **يقال**  
**وضع** **من** **للفعل** **قالت** **الشوايح** **لما** **اختلف** **في** **ان** **صيغة** **الامر** **لما** **اوصفت** **ف قيل** **للموجوب**  
**وقيل** **للبدب** **وقيل** **لما** **وقيل** **للمشرك** **بينهما** **وقيل** **للتوقف** **وقيل** **كل** **منهما** **للاداءة**  
**وقيل** **للاذن** **المشرك** **بين** **الثلاثة** **والا** **كر** **على** **ما** **حقيقة** **في** **الوجوب** **ولما** **يكن** **خو**  
**من** **اد** **لهم** **منية** **للقطع** **اشار** **اليه** **ما** **هو** **اظهر** **لقوة** **اشار** **انه** **فقال** **والاظهر** **وما** **جمله**  
**الاظهر** **هو** **الوجوب** **عند** **السيد** **السند** **لان** **الاستقلال** **مختص** **بالوجوب** **والقد**  
**المشرك** **بين** **الوجوب** **والندب** **عند** **الشوايح** **وتن** **تقول** **لما** **اختلف** **في** **دو**  
**ونظائر** **ف قيل** **موضعه** **للفظ** **الامر** **وقيل** **لمد** **لله** **لكن** **وضعا** **ثانيا** **واستمر** **لان** **ام**  
**الامر** **اللام** **المطلوب** **بها** **الفعل** **لم** **يكن** **وضع** **دو** **يد** **لفظ** **الامر** **ظاهرا** **اذا** **النبا**



خلافه والظاهر ان صبيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد ونحو قوله تعالى  
فلتقدروا على صيغة الخطاب وغير نحو اكرم عمر وزويد بكونه موضع طلب  
**الفعل استعلا** اي طلب استعلا في القصاص استعلا الرجل اي علاه وظاهريه  
العبارة اشترط العلوكا هو مذهب المعتزلة لا طلب العلوكا وعند المطالب  
نفسه عاليا حتى قال الشارح في هذا المقام سواء كان عاليا في نفسه او لا وفسته  
بكونه على طريق طلب العلوكا وعند نفسه عاليا وكان على صيغة الاستعلا بهذا  
المعنى من مصنفات المصنفين **فان** الشارح المحقق وفي هذا الاشارة الى  
اقسام صيغة الامر ثلاثة الاول المعربة باللام وتختص بالفاعل غير مخاطب  
والثاني ما يصح ان يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة  
والثالث اسم فان طلب الفعل وهو عند الحاجة من سماء الفاعل الافعال والاول  
لغلبة استعمالها في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سيما هنا  
النحوين امرساو الاستعلاء في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا  
اللهم اغفر لي امر عند الله **واما** الثالث فلما كان اسمالم يشبه امرامثلا بـ  
البابين وفيما ذكره انما انحصار المقترنة باللام بالفاعل غير  
المخاطب لم يسند قوله فقروا الا ان يقال لعلة بدعي انه امر الغائب بضرب  
المخاطب وفيه ان الظاهر انه امر المخاطب بان يكون بحيث يقع عليه الضرب  
فالاولى ان يجعل المصنف تحت قوله نحو ليحضر زيد وايضا ان الحاجة لم تسم  
المقترنة باللام امر بل مضارعة مجزومة والامر عندهم ليس لام حذف منه حرف  
المضارعة **فان** الرضى الحاجة يعمون الامر كلما يقع ال يطلب به الفعل من الفاعل  
المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب على وجه الاستعلاء وهو المسمى بالامر  
عند الأصوليين او لم يطلب به كذلك فالصواب تماها الفرقون على طبق ما في المفتاح  
والله ان تسمية المستعمل في غير الامر امر لا يحسن الحاجة بل يعم جميع ائمة اللغة  
بذل عليه ما سنده من كلام المفتاح ويشعر به قول المصنف وقد يستعمل لغز  
فماثل **لنباذ** **والفهم عند سماعه الى ذلك** وهل المتبادر عند سماع المقترنة  
باللام من الصيغة او من اللام فيه فاما **فان** صاحب المفتاح واتفاق ائمة  
اللغة على اضافة حقوقه وليتم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر لام الامر دون  
ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا مد ذلك وانما جعله ممدد لئلا  
لا خيال ان تكون الاضافة لنفس التبادر لا كونها حقيقة فيه لكن الظاهر الاضافة  
الى الموضوع له ولم يلفت اليه المصنف لصعفه عند حيث قاله في الايضاح وفيه

نظر

نظرا لا يخفى على المتأمل والنظر اما ما ذكرنا وفيه انه لا يخرج عن الامداد وانما يسقط  
عن وجه كونه دليل او اما ما ذكرنا الشارح من منع كون الاضافة الى الامر بمعنى طلب  
الفعل استعلا بل يعني على يصدق على حقوقه وليتم واصله الصيغة من اضافة العام  
الى الخاص واصله اللام من اضافة الدخول الى المدخل بدليل استعماله ذلك في مقابلة  
صيغة الماضي والمضارع وفيه ايضا ما مر على ان ما رايانا هو استعمال الماضي والمضارع  
في مقابلة صيغة الامر **وقد يستعمل الحيز** اي ليعرب طلب الفعل استعلاء لعلاقة  
بينه وبين معنى الامر بحسب القدرين فبان قامت قرينة على منع اضافة معنى الامر  
تجازر والاكتمال ولا يخفى عليك ان مباحث الامر كالا ستفهم وليس من فن المغاي وليس  
منه الاكتمال العذول من الحقيقة الى التجوز بالامر ولا اشرانا فيما ذكره وذلك  
الغية اما غير الطلب وانما الطلب لا يحسن الاستعلاء في الاول اشار بقوله **كالاباحة**  
**نحو بحال الحسن** **وابن جرير** قد اشهر هذا المثال في الاباحة وسره غير طاهر  
لان في التدب اشبه اذ لا يتوهم منع بحال ستمها حتى يحتاج الى الاباحة والعلاقة بين  
الاجاب والاباحة ان الاجاب لا ينفك عن القصة وفي القصة عنها بالاجاب كالمثل  
وترك التدب ربما يشعر بان المصنف جعله دالا قريبا وضع له صيغة الامر وجعله  
من قبيل من قبيل طلب الفعل استعلاء **والتهديد** اي التحذير وفي القصاص منع وهو  
والامتنان الابلاغ مع التحذير والعلاقة بين الاجاب والتهديد ان الاجاب  
ما يوجب العقوبة مبالغة في وقوع العقوبة ولا ينفك الى ما توهمه عبارة المفتاح  
ان الاباحة والتهديد فيهما الطلب **نحو اعملا** **وانما سمي** **والنحو** **نحو فاعلوا**  
**من مثله** اذ ليس المطلوب انما هم بسورة لكونه محالا كذا في السرح ولانه لا يقع الا  
في دفع الرب المطلوب بالامر بل نسبة النحو اليهم والمناسبة بين الاجاب والنحو  
الا ان اجاب بوجوب السعي في المأمور وبالسعي فيه يظهر النحو **والنحو** **نحو كونا**  
**قوة حاسنين** **وليدن** **والاهانة** **نحو كونا** **فان** او جديدا او يعرف النحويين  
من الاهانة انه في النحو لا ينفك الامر عن الانتفاء وفي الاهانة لا يحقق المأمور **نحو**  
**نحو اصبروا** **اولا** **نصبروا** والفرق بينه وبين الاباحة انه في مقام توهم ترجيح النحو  
احدهما والثاني في مقام توهم المنع عن الفعل والعلاقة بين الاجاب والتسوية  
ان اجاب احد الامر من يوجب تسويتها في الاجاب فارتد به التسوية **والتي** **نحو**  
**الا** **لما** **النيل** **الطويل** **الا** **النجلى** **واخرج** **بصبح** **وما** **الصباح** **بنك** **باميلك**  
انت المخاطب لنا ويل النيل بالنيلة او النيلات فان الثلاثة بمعنى على ما في القاموس  
او بناويله بالنيلة لان المراد بالحسن الواحدة في القصاص لئلا يثقل كثر وتشرق







فلا يقال الكرمي اياك الكرمي بذكر منقول الشرط والشرط المقدر على طبق هذه  
الاربعه فكل قد يراى بالشرط يذكروا في الطلب فيقال عند ارادة ان تكوني قاريا  
وعند ارادة ان تكوني في الدار وهكذا والمراد جواز تقدير الشرط مطلقا  
لان هذه الاربعه قران بخلاف الحذف في غير فانه لا يصح اطلاق الحذف فيه  
اذا قد توجد القرينة وقد لا توجد فالضابط فيه وجود القرينة والضابط في هذه  
الاربعه وجود احدهما لانه يستعني الحرف معناه عن القرينة بل لعدم انفكاكها  
عن القرينة فليس مقابلة قوله وفي غيرها القرينة مع قوله وهذه الاربعه  
الحج باعتبار وجود القرينة وعدمها كما بوجهه ظاهر عبارته وتحقيق القرينة مع  
الاربعه مقابل من ان الطلب لكونه فعلا اختياريا لا بد له من حامل عليه وذلك  
الحامل هو اما المطلوب المقصود لذاته واما غيره اذا كان المطلوب مقصودا لذاته  
واما غيره اذا كان المطلوب مقصودا لغيره وهو الاكثر لان الاشياء يطلب  
لغيره غالبا فاذا سمع الطلب يتوقع بيان مسببه بحسب الخارج لمطلوبه المذكور  
كما على هذا الطلب يتصور وهذه العلة الغائبة التي قالوا في شأنها اول  
الفكر اخر العمل وقد نظمه نظم حسنا من قال نعم ما قال زمره الذول اول الفكر  
اخر العمل فاذا اجاب بعد الاربعه ما يصح سببا للطلب لتعريفه على المطلوب بحسب  
مسبب له وهذا معنى الشرط والمراد بقدر الشرط اظهار السببية المقصودة او  
قيل من ان كل كلام لابد فيه من حامل للتكليف في قاعدة التكليف فان التكليف في قاعدة  
البيان في الكلام الحيزي لا فاعده متضمنه وفي الطلب للطلب المتعلق بما هو  
مقصود لذاته قليلا وبما هو مقصود لغيره غالبا فاذا ذكر ذلك الغير بعد فاعده  
معنى الطلب ثم افاده ترتيبه على المطلوب وهذا معنى الشرط والجزا ولا يخفى  
تميز هذا الوجه عن الاول لان الاول يبقى على ان الطلب محل اختياري لا بد  
له من حامل عليه والثاني ان الكلام في غير قاريات اللسان لا بد له من حامل عليه  
سواء كان ما يفيد طلبا او غيره والسيد السد طعن انهما وجه واحد وخطا الشارع  
المحقق حيث جعلهما وجهين لجواز تقدير الشرط بشرط من التفرع المذكور  
وقصد السببية وكأنه دل عليه بالامثلة ولا يذهب عليك ان حذف الشرط  
من مباحث الايجاز وليس له تعلق بهذا المقام والبحث عنه هنا من فصول الكلام  
**قوله ليت لي تالا انفعه اي اذا ارزقه** الاولى اي ان يكون له لانه المفهوم  
من الطلب **واي بيتك اوزرك اي ان تعرفني** الاظهر ان اعرفه لان السبب  
هو المعرفة سواء كان بتعريف المحاط او بدونه لا يقات وهذا التقدير لا يحل

فانه

فانه لا يجري في قولك ان تكوني الكرمي فانه لا يصح ان التقدير ان تعرفني او ان  
اعرف الكرمي الكرمي بل ان تكوني الكرمي لانه قولك السببه ما بين بعد الطلب  
والمطلوب والمطلوب في الاستفهام الغم فلو لم يتفرع المذكر بعد الاستفهام على الغم  
لا يقدر الشرط وان تفرع على المفهوم **والكرمي الكرمي اي ان تكوني ولا تستعني بغير خبر**  
**لك اي لا تشم واما العرض كقولك ان تكوني تحب خيرا فلو لم ين الاستفهام يريد**  
انه لا حاجة اليه عند العرض بعد عدم الاستفهام لدخوله تحت الاستفهام هكذا استغنى  
من كلام الشارع المحقق والسيد السد وفيه ان المراد بالاستفهام ما يكون على حقيقة  
اذا يقدر الشرط بعد غير العرض من المولود فلا يخفى ذكر الاستفهام عن ذكره في الاول  
ان يقال المراد ان العرض في التقدير يحمل على صلبه وان لا يشارك في اقتضا الشرط  
ويبان المفتاح غلام لهذا المعنى جدا حيث قال هذه الابواب الاربعه تشترك في  
الاعانة على تقدير الشرط بعدتها واما العرض فليس بابا على حد وانما هو من تولدات  
بهم فانه ان العرض ايضا يعين على تقدير الشرط لانه لا بد لغيره النزول من فاعده  
فاذا ذكر ما يصح فاعده للنزول يجعل فاعده مرتبة عليه فلا بد له من حامل محمول  
على صلبه ولما كان المقصود النزول لا النبي فاعده كونه في الحقيقة لايات فكذلك يقدر  
الشرط شيئا مع انه يجب التقدير بقرينة الامور الاربعه من جنس تلك الامور  
ان مثبتا مثبت وان منفيا فبني فلا يجوز ان تفرع تدخل النار عند الجهور خلافا  
للسكاكي ونحن نطن ان اخلافي بينه وبين الجهور اذ هو لا يجوز وتقدر المحالفة  
للاربعة لقرينتها وهو يجوز مع القرينة وتبطل تقدير مثبت بعد النبي اقرت من بعد  
المنفي بعد الامر لا شئنا النبي على الايات دون العكس فاسلم تدخل النار اربعة  
من لا تفرع تدخل النار وفيه ان الامر بالنبي يقتضي النبي من صلبه فالامر بالنبي ايضا يستلزم  
عليه كعدمه بهذا الاعتبار **ويجوز في غيرها اي تقدير الشرط في غير المواضع**  
**الحسنة لقرينة قلت** وكذا معنى القرينة لولم تقدر من جنس المذكور من الحسنة  
**خوام اتخذوا من دونه اوليا فانه هو الولي اي ان ارادوا اوليا حتى الاظهرا ان**  
الشرط المقدر ان ارادوا وليا ان قول هو الولي المحصور وتزير غيره منزلة العلم  
لا يحصر الولي حتى والظاهر انه قصر قلب بدليل ان اتخذوا من دون الله اي بخاورين  
انه فانه ظاهر في ترك الله واتخاذ غيره وليا لكن الشارع جعله قضا افراد وقد  
ينع وجود القرينة في المثال المذكور لمصلحة تفرع فانه هو الولي على ما قبله لان الاستفهام  
المستفاد من قوله ام اتخذوا لانكار فيقول اليه النبي اي لا يتيقن ان يتخذوا من دون  
الله وليا فانه هو الولي **واجاب** عن الشارع المحقق بانه ليس كل ما فيه معنى الشرط



حكمه حكم ذلك **الشيء** الذي لا يخفى على ذي طبع حسن قولنا لا ضرب زيد فهو أخوك  
استفهام انكار وأما يحسن بالواو والكالية والجواب بعيد عن التحصيل أما اقول  
فلان ما ذكر في بيان ان ليس كذا فيه معنى الشرط حكمه حكم ذلك الشيء مما لا يفيد لازماً  
تقرب زيد ليس معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء بل نبي اللياقة فالشرط المقدر بقوله  
ان لا يدين ان تقرب زيد فهو أخوك ولا أخاك في ان نبي الضرب يصير شيئاً لبقا الاخوة  
دون نبي لياقة الضرب فانه لا يجامع الضرب ولا ينبغي معه الاخوة وأما ثانياً فلان  
الشيء المذكور غير حق لان ما فيه معنى الشيء الذي يقتضيه المعنى حكمه ذلك الشيء بلا  
شبهة وأما ثالثاً فلان ورود منع القسوة فلا يتوقف على ان يكون حكم ما فيه  
معنى الشيء بحال بل كونه هو ان يكون كذلك وهما بجسده وان ما مرانه  
لا يجوز تقدير الشرط بعدها باعتبار معانيها الحقيقة يدخل الدعاء والايمان  
في قوله ويجوز في غيرها القريبة مع انها في سلك الامر لان النجاة حيال التقدير  
في جواب الامر والشيء وهما يتسلما عند فهم وان اردت به ان يجوز تقدير الشرط  
بعدها باعتبار جمع معانيها في اطلاق **ومنها** اي من انواع الطلب **النداء** اي  
الكلام المستعمل في طلب الاقبال وبيان حقيقة وظيفة لغوية ونجارتها بيانيتها  
وكلمات اختيار الحقيقة او مجاز من مجازاته وظيفة هذا العلم وقد خلا عنه هذا  
البحث وقد استعمل **صيغة** اي صيغة تختص بهذا الكلام وتتمية هيبة الكلام  
صيغة غير ثابتة وكانه لكن النداء المتكرر بقدر من مفعولات المناوئ له في انه  
العرض من ذكره اطلق اسم الصيغة عليه **في غير حناه** اي معنى المناوئ الموضوع  
اتانم اي **النداء** بان يقلد من قيم في قيم لاستعمال ما لنداء البعد لنداء القريب  
وبالعكس وأما مع الخرج عن النداء مطلقاً كالمثلين المذكورين وبه مما ذكر  
يلتصيه على ان المناوئ حاضر في القلب لا يغيب عنه نحو

اسكان نهار الاركان **يقنوا** . بالذ في ربع قبلي **سكان** .  
يجمعك مستقلا في بنا البعيد كما فعله الشارع بعيد ومنه المستعمل في القدر  
والتوجه ومنه الذبة ومنه التوله والحمد ومنه الاستغاثه ومنه التجب وجعل  
قوله في غير نعماء مخصوصا بقسم الثاني كما فعله الشارع لا داعي لديه **كالاعراض**  
**قولك لمن اقبل يظلم** **مظلم** فانه ليس لطلب الاقبال لكونه خاصا وانما الغرض  
اقباله على زيادة الظلم وبث الشكوي ولذا لا يذكر له المناوي له **والاحتصاص**  
**في قولهم انا افعل** **له** **الما** **التي** **ي** **يلتزم** الحذف لحذف الباء والواو منع ويدي وقد  
يعدل عنه لاي مضاي او مل او معرف باللام وفي كون العرف باللام وفي كون المعرف

بالله

اللام مائة نصيبه واللام وفي كون العلم مائة نصيبه دون النبا على الفهم من حيث  
 تكلف ولذا انكر السداني الاول ابن الحاجب ولتقصيده كتب الحق وقال القافية  
 بمن لو لم شرعا على الكافية ولما كان الاختصاص مع نقله عن معناه الاصلي متوقفا على  
 تحيل من الاعراب دون الاخر حصه بقوله اي **محصنا من بين الرجال** تبيننا على انه  
 ممكن في موضع الجدل **من الخبر قد يقع موقع الانشا** طالبا كان كالمثله المذكور او غيره  
 كالحبر الذي في المدح او الذم او التمجيد او التنبؤ **اما بالنسبة** ابرزه من صورة  
 الحاصل **والاظهار** لخصوصه **وقوعه** حتى كانه يحيل اليه خاصا **لا من** من قوله ان نظمت  
 بحسن القافية فهو المدام فهو نظير **والدعا بصيغة الماضي من البليغ** **وبلما**  
 معا بان يقصد ههنا معا او على سبيل البدل بان يقصد احدهما والاظهر ان الدعاء  
 بمن يعرف هذين النكتين يحتملها سوا كان بليغا ولا وعمل البليغ عليه بعيد  
**اول الاضطرار عن صورة الامر** لئلا يؤول الى سوء الادب والاو في اول الاضطرار عن صورة  
 الاعتناء ليشتمل الاحتراز عن صورة النبي ايضا وفيه ان الدعاء بصيغة الماضي يحتمل  
 ايضا فلخص الاحتمال بما سبق ولك ان تجيب بان صيغة الماضي لا تدخل في  
 الاحتراز عن صورة الامر والعدول بحال اذ النكته لا يجب ان ترجع النبي على جميع  
 الاغيار ولك ان تقول ليكن هذا القدر من الفرق نكتة لتقصيص الاحتمال بالنظر  
 ثم **ويجعل المخاطب على المطلوب** بان يكون **مما يجب ان يكذب** من النكتين  
 اي ينسب اليه الكذب **الطالب** فانك اذ اجبت بالخبر مع ارادة الطلب بنسب  
 الطلب اليه الكذب نظر الى ظاهر اللفظ كذا قيل ولا يخفى انه تكلف ولا جرم  
 الادق ان في التفسير عن النبي قد يقول كذا ينبغي هذا دعوى ان المخاطب يبادر الى  
 الاجابة لا محالة حتى يستحق ان يعبر عن الطلب منه بالخبر فلو لم يحتمل لغيرت  
 في هذه الدعوى التي فيها التسمية بالخبر **ثالثا** انج بالخبر في هذه الصورة  
 تجاز لا استعمالا في غير ما وضع له ويحتمل بعضا النكاهية هذا وفيه ان اللفظ  
 لا يكون محتملا للمجاز والنكاهية لانه ان وجدت القرينة فانفعة عن ارادة الحقيقة  
 لمجاز بلا شبهة والافكاهية لذلك **تبين انشا الخبر في كنه معناه في الابواب**  
**الختمه** **التابعة** لاني الجمع فان انشاكيد في الانشا ليس كذلك او الانكار من المخاطب  
 ولا ترك التأكيد لخلق من الاقتناع والانتزاع بل لانه بعيد عن الاستئصال او القرب  
 منه **المعبر** اي ليقصر الانشا **الناظر** على الخبر وجعل الشارح منه فليعتبر به  
 ذلك الكثير الناظر في الانشا التي منعت علينا بفضل الخطاب واحسن النبا بعد  
 معرفة الكتاب . وتبيننا به كالالاتصال بحسن المآب . وكان الانقطاع عن الجمل







مفتوحا عطف على مفتوحا ويجوز ان عطف على المفتوح المجزوء على المذهب الضيق وفتر  
المفتوح بنحو المفتوح من المسحوق والعرب من الطبع وهو ما ترى وفتر المجزوء  
بنحو عطف الجملة من عطف المفرد ولا اظنك في رتبة مما المنابة ولا يخفى ان هذا  
الاشارة على مذهب من يجعل الواو للترتيب **ان يكون بينهما جملة جابجة** فندا  
الوصل اما يتيسر بعد معرفة الجملة الجامعة كالقسم الثالث الا ان في القسم الثالث  
انوار اخر لا بد من ضبطها لم تشرط في هذا القسم من عدم كانه الاتصال ونسبة احدهما  
فلذا عند قريب السؤل دون الثالث **حور زيد يكت** او ينشئ التركة لم تسمت من  
اللقاء **وليس** من خذ نصركم بمعنى يقول البعير كذا في القاموس لما بين الكتاب  
والشعر من المناسبة **او يفتي** **وتمنع** لما بين ما من التصاد **وهذا** اي يكون شرط قول  
عطف الجملة بالواو وجودة الجامع لا كون شرط قول العطف بالواو ومفردة اكانا وحدا  
او جعل الشرط في المفرد ملما حتى يرفع عليه اشتراط القول في الجملة فلا يخسر  
تعليل الشرط المفرد بعد تليته **فان قلت** فلا يميز الدليل انه من عطف المفرد  
على المفرد **قلت** ان المفتوحة بعد العمل في حكم المكسورة يكون ما بعد هاتورت  
منزلة مفتوحة على فلو لم يكن وجود الجامع شرط في الجملة ايضا لم يعب على الشاعر  
لجمل العطف والمفتوح عليه منزلة الجملة **عيب على اي تمام** قوله **زعمت**  
اي الحبسية **هو الله** يافس عفا **القرارة** اي اندرس في عداة البحر كاعني عنها اي  
عن البوي وهو موضع طلال باللوي **ورسولا** اي ليس الامر كما زعمت **والله هو عالم**  
**ان النوي** صكر اي مرية في الضحاح الصبر يكتف هو الدوا المستر لا يكتف الاضواء  
هذا وفيه نظران لغات كيف لا تحضر **الشعر وان ابا الحسن** **كرام** لازلت عن سنين  
المبداء ولا عدت نفي على الف سواك تخوم جواب القسم لا والبيت الاخر ونوكدا  
وهو جواب القسم كاذر الشارح وعيب البلفا على اي تميم يعوت الجامع بين المعطوف  
والمعطوف عليه اذلا مناسبة بين مرارة النوي وكرامة ابي الحسن ذلك فقام لا شرا  
وان امكن للجواب عنه بان مراد ابي تمام ان مرارة النوي وكرم ابي الحسن بالابله  
الا الله كاتبا ذوالية العرف من حوالة علم ابي الله وفيه كان المباعدة في عظمة  
التي يجب لا تدركه القول فاجاب بينهما انهما اما لا يحيط بهما علم احد فثابت **ولا**  
اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها **صليت** الاولى ان يناد  
فصليت بوسيلة اذ عطف لم يعطف **حوا** اذ اخلوا اليه شياطينهم قالوا **انا معكم**  
**انما نحن مستهزون** الله يستهزي بهم لم يعطف الله يستهزي بهم على انهم الاولي  
لم يعطف الله يستهزي بهم على انهم اما نحن مستهزون لئلا يوهن ان كلامه في تجرد انما

فلم

تفكر لان المجموع كادهمه الشارح والسيد السند وغيرهما لان ما حكاها الحياكي هو المجموع  
وقصد تعلق القول به لا بكل من قوله انا معكم وقوله انما نحن مستهزون فلا نصب  
بالقول الا للمجموع كانه لا نصب اذ اقبل قلت زيدا الا لمجموع زيدا ولا نصب لشي  
من انا معكم وانما نحن مستهزون في النصيب كانه لا نصب لراي زيد في هذه الحكاية  
كل من انا معكم وانما نحن مستهزون جملة لا محل لنا من الاعراب ووجه الفصل  
عن كل منهما ليس عدم قصد التشريك في حكم بل ان العطف عليه عطف على تاهو  
لمن كلة وهو بهذا الاعتبار اخل في قوله وعلى الثاني وليس الفصل فيه في ما  
صبط بل ما ذكرنا فهو قسم منه غفلوا عنه برمتهم فما حفظه بعد ما قوت به  
ولا تتبع احكامه فانه ليس اتم الا بدال ما زرقوا والله يرزق من يشاء وقوله **لانه**  
**ليس من مقوله** علة تحذف كانه قيل لم يقصد تشريك انا معكم لانه ليس من مقوله  
**قلت** الشارح وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزون لانه بيان انا معكم حكمه  
حكمه وقد عرفت بما فيه وانكر السيد السند كونه بياننا لوضوح انا معكم ومغايرتهما  
في المعنى وجعل المعنى كونه تاكيدا لان معني انا معكم الثبات على اليهودية وانما نحن  
مستهزون تحقيق صيد اليهودية ووقع الاعتداد به ووقع تقيض التي تاكيد له  
اولا نعي انا معكم المعية ثلثا وهو يستلزم مخالفة اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم  
معنى والموافقة صورة وهو الاستهزاء فيكون انما نحن مستهزون او جعله استهزا  
في جواب ما ذكر ان ضم انكم معنا توافقون احدا لاسلام قال وعلى اي تقدير لا يصح  
عطفه على انما نحن مستهزون لانه ليس مقولا لم ولا يصح كونه تاكيدا او تيمنا الجواب  
من سواهم ومن المباحث النفيسة التي ما خفت لي الا ان فصل الله يستهزي  
بهم من قوله انا معكم لا ينبغي ان يكون من هذا الفن لانه للاختراز عن ضعف التاليف  
لان عدم قصد التشريك هنا لئلا يفسد اصل المعنى بناء على ان قاعدة العطف  
فيما بين النخاة صحة التشريك فالتمس به خال عن التصيد ومثالنا نحن  
زيد ضرب ذهب لم يعطف ذهب على ضرب مع انه يصح اصل المعنى في قصد  
التشريك ولا يخالف قاعدة النسخ المشهورة لئلا يشارك الحكم السابق في القصر **وعلى**  
**الثاني** اي على تقدير ان لا يكون للاول محل من الاعراب **ان قصد** **ربطنا على معني**  
**فاطفت** لم يقل فاطفت **يوي الواد** وادرج المعنى ليدخل فيه الواو بمعني او يخرج  
مروا بمعني الواو عطف به لا بد من اشتراط ان لا يكون للاولي حكم لا يجري به  
الثانية فثابت لم يدخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذ قصد التعقيب  
**او المثلة** الضوابط اذ قصد التعقيب بالامثلة او بمثلة والعاطف الذي يقصد



عطف حمل لا يحملها من الاعراب مما سوي الو او ما سوي لا وحى فانما محققا  
بالمفردات الا انه يعطف بلا المضارعة على المضارع فيقال افوم لا تفعل المضارعة  
الامر كذا في الرعي وقال كس التمدد اختصار حتى باستماع وجود شرطها وهو كونه  
تابعها جازما قبلنا اضعف او قوي ولا يحقق له في الجمل أصلا وفيه بحث لانهم  
ذكروا في قوله تعالى امدكم بما تعملون امدكم بانعام وينين وجبات وعيون ان الثانية  
بذل النقص من الاولى لدخولها فيها ثم قال وطاهر كلام المفتح يشعر بوقوع حتى  
في عطف الجمل حيث قال فيه بحث العطف ولا بد في حتى من التدرج عما ينبغي عنه

**قول**

وكتبت في من جند البليس فارتي . في الحال حتى صار البليس من جندي .  
آة الظاهر انه مثال حي العاطفة وحيث يندرج تحت الشرط المذكور خصوصا حتى  
العاطفة للمفردات هذا اوضح انك اعرفت انه يجري الشرط في الجمل وتقصيها  
في البيت انه اندرج في ارضي في الحال حتى صار كذا اصار كذا فيصير حتى صار البليس من  
جندي وانما قال الظاهر انه يجوز ان يكون نظير الافادة تدريج حي العاطفة  
وله في المفتح غير نظير ويجعل مستدا قوله ولا بد في حتى على مطلقا شاع ومعنى  
البيت على ما هو المشهور انه صار مثله البليس متوقفا في الشرارة الى ان تجده البليس  
متابعة الجندي للسلطان فففيه تحذير عن ارتكاب الصغار فانه يعقبي على  
الحياة على كذا الكاين ويحكم ان يكون المراد ان يحرث بالثوبة الى ان افادة  
البليس ولا يراحمي في الطاعة فففيه ترغيب في العباداة والحد فيه وازالة الخوف  
من سويل النفس وعلية الشيطان فانه يندفع بالنيات على الخير وانما شاع العطف  
بما سوي الو او وحى ولا لانها تعني محضلا وفايدة يعقدها بخلاف الو او فانه  
لا يفيد اشتراك الجملين في التحقيق بعد معرفة حقيقة ما لا يفسر معني يجب  
النفس وانما يعجزها ويجعلها طلبا لما يشرائط لا يتيسر معرفتها الا بالوحدي  
بعد اوجدي فلذا استوي التمر يوحون بحضر البلاغة فيه مبالغة في كونها مبالغة  
لما لا يتوالت لوم يعطف الجملتان او هم ان الجملة الثانية رجع عن الاولى لانها تقول  
لا كلام في صحة العطف في مقام التوهم وهو عطف لرفع الايام وسياقي نظير لكن لا يعني  
عن الشرائط في مقام لا يحال فيه للايام لوضوح الامر من غير مشابهة الايام ونحن لم  
نقتضد لكن بما في ما سوي الو او مع ان العطف لا يتاقي الا بعد معرفتها لان المستعمل  
لما عمل له وقد فصلناه ذلك قبل ان ياتي هذا المقام في شرح الكافية بما لا مزيد عليه  
والا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف بوي الو او فان كان الاول

حكم لم يقصد اعطاف الثانية من تعيينه بحال او طرف او غير ذلك **فالمفصل معين**  
كذا في الايضاح لا يقال الملازمة مسلمة لانه قال الشكاكي ان هذا القطع ياتي اما على  
الاحياط وذلك اذا كان يوجد قبل الكلام السابق كلام غير شتم على مانع من العطف  
عليه لكن المقام مقام احياط فيقطع لذلك وانما على وجه الوجوب وذلك اذا كان لا يوجد  
لا كما تقول المراد فان كان بلا وفي حكم لم يقصد اعطافها الثانية ولم يبق على الاولى ما يح  
العطف عليه بقدرية انه ياتي بيان هذا القسم وهو الذي جعله كالمقطعة ونحو العطف  
له تقطعا حتى واد اخلوا الابه لم يعطف استهزري بهم على ما قالوا اينلا **مشاركة**  
**في الاختصاص** اي في اختصاصه باعتبار حكم المتكلم باعتبار صفونه **بالطرف لما ستر**  
من ان المنفول ونحو مقيد ان يحكم فلا يره الا لا تملك وجوب المشاركة في الاختصاص من  
بالطرف لما ستر من ان التقديم يعيد التخصيص لا لا تملك ان تقدم الشرط فيفيد التخصيص  
بفيدة طرف لم يقيم بما يوجب صدور الكلام لانك عرفت ان المراد اختصاص الحكم  
للمضمون للجملة والتقدير يخص حكم المتكلم بالحالة وعرفت ان ما لم يفسر فانه كولي القسم  
بالتخصيص بل كون الطرف للتقديم **فان قلت** عبارة الايضاح لا تسامد ما ذكرت  
لانه قال لا يلائم ارك في الاختصاص من الطرف المتقدم فان وصف الطرف بالتقديم  
يشعر بان التقديم قد خلا للمشاركة في الاختصاص والتقييد بالطرف لا مدخل له فيه  
**قلت** فبد به لان العطف على المقيد اما يفيد المشاركة في التقييد المتقدم دون  
التمسك او المناخر بذل على كلام الشارح المحقق **واعلم** ان في الآية ثلاثة اعملة لانه لا رية  
في صحة عطف الله يستهزري بهم على مجموع الشرط وخزائنه اذ اعطف غير الشرطية على الشرطية  
وبالعكس كغيره والجامع ايضا محقق اذ تقا ولم يبدأ المقالات ياسبب الاستهزاء بالحق  
والاستهزاء اليه في كل منهما يستهزري بالآخر لان استهزاء المؤمن في احكام الله تعالى استهزا  
بانه تعالى فوجه ترك العطف عليه ان عطفها عليه يوهم عطفها على الجزاءا لقطع لدفع الو  
وهو حينئذ من العطف لتكون كالمقطعة وكان المصنف عطفه فاقصر على جملة  
مثلا للفتين دون الثالث **قال** الشارح المحقق **فان قلت** اذ اعطف في على جواب  
الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستعمل كل الجزائية نحو ان تاتي اعطك واكتك  
والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه  
فواستطاع كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذ ارجع الامر استاذنت وخرجت اي  
اذا ارجع استاذنت واذا استاذنت خرجت فلا يجوز ان يكون يستهزري بهم على ما قالوا  
من هذا القبيل **قلت** لا حينئذ يصير المعني واذا قالوا ذلك استهزرك الله بهم  
وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم ما هو على نفس استهزاهم وازادهم اياه



لا على اجابهم عن انفسهم بانما مستهزون بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن  
انفسهم والتسلل عن شرهم لم يكن عليهم مواخذة كذا في دليل **الاجازة** **قوله**  
اولا لا يلد الشيخ مدحول لان المراد بالقول القول عن اعتقاد كما يحكي فترتب الاستهزاء  
على هذا القول المحض على القول المطلق ولا يتم ما ذكره ولا يلا على عدم ترتيب الاستهزاء  
على القول المحض وثانيا انه اورد على الشيخ ان العطف على جواب الشرط اجتمعا  
ثابت وهو ان لا يستعمل في الجزاء اية بل يكون الجزاء مجموع الشرط والجزاء وينفع  
ان العطف حينئذ ليس على الجزاء بل العطف بل العطف مقدم على الجعل جزاء وانما  
ان اختصاص الاستهزاء بوقت الخلق بحاله بعد لان القول مختص بوقت الخلق والاستهزاء  
بوقت القول والمحقق بالمحقق اني مختص به والاعمى من ذلك كله ان منع كون  
العطف موجبا للتقييد مما لا يضر لان المقصود ببيان كنية الفصل كحل المشرك  
من الآية ما لا يستقيم معه الوصل وهو ان المراد استهزاء الله تعالى مطلقا ولو عطف  
على الجزاء لكان الاطلاق لا فائدة الاختصاص بوقت الخلق فالمتناقصة انه جعل  
الاختصاص بوقت القول مما لا يضر في تعيين الفصل لان العطف يعين الاختصاص  
بأحد الطرفين لا بحاله على ان الاظهر الاسبق الاحتمال الاول وان المصنف لم يعين  
الظرف وان يتبادر منه وقت الخلق وكان مهابة الشيخ شغل المحقق عن مشاهده  
ضعف كلامه والله يحسن من رايه بانعامه **والاعطف** على قوله فان كان لا يلد حكمي ان  
يكن الاول حكم لم يقصد اعطافه بلثانية ايضا **فان قلت** مع قصد الاعطاف كيف  
يصح الفصل ويقتضيه الحكم **قلت** لا يخص الاعطاف في حكم العطف فليصح بالحكم في  
المفطور **فان قلت** من المنع ان لا يكون الاول حكم رايه على مفهوم الجملة اذ الكلام  
البلغي لا يخلو عن معنى مراد **قلت** المراد حكم رايه على مفهوم الجملة فيكون اعطافا  
لثانية بالعطف **فان كان بينهما** اي بين الجملتين **قال الانقطاع** بلا اتيان في الاق  
العقلية **قال الانقطاع** مع اتيان وشبهه كالانقطاع مع ولا يتعرضوا لما فكما تامل  
في **قال الانقطاع** او شبهه **فكذلك** يعين الفصل وفيما مع شبه  
كالانقطاع يعين الفصل على الفصل اولى للاعطاف على معناه مما فعلناه  
من المنع الا ان يقال فرق بين المتعين والواجب والاوية ايضا متعين عبد البقيع  
**والا** اي وان لم يكن بينهما واحد من الثلاثة وذلك بان يكون وسط بين الكاين  
او اتيان مع كالانقطاع **قال الفصل** متعين اما في الاول فلحقق المتناقصة والمعاينة  
واما في الثاني فللمضدرة ووجه تعيين الفصل مع شبهه كالانقطاع عدم المتنا  
مع المنايع عن رعايتها كالعدم مع كال الانقطاع بلا اتيان ظاهر ومع كايه الاتصال

عدم

قدم المعاينة ومع شبهه كال الاتصال عدم المعاينة المحوكة لبي العاطف لربط الجواب  
بالسؤال من غير عاطف والعطف يحتاج لبي معاينة محوكة لبي العاطف في الربط فالمعاينة  
سنة احد المصنف في تفصيلها على ترتيب ادي البنية القسم لكن لم يتعرض في القيم الاولى  
لعدم اتيان لانه مستغن عن البيان واكتفى بقوله **انما قال الانقطاع** **فلا اختلا**  
**خبر وانما** اي في الخبرية والاشائية والاولى خبرية او اشائية ولو انما بقوله  
خبر او اشائية لكفاء لان اختلاف الجملتين في الخبرية ان يكون احدهما خبرا دون  
الاخرى وللجملة اذ المرئى خبرا فلا محالة ان تكون اشا وكذا الاشائية **لغضا**  
**ومعنى** مصدران للاختلاف اي اختلافا لفظيا او معنويا بان يكون احدهما خبرا  
لفظا ومعنى والاخرى اشا كذلك وهو الشايع او يكون احدهما خبرا لفظا اشا  
والاخرى بعكس ذلك وهو ما نغز عليه **نحو** **وقال رايهم** **ارسلوا** **فكذلك**  
اخرى خبري بمقدار الزايد الذي يتقدم القوم لطلب لما والكلام وارسلوا من رسلت  
السفينة خست بالمرساة والمراد امرهم بحبس انفسهم في مكانهم عن الذهاب تراها  
اي تحاول الحرب ونجاها وكون الارسا بحس السفينة او هو الفضل ان الضمير للسفينة  
ومنهم من جعلها لجزوا الوجه الاول كما يمتد به بنية البيت ومعنى قوله على كل خفا امره  
اي ان اي خفف يرد على المرتعد بترادف تعالي سرا كان خفا انبه او موتا اخر فلا  
يبرء الثاني الجين ولا الاول الاقدام وفوق بنية وبين خفف كل امرئ وكما  
الشراح غفل فقال في تقديره يحكي البيت فان في موت كل من يحكي بغيره اذ الله تعالى  
وقدرته لا الجين يحبه ولا الاقدام يرد به والمثال هو المحكي لمن حيث اشته  
في الحكاية فان الفصل يحفظ الحكمي على ما كان كما هو متفق الحكاية لان الاختلاف خبرا وانما  
واما الفصل لذلك في كلام الراي د ولربط الراي د تراوانا على ارسلا الاختلاف  
المحقق خبرا وانما لفظا ومعنى وليس علم صحة جعله مثالا من حيث انه في الحكاية لان  
المثل للفصل بين الجملتين لا محال لما بين الاعراب كاد كذا السند لان القول  
بجوعهما وهو المنسوب ولا يصيب لشي من الجزين في الضب وبهذا تضاعف ضعف  
ما ذكره الشارح المحقق من انه مثال لجزء الاختلاف لا اختلاف جملتين لا محال لما بين  
الاعراب اذ الجملتان هنا منصوبتا المحل ولا تراهم بين كال الانقطاع وبشبهه كال  
الاتصال فلا يرد ان سزلنا اما تغلب لطلب كاقبل لا لارسال والا لا يحزم كما في سلم  
تدخل الجنة فهو الجواب لسؤال مقد راي بانك تامرنا بالاسال فليس الفصل كالانقطاع  
بل شبهه كال الاتصال واما حال كقول اي اقموا في حال من اول الحرب ولا تخافوا  
فان خفف كل امرئ بمقدار ولا يخفى ان الامر بالاقامة في حال المرولة اسدنا كذا الخبر او







اقرب فوزانه **زريد الثاني** في جازي **زريد** الاولي فوزانه وزان زريد قام الشا  
في زريد قام زريد قام الا انه اراد رعاية المناسبة بين وزاني قسمي الجملة المؤكدة **قالت**  
السيد السند اذا كان كل من لاريب فيه وهدي للثقتين تاكيد ذلك الكتاب فلا يظهر  
وجه لفصل هدي للثقتين من لاريب فيه اذ المنع عطف المؤكدة المبهمة لا عطف تاكيد على  
تاكيد بل العطف فيه النسب وكان لم ينفذ الزخري ليه هذا الاحتمال الذي  
اختار المفتاح والمصنف وجعل لاريب فيه تاكيد ذلك الكتاب وهدي للثقتين تاكيد  
لاريب فيه وجعل فصل الجملة تحت بلا اشكال هذا وتوقف والله المستعان  
وبالكتاب من الشيخ العرسان فيها هو المستوي من الميدان ولو افاض الله فالاشان  
هو الانسان اما عدل المفتاح عن توجيه الزخري لانه لا يوجد لنا كيد التاكيد نظير  
في المعرفات عند الجمهور فانهم نصوا على ان التاكيدات المجتمعة كلها للمؤكد كما اصفاه  
المقتضية لموصوف نعم بن برهان على ان التاكيد بعد التاكيد لا كيد للتاكيد وفي  
المقتضية لموصوف وكان ان يشرح في تبع ابن برهان وكلا لا يؤكد المؤكدة على المؤكدة  
لا يعطف تاكيد على تاكيد فلا يقال جاني القوم كلم واجمعون على انه يكفي في فصل التاكيد  
عن التاكيد انما العطف على المؤكدة هذا زريد في اسباب الفصل ما عطفوا عنه  
وهو كون الجملة المتواليين تاكيدين لئلي فاحظه وانظمه مع ما ذكرنا **او بدلا**  
**منها** عطف على قوله نوكت بالولي اي القيم الثاني من كمال الاتصال بان تكون الجملة الثانية  
بدلا من الاولى اي بدلت من الاولى لا تتابع **واقية تمام المراد** وانفت بعض منه  
بخلاف الثانية فانها واقية به او يكون الثانية كغير الواقية تمام المراد بكونها  
بجملة او خفي الدلالة **بخلاف الثانية** فانها واقية فانها واقية لا تشبه غير الواقية  
لكنها مفصلة او واقية الدلالة هذا ينبغي ان يتم المراد او لا كما ذكرنا الشارح  
من ان البذل نطقا يجب ان يكون واقيا لا يشبه غير الواقية اذ واق يشبه غير الواقية  
يقصم بجعله بدلا مما لا ينبغي **المقام يقتضي ايضا** انه اي بشان تمام المراد  
وجعل الصبر راجعا الى المراد بوجوب فوت تمام المراد **قالت** الشارح لان  
الغرض من الاستبدال ان يكون الكلام واقيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يقتضي  
بشانه **اقول** لابد في كل كلام ان يكون واقيا بتمام المراد والسبب في فوت  
بعض المراد فكون الكلام مقتضيا للاعتناء بشانه لم يقتض لاي مراد مما يقتضي تمام المراد  
بل لا يراى ما لا ينبغي من البذل منه فانه مع وجود البذل يشبه ان يكون التاكيد  
منه لا غيرا من وبقائه للشيخ فاشار للوجه انراذه بان المقام يقتضي اعتناء بشانه  
تمام المراد فيذكر او لا غيرا لاني لتصير النفس طائفة لتمايمه مشتوقة اليه فيتم

في نفس مخاطب حين ذكر فصل من **لكنه** انكته هي المقام والعبارة **تسعر**  
بانما غير فالاولي وهو اي المقام كونه **لح** وكما اراده بالمقام ما يتعارف من الحال بل كان  
المشكل **لكنه** **نطوبا** **نفسه** الاولي ترك قوله في نفسه فانه يكتفي كونه نطوبا سواء كان  
نطوبا في نفسه او غير ذلك اليه غير **او قطيعة** هايل لوه في اول سورة من غير سبق البذل  
زبنا لا يحيط به الذهن ويذهل عن طبعه لقطاعته **وعجبا** يمنع التجوز منه جزم في اول  
التمتع من غير تعديته وتوطئة **او لطيفا** لا يتم في البصيرة للطافته بدون المشكك  
في طلبه وتعلقه زمانا فتقول الثانية من الاولى منزلة بدل البعض والاحتياط  
ويسمى في هذا الفن بدلا وبيان المصنف باطلا لانه لم يقتض بدل الكل ولا لم  
المفتاح ساك عنه ومن امثلة المفتاح للبذل قوله تعالى قالوا من الاولون قالوا  
ابدا امتنا وكما عظاما وزفا ما اينا لمبعوثون **قالت** فضل قالوا ايدنا عن قالوا  
بذل ما قال الاولون لفصل البذل ومنها قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا من اتبعوا  
اجرا وهم همته دون **قالت** لم يعطف اتبعوا من اتبعوا لكون البذل وجرم الشارح الحق  
والسيد السند ان الثاني بدل الكل مع ان المصنف صرح بانه من بدل الاشتغال وجعل  
السيد المثال الاول ايضا منه لكنه قال الشارح في اسح اقتدا بالايضاح فلهذا جازي  
الكل لانه لا يميز عن التاكيد الا بان لفظة غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دون  
بجملته التاكيد وهذا المعنى مما لا يحقق له في الجمل التي لا يحل لها من الاعراب وابد  
السيد السند ان الجملة التي تعتبر مؤكدة وان ناسبت التركيب لغوت الفصل بالنسبة  
مع ان استتبات الفصل الذي في الجملة بمنزلة الفصل فيحق فيها ناسبت بدل الكل  
ايضا بالمعاصرة في اللفظ والاتحاد في المعنى لم يحكم بدل الكل لان العدة في البذل  
هو ان يكون مقصودا بالنسبة وقد فات ههنا **اقول** فيما ذكرنا الشارح نظرا من  
وجه احدها انه لا يختص الامتياز عن الثاني فيما ذكرنا بل منه الامتياز بان البذل في  
حكم تكرير العاميل **نعم** انه ايضا مستوف في جعل لا يحل لها من الاعراب واما ثانيا  
لا يميز عن نطق التاكيد بان لفظها مخاير للجملة الاولى اذ من التاكيد ما يعاير لفظ  
المؤكد وهو التاكيد المعنوي كما عرفت وتاكيدا ان ما ذكرنا في البيان اذ البيان  
لا يميز عن التاكيد الا بان لفظة غير لفظ الاول فينبغي ان لا يعتبر ولا يحكم في ان اسقاط  
بدل الكل من الاعتبار لا غنا البيان عنه اولى بالاعتبار اذ التباس البيان بالبذل  
يشهر وقد تصد الحظا بسبب علامة للتمييز بينهما دون البذل والتاكيد  
فالتمسك في عدم اعتبار بعدم تمييز عن التاكيد دون البيان ينبغي عن الغفلة **لما ذكرتم**  
**بما تقولون** **امدكم** **بما نعلم** **وبين وجبات** **وعيون** مثل المثل منزلة بدل البعض بانه



عليه فان المراد بالتبني على نعم الله عليه والثاني اولى بقاء به لان الاولى وان كانت اشمل  
لكن الثانية اولى في ذلك البعض **لذلك علمنا بالقبض من غير حالة على علم الحاطية**  
**المعاند من الاولى ترك المعاند لان الاظهر ان التبني ليس بخصوصا بهم بل**  
**يشتمل المعترفين ليزيدوا في الشرك ويتمكنوا في الاعتراف فوزانه وزان وهم**  
**في اعجابي زيد وجهه لدخول الثاني في الاول** كما لا يخفى لان الاول يشتمل على ما  
لا يخص ولاية احسان الاخر في غاية الدقة والحسن وهو ان ما في قوله تعالى انكم  
ما تعلمون مقدر به اي انكم تعلمون وتبينون بين الحيوانات الممثلة بان  
من ذوي العلم انكم تعلمون ان الله على الامداد في العالم الروحاني وعلى الامداد  
في العالم الجسدي ولما كان بين الامدادين من التباين والتفاوت فصل الممثلين تنزيلا  
للتباين منزلة عدم التماثل ولو جعل ما موصولة فالاشبه الله من ذلك الخاص بعد  
العام لسرفه في نظر الحاطيين المعاندين كمال شغفهم بها والشايع فيها عطف الحاطي  
على العام ولما اعاد العاقل استغني به عن العاطف كمنه من جملة الافضل حرية  
بان جعلت نصب العين وان اهلوه بن البين وما ينزل منزلة الاشمال فاما  
اليه بقوله **خواتمه ارجل لا يقين عندنا والا** اي وان لم شرحت **فكر في**  
**البر والبرر** سلمنا مقادير الاسلام الاستعداد وفي الشرح اي كن كالمسلم من  
استوا حاله في الدين على خلاف المناق المتدين في الملا غير المتدين في الخلا  
**فان المراد** اي المقصود به والعرض من استقاله فالمراد بمعنى العرض لما اعمل  
فيه اللفظ **كالظهار والكراهة** اي كالظهار كالكراهة **لاقامته** اي اقامته  
للمخاطبة وقوله **لا يقين عندنا اولى بقاءه** اي بقاءه في العرض من الاستعداد  
**لدلالة عليه** اي على الكراهة وتذكير الضمير لعدم الاعتماد بتأنيث المصدر  
وبما قررنا لم يلدن كون اظهار الكراهة ما استعمل فيه اللفظ مع ظهور بطلان  
كالارم على من جعل ضمير عليه كمال اظهار الكراهة **بالمطابقة** اي بالدلالة الواضحة  
التي صارت في الموضوع كالمطابقة والا فبني لا يقين التي هي الاقامة وهو ليس عين  
الكراهة قوله عندنا فانه يدل على انه لا يرضى بالمقابلة والمصاحبة ويستلزم  
دويته **وقاس** الشارح تعارف هذا اللفظ في الكراهة الشديدة للاقامة  
من غير طلب التلف من الاقامة مع **التاكيد** الظاهر جدا في الكراهة الشديدة  
**فوزانه وزان حسنا في العجب** لان حسنا لان عدم الاقامة **معاير للارحالة**  
فلا يكون تأكيدا ولا بياناً وغيره اجل فيه مع ما بينهما من الملازمة والملازمة  
ووجه كون شالاجملا لا محل لما من الاعراب قد عرف **او بيان** اي القسم الثالث

من كمال الاتصال بان تكون الجملة الثانية بياناً للثانية فيقول منزلة عطف البيان  
متبوعه في افادة الايضاح فلا يعطف عليها كالا يعطف موضع التي عليه فاما ان يذكر  
بعد كلمة اي او بدونها وبعد ان جعل المنفاج اي المفسرة من الحروف العاطفة  
اي يصح منه جعل كون الثانية بياناً للاولى من موجبات الفصل **لحفايا** يعني يتوقف  
البيان على كون الاستدخا وفيه بحث لا مرد باطل مرتبة الايضاح دون ازالة الحفا  
**نحو فوسوس اليه شيطان قال يا ادم هل اد لك على نعمة الخلد وعلك لا يئس**  
**ويشبه ان تكون الآية من بدل البعض لان وسوسة الشيطان كان اكثر منها كرفان**  
**وزانه وزان عمري اتم بالله ابو حصن عمر الملام** لما سبق فوزانه وكون الجملة  
الثانية بياناً للاولى اعم من ان يكون تمامها بياناً لتمام الاولى او يكون تمامها بياناً  
لجزء الاولى او يكون جزءها بياناً لجزء الاولى فان قوله **قال يا ادم** بيان لوسوس الشيطان  
والخفا في الشيطان ولا تدخل تحت وسوسة في البيان ومما فات الشارح المحقق  
من انه لم يقيده قوله **قال** بالشيطان لم يقع تفسير لقوله **وسوس** لانها القوت  
الحقيقي لاضلال وكونه قال اعم فلا بد من تعيينه بالفاعل حتى يصح تفسير **الاشبه**  
بالقييد بالشيطان فيهم كونه للضلال وكونه خفياً لا يتم لان البيان يكفي فيه كونه  
بغيره الوضوح **ثم انه** يريد عليه المبين بوضوح فيحصل من اجتماعهما مزيد ايضا  
كما تقدم في النسخ وكذا اما قات السيد السند حيث قال بل نقول لا بد في الثاني من حلا  
العلق بالمفعول ايضا حتى يصح بياناً للاولى ولا شبهة ان القول المعتمد بهذا الفاعل  
والمفعول ليس بياناً لطلق الوسوسة ولا لوسوسة الشيطان بل لوسوسة ادم عليه  
السلام فالشبهة بالبيان انما هي بين الجملتين دون مجودي العقلين فيه ضعف لانه  
يصح بيان المطلق بالمخصوص فيصح ان يكون القول المعتمد بالمفعولية بياناً للوسوسة  
المطلقة والقول المعتمد بالمفعول ليس جملة اذ المفعول من متعلقات المستند فلا  
يلزم ان تكون النسبة ببيان بين الجملتين **فان قلت** لو كان الثانية من موجبات  
القطع كيف كما قوله تعالى يسوتونكم من العذاب يدجون ايتا في سورة وفي اخرى  
ويدجون ايتا **قلت** اريد بالفصل مع قوله يسوتونكم من العذاب مطلق العذاب  
سواء كان باعتبار انفسهم او مجبورهم فجايد جون ايتا كما يقال له ومع الوصل عذابا كان  
واردا على انفسهم وجيئ به ويدجون ايتا كما نفاير له مستحق للعطف بالبيان **وقالت**  
الشارح المحقق ربما ينزل فرد التي لان فيه زيادة طاهره على ما في افراد الجنس كراهة  
منزلة ان جنس اخر يعطف عليه لا دعا المعايير فالعطف انما وزد على مقتضى الظاهر  
الفصل واث تعرف ماله الفصل **واما كذا** اي الثانية **كالمنقطة** غمها اي عن



الاولى فكونها عطفاً لهما بوجهها **عطفها على غيرها** بما يودي اليه فساد المعنى  
وانما قد ناه به لان قوله ان يدق ايم وعمد وقاعد وبكر اذهب مما يوم فيه عطف  
الجملة الثالثة على اي جملة من مابقي عطفها على الاخرى لكن لا فساد فيه ولا تفاوت  
المعنى فكذا ياتي هذا الاسم وايضا لو كان يطلق اتيام غير المقصود فساد المعنى  
لذبح اتيام غير المقصود مع انه مع الفصل يحصل الاستيفان وفيه اتيام الاستيفان  
الغير المقصود والمرد بالاتيام اما الدلالة الضعيفة فحينئذ يتبادر العطف على  
الغير والشك ويكون علواً بطريق الاولي واما التعيين بالاتيام يكون المدلول بغيرها  
قابلاً وحينئذ يشتمل الكل **قال** الشارح المحقق وشبه هذا بكمال الانقطاع  
انه يشتمل على مانع العطف كان المختلفين الشاؤخرا والمتفقين اللتين لا مانع  
بينهما مستعمل على مانع لكن هذا وانه لان المانع في هذا احاديثي ربما يمكن دفعه  
بنصب قرينة **قوله** ما ذكر من وجه الشبه مشترك بين قال الاتصال **وقال**  
الانقطاع ويخرج الى التمسك بانه كن تحية له طريقان فالاولى ان يقال وجه الشبه  
تقارير الجملتين مع الاشتغال على مانع العطف ونحن نقول وجه الشبه ان فيها اتيام  
خلاف المقصود كما في ان في عطف المختلفين جراً وانما اتيام اتفاقاً معني لانه  
الشائع وفي عطف غير المتشابهين على الجامع اتيام الجامع والادق ان يقال لمعارضته  
اتيام خلاف المقصود وجود الجامع الحق الجامع بالعدم ومانع الجملتان العبرة  
المنقطعتين بعدم الجامع **ويسمى الفصل لذلك قطعاً** لان الجملتين كانتا منفصلتين  
لوجود التناسب والجامع فقطع لما منع فالفصل فيه كانه قطع منفصل **ونظير**  
**ابن ابي شي** اي بذلنا **بذلها** اي مبيغة المجهول شاع في الظن **في الفصل**  
اي في ملوك طريق لا يوصل الى المطلوب **انهم** اي تتجروا ما جعل خلافاً لما فظنونا  
مع ان المناسبات دعوى اليقين محرز عن دعوى اليقين في خلافاً لما واسعا واما ان  
غاية الجزاء دعوى الظن او لانه لا يروج منه دعوى اليقين في سيرة ذمته عن نظنون  
سلي يعني فصل ازاها عن قوله تظن سلمي مع اتفاقاً جراً واتحاداً المستند فيهما  
وتناسب المستند اليه لهما لان الاول محبوب والثاني نحيب فبينهما تضاد  
او تقارن في الحال لان العطف يوم خلاف المقصود وهو عطف ازاها على ابني  
وهو اقرب وتكون كالمفردة العطف عليه كعطف المفرد على المفرد لانها لا تناسب  
بين مستند ابني وازاها وكفي ذلك في نفي التوهم **لانا نقول** كفي بنا سمية كون متعلق  
الظن وفيه ان اختيار الفصل على العطف لذلك انما يتبين لو لم يكن في الفصل ايضاً  
اتيام خلاف المقصود ولا خفا في احتمال كون ازاها خالفاً عن قابل ابني وجراً بعد جراً

لان الا ان يقال الفصل في الجملة لا يخرج عن الاستقلال والاصل هو الفصل فاذ اشغ  
المانع عن العارض الذي هو العطف بخار الاصل المخرج الاصلية وان لم يحل عن مانع كان  
مع العطف فليتنا مثل في المانع ولا يصح جعل الفصل لرعاية الوزن لانه ليس هناك اي في  
رتبة الداعي المعنوي مع وجوده لا يشهد مع البليغ الى الامر اللغوي ويعلم منه ان من كانت  
الفصل لرعاية الوزن **وتمثل الاستيفان** كانه قيل كيف يراها في هذا الظن فقال  
ازاها تتجروا او دية الضلال **وانما** اي الثاني **بالتضاد** **بما يكون** اي الثاني  
**جواباً بالسؤال** **انصبة الاولى** فتقول الاولى منزلة اي منزلة السؤال لانه كلف  
السؤال في افاة معناه **في فصل** الثانية عنها **كما يفصل الجواب عن السؤال** لما  
بينهما من الاتصال كذا في ادراج قوله كالفصل معناه كالفصل الكاملة والافا لتزيل  
يحصل الاتصال ولهذا اقيد الاتصال سابقاً بالكل او كمال اتصال عبارة عن الاتصال  
الحقيقي فلهذا ينص على الاتصال وكذا في لفظ الكمال لحسن مقابلة الاتصال بشبه الاتصال  
لان الاتصال لتزيل اتصال ناقص وهذا يشعر بان من جيات كمال الاتصال كونه الجملتين  
سواء جراً وانما المرادة ذلك في تفصيل كمال الاتصال لان الجواب والسؤال لا يحتمل  
الفصل فيما لم ياعتبار لانهما يكونان في كلام متكلمين فالجواب ابدأ ابداً  
كلام غير متينق بما يعطف عليه فلهذا يخرج الى الاعتبار اتصاله بالسؤال فعلى هذا انك  
ان يكون وجه قوله يفصل عنهما كما يفصل الجواب عن السؤال انه يفصل بينهما بكونها  
ابتداء الكلام ولكن لا يلازم ذلك جعل هذا القسم كالفصل بل ينبغي تسميتهما كالمبتدأ  
والاخرية بين حين ذلك ان تتولد اتصال الجواب والسؤال في قوله او بنا لانا  
لان الجواب بياناً بينهم السؤال ويمكن ان يجعل وجه فصل الثانية عن المدلول منزلة  
السؤال انه كالبیان لانه يتبين به اتنا تنصن السؤال وبنهم من جعل هذا القسم كالفصل  
وارجح ان فصل الجواب عن السؤال كمال الانقطاع بينهما لا خلافاً جراً وانما ولهذا  
لم يعد الجواب والسؤال بين مواقع الفصل لانهما تحت كمال الانقطاع وليس شيء  
لاشقاؤه بقولك العرب في جواب من اضر لان الفصل فيه ليس لا خلافاً جراً وانما  
**واعلم** ان قولنا الا في منزلة السؤال من تصرفات المصنف واما غيره فالتقي بجملة تعينها  
السؤال ولا يخفى ما عتبر بجعل الداعي الى الفصل اقوي مقول الشارح انه لا حاجة  
الى ذلك التزويل تزييف لما هو الاخرى ورفض لما هو اعتبار في ذلك البليغ او في  
ولا يذهب عليك ان ما ذكر في السكاكي من كات التزويل منزلة الواقع منزلة السؤال  
ولا يبعد ان يكون قصد المصنف من نقله الاشارة الى كات ذلك التزويل ايضاً  
**قال السكاكي** **ينزل** السؤال المدلول عليه منزلة الواقع **لكنه** **كلها** **الشارح**



عن ان يقال او كان لا يستحق فيه شيء كراهة سماع كلامه وان لا ينقطع كلامه  
ولا ينفك عن اتصاله وتطابقه او القصد اليه افاضة كثير بلطف قليل ليعرف ذلك والقصد  
من كلام السكاكي بيان انه جعل الفصل بعد المقدر كما ذكره ففصل الجواب عن  
من السؤال المقدر على الجملة الاولى بخلاف ما اعتبره المصنف حيث ترك الجملة الثانية  
مترتبة السؤال فان الفصل عنها وهذا السبب بعبارته كالمصنف بنا وجعل وجه  
الفصل شبهه كالالاتصال بينهما **وليتي الفصل لذلك استينافا** وهذه التسمية  
تسحر بما ذكرنا من ان الفصل لكونه ابتداء كلام غير متبوع بما يطفئ عليه الاتصال  
بالتالي **ولذلك الجملة الثانية والاستيناف** لفظ مشترك والمحقق انما **استيناف**  
المستأنف وهو اي الاستيناف بالمعنى الاول لان الكلام في الفصل والوصل ظاهر  
وان كان مرجع البحث الى اللفظ فانم **على ثلاثة اضرب** اختار على ضرب لان المختار  
في تغيير العدد وجمع التثنية اذ اوجد ليطابق اللفظ والمعنى والعرب والنوم وتنوع  
الاستيناف ليتنوع السؤال المقدر لان السؤال **اما عن سبب الحكم بطلان** الامن  
خصوص سبب فيجانب باني سبب كان سببا كان سببا بحسب التصور كما توجب للضرب  
او سببا بحسب الخارج **حقا قال في كيف انت قلت** **عليك** **مترد ايم** **وخرن طويلا**  
**اي ما سبب عليك او لاك** اي ما شانك **عليك** اي مع اي سبب انت فانه يلحق  
صدر البيت السؤال عن سبب لعله فان العادة التحقق على سبب علة التعديل ولكن  
ان تجعل السؤال عن حاله ليستدل به على سبب علة فيكون من القسم الثالث والاول  
ان قوله مترد ايم خبر بعد خبر ووصف لنفسه بالمرن والهمز الدائم والجر الطويل  
وتبينه ان مراده مما لا يري فيه البصحة ولا يحق ان هذا القسم يقتضي عدم التاكيد  
لما مر ان الكلام الابتدائي لا يؤكد ولا وجه لاهماله هنا وبيان في القسم الثاني **واما**  
**عن سبب خاص** **الحكم** **هو وما ابري** **فبقي ان النفس امان بالسوق** **كانه قيل**  
**هل النفس امان بالسوق** فقيل نعم ان النفس امان بالسوق وهذا الضرب يقتضي  
**تاكيد الحكم** **كأمر** **في الايضاح** في باب احوال الاسماء الجزية في الشرح من ان الحكم  
اذا كان مترد في الحكم ظاهرا حسن تقويته مؤكدا فعمل ان المزداد بالاقصا هنا  
الاستحسان لا الوجوب هذا وانكسبه في التقدير بالاقصا المستحسن في باب السلامة  
كالواجب ولا يتناقض بل يبلغ تركه **وخرن** **قوت** **معنى قوله** **كأمر** **ان كان سؤال** **الناظر**  
**مع انك حسن المؤكدة** **وان كان مع** **الانكار** **وجب التوكيد بحسبه** **الا ان يجري الكلام**  
**على خلاف** **مقتضى الظاهر** **والظاهر ان المثال** **بمنكار** **انكار** **حيث** **الكد** **بالدم** **وان كان**  
**اخذ الانكار** **بناكار** **من بعض النفوس بالسوق** **والاخر كون البعض** **كثيرا** **لا يري** **وهذا كله**

على

على طبق ما تقرره فيما بينهم ان المقدر على النفس امان بالسوق والخلق ان الثاني من التا  
ليس لان ما سبب عدم تبيينك انما ان السبب امانا واما منقاة فمن يامر بالسوق وانك  
تخاف من المخالفين كذا بك فما لا يحظر بالبال فتقدر به النفس امان بالسوق تكلف وال  
تقدير ما سبق عدم تبيينك الا انه الكد الجواب لانه من معرض الانكار على بين فالكلام مع  
حالي الدهن المتزل منزلة المنكر انكارين وفي الشرح كان قلت اعبد ربك ان العبادة حق  
له فهو جواب السؤال عن سبب خاص اي اهل العبادة حوله **واذ قلت** **كالعبادة** **حوله**  
فبيان انما هو بطريق السبب ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حوله  
فوصل حفي تقديره ولا استيناف جواب السؤال عن تطلق السبب اي لم يامر بها  
بالعبادة له وهذا التبليغ الاصلين واقواهما فتفاوت هذه الثلاثة بحسب تفاوت  
المقامات وكان مراده بوصل ظاهر بحرف موضوع للوصل انما هو ظاهر الا الوصل الذي  
نحن فيه لان الثاني قوله بالعبادة حوله بالتعديل لا عاطفة ولا يحق ان الاول ايضا  
وصل حفي تقديره لا تفاوت بينه وبين الثالث في ذلك **واما عن غيرها** **اما ظاهرا**  
**فلا يقتضي** **تاكيدا** **واما عن غير خاص** **فبقتضي** **التاكيد** **على ما مر** **وكانه** **اكتفي** **بالتسايق** **لدهن**  
**من تقسيم** **السبب** **اليه** **ومع ذلك** **اسار** **اليه** **القسمين** **المثالين** **الا انه** **اورد** **من الخاص** **بما لا**  
**لا يقتضي** **التاكيد** **وكان ينبغي** **ان ياتي** **بمثال** **يقتضي** **التاكيد** **وستعرف** **حقيقته** **الحال** **في المثالات**  
**الثاني** **حقا قال** **السلاما قال سلام** **اي ما** **اذا قال** **ابراهيم** **فاجاب** **بانه** **حياته** **تجته** **احسن** **من**  
**تجته** **لان** **تجته** **عربية** **عن** **النبات** **والدوام** **لعليتها** **وتجته** **دالة** **عليه** **لاستيناف** **وقوله**  
**نعم** **الاستيناف** **في الاعتقاد** **الباطل** **وقد يستعمل** **في الحق** **على ما في** **القاسوس** **للعواد** **د**  
**اي** **الجماعات** **العواد** **اما** **الرجال** **كاهو** **ظاهر** **صدقا** **اي** **الرجال** **والسنا** **فصدقا** **قوا** **اعلبي**  
**في** **عمره** **اي** **شد** **صدقا** **قال** **نعم** **استعمل** **في** **الاعتقاد** **الحق** **قال** **الشاح** **ولما كان**  
**نظنه** **ان** **يوم** **ان** **عمره** **مما** **استكشف** **عما** **هو** **شان** **الكر** **الغرات** **والشد** **ايد** **استدركه**  
**بقوله** **ولكن** **عمره** **في** **التحلي** **فعقد** **قوله** **صدقا** **عما** **قبله** **لكونه** **استينافا** **جوابا** **للسؤال**  
**عن** **غير** **السبب** **كانه** **قال** **صدقا** **عن** **غير** **السبب** **كانه** **قيل** **صدقا** **في** **هذا** **الزم** **ام** **كذبوا** **فقبله**  
**صدقا** **هذا** **وهكذا** **في** **المناف** **فوجه** **عدم** **التاكيد** **لان** **السؤال** **عن** **التصور** **لا يطلب**  
**التاكيد** **ونارح** **الشد** **التد** **في** **كون** **المترة** **وام** **سوا** **عن** **التصور** **فكان** **مقتضى** **الظاهر** **التاكيد**  
**وقد** **حققتنا** **ان** **طالب** **التصور** **قد** **كر** **لكن** **نقول** **اذا** **ادرك** **الكلام** **بين** **الشيء** **والاشياء**  
**لا** **معنى** **للسؤال** **في** **المترة** **وام** **اذا** **معنى** **لا** **طبا** **وخصول** **الصدق** **بق** **بحد** **هنا** **لانه** **مقدور** **عنه**  
**بحرف** **كل** **اخذ** **الاستدري** **انه** **لا يقال** **اريد** **قام** **ام** **لم** **يقم** **والمعارف** **في** **مثله** **السؤال** **عن** **جانب**  
**نعم** **به** **يقال** **اصدقا** **وحينئذ** **يجب** **التاكيد** **للمترة** **وفيه** **ويكون** **ترك** **التاكيد** **لان** **الظهور**







على قول اي قول من يجعله في تقديره هو زيد لا على قول من يجعله مبتداً نعم الرجل  
وقد حذف كله اتمام في مقامه حول قول الحارثي بجعل بني اسد زعمهم ان  
اخوكم قرين المراه الاخر في الشرف والنسب لم الف اي ايلاف مع القبايل  
لا تعوضهم قبيلة في رحلتهم المعروفة في التجارة رجلة الشا ورجلة الصيف  
يخفف امين مكرمين وليس لم الف اي موالفة كالقتال بمعنى المقاتلة والمهاد  
نفي مطلق الايلاف عنهم وتفسير الشارح بقوله اي موالفة في الرحلة المعروفة في  
ليس كايين في وجهه .  
اولئك انما جرونا وخوفنا . وقد جاءت بنوا اسيد وخافوا .  
وهو يدل على ما ذكرنا من ان المهاد نفي مطلق الايلاف فاهم كانهما قالوا صدقنا  
في هذا الزعم فاجيبوا بكذبهم وافهم ما يدل على كذبهم وقبح المصنف كونه  
جواباً لسؤال اخر فانه لما اجيبوا بكذبهم سبب تكذيبهم فاجيبوا بقوله  
لم الف في البيت استئناف فان قال الشارح فان قلت في الوجه الاول  
ايضا لا بد من جعل لم الف جواباً لسؤال عن سبب الكذب واجاب بانه  
يحدث ان يكون تأكيد الكذب او بياناً فالوجه متيق على احد الاحتمالين فافترق  
الوجهان وقد عرفت ان ذلك من اقامة العلة مقام التي وهو اولي بمادة كره  
لا لا يخفى ولك ان يجعل الزعم متضمناً لمعنى الكذب ويجعل المصدر هو الاعتراف  
بمسبب الكذب فلا يكون استئنافاً محدثاً ولو قيل بل بالتقدير فقد سببه  
كما علمه كذا هو الحديث او بدون ذلك اي بدون قيام في مقامه خوفهم  
المجاهدون اي نحن على قول الاول اي هم نحن على قول ان تقديره نحن متفق  
انما الاختلاف في تقديره مستداله ولا ولي على القول ليلابهم من تكثير قول  
مخالفته القول السابق وانما الوصل لدفع الالباب فقولهم لا وايدك الله فقولهم  
لا اخبار لره خبر سابق فهو خبر وايدك الله جملة انشائية دعائية فيلزمها  
كالانقطاع واما عطف مع كمال الانقطاع لدفع الالباب لان لا ايدك الله طاهر  
في الدعا على المخاطب بمنع التأييد عنه فبعبه بالعطف على الجملة مستقلة  
ودفع الالباب علة مشتركة بين الفصل والوصل لا يقال انه اخلة على المذهب  
يلزم التكرير فلا ينام مع عدم التكرير كما تقول ذلك اذ لم يدخل  
في الدعا كما تقر في محله وقد يعطف للتوسط مع وضع الالباب لا ايدك الله  
محل ضرب ريد اقول لا وايدك الله فان لا هنا انشائية منزلة لا ضربت  
فالعطف للتوسط ودفع الالباب ولا راع ذلك ان تعطف مع عدم الجاهل لدفع

العلم

ايام الرجوع عن الحكم السابق فتقول فلان ويبعد ويكتب فتعطف ليلابهم  
تركنا العطف ان يعقد رجوع واضرب عن يكتب فان الشارح لا رد بكلامه  
السابق فكانه قيل هل الامر كذلك فقبل لا قلت جعل رد السابق لا يستدعي تدوير  
استفهام ثم الواو في مثل هذا التركيب هل هي تعطف حتى يكون فيه الوصل وراية  
لدفع الوهم كاريه في رينا وقت الحمد في رواية على ما في المصنف الصراح مع اننا لا نعلم  
اوراه اعتراضية والجملة الداعية معترضة كما في قوله . ان الثمانين وبلغته .  
الي فيه تكرر وفي يوت الوصل لدفع الالباب توقف قتال وانما بالتوسط اي اما الوصل  
للتوسط وجواب فان التقا واقامه عقلاً اثنا عشر والمكر منها اربعة في المصنف  
ثمانية ومعرفه معنى الوصل لدفع الالباب ومعنى التوسط صل للتوسط مفعول عنها هناك  
وانما ذكرها التمثيل بقوله واما للتوسط فاذا التقا اي الجملتان خبر وانما هنا  
ومعنى او معنى فقط وهو ستة اقسام ليس لتعيين التوسط بل لتعيينه ثلاثة اقسام  
لثاني باسئلة ثلاثة فلا يرد انه تعيين بالاعم او يدخل فيه مواقع الفصل من كون  
الجملتين المذكورتين فيما بينهما كالانصال وكان الانصال اوشبه احدهما  
ولا بد من قيود فيمن لتعيين فتقول الشارح لا بد من التقييد بوجود الجامع الا انه  
ترك التقييد اعتماداً على ما سبق مع انه مع عدم الجاهل بينهما كما في الانقطاع فيه انما  
الاهمال والاتفاق فيه لفظ او معنى في الجزئية مع الاختلاف في الفعلية والاشمية  
لقوله تعالى تجادعون الله وهو خادعهم ومع الاتفاق فيها مثل قوله جاني  
الابرار لي نعم وان الجارح في محم وفي الانشائية مثل قوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا  
وكانه لم يترك من المختلفين في الاشمية والفعلية لعدم واحد انه والاتفاق معي لا يرد  
له الامثالا لا محتملاً لتعيين من اقسامه التثنية وبين الاحتمالين فكانه مثل مثالين  
وبنه على انه مثال الاتفاق معي فقط ومثال محتمل لاصح باعادة الجاهل فقال وكقوله  
تعالى لا تعبدوا سواي يعني لا تعبدوا الا الله وبالله الدين احساناً وفي  
القوي واليتاي والمساكين وقول الناس حسناً فعطف قولوا على لا تعبدون مع ان  
جواباً وانما لفظ الاتفاقاتما معني لان لا تعبدون يعني لا تعبدوا وانما عدل الشية  
المنفعة في النبي كانه سبوع للامثال فيخرج عنه ولا بد لقوله وبالله الدين من متعلق اشارة  
الله بقوله اي لا تعبدوا وحسنون يعني احسنوا ليضع عطفه على تعبدون معني لا تعبدوا  
فيكون مثالا للتعقبات لفظاً ومعنى وقوله او احسنوا تقديرها لما هو الظاهر  
فيكون مثالا للتعقبات لفظاً ومعنى ويكون في قوله وقوله تكرار لهذا المثال  
لو كان معطوفاً على لا تعبدون وتمثيل للقيم الثالث لو كان معطوفاً على احسنوا ومثله



قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطف على يؤمنون قبله في قوله تعالى  
يا ايها الذين امنوا هلموا علىكم على حجة تامة من عند الله انتم تؤمنون بالله ورسوله  
لانه بمعنى امنوا على ما في الكشاف وذلك لانه المتعارف في الدلالة والتعريف لا امر ولا  
وكانه عدل في لفظ الخبر للتبيين على ان المراد استمرار الايمان لكن المصنف اشأ  
لم يترفيه وبينه المصنف في الايضاح او لا بان عطف فعل مخاطب اخر غير  
والمخاطب يؤمنون هم المؤمنون خاصة بذكر الله ورسوله وبالله في هو السابق  
صلى الله عليه وسلم وقيل الشارح لانه امر يصح بالنداء كما في الآية فلا يقال  
ثم واقعد بعد فون ياريد ولا عمر **وقالت** السيد السند قبل لانه فيجوز قيل  
غير جائز وفاقا بان يؤمنون بيان لما قبله بطريق الاستئناف كما قالوا كيف  
تفعل لا يؤمنون اي امنوا فلا يصح عطف بشر عليه لانه لا مدخل له في الدنيا  
وفيه بحث لانا لا نسلم ان المخاطب بالاول المؤمنين خاصة بذكر النبي والامة  
ولكن ايضا بحث الايمان برسالة نفسه على انه يجوز ان يكون المراد برسوله  
كل من رسله كل من رسله فتكون الجملة العامة الايمان والخاصة بالرسول  
التبشير وان السند الايضاح العطف مع تفكره المخاطب الاربعة الاشياء والاشياء  
في الامة مرتفعة بتعين الرسول للتبشير فكانه قبل بشر لا يحدد وكفي شاهدا  
على جواز عدم تحاشي العلامة عنه ونعم موتها انهم لم يحكموا من جهات الفضل  
امتنان كل فعل عن الآخر بمخاطب مع اتقا النداء وجعل المفتح بشر عطف على قد  
محدد فاقبل يا ايها الذين امنوا وحذف القول سيما في القرآن في غاية الكثرة وجعل  
المصنف تقديره بشرا قرب مما اعتبره ولما لم يكن رجحان ما ذكره على ما اعتبره  
الشكا في بيوت الشارح بينهما **والجامع بينهما يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما**  
**في الجملتين والمستندين** كذلك **حيثما هو يشعر كينصر** **ريدونيكيت** **للمناسبة**  
الظاهر بين الشعر والكتابة ويقارنهما في خيال احكامهما **ونعطي** **ينص** **للتساو**  
الامطال والمنع وانما اعتبر الجامع بين الجملتين باعتبارهما دون الجامع بين المسند  
والمستند اليهما لانه ربما يتحد المستندان والمستند اليهما وفي اعتبار الجامع  
مزيد تكلف وقية رد وتخطية لما يفهم من كلام الشكا في حيث قاله القليل **ب**  
الجملتين ان يكون بينهما اتحاد في تصور مثل الاتحاد في الخبر عنه والخطا في  
قيد من قيوهما فانه يفهم منه كفاية الجامع في تصور واحد فوارة المصنف لما  
فهم من غير هذا الموضع من كلامه انه لا يكفي الاتحاد في الاتحاد في المستند حيث  
لم يجوز خفي ضيق وخاتم ضيق مع اتحاد المستند والجامع يتفاوت بحسب المقامان

فون جامع في مقام لا يصح جامعاً في مقام اخر فادركت في دعوي ان الموجودات  
متفاوتة يقبل منك قولك الشرح طوبى والتملة قصيرة والتمة متعالية وما البحر  
والكدة وبحر التسمية يكفي جامعاً مستند اليهما ويجوز ان يكون مفيداً للتفاوت  
في المستندين فليكن هذا خرافة فان لها منافع جليلة وموت ضيقة قليلة  
وبه يندفع ما اوردته السيد على المصنف ان التعويل على ما ذكر الشكا في من كفاية  
الاتحاد في تصور فان الجامع ما يكون جامعاً ولو في موضع ولا يدفع كونه جامعاً انه  
ينبع من الالتفات اليه مقام وخفي ضيق وخافي ضيق مقبول في مقام تعدد الاشياء  
للصفة المتعلقة بالشكل لا يلبق في مقام تعدد ضيق العالم وجه الدفع ان السند  
اليه في الجملتين متساويان في هذا المقام لان النظر في التعلق بالمتكلم **ريدونيكيت**  
**وعمر وكاتب** **وريد طويل** **وعمر وقصير** **للمناسبة** اي وقت مناسبة بينهما معتبر  
في المقام لا عرفت فون كاتب اخوة او صداقة او مجرد انسانية او حيوانية او جمعية  
اوشية فتفسيرهما مجرد الاخوة او الصداقة وان وافق الايضاح تفصيلي لمستند  
الرجح ولا يلبق من له في معرفة الاساليب عظم النصيب **بحلاف** **ريد شاعر**  
**وعمر وكاتب بدوننا** اي بدون تلك المناسبة **وبخلاف** **ريد شاعر** **وعمر**  
**طويل مطلقاً** سواء كان بين المستند اليهما مناسبة معتبر او لا فاقاب المناسبة  
بين الشعر والطوبى وقد عرفت ان فون المناسبة بين الشعر والطوبى مطلقاً بعينها  
عن جواز القول نعم في اقلها لا يستعملات كذلك ولا يخفى ان رعاية المناسبة بين  
الفضلات ايضا مما لا يخفى منها وكما يستبعد العقل جمع جملتين متباعتين في المنه  
والمستند اليه يستبعد جمعها مع تباعد قيد من قيوهما وان كان تباعد بين  
الفضلة وبينهما في الركبات او لا يبري النظر البليغ فراق بينهما في جعل  
الجملتين متباعتين ولا ينبغي ان يقال ما سوي المستند اليه والمستند من لوا  
فالسابع فيه تباعد في احدهما **الشكا في الجامع بين السنين** ذكر الشكا في الجامع  
بين الجملتين وعدل عنه المصنف لانه لا يجمع بين السنين لان الجامع يجب في المفرد  
ايضاحه على ان ما ذكره لا يخص الجملتين **اما عفي** **بان يكون بينهما اتحاد في التصور**  
عدل عن عبارة الشكا في في تصور لان المتبا ومنه كفاية الاتحاد في تصور واحد  
فعدل اليه المعروف بلفظ ان الجامع للاتحاد في جنس التصور ولا يفيد كفاية  
تصور واحد ولا ينافي ما سبق من اشتراط الاتحاد في المستند والمستند اليه الا انه  
لا يجوز في المفردين المعطوفين الاتحاد في التصور ولا يخطف المتحدان وانما تلك  
والصايف والتضاد في المفردات باعتبار انفسهما وفي الجمل باعتبار المستند



التي ولتفصلت اولاً الجايح العقلي والوهمي والحالي فانما من مزايا التاكيد  
ولتكتف ببيان الحق المبين ولتعرض من ضلال المتابعين عن مرتبة التمكن فانه  
لم يزل بطول ليس الا مجرد قول **فاعلم** ان العقل قوة للنفس الناطقة بما تدركه  
المفاهيم الكلية والخيال قوة لها خزانة تصور المحسوسات ولبعض قوة  
اخرى تتصرف في مذكرات تركيبها وتفكيرها تسمى تفكير عند اعمال العقل ايها  
وتحيلة عند اعمال مجرد الوهم اياها وهو المذكر للعقل والوصف فالمدرك  
بالجامع العقلي ما هو سبب لاقتضا العقل والخيال ما يكون سبباً يسبب تقا  
لصور في الخيال حتى لو لم يكن العقل ونفسه غافلاً عن هذا التقارن لم يستحسن  
الجهل في قولهم بين امرين سببه التقارن في الحافظة التي هي خزانة الوهم والتفكير  
في خزانة العقل وهو المبتدأ الفياض على ما زعموا لاف ومادة فان الالف والفاء  
كما تقول سبباً للجمع في الخيالات تكون سبباً للجمع بين الصور العقلية والوهمية  
فاخالف التماثل عند حمل الخيال على مطلق الخزانة **وقالت** ولما كان الخيالات  
اضداداً في الاجتماع اذ تجتمع فيه الصور التي تنتزع المعاني الجزئية والكليات  
اطلق الخيال على الخزانة مطلقاً والاقترب ان يجعل التقارن في غير الخيال مطلقاً  
الخيال من تركه كما بالمقايسة اذ جازنا تستعمله البلفاسنيا على ان التقارن هو الخيال  
فانقصر على بناءه وان اردت القصر فالجامع اما التقارن في الخزانة مطلقاً  
هو الخيال والمخبر به والثاني اما ان يكون سبباً لرباب الجمع ويقضي بحسب  
نفس الامر فهو العقلي والا فالوهمي **او مماثل** وهو في الاصطلاح الكلام الاتحادي في النوع  
والجائز الاتحادي في الجنس والكتيابه الاتحاد في العرض واسار الى التماثل راجع  
في الاتحاد في الصور بقوله **فان العقل تجريد المشايخ في الشخص في الحيز**  
**التعبد** بينهما وهذا التماثل في بيان الجامع بين قولنا زيد قائم وعمراً قائم  
اما في بيان الجامع بين قولنا الرومي ابيض والحبيبي اسود فلا فان العقل لا يطلب  
اتحاد الرومي والحبيبي بالتجريد عن الشخص بل عن وصف الرومية والحبيبية  
التي هما كليات **والجواب** انه بكلام على وجه التمثيل وتصوير المقصود فهنا  
هو الكثر اولاً بين البلفا ومن هذا القبيل يقيس الشخص بالخارجي **المسا**  
**قالت** انا ارجع والسيد ان ذلك لان تجريد العقل الخاص فيه عن الشخص العقل  
غير ممكن لان معنى التجريد عدم ملاحظة الشخص ونسبته الى الذهني كنسبته  
الى الخارجي بقي ان الجائز بل التماثل ايضاً يصير جامعاً عقلياً ان يصير الانسان كذا  
والخارجي كذا في مقام الحيوان ويصح زيد الكرم كذا وعمراً الكرم كذا في مقام بيان اقاربه

العلم

الكريم كذا في مقام بيان اقاربه الكرم **قالت** انا ارجع الحق المراد من التماثل اشرا  
كما في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب النسبية وكأنه اراد  
كونه اقوي او اعرف الى غيره ذلك تماثلها واعتبارها بالنظر الى العرض من التشبيه  
**قلت** فباطل الاختصاص هنا ان يكون نظراً للمقام على ذلك الوصف ولا يخفى عليك  
ان جعل الامر من الاعتبار في مقام العطف واحداً ابداً الاعتبار بتصوير من الوهم والخيال  
الواحد والآخر له في مفرقه ويليق بان يجعل من الوهم **قالت** الخارج اما في التقدير  
عن الشخص في ارتفاع التعبد مع ان الاوصاف الكلية كالشفاة بالحرارة والبرودة  
ايضاً موجبة للتعبد لان العقل يجوز الزكوة في الوصف الكلي والتماثل في الوصف  
الكلي في الواقع لا في تجريد العقل وفيه نظر لانه لو كفي تجريد العقل الاشتراك والتوجه  
في مسوكة كما بين مع الجزئيات الخارجية اتحاد في النوع لتجريد العقل **قالت**  
الكلي تحت نوع الانسان مثلاً فالوجه ان العقل قد يرفع التعبد بالتجريد عن الشخص  
وذلك اذا كان التعبد عنه من قبيل الشخص فاعلم **وتصايف** وهو كون الشئيين  
بحسب لا يمكن في منهما بدون الآخر حقيقة وتعلقاً فلا يخفى انه سبب لجمع الامر في  
الفكر ولا يخفى ان استلزام تعلق احدهما بالآخر كفي في سببيه لجمع في المعنى فلا  
يحتاج الى اشتراط التصايف **فان قلت** كما ان التصايف يكون بالصور يكون في الصفة  
فيجمع اذ يجعل التصايف بين نفس الجهتين جامعاً بينهما من غير ان يوصل الى التصايف  
بين مسنديهما والمستند اليه لهما بل هو جامع اقوي وقد فات القوم **قلت**  
كانهم لم يلتفتوا اليه لان الجهتين المتصايفتين كذا في معنى احدهما عن كذا الآخر فلا  
يجمع بينهما البديع فضلاً عن ان يعتبر الوصل بينهما **كما** اي لتصايف بين العلة وهو  
ما يتوقف عليه التي **والجواب** وهو ما يتوقف على التي وفي المقناع والسبب والمسبب  
وهما يراة فان العلة والمفعول فلذا اسقطها لئلا يحتاج الى تخصيص العلة والمفعول  
بالفاعل والمفعول والسبب بالغاية والمفعول او حمل السبب على الاخص من العلة  
وهو ما يفرض به في الجملة على ما هو عند الاصوليين والاولى كالعلة والمفعولية  
**والاقل والاكثر** ليكون احدهما من التصايف الحقيقي والاخر من المشوري والاقل عدده  
يعني قبل الاخر عند عددهما التي واحد بان يقطر ذلك التي منها حتى يفيها والاكثر ما يقابلها  
وكون الاول مثلاً لما يخص به القول والثاني لما يعم المحسوس والقول ويتم من العلامة  
فان ينادى بمفعولان لا غير وانفسهما شاملتان بلانقاروت **او هو** بان يكون **بين**  
**صويهما** الصواب بان يكون بينهما شبهة **تأمل** بان يكون احدهما شيئاً بحد من نوع  
الاخر كذا في بياض وصفه فان الوهم يفرقها في تعرض مشايخ تحليل التمثيل وتوجيه



لكن هذا القسم وهما وعلى كل صفة يبرزها مرجع اخر فعليك ان تبرزها  
ان كنت من البارزين وكذا **بكت** اي للجامع الوهمي او للبارز المذكور **حسن** من  
الحسن وقاعلة الجمع او من الحسنيين وقاعلة صير الوهم **الجمع بين الثلاثة التي في**  
**ثلاثة تسرق الدنيا بهجتها** **نفس الضمى والحق والقدر**  
**قال** الشارح فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع  
واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشتقات بخلاف العقل فانه يعرف **لا يمتنع**  
من نوع على صفة وانما اشتركت في عارض هو الاشراق الدنيا بهجتها على ان ذلك  
في اي الحق بخارج وفي نظرية قد حقق ان المراد بالتمثيل الاشتراك في وصف له  
نوع اختصاص بهما لا الاشتراك في الحقيقة النوعية وهذا الوصف هنا ايضا  
وهي مشتركة بين الشمس والقمر فهما متماثلان حقيقة بل تتوهم المراد بالاشراق  
حس حال الدنيا بالصور المحي وبالعقل الذي هو الصور المعنوي غير عن الكائن  
بالاشراق فعليها اثنين الثلاثة تماثل كونها تحت المصطلح فتأمل وان جعل  
القدر المشترك بينهما **البهجة** **القضاء** وهو كون الامر من الوجود بين حيث لا يتوقف  
تعقل الاخر ولا يمتنع تواردهما على محل واحد وحيث لا يصح تمثيله بما يصف  
بالسواء والبياض فالمراد بالقضاء بما يتوهم على هذا المعنى ما يصف بالصف  
الحقيقي بطريق عموم المحاذير وان تكلف في القضاء وتفرقه بينهما بما يعم  
بين انفسهما او غيرهما **قال** الشارح القضاء هو اتفاق بين امرين وجوديين  
يتفقان على محل واحد بينهما غاية الاختلاف هذا والاتفاق ان يلزم الصندان  
المحل كالحجة والمرموقدة كالاصل في انه يعتبر بالقضاء الحقيقي ان يكون  
بينهما غاية الاختلاف وغيره لمزيد كاعتبار واقصر بقاية الخلاف ولا يخفى ان  
تعريف التقابل على ما ذكره يطل التمثيل بالسواء والبياض فعليك بمجمله  
على المشهور كما ذكرنا ان بعدم اعتبار هذا التعريف الحقيقي **السواء**  
**والبياض والايان والكفر** **قال** الشارح ان بينهما تقابل العدم والمثلية لا  
تقابل القضاء لان الايمان هو تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم  
بحقيقة به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك في الايمان له من غير حمود وانما  
مع الاقرار باللسان والكفر عدم الايمان بمن شانه ان يكون مؤمنا هذا برتبه  
ان الاول في جعله من شبه القضاء **وما يصف بها** اي بالمد كورات كالاسود والابيض  
المؤثر والكافر او شبه **قضاء** **كاشها** **والارض** فانما يشبهان الاسود والابيض  
في الاتصاف المعقول عند تعقلهما بالتضادين وهو غاية الانسجام **وعاينة**

الاعطاط

الاعطاط **وأفترق** **قادر** **لوصف** في الاسود والابيض وجزوجه عنهما فالاول  
ان يقول وما يشق منها مكان قوله وما يصف **بها** **والاول والثاني** الاول هو الثاني  
على العبر وغير المسبوق به والثاني هو المسبوق بواحد فقط والفرق بينهما وبين  
الاسود والابيض ان السلب جزء منهما ومنه ومنه **والثاني** **والثاني** **والثاني** **والثاني**  
عدم المسبوقية بغير الواحد جزء منهما ومنه **والثاني** **والثاني** **والثاني** **والثاني**  
وهو ان القضاء يجب ان يكون بينهما غاية الاختلاف وليس ذلك بين الاول والثاني  
فان خلاف الثالث معه **الكثرة** **وقال** السيد السند ان هذا التعيد لم يتغيره  
من اعتبار الا في القضاء الحقيقي دون القضاء المشهور وبهذا الاعتبار احصى  
التقابل في الاقسام الاربعة وكانه اعتبار الشارح في تعريف القضاء ليمكن من هذا  
الفرق والاولي تركه والاكتفاء بالفرق الاخر **قال** الشارح **اما** اعتبار الشارح فيه  
غاية الخلاف ليخرج نحو في بياض وصفة عن هذا القضاء ويصح جعلها من شبه  
التمثيل دون القضاء كما فعله المصنف الا ان يقال قد يكون للضدين شبه فائلا  
فلو انما يضاف وصفة من الوهمي من حيثين **فان الوهم** **ينزلها منزلة التضاد**  
**قال** الشارح الحق فانه لا يحضر احدا للبهين او المتضادين الا ويحضر الاخر هذا  
وقية انه اذا كان الاخر كذلك كان التضادين وشبهه جايعا من ليل تنزل الوهم اياه  
منزلة المتضادين **ولذلك** **تجد** **الضد** **اقرب** **خطو** **اذا** **بالان** **مع** **الضد** **بينه** **مع**  
غير الضد فخطو السواد ايضا مع البياض اقرب من خطو مع الحلاق وهما نظير  
وهو انه اذا عدل تنزل الوهم اياه منزلة التضاد فانه يخطو بالان الضد مع الضد  
للمضاد مع المضاد لا يصح تعدله كونه اقرب خطو بالان مع الضد تنزل  
الوهم اياه منزلة التضاد وكان الوجه في خطو الضد مع الضد ان العقل متوجه  
حين تصور الضد الى ميره ونقيبه اول ما يميز عنه هو الضد الاخر لان التميز  
عنه **كل** **لحل** **ان** **التضاد** **يف** **شبه** **على** **تقابل** **فما** **جمعها** **المحملة** **باعتبار** **التقابل**  
فاجامع وهي ولو جمعها باعتبار التضاد فاجامع عقلي او خيالي عطف على عقلي  
او وهمي **ان يكون** **بين** **تصور** **بهما** **التضاد** **بينهما** **تقارن** **في** **الخيال** **سابق** **على**  
العطف او لا يكتفي بطلق التقارن والا فاعطف لا ينفك عن التقارن والمراد خيالي  
المخاطب وليس التقارن والا فاعطف بان يكون ثابتين في الخيال اذ الصور المتماثلة  
والمشابهة كلها ثابتة في الخيال معارض الخيال خرايها بل المراد تقارنهما عند التذكر  
والاحضار **واسما** **بانه** **مختلفة** **نتذكر** **ولذلك** **اختلف** **الصور** **الثابتة** **في** **الخيال**  
**تتبا** **بمعانيه** **يترب** **صورة** **على** **صورة** **بسرعة** **او** **بطي** **والاولي** **اجتماعا** **يشبه**







على معنى في الصاحب وكونا حيث لو اسقط لم يخل الكلام ولم يخرج عن التمام ويصدق  
على تلك الوجوه الثلاثة دخول الواو في الجز كقولهم فلما صرح الزفاسي وهو عريان  
وفي قولهم ما احدث الاولة نفس امان وفي لغت كقوله تعالى سبعة وما منهم كلم وقوله تعالى  
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم والجواب بعد تسليم ان دخول الواو في هذه  
الامثلة كلها جبراً وصحة انه لا ينافي اصالة عدم الواو لدورها وحرجها عن الاصل  
وتحيزه بريدك وجهاً ليقا وهو ان الحال في المعنى طرف لغايله ولا وافي الظروف  
ولا يكره عليه في من تلك الحروف **ولكن خالف** هذا الاصل **اكانت الحاب**  
**جملة** في الجملة لا يخلو في جملة فعلها مضارع مثبت وتلك الخاتمة لان على سبيل  
الوجوب وتان على سبيل ان كانا على سبيل التناوي **فان** اثار الحق  
واما جاز كونها جملة لان تصور الحال قيد لغايلها ويصح التقييد بمفهوم الجملة  
وتحيزه نقول لا ينافي المعنى خبر وبعث ويصح كونها جملة **فانما** لتعبد للمخالفة  
من جملة مستقلة **بالافادة** **فما** **يربطها** **بها** **جما** **وايضاً** **اصل**  
في الجملة الاستقلال فلا يخرج عنه الواجب **وكل من الصير** **والواو** **والواو**  
**والاصل** **الصير** **يدل** **المفرد** **من** **الاحوال** **والجزء** **والغف** **والصلة** **ويجبه**  
عليه ان المتبادر منه ان المفرد يرتبط بصاحبها بالصير مع انه لا جامد يرتبط  
بغيرها كما يحركه الوجدان واعتبار الصير لانه لا بد له من فاعل يمكن دفعه بان المراد  
المفرد التي مستندة اليه متعلق الصاحب نحو كما ريت قايماً ابوه والمكره ان  
الاصل الصير فقط فالعندل في الحال للصير الواو ويجوزها لاداء وفلان انما  
لكن ما قبلها يتم بدوننا احتاجت اليه من تدربط وهو الواو والدالة على الربط  
من اول الامر ولا يتعصب لغف لان لغف كثيراً ما لا يتم ما قبله بدونه كما في رجب  
يعمل فعله كذا قال الشارح المحقق الواو اسند في الربط من الصير لانا الموضوعه  
له وترجحه ان الصير يدل في الكلام تعرضاً لغيره ويكفيه الربط بخلاف الواو والمستفاد  
من الكلام ان الواو في الحال لمريد الربط لكن في الافتتاح ان الواو في الحال لداعي  
الوصل بين الجمال التي ليس بينها كان الاتصال وشبهه ولا كان الانقطاع وشبهه  
مع وجود الجامع **للجملة** التي تقع حالاً **ان قلت** **من صير صاحبها وجب**  
**الواو** فلا يجوز خرجت زيداً على الباب سواء كان اللام في قوله الباب للبعد حتى  
يكون في قوة ياتي بالجنس لعدم الصير هذا متفق ظاهر يانهم وانما على الجملة  
بحكم ان المراد بالصير الغايه **فان** **الشارح** **وجوز** **البعض** **من** **ظهور** **الملازمة**  
**قلت** **جعل** **الصير** **مثلاً** **بقدر** **الواو** **من** **موضع** **وجوب** **الواو** **وما** **في** **الافتتاح**

نحو جاني لعل على كنه سيف اول لم يذكر الواو لا التمس بالصفة ولما اوضح هذا الكلام  
وجوب الواو في جاني زيد وشكل عمرو عقبه بقوله **وكل جملة خالية عن صير ما يجوز**  
**ان يتصّب عنه حال** **يصح** **ان يقع** **حالا** **عنه** **بالواو** **والا** **المصدر** **بالمضارع** **المثبت** **نحو**  
**جاني زيد وشكل عمرو وما سياتي** **من** **وجه** **الافتتاح** **في** **المضارع** **الغرض** **الحال** **من** **ذلك**  
**الصير** **لظهور** **اشراك** **الوجه** **فان** **الشارح** **المحقق** **ما** **يجوز** **ان** **يتصّب** **عنه** **حالا**  
**الفاعل** **والمفعول** **المعرفان** **او** **المنكران** **المخصوصان** **قلت** **المنكر** **المخصوص** **شرط** **ان** **يتصّب**  
**الحال** **المؤخر** **عن** **صاحبها** **لا** **شرط** **ان** **يتصّب** **الحال** **فان** **المنكر** **المخصوص** **ايضاً** **ما** **يجوز** **ان** **يتصّب**  
**حالا** **فان** **كان** **يجوز** **ان** **يتصّب** **عنها** **الحال** **التي** **هي** **جملة** **تؤخر** **مع** **الواو** **وكان** **في** **الافتتاح** **فلا** **يصح**  
**اخراجها** **ويصح** **تقييد** **المنكر** **بالمخصوص** **وان** **لا** **يجز** **نصب** **الحال** **عنها** **مع** **اخرها** **كما** **هو**  
**ظاهر** **عبارة** **كتب** **الحياة** **نقار** **المن** **فائدة** **ان** **لا** **يجوز** **دخول** **الواو** **في** **الجملة** **الخالية**  
**التي** **صاحبها** **منكر** **مخصوص** **لوجوب** **تقديمها** **على** **المنكر** **ولا** **يقدّم** **الحال** **مع** **الواو** **لان**  
**تقديم** **المعطوف** **على** **المعطوف** **عليه** **وانما** **لا** **يقبل** **عن** **صاحبها** **لان** **ما** **يجوز** **ان** **يتصّب** **عنه**  
**حالا** **مع** **صاحبها** **فانما** **يصير** **صاحبها** **جما** **يجعل** **الجملة** **حالا** **بالواو** **وما** **يصح** **ان** **يتصّب** **عنه**  
**صاحبها** **بافتتاح** **جعلها** **حالا** **كما** **في** **المصدر** **بالمضارع** **المثبت** **وما** **وجه** **الشارح**  
**المحقق** **شاهد** **عن** **ذلك** **نحو** **حيث** **قال** **انما** **لا** **يقبل** **عن** **صير** **صاحب** **الحال** **لان** **الجملة**  
**هو** **قوله** **يصح** **ان** **يقع** **حالا** **عنه** **بالواو** **وانما** **لم** **يثبت** **هذا** **الحكم** **لم** **يصح** **اطلاق** **صاحب**  
**الحال** **عليه** **لا** **يجاز** **افان** **يشعر** **بانه** **يصح** **صاحب** **الحال** **بجازا** **او** **الصف** **اجبت** **عنه** **خروا**  
**عن** **الجوز** **وقد** **عرفت** **انه** **لا** **يصح** **يجوز** **ايضاً** **في** **نحو** **جاني زيد وشكل عمرو** **وانما** **فان**  
**يجوز** **ان** **يتصّب** **عنه** **حالا** **ولا** **يقبل** **يجوز** **ان** **يتصّب** **تلك** **الجملة** **حالا** **لانه** **لا** **يحل** **فيه**  
**الجملة** **المصدر** **بالمضارع** **المثبت** **حتى** **يصح** **الاستئصال** **لان** **لا** **يجوز** **نصب** **تلك** **الجملة**  
**حالا** **عنه** **لكن** **يجوز** **نصب** **حالا** **عنه** **نحو** **فان** **يجب** **ان** **يتثنى** **المصدر** **بالمضارع**  
**الحال** **عن** **قد** **لفظا** **او** **تقديم** **ايضاً** **والمراد** **بقوله** **كل** **جملة** **غير** **دائمة** **بقريسية**  
**ان** **الكلام** **في** **الحال** **المستقلة** **فلا** **يلزم** **محو** **وقوع** **الجملة** **الخالية** **عن** **الصير** **حالا** **بالواو** **مع**  
**كونها** **مؤكدة** **ولا** **اعتداد** **بما** **يتم** **عبارته** **حوان** **وقوع** **المصدر** **بالمضارع** **المثبت** **حالا**  
**مع** **خلوها** **عن** **الصير** **بلا** **وانه** **لا** **يخرج** **الاع** **الحكم** **بمحو** **وقوعها** **حالا** **بالواو** **لان** **جملة**  
**وقوعها** **حالا** **لأنها** **لا** **يدفع** **هذا** **الوجه** **اجاب** **الواو** **في** **الحالية** **عن** **الصير** **والمراد**  
**كل** **جملة** **مع** **ان** **يقع** **حالا** **في** **الجملة** **يصح** **من** **نوعها** **وقوعها** **حالا** **والا** **لورد** **الجملة** **الان**  
**الخالية** **عن** **صير** **ما** **يجوز** **ان** **يتصّب** **عند** **حالا** **فان** **الشارح** **المحقق** **الغرض** **عليه** **سوف**  
**الكلام** **ويجبه** **عليه** **ان** **السوق** **يفتحي** **ارادة** **جملة** **مع** **ان** **يقع** **حالا** **ان** **يقع** **نوعها** **حالا** **الا**



الا ان يقال التوق يقتضيها الاستئناس ونحوها واذا حصل ان الظاهر يقتضي  
الجملة بوجه وقوعها حالا والاستئناس فيها عن وجه وقوع خصوصها حالا ففي سطر  
وجه وقوع نوعها لكن لا يقتضيها كلف وكان الاخر لا يوضح ان يقول بدل قوله وكل جملة  
الحق ويتبع دخول الواو على المضارع المبتدأ مسبقا ومما لا يصح وقوعها حالا عند الخطأ  
الجملة الشرطية لانهم ان حرف الشرط لطب صدر الكلام يمنع ارتباط جملة بدلي الحالت  
بخلاف المبتدأ لان اقتضاه الغير قوي من اقتضاه في الحال فلا تقع الشرطية في موقع الحال  
الا انه جعل جارا عن صيرورة في الحال نحو جازتد وهو ان يقال يعط وماده كروا مستقيم  
بان المكسورة فان الجملة المصدرية يتأتى حالا وبالصيغة فان اقتضاها الموصوف ليس أشد  
من اقتضاه في الحال وان ادعوا بسند مريد استئناسك الغت بالمفعول لان مريد  
الاستئناس خفي لا ان يقال الغت مخصوصا بالعلق بالمفعول بخلاف الحال فان له تعلقا  
بصاحبها واقتضاها المقتضي لما اختص به أشد من المشترك بينه وبين غيره وماده كرو  
من ان المصدرية بالمضارع مثبت لا تقع حالا بالواو وان الشرطية لا تقع حالا بالمنع  
حرف الشرط انما يقع في غير مضارع بعد حرف شرط جوابه الذي يكون مصدر الشرط  
اولى بكونه ملزوما لذلك الجواب كالمركب وان تسمى فان صاحب الكشاف ذهب  
الى ان الواو في مثل هذا الشرط للحال وهو خرج عن طلب الجواب دخول الواو والحال  
الا ان يكون تابعا للجري حيث جعل الواو عاطفة على شرط محذوف اي ان لم تسمى  
وان تسمى او لما قيل ان الواو اعتراضية والجملة معتوك والا اي وان لم تحتك  
الجملة التي تقع خلا عن صير صاحبها قائما ان يكون فعلية او اسمية والفعلية انما ان  
يكون فعلتا مضارعا او ماضيا والمضارع انما ان يكون ماضيا او مضيا فلهذا ما يجب  
فيه الواو ومنها ما يستوي فيه الامر ان ومنها ما يترجم فيه احدهما ومنها ما يمنع  
ومنها ما يستوي فيه الامر ان ومنها ما يترجم فيه احدهما فاشارة الى بيان ذلك واشتبا  
بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت استنع وحولنا اي دخول الواو نحو  
من يستكر اي لا نقط والحال انك تعدد كثيرا والمهني واجم الى الحال والا فالعطا  
غير ممنوع لان الاصل في الحال هي الحال المفردة قات الشارح المحقق لمرارة المفردة  
في الاعراب وتفضل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعة وهذا لا يجب ان يكون الاصل  
المفردة الغير المنبئية اذ لا عارة لنا في الاعراب والحكم باعرابه لو وقعت في محله  
لو وقع فيه معرب لا عرب فالاولي ان يبين عرقته في الكالية بالعرافة في الارتباط  
فان المفردة ترتبط بدلتا والجملة انما ترتبط بتا ويلتا بالمفردة وهي تدل  
في حصول حقيقة عارية عن ثابته النفي اذ نفي الحال ان يقال جازتد راكبا ولا يقال

ما شيا وان يقال جازتد ما شيا لارا كما صرح به المفتاح وقالت السيد السند في  
شرح المفتاح يمنع عن قولنا را كما نظر البديع وان لا يشار فيه الخوي فلا يرد ان ثبوت صحة  
توجد مع النفي ان النفي ايضا صفة الا انه صفة غير محله غير شائعة مقارنة ونفي المقار  
اتحاد زمان متضمن عامله ومفعوله لا اتصال زمانيهما كما هو ظاهر الرواية المقارنة لما  
جعل قيد له من عامله وهو لذلك اي المضارع مثبت كالمفردة في جميع هذه  
الصفات فلما لا تدخل الواو المفردة لا تدخله وانما جعلنا جميع وهو كذلك راجعا الى  
المضارع لما في الايضاح والمضارع كذلك ولا لالة المضارع تستلزم دالة للجملة الحالية  
وهذا الاعتبار يتم التعليل والافالمطلوب امتناع دخول الواو على الجملة الحالية  
لما شابهتها المفردة فلا يفتد شابهة المضارع ولكن ان تجعل صير وهو الى هذا  
القيم من الفعلية التي فعلها مضارع ويجعل قوله اما الحصول فلكونه فعلا  
مبينا في تقديره يكون فعلة فعلا مضارعا وهكذا الحال في نظائره في الحركة  
والصرف عن ظاهرهم وجهة دالة المضارع على المقارنة انه يدل على الحال محكم  
الوضع والحال مقارن لزمان عامله وهذا غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال بين  
ما يقابل زمان الاستقبال وما نحن فيه وانما ركن المصنف اليه لانه شاع في هذا  
المبحث هذه المغلطة فلاح التلم بوا هذا التعليل عليه وان كان ظاهر الضعف  
والمفتاح مستلكن اخر وهو ان المشارك بالمفردة في الدالة على الحصول وعدم التو  
يأتي عن الواو وهو المضارع فقط اذ الماضي مثبت لمقارنته قد لفظا وقد  
كالنفي فانه قد سلب الاحتمال عن الماضي كيف والماضي قبله خول قد عليه احد  
كل جزء من اجزا الماضي وقد حصر فيما يقرب للحال كما ان النفي جعله متفرقا عنه  
تحتمل لكل جزء والشارح قات الاولي ان يمتك بدل الدالة على المقارنة  
بان يوازن اسم الفاعل ويتقدم مفعلي لانه يشترك بين الحال والاستقبال ونحن  
نقول المضارع يشارك اسم الفاعل في الاعراب ولما جاء في النظر والنظر الواقع مع  
ما يظن به انه حال وجب عليه الذب عن قاعدته المهمة من امتناع دخول الواو  
على المضارع مثبت فقال واما ما جاء من نحو واسار بابه راجع لفظ النول انه  
غير مقصود على ما ذكر قول بعض العرب قت واصك وجهه وقوله اي عبد الله ابن  
هشام النول فلما خلت اطرافهم اي اسلمتهم كذا في الشرح ولكن ان تريد قولهم  
على عكس ما شاع عن التفسير عن الضعف بفعل الاطفال ونحو وارههم ما كما قيل  
في حذف المبتدأ اي وانا اضك وانا اذههم وهو بعيد اذ لا ينبغي للبديع ان  
يتبع بيور تركيبة المهدف في معرض المنع وقيل لا ولي شاهد مخالف للقياس











مترجم انك لم تستأنف كلاما ولم تبدى في سرعة اثنائنا وبلي هذا فالاصل والبيان  
ان لا يجر الجملة الاسمية الا مع الواو وما جازييد ومنه فستبينه سبيل الى الخارج  
من القياس والاصل ضرب من التاويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى كلمة فواء في  
في مشافها وجازييد كاجزاء الجوه والكرم بمنزلة حاضرة الجوه والكرم بسبب تقدم  
الخبر اي حاضرا عند الجوه والكرم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كاجازي  
الماضي على ارادة قد هذا كانه مع انه في توضيح فاستفاء منه الشارح ان الجملة  
الاسمية مطلقا يجب فيها الواو لا بنا للتاويل بالمفرد **وقال** فافقه الكشاف  
على ذلك وتبعه السيد السند وجعل نقل المصنف مختلا في تخصيص وجوب الواو  
بالصير **وقال** السيد الحق ان الظاهر الموضوع موضع المظهر في حكمه فلا تفاوت  
بين جازييد وهو يتبع او زنيدي يتبع **اقول** لو لم يكن الحكم بالضمير في الحكم  
على خصوص الضمير بين الشيخ يعني عن تخصيصه به واما تشبيه الضمير في استنباط الحكم  
بالظاهر فيلان الاستنباط فيه اظهر لانه جعل الشارح مقطوع النظر حيث لم يذكر  
فقتضاه من الضمير ايضا استنباط الحكم في جازييد وعمرو وعمر ويسمى الظاهر  
من وهو يتبع فلذا جعل مشافها به في استنباط القصد الى الاثبات لكنه بعد هذا  
جعل فيه المبتدأ الشارح اعراس التاويل بالمفردة او عند عدم القصد الى الاستنباط  
لا وجه لذلك الضمير في جازييد وهو يتبع دون الاكتفاء بقوله يتبع وكذلك الظاهر  
وجه لو كان في موضع الضمير لان اليه اعيان الاحالة فلا محال لعدم قصد الاستنباط  
في المبتدأ الضمير فلا بد من الواو والربط بخلاف المبتدأ او الظاهر فانه يحتمل الاثر  
لذاع مع عدم قصد الاستنباط فلا حاجة الى الواو لتزويله منزلة المفرد في هذا  
بين انه ليس الظاهر الموضوع موضع الضمير مثل الضمير كونه السيد السند ويعلم انه ان  
الجملة الحالية مما يقصد به استنباط الاثبات وان الجملة التي في محل الالهام لا يجب  
ثابتا بالمفرد وتربط بغيرها مع انها جملة كارجح الرقي على خلاف ما عليه ابن الحاجب  
من وجوب التاويل بالمفرد ومما يستفاد من الكشاف ان الجملة المعطوفة على الحال  
يجب فيها الواو كراهة اجتماع حرفي عطفت لان الواو والحال واذا عطفت في الاصل فانه  
الشيخ بقوله كلما ذكر الى اخر التذنيب وان جعل نحو **سيف** حالا كذا **فكان**  
**وكما** نحو **قوله** **بشار** **اذا** **انكر** **تبي** **بذلك** **او** **نكر** **سكاه** **هـ** **هـ**  
في حاله ان يرد ثم قال الشيخ الوجه في بشار هذا ان يكون الاسم فاعلا بطرف عمادة  
على ذي الحال لا مبتدأ ويشي ان يقدر ههنا خصوصا لان الظرف في تقديره اسم الفاعلة  
دون الفعل لانه لا يقدر فعلا ما مشاف قد **وقال** المصنف اعلم اننا قد

بأنه الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهي المفردة وهكذا كذا فيها ترك الواو واما  
جواز التقدير بالفعل الماضي مجيها بالواو قليلا واما يجوز التقدير بالمضارع  
لانه لو قدر بالمضارع لا امتنع الواو **وقال** الشارح المحقق وفيه نظرية  
كان الاصل الافراد الافراد فكذلك الخبر والفت فالواجب ان يذكر مناسبة  
لتقضي اعتبار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والفت وانا لاننا ان جواز  
التقدير بالمفردة لا يجب امتناعا اذ يكفي لجوارها امكان تقدير الماضي  
وجعل الجملة اسمية والحق جواز تقدير الجملة اسمية وفعلية ماضوية وصفا  
فكرة ترك الواو للاسمية والافراد والمضارعية ويجي الواو لاحتمال الاسمية  
والماضوية هذا ونحن نقول يمكن اتمام ما ذكره المصنف بضميمة ان المبتدأ  
والمفعول ادعي الخبر والفت من ذي الحال للحال ولذا كان اجتماع الجملة الحالية  
على الربط اشد فاصالة الافراد فيها الكه ومع ذلك يحتاج في تقديرها اسمية  
لي خلاف اصل هو تقدير الخبر فتقدير الظرف فيها جملة يحتاج الى مزيد قوة  
فالوجه تقديره مفردة الواو لا مجيها قليلا بالواو لم يقدر جملة فتقدير الفعل مع  
خلاف الاصل لتصح الواو وتقدير المضارع يوجب الامتناع فلا ينبغي تقدير  
وتقدير الماضي مع قد نرى على جملة الجملة اسمية لانه يجوز فيه ترك الواو من غير  
شرح ذلك ومن غير ان كتاب تقدم الخبر **تحسن** ترك ولقد اعجب حيث  
ختم بحث التذنيب بحث الترك كاختم بحث الوصل بحسن الوصل اي بحسن ترك  
الواو في الجملة الاسمية **لان** لدخول حرف من فواج المبتدأ اعلى المبتدأ **القول** اي القول  
**فقلت** **عنه** ان تبصرني **كانما** **هـ** **بني** **حوالي** **الاسود** **الحق** **ارد**  
اي العواصب من جوده اذا غضب فقوله بني الاسود جملة اعني وقعت حالا من تقول  
تبصريني ولولا دخول كان عليها لم يحسن ترك الواو وحوالي معني في الكا في حال من بني  
لما حرف التشبيه من معي الفعل واما حسن ترك الواو لانه جعل الجملة في معي مشافها  
بني الاسود **لما** **وقال** **لوقوع** **الجملة** **الاسمية** **الحالية** **بعقب** **مفردة** **الاولى** **مفردة**  
ايحصر الحال ولا يشكك بخافي زنيدي وابق قائم ويبيغي ان يقيد الوقوع بان لا يكون لا بطرف  
العطف لان ترك الواو فيه واجب كانه فعلية في الكشاف **لوقوع** اي قوله ابن الرومي  
**الله** **يفيك** **لنا** **الاشا** **هـ** **بردة** **ان** **يجعل** **وتعظم**  
الشاهد غير مخصوص لاحتمال ان يكون بردة كفاعلا لنا لما يكون يجهل يد لام  
من بردة ان اذا وصف البدل الشكر من المعرفة لا يجب بل يحسن واذا سلم يجهل الرجل  
والعظمة فقد سلم الرجل لان سلامة البقييل فروع الثلاثة فاعلم وايضا انما يكون الحا



الجملة عقيب حال مفردة فساد كذا الشارح من انه يجوز ان تكون عالين متزاوين  
وان يكونا متزاوين فليكن عرضه التنبيه على ما ذكرنا من عدم كونه مقصورا  
والا لكان متزاويا فسادا الذي يحاط به من الاخران وعناية الاطباء فيها  
نماية اليجاز في تدليل كل واحد منهما على الآخر حال عن التكميل والتبني وكما نأت  
الاول الى الابد في جنب قدرتك تخصيص بعد التعميم اجتهاد المجتهدين في  
عبارة لا ياب من من الاعراض بالتقصير وكذا الذي لا ياب من التكميل في وجه الكبر  
بعد التكرير فكيف نوفي حق محمدك بالافعال وعناية المني عنه الاجتناب عن  
الاهمال **الاجاز والاطباء** فلو كانا **نسبتين** اي من الامور النسبية التي  
والاطباء **اما اليجاز والاطباء** فلو كانا **نسبتين** اي من الامور النسبية التي  
يكون تعلقات بالقياس الى تعلق في اخر فان الموجز اما يكون موجزا بالنسبة الى كلام  
او غير موجز وكذا المطيب اما يكون مطيبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام  
**الابتنون التحقيق** والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على التعيين ان الانسان بهذا المقدار  
يجاز وبذلك المقدار اطباء اذ رتب موجز مطيب بالنسبة الى كل اثنين **والنسبة**  
**على امر** في اي تعارف بين اصل العرف في اداء المصاحف من غير رعاية بلاغة وغير  
**وهو تعارف الاوساط** الذين يكتفون بما اصاب المعاني على ما ينبغي **اي كلامهم**  
**بحري عرفهم** في ناحية المعاني وزعمنا يشتمل متعارفين على الحدف ونع ذلك لا ينبغي  
اختصارا واجازا لانه متعارف بان عرفهم في طلب الاقبال ياريد وهو شتمل على الله  
ولي التفسير اياك والاسد وامر ونفسه وحمد او سقيا **وهو لا يجد في باب البلاغة**  
من الاوساط كذا اظهروا عبارة المفتاح ولا يجد ايضا من البليغ مع لانه لا يقصد  
نعم بكتابة مزينة سوي التبريد عن المزايا وبذلك يترقى عن صوات الجوانبات  
**فلا يدم** ايضا منهم ولا من البليغ معهما وانما المنكر متعارف اذ اعوي عن الرتبة فلا يجد  
من البليغ معهم ولا يدم منه من البليغ واذا استدل على المزايا التي هي ما يفلون عنها كما في  
اتناك والاسد نعم لا يجد من البليغ ولا يدم ومع البليغ محمد لان البليغ قصده  
به مزايا تعلق بالاجازات التي فيها **فلا يجاز اذا المقصود** باقل من عبارة المتعارف  
الاولي من المتعارف لان المتعارف هو العبارة **والاطباء اذ اوه** بالكم منها **فلا**  
في اخر الباب **الاختصار لكونه** نسبيا يرجح فيه اي المروج في معرفة تارة له ما سبق  
اي كونه اقل من عبارة المتعارف وهذا التفسير انبث من تفسير الشارح حيث قال  
اي الى كون عبارة المتعارف اكثر من المطابق لما سبق فاذ كونه **الا ان الشارح** راعى  
المنااسبة بقوله **واخرى** الى كون المقام **اي ظاهر المقام** خليفا **باسط** **مما ذكرنا** اي

مما ذكر في المقام فلا اختصار معين كونه اقل من عبارة المتعارف وكونه اقل من  
يقضي طاهر المقام **وهذا اليجاز** كذلك لم يعلم من كلام المفتاح صريحا تعرفهم من قوله  
في ذكر امثلة اليجاز ومن امثلة الاختصار انه لا فرق بينهما بل المتبادر من قوله **الاختصار**  
لكونه من الامور النسبية في مقام تحقيق اليجاز انه لا يفرق بين العبارتين **وفيه**  
**نظر** قد قصر نظر المصنف وعاب عنه امر ان طاهر ان احدهما انهم جعلوا بحونهم الرجل  
زيد من الاطباء ولا عبارة للاوسط غيره وثانيهما انه لم يحفظ تعريف اليجاز عن قوله  
الاختلال وتعريف الاطباء عن الحشو والتطويل **لان كون** **النسبة** **يقضي** **حق تحقيق**  
**فما** لان كبر من النسبيات يعرف بصفات جامعة وقد عرفت ان مراد السكاكي من  
التحقيق قصر تحقيق مقدار اليجاز والاطباء لا يقتضي تعيين مفهوميهما **فاما**  
**الشارح** كيف وقد تبين مفهومهما تماما في كلام السكاكي وفيه انه يبين بالبناء على امر غير في  
على طبقه عواء انه لا يتيسر الا بالبناء عليه **فما** **المعارف** **والبسيط** **الموصوف**  
**رد الى الجاهل** **وآجاب** عند الشارح بان عرف الاوساط معلوم بالتبليغ وغيره فتعين  
اليجاز والاطباء به تابع الكل واما البناء على البسيط الموصوف فاما ينعج البليغ  
لهم لا يعرفون ان كل مقام ينبغي ان يقدار من البسيط وفيه بحث لان متعارف اوساط  
العرب لا يجتبر بهم فالعرف لا ينعج الا لمتبع لغة العرب والتعريف عام لكل يحصل  
فهو رد الى الجاهل ككثير من الخطابين وان البليغ لا يحتاج الى علم المعاني فتعريفات  
الفرق لطايب البلاغة لا للبلاغة فالعرف بما يخص معرفته بالبلاغة رد الى الجاهل نعم  
انما ينعج التعريف لان معرفة ما سبق في الابواب السابقة تكفل من معرفة مقادير ما يلقى  
في معرفة البسيط الاقرب بالمقام **الا قرب** الى الصواب والى الفهم ان حال **المقبول**  
**من طريق التعريف** **المراد** اخرا عن غير المقبول من الاختلال والتطويل والحشو  
**قادية** **اصلة** **الاولى** **قادية** لان المراد بالمراد اصله بل الاول المقبول من طريق  
التعريف عن اصل المراد **قادية** **لفظ** **سأوله** **اي** **الاصل** **المراد** **اللفظ** **القصص**  
**واف** **او** **يلفظ** **زائد** **عليه** **لغايلة** واعتمد في معرفة ان الاول مساواة والثاني في  
يجاز والثالث اطباء باسعار المفهومات بذلك لا يخفى **وهذا** **البحث** **الاول**  
انه ان اراد بالقبول المقبول مطلقا سواء كان من البليغ او من الاوساط فالمراد والثالث  
غير مقبولين من الاوساط لانها خرج عن طريقهم لا داع وان اراد المقبول من البليغ  
فليس **المساوي** **والثالث** **قوله** **الاول** **مقبول** **مطلقا** **بل** **اذا** **كانا** **لواع** **والثاني** **ان** **قوله**  
كان في انان وقولنا كذا في جوابنا طلق لاهما قادية اصل المراد بلفظهما فينبغي ان لا  
يكون احدهما اطباء والاخر اجاز او بالجملة لا ينعج تعريف اليجاز والاختصار



والثالث ان قولنا هذا لك ونظائره مساواة بتعريف الشكائي ايجازا بتعريفه  
فترادف مع الشكائي في نقل اصطلاح القوم مسيلة لا تمنع منه بدون استد قوي  
ولو قيل المراد المساوي بحسب عرف الاوساط فتعريفه بكونه على ما ذكره الشكائي  
ويروى عليه ما اورد عليه الرابع ان الاجاز والاطناب والمساواة مختصة بالكلام البليغ  
لا تخرج من تقييد الفن الى الابواب الثمانية فلا يتم تعريف الاجاز والاطناب ما لم يقتد  
بالبلغة لولا ان يكون الناقص الوافي غير فصيح وكذا الزائدة لقائده **واختاروا**  
**عن الاطلاق** وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير وافي ببيانها وانما  
اختار عندي لتعريف المشار اليه للايجاز اوليا ليكذب وصفه بالقول هكذا  
الاختار بقوله لقائده **كقوله** اي الحارث بن حنظلة البكري ويذكر قيلنا من  
العرب على ما في القاموس بنو بكر بن علي ابن بكر بن وائل بن بكر بن مبرور بن  
**والعيش** خير في **ظلال النول** بالضم والفتح الحق **عاشرا** كذا قاله الشارح اي من  
عيش من عاش مكذوبا وامنعونا ولا اعدب ان يبرأه بالعيش والعيش كانه صار  
في ظلال الحبل على العيش وحينئذ يستفاد نعومة عيشه من جعله عين العيش  
ولا يكون اخلا لا **اي الناعم** في ظلال النول فحينئذ اخلا حيث فان وصفه النعومة  
**خير من الشاق** في ظلال العقل فحينئذ اخلا لغوت التقييد بظلال العقل لا يخفى  
انه لا يقييد العيش الشاق بكونه في ظلال العقل بل يعني ان يقول في سورة احراق  
اسرافات العقل وانه اوقعه في التعيين بظلال العقل والمثالة **وقال**  
الشارح لا اخلا اذ قد استمر ان عيش الجاهل لا يكون الاناعما فاستغنى به عن تقييد  
العيش في ظلال النول بالناعم مع ان لفظ الظلال لا يحلوا عن استعارية واطلق  
العيش الشاق اذ ان العيش الشاق لا يكون الا للجاهل حتى انه لو قيد كانا قيد  
تكرارا **وبقائده** اي وقوله **عاشرا** وهو كونه لفظ زائد غير متعين فيه  
الزيادة **عاشرا** قول عدي بن ابرس يذ كر غدر زيا كرم الخبيثة لجدمة الابرس  
بالجيم والاي لكرمته جيم ملكه انظر سلطنتها حيث كيت اليه ان سكت النساء ضعيف  
لا يحسن في نظر الرعايا ولا انوب سلطنتي فرائص منطوق ان الحكيم ويكون ملكي ايضا  
لك وكانت تهاب من جدمة فارادت ان تأخذ بكذا العذر وتدفعه فذهب اليها  
من غير عذر مغرورا بوعدها فاخذته وامرت بقطع راحتيه فبدلوه بالابرس والبر  
بالضم في شعر الفرس كك صغار تخالف ساير لونه والفرس ابرس وقد دون القديم  
لراعيه التقديس والادب الجلد والراعيان عرقان في باطن اليد راعين  
والصغير في راحتيه والي جدمة وفي قدرت وقولنا **لدينا** **والله** قولنا **لدينا**

الكذب

الكذب يراف المبين ولا فائدة في الجمع بينهما ولا يبعد ان يجعل ذلك حشا مقصدا  
لان عطف المبين يبين المغيرة وهي باطلة وعن الحسن المقصد كالبدي في قوله اي في  
الطيب **والفضل فيها** اي في الدنيا **للفخامة والندي وصبر الفخا** **والفضل فيها**  
شعوب بالفتح على المنية هي ما لا يتفق الا اجتماع غير ينصرف بالعلمية والثانية  
كثرة الضرورة وحل الضرر كالكاف الشارح فيه شدة لان الجربا لكثرة حصوله  
ما لا ينصرف باللام ولا ضافة مع ان البعض غير ينصرف بالاتفاق فيجوز الكثرة بلا تقييد  
على الاضطرار فالمعنى انه لا فضيلة في الدنيا للنجاعة والظواهر الصبر دون العطاء فان الخلو  
يريد الحاصل الى المال فيريد فضل العطاء مع الخلو **فيل المراد** بالندي بدل  
النفس فلا يكون حشا مقصدا **اورده** الشارح بانه لا ينهم من لفظ الندي وبانه لا معنى لند  
النفس على قدر عدم الموت الا ان يول بعدم التجوز عن الهلاك وهذا بعينه معني  
النجاعة **ورده** الشارح انما يروا كان مراد القابل فيصحح الشعر كما شعره عيا اليصف  
في الايضاح اما لو كان ذلك المناقش في كونه حشا مقصدا قلنا انه على مقتضى الاول  
يكون ايجازا لخللا وعلى مقتضى الثاني بصيرة تطويلا الا ان يقال يتعين الثاني للزيادة  
لا يهايمه خلاف المقصود **فان قلت** الحشا مقصدا ما يكون غرابا غير محتاج اليه في اداء  
المقصود ويكون مقصدا او شبهة في ان الشاعر قصد ترتيب عدم الفضل للند على اتقا  
لقاسعوب ولا بد منه في اداء هذا المقصود نعم انه كاذب وقد فرق بين الكاذب والخطأ  
المقصد **قلت** هذا اشكال قوي وغاية ما يمكن ان يقال في دفعه ان مراده ان  
لا فضل للجميع هذه الثلاثة لولا الموت لانه مع فضل البند اتصل بالآخرين فيصير ان  
لا فضل للثلاثة والمال في الفضل عن النجاعة والضرب فذكر الندي رايد موهم خلاف المقصود  
فيكون حشا مقصدا او يمكن ان يقال ذكر استطاد لما جري ذكر امين بما اشهر بالفضل على  
لسانه جري الثلاثة الذي يد كر معهما في مقام بيان الفضائل وكر ان جني في تصحيح البيت  
ان في الخلو وسفل الاحوال من يسر له حشر ومن يشد عليه رخصا ما كان النفوس ويسر له  
النور فلا يظهر للبذل كثر فضل والا قرب ان اجل فضائل المال واعلى ما يعقد الامم في  
جزء ان تستب به لي دفع الممالك ويتوي به عن العنا فلو لا القاسعوب لم يكن **قلت**  
هذا الفضل للثلاثة على غير هذا الفضل في جنس الفضل كانه لا فضل له سوى ذلك  
**وعبر المستند** **كقوله** **واعلم على اليوم والامس قبله** ولكنني عن علم ما في عدمي وقوله قبله  
صفة الامس بقدر ما كان قبله وهو الوصف للتاكيد وانما صار حشا لانه لا فائدة  
للتاكيد فيه بخلاف ابصرته يعني ومحمته اذ في وضريته يدي فانه يدفع التجوز بالابصار  
والشاع على الجمل بلا شبهة بالضرب عن الامر به **قلت** ان تجعل الامم للاستعراق اي كل امرئ



ووصفه بالقبليّة من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد تبييناً لهويته وتخصيصاً عليه  
كأنه في قوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا برية نجاة من قبليّ **المساواة** قد مرّ ما فيها  
عن الإيجاز والأطناب في مقام التصوير لقلة ما فيها فإزاد أن يستعمل صاحب كثر  
آخرها كل الغرض عنها وإما في مقام التصوير فإزاد علو شأنها في باب البلاغة **وقال**  
الشارح قد مرّ ما لا يحدّ ولا يقيس عليه للمساواة والإيجاز والأطناب هو المعنى على ما  
المصنف **فحوله تعالى ولا يحق المكر أي الأباهله وقوله** أي قول النابغة يخاطب  
أما فابن معرّف كما ووس الثعلب من المندرجين تحت العرب **فأنك كالقتل الذي هو مذموم**  
**وأن قلت أن الفتاوى** أي الموضع من أثنائها أي بعد **فأنك** وأبع شبهة بالثبوت  
في حال الخطأ ومن هذا التفسير أموراً أحدها أنه يدرك لا محالة كما هو شأن النبيل  
وأنه لا يخص أدراكه بكل شئ من المصير وتخصيصه في الذكر وأنه وإن كان في غاية البعد  
صمد إليه ويحاور لا يشي مكان هويته وإن لئله بخطه من الألفاظ والآراء  
لخطبه ومن لطائف البيان أنه ذكر مقدّمات على نفسه متباعدة عنه ثم ذكر ما حاور  
عنه تصور التبع بعد وتجاوز عنه وذكر نفسه بصورتين تصوراً وتخيلاً  
لأنه يدل صورته من هويته **قال** الشارح المحقق فإزاد ليطابق شئ من المبادئ فهو  
الإيجاز فيما أتى في الآية فحذف المشتبهي منه وإما في البيت فحذف الجزاء حتى يعقوب  
وحذف المعطوف عليه للشرط قلت الاعتبار ذلك أثر لفظي ورعاية للعنوانين الجوهريين  
يتوقف عليه تادية أصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان أطناباً بل ربما كان تطويلاً للملّة  
كون لفظ البيت والآية ناقصاً عن أصل المراد مستلزماً قد صرح كثير من النحاة بأن ذلك  
هذا الشرط أعني الشرط الواقع حالاً لا يحتاج إليه الجزاء هذا ولا يحقّ عليك أن ذكر المشتبهي  
منه إذا لم يكن لفائدة يكون حشواً وأنه يشكّل كون البيت مثلاً للمساواة باعتبار حذف  
متعلق الجزاء الطرف أيضاً وليس لك أن تحجب بأنه رعاية الأمر لفظي فلا حذف عند التحقيق لأنه  
ينافي ما قد سبق منهم من أن النكتة في جعل الجزاء جملة ظرفية اختصاراً للعلية فانه يشهد  
بأنهم جعلوا إيجازاً إلا أن يقال التحقيق أنه لا حذف والتقدير لا يلفظ كما يقتضيه التمثيل  
بالبيت وما سبق كلام ظاهر في حق أن ذكر الجزاء الطرف يكون حشواً مفسداً لوجوب حذفه  
إذا افترساده من أن يكون افتراضاً لقاعدة اللفظ والمعنى فإذ كان الشارح من أنه لو ذكر  
تطويلاً وتوق عليه **والإيجاز ضربان إيجاز الضم وهو ما ليس حذف أي محذوف**  
أو بسبب حذف نحو **ولم يكن في القصص حياة** قال صاحب المقام هو على الإيجاز وجهه  
رجح على ما هو أوجز كلام مما بين البلاغ على ما بينه المصنف **فان معناه كثير ولقطه يسير**  
أوضح المصنف كثر معناه بقوله في الأيضاح لأن المراد به أن الإنسان إذا علم أنه في قتل

كان

كان ذلك داعياً له قوتاً لميلاته لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو قصاص كونه  
من قتل الناس بعضهم البعض فكان ارتفاع القتل حياة لهم وفيه بحث لأن ما ذكره دليل على  
دعوى أن في القصص حياة والدليل لا يزال يراود لفظ الدعوى حتى يقال معناه كثر باعتباره  
وكوكان الدليل موجهاً لكنه معني الدعوى نحو كان كل دعوى نظري إيجاز **والحذف فيه**  
أورد عليه أن ما ذكره المصنف في بيان كثر معناه يفيد أن الحياة في شرع القصص أو العلم  
به تفيد حذف ويدفعه أن معني النظر أن القصص مثلاً الحياة غايته أن منشأيته مبنية  
بأن العلم به أو ثمرته يوجب الحياة والمراد من الحذف في حذف الكلمة أنه هو المعنى فإيجاز  
الحذف فلا يرد حذف كلمة في **وقسلة** أي رجحان قوله ولكم في القصص حياة **على ما كان**  
**عندهم** أي في اعتقادهم أوجز كلام في هذا المعنى وهو القتل في **القتل** أي في معني القصص  
حياة ومنه لفظه عندهم على أنه ليس كذلك في الواقع كالأفاده ببيان ومن تصور نظريهم أنهم  
لم يثبتوا أن قولنا القتل المعنى له الحذف **لقلة** **أحرف ما يناظره** أي اللفظ الذي يناظر  
قوله لم يثبتوا القتل المعنى له الحذف أي من قوله ولكم في القصص حياة وما يناظره به ما سبق  
لكم يكون زائداً على معني القتل المعنى له الحذف فالمراد بالضرورة وقفاً وصلاً في النظر  
عشره في قولهم أربعة عشر **والنقص على المطلوب** الذي هو الحياة إذا انتفى القتل  
ليس مطلوباً لذاته بل يطلب للحياة والنقص عوز على القبول **وما يفيد تنكير حيوة من**  
**النقص** ولا يخفى ما في العظمة أو الوعنة في مقام المنع على العباد يشرع القصص من إعادته  
على القبول وبين وجه تخطيطه بقوله **لغة ما كان في حيزه من قتل جماعة بواحد** فالعنى  
ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصص حياة عظيمة ولكن أن تريد تعظيم الحكم  
مع سلامة الأعضاء إذا القصص يعظم العضو والقيل **والوعنة أي الحياة الكاملة**  
**للقابل والمقوّل بالأرقاء** لا وجه لتخصيص النوعية بهذا الوجه والعظيم الوجه الأول  
بل كل من الوجهين يصلح أن يكون وجهاً لكل منهما وفي كون العظمة أو النوعية خارجاً  
عن المطلوب نظراً إلى المطلوب الحياة العظيمة أو نوع من الحياة فإفاده العظمة أو النوعية  
داخلية في النص على المطلوب **وأما زاده** لمراد الحكم من كل قصص بخلاف حكم القتل فأنه  
لا يجري في القتل الذي هو ليس بقصاص لأنه ادعى بالقتل وفيه أن مقصود هو بالقتل القتل  
في مقابلة القتل فيكون مطرد أو يمكن دفعه بأن القتل في المقابلة يجوز أن يكون قتل  
جماعة لواحد نعم لو أريد قتل واحد لواحد لكان مطرداً لكنه ليس بقصود فهم  
ويشيد أن الكلام في الفصل بحسب البلاغة وعدم الأضداد ينافي الصدق ولأننا في البلاغة  
فالأولى بالنقص على المقصود لأن مراد القتل في مقابلة القتل لفظ القتل ليس بقصافيه  
بخلاف القصص فانه نص فيما قصد به **والجواب عن التكرار** بخلاف قولهم فانه يشهد على كراهة



القتل والخلو من الشكر فضيلة وأورد عليه ان فيه رد الجهر على الصدر وهو واجب  
حسنا وقد عرفت ان الشكر ان كان من حيث هو تكرار متعصفاً وفضيلة من حيث انه رد  
الجهر على الصدر وليس ينبغي لانه يعارض خلقه من الشكر وما يلزم الشكر من رد الجهر على  
الصدر فلا يصح سبها للترجيح لوجود العارض **نعم** في كونه رد الجهر على الصدر  
وهو انه في الشكر ان يكون احداً للفظين في اول الفقه والآخر في اخرها في كون قولهم  
فقرة بحث **واستغناء عن تقدير محذوف** بخلاف قولهم فانه يحتاج الى تقدير الفعل  
عليه **قال** المصنف اي القتل ابي من تركه ولا يخفى ان الشكر لا ينبغي القتل حتى يصح  
ان يكون فضلاً عليه **قال** المراد بقي من كل واحد ما ينبغي عليه احتياج احتياج  
في القصاص الى تعاقب ولا يستغنى عن الحذف والجواب ما عرفت **والطائفة** اي  
على صفة المطابقة وبما لم يجمع بين المتضادين من القصاص والحياة وفيه ان القتل يقتضي  
ايضا استغناء ان **نعم** من راد في وجه الترجيح ما فيه من القرابة من جعل القصاص  
الدليل في الحياة مثلاً لما لم يلتفت اليه المصنف ولقد احسن وان كان في الايضاح  
لا يشترط ان في قولهم ايضاً جعل القتل سبباً لا يتغايروا ورجح ايضاً بما فيه من السلامة  
لسلامته على قولنا لا سبباً الحقيقة لقواني متحررين منه كغير الحلال قوله فانه لم يقل المصنف ان  
فيه الامر واحد ورجح ايضاً بتقديم المستند للقصاص بما عرفت ورده الشارح بان  
التقديم على المستند المنكر لا يفيد وسيره فهم على التخصيص في قوله تعالى لا يمس  
عول الا ان يقال ارادة المنكر الضرف ونفيه فيه انه لا ترام في النكاح فيكون تقديم  
الجهر للخصم المبتدأ او الاختصاص ايضاً **واجاز الحذف** عطفاً على ايجازاً لقصر القلة  
ساجدة وعلوه رتبة **والمحذوف** **انما** **جملة** فضله كان او عذر مفردة كان او مركباً  
**نصاف** جزمه المحذوف اي هو مضاف والجملة صيغة جزم جملة وقيل بدل من جزمه  
**جملة** **ونحو** **واستغناء** **القرينة** اي اهمل القرينة او موصوف نحو قوله العزيز عبد الله  
بن عمرو بن عثمان بن عفان الساعدي والعرج كليلي بالمهمتين والجمع متدرج بطريق  
مكة محيية لقوله فيه **انا** **ابن جلال** في القاموس بن جلال واضح الامر بن اجلي وحده  
معروف ثمه وطلوع الشايام في اضع العمامة تعبروني طلوع الشايام وادع وكان  
لصعاب الامور يعبرها بمرقته وتجاربه وجودة رايه او قاصدها في الامور كذا في  
القاموس اي **ابن رجل جلال** تقدير الموصوف باعتبار اصل التركيب والا فقد عرفت  
ان هذا التركيب يعنى واضح الامر وعلو في الاصل يحذف انكشف امره لا يعنى انما هو  
علو جوف الشارح لا يخفى عليك **قال** الشارح المحقق وقيل ان البقرة اذا كانت  
لا تحذف موصوفها الا اذا كان فصلاً بما قبله ومحمولاً من ابي قوله تعالى ومنهم من

ش

ذلك وما في القوم دون هذا اي رجل دون هذا وفي غيره زاد رسماء اذ الهم اضافت غير الزم  
الي الجملة فللفظ جلالاً هيناً على من لم يمتحن الحكاية مع الصبر اذ لو جعل مجرد الفعل علماً لكان  
الوزن غير متعصفاً ولا يمتحن في اوله زيادة كناية العقل فيصرف هذا ولا يخفى عليك ان  
لا يباين ما نقل عن القاموس وايضاً لا يوافق ما ذكره الشارح في البدع ان البعير يصح  
بن وذل الا ان يحل قوله انا بن جلالاً تشبيهاً بليلاً او صفة نحو **وكان وراهم منك ياخذ**  
**المنية** **عصبا** اي **حكمة** او **نحوها** اي **الفاظ** المقاربة لما من مالمية وغير معينة **بل**  
**ما قبله** وهو قوله فاردت ان اعينها فانه يدل على ان الملك كان لا يباين الا الصيغة  
**الوسطى** **لا** **في** **اخر** **الان** **او** **جواب** **لا** **يخفى** **انه** **لو** **كان** **المكره** **في** **الشرط** **وكان** **الشرط**  
قد كان عليه **لا** **المصنف** في اول بحث احوال المستند وشرحه الشارح المحقق وافقه  
التبدي في انه مذنب لفتح والمصنف كان حذف جزا الشرط من حذف الجملة وايضاً  
مقتضى كافي قوله تعالى ليحق الحق بانه لا فرق بينهما في حذف اصل الجملة وابقاء متعلقه **انما**  
**يورد** **الاختصاص** **نحو** **واذا** **اقتل** **الم** **المواظبين** **اي** **يد** **وما** **خلفكم** **لعلكم** **ترجون** **اي** **اخر** **نحو**  
**لذلك** **ما** **عرفت** **وهو** **قوله** **وما** **قامت** **من** **اية** **من** **ايات** **وهم** **الا** **كانوا** **اعين** **موصوف** **اي**  
**لذلك** **لا** **على** **انه** **لا** **يخفى** **به** **الوصف** **فلا** **يقتضي** **قرينة** **تدل** **على** **خصوص** **محذوف** **ولذا** **انما**  
**استأوا** **اليه** **يقوله** **او** **لذلك** **نفس** **الشارح** **كل** **ذهب** **ممكن** **وفيه** **غاية** **في** **نظم** **الجرا** **في** **المسرة**  
**او** **المساواة** **لانه** **لا** **يتصور** **شيئاً** **الا** **وحيث** **ان** **يكون** **قوله** **وفي** **العينين** **يتبع** **نفي** **اليه** **حذف**  
**او** **فيه** **انقاده** **من** **الشارح** **فيه** **على** **نكت** **بخلاف** **ما** **عين** **فانه** **يعبر** **من** **قوله** **بعد** **العينين** **ويذهب** **عنه**  
**بشرط** **لنظم** **نفسه** **عليه** **او** **رجحاً** **وقد** **ما** **ينظرون** **فان** **قلت** **هل** **يقدر** **في** **النظم**  
**بجواز** **ابلا** **قرينة** **فيكون** **عينا** **العدم** **بهم** **الشارح** **هو** **مؤولة** **النكر** **بما** **لا** **يهم** **او** **لا** **يقدرون**  
**الشارح** **الشرط** **القال** **ايضاً** **الكون** **عليه** **قلت** **هذا** **الشك** **كقوي** **والظن** **انه** **اه** **المينصب** **قرينة**  
**على** **المخصوص** **بعد** **رسم** **فالتقدير** **افعل** **بها** **هو** **الغاية** **في** **ذلك** **وحذف** **بمثل** **هذا** **الجرا**  
**لذلك** **هنا** **النفس** **كل** **ذهب** **ممكن** **بخصوصه** **حتى** **يقدر** **الجرا** **عليه** **ويكون** **بعد** **ذلك** **تأنيلاً**  
**في** **تعيينه** **من** **عند** **نفسه** **اي** **لهم** **ان** **الجرا** **ذلك** **حذف** **بالمبالغة** **في** **غلو** **بتحصيل** **ان** **ترك** **ذكره**  
**لذلك** **لا** **على** **انه** **لا** **يخفى** **به** **الوصف** **ما** **لما** **في** **الشرط** **اد** **وقوله** **على** **النار** **وقوله** **تعالى** **حتى**  
**جلاها** **وافتح** **ابوابها** **ولا** **الظن** **بكن** **ان** **تختص** **في** **نكت** **حذف** **جواب** **الشرط** **على** **ما** **ذكر** **بشرط**  
**لما** **عرفت** **سابقاً** **سريع** **الجريان** **كاختيار** **تبيينه** **الشارح** **او** **مقدراً** **ان** **تبيينه** **او** **الاختصاص** **على** **العبث**  
**بما** **على** **الظاهر** **او** **تحصيل** **العدول** **الي** **افوا** **لذلك** **لدين** **من** **العقل** **واللفظ** **او** **تعيينه** **او** **ادعا**  
**حقه** **وكان** **تخصيص** **هو** **لا** **بالذكر** **للتبينة** **على** **كثرة** **اعتبارها** **في** **هذا** **الحذف** **ولذلك** **المعبر** **عن**  
**لكنه** **الحذف** **في** **سائر** **المحذوفات** **او** **غيره** **لن** **عطفاً** **على** **قوله** **او** **جواب** **الشرط** **لا** **محذوف**







ولو وقع في مقام لا يرشد العقل إلى خصوص بقدر المقام وقد خفي فهم التعريف على السامع  
فقال لا يدل على تعيين هذا المحذوف بأنه أحد هما وليس المراد أنه يدل على تعيين الأمر  
او تعيين العذاب فتأمل ونعم ما ذكره كان اصعب من فهم ما ذكره المصنف فاحذرنا شرح  
كلامه على المثال من مزاجه فاعرف وانصف ولا تخفى ان العقل لا يقي بتقدير الأمر والعذاب  
بل لا بد من زائد على العقل من الأقران وغيره تعيين شيئا من الحدوث العقل لا يدل على الحدوث  
وتعيين المحذوف في هذا المثال بل على أحد الأمرين فانه ربما يجعل شيئا في ظهور الباب  
الرب ومقلبه لا يظهر عند محي السلطان فلا حذف حينئذ **وهنا ان يدل العقل**  
**والعادة على التعيين** خوفه من الذي يستلزم فيه فان العقل قد يكون على ان يقره فيه  
مضافا محذوفا لا معنى للوجود الا ان كان على ان يخص لان اللوم للاتصاف بما لا ينبغي ويحي  
ان يكون مقدره وانما **المحذوف** فانه بالفتح بتقدير فبانه يعني انه **يجعل**  
في وجه لقوله تعالى قد شققها حيا اي خرق شفاف قلبها حيا وتقدر في مراد  
لقوله تراود فتأهعن نفسه وتقدر في ما به حتى **تملأ** اي الحب والمراد به **والله**  
**دلت على الثاني** اي مراد به لان الحب المفرد لا يلام صاحبه **عليه في العادة** لانه ان  
اي قلبه لب المفرد على صاحبه فلا يقدر على انما به وفيه انه ما يلام عليه الي الام  
على ما يلزمه ايضا لان مغلوب الذي مغلوب لازمه فالاولي ان يقال لا غلب في الحب المفرد  
فلا يلام عليه في المراد به فتعين تقديرها **فان قلت** فيقدر الثاني بصره الاضافة  
العتدية الى المراد به **قلت** هي نفسها المراد به والذات لا يكون معتدلا في حق المعنى  
واما العترة فتووله الى مخاطب فليقدر **وما شأونها** اي من ادلة الحدوث لتعيين المحذوف  
**الشروع في الفعل** لان الشروع اما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه وانما  
الدلالة على أصل المحذوف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا يدل على فعل متعلق فوجه  
لا تستدبه القواعد الخفية كذا في الشرح وفيما ان مخاطب فلما يكون حريا فلا معنى  
لجعل طلب الجار والمجرور فعلا متعلقا بعبارة القواعد بل ينبغي ان يجعل الدلالة عليه  
طلب معنى حرف الجر له يقتضي الفعل وان تقديرنا الفعل الجار والمجرور لو عايد القواعد  
الخفية خير معتبر عند علماء الفن ولذا لم يحصل في النصوص حياة ليجاز المحذوف مع ان  
المر يقتضي المحذوف على قاعدة النحو وهذا العلم انما تمك يطلب معنى حرف الجر بتقدير  
الفعل ايضا ضعيف بل انما يطلب المحذوف عند عدم تمام الكلام بدونه في نحو **اما**  
**فيقد** وما جعلت لتسمية مبدأه حتى لو قيل قد راي باسم الله الرحمن الرحيم لا يكون دليل على  
لحذف ومنها **الاقتراح** اي الاقتراح بعد وجود الفعل حتى يصح جعله مفعلا للشروع  
والا فالشروع اقتراح كقولهم **لنعرس** على صيغة اسم الفاعل من الاعراس بمعنى اتخاذ الوليمة

والن

والسما على الأهل والمراد الثاني **بالرفا والبين اي عرست** فان كون هذا الكلام  
مقارنا للاعراس دل على ان المحذوف هو عرست والثاني للملابسة والمراد بالرفا الملازمة  
والاتفاق واصلة الاختلاص ومن ادلة المحذوف وقد فاقم دليل تعيين مقام المحذوف  
في اسم الله الرحمن الرحيم لان مقام دعوى الاختصاص عين ان موضع التقدير **بعدم**  
لسم الله الرحمن الرحيم لا قبله **والاطناب انا بالايضاح بعد الانعام** ومنه ما فاقم ولم يسطو  
وهو كعكس ذلك وتعيينه اجمالا بعد التفصيل لانعام ما بعد الايضاح اذ لا يصير  
ما يعقب الايضاح شيئا لقوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك  
عشرة كاملة **ليرجى المعنى في صورتين مختلفتين** احدها ما به والاخرى توصية  
ولا يخفى ان تلك الارادة كعرض الحسن في لباسين وفيه توجيه العقل الى المعنى ومما  
يعين الرغبة ما لا يخفى **وقال** السامع فيها علما والعلما خير من علم واحد هذا  
وقوله علما خير من علم واحد مثل يضرب في مدح المسورة والبحث **قال** السيد اني اريد  
قولهم علما خير من علم واحد ان رجلا وابنه سلكا طريقا فقال الرجل سمعت لنا طريقا  
فقال اني علم فقال يا بني علما خير من علم واحد يضرب في مدح المسورة والبحث كذا  
ذكر في شرحه للكشاف في تفسير تلك عشرة كاملة فقوله والعلما الصحيح فيه وعلما  
من فوايد الايضاح بعد الانعام بتسهيل الفهم والحفظ اذ المهم لو عازته اقرب الى الحفظ  
والموضع اقرب الى الفهم في كل من تلك الوجوه انه لا يفيد الا الجمع بين بيانين ويغوت  
واحد الايضاح بعد الانعام وانما يتكلفه ما ذكره بعد ذلك من قوله **وليتكن في النفس**  
**ممكن** وما تعقبه فعليه التحويل وانما يوجب فصل الممكن لان وزود المبهمة  
توجب توحيد النفس اليه والسعي في تحصيله فيقع الايضاح في ان ذلك الوجه التام  
فيحفظ كل الحافظ فلا حاجة الى ما قال السامع من ان النفس جعلت على ان يكون المميز  
بعد الانعام او وقع فيها من المميز **اولا** **وليتكن في النفس** **العلم** **قال** المصنف وذلك لانه  
يكون الايضاح علما ولنه غريب المجهول الذي في الانعام لان الانعام علم مخلوط بحسب  
تالم النفس منه وتسمي في الحاجة عنه فاذا علم علما غير متميز بالمجهول حصل له لذة العلم ولذا  
الحاجة عن الام وفيه انه لا معنى لانعام النفس قبل ايراد الله عليها لتكون مع اللذة  
لذا الحاجة عن الام فالوجه ان هناك لذة تين لذة العلم على وجه الانعام ولذا العلم على وجه  
الايضاح وليس لك ان تقول كمال لذة العلم باعتبار ان العلم بالايضاح غير مشوب بالمجهول  
كالعلم مع الانعام لانه لا يوجب ايراد المهم بل يقتضي الاكتفا بالايضاح وفي الايضاح التمام  
وتعطيه وكان وجهه انه لا طريق له ادراك ان الخطأ دفعه بل لا بد في الوصول اليه  
من التدرج وذكر في تيسيره قوله تعالى وقصينا اليه ذلك الامر ان ذر هو لا يتطوع



وزاد الشارح واذ يدفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت الا  
**خوارج** اشروح لي صدر في مثال الايضاح بعد الابتناء للثلاثه وفيه تنبيه  
 على انه لا تراحم في النكات فان اشروح في بيتي طلب شرح لي ماله لان في هذه  
 مقدمة اي اشروح شيئا وصدر في بد لا بد له خلاف ما ينبغي ذكر من النظر بل لا بد  
 فيهم من قوله بل اي لا بد ان المطلوب شرح في ماله من غير تقدير فالابتناء اعم من الابتناء  
 المقدر او المفهوم **فان قلت** في فهم في ماله نظري وان يقال اشروح صدر على قلت  
 لاحقا في تبادر ما ذكر وان كان ماله في محتمل **فان قلت** يعني في فهم البهم الفصل ولا  
 حاجة الى قوله في لان اشروح يدل على طلب شرح في ما قلت لا اعتداد بما يميز بين  
 الفعل والا لكان كل فعل مع مفعوله المتأخر اتماما وتقصيرا غير ان قول الاطباء في  
 ذكر الطرف فان الالم للنفخ هو تقييد للشرح احتراز عن الشرح بما يفرق **ومنه**  
 اي من الايضاح بعد الابتناء كذا في الايضاح والاشتب من الاطباء بالايضاح بعد الابتناء  
**باب نعم** اورد الباب يترك الافعال الاربعه على احد القولين في الخصوص وهو انه  
 خير من بدأ بخلاف القول بانه مبتدأ جملة نعم فانه ليس فيه الايضاح بعد الابتناء  
 بل الواضع مبتدأ هو المقدم على البهم وفيه تحت لان المبتدأ يتأخر في موضع المقدم  
 فهو مكرر في معنى الثاني وفيه الخبر موضع المبتدأ ولا يخفى ان عدباء نعم منه ماله هو الالم  
 والا فقد يقدم المخصوص **او زيد الاختصاص** يعني نعم زيد فيه بخلاف احد  
 انه لا يصح نعم زيد اذ فيه ضعف التاليف لما ثبت في النحوان فاقبله معروف باللام ونفعا  
 اليه او ضمير مبتدأ منصوب بما وثايبهما انه لو قيل نعم زيد لكان احلا لان  
 هم المدح العام في جنس من الاجناس لا نظيفا معني نعم الرجل زيد ان زيد اجيد  
 في جميع ما يتعلق بالجوابية لا مطلقا حتى يكون ثملا وحا بجميع ما يتعلق بالعالمية  
 ايضا ويمكن دفعهما بان المقصود بنعم مدح زيد مثلا في الجنس وقد امكن فيه الاختصاص  
 بان يقال نعم زيد في الرجولية ويقدر قولنا في الرجولية بقدرته انه الذم فيه الاطباء  
 لا تراحم الايضاح بعد الابتناء لانه يوجب غرض الباب وهو المباحة في المدح فاستغ  
 الاختصار وقد اشار الى هذا الاستماع بقوله لو اريد الاختصار فمن وجوه خمسة  
 سوي ما ذكر اتباع الاستعمال الواجب ولهذا اظهر ان المراد بقوله الاختصار ما يقال  
 الاطباء والمساواة دون ما يشمل المساواة بنا على ان نعم زيد من المساواة كاطنية  
 الشارح المحقق وصوبه السيد السد فافا فيه اسعار اطلاق الاختصار على ما يميز بين  
 دون الاطباء نوافعا لاصطلاح التكاكي وكيف لا قولنا نعم زيد في فائدة مدح زيد  
 بالرجولية اختصاصا ومساواة على ان في اثبات الاصطلاح للنكات في ضعفه اذ ما شئت

به السيد فقد جعل الاختصار مقابلا للتطوير والظاهر تناوله للمساواة ومن البين انه  
 موجبا للاختصاص كما اعترف به وانه محتمل ان لا يكون مقصرا للمساواة لعدم الاعتداد  
 بشأه ولذا الكافي في في الباب بالاجازة والاطناب ولو كان التكون من المساواة موجبا  
 لدخوله في مقابل الاطناب لبث اطلاق الايجاز ايضا على المساواة نعم الرجل زيد مدح  
 عام لزيد في الرجولية ولا بد من ذكر الرجل وزيد فلا اطناب في الكلام بل فيهما وجه  
**حسنة** اي حسن باب نعم **سوي ماله** في صحة استعمال سوي هنا نظرا لانه حرف استثناء  
 ولا يعني الاستثناء هنا والعبار الصيغة غير ماله في الجملة كما لا يخفى المبتدأ او انما وقع  
 فيه من تعيين عبارة المقام وهي محسنة حيث قال ولو لم يكن فيه اي في باب نعم في سوي انه  
 يبرز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى اطنابه من وجهه ولي اختصار من وجه اخر واما  
 الجمع بين المتنافين مثله في جمعه بين الاحمال والتقصيد يعني **انرا الكلام في معنى**  
**الاعتدال** وقد عرفت وجهه **وايهام الجمع بين المتنافين** من الاجازة حذف المبتدأ  
 والاطناب بذكر الرجل والاحمال والتقصيد والايضاح والابتناء والاجازة والاستثناء  
 وايهام الجمع بين المتنافين بوجه استطراد البيان واستعرا به وفيه ظهور سلطات  
 البلاغة في تلك البيان حيث تجمع بين الذم والنعمة واما قال ايها الجمع لان حقيقة  
 الجمع بين المتنافين محال ومن موجبات حسنة سوي ما ذكر اهتمام حتى البلاغة  
 فيه من الاجازة والاطناب **ومنه التوسيع** قاله الشارح التوسيع كلف القطن المندوف  
 فكانه جعل التغير عن المعنى الواحد بالمتن المتغير باسمين بمنزلة كلف القطن بعد التد  
 وقيدته بمنزلة المدف بعد اللق لان المتن اشبه باللف والتفسير المدف الذي جعل  
 القطن المفروق شيئا واحدا وتقصيده يشبه تقسيم المدف باللف وفك ان جعله  
 في قبيل التوسيع بمعنى اعلام النبوت اذ فيه تبيين البيان الذي هو شور المعنى **وهو ان**  
**يخرج الكلام بشي مستدرا** يعني **انها معطوف على الاول** لا يظهر فرق بين المتن  
 المفترامين وبين الجمع المفترامين والعلامة ذكر والاول ما يكون وكذا لا يظهر فرق  
 بين المتن في مجاز الكلام وفي انشائه كان يقال يثبت ابن ادم وحصلتان تشبان الموت  
 وطول الامل فالظاهر ان حذف العجز عن التعريف **مخويف** ابن ادم **وتسب فيه**  
**حسنة** **الحرض وطول الامل** وكقوله  
 . متعني في ليل شبيهه شعرها . شبيهة خديها بغير رقيب .  
 . فازلت في شعر ليل وظلمة . وتبين من حمر ووجه حبيب .  
 ويخرج عن التوسيع بقوله **انها معطوف على الاول** مثل قولنا يثبت ابن ادم وتسب فيه  
 حصلتان احداهما الحرض والاخر طول الامل مع ان الايق جعله منه فتا ماله







لان عيون الوحش حول خباياها وارجلها الجوزج الذي لم يفتق .  
سنة عيون وحش استطادها واكلها بالجرع وهو بالفتح والكون الحزن الباني الذي  
فيه سواد وبياض يشبه به عيون الوحش كنه ابي بقوله لم يفتق لتحقيق التسمية لان  
المنقوب احق بان يجعل شبيهه لانه لا شبه في العين **فالت** الاصغر الطي والبي  
اذا كانا حين فعيونهما كذا سود فاداما يذ اباضهما فسادا للجرع وبهذا طر  
فساء ما قبله انه اذا لم يكن كثره اقامتهم بالمفاوز الفت الوحش رحالهم واخيتهم  
والمره كثره الصيد **فان قلت** لا يستفاد كثره الصيد الا ان يكون حول خباياها  
وارجلهم كثره للجرع وطاهيرانه ليس كذلك **قلت** كون العيون حول الخيام والار  
يدل على الكثرة **فالت** الشارح الحق ولدفع توهم غير المقصود في بيت السقطه  
فسيقا الكاس من فم مثل خاشيم . من الدرم يسم بتقبيله حاله  
قانه لما جعل الفم كاشا صيفيا لم يسم من الدرم كالكاس فاما لما يكرع فيه كرايه  
من اهله المجلس حتى كانه يقبله فمع ذلك بان وصفه لم يقبله ذلك متكر فكيف عثر  
**وقالت** السيد السند ان البيت يحتمل وجهين احدهما انه لم يكن في نعرها حاله  
اي شانه تغير لونه والثاني انه كان وقع توهم غير المقصود اعلم اني في الثاني دون  
الاول **قلت** لما شبه فمه بالخام والخام زيميا يسود بالخبر ربما يتوهم ان يكون في نعر  
شانه تسبه سواد الخام فدفعه بذلك ولكن ان تريد به لدفع توهم ذكر الشارح  
احكام الرجل فيكون مبالغة في تقييده لانه اذا لم يتيسر ذلك بحاله فكيف يعثر  
**وقيل** لا يخص بالشعر وهذا يخص بالشعر اخر البيت كافي لقول الاول وهذا يخص  
في الشعر اخر الفقرة **ومثل** كذلك لذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين  
**اتبعوا من لا يسالكم اجرا وهم مندودون** لان قولهم وهم مندودون مما يسم المعنى بدونه  
لان الرسول مندود لا محالة وذكر زيادة المثل على الاتباع والذريع في الرسل لا  
يختصون معهم شيئا من دنياكم وترجون صدقتكم فيستظم لكم خيرا لدنيا والاخرة كذا  
في الشرح **قلت** المثال اتبعوا من لا يسالكم اجرا وهم مندودون بكليته لان الرسول لا يكون  
الا كذلك وفيه مزيد للمثل لما ذكره فتأمل **وانما السند يدل على حقيقة البيت**  
**بجمله** تشمل تلك الجملة الثانية **فماها** اي معنى الجملة الاولى **للموكتد** عليه  
بالتعقيب ولا يخفى انه يشمل الجملة المؤكدة بخوان زيد اقام وجاز زيد جاز زيد فثبت  
وبين التكرار عوم من وجهه **وقد مر** ان السند لم يخرج **مخرج المثال** بان لم يستعمل لانه  
المشادة بل توقف على ما قبله كذا في الشرح ولا بد فيه من قيود اخر نظرا الى ما فسر به  
الخارج مخرج المثال هو ما يكون حكما كليا منفصلا عما قبله جاريا مجري الامثال

في الاستقلال وبسوا الاستعمال فهذا الضرب المقابل له ينبغي ان يتحقق بان لا يستقل  
ان يكون حكما جزئيا او كليا لم يفسر استعماله وكان حسن الترتيب ان يقدم الضرب الثاني  
لانه ياتي الان يقال الضرب الاول اسد ارتباطا بالمقصود من الثاني فلذا تقدم **مخرج المثال**  
**جزئيا هو ما السند وهذا جاريا في الاكفور على وجهه** وهو ان يكون المعنى وهذا جاريا في ذلك  
الجزء المختص فيكون متعلقا بما قبله لانه يحضر في الكفور وأشار بقوله على وجهه ان هناك  
وجه اخر ليس مما نحن فيه وهو ما نقله عن الشيخ في الايضاح من ان الجزاء عام لكل كلمة  
يستعمل تارة في معنى المعاقبة وتارة في معنى الاثابة فلما استعمل في قوله جزئيا هو ما  
كفر او بمعنى كافيا هو بغيرهم قتل وهذا جاريا في الاكفور بمعنى وهذا يعاقب الا الكفور  
**فالت** المصنف فعلى هذا يكون من الضرب الثاني **فان قلت** لولا ان جزئيا بمعنى ما قبله  
لا يستعمل وهذا جاريا على معنى وهذا يعاقب فيوقف على سابقه **قلت** المتوقف لهم المراد  
بالاختصاص باعتبار ما لا اله الا الله اللفظ وهو لا ياتي في الاستقلال اما الثاني ان يكون نفس الحكم  
متوقفا على قبله فانه لا يبيح نفي مطلق المعاقبة من غير الكفور فانه المبالغة في الكفور  
ويكفي في المعاقبة الكفر فعلى هذا لا بد ان يجعل النظم ايضا على انه هذا يعاقب ذلك  
المعقاب الا الكفور فعلى هذا الوجه ايضا يكون من الضرب الاول نطقا ان يقال حصن  
العقاب اذ عاي فلا يحتاج الى التقييد والاولى ان يجعل من الضرب الاول مطلقا يستقي  
عن اعتبار الادعاء ويمكن ان يجعل الجزاء على المطلق ويخرج مخرج المثال بان يقال لاجزا  
على الكفور واما الاثابة فخص فضل لان الشارح لا يفي عمله بما وجد عاجلا وليس بما يسمي  
جزا الا يار في معرضه من غير ان يكون على حقيقة الجزاء **مخرج المثال** بان  
تكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبله جاريا مجري الامثال في الاستقلال  
وفسوا استعمال **مخرج المثال** الحق **وهو** اي اضمحك الباطل ان الباطل كان زهوقا  
في الايضاح وقد اجتمع الصنفان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد فان  
مت هم الخالدون كل نفس اية الموت فقوله افانمت فهم الخالدون تدل على ما قبله  
وفي تقديره استعار كافي ان التدبير يطلق على الجملة الثانية ايضا ولا يبعد ان يكون  
التدبير لان جملة واجد **وهو ايضا** اي عاد التقسيم عودا فبنيه تخرج بان التقسيم مطلق  
التدبير لا تقسيمه الثاني كقوله بعض من المثالين المذكورين ان تقسيم القسم ليس عود  
القيمة الابتداء بعد من جعل تقسيم قيم التي تقسمها له **مخرج المثال** فان زهوق الباطل  
منطوق واما التاكيد فهو مخرج كقوله اي التابغة الدنياي ولست مستيق احال الله اي  
لا تصليح حالنا من اعمومه بالنفي وليس حالنا من صير الخطاب في لست او مستيق لاننا اضح  
حالا عن الفاعل والمفعول فهو حال عما يتصل به الا بقرينة وليس صفة لاحال ان المعنى



على انك لست بمسبق اخطا ان لا يصلح تفرق حاله وذميمة خصاله والحال اقرب من  
معنى الشرط من الصفة لانه قيد للغايلة ون الصفة **على شعب** اي تفرق حال وذميمة  
خصال **اي الرجال المذهب** اي المنع الفعالي والمضي الخصال **واما بالثبوت**  
**الاحتماس ايضا** وهو التحفظ سمي به لان فيه تحفظ الكلام عن نقصان الايمان بفتايب  
التمية بالثبوت **وهو ان يثبت** **لا** ان اريد بكلمة في الجزئية يشكك في كماله لا يكون  
جزء الكلام ويكون جملة مستقلة وان اريد الظرفية لا يشكك في كماله فاما ذلك  
**يوم خلاف المقصود** **بما دفع** اي مثالين احدهما الواقع في الوسيط والاخر هذا  
على طبق ما في الايضاح **وتحت ثوب** احد المثالين لدفع الوهم قبل حدوثه والاخر ليدفع  
**بعد** **كقوله** اي قول طرفة كسوءة **فسي** **يارك** غير مفيد **ها** مفقود **سب**  
او مطلق اي سقيا غير مفيد **الغبار** وجعله الشارح كلاما من بعد **سب** **سب**  
اي نزول المطر في الربيع **وذميمة** اي مطر في الربيع **بهي** اي تستدل فيه الشارح  
المفيد لان نزول المطر سببا للثبوت **فقد يكون مفيد** او سببا لخراب الديار **ولذلك**  
الشرح **ولكن** ان ثوب صوب الربيع **مضطر** في اوله مفيد في اخره لانه لا يضر المحصولات  
فاخره عنه بقوله غير مفيد **ها** **وتحت ثوب** **بما دفع** **بما دفع** **بما دفع**  
بمعنى الامفيد **ها** فيكون استثناء عن الاهد فيكون من اصل لا للثبوت **ويح** **قوله**  
**تعالى اذ له على المؤمنين اعز على الكافرين** فانه لو اقتصر على وصفه بالادلة للمؤمنين فانه  
لو اقتصر على وصفهم بالادلة على المؤمنين لزم ان ذلك لضعفهم فاني على سبيل التمكن  
بقوله اعز على الكافرين **وقد اورد** **الوهم** **واسعا** **وان** **ذلك** **تواضع** **منهم** **للمؤمنين** **فلا**  
عدي بهي لتضيق معنى العطف **وتجوز** ان يكون من قبيل تضيق الشرف والعلو **اي** **اذ له**  
**لهم** **مع** **فضلهم** **عليهم** **لذا** **اي** **الايضاح** **والشرح** **وتحت ثوب** **الاية** **لتنفيهم** **عن** **الرجوع** **عن**  
**الايمان** **والمقصود** انهم لو رجعوا عن الايمان سببا في الله يقوم اذ له على المؤمنين اعزة  
على الكافرين فيقلب حالهم من كون هذه القوم متواضعا لهم الى كونهم اذ له لهم ولا يرد  
في افادة هذا المعنى من ذلك قوله **اعز على الكافرين** **فان** **الاهل** **في** **اصل** **المقصود** **وليس**  
**من** **الاطناب** **في** **بهي** **والله** **تعالى** **اعلم** **وليس** **من** **هذا** **القيم** **قول** **كعبين** **سعد** **الغفورا**  
**حليم** **اذ** **اما** **الاهل** **من** **اهله** **منع** **الحلم** **في** **عين** **العدو** **ومهم** **ب**  
**فانه** **لو** **اقتصر** **على** **وصفه** **بالعلم** **لزم** **ان** **ذلك** **من** **عجز** **فان** **الاهل** **هذا** **الوهم** **بان** **حكمه** **انما**  
**هو** **في** **وقت** **ثبوت** **الحلم** **لا** **اهله** **وهذا** **انما** **يكون** **عند** **القدرة** **والا** **لم** **يكن** **زينا** **واما**  
**المصراع** **الثاني** **فقد** **فرغ** **المصنف** **انما** **أكد** **لمفهوم** **قوله** **اذ** **اما** **الاهل** **من** **اهله** **وهو** **ان**  
**غير** **حليم** **حين** **لا** **يكون** **الحلم** **زينا** **لا** **اهله** **فان** **من** **لان** **يكون** **حليما** **حين** **لا** **يحسن** **الحلم** **يكون** **مهيئا**

في عين العدو ولا محالة فيكون هذا تذيلا لتأكيد المفهوم لا تكميلا لاربع بعض الناس فيه  
نظرة لان تذييل التكميل تكميلا لا لا يعني فيه هذا الاعتبار وجعله هذا البعض **كلاما**  
الشارح المحقق وفيه نظره لانا انظر ان لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيئا حين  
عين العدو **وتجوز** ان يكون غصبه مهيئا بما لا يهاب ولا يجابه ويمكن اثبات ما منع  
بانه اذ لم يكن جملة حسنا اذ لا تقع لغضبه **فان** **الشارح** **والذي** **يخطر** **بالبال** **ان** **بهي**  
البيت الطيف واذق بما يشعربه كلام المصنف وان المصراع الثاني تكميل وذو لاني  
كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم **بهي** **بذلك** **الحالة** **ليس** **مهيئا** **لما** **به** **من** **البسامة** **وظلا**  
الوجه وعدم اثار الغضب **والمتلة** **ففي** **ذلك** **الوهم** **يقوله** **مع** **الحلم** **في** **ذلك** **الحالة**  
**التي** **يحسن** **فيها** **الحلم** **حيث** **بنايه** **العدو** **ولم** **يكن** **مهيئا** **في** **غيره** **فكيف** **في** **غير** **ذلك** **الحالة**  
**واما** **بالثبوت** **وهو** **ان** **يؤتي** **في** **كلام** **لا** **يؤتي** **خلاف** **المقصود** **يخرج** **عنه** **تتميم** **ذو** **في** **كلام** **بهي**  
**خلاف** **المقصود** **فان** **العقد** **بين** **التتميم** **والتكيد** **بيان** **التمية** **في** **التتميم** **غير** **دفع** **وهو**  
**خلاف** **المقصود** **اذ** **لا** **يخرج** **من** **اجتماع** **التتميم** **والتكيد** **فصله** **فصله** **فصله** **فصله** **فصله** **فصله**  
**بين** **علما** **العربية** **كون** **الفضلة** **بمعنى** **مقابل** **العدو** **فان** **الشارح** **المحقق** **حفظ** **المعارف** **ومنهم** **من**  
**حكمه** **على** **ما** **يزيد** **على** **اصل** **الموارد** **ولا** **يقوت** **بجذبه** **فرد** **الشارح** **في** **المختصر** **بانه** **لا** **يخصم**  
**بذلك** **التتميم** **وبان** **كونه** **كلام** **المصنف** **في** **الايضاح** **ولا** **ها** **صغيفان** **اما** **الاول** **فان** **المصنف**  
**غير** **مختص** **عن** **ذكر** **ما** **لا** **يخصم** **قسم** **في** **قيم** **يشهد** **له** **قوله** **في** **تعريف** **الايضاح** **بما** **يفيد** **تميم** **بهي**  
**المعنى** **يد** **وهنا** **اما** **الثاني** **فان** **المصنف** **لم** **يزد** **في** **هذا** **المقام** **في** **الايضاح** **على** **في** **التخصيص** **الا**  
**تكميلا** **لا** **مسئلة** **مع** **انه** **لم** **يتم** **بغير** **الفضلة** **ثم** **ماد** **في** **بحث** **الاعراض** **ان** **من** **استطاع** **في** **الاعتراض**  
**كونه** **بين** **كلامين** **او** **في** **ان** **كلام** **وتجوز** **كونه** **غير** **جملة** **بمثال** **الاعتراض** **عند** **التتميم** **بعضا**  
**بنا** **فيه** **فانه** **لو** **لم** **يكن** **التتميم** **مخصوصا** **بالفضلة** **لم** **يتوقف** **محمول** **الاعتراض** **بعض** **صوره** **على**  
**توجيه** **ايضا** **الا** **انه** **يفيد** **ان** **يكون** **مراده** **هذا** **الموضع** **لانه** **مذكور** **في** **فصل** **كتاب** **فلا**  
**معنى** **للاخالة** **بالايضاح** **من** **التخصيص** **بالفضلة** **يوجب** **ان** **لا** **يكون** **قولنا** **ان** **يؤيد** **بقا** **شبهة**  
**الطمع** **ويطعم** **الطعام** **من** **التتميم** **مع** **انه** **كقولنا** **ان** **يؤيد** **يطعم** **مع** **مقاساة** **شدة** **الجوع** **ولا** **يجزى** **انه**  
**يعيد** **عن** **الاعتبار** **جدا** **الامانة** **ويطعمون** **الطعام** **على** **بهي** **وجه** **من** **وجهين** **ذكر** **اي**  
**تاويل** **الظم** **وهو** **كون** **صنعة** **للطعام** **واما** **على** **توجيه** **اخر** **وهو** **كونه** **بهي** **لا** **يكون** **من**  
**الاطناب** **لانه** **لناحية** **اصل** **الموارد** **لا** **تقوت** **على** **الوجه** **الاول** **ايضا** **هو** **اصل** **المعنى** **لانه**  
**لا** **يؤيد** **بهي** **في** **اه** **الهم** **يطعمون** **الطعام** **مع** **حب** **الطعام** **لانا** **تقوت** **لولا** **الامانة** **في** **الطعام** **لم** **يكن**  
**لا** **فائدة** **ان** **الطعام** **مع** **حب** **الطعام** **وجه** **لم** **يقصد** **اليه** **البليغ** **ولا** **يفيد** **ان** **يجعل** **الغنى**  
**للطعام** **اي** **يطعمون** **الطعام** **بنا** **على** **حب** **الطعام** **فيكون** **لا** **فائدة** **ان** **الطعام** **يكون** **المختار** **خلقنا**



لم فلا يكون ايضا مما نحن فيه **قال** انا اشرح الحق وتفيد المدة في قوله تعالى سبحانه  
 الذي اسري بعينه ليلة في الايام ان الاسرار لا يكون الا بالليل لليلة على الله اسرار  
 به في بعض الليل **قال** التبدل السند اذ هذا وان كان الكشاف لكنه اعترض عليه بان  
 البعضية المستفادة من التكميل هي الكون في بعض الافراد لا الكون في بعض الاجزاء ونحن قد  
 قد حقق ائمة الاصول ان الطرف المنسوب هو المعيار فلا بد ان يستوفى الطرف في جميعه  
 الا ان الامة تروى قولهم لا قوله الكشاف للاجماع على ان الاسرار كان في بعض الليل ولكن ان  
 يقول ان اراء بقوله في بعض الليل في بعض افراده لكنه بعيد بقاء افاة ان الاسرار كان  
 في بعض الليل في بعض افراده ليس ان هذا على اصل المنزاد **واما بالاعتراض وهو ان**  
**في انشا الكلام او من كلامه متصلين يعني جملة او الكثر لا محله** اي الجملة او  
**من الاعراب السكتة سوي** وقع الالهام **قال** انا اشرح الحق والمدراء بان يقال الكلام  
 ان يكون الثاني بيان الاول او الثاني او قد لا يصدق فانه ان يكون الثاني في عطفا  
 على الاول كما في قوله تعالى اني وضعنا النسي والله اعلم بما وضعنا وليس الذي لا ياتي في  
 محتملها غيرم اعتراض كاعرف بدو الظاهر ان الصفة المقطوعة مما يتصل بمعنى الجملة الثانية  
 وكذا اجاب سوال نشار من الجملة السابقة وقد دخل في التعريف تذييل في تشكيل لا محله  
 من الاعراب اذ او قعا بين جملتين متصلتين معني ولا يخص محول الاعتراض بعض صور التكميل  
 بما اذ يجوز كون الاعتراض مما لا ياتي جملة متصلة بما قبل الاعتراض كما هو في ما سبقت  
 وينقص التعريف بقطر لا محله من الاعراب بين المقطوع والمقطوع عليه خوفه  
 الذين يحكمون العرش ومن حوله يستحقون جندهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين  
 امنوا فان قولك ويؤمنون به جملة لا محله لما من الاعراب وقع بين جملتين متصلتين  
 مع انه لا ينبغي اعتراضا كالاربية فيه **كالقرينة في قوله تعالى ويجعلون به النبات**  
**سجانه ولم ما يشتهون** فان قوله سجانه جملة لا محله لما بتقدير اسجانه سبحانه وتعالى  
 في انشا الكلام لان قوله ولم ما يشتهون معول لا محله لمطوفات على معقولة اعني به والنبات  
 وليس به طرفا لغو المحل والالكان المحل بعني الخلق لا معني له وقيل والالكان  
 الفاعل والمفعول ضميرين متعلقين لشي واحد وهما يجوز في غيرا فعال القلب ورد به  
 هذا يجوز في المفعول بواسطة نحو هذا النيك ومعني المحل به النبات جملة مستحقا  
 للنبات ومعني المحل لانفسهم للنبات استحقاقهم له ولو جعل قوله ولم ما يشتهون كلاما  
 يكن تصرفا بالقياس لعلهم مستحقين لما يشتهون **والدعائي قوله** اي في قول خوف بن جمل  
 بن فهد بن شيان يشكركم وضعفه  
 ان الثامن وبلغنا . **انوت معني في سورة**

اي الى مفسرة وهو كنفوان وزعفران وزهقان عليهما في القاموس بقوله وبلغنا  
 اعتبارا صنية مع الواد ومن لم يعرف الواد الاعتراضية تكلف في جعل الجملة حالية ومثل هذا  
 الاعتراض كثير اما بالنسبة للحال والفرق دقيق **والنبي في قوله واعلم فعل امر برفع** جعل  
 الخطاب بقوله فعل امر برفع متبها متبها متبها الى معرفة ما يعقبه عن قلب خاضع ومن لم يعرف  
 فشرح بالنسبة على امر بنائب المقام التنبه عليه وفيه تنبيه على ان الاعتراض يكون بالها **ان**  
**سوف ياتي كلما قدرا** من التقدير والالف للاطلاق واما هي المحففة وامر اي هي ضميرنا  
 تقدير يعني المقدرات لا محالة **وما حاج بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا** يعنون فيه شيئا  
 ما حاج بين وتمثيل هو اكثر من جملة **قوله تعالى فاقوهن من حيث امرهم الله ان الله يحب**  
**الوابين ويحب المظهرين** تساوم حوث لم لاحقا في ان الاعتراض هنا جملة واحدة  
 وخبر جملتان وليس اكثر من جملة لا محله من الاعراب والمثال الواضح **قال** رب اني ضعفت  
 انني والله اعلم بما وضعنا وليس الذي لا ياتي في محتملها غيرم اعتراض كاعرف بدو الظاهر ان الصفة المقطوعة مما يتصل بمعنى الجملة الثانية  
 حوث لم قوله فاقوهن فمما بينه بقوله فان قوله **تساوم حوث لم** بيان لقوله **فاقوهن**  
**من حيث امرهم الله** يعنى ان الماقي هو مكان الحوث لان الغرض الاصيل من شرح النكاح هو التنازل  
 وبما النوع لاقتضا الشهوة بل خلق الشهوة لذلك والشك في هذا الاعتراض الترخيب والتوبة  
 لمن خالف الماقي والتقية عن غير الماقي لما فيه من الاذي والقدرا الذي الاجتناب عن المحقق  
 والاعتراض نكت اخرى منها تخصيص احد المذكورين بمرئد التاكيد في شأنه ونحوه وصديقا  
 الانسان بالادب محله امره وهنا على ههنا وفصالة في عامين ان اشكر لي وكوالديك بقوله  
 ان اشكر لي تفسير لوصفنا وقوله محله اعتراض اجابا للتوصية بالام خصوصاً ومنها الاستعانة  
 في قول ابي الطيب  
 . **وخفوق قلب لورأت لبيبه** . **ياحبي لرايت في جبهة ما**  
 وجعل المصنف والشاح من نكت الاعتراض في البيت صيغة الطباق وفيه انه من البدائع  
 ومنها دفع ما يتصور به في هذا البيت فانه وقع مندرجهم القلب بنو المحبوبة  
 التي هي الجنة ويجعل ان يكون المقصود التنبه على ان شعار هذه الدار المحبوبة كما ان الحاجة  
 عن جنتهم بالجنة ومنها بيان التنبه لامر فيه عارضة كما في قوله  
 . **فلا هيحربند وفي اليا رب لاه** . **ولا وصله يصفونا فنكارمة**  
 فان كون هجر الحبيب مطلوبا امر غريب فبين تنبيهه وهذا الاساني ما قيل انه جواب سوال  
 لان بيان السبب يجوز ان يكون للسؤال المقدرا **وقال قوم قد يكون النكتة فيه غير ما ذكر**  
 الاوضح وقع الالهام ثم افترقوا فرقتين **جوز بعضهم** **وجوزة اخر جملة** لان في انشا جملة  
 لا ياتي جملة متصلة بما فلا يكون بين كلامين ايضا وقد تبهم الكشاف على ذلك **جملة الاعتراض**



بدا التفسير صور التدليل كلها وبعضها **شبه** وهو ان يكون جملة لا محل لها  
من الاعراب الظاهر نعم ولوقا كونه غير جملة بلام الغند لسد جملة لا محل لها من الاعراب  
بلاخفا قائل **شبه** الاعتراض بهذا التفسير **شبه** صور التتم **والشبه** وهو ان يكون  
الكلام والكلام المتصليين يعني وفي الايضاح انه ليس له مكان كذلك من التتم والتتم  
ولا يكون له محل من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او **قوله** الشارح المحقق في  
اختلافه انه اما ان يشترط في الاعتراض عند هو لا ان يكون له محل من الاعراب او لا يشترط  
فان استراط ذلك لم يصح تجويز كونه غير منفرد لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب واللام  
يشترط فلا وجه لتقييد التكميل بما لا محل له من الاعراب هذا ويمكن اعتبار الاشتراط  
قوله المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب فيه ان المفرد يجوز ان يكون حرف تنبيه وحرف خطا  
وصوتا من الاصوات ولا يكون له محل من الاعراب قوله لا يشترط التتم اختلافا انه يعني في التتم  
الفضل بما قرره وقد فسر البعض بما يزيد على اصل المراد ولعل من يتركه في تفسيره  
ما ذكره المصنف نقلا **واما خبره** **قوله** غطف على قوله اما بالايضاح بعد الايمان **الذي هو**  
**العشرون** **من قوله** **البحر** **يخمد بهم ويؤمنون به** فانه لو اختصر لم يدركوا مؤمنون به لان  
**لا ينكروهم** **من بينهم** فلا حاشية الاخبار به لكونه معلوما **وحسن** **قوله** اي سبب حسن في  
ذلك ان جملة ما ضا من التحسين وفاعله **اظهار** **شرف الايمان** وفي الحسن وتصفى لظهور  
شرف الايمان على انه مفعول له على مذهب من لا يشترط لنفسه اتحاد فاعله فاعله **شرف الايمان**  
**له** اي في الايمان لا يقال كالاجال لانكار ايمانهم لا مجال لانكار تسبيحهم وحدهم فوالله  
**الطنان** **اظهار** **شرف التسبيح** **والحد** **لانا** **قوله** **يجوز** ان لا يكون عبادتهم التسبيح والحد  
ولا بد من التأويل في مقام بيان غير ما ذكره في التماس ما سبق بغيره اذ في كل موضع  
لمصنف في الايضاح فاورد امثلة في التكميل والتتم لما هو بغيره **قوله** **واعلم** ان الاكروية  
الكلام بالاجازة الاطنان بمعنى عرفت وانه قد يوصف **الكلام** **بلي** **الاجازة** **الاطنان** باعتبار  
**كثرة** **حروفه** **او قلما** **بالسبب** **لله** **كلام** **احر** **ساو** **له** اي لذلك الكلام في اصل المعنى واما  
فقد المعنى بالاصل لعدم امكان المساواة في تمام المراد فان للايجاز مقام ليس للاطنان  
وبالعكس ولا يوصف بالمساواة بهذا الاعتبار لعدم المساواة بهذا الاعتبار مما يدعيه  
اليه المقام بخلاف الاجازة الاطنان **قوله** **اي** **قول** **اي** **تمام** **يصدق** **لله** **اي** **يعود**  
غنى **اذ هو** **يود** تمامه ولو زرت في ذي هذا فانه هذا الذي لهيشنة والعقد البكر واللام  
المرادة التي ارتفع ثبوتها ولا يخفى ان السيادة ايضا من الدنيا فالمراد من الدنيا غير الشهود  
الا ان يراد سيادة الاخوة والاول اظهر **قوله** **الشارح**  
**ولست** **بظار** **لله** **جانب** **الغني** . **اذ** **كانت** **العلية** **في** **جانب** **الفقر**

والعليا

والعليا كالحسرة العقلية العالية على ما في القاموس **قوله** الشارح المحقق اذ بالاعني  
مستبينة اعني الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة مع التعب ترجع عند من الراحة  
مع عدم السيادة ولا ضرورة في الحدوث عن الظاهر فصار على تمام اجازة النسبة الى  
البيت لمساواة له في اصل المعنى مع قلة حروفه والمساواة اما تحقق اذ اهل النبي على  
المباينة في بقي النظر على بقي المباينة في النظر لا يبيد اول النظر وهذا الاجازة قد يكون  
اجازة بالتفسير السابق وقد يكون اطنابا وقد يكون مساواة وكذا هذا الاطنان **وقوله**  
**لله** **اي** **من** **المضارع** **والبيت** **مع** **التفاوت** **في** **كونه** **متظن** **وكون** **ذلك** **ظاهرا** **وقوله**  
**عليا** **لا** **يأمن** **عيا** **يفعل** **وهو** **يسئلون** **وقوله** **الحامي**  
**وتذكر** **ان** **مينا** **علي** **الناس** **قوله** . **ولا** **يسكرون** **القول** **حين** **يقول**  
اي غير ما بينا من قول غيرنا ولا يخفى واجد على تغيير ما تقول **قوله** الشارح المحقق  
**قوله** **ويقر** **لأخص** **من** **البيت** **بالقول** **ونعم** **الاية** **كل** **يقول** **ولكن** **ان** **تقول** **الشعر** **مختص** **بالنار**  
**والاية** **تتم** **كل** **قوله** **ولا** **يخفى** **ما** **في** **حكم** **المعاني** **بدا** **البيت** **من** **الغاية** **والابتداء** **حيث** **عز**  
**المصنف** **على** **الكافي** **وعنه** **الحمد** **لله** **الذي** **انتم** **عليها** **نعم** **البيان** **فوقها** **لوقية** **المعاني** **للمعاني**  
**والتعاني** **من** **الاخوان** . **التي** **هت** **لنا** **معرفة** **واحد** **لا** **تقد** **فيه** **يطرق** **مختلفة** **والاصح**  
**الدلالة** **من** **منا** **عن** **التبيين** **والتمويه** **وحفا** **بظهور** **الحقيقة** **عن** **الاطنيان** . **بالمجاز** **عنا**  
**بايضاح** **كفايات** **البيان** . **وتخصا** **عما** **يحول** **بيننا** **وبين** **المفاو** **واحد** **واحد** **انا** **المسما**  
**قوله** **ان** **المعاني** **الزلفي** **ووفقا** **لثنتين** **لسم** **الله** **الرحمن** **الرحيم** **من** **الاسماء** **المعاني** **افق** **لغة**  
**الغرب** **والترتيب** **لكل** **منها** **مناسبة** **بالمصطلح** **عليه** **مستغنية** **عن** **التبيين** **الثاني** **لله**  
**ثاني** **الاول** **فانه** **يجعل** **الغزل** **الاول** **الذين** **او** **ثاني** **الفوق** **الثلاثة** **فانه** **في** **المرتبة** **الثانية** **لان**  
**التعبير** **بشعر** **ترتيب** **المعاني** **في** **الفقر** **وما** **هو** **احد** **في** **البلاغة** **اصل** **بالنسبة** **لله** **ما** **هو** **بائع**  
**لنا** **فلما** **اخرج** **من** **المعاني** **وقدم** **على** **البديع** **واما** **ما** **قال** **السيد** **السند** **انه** **اخرج** **من** **المعاني**  
**لان** **عمل** **المعاني** **يحت** **من** **افادة** **التركيب** **بخواصها** **وعلم** **البيان** **عن** **كيفية** **تلك** **الافادة** **فقر**  
**منه** **منزلة** **المركب** **من** **المفرد** **والشعبة** **من** **الاصل** **ففيه** **ان** **عمل** **المعاني** **يحت** **من** **الدلالات**  
**العقلية** **على** **اصل** **المعني** **على** **المواضع** **على** **ان** **تأخر** **كيفية** **الافادة** **من** **الافادة** **يفيد** **وحان**  
**تأخر** **البيان** **من** **غير** **ما** **حاجة** **لله** **تنزيله** **من** **المعاني** **منزلة** **المركب** **من** **المفرد** **قوله** **الشارح** **بلي**  
**المختصر** **قد** **معه** **على** **البديع** **للاحتياج** **اليه** **في** **فسر** **البلاغة** **وتعلق** **البديع** **بالنوع** **يريد**  
**انه** **يحتاج** **اليه** **في** **فسر** **البلاغة** **في** **الجملة** **لانه** **لا** **يتم** **بلاغة** **كلام** **بدون** **اعمال** **علم** **البيان** **اذ** **الكل**  
**المركب** **من** **الدلالات** **المطابقة** **لا** **يحتاج** **في** **تحصيل** **بلاغته** **الا** **الى** **عمل** **المعاني** **اذ** **لا** **حاجة**  
**اليه** **علم** **البيان** **للدلالات** **المطابقة** **لا** **ستعرف** **وبهذا** **التحقيق** **ظهر** **وجه** **اخر** **لقد** **قدم** **عمل** **المعاني**



اد لا بد منه في بلاغة الكلام امثلا بخلاف البيان **علم البيان** ان يعنى يقابل علم المعاني  
والندب **وهو علم** اي ما لا يعلمونه عن الادلة او تصدق بها ما حاصله عن الادلة او ملل  
بذلك التصديقات اعني كيفية راحة يمكن بنا من التصديقات بمسئلة متصلة تفصيلها  
من غير حاجة للجمع كتر حديث **واما** فبينا نعاين العلم بالحصول عن الدليل وانما العلم  
الناظر في هذا المقام لما حقق ان من جمع مسائل العلم بالتقليد لا يسمى عالما ولا تقدر  
بما لا يسمى عالما واستعمال لفظ العلم في التعريف محل لما عرفت من انه لا ينعى به  
هذا المثل من استعمال اللفظ المشترك في مقام يعنى اي بمعنى يكره مما لا يقابل العلم  
عن ضرر الاشتراك وهو انه غير المقصود بخلافه وان جلي عند هذا المثل لم يخل عن  
الابع انه ما اريد **يقرب به** شاع استعمال المعرفة في ادراك الجزئيات تصور ان  
او تصدق بها او استعمال العلم في ادراك الكليات كذلك فالمعنى علم يعرف به **ايراد**  
كل معنى واحد واحد يدخل في قصد التكرار على ان اللام في **المعنى الواحد** للاستعراق  
العرفي والمراد بقوله يعرف به سرعته اذ لو لم يدرع ولم يعرف عليه المعنى الواحد  
او او لم يقصد المتكلم لم يعرف ايراده وهكذا هو العرف في وصف العلوم بمعرفة  
الجزئيات **بما قال** انا ارجع فلو عرف من ليس له هذه المدة ايراده معني قولنا زيد  
جواد من طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان **اقول** بل لو عرف من ليس له هذه المدة ايراده  
كل معنى يدخل في قصد المتكلم كالعرفي المتكلم بالندبة لم يكن عالما بعلم البيان **ولقد**  
القوم المعنى الواحد بما يدل عليه الكلام الذي روي عنه المطابقة لمقتضى الحال واعرف  
عليه الشارح بانه مما لا يقم من الغبار وكلامه في مباحث البيان لا يتعدى لان الحجاز  
المعقد بآسره وهو من معطر مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية انما هي مفردات  
ويمكن دفعه بان تخصيص المعنى الواحد بمعنى البليغ لا شتبارا في موضع الفن اللفظ  
البليغ على وصف المعنى الواحد بمثل ان يكون باعتبار وجود يحصل بمعنى اعتبار  
ترتيبه في النفس بحيث لا يبعث تقديم جزء على جزء هذا هو الوحدة المعنوية في نظرية  
البليغ **واما** الحجاز المعقد وامثاله فالجواب عنه راجع الى البحث عن الكلام البليغ **قال**  
الشارح وتبين المعنى الواحد للدلالة على انه لو اورد ثمان متعدي بطرق مختلفة  
لذلك لم يكن ذلك من البيان في شيء ولا يخفى ان هذه الدلالة مستغنى عنها باللام الاستعراق  
فانه في معنى ايراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم بطرق مختلفة في وضوح الدلالة  
وقد احتراز عن ملكة الاقتدار على ايراد المعنى العادي عن الترتيب الذي يصير  
به المعنى المعنى الكلام المطابق لمقتضى الحال بالطرق المذكورة فانما ليست من علم البيان  
وهذه الفائدة اقوى مما ذكر السيد السند من ان فماده كمال القوم تبين على ان علم البيان

بني ان يتاخر عن علم المعاني في استعمال والسبب في ذلك ان رعاية مراتب الدلالة في الوضوح  
والجفا على معنى بني ان يكون بقدر رعاية مطابقة مقتضى الحال فان هذه كالاصل في  
المقصودية وذلك فرع وثمة لنا فالاول ان تراعي المطابقة او لا ثم وضوح الدلالة ثانيا  
وان لم يكن هذا الغرض ما هنا ولا يخفى انه يعلم منه وجه تقديم علم المعاني على علم البيان  
**قال** الشارح وبالنسبة المذكورة والمعنى الواحد يخرج من ملكة الاقتدار على التفسير عن معنى  
الاسد بجارات مختلفة كالاسد والغضنف والذئب والحمار على ان الاختلاف في  
الوضوح بما يراه القوم في الدلالات الوضعية هذه الامثلة وفيه ان تلك الملكة يخرج  
المذكور سواء كان الا بالمدكور او لا لان المعنى الواحد متقدم في التعريف على الاختلاف في  
الوضوح **والاول** ان يقال يخرج به ملكة الاقتدار عن معنى انجام بالفاظ مختلفة بالوضوح  
فانه لا يخرج له من التعريف سواء اي في طرق واراد بالطرق التركيب لهما التراكيب  
بالطرق في ان المعنى يتكلم في فصل الى قسم الخاطب او في ان الشارح يتكلم في فصل الى  
المعنى **والاول** ان السبب بسوق التعريف الا ان سلوك المعنى فيه كايضا ايراد وقد  
سلك في التسمية المعنى الواحد كاصدبه وهو من قبيل كمال العام وارادة الخاص بقريية  
دقيقة وفي التعبير عن التراكيب بالطرق بطريق الاستعانة وفي التعبير عن الدلالة العقلية  
بطرق الدلالة في وجهه كما سطر عليك ان شاء الله تعالى سلوك طريق البيان من اعتبار  
الدلالات المجازية وان كان الانسب بصناعة التعريف خلافا لرعاية لبراعة الاستدلال  
وتأسيسا للاختلاف في الفن قبل الاستقلال ويستفاد منه انه لا بد في البيان من ان يكون  
بالنسبة الى كل معنى طرق ثلاثة على ما هو في الجمع ولا بعد فيه لان المعنى الواحد الذي  
نحن فيه مستند مستند اليه ونسبة لكل منها اذ يحوي فيه الحجاز تبينها باعتبار معنى  
الترام تعتبر في هذا الفن فيحصل المركب طرق ثلاثة لا محالة ولا شك **عليه**  
انه وان يتحقق الطرق الثلاثة بهذا الاعتبار وازيد كيف يحزم تحقيق الاختلاف في  
الوضوح وهي خفي جدا لانه حين على الميسر ما خلق له بغير علم كل ما اذا فان  
الاختلاف في الوضوح او الخفا كما يكون باعتبار قريبا المعنى المجازي وبعد من المعنى الحقيقي  
ويكون بوضوح القديسة المنطوية وخفاها فلا محالة بتحقيق المعاني المختلفة وضوحا  
وخفا ولوا اعتبارا لقرار اني نصيها في صرف البليغ فيقتيد ايراد المعنى الواحد بطرق  
مختلفة في وضوح الدلالة بقولنا على تقدير ان يكون لما طرق مختلفة مما لا حاجة اليه  
نعم يجزئ عنه انه كان الاقتدار على ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة من مزايا البلاغة  
لذلك الاقتدار على ايراده بطرق متساوية في الوضوح فلا معنى لادخال الاول تحت  
البيانات دون الثاني الا ان يقال قصد تعريفه لبيان بخاصة شاملة للعرف ولا يلزم منه



ان يكون كل ما غير هذه الخاصة خارجا عن نطاق البيان **مختلفة** يسميها المختلفة في الكليات  
التي هي اجزاء المركبات والمختلفة في وضوح الدلالة ولا يبرأ بالطرق المختلفة في الاول  
ليس من البيان في شيء فخرجه بقوله **في وضوح الدلالة** اما ما زاد بالدلالة الدلالات  
العقلية وبه حكم الشارع متمسكا بما ينبغي ان الاختلاف المذكور لا ياتي الا في الدلالات  
العقلية واما لان الاختلاف في وضوح الدلالة يخص الدلالة العقلية فلا حاجة الى تعيين  
الدلالة بالعقلية اخرج الطرق المختلفة بالعبارة وقد بينا بما وعدنا فلا تغفل  
الموجود وترك في التعريف ما يتناول وضوح الدلالة اعني وضوحها وان ذكر في المفتح  
ما يفيد بعدة نظرياتا التي تجريد كفاية لان الاختلاف في الوضوح يستلزم الاختلاف  
في الخاصية اي على المعنى الواحد وسياقي تامة ما يتعلق بالتعريف ويستخرج به بيان قوله  
والا يبرأ المذكور لا يتاتي في الوضعية الى اخره فانه المحل الذي يبرأ ولما زاد في  
التعريف بتحقيق ان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه يدور  
على بعض اقسام الدلالة دون بعض وكان هذا التحقيق محتاجا الى تقسيم الدلالة الى  
الموضوع **قالت** **دلالة اللفظ** واكتفي بذكر المعنى عن تعيينه بالموضوع لان اللفظ  
الموضوع هو الذي يبرأ ويستفاد فيما هو المقصود وغيره خارج عن حيزه الاعتداد  
وقد نظر لان دلالة الهيئة ايضا وصيغته تعيق في الافادة والاستفادة ويجري فيها  
اقسام الحجاز فلا وجه لا سقاطه عن درجة الاعتبار في مقام التقسيم وغيره وذلك  
التحقيق وان يكفي فيه التقسيم الثاني من دلالة اللفظ اما على الموضوع او على غيره  
الا في وضعية وثانية عقلية الا انه اراد مزيد تفصيل وتحقيق ونحن نتوكل  
بمساعدة توفيق ان لصاحب علم البيان فضل احتياج الى فضل الدلالات اذ بها  
تغير الحقيقة عن الحجاز ويعرف ان تحصيل الحجاز باي طريق وفي هذا ايدى من  
مقدمة اوجه صاحب المفتح قبل الحفظ في علم البيان بل ياتي وليت شعري **مما**  
اعظم عنه وهناك قبة اخرى محوكة ليدرك تقسيم الدلالة وتعيين ما يتعلق  
به التفاوت في الوضوح هي سائر التكاليف بالحجاز والعذر عن الحقيقة من غير صيق البيان  
والاعوان هذا فلم يعرف الدلالة لا سبها راسها فتوصلت الدلالة هو كون الشيء  
يحصل من العلم به العلم بشي آخر ولو في وقت لان المعنى عند اية العربية الدلالة  
في الجملة بخلاف اهل الميراث فان المعنى عند الدلالة الكلية المفسد يكون الشيء  
حيث يلزم من العلم بشي آخر تعريف الدلالة في كتب العربية به بما يلزم به على انه في  
المفسر نفسه يحصل اذ لا يكاد يوجه ذلك يستلزم العلم به المدلول **والصحيح** ان يقال  
هو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشي آخر عند العلم بالعلاقة والجملة فالاول

هو الدال والثاني هو المدلول وقد يكون الشيء الاعلى في ومد لولا به باعتبار ان كان  
والدخان فان كلا منهما الدال على الآخر ومدلول له والعلاقة ان كان الوضع بالدلالة  
وضعية وان كان اقتضا الطبع وجود الدال عند عروض المعنى لطبع الحديث بل ان في  
طبيعته والافعية لدلالة الاشياء على الموش وكل منهما ان كان الدال فيها لفظا فدلالة  
لفظية ولا غير لفظية وحصر الدلالة الطبيعية في اللفظية متعوض بحصة الجمل وصغر الجمل  
فلا اعتداد به وان كان الشيء من يعتد به كل اعتداد وعرفوا الدلالة اللفظية الوضعية  
بهم المعنى عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واعترض عليه بان فهم المعنى صفة  
للتامع والدلالة صفة اللفظ فلا يصدق تعريف على دلالة ما تغير البعوض كونه  
اللفظ بحيث لو اطلق فهم المعنى للعلم بوضعه وغير البعض الاخر بان استصعاب الاشكال  
ليس بمثابة محو الى التعيين بل الدلالة نسبة عارضة بين اللفظ والمعنى تابعة لاضافة  
الاخرى في الوضع وتلك النسبة متبدل اوصفت اللفظ هي كونه بحيث ينهم منه المعنى العالم بالوضع  
ووصفه للمعنى هو انتمائه من اللفظ للعالم به وكلا الوصفين لازمان لتلك الاضافة فكما  
يجاز تعريفها بالاول حازر الثاني ورد التغيير ما به تغيير التعريف الى ما هو الاول ليس  
الاستصعاب وفيه ان الاولية مسلمة اذ المقدور سوا انما لزمان للدلالة وليس  
الدلالة اذ الدلالة عارضة للطرفين وكل منهما عارض لطرف ثم ليس الجواب جوابا عند  
التحقيق بل توية الغير المعبر اليه في عدم صحة التعريف باخذها على ان كون الدلالة  
صفة للطرفين متبدل اوصفت اللفظ من غير كونها صفة له ليكسبه اشتقاق الدال منها للفظ  
واسنادها واسنادها متبنا الى اللفظ فالحق ان الدلالة صفة لللفظ ولا يصدق عليها فهم  
التامع ولا انتماء المعنى ولكن لا يصدق عليها فهم التامع منه المعنى وانتماء المعنى منه  
وكا ان انتماء صفة المعنى او التامع باضافة الى احد هما كذلك صفة اللفظ يتعلق به  
بواسطة التجاز لا تقول لا تخافي ان فهم التامع ليس صفة اللفظ ولا انتماء المعنى  
فاد اريد بقولنا من اللفظ لا يمكن ان يكون صفة اللفظ لان المطلق اذ لم يكن صفة لشي  
لا يمكن ان يكون المقيد صفة له لا نقول **قوله** من اللفظ قيد بحسب الصور وغير  
بحسب التحقيق لان فهم المعنى اذ قيد بقوله من اللفظ يصير معنى ما قام باللفظ اي كونه بحيث  
ينهم منه المعنى وله نظائر فان الحسن صفة الوجه في قولنا زيد الحسن وجهه رفع وجهه  
ولا يمكن جعل الحسن خرا عن زيد ولا نقلا فاد اقلنا زيد الحسن وجهه من  
منج حله خرا او نقلا بالكلية لانه تغير معنى العبارة من نسبتها الحسن الى الوجه لانه  
نسبة الكون بحيث يحسن الوجه منه الى زيد وبهذا الدفع ما قيل ان صحة التعريف  
ينهم المعنى منه وهم اذ يخبر بصدق العلم على الدلالة لانه صفة التامع ولا يصدق تعلقه



بالحقي او اللفظ عليهما لا يتما صفتان للهم ولا يصدق الجمع المركب علي ان المتبادرين  
التعريف انه الهم المقيد وظهر ضعف ما قيل ان لا يحصل الا ان يقال تسامح في التعريف  
واعتمدوا علي ظهور صحة الحد في جواب قصد ما يصح حكمه وظهور دلالته فم المعنى باللفظ  
علي كونه بحيث يفهم منه المعنى لا كونه معني غرضيا للوصف بحال المتعلق يعني عن مثله نعم  
لو كان اللفظ بحيث يفهم به المعنى العمل بالوضع اوضح في المقصود دون التغيير اليه  
حسن وعذول الي ما هو الاولي بقي ان الدلالة ليست كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى  
عند الاطلاق بل كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند حصول اللفظ عند سوا كان  
بسماعة او مشاهد الخط الدال عليه او بتدرك فالتصحيح لا يحصر ان يقال هو فهم العالم باللفظ  
المعنى من اللفظ ولا يحسن ان يطلق الدلالة الوضعية اما علي تمام ما وضع له او علي جزء  
**او علي خارج منه** الا انهم خصوا هذا التقسيم بدلالة اللفظ الموضوع لان الدلالة  
الوضعية الغير اللفظية علي الجزء او الخارج في مقام الاقائه غير مقصودة في العادة لانه  
لا تستعمل الاشارة ولا العقد ولا النص في جزء المعنى ولا لانه وكذا الخط علي ان  
اجزاء الخط موضوعة باجزاها موضع له الكلي لا محالة وكلف التمام انما ذكرنا العادة في  
البيان ان يذكر التمام في مقابلة الجزء حتي كان لا تحسن المقابلة بدونه فن اعترض عليه  
بان ذكر التمام لغو يستحق ان يحذف غفل من البيان الاعرف **والجواب** ان يقولوا  
علي صيغة المتكسر يكون شبهة علي انه هذه تسمية بياية علي خلاف تسمية الميرانيين وهو  
الذي قد سناه وليس لكن ان تقول عبارة المتكسر لانه ينطبق بفساده رفع كل من الاخرين  
**الاولي** اي الدلالة علي تمام ما وضع له دالة **وضعية** لان متساو في الوضع فقط بخلاف الاخر  
بين فانه انضم فيما اليه الوضع امران عقليتان هي توقف ثم الكلي علي الجزء وانتفاع انك  
ثم المدلول عن اللزوم ولهذا يسمى **كل من الاخرين** دالة عقلية وفيه مسامحة اذ ليس  
الدلالة العقلية مشتركة بين الاخرين بل المسمى بها ما يصدق عليهما اي الدلالة علي غير  
ما وضع اللفظ ولو جعل عقلية مرفوعة خبر قوله وكل من الاخرين بخصوص من المسامحة  
وكيف كون تسمية صيغة المتكسر كونه خلاف ما يتبادر من نظرك لانه الدلالة الوضعية لها  
معيان احدهما امر من الاخر مطلقا والدلالة العقلية لها معنيان متباينان **قال**  
الشراح المحقق انما سميت الاولى وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة علي تمام  
ما وضع له ثانيا الدلالة المنصوبة اليه الوضع وكل من الاخرين عقلية لان الدلالة  
عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم ان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء  
فيه وحصول المدلول يستلزم حصول اللزوم ويصح عليه اننا لان اشر ان الواضع وضع اللفظ  
للدلالة علي تمام ما وضع له بل دالة علي الجزء اللزوم ايضا لانه اوجب قصد الاول من اللفظ

بالقرينة اذا لم يكن اشتراك والاخرين مع القرينة واقاء تمام في اللفظ واستعماله  
فيهما شاملا لان الدلالة عليهما ايضا مقصودة بالوضع واورد ايضا ان الدلالة  
استحقة من غير حكم العقل يستلزم حصول الكل حصول الجزء واستلزام حصول المدلول  
حصول اللزوم وتوقع بان المراد بحكم العقل الحكم بالقوة القرينة من العقل وهو من منع  
بان الدلالة ليست من جهة ذلك الحكم بل من جهة الاستلزام المذكور ولا يحسن ان كان  
الاولي ان يبين الاقسام الثلاثة فربما اجتمع القيمتين الاخيرين في اتم الا ان الاهتمام  
ببيان اصطلاح الفرض عام اليه تقدم ما يحسن الفرض فاقوله **ويقيد الاولي بالمطابقة**  
**طائفة بالتمتع والثالثة بالالتزام** ولا يحسن ان ما فيه من المسامحة اذ ليس يقيد الدلالة  
علي تمام ما وضع له او الدلالة الوضعية بالمطابقة بل يقيد الدلالة بالمطابقة لاجل اكد  
وتخصيلا للاشم فاستاء الفعل اليه البت والمبادر من التقييد التقييد الوضعي  
حتي حصر التعريف الدكبي التقييدية المركبة من الموصوف والصفة علي ان القيمة السابعة  
لجعل التقييد طاهرا في الوضع والتمسك التقييد الاضافي لا الوضعي وايضا قوم العناية ان  
الاسبق من قبيل التسمية وهذا من قبيل التقييد مع ان الكل من قبيل التسمية ويورد علي  
التقسيم ان اللفظ قد يقصد به نفسه كما يقال زيد علي وجنيد يصدق علي دالته علي  
نفسه دالة اللفظ علي تمام ما وضع له وعلي دالته علي ازمه دالته علي الخارج عنه مع اننا  
لا نسمي قطاعة ولا تقصا ولا التزاما فلا يكون من التقرينات للعاصلة من القيمتين ما نعا  
والجواب ان من قال بوضع اللفظ نفسه جعل ذلك الوضع ضميا والمبادر من اطلاقه  
الوضع التقديري ومن يقيد بدلالة اللفظ علي نفسه ولا استعمال فيه ووضعه وهو التحقيق  
وان كان لا يكون علي خلافه فلا اشكال علي قوله واورد علي التقسيم ان التعريفات المستعمل في  
غير ما نعت فانه يدخل في تعريف المطابقة التقييد الذي مدلوله تمام الموضوع له وفي تعريف  
التصديق المطابقة التي مدلولها جزء الموضوع له بانه يجوز ان يكون مدلول واحد تمام الموضوع  
لفظ بوضع وجزئية بوضع اخر بان يكون اللفظ مشترك بين الجزء والكل فتكون دالة  
التصديقية علي الجزء دالة علي الجزء وعلي تمام ما وضع له وكذا دالته المطابقة عليه ويدخل  
في تعريف التزام الدلالة المطابقة التي مدلولها خارج عن ما وضع اللفظ له ايضا بان يكون  
اللفظ مشترك بين اللزوم والمدلول ولو فرضت مشتركا بين اللزوم والمدلول وبين  
الجميع دخل في تعريف كل من الدالات الثلاث **الاخرى واجب** عند الشراح بان  
قيد الحقيقة معتبرا بالمطابقة دالة اللفظ علي تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع  
له والتقييد دالة اللفظ علي جزئية من حيث انه جزئية ولا التزام دالة اللفظ علي الخارج من  
حيث انه لا رمة ولا باس بترك العقيدة اعتمادا علي شريتها لان التعريفات امور ضمنية ولا يجب



وعناية الامر الضمني بكل الواجب حفظ التقييم الذي هو المقصود واختلاف التعريفات لا يخل  
بالمقصود من التقييم اي ضبط الاقسام لانه لا يخرج منه بهذا الاختلاف شي من الدلالات وذلك  
في المختص ان قيد الحقيقة مأخوذ من تعريف الامور التي تختلف باعتبار الإضافات  
وكثيرا ما يتكون هذا القيد اعتمادا على شئ من ذلك واسميا في الدلالة واليه وبمادة كذا  
في الشرح من توجيه ترك القيود بحث اما اولان المقصود من التقييم تعيين الدلالة  
المقصود في الفن او الدلالة المأخوذة في التعريف كاذب اليه وباختلاف التعريفات  
يختلف هذا المقصود واما ثانيا فلان التقييم ضم القيود المتخلفة الى المقسم فاذم المراسم  
تختلف تلك القيود على ما ينبغي اختلف التقييم والمقصود من التعريف بالاعتماد  
خلل التقييم من هذا الوجه لانه انما يتبع التعريف وفيما ذكر في المحسنة  
ان قيد الحقيقة المعينة في مفهوم الدلالات للتعديل في وجه التمييز بين افراد  
الاقسام بالذات واما ما اورد في كلام القوم من تعيين التعريفات فهو ان لا يحدد  
كان يقع خلا التعريف لكن يتصل به ما اشتهر فيما بينهم ان تقسيم الدلالة الوضعية  
الى الدلالات الثلاث تقسيم عقلي يحزم العقل بمحور ملاحظة مفهوم التسمية بالاختصاص  
ولا يجوز مما اخرج في دلاله اللفظ الموضوع له لمجموع المتصايفين على احدهما وباطنه  
انه لازم الاخر ليس دلاله على الجز من حيث انه جزء بل من حيث انه جزء اخر فلا يكون  
تقسما ولا التزاما لانه ليس بخارج فخرجت التسمية عن ان تكون عقلية بل عن الحقيقة  
لاستقام المقصود والقياس بوجه ما يتخذ ايضا بان اشتراط اللزوم الذهني ان اعتقاد  
اللزوم في مفهومه مطلق اللزوم والبيان لا اشتراط اللزوم الذهني **قلت** يجب ان يميز  
في المفهوم اللزوم الذهني لان مطلق اللزوم لا يصح ان يكون سببا لدلالة اللفظ على  
الخارج والا لكان اللزوم الخارج من دلالة اللفظ باعتبار كونه  
وضع للفظ على افراده اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على الخارج منه اذ المعنى  
باعتبار الوضع الواحد لا يمكن ان يكون الا احدهما فالخبر عقلي والتعريفات ثمانية والاشهر  
تعيينه فمذاخر القوم في مقام التقييم ولم يتبينه المتأخرون فظنوا التعريفات مختلفة  
فما ظهر بها زيادة فيقود واحد حلا اختلا كثيرا ولا تستبعد فان هذا ليس اول قارورة  
كسرت في الاسلام وكثيرا ما تجبر الكمون من العظام بايدي اصعف الانام اذ انما يدب انعام  
الحق ولا اكرام ولا يجاب بان اللفظ المشترك لا يتحقق فيه دلائل ثمان او توقف الدلالة  
على ارادة المتكلم على قانون الوضع ولا يصح ارادة المعنيين فعلا اللفظ وهذا الالتماس  
اسم الاشارة وانوارته على الموضوع له لانه انما وضعت لتستعمل في فرد معين اذ لا  
ما رغبوا فلما ارادوا بها الموضوع هي لها معنى اذ ليست الارادة على قانون الوضع

ابا بذلك على معنى واحد فان كان تمام الموضوع له لطائفة وان كان على الخارج فالتزام  
لان توقف الدلالة على ارادة باطلا لانا قاطعون بانا اذ انفعناه اللفظ وكما علمت من  
بالوضع يتعلق بمناه سوا ارادة اللفظ او لا يعني بالدلالة سوي هذا اذ توقف  
حق لاندلالة اللفظ الوضعية انما هو بتذكر الوضع وبعد تذكر الوضع يصير المعنى مفهوم  
لتوقف التذكر عليه فلا معنى لغيره من اللفظ الا انه من حيث انه مراد المتكلم والتفات  
النفس اليه لهذا الوجه نعم الارادة التي هي شرط اعم من الارادة بحسب الظاهر ومن  
هذا بين ان الارادة توقف على ارادة مطابقة كانت او تضاد او التزاما وجعل المطا  
مخصوصه به تصرف من القاصر لغيره فبما بلان انتفاض بعض التعريفات بعض الدلالات  
لا يتوقف على اجتماع الدلالات في اللفظ المراد به تمام ما وضع له اذ كان ذلك اللفظ  
مشتركا بين الجز والكل ويكون ذلك المعنى جازعا انما مطابقة ولان ارادة المعني  
باللفظ قد يتحقق على قانون الوضع فاما في الكتابة فانه يراود به الموضوع له لا يقال لانه  
لارني المراد به لوجزية المراد به **قلت** توقف الدلالة على الارادة يستلزم  
ان لا يجمع المطابقة في النصن او الالتزام سلا وقد تقرر فيما بينهم ان النصن والالتزام  
يستلزمان المطابقة وان لا يكون اللفظ الذي لا معنى له جزء مستلزما لدلالة النصن واللفظ  
الذي لا على اللزوم **قلت** لا التزام بل يستلزم ان يتخصص الدلالة بالمطابقة **قلت**  
يمكن التعميم عنه بان هذا الكلام اشتهر من قبل عدم النطق لتوقف الدلالة على ارادة على ان  
ما ذكرنا مبني على كون الدلالة هي المعنى من اللفظ ووجه الاجتماع مبني على كون اللفظ بحيث  
يفهم منه المعنى عند ارادته **وشرطه** اي اللزوم **الذهني** لا اعم الشايل لفظا  
لا يوجب انتقال الذهن من المعنى الى اللزوم حتى يخرج به من بين سائر الامور الخارجية  
للدلالة عليه ولما كان اللزوم الذهني مشهورا بمعنى كون المعنى يستلزم الخارج بالنسبة  
اليه جميع الاذهان وبالنسبة الى جميع الاذهان وكان اعتبارا منافيا لنظر هذا الفن  
بمخرج كثير من المعاني الجارية والكناية عن كونه مدلول التامنا حتى اختلف في اعتبار  
العلوم الذهنية منه المصنف على ان اللزوم الذهني المشهور غير معتبر وان من اعتبر اللزوم  
الذهني اعتبره بمعنى اخر ومن نفاه نفاه بالمعنى المشهور فالتراع لفظي فقال **ولو لا اعتبار**  
**الخطاطب** امر يوجب الانتقال **بصرف** اي بسبب عرف عام لانه المتبادر من اطلاق اللفظ  
**او غير** اي غير العرف العام من الشرح والامطلاحات والتام في القرينة وتخصيصه  
غير بما سوي القرينة على ما في الشرح يوجب الاحتياج الى التكلف في قوله وشرطه اللزوم  
الذهني اعم مما يكون على النور ومما يكون بعد التام في القرينة وموجب عدم صحة  
كله الوصل بمعنى قوله ولو لا اعتبار الخطاطب الخ لان معناه ان نقيض الشرط او يترك



استلزام الجزاء شرط اللزوم الذهني والاشتراط ليس باولي وعلى قدر عدم كونه  
لاعتقاد المخاطب بسبب عرف او غير اذ من جملة اللزوم على هذا التقدير اللزوم  
القائم في القرينة وهو ليس باولي من اللزوم لا اعتقاد المخاطب بعرف او غير شرط الدلالة  
الا التزامية اذ يوجد كل منهما بدون الاخر فلا يصح ان احدهما اولى بكونه شرطاً من  
من الاخر بل الشرط مطلق اللزوم الذهني ولا مدفع له لوم يتحمل ان قوله ولو لا اعتقاد  
المخاطب موصل بجزء معنى الشرط اي يحصل الدلالة الالتزامية باللزوم الذهني ولو لا  
اعتقاد المخاطب بعرف او غيره **قال** الشارح لم يشترط في الالتزام اللزوم الذهني  
لنفس المسمى مطلقاً لانه لو اشترط ذلك خرج كثير من المعاني المجازات والتكليات  
عن ان يكون مدلولها التزامياً بل لو تكن دالة الالتزام مما ياتي فيه الوضوح والمطابق  
**قال** السديد السديد في بحث ان لازم الشيء وان كان لازماً له لكن دالة اللفظ على اوجه  
الظهور من دلالته على لازم لانه لان الذهب ينقل من القطع الى ملاحظة المدلول اولا  
وليه ملاحظة اللزوم ثالثاً فيسبب ترتب هذه الملاحظات ولو بالذوات تتعاون  
الدلالات وايضا يتوقف هذا الحكم بالدلالة التضمنية هذا **ان قال**  
ما ذكر من الترتيب بين اللزوم انما يتم لوم يكن تصور اللزوم مما يتوقف عليه  
تصور الشيء كما في العرفي فان تصور الشيء متوقف على تصور البصر وانما اذ اتوقف فالترتيب  
على عكس ما ذكر **قلت** هذا لا يصحده فيما هو بصده لانه يمكنه ترتب المعاني  
في الوضوح والخطا ولا حاجة الى ترتيب ذلك ولو حفظ الترتيب المذكور لكان تحقيق  
في بعض اللزوم وتحقيق المقام متباين فانظر **الارادة المدكورة** اي لا تنهيا  
**بالوصفية** ان السلام ان كان عالماً بوضع **اللفظ** اي بوضع جميع اللفاظ التي في الطرقات  
المتنوعة في المعنى الواحد الذي هو الكلام الذي روي فيه المطابقة لمقتضى الحال  
**لم يكن بعضاً او وضع** لاستواء الحكم في الدلالة **والا** اي وان لم يكن عالماً بوضع جميع  
الالفاظ سواء كان عالماً بوضع البعض او لا **لم يكن كل واحد** لانه لا بد في العلم  
بوضع الجميع من العلم بوضع كل واحد فيه بحث من وجهين احدهما ان عدم العلم بالوضع  
لا يستلزم عدم الدلالة لان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بوضعه  
وهذا المعنى لازم الكلمة الموضوعية على الموضع اولا وثانياً ان عدم كون البعض وضع  
لازم لتبني الترتيب فانه اذا لم يكن كل واحد والام لم يكن بعضاً او وضع لان كون الشيء  
في الدلالة فمع دالة الاوضع والواضع فلا وجه لتخصيص اللزوم بالاول ويمكن وضع  
الاول بان المراد بالدلالة هناك فهم المعنى ومدار وضع الدلالة على رتبة الفهم  
وبطيقته والثاني ما به شبه مما ذكر على منشا عدم لزوم عدم كون البعض وضع على التقدير

الثاني

الثاني وهو انتقال الدلالة فكانه **قال** والام لم يكن كل واحد الان لا يكون بعضها او وضع  
**العلم** بوضع جميع الالفاظ لا يمكن في العلم بالمعنى اذ لا بد من العلم بوضع الطبيعة ايضا  
والتعريف بوضع الالفاظ لا يمكن في اثبات ان الامر المدكورة لا ياتي في الوضعية لجواز ان ياتي  
في دالة الطبيعة **قلت** العلم بوضع الالفاظ على ما بينه لا يكون بدون العلم بالطبيعة اذ الطبيعة  
جزء من اللغز فقامل ولو قال ان كان عالماً بوضع الاشياء لم يكن بعضها او وضع لم يتم **ان قلت**  
قوله ولا لم يكن كل واحد منها الا اي وان لم يكن عالماً بوضع جميع الالفاظ لم يكن واحداً منه  
والا لقي العزم في الشرط والقرامع بقا الاصل لان الفاء اذ دخلت على ما فيه قيد رجع اليه مع بقا  
الاصول في احتمال ان لا يكون عالماً بوضع شيء من الالفاظ وقوله لم يكن كل واحد الا في رجع  
الى الجواب الكلي وانتفا حدق الجواب الكلي يكون وجهين وهذا المعنى متعارف فيما بين  
ارباب الاستدلال على ان حال الباقي يكشف عن حال العامة ولا يلتبس ويمكن ابطال الشك  
بان يقال والام لم يكن عالماً بوضع من طريق المعنى الواحد لان طريقاً يورد فيه المعنى ما يحل  
السامع وكل كلام المصنف عليه سامع قائم وانما قال والام لم يكن كل واحد منها الا ولم يتك  
والام لم يكن دالة تنبهاً على ان الشرط رجع للجواب الكلي ولو قال ان كان عالماً بوضع كل  
لفظ لا استغنى عن هذا التبيين واورد انه لو توقف فهم المعنى على العلم بوضع لزوم اللزوم  
لان العلم بالوضع متوقف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة  
يتوقف على فهم المنتسبين **والجواب** عنه الشيخ في الشفا بان فهم المعنى في الحال يتوقف  
على العلم بالوضع سابقاً وبعض المتأخرين بان فهم المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى في الجملة  
**قال** الشارح هذا القوم من الاول هذا اولى الاول نظراً لان فهم المعنى في حال اطلاق  
اللفظ قد يتوقف على العلم بالوضع فيما او العلم بالوضع فيما قد يتوقف على العلم بالمعنى فيما  
والعلم بالوضع فيما قد يتوقف على العلم بالمعنى فيما يتبع العلم بالمعنى في حال اطلاق  
اللفظ قد يتوقف على العلم به فيما قائم **ويمكن** الذم ايضا بان فهم المعنى من هذا  
اللفظ قد يتوقف على فهم المعنى لان من هذا اللفظ وبان فهم المعنى بالوضع يتوقف على فهم  
المعنى بالوضع ولا يخفى ان هذا الشك مع من كانه جارية في اشتراط مطلق العلم  
بالوضع في مطلق الدلالة الوضعية لما في اشتراط العلم بالعلاقة في مطلق الدلالة لان  
العلاقة مطلقاً نسبة الذات والمذلول يتوقف العلم بها على العلم بها لما بينا ذلك في استدلال  
الدلالة بالارادة **ويجوز** ان جاز اطلاق اللفظ وتذكر الوضع فهم المعنى **لوقض**  
تذكر الوضع عليه فلامعني فهم من اللفظ لانه تحصيل الحاصل فالتحقيق انه فهم المعنى  
من حيث انه مراد بواسطة العلم بالوضع المتوقف على فهم المعنى لان مراد **ومشع**  
الملازمة الاولى مستند لجواز التناول بين المعاني الوضعية في حضورها عند العقل مرة



ويطوأن يكون الاثن بعض اللفاظ اكثر والاعند بها اقرب ويحتاج بذكر وضع النفس  
لأنه تفكر في مثل اقله تكون على الحسن وتكون مضاه على العقل **اجاب** عنه  
الشراح بان المراد بالاختلاف في الوضع والحقا ان يكون ذلك بالنظر في نقل اللفظ  
والدلالة الالتزام كذا لا يتأثر من حيث انما دالة الالتزام قد تكون واضحة كافي للواقع  
القريبة وقد تكون خفية كافي للواقع البعيدة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق  
واجب قطعاً عند العمل بالوضع والتفاوت في سرعة الحضور ويطوع اما هو من جهة تدرك  
التابع للوضع ويطوع ولهذا يختلف باختلاف الأشخاص والأوقات وهذا اوضح بحيث  
ان الاستقالات من المعنى في الخارج من شرط الدلالة الالتزامية وتذكر الوضع من شرط  
الدلالة المطابقة وجعل الاختلاف لتفاوت الاستقالات سرعة ويطو اختلاف الذات  
الدلالة دون الاختلاف لتفاوت التدرك كذلك حكم على انه يقتضي ان لا يعبر باختلاف  
الطرق في الوضع والحقا باعتبار الدلالات الالتزامية بسبب لزوم حاصل من النقل  
في القرائن فانه اختلاف الذات الدلالة بكل من جهة سرعة النسبة للقرينة ويطوع  
القراءين وضوحاً وضوا وكذلك تختلف تلك الدلالة باختلاف الأشخاص فالوجه ان يقال  
ولا يتأثر باختلاف المذكور في الدلالات الوصفية لان المراد باختلاف بالنسبة الى  
البلغا والاختلاف في المعاني الوصفية سرعة التدرك ويطويه تستوي فيه العائنه والمطابقة  
على انه لا يعبر ان يقال لا يتحقق ذلك الاختلاف في الكلام البليغ لان المبالغة بعد  
القصاحة وهي لا تكون الا باللفاظ كثيرة الدوران على السنتهم لا يحسنه عليه ما اورد  
الشراح على بيان من ان العمل بوضع اللفاظ لا يستلزم عدم الاختلاف لان العمل في  
تفاوت لا قد يكون جازماً وقد يكون غير جازم لان ذلك التفاوت ايضا مشترك  
بين العامة والخاصة على ان التفاوت في العمل بالوضع لا يوجب التفاوت في الوضع والحقا  
لان التفاوت في الوضع بسرعة الفهم ويطويه والظن بالوضع لا يوجب بطي الاستقالات  
بل يقتضي من الظن بسرعة ليدل المدلول الا ان الاستقالات قد يكون لبطئه فقامت نتيجة  
على هذا المعنى الوجه ما اتجه على ما ذكره من ان عدم جريان الطرق المختلفة فالوجه  
الذي يدفع به التعبد المعنوي على البيان فلا يتأثر في الاستقالات المذكورة في الدلالات  
المطابقة وانما خصصت البيان بتلك الطرق لان ما عداها من العلوم القريبة كالأثر  
تدبرته في مقدمه **وياق بالعقلية نحو ان تختلف مراتب اللزوم في الوضع** قال  
المصنف انما ياتي بالدلالات العقلية لجواز ان يكون بليغ لوان بعضها اوضح لزمان  
بعضها راد للوالم الجوز والام يفيد بانه بالدلالات العقلية مطلقاً وسبب ذلك في  
هذا المعنى كتاب هذا المسلك وبعد يرد عليه ان اللزوم مالم يكن مكرراً

المنه

بانه كما صرح هو به في غير هذا الموضع فينبغي ان يقول لجواز ان يكون بليغ مكرراً  
لأنه بعضها اوضح منه للبعض والجملة بيانه اما في الالتزام بان يكون البعض مكرراً  
والبعض يعرف او اصطلاح او قرينة واضحة وخفية وان يكون البعض مكرراً بلا واسطة  
والبعض بواسطة فهم اللزوم من اللزوم بواسطة اوضح من فهم اللزوم بواسطة لان الاستقالات  
من اللزوم او لا يلية لازمة ليدل لازم لازمه وانما في النص بيان دالة لفظ الكل على الجزء اوضح  
من دالة لفظ الكل على الجزء لان الاستقالات اولي في الجزء ثم ليدل جزء الجزء كون دالة الجوان  
على الجزء اوضح من دالة الانسان عليه **والفرض** عليه الشراح بانه ينبغي ان يكون الامر بالعكس  
لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولي هو الجسم ثم الجوان ثم الانسان فيتفاوت  
الانسان والجوان في الدلالة على الجسم لان المفهوم منهما اولا هو الجسم وليس لك ان تجعل الاعتراض  
انه ينبغي ان يكون دالة الانسان على الجسم اوضح من دالة الجوان عليه اوضح من دالة المطابقة  
ودالة الانسان اوضح من الاوضح من دالة المطابقة للجوان اوضح من دالة المطابقة له لان  
الدلالة المطابقة لجزءه تدل على ان كون الامر بالعكس ايضا انما يثبت المطلوب ولا يضر فلا  
ظلمة ولا احتصاص الاشكال ببيان النص لانه لا يطرده القول بان فهم لازم اللزوم لجوان  
ان يكون فهم اللزوم موقوفاً على فهم لازم اللزوم **واجاب** بان القوم يحل بان النص تابع لفظ  
لان المعنى ينبغي انما ينقل من اللفظ الى الموضوع له فكانم بنوا ذلك على ان النص هو فهم الجزء  
وملاحظة بعد فهم الكل وكثيرا منهم الكل من غير تفاوت الى الاجزاء **والفرض** عليه  
التدبر بانه لو كان النص فهم الجزء بعد فهم الكل لم تكن المطابقة فيها تركب معناه مستلزماً  
لنص كاصحوا وقد فسرنا قول النص تابع للمطابقة بانه تابع له في القصد لان الواضع  
لم يقصد بالاصالة الا فهم المعنى المطابق ويوردوا القول بالاستقالات من المعنى المطابق الى النص  
فقد الجواب لا يطابق كلام القوم **فالجواب** المطابق لقولهم ان يقال لفظ اذ اوضح  
بذلك لا باعتبار تقاضيه اجزائه كافي اللفاظ المركبة فاذ اطلق تلك اللفظ فهم الكل جملة  
اجزائه فهم كل جزء اجزاء لا تضمن لازم المطابقة في ما تركب معناه وهو متقدم الكل والاختلاف  
الذي فوجده في النص ليس باعتبار فهم الاجزاء من حيث انه مراد بلفظ الكل وموود بالدلالة  
القصية ولا يحكي ملاحظة الاجزاء والاتفات اليها بعد فهم الكل اجزاء انما هي بطريق التعليل  
فيستلزم او ابا اجزاء اجزاء الاجزاء فهم جزء الجزء متقدم على فهم الجزء من حيث ان  
ملاحظة ممتدة متاخر عن فهم الجزء وذلك ان فهم كونه مراد باللفظ يتوقف على ملاحظة التقوية  
على ملاحظة الجزء فيكون اخفى من فهم الجزء على هذا الوجه وبالجملة الاختلاف في المدلولات  
التفصيلية وضوحاً وضوا من حيث انما مرادة والمعتبر في هذا القول هو فهم المراد الا  
الفهم مطلقاً هذا كلامه وفيه بحث اما اولاً فلان الفهم التفصيلي لا يمكن تفصيله



لا يمكن الاختلاف في الوضوح والخصا باعتبار اختلاف في الدلالات العقلية هو التضمن والادراك  
ولما قلنا فلان القول باستلزام المطابقة التضمن فمما تضمن معناه وانطلاق الاستقالات  
له في الجزاء كلام اهل الميزان فلا ينافي ما ذكره الشارع في توجيه كلام ارباب البيان وانما قلنا  
فلان الدلالة التفصيلية على الجزاء ليست دالة عند اهل الميزان لانها ليست دالة  
بخلاف علماء البيان فان الدلالة في الجملة عند من معتبر فينبغي ان تكون دالة تفصيلية  
ويكون التضمن عند هراهم فيمكن توجيه كلام الشارع بأنه ان ما يقوله التضمن هو فهم الجزاء  
بعدم الكمال ان التضمن المعتبر عند القوم ذلك لان المعتبر من الدلالة عند هراهم الدلالة على  
المراد وايحي عليك ان الدلالة على الجزاء من حيث هو مراد انما هو بالقرينة وخالق الدلالة  
التفصيلية وضوحا وخفا لا يقتصر على ما ذكره من الدلالة على الجزاء والدلالة على الجزاء كليا  
يكون بتفاوت القرين وضوحا وخفا ويحيى ان لا تقوت انما في الايراد المذكور في  
الدلالات العقلية لا يتوقف على ما ذكره من المومن حتى لو كان الوازم الذهنية البينة والامر  
كلما في مرتبة من الوضوح يكفي في اختلاف مراتب الوضوح في الدلالات العقلية تفاوت الدلالة  
الانتمائية العرفية او الاصطلاحية او المبنية على الشاغل في القرين لانهم ارادوا تحقيق  
في الغاية واورده الشارع انه يخرج من تعريف البيان البحث عن الجواز المفرد وهو مظهر  
البيان وكثير من اقسام الكناية لانها في المعاني افرادية اذ قد مر ان المراد بالمعنى الواحدة  
معنى الكلام الذي روي فيه المطابقة لمقتضى الحال **واجاب** عنه بان تفاوت الكلام في  
الوضوح والمطابقة تفاوت دالة الجزاء على تعانها فالمراد المذكور لا ينافي لا بمعرفة المفردات  
ولكن ان تقول مراد من معنى الكلام الذي روي فيه روي المطابقة لمقتضى الحال اعم من المطابقة  
والمعنى التضمني والمعنى الانتمائي فحينئذ يباحث الجواز المفرد مثلا مقاصدا لان لا ينع  
**مر اللفظ المراد به** اشار بكلمة ثم الى الاستقالات من بحث الى اخراته انقل من تعريف البيان  
والتحقق التعريف اليه ما يبحث عنه في الفن او اشار اليه ان ما سبق مقدمه لتعيين الكناية والحال  
واكتفى هنا بما يراه اثنين من الثلاثة التي اشتهرت من مقدمات العمل اعني بيان الحقيقة  
والموضوع والقياس لا قد تبين في اوائل الكتاب ان فائدة علم البيان الاحراز عن التعبد  
المعنوي **لازم** يعني باللازم ما ينفك عما وضع له في الجملة تفعلوا كان دأخلا وجاز  
**ما وضع له** الاولى ما وضع هو له على ما لا يخفى على نحو ان كنت ذالت **ان قامت قرينة**  
**على عدم ارادته** يعني ما وضع له ولم يقدر ان اقيمت قرينة ليخرج ما قامت قرينة من غير تقدير  
المشكل لان قصد المشكل مما لا يطالع عليه فحصل القيام وكذا لا اقامة **فجاءوا بالانكسارية**  
لان الكناية هو اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع جواز ارادته فلا قيام قرينة على عدم ارادته  
لان مع اقامة القرينة عليه لا يستدل له جواز الارادة وبهذا تبين هول من قال المراد بعد

لازم

ارادته عدم جواز ارادته لان مبني الكناية على جواز ارادته لا على ارادته وجعله  
الجواز والكناية تحت اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع انه قيل ان المراد بالكناية المذكور  
لان الموضوع له ما لم يكن مذكورا لغيره لا يتقبل منه اليه والاستعمال ابد في اللازم ومما  
في الشرح ان هذا ينبغي على ان الاستقالات في الجواز والكناية من المذكور في اللازم وان ما ذكره  
التسكي من ان المراد بالكناية المذكور في الجواز اللازم لا يصح اذ لا دالة لللازم من حيث انه  
لازم على المذكور فيجوز عليه انه مع صحة كلام التسكي ايضا يتم ان اللفظ مستعمل في **بسا**  
في اللازم لان كون الاستقالات في الكناية من التابع على ما هو مراد التسكي كليا لللازم لا ينافي في ذلك  
المقدمة المحقة لما ذكره ان الاستقالات من الموضوع له ابد في اللازم يعني ما يتبع انك كذا عن  
الموضوع له في الجملة ثم من القرين القائمة على عدم ارادة الموضوع له استحالة فعله من جواز  
كون المعنى الحقيقي من الكناية مستقلا كجاء الله يعترف بين الجواز والكناية بذلك ويجعل ان يحل  
الفروق بان المراد بالجواز المتبوع وبالكناية التابع ولا يربك في كون الجواز مطلقا وما اراد به  
اللازم ان بعضه مما اراد به المشبه به والجزء او الكل في غير ذلك لان جميع ذلك يرجع الى الا  
بالمعنى السابق بقى ههنا ان قد ان لا بد منها وبدونها لا يحل تعريف كل من الجواز والكناية  
احدهما قيد اصطلاح الخاطب حتى لا يتقصر تعريف الكناية بلفظ استعمال فيما وضع له  
في اصطلاح الخاطب وهو غير ما وضع له في اصطلاح اخر فانه لا يصح هنا قرينة على عدم ارادة  
ذلك الموضوع له وعدم الجواز بلفظ مشترك بين لازم ومذكور فانه يصدق عليه اذ استعمل  
في احد معنيين له اللفظ المراد به لازم ما وضع له من حيث انه لازم ما وضع له وبما يقتضيه  
على وجه يصح لئلا يدخل في تعريفهما ذكر الاب والارادة الابن فانه لا يصح مع اللزوم بينهما  
فوق غلط واللفظ المراد به لازم ما وضع له لعلاقة لم يرتب في معناها واللفظ المراد به  
لازم ما وضع له اذ جري على اللسان سموا واللفظ المراد به المشبه مع عدم ادعاء **دخوله**  
في جنس المشبه به فان ذلك غلط لا بعد من الجواز والكناية **وقدم** اي الجواز **عليها** اي على  
الكناية لان معناه **في معناها** المقصود وجه التقدم في البحث لا في التقسيم فالتقديم  
في التقسيم تقدمه في البحث على ان مفهومه وجودي ومفهوما عددي وانما قال الجزاء في معناه  
لان لم يرد في الكناية المعنيان بل يجوز الارادة فتدل الجواز منزلة الوقوع وبهذا  
التنزيل صار جزاء هو كل جزاء وفيه وان معنى الجواز من حيث هو مدلول الجواز ليس هو مدلول  
الكناية من حيث هي مدلول الكناية ومن وجوه تقديم انه امر لكثرة بباحثه وتزويد قايقه  
وكثرة مباحث ما يتوقف عليه وينبغي عليه وانه ابعد عن الحقيقة التي لا يبحث عنها في العلم  
بخلاف الكناية فانه شبه بالحقيقة فاعرفه لا يمكنه ثم في التفاوت بين الجواز والكناية  
والتشبيه في ان التشبيه غير مقصود بالذات في الفن بخلافه وقد اشار بقوله فالحشر في



الثلاثة الى امر خارج وهو ضبط ابواب الفن اجمالاً وهو ايضا من مقدمات الشرح  
بمنه اي من الجواز ما ينبغي عن النسبية قاله الشارح وهو الاستعانة التي كان اصلها  
النسبية فذكر المشبه به واريد المشبه فصار استعانة تجعل معنى لا يتنا على النسبية  
ولكن ان جعل معناه ان علاقته النسبية والجملة يتجه ان اصل القم الاخر من الجواز ايضا  
اربعة وعشرون نوعاً فلو كان بيان الجواز معينا للتعريف بالاصل على جهة لوجب بمقتضى احد  
التعريفات اصل الجواز المرسل الا ان يتكلف ويقال يريد ان منه ما ينبغي عن النسبية الذي  
مباحث كثيرة مستحق ان يجعل بابا على جهة ولا يسهل باب ما ينبغي عليه ولا يذهب عليه ان  
نسبية ما ينبغي عليه شي من الجواز ينبغي عليه الاستعانة بالكتابة فجعله اصلا من اصول الفن  
ليس لمجرد مصلحة الجواز **ففي القرض له** على جهة خلاف ما ينبغي عليه الجواز المرسل  
فانه لقلته اورد في بحث الجواز المرسل كما هو حق مقدمة التي **وقد** فرع المقام على انما  
بعض الجواز على الاستعانة بجعله ابنا على جهة وتقديمه على الجواز والكتابة ولذا كتبت الشارح  
في بيان المصنف فجعله على التعريف للجواز ووجه تقديمه للتدليل على الاستعانة ظاهر  
واما على الجواز المرسل فلان اتصال الجواز المرسل بالاستعانة جعلها بابا واجدا ووجه  
ووجه تقديمه على الكتابة لان الجواز يتقدم عليها **فاحصر** اي على البيان المحول على الفن  
الثاني من الكتاب وهو حينئذ محول على المقصود من علم البيان لان الفن مستند على الترتيب  
تلك الثلاثة من تعريف العلم وبيان ما يبحث عنه فيه وضبط ابوابه الى غير ذلك فلذا قاله  
في الايضاح فاحصر المقصود في النسبية والمخارج والكتابة ولكن ان جعل الضمير على علم البيان  
المعروف فيظهر المقصود بدون اعتبار المقصود **في الثلاثة** المذكورة وكأنه سمي الاقسام  
الثلاثة باسماء يبحث عنه فيها فما سمي ابواب المعاني باسم الاحوال على ما هو ظاهر الحال من  
سوق المقال ويظهر على الاستعانة بالكتابة على مذهب المصنف لانه ليس مما يدل على المراد  
بالنسبية ههنا ولا بخارج ولا بالكتابة واعترض السيد الشارح بان ما ذكر من انما الاستعانة  
على النسبية لا يوجب جعله من المقاصد البانية بل يوجب كونه مقدمة لمبحث الاستعانة  
وتباني كونه مقصدا من المقاصد البانية بل يوجب كونه مقدمة لمبحث الاستعانة  
لا يوجب ذلك بل يوجب جعله مقصدا على جهة بعد ثبوت كونه مقصدا **قلت** ما يوجب  
عليه المقصود الاصل من المعلوم يجعله مباحث القضايا من المنطق لا يتنا  
القياس عليه ومباحث الكليات منه لا يتنا العرف عليها **قال** السيد الشارح المعنى بالنسبية  
اصل سكراسه من اصل هذا الفن وفيه من التكت واللطائف البانية ما لا يحصى وله  
مراتب مختلفة في الوضوح والغموض ان دلالة مطالبته وحينئذ يفصل ما ذهب  
اليه من الايراد المذكور لبقا بالوضعية ولو تبين ما ذكره المصنف في الايضاح من سرف

النسبية

النسبية والطائفة فلا يتحقق لم يتوكل بشبهة فيما ذكره في بحثه مع ذلك كيف لم يتبين  
ان الطرق المختلفة جارية في الدلالة المطابقة وان ليس النسبية متطفا للاستعانة  
لكن يتجه ان هذه اللطائف هي بيانية ام داخلية في المعاني لا بد لكونها من البيان من بيان  
وتقل البديهة عن بعض الافاضل فائدة وهي انك اذا قلت وجه على البدر لم ترد به  
ما هو معنونه وصفا بل اردت انه في غاية الحسن ونسبة اللطافة لكن اعادة هذا المعنى  
لا ينافي ارادة المفهوم الوضعي كما في الكتابة وحينئذ ينبغي ان يخصر بقاصد علم البيان في اربعة  
النسبية والاستعانة والجواز المرسل والكتابة والوجه في الضبط ان يقال اذا اريد هذا اللفظ  
لحلل ما وضع له فاما ان ينافي ارادة ما وضع له او لا وعلى كل تقدير فاما ان ينافي ارادة  
منه على النسبية او انفسية النسبية الى الاستعانة فنسبة الكتابة الى الجواز المرسل الا ان  
النسبية مع كونه اصلا مقصودا مقدما لمباحث الاستعانة فاستحق التقدير عليها من هذه  
الجهة التي هي الاقوى من الجهة والاخرى التي بها احترت الكتابة عن الجواز المرسل فاما ان ينافي  
بحث اما او فلان عدم ارادة المفهوم الوضعي من قولنا وجه على كالبدر ليس بظاهر المراد  
وجه كالبدر في جميع جهات الحسن وهو لا يقصر في المدح عن قولنا هو في غاية الحسن ونهاية  
اللطافة واما ان ينافي النسبية او اريد به المبالغة في كمال التي واريد به انه ممكن  
وانه على هذا المقدار من الوصف فانه لم يمنع مانع من ارادة المعنى الحقيقي فهو داخل في الكتابة  
والا فبي الجواز المرسل في هذا الاعتبار لا يكون مقصدا **ابا النسبية** اي هذا الباب ينبغي  
بالنسبية فلذا قال انما **النسبية** ولربما بالقيمة لا يرجع الى تكلف في الموضع **وقال**  
الشارح يريد بالنسبية الاول النسبية الاصطلاحي الذي ينبغي عليه الاستعانة وفي الثاني  
ما هو اعم اعني النسبية اللغوي فلذا الميات بالضمير لا يعموه بظاهره وفيه ان الاول اعم  
من المبتني عليه الاستعانة لان المبتني عليه ما يكون وجه الشبه فيه اقوى والمذكور في  
هذا البحث لا يقتصر عليه الا ان يقال المقصود بالبحث ما ينبغي عليه الاستعانة وذكر الباقي  
متطفا **وقال** اللام في النسبية الاول العهد وفي الثاني العهد وفيه انه اراد به الاول  
النسبية الاصطلاحي ايضا فاللام فيه ايضا للحسن لان اللام العهد اشار الى قسم من مفهوم  
اللفظ ولم يرد ههنا ثم منه وجعل النسبية بالمعنى اللغوي وصرفه الى الاصطلاحي بالام  
العهد بعيد ويذكر ان يقال المراد النسبية الاصطلاحي الذي يكون المشبه به اقوى  
من وجه الشبه لكن الظاهر في سوق الكلام ان المراد به ما قصد تعريفه بقوله والمراد  
ههنا ما لم يكن الخ فاما عرف مطلق الشبه لان جسر الشبه الاصطلاحي ان كلمة  
عاني تعريف النسبية الاصطلاحي عبارة عن النسبية ويتضمن ظهور وجه المناسبة بين  
المعنى الاصطلاحي واللغوي ويظهر على ان تعريف النسبية الاصطلاحي بنسبية لم يكن على







على الناظرين قوله لولا لالة الحال ونحوي المقال لانه لا يصح مع القرينة ارادة المنقول  
عنه لا يصح بدونه ارادة المنقول اليه **والجواب** عند الشارح انه قيد ارادة  
المنقول اليه بان ينصب القرينة وفيه انه يصح المنقول عنه مع وجود القرينة بان يترك  
القرينة فلا معنى لتقييد الكلام على ارادة شي منهما انه لو قطع النظر عن حال يدل على ارادة  
المنقول عنه وهو عدم القرينة وعن حال يدل على ارادة المنقول اليه وهو القرينة وعن  
نحوي المقال ومقتضى سؤقه للطالب لتحقيقه بالحجاز ارادة منهما **والنظر** في  
هو الوجه لانه اي الفكر هنا في اركان **قالت** الشارح المحقق اي البحث في هذه القضية  
**قول** فيه تنبيه على ان التشبيه الذي هو من مقاميد الفن لم يجعله في موضع مثله  
بل احده اركانه والمقصود معرفته لانه معني الاستعارة لا اركانه وبذلك اعلم ان البحث  
عن الشيء قد يكون بالمثل على اجزائه الخارجية يحصل منه تلك استنباط احوال محمولة  
عليه ونحو طرافه **وجمعه** **قوله** انه اطلق الاركان على تلك الاربعة مع ان التشبيه الدال  
المخصوصة وتلك الاربعة خارجية عنه كالفرض لانه اطلاقه في مفهومه اولها اركان  
لفظ الدال على التشبيه تنزيلا للدال منزلة المدلول ثم كذا اواب اية القرينة والدال  
على التشبيه وان ليس له واجدا منها لكنه كثير اما يكون حرفا لا يودي معناه الابوتة  
الطرفين والوجه كاشان الحروف فجعل الدال المجموع المشتمل على الاربعة وذلك الك  
اطلاق التشبيه على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الجوع  
واياك وان جعل ضميرا اركانه لانه التشبيه يعني الكلام المذكور او الي مفهوم التشبيه بغير  
الاستخدام ونحوه في غير العرض منه واقسامه لانه التشبيه يعني الدال المذكور واعيا  
افراد هذا الطريق فانه بعيد عن ارب العمل والتعليل ولا يليق مقام التهم ولا يرب  
به البيان السليم والاداة ليست اداة التشبيه بل هو اداة الالة لربط الطرفين  
بالاخر في مقام التشبيه والمراد به اما يعني الكاف ونحوه فيلزم المقصود بطرفيه ووجهه  
واما نفس اللفظ الدال تنزيلا للدال منزلة المدلول **قالت** الشارح قدم البحث  
عن طريقه يعني من بين الاركان لانه وجه التشبيه قام بهما والارادة الاله لبيان  
التشبيه بينهما اولان ذكر احد الطرفين واجب اليه بخلاف الوجه والارادة هذا الكلام  
وفيه انه يقال في جواب هل زيد كالاسد نعم فيحذف الطرفان الا ان يقال لا يجوز  
بقدرية كالمذكور ولا يحذف الطرفان بلا قرينة بخلاف الوجه والاداة قائما لمعرفتها  
بقدرية في جاني زيد اسد **ونحن نقول** قدم البحث عن طريقه لان البحث عن التشبيه  
لانه سبب الاستعارة التي هي طرف احد طرفي التشبيه فاهتمام صاحب البيان بالطرف  
في الطرف الاخر وهذا هو الوجه الاجلي وان خفي لانه لا يصح ان يقال قدم يكون

البحث

البحث عن الطرف في طرف فثابت وفي العرض منه وفي اقسامه **قالت** المصنف في الايضاح وفي التسمية  
بمنه الاختيارات وهذا على وجه آخر اقسامه **طرافه** اما **حسب** ان اي مسؤولان له الحس وهو محذور  
في الحسن لظاهر عند المتكلمين وعليه بنا التسميم كالحذ المشهور للفتح **ويؤا** فقه **الحج** الصالح لكن  
في القاموس الحذان والحذانان الضم ما جاء وزو غير الغنيين في شتي الشدة اما اللذان يكتفان  
الانف عن بين وعمل او من لدن الحزن الى الجي مد في **الورد** في القاموس ورد كل بحر فورد  
وقلت على الجوهري **الورد** الاحمر **والصوت** الضعيف اي الذي لا يتبع الاعن قريب  
**والنظر** في الشرح هو الصوت الذي اخفي حتى كانه لا يخرج عن فضا الفم لكن في القاموس هو الصوت  
الجي وكخفي واخفي ما يكون من صوت القوم **والملل** اي ترح القم او النفس المخرج من الفم لانه  
الف **الورد** الاخير هو الملايم بالعبارة الاول هو الملايم بفتح **الضمير** الذي اي ما الفم  
**والنظر** وهو ما استكن من غصن العنب او عام ورجح العوم بانها حرمت وما بالمدينة فحرم  
عنب وكان شراهم الا بالستر والتمر **والجلد** **الناظر** الدين **والنظر** **قالت** الشارح المحقق  
وهذا انما فيه نوع تسامح الا في الصوت اي الضعيف والتمس والتسكة وذلك لان المدلول  
بالبصر انما هو لون الجلد والورد وبالسهم والوجه العنب وبالذوق طعم الدقيق والحرق والتمس  
ملاصة الجلد التام والجريد ولينها لانفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد استمر  
في الحروف انه يقال بصرت الورد وثمر العنب من حد على او بصرة وقت الحرق والمستلح  
من حد ضرب او فخر هذا الكلام **والجواب** السيد في شرح المفتاح ان يكون مبنيا على العرف  
ولا يكون تسامحا فان قلت مع ورود الحرف كيف جزم الشارح بالتسامح ورجح السيد  
كونه تسامحا **قلت** لان السكاكي جري في هذا المقام على الاصطلاحات والظاهر ان المصنف  
بني الامر على العرف لانه لو لم يكن كذلك لاصح هذا التسامح الذي وقع من المفتاح كما اصح تسامحا  
اخر وهو انه مثل للطرفين بالحد عند التشبيه بالورد وهكذا الى اخر الامثلة ولا يدع  
عليك ان التسامح ايضا مع التسامح على احد الوجهين وان هذه الامثلة مما طرافه حسبان  
سواء جعل تشبيه الكلي بالكلي او الجزئي بالجزئي فان كل مشتمل على التسامح لان الكلي حسبان  
**قالت** كالريق اشارة بالمر على زعم القوم **قالت** السيد في شرحه يريد القوم المواضع  
بشر بها وفيه دفع لما يقال من ان طعم الحمر مكره فليس لها طعم هذا او ان تقول  
المداد على زعم القوم الفتاق فانهم اثبتوا الدقيق لانه بطعم والاشبه انه اراد زعم على البيان حيث  
جعلوا التشبيه في اية الطعم واثار لانه ان الاشبه ان تشبيهه الدقيق بالمر ليس في الطعم بل  
باللذذ وروحا في فالمشبه لانه النفس الدقيق والمشبه به لانه النفس الحمر فليس في من  
الطرفين حسبان **وعقلان** عطف على قوله حسبان **كالحل** **والجواب** في المختصر نقل  
عن المفتاح والايضاح ان وجه التشبيه بينهما كونهما جميعا اذ ان قال والمراد بالعلم هنا



ملكه يقتدر بها على ادراكات جزئية لا نفس لادراك ولا يحكي انه حجة وطريق الى  
الادراك كالحياة هذا الكلام ولا يخفى ان الملكة كما انه سبب لادراكات جزئية هي صورة  
الجزئيات ولذا وصفت الجزئية كذلك هي سبب لادراكات كلية هي صارت سببا لخصوب  
الملكه فان الادراكات اذا تكورت ورتحت تصير ملكة والملكه سبب لمقول الادراك  
ثانيا فلا يخفى ان الادراك ايضا سبب للادراك فلا حجة لنفي اواة نفس لادراك على ان  
سببية ادراك الادراك غني عن الكتب والمجمل هو مدح العلم بانه كالحياة يبرر صاحبه  
عن الميت والحياء ولكن ان تحمل وجه الشبه بتغير المصاحف من الحياه وهذا ابعث على  
معنى تحمل العلم فتحمل والا وجه ان وجه الشبه كونها سببي تنفع بالماضي فانه  
لا انتفاع بدون العلم كانه لا انتفاع بدون الحياة ولكن ان ترتب بالادراك الوصف  
الى التي فيكون معنى كونها جميعا ادراك جميع وصول الى التي فيقول الى الا وجه  
من الا وجه فتنبه ولا تغفل فان ملك العلم لتبنيه ومال الفعلة المحسنة والفاوة  
**او حلفان** بان يكون المشبه عقليا او المشبه به حسيما او العكس فانه على الا وجه  
بقوله كالمشبه وهو الموت وفتر عدم الحياة عما من شأنه **وقال** التبدل الاظهر  
انه عدم الحياة عما انتصف بما ويؤيد الاول قوله تعالى كنتم امواتا فاحياكم في **الشرع**  
بفتح الباء وضربا وضربا المقتدر من الحيوان وعلى الثاني بقوله **والعطر** **وخلقكم**  
اما باضافة الخلق الى الكرم كافي الشرح لكن لا يقتدر رجل كرم كافي اذ وجه التضييق  
بل يقتدر برخص كرم واما بالوصف فيكون من قبيل عيشة واصنية والعطر وهو الطيب  
مشهور والخلق وهو كسبية نفسانية تصد عنها الافعال بهوله من غير سبق ذرية  
عقلية وبه بتقديم الاول على كونه كانه عليه المقتاح بمثل الاول ثلاثة امثلة  
ومثل الثاني بواحد وكان وجه قلته ان المحسوس اصل للمعقول فتدبره به العقول  
ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني المستفاد من ذلك الحس فتسببه المحسوس  
بالمعقول جعل للشرع اصلا والاصل فرعاً وهو مستحسن ولذلك لو حاول محاول البلاء  
في وصف الشمس بالظهور والمسكر بالطيب فقال الشمس كالحية بالظهور والمسكر بخلق  
فلان في الطيب كان تخفيفا من القول وهذا يستحق به الوقوع ويرين به اللغة  
فلا يمتنع فيه ما يناقض به من اننا لانكسر عدم جوار جعل للشرع اصلا لجواز كون الفرع من  
وجه اصلا ولو سلم فليس كل محسوس اصلا لكل معقول فليس به محسوس بغير اخر محسوس  
وما يمكن ان يناقض به من ان المحسوس ما هو الحياي وليس اصلا للمعقولات وان تخافة  
المثاليين المذكورين لان المشبه اظهر واعرف نعم لا يتم التمسك به في عدم الجواز كالفعله  
التي هي غاية الامر ان جعله كالمحسوس البع واما كان المشهور من الحياي ما ادرك بتعلق الاصل

بعبارة

نفسه وبالعقل ما لا يكون المحسوس الباطن مدخل فيه والمبني واليه الوهم جعل المحسوس الخارج  
و اخلا في المحسوس اخراج الى تفسير الحياي والعقل فقال **والمراد بالحياي المذكور هو مادته**  
**بأحد الحواس** مع خاصته وهي الحواس مستقاة من الاحساس على خلاف القياس **فمن**  
**الظاهر** تقييد الحواس بالظاهرة يشعر بقول الحواس للباطنة وجعل الوجدانيات  
داخله في العقلي يناسب اعكارها انما عالمه بمتكلمين وجعل الظاهرة على المستغنية  
عن البيان وان كان دقيقا لطيفا مشارا اليه بالبيان لكنه بعيد كالحقيقة للغياب  
**قد دخل فيه** اي في الحياي سبب زيادة او مادته في تفسيره **الحياي** وهو المعذوم الذي  
يفرض مجتمعا من امور كل واحد منها بما يدرك بالحس **فان قلت** لو قدر الحس بما وادرك  
لا درك باحدى الحواس الظاهرة كان اقرب الى الفهم وانسب لان جعل الوهم في قرب الحياي  
النسب من جعله في قرنا العقلي **قلت** انما يكونان في قرن لوم يتناوبا بكونه شبيهة الحس  
بالحياي وقلة تشبيهه بالوهم كتشبيهه بالعقل وانما اذ كان كذلك هو في قرنا العقلي  
**كفي قوله** كان **محسوسا** وصفه بالمحسوس بانه في حيزه لان الافعال للمباعدة فليس  
وصف الشئ بغيره وهو ذرة احمر لغوا يريد به شقايق العنان بضم النون اضيفت الى العنان  
بمعنى الدم او الى عنان ابن المذنب لانه انتهى الى ارض فيها من الشقايق ما اوجب **وقال**  
ما احسن هذه الشقايق احمرها وكان اول من سماها الا الى نعان بالفتح وهو واد في طريقه  
الطائف يقال له نعان الا ان كان له راء الشايع الشقايق الى المفرد لصورة الشعة  
او المراد وجد الشقايق يعني الشاي للواحد والجمع **فان قلت** هذا الوزن مما لا نظير له  
في الاحاد ولو كان السابق للواحد لوجد له نظيره في الاحاد **قلت** ذكر في القاموس انه ثبت  
بالشاي تشبيها لما بشقيقة البرق وهي ما ينشر منه في الاقنى هذا فهو في الاصل جمع  
يحيى به هذا الورد لاشتماله على اوراق كل ورق منه كسفيته **اد تصوب** اي بالسلية  
التفعل او تصعد اي مال الى العلوية المشبهة بهذا القيد لان اوراق الشاي ليست  
على هيئة العلم من غير ميل الى التفعل والعلو **اعلام** جمع علم وهو ما يشد فوقه **الريح** **باني**  
**نشدن** على **شاح** جمع ربح **من زبجد** فان الاعلام الباقونية المنشورة على المذبح  
الربزجدية مما لم يرد له حس لان الاحساس لا يتعلق بغير موجود مساوي خاصته  
عند الحس على نسبة مخصوصته بغيره فكل ذي حس لكن مادته التي تتركب منها كالياقوت  
والربزجدية هيئة العلم والريح والشعر مما ادرك بالحس ويمكن تفسير الشعر كسا  
يجمع المشبه به عن كونه حيايا بان يجعل اعلام باقوت بغير اعلام كالياقوت في الحيز فيكون  
تشبيها بلغا ويزاد بالربزج حيث تحضر كالربزج فيكون استعارة **وبالعقل**  
عطف على قوله بالحياي **وما عدا ذلك** على قوله مذكور عطف معولين على معولي امروا حيا







كالشبح والجرح والفرع والشم والفضب وما شاكل ذلك هذا الكلامه وتسميته وتحقيق المعاني  
ان المراد بالادراك العلم بالشيء تحقق الكلام لمن يثبت فان التكليف بالشيء لا يوجب العلم والادراك  
من غير ادراك فلا علم ولا ادراك بالشيء من الكمال والافاقه وادراك الشيء من غير ادراك لا يتم ولا  
يوجب له تصور الحلاوة والحرارة والبرودة والبركة من القوة وكان الشيء  
من القوة الى الفعل وانما قال غير اعتبار انه مؤثر وبلد باعتبار الحصول والتأثير  
كذا ذكر الحق المطوي في شرحه للاشارة وقيل ان الشارح ابحاث احكامها انما  
من اللذة واللام ما هو جسماني لا روحاني سواء كان الادراك بالحس او بالعقل فلا يشترط  
الذائقة للحلاوة اذا ادركت لذة جسمانية سواء ادركت هذا السيل بوجه جري فيكون  
الادراك بالحس وادراك بوجه كلي فيكون عقلانيا صرفا وتامهما ان ادراك القوة العنصرية  
ان اريد به العلم فلا ادراك للقوة العنصرية وان اريد السيل فلا بد من الشعور  
حتى يكون لذة والشعور به ليس حقيقيا كيف وسيل القوة العنصرية ليس معناه جري  
متعلقا بخصوص حتى يكون ادراكه بالوهمية اذ ليست القوة العنصرية من المحسوسات  
واللذة تكليف الى اهمة بصوفة في بوجه مما لا يفقد لانه انما يدرك معنى جري  
متعلقا بخصوص والمراد غير بوجه حتى يمكن تعقله قبل الوجود انما هو بوجه كلي  
من مدركات العقل وانما ان كمال القوة العاقلة لا يفقد في الادراكات اليعنصرية  
ولا في ادراك المجردة بل ادراك المحسوسات ايضا كاللذات كالمفردات مثلا ومن  
كالاتما المدركات العاقلة كالجماعة والجماعة الى غير ذلك فليس اجل كالاتما تلك  
الادراكات وحاشا ان الادراك بالقوى الباطنة ليس من الصور المحسوسة ومن العالين  
الجزئية المتعلقة بالمحسوس لان القوى غير محسوسة بل هذا الصفة ذلك الادراك صفة  
للغير المجردة فلا يكون لذة حسنة بمعنى ادراكه بالحس **واعلم** ان سبل ما هو غير محسوس  
سبل المدرك ما هو غير سبل بل ما تحت المدركة ايضا من قبيل اللذة كادراك الشخص حسنة  
فانه لذة مع انه سبل لانه ما هو كمال وجبرله وان اللذة قد تكون مجرد ادراك ما هو غير محسوس  
ببوي الادراك كادراك الصور الحسنة فانه لذة ولا سبل بوي ادراكه ودعوى ان اللذة بادر  
هذا الادراك ليست ظاهرة وحيد نقول اللذة العقلية مجرد ادراك العقل لآثار  
المطابقة ادراكا ثانيا من غير ان يدرك ادراكا كاذبا كاذب ان الشارح يبين من الابحاث  
ولكن الجوانب ستة يكون كل منها لذة **قالت** السيد السند انه لا يخفى ان ادراكا هذه  
التصنيفات في اثنان هذه المقامات مما لا يجدى للعقل تعاقبا بل زمانا حيا في  
تفصيل هذه المعاني وقد اقبلت عبارات فلا وفي هذه العلوم ان يتصور فيما على الابواب

الفرقة

الفرقة وما يقرب منها ولعله ذلك افترقا منه باطلاعه على العلوم العقلية وما ذكر فيها  
من التدقيقات هذا الكلامه وليس يدرك فان الشكالي ادرج في كتابه مقدمة حكيمية  
وامتلاحات عقلية فلا بد للشارح الكلامه ان يجوز في تفصيل مراده فليبين كيف افترقا  
الادراك الشكالي ويثبت لذلك انه يتلوا الشارح فيما بعد عن الشكالي ويقول لا يتفرع على  
امثال هذه التسميات احكام متفاوتة في قليله الجذوي وكان هذا ابتهاج من الشكالي  
باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين **وجه** اي وجه التشبيه **ما شكا** اي الشكا  
**فيم** بذكر التشبيه فيقول المعنى في ما دل على اشتراكهما فيه فلا بد حاشا انما  
بالاسد الجبان لان الجماعة ليست مشتركة بينهما مع انما وجه الشبه للدلالة على ان  
فيما ولا يلزم ان يكون في وجه الشبه في زيد كاسد الوجود والجمانية والحيوانية وتجانس  
يلزم ان يكون الطرفين قبل الدلالة على الاشتراك في طرفين الا ان يجوز خارج التعريف  
تخرج من قبل شيئا ولا يخفى ان الوجه ليس اوضح في التعريف من الطرفين كما في هذه الكلمة وما  
دل على اشتراكهما في شيء **قالت** الشارح المراد بكلمة تامعني له مزيد اختصاص بهما  
واستشهد به بقول الشيخ عبد القاهر ان التشبيه للدلالة على اشتراك شيئين في وصف  
هو من اوصاف التي في نفسه خاصة كالجماعة في الاسد والنور في الشمس ولا يخفى ان الشا  
لا يدل الا على مزيد اختصاص المشبه به **ثم نقول** لما كان ظاهر بيان الشيخ في هذا  
لو جوب كون وجه الشبه طارعا عن الطرفين وكونه وصفا ثابتا للشيء في نفسه من غير اعتبار  
وخصصا بالمشبه به ان الظاهر ان ذلك شرط كون الشبه مقبولا وهو غير معتبر في معنى  
وجه الشبه ولا في مفهوم التشبيه اسقط المصنف عن تعريف التشبيه ولا يعتد في تعريف  
وجه الشبه ووضع موضع الوصف كلمة ما ليسل الجس بلا حفا وذكر قول **تحقيقا**  
**او تحجيلا** نصريغا بان وجه الشبه لا يجب ان يكون من اوصاف التي في نفسه فعدل تعريف  
المصنف باعتبار امور تجعله موافقا لكلام الشيخ عدول عن طريق سلكه **قالت** المصنف  
**قالت** المراد بالتحجيل ان لا يكون وجوده في المشبه به الا على ما قيل وكانه اقصر في البيان  
على ما وجد ولا يفهم ما يستلزم فيه تحجيلا اعم ولذا قال الشارح هو ان لا يوجد في الجدة  
الطرفين او كليهما الا على سبيل التحصيل والتاويل **خوما** اي وجه شبه **في قوله**  
يعني القاري في السونج المشوب الى قبيلة سونج الممتاء بفعل من شخ المكان اي قام به  
تموا به لانه اجتمعوا فاقاموا في مواضعهم وهم الجوهر في فعل النسبة الى سونج من قبيلة  
تقول **كان النجوم** جمع نجم وهو كواكب **بين** دجاء اي دحلي الليل والمرجع في البيت السان  
وروي دجاء فاصغر ليلية او النجوم فالاصافة لاد في ملابسته والديهي كالعلى **جمع**  
دجيه وهي الظلمة بنا وعتي **سفن** جمع سفن وهي اللغة السيرة ومن الله حكيم واهب







لا يحد منه بل يستمر به مدد ولا يتصور الفساد على فوت الانتفاع بكل لالة لطف  
لا يحد فيه لالة الكلام لا خوفه ولو سلم انه برعائه في بعض اجزاء الكلام يحصل الغنى  
بقوته لقوته في البعض لا يكونه **قالت** صاحب المقام وربما يمكن تصحيحه  
فقال السارح فكانه اراد بكونه الغنى استكمال الوجوه القريبة والافعال الضعيفة  
وتخوله بما يقصد به الكلام وفيما استتم الوجود الغريب بدله الوجه المستقيم  
لا يحل المحو كذا في الكلام فكانه اراد بكونه الغنى اراد الكلام محملا لوجوه  
مختلفة ومحملا للتطبيق على قواعد متباينة فيوجب تحريك السامع لصيرورة المركب  
بمؤلة المفردات المشتركة **وهو** اي وجه التشبيه **اما غير خارج عن حقيقة**  
**اي حقيقة** هي من الطرفين **لا في تشبيه** **لوح** **او غيرهما او جنسهما او فصلهما**  
**او في الجنس والفصل** **وطرح** عن حقيقة واحد منهما والمراد غير خارج عن حقيقة  
كلا الطرفين او خارج عن حقيقة كليهما فلا يخفى ان تشبيه الانسان بالفرس في  
الحيوانية لا في الحيوان كاهوداب ان بان الانسان ذكوان الحيوان ليس جنسا فكانه  
اريد بالوجه الداخر على ما يوجد بالنظر الى الداخل وان قوله غير خارج يشمل  
نفس الحقيقة ولذا الخلق على الداخل واما قدنه على الفهم الثاني مع كونه سلبيا  
له وغير عريق في لطايف التشبيه بل لا يجري فيه الحاق الناقص بالكمال الذي هو  
العدم في باب التشبيه اذ هو مبني الاستعارة كيف وقد نقرر انه لا تقاوت  
الاشياء في الدائيات وهي في الامور المتشابهة فيه سواء لعدم تقييده وتقسيم الثاني  
وتدليله بتفصيل فلو قدم لا فصح بتفصيل قسم عن اخر بفصل طويل ولا يذهب ذلك  
ان دخول بعض المفردات الكلية في الاخصا وخروج بعضها من تدقيق الفلسفة  
وتحصيل التميز بينهما بالتحليل وهم مع طول باعهم فيه محققون بالجمع عن تميز  
الحقيقة عن غيرها **تعتبر** **تميز** **الجنس** عن **العرض** **الحام** **وتعتبر** **تميز** **الفصل**  
**عن الخاصية** وهم محققون فيه بل **تعتبر** **تميز** **الحقيقة** عن اجزاها اذ يحتمل ان  
يكون تمام حقيقة الانسان الناطق او الحيوان او يكون الناطق خاصة غير شاملة  
**وتعتبر** **تميز** **الجنس** عن **فصل** **الجنس** **اذا** **يحتمل** **ان** **يكون** **جنس** **الانسان** **محملا**  
**الحساس** **اما** **اهل** **العرف** **واللسان** **فلا** **يعقلون** **من** **الداخل** **في** **الطرف** **الا** **الاجزا**  
**الخارجية** **فالداخل** **في** **الانسان** **عند** **الراس** **واليد** **والرجل** **وهم** **بما** **اغن**  
**التشبيه** **في** **مفهوم** **الداخل** **في** **الحقيقة** **وليس** **المشبه** **به** **عند** **الامكان** **القائمة**  
**بالطرفين** **وليس** **الجنس** **والنوع** **عند** **الاخص** **والافعال** **التي** **نوع** **المتحرك** **عند**  
**والمتحرك** **جنسه** **فاما** **هذه** **التقسيم** **من** **تلفظ** **الكافي** **والانسان** **الظيم** **صفت**

اي الخارج لانه ان يكون ثابتا بالطرفين والخارج الذي ليس كذلك غير صالح لكونه  
وجه شبيه **حقيقة** اي موجودة في الطرفين لا بالقاس الى **ما** **احسنة** اي مدركة  
بالجنس **الظاهر** **وهي** **كيفية** **الحسنة** اي المنسوبة الى الجسم باخصا **مساب**  
**والكيفية** **نسبة** **الى** **كيف** **كالمايية** **نسبة** **الى** **ما** **واللحمية** **الى** **لم** **وضعت** **لما** **يجاب** **به**  
**عن** **السؤال** **كيف** **وخصما** **المتكون** **بعض** **الاحوال** **وكيفية** **كيف** **من** **مضيق** **عائيم**  
**صريح** **به** **اهل** **اللغة** **وليس** **المقدار** **والحركة** **بينما** **عند** **هم** **لا** **يعلم** **من** **فهم** **فان** **يقان**  
**اراد** **بالكيفية** **تطلق** **الصفات** **وتسار** **يقال** **اراد** **المقدار** **وضعه** **من** **الطول**  
**والقصرة** **والوسط** **بينما** **وبالحركة** **السرعة** **والبطء** **والوسط** **بينما** **ويزيف** **الثاني**  
**بان** **كون** **هذه** **الامور** **صفة** **حقيقة** **نظرا** **اذ** **رب** **طول** **يصير** **قصرا** **بالنسبة** **الى** **طول**  
**وتد** **بطي** **هو** **سرعة** **بالنسبة** **الى** **اخر** **وتن** **تقول** **لوجعل** **قوله** **كالكيفية** **تالحمية**  
**مثلا** **للمقتات** **الحسنة** **وقوله** **مما** **يدرك** **بانا** **لما** **اشار** **الى** **تقسيمها** **لم** **يرد** **في** **مما**  
**يدرك** **بالبصر** **هو** **في** **اللغة** **حاسة** **العين** **ونفها** **ويعرف** **الحكمة** **قوة** **عربية**  
**في** **العصبتين** **لحقوق** **الذين** **يتلاقيان** **في** **فقران** **الى** **العينين** **وفيه** **نظر** **لا** **ش**  
**لا** **يصدق** **على** **بصر** **بعض** **الحول** **كان** **الحول** **قد** **يكون** **تقاطع** **العصبتين** **الى** **العينين**  
**وقد** **يكون** **بعد** **تلا** **قيما** **فلا** **يصدق** **على** **التعريف** **على** **بصر** **من** **لا** **يتلاق** **عصبا** **بدا**  
**على** **بصر** **الاحوال** **اصلا** **لما** **فيل** **ان** **قوله** **يتلاقيان** **في** **فقران** **ينبي** **عن** **عدم** **التقاطع**  
**فقط** **ولا** **يخفى** **انه** **يدرك** **بالبصر** **فايضا** **انه** **لا** **يدرك** **مطابقا** **اذ** **الم** **يكن** **حو**  
**فطريا** **بل** **يكون** **قارضا** **ويذكر** **الواحد** **اشين** **ويصدق** **على** **قوى** **اخر** **موجدة** **فهيما**  
**من** **الالوان** **الذو** **ك** **بالذات** **بالصو** **هو** **اللون** **والضو** **وما** **عدها** **مدرك** **نانسا**  
**وبالعرض** **واللون** **مع** **كونه** **مدركا** **بالذات** **من** **التشبيه** **على** **المدرك** **بالذات** **واختار**  
**اللون** **بالذات** **شبه** **على** **انه** **المدرك** **بالذات** **وقد** **لما** **يقهر** **من** **توقف** **اذ** **راك** **على** **اذا** **راك**  
**الضو** **بانه** **مدرك** **بالعرض** **واكثر** **درك** **المدرك** **بالعرض** **لانه** **ابعد** **عن** **كونه** **مبصرا**  
**فبالغ** **في** **توضيحه** **والاشكال** **كالشكول** **جمع** **شكل** **لهو** **في** **اللغة** **الصورة** **المحسوسة** **والشكول**  
**وفي** **عرف** **الحكمة** **هيئية** **لحاطة** **نماية** **واحدة** **بالجسم** **او** **السطح** **كالن** **والذا** **ايرة** **او** **نما**  
**يتبين** **كشكل** **نصف** **الكرة** **ونصف** **الذا** **ايرة** **او** **الكر** **نما** **لا** **يليق** **تفصيله** **بالمقام** **والفقاء**  
**هي** **جمع** **ينذار** **وهو** **في** **اللغة** **مبلغ** **التي** **وفي** **عرف** **الحكمة** **كم** **تتصل** **قار** **الذات** **والكم**  
**عوض** **ببديل** **التعوي** **لذاته** **وبقي** **بالا** **تصال** **ان** **يكون** **لا** **جزا** **يه** **حد** **شك** **يتلاق** **عند**  
**بمعنى** **ان** **كل** **جزء** **فرض** **فيه** **تكون** **نماية** **متحدة** **مع** **سبدا** **الاخر** **خلا** **العدة** **فان**  
**الاربعة** **واقم** **الى** **نصفين** **مثلا** **لم** **يكن** **نماية** **نصف** **منها** **مبدا** **نصف** **اخر** **وهذا**



هو الاتصال الذي هو فصل المتصل بخلاف الاتصال العرضي كاتصال  
خط يخط فانه متصل بالقياس الى الغير لا في حده اتبه وبهذا اندفع انه لا نهاية لسطح  
الكرة فلا يكون كامتصلا لان الحد هو الحد العرضي اللازم بعد فرض القيمة لا النهاية  
الموجودة وقد كثر في الدلائل لاجراج الزمان لان المزداد به ان تكون الاجزاء المفروضة  
ثابتة وليس الزمان كذلك **والحركات** جمع حركه على وزن عوفه وهي لغة ضد الكون  
وفي عرف المتكلمين حصول جسم في مكان بعد حصوله في مكان اخر **فالشاح** يعني  
مجموع الحاصلين وهذا مخصوص بالحركة الابنية هذا وفي التعريف انظار لا ينبغي  
المقام وعند الحكماء هو الخروج من القوقله الفعل على سبيل التدريج واحذر في قوله  
على سبيل التدريج عن الخروج دفعة كسبيل الصورة النارية بالحوائية فانه يعني كون  
وقد **الاتقوت** الحركه من الاعراض النسبية **لانا نقول** نفس النسبة لا تكون  
صفة حقيقية وانما هي عرض النسبة تكون حقيقة والحركة نسبية بالمعنى الثاني وقد  
سبه بابتزاد الاسئلة مجموعا على نوع منها اما الالوان والاشكال فظاهريه واما المقادير  
فلانها اما اجسام تعليمية وانما سطوح وانما خطوط وانما الحركات فلانقسامها الى  
الوضعية وغيرها اولية القسرية والطبيعية والارادية لم يرد ذلك **وما يتصل**  
**بما قاله** الشاح اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بها الشخص باعتبار الخلقة  
التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون ومن الضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل  
والحركة وكالاتقامته والاختنا والتعذب والتعسر الداخلية تحت الشكل وغير ذلك  
هذا وفيه حمل الحركات على كفيها تنامي من رغبته وبطيتها والحالة المتوسطة بينهما  
بفقط ما هو المصطلح من الكيفيات على ما هو احد التوجيهات السابقة فلا يصح  
حينئذ مقبل ما يتصل بالمذكورات كالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة  
واما قوله الداخلية تحت الشكل فبقييد للامور الاربعة لانا تعرض الخط قطعا مع انه  
لا شكل له لان ما يبي للخط لا يحيطان به وانما ما هي للخط فداخله في قوله غير ذلك فاما  
ايضا مما يتصل بالمذكورات لانا مما يتصل بالمقدار فلا يتجه ما اوردته السيد  
عليه من ان هذه الامور تعرض للخط ولا شكل له **نعم** يتجه انها لما كانت داخلية  
تحت الشكل فقد دخلت في قوله والاشكال فلا معنى لجعلها داخلية تحت ما يتصل  
بها الا ان يقال تناسخ في قوله تحت الشكل وازاد به تحت ما يتصل بالشكل الا **قوله**  
**قوله** السيد ان الاشكال مما يتصل بالمقادير فلا وجه لضمها مع الالوان لان  
حسن الشخص وقبحه مما يتصل بمجموعهما **او بالسمع** عطف على قوله بالبصر وهي في اللغة  
الاذن وحسن لادن يكون للواحد والجمع وفي الحركة قوة ونبت في الغضب المفرد

على سطح باطن السماخين يدرك بها الاصوات وفيه نظراته لا يصدق على قوة وثبت على  
احدي الغضبتين **من الاصوات** الضعيفة والقوية **والتي بين** بين وانما وصف  
الاصوات تبينها على انواعها امور اعتبارية لا ينبغي اعتبارها واصناف متفاوتة  
بالاضافة لجلال الالوان واحواتها والطعوم والروائح وفي كون الاصوات باعتبار القوة  
والغضب والنظر من الصفات الحقيقية نظرا لباختلف باختلاف المضاف اليها ولا يدرك  
ذلك ان للاصوات ايضا امور متعلقة بما يدرك بالسمع لحسها وقبحها والكيفيات  
الحاصلة من الاعتماد على خارج المعروف وكونها موزونة وشهورة وكذا الطعوم والروائح  
فخصيص ما عدا من مدركات البصر ومدركات اللمس بقوله وما يتصل بها اتفاقا لا موجب  
**او بالذوق** هو في اللغة مصدر في ان يعنى اختبار الطعم وفي عرف الحكمة قوة منبهة في  
الغضب المنفوس على جرم الانسان وفيه انه يخرج عنه القوي المودعة في اقباض هذا  
الغضب ويدخل فيه قوي غير مدرك للطعوم مودعة فيه **ويشكر** وقع الاول باء في  
تحمل فانظر وادفع النظر من الطعوم واصولها تسعة وطرفاها الحلاوة والحلاوة  
ولذا قال اهل اللغة الطعم الحلاوة والمرارة وما بينهما من الحرافة والملوحة والقوة  
والذخومة والعفوصة والقبض والتفاهة والعفوصة طعم ينقبض به طاهر اللسان  
وباطنه والقبض طعم ينقبض طاهر اللسان والتفاهة طعم لا يحصل من ذي الطعوم  
بسببه الكمال صلاته وقد يستعمل يعني الفابل العلم **او بالشم** وهو في اللغة تست  
الأنف وفي عرف الحكمة قوة مرتبة في راسه في مقدم الدماغ الشمين بحلق الله  
وفي **من الروائح** جمع ريحة **قال** الشاح لاختلاف انواعها ولا اسماء لها الا من جهة  
الموافقة او المخالفة كرايحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة ليه يحملها الرايحة  
المتك او الما يتقاربها كرايحة الحلاوة هذا او كان المراد بالانواع المهنومات  
المدروجة تحتها والافا الرايحة الطيبة ورايحة المتك ليسا نوعين محلي في الحقيقة  
ولا يبعد ان تكون رايحة الحلاوة من قبيل الاضافة اليه المحل ويكون المراد رايحة  
ذي الحلاوة **وباللمس** هو في اللغة المتس باليد وفي عرف الحكمة قوة سائرة في البدن  
كله يدرك بها الملوسات قالوا لم يخلق في الكبد والربو والعظم والطحال والكلى  
فعلى هذا لا يصدق في التعريف على شيء من المحدثات ولا يصح ضم الاستسنا ايضا لانه  
لا يصدق على ما يسميه عضو وضو ويصدق على القوة الهادية والنامية اذ لو ارشيد  
بالملموس ما عليه النخبة كان قاصرا ولو ارشيد المدرك بالملامسة يلزم الدور والبراع  
في ذلك الحواس الترتيب الذي راعوه اذ قد نوا اللامسة لانا يحتاج اليها الحواس  
اشد حاجة وهذا شرح في جميع الاعضاء ولم يحل عنه حيوان حتى للمراطين لغاها الا



لان النسبية اكثر ما يقع في المصبرات فلما قدم البصر جمع معه ما يسوي الملاسة بانه  
الاخصاص بغير الزاير لانه ينبغي ان يجرى العاينة من الثلاثة ليصل بالامسة ليدل  
المناسبة بينهما ولذا قال الانام الزاير لولا كثرة مباحث المصبرات لقد منا المدوقات  
ليكون ربيعة للملوسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والنفوس  
**والملاسة** في المواقف الملاسة عند المتكلمين استواء وضع الاجزا في ظاهر الجسم  
عنده فمما على هذا القول من باب الوضع وعند الحكماء كقيمتان ملموستان قائمتان  
بالجسم وفي شرحه وقيل قائمتان لسطح الجسم **والعقلانية** في المواقف هو عدم  
الصلابة عما من شأنه فهو عدم ملكة وقيل بل كيفية بما يطبع الجسم للقاء من في سره  
قال الانام الزاير هما من الكيفيات الاستعداد اوتية دون الكيفيات المستوسكة  
**وقالت** الشارح وتكون هذه الاربعة من الملوسات مذهب بعض الحكماء **والحق** والحق  
هو كلف مصدره لعل حاصل المصدر ولا يجزى ان مفعولات الامور المذكورة ظاهرة  
مستشاركة فيما العقبين وغيرهم والاستعداد بتعريفاتنا لغوفا ان شاعت في غير  
هذا الفن فتكونها لذلك **وما يقتضيه** اي بالمدكورات كالملكة والحقاف  
وغيرهما **وعقلية** عطف على قوله حسنة ويقوم الخارج من وجه السنية بالحسنة  
والعقلية لمزيد اهتمام به والافعال الخارج منها ايضا قد يكون حسيا وقد يكون عقليا  
او المذاهب الحسنة ما تكون افراده مدركة بالحس لكن لما لم يكن النسبية به كثيرا اندور  
عليه الاستعداد لم يتعلق به اهتمام يدعوا في تقسيمه وتفضيله وايضا تقسيمه ليس  
الحسني والعقلي غايد الى حسنة الطرف وعقلية بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه  
تقسيم الطرفين **كالصفات النفسانية** نسبة الى النفس على غير قياس النسبة كالجسم  
في النسبة الى الجسم والكيفية والنفسانية ما يختص بذوات النفس حيوانية كانت  
او نباتية كذا يستفاد من المواقف والاختصاص بالاضافة الى باقي الاجسام فلا اشكال  
في التمثيل لعل المشترك بين ذوات النفس والواجب على انه قد يمنع الاشتراك بكون  
علما عرضيا وحادثا دون علمه تعالى فانه قديم وليس بعرض **لذا** هو كالسواطة  
الفطنة كذا في القانون وحرف بشدة قوة النفس معلة لاكتساب الارزاق وابعاد  
بمرتبين وهو ملكة سرعة انتاج الفضاي او سهولة استخراج النتائج بواسطة كثرة  
مزاولة المقدّمات كالبرق اللامع فلا يمثّل ملكة اكتساب الارزاق التصويرية  
وسرعة الانتاج وسهولة الاستخراج الطبيعيين وعلى الاول سواطة مشهورة في بعض  
الفضلاء الجامعين للعلوم من ان ذلكا يجمع اكتساب الزاير فكيف يكون معذرا  
بعض الاذكياء المتخلين بنهاية الدكا بان منشا الاشكال اشتباه صور الكلمات والاشكال

نفس

نظن القدر على صيغة امر الفاعل وهو امر الفاعل وهو امر مفعول اي قوة تمهية  
هيها انتحال لا اكتساب الارزاق **وقال** فليكن امر فاعل بمعنى قوة  
تمهية تهيئ النفس لاكتساب الارزاق وبمعنى القدر على صيغة اصطلاحا ولا تملك ان شدة القوة  
يجمع اكتساب الزاير بل حين حصول الاكتساب بغير القوة والظاهر حمل الامثلة  
على المعاني الغوية ليكون تمهيدا لوجه السنية بما يدور فيما بين البهائم والظواهر في قوله  
**حمل** حمل العمل على اليقين فانه من افعال اليقين في اللغة اعيا الاعتقاد الجازم المطابق  
الثابت وان كان معانيه الاخر ايضا عقلية من المعاني الثلاثة التي ذكرت في بيان تعريف  
اليقين ومنها من مصطلح الحكماء من الصورة الحاصلة من التي عند الذات المحركة لاختصاص  
صورة التي في العقل كذا ذكرنا شرح لانه احد اقسام العمل اعني العمل المكتسب لا حصول  
وليس من مخاليف العمل من ادرك الكلي والمركب في مقابلة المعرفة بمعنى ادراك الجزئي  
او البسيط ومن مقابل الصناعة وهي ملكة يتقن ريبا على استعمال موصوفات ما نحن  
غرض من الاعراض معاد راعنا بصيرة بحسب الامكان **وقالت** الشارح وقد يقال  
العمل على ملكة يتقن ريبا الخ **والفطنة** وهو حركة النفس ومبدأ اوها ارادة الانتفاع  
بشيء وهو ان تكون النفس طهيئة ليجزى كذا الغضب سهولة ولا تطرّب عند  
اصابة المذكره **وسائر الاخبار** جمع غريزة وهي الطبيعة والطبيعية المحسنة  
جبل عليها الانسان كالطبيع او الطبع ما تركب فيها من المطهر والمشرّب وغير ذلك  
من اخلاق ابي تزيلا كذا في القانون فعلى هذا يدل قوله وسائر الاخبار على ان  
المثل سابقا ساد في الامور المذكورة لانها التي جبل عليها الانسان لا انفسها ولو جاز  
على تقسيم الغريزة لملكه يصدر عنها صفات ذاتية على ما في شرح لا يستدعي حمل  
ما سبق على الملكات والجملة لا يصح حمل العمل على حصول الصورة والاعتقاد او ادراك  
المركب كما يشعر به كلام الشرح ومن سائر الاخبار ان اكرم والقدر والنجاعة ومقابلتها  
**وانما** اضافية عطف على قوله انما حقيقته وكاشف عن المراد به بان الحقيقي له معنيان  
احدهما القيمة الثابتة للشيء مع قطع النظر عن غيره من جوده كانت او معدومة  
وتقابلها الاضافي بمعنى الامر النسبي الثابت للشيء بالقياس اليه غير وانها الموجد وبيت  
الاعتبار الذي لا تحقق له سوا كان مقبولا بالقياس اليه غيره او مع قطع النظر عن الاعتبار  
وقد شبه على ضعف عبارة المقام حيث جعل الحقيقي تقابلا لما هو اعتباري ونسبي  
ولان الحقيقي ليس له معنى يقابل الاعتباري والنسبي بمعنى ما لا يكون اعتباريا ولا نسبيا  
**كأنه** كذا في النسبية المحجة بالشيء واعلم انه لم يبق المصنف بناوعد في ديباجة الكتاب  
من حدود الحس والتطويل والتعقيد ولينجونه في هذا المقام لان في هذه التفسيرات



ما لا يقلح له في هذا الفن بل نوجب تحريلا لافهام وايضا المبتدئين في الظلام حتى  
كان الشرح قال كانه انتباه من السلكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فهو من  
التطويات المشككة على المبتدي فيجب حذفه لمن التزم تتبع الكلام عن التطوير والتعبد  
وكانه من المصنف حذفه للائحة عن الانتباه بان لم يعرف اصطلاحات المتكلمين فحذفه  
لعدم فهمه مقاصد المتنازع في هذا المقام يكونه عارضا عن معرفة مصطلحات الكلام  
**وايضا** وجه التسمية **الواحد** في ذاته بمعنى انه لا جز له والا فلا يقال بينه وبين  
المركب لانه ايضا واضح حقيقة اذ الوحدة تفرض كل شي حقيقة نعم لو قال ان  
او مركب كان واضحا **اما منزلة الواحد** ولما كان ما هو بمنزلة الواحد عما لان  
لغرض الوحدة جئات شي من الوحدة بالوضع والوجود بالجوهر الى غير ذلك قد  
يقوله **لكنه مركب من متعدد** اما تركبنا حقيقة بان يكون وجه التسمية حقيقة  
مكتوبة من متعدد او تركبنا اعتباريا بان يكون هيئة مترتبة الترتيبا العقل  
من متعدد والاعتبار عند البلغا للاعتباري بل الظاهر ان يخص التركيب في هذا الفرق  
بالمركب الاعتباري ويجعل المركب الحقيقي اخلا في الواحد على خلاف ما في المتنازع حيث  
قاله غير الواحد اما ان يكون في علم الواحد يكونه اما حقيقة مكتوبة **واما** ايضا فمقتضا  
من مجموعها الى هيئة واحدة ولا يكون في حكم الواحد وسقوط وجهه **وكل هذا** اي  
كل واحد من الواحد وما هو بمنزلة **اما حقي** والعقلي الذي هو بمنزلة  
الواحد اما مركب من العقليات البقية او من الحسي والعقلي لان المركب من الحسي والعقلي  
عقلي كذا حقيقة الشارح المحقق والسيد السند وفيه ان تحقيق العقلي حاصل في نفس  
العقل وتحقيق الحسي ما حصل في الحس المشترك او الواحدة والمركب المذكور ليس  
شيئا منهما بل مجموعهما ولحق ان تقسم ما هو بمنزلة الواحد ايضا لثلاث كالتعدد  
**واما متعدد** عطف على انما بمنزلة الواحد اي وجه التسمية اما واحد او غير وغير  
الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان يقصد بالتسمية تشريك الطرفين  
في كل واحد من متعدد بخلاف المركب من وجه التسمية فان القصد فيه الى تشريكهما  
في مجموع الامور وفي الحقيقة المترتبة عنها كذا في الشرح وكما قد ما في تاويل المفصلة  
وان ثلاثة اجزا الى منفصلين ذاتي جزين ان الحكم لا نقضالي لا يمكن ان يحقق الا بين  
امر من اذ لا يمكن كون القضية واحدة الا طرفان هذا ويمكن جعل الجزين **الواحد**  
بمنزلة امر واحد هو غير متعدد اي وجه التسمية اما غير متعدد واما متعدد وحده  
يمكن الحكم بالاتصال بين امور وطني ان الحق انه يمكن على سبيل الاجال كما يحكم  
به الواحد ان فان القضايا المنفصلة وان الاجزا الثلاثة فصاعدا التمثل على الاحكام

الاجالية

اجالية اذا فصلت صارت القضية الواحدة اكثر من قضية ولا يخطر بالبال بسببه  
متعددة متصورة بقصد بقات متعددة في الصورة الاجالية فالذي في التكليف  
ليس وضع التفصيل موضع الاجال ولا يحل ان هذا التقسيم يجري في الطرفين ايضا فان  
المشبه او المتشبه قد يكون واحدا وقد يكون بمنزلة الواحد وقد يكون متعدد  
والقول بان تعدد الطرفين يوجب تعدد التسمية عارضا عن تعدد وجه التسمية  
لزم لزم وجه التخصيص وقوله **لذلك** صفة للتعدد واسان الى انقسامه الى حقي  
وعقلي **او مختلف** اي بعضه حقي وبعضه عقلي وكان احاد المتعدد قد يختلف  
لذلك اجزا المركب كما اشرفنا اليه ولم يلق اليه لان المقصود في التعدد الاحاد ووجه  
على عكس المركب فان المتعدد فيه المركب الذي هو عقلي دون الاجزا المختلفة فاعتد  
بجمل الاحاد دون الاجزا كذا في الشرح وقد عرفت ما فيه ولكن ان يريد بقوله **لذلك** انه  
اما حقي او عقلي واما واحد او بمنزلة الواحد ونقوله او مختلف او بعضه حقي وبعضه  
عقلي وبعضه واحد وبعضه بمنزلة الواحد لكن اراد الاسئلة بواقف الاول وحمل  
العبارة عليه اسم **الحقي** اي وجه التسمية **لانه حسيان لا غير** فالتعدد الذي  
بعضه حقي خالف هذا الحكم لان فيه وجه شبه حسي فلهما يحجج الى تاويل الحقي  
بما به او يحضه كالفعل الشارح والى ان يقال حكم المختلف اجمل الى اشتراكه  
**لاستغناء** ان يدرك **الحسن** من **الحسن** ويحتمل ان الحقي كما ينبغي ما افراه حسيه فحرف  
ان يدرك من الطرفين الحقي والعقلي بل قد حقق في غير هذا العمل ان النفس في مبدأ  
الفطرة خالية من العلوم كلها ويحصل لنا المحسوس باستعمال الحواس والافعال بالترافع  
من المحسوس **ولذلك** يقال **التشبيه بالوجه العقلي** امر اي امر تحقيقا او كمالا  
يتحقق فيها التسمية بوجه حقي يتحقق فيها وجه عقلي ولا عكس والمرا وطرفا التسمية  
بالوجه العقلي امر من طرفي التسمية بالوجه الحقي فكل ما يمنع طرفا الثاني يصلح طرفا  
للاول دون العكس وفيه نظر اذ ما منع فيه التسمية بالوجه الحقي يمكن ان لا يكون فيه  
امر عقلي له مرتبة اختصاص باحد الطرفين فيوجه التسمية بالوجه الحقي دون العقل  
**ان قيل هو مشترك** فيه لاحتاج الى فيه **هو كل** **والحقي** ليس **كل** فيه نظير ويكني هو  
مشترك فيه والمشارك فيه ليس يحل بل منافاة المشترك فيه المحسوسة لظهور منافاة ما جوه  
العقل فيه الاشتراك بالنظر الى مجرد مفهومه **فلنا المراد** يعني المراد المصطلح عليه  
في لغة الحقي ان افراده **معددة** **الحسن** وهذا اندفع ما ذكره المتنازع ان جعل المشترك فيه  
حقيقا لغة التحقيق ولا يرد ما ذكره الشارح انه لا يصلح جوابا لما في المتنازع من ان التحقيق  
في وجه التسمية باي ان يكون حسيًا واما المصنف جواب ما فيه كما يظهر من الايضاح لانه



عدل المصنف من التحقيق في القامح لان التحقيق لا ياتي ان يكون وجه الشبه  
مما ادرك افرادة بالحق **الواحد الحق** روح في تشييد الاقام الستة عشر بعد  
التحصيل بالقيم فمثل **وقول** ان روح شروع في تعداه اسئلة الاقام حتى اذا  
لم يدرك على طريقة التعداد **كالمن** كونها ونظايرها واحد البقي ما لاخره  
بما يتطرق اليه المنع فذلك يدعوا الى جعل الواحد في مقابل المركب الاعتباري  
الذي هو الهيئته المنزعة ويأتي له ذراع اخر **والحق** اي خفا الصوت من المتوهم  
**قال** ان روح وفيه تاسخ لان للنفوس سموع ووهقه السيدان المنداد  
بالحق ما يتقابل الجسد وطيب **الوجه** من المتوهمات **ولف** الطعم من المدونات  
**ولين** المتلصق من المتوهمات **فيما** تروى في تشبهات مرت في تشبيه الجسد بالورود  
والصوت الضعيف بالشمس والكنكة بالعنبر والرق بالخر ولطلة الناعم بمر  
**والعقل** عطف على الحكي عطف صفة على صفة اي والواحد العقلي **كاهدة**  
**عن الفاعلة** هي ما تشبه من علم او مال **والطراة** فيها لغات حيث جات على وزن  
الجرعة والسنة والكرامة والجرانية بالياء على وزن الكراهية شادة وهي في اللغة  
الجماعة لكنها امر من الجماعة في عرف الحكماء اختصارا لجماعة مما صدر عن روية  
فخص بالاعتلا قبل ولد الاختارها على الجماعة ليصفى الاشتراك كما بين الرجل  
الجماع والاسد عن ثوب اشتباه **المعدلية** اي الدلالة الموصولة الى المطلوب  
او الدلالة على ما يوصل الى المطلوب على اختلاف فيها **استطابة النفس** اضافة  
الى الفاعل يقال استطاب واستطيب التي وجده طيبا **في تشبيه** وجه **الوجه**  
الطرف متعلق بالطرف المتقدم الواقع جزا عن الواحد العقلي **القدم** فعل في  
مفعول من غديه كعمله اي فقه او بمعنى الفاعل من عدم كرم بمعنى انعدم وانعدم  
لحن في اللغة من المتكلمين ولم يثبت في اللغة انعدمه اما تكلمه المتكلمون والعديم  
في اللغة الاحق **الفتح** فاعل العديم او بانه **بعده** الاول بالعدم لان الظاهر  
تشبيه وجود عدم عدم الفتح بالعدم لا بعده ورجع الصبر الى مطلق التي  
وهذا التشبيه الاول وجه شبه عقلي ذن وهذا اما ياتي على ترتيب الوجوه  
المقدمة وقد راعى في ترتيب الوجوه الاربعة هو ما اتفق تقدم ما طرفاه  
مفعولان لانه انشأ بالواحد العقلي من طرفاه **حسان** من زما المشبه فيه عقلي  
لان الاصل تشبيه المفعول بالحسوس دون العكس وقد انكر الشيخ على من يجعل  
هو معدوم او هو والمعدوم سواء تشبيها ويقول لم يثبت الوجود هنا ما هو المعدوم  
بل اودت في وجوده لكن هذا الحكم ينبغي على تشبيه الوجود بالعدم فانهم لما شبهوا

الموجود

الموجود بالعدم في العدا عن القايده ونزل منزلة صار هو معدوم لفي الوجود  
وكذا هو والعدم سواء لما شاهد الشيخ ان الدخيل في البلاغة لا يكاد يوافقه  
ولا يمكن من ان لا يجعل هو معدوم اختصارا بوجوه كالمعدوم وهي كلابي ووجود  
شبيه بالعدم كما ان زيد امدا اختصارا زيد كالاسد بالغ في ان للشيء وجه وقاب  
الامر كذلك لكن ايت ان لا تقبل على ظاهر قولم بوجود كالمعدوم ليعرف ذلك فلا  
مضايقة فيه يريد ان لا يمتد لما خلق له **وتجب** العدل بما روي من كل الناس على  
قدر عقولهم وهذا استغنى عن ان يقول المصنف من لا مضايقة للشيخ معه في جعل  
وجود شبيه بالعدم تشبيها وطرفه ضعف ما قال الشارع ان كلام الشيخ ساقط عما  
حققة المصنف فان للشيء وجه ولا مجال لا كالتشبيه كيف والشيخ لم يترك التشبيه  
في وجود كالمعدوم بل في قولم هو معدوم او هو والمعدوم سواء فاحسن التامل وزين  
التفعل تنفع من تعقبت احسن المناهج الذي ليس له سبيل ولا ذريع **والرجل**  
**الجماع** شبه على معنى الجمرة فلهذا المرقيل والرجل المجري كاهو الظاهر **بالاسد**  
**والعلم** باني معنى اخذ وقد عرفت **بالنور** هو الصق ايا كان او جماعة والذي بين  
الاشياء **والعظم** **خلق** **كريم** باضافة الخلق او وصفه بالكرم وجرم الشارع بالاول  
والعلم خلافة والخلق النجاسة والروء والدين جابضة ويضيق ويجعل الواحد على  
البساطة بخيصة التشييد بالافرا عن الفايكة واستطابة النفس لثانية التركيب  
وقد ذكر في المقام والاضحاح من اسئلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحق  
في كونها جمعي ادراك واعق الشارح بان بيان ذلك ان المبدأ بالعلم الملكة التي  
هي سبب تفصيل الادراكات لو اريد الادراك لم يكن للتشبيه معنى **اقول**  
المبدأ بالادراك الوصول وتفصيل الادراكات والعلوم كالحياة جهات الوصول  
وهذا اقرب مما قال الشارع هنا ولو جعل وجه التشبيه بين العلم والحياة الانتفاع  
بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا **والركب**  
**الحكي** من وجه الشبه لا يكون طرفاه الاحسين فلا ينقسم باعتبار حسنة الطرف  
وعقلية كما اختلفا لهما لكن ينقسم باعتبار افراد الطرف وتركيبه ولم يشرك في تقسيم  
الطرف الى المركب والمعدوم والمختلف لانه يجعل في ضمن تقسيم الموجه باعتبار ولم يفت  
بذلك في تقسيم الطرف الى الحكي والعقلي والمختلف تشبيها على ان الطرف ايضا مقصود  
بالبحث كالموجه وليس اخذها تبعا للآخر وفي الشرح انما قدم وجه الشبه المركب هكذا  
التقسيم دون الواحد لان معنى تركيب وجه الشبه ان تكون هيئته متفرعة من اشياء  
يشترك فيها هيئتان متفرعتان كذلك بان تهما تلك الهيئتين والطرف المركبة







وهذا معنى قول الشيخ ان اسيا فنا في حكم الصلة للصدق ليليق في النسبة تفوق  
يعني انه متصل بالشارع ومنه ومنه وليس مستقلا في الملاحظة وذلك لان  
نشا في المقارنة المستفاد من العاطف ولم يدرك ان الفعل مع غيره المشا  
لان النفع ليس معولا لشارع لم يمتد حتى يكون له معول وهذا في المعتمد عليه  
نكف لا يعتمد عليه ولو جعلت المشارقة لان النفع معوله بالكلية وكان اسيا فنا  
معوله معه وكان هذا النسب بلام الشيخ ويكون كلام الشيخ ادعي له ولا عليك ان ليس  
الاشارة مشبهة لان المشار ايضا ليس مشبها في تشبيه المركب لا يلي المشبهة اذ النسبة  
تجعل الشارح المحقق هذا الاجتماع وهما منهم **ليل تناولي** قال الشيخ اني يتناظرا  
بعضها في الشرع بعض وهو مضارع مؤنث حذف احدي نايبه ومن جعله ماضيا لم يؤنث  
لانك في الاسناد الى ظاهر الجمع العزائم لم يلحقا فقد اخل بكثير من لطايف التي  
قصدها الشارح على ما استطاع عليه في اثاره وهذا واختلف في بيان الاختلاف  
فقال بعضهم ان سقوط بعض في اشر بعض يستفاد من ضعف الحال فان ما يحصل فيه  
زمان الحال سانه ان يحصل بالدرج واختلاف الحركات وتباينها بسقوط بعض  
في اشر بعض ولا يخفى ان الحصول التدريجي يقتضي الانطباق على ما كان خالا كان او غير  
واين اختلاف الحركات بجامع سقوط الجميع معا **وقالت** بعضهم يقول ما يفيد صيغة  
المضارع من استحضار الصور العجيبة المستفاد من جعل الماض في معرض الحال وقيل  
يقوت الاستمرار التجدد في المعاد بصيغة المضارع المناسب للمقام وفي هذين القولين  
انه فوت لطيفة لا يدرك في اثاره لخلل الكثير من لطايف تذكيره **وعن قول**  
**ليل تناولي** الكواكب بخلاف ليل تناولي كواكب فانه يبين وصفه بكونه بالكواكب  
يسقط بالتدريج المنطبق على وجود الليل تحركه فابقه لا يفوت ما قيل في نحو والبيان  
وحقائق نظاوي التبيان **والكلمه** اي كواكب له فلو كان له لان سقوط السيوف  
وارتفاعها انما يكون لطايفه طائفة منها لا لو اوجد فواحد وهذا مفهوم الجمع الاستمرار  
معنى كل جمع جمع واسناد المضارع الاستمراري من الهيبة بيان لما في قوله **كسما**  
**الحاصلة** من **قوي** قال الشارح بفتح الناء **وعن قول** الاظهر من الناء ان النوي  
بالضم السقوط من على الى سفل والنوي بالفتح اما كالنوي بالضم واما نقابل **كسما**  
بخصيصه بالاصعاء كخصيص الضم لا يجد اذ على ما حققه القاموس **اجرام** اي اجساما  
وقد تعارف الجسم العلوي في الجسم العلوي كما تعارف الجسم في السفل **مستوفى**  
**مستطيلة** تشابه المقدار **مستوفى** في **جواب** **مستطيلة** فوجه التشبه مركبت  
كطرفيه لكن التركيب اعجب مما يفيد بيان المصنف لانه دخل في هذا التركيب

اختلاف

اختلاف حركات بالسرعة والبطي وبالحجرات وبالاغراج والاستقامة والارتفاع  
والانخفاض وتلك في تلك الاجرام وتدخلها وتضام بعضها بعضا كما هو شأن تناولي  
الكواكب طائفة في اشر طائفة على ما نقل من اشر البلاغة **ينسخ** وانه قال شبه على حكيه  
فذلك بكلمة واحدة وهي قوله تناولي وقد عرفت وجهه وانه لو كان ماضيا لم يبين وليس  
فراهم ان هذان البيت لا يحتمل الا تشبيه المركب بالمركب بل لا يمكن ان يشبه كل  
التشبيبات المتعددة المتفرقة والتشبيبات الواحدة اما تشبيه مركب بمركب كما عرفت  
واما تشبيه شار النفع المقيد بالليل المقيد انما يريدون ان لا اعتداد فيها  
بتمثيل تشبيه مركب بمركب لما سوله من الاجتهالات وانه لا ينبغي ان يلتفت الى القصدي في  
هذا الشعر في تشبيه السيوف بالكواكب والجماعه بالليل ولعل انفاه الشيخ في هذا  
البيت واثبت تشبيه المركب بالمركب بدونه لظهور انه كالتشبيبات المتفرقة في حكم  
السايطع التشبيه المركب والعاطف كالمركب لا يمان واليبلغ كيتي اذ في تشبيه المركب  
المركب في ما اى تشبيهه **طرفان مختلفان** بالافراد والتركيب وهو شتان اشارة الى  
الاول **كأمر في تشبيه الشقيق** بالعلام باقوت تشرف على ربح من ربحه ولو قال كما  
مركب تشبيه الشقيق وما ينبغي في تشبيه شار شمس قد شابه وهو الرابا لكان مستوفيا  
للاقسام **وهذه** **أجبت** وهو انه لا يظهر ان المقصود بالتشبيه الشقيق الهيبة للحال  
من نشر اوراق الشقيق المحرر على ساقاته الحضر كل الظاهر من قوله اذ تصوب وتصعد  
ان النظر في المشبه والمشببه على الحركات ايضا ومن **بديع المركب** **الحكي** اي الغاية  
في الشرف والبلاغة في الفاظ من البديع الغاية في كل شيء وذلك اذ كان عالما او مجاعا او غافرا  
**ما اى** وجه شبه **بديع** **النبات** والصفات التي تقع **بكمها** **الحركة** اي يتحرك من مكان  
النبات كقول الصوريين ولا يتا في الكلام لا في اسمين او فصل واسم لكن لا بد من اعتبار تليق  
بان يزداد بالنبات ما يشبه الحيات المجردة والهيبة وما يقارننا من اوصاف الجسم  
ليتم جعل ما يجري فيها على وجهين اذ احدث وجهيه ما جاء في الهيبة وما يقارننا من وصف  
الجسم والا فلا يصح قوله **ويكون على وجهين احدهما** **ان يعرف** اي يوصل من قرينة  
التي بالشي من حد ضرر وصلته والمراد ان يقرب في اعتبار العقل وتركيب **بالحركة** **غيرها**  
**من اوصاف الجسم كالشكل واللون** ومنه ذلك في قوله **بديع** فالنبات تسامح والمراد انه  
يجي في الحركة الواقعة على الحيات يتردد الى ذلك قوله فيما بعد من الهيبة الحالة  
من الاستدانة مع الاشراق والحركة الزبعية المتصلة مع توج الاشراق واصل هذا  
الكلام ما نقل من الشيخ في اشر البلاغة **اعلم** ان تمايزه والتشبيته به بحيث ان يحكي  
في النباتات التي تقع عليها الحركات والهيبة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما



ان يفتن بغيرها من الاوصاف والثاني بخبر هيبه الحركة التي لا يراه غيرها بمحرك  
 الشيخ المنيان طرف التشبيه لوجه السببه المركب وجعل الهيبة المقصودة بالتشبيه  
 على وجهين لا ما يجي في الهيئات التي تقع عليها الحركة فيزي كلامه من سببته اصطلاح ولم يجمع  
 اليه كقول كاي وجه شبه في قوله اي ابن المعتز او ابي الجهم **والشمس كالمراة في كذا الاصل** اي  
 الرجل الاصل والشمس كالبهيبة في اليد او هابها والمشراد هنا المرتفع لان يديم اليد  
 اويا بها لا يكون في كنهه براه وقد صرح به السيد في مرجه للفتاح **من الهيبة الحاصلة**  
**من الاستدانة** **نوع الاشراق** الظاهر ان ينفع اليه توجه فيقول وتوجه الا انه اخره  
 عن قوله **والحركة الشريفة المستقلة** لانه سبب منها وعمل عن قول المفتاح وشبهه  
 نوع الاشراق اليه قوله **مع توجع الاشراق** لانه معلق اذ اضافة الشبه اليه الاشراق  
 معني والتركيب من قبله جرت رما نك لمن لا رمان له وله جرت الرمان اذ النوع الاشراق  
 لانه اضطراب نوع الجبريل له ما يشبه النوع فخذ في الشبه وازاه بالنوع الاضطراب  
**حق يروي الشعاع** بالشمس كالمسكة التي تراه من الشمس كالجبال مقبلة عليك اذ انظر  
 اليها والدي تراه ثم تدا كالمراة بعيد الطلوع وما اشبه ذلك وبالفصح **لانه**  
 معان اخر لا تناسب المقام وتقتضيلها في القاموس **كانه يوم كيعم بان تفسد** اي يزيد  
 الانبساط يقول همت بالي اذ اردته **حتى يقضي** اي ليسيل استعارة الهيبة للشعاع  
 كما استعان النوع للاشراق للالاف بين اجزا الكلام ورعاية لغاية الانظام من  
**جوابه لادارة** **مزيد قوله** اي يندم وامسكه يروي له راي اخر غير الاول واستناد  
 السدانة اليه الشعاع كل الالبات الازادة له وتملا له **فيرجم** من الانبساط  
 الذي يراه اليه **الانقباض** **كانه** يجمع من الجواب اليه الوسط وهذه الهيبة انما تنطق  
 في الشمس بعد تحديد النظر اليها ليتبين جرمها بخلاف المراة فانها تودينا اليه بادي  
 النظر فلا جعلت شبيها بها بالشمس **الثاني** من الوجهين **ان يحرك** الحركة **من كذا**  
 ولا يلاحظ معنا غيرها من اوصاف الجسم **فمنها** **ايضا** **لا بد من اشتراط حركات**  
**اي استراجها** **ومرجه** **الفتل** **وتركيبه** **ايضا** **اليه جنات** **مختلفة** **متعلق** **بالحركات**  
 اي لا بد من ان يحرك الجسم اليه اليمين وبعضه اليه الشمال مثلا او يحرك تارة  
 اليه اليمين وتارة اليه الشمال مثلا فتدبر ولا تقصر والا لكان وجه الشبه نفرا او معي  
 قوله **ايضا** **انه** لا يدل من حركات لا بد من كونها اليه جنات مختلفة وهذا الطبع  
 متافره الشارح به من انه لا بد من الوجه الاول من ان يكون الحركة بغيرها لا بد من  
 الوجه الثاني ايضا من اختلاف حركات مختلفة بالهيئات **فان قلت** **لاشبهته** في مكان  
 اشترع الهيبة المركبة عن حركات مختلفة بالسرعة والبطي الى جهة واحدة عن حركات

الاجسام

الاجسام اليه جهة واحدة **قلت** **لعلنا** **ارادنا** **انه** لا بد لهذا القسم من يبيع المركب  
 الحكي من الاختلاط المذكور فانه لو اتفق لم يبق مركبا كما اشار اليه بقوله **لانه** **الوجه** **لانه**  
**فمنها** **او** **بقي** **ولم يكن** **بديها** **كاه** **كوت** **الا** **انه** **لكن** **يبدو** **كها** **او** **بعد** **لنوع** **لا** **اشقا** **الشرط**  
 فنانا **ويؤيد** **ما** **ذكرنا** **ما** **قال** **الشيخ** **علي** **هيبة** **من** **هيبة** **الجسم** **في** **حركاته** **اه** **المركب** **لانه**  
 جهة واحدة فمن شأنه انه يعز ويندر كذا كان التفاوت في الهيئات التي يحرك اليها  
 ابعاض الجسم استدان التركيب في هيبة المتحرك **المر** **خلاف** **حركة** **المصنف** **في** **قوله** **اي**  
 قول ابن المعتز **كان البرق** **صفت** **فان** **ام** **فان** **لزم** **من** **قد** **احذف** **هزته** **بعد** **قلبا** **بالا** **كها**  
 ما قبلها كما قلت في بناء ي الراي لذلك كاذ في التفسير **فان** **طفا** **فان** **طفا** **فان** **طفا** **فان** **طفا**  
 انطفا فامر وشيخ انطفا حرة الان الانطفاق والانطفاق في البرق سرعان فون مصنف  
 القاري لان يندم القاري عن القدرة فيجعل منطفا عقيب الانطفاق فالمصنف  
 يتحرك اليه العلوي والانطفاق وليه السفلي ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفت  
 الرماض **جنت** **يسرو** **كالقنان** **تلخت** **خضر** **الحرير** **على** **قوام** **مختل**  
**فكانوا** **الريح** **جا** **بيل** **س** **بني** **الغايق** **من** **سغيا** **المجمل**  
 السرور من جنس يطبق على القليل والكثير والقنان كلان جمع قينة كجمه وهي الحارثة  
 مغمضة كانت او غيرها والمختل اخذ المثل لحافا والقوام القائمة وحسن الطول والمختل  
 كالغرس المتجر والذهن من الاستحسان ومنقضاء ان يكون معتدل على وزن ام المنقول  
 معتدلا يمينيا فيكون مبالغة في وصف القائمة بالاعتدال **وقد يتبع التركيب** **اي** **التركيب**  
 في الطرف كان او في الوجه والاشبه ان يحكم اللام بعقد اشارة اليه التركيب **البدع** **بوت**  
 انه قال في الاصلح ومن لطيفة ذلك قول ابي الطيب **واشار** **كله** **قد** **له** **قلته** **نظر** **اليه**  
 التركيب في الحركات **في هيبة** **ليكون** **كا** **اي** **التركيب** **في قوله** **اي** **قول** **ابي** **الطيب** **وهذا** **هو**  
 الوجه دون قوله **الشارح** **كا** **اي** **وجه** **الشبه** **الذي** **يقوله** **يشاهد** **سوق** **التركيب** **وبينا**  
 المصنف الكلمة مافاة ذكر في بناء تركيب المسببه لوجه السببه اذ الانفا والهيبة  
 الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب في الاعمال هي المسببه والهيبة الحاصلة من طول  
 البدوي المصطلح وموقع كل عضو منه في جلوسه المسببه به وسبب ان يجعل التركيب  
 في هيبة السكون ايضا على وجهين احدهما ان يحركه عن غيرها من صفات الجسم كافي قوله  
**في صفة كلب** **اي** **نفته** **يقع** **من** **الانفا** **وهي** **المشرك** **بين** **جلوس** **الكلب** **على** **ادسته**  
 وجلوس الحيوان مع التساند اليه ما واه **جلوس** **البدوي** **المصطلح** **اي** **م** **فان** **لزم**  
 الاضطلال وهو الاستداف بالنار وفي تشبيه البدوي المصطلح مبالغة في استدائه  
 على الاقمار من وصفه بحدل القوام فانما لا تقتر ولا تقصر والاقماره باربع مجذولة



لم يجدل اي قوامي محكمة الخلق فلان مجدول الخلق اي حكم الخلق واصل المجدول  
المفتول اي تمثيل من طافات بل خلقت محكمة مع عدم القتل ويحتمل ان يراد بني الجدل  
في مجعنا فما يكون للكل في غير صور الاقفا **الهيئة الحاصلة** اي من تركيب الهيئة  
الحاصلة من **توقع** اي وقوع **على عضو منه** وسكون في **اقله** ومن تركيب الهيئة  
الحاصلة من وقوع كل عضو من البدوي المصطفى في جلوسه ومن تركيب الصند المسكون  
بين الهيئتين وانهما ان يقدرا ان يكون غيرا ليكون من اوصاف الجسم والشكل واللون  
وغيره **كاي قول الشاعر** في صفة ضارب.  
كانه عاشق قد دند صفته . اي عرض وجهه . يوم الوداع لم يه توديع مر محكم  
او قوام من خاص فيه لو شئ . . . يواصل القطبية من الكسكس  
فان المشبه والمشب به فيه الهيئة الحاصلة من هيئة السكون في مد صليحة واصفاد  
الوجه الذي يكون للصلوب او العايق او القام من القياس المحيطة الموصل للتمسك  
لاجل الكسل فان في ملاحظة مواصلة التخطي وبيان سببه تفضيلا في التشبيه  
ليس في التشبيه بالتمطى لانه امر جلي ولطف التركيب على حسب التفضيل والركب  
**الفعل** من وجه الشبه **كجمان** مصدر جرت الي كجمله وضربه سعة التي هو انما  
لـ **الاستفاد** اضافة المصداق لمفعوله الثاني في قوله **بالع نافع** صلة الاستفاد  
وقوله مع **تحمل التعب** في استصحابه متعلق بالجرمان ومرتبط به كل في قوله **فان**  
**مثل الذين حملوا التوراة** **لم يحملوها كمثل خيانتهم** **فانهم** جمع صف  
بكثر السين اي الكتاب **فان** في الايضاح فانه متدبر من امور مجموعة قرن بعضها  
بعض و ذلك ان روي من الحمار يعلي مخصوص وهو الحمل وان يكون الحول سنا مخصوصا  
وهو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا من جانب الشبه  
هذا الكلام ولا يخفى ان الحمل في جانب المشبه تنزيه على تخيالي ولو جعل المرعيات  
الحمار غير مستقيم بها لكان مشتركا بينه وبين اصل التورية بلا تكلف ونصرف **واعلم**  
**انه قد يتدبر** من **تحدد** ان يجعل المتحد من غير عاينه سواء كان المتدبر طرفا او  
وجه شبه فلا خيرة في تدبر **وجعل الشارح** فيه ضمير وجه الشبه ويؤيد الضمير في  
قوله **فيقع الخطا لوجوب انتزاعه من الكثر** ونحن نجعل الضمير لمتدبر المفهوم من  
**الفعل** **فان قلت** هل حاصل هذا التحقيق الا انه قد يقع الخطا لا لثباني الي  
غيره ووضع غيره مقامه في الفايده بالعرض له وما وجه تخصيصه بالاستفاد فانه  
يجري في جميع التشبيهات **قلت** المقصود الفرق بين وجه التشبيه المركب والمركبة  
بانه في الاول لا يمكن اسقاط شي من متعدد في خلاف الثاني فانه لا يخلو بالتشبيه الا

بالنفس

بالنفس فيه ولا يجب عليك ان من جهة الفرق انه لا يمكن الزيادة على المتعدد الا في  
خلاف الثاني فانه يقع الخطا ايضا بان يتدبر من متعدد ويجب الانتزاع من اقل منه  
وهذا السبب مما يستفاد من الايضاح ان المقصود الفرق بين التشبيه المركب  
والتشبيهات المجتمعة بانه يمكن الاسقاط في الثاني دون الاول فانه لو حذف شي من  
التشبيهات المجتمعة لم يتطرق خلل بالتشبيهات الباقية وان يتخلل الغرض من الكلام  
كاي زيد يصفو ويذكر فانه لو حذف بذكر كان تشبيه زيدا بالما الصافي بجاله  
وان اخلل الغرض من الكلام ووصف زيد بالغير بخلاف التشبيه المركب فانه لو حذف  
شي مما يوجد منه المركب لم يبق التشبيه بحاله **واعلم** ان المقصود زيد يصفو ويذكر  
زيد ما يصفو ويذكر فيكون من قبيل زيد اسد بل كانه سقط الناح مافلا  
يبرر ان زيد يصفو استعارة بالكتابة لا تشبيها في ذلك الشارح او استعارة بتعبئة  
كاذن السيد السند **كا اذا افترق بالسطر** **اول** من قوله **كا ايرقت يوما عطاشا**  
**عمامة** حكى ايرقت العما حارت و ايرق وفي القاموس والقصاح ايرقت المرأة تحت  
وتزيت والناقة شالت بذنبا وتلخت وليست **لا تخرج** ويصح كل من الثلاثة في البيت  
لكن لابد لنبأ قومنا من تفتين معنى الاطباع ولا يخفى حسن المعنى الاخير بحيث  
يمنع عن الالتفات بغيره فان العمامة هنا كالناقة المتلخ في اننا نرى ما ليس لها  
وتدعي كذا **واما ما ذكر** الشارح ان في الاسرار ايرقت في فلاتة اذا تحست لك  
وتعرت فالعني هنا ايرقت العمامة للقوام اي تعرضت لم تحذف الجازف واصلا  
الفعل فيه ان الحذف والايصال بما عني لا يخفى بنا الكلام عليه ما لم يشأ المتدبر وان ايرقت  
بتزيت في تفتين الابرار معنى التعرض كايضه قوله وتعرضت واكتفا الضحاح  
والقاموس في تفسير ايرقت بتزيت ولا يصح الحذف والايصال فيها يحتاج الى التفتين  
لان الجازف تفتين التفتين والحذف اخلال بالقرينة فاما **فان راوها اقتفت** اي تفتت  
**فان قلت** اي انكسفت ولا بد هنا من تجريد لما عن معنى السبيبة وجعلنا مجرد النظر  
فان تدبر وجه الشبه من مجرد قوله **كا ايرقت** قوما عطاشا عمامة اذا جعل المشبه به  
متدبرا من مجرد خطا **لوجوب انتزاعه من الجمع** اي جميع البيت **فان المراد** التشبيه  
للحالة المذكورة في الايات السابقة **بانتقال** **ابتداء** **منع** العمامة **بانتها** **فوق** **بالمنا**  
والخلة على المشبه به كاهو المتبادر او المراد التشبيه للحالة المذكورة بظهور العتاة  
لقوم عطاش ثم تفرقا وانكشافا في اتصال ابتداء مطلع بانتها مولى على ان البا  
معني في وهو غير عزيري كلام العرب **فدركا** ذكرنا ظهر ضعف ما قال الشارح ان معني  
قوله بانتقال يعني باعتبار ان يكون وجه التشبيه والمقصود المشترك فيه اتصال



ابتدأ مطمح بانها موش لا زالت بيت مثل في ان يطهر المضطر الى التي الشديده للحاجة اليه  
فما وجد من قوته ويقوى تحته وزيادة ترج قالبا في قوله بان اتصال ليست في التي  
تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشتبه به ظهور الغرامة  
من انكشافها بل في مثل البا في قوله التسمية بالوجه العقلي اعلم فليتامد ويبقى لا يخفى  
ايضا ان المراد ليس بحجة الاتزان الاتصال ابتداء مطمح بانها موش بل انزع اتصال  
ابتداء مطمح بانها موش بالترجيح بان يظهر اما ان الياس من بصره الياس تباليما يفت  
حاجة ذكر اشغفت فالقوم ايضا لم تحفظ عن الخطا بالكلية فيا لله اعظم ان الغرامة  
بالشوا الامن عظم **والمعقد الحجة** عطف على الواجد الحجة **كالهون والواجبة** **في**  
**تسميته** فالكلمة هي التسمية على الاصح ومنهم من اخرج منها التمر والحب والورقان  
مستند بقوله تعالى فيها فاكهة وتخله رمان ذلك لا يثبت تمام عواء مع ان جعل  
على التفسير عطف النخل والرمان من قبل عطف جبريل على الملايكة **باخرى** **في**  
**فالكلمة والعقل** عطف على الحجة **في** **النظر** **و** **كالنظر** **و** **الفكر** **والاخر** **از**  
**واخفا** **التفاد** **كالعقاد** **نحو** **الذكر** **على** **الاشي** **فيل** **لمر** **احد** **ذلك** **منه** **في** **المدل**  
هو اخفى سقاء ابن العرب وقيل لاسفاه له بل امره مع اشاه بالمطامعة وهو انما  
شقاة في مقارنها **وحكي** **في** **كالحد** **ان** **كان** **نوصي** **له** **وليه** **ان** **يطير** **لدار** **اي**  
الاشنان توجه الى الارض بخافة ان ياخذ الحجر لضربه فقال ولله اما اطير اذ اريته  
لعله كان الحجر في يده **في** **التسمية** **بالحرب** **و** **العرب** **و** **المختلف** **عطف** **على** **الحق**  
او العقلي على المختلف اي متعدد بعبءه حتى وعبءه عقلي **بالحسن** **الطرفة**  
اي الوجه **وبما** **هذا** **الشان** **اي** **نرفه** **اي** **مصدق** **بنيته** **مثلة** **رواه** **ابن** **طريف**  
**في** **تسميته** **انسان** **بالحسن** **واعلم** **انه** **قد** **ينزع** **الشبه** **كالهوس** **والعلم** **و** **كأن** **المسل**  
صريح به القاموس كالمصاح لكن الشارح صدق بان الشبه كالقوس بعين التشابه وفي لام  
الفتح احاشا اليه وازاد به وجه الشبه من نفس **النضاد** **اي** **الشي** **في** **سوا** **كان** **نضاد** **ا**  
او ناضا او شبه نضاد **لا** **استمر** **ان** **الضدين** **فيه** **مزيل** **النضاد** **منزلة** **الناس**  
**بواسطة** **تليخ** **اي** **اشان** **بما** **فيه** **ملاحظة** **قطرافة** **او** **تلك** **اي** **استمر** **او** **محزنة**  
وقد يجتمعان **قاسم** **المرزوقي** **في** **قول** **الحامي** **انا** **في** **عن** **ابن** **النس** **وعنه** **جني** **فيل** **يعطيه**  
الفصل جنيان قال هذه الايات قد قصد بها التروا وتليخ هذا الفصلان الاول  
وسئل ان اسلي الشل فقال **لبيان** **ما** **اشبه** **بالاسد** **و** **البحر** **هو** **خاتم** **كل** **من**  
المثاليين محتمل لكل منهما ولنا معا فلا امرش والمحقق انه ان كان الغرض مجرد الملا  
من غير قصد الى استمررا فتمليخ ولا فتملكم محل نظر والقمة العجبة ثلاثية **اور**

الشارح

الشارح على هذه العبارة انه يستفاد منه ان وجه الشبه نفس النضاد حتى احده البعض  
مذ هيا وقشاة طاهر اول قلنا التليخ هو خاتم في النضاد لم يكن فيه تليخ او لا تليخ  
ولا حاجة حينئذ الى قوله مزيل منزلة الناس بل لا معنى له اصلا هذا او ايضا  
وجه الشبه حينئذ لا يفهم من قولنا هو خاتم الا انه الخاتم في اليهود حتى لا يتاقي **لحسا**  
ان نقول المراد به هو خاتم في النضاد وايضا وجه الشبه حينئذ نفس النضاد لا سا  
ينزع منه **واجاب** بان المراد انه يزيل احد النضادين منزلة الاخر **لا** **الاشراك**  
في النضاد ويجعل وجه الشبه ويحج عليه انه التزويل سابق على الاتزان فلا يصح التزويل  
المستفاد من كلمة **ثم** **واجاب** عند السيد السند في جوابي مرجعه على المفتاح بان  
القصد الى التزويل في المرتبة اذا العدة في التسمية التزويل المذكور وما سبق  
كالقوة له ولا يخفى انه تكلف والمعي ان يقال المراد وقد يقصد الى الاتزان وجه  
الشبه من نفس النضاد مزيل منزلة الناس انما يتم بالتكرار والتليخ كما اشار  
اليه بقوله بواسطة تليخ او تليخ من تمتة غير اخي التزويل اخرج عن قصد  
الاتزان هكذا ينبغي ان يبحث عنه قايق الكلا ويوضح سر الما مقام ولا يبعد ان يقال  
الاتزان وجه الشبه بتخصيله بتكلف واعمال نظرا المراد انه يجعل نفس النضاد  
وجه شبه تكلف لا يترك الا لداع فلذا اعبر عنه بالاتزان مزيل ذلك النضاد  
المعتبر في مقام التسمية منزلة الناس بواسطة تليخ او تليخ من تليخ اهل النضاد  
منزلة الاخر ويصير وجه الشبه بالآخر فلذا يحصل التليخ او التكرار ولا يصح التكرار  
في النضاد في بيان وجه الشبه ويقع الطفق بهم لان جعل النضاد وجه الشبه سابق  
على التزويل وبعد التزويل يقلب وجه الشبه الى العدة التزويل في يقصد  
اولا في هو خاتم الى انه كالحاتم في النضاد فاذ اجعل النضاد وسيله **للمضج**  
بينما يزيل منزلة الناس فيصير خلة كذا فيصير وجه الشبه الكرم التزويل  
فلا يصح في مقام التصريح بوجه الشبه الا ان يقال هو خاتم في الكرم ولعل المقصود  
في امثال هو خاتم للبحر انه في جانب الضد نهاية كان الحاتم نهاية في الجانب  
الاخر والتليخ في انه اذا كال بحله في صورة كال الكرم والتكرار **است**  
بالخ في كال بحله مع ارادة انه مبالغ في كرمه **والشارح** العلامة جعل التليخ هنا  
معنى لاشارة اليه قصته او مثل او شعر نادر وجعل هو خاتم للتليخ لا للتكرار  
**ورده** **الشارح** عليه بانه اشتباه التليخ والتكرار وبانه لاشارة فيه الى قصته  
الحاتم ورده آخر لكل الظاهر ان اعتبار التليخ في هو خاتم باعتبار الاشارة الى  
المثل عند الشارح العلامة لان قولنا هو خاتم بمنزلة المثل في كال الكرم **ولاف**



اي اداة التشبيه اي الله والاداة لغة الاله هي بما يتوصل اليه التشبيه اسماء كان  
او فحلا او حرفا بعد كل البعد من قال اطلاق اداة التشبيه من علم العربية  
بالفلسفة ومن فروع تشبيه الحرف اداة على عكس تشبيه المنطقيين اداة السبب  
بحرف السبب **الكاف** حرفا كان او امثالا والثاني يكون في الضرورة والسعة عند  
الاختصاص والجزولي ويخصه سيبويه بالضرورة وبلزم الكاف اداة دخل على ان يشق  
كلمة ما فيقال كان زيد اقايم لئلا يلتبس بكلمة كان **كان** جمعها مع الكاف **متا**  
لما ذهب غير الخليل من ان كان كلمة موضوعة للتشبيه لان في مذهبه ان كان زيدا  
اسدا في الاصل ان زيد كالاسد غير صورة الجملة والمعنى على ما كان والكاف  
من دواخل الخبر يعني وان المفتوحة صورة رعاية له حول الكاف عليها صورة كسوة  
معنى تكلفات فيما سدد وخر في عدها مطلقا من اداة التشبيه فواقعة **متا**  
اشتهر في عبارة جمهور النحاة من انما التشبيه وعدم المتبالة بما قال الزجاج انه  
للتشبيه اذ كان الخبر جامدا نحو كان زيد اسدا وذلك اذ كان مشتقا نحو كان  
قايما لفقده في هذا التفصيل وان قوي ناذر من التعليل وهو ان الخبر اذا كان  
مشتقا عن الاسم والي لا يشبه نفسه ووجهه ان ضمير المشتق عن الاسم والمشتق  
عن الضمير ولا يتصرف بما يختص في الوهم اذ كاشبه التي نفسه لا يحمل عليه  
نفسه لانه مما لا يلتصق اليه نظرا للفعل وان وجوب حمل الخبر على الاسم وامابات  
يقال في دفع ناذر ان كان زيد قايما في تقدير كان زيدا مخصرا قايما لكن لما حذف  
الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كان الخبر صار الضمير يعود الى الاسم لا اليه  
الموصوف المقدر نحو كانت قلت وكان قلت فمتا يجب وان رغب في الشارح  
وذلك لان التخصر القايما ان كان عين زيد فلا يبعث التشبيه وان كان غير فلا  
يصح جعل ضمير زيد قوله جعل الاسم سبب التشبيه كان الخبر يردده انه  
مع ذكر اداة التشبيه لا يجعل المشبه به كان المشبه لان موصوف الخبر  
لا يحدد الا بشرط فقد هناك لكن الشارح قال والمحق انه قد يستعمل بالنظر  
سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيد الحون وكانه فعل كذا وقد كثر  
في كلام المولدين **ومتا** في معناه نحو شبه وشبه ونحو ورج ما يستحق من  
المتبالة والمتبالة والمضاهاة وما يودي معناه فيه يحتاج الى تحمل جعل ما في  
معناه باعتبار المعنى المطابق او الضمني والاول لا يشبه يشبه ونحو ولم يستغن قوله  
بمثل وما في معناه عن ذلك الكاف وكان لان الحرف لا يكون في معنى الاسم والفعل استغناء  
معناه وانه نعم لك ان تحصر الكاف سابقا بالحرف وتدخل الكاف الاسمي في شك

ومثل وفي معناه ولا يبعد ان يحمل نداءات التشبيه صيغة التفعّل نحو تحل وتبني  
وتشيخ فانه في معنى صار حليما وصار صبيا وصار شيخا ولا يخفى انه لم يصح شيئا بل صار  
كالشيخ في صدور افعاله عنه وتظهر صفاته منه **والاصل في نحو الكاف** اي الاصل  
في الكاف ونحوها مثل هذه العناية تعارفت في مثل هذه المعنى والمراد بنحو الكاف  
ما لا يدخل الاعلى احد اركان التشبيه وهو ما يكون الداخل عليه مجزوا لا غيب  
واحتراز به عن نحو كان وتشبه وتشابه بل عن مماثل فان قولنا زيد مماثل عم  
كل المتماثلة المشبهة به في المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيدنا بالمجوز وقولنا  
الاغراض غير وفي المثال المذكور يجوز **وقال** الشارح اراد بنحو الكاف ما يدخل  
على المفرد كالکاف بخلاف كان وتماثل وتشابه وفيه ان تماثل وتشابه ونحوهما  
يبدل على المتعدد **ان يلية المشبهة** فذكر واحدا الكاف ونحوها واحدا احكم  
كان ونحوها اذ لا يهضم من بيانهم الا ان ليس الاصل فيها ان يليا المشبهة به ولا يعلم  
ان ولي غير واجب او اصل او ولي ان ولي المشبهة به وغير سببان **فتحق**  
يجب ان يلي كان المشبهة به الخبر وتقدم الخبر على اسم الحروف المشبهة لا يجوز في  
غير الظروف والخبر هنا لا يكون ظرفا تاما وفي الافعال واسماها الاصل ان يليها  
المشبهة لانه الفاعل لا يجوز الاعدول عن الاصل بتقديم المشبهة به على المشبهة لانه  
تقديم المفعول على الفاعل **فحق** الغرض من هذا التحقيق ان ما ليس بمشبهة به  
قد يقع في الصوة توقعه وذلك لا يخص بالكاف ونحوها وحقا لبيان في هذا المقام  
ان يقال الاصل في الكاف ونحوها ان يلية المشبهة به وفي كان ان يكون خبر المشبهة  
وفي الافعال وشبهها ان يكون مفعولا لتما المشبهة بها وقد يخالف ذلك نحو واصلت  
لم يشبه الحياة الدنيا كما استلناه الآية وكان مثل الحياة الدنيا استلناه اليه الخبر  
الكلام ويشبه الحياة الدنيا ما الي اخره **بل نقول** قد يقع غير المشبهة به ايضا في  
توقعه كافي قوله وكان النجوم بين دجها فان النجوم ليس لها مشبهة بها بل الهيبة  
وتسريته **قال** الشارح المحقق المراد ان يلية المشبهة به لفظا نحو زيد  
كالاسد او كزيد الاسد ومن ان يلية تقدس كقوله تعالى او كصيب من السماء  
فيه ظلمات وزعد وبرق الآية فان التقدير او كمثل وفي صيب فحذف ذوي  
بقريته الصاير الطالبة له وحذف مثل بقريته جعله مشبها به لمثلهم لانه  
بان دخل الآية بما يلي الكاف المشبهة به دون غيره وكون المقدر كالمفقط فيما يشبه  
وكلام الكشاف والايضاح وما خرج به المصنف في الايضاح حيث قال واما قوله  
تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا نصرا لله قال عيسى بن مزيم الحقارتين من نصاري



ليه الله فليس منه يعني من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان المعنى كونوا انصارا  
لله كما كان الخواريون انصارا عيسى حين قال لهم من انصاري الى الله هذا ويتبادرون من عبان  
المفتاح الايضاح انه حذف من بين كلمة ما وقال كان الخواريون انصارا عيسى حين  
ولا يرشد اليه صحة حذفه لا فهو بيان حاصل المعنى ولهذا قال لان المعنى ولم يقبل  
لان التقدير والتقدير كونوا انصارا لله كلون وقت قول عيسى فاحذف مضاف  
ومضاف اليه كما صرح به المفتاح وازداده الكون الى الوقت اضافة المظروف الى الظرف  
على نحو ضرب اليوم وهذا مما يعني على اقواله فاستنبه عليهم انه كيف يضاف الكون اليه  
الوقت ولا يبعد ان يجعل ما في كمال موصولة اي كالمكون الذي قال عيسى لاجله من انصار  
ليه الله والاوجه ان التشبيه ليه نفس القول بجعل قول عيسى بمنزلة كون الخواريين  
انصارا لله في رتبة اجابته له وطاهر قوله تعالى نحن انصار الله يفتيحه ان يكون  
المعنى كما كان الخواريون انصارا لله كما كان الخواريون انصارا عيسى الا ان يقال تقدير  
نحن انصار الله لاستدعاء ظاهر من انصاري الى الله **وقد قيل** عيسى اي قد سئل  
الكاف ونحوها عن المشبه به مما يكون له مدخل في السببه به وذلك اذا كان  
المشبه به هيئته مترعة بعض الكاف بعض ما ينزع عنه الهيئته ولا يخفى في كثرته  
فالتمثيل باعتبار الاضافة وقد اشار الى هذا بقوله نحن واصبر **لم مثل الحياة**  
**الدنيا كما انزلناه** من السما فاخلط به نبات الارض فاصبح هيماء تدنو الرياح  
ولا يخفى انه يمكن رعاية الاصل في جميع ما هو من هذا القبيل بتقدير المثل والحال  
والشأن بكنه راوهم مستغنيين عن الحذف لو اعملوا رعاية هذا الاصل فاهملوه  
وراعوا اصل اخر لهم هو علم الحذف وقد يراد عنه في مقام الاستغناء عن الحذف  
اذا كان لا بد في المقام من حذف شيء لانه بعد الوقوع في الحذف لصعوبة ظهوره بكنه  
فبتركب لانه في ذراع ومنه قوله تعالى او كصيب الاية لان حذف ذوي ضروريته  
للمماير وحذف المثل لانه انسب بجعل المشبه المثل واسد ملائمة **سكة**  
ولهذا التقدير لا يقدحون على التقدير فيما تقدير ضروريا **وقد يدرك فعل**  
**يحيي عنه** الظاهر يعني عنه او يحيي اياه في القاموس اياه وبه فكله عن متعلقة  
بالكف المضمن للاباء والاولى وقد يدرك ما يبي عن التشبيه لئلا يؤول نحو انا  
عالم ان زيدا اسد وزيدا اسد خطا بلا شبهة وكان زيدا اسدا كان  
كان للظن **ومما** لا يشتهر ان ليس بضمه المصنف ان يدرك فعل بل على بعض  
التشبيه فانه مستغني عن كثير مثل يشبه وتشابه ونصا هي وتمايل بل **المحذو**  
فعل يبي عن حال من احوال التشبيه على انه لا يتبادر من قولنا انها فلان عن فلان

الا انه اظهر حاله من احواله لا انه افاد تصور سبب مع قوله ان قرب وقوله ان بعد  
كذلك التام ان كون الفعل مبنيا على التشبيه نظرا لقطع بانه لا دلالة للفعل على  
على التشبيه بل الدلالة عليه عدم صحة الحذف وتعين قصد التشبيه لاصلاح الكلام فلو  
انه يبي عن حال التشبيه عن القرب والبعد كان انسب ضعيف **كافي قلت زيدا**  
**اسدا ان قرب التشبيه** اي سبب الى القرب لما في العلم من الدلالة على تعيين الاتحاد  
وتحققه فيعين بنا لغة في التشبيه وان المشبه بحيث يعين بينهما الاتحاد **قال**  
التام دلالة على قوة المشابهة لما في العلم من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه فيه  
نظروا هو انما يقع وجهنا لتقريب التشبيه في قلت ان زيدا كالاسد **وكافي في حيت**  
**زيدا اسدا ان بعد** التشبيه لما في الحسان من الدلالة على الظن والتحيز ففيه  
اشعار بان في شبهة التشبيه الاتحاد فيقيد قوة المشابهة دون قوة افادها ذكر العلم  
ان يعلم ان قولنا اشك ان زيدا اسدا ايضا ابلغ من قولنا زيدا كالاسد فان ابلغ  
المشابهة في الشك في الاتحاد فيقيد قوة المشابهة بلا شبهة ومن تغاير ما وقع هذا  
المقام انه يدخل ما يبي عن حال المشبه به نحو قلت ان غرة الصياح وجه الحقيقة فان  
يقيد المبالغة في كون وجه الحقيقة اتم من الغرة **والغرض منه** اي من التشبيه **في الاغلب**  
**يعود الى المشبه** لان التشبيه بمنزلة القياس في ابقا على اخر فكان الغرض ما يدا  
الى المشبه الذي كالمقيد وقوله في الاغلب لما ساقى انه قد يعود الى المشبه **ب**  
**فان قلت** فيما ساقى ما يدل على ان قلت وقوله في الاغلب يدل على انه غالب  
**قلت** العلة بالاضافة الغلبة **وهو** اي الغرض **بيان امكانه** او خروجه او امتناعه  
او وقوعه فالاقتضار على الامكان من صيقا لفظ في البيان بيان الامكان **كافي قوله**  
**فان اتفق** اي تفعل بالشرف **الانام** ككتاب الخلق والجن والانس وجميع ما على وجه  
الارض وانت منهم **فان المتك بعضهم الغلبة** فانه اذا ان الممدوح به قد فاق  
الخلق بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة والحال انه منهم والفايق على هذا الوجه كما  
ان يكون من المفق فاحتج لايات كونه منهم بانه حاله كحال المتك فان المتك بعض  
دم الغزال وقد فاق الدنيا بحيث لم يبق له مشابهة بنا وجعل الدليل لدفع  
انكار كونه منهم ابلغ من جعله لدفع انكار تفوقه لان المناسبت بمقام المدح  
هذا افعرفه ودع ما اشتبه انه لدفع انكار تفوقه وهو منهم فالتشبيه معتبر  
في نظم البيت ومن المطويات فيه ومن مقدمات الحجة المشار اليها بقوله فان المتك  
بعضهم الغزال فلا يبرر ان جعل البيت من قبيل التشبيه لبيان الامكان فتر  
بلازمه اذ التشبيه فيه **نعم** الانسب بمقام المدح ان يجعل التشبيه لبيان



الامكان قريبة بالامرية اذ لا تشبه فيه نعم الانسب بتمام المدح ان يجعل التشبيه  
 لبيان الوقوع اذ الامكان كثيرا ما يعبر عن الوقوع او حاله عطف على مكانه **في السببية**  
**قوب الخ** في السواد ويحجه انه هذا البليغ يختار التشبيه على الاخبار عنه بالسواد  
 فان هذا السواد اوضح واخصر من هذا كذا في السواد ويمكن ان يقال في التشبيه  
 يستفاد خصوصية السواد ولا يستفاد في الاخبار ولا يدخل هذا في بيان المقدار  
 لان بيان المقدار مستبوق بعرفتنا لحال وبيان اللون من اول الامر مثلا وان كان  
 على وجه يتضمن معرفة المقدار لا يعبر عن بيان المقدار **في كلام السيد السند**  
 في شرحه لفتح اشعار بذلك حيث قال في شرحه قول المفتح او لبيان مقدار  
 حاله يعني ان حاله معلوم فيراد بيان مقدارها في الشدة والضعف والقلة  
 والكثرة الى غير ذلك ومقابلته ببيان الحال وما يتبعها ببيان الامكان ونظائره  
 مع اننا من الاحوال بنا على ان المتبادر من الحال ما بعد الوجود **او مقدارها كما**  
**في سببية قوب الخ** في شدته اي شدة السواد او تقديرها عطف على البيان  
 اي تقدير حالها ولا يخفى ان التقدير لا يخص الحال فانه يصح ان يكون التقدير  
 الامكان او تقديره مقدار الحال فالأفيد ان يجعل تقديرها على المدح والثناء  
 وتفسير قوله او تقديرها تقديره في معناها **في تشبيه الخ** في تشبيه  
 او عمله او تشبه على طائفة او فضلا او غنى او سعة **من رقم** من حد نصاري يكتب  
 او يخطط على الماء وفي تقدير المفتح الرقم يكون في حضور مخاطب اذ التقدير فيه اقوى  
 لاعتناء المشاهدة في ذلك لا يخفى وذلك ان تستفيد من صيغة الحال في عبارة  
 المصنف **قالت** الشارح وتبعه السيد رحمه الله في تقرير التقدير انك تجد في  
 من تقرير عدم الفائدة ونقوية شأبه ما لا يجد في غيره لان الفلك بالحسبان اتم منه  
 في العقلية لتقدم الحسبان وقسط الالف بنا وفيه انه هذا المقال لا يخص تقرير  
 حال غير الحقي بل يشمل تقرير بعض حسيان لا تقدر لعدم نفعها لتقرير عدم نفع  
 الرقم على الماء **وهذه الاعراض الاربعة** وكذلك عرض الحاق الناقص بالكمال فقد  
 فات المصنف في ضبط الاعراض وفي بيان مقتضاها ايضا وفي درجة في تقرير الحاق  
 لان الحاق الناقص بالكمال يستلزمه تكلف وتخالفته لما في المفتح حيث جعله  
 تقابله **في تشبيه الخ** في تشبيه به ام وجهه **في تشبيه الخ** في تشبيه  
 الشبهة في وضوح الامر وفي القاموس ظهور الامر في شفعه يعني قطعته والجملة  
 الشبهة تفتي عموم علم الناس به وهذه الاعراض لا تطلب الا ان يكون الخطاب  
 اعلم بحال المشبه به على بيان الامكان والحال والمقدار لا يتحقق على مخاطب

الشبهة

السببية في المشبه حتى يتضح صيغة التفضيل بل يجب في بيان الحال ان يكون الخطاب  
 جاهلا بالمشبه وكذا في بيان الامكان والمقدار وايضا بيان هذا الشرط في هذا  
 المقام مستوفي عندلانه سببته في تقييد التشبيه الى المقبول والمردود والا  
 يقال العرض منه هنا الاشارة الى وجه كون العرض في الغالب ما يد الى المشبه  
 ووجه اتمام التشبيه المقبول كون المشبه به اتم من المشبه **قالت** الشارح وطاهر  
 هذه العبارة ان كل من الاربعة يقتضي ذلك ولا يقتضيه الا تقرير الحال لان  
 التقرير الى اتم الا شئ يقتضي ذلك اميل فهو زيادة التقدير والتقوية  
 اجدر واما بيان المقدار فيوجب ان يكون وجه المشبه فيها متساويا ووجبا  
 ان يكون على نحو واحد فيما لبيته المقدار على ما هو عليه وكذلك قالوا كلنا  
 كان وجه السببه اذ خل في التلاوة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه اذ خل  
 في القول يعني هذا الكلام العام منهم مخصوص ببيان المقدار وكذا ابيان الامكان  
 يقتضي الاعتراف به وان الامية كيان الحال فانه يصح تشبيهه اليوب الامور بها  
 مساوية في بيان سواد بل المستواه **الخ** لانه اسلم من الايقاع في خلاف الواقع  
 هذا الكلام مع تفتيح وفريد توضيح وفيه بحث لا يحل عدم الاشارة اليها  
 بل عدم التصرع **الاول** ان قولم يقتضي جزاء التفاوت عن القول بعزل ذلك  
 ان ترتب كونه اذ خل في القول يكون اقرب الى القول ولا يلزم منه اثبات القول  
**والثاني** اذ قلت في مقام التكميل لقصور القامة هو كطل الرمح يكون التشبيه  
 لبيان مقدار طول الرمح مع التفاوت بينهما ويمكن دفعه بان المراد بعدم التفاوت  
 او غاؤه ان في الحاق الناقص بالكمال ايضا اذ عدم التفاوت بينهما فرق دقيق  
 لا يفوتك الله الا توفيق فاحذر فطانتك هل لك منها زيف **الثالث** انه لو كان  
 في بيان الامكان وجه السببه في المشبه به اتم كان التشبيه في اذ خل السببه في حيز  
 الامكان اقوى لانه اذ كان اقوى ما يستبعد محققا لان هذا المستبعد اتم  
 بالامكان **الاربع** في اقتضا تقرير الامر من نظرا اذ في تشبيه المعقول بالمحسوس  
 تقرير حال المعقول لان الف النفس بالمحسوس كقولك لم يكن المحسوس اتم في وجه  
 السببه وقد بالغ فيه سابقا كل البلاغة وان لم تذكر مصادره فيه لا ينشأ الا ان  
 يرد اذ لا تقضا اقتضا اولوية وفي عبارته اشار اليه **فان قلت** لم يخص هذه  
 الاربعة بذلك وعبارة السكاكي كالصريح بان التبيين والتقوية والاستطراف  
 ايضا تشارك في ذلك **قلت** لاننا لا نقضي الامية ولا الاعترافية **قالت** الشارح كلما  
 كان المشبه به اذ خل وفيه كان التشبيه بئاديه هذه الاعراض او في وجه ما قاله



في الاستطراف ظاهر وفي الترتيب والتسوية ان حسن ما لم يشهد اكثر ثباتا  
في من يشاهد واجبت وكذا في ما لم يشهد فيجوز ان الف النفس يستدل امرا  
المالوف ونسكن شغف المسفوف ولما لم ينظر في ما ذكرنا من الوجه انك كثير من  
نما ذكره فيما سوي الاستطراف كيف ولا وقد شرط السكاكي الاعرفية في الترتيب  
والتسوية ولا يخفى انه لا يصير ما فعله السكاكي حجة عليه لانه عمله على الاعرف  
بالفرض والتسوية تندرج على الاعرفية في وجه الشبه وبين وجهه ان وجه  
المشبه في تشبيه اسود مثله الطلي مثلا ليس بطلق التواتر والافلا تزيين  
مستلزمة لابل هو السواد المخصوص للظيف الذي يميل اليه الطبع ويقبله ولا شك  
ان مقلة الطلي بهذا العرف وكذا المقال في التسوية وفيما ذكر بحث من وجهين  
احدهما ان الملازمة المشار اليها بقوله والافلا تزيين مستلزمة لانه مجرد  
التشبيه بالمرن بخيل زينة ويحصل للطبع ميلان اليه وانما انما اذا اعتبر  
وجه المشبه السواد اللطيف فوجه المشبه به ام باعتبار اللطف وهذا  
كلام وقع في البين فلذلك لم يتركه في ما كان فيه وتقل هذا المخالفة منه مع السكاكي  
او اشارة الى ان ليس على ما يفيد عبارته معقول بل كلامه موزول ولو لمخالفة  
الاسام بعد تطويل الكلام فيما يجب في شأنه الاهتمام لاقتضاها الشارع بنقل  
كلامه وبيان طريق تبادله مع بعده عن المقام وتكون من فضول الكلام او **تبيين**  
عطف على بيان مكانه او تقديره او ترتيب المشبه عند السامع **في تشبيه**  
**وجه اسود مثله** هي شجة العين التي تجمع السواد والبياض وهي السواد واليابا  
او الخدقة والمراد هنا المعنى الاول وصحة التشبيه مثبتة على ما نقله الشارع  
عن الاصمعي في بحث الاطناب في شرح قوله كان عيون الوحش حول حياصا  
ان عين الطلي والتقد والوحشيين انما يظهر فيها البياض والسواد بعد الموت  
وانما حال الحياه فعين من سود كلنا **الطلي** معلوم وكشبه صوت حسن صوت  
داود وكشبهه جلد ناعم بالحري وكشبهه النكته ربح المسك وكشبهه  
طعم الطيب بالعسل لقوله ترتيبه عند التمتع احسن من قول الشارع في عين  
السامع وقيل عليه قوله **تشبيهه** يقال سوهه الله سبحانه **في تشبيه وجهه**  
**مجدور** يقال مجدور جدور وهو مجدور ومجدور اي خرج منه الجذري **بسطه**  
هي العذرة **حاشية** طراوة فيها **قد نظرت** اي ضربتها بالمقار **التي** بكسر اللام  
وقد فتح اليامع ديك على وزن فيل وهو معلوم وقد يطلق على الدجاجة **واستطاف**  
اي عند المشبه طريقا حديثا **لا** اي كاستطرافه **في تشبيهه** هو كثره ومزكا

المر

الحاشي الطافي فيه **مر** في القانوس الجحد النار المتقدم فلاحية الى قوله **مجدور**  
**المستد** **وجه الذهب** **لا** ان متعلق بمفهوم فانه عبارة عن استطراف او تشبيه  
وجملة الشارح متعلق بمقدري اما استطراف المشبه في هذا التشبيه لا بران  
المشبه في صورة **المتن** **عادة** لا عقلا لا مكانه وبيان المسك مع كثرته جدا حتى  
يعجز عن ان **لا استطراف** المطلق لا استطراف في المثال المذكور ولذا لم يأت  
بالفقر لبيان الذهب منه الى الاستطراف في المثال المذكور ولذا لم يأت بالفقر  
لبيان الذهب منه الى الاستطراف في المثال **وجاز** **غير** لا يراى في صورة المشبه  
**عادة** وهو ان يكون المشبه به **قادر** **المشهور** **الذهن** **اما مطلقا** **كأمر** في تشبيهه  
البحر **واما عند المصور** **المشبه** **كأن** **قوله** اي قول ابي العتاهية في وصف البغية  
**ولا زوجه** بكسر الراء هو الظاهر الثابت في نسخ رواية المفتاح كذا ذكره  
البيد **الشدة** **ترهوا** الكثير زهي على صيغة المجهول وزها لغة قليلة والعقبي يذكر  
ويحذف **برق** **فما** لو كانت الذرقة راحة على الحفرة عند القليل وفي التعبير عن  
البنفسج بلا زوجه نوع اشعار اليه كان لبا في قوله برزقها المشبه ولو كانت  
توجد في قالبها مع وكان البيت نجما عن تكبيرها **بين** **الزبان** لا يبعد ان يقصد  
بشيء علائقية يعني يد هو علائقية لا على وجه الحفا على **جمع** **احمر** **الزبان** **جمع**  
ياقوت مغرب من الجواهر وهو يكون احمر وغير احمر واجوده الزماني وله منافع كثيرة  
ينفع المومنين في الحقائق وضعف القلب شربا ولجوه الدم تعلقا ففي التنكير عليه  
مزيج تعجب **والمراد** **بحر** **الزبان** **الوقت** **شقايق** **النعمان** وفي جعلها عين الشقايق  
ويجعل المراد ورد منسوبا اليه للبنفسج اشارة الى تفاوت الشبهين لان الشايق  
واوراقها شبيهة بالواقيت لونا وشكلا بخلاف البنفسج فانه لا يشبه الا زور  
الاولى وبهذا يظهر ان تفسير جملة الواقيت بالازهار والتمردون تفسيرها بالشا  
ينبغي على العقله عن الدقائق وفيه ايضا وجه تعجب لكون البنفسج **كأنها** **فوق** **نما** **ان**  
**ضعف** **ما** اي بسببها لثقلها وطول مكثها فوق ما سواه العظم منزلة العظم  
والجسامه او **ايل** **النار** **في** **لطف** **كبريت** وهي حجارة يوقد بها وكما يعني بالواقيت  
الاحمر والذهب ايضا فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندرج حضوره  
في الذهب مندرج بحسن المسك موجه الذهب لكن يندرج حضوره عند حضور صورة  
البنفسج فيستطراف لمساواة عنان بغير صورته من مساوئ غاية الساعية  
وليس عبد القاهر وجه اخر وهو انه ان شبرا نباتا فخصه ويرق واوراق  
وطبقة من ليل في جسم يستولي عليه النيس وبني الطبايع على ان الذي اذ اظهر من



[illegible]

البصير

الجنس **فان** المصنف وفي قوله حين يمتدح دلالة على انصاف الممدوح  
بمعرفة حق المادح وان لا يتاح له وكونه كاملا في الكرم والانصاف بالنسبة والطلاقة  
عند استماع المذموم هذا ولا يخفى ان في ايضاد يمتدح بمجملات رتبة لطيفة لكنه  
يعرفه الذي فانه لا يشربانه لمدخل في ذلك خصوصية مادح **فان** ايما الظن  
العارف بمقدار اللطيف المتخلص عن رقيقة التقليد المتعرف بخفايا خسر المعاش  
كالعارف ان الشعر يجوز ان يكون تشبيها غير مغلوب بان يكون تشبيهه وغر الصباح  
بوجه الخليفة في سرعة انتشارها ولا يخفى ان سرعة انتشار الطلاقة في وجه الخليفة  
اكثر منها بالنسبة سرعة الى انتشار الطلاقة في وجه الخليفة اتم منها بالنسبة  
الى انتشار صفى الصبح **الغرض الثاني** من الغرض العائد الى التشبيه به بيان  
الاهتمام بالتشبيه الجامع **وهما كالشعر في الاشراق والاستدانة بالبرغيف**  
لا في تجرد الاشراق والاستدانة كما ينبغي منه ظاهر هذه العيان بل في استدانة النفس  
فيه فان استدانة النفس بالبرغيف ليس باعتبار استدانة اشراقه فحسب **ولكن**  
**هذا النوع** من الغرض **الطوط** قالت السكاكي لا يحسن المصير اليه الا في  
مقام الطبع في تشبي المطبوع يعني تشبيهه كالخبي عن صاحب بن عقاد **فان** في تشبي  
دخل عليه توجبه الصاحب ضعيفا فاخذ مدمج حتى قال وعالم يعرف بالبحري واما  
البدع ان ينظروا على اسلوبه ففعلوا واحدا بعد واحد اني انتمت النوبة تلي  
شريف بن ابين فقال اني الى النفس من الخيز تشبيه مغلوب في المال لانه جعل زائدا  
على الخيز المشترك بينهما وهو كما ينبغي من تشبي النفس **هذا** الذي ذكرناه من جحد  
احد الشيين شيئا والاخر مشيئا به اما يكون **او الرصيد** به **الحاق الناقص**  
في وجه السببه كذا في الايضاح **فان** في التشبيه الذي بعوه الغرض منه ليش  
التشبيه به **بالرصيد** كذا في الاشارة وهذا الكلام محل نظر لما تقدم كله ليس منا  
يعتمد فيه الحاق الناقص في وجه السببه بالرصيد على ما قدر سابقا سبق هذا ويمكن  
دفعه بان الممدوح ان هذا الذي ذكر من جحد احد الطرفين مشيئا والاخر مشيئا  
يكون احد الطرفين اتم حقيقة او ادعا **او الرصيد** في اخره **فان الرصيد** **الجمع بين**  
**تجميع** في امر مركبا كان او مفردة احسنا كان او عقليا واحدا كان او مفردة او  
ثمة يكون في التماسا وبين في وجه السببه وثمة يكون في المتفاوتين من غير تقدير  
التفاوت **فالاخص** ترك التشبيه الى الحكم **بالتشابه** هذه العيان قاصرة  
ولا تشمل مثل قولنا **تشابه** ونحوه خبري ومذاهبي **فانه** ليس الصل في تشبيه  
الى الحكم **بالتشابه** **والاخص** ترك التشبيه الى افادة التشابه وهذا الحكم







كاهو المهور ومن القيود والحال **أو مختلفان في التقييد** وعنده **كوله** **والشمس كالمراة**  
 في كل الامثل يقال او او حاله والجملة حال عن المصراع السابق ومضمون البيت ان  
 الصبياء امطاء والشمس كذلك كالمشمس المطلقة ليست كالمراة المذكورة بل هي مقينة  
 برمان مخصوص وهو الضياع او العصر الا ان يقال لا يكتفي في تقدير طرف التسمية  
 اختصاص التسمية برمان مخصوص مثلا بل لابد من اعتبار في نظر الكلام حتى يكون  
 الطرف تقييدا **أو عكسه** عطف على قوله كوله اي ككس قوله وهو المراة في كل الامثل  
 كالمشمس **وانما تسمية مركب** كما في تسمية **بشار** الاضافة عندية بشار بها  
 الى ما سبق من قوله كان من النعم البيت وتسمية المركب بالمركب قد يكون بحيث **يمكن**  
 فيه تسميات متعددة **كفي قوله**  
 . وكان اجرام النجوم لو امعنا . وقد نرى على بياض ازررق .  
 فانه كما يشبه الهيئة المنزعة من اجرام النجوم اللوامع في اديم السما الصافية الزرقا  
 بهيئة درر تشرق على بياض ازررق كذلك تسمية اجرام النجوم اللوامع بالدرر واد  
 التما بالبياض ازررق شيئا واخصا غاريا عن التكلف لكنه ان هو عن التسمية الذي  
 يربك الهيئة التي تلا القلوب سرور او محاسن طلوع النجوم فوثقة متفرقة  
 في اديم السما وهي زرقار زرقا الصافية وقد تكون بحيث لا يمكن فيه تسميات  
 الا بتكلف لا تكلف من لم يدق حلاوة التسمية المركب في قوله تعالى مثل كمثل الذي  
 استوفى نارا الآية ففان شبه المناق بالمستوفى نارا واظهاره الايمان بالافاضة  
 وانقطاع استغامه بانطقا النار وقد يكون بحيث لا يمكن فيه تسميات متعددة  
 ومثلا لذلك . **بقوله**  
 . كاهن المريح والمشري . قد اتمه في شامخ الرفة .  
 . مفرق بالليل من مفرق . قد اشرحت قد اتمه ممكة .  
 فانه لا يصح تشبيه المريح بالليل من مفرق وتسمية المشري قد اتمه شمع  
 اشرحت فان التشبيه ربما لا يحسن وحده ويحسن اجماع مع تشبيه اخر هذا عرف  
 ان من التسمية المتقدمة ما يعرب التسمية الواحد المركب في التضم والالتحاق وفي  
 انه لم يرب بين التسمية المتقدمة والتسمية المركب وانه ليس التسميات المركبة في مرتبة  
 فانه ما ساع فيه التسميات المتقدمة ايضا لا تكلف له فضل عما ساع فيه تنكف  
 له فضل على المراع فيه اصلا بل لا ساع فيه اصلا بل لا ساع فيه ولا بد من اجها  
 لهذا المتاع اعلى من اكل لان وجه تحذره يشبه وجه وحده في التضم والتلاصق  
 ولا يبعد ان يقصد تسمية المركب بالمركب والاجزا بالاجزا في اطلاق واحد لانه

اذا جاز باداة واجلح تسميات الاجزا المتعددة فليج مع تلك تسمية الهيئة بالهيئة  
 ايضا **واما تشبيه مفرد** **بما كاهن** **تسمية الشقيق** باللام باقوت مشهور على وراح  
 من زبجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كاتري وقد ا  
 تشبيه الشاة الحلي بحماراني مشوقة الشفة والمواذبات على راسه حجر عصف  
 والفرق بين المركب والمفرد اخرج في اليه الثالث وهكذا قال صاحب المفتاح وهذا  
 اي الفرق بين تسمية المفرد بالمفرد وتسمية المركب بالمركب لم يله فضل احتياج  
 الى الامة الطبع وصفا القرحة فليس الحاكمة في تميز الباب ان اذا التمس احد هما  
 بالآخر سوي ذلك ولو لا استواء المقيد بالمركب لما كان الاستواء بين البابين بذلك  
 المتأبه وفي شاهد في شدة الالتباس وقوع الاختلاف بين المصنف والمفتاح حيث  
 جعل المفتاح تسمية الشاة الحلي تسمية المفرد بالمفرد والمصنف جعله في تشبيه  
 المفرد بالمركب وانه لم يثبت المفتاح تسمية المفرد بالمركب وبالعكس مع كونه امثليا  
 فانه جعل المركب في الصورتين مقيدا **اقال** الشارح وكان ما ذكر المصنف اقرب  
**واما تسمية مركب** **بمفرد** **كوله** **اي قول** **اي تمام** **يا صاحبي** **بمفرد** **في القاموس**  
 تفصيت في المسئلة بلغت الغاية فالتقدير **بمفرد** **كوله** **اي تمام** **يا صاحبي** **بمفرد** **في القاموس**  
**تريا** **وجوه** **الارض** **فايدين** **تجبا** **كيف** **تصور** **مضارع** **التصوير** **مجهول** **يقال** **صورة** **تصور**  
 والشارح جعله مضارعا محذوف اي كيف تتصور **تريا** **نارا** **فمما** **من** **مما** **صا**  
 واعمراي لم يستفعا عيم **قد سابه** **اي** **غالطه** **النار** **زهر** **كتمد** **جمع** **وهو** **كثرة**  
 وبه **الف** **لهدي** **جمع** **ربوة** **كوحمة** **خضنا** **النا** **انصر** **واضطر** **ولاننا** **المقصودة**  
 بالنظر كذا قاله الشارح في المختصر **يمكن** **ان** **يقال** **خضنا** **لانه** **يحا** **الطه** **الشمس** **في** **اوب**  
 طلوعه وتسمية اول النار بالليل للمعير اظهر لان نور الشمس فيه اصغف **فكانا** **هو** **اي**  
 ذلك النار **معمرا** **اي** **ليل** **في** **قمر** **في** **القاموس** **القمرة** **المفردة** **ليلة** **فيما** **القمرة**  
 فليس الكلام في تقدير الموصوف حتى يره قول الشارح فيه تسامح بما على انه في تقدير  
 ليل القمر فية شايبة تركبت في ما وجهه السيد السيد والشارح توجيه اخر وهو ان  
 التسمية في البيت لا يخلو عن تسامح اذ شبه النار بالشمس لان الصير المشبه به راجع اليه  
 والمقصود تشبيه الهيئة شمل النار بالشمس الذي اختلط به انهار الروايات تفصيت  
 باحضارها من ضوء الشمس حتى صارت تضرب اليه السواء بالليل المقتر بالمشبه مركب  
 والمشبه به مفرد **وايضا** **تقسيم** **آخر** **للتسميات** **باعتبار** **الطرفين** **ولا** **يناسب** **للتسميات**  
 الاخر لانها كانت تسميات للتسمية واجد وهذا التسميات للتسميات المتقدمة اذ لا  
 يحدد طرف تسمية واحد وايضا ليس من وظائف البيان بل هو من افواه اللغ والنسبة



الذي من الصانع البديعة وكان وجه التعرض له ان اللغز ربما يلبس **بشبه**  
مركب مركب وتبعيته تتعرض للمفروق وتعرض للمفروق وان لا التباس في ذلك  
ان المفروق والمفروق لا يخفى بالظن بل يجري في الوجه ايضا **وان تعدد طرفاه**  
اي كل من طرفيه **فاما المفروق** فانه المصنف وتبعه الشارح وهو ان يوفق بالتشبيه  
اولا ثم بالتشبيه بما هذا وهو قاصر ويجب ان يقال او بالعكس لئلا يخرج حكاك لغزا  
والصنف الثاني قلوب الطير طبعا **فاما** ان ارجح المراءا اعظم من الاتيان  
تطريقا لفظ او غير ذلك انه اراد به مثل قولنا كما تفكر من زيد وعمر واد  
اريد تشبيه احد هما بالشمس والاخر بالتفكير فربما **قوله** اي قول امرؤ القيس  
يصف الفقات بكثرة اصطياده الطيور **كان قلوب الطير** اسم جمع لظار **وطب**  
بعضها **وايا بعضها الذي** وكذا هو مثل الظاهر وان لم يكن فيه **الغضب**  
هو كمان الحشف **والحشف** هو كمن يرد التمر او الضيف الذي لا يوي **ب**  
او اليابس الفاسد وكمن المر اليابس **الثاني** شبه الرطب لطري من قلوبا لطير  
بالغضب واليابس القيق بينهما بالحشف الثاني او ليس لاجتماعهما ههنا فحسب  
يقتضيها ويقصد تشبيهها **فاما** الشيخ فضيلة في اختصار اللفظ وحسن  
الترتيب لان الجمع فائدة في عين التشبيه وهذا لا يذهب عليك انه لاصفة  
في الشدة على ترتيب اللف **او المفروق** قوله اي قول المرتضى الاصفهري من حركة  
**النسب** اي تشريك النسب او اجتماعهما **بشك** اي تشريك **والوجه** **فاما**  
**واطراف الكف** وروي اطراف البنان فالاصفة بياضية **عنه** هو بحر امرؤ القيس  
به بنان الجوازي كذا في الصحاح **وان تعدد طرفه الاول** قال اعني المشبه **تشبيه**  
**القسوية** لانه سوي بين المشبهين **قوله** صدغ هو بالضم ثابته الاذن والعين  
والثغر المتدلي على هذا الموضوع والمراد هو الثاني **الجيب** **وحالي** وكأنه اراد ان  
فيهم انه والصدغ كاللبيبي كل شعر من الصدغ كليل وكل حال له كليل المصراع  
الثاني وشعره في صفا وادعني كاللبيبي وصفه معه بالصفا كيني من كني كايه  
لانه آه الزجريان ما المنبع يصغر الكدر لانه يفسد المنبع ويدفع عنه الكدر  
التي مترج بالما بخلاف ماء الجري احيانا فانه مكدر **فاما** **وان تعدد طرفه**  
**الثاني** **قال** اعني المشبه به **فتشبيه الجحيم** لانه يجمع للمشبه وجه تشبيه او يجمع له  
امورا مشبهات **بما** **قوله** اي قول البخاري بان تدعى الى حيا الصباغ اعني جودول  
تكان الوشاح الاعيد الناعم البدن وتذكيريات وتذكيرا واعيد بدل على ان الكلام  
في تذكر وسكان الوشاح يدل على انها محبوبة في القاموس الوشاح بالضم والكسر فلا تان

من

من لؤلؤ وجوهر متلوان مخالف بينهما عطوف احدهما على الاخر او ادم غريص مضع  
بالجوهر تشبه المراءا بين ما تفتا وكثيرا **كأما** **بشبه** **بشبه** كضرب وابتنى وهو اقل  
الضحك واحسنه **عن لؤلؤ** **بشبه** اي منظوم **او جود** **لجود** لم يصفه بالنظم لان الدهن  
يساق اليه من وصف اللؤلؤ **او اقاح** جمع اقحوان بالضم كاقحوان وهو الباق **قال**  
في الصحاح جمع قال على اقحى تحذف الالف والون وقد لا تشد اليها هذا **بشبه**  
الاقحاق بفقوة وما اشهر من كثرها هو شبه نغمة ثلاثة اشياء الا انه اورد كلمة  
او تشبها على ان لا تشبه به على حدة وكلمة او للتبوية لا لانهام حتى يرد انه ينبغي الواف  
ويوجه بانه يعني الواف وكيف جعل معنى الواف وهو احسن من الواف وحلوه عن **بشبه**  
الانام جعل الجحيم فبشبه **قال** الشارح شبه نغمة ثلاثة اشياء **بشبه** **بشبه** **بشبه**  
كونه من باب التشبيه نظرا لان المشبه اعني النغمة غير مذكور لفظا ولا تشبيرا لان  
لفظه كما يدل على انه تشبيه **اقول** او لا هذا التشبيه بيشبه بثلاثة تشبيهات  
فالمشبه مقصود في الكلام لانه في معنى انه يشبه بما اكتم عن هذا او ذلك وانما ان تشبه  
النغمة بجمها وانما يشبه التشبيه بتعدد بيت الطير يري بغير عن لؤلؤ **وطب**  
وعن جود وعن اقاح وعن ظلم وعن جيب **قال** الشارح شبه نغمة خمسة ثم قال  
في كونه من باب التشبيه نظرا لان المشبه اعني النغمة غير مذكور لفظا ولا تشبيرا **اقول**  
التقدير بغير تراي يصحك ضحكا خشنا عن مثل لؤلؤ البيت فالمشبه مقدر في نظم  
الكلام وانما لم يجعل استعارة نغمة عن التقدير لان استعارة امور متنافية لئلا واحد  
في كلام واحد عوي ثبوت امور متنافية لئلا واحد فلا يقدم عليه فاعل بخلاف التشبيه  
بالامور المتنافية **بما** **بشبه** **بشبه** عطف على قوله باعتبار الطرفين يعني باعتبار وجه  
له ثلاث تشبيهات اوليات الاول هو تمثيل وغير تمثيل والثاني هو تمثيل ومفصل والثالث  
هو قريت وبغيره فصحح بالاول بقوله **اما تمثيل** او غير تمثيل ولا يرد انه تشبه التمثيل  
نفسه وغيره لان التمثيل ويشهد لذلك كلام الشكشاف حيث يستعمله استعمال  
التشبيه لانه مشترك بين مطلق التشبيه واحسن منه وما هو نفس المقسم المعنى الا عني  
والقسم ما هو احسن فلا اشكال بهذا اندفع ايضا ان تعريفه بقوله **هو ما وجهه** **بشبه**  
**من** **بشبه** غير متعكس بخروج بعض مثل فزاد التمثيل عنه ولا يرد انه يمثله ما وجهه  
مركب حتى فلا يطرده لان الشيخ قبيح بانزال البلاغة بكونه عقليا حيث قال التمثيل  
التشبيه المنعرج من امور واد المراد التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه  
ولا يقال ان فيه تمثيلا او ضربا مثل واد ان عقليا جاز ان يطلق اسم التمثيل عليه  
وان يقال ضرب الامم مثلا لكذا يقال ضرب النور للقران والحيوة للعلم هذا **فاما**



السيد الذي في شرح المقاصح ان هذا القيد من قبل الشيخ لا ما يمكن لا ثبت حالة  
يكن الجمهور وان الشيخ كل ان الشيخ فستره بالتشبيه المنتزع من امور مرتبه على ان لفظ  
التشبيه لا يجوز اطلاقه مطلقا ويجوز على العقلي مطلقا ولا يخفى على الذوق السليم  
ان الشيخ فرق بين كون التمثيل معني التشبيه المنتزع من امور وبقي التمثيل معني  
التشبيه بالوجه العقلي حيث جعل الاول معني نقدا شائعا والثاني معني تماثلا  
ليستعمل فيه بقوله جاز ان يطلق اسم التمثيل عليه مرآتي اخاف ان يجتزأ في  
حل عبارة الشيخ فافتره ذلك تبرعا ولا نواحد في بسط الكلام فاني لا اقله  
ترفعاً **فقول** يد يد بقوله انه المركب يمكن التشبيه عقليا انه المركب الكلام  
الذي ال على التشبيه فانه جازي بمثل المعنى حتى يجعل البعض اطلاق اركاب  
التشبيه على الطرفين والوجه والاداء من قروعه وحيث انه قال يتضمن التشبيه  
ان ادبه المعنى المستدري وكذلك بالتشبيه بقوله فلا يشك عليك انه ينبغي ان يقول  
انه المركب عقليا يقال له التشبيه ولا يطلق عليه التمثيل وكأنه ان اد بهضب الاستمر  
مثلا استعان الاسماء **كأمر** وسنصرف تعبيره والى سنصرف المصنف الاشكال على  
تعريفه بانه غير مظهره لا يدخل فيه التشبيه في الوصف المنتزع الحقيقي مع ان  
ليس تمثيل اشار اليه فعبه بقوله **وقيل السكالي** اي المنتزع من متعدد **بكونه**  
**غير حقيقي** كقيد بكونه منتزعا من متعدد لانه قال السكالي التشبيه معي كان وجه  
وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور حتى باثر التمثيل فقيد الوجه بقيد  
ولم يقيد المنتزع من متعدد وهذا الكلام وقع في البين فلتراجع الى ما كنا فيه **فقول**  
وجه الدفع ان هذا القيد لم يثبت في غير كلام السكالي فخرنا في التعريف موافقا  
لجمهور ولا يبعد ان يقال اوقع السكالي فيه قول الشيخ واذ كان عقليا جاز ان يطلق  
اسم التمثيل عليه فحمل العقلي على ما هو مختص العقل ومعتبر فقط مران وجهه  
عذول المصنف من عبارة السكالي من عدة امور على طبق عبارة الشيخ الى قوله من متعدد  
كأنه عليه في الايضاح حيث قال امرين او امور ظاهره **كاشبهته مثل الهمزة**  
**بمثل الجاز** فان وجه الشبه هو جريان الاستفاد ببلغ نافع مع الكثرة والتعب  
في استحقاقه فهو وصف مركب من متعدد وليس حقيقي بل هو عائد الى التوهم كذا في  
الشراح وهو المطابق لكلام المصنف لمن قال مراد المصنف بغير الحقيقي بما قاله  
ثم نظير في كلام المصنف اذ في نظره اما ان المراد غير الحقيقي في كل من الطرفين او يكون  
ان يكون كذا في احد الطرفين فتماما يتضح لكن المبادر الاول لانه المفرد الكاملا  
فليجعل عليه ما لم يفرق صارف وتعيينه مثال التمثيل على بيان السكالي والاطلاق

ب

على بيان الجمهور حمل الشارح الحق على ان جعل ما مر عبارة عن جميع اشكاله ذكرت لوجه  
الشبه المركب باقسامها من مركب الطرفين ومتعدد هما ومختلفهما وحالهما السيد السيد  
بأن يفي ان التمثيل مخصوص بمطرافه مركبا وادعى ان تعريفه بما وجه منتزع من متعدد  
يشاد ومنه المنتزع من متعدد في طر في التشبيه لا المركب من متعدد هو اجزائه والا  
لقال مركب من متعدد فخرج منه ما ليس طرفاه مركبين فلم يبق اول ما مر الا ما تركب  
طرفاه ونوه بان المصنف رد على السكالي جعل التمثيل على سبيل الاستعانة من الاشياء  
الحقيقية بان التمثيل يستلزم التركيب المتباني لا ندراجة تحت الاستعانة الحقيقية  
الدرجة تحت المحاذر المفرد ومتباني المحاذرة غير سديدة اما حديث المتبادر فمسك  
وانما اختار الانتزاع على التركيب ليعلم ان المدعى على التركيب الاعتباري والتشبيه  
الانتزاعي لا على التركيب الحقيقي وليتناول المركب من متعدد هو اجزائه ومن متعدد  
في اطرافه وكذا استدل ان المصنف على السكالي ضعيف لان رد كون التمثيل على سبيل  
الاستعانة كذا في ذلك **وقد** وجد في كلام السكالي تخصيص الاستعانة التمثيلية بالمركب  
ولا يلزم منه تخصيص التمثيل معني التشبيه بالوجه المركب بمطرافه مركبان **نعم**  
جعل الشارح في تعريف المحاذر المركب باللفظ المستعمل في ماسبته بعناه الاصلي  
تشبيه التمثيل احراز ان الاستعانة في المفرد فلو لم يحصل التمثيل بمطرافه مركبان  
كيف يجوز به منه فبين كذا متناظر لكن لا يوجب ذلك فساد كلامه هناك بل ينبغي  
ان يحمل مما سبق على ان الاختيار بزيادة تشبيه تمثيل خاصا لا بد اما من يقيد  
اللفظ المستعمل بالمركب او يقيد تشبيه التمثيل بعيد والفضل بالتخصيص وسبيل  
من الجنس **فقول** لو كان التمثيل مخصوصا بمطرافه مركبان لا تقصص تعريف  
المحاذر المركب باستعانة لفظ مركب بمعنى مفرد شبه بعناه معني المركب بوجه تشبيه  
مركب اذ قد سبق ان التشبيه بهذا الوجه يحكي لغيره مركب **وانما غير تمثيل وهو**  
**خلافه** وهو لا يكون منتزعا عن متعدد عنه غير السكالي ويعلم منه غير التمثيل  
على هذا السكالي وهو ما لم ينتزع من متعدد او كان وصفا حقيقيا والمراد بالوصف  
الحقيقي ما يكون ما انتزع عنه اوصافا حقيقية والا فالعينية الانتزاعية امر اعتباري  
لا وجود له وهذا اول من جعل وهو خلافا لبياننا لغير التمثيل على المدعى بانه  
لا يقيد عبارة الشارح لانه يخرج الى تكلفات بعيدة من جعل صير خلافا ليه ما  
يطلق عليه التمثيل وجعل غير تمثيل بمعنى ما يطلق عليه غير تمثيل بل جعل قوله  
اما تمثيل ايضا **فما** اعتبارا لتوزيع جعل كل ما يستفاد من قوله وهو خلافا لاحد  
معنيين غير التمثيل ولما فرغ من القسم الاول شرع في القسم الثاني بقوله **وانما** التشبيه



ما جعله في امره في وجهه فلما لا يستبعد ولما كان المحمل تقسيمًا لثمة  
بما وفصل بينه وبين غيره والاسباب بمقام التعليل تقدم الفصل لانه وجودي  
ولانه يندفع به طول الفصل بين القسمين يتقدم وكما انه نظر الى ان المحمل احد  
ثمة اي من المحمل ما هو ثمة اي منهم وجهه **الوجه** هو الذي لا يدرك  
لا يدركه اي لا يدرك وجهه **الخاتمة** سواد ذلك بالبدئية او بالثبات بالنسبة  
للتشبيه وتسميته بالنظر والحق تسمية له بحال الوجه وجوز الشارح كونه تفصيلًا لوجه  
بارجاع التسمية الى الوجه واثباته قوله وايضا تسمية بالتشبيه قطعًا وان بلائمة  
اذا ما ذكر عقب الاسم الثاني من قوله وقد يتسارع بذكر ما يستتبعه فكانه تفصيل  
لوجه وكلام فيه **قول بعضهم** في الامارية فاطمة بنت الحارث حين ردت  
بنيها المملوك وم لربيع الكايل وعمارة الوهاب وفيه الحفاظ والنسب القوار من  
قالت حين شملت ايتم الفصل **في الحلقه المفروقة لا يدري ان طرفها** كذا  
بما رآه **وقالت** النج عبد القاهر انه قول من وصف بني الملبت للحج لما سالت  
عنهم ايم اجداي اجمع ولا تاتي في بينهم بل هما مجتمعان على الصدق وتواردا  
او بطون اخذ المتأخر عن المتقدم فلا يخفى ان المراد بالحق اخفى في حدة ذاته  
فلا يخرج عن الحفا عر وض ما يوجب ظهوره لا في هذا الكلام وان وصف الحلقه  
اظهر وجه الشبه فلا اختصاص بهذا التقسيم بالمحمل بل يجري في الفصل ايضا  
وكانه خصه بالتشبيه على انه مع خفا التشبيه يحذف الوجه والمراد بطرفها  
طرفها الاعلى والاسفل الملايان للافضل والادنى واد المراد بالادنى والادنى  
لمراد الوسط **فانما** جملة معتدلة بين المعطوف والمعطوف عليه تتدرج لتقسم  
بالمحمل ايضا اي عادة عود او فائدة التشبيه على انه استلزام تقسيم المحمل  
تقسيمًا اذ في المصنف المشهور وصف الشبه النسب وبالحق ومنه يعلم ان المقدر  
قد تدخل بين العاطف والمعطوف وانما قال الشارح ان اختياره  
ومن دون انما وانما للاشارة من تقسيمات المحمل دون مطلق الشبه اذ لا  
معنى لتوسط تقسيم بين قسمي تقسيم بل الوجه انه لا حصص فيما ذكره او يحتمل قسم اخر  
هو ما ذكر فيه وصف المشبه فقط فاد المراتب باذلة الحصر ولم يجعل التقسيم  
رباعيًا لعدم الظهور في كلامهم ولا يخفى جريان هذا التقسيم في الفصل وكما  
لم يتعرض له لانه لم يوجد اذ لا معنى لامتزاج ما يشعر بوجه الشبه مع ذكره لانه في  
في المحمل لدفع توهم انه ليس التقسيم بمجلا مع ما يشعر بالوجه ولا يخفى ان المحمل  
اي من المحمل ما لم يدرك فيه **وصف** احد الطرفين اي وصف يترك له

في حيث انه طرف وهو وجه يشعر بوجه الشبه فخرج منه زيد الفاضل اسد لان  
زيد لا يثبت له الفصل من حيث انه مشبه بل اسد وما ذكرنا حقيقا ان نقول  
هكذا ينبغي ان ينقسم وانما قدم العدي وهو المراد كذا في اخره على ما هو وجودي  
في الجملة على الوجودي في الصوف مع ان حق التعليل يقتضي اي وصف يترك له من حيث  
انه طرف وهو وصف يشعر بوجه الشبه فخرج منه زيد الفاضل اسد لان زيد  
ان لا يثبت له الفصل من حيث انه مشبه بل اسد وما ذكرنا حقيقا ان نقول هكذا  
ينبغي ان ينقسم وانما قدم العدي وهو المراد كذا في اخره على ما هو وجودي  
في الجملة على الوجودي في القرف مع ان حق التعليل يقتضي اعلم حفظا للتمام  
من وقوع فاصلة بينهما ولولا الملاان ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه **وهذه**  
لم يذكر كماله لانه كذا انما هو مثال له **وقد** ما ذكر فيه وصف المشبه اي وصف  
المشبه والمشتبه به كليهما **القول** اي قول الي تمام في الحسن بن سبله  
يستصح العيس في والليل عند في كبره في الرضى في ساعة الغضب  
العيس في العكر لابل البقر على طبيا شقوه وهي اعيس وهي عيسا ايت  
سیدی جلبي لابل والسیر في الليل متباها عند في **صفت** ثمة اي صفت  
عنه **فلان** من حد ضرب من الصفة على وعادة **المرح** كالنصف هو المظا  
والذي عرشته يريد ان حيث **والفان** بفتح اي اوله اي افضله والمواخاة  
الاتيان **وان ترحل عنه** الى الحفوة **الطلب** وصف الفوق بكرة المواهب  
اعرضت عنه او لم تعرض عنه والعيت بانه يصيبك حيثه او ترحل عنه  
وهذا ان الوصفان مشحوران بوجه الشبه اي لا فاصلة في خاتمي الطلبت  
وعدمه وخاتمي الاقبال والاعراض **وانما** فصل عديل اما المحمل **وهو**  
**ما ذكر** **وهذه** لما كان في هذا التعريف تسامح بمحل ما ذكر مما يستتبع وجهه  
كان الوجه اختلفا ذكر وجهه وكافة ذلك التسامح نسب اغلى تسامح اخر به  
على هذا التسامح وعلى منشاينه ارجا بالتعريف عن الاتمام اذ في هو غاية  
تبعده عن الاتقان والاحكام فقال **وقد** **يسامح** بما ذكر ما يستتبعه اي وجهه  
الشبه منه **والشارح** جعل لهذا الشارة لمية التقسيم بعد التعريف بقول الفصل  
تبيين ما ذكر فيه وجه الشبه حقيقة وما ذكر فيه وجه الشبه تسامحا **القول**  
**الكلام** اي الفصيح وكلام المفتاح فيه كالصريح او البليغ والثاني هو  
الاشبه لانه اخبر بالتشبيه بالفضل **وهو** **مسأل** في الخلاوة وتسامح هذا التسامح  
لانه انما الحقيقة متجوزة حتى لو قيل الكلام الفصيح كالفضل لا يفهم القصد اليه



انه مثل الفصل في ميل الطبع اليه ولا يجعل القدرة ذلك بل لو قيل عن وجه الشبه  
لا يجاب الا بالخلاف فان لم يسمع فيه **لانها من قبل الصبح** لانه المشترك بين الصبح  
واللحلام لا الخلاف الذي هو من خواص المعلومات ولا يبعد ان يجعل وجه الشبه  
نفس الخلاف ويجعل ثبوته في الشبه على سبيل التحليل كما في تشبيه السنة النجم واليه  
بالطريق **قال** السكالي وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف  
اعتباري كميل الطبع والارادة المجاب ويشبه ان يكون قولهم التحقيق في وجه الشبه  
حيث قسموا اليه حتى وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الاعطال كما من تسامح هذا  
ويجوز ان يكون مقصده ان تسامح ما في تسامح البلفا من وضع المستمع كما  
وجه الشبه فيقولون الكلام البليغ كالفصل في الخلاف وتزيد كالغراب في سواده  
اي سواد الغراب او هو اوزيد وقد يقال زيد كالغراب في سواده **فاما**  
وضع البلفا الجلي المدوم لوجه الشبه الكلي مكان سرك على البيان الكلي الذي هو  
وجه الشبه منزلة تجريباته فمقصود اليه حتى وعقلي ويجوز ان يكون مقصده الى ان  
تسامحهم الاول من قبيل هذا التسامح من تنويع وجه الشبه منزلة فانهم  
نزلوا الجزئية منزلة وجه الشبه الكلي فمقصود اليه الجلي والعقلي والشارح العلاء  
جري على الاول لكن لم يربط ذلك في تحقيقه من ذلك الشدة والشارح احمد على  
الثاني لكن لم يربط في بيانه بما عليه الاعتماد ومن الله الاهتداء والرشاد ولا يخفى  
عليك انه ثمة من هذا التسامح ايضا التسامح في هذه التشبيه فمقتضى  
والتسامح في التعريف على ما عرفت **بقي** من هذا التسامح وهو ان ذكر الخلاف في مقام  
تمثيل الطبع من قبيل ذكر اللزوم والارادة اللازم وسلوك طريق المجاز ليس تسامحا  
**وايضا** تقسم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه **انما قريب** مبتدأ راي غير مضمون  
من احد بل يعني لكل احد وبنا له بحججه توجيهه والابتداء ان عدم الصياغة  
وهو ما يقتضيه من المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في باي الراي  
اي ظاهره الذي فان جعل من بدايبه وقال لا من ظاهر لفظا ومعنى وان جعل  
من بدايبهم نورا فوجه حذف الميزة انما قلت بالانكار ما قبلنا ذكر القاصي  
في تفسير قوله تعالى باي الراي في تفسير سورة هود ووجه جعل اول الراي  
ظاهرا تنزيل اول الراي منزلة ظاهرا لشيء الذي يبدوا ولا ذلك ان تجعله  
جسديا بمعنى اول الامر ذلك ان تميزه كما في قسرة من قسرة باي الراي بالمسرة  
وجعل القاصي تقديره في الآية وقت حدوث باي الراي على حذف مضامين  
ولكن لن تجعله ظرفا تنزيهيا فيستحق عن حذف المضاف ولا يستحق التعريف

بشبه

بشبهية يكون المشبه به لازما وذهنيا للشبه مع خفا وجهه لانه ليس استقالات لظهور  
وجهه قيد التعريف وتحقيقه ان يكون المشبه بحيث اذا نظر العقل فيه ظهر  
المفهوم الكلي الذي هو مشترك بينه وبين المشبه به من غير تدقيق نظر والتفات للغير  
اليه المشبه به من غير توقف ولا يكف بما ظهر وجهه في باي الراي لانه يشهد بوجه  
الظهور بعد التشبه واحضار الطرفين وهو لا يكتفي في الابتداء بل لابد ان يكون  
المشبه اليه المشبه به لظهور وجهه بحججه وملاحظة المشبه **اما** لكونه **امر محتملا**  
لا تفصيل فيه **فان الجملة** **سبق** الى النفس من التفصيل وذلك لان التفصيل قليل  
اي لا يحتمل اجمع امور محتملة وبالجملة استبق الى النفس لان النفس محتملة على كل الجمل  
وحق الجمل حتى ان التفصيل كان خروج عن جملته لان الجمل احب عند هالات  
الذي يقع بها بعد التفصيل كان التفصيل وسيلة الى تفصيل الجمل على ما ينبغي لاري  
ان التعريفات التي هي تفصيل وسائل معروفة في مجالات حتى اذا حصل الجمل اعرف  
النفس على التعريف والتفصيل هنا ما خطر بالبال في تفصيل هذا الاجمال **واما**  
اجمل من ذلك الشارح الحق في شرح هذا المقام حيث قال **الآتي** ان ادراك  
الانسان من حيث انه حي وجسم او حيوان استدل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم  
متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشهد على الجمل في آخره فلهذا كان العام اعرف من  
الخاص على ان في قوله كان العام اعرف من الخاص نظر لان العام ربما يكون مفصلا للجسم  
الخاص المتحرك بالارادة والخاص بجمل لا كالانسان **وقال** المصنف الا ترى  
ان الروية لا تفصل في اول امرها الى الوصف على التفصيل لكن على الجملة ثم على التفصيل  
ولذلك قيل نظرة الاولي معما وفلان لم يتم النظر وكذا اسائر الحواس فانه يدرك من  
تفاصيل الاصول والطعوم في المرة الثانية بما لم يدرك في الاولى وفيه بحث وذلك  
لان ذلك ليس للاجمال فان الاجمال بعد التفصيل في غاية المثانة بل لانه لا اتفاق  
في النظر الاولي ولا يحصل احكام النظر فيها لقله اعماله او قليل التفصيل مع غلبة  
المشبه به في الذهن **اما** عند حضور المشبه لغزب المشابهة بين المشبه والمشبه  
بقيد فقط لكن لا يساعده المثال او جعل الترتيب لمنع الخلق كتشبيه الجرح الصغير  
**بالكون في المقدار والشكل** اذا اعتبر التركيب واما اذا لم يعتبر فهو ايضا امر محتمل  
يشهد له ما سبق من انه كلما كان التركيب من امور اكثر كان التشبه بعد حيث لم يشهد  
كلما كان التقيد اكثر كان التشبيه بعد وفيه بحث لان الظاهر ان تعدد وجه الشبه  
ايضا من اسباب البعد والغرابية ويرد ان الجرح الصغير ايضا كثير الحضور وطلعا  
في الذهن فلا وجه لجعله مما غلب حضوره عند حضور المشبه به لا مطلقا والحق



ان كل من الحرف والشمس مما يغلب حضور الكور والمزلة عند حضوره فيقع التمثيل الغلبة  
حضور المشبه به عند حضور المشبه بايهما شئت فتمثيل كل قيم باحدهما خاصة  
على سبيل الاتفاق وهذا مما لا غنى فيه **او مطلقا** عطف على قوله عند حضور المشبه  
**التكرار على الحرف** او يكونه لازما لما تكرر على الحرف او غيره ذلك **الشمس في المرة الاولى**  
**الا مستدرك** والاستدراك فان في الشبه تفصيلا لكن المرة غالب الحضور في الدهرين  
مطلقا **لمعارضته كل من القرب والتكرار** التفصيل الاختصار والوضع لمعارضته غلبة  
الحضور التفصيلي ولما **يعيد** عطف على قوله اما قريب مبتدل وهو **خلافه**  
اي خلاف القرب اي ما لا يتصل فيه في بادى النظر من المشبه الى المشبه به  
**لعدم الظهور المعهود** وهو الظهور في بادى النظر كون المشبه به لازما ذهنا  
لظهور وجهه ولا يتصل به اليه لذلك اضلا والمصنف قد قوله وهو بخلافه  
بانه ما لا يتصل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر ووافقه  
الشراح ويرد عليه التفسير الغريب الذي المشبه به فيه لازم ذهنا للمشبه الا  
ان يتكلف فتأمل اما **كثرة التفصيل** كقوله **والشمس في المرة الاولى** في كلف الاستدراك وجه  
التشبيه فيه هيبة مشبهة على كثر تفصيل كاسبق **او ندور حضور المشبه به**  
**اما عند حضور المشبه** قد عرفت وجه الترتيب بينه وبين الندور مطلقا  
فتذكر بعد انما **سببه** كالم من تشبيها للنفخ بنار الكبريت **واما مطلقا** بلوله  
**وهي كالكسابة الاعفان** او **مركبا** كالعالم باقوت منشورة على رماح من  
زبرجد او عقليا عطف على قوله خيالنا اعلى قوله مركبا خائيا والا الا التخييل به  
ولم يذكر **وهي** فتدبر فانه لطيف دقيق واظهار ان المركب العقلي اذا كان كذلك  
التفصيل ليس بادر الحضور كالم يتعلق بقوله مطلقا والغريب البعيد ما يكون  
وجهه خفيا كثر تفصيله او تفصيل ما مع ندور حضور المشبه به عند حضور  
المشبه او مطلقا **او لعله** كالم على **الحرف** او قدم تكون عليه او عدم تعلق احدا  
كالعرش والكرسي ودار النوايب والبعاب واستغنى بذلك قوله التكرار عن انما  
اوتي بعلمية الندور مطلقا وذلك ان جعل قلة التكرار كناية عن عدم كثرة جعل  
الشيء شاملا للجميع **قوله** **والشمس في المرة الاولى** في كلف الاستدراك كالم في نظائر لان ما من  
كثير فليست تشبه ولا يحصل ما هو المقصود من التمثيل وهو التوضيح والفرق بينه  
وبين نظائر ان ما من مثل به نظائر فيما سبق لعنوان ذكرها بخلافه فان مثاله  
فيها لم يكن لقلة التكرار بل اعتبارات اخرى وانما كان ندور المشبه به سببا  
لخفا وجه الشبه لانه فرع الطرفين والجامع بينهما متعلقه بعد تعلق الطرفين

لذا في الشرح **فان قلت** ما سبق من ان ظهور الوجه في بادى النظر سبب للاتفاق  
من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر فتدعي ان يكون تعلق الوجه قبل تعلق  
المشبه به وفيما في هذا البيان **قلت** تعلق الوجه موقوف على ان الطرفين وسبب  
الاتفاق من المشبه الى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا تباين **فالعلم به فيه** اي في  
المثال المذكور **او من** لكن التفصيل وندور حضور المشبه به مطلقا لقلة تكرره  
على الحرف والمقصود منه التشبيه على ان الترتيب فيما بين الاسباب لمنع التعلق فلا مانع  
من الاجتماع **والمراد بالتفصيل** ان ينظر في **الكر من وصف** ويقع ذلك النظر على وجه  
**اعرف** اي اشهر الوجوه واعلم ان ينقسم الى قسمين احدهما **ان تأخذ بعضا** بما لا يخطئ  
**وتدعي بعضا** لا يفتي ان تسقطه عن النظر وتعرض عنه بالكلية والا فلا يكون المعبر في التشبيه  
الا البعض لما خذ فان كان واحدا فيكون وجه شبه واحد لا تفصيل فيه وان كان متعدد وكان  
وجه الشبه امور انظر فيما واعتبر الجميع ويكون ملاحظة ما تركته كالعدم في باب التشبيه  
بل يفتي ان يعتبر عنده ويجعله واجلا في وجه الشبه ويجعل الوجه هيبة مشبهة من  
وجود بعض وعدم بعض **فان قلت** فانه ان كان المشبه به مما لم يعدم فيه ذلك الوصف  
فكيف يشبه به في الهيبة من الوجود والعدم **قلت** المشبه به انما يشبه به بعد التجرى  
عن الوصف وبعد اعتبار اوصافه بعديه فالمشبه به حينئذ امر **وهي فان قلت**  
فيكون وجه الشبه امر نظرا فيه في كثر من وصف واعتبر الجميع فليس هناك الا قيم واحد  
**قلت** نعم ذلك عند التحقيق الا انه تم نظرا الى بادى النظر من القسمين  
لان في القسم الاول مرتبة دقة وفضيلة اعزاء ولذا افدته **كالم في قوله** اي قوله  
امر القيس **حلم** **روينا** اي رجاء ردينا يقال ربح رديني وقناة ردينية وروية  
امراة السمك وروى عوا انما زوجان كانا يقومان القناة بخطهم فيقال ربح رديني  
وقناة ردينية ورج سمهري وقناة سمهري **كان** **سببا** صواب البرق والهرب  
**لنت** كالعرش والعرش استعمال النار اذ اخلص من الدخان كذا في القاموس فحينئذ  
يلغى قوله لم يتصل بدخان وفي حواشي السند انه شعلة نار يغلوها دخان  
**لم يتصل بدخان** فقد اخذ السنان مجرة اعر الدخان لانه يقدح في التشبيه المقصود  
ولا يقر وجه الشبه بدون اعتبار عدمه ونقل عن ابي الحسن ان هذا من تشبيه الشيء  
بالشيء موزون وكونا وحركة وهيبة **وهي قوله** - تحت التشبيه في كثره الثاني  
وترد ايضا ومن عرابية التشبيه ولطفه هنا ان يعتبر كون اللسان متصلا بالمشبه  
لكون اللسان لذلك في الغالب **والثاني** ان **حرف** كالم من تشبيه الشرا والشيخ  
جعل اقام الاعرف الاغلب ثلاثة النسا ان ينظر الى خاصة الجنس كافي عين البديك



حيث يشبهها بسقط من النار فانك تقصد فيه الى نفس الحجة بل الى ما ليس في كلامه  
مرفقات انما جعلت هذه التسمية في التفصيل بوصفها على اغلب الاعراف لان قايوم  
التفصيل لا تكاد تضبط وكان المصنف عدل عند لم ينظم الثالث في تلك تقسيم الاعرف  
لما ذكره مكسورا بالعينين المذكورين **كلما كان التشبيه من امور اكثر كان تشبيهه**  
**ابعد** لكن تقاصيه الكثر فلو قال كان التفصيل اكثر كان اوضح واحصر ومن العجز  
في ذلك قوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا الآفة فانما عشر جملة متداخلة قد اترع  
التشبيه من مجموعها والتشبيه **البليغ** ما كان من هذا الضرب لم يقبل منه لان الظاهر  
من الصبر عوده الى ما كان تركيبه من امور كثيرة فليكن هذا الضرب عنه الى الظاهر  
**فان قلت** البلاغة لا يوصف بها الا الكلام والمثل والتشبيه ليس شيئا منها **فقلت**  
فكيف وصف بها ولو حمل على الكلام الذي فيه التشبيه فالبلاغة باعتبار المطابقة  
لنقطة الحال لا باعتبار كون التشبيه عربيا او قريبا بما كان الخطاب مع ما يحتاج  
ليستدعي تشبيها قريبا فلا يكون التشبيه لغويا بل لغويا **قلت** المراد بالتشبيه  
البليغ ما يكون صاحبه بليغا معدودا من البلاغة يعني التشبيه المخصوص بالبليغ  
عند القديس البعيد دون القريب المبطل او البليغ يعني الواصل الى رتبة  
القبول من البلوغ يعني الوصول وكلاهما تكلف لكن لا بد منه ومن قولهم تجاوزا الكفا  
ابليغ من الحقيقة والصريح **اخبرني** الاحد للغة المدد والمعدود في الحقيقة والمقا  
الغريبة او العارضة لعدم شراكتها فيه ضرب شريف يبرز في بعض الحسب حسنة  
الشراكتية **ولان سبيل** اي جد طلبه الدخول انه يضرب لما يصل اليه بعد الطلب  
ببرد الماء في الظلمة لا شاي بينه وبين ما يستعملونه من ان حصوله في  
غير متروكة الذقان الطلب لا ياتي في الحصول غير المترقب فانه يمكن حصول المطلوب  
قبل وقت ترقبه او من غير موضع يطلب منه ويتروك منه فاذا اجتمع الطلب وعدم  
الترويق فقد بلغ الدرجة العليا من اللذة **وقد يصر في التشبيه القريب**  
**بما يجعله** عربيا قال وهو على وجهه ان يكون **كقوله** يعني في ان يجعل التشبيه  
منبئيا عن اثبات امر التشبيه به ليس له تقدم الحيا لشمس في هذا البيت **لقد**  
**الوجه** شمس ناريا اي لم يبر ولم يصبره **الوجه** ليس فيه حيا لان رؤية عظيم المقدور  
بعد التجاوز عن حد الاب خلاف الحيا كما شمس قد تجاوزها في دعوى المشابهة  
فالتشبيه ضمني ومنه كذا وجوز الشاع كون تلقى بمعنى عارض في مريض هذا الوجه  
شمس ناريا فيكون التشبيه صريحا وتكون الملائمة منبئية عن التشبيه وفي البيت  
وجه اخر لا يبعد ان يجعل موصية للفرابة احدها جعل التشبيه مقفولجا

هو التشبيه عن الانذار والفرابة وثابتا جعل التشبيه مكنيا وضميا وثابتا  
ما تضمنه جعل التشبيه ضميا من ان الشاعر يستحي من بيان دعوى مشابهة الشمس وشمس  
شما ونا كناية عن الممدوح مفعولا لقوله لم يلق لكان فيه تصرف في غاية اللطف حيث  
عزل الشمس عن كونه شمسا النار وجعل كون المحبوب شمسا النار امر مقدر او مثله  
**قول الآخر**  
**ه** ان الخائب للتشبيحي اذا نظرت • الى يدك تقايسته بما فيها  
ومن لطائف هذا التشبيه ان اثبات الحيا يستتبع كون المطر عرق وجهه  
الخائب لان الحيا يوجب عرق الوجه وانتساب قطرات العرق ومنها ما يكون مثله  
**كقوله** يعني في تعيين التشبيه بما يعرض تعليقا صريحا او غير صريح نحو هو يد ركة  
ليستكن الارض **عزما** جمع عزمة المدة من العزم وهو اداة النقل مع القطع عليه  
**مع الخوم** **واثنا** من ثبته يعني خرقة اي قوافل في الامور كما فهم الذي يحرق الظلمة  
ويبغض فيها **قلت** الشايع اي لوامعا وكانه جفلة من ثبته النوا اي انقذت  
**لوم** تكن الناقبات **اقول** اي عزوب **في هذا** التشبيه **التشبيه المبرط** وهو  
التشبيه الذي يعيد فيه المشبه او المشبه به او كلاهما بمرط وجودي او عددي  
او مختلف يدل عليه بصرح اللفظ او بسياق الكلام ومنها ما يكون بجمع التثنية  
**كقوله** يعني في دعوى قلة المشابهة وبيان كون المشبه به في الدرجات العالية ومثلا  
عن المشبه في ظلمة البدر في محاسن والفضيبت نصيب من شمسها اي من مالمها  
وتقطعتا ومنها ما يكون لمجمع التثنيات **كقوله** انما يبيت البيت **اعتبار** **اد اية**  
**لما نولك** **او هو ما حذف** **اد اية** في جعل زيد في جواب من قال من يشبه الشمس اي  
يشبهها زيد تشبيها موكدا نظرا لان حذف الالة على هذا الوجه لا يشعر بالمشبه  
عين المشبه به فالوجه ان يفرق بين الحذف والتقدير ويجعل الحذف كخاصة  
عن التوكيد بالكتابة بحيث لا يكون مقدر في نظر الكلام ويجعل الكلام خلوا عنها مشعرا  
بان المشبه عين المشبه به في الواقع بحسب الظاهر فعلى هذا اذا كان **سئل** **في هذا**  
**الخائب** في تقديره من الخائب بالقرينة تشبيهه من سئل وبعدي ان مرور الجبال  
عين الخائب تشبيهه مؤكدا فاعرفد فانه من عوارف القياض وازهار وروض من الرياض  
التي لا يقع بارها الا لعالم المتجاوز **اهدا** **اد** لك خالفا عن ثبوت طمع الاعراض **الآخر**  
**ومنه** اي قريب من هذا المثال فشيء بكلمة منه على التقاطع بينهما بان المشبه به وضع  
في الاول موضع اداة التشبيه وهذا لم يوضع موضع بل بعد الحذف نقل عن مكانه  
وجعل نضا فالله المشبه او قول سئل الجبلين لما بحيث يمكن تقدير اداة التشبيه



وفي الثاني بحيث لا يمكن ان يقال مثل الجين الما وجعل منه يعني من النسبية  
المؤكد اي بعض منه كذهب اليه الشارع لا يفيد التفاوت بين المتأين افادة واضحة  
فاختطه واعتبر انما له **قوله** **الرجح** **تعب** **العضون** اي قبلها ميلا رقيقا لا عنيضا  
ففيها مدح الرجح بالاعتدال وهو الرجح المطلوب كما في خبر الاثر انه مكلي عليه  
وسلم اذا اراد ان يقول اللهم اجعلنا ربيحا ولا تجعلنا ربيحا والواو حالية وقوله  
اي قبلها ميلا رقيقا لا عنيضا فقيده مدح الرجح **قوله** **تدجكري** اما عطف حال على حال  
واما تعقيب حال الحال مترادفة او متداخلة **ذهب** **الاصيل** اي ذهب الوقت  
لاصيل اي الوقت بعد العقر وهو شعاع الشمس فيه لانه مضمرة ويوصف بالانقراض  
فالذهب يستعار لشعاع الشمس بقرينة الاضافة اليه الاصيل فحصله من قبيل الجين الما  
كأنه الشارع لا يختار الجين الما بذهب الاصيل الجاري عليه لكنه موهما بما في  
متيقظا فان خطا بنا مع اليقظان لان النسبان **علي** **الجين** **الما** اصلها كالجين وهو المقصود  
بالتمثيل والجين هي الفضة الخالصة يشبه بها الما في البياض والصفاء **وهو** **سبل**  
قيم للمؤكد **وهو** **خلافه** وهو ما قصد اذاته لفظا او مقدره لعدم تقديره الثاني  
المستفاد من اجزا المشبهة على المشبه **فان قلت** ان زيد كالاسد مستعمل في كونه  
النسبية فكيف جعل **زيدا** **قلت** اعتبر في المؤكدة والمرسل التأكيد بالنظر الى شرارها  
النسبية مع قطع النظر عما هو خارج عما يفيد النسبية **قوله** **من** **الامثلة** المذكورة  
لنفسية المذكور فيها اذاته وقلت ان زيد جميع ما مر من الامثلة من اول الكتاب  
لي هنا فاننا تشبه القاعدة بالجزء في ذكر اداة النسبية او منكم المحضين في  
هذا التوجيه والافان لا يقتضي بالتسوية كاهو مشرة التقليد ويصح الاستدلال  
بالقياس الشديد والنسبية باعتبار **الفرض** **يقوم** **لله** **فمين** **لانه** **اما** **مقبوله** **وهو**  
**الاول** **في** **بادته** **اي** **الفرض** **كان** **يكون** **المشبه** **به** **اعرف** **في** **الاولي** **او** **انهمما** **الظاهرة**  
**الواو** **قيد** **بشر** **ففيه** **اي** **وجه** **الشيء** **في** **الحق** **الناظر** **بما** **كامل** **وفي** **التقدير** **ايضا** **او** **مسل**  
**الحكم** **فيه** **معرفة** **عند** **المخاطب** **ينبغي** **تقييد** **قمت** **ايضا** **به** **لا** **يخفى** **فلو** **اخر** **من** **قوله**  
**في** **بيان** **الامكان** **لان** **الامكان** **تعلقه** **بالاقسام** **الثلاثة** **من** **غير** **بعد** **في** **بيان** **الامكان** **يشبه**  
**ان** **يكون** **كونه** **مسكرا** **الامكان** **معروفة** **كاديا** **واعلم** **ان** **صاحب** **المفتاح** **جعل** **هذا** **الحكم**  
**مستزكا** **بين** **الامكان** **والترتيب** **والتسوية** **والحق** **بوجه** **الوجه** **ول** **بوجه** **الوجه** **ول** **بوجه** **الوجه**  
**هل** **يجب** **ان** **يكون** **المشبه** **به** **اعرف** **بوجه** **الشيء** **في** **الترتيب** **والتسوية** **فيه** **قوله** **قوله**  
**لنا** **من** **ان** **وجه** **الشيء** **هل** **هو** **الوصف** **الحسن** **او** **القبح** **او** **مطلق** **الوصف** **تعي** **الاول**  
**ثم** **وعلى** **الثاني** **لا** **او** **مردود** **وهو** **خلافه** **والتمية** **بالمردود** **والمقبول** **نظر** **الي** **وجه**

الشيء فقط مجرد اصطلاح والامكان استي شرط من شرائط النسبية باعتبار الوجه والطرف  
فتردوه ولكن يبعد الاصطلاح على جعل فائت شرط الوجه والطرف مقبولا افادة  
الفرض الا ان يقال الوفا بالعرض لا يوجد بدون اجتماع شرائط النسبية **مطلقا**  
**فصل** **جعل** **تقسيم** **النسبية** **بحسب** **القوة** **والضعف** **مفردة** **اعن** **سائر**  
**التقسيمات** **بحث** **لا** **يخلص** **الطرف** **ولا** **الوجه** **ولا** **الاداة** **بل** **اعتبار** **كل** **من** **الطرف**  
**والوجه** **والاداة** **والجميع** **ولم** **يقدم** **به** **على** **التقسيم** **بحسب** **الفرض** **مع** **انه** **لا** **مدخل** **للفرض**  
**فيه** **لان** **شدة** **مناسبتة** **بالاستعارة** **في** **تضمنه** **للمبالغة** **في** **النسبية** **دعت** **الا** **ان** **يفضل**  
**بينه** **وبين** **الاستعارة** **مما** **اسكن** **وحقق** **لبيان** **بالقوة** **وعدهما** **باعتبار** **في** **الامكان**  
**وتركتنا** **لان** **القوة** **باعتبار** **قوة** **المشبه** **به** **موزنة** **كلا** **الاسد** **وزيد** **كلا** **لشرا** **وعلمنا**  
**الاداة** **محو** **كان** **زيدا** **اسدا** **فان** **فيه** **مبالغة** **يعتد** **في** **زيد** **كلا** **الاسد** **لانه** **بمثلة** **ان** **زيد**  
**كلا** **الاسد** **وهذا** **لري** **بعض** **ايمه** **الحق** **كان** **زيدا** **اسدا** **بمقاي** **ان** **زيدا** **كلا** **الاسد** **وكان**  
**مركبة** **من** **ان** **الكون** **وكاف** **النسبية** **الداخل** **على** **جزءها** **وباعتبار** **وجه** **الشيء** **موزنة**  
**كلا** **الاسد** **في** **كال** **الجماعة** **فانه** **اقوى** **من** **قولنا** **في** **الجماعة** **يسوي** **فيما** **العامه** **والخاصه**  
**ويخرج** **عن** **عمدة** **تعارف** **من** **العبه** **والحي** **اما** **المتعلق** **بغنى** **القوة** **الحاصلة** **باعتبار**  
**مخلف** **بعض** **الاركان** **فلذا** **احضر** **بالبان** **لكن** **لا** **يبد** **من** **تحقيق** **بمقاي** **خلف** **بسط** **عليه** **قوة**  
**المبالغة** **فانه** **احق** **في** **جذاب** **بيان** **المفتاح** **ولم** **ينكشف** **في** **نور** **الصباح** **الي** **طلوع** **هكذا**  
**للاصباح** **حتى** **ظن** **به** **ان** **المراد** **به** **ما** **يقابل** **الذكر** **وليس** **بذلك** **فان** **المساقه** **بين** **المقبوط**  
**والمقدر** **في** **نظر** **كلام** **في** **قوة** **الافاده** **تدليله** **قد** **حكم** **به** **المفتاح** **في** **اثبات** **هذا** **الحق**  
**ولذا** **شاع** **النقد** **بشرا** **كل** **شاع** **في** **مقام** **الافاده** **ولا** **يفرق** **بما** **قل** **بين** **قولنا** **زيد** **كلا** **الاسد**  
**في** **الجماعة** **وبين** **قولنا** **زيد** **في** **جواب** **من** **يقول** **من** **يشبه** **اسدا** **اي** **الجماعة** **كل** **المراد** **بجذب**  
**الاداة** **والوجه** **كنا** **وطيها** **عن** **نظر** **البيان** **فالتقدير** **هنا** **اخر** **في** **الذكر** **فان** **مدار**  
**البلاغة** **في** **زيد** **اسدا** **في** **الجماعة** **على** **عوي** **الاتحاد** **وهو** **لا** **يحتاج** **إلى** **النقد** **يرى** **في** **النظم** **وبدا**  
**في** **زيد** **كلا** **الاسد** **على** **ادعائهم** **وجه** **الشيء** **وهو** **لا** **يحتاج** **إلى** **النقد** **يرى** **في** **النظم** **وبدا**  
**خلفه** **من** **اللفظ** **من** **المعنى** **القابل** **للذهر** **وهذا** **الذي** **سنت** **الحق** **عن** **عبارة** **المفتاح**  
**واضاه** **عن** **القول** **وابعد** **عن** **الانتصاح** **حيث** **فان** **لن** **خلف** **المشبه** **هذا** **المعنى** **لن** **الوجه**  
**والارادة** **لمعنى** **اخر** **فوجب** **خلف** **المشبه** **خلف** **فما** **الشيء** **وايون** **في** **معرضه** **في** **الانظار** **واحق**  
**المقصود** **في** **خبيا** **الا** **استتار** **هذا** **وجعل** **صاحب** **المفتاح** **حاصلا** **مراتب** **النسبية**  
**وفرض** **المصنف** **مخاض** **مرايه** **بالقوة** **والضعف** **في** **المبالغة** **باعتبار** **في** **الاركان**  
**كلها** **او** **بعضها** **ولا** **يخفى** **ما** **في** **جميع** **الاركان** **لانه** **لا** **مبالغة** **فيه** **فضلا** **عن** **منع** **المبالغة**



فالأولى إطلاق المراتب بذكر الاعتبار وإنما وقع المصنف فيه في المقام من هذه  
المرتبة دون أصل المبالغة لكونها لا بد من تباينها على بني المبالغة **وضبط** الشارح المراتب  
الثمانية بأن المشبه به مذکور قطعا ومبين فاما أن يكون المشبه به مذکور قطعا ومبين  
فاما أن يكون المشبه مذكورا أو محذورا وعلى التقديرين فوجه التباين هو المبالغة أو المحذورك  
وعلى التقادير الأربعة فالأداة إما متروكة أو مذكورة **وأورد** على وجوب كون النسبة  
مذكورة أو محذورة في جواب من شبه لاسد حيث يجاب بقولنا زيد بلا رتبة في راء  
المراتب **ويذكر** أيضا أن هذه المثال من قبيل حذف الوجه والأداة ولا مبالغة يلقى  
تسميته فضلا عن كونه في أعلام مراتب التسمية لكونها لا بد من دفع بها حقيقة دون  
ما أورد **والجواب** عنه الشارح والسيد في وجهها بالمقام مع كونه تسميتها هذا هو  
تعيين المشبه وبعد التسميم مع وقوعه في كلام النبلغة ولا يخفى ضعفه إذ لو يكن  
هذه التسمية لم يكن زيد في جواب من قام أخبارا بل بقبيل للقيام ولا معنى لمعنى الوقوع  
في كلام النبلغة لأنه حذف قبلي لا وقع وقوع مشبه في كلام النبلغة على التمام بل الجواب  
أنه نادى بالقياس إلى سائر المراتب فلذا لم يفتت إليه وإن الجواب في حكم التوال ومطابقة  
حكمه ظاهر من بيان المراتب الثمانية ولما ردت بوجوب ذكر المشبه به لما يسهل التقدير  
فانه المقابل لحذف الأداة والوجه على حق لكان جوابا موافقا ولكن في ضبط المراتب  
الثمانية أن الوجه والأداة إما مذكوران معا أو ليس بشي منهما مذكورا أو المذكر الوجه  
فقط والأداة وعلى التقادير الأربعة فاما أن يذكر المشبه أو لم يذكر قول المصنف  
**أعلام مراتب التسمية** في قول المبالغة باعتبار ذكر الأركان أو بعضها إشارة إلى المراتب  
الثمانية وقوله باعتبار متعلق بمعنى الفعل المستفاد من إضافة المراتب إلى التسمية  
كما في معنى مراتب تسميت التسمية **وقال** الشارح أنه متعلق بالأختلاف الذي عليه  
سوق الكلام فلان أعلى المراتب إنما يكون بالنظر إلى عدة مراتب مختلفة كما قيل وأعلى  
المراتب في قوة المبالغة أو الاعتبار اختلاف المراتب باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها  
ومما ذكرنا أن طريق فاقصير عليه ومن البين أنه لا مبالغة باعتبار ذكر جميع الأركان  
فضلا عن قوة المبالغة وأن جعل الكلام إيلال إلى أن أعلام مراتب التسمية في قوة المبالغة  
باعتبار أحد المذكرين كذا أو كذا أو لا يتوقف على أن يكون لكل من المذكرين مدخل في ذلك  
فليكن ذلك جميع الأركان مما لا مدخل له في هذا الحكم تكلف جدا أمولة باعتبار متعلق  
لمنهم إضافة المراتب إلى التسمية كالحق لا إلى قوة المراتب كما يتبادر وهم فاعترض  
بما ذكرنا أن حذف أحد هاتين في مراتب قوة التسمية لأن أعلى مراتبها لا لا قوة لها وذلك  
من المراتب كالحكم به بل ليس من مراتب قوة المبالغة فليس حذف هاتين أيضا أعلى المراتب

فوق المبالغة بل أعلى المراتب في المبالغة ولو قال وأعلى مراتب التسمية في المبالغة  
لم يجبه هذا **حذف وجه** وله أنه **مخالف** بذكر حذف شي من المستند والمستند  
اليه **وقال** الشارح بقوله أي بدون حذف المستند وله أيضا وجه لا يخفى على السمع  
وجه الكلام **أومع حذف المشبه** مع اعتبار في نظر الكلام إذ لو أعرض عنه وترك  
بالكلية ليرى بالتسمية إلى الاستعانة أي الأعلى بعد هذه المرتبة على أن المراتب  
في المرتبة هذا هو المتبادر واليه جري بيان الشارح وقد عرفت تأنيده ولكن أن يفيد  
في أن بعد هذه المرتبة الأعلى **حذف أحد هاتين** كذلك أي فقط أومع حذف المشبه  
بقية قوله **ولا قوة لعين** ولا يوجه ما عرفت من لزوم كونها أعلاما للمراتب الأربعة  
مع أنه ينافي قوله ولا قوة لعين وفي القوة عن غير المدكوري من الأمرين يفيد بطلان  
فيه ولا مبالغة مع ذكر الوجه والأداة ذكر المستند أو لا في قوة المبالغة بينهما في  
الكلام أن مراتب التسمية باعتبار ذكر الأركان أو بعضها ثمانية أثنان فيها مذكور  
مبالغة في التسمية هاتين ماحذف وجهه أو أداته مع حذف المستند **وبد** وجه  
وأثنان مبالغة بينهما هاتين ماحذف وجهه وأداته مع حذف المستند وذكر **وفرق**  
الشارح بين حذف الوجه والأداة في شرح المقام بأن المبالغة في الأول أقوى وجعلها  
من مقتضيات كلام المقام وفي الشرح بأن الثاني أقوى وأثنان السيد السند وان كان  
كون الأول من مقتضيات كلام المقام ووجهه أن حذف الأداة جعل المشبه من المشبه  
به بخلاف حذف الوجه فقط إذ ليس فيه الاغتراف وجه التباين وفيه نظر لأن التباين في جميع  
الأنواع أيضا في المغايرة ووجب الاتحاد **لا يقال** ذكر الأداة توجب المغايرة **لأن**  
وجه الحمل أيضا توجب المغايرة ويمكن أن يقال تكفي المغايرة بحسب العقل في صحة  
الحكم دون التسمية بغير الوجه المستفاد من ذكر الوجه يخص بما جامع الانشائية  
**ووجه** الشارح كون الصورتين الأولىين أقوى من الأربع المتوسطة بأن المبالغة  
أما بعموم وجه التباين أو جعل المشبه به عين المشبه فما استعمل عليها فهو أقوى **بمسا**  
استعمل على أحدهما **وتجيب** عندي بأن الأقوى في المبالغة هو في الاتحاد فاذ الت  
بما نرى ما يخل بباقي على مقتضاها والافتقار منه إلى مرتبة دونه ففي حذف الوجه  
والأداة تحقق قوي الاتحاد بلا شائبة فتور وفي حذف الأداة فقط لحمل قوي  
الاتحاد بذكر الوجه المبني عن المغايرة وقد جري المصنف في هذا البيان على ما عليه  
المحققون ووجه الشيخ في أسرار البلاغة من أن يجوز حذف أحد هاتين  
وتقديره لغزينة وأما أنه مما نسب فيه المشبه به إلى المشبه أو اضيف إليه  
نحو حين الما تشبهه لا استعانة كاذب اليه البعض وهذا انزع لفظي بني على جعل



الاستعارة اسم لذلك المشبه به مع خلو الكلام عن المشبه على وجه يبيّن عن السببه أو استم  
لذكر المشبه به لاجرايه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه على ما ذكره الشارح ولا وجه  
انه يبيّن على انه هذا يعني في الاستعارة دعوى ان المشبه من جنس المشبه به ومن افراد  
او هي عبارة عن كون دعوى انه من جنس مشبه مفروفا عنها مسكنة والتعبير عنه باسم  
المشبه به فعلى الاول اثنان وزيد اسدا استعارة وعلى الثاني تشبيه لظهور قصد  
التشبيه فيها باد فينا تمل ان الدعوى تسخر بالمبالغة في التشبيه لظهور كذا بالحقيقة  
فبصار البها خلاف صورة التعبير فانه يحتاج الانتقال عنها الى قصد التشبيه  
بله مزيد تامل لان الدعوى التي يتقبل منها الى التشبيه غير مقصودة بكل امر مفروم  
عنه فيحتاج الانتقال عنها الى تدقيق النظر واحضارها ثم انه نقل عن استرار البلاغة  
ان اطلاق الاستعارة في زيد الاسد لا يحسن دخول ادوات التشبيه من غير التيقين  
لصورة الكلام فيقال زيد كالاسد بخلاف ما اذا كان المشبه به نكح خوزي اسد  
فانه لا يحسن زيد كالسد والا لكان من قبيل قياس حال زيد الى المجهول وهو  
اسد ما اذا المراد بالسد فرد ما ولهذا يحسن ان زيد اسدا لان المراد بالجنس  
المفهوم والتشبيه بالنوع لا بفرده ثانيا فليكن التشبيه بالمجهول واما يحسن دخول  
الكاف بتغيير صورته ونقل السكر الى المعرفة بان نقول زيد كالاسد فاطلاق  
ايتم الاستعارة هنا لا يتعد ويتقرب الاطلاق من زيد قرب بان تكون السكر موصوفة  
بصفة لا تلام المشبه به خو فلان زيد ويكن الارض وتحت لا تقب فالقدر  
اداة التشبيه فيه مزيد غموض ويحتاج الى كونه التعبير كان يقول هو كالدرد  
الا انه يكن الارض ولا نفس الا انه يغيب وقد يكون في البصفاة والصلابة التي  
يجي في هذا القليل ما يحول تقدير اداة التشبيه فيه فيستد استحقاقه  
لا تهمر الاستعارة وزيد قريب منها **قوله**  
اسد دم الاسد الهزير خضابه موت فريض الموت منه يرعد .  
فانه لا يستل الى ان يقال المعنى ان الاسد كالموت لما في ذلك من الشناق لان  
تشبيهه لجنس المعروف دليل على انه ذوه او مثله وجعل دم الهزير الذي  
هو اقوى لجنس خضابه يدل على انه فوقه وكذا في الموت وايضا يلزم ان يثبت  
للاسد المعروف ما ليس له فظهر انه انما اريد ان يثبت من الممدوح اسد له هذه  
الصفات العجيبة التي لم يعرف للاسد فهو مبني على تحييد انه زاد في جنس البدر  
واحد له تلك الصفة فكس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بغيره بالاثبات  
تلك الصفة فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح اسدا مقرر ويثبت واما العهد

في اثبات الصفة القوية لمحصل هذا النوع من الكلام انك تدعي حدوث شي هو  
من الجنس المذكور الا انه اخضع بصفة عجيبة لم يتوهم جوارها فلم يكن تعد التشبيه  
فيه يعني هذا وفيه نظير من وجوه اما اول فلان المقصود من زيد اسدا المبالغة  
في تشبيه زيد بهذا بادعائه فرد منه فلا يستدعي جعله تشبيها حسن بقدر  
اداة التشبيه او امكانه بل يكفي فيه الانتقال منه الى المبالغة في التشبيه والصفة  
التي واما ثانيا فلان نحو فلان بدري كن الارض يحسن فيه دخول الكاف من غير كونه  
تغيير الصورة كان يقال فلان مثلا البدر يكن الارض فيجعل يكن الارض صفة  
مثلا المضاف الى البدر وجعله وصفا للبدر حين حذفه لكون البدر رقابا مقامه  
واما ثانيا فلان نحو اسد دم الاسد الهزير خضابه ليس المقصود منه ادعا حدث  
شي هو من الجنس المذكور الا انه اخضع بصفة عجيبة لم يتوهم جوارها بل المقصد منه  
التشبيه بما ادعي حدوثه على الوجه المذكور والمفهوم من التشبيه لو الممدوح ومثله  
هكذا الفرد الذي هو اقوى الا فراده وذوونه ولا ناقصه لك كون هذا الفرد  
المشبه به اقوى للجنس ان يكون دم ما تعارف كونه اقوى للجنس خضابه بله  
المشبه امر حالي لا يتحقق له فقد لاح بما ذكرنا ان الحق ما عليه طاهر كلام المصنف  
من جعل اثنان زيد اسد تشبيها مطلقا ولا يقدح فيه ما ذكره المصنف واما  
ما ذكره الشارح في بحث الاستعارة من اننا لا نعلم ان قولنا زيد اسد يجب ان يصر  
بله معنى قولنا زيد كالاسد لعدم صحة جعل الاسد الحكم صحة جعل الاسد لعدم  
توقف صحة الكلام عليه فذلك في تقدير زيد وجعل شجاع بان يكون الاسد استعارة  
لجعل الشجاع بقدرية محتملة على زيد فليس بجوابه لا يكره ان كان جعل الاسد  
في المثال المذكور استعارة مع كون التشبيه بين زيد والاسد لان الاستعارة لا تحتاج  
فكر المشبه او تقديره ولا حقا في انه على ما ذكره ليس زيد مشبها بل المشبه بالرجل  
الشجاع وهو ليس مدكرا في نظر الكلام ولا بتقديره ولا ظهرا ان نحو اسد على استعارة  
لان تغلق الحارثية حينئذ ايضا لانه في معنى مجتري وانما سكن التغلق حين قصد  
التشبيه ايضا لثمنه معنى لا جبرا لكونه وجه الشبه وقد جعل الشكاكي نحو لغيت  
من زيد اسد تشبيها والمصنف اخرج من تعريف التشبيه باسقاط ان لا يكون  
على وجه التحديد ولم يجعله احد استعارة واما خالف التكاكي فيه لان الاثبات  
بالمشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة واما التشبيه  
نكون في الصفة لا يطرأ لا بعد تامل ولم يجعل الاستعارة بالانفاق لانه لم يجر المشبه  
به على المشبه لا باستعارة فيه ولا باعتماد معناه له وهذا النزاع ليعني ارجع الى تفسير



النسبية كما يستفاد من الشرح **و نحن نقول** في لقيت من زيد اسد اسد اسد  
 من زيد يجعل زيد اسدا وهذا الجعل يتضمن نسبته زيد بالاسد حتى صار اسدا  
 بالغا غاية للجنس حتى جرد عنه اسد لكن هذا النسبية تكون في القيمة حتى لا يكون  
 اسديته مفروغ عنها منزلة منزلة امر يتصور لا يتصور شأبه خفا ولا يجعل السكالي  
 هذا من النسبية المصطلح ولذلك يتضمن النسبية تجريد الاسد الحقيقي اذ لا يخفى ان  
 المجرد عنه لا يكون الاشبه اسد فيصرف الكلام الى تجريد النسبية فهو في افادة النسبية  
 محذور الفعل في النسبية بمنزلة حمل الاسد على المشبه هو الذي سماه السكالي  
 نسبيا ولا ينبغي ان ينافى فيه المصنف نعم وكيف لا وهو ايضا في تقدير المشبه والافادة  
 كما قيل لقيت من زيد رجلا كاسد ولا تفاوت في ذلك بينه وبين زيد اسد  
**الحقيقة والمجاز** قوله المجاز عدل لقوله المشبه بعد قوله فاحصر في الثلاثة يعني  
 المحرر المقصود من البيان في النسبية والمجاز والكناية فينبغي ان يقتصر على ذكر المحال  
 لا المقصود الثاني من البيان الا انه ذكر الحقيقة نسبيا على ان بحث المجاز يستلزم  
 التعرض للحقيقة لا يناهدها ولا اشيا انما يتبين بآية ادها هذا الاختصار  
 لقول المفتاح الاصل الثاني من علم البيان في المجاز ويتضمن التعرض للحقيقة هذا  
 وقدم الحقيقة لان مدار الحقيقة وهو الموضوع له اصل ما هو عند المجاز اعني  
 لزم الموضوع له وسميت بالحقيقة الماخوذة اما من حق بمعنى ثبت فيكون فعلا معي  
 فاعيل او من حق بمعنى علم فيكون فعلا بمعنى مفعول والثاني والثاني على الوجهين للتأني  
 عند صاحب المفتاح اما على الاول فظاهر لان فعلا بمعنى فاعيل يذكر وتوث سوا امر  
 على بوصفه او لا يجوز جعل طريف وامرأة طريفة واما على الثاني فلان الحقيقة تقدر  
 متقولة من الوصف لموت محذوف وما يقال ان فعلا بمعنى مفعول يتقرب فيه  
 المدرك والموت مخصوص بما له ان موضوعه مذكورا اما ان كان محذوفاً فيؤثر  
 الموت للاعتناء بالنقل مطلقا عند الجمهور لان الوصف اذا انقل من الوصفية  
 الى الاسمية تلحق به التالفة النقل كما في الذبيحة وجعل الشارح توجيه المفتاح  
 تكلفا مستغنى عنه بما ذكر الجمهور ولعله تفصيل نظر المصنف عليه في الايضاح  
**وقال** التبدل عند وفاة البه ان الاصل في التالفة الثاني **و نحن نقول** الاصل في  
 النقل النقل في العلية فالظاهر انه استعمال الحقيقة في الكلمة محذوفة الموصوف  
 حتى صارت اسما لنا وكذا الثاني الحقيقة التي هي صفة الاسماء لاطلاقها على النسبية  
 او الجملة محذوفة الموصوف حتى صارت اسما لنا ولا يخفى ان الحقيقة اللازمة  
 على توجيه المفتاح معينة على الحقيقة المتعدية لا مستغنى عنها عن تعدد هاء وصف الموت

خلاف

بخلاف توجيه القوم فان اللازمة والمعدية معهما بيتان وسجي المجاز لمصدر  
 اليميني مبالغة في جوارح عن مكانه الاصلي حتى كان على الجوارح حيث نصب قوتية  
 مائة من اراة الموضوع له بخلاف الكناية فانها وان جاز مكانا الاصلي لكن الكناية  
 كالحقيقة فانه وجه بدعي يندفع به ما وجه به نظر المصنف انه لو كان النسبية  
 بالمجاز يكون اللفظ جائزا عن مكانه الاصلي لتأسيه التسمية بالمجاز كالنسبية  
 بالحقيقة فالظاهر ان النسبية لان اللفظ طريق الى المعنى بتلك التامع من قولهم  
 جعلته مجازا الى حاجتي اي طريقا لنا **وقد يقيد ان بالقويين** رتعا توهم اراة  
 الاسماء ولا كثر حمل الاطلاق على اللفظ والتقييد بالعقيل للاسناد اذ في هذا  
 التقييد حدوث التباس العام بالخاص فهو كالمضرب من ورطه الى ورطه اسد  
 مناسا وقد يترك هذا على ما يصونك عن الوقوع في توهم ان تقسيم كل من الحقيقة  
 والمجاز الى اللغوي والشرعي والعرفي العام والعرفي الخاص تقسيم الى نفسه وفي  
 غير مثل هذا التوهم غير عذبة اذ الواهية في امرها غير فارة لكلوي فطنة  
 ضعيفة حتى شاع مثله في تقسيم العمل الى التصور والنقد يقبل غير ذلك والموت  
 عامة امر مع الضعفا فينبغي ان لا يمكن في الذب عنها حتى يكون التباين الوفا  
 وتذكير يقيد ان واللغويين لتقليب المجاز على الحقيقة لتذكير وكونه اهم  
**والحقيقة** اثرها على الصيرفة بينهما على اختلاف المراء فان لا اول من حمله  
 اسم المجت **الكلمة** خرجت به الاصوات فانها ليست بكلمة لانها ليست بموضوعة  
 كالحق في محله **المستعملة** فما وضعت تلك الكلمة به من المعنى **في اصطلاح**  
 به **التخاطب** اما متعلق بوضع او بالمستعمل بعد تقييدها بقولنا فيما  
 وضعت له باعتبار اصطلاح به التخاطب فتطوالت فقوله الشارح تعلقه  
 بالاستعمال وهم لا يعني له عند الشارح ان لا يتأخره التامع وقوله السيد ايضا  
 ينتقص التعريف بالمجاز الذي يخرج بمبدأ القيد على تقدير تعلقه بوضع  
 غير ممتد فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تنفي حقيقة  
 ولا مجازا وبموله فيما وضعت له من شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع  
 وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والى في المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له  
 لا في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الخجاع كذا ذكره المصنف  
 ولا يخفى ان اللفظ المستعمل فيما وضع له غلط ايضا فيخرج عن التعريف  
 كان يلفظ بالانسان موضع البشر غلط فانه ليس حقيقة اذ لا اعتداد بالاستعمال  
 من غير شعور فينبغي ان يبرأ بالمستعملة المستعملة قصد اكا هو المتبادر من الان



الاعتبارية فخرج اللفظ مطلقا من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضع  
مرة ذكر ان قوله في اصطلاح به الخطاب احتراز من القيم الاخرى من المجاز وهو  
ما استعمل فيما وضع له لا في اصطلاح به الخطاب كلفظ الصلاة فيستعمله الخطاب  
بعرف الشرع في الدعا مجازا اذ لم يضع في هذا العرف للدعا بل في اللغة ولا يخفى  
ان قابلية هذا التعيين لا ينبغي ان يقتصر في ريع المصنف على اخراج هذا المجاز  
لانه لا يخرج بهذا المجاز يخرج لفظ الصلاة التي استعملها الشاعر في الدعا غلطا  
فانه يتناول الكلمة المستعملة فيما وضع له في ريعه **فهم** يقتصر عليها  
على ما مر من ذلك وما ذكر في الشرح في المحصر ان المراد بالاصطلاح به الخطاب  
اصطلاح به الخطاب بالكلام المستعمل على تلك الكلمة عند قول عن المتبادر ومنه  
غير قاصر اذ المتبادر من الخطاب تلك الكلمة بل عند قول عن الزجر وهو ان  
يكون ان لا تدخل في الحقيقة الخلق المعنوية من غير سرك وكلام ولا  
يكون دخل من قولنا ان زيد توضيح الكلمة فان الكلمة فيه حقيقة وليس اصطلاح  
خطاب هذا الكلام بل خطاب هذه الكلمة في تقديم الظرف اشار لطيفة  
اليه ان الخطاب لا يكون اصطلاحا من استعمال اصطلاح بوجوب اختلاف  
التعريف اذ لا يطلق في اصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف  
الخاص فالاولى في وضع هذا الخطاب وامام يقال ان هذا التعريف لا يصح على  
مذهب الفايذ بان الوضع هو الله تعالى وكذا عند من وقف فليس في ان وضع  
الواضع في جميع اللغات لا يستلزم وحدة الاصطلاح بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح  
الخطاب وبعد ما اضفنا انما نطقك سبحانه بكل ملان ولولم نعزل عنك  
لولا اننا نعلمنا في الاحسان فلا نعزل عننا فانه وان لم يبق لك طرفة  
الاستفاهة فتقع منك بالمشاهدة **فمقول** كالا به ليل في موضع ما يجري  
في الاصطلاح المشاركة للكلمات في كثرة الدوران على الالفة في المحارات  
حي تنزلوها منزلة الاسماء المبنية ومنطوقها فيما بينها كذلك لا بد لصاحب  
البيان من الالفة الى وقايق وسراير يتعلق بها فان البلاغ ايضا سبدا  
ولو تبادر اول المحارات الدقيقة يقال للمركب لفعله المعجب به وهو في غاية  
الذخاء ويحجب عنها ويحاطون بالنازل عن درجتها لفعلا الملق بالحيوانات  
باصولان يحاطون بها الحيوان تنزلا له منزلة الحيوان فيجب ان يجعل تعريف  
الحقيقة والمجاز شاملا لما حتى اذا اجتري على ان اقول المراد بالكلمة اعظم  
من الكلمة حقيقة او حكما وكذا المراد ما وضعت له وغير ما وضعت

**فمقول** لا يخفى ان كثيرا ما تستعمل الهيئة في غير ما وضعت له فخصيص الحقيقة  
والمجاز بالكلمة تفوت البصيرة عن سرائر تتعلق بالهيئات ولولا حاجة الاسماء للرب  
الاجتناب في كل مقام يكون ما يفيضه الوهاب لكن توهم صيق حوصلة الشايعين يعني  
ان اخرج بكثرة مما خفي على ذوي الالباب ولولا ذلك لكان مطاعمة قلوب القلوب مسا  
تكذب به طيور المعاني اكثر مما يسعه هو او يطيقه مما لم يدم بموله تعريف الحقيقة  
لحقائق المركبة كلمة ظاهرة مستعينة فينبغي تقسيم الحقيقة الى المفردة والمركبة وتعريف  
المفردة منها بما ذكر على طبق تقسيم المجاز ولما وقف معرفة الحقيقة والمجاز على تعريف  
الوضع المأخوذة فيما عقب تعريف الحقيقة وصدر تعريف المجاز به تعريف  
الوضع لاجل معرفتها لا الحقيقة فقط فقال **والوضع** لا مطلقا ولا لكان تعريفه  
تعريفا بالاختزال الوضع المطلق تعيين التي للدلالة على المعنى نفسه لفظا كان او غير  
كالخط والعدد والنصب والحقائق والوضع الكلمة لا يستدعيه تعريف الحقيقة  
والا لكان تعريفها بالاعم وحمل اللفظ على الكلمة يجعل اللام للبعد وان يصحبه لكونه  
عنه رعاية مصطنعة معرفة المجاز الذي هو التقيد فها ولا يخفى ان فوت المصنف  
مصطنعة العقل والتعليل حيث اخر تعريف الوضع الى هذا المقام **واول** ما يحتاج اليه  
من هذا الفن تقسيم الدلالة الوضعية فليت شعري بانه ما ذا **اخر** تعيين اللفظ  
**للدلالة على معنى نفسه** ولا يخفى في ذلك ان الاولى للدلالة على شي لان المعنى ما  
يصير معنى بهذا التعيين نظرا لوضع اللفظ والمعنى فيمكن متبصرا حديد النظر  
في وقايق المعاني لئلا تغفل عن لطايف البيان لكن الاولى تعيين اللفظ لشي بنفسه  
لان الوضع اضافة بين اللفظ والشي والاضافة انما تنبض حتى الايضاح بتعيين طرفيها  
على انك تستعني حينئذ في معرفة الوضع عن تعريفه للدلالة على كون اخر وكافه  
اراد صاحب التعريف ايداع العقل الاربع فان التعيين لا بد له من معين في ذلك  
عليه بالانتماء واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ بالشي  
بمنزلة العلة الصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هي العلة الغائية  
**فخرج المجاز** منقول على تعيين تعريف الوضع بنفسه يعني خرج تعيين المجاز قال  
المصنف فقولنا بنفسه احتراز عن تعيين اللفظ للدلالة على معنى بالقرينة اعني المجاز  
فان ذلك التعيين لا يسمي وضعا **فمقول** الشارح في الشرح ومختصر فخرج المجاز عن  
ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي تقسفا ويجعل ان يكون مقصود المصنف  
انه جرح المجازي عن تعريف الحقيقة **لان** لا يثبت حقيقة وفيه نظير لان الدلالة على الجز  
واللام البين لا ينفك عن الدلالة على الموضوع له فلا يدل الدليل على خروج المعنى



مطلقا نعم ما حققنا ان الدلالة لا تكون بدون الارادة وبيتم هذا فنذكر اعترض  
 عليه بان يخرج تعيين الحروف ايضا لانه لا يتاقي منه الدلالة بنفسه لكان ذلك سقيا  
 من الواضع **وقد** اجاب عنه الشارح بما ينبغي من انه على حرف من تحقيق معنى الحرف  
 ونحن نقضنا عنه في شرح رسالة الوضع وفي جوابي شرح الكافية بالاجوبة الثانية  
 فان ظفرت بها السبوت وان كنت بهما ومن سوان هذا المقام ان الحرف موضوع لمفهوم  
 لا يستعمل ابدا الا في جزي من جزئيات هذا المفهوم كاهو المستفهم في ما بينهم  
 وان حقق الامر على خلاف ذلك وهو يدل بنفسه على ما وضع له وذلك المتعلق لهم  
 المعنى المجازي **دون المشترك** حال من المجازي لم يخرج تعيين المشترك او لم يخرج  
 المشترك عن تعريف الحقيقة لان تعيينه لكل من معانيه للدلالة عليه بنفسه والقرينة  
 انما احيى اليها المعرفة المراد هذا هو التحقيق المهور حتى ظن ان المصنف  
 ومن قال ان عدم دلالة على احد معنيته بالقرينة لمعارض الاشتراك فان الاشتراك  
 اخل بفرض الوضع فتدور بالقرينة فقد التفتت عليه الدلالة بالارادة وارت  
 احدهما من الاخر ونحن نمدها لك ما يجعل هذا القابل محققا فتذكر **وقال**  
 المفتاح لدفع هذا الاشكال على ما يخصص الشارح ان الموضوع له بالنسبة الى كل وضع  
 احد المعنيين بعينه موضع الدلالة عليه بنفسه وبالنسبة الى الوضعين واحد  
 من المعنيين من معين فاذ اقلت القدر يعني الظاهر ولا يعني البعض فقد لا يبينه  
 على واحد بعينه والقرينة لدفع مزاحمة الغير ولا حل له في الدلالة واذ اطلقت  
 القدر فقد ذكر على غير معين بنفسه **واعترض** عليه المصنف بان الدلالة على المعين  
 بالقياس دالة بالقرينة لا بنفسه وان وضع المشترك لواحد غير معين ممنوع وفيه  
 الشارح المحقق بان القرينة في المشترك لدفع المانع ولا مدخل لنا في ذلك **والدلالة**  
 بخلاف قرينة المجاز فانها من شدة الدال وان الوضع لكل معين يستلزم الوضع  
 الثالث ضمنا فكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة  
 على ذلك **وقال** اذ اطلق مفهومه احدهما غير محصور بينهما وفيه انه يترده  
 ان المراد اما انه وضع لاحدهما معينا في نفسه وعند تعيين ثالث لعرض ثالث  
 حتى يتحقق وضع وان كان يلزم تعيين ثالث **واعترض** عليه السيد السد بان المراد  
 اما انه وضع لاحدهما معينا في نفسه وعند المستكمل غير معين عند التامع على معنى  
 انه يترده ان المراد ما هذا بعينه واما ان كان بعينه فليس هناك معنى ثالث  
 يقيم منه باعتبار انتسابه الى الوضعين ويكون اللفظ موضوعا له ضمنا بل هناك  
 تتردد بين معنى الوضعين واما انه وضع للواحد المراد اعني هذا المفهوم

يلزم

فيلزم لعمدة الاحتياج الى قرينة للمعنيين الاخيرين ويكلم ان لا يكون مشتركا بين اثنين  
 فقط ويلزم ان يكون عند الاطلاق مستعملا في المفهوم المراد ويبدفعه ان الاحتياج  
 ان القرينة لدفع المزاحمة وهي عدم قرينة احدهما بعينه والقول بالاشتراك بين  
 اثنين فقط على انه صرح الشارح في بعض نصا بعبارة بان الوضع المعيني لا يثبت الاشتراك  
 ولا الحقيقة ولا المجاز ولذا لم يكلم بهما الوضع المعيني للالفاظ لانفسها اشتراك جميع  
 الالفاظ **نعم** انه لا يستعمل في المفهوم المراد بل استعمال في واحد معين فالشارح  
 يقيم المعنيين بحكم الوضع ويتردد في تعيينه هذا **وقال** ان ارجح في اكثر النسخ هو  
 الكافية بدل قوله دون المشترك وهو سوي في الكافية لانه ان اريد ان الكافية بالنسبة  
 الى المعنى الذي هو ضمنا لها موضوعا فالمجاز ايضا كذلك لان اسدا في قولك **رايت**  
 اسدا يرمي موضوع بالنسبة الى لازم المعنى الذي هو معنى الكافية ففساده واضح لظهور  
 ان دلالة على اللام ليست بنفسه بل بواسطة قرينة هذا وايضا لو كان الكافية  
 موضوعا للام لكان الكافية خارجة عن البيان او ليست داللة حينية عقلية  
 بل وضعية **مرفا** في الشرح والمختصر ايضا لان المعنى قوله بنفسه من غير قرينة  
 مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لاننا نقول الاول يستلزم الدور  
 حيث اخذ الموضوع عن تعريف الوضع والثاني يستلزم اختصار قرينة المجاز في اللفظ  
 حتى لو كانت القرينة بعنونه كان المجاز دالا في الحقيقة هذا **ونحن نقول**  
 لا يبعد على ما ذكرنا من وجه عدم كون الكافية موضوعا للام اصلا ويبدفع ايضا عما  
 ذكره بان الكافية لا تختص قرينتها في المعنوية فتخرج كناية لنا قرينة لفظية وبيان  
 القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له لا دخل له في تعيين المجاز للدلالة على معنى اما  
 هو من موجب ارادة الغير والتي لها دالة المجاز القرينة المعينة ولو قيل ان غير  
 قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلي لا دفع الدور **نعم** هذا انما لا يبرهن من عبارة  
 التعريف **لا يقال** يمكن تصحيح هذه النسخة بان الكافية يجوز ان يبرأ منها نفعها  
 الموضوعية هي كنه معناها اللام الموضوعية هي كنه صرح به في المفتاح فاذا اريد  
 كذلك صدق عليه اللفظ المستعمل فيما وضع له فيصع انه يخرج المجاز مطلقا عن تعريف  
 للقرينة دون الكافية او يبقى بعضها واجلة **انا نقول** ليس الاستعمال بخبره الارادة  
 بل كون المراد من اللفظ مقصودا اصليا **قال** في المفتاح واعلم اننا نقول في غير هذا  
 استعملت الكلمة فيما تدل عليه او فيما يدل عليه حتى يكون العرض الاصلي طلبا فلا يلزم  
 على المستعمل فيه لكن في كلام المفتاح ما يشعر بان الكافية بمع ان تكون حقيقة فانظر  
 في هذا المقام فان وجه الحق مخفي في اللين لما عرف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة



على معنى نفسه واقصى ذلك اثبات الوضع وثباته ماد هب اليه البعض من دلالة  
اللفظ على المعنى لذاته لانه يلحق الوضع بكل في تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة على انه  
تخصيص الحاصل عقبه بقوله **والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهر فاسد** فبان  
سابقه **فقول** الشارح هذا ابتدأ بحث ليس بذلك **فان قلت** قد قال في الاصل  
وقيل دلالة اللفظ على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد فحكم بظهور ضاده وهذا  
بان ظاهر فامد ولم يجزم بفساده فما الحق منهما **قلت** مراده في الايضاح ان ظاهر  
ظاهر الفساد كيف وقد عقبه بانه ما وله الشك في مراده هنا بفساد ظاهر الفساد  
الظاهر اشار اليه بعدم بانه لانه فان ظاهر ضاده يستغني عن البيان **قال**  
صاحب المفتاح من المعلوم ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى مع استواء نسبتهم يستلزم  
فيلزم الاختصاص باحدهما ضرورة والاختصاص لكونه امرا ممكنا يستدعي تميزا وذلك  
بحكم التقسيم اما الذات او غيرها اما الله تعالى ونقد برأيه ثم ان في السلف من يجرى  
منه اختيار الاول ومنهم من اختار الثاني ومنهم من اختار الثالث هذا الكلام يزيد  
من يجرى عن سليمان بن عباد الصميري ومن اختار الثاني الشيخ ابو الحسن الاشعري  
حيث قال الواضع هو الله تعالى ووافقه كثير من المحققين ومن اختار الثالث البسمية  
ومراده ان دلالة اللفظ مع استواء نسبتهم ممنوع فلا يكون نسبتهم مستوية فاختف  
في وجه الاختصاص لما توهم الشارح انه في ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لنا  
من تخصيص تساوي نسبتهم الى جميع المعاني فاختل فيه لان من المعاني من قال  
المخصص هو الذات فكيف يكون معشاً ويكفي النسبة **مرقا** ولعمري انه فاسد فان  
دلالة اللفظ على معنى لو كانت دلالة دلالة على اللفظ وانك تعلم ان ما بالذات  
لا يزول بالغير لكان يمنع نقله الى الجاهز وكذا الى جعله علما ولو جوب فيما نقاني  
السندية كوجوب فهم اللفظ بهما وكان يمنع اشتراك اللفظ بين متناهيين لا اية  
الي فهم الا تصاف بالمتناهيين في قولنا هو جوه ووجوه فسادا فظهر من ان يخفى واكثر  
من ان يخفى هذا التمه كلامه مع تقييد الحاصل ان دلالة اللفظ كذا بدوي الفناء  
ويذكر لها مبهمات والمبهمات عليها كبر جد افا المناقشة في بعض ما ذكر وان  
يؤدي الى ابطاله فلا يمنع بل لا ينفذ تقليدا في المنية الا ان جعله دلالة اللفظ على  
اللفظ لذاته محل بحث لانه لعلاقة عقلية الا انه لو منح حسا لانتفك عنه الدلالة  
وكانه اراد بالدلالة لذاته ان نفس اللفظ يستلزم العلاقة ولا ينفك عنها ولا  
يكون دائرة على اعتبار معتبر **وقدنا** **قال** اي الحكم بدلالة اللفظ لذاته **الشكاني**  
حيث قال الذي يبدو في خلدي انه رمر وكانه تنبيه على ما عليه اية على الاشتقاق

والقرين

والقرين رحمهم الله من ان الحروف في نفسها خواص بها مختلفة كالحرف والمهملة والسين  
والخاوة والتوسط بينهما او غيره ذلك مستند عنه في حق الحظ بيا على ان لا يستوي  
بينهما واذا اخذ في تعيين في معناه المعاني لا يملك التماثل بينهما ايضا لحكمة  
مثل ما ترى في ان تقم بالقاف التي هي حروف وكذا كذا التي من غير ان يبين والقسم  
بالقاف التي هي حرف شديد كذا التي وان يكثر كليات كالغلقان والفعل يتحرك  
العين فيها مثل الزوان والحيدري لما في معناه من الحركة وتعمل مثل حرف  
للافعال الطبيعية اللازمة خواص ايضا فيلزم فيها ما يلزم بالحروف وفي ذلك نوع  
ثاثير لا يغفل لذكر اختصاصها بالمعاني هذا ولا يخفى ان ما اول به كلام ابن عباد  
يخرجه عن ان يكون من المعاني في اختصاص بعض المعاني للوضع ويكون  
مدرجا لان الاختصاص لذات اللفظ كاذل بطله اول كلامه على طبق ما في **كت**  
الاصول وكذا جعل القول بكونه من المعاني وبعدها من الناس من ظاهر  
كلامه **وبين** **كن** **الناويز** بانه اراد بجعل الدلالة لذات اللفظ في توقف  
الدلالة على ارادة المعنى بدونه وان يراه ان الدال ليس لانفس اللفظ وليس  
الوضع من تممة الدال ولا وجه انه اراد ان يبين للفظ وتعيين المعنى  
مناسبة تقتضي الانتقال وكان انتقال الاو ايل منه الى المعنى لا لما هو **مرقا**  
تلك المناسبة فلما اشتد كل لفظ في معنى استغني في الانتقال منه اليه عن تلك  
المناسبة فاكفي في الانتقال بالاختصاص العرفي فلم يلزم المناسبة بعدد ولا وضع  
لا بد ولا لغيره والله تعالى اعلم ولا اعتداه الالباء الم اللهم الهنا شديدا  
ولا تضع عاجلا واجلا جهدنا ولا تكلنا الى انفسنا فانك لو وكلت ليس على شيء  
انفسنا **قال** المصنف قبل الجاهز مفعول من جاز المكان يجوز اذ اعتداه  
اي تعدت موضعها الاصيل ولم ينسب الى الشكاني لانه ليس مخصوصا به  
بل هو في الشرح في اسرار السلافة مع وجه اخر وهو انه من جاز به المكان على  
معنى انهم جازوا بالكلمة مكانا الاصيل فيكون الجاهز معنى الجوز بهما ولم يلق  
اليه المصنف لاحتياجه الى تكلف نقد رخص الجرمح الاستغناء عنه وكانه  
حمل الشيخ على الاتفاق به ان يكون نظرا للحقيقة في كونها بمعنى الفاعل او  
المفعول **مرقا** المصنف وفيه نظرو بينه الشارح المحقق وتبعه السيد انه  
فعالا وجه النظر ان جعل المصدر بمعنى الفاعل تكلف ولا يخفى انه لا بعدد  
في مقام القيمة تكلفا ومثله اكثر من ان يحصى ومنه اللفظ والمعنى ولعل وجه  
النظر ان نسبتهم الجاهز طريقا وتعرفهم البيان لا يراد معنى واحد بطرف



تختلف في الوضوح الى غير ذلك ان ينبغي مجازا بمعنى الجائز لان الطريق ليست  
الجائز بل محل الجواز ولهذا قال والطاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا  
له حاجتي اي طريقا لنا على ان نعي مجاز المكان كذلك على ما فسر الجوهري وغيره  
فان المجاز طريقا الى تصور معناه هكذا وانما راجع المقام الى ضعفه حيث يحى قوله  
زعمنا وكان وجهه ما ذكر السيد السند في حواشي شرح المقام انه لا يلزم ما ذكر  
في الحقيقة لغوات التاميل ونحن نقول لاحقا في قول القائل بل لا يوجب  
اهمال هذا الوجه بل ترك ما ذكر في الحقيقة له ما يلائمه فسمي المجاز  
في غاية الحسن لان المعنى المجازي كالساكن الذي لا تتكلف لفظ المجاز بخلاف  
الحقيقة فانه كسكن استقر فيه المعنى الحقيقي فالسمية بالحقيقة تسمية  
بالمعنى لا بالمعنى حيث فيها فقد دويحي القابل والمخيف ماله التفاضل  
ولما لم يكن جمع المجاز المفرد والمركب في تعريف واحد ولم يكن لهما حقيقة  
مشتركة لم يعرف المجاز المطلق بل قسمه أولا بقوله **والمجاز مفرد ومركب**  
هكذا اذكر الشارح وهذا انما يصح لو كان المجاز لفظا مشتركا بين مفهوم المجاز  
في المفرد وبين مفهوم المجاز المركب ويكون تقسيمه الى المجاز المفرد والمركب  
من قبيل تقسيم اللفظ المشترك والظاهر بخلافه وما قدمه من تقسيم اللفظ المشترك  
في غير ما وضع له الى المجاز والكناية دل على ان المجاز هو اللفظ المستعمل في لازم  
ما وضع له مع قرينة على عدم ارادة الموضوع له فالوجه ان يقال لما استعيد بن  
التقسيم السابق معرفة المجاز مع قرب عندهم الكناية به وقسمه من غير تعريفه ولم  
يكف في الكناية بعد عن التقسيم المذكور اما المجاز المفرد **فهو الكلمة المستقلة**  
**في غير ما وضعت له في اصطلاح** به الخطاب متعلق بوضعت او بالغير لا شيا به  
على معنى المفاتيح او المستعمل بعد تقييده بقوله في غير ما وضعت له على ما مر  
وبالحيلة فهو احتراز عن اللفظ المستعمل في غير موضوع له هو موضوع له في  
اصطلاح به الخطاب فانه حقيقة مع انه يصدق عليه الكلمة المستعملة في  
ما وضعت له لكن المصنف جعله لادخال نحو لفظ الصلاة اذا استعمله الخطاب  
بغير الشرح في الدعاء جازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليست  
بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع الخطاب وبعبارة من جاز بعد  
وقته نظر لانه داخل في الكلمة المستعملة فيما وضعت له وكثير ما يتعلق بهذا  
التعريف برشدك اليه تامر في تحريف الحقيقة فلا اظن ان يكون لك عضة  
مجاز على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته او ما وضعت له فلا بد من العلاقة

بأن

لا بد من ملاحظة العلاقة ايضا حتى لو كانت علاقة ولم يلاحظ المستعمل لم يكن مجازا  
بل غلطا **وقد** الشارح العلاقة بالمعبر عنها ولا يبعد ان يقال العلاقة في الاصطلاح  
ليست الا بالمعبر عنها والعلاقة بالفتح وتكرير الاحتل الحب لازم بقلب والفتح  
بالجبهة ونحوها وبالكر بالوسط ونحوه كذا يستفاد من القاموس **يخرج اللفظ** اشار الى  
قائده قيد على وجه يصح وقد عرفت ما يتعلق به فتذكر **وهنا** بحث وهو انه كما يخرج  
اللفظ يخرج مجازا لم يثبت قرينة معينة لمراد منه فان استغنا له على هذا الوجه  
لا يصح الا ان يدعي ان عندهم خصص قولهم على وجه يصح في تحريف المجاز بما حقق فيه  
العلاقة ولا ينبغي ان يقال الكلمة المستعملة في لازم ما وضعت له في اصطلاح به  
الخطاب لا استغنى من قوله على وجه يصح **والكناية** بيان لقائده قوله مع قرينة مع  
حكم ارادته **وكل منهما** اي من الحقيقة والمجاز المفرد على ما يقتضيه الشرح وصرح  
به المصنف في الايضاح فتبين الشارح اياه بالحقيقة والمجاز بخلاف الايضاح **لغوي**  
**وشرعي** وفيه في طائفة الخاص صفة العرف والمقصود النسبة الى العرف الخاص  
وتوجيه البان ان الخاص وصف العرفي بحال العرف وقس عليه قوله **او عرف في عام** ولا يخفى  
الى تقييد العرفي بالعام كالحاجة الى التقييد بالخاص لانه اذا اطلق العرفي انصرفا  
الى العام وقسم الخاص ما يتعين ناقلة عن المعنى اللغوي والعرفي والعام والخاص  
والعام بما لا يتعين ناقلة وفيه ان العرفي مثلا يشمل العرف وغيرها لان العرف  
يشمل اللغوي وغيره فجعل احدهما متعينا ون الاخرى خاصا دون الاخر لا وجه  
له **ويشك** ان يقال المتعين ان يكون وصفا للفظ الاستعمال في تحصيل امر مخصوص  
ولا لغوي انما يضع اللفظ ليستعمله في تحصيل النحو بخلاف اللغوي فان نظره  
في وضع اللفظ ليس على استعماله لتحصيل امر مخصوص **قال** الشارح تقسيم الحقيقة  
الى تنك الاقسام باعتبار الواضع وفي المجاز باعتبار استعماله به الخطاب ولا يخفى ان  
يقع تقسيم الحقيقة ايضا باعتبار اصطلاح به الخطاب كما انه يجوز تقسيم المجاز باعتبار  
الواضع فان الوضع معتبر في فهم المجاز مرارا باعتبار غير ما وضعت له وباعتبار العلاقة  
بين المعنى المجازي وما وضعت له واعتبار قرينة مانعة عن ارادة ما وضعت له  
**كأن** لفظ وعرف المعنى لان المعنى متعين واللفظ مبهم وادبر بين المعنيين  
فتأمل **بالتسليم** اي حيوان يصيد **والرجل الشجاع** وصلاة الصلاة **والدعاء** وفعل  
**اللفظ** المأمور **والحدث** واداءة **الذي** الاربع المعهود والي المنار والبعد واللين  
**والانسان** المنان **والمجاز** مطلقا سواء كان مفردة او مركبا **فمن** ان كانت العلاقة  
**المشابهة** لانه غير متعبد بعلاقة هي المشابهة بل ارسل ورده بين علاقته



وقيل مرسل ومطلق عن المبالغة بخلاف الاستعارة وفيه انهم قالوا المجاز مطلقا  
 ابلغ من الحقيقة لكونه كالدعوى مع البينة **والا** اي وان لم يكن علاقته غير المشابهة  
 بل تكون علاقته المشابهة **قال** الشارح فيها شيا في قول المصنف والاستعارة  
 قد تقتضى بالحقيقة الاستعارة ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاقه على الشيء  
 المجازي بسبب تشبيهه به فاه اطلاقه على المفسر على لغة الانسان فان اريد  
 تشبيهها بمفسر لا بل في الغلط فهو استعارة وان اريد اطلاق المقيد على المطلق  
 كاطلاق الركن على الانف من غير قصد الى التشبيه لمجاز مرسل هذا ولا يخفى  
 انك اذا قلت رايت مفسرا زيدا وقصدت الاستعارة وليس مفسره غليظا فهو  
 حكم كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا مرسل **فاستعارة** انحصار المجازين قسمي التسمي  
 الاول له **وكذا** في نفسه لا بالقياس الى المعنى السابق فحي يكون المعنى السابق اول  
**تطلق الاستعارة** لم يضر فاعل تطلق مع سبقه كونه سابقا مراد به معناه  
 والمراد هنا نفس اللفظ **على استعمال اسم المشبه به على المعنى** الاول على اخذ لفظ  
 المشبه به المشبه يستقيم اخذ المستعار منه بلا تكلف ويشتمل استعارة الفعل  
 والحرف بلا تاويل ولقد اكد ذلك اطلاق بتقديره امر عليه فقال **فاما**  
 الى المشبه به والمشبه **مستعار منه ومستعار له** واللفظ قد شبه على انه اراد  
 بالاسم اللفظ باستعماله فيما يقابل المعنى لا ما يقابل الفعل والحرف **مستعار** لان  
 اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه كذا في الشرح والافق  
 لانه امر طلب عارية وقدوم من **قال** الا في مستعار ايضا اي كانه استعارة  
 لانه كونه استعارة ليس نتيجة الاطلاق المذكور حتى يصح في ايضا **المرسل كالبند**  
**في النعمة** بالكثر الحفظ والذمة وبالفتح النعم **قال** المصنف لان من شأنها  
 ان تصدر عن الخارجية وبها يصل الى المقصود بها ويشترط ان يكون في الكلام  
 اشارة الى المولى لما يقال انتعت ابدا في فلان عيدي ولا يقال انتعت ابيد  
 في البلد كما يقال انتعت النعمة فيها هذا وينبغي ان يكون هذا الاستطراد اثبتا  
 على عرف في استعمال اليد في النعمة على توقف كونه مجاز عليه والا لا تنقص تعريف  
 المجاز بالصدق على يد مستعملة في النعمة من غير اشارة الى المولى **والقدرة**  
 والاولى والقدرة بنية وهي صفة بها يمكن العالم من الفعل والترك فهي اخف  
 من القوة وهي صفة بها يمكن الحيوان من مزاولته الافعال الساقطة وقصد  
 جمعها المفتاح حيث قال كذا اذا اريد بها القوة او القدرة والمصنف راي ان  
 ذكر القوة غير ظاهر لجهة او حثو فتركنا لاننا اما ان يزيد بها المعنى المشهور **المرسل**

البند

اليد فيما اقل قليل فاما ان يريد بها القدرة كايدي الحوش **قال** المصنف لان  
 التواما بطرسلطانتا في اليد وبها يكون النطس والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك  
 من الافعال التي تنجي عن وجود القدرة وتكاد ان يكونا ان اليد بمنزلة العلة الفاعلة  
 للنعمة وبمنزلة العلة المادية او الصورية للقدرة وبهذا اعلان علاقة الشبيهة  
 والمشببه اعم من الحقيقة والتزييلية وكجئت اليد الى ان لم يبعد **والزاوية**  
**في المزايع** هي وماية يستقي به يطلق عليها الزاوية التي هي البعد والبعاد والمجاز يستقي  
 عليه كذا في القاموس تفسير الشارح المزايع بالمرود الذي يجعل فيه الراد الى الطعام  
 المتخذ للشفقة وهو والعلاقة كون البعيد مجازا لانه كانه العلة الفاعلية لانه به يصير  
 المزايع الى المستقي ولما كان البحث عن المرسل في غاية العقلة ولذا اقدمه على الاستعارة  
 وكان ذلك مؤهلا لقلة استعماله اراح لك التوهم بتكرار الامثلة لكن زينا بشعر تكرر  
 الامثلة بانه جري على ما قيل ان المجاز يشترط فيه النقل كافي لاجزاء استعارة  
 مجاز لم يمتنع مع ان الصحيح انه يتوقف على تمام نوع العلاقة حتى لا يجوز التجوز بعلاقة  
 لم يمتنع نوعا وانما اجزاء المجاز فلا يشترط فيه تمام دفعه بذكر تسعة انواع من القلا  
 من الانواع الثلاثة والعشرين المجاز المرسل فانه منطبوا انواع العلاقة خمسة وعشرين  
 الثاني للاستعارة الشكل كالقمر المنقوش اعني والوصف اعني بانه الاشتراك غير الشكل  
 والثاني المجاز المرسل وفي بعض شروح مختصر في الحاجب عددها تسعة وعشرين ذكرنا  
 في رسالتنا المعولة في الاستعارة مع مزيد تحقيق ولما اختار المذهب المختار كان خمسة  
 ان يستوفي انواع العلاقة لتوقف العمدة عن الخطا في التجوز على معرفتها وكما مر  
 الكافي بذكر التسعة لانه اختار ان الانواع خمسة فما ضبط ابن الحاجب الشكل والوصف  
 والكون عليه والاول والمجانزا لانه الكافي عن ذكر المجازين بتعداد تسعة اقسام  
 منها من السببية والكلية والجسمية والمالية والمحلية والالية **قال** الشارح  
 اورد تسعة غير ما سبق وما سبق لم يكن الا السببية على ما حققه وذكرنا ان كانه  
 اراد بالمعاني ان السابق سببية تزييلية وما ذكر سببية حقيقية يكن بياها انه  
 قال ينتهي ما ذكرنا من انواع العلاقة الى خمسة وعشرين والسببية منها اعم من التزييلية  
 والحقيقية والازادوت على خمسة وعشرين والظاهر من قوله **ومنه** وبعض المجاز المرسل  
 ففي الاخبارية عن **تسمية التي باسم جزية** تسامح لكنه تسامح اقرب مما وقع في المفتاح  
 حيث قال المجاز المرسل نحو ان يراة الرجل بالعين فالوجهية اما يعرف منه على التبيين  
 الى البند اي وانما من المجاز المرسل كذا او يحذف المضاف من المبتدأ اي منه **وتسمية**  
 التي باسم جزية واما ما ذكره الشارح من انه عين ان في هذه التسمية مجازا مرسل







ومما وقع للشايع المحقق في هذا المقام انه استنبه عليه اللزوم بهذا المعنى بالذم المعنى  
 سبق فاستعمله في تصحيح تحقيق اللزوم بالمعنى السابق مع العلاقات فتبين ولا سبع  
 الزلة وان كنت مغلوب جذب رتبة التقليد فانه ليس شان من له فطنة ما انما هو  
 شان بلدي بادي بليد **والاستعانة قد تقتيد بالتحقيقية** مذهب من قول الشكاكي  
 والاستعانة المصريح بها نعيم اليه الحقيقية والتحيلية لوجوب اتمام التفسير اليه  
 التقييد فلان الحقيقية قيد المقسم نفسه اذ لا يسمي القم الحقيقية واما عن الاستعانة  
 المصريح بها اليه الاستعانة فلان معنى الحقيقية تحقق المعنى فتقتيد معنى الاستعانة  
 بالتحقيقية يخرج التحيلية لا عند المصنف ليس لفظا فلا يكون محقق المعنى  
 ولا ايضا ما هو الا م هو الاستعانة الحقيقية بالاستعانة المصريح بها الحقيقية ولو كان  
 والاستعانة المصريح بها عن تقييد الحقيقية لادهم ذلك وافاد بلفظ قد اليه ان  
 اطلاقا على الاستعانة الحقيقية قد تكون على اطلاقا لنبذ الفهم اليها **واعلم**  
 ان الاستعانة التحيلية يخرج تقييد التحيلية عند الشكاكي لان معناها هي وهي نفس  
 كما ستعرف واما الاستعانة بالحكمة فانها يخرج من التقييد لان التقييد بالتحقيقية  
 عنده انما تكون الاستعانة المصريح بها على ما عرفت والاستعانة اذ اخذ في الاستعانة  
 الحقيقية عند السلف لانه اللفظ المستعار المصغر في القس وهو محقق المعنى ولا  
 يذهب عليك انه كما يقتيد بالاستعانة بالتحقيقية فيفيد المستعار بالتحقيقي لان المستعارة  
 قد يكون تحيلية وكذا الاستعانة بالمعنى المصنوعي لا باقوله لتحقيق معناها عند  
 لا باقوله لكونه لذي اسد لانه مساحمة لاحاله اذ المراد كاسد في قوله والضيق  
 في قوله **لتحقق معناها حقا او عقلا** راجع اليه افراده الاستعانة والمقتيد سابقا  
 اما لفظ الاستعانة عند من ليست مشتركة بالاشترار المعنوي بين الحقيقية  
 وبين التحيلية والممكنة عند واما مفهومها عند القائل بالاشترار المعنوي  
 فمناك استخدام ولقد نبه بهذا التعليل على حقيقة النسبة في الحقيقية وان  
 نسبه معنى الاستعانة اليه التحقيق فالجواب لقوله ان قول زهير بن ابى سلمى **لذي اسد**  
**شاكى التلاح** في القانون شاكى التلاح بتدبير الكاف وشاكية وشوكة وشاكية  
 حورية وفي القصاص شاك التلاح اللابس التلاح التام وشاكية التلاح وشاكية  
 حورية **فقول** الشايع شاكى التلاح اي قام التلاح لا يوافق شيئا منها **مقدم**  
 هو لفظه على ما في القانون من ركي اللحم ريثا اليه جنس بيل وقسره الشايع بالشايع  
 اي مربي في الواقع كثيرا تامه له **اسد** كعب جمع لبد وهو الشعر المترابك بين  
 كتي الاسد ويقال للاسد ذولبد وفي المثل هو مانع من لبد الاسد اظفار جميع

ظفر

ظفر **العلم** بالغة العلم يعني القطع والمناسبات ان يحمل المبالغة راجعة لشي  
 النفي ولا يحمل النفي والاعلان على المبالغة ونظير قوله تعالى وما انا بظالم للعبيد  
 الظفر كتابة عن الضعف في حواشي الكشاف فلان معلوم الاظفار اي ضعيف وفي المصارع  
 مبالغات جعلها ليد فكانه اشود اذ لا يكون الاسد الابدية وحصر لبد فيه كما يقتيد  
 تقديم الظفر والمبالغة في نفي الضعف **والعقوبى** بدل **قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم**  
**اي الدين الحق** موصف الدين بالحق لا شمله على الاحكام المطابقة اذ الحق للحكم المطابق  
 والدين امر يتحقق عقلا وفي التعبير عنه بالضرط طلب الهداية التي تجعله كالمجسوس  
 صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذا قربنا الله لباسا للجوع والخوف ان الظاهر من اللباس عند  
 احكامنا المحل على التحصيل وان يحمل عدي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار **الاسد**  
 يلبسه الانسان عند رجوعه من استقاء اللون وتغير وورثاته الهيبة هذا والمراد بقوله  
 يحمل الاحتمال الذي يتبادر الى احوال التحصيل ويأتي كونه للظاهر والافلاحة لاي  
 الظاهر **وهنا** بخان احدثا ناذر الشايع المحقق في هذا المقام وهو ان **الحمل**  
 على التحقيق ينادى الرخصي حيث قال شبه ما عني الانسان والقبس عن الحوادث  
 باللباس لا شمله على اللباس لانه يحمل ان يرتد بالحوادث الضرر الحاصل من الجو  
 فتكون الاستعانة بغيره ان يرتد استقاء اللون ورثاته الهيبة فتكون حشية كما  
 ذكره الشكاكي فلا يكون من عند الشكاكي وهذا البحث متبادر في ذكر الايضاح الا  
 قال ظاهر كلام الشايع الرخصي انما عقلية وظاهر كلام الشكاكي انما حشوية والشايع  
 خالف معه بان كلام الرخصي يحمل وكلام الشكاكي نفس وان كان الحق معه في الاول  
 لكن ليس في الثاني لجواز ان يحمل ذكر استقاء اللون ورثاته الهيبة في كلام الشكاكي على  
 سبيل التمثيل والظاهر ان مراد الرخصي بالحوادث ما يغير الكل ولا يخص بهي من الحيوان  
 ويمكن دفع ما اوردته الشايع بان الشكاكي اراد جمهور الاصحاب ولم يرد بقوله  
 عدي تخصيص الاحتمال بتفسيره بل انه خلاف جمهور الاصحاب فوافق للرخصي على انه  
 يمكن ان لا يرتد باصحابنا علما للعاني بل اهل عصر **فما** ما ذكره السيد السند  
 ان احتمال التحصيل ركن جدا لا يناسب بلاغة القرآن فان الجمع اذ اسبه بضم  
 محدد فيما هو بصدده فلا بد وان ثبت له من لوازمه ما له مدخل في الاضرار دون اللباس  
 الذي لا مدخل له فيه وهذا يمكن دفعه بان لباس الشخص لا يبرز فيه فلما شبه  
 ثبت له لباس يبرز فيه لا سطلق ما يكره فاذا كان لباس الجمع متبادر عن اراها في نعم من  
 الجمع وقية فاذا انما التلبس بالجمع في الغاية حتى كانا نفس الجمع وبارزه في لباسه وطا  
 في مخرجه وللاية تمة بحث منع من بانه خوف الا ساطع لجمع الى شرج الفتاح من اراء



انتم وقد تم تصور الاستعانة بامر الاله ذكر المصنف هنا تعريفه قال فلا استعانة  
ما تضمن تشبيهه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما غلبه اي ما استعمل فيه فليكن  
ما استعمل فيها وضع له وان تضمن التشبيه به يجوز زيد اسد ورايته اسد الاستعانة  
تشبيهه التي بنفسه على ان المراد بقولنا ما تضمنه نحاز تضمن بقرينة تقسم الجاز الاستعانة  
وعرفها والجاز لا يكون مستعملا فيما وضع له هنا وقد افاد هذا التعريف ان  
اللفظ لا يستعان من المعنى المجازي وان كان مشهورا فيه وفي قوله لا استعانة تشبيهه  
التي بنفسه نظرا لانه لا يتم في اللفظ المشترك لانه لو تضمن تشبيهه معناه بما وضع له  
لا يجب فيه ان يكون معناه غير الموضوع له لزم تشبيهه التي بنفسه لانه لا يلزم فيه ذلك  
لنعمه بما وضع له واخراج الاسد في الاشئلة المذكورة عن التعريف مني على استعانة  
فيه رايهم ان المراد بزيد اسد دعوي اسد راجع زيدا تحت مفهوم الاسد لئلا  
يما الى المبالغة في التشبيه فان لم يتم ولا يحتمل ما ذكره الشارع انما استعمل ان اسد في زيد  
اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في رجل يخام فيكون مجازا واستعانة اذ  
صله زيدا بخام كالاسد فخذفت المشبهة واستعملت المشبهة به في معناه فيكون اسعا  
على انما جوزنا كون زيدا اسد محتملا لهذا الوجه فليس لاحد ان يذكر صحة ان  
يقصد به ما تقدم فالحق زعنه هو الاسد بهذا المعنى وانما ما ذكره السيد من  
ان الحق القوم فان الفرق بين قولنا مردي فارسي نحو اشيرست زين وبين  
شيرست لزيد يكشف عن ذلك فان التشبيه في الاول راجع الى ذات ما حمل  
على زيدا وفي الثاني لزيد مما لا يسمع لان من يقول ان زيدا اسدا في معني زيدا  
رجل يخام يقول شيرست زيدا معناه مردي مصحح شيرست لزيد فلا يفيد  
زيد بل الفارسي بالعربي شيئا واوجب منه انه قال انما اخرنا زيدا في المثال  
الاول لانه لو قدم احتمال الكلام رجوع التشبيه لزيد بنا على الخبر قصد  
به المفهوم ولا معنى له اليه واما في المثال الثاني فتاخره للموافقة ووقع فهم  
استناد الفرق الى التقديم والناظر لان قولنا زيدا مردي مصحح شيرست لا يفيد  
التشبيه هاتما والافيد في مردي وان مردي مصحح شيرست في صورة التقديم  
خبر لموجب احتمال رجوع التشبيه لزيد بخاله **نعم** لا ينكر وجوده ما قال  
انك اذا قلت زيدا اسدا لم يحسن تقدير الاله لان الظاهر حمل الاسد  
عليه وانه مندرج تحت مبالغة فلو قدرت قات المبالغة بخلاف ما اذا قلت  
زيدا اسدا فمنها ثلاث مرات الاولى اذ ما المشابهة باذاة التشبيه لفظا  
او تقديره بخور زيدا كالاسد وزيدا اسدا الثانية اذ ما اندراج تحت الاسد

كأن

كأنك زيدا اسدا الثالثة جعل ابد راجع تحت تسليما فالاولي تشبيه اتفاقا  
واما الثانية فقد رقت من مرتبة صريح التشبيه حيث سبق الكلام ظاهر الكونه  
فردا امه لكن القصد حقيقة الي اثبات الشبه بطريق المبالغة ويجوز تقدير  
الاله نظرا الى المال وان لم يحسن نظرا الى الظاهر ولا يتحقق ذلك بالاستعانة  
لان اللفظ هناك قد استعمل في آخره واطلق عليه تشبيها بهذا الاسم اولى به  
اختصاص ومناسبة بينهما ومنهماها استعانة فكانه ان اذ التشبيه على رعاها  
من حصر التشبيه ولا بد له ان يستدل استعانة بما يتناولها ايضا اذ تعريف  
المصنف لا يتناولها كما عرفت ومما يجب الاحتياط فيه مواضع استنباه التشبيه  
بالاستعانة فانه ربما يستعمل لغرض اخر كما حقى قال صدره لا فاصل اذ ترك المشبه  
بالكيفية واو في وجه الشبه فيه اشكال يجوز ان اسدا في الجماعة لا ترك المشبه  
لفظا وتقديرا واجرا اسم المشبه به عليه يتبين ان تكون هذه الاستعانة وذكر وجه  
الشبه يتبين ان يكون تشبيها اي رايته رجلا كالاسد في الجماعة

**قال الشاعر**

ولا تحزن بروج البدر بعدا • بدورهما تدرجها اكناف  
يعني لاح من تصور مثل بروج البدر في البعد بمراتب وحسنه هي كالبدور اظلمها  
زينتين للرجال اخفار الناجم مائة وهي البقرة الوحشية **قال** الشاعر والظاهر  
ان مثل هذا تشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محمدا فاجز كلا  
او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره هذا يعني ما يقتضي اعتباره وكونه مرادا في معنى الكلام  
وان لم يكن تقديره على وجه لا يخل نظامه كذا يستفاد من كلام السيد السيد  
لا يوجد ما لا يمكن تقديره بالمشبه بدون اختلاف النظم فان كل ما بعد استعانة يمكن  
تقديره مثل فيقال في جاني زيد اسد تقديره جاني مثل اسد وفي جاني اسد في  
الجماعة ويتقدح في هذا ان اثبات الاستعانة في كلام العرب مشكل جدا او ممكنا  
جعل تشبيها قوله تعالى حيي بين لكر الحيط الابيض من الحيط الاسود واستدلوا  
بان بياض الحيط الابيض بالبحر قسرية على ان الحيط الاسود ايضا بين لسواه البسيط  
ولا يخفى ان الحيط الابيض اذا كان مشبهنا به لا يقع ان يكون بينا البحر بل المبين به  
المشبه المقدر في الكلام فغية مسامحة وان البيان لا ينافي كون الحيط الابيض اسعا  
لان استعمال الحيط الابيض في البحر با على اذاعه حوله تحت جسر الحيط الابيض فلو  
بين ان المراد بالحيط الابيض اي فرد منه من فردية المتعارف وغير المتعارف  
لا يكن بجيدا **وهي غلطات** الاستعانة التي ذكرها الشارع وعدها السيد جديدا



وهو ان يصح وضع المشبه مقامه كما في رايته اسدا يرمي فانه يصح رايته رجلا بجائعا  
يرمي ولا يموت الا المبالغة في التشبيه وفيه انه يصح في الخبر ايضا مثل ذلك  
ان يقال في لقيت من زيد اسدا لقيت من رجل اي بجائعا ولما كان تقسيم الجار للشيء  
الجاء المرسل والاستعارة بنينا على ان الاستعارة بجاء لغوي لا عقلي اصح من  
اياته وان يقال كونه بجاء عقليا فاستعمل عقيب التقسيم به تقرير القضية فعلة  
**باب في كون موضوع التشبيه لا يشبه به ولا لا غيرهما** وذلك معلوم من  
اللغة ويظهر عند من يخالف في كونه بجاء لغويا ويدعي كونه بجاء عقليا ومما دل  
المقتض والمصنف في بيانه توضيح البديهي وهو انه لو كان الاسد موضوعا لاحدهما  
لكان اطلاقه على الرجل انجاء من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه ولا في المثلث  
منصوب لغويته وهو منع الكلمة عن حملها على ما هي موضوعه له وايضا لو كان موضوعا  
للانجاء مطلقا لكان وصفا لا انما هذا اطلاقا لئلا يشك في كونه بان كون المطلوب  
منهيب القرينة مع الكلمة عن حملها على ما هي موضوعه له ممنوع بل المطلوب على هذا  
التقدير منعها عن حملها على بعض جانبي الموضوع هو لئلا يلجأ الى ايجاب حملها على بعض  
اخر كاهوشان المشترك وكون المستعار صفة لا ينطلي في استعارة مثل الناطق والمركب  
يقوله لا المشبه انه لم يوضع للمشبه لا وحدها ولا مع المشبه به حتى يكون مشتركا  
بينهما فلا يجزئ ان لم يوضع لفظان الاختلاف والاحتجاج ان يقال اني يشارك هذا  
الاختلاف مع احتمال كونه موضوعا للمشبه باللائم وانما احتجاج الي لغوي كونه موضوعا  
لا غيرهما في اثبات كونه بجاء لغويا لانه لو كان موضوعا لغيرهما يصح عند استيفاء  
المشبه عنه بطريق الحقيقة بان يطلق العام بعمومه ويقع على الخاص بمجموعة القرينة  
من غير استعمال في الخاص كما اذا قلت رايته انسانا فيما اذا رايته زيدا ولو لم  
تزد بالانسان الا مضمونه في العام حينئذ يستعمل فيما وضع له فانه قد وقع على الخاص  
من غير استعمال ضرره من استبه عليه اطلاق العام على الخاص بالخصوص بالاستعارة  
فيه بالخصوص طرأ انه بجاء واعتبر عليه بانه لا دالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه  
على ان اعتبر منه مما يجب منه لان الدلالة المعبرة في الجار تمثل الدلالة بعمومه  
القرينة وفيه بحث لانه اذا جوز ان لا يكون معه ما قبلت بجاء في مقابلة من قال  
اكرمت زيدا بان يكون فعلك واقعا باعتبار الخارج على الاكرام بالقرينة وتكون  
القرينة معبرة للعام المستعمل بعمومه لزم ان لا يوجد في قسم الجار ما يكون عاما مستقلا  
في الخاص اذ لا يوجد في نام قرينة صارفة عن المعنى الموضوع له اذ كل ما نظنه قرينة  
صارفة يحصل ان تكون قرينة لوقوع العام على الخاص ويكون العام مستقلا على قسم

ولا يكون قرينة صارفة **وميل** انما يجازي **فيل** لا يعني اسناد الفعل واعتناء الى الماهية  
له غير ما هو له تاويل بل يعني ان التصريح في امر عقلي لا لغوي وهذا الذي قد اورد  
النزاع والافلا سكر من جعله بجاء لغويا هذا الادعاء وهو قد اورد قول الشيخ عند التماس  
بين كونه بجاء لغويا وبين كونه بجاء عقليا فانه اطلق عليه الجار لغويا وتارة  
الجار العقلي لا للتباعد حقيقة الامر عليه فانه بما لا يوم في شأنه ذلك بل للتشبيه  
على انما ليست مجرد نقل اسم بل فيه اعتماد عقلي **لاننا لما** **سئل** **على المشبه الاوجه**  
**اذا نادى قوله في جنس المشبه به بان جعل الرجل انجاء** فرد ابن افراد الاسد كان  
جواب لما **استعمالا فاما وضع** **فيل** متعلق بالاستعارة فلا حاجة الى ما في الشرح انه  
في تقدير استعمالها فيها وضع له يعني الاسد استعمال في مفهومه الحقيقي وبشرابة  
الحكم عليه الى الرجل انجاء كسراية الى سائر افراد الحقيقة ناعلي اعطاه بالرجل  
للمشبه الادعاء المذكور ولا يعني ان مجرد الادعاء لا يقول بكون الاسد حقيقة سوي  
كان الدخول بعوي ان الاسد ضرر من متعارف هو ما له البطلان المخصوص وغيره  
هو الرجل انجاء او بدعوي بوث الهيكل المخصوص لزيد **فقول** **الشارح** في شرح  
الشيخ ان جعلنا بجاء عقليا مبني على اعتبار شريح هو دعوي الهيكل المخصوص للرجل  
انجاء والحق خلافه وهو دعوي فرد غير متعارف لمفهومه مما لا يوفق له به **فان**  
المصنف والذليل على ادعائه لولا ما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كانت  
استعارة لكان الاعلام المقولة كزيد وليس كذلك استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من  
الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا من معناه ولما صح ان يقال لمن قال  
رايت اسدا انه جعله اسدا لا يقال لمن راي اسدا انه جعله اسدا لان جعله اسدا  
تعدى الى المفعولين كان يعني صير وعينه اثبات صفة لشيء حي لا يقال جعله اسدا  
الا اذا ثبت له صفة الامانة هكذا وفي الوجه الاول انه لا يندرج من اشياء الادعاء ان يكون  
مجرد نقل الاسم استعارة بل انقل العلاقة المشابهة من غير وضع المفعول اليه وفي الوجه  
الثاني ان الاستعارة ابلغ من الحقيقة مجرأة انه بمنزلة دعوي التي بينه كما في ما راجع الجارات  
على ما سبق في كلامه عاد ليل اخر وهو انه لولا لا استعارة اعلم **فلهذا** اي ولان  
اطلاق اسم المشبه به على المشبه بعد ادعاء وقوله في جنس المشبه به **صح** **التعجب** في قوله  
اي قول ابي الفضل انما العتيد في كلام قام على راسه يطيله **فان** **فعله** **نفسه** **فلهذا**  
في الشرح اي توقع الظل على من اشهر اي من اجلنا وتدافع جرها والمراة من اشهر نفس  
الفعل اي توقع ظل حاصل من الشمس والاول هو الخواص لقوله نفس تظلي في الشمس **ففسح**  
**اعز** **علي** **من** **نفس** **بالاصافة** **الى** **المشكر** **او** **تفكير** **نفس** **واشياء** **كسرت** **كافي** **النفس** **اي** **من** **كل** **نفس**



وهو ان يبلغ قامت تطلعي من جبل من تطلعي من التمس فلو انه ادعى له معنى  
 الشمس الحقيقي لما كان لهذا التعجب معنى (لا يجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا  
 اخر وفيه نظر لانه يجوز ان يكون التعجب من استعماله من بلغ في الحسن ووجه التمثل ومن  
 انقياده له وخدمته له **واللهي له اي من التعجب في قوله لا يجوز ان يبلغ في غلظة** هي توبة  
 يلاقي البدن **قد زراي شدا زراي على التمس** فلو ان جعله مما حقيقا لما كانت  
 بمعنى من التعجب معني لان كان انما يسر اليه البلي بسبب ملازمة التمس الحقيقي لا بسبب  
 ملازمة انسان كالتمس في الحسن **ورده بان الادعاء** يمكن ان لا يقتضي كونها مستعملة  
**فما وضعت له** لا يمتد ادعي دخوله تحت مفهومها وفيه انه لو اوجب صحة كونها  
 حقيقة لكي اذ معنا لا ضرورة في القول بالبحر يدعوي كون الحجاز عقليا لا يتوقف  
 على اقتضا ادعا الاستعمال فمما وضعت له بل يمكن ان يقال يصح ان يكون الاسد  
 مثلا مستعملا في مفهومه ويكون واقعا على الرجل الجماع ادعا انه من افراد كاسبق  
**فالجواب** ان يقال استعمال الاسد في مفهومه لا يوجب شموله للرجل الجماع ويزايله  
 الحكم كما في افراده فمالم يقصد به ويمكن ان يقال اذ قلت راي اسد او حكمت برؤية  
 رجل جماع يمكن فيطريقا زاحدها ان تجعل الاسد مستعملا في مفهوم الرجل الجماع  
 وتبين ان تستعمله فيما وضع له الاسد وتجعل مفهوم الاسد الملاحظة الرجل  
 الجماع وتعتبر تحوزا عقليا في التركيب التقييد الحاصل من جعل مفهوم الاسد عنوانا  
 للرجل الجماع فيكون التركيب بين الرجل الجماع ومفهوم الاسد مبنيا على القول العقل  
 وان كان تقييدا فلا يكون هناك مجاز الدعوي **الاستدراك** انه لا يجوز لغة في قولنا  
 لي نبار صايم فقد حق القول بان الحجاز عقلي ولكن اكثر الناس لا يعلمون ولما اراد الاسد  
 اشار الى وجه التعجب والى معنى حيث لا يتفق لمراده المعنى الحقيقي فقال **واما التعجب**  
**واللهي عنه فلا يمتد على قاي** تشبيهه فضا الحق المناقضة ودلالة على ان التشبيه  
 بحيث لا يمتد عن المشبه به اصلاح ان كل ما يرتب على المشبه به يرتب عليه ولا يخفى  
 ان الكلام قد تم بدنه اذ التعجب والى معنى لم يحصل له يدين على كونها مستعملة فيما وضعت  
 له بل استدلل فيما على الادعاء فملا سكر الادعاء ومنع اقتضاه كون الاستعارة مستعملة  
 في معناها الحقيقي ولا حاجة الى المناقضة في كون التعجب والى معنى مبنيين على الادعاء فليكون  
 مبنيين عليه اذ لا تنافي في المجاز الدعوي ولما كان في الاستعارة توهمة كذب وقد كان يوجب  
 ان لا يقع في القدران وكلام القول اشار الى تفارقه فقال **والاستعارة** **تساوي**  
**الكذب** ولا يمتد به لوجهين **باللغة** اي بسبب بنا الاستعارة اي ما يتضمنه **على**  
 والضرر عن الظاهر الذي هو اداة تلك الدعوي واعتقاده له في جعل افراد الاسد

معارفا

معارفا وغير معارف من غير اعتقاد بل مجرد ابرار في هذه الصورة ليقول به  
 الى المناقضة في التشبيه ولا كذب مع عدم الاعتقاد ولا يكتفي في المفارقة عن الكذب  
 جعل الافراد فتمين لان الجمل عن اعتقاده هو الكذب **ونصب القرينة على ارادة**  
**خلاف الظاهر** اي لا يحتاج الكذب نصب القرينة كالا يحتاج التأويل المدكوف قد  
 افرقت عن الكذب بوجهين وذلك ان تريد ان الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق  
 الاسد اذ كما في اسد يستب به الكذب لولا ان من هذين الوجهين هذا كله اذ اراد  
 بالمفارقة في الاشتباه اما لو اريدت في لزوم الكذب فلا حاجة الى شي من هذين  
 التأويلين لكن المراد بالمفارقة عن الكذب المفارقة في الجملة اذ بما كان ناقصا  
 من المناقضة في شأن المشبه لاذن غير مطابق ولقد حرر في هذا المقام كلام المفتاح  
 احسن تحرير عدل عنه بالطف تفسير لما فيه من التطويل والمضاهاة قال والاستعارة  
 لنا الدعوي فيها على التأويل تفارق الدعوي الباطلة فان صاحبها يتبرع عن التأويل  
 ويفارق الكذب بنصب القرينة المناقضة عن اجزاء الكلام على ظاهره فان الكذب  
 لا ينصب فليتلا على خلاف زعمه واي ينصب وهو لتردع ما يقول ركب كل صعب  
 ودول هذا ولما كان الباطل والكذب راجعا اما مطلقا او بالذات عند من فرق  
 بينهما باعتبار مخالفة الواقع للقول بالباطل ومخالفة القول للواقع في الكذب  
 كان الفرق بين الاستعارة والكذب معنيا عن ذكر الباطل فاكفي بذلك بذكر الكذب  
 وصفي لانه عن ثبوت التخصيص بلا تخصيص حيث لزم المفتاح من تخصيص التأويل  
 بمفارقة الباطل ونصب القرينة بمفارقة الكذب واعني المستقبل بكتابة عن ثبوت  
 حمل الباطل على باطل غير علوم البطلان عند من كلفه وحمل الكذب على ما علم له  
 وتوجيه التخصيص بانه للاشارة الى ان الباطل الذي لم يظلم بطلانه في غاية البعد  
 عن قصد تاويله فضلا عن نصب القرينة بخلاف الكذب وانه لا ينافي قصد التأويل  
 وان لا يقع قط وانما ينافي نصب القرينة اذ لا يخفى انه في غاية الحقا والاعلاق على ان  
 ما هو المقصود لا يستدعيه ولا التخصيص لوجه اخر فمما يمكن ان يقال وهو اقرب  
 من هذا المقال لكن صرفنا عن بيانه لك خوف الملل **ولا يكون على ما قاله** الخارج  
 في شرح المفتاح لا يخفى ان المراد غير علم الجس بانه المتبادر من اطلاق العلم هذا ولا يبعد  
 ان يجعل علم الجس علما مخصوصا بالخطا لانه علم اضطهاري ودعي الى القول به احكام  
 نحو تحصيله يدخل علم الجس في امر الجس فيدل على الاستعارة الاصلية بالاكفة  
 تحتل في بيانه والجملة عطف على قوله والاستعارة تفارق الكذب عطف على جملة  
 فعلية على جملة اسمية ونكت ان تجعل عطف على قوله تفارق الكذب فيكون النسب



فرضنا **للمناقب الجينية** وبنا الاستعار على جعل المستعار من افراد المستعار منه  
 بادعنا ان له قسما قسما متعارفا وقسما غير متعارف فلما لم يكن العمل مفهوم على جنس  
 امتنع ان يستعار لا متناع ان يكون له الفرد فضلا ان ينقسم الى متعارف وغير متعارف  
**قالت** المصنف ولان العمل لا يدل الا على عين من غيرا شعرا بوصف فلا استراك بين  
 معناه وغيره الا في مجزوء التعيين ونحو من العوارض التي لا ياتي شي منها جابها في الاستعارة  
**الا اذا تضمن نوع وصفه** الاولى نوع وصف لان الوصف مقتدر لا يتصلح الى اداء المعنى  
 المصدري في الحاق اليا المصدري والمراد بتضمن الوصف ان يكون الموصوف لازما  
 لتضمن نظر الى ذاته او بسبب اشتراكه بالوصف فان الوصف اللازم بمنزلة الموضوع  
 ويجعل الموصوف فردا متعارفا والمستعار له فردا غير متعارف هكذا ذكره وفيه  
 انه تكلف لا يوافق الاستعمال فان استعمال العمل في المشبه يدعي العينية لا يدعي  
 ادخالها تحت جنس وقد شبه السارح لهذا النوع فقال الحقوقي ان الاستعمالات  
 تعيضي وجود لازم فهو له نوع اختصاص بالمشبه فان وجه ذلك في مدلول الاسم شوا  
 كان علما او غير علمي كان استعارته والافلا هذا الكلام **لا نقول** فذلك من افراد المصنف  
 انه لا يكون علما الا اذا اشتهر بوصف لانه لا يبدل بالاستعارة من وجه شبه له فزيد  
 اختصاص بالمشبه **لانا نقول** قد فصل المصنف هذا الكلام بما لا يحتمل هذا  
 التوجيه على انه لا اختصاص لتضمن الوصفية بهذا المعنى الا ان يقال ما زلت من جنس الاول  
 وصفية واشتهار بصفية بخلاف العمل فانه يبدل فيه ذلك فلهذا الشرط في العمل  
 دون اسم الجنس **لحاشا** اسم فاعل من الحتم يعني الحكم جعل اسما لحام بن عبد الله بن الحشر  
 العمل في الكرم وما در اسم فاعل من صدر يعني طان حاشا اسما لمخارق الذي هو كرم  
 ليس له في الجوه سمي به لانه سمي به في الجوه قليل فسل فيه ومدركه  
 وخصان على وزن عطشان على التليغ يضرب به المثل وهو في الاصل صناد بغيره  
 يارنه والمناسبة ظاهرة **وقال** رجل يضرب به المثل في العرفا لهما من يوم اشركي  
 طبيا باحد عشره فلهما فسبك عن شرابه ففتح كفيه يشرب لهما بعه الى عدد عشرة  
 وخرج لسانه ليتم به الاشارة الى احد عشر فانقلت الظن وقويتها لما مر في تحقيق  
 المجاز وهو القرينة المابقة فينادر من قوله **وقرنتها** قرينة الاستعارة مطلقا  
 صارفة كانت او معينة او كليهما ومن ابي ان لا اختصاص لهذا القسم بقرينة الاستعارة  
 بل يجري في المجاز والكناية ايضا ولا ينكشف الداعي الى جعل قرينة الاستعارة المعجمة  
 منعقدة دون الاستعارة بالكناية بل جعلوا واجدا مما يصف فيها عن الحقيقة  
 قرينة والرائد ترشيحا وايضا لا يطرأ فوقه من استعارة قرينة متعددة وبين

الاستعارة

الاستعارة المجردة الا ان يلدن **انما امر واحد كما في قوله** رأت اسدا زيرجي واكثر  
 اي امران او امور يكونان معا قرينة **لقول** اي بعض الاعراب كما في الايضاح **فان تعافوا**  
 اي تتركوا يقال غاف الطعام او الشراب وقد يقال في غيرهما يفاقة ويعفها وعيفا فافا  
 متحركة وعيفا فافا بكسرهما كرهه فليست به **العدل** مقابل الظلم ولا يبعد ان يحتمل  
 على التوحيد كما شبه قوله تعالى ان الله يامر بالعدل والاحسان خص بالذكر لانه اول  
 الايمان **والايمان** جواب الشرط محذوف اي تجاؤون اليها وقوله **فان في ايماننا** انا  
 على الجرا اقيم معانته والنيان اما مع نور استعيرت للشيوف او الرماح لمعن وتخصيصا  
 بالشيوف كما هو المعروف واستعارتها من النار لان النار كما هو المشهور تنظور ليس للانظار  
 التليمة بنظور فتعلق الكرامة بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيان  
 الاله الحرب التي تشبهها في المعان لا حقيقة لانه يدل على ان الجرا التجارية في التسمية  
 عن الشيوف بالثارات التي هي جز الظلم والكفر في الشرع لطافة بيته وقد يقال من قران  
 قوله في ايماننا فان النار لا توجد بالايدي وفيه ضعف لا يخفى **ومعان** ملتبسة بكون المجموع  
 قرينة واحدة ليقابل قوله اول ذكره ويصح كونه قسما له كما في الشرح وفيه انه لا يبعد  
 قسما للواحد ولا يصح حمل الواحد على كونه البسيط لانه يبي الكرم واحد هي مركبات  
 واسطة وعلى اي تقدير تبقى واسطة معان غير ملتبسة بكون المجموع قرينة دون كل احد  
 بعيد **لقول** اي الجحري **وصاعقة** مجرور واورت او مرقوم موصوف بالطرف مستدرا  
 خصه تنكيي بنا والصاعقة هي نار ما يسقط من السماء **من نضله** بيان صاعقة اي صاعقة  
 هي نضلة جحمة صاعقة في الاستعارة والناشرا والمزاد صاعقة تامة من نضله وفيه  
 تحيلية فكان نضله صاعقة تحرق الاعدا والاول الظاهر والى الثاني هب السارح  
 والفتد ضد السيف على ما بينهم من القطع ونفس السيف مالم يكن له مقبض على يافى القاموس  
 فعلى هذا الحمل سيفه لاحقا فيضيه في كف الممدوح كانه لا مقبض له **تكفي** اي تنقذ  
**بنا** الى التعديدية اي تنقذ تلك الصاعقة **على اروس** جمع راس بقية واد بها ان كثر  
 له اعي مقام المدح **الافران** جمع قرن بالكسر وهو الكفر في الجماعة او مقام **عمن** تحاييت  
 حرف تحاييت رعاية للعاقبة اي انامله الحسن التي هي في الجود ومموم العطا تحاييت كذا في  
 الشرح في البيت استتباع حيث ضمن مدحه بالجماعة المدح بالتحا ومن يذكر نوههم  
 انه لا يلام في المقام ولكن ان جعل انامله تحاييت العذاب في نزول الصاعقة والناشرا  
 والمستور فيقيد التحاييت بالانامل والظاهر ان المزداد بنا الاصابع فكانه ارشد مزيد  
 البلاغة في الجماعة حيث يكفي للاقران انامله ولا يحتاج الى هلاكهم الى اهتد  
 الاصابع ولهذا عبر عن اروس لافران مع كثرتها جميع البقية وعن انامله الحسن جميع



الاشد اخصاصا بالحوار ان اشد بتجديد له من الموت فكل من كان اكثر علما او اشرف  
كان اولى بان يقال انه هذا الكلام **قال** الشارح ولا يخلو عن اخلال لان الصديق القابلين  
للشد والضعف هما العمل والعدل والقدر والعجز لم يستعدا ثم احدهما لاخر  
المقصود انه اذا اطلق اسم احد الصديقين على الآخر باعتبار اعتبار معنى قابل للشد والضعف  
فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة وافية  
بذلك هذا **اقول** هذا التشكيك في العبارة لضعفه عن حقيقة التشكيك فان  
التشكيك بالاشدية ان تكون الاشارة في بعض الزمان بعض فنقول الصديق ان في  
من فيه الموت والحياة وهذا قابل للتشكيك باعتبار الاشدية التي هي متفاوتة  
في الاشارة وذكر قلة العلم وضعف القوة لبيان تفاوت الحياة في الشدة وتفاوت  
اثارها التي منها العمل والقوة فكل من كان اقل علما او اضعف قوة فهو اتم الميت اولى  
لان الميت اتم للاشدية في الموت لانه ذال على الشدة دون الحدوث واقل علما اولى من  
الاقل قوة وكلما كان العمل فيه الكثرة والارادة القوة فيه ازيد كان اتم للحق اولى وانما  
والكثرة اولى من ازيد قوة هكذا استحق المرام ودع التشكيك للضعف من تحقيق المقام  
وكن مستقيضا من موهبة الملك العلم ولتسم هذه الاستعانة عنادية لكل طرف  
بها الاخر ومنها اي من العنادية الاستعانة **التشكيكية والتعليقية وهما ما استعمل**  
اي الاستعانة التي استعملت في ضد اي ضد معناها الحقيقي او تقضية كالمتر في باب  
التشبيه من قول القائل من له التماسك بمساحة فليح او تسمى **فوقه** بعد  
اليم اي انذرهم استعانة البشارة التي هي الامانة وما ينظر ستر في الخبر للاشدية  
الذي هو ضد هاديا داخل الانذار في جسر البشارة على سبيل التذكير وللنظم توجيهات  
اخر وهي انه امر بشي امره صلى الله عليه وسلم وانذارهم بشي به بالتبشير في الشرح  
صدره فيه ازالة لاساحة من الانذار فتكون استعانة التبشير للانذار بجماع كونها  
مزعومة بل صلى الله عليه وسلم وانهم من استعانة الانذار من يستمع التبشير لعدم  
مبالاةهم به فالاستعانة بجماع المسابرة في عدم الخوف منها وانهم في الجدل في الكتابات  
العذاب اليم كالمراغب فيه فانذارهم بشي به بالانذار من غيوب فيكون كالتشبيه  
فاحفظنا فاننا من افاضة العلم الجليل **وباعتبار الجاهل** يراد به وجه الشبه لانه سبب  
التشبيه وهذا جائزا لانه ادخل المشبه تحت جنس المشبه به ادق واجمع مع افراد  
المشبه به تحت مفهومه **فما ان** لانه اما **ادخل** في مفهوم الطرفين لم يستغن عن هذا  
التقسيم للاستعانة بجماع من ان وجه الشبه اما **ادخل** في مفهوم الطرفين او خارج عنه  
لان كل تشبيه لا يكون مبني الاستعانة على ان وجوب كون الجاهل اخص بالمشبه به بوجه

الاشد

الاشد اشارة الى ان الاروس مع كثرتها كانت قليلة بالنسبة الى اناهل الجنس لاحاط  
الانامل اياها وشملها لها تحييد مجموع المعاني الملتزمة التي جعلت قريته لارادة  
الانامل بالتحايت ذكر الصواعق وبيان اشار من فضل سيفه وحملها على اروس الاقران  
وجعل التحايت شغلة بعدة الانامل مع صميمه مقام المدح فان قطع النظر عن مقام  
المدح يحل المراءى في الاصابع فالتفسير بالانامل وترك صميمه مقام المدح يورث  
الدم **وهي** اي الاستعانة بتقويم باعتبار الطرفين وباعتبار الجاهل وباعتبار الاشدية  
وباعتبار للفظ وباعتبار اخر وفوقه وباعتبار اخر بالاضافة اي باعتبار اخر هو المقارنة  
بما يلزم شي من الطرفين وعدمها فيكون على اعتبار نظائر ونواقضه عبارة الايضاح  
هنا بدل قوله باعتبار اخر اعتبار امر خارج وعن ذلك كله وفيما بعد وانما باعتبار الخارج  
والشارح غفل فجعل قول المصنف فيما بعد باعتبار اخر شيئا توصيفا ففسده  
باعتبار اخر غير الاعتبار السابقة **باعتبار الطرفين** اي طرفي الاستعانة فيه مساحته  
او طرفي التشبيه وقوله فيما بعد كاستعانة اسم المعلوم بوجوده يدل على ان المقصود  
بالمقام الاستعانة بمعني المصدر وقوله ومنها التشكيكية والتعليقية وهما ما استعمل  
في ضد يدل على ان المقصود بالتقسيم الاستعانة بمعني المستعار وكما نبه على ان الاستعانة  
بالمعنيين بيان في هذه التقسيمات **فما ان** لان اجتماعهما اي الطرفين في شيئا يمكن  
**اجتماعهما** في او من كان شيئا فاجتماعهما اي ضلالتا **تدنيهما** استعانة الاحياء بنوعه الحقيقي  
وهو جعل الحيوان البدائية التي هي الدلالة على طريق وصول الى المطلوب **قال** المصنف  
والله اية والحياة مما يمكن اجتماعهما لاشك في جواز اجتماعهما **قال** الشارح  
والاوليان يقال الاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شي وفيه بحث لانه يجوز ان  
يكون اعتبارهم ان لا يحل استعانة الامانة للاحياء وقافية لعدم اجتماع الموت والحياة  
ففيه المصنف بما ذكره على معني امكان الاجتماع **ولتسم وقافية** اي المنسوبة الى الوفاق  
بمعني الموافقة **واما مضمون** الاستعانة الميت في الاية بفضائله لا يجمع الموت مع الصلاح  
ولذلك قال نحو اجيئنا في او من كان شيئا فاجيئنا **وكاستعانة اسم المعلوم** **لوجود**  
**لعدم** **فما ان** اي نفعه بالشيء ولا يوقف ذلك على عدم نفعه اضلا بل يمكن الاستعانة  
للتنازع في امر غير النافع في امر اخر باعتبار عدم نفعه **قال** المصنف من الصناد ان  
كان اقل من الشدة والضعف كان استعانة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان  
اقل علما واضعف قوة كان اولى ان يستعارة اسم الميت ولما كان الاوراك اقرب  
من الفعل في كونه خاصا بالحوار ان توقف افعاله المختصة به اعني الارادية على الادراك  
كان الاقل علما اولى بامر الميت او الجاهل من الاقل قوة وكذا في جانب الاشد لانه اذا كان



استماع وجوله في مفهوم الطرفين لما يتصور ان الذاتي لا يتفوت في الاختلاف ووجه  
 صحته ان ما سطرناه في آيات الماهيات الحقيقية دون المفهومات الاعتبارية  
 نحو قوله عليه الصلاة والسلام خير الناس رجل يمك بكفان فرسه **فما هي هتاه**  
 اي صوتا تسمع منه او صوتا يخافه من غدا **فما هي هتاه** اسناد طار الى الرجل مجازا اي طار  
 فرسه بسعيه اليها وسمته الجذب او رجل في شعبة في فنية يحيي ياتيه الموت يصبي  
 صلي الله عليه وسلم خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد او رجل اعترض  
 الناس وسكن في راس جبل في غم قليل تضع عنايته واستقل بالعبادة حتى يموت  
 استعار الطير ان تعدد الفرس والجامع **واجل في مفهومها** **والجامع** **بب** **العدو**  
**والطيران** **قطع المسافة بسرعة** **وهو داخل فيهما** اذ الطيران قطع المسافة بسرعة  
 بالجامع والعدو قطعها بالاقدم بسرعة او الاول قطع المسافة في الماء والثاني  
 قطعها في الارض **واعترض** عليه الشرح بان الرقعة غير داخله في مفهوم الطيران  
 بل هو مجرد قطع المسافة بالجامع فانيته انه في الاكثر بالسرعة هنا والشئ فرق بين العدو  
**والطيران** والافسان والفرس بان الاولين من جنس واحد هو المدور وقطع المسافة  
 وانما الاختلاف بالسرعة لانما تقبل الشدة والضعف وذلك لا يوجب اختلاف  
 في الجنس بخلاف الاسد والانسان فعلى هذا الاستقار تقسيم اخر هو ان الطير  
 اما من جنس واحد او من جنسين لكن في صفة ما به الاختلاف في الرقعة بل جعلنا ما به  
 الاختلاف نظرية ليجي على من نظر فيما سبق **او غير اجل** عطف على قوله انا اذا دخل  
 وغير اجل في مفهومها بحيث ان يكون دخلا في احدهما كما في تشبيه العدو  
 بالطيران في قطع المسافة بسرعة فانه اجل العدو واما الطيران كما خلق وقد  
 خالف بين تقسيم التشبيه باعتبار دخول وجه الشبه وخروجه وبين تقسيم الاستعارة  
 فقال في تشبيه تقسيم التشبيه ووجهه اما غير خارج عن حقيقة الطرفين او غير  
 خارج عنها فاجعل الخارج من احد الطرفين دخلا في القسم الثاني واذ اردت  
 تطبيقها فاجعل الدخول في الطرفين في ما ويل الدخول في احدهما وحينئذ  
 يندفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعارة الطيران للعدو **كما من استعارة**  
**الاسد للرجل** **الجامع** فان الشجاع خارج فيه عن الطرفين لظهور الاسد موضوع  
 للمقارنة **المقصود** **والشجاع** وصف له والمستعار له هو الرجل الموصوف بالشجاع والصفة  
 خارجة ولا يفتقر الى ما قاله الشرح في ايراد البلاغة من ان الاسد موضوع للتشجاعة  
 لكن في تلك الحقيقة المخصوصة لا للتشجاعة وحدها وايضا تقسيم اخر للاستعارة  
 باعتبار الجامع وهو اننا **العامية** منسوبة للعامية **وهي** **المستعارة** **للمستعارة**

ج

**بما عوريت اسد ابي** **او خاصية** منسوبة اليه الخاصة **وهي الحرية** اي الحرية  
 عن العانة او عن كل اخذ الا ان الخاصة يكونها سرعة سيرهم **والغاية قد تكون**  
**في نفس الشبه** **اي قوله** اي قول يزيد بن مسلمة عبد الملك يصف فرسا له **بما**  
**لوقد** اذ انزل عنه والي عنانه في فربيون منسوبة وقف مكانه حتى يعود اليه **واذا** **اي**  
**قوبوسه** القربوس متحركة ولا يتكسر الا بالضرورة وهو نحو الشرج على ما في القاموس  
 وفي القمح المعتمد الذي رايه القربوس للشرج فالقربوس مقدم الشرج ولا حاجة  
 اليه حذف مضاف **اي مقدم** الشرج كما هو في عبارة الشارح حيث قال **قوبوسه**  
 اي مقدم رجه وفي القمح القربوس للشرج **بفانه** **عندك** مصنع الشكيم كالشكيمة  
 الحديد المعترضة في فم الفرس **اي انظر الى** **الارض** يعني الى انظر الى الارض يعني  
 بالزايد للدلالة على كانه تاديه حيث يقف مكانه وان طال مكانه كما هو شأن الرايد  
 الحبيب يدل عليه ما قبله .  
**عودته** فيما اردت رجايتي . **اهماله** وكذا ان كل مخاطب  
 والمخاطب طالب الشفاء على خطر هلك اي مثله ذلك الرجل يريد نفسه في تعويده  
 فرسه كل مخاطب شبه هيمته وقع الثوب في ركبي المصنعي تمتد امخددا ايتي  
 بجانب ظهره فاستعار له الاحتباب وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقه بئوب او غيره  
 على تلك الحقيقة **وقد تحصل الغاية بتصرف في القافية كما في قوله**  
**ولما قضيتا من مني كل حاجة** . **وسم** بالاركان من هو مكارم .  
**وشدت** على ذم الحارثي ركانا . **ولم ينظر** الغادي الذي هو راسع .  
**اخذنا** باطراف الاخاديد بيننا . **وسالت** باعناق المطي **الاباح** .  
 التمسح كالمسح المهارى كالغصاري والحواري جمع المهرية وهي الناقة المنسوبة اليه  
 منتهى من حيث ان يظن من قصاصة والاباح جمع ابطح وهو ممشي المانية وقاق الحصى  
 والنظر محركاتي يعني لا تنظر ربيد لما فرغنا عزاء امنا منك الى ومخا اركان البيت  
 عند طواف الوداع وشدة نا الرجال على المطايا وارحلنا ولم ينظر الغادي الذي هو راسع  
 للاستيحال اخذنا في الاخاديد واخذنا المطايا في سرعة السير استعار السيلان للسير  
 الحثيث في غاية السرعة للاكمل والتبني فيه ظاهر عماي لكن قد تصرف فيه بما افاده اللفظ  
 والغاية اذ **الاسد** **الفعل** يعني سالت الى **الاباح** **دون** **البحر** او اعنا قناحي افاد  
 انه امتلات الاباح من الابل كما في سرجار فانه انما يستند الجريان الى النهرا اذ  
 من الما بحيث لا يتميز من الماء **وادخل** **الاعناق** في الشرج حيث جعلت الاباح مائلة  
 مع الاعناق فجعل الاعناق سايرا سايرة الى ان سرعة سير الابل وبطوه انما يظهر ان



عالمنا في الاغواق وتبين امرها فيه وتبين اجزا يستدل اليها في الحركة وتبينها في التقاد  
والخفة هذا ما ينظر في هذا المقام ولا يخفى ان الجاهل من السبل يكون باخذ امر يحفظ  
العريق من العرق فجعل الاحداث كاحد من طرف منه واحد من الصالحين  
تسبها عليهم سبلان المطايا بعد جعل سبلان سبلان صرف دقيق بلغ التشبيه  
مع مرتبة يخص بها اخر الحواشي ثم انه يمكن حمل التشبيه على ما خلاص في اصله  
بان يقال لم شبه السير بالسبل في الزمرة بل تشبيه المطايا وهي الابد التي لنا لول السبل  
ينفس السبل في الاتصال والحرارة والشفرة وتشبيهه اعقابا المرتبة المصرفة  
بما يجري على السبل ولا يخفى ان هذا التشبيه مركب مفيد في غاية الذقة ولكن  
ان تربد بالباطح الطرق ليكون من تشبيه الطرف بالباطح بعد تشبيه السبل  
بل السبل في الزمرة فيكشف تشبيه السير بالسبل بضم تشبيه الطرق بالبطح  
اليه رقة وخصوصا **قال** المصنف وقد تضمن هذا الغرض بالجمع من عدة استعارات  
لا يخفى الشك بالمثل بل كافي قول **امر القيس**  
وليت كوج البحر مخرج سدوله . على باق اع التوم ليتسكن .  
فقلت له لما تطحن بصلته . واراد ان اعجاز اوتي كمثل .  
الايمان اللين الطويل الاجل . يصح وما الاضنيح بان مثل .  
اراد وصف اللين بالطول فاستعار له صكنا ينطبق به اه كان كل ذي صلب يزسد  
في نبي في طوله عند تقطيعه ثم بالغ في ذلك بان جعل له الحمار يرد بعضا بعضا اذاف  
انه يصعب بالثقل على قلبه ساهج والشد والمثقة له فاستعار له كلالا اي صدد  
ابوية اي يثقل فيه هذا الكلام **قال** التارح والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة  
بالكتابة كاليد بالمال يعني ليس بما نحن فيه من الاستعارة المصروفة ولا يخفى ان  
التقسيم الى الغامية والخاصية بما يجري في الاستعارة بالكتابة ايضا لانه داير على ظهور  
الجامع وغرابته فلا يجد ان نصير الاستعارة بالكتابة في اللين باعتبار تشبيه  
المتبدل بالانسان باعتبار شيوخ خطابه غريبة تجمع عدة استعارات تخيلية فتكون  
البيت نظرا لما نحن فيه وتبينها على غير بيان هذا التقسيم فيه والاستعارة باعتبار  
الثلاثة اي المستعار له والمستعار منه والجامع **سنة اقسام** لان الاستعارة التي  
جامعها عقلي وليس طرفا بنا حسيين جامعها امعقلي وانما جاتي وانما تختلف بعضه  
جتي وبعضه عقلي **سنة** ثلاثة اقسام احراشا واليها اولا ولا يخفى ان استعارة  
العقلي الخبي يبغي ان لا يجوز عند من لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول فكيف يهاهدها  
وقوفه في القرآن على ما سجد ذكر المصنف وان ما جعله تقييما باعتبار الثلاثة تقييما

سنة

تقسيم باعتبار الطرفين وهو ان الطرفين اما حسيان او عقليان او مختلفان  
وتقسيم باعتبار الجامع ثلاثي وهو ان الاستعارة جامعها اما حسي او عقلي او مختلف  
تقييما وتما تقييما باعتبار الثلاثة ووجهه خفي والاصفا لكل مرتبة والاشبه  
خرجه **وقد** جعل السكاني هذا التقسيم حاسبا لاهمال ما وجهه مختلف ويغذر  
له تارة بانه لم يوجد له مثال في الترتيل وقد استعمله وانه بانه داخل باعتبار  
فيما وجهه جتي باعتبار فيما وجهه عقلي ولما كان جعل الاقسام ستة محالفا  
لما ذكر استدلال عليه بقوله **ان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي خفي**  
**فاخرج لكم مجالا جسدا له** حول الحوار بالهم من صوت البقر والغنم والقطا والنعام  
**فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله من خلقه**  
الحلي لفتد وبالفن ما يزين منه من نصوص المقدمات او الحمار جفته حلي كيدني  
او هو جمع والواحد حلية كطبية **القط** بالكسر اصل بقر والهم تشبث الكتاب  
القطبية بالهم على غير قياس **والجامع الشكل** لوجه ترك الحوار والجمع جتي يترك  
بالبقر لوجه اريد ترك وفي كون الآية استعارة جت اه جعله حوار صريح  
في انه لم يكن محلا اذ يقال لبقر اه جعله صوت البقرة وقد ابدل من بدل  
الكل فظاهر انه ليس عين المحل فلاحالة المزايا بالمحل بل المحل وهو نظير  
حتى يتبين لك الخط الابيض من الخط الاسود من الخط فان بيان الخط بالخط اخرج  
من ان يكون استعارة الى التشبيه فكذا ابدل جعله حوار من مجالا اخرج  
من ان يكون استعارة فهو تشبيه بليغ محمل ذكر فيه وجهه المشبه ووجه  
الطير ضعف ترك المصنف من التشبيه المحمل ما ذكر فيه وصف المشبه ووجه  
وبه طهر ضعف ترك المصنف بناء على عدم الظفر به في كلامه كاذن الشارح ومثل  
الشك في هذا التقسيم بقوله تعالى واشعل النار شيئا فان لا في المستعار منه  
هو النار والمستعار له هو السيب والجامع بينهما هو الانبساط ولكنه في النار  
اقوي والطرفان حسيان ووجه الشبه جتي هذا واعتذر المصنف عن ترك  
التشبيه به بان فيه تشبيهين الاول تشبيه السيب بسواظ النار في البياض  
والاشارة وهذا الاستعارة بالكتابة الحقيقية تقسم مع التمثيل من انكاري  
لان كلامه في الاستعارة مطلقا والثاني تشبيه انتشار السيب في الشجر باستعارة  
النار في رعة الانبساط مع تعدد تلافيه ومدة الاستعارة مفرجة لكن الجامع  
منها عقلي هذا او يحج عليه ان الزمرة كالانبساط حسية وتعذر التلافي  
عقلي فالجامع مختلف لكن الوجه لا يضر ويحج ايضا انه لما كان الاستعارة الذي



فزينة الاستعارة بالكناية مستعارة للانتشار المدكور وهو امر محقق فقد وجد  
 الاستعارة بالكناية بدون التخييلية وسيصريح في فصل الاعتراضات على الشك  
 انه باطل بالاتفاق لكن المصنف ما ذكر هنا فانه يوجد المكنى عنه بدون التخييلية  
 ويحجج على الشك ان المستعار منه هو المكنى عنه وان النار لان الاستعارة بالكناية  
 عند هو المشبه المستعمل بالمشبه به نعم في نذهب الشك من الاستعارة  
 بالكناية هو المشبه به المستعار المشبه على سبيل الرمز وسبيل تحقيقه **واما**  
**معلي** قيم لقوله اما جني **في لوليه** **لم الليل** **تسبح** **في** **النهار** **اي** **تسبح** **منه** **النهار**  
**ان** **المستعار** **منه** **كش** **بجلد** **عن** **في** **النهار** **والمستعار** **له** **كش** **النهار** **عن** **مكا** **الليل**  
 ونوضح الغاطلة جعل المستعار له كشف الفؤاد كشف النهار لان النهار زمان  
 كون العالم مضيا والليل زمان كونه مظلم لا يسلم هذا الزمان عن الاحويل  
 الفؤاد عن وجد الظلمة منه على ان تغلق الشك بالنهار يجوز حقيقة شمس الفؤاد  
 الاولي ان تقول من ظلمة الليل مكان قوله مكان الليل لا ليس المستعار له الكشف  
 فمن مكان الليل بل عن الظلمة فلا يلزم في قيام البيان وان يمكن تفحصه بحله  
 محاذ عن الظلمة ولقد شبه بالهدول عن عيان المفتاح والنج عبد القاهر حيث جعل  
 المستعار له والمستعار منه الظهورين على انه لا ينافيه الشك المتعدي لجعل المستعار  
 منه الظهورين على انه اظهر اثاره من الجلد والمستعار له اظهر الليل من النهار  
**وهما** **اي** **الكشف** **والمستعار** **منه** **ظهور** **من** **الليل** **والمستعار** **له** **ظهور** **من** **النهار**  
**ان** **على** **اخر** **اي** **حصول** **امر** **عقيب** **امر** **اذا** **او** **عالم** **اكثر** **ظهور** **الشمس** **على** **كش** **الليل**  
 وترتب ظهور الظلمة على كشف الفؤاد وهذا يخالف ما ذكره الشيخ عبد القاهر والشك  
 ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لكن زيف ما ذكره ابان شمس النهار من الليل  
 يستتبع ظهور الليل من ضوء النهار وزيفه المصنف ايضا بان المصنف على ظهور النهار  
 من ظلمة الليل لا بصار الا اظلام فيقتضي ذلك ان لا تعقب بقوله فاذ امر مظهر  
 بل بقولنا فاذ امر مبصرون واستصعب الاشكال حتى انما البعض الى التعسف فقال  
 عبارتهما محمولة على القلب والمراد ان المستعار له ظهور ظلمة الليل من النهار والبعض  
 الى التكلت بجعل ظهور النهار من ظلمة الليل وتمسك في زود الظهور بمعنى الروا  
 بقول الحماني . **وذلك** **لكن** **عاري** **ابن** **ربطة** **ظاهره** **حيث** **فسره** **الامام**  
**المروزي** **براي** **ل** **وقول** **ابي** **ذويت**  
 . **وعبرها** **الواثون** **لبي** **جها** . **وتلك** **شكاه** **ظاهر** **عنك** **غارها**  
 وجعل من في قولنا ظهور ظلمة الليل من النهار بمعنى عن وذكر الشارح العلامة ان

الشيخ

الشك قد يكون بمعنى النزع نحو سكت الاحب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو  
 سكت الشاة عن الاحب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والشك الى الشافي  
 وغيرهما الى الاول فاستعمال الفا التي للتعقيب بلائحة في قوله فاذ امر مظهر  
 على قول غيرهما وانما على قولنا فاما صح من جهة انما موضوعه لما يعبد في العادة مترسبا  
 غير مترسخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات وربما يطول الزمان بين امرين  
 ولا يعبد الثاني مترسبا لان العادة كانت تتقوى طول من هذا فيستقطره الشك  
 بالعدم فيجعل الثاني غير مترسخ ويستعمل الفا في هذه الآية على قولنا فاما صح  
 حلا فاذ امر مظهر على ظلمة بعد اخرج النهار من الليل وزوال النهار وهو ان كان  
 مترسبا عن الاخراج بساعات النهار لان العادة تتقوى ان لا تتقوى مثل هذه الاضياء  
 الا في اضاف هذه الساعة ولا ياتي الاظلام الا بعد مدة فيجعل الليل لا يمانه على خلا  
 العادة كانه فاجعيت اخرج النهار من الليل بلائحة ثم لا يجي ان اذا المفاجاة  
 انما يقع اذ حصل الشك بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل مفاجاة دخول الليل  
 فانه يستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال كثرت الكون ففاجأت  
 الانكسار لان دخول الظلام غير حصول الظلام فتكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع  
 ضوئهم كنسبة الانكسار الى الكسر فليكن جعل الشك بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه  
 وايد كلامنا بعد هذا التوجيه بوجوه اخرها ان التي انما يكون اية اذا الشك  
 على نوع استعجاب واستعجاب بحيث يقتضي نوع اقتداره ذلك انما هو مفاجاة  
 الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار وثانها ان ظهور النهار من الليل  
 انشأ بظهور المشرق الابيض من الجلد السواد الذي ربما كان اسود مظهر من ظهور  
 وثالثها ان تحقيق وان كان يقتضي طريق الضوء على الظلمة بمنزلة التبريد في المعارف  
 المتبادر الى فهم القامه عكسه ذلك حتى كانت يعقب دون ويعدون من جهة الضرورات  
 ان الظلمة هو الذي يطر على الضوء ليست بمنزلة لبا من له وينكشف عنه فيظهر جليا  
 الليل لبا **واقول** بعد ما سمعت الاستقصاء في ترجيح قولنا وترتيب قولنا  
 غيرهما حتى كاد يتقلب القول بالقلب ان فهم الظلمة بعد انقضاء النهار من قوله فاذ امر  
 مظهرين بعيد من النظر ويترتب منه انه يترب على شمس النهار من الليل لا على زوال  
 النهار على انه يعني التكلت فيما ذكر من تفصيل عدم التراخي وما رده قول الغرانيه  
 حينئذ لا يحسن حديث مفاجاة الظلمة لانه انما يستعمل فيما توقع فيه تراخ ولا توقع  
 حدوثه وليس حدوث الاظلام بعد ازله النهار خلافا المتوقع حتى يقع ذكر المفاجاة  
 ويمكن دفعه بان مفاجاة الاظلام انما ترتب على شمس النهار من الليل وهو بعد و







اصولية والحال ناطقة استعارة تبعية فلذا قالت البد السند والشارح المحقق في شرح  
المفتاح يريد صاحب المفتاح بامر الجبريل بما لم يفهم غير شخص ولا مشتمل على معنى  
بذات فيدخل فيه نحو رجيل واسد وقيام وقعود ويخرج عن الاسماء المشبهة بمفعول  
وانما الزمان والمكان والالة **قالت** الشارح وتبعه السيد المراد بامر الجبريل ان  
الحقيقي والحقيقي اي المتناول بامر الجبريل ليس اول نحو ما تم فان الاستعارة فيه اصلية  
وفيه نظير لان الحاله متناول بالمتناهي في الوجود فيكون متناولا بصفة وقد استعير من  
المتناهي في الوجود لانه كالجود فهو كاستعارة شي من مفهوم مستوف لمفهوم مستوف في الوجود  
شي من المشبه والمشبه به لان يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة فينبغي ان يعتبر التشبيه  
بين العنيتين المصدرين ويجعل الحاتم في حكم المشتق فيكون متناولا بالاستعارة  
التبعية دون الاصلية **فأصلية** اي فاستعارة اصلية لانها ليست تابعة لغير  
اولاها اصل الاستعارة التبعية **كأن** وقيل هنا لان اسم الجبريل والاستعارة  
على تقدير استعارة المتناهي في الوجود الجبريل والفرق الشديد **ولا** اي وان لم يكن  
اللفظ اسم جبريل **فتبعية** اي فالاستعارة تبعية والتشبيه قوله **كالجبريل والتبعية**  
**بانه** كاسبق وقوله وما يشق منه عدول عن قوله المفتاح والصفات لعدم تناول  
الصفات لان الزمان والمكان والالة بالاتفاق وتعريف الصفة بما دل على ذات  
فهمه في غاية الانعام باعتبار معنى هو المقصود لا يتناولها لانها امتازت عن اسم الزمان  
والمكان والالة بلها اسم الذات فان الذات المعبرة في ذلك الثلاثة لها تعريف مشترك  
والزمانية والالية كذا قالوا ولا بعد ان يقال المعنى ناقم بالغير والمبتدأ ومنه  
ان يقوم بالذات المذكورة فامتازت الصفة بهذا الوجه ايضا من هذه الامتيازات  
نظروا يجوز ان يكون ما وضع له اسم المكان وان فعل بها وكان هذا هو الجواب  
تعريف الصفة هذا غير صحيح لا تنقله بولاد الاسماء على ما نقله الشارح وبهذا الظاهر  
ان تشبيه السند على دعوى الانتقاض ليس في موقعه وانما ان كان عليه تعريف  
بالانتقاض ودعوى ان الانتقاض زعم منه والنسبة اليه فريه بلا مرية فاجري دعوى  
احاطة بالنبي وهذا الكلام وقع في البين فليرجع اليه ما كان فيه **فتبعية** الاستعارة  
الاصولية كالتبعية بحسب القسم العيني فاما فالاصولية استعارة اسم جبريل غير  
مشتق او حرف واستعارة احد هما الغير هما والوقع كل من قسمي التشبيهين **فتم**  
الاول وذلك لان اعتبار الاستعارة في المصدر والمشتق يقتضي ان يكون لكل من  
المستعار منه وله مصدر او متعلق والحرف فالقوم زعموا ان استعارة المشتق  
باعتبار استعارة المصدر يعني مصدره **والاستعارة** من المستعار فيلزم الاستعارة

بالمشتق

في المشتق بحكم رتبة استعارة الماخوذ من غير تشبيه يعني المشتق يعني من غير استعارة  
المشتق واستعارة الحرف لما يستعار باعتبار استعارة لفظ جعل الواضع معناه الالة لوضع  
الحرف لمعانيه الغير المتناهية فانه وضع اللام لكل عليه مخصوصة ملحوظة بين ملة ومفعول  
بلا خطتها بمفهوم العلة فيستعار لفظ العلية لمفهوم ترتيب شي على شي لتشبيه الترتيب  
بالعلية فتستدرك تلك الاستعارة في استعارة اللام من العلية مخصوصة ملحوظة بين  
عله ومفعول لترتيب مخصوص كذلك وهذا هو المراد بتعلق معنى الحرف حيث قالوا اعتبر  
الاستعارة اولاً في متعلق الحرف وهذا امسك جداً اذ لا يخفى على مستعير لمشتق او حرف انه  
لا يتكلم اولاً بالمصدر والمتعلق الحرف ولا يستعار شيئاً منها وهذا هو الذي يليق بالسكاني  
ان يجعله وجهاً لرد التبعية اليه **المكبنة** والذي عاين اليه هذا الدعوى على ما نقله الشارح  
عنه ان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفاً بوجه الشبه  
او بوجه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصح الموصوفية للحاق اي الامور المختصة  
المقتضية الثابتة كقولك جنم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة  
لكونها بخدة غير متغيرة في اسطة دخول الزمان في مفهومها او غرضه لما دون  
الحرف وهو ظاهر وانما الموصوف في نحو جنم ابيض وبياض وجوده في غير محرابه  
اي رجل جنم **واعترض** عليه بوجوه بعضها في الشرح مرورنا ومحمد فيما نقله عن سيدي  
الحواشي وهي ان الزمان نفسه يقع موصوفاً فيقال زمان طويل وكذا غيره من الامور والغير  
المقتضية للحركة وان المدي والحروف والافعال لا يقع مشبهاً بها ومقتضى الدليل هو انه  
يمتنع وقوع مشبهة فلا ينطبق الدليل على المدي وان الدليل لا يتناول انما الزمان  
والمكان والالة لا يقع موصوفات فيقال تمام واسع ويحسب فيصح ومنبت طيب والآه  
فيما تبعية وان خصوصاً المشتقات بالافعال والصفات اذ لا شك في ان اولها بالحق  
مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضرباً سدياً كان المعنى في تشبيهه ضربه بالمضرب  
هذا وفي عدم تناول دليلهم اسم الزمان نظر لظهور قوله الزمان في مفهومه **وقد**  
اندفع الاعتراض الثاني بما حققناه لك من ان المستعارة في الاستعارة التبعية يجب ان  
يكون من جنس المستعار منه فيلزم في اجاب الاستعارة التبعية في الافعال والحروف  
ودعوى انها تقع مشبهة كما هو مقتضى الدليل حتى يطبق الدليل على المدي فلا يدعي عليه  
انه لا يصح المعنى الغير المستعمل بحمله محمولاً عليه لا يصح لكونه مفعولاً ولا مجروراً  
وانه اذ احكم في المشبه بكونه مشاركا للمشبه به لا بد ان يجعل مدخول الكاف او مفعول  
المشاركة فلا يصح الحروف لكونها مشبهاً بها وان لا يصح الفعل ايضا لكونه مفعولاً  
او مجروراً بحرف الجر فيتم بهذا الوجه ايضا امتناع استعارة اتصال **وقد** السيد



استدراك التشبيه يستلزم اولاً كون المشبه موصوفاً بوجه الشبه والمشاركة للمشبه به  
فيه ويلزم منه تبعاً وصف المشبه به بالمشاركة للتشبه وزاد في وجوه النظر انه يجمع جعل الصفة  
تحتكم عليها لان المعبر فيها حدوث ونسبة وذلك ما نسبته اليه وذلك لحدوث نسبة  
تعيينه به غير مقصودة بالاصالة من العبارة وامرجت من ذلك الامور بحيث صارت كشي  
واحد فجاز ان يلاحظ ان حجاب الذات لاصالة ويجعل محكوماً عليها بملاحظة ما ضد ذلك  
فهو مما جعل محكوماً بها باعتبار نفس فهو مما كان في سائر المهنومات الكلية وذلك ان  
الحكم عليه وبه على الذات المعبر فيه كاذن غير ظاهر وذلك ان تنوع مناهة عدم التقدير  
للموصف البصري ويبدو سوي مادته الشارح انواراً حدها انه وصف في هذا الدليل  
تعالى الافعال والصفات بكونها متكررة غير متغيرة اليه غير ذلك فلا يكون عدم الثبوت  
ما يتجلى من الوصف وما يثبت انه لا معنى يكون البياض مقترراً حين التعبير عنه بلفظ البياض  
غير متغيرة اليه غير ذلك فلا يكون عدم الثبوت حين التعبير عنه بالبياض وذلك ان تعاقب  
المصداق وايضا معروضة للزمان وايضا لم يظهر وجه عدم تحقق معاني الحروف التي لم  
يدخل فيها زمان ولم يعرض لنا ايضا **فان** الشارح فالاولي ان يقال المقصود  
الاهم من الصفات واما الزمان والمكان والالة هو المعنى القائم بالذات لا تفرد الذات  
وهذا اظهر فانه ان المستعار صفة او اسم مكان مثلاً ينبغي ان يعتبر التشبيه فيها  
هو المقصود الاهم فانه ان زاد اولي ما يمكن ان يقال بمبالغة في قوة هذا الوجه ولم يرد  
الاشارة الى امكان تصحيح ما ذكر القوم لانه ظاهر الفساد **وتحقيق** الاول ان يقال  
ما سوى المعنى المصدرية مشترك بين المعنى الحقيقي والمجازي في المشتقات فلا استعارة  
عند التحقيق لانه في معنى مصدرية اليه معنى مصدرية فالأخرى باعتبار ان تعتبر هذه  
الاستعارة في المصدر احراراً لما دخل في الاستعارة عن الاستعارة او يقال اعتبار  
الاستعارة في المصدر يكون تحصيل مجازات المشتقات بالاستعارة كتحصيل حقايقها  
ويكون التماسك بين المجازاة والحقايق مرهياً **والسبب** السبب السبب بالانفصال  
عن القوم تغير الحقايق بالامور المتقدمة الثابتة المقابلة للمجودة وجعله من طوائف  
الشارح ومن تبعهم من شارح المتعاقب **وقال** المراد بالحقايق كالذوات في بعض استعمالاتهم  
المفهومات المستقلة الغير الملاحظة للغير تبعاً كما في الحروف والنسب المعبر عنه  
بمهنومات الافعال فان تعاقب الحروف الاله لتعرف حال متعلقاً بغير الحروف قصداً  
ونسب الافعال الاله للملاحظة طرماً من الحدث المعبر عنه فهو مما والفاعل الخارج  
غير متعلقة بالملاحظة فلا يجمع في المعاني الحرفية لانه يصير منها به محكوماً على  
بالمشاركة للتشبه وكذا المعاني الفعلية لانه يجمع معنى الفعل من الحدث والنسبة

والزمان غير مستقل بالملاحظة لدخول النسبة فيها والحدث وان استقل لكن اعتبر  
بذلك مستنداً فلا يجمع لان يجعل مستنداً اليه لان لا يكون مستنداً او مستنداً اليه  
معاني التشبيه الثابتة وان يكون مستنداً اليه لنسبة قائمه مع كونه مستنداً للنسبة غير  
ثابتة نحو العجب في ضرب زيد اعزاً واما الصفات واما الزمان والمكان والالة فلا يجمع فيها  
مادون القوم والوجه مادون الشارح هذا يتبع كلامه بعد حذف ما طوله من تحقيق معاني  
الحروف والافعال اعتماداً على اشتباه في بصرانيه ونبوغ تحقيقه الفاتية في شرح الزمالة  
العندية لنا وذلك ان نقول لما لم نصح الاستعارة عن المعنى المطابق للفضل اعرضوا عن استعارة  
انه الاستعارة من المعنى القضي كاستعارة التي من لا يملكه واعتبروا الاستعارة في المصدر  
ولم يردوا بالفضل بين سائر المشتقات والفعل في الاستعارة بعد كون الجميع من فروع المصدر  
وبالملاحظة يحتمل ان يجعل معاني الحروف والافعال محكوماً عليها بالمشاركة بالملاحظة بالخاصة  
الفعلية والحرفية والاستعارة بهذا الاعتبار هو من الحكم بالاستعارة في المصداق  
الحروف اذ لا يباينها الواقع واذا لم يجز التشبيه والاستعارة بالاصالة في الفعل **وتحقيق**  
يشق منه وفي الحروف **فالتشبيه في الاولين** يعني المصدرية ان التشبيه في الاولين  
بمعنى المصدر لانه لان الفعل يستعار فيجب ان يعتبر في استعارته التشبيه بمعنى المصدر  
وكذا الحال في قوله وفي الثابت لتعلق معناه ونوعه ظاهر مما حققناه لك من المستعارة  
له في الاستعارة التبعية كالمستعار منه **وتحقيق** وفعله بان التشبيه بمعنى المصدر ضرورة  
يستلزم التشبيه له ضمناً فان المشبه به صريحاً شبهه ضمناً لان التشبيه لا يمكن الا ب  
جانب واحد وان كان ما يلزمه من المشاركة من الجانبين **فان قلت** هل تجري الاستعارة  
في الافعال باعتبار التشبيه في متعلق النسب المعبر عنها والاستعارة فيما فسر في  
في الافعال **قلت** لا يمكن الا ما قال السيد السند من ان نطلق النسبة التي هي متعلق نسب  
الافعال لم تشبه بهي يصح ان يجعل وجه شبهه بخلاف متعلقات الحروف من الابد  
والانتهى والظرفية اليه غير ذلك فاننا انواع مخصوصة يمكن لنا احوال مشهورة لان متعلق  
النسبة الجزئية المعبر عنها في الافعال وهو النسبة اليه الفاعل لنا احوال مخصوصة يمكن  
ان يشبهها بما نسبته الفعل اليه الالة وتنزل منزلتنا فيستعار لنا لفظاً بل ان النسبة  
جزء معنى الفعل فلا يستعار منها بخلاف المصدر فانه لا يستعار من معناه الفعل بل يستعار  
من معناه نفس المصدر ويشق منه الفعل ولا يمكن مثله في النسبة وهو ما يفرد في  
الافعال من الاستعارة بالتعبير عن الماضي المضارع والعكس ان يشبه غير الحاصل بالخاصة  
في تحقيق الوقوع ويشبه الماضي بالماضي في كونه نصب العين واجب المشاهدة من استعار  
لفظ احدهما **والاخر** **قال** السيد السند فلي هذا الاستعارة في الفعل على قيمته احدثاً



ان يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل ويستعمل له اسم ثم يشق منه فعل بمعنى ضرب  
 ضربا شديدا والثاني ان يشبه الضرب في المستقبل بالعرب في الماضي في تحقق الوقوع فيستعمل  
 فيضرب ليكون المعنى المستدري موحدا في كل واحد من المسببة والمشببه به لكنه قد  
 في كل منهما بقية معارز لبقية الآخر فصح التشبيه لذلك وفيه ان الضرب حقيقة في كل من  
 الضرب في الماضي والاضرب في المستقبل فكيف يتحقق استعارته من احدهما للآخر حتى يلزم  
 الاستعارة بتبعية في الفعل وفي الثالث **المعلق** معناه عطف على قوله في الاولين  
 بمعنى المصدر يعطف معولين لعامل على معنى ان له بحرف عطف واحد ولا مشاحة فيه  
 اما المشاحة في العطف على معولي عاملين والمترادف بالثالث الحرف لانه ثالث لا يجري فيه  
 الاستعارة لا يتبع من الفعل وما يشق منه والحرف ومن الجواب القول بانه ثالث  
 اقام الكلمة وقد حقت مرادهم بمعلق معناه لكن المصنف حمله على المعلق الخواص  
 الذي لا يدل الحرف على المعنى الا بعد افعال كالحجور وفيه وجه وجعل المحرور  
 لما يقدر التشبيه فيه مشاحة لان تقدير التشبيه في معناه كما يفيد قوله في الاولين  
 بمعنى المصدر وما ذهب اليه المصنف غير صحيح لان النغمة في زيد في نغمة لم يستعمل  
 لشي عند المصنف لانه لا استعارة للمشببه عند كل هي مشبهة بها وضعت له  
 وقصد تشبيهها بنظر واضمح في النفس وجعل استعماله في قرينة على هذا  
 التشبيه **يقدر** اي التشبيه في نطق الحال والحال باطمة **لكل الدلالة**  
 متعلقة المستقير في تقدير ويجوز تعلق الجار بالمصدر للعامل بالمصدر **بالنطق** اي  
 بقدر التشبيه له لانه الحال بالنطق في ايضاح المعنى ثم تدخل الدلالة في جمل النطق  
 بالنطق وقيل فتستعار له لفظ النطق ثم يشق منه ما يشق فتكون الاستعارة في النطق  
 اصلية وفي ما يشق منه تبعية ويرد عليه انه هناك ما يعني من تلك الاستعارة  
 للتبعية وهو كون النطق بجار امرا في الدلالة التي لازمة لان حاله لانه لا يحرك  
 صوت لا يستحق ان يسمى نطقا ولا يدفع بمادته ان ادع من انه لا يكون جوار ذلك لكن  
 ان الجوار لا ينبغي احتمال الاستعارة فانه اذا اندفع في مقام الجوار علاقة متعدي  
 فذلك العمل بانه شئت لان كلنا في ان الاستعارة التبعية تكلف لا رضى به احكام  
 من غير اضطرار ولو لانه نقل انه استحسن هذا الجواب منه من قال ان الدلالة  
 لازمة للنطق فلا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليهما مجازا ثم لا باعتبار ذلك المذهب  
 وازالة اللام من غير قصد له تشبيه فيكون استعارة حملت كلامه عليه وفي استعارة  
 النطق للدلالة استنباح اخر وهو ان ايضاح المعنى ليس صفة للنطق بل صفة للدلالة  
 به دالة الحال دالة النطق والنطق يستحق ان يشبه به الحال والنطق يستحق ان يشبه

هو الحال

في الحال وفي **لام التعليل** عطف على قوله في نطق الحال نحو النطق **الفرع**  
 ليكون **لام عدوا** و**حرف العداوة** عطف على قوله للدلالة والحزن بعد الالف  
 بعلة اي الالف عطف على قوله بالنطق ولا يخفى ان التشبيه في لام التعليل مطلقا  
 لا يقدر العداوة بعلة **قال** وفي ان يقال وفي لام التعليل نحو النطق **الفرع**  
 ظاهره ان كنت من اهله وهذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام الكشاف حيث قال  
 يعني التعليل في اللام وازد على طريق الجواز لانه لا يكون له الالف لانه لا يكون  
 له عدوا وحرنا وتكن المحبة والتبعية غير ان ذلك لما كان نتيجة التعليل وقرينة شبيهة  
 بالذات الذي يفعل الفاعل لاجله لكنه حينئذ يخرج عما هو فيه من كون الكلام استعارة  
 تبعية لانه كونه استعارة بالكتابة وتحقيق الاستعارة التبعية فيه على ما قالوا انه شبه  
 ترب العداوة والحزن على الالف لانه لا يكون له الالف لانه لا يكون له الالف  
 للدلالة على ترتيب العلة الغايية الذي هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية  
 والعرضية وتبعية في اللام هذا وفيه بحث لان الترتيب في المعلول لا العلية  
 فلا مشابة بينه وبين العلية حتى يستعار له اللام واما تفصح هذه الاستعارة لو كان  
 وضع اللام للمعلولية والترتب ومدخول لام العوض وان كان معلول من وجهه وعلوه  
 من وجهه لكان لم يقل احد ان وضع اللام للمعلولية بل اتفقا ان اللام بعلة مطلقا لانه  
 عليه العلة الغايية للالتقاط **ومد** اي فيهما اي الحال ولكن ان تحلل القديرة  
 النسبة الى الفاعل فيكون الفاعل مدارا القرينة لانفسها في الاولين اي الفعل  
 يشق منه بخلاف الحرف فان قرينه غير منصوطة على ما قالوا ولانه لا تفاوت فيه بين قرينة  
 وقرينة حتى يجعل النطق مدارا على ما يقول **الفاعل** هو نطق الحال **لكذا** فان النطق  
 الحقيقي لا يثبت للحال او **المفعول** المتبادر منه المفعول به نحو قول ابن المعتز في نوح ابنه  
 خلع المقتدر لفساده من الخلافة ونصب وقام بالخلافة كما ينبغي جمع الحق لنا في عام **قال**  
**البحر** و**اجي** **لما** هو بالفتح والكر الجود والكرم **لكذا** في القاموس والمراد هنا الجود  
 فان القتل والاحيا الحقيقيين لا يتعلقان بالبحر والجود ولا يخفى ان الفاعل ايضا في  
 قرينة اجي اذ لا يتاني الاحيا الا من الله تعالى فيحصل كل من القتل والاحيا مما القرينة فيه  
 المفعول فقط سمي على الفعل ووصف في المتنازع بالمفعول الاول وهو غير موجود مما  
 لا ياتي فلذا تركه المصنف ونحو قول القطامي لم يلق قوما هم بشر اخرتهم منا عسفة  
 يجري بالدم الوادي **تقرهم** اي اخرتهم **لهم** جعفر القاطع من الاسنة  
 والظاهرة لانه اراه بالهدميات الطغيات والبراحات وازافات الدماء لهم وقد  
 يحمل على نفس لاسنة ويحمل الياء لثبات لغة كما في احمرى وقد شبهه بالمال الثاني في



انما تدور القرينة على المفعول الثاني ايضا فانه القرينة على ان اقوي استعارة عن انما  
المدحيات اليهم من غير تعبير على وجه النشاط كاهوشان الكرم المضاف تمة البيت  
تعد بها القدر القطع المستاصل او المستطيل او السوط لا مكان خاط عليهم كل زردا  
من زرد الدرع فبيها **والجور** **وعن** **فبشرهم** **بعد** **اب** **الهم** فان القدر ان قرينة  
استعارة البشارة بالانذار **فان** صاحب المفتح اولى الجمع وقسم الفاعيل والمفعول  
والجار والمجور فاشكل تشبيهه بمثله به من قوله .  
**تقري الرياح** **ويافى** **الحزن** **زهرة** . اذا مر في النوم في الاجناس انما طاه .  
ويحتمل ان يكون هذا الاشكال مرموز قول المصنف في الايضاح وفيه نظر كاحتمل  
ان يكون مرموز النزاع في كون الجميع ككل واحد مدار القرينة بل هو الخ في القدر  
وربما ينوي هذا القرائن وجه الاشكال انه لم يجمع قرينة البيت الفاعيل والمفعول  
والجار والمجور وانه لم يتعلق بالاجناس بقوله تقري بل بقوله سري وتعلق العلامة في  
دفعه بما هو اضعف من الحشيش فقال قوله من الاجناس قرينة على ان السري مستعار  
من السري بالبدل فقد جمع البيت جميع القرائن المذكورة لان الكلام في قرينة استعارة  
واحدة كالا يخفى على واحد منهم من قال المراء بالجميع هو الا **كثير** **وعن** **قوله** **قائل**  
الجميع واحد من هذه الامور مراد به ما تجاوز الواحد من اشياء او ثلاثة او اكثر في  
البيت تشيلا تشيلا جميع من الفاعيل والمفعول في سري ومن ههنا ان اناح الحق  
تفسير الحزن بالتمهل وكأنه سهو من الناحية وكان عبارته مقابل التهو فسقط المضاف  
من قول الناحية والامر فيه سهل **واعتبار** **خ** **غير** **اعتبار** **الطرفين** **والباطن** **الثلثة**  
واللفظ هو الذي سماه المصنف في الايضاح التسميم باعتبار الخارج الى الخارج من اركان  
التشبيه والمتراد خارج خاص واعتبار امر خاص والا فالاقام باعتبار اخر مطلقا  
او باعتبار الخارج مطلقا لا يخفى في الثلاثة فان لنا اقسام باعتبار القرينة فانما انا  
حائية او لفظية وانما واضحة او خفية فالمراد ان الاستعارة باقتران كلام لاخذ الظن  
سوي القرينة اذ لا استعارة الا وفيما يتعارف كلام المستعار منه اعني القرينة  
فلو لم تكن القرينة خارجة عن الاعتبار لم توجد مطلقا وقد استخرج شارحو المفتح  
خروج القرينة على الاعتبار حيث قال في تعريف المطلقة وهي بالترقيب بصفة  
ولا تعزيع عن التقيب فقا لو ان لفظ التقيب اشارة الى ان اعتبار التعزيع  
والترجيح يكون بعد تمام الاستعارة حتى لا تعد القرينة مجردة مع كونها  
من خواص المشبه فلذا اجعل في الحمام اسد خلوا من الترشيح والتعزيع الا ان  
لما راي المصنف في ان لفظ التقيب اتمام اشراط كون الكلام بعد الاستعارة عدله

عنه

عنه فصار **اللام** **النام** **مطلقة** **وهي** **نام** **مجرد** **ولم** **يقال** **نام** **تعبت** **ولم** **يقفه** **ما** **قصد**  
به التشكيك لانه بفساد من اسناد الاقتران الى الاستعارة لان القرينة من جهة  
الاستعارة فالمقارن بدون القرينة في ليست استعارة مقرونة بما يلزم وفيه بصفة  
**ولا** **تفريع** **يريد** **بالترجيح** **ما** **يكون** **ازاده** **فخرج** **الاستعارة** **مواذ** **في** **صور** **القدر**  
وهو تصديره بالفا او لا يخفى فاذا اتم الله لباس الجوع حيث جعله اليميني من الترشيح  
لان ذكر اذ انه اندمع اللباس فخرج استعارة لشدايد الجوع والخوف ولما كان الصفة  
شاعت في الصفة **قالت** **والمراد** **الصفة** **المعنوية** **لا** **الخيوية** **وتذكر** **الخيوية** **لانه**  
الصفة بهيان المراد وقد راى شارح موصوفه التفت على ما يقتضيه الايضاح  
وتحقيقا احيى دقة النظر والصفة المعنوية ويحتمل ما قام بالغير وما ذل على ذات  
شيعة باعتبار معنى هو المقصود وقد شبهت بما ذكر ان الترشيح ايضا كان تحتها  
المقوي **وبجدة** **وهي** **ما** **يقارن** **بما** **لا** **يلام** **المستعار** **له** **يلبي** **ان** **يقيد** **بما** **يلام** **المستعار**  
لانه ان يكون فيه تعجيد لكلام على الاستعارة وتزيف لدعوى الاتحاد اذكر وان الخ  
كثير المبالغة في التشبيه فعلى هذا الا يكون فيه تعجيد الكلام في قوله .  
**قامت** **تظلمني** **من** **تحت** . ثم تظلمني من الشمس .  
يجري مع اسناد التظليل لان التعجب من التظليل اخراجه عن ان يوجب خلا ليل  
دعوى الاتحاد اذ لو لم يكن غير الشمس كيف يتعجب من تظليله **قوله** **اي** **قول** **كثير** **تصغير**  
كثير صاحب **عنه** **الرد** **اي** **كثير** **اللفظ** **استعير** **الرد** **اللفظ** **لانه** **يصون** **عرض** **صاحبه**  
لا يصون الرد اما يلبي عليه من العبار والداين بقريته سياق الكلام **وهو** **الرد** **للفرد**  
بل التعجيد لانه الما الكثير فاضافة الى اللفظ مزيدا به الكثير وقد شاع وصف  
اللفظ بالكثرة وتعارف دون الرد **قالت** **الرد** **تخشي** **وله** **لا** **قصد** **له** **التعجيد**  
وكان قصده الترشيح لقول سابق الرد الان الرد الان الرد هو الموصوف بالترشيح  
والسعة دون الكثر **هذا** **وعن** **قوله** **قد** **ذكر** **في** **القانون** **الغري** **من** **الشباب**  
السابع والغري المطلق الما الكثير فالغري المضاف الى الرد اما الترشيح اشبه على انه  
لو حمل على الكثر لا حثج الى التعجيد من الما وهذا مكتة لا بد من التنبية عليها وهو  
اذا اجمع كلاما للاستعارة فكل تعين احدهما للقرينة او الاختيار الى المسابح  
يحمل ايها ما قرينة والاخر تعجيدا **قالت** **بعض** **الا** **فاحيل** **ما** **هو** **اقوي** **ولا** **على**  
الازادة للقرينة والاخر للتعجيد **وعن** **قوله** **ايها** **سابق** **في** **الدلالة** **على** **المراد** **قرينة**  
والاخر تعجيد كيف لا والقرينة ما نصبت للدلالة على المراد وبعد سبق احد الامر  
في الدلالة معني لاسبب الاختار فعلى هذا كون الغري تعجيدا وسياق الكلام قرينة محتمل



نظروا الوجه ان كلامي الملايين المجمعين ان صلت قرينة فقرينة ومع ذلك  
الاستعانة بحججه ولا مقابل بين المجردة ومتعددة القرينة بل كل متعددة القرينة  
مجردة **اذ** البسم والنبسم والابسم اقبل الضحك واحسنه فوله **صاحبا** كان  
مؤكد ولك ان تحصل خلاصة فان تبسم الكبر قد يكون مجرد الضحك فقول  
صاحبا احتراز عن التبسم معطيا ويجيبا للسؤال يعني بلغ من العظا لانه ان تبسمه  
حال ضحكك من غير ان اجابة سؤال تلك التاليفين امواله والمزاد التمليك في  
الواقع لا يظن التاليفين كاذبين فان فيه رعاية مقام المدح تمة البيت .  
• غلقت بضمكته رقاب المالك •

**قال** غلق المهتر في يد المرتن اذ لم يقدر لاراهن على فتكاكه وهذا حسا  
مشهور اصله انه كان في الجاهلية ان الراهن اذ لم يرد ما عليه في الوقت المشروط  
ملك المرتن الرهن كذا في الفايق معني البيت اذ تبسم غلقت رقاب امواله في يدي  
التاليفين **قال** المصنف في الابيضاح وعليه قوله تعالى فاذا اقمنا الله للناس الحزم والحق  
وذكر في بيانه ما يتجوز ان الاداة مجرد الدباس المستعار لشدايد الحزم والحق  
بعلaque القوم جميع البدن عموم الدباس وطهرا اختار على طعم الحزم الذي هو السب  
بالاداة وانما كانت الاداة من يلائمان المستعار له مع انه ليس الحزم والحق من المطع  
لانه شاعت الاداة في البلاد والشدايد وجرت مجري الحقيقة في اصابتهما فيقول  
واق فلان البون والافواه افة العذاب ما يندر من امر الصبر والام بما يدرك  
من طعم المر في الشبع واختار التجريد على الترشيع ولم يقد فكما هاهنا لباس الحزم ولم  
لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللسان من غير كبر فكان في الاداة اشعار  
بشدة الاصابة ليست في الكسوة هذا الكلام وقد اقبني في ذلك اثر الرخصي  
ف قوله ما يندر من امر الصبر والام بما يدرك من طعم المر والشبع بيان لوجه تعارف الاداة  
والذوق في اصابة الشدايد ومثاله هذا التعارف لا بيان ان في الآية استعارتين  
احداهما تصريحية وهو انه شبه ما يدرك من امر الصبر والام بما يدرك من طعم المر  
والشبع حتى اوقع عليه الاداة فتكون الاداة استعارة تخيلية لا تحريدا لفظية  
الثاني فنسب الى القوم والرخصي اعتبارينك الاستعارتين في الآية لان  
جعل الاداة قرينة الاستعارة بالكناية تصبى اذ اذ حقيقة وجعلنا تجريدا  
ارادة ما تعارف فيه من اصابة الشدايد ولا يجتمعان وان قال بعض اذ لاس  
بارادة حقيقة الاداة لعلها قرينة على الاستعارة بالكناية لا اعتبارها في نظم  
الكلام وارادة المعنى المتعارف في نظر الكلام لانه حال عن التحصيل على ان اذ اذ

حقيق

حقيقة الاداة هنا يحتاج الى قرينة فكيف تجعل قرينة على الاستعارة بالكناية **ومر**  
عطف على مجرد كان المجردة عطف على مطلقه والثلاثة خير مبتدأ محذوف اي في مطلقه  
مجردة ولا ملاحظة العطف تباينة على ملاحظة الربط ليصح جعلها جزا من الكناية عن الاقام  
الثلاثة وانما ما يستعده كلام الشارح ان الثلاثة اختار المقدرات الثلاثة اي الاول مطلقه  
والثاني مجردة والثالث مرشحة فيقيد ولعل مراده ما تشعر به عبارته **وهي ما قرن**  
**بما يلائم المستعار منه** ولم يلتفت الى ما يقارن بما يلائم المستعار له في الاستعارة بالكناية  
مع انه ايضا ترشح لانه ليس هناك لفظ يعني استعارة بل تشبيه محض وكلامه في الاستعارة  
المرشحة التي هي قيم المجاز لا في ترشح بمثل ترشح الاستعارة والتشبيه المضمر في المعنى  
واما عدم التفاضل التكاملي في يوم ما ليس عند وهو ان المرشحة من اقسام الاستعارة المبرزة  
اذ الحقيقة ان الاستعارة بالكناية اذا اريد فيها على الكناية بما يلائمها فغير مرشحة  
عند **مخا** ذلك **الذين اشترى** **الفضيلة بالندى** **فما رجت تجارتهم** فانه استعارة  
الاشترى للاستعداد لم قدس عليا بما يلائم الاشتراء من قوت الزرع واعيان التجار وقد  
سبه على ان التقييم اعتباري بقوله **وقد يجتمعان** اي التجريد والترشح بان احدهما  
يلتزم على الاتحاد والآخر على التعدد ووجه اجتماعهما صرف قوي الاتحاد الى المشبه  
المقارن بالصفة والتقديم والمشبّه به حتى يستدعي الدعوى بوقت الملازم للمشبّه به  
ايضا **قوله** اي قول زهير **لبيك اسد سائي السلاخ** اي حاد السلاخ واصله سايك  
من السوكه التي هي الحق والينا وقد حذف الياء بعد القلب ويجري الاعراب على الكا  
فلاكتب الياء والسلاخ بالكسرة لانه لا يندب تاء والضم الحزم من التركيب المشهور  
بصلاحه سلاخه يقال له بالعجمية تقديري وهو كثير التخرجات مع البازي بالحق فانه يطير  
فوقه ويحذف حوة عليه حيث يستدل من راسه الى قدمه فيسقط ويجوز عن الطيران  
**قال** الشارح هذا التجريد لانه وصف يلائم الرجل النجاع **قلت** وكذا القذف  
لوفس من اوقع في المواقيع كثيرا وانما لوفس من كثر خطه حتى كانه قد ذوق ورجي الحزم فكان  
هو ترشح وانسبه بالاسد لا بعد ان يكون لكلامه اذ جعله الشارح دأخلا  
في ترشح البيت فقال بعد قوله **مقذف له كبد الظفار** **محل** هذا ترشح والتبديد  
كعب جمع لبدن حكمة وفي الشعر المتراكب بين كفتيه اللبدن الشعرا يانه من كاس  
شجاعته تعدد لبدنه والتقديم القطع وفي كون عدم التقديم ترشحا نظرا لان الاسد بعيد  
عن الوصف بعدم الظفر بل بالتجريد اشبه لانه انما يوصف بعدم تقليم الظفر بان  
شانه التقليم ولو اريد بعد تقليم الظفر لشد الضعف على ما في شروح الكشاف من ان  
يقال فلان معلوم الاظفار ضعيف فهو مثالا لاختصاص له بشي من الاسد والرجل القوي







فأخرج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصح للقول ولزعم السيد السند ان  
ظرف التمثيل لا يصح ان يكون مفردة او ما اشبه في كلام ظاهر مبني على التسامح  
فكلا يذكر الطرف مفردة افعة الفاظ مقدرة ينساق الذهن اليها فلما يذكر المفردة  
قبل ان الطرف مفردة مسامحة والثا ح الحق وان لم يوافق في هذا في بحث التمثيل  
الا انه جعل قوله تشبيه التمثيل للاحتراز عن المجاز المفردة ولا يخفى انه على هذا ينبغي  
تقديم قوله للمبالغة في التشبيه على قوله تشبيه التمثيل لاقتضا التعريف تقديم  
المشترك الذي هو في عداد الجنس المختص الذي هو في عداد الفصل وسبق في هذا  
مزيد تفصيل بكشف الغطاء عن وجه الحق ان شاء الله وقد استعمل التعريف على  
العبارة القاعلية وفي المشكل المستعمل والصورية وهي الاستعمال لان الاستعارة  
معها بالفعل والمادية وهو التشبيه لا ينافي مع القوة فآراء اتمام الاستعارة  
على العبارة فصرح بالغاية بقوله **للمبالغة في التشبيه** ونسبه به على ان الاداء في هذا  
الاستعارة ايضا مرعي في ان كون الصورة المترتبة معني مطابقتها للاستعارة  
غير ظاهر كما يقال **للمتعدد في امر** ان كان اختصار الما في المفتاح كان المعنى كما يقال  
بمعنى المتعدد في جواب المسئلة لكنه اخلال وان كان غدا ولا يلزم مثال جامع لما فيه  
وليعبر فالأمر واضح وكأنه على الأول حملة الشارح الحق حيث قال عطفاً عليه  
وكأن الوليد بن زبير لما بوع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة  
له انا بعد فاني اراكم تقدم رجلا وتوخر اخري فاذ ابلغك كتابي فاعمد على ايها  
سيت فاعمل وقوله **اني اراكم تقدم رجلا وتوخر اخري** بيان لكثرة ما وليس بقول  
القول فانه والمتهور انك على صيغة المعروف والمجهول ايضا مسامح وحينئذ ينبغي  
الظن ولكل منهما مقام والطاهر من العبارة ان اخري صفة رجلا وهو المتهور  
في عبارة المفتاح حيث قال فباخذ صورة تروده معني المعنى فشيء بها بصورة تروده  
اشان قام ليعذب في امر فتارة يريد الذهاب ويقدم رجلا وتارة لا يريد فهو  
اخرى **تقدم** بدخل صورة المشبه في جبر صفة المشبه به رؤيا للمبالغة في التشبيه  
فيكسوها وصف المشبه به من غير تغيير فيه بوجه من الوجوه على سبيل الاستعارة  
قالا اراكم للما المعنى تروده تقدم رجلا وتوخر اخري وليس كذلك عبارة الايضاح  
ايضا حيث قال في بيان ما كتب الوليد بن زبير شبه صورة تروده في المبالغة  
بصورة تروده من قام ليعذب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة  
لا يريد فهو اخري فاورد عليه ان المتروده لا يقدم رجلا قدامه ولا توخر اخري  
خلفه فدفعه الشارح الحق في شرحه للمفتاح بان المراد بالرجل الخطوة والمعنى

تقدم خطوة قد اسكت ويوخر خطوة اخري خلفك **واورد** عليه ان تأخير الخطوة المقدمة  
اليه موضع ابتداءه لا يله خلف المتروده فالأولى يقدم خطوة ويوخر اخري ويعبر  
ان المتهور في المتروده وتقدم الرجل وتأخيرها كخطوة وتباعد السيد السند في التكلف  
فتاات المراد بالرجل الاخرى الرجل التي قدمها جلتا رجلا اخري لاننا من حيث انسا  
اخرت تغير لينا من حيث انها قدمت لكن الظاهر مما ذكر ان اخري صفة تارة اي تقدم  
رجلا تارة وتوخر اخري فاز هيئة تروده في الذاهية هكذا **وهذا** يسمى **تمثيل** لا تشبيه  
التمثيل او لباية عليه **لا يشبه** الاستعارة لانه استعارة مقبلة تشبيه بالتشبيه  
التمثيلي فيه على طريق الاستعارة وقد يسمى **التمثيل مطلقا** وحينئذ ينبغي انم التشبيه  
فيقال تشبيه تمثيل وتشبيه تمثيلي ولا يطلق التمثيل مطلقا اعتراض الشارح على  
تعريف المجاز المركب بانه يخرج بخرج مجازة مركبة ليست علاقتها التشبيه  
كالأخبار المستعملة في الدعا او التمسد او التحزن او نحوه ذلك ولا يبعد ان يقال ما يتوحي  
الاستعارة التمثيلية من المجازاة المركبة فبما بالعرض والمجاز بالاصالة اجزاها  
الذاخل في المجاز المتروده فلو تعد اللفظ الذي صار مجازا التجوز في جزمه فبما على جهة  
من المجاز لكان جازيا سند وقوله تعالى واما الذين ابغضت وجوههم ففي رحمة الله واما لبا  
مجازا ان مركبة ولم يقل به احد بخلاف الاستعارة التمثيلية فانها من حيث انها استعارة  
لا يجوز في بي من اجزاها بل المجموع نزل الى غير معناه من غير تصرف في بي من اجزاها فالحال  
المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع في ما شبه بهناه الاصل في ولاي مما ليس علاقته  
التشبيهية لذلك بقي ان قولنا حفظت التورية لم يستعمل في لاوتم معناه بل افيد اللازم  
على سبيل التعريض وفيه بحث فاعلم انما يشك الاستعارة المركب المشتمل على التشبيه  
وهي غير متقلة لا ينبغي ان لا يجري فيه الاستعارة البقية او لا يبعد كونه بعبه اعبر  
الاستعارة او لا في اي بي **وقتي** **نشا** اي **انتشر استعماله** اي المجاز المركب او اللفظ  
المستعمل فيما يشبه بهناه الاصل وجعل الصبر الى التمثيل على سبيل الاستعارة او لا  
مطلقا يوجب اعتبار الاستعارة **كذلك** فتر الشارح كونه على سبيل الاستعارة واحتراز  
عن شيوخ استعماله في سبيل التشبيه او في معناه الاصل وهو تكلف ادشيوخ استعمال  
التشبيه او اللفظ في المعنى الاصل غير اخل في فنى المجاز المركب حتى يحتراز عنه به  
فالوجه ان المداد به عدم التغيير اي متى فنى ذلك من غير تغييره كبر او تانيا او اوا  
وتسبة وجها ولم يغيد لمن هيئته في المضروب وحينئذ يكون اسد اتصالا بقوله  
ولهذا لا يغيد الامثال ولتخلقه بقوله **يحيى مثلا** اي وجهه كايحيى تمثيلا على سبيل الاستعارة  
ومثيلا مطلقا يسمى مثلا ولا يبعد ان القصد الى تسمية مثلا بخصوصه وتسميته



تسبلا لا بخصوصه لأن الكلام في كل فرد من المثل في نوع المثل بشهادة كلمة متي في  
 فالسببية مثلا لا بخصوصه وتسميته أيضا لا بخصوصه **وهذا** أي يكون المثل متي لا  
 فسا استعماله ملتبسا فيه هيبة المورد من غير تغيير مستند عليه المفرد **الاجابة**  
**الأمثال** فلا يقال في خطاب الرجل الذي يطلب شيئا صغره قبل ذلك صنعت اللبن  
 بالصفيف بفتح الشا بكسرها لانه كان واردا في امرأة ولا يخفى ان صنعت اللبن في مفرجه  
 لم يستعمل فيما استعمله في المورد بل نقل اليه معنى آخر فهو استعارة في متفردة  
 على استعارة لصيرورة الاستعارة حقيقة في مورد ها ومما ينبغي ان لا يلتبس عليه  
 الفرق بين المثل والاشارة الى المثل كما في صنعت اللبن على لفظ المثل فانه مأخوذ  
 من المثل والاشارة اليه فلا يفتقر به الحكم بعدم تغيير الأمثال والأمثال الثابت  
 محجب في الآذان وتقدر برعب لمعانيها في الآذان فهي بين اللفاظ كالوجه  
 والمشاير من الناس حتى يغير بلفظ المثل ويستعار هذا اللفظ منه للحال والصفة  
 والقصة اذ كان لنا شأن محجب وكثير ذلك في التنزيل كما في قوله تعالى سلام كنيل  
 الذي استوقد نار الآية أي خالعه اوصفتم العجبة القريبة في نظر الآذان  
 وكقوله له المثل الأعلى أي الصفة العجبة وكقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون  
 أي فيما قصصنا عليكم قصصنا العجبة لما فرغ من بحث الاستعارة وكان مظهرة  
 ان يؤخذ عليه فانه فاته الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية ولم يستوف اقسام  
 الاستعارة وبانه خالف السكاكي في مواضع عقيها بعضا من أحدهما الحقيقة والاستعارة  
 بالكناية والاستعارة التخيلية على وجه يعبر انهما ليسا من اقسام الحجاز اللغوي  
 والاستعارة المذكورة فلذا اصبحت لا تقوينا والصفة عنهما وتأييدها في ترتيب  
 كلام السكاكي فيها خالفه فيه وقد فصل الاستعارة بالكناية والتخيلية لان حقيقة  
 لما خالف بيان السكاكي وفي فصل ترتيب السكاكي ترتيبا رايدها كلام ايضا  
 في هذا الفصل كالتميم له ايضا **فصل** الاقوال في الاستعارة بالكناية ثلاث  
 احدها عارة اليه القدر ما هو المشبه به المستعار المشبه السكون عن ذكره  
 اعتمادا على دالة اثبات لازم المشبه به للمشبه على ان المشبه به مستعار له في قولنا  
 نسبت اظفار المنية بفلان الاستعارة بالكناية السبع المستعار المنية الذي لم يذكر  
 اعتمادا على ان اضافة الاظفار الى المنية يدل على السبع مستعار له وزعم الشارح  
 المحقق والسيد السند ان كلام الكشاف في تفسير قوله تعالى فيصنوعون عند الله نورا  
 بذلك حيث قال من انوار البلاغة ولطائفها ان زكريا عن ذكر التي المستعارة  
 من نور واليه يذكى من رواد فيه فنهوا بذلك الرمز على حكاية حتى يحاج يقتصر

اقراة فقيه تبيينه على ان الحجاج اسد هذا الكلامه وقال لا هذا القول الصواب الذي  
 لا يخل فيه وفيه ان القصد من استعارة السبع المنية الى دعوى ان كوننا سبعا قد تقرر  
 وصارت سلمة لكالم المبالغة في التشبيه وهذا الحاصل من اضافة الاظفار الى المنية  
 فانما تقيد كاطلاق السبع عليها ان كوننا سبعا سلم في الحكم بان هناك سبعا مستعارا  
 لنا من باب نصب اضافة الاظفار قرينة عليه تكلف خلاف ما يشهد به الوجدان من غير  
 حاجة اليه فالقول ان الاستعارة بالكناية هي استعارة السبع المنية المتكون عنها بالكر  
 اليها يذكر زادوه الذي هو الاظفار وفي قول الكشاف حيث قال عن ذكر التي المستعار  
 ولم يقل عن ذكر المستعار وقوله فقيه تبيينه على ان الحجاج اسد دون ان يقول فيه  
 تبيينه على استعارة الاسد للحجاج شهادة ظاهرة لما قلنا نعم يتجه عليه ان في الاستعارة  
 دعوى ظهور الاسدية وكوننا سلمة لا دعوى انه اسد كادى ويحكم دفعة بان  
 في قوله تبيينا على ظهور الدعوى فتبينه وانما ما ذهب اليه السكاكي صريحا وان كثر  
 في كلامه ما يقتضيه جري على ما تقدم من قول القدر ما انما لفظ المشبه المستعمل  
 في المشبه به اذ ما بقريته استعارة لفظ ما هو من لوازم المشبه به لصورة تنويع  
 تمحيلا لتبيينه به اثبت للمشبه ولا اعتبار عليه بل حكمه بانه مجاز وجعله قسما للآ  
 الداخلية في المجاز واما القول بان حكمه بان لفظ لازم المشبه به مستعارة لصورة وهيئة  
 شبيهة به فمفسد لاحاجة اليه بل بانها اللام على معناه واثباته للمشبه مجازا اعون  
 للدلالة على المقصود واقرى قرينة عليه فيه فيدفعه ان اثبات الحكم للاستعارة  
 التخيلية حينئذ يرجع الى المشبه به لا اليها فنقولنا نسبت اظفار المنية  
 لو اريد بالاظفار حقيقة فنسبت بفهمه نعلق اظفار السبع لا نعلق الموت فلو لا قصد  
 امرأته لمنية لغات المقصود وفسد البيان كيف لا وقال نسبت اظفار المنية  
 لو كانت الاظفار على حقيقة نسبت اظفار السبع الذي اتخذت معه المنية  
 كما لا شبه بينهما ولا شبهة في انه يفيد نعلق الاظفار وتلها ما ذهب اليه المصنف  
**فان** هو في الاستدلال في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية اذ تميزها  
 بالكناية وان كانت في موضعها لكن تسميتها استعارة خالية عن المناسبة وكما في  
 استنباط منه **ومح** نقول اقوي ما يدل على ضعف مذهبه انه في قولنا اظفار المنية  
 يحتمل كون المنية سبعا سلم الثبوت فلا يكون هناك قصد الى تشبيهه فلا يجمع قوله  
 قد يضمن التشبيه في النفس فلا يجمع في من اركانه يوي المشبه ولا قوله ويذكر على  
 بان يثبت المشبه امر محقق بالمشبه به هذا افقوله **وقد** في التشبيه في النفس فلا  
**يصح** من ركانه يوي المشبه يمسك زيد في جواب تن تشبه الاسد فاجزه بقوله







حاجة اليه لفتح ان يقال انتفع عنه باطله وترك بحاله هذا الكلام ولا يجي عليك ان  
 الترك لا ينسب الي ما يرتكبه المرتكب بالنسبة اليه بل الي المرتكب بالنسبة الي ما يرتكبه  
 فلا يتجاوز عن تحقيق تركه القلب **وعري افراش الصبي ورواحله** من عرينه تعرية جعلته  
 عرياناً هذا هو المقصود بالتمثيل ومثال الاستعانة بالكناية والتخييل اي بينهما  
 وبين الاستعانة الحقيقية وهذا في كل السكاكين ثم ثالث من الاستعانة فانه جعل  
 الاستعانة حقيقية وتخييلية ومحملة لهما والمصنف لم يكتف الى هذا القم في  
 مقام التفسير لان المحتمل لهما لا يخرج عنهما وأشار اليه في تحقيق مثال الاستعانة  
 بالكناية وفي هذه الاشارة فائدة جليلة رزقناها والله الحمد الاعلى على منه وهي انه  
 لا يعاب على البديع عدم التخصيص على مقصوده فيما زاد على أصل المقصود وبعد  
 وضوحه ولا خفية معه في تجرير ايرادهما كما لا محتمل لطرق متعددة في تلك المخاطبة  
 انه سأل ايرادها لذلك مما يزيد في قدره ويبدل على طول بابه وانشرح صدره  
 ويزيد في نشاط مخاطبته حيث تركه ذاك المتكلم منزلة نفسه في معرفة  
 طرق البيان ولم يأت به في اسئلة التحقيق لان تحقيقه هذا يتوقف على معرفة  
 الاستعانة التخييلية وأشار اولاً اليه بيان التخييلية التي هو فيه بقوله ان اراء  
 زهير ان معنى له انه ترك لما كان يرتكبه من مرادف الزمان **الخصم** **والقوي**  
**والعزيم من معاودة** له اذ لاله في الكلام على تركه ما كان يرتكبه من جهة مطلقاً  
 على ما يقتضيه السوق فتنه وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه من جهة سلبية  
 الا ان ايراد **بلي** جنس المحبوبة كاقدير اذ جاء البني ثم دلالة فيه على الاعراض عن  
 معاودته الا ان يؤخذ ذلك من آيات اخر هذا الشعر والله اعلم **قطعت الالة**  
 اي آلات القلب وكذا عود الصبي في معاودته **وقال** السارح الصيراني  
 ما يرتكبه وكان حفظ البيت عن ان يكون فيه قلب وهما بحث وهو انه لم يقصده  
 على كذب المتن الا حقيقة الافراس والرواحل فكيف يدرك على انه يطلب الالة  
 انما يلام ذلك **لواريد** بافراس الصبي آلات ما يلزمه فيجعل الاستعانة الحقيقية  
 قريبة للكناية كما عتبه في قوله تعالى يقضون عند الله او توهره آلات كما هو مثال  
 السكاكين ولو سلم فلا دلالة على تعرية افراس الصبي والرواحل على بطلاننا بل على افا  
 الي وقت الحاجة كما هو مثال الشايرين ع اذ افرغ عن ملوكنا **قريب** زهير في  
 نفسه الصبي **جمعة من جنات النير كاج** والنجار **تضي** منها اي من تلك الحركة  
**لو** **طوكا** لسفر هو الحاجة **ما هملت** **الاستعانة** ووجه الشبهة الاشتغال التام وركوب  
 المسالك الصعبة فيه غير باال بمثل ذلك ولا يحترز عن معركته مع احوال الآلات وليس

وجه الله ثاماً بدون ضمنية اجمال الادراك لا يدل عليه كلام الشرح في هذا التبيين  
المطهر في النفس هو الاستعانة بالكتابة والتحصيلية التي قريباً ما اشار اليه بقوله  
**فأنت هذا اي الصبي الافراس والرواحل التي يخص جهة الميعة والسفر والصبي**  
**على هذا من الصبي بمعنى الميعة والقوة** اي من جنس الصبي لا يعني ان يكون صبيّاً  
في الفلاس من الصبي جملة القوة صباً صبوراً وصبوراً وصبي وصبا وفي ذي عدو  
عن طريقه الشكا في حيث حصل الصبي بمعنى ان يكون صبيّاً فاحتاج الى حذف مضاف اواف  
الصبي واسار الى ان عند ان لاضنه في حذف الزمان عن المصاوير وامانا قال الخارج  
لامن الصبا بفتح الصاد يقال صبي صبا اي لعب مع الصبيان فيدل ما نقلناه  
من القانوس على ضعفه على ان فتح الصاد يقتضي المد ولا يساعدة النظم الاعلى وجهه  
تعيد وهو ارتكاب قصرة الممدود للصورة ومن البين ان وجه الشبه في هذا  
المثال هية مركبة من عدة امور فيحتمل ان يكون التبيين على ان وجه الشبه في الاستعانة  
بالكتابة ايضا قد يكون مركباً ايضا من فوائد هذا التمثيل واسار الى الحقيقة بقوله  
**فيقول انه اي زهير اراه بالافراس والرواحل واعني القوم من ارباب الفرس**  
**الخاصة لنا في استيعاب الله ان اواراه بها الاسكندر** **التي قلنا اخذ اي تصدق**  
**وتجتمعت في التباع التي لا اوان الصبي** ومعنوا الصبا مثل المال والمنازل والاعوان  
**فكون استعان الافراس والرواحل حقيقة** لتحقيق معناها عقلاً على الاحتمال  
الاول وحشاً على الثاني ولا يذهب ملك ان لا باس بان يركب بالافراس والرواحل  
جميع ما ذكر على سبيل الترتيب فكانه قصد بكلمة او منع الطلق ولا فرع عن العقل  
الاول شرع في الثاني فقال **فصل عرف الشكا في الحقيقة القوية** احتراز  
عن الحقيقة العقلية **بالكلمة المستعملة بنا ووضعت له من غير تاويل في الوضع**  
**واحتراز بالتقدير** وهو قوله من غير تاويل في الوضع **على الاستعانة** على ان  
وهو ان الاستعانة مستعملة من غير ما وضعت له بخلاف القول الآخر وهو ان الاستعانة  
مستعملة فيما وضعت له والفرقة في امرين على فانه حينئذ حقيقة لغوية ولا يسوغ  
اخراجها عن تعريف الحقيقة اللغوية ولا اخرجها بقوله من غير تاويل في الوضع لانه  
لانا وتاويل في الوضع على غير القول الاصح فانما بيان لوقوع الاحتراز عنها بهذا التبيين  
بانما مستعملة **فيما وضعت له بتاويل** اي وضعتا لمليسيا بتاويل وصرف الوضع من  
الظاهر منه ليس الوضع على سبيل الادغال على سبيل التحقيق ولا يخفى انه لا قيد للدعوى  
بقوله على اصح القولين يجب ان يقيده الدليل لان التبيين اخذها بسوق الدهن  
الى تبيين الامر في كتيبه وقد عدل عن عبارة الشكا في اختلاف فيه على ما هو المشهور



حيث قال وإنما ذكرت هذا القيد لاختصاصه عن الاستعانة ففي الاستعانة  
بعد الكلمة مستعملة فيها وضعت له على أصح القولين ولا يسمي حقيقة بل مجازاً  
لغويًا ليناوعوي اللفظ المستعار موضوعاً للاستعانة على ضرب من التاويل  
هذا والمراد بقوله دعوي اللفظ دعوي كونه اللفظ على حذف كونه مصداق  
لله اللفظ فاستعملناه لا يصح جعل قوله على أصح القولين متعلقاً بقوله مستعملة  
فيما وضعت له بالتحقيق لكن أصح القولين استغناء وحمل الوضع على الموضوع  
بغير تعيين نقله بقوله ليجتزئ به فاختل النظم وصار يعجز اللفظ  
بين قوله على أصح القولين ومتعلقة بقوله ففي الاستعانة بعد الكلمة مستعملة  
فيما وضعت له وبين قوله ولا يسمي حقيقة وقوله بعد الكلمة الخ على أصح  
القولين هذا **وهو قول** عدل عن المطب الأجنبي إلى الأجزاء الوضعية ولكن  
كلام الشكائي يري عما ظن به من الخلل فإن قوله على أصح القولين متعلق بقوله مستعملة  
فيما وضعت له بتاويل الوضع القرينة المودعة التي بكل لفظ العديني عن كونها  
مستعملة فيما وضعت له على سبيل التحقيق والكيفي بتعيينه الذي بقوله على أصح القولين  
عن تعيينه الدعوي على عكس نقله المصنف لكن ما فعله المصنف أن نسب لأن حالة  
أمر اللاحق بالتالي أن نسب من العكس واحفظ من توهم غير المقصود **والجواز** دعوي  
مطغ على قوله الحقيقة اللغوية أي عرف الشكائي الجواز الدعوي **بالكلمة المستعملة**  
**في غير ما وضعت له بالتحقيق** أراد به ما يقابل التاويل **اصطلاح** به الخطاب  
**بقرينة** ما نفع عن أرادته **وأي قيد** **استعانة** في تعريف  
المجاز **فأما على ما مر** من أنها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل وهذا واضح وإن كان  
ظاهر عبارة الشكائي يقتضي أن هذا القيد لأجراح الاستعانة حيث قال وقوي  
بالتحقيق احتراز عن أن لا يخرج وفي بعض النسخ احتراز أن لا يخرج الاستعانة لأن ذلك  
الظاهر ظاهر الفناء فحمل الشارح كلمة لا زائدة وحمل في المحضر الجواز محذوف  
في احتراز أن لا يخرج كلمة اللام أي احتراز أن لا يخرج **وهو قول** المراد احتراز عن  
أن لا يخرج مدلول الاستعانة عما وضعت له فلا تدخل الاستعانة في المستعملة بـ  
غير ما وضعت له **وود** ظاهر ما ذكر الشكائي بأن الوضع وإن كان يطلق في مكان إلا  
فيقال هي موضوعة للاستعانة بتاويله فيطلق عليه الموضوعية بالتاويل لكن لا يطلق  
فيما الوضع من غير تعيينه بالتاويل وذلك ظاهر من موارد استعمال الوضع لا مما  
ذكر المصنف والشارح فيه من أنه قد استعمل الشكائي تفسير الوضع بتعيين اللفظ بالمراد  
بنفسه وقال قول نفسه احتراز عن المجاز المعين بأمر معناه القرينة ولا شك أن

دلالة

دلالة الاستدلال على الجواز وتعيينه بأن أريد إنما هو بواسطة القرينة لا أنه يجوز أن  
يكون تفسير الشكائي تفسيراً واحداً معنية ولا يلزم من تفسير واحد المعنيين في الآخر فلو  
أطلق لا يتناول الوضع بتاويل فالاستعانة داخلية من غير قيد بالتحقيق فلا يصح أنه لا يدخل  
الاستعانة في تعريف المجاز نعم فيه زيادة إيضاح للدخول وبهذا التقدير ظهر أن ما  
أجاب به الشارح عنه في المحضر من أنه إذا الشكائي أنه عرض الموضوع اشتراك بين  
معناه المشهور والوضع بتاويله وقوله بالتحقيق قرينة على المراد ليعرف في ذلك  
الاستعانة لأن اضطراره عند الإطلاق على ما ليس بتاويل يعني عرض الاشتراك ويبدو  
أيضاً توقف الدخول على التقييد بأنه يقتضي على الاستعانة الكلمة المستعملة في ما وضعت  
له لأن صدق الأول باعتبار الوضع بالتحقيق وصدق الثاني باعتبار الوضع بالتاويل ولا  
يُدفع بما ذكره الشارح في المحضر أنه قرينة على تعيين المراد بلفظ الوضع الذي عرض له  
الاشتراك لئلا يحمل على الوضع بالتاويل فتخرج الاستعانة لأن عروض الاشتراك قد  
زيف **واعلم** أن الشارح قال موافقاً لما في الإيضاح المراد بالوضع الموضوع وما يشق  
منه لينصح في إثبات عدم الحاجة إلى تقييد وضعت بعدم التاويل في تعريف الحقيقة  
وبالتحقيق في تعريف المجاز ويترك أن يقال بيان حال الوضع يكفي فيما هو بصدده  
لنقد ران المستعانة تابعة لمصدره في ذلك وبأن عطف على قوله بأن في قوله ورده أعاد  
الجواز لعل أنه أن لا يلزم المعطوف والمعطوف عليه متعلق في الزم عليه وليس كذلك  
لأن المعطوف عليه يريد تعريف الحقيقة والمجاز والمعطوف مجزئ بالحقيقة **فرد**  
**فما ذكره مجموع** الأمرين فأولاً في اشتراك إعادة الجواز **والقيد اصطلاح** به الخطاب  
لا خصوصاً **بقرينة** في تعريف الحقيقة يخرج المجاز المستعمل فيما وضع له كالصلاة  
التي استعملت في شأن السبع بمعنى الذي لا يخفى على الاعتراض أن التعريف غير مانع وزعم  
يجاب بأن المراد بالوضع في قوله من غير تاويل في الوضع الوضع في الاصطلاح بالخطاب  
وذلك يوجب تقييد الوضع في غير ما وضعت له باصطلاح به الخطاب وبهذا استدفع  
ما ذكره الشارح أنه لا يمكن القيد بل لا بد من تقييد موضوعه أيضاً في قوله في ما هي موضوعة  
له نعم يحج أن لا القيد لا يصر اللفظ إلا إلى وضع مفهوم من قوله في ما هي موضوعة  
وأن قوله بالتحقيق في تعريف المجاز وقوله من غير تاويل في الوضع في تعريف الحقيقة  
بمعنى واحد بالقرينة فلو أعني قوله من غير تاويل في الوضع من قيد اصطلاح به  
الخطاب لا أعني عنه قوله بالتحقيق ومنهم من أجاب بأن القيد مراد في تعريف الحقيقة  
سركه ليعلم به من تقييد تعريف المجاز وهو غير ملتفت إليه بوجه من أن الترتيب  
بالمقاييس لا يليق بالتعريفات ومنها أن القيد المذكور عبارة عن الشكائي في تعريف



الحجاز لا يمكن ذكره في تعريف الحقيقة لأنه يستلزم الدور ومنها ان المفصاح الذي هو  
 بصدق توضيح التعريف له ان ذكر للتوضيح قوله من غير ان يترك في الوضع مع است  
 لاحاجة اليه كيف يقوم به ترك القيد للمقايضة **واجاب** عنه الشارح وارتقاء التبد  
 التبد بان الامور التي تختلف بالاضافات لا تتم تعريفاتها بدون اعتبار قيد الحقيقة  
 كما في قولنا الجوهر لا يجب سايه ومعلوم ان الحقيقة والحجاز من الامور الاصلية  
 حتى ان لفظا واحدا يكون حقيقة وحجازا بالنسبة الى معنيين كل النسبة الى معنى واحد  
 فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة في ما هي موضوعه له من حيث انها موضوع  
 له ولا يصح ان يجعل معنى تعريف الجواب الحجاز الكلمة المستعملة من غير ما هي موضوع  
 من حيث انه غير ما هي موضوعه له لان استعمال الحجاز في الموضوع له ليس من حيث  
 انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق الموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة  
 عن ارادة الموضوع له فلذلك لم يترك التقييد بالمصطلح به الخطاب في تعريف  
 الحجاز وفيه عت وهو انه لو اراد بقوله المستعملة فيما وضعت له من حيث  
 انه ما وضعت له ان كونه موضوعا له علمه مستعملة للاستعمال فلا يستقيم الاستعمال  
 المتكرر واللفظ فيما وضع له لاجل انه موضوع له والخطاب عام بالوضع وان اكتفى  
 بالحقيقة التقليدية بحججه ان لما دخل فلا خفا في مدخلية كون التي غير ما وضع  
 له في استعمال الحجاز الا انه لا يمكن بل لا بد من صيغة المتعلق مع كونه غير **هذا**  
**قائ** في الايضاح ثم تعريف الحجاز يدخل فيه الفاظ لا تقدم بريد ما تقدم  
 من انك تقول لصاحبك خذ هذا القرص مشوا الى كذا باب بين يديك وانت  
 تريد ان تقول خذ هذا الكتاب فقلطت **واجب** تارة بان الفاظ لا يصب قرينة  
 مانعة عن ارادة الموضوع **ورده** الشارح بان اشارته الى الكتاب قرينة مانعة  
 وفيه انه لو كان هذه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لم يجد الخطاب ساهيا  
 بل هذه الاشارة قرينة مانعة عن ارادة التلطف به **وفرق** بين المانعة عن ارادة  
 التلطف والمانعة عن ارادة المعنى بان المانعة من ارادة المعنى ان يتقبل الذهن  
 منها الى عدم ارادته الى لارادة عدم التلطف المستتبع لعدم ارادة المعنى من غير  
 ان يلقى الذهن اليه وتارة بان بيان الخدم معر بان ذكر الكلمة عن قصد  
 ولا قصد في ذكر اللفظ **واجاب** عنه السيد التند بان المراد بالغلط ليس ما يكون  
 سهوا من اللسان بل ما يكون خطأ في اللغة صائرا عن قصد وفيه ان قوله لا تقدم  
 ينادي ان مراده ما هو فهو نعم كوكان المراد ذلك لعم ان الفاظ لا يصب قرينة  
 كما ذكر الشارح بكن يمكن المناقشة في عدم كون هذا الفاظ حقيقة لانه محتمل

ان يكون المراد بتعريف الحقيقة الكلمة التي استعملت فيما وضعت له في اعتقاد  
 المتكلم غاية ان لا يكون حقيقة صحيحة **وتتم** الشكا في الحجاز اي الحجاز بالمعنى الذي  
 سبق له **الاستعانة** **وجيزة** ولم يرد ان قوله اليها صريح على انه ذكر ما يحصل منه  
 هذه القيمة لانه قيمة له حال عن الفائدة ومنه لنا وقم المنصن لها الى الاستعانة  
 وغيرها ومن البين انه يستفاد منه ان الحجاز المطلق استعانة وغيرها **وجيزة** **الاستعانة**  
**بان يرد** **واحد طرفي** **استعانة** اي لفظ اخذ طرفي النسبة بقرينة قوله **وتريد** به  
 اي بالطرف المذكور **الآخر** اي الطرف المتروك وذلك ان تريد به معنى اخر فانتل  
**معنى** **ادخل** **المسبة** **في** **جيب** **المسبة** به فجعل الاستعانة فمابين احدهما المسبة  
 المراد بالمسبة به حيث قال ويسمي المسبة به سواء كان هو المذكور او المتروك  
 مستعانة به واسمه مستعانا اما في صورة اضافة المسبة به بالمسبة فينتا و ان يكون  
 المستعانة به المسبة لكنه اعتبر في اطلاق المستعانة منه استعانة لازم المسبة  
 به بالمسبة ففي اطلاق المسبة جعل المستعانة به التبع مع انه اريد بالمسبة التبع  
 لانه استعانة من التبع الاطلاق بالمسبة ولما خفي هذا اظن به انه خالف نفسه في هذا  
 المقام حيث جعل الاستعانة بالكاية ههنا التبع ولهذا جعل المسبة به مستعانة  
 بخالفة لجعله الاستعانة بالكاية المسبة الا ان يقال ارادة المسبة به نفسه سواء كان  
 المذكور كما في الاستعانة بالكاية او المتروك كما في الاستعانة المصرفة سمي مستعانة به  
 لما عرفت بالتفصيل وائمة المذكور مستعانة كما هو المتبادر منه ومن ترك التسوية  
 فيه بين المذكور والمتروك ومما يؤيد كانه في هذا المقام انه جعل الاستعانة بالكاية  
 الاطلاقا حيث بين في استحقاقه اسم الاستعانة كون الاطلاق مستعانة او يمكن دفعه  
 بانه جعل المسبة مستحقة لام الاستعانة لاستلزامه استعانة الاطلاقا وقد اكتفى  
 لك بما ذكرنا لك ان زعم القوم انه وقع منه خطأ عظيم في تحقيق الاستعانة بالكاية  
 واضطراب في كلامه ليس بوارده نعم يحججه انه كيف يكون المسبة حجازا او شيئا ما يتعلق  
 ان ما استعان **وقسم** اي الشكا في الاستعانة الى **المصريح** **بما** **واللهي** **منه** **عني**  
**بالمصريح** **بما** **ان** **يكون** **المذكور** **من** **طريق** **التشبيه** **هو** **المصريح** **به** **وجعل** **المصريح**  
 سواء كان على سبيل القطع او الاحتمال **فجيب** **لذلك** **واما** **لم** **يقبل** **قسم** **اليها** **ان**  
 انه قال والمصريح بما تنقسم اليه حقيقة وتخييلية فتساوما قال الشارح المحقق انه  
 لم يقبل وقسم اليه لانه ارادة الحقيقة والتخييلية ما يكون على القطع لا يتبادر  
 اليه الفهم وهو لم يقم اليها والاحتمال للتحقيق والتخييل كما مر في بيت زهير ليس في  
 لان الظاهر من قوله **وقسم** **المصريح** **بما** **ان** **يكون** **المذكور** **من** **طريق** **التشبيه** **هو** **المصريح** **به** **وجعل** **المصريح** **بما** **ان** **يكون** **المذكور** **من** **طريق** **التشبيه** **هو** **المصريح** **به** **وجعل** **المصريح**







المفرد بحكمة الجواز المفرد بحكمة الجواز اللغوي المنقسم الى الراجع الى معنى  
الكلمة ولله الراجع الى حكمها غير الجواز اللغوي المسمى بالجواز في المفرد وهذا  
الحجب لا يتكلف لجهلنا متغيرين بل بحكم الجواز المعروف اعم ويوهم انه يندفع  
به الاشكال فرد توهمه بان السكاكي صرح بان المنقسم ليس الجواز المفرد بناء على ان  
التكلف والحكم بان القسم والتقسيم متغايران واما ثانيا فلاننا اختار شقنا للثاويين  
اراد بالوضع الوضع بلا قرينة سواء كان مخصصا او نوعيا ولم يبين في الاصول ان الجواز  
موضوع بهذا المعنى والحاصل ان للوضع مخصصين خاص وهو التعيين للغير لاقرينة  
وهو المشهور والتقسيم الى الحقيقة والجواز اليه يدور وغام وهو التعيين للغير لا  
فيه تعيين الجواز فليكن هذا اعلى في ذلك يخرجك عن كثير من المراتق واما ثانيا فلان  
هذا الاعتراض يكره على المصنف ايضا لانه فرع الاعتراف بالحقيقة والجواز المميز  
فاذا عرف مطلق الحقيقة والجواز اخذ الوضع في تعريفهما يقال ان اريد بالوضع  
الوضع بالتخصيص لغيره في الحاصل ان هذا الاعتراض لا يرد على جعل الاستعارة  
التمثيلية قسما للجواز المفرد بل على جعله قسما للجواز فكما يبطل به هذا الجواب  
يبطل به الجواب الذي اختاره الشارح وغيره ورابعنا ان اضافة الكلمة الى شيء او  
تقييدها او اقتنائها واقتنائها بالشيء لا يخرجها عن ان يكون كلمة فلا استعارة  
ههنا هو التقديم المضاف الى الراجح المقترنة بتأخير اخرى والمستعار له هو الردود  
منه كلمة مستعملة فيما وضعت له **قالت** الشارح وهذا في غاية السقوط وان كان  
من هو في غاية الحداثة والاشبه بالقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا وتوخر  
اخرى مستعمل في معناه الاصيل اعني صورة شدة من يقوم ليدفع فتارة  
يزيد الذهاب ويقدم رجلا وتوخر لا يزيد وتوخر اخرى وهذا اظهر عند  
من له متبيلة في علم البيان وخامسها وهو اسقط من الرابع وهو ان المراد بقول  
السكاكي ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين متضعتين من امور لو وصف  
الاخرى ومن امثال الاستعارة ونظائرها فلا يلزم كونه استعارة والاستعارة  
المتعلقة في بيان من قبيل اللغة وسادسها ان لا تسمى ان التمثيل يستلزم الترتيب  
لانه استعارة تمثيلية على التمثيل التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردة  
كما في قوله تعالى مثل الذي استوفى نارا فانه اترك فيه التشبيه الى الاستعارة  
صا واستعارة تمثيلية مفردة ولا يخفى ان هذا المنع لا يضر المصنف لانه لا يفيده  
كون التمثيل مركبا ولا يتوقف رد عدا التمثيل من الاستعارة على استلزامه الترتيب  
**لأن** فليكن التمثيل مفردا امثالا لاجتماعه بل بعض اقسامه اي المفردة

**لأن** نقول عدا السكاكي التمثيل من الاستعارة على استلزامه الترتيب مطلقا حيث يدل  
لكل الاستعارة المفردة بانك تقدم رجلا وتوخر اخرى على انه يمكن توخر عدا  
المصنف على وجه يندفع عنه هذا المنع بان يقال مراده باستلزام التمثيل الترتيب  
استلزام تم التمثيل للترتيب يعني ان هذا القسم لا ينفك عن فرد مركب وهذا اظهر  
ضعف ما ذكره الشارح رحمه الله حيث قال وفيه نظر فبان بطل هذا المشبه به  
يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف لا اختلاج كلام السكاكي  
لانه قد عدا من الاستعارة الحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى ولا  
شك انه ليس مما عدا عن المشبه بمفردة ولا يجوز في مفردة من مفردة انه بل في نفس  
الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصيل على ان المنع المشار اليه بقوله لو ثبت ان  
بطل هذا التشبيه به يقع استعارة تمثيلية منع كمتد وقوله لا يجوز في مفردة  
انه بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصيل على ان المنع المشار اليه  
بقوله لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية منع كمتد وقوله  
لا يجوز في مفردة من مفردة انه بل في نفس الكلام واعلم ان لمحض هذا الجواب  
والجواب الرابع واحد لانه ايضا مع استلزام الترتيب لكن مستند ان لا ترتيب  
في تمثيل حتى لو قلنا اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى الا انه لو لم كان نافعا  
بخلاف المنع بهذا السند كما عرفت والسند السند اثبت استلزام تمثيل الترتيب  
بالنقل او لا من المتنازع حيث قال ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين  
متضعتين من امور بوصف الاخرى وهذا الذي يسميه تمثيلا على سبيل الاستعارة  
فقد صرح بكون المستعار منه والمستعار له مركبتين **ورد** بان الصورة المتضعة  
لا تستدعي الامتداد او يتبع عنها ولا يقتضي الدلالة عليها لفظا مركبا فليعتبر  
عن الصورة المتضعة بمفردة مثل المثل **والجواب** بان دالة المفردة اجمالية  
لا تلحق النفس الى المتعدد المفرد في مفهومه قصدا فلا يقرر الفعل على الترتيب  
الصورة منها ولو فصله الفعل بعد فهمه اجمالا لم يبين مذكول اللفظ المفرد  
وكيفه ان استعارة اللفظ الدال على الهيئة المتضعة هيبة متضعة اخرى لا يجب  
ان تكون من الهيئة المفصلة هيبة مفصلة بل لا يكون ان لا يسميه بحكمة وربما  
يكون من هيبة مجزئة اذا كان اللفظ مفردة الا ان ذلك الاحمال لغراض  
تفصيل الهيئة مختص تفصيلا ولذلك يكون يذره الاستعارة شرف وفصل  
وبيان انه لا يكون الا هيبة مجزئة ان استعارة تقدم رجلا وتوخر اخرى هيبة  
الردود في الذهاب تفصيلا لانها من الفاظ مفردة ينتقل من كل منها الى جهة



من المية لكن تبينه الرد في جواب الاستفان اجابا او هينة الرد فيه توهم  
 من جميع هذه الجملة من حيث هو جميع هذه الجملة من حيث هو جميع من تفصيل التا  
 على قدر تفصيل اجزا الهبة فاجز الجملة بالنسبة الى الهبة المستعار لنا كالمرو  
 التي في المقعد واثبت ذلك الاستلزام ثانيا بان مبنى الاستفان التخييلية على السببية  
 التمثيلية وهو لا يكون الا بين طرفين مركبين وذلك لانه عرف بما يكون وجهه متغيرا  
 عن متغيره والمتبادر منه الانتراع عن متغيره هو غير اجزائه والافضل ان  
 نولف او مركب من متغيره وحمل التعريفات على ما يتبادر ووجب ما لم يصر عنه  
 صارف فلا بد ان يكون كل من طرفيه مركبا وفيه ان صرف التعريف عن الظاهر ليس  
 باصعب من تأويل الحكم يكون الطرفين في قوله تعالى مثلهم كمثل الهوى مفردين  
 ويجعله حكما على سبيل التوسع وحكما داخل الكاف عليه مبنيا على المسامحة  
 لا تحاد مع المشبهة كاهب اليه يحفظه ظاهر عبارة التعريف على ان اختيار  
 الانتراع على التاليف لا يجب ان يكون بخروج المتنوع بل التبيين على ان المعتد  
 هو التركيب الاعتباري لا التركيب الحقيقي الثابت مع قطع النظر عن اعمال العقل  
 وتصرفه فالانتراع لا يتبادر منه الا التركيب الاعتباري لا خروج المتنوع منه  
 ولو سلم فلا يترفع يستدعي ذلك الاكون متقدما مستحقا في الطرف لتركيبه المتا  
 بالاخر او لاحققناه ذلك على وجه اسنان عن يمينه هنا **فان** قد جاوز صاحب  
 الكشف في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نار الآية ان يكون تشبيها  
 فوقة وان يكون تشبيها واحدا مركبا ولا مزية في ان لا فرق بين المركب والمفرد  
 الا بان العقل يحكم المتعدد امر واحد اما اخر من حيث الاجتماع في المركب  
 ويعتبر واحدا متبعا بواجده فواحد في المفرد قلما لا بد في المفرد من اعتبار  
 الفاظ موزنة في الطرف وان لم تكن مقدرة في نظم الكلام لا بد في المركب فلا يكون  
 الذي هو الهبة المركبة مذلول اللفظ المفرد **قلت** من تجوز التركيب والتفر  
 غنا بالتركيب عن تقدير الفاظ دون التفرق على ان في احتياج التفرق ايضا  
 نظام لا يجوز ان يكون التشبيهاات المفرقة بتخييل مفهوم المفرد واعتبار التشبيها  
 بين جزء من متبدا وفي قد يفسر السيد السند الثاني بين الاستفان التبعية والتمثيل  
 وجوب ترك الطرف في التمثيل وجوب افراده في الاستفان التبعية لانه يقتضي  
 في المصاوير متعلقات الحروف ابتداء وكلتا مفعولات ونسج على الخارج في جملة  
 كنه على في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم استفان بعبارة تمثيلية ومتابعة ظاهر  
 عبارة الكشف وقد وقع بينهما منظر فيه ولطفت في هذا المقام فاية الاطباء

ولم يكن لنا عرض يتعلق بزيادة فاغرضنا عنه وان كان لنا فيها ذك مباحث لكن نقول لا  
 التباس على ذي الاحساس بعد قياس البناء على اساس فبصيرة البصيرة والبصر واستغن  
 باس في المزايا ان يكون من سوي في غير لاجور كما شعر ونسرا السكاكي **التخييلية**  
**ما** اي الاستفان **لا** تحقق لمعناه **جنا** **ولا** عقلا فلا يرد القول ونظائره فانه ليس بفاه  
 الامراء همتا لانه يدخل تحت المراد بكلمة ما ولما كان لا لا تحقق لمعناه لاحشا ولا عقلا  
 ثاملا لا يتخلو به قوم ايضا ضرب منه بقوله **لي** **هي** اي معناه **صورة** اي وضوء  
 فان القوة كانت بهذا المعنى ايضا **وهية** اخترعنا التخييلة اعمال الهم انا **ها**  
 فان الانسان قوة لما تركيب المقدرات وتبديق المركبات اذ الاستفان العقل  
 تنمي تفكر واذا استعملنا الهم تنمي تخييلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعار  
 له باعمال الهم اياها حمت استفان تخييلية ومن لم يعرفه قال **الان** **تبين**  
 ان تنمي وهية وعد التسمية تخييلية من انا ككسف السكاكي في تفسيره وانما  
 وصف الوهية بقوله **محضة** اي لا يشوبها شيء من التحقيق العقلي والخيالي للفرق بينه  
 وبين اعتبار السلف فان اظفار المنية عند امر محقق شابه توهم الثبوت للمنية  
 فمنا ان اختلاط توهم وتحقيق بخلاف ما اعتبره فانه امر وهية لا تحقق له لا اعتبارا له  
 ولا اعتبارا بثبوته وصرح باللفظ في قوله **كلمة** **الافعال** **ها** همتا ما بالتمثيل ما هنا  
 في تحقيقه من التخييلية حتى لو حذف اللفظ وقال كالا فاف لربما يسبق الهم الى  
 جعله شاملا ما هو في حقيقة من التخييلية للصورة الوهية اول ما يسبق الهم الى  
 تمثيلها باثبات الاظفار للمنية كما استشهد **قول** **المفرد** اي المفرد الذي سبق فانه  
 لما تشبه للمنية بالسمع **في** **الاعتبار** **الوهم** باعمال التخييلة في صورها **اي**  
 المنية **بصورته** اي السمع **واختراع** مثل **لوازم** بحسب الصورة لا بحسب  
 الصورة الحقيقية فان الاعتبار لا يلزم حقيقة السمع **قال** في المقتض وفي الايضاح  
 فثبت لنا ما يلزم صورته **لما** اي المنية **فاخرج** **لما** مثل **صور** **الافعال** **اي** مثل  
 المصور بصورته لانه من لوازم السمع لا يملك الاعتبار فيه الا بما على ما حققته  
 المصنف سابقا ولا يقوم الاعتبار الا بما ذكره المقتض وواقعه الايضاح هنا ولم يجر  
 له اعتمادا على ما سبق من تحقيقه فتعريفه هذا صادق على لفظ متعمد في صورة  
 وهية محضة من غير ان يحصل قرينة الاستفان بالكتابة وقد صرح به حيث مثله  
 للتخييلية باظفار المنية المشبهة بالسمع والتلف لما يذكره المثال ويحلون مقصدا  
 او محكما الاظفار سر شيئا للتشبيه بالاستفان تخييلية وقد صرح في فصل بيان  
 جنان حسن الاستفان ايضا حيث قال التخييلية فلما يحسن الحسن البليغ هو



الاستعانة بالكتابة ولذلك استجبت في قول الطائي لا ينبغي هذا يريد قول لينة  
 لا ينبغي ما الذي فاني صبت قد استعدت ما بكاي  
 ويريد الاستعانة ان ما نقل ان بعض اصحاب الطائي بعث اليه فاروق وقال  
 ابعت لنا فيما الملام فقال في جوابه ابعت لنا من جناح الدل حتى يبعث لك من ملام  
 الملام يعني ان ما وقع معنى مثل واخضع لها جناح الدل فلم يلق في ما ذكر في الجواب  
 وجعل الاستعانة مكان لان في الآية ليست من قبيل ما الملام حتى يذب عن  
 الملام لان الطائر عند اشفاقه وتقطعه على اولاده تحض جناحه وتلقيه على الارض  
 ولذا اجند بعبه ووهنه والاشنان عند تواضعه يطايع من راسه ويحضر من بدنه  
 فسيه له وتواضعه باخدي حالي الطائر على طريقة الاستعانة بالكتابة ويضاف  
 الجناح اليها قربة لنا فاننا من الامور الملازمة للحالة المشبهة بها ولبعد المصنف  
 وجودها بدون المكنية جدا اذ لا يوجد له مثال في كلام البلغاء وقال قول الطائي  
 ليس فيه دليل على وقوعه بحوز ان يكون ان تمام شبه الملام بنظر السرايف  
 لا شتاله على ما يكره المعلوم ان الطرف قد يثبت على ما يكره السرايف لبساعته  
 ومرايرته فتكون التخييلية في قوله تعالى تاعته للمكي عنها او بالما نفسه لان القوم  
 قد يثبتون حرارة الغرام ان المايك غليل الاله اولم فيكون تشبيها على حد الجين  
 الما فيمار الاستعانة ولا استعانة على الوجهين لانه كان ينبغي ان يشبهه بطرف شراب  
 مكروه او شراب مكروه هذه الكلمة تعني تشبيها بمطلوع الظرف او مطلق الما ليس  
 على ما ينبغي وليس المراد ان عبارته لا تفي بما قصد من التشبيه بطرف شراب مكروه  
 على ما بينه الشارح لانه خلاف عبارته ويمكن ان يقال المقام قربة على اذ تشبيه  
 بالطرف المكروه او الما المكروه فالاستعانة على ان لا تستلزم ان التشبيه بالمكروه  
 يجوز ان يقول فلا تستلزم على سبيل المجازات اني الاستعانة ما الملام لحد وبنه واما  
 استعدت ما بكاي فاحفظ ما ملاك ولا تشييع **وهو** اي نفسين التخييلية  
**حذف** خروج عن الطريق لما فيه من اعتبارات لاحاجة اليها وقد عرفت وجه الحاجة  
 على اوضح بيان وانه فتذكر **وتخالف** عطف على نفس وتناوب المصنوع والتقدير  
 ان هو منصوب والمعنى فيه تعسف وتخالف **تفسير غير بما جعل** اي الذي ولا  
 يخفى انه يصدق على كل مجاز عقلي فلذا قيد في الايضاح بقوله لجعل اللبس الثمال  
 يد او كما جعل اللبس للعند اي جعل الذي هو لازم المشبه للذي هو المشبه  
 وذلك ان تقطعه على قوله وفيه تعسف عطف فعلية على اسمية وبالحمله يريد  
 ان تفسيره مع كونه تعسفا غير يوفق به عقلا غير يوفق به نقلا لانه يخالف تفسير

غير

غيره في انه يقتضي كون الاظفار مستعملة في صنوع وهمية وتفسير غير يقتضي كونه  
 حقيقة على ما عرفت وتخالفه القوم فيما الحق معهم بالاشبهة جبانة فيه جبان فلا يبره  
 ما ذكره الشارح المحقق في المختصر ان صاحب المفتاح في هذا الفن خصوصا في مثل هذا  
 الاعتبار ان ليس بصدد التقليد لغيره حتى يخبر عن عليه ان ما ذكره مخالف لما ذكره  
 غير لان مقصود المصنف ان ما ذكره متري في هذا المخالفة مقتضي العقل وما ذهب  
 اليه القوم باجمعهم **وتقتضي** ما ذكره الشارح ان **كون الترخيم تخيلية اسم** **مؤيد**  
**ما ذكره** في التخييلية من انه لما شبه المنيه بالسم في اغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورة  
 واخترع لوازمه لما فيه اي في الترخيم لانه ايضا اثبات ما اعتز به الوهم من لوازم  
 المشبه للمشي بعد تصويره بصورة كما يقتضيه التشبيه فاما ان يدل منه فيلزم من  
 تعسف ومخالفة للغير واما ان يوافق فيه غيره فيلزم التعسف وما ذكرنا اقوي مما ذكره  
 الشارح انه يدل ان يكون الترخيم تخيلية مع انه ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى  
 واعتصموا بحبل الله جميعا ما يدل على الترخيم ليس من الاستعانة حيث قال انه يجوز  
 ان يكون الحبل استعانة لعنود والاعتصام استعانة للوقوف بالعمود او هو ترشح  
 هذا يريد بقوله ليس من الاستعانة انه ليس بجميع افراده منها بل بباقيها  
 فانه دل على ان الترخيم محقق بدون الاستعانة او كان المراد هو ترشح على اطلاقه  
 فلا يبره على الشارح ما ذكره السيد السند انه يجوز ان يكون المراد بقوله او هو ترشح  
 فقط فلا ياتي بمحق الترخيم او هو ترشح مع الاستعانة بل يجوز كاحوز صاحب  
 الكشاف بل الشارح نفسه ايضا في شرح الكشاف فان الاعتصام مع كونه استعانة  
 بالوقوف بالعمود ترشح ووجه كون ما ذكرنا اقوي انه لا يلزم على ما ذكره الاخفاقي  
 للكشاف بل ما ذكرنا ما وافق بتقدير الايضاح **واجاب** الشارح عن هذا الاعتراض  
 بان الامر الذي هو خواص المشبه لما قرن في التخييل بالمشبه كما لا محالة  
 على المجاز وقيلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترخيم لما قرن بلفظ  
 المشبه به لم يحج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا  
 قلنا رايت اسدا يفترس اقوانه ورايت جرا سلاطه مواجبه فالمشبه به هو الاسد  
 الموصوف بالافتراس الحقيقي والامر الموصوف المتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنيه فانه  
 مجاز عن الصورة الوهميه ليقع اضافتها الى المنيه هذا وحاصله ان حفظ ظاهر  
 اثبات لوازم المشبه به تشبيه يدعوا الى جعلنا الدال على اللان استعانة لا يصح اثبات  
 للمشبه ولا يحتاج الى جواز في ذلك الاثبات وليس هذا الذي في الترخيم لانه  
 اثباته للمشبه به فلا وجه لجعله مجازا ثم اورد على نفسه انه يلزم حينئذ ان لا يكون



الترتيب خارجا عن الاستعارة وايداعا عليها **واجاب** عنه بأنه فرق بان المعنى  
 والمجموع والمشي به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وايضا  
 معنى رياءه ان الاستعارة تامة بدون **قاور** عليه اليد اليد بان هذا الفرق  
 لا يقع لان المشبه اذا كان هو القيد بوصف كان ذلك الوصف من ممتة ولا يتم ذلك  
 النسبية الانبلاطية فلا يكره ذلك الوصف تقوية وترسية للمبالغة المستعارة  
 من النسبية ولا يندى على تناسيه فلا يكون ترشحا اصلا وايضا اذا كان المشبه  
 هو القيد من حيث هو مقيد فلا بد ان يستعار منه ما يدل عليه من حيث هو كذا  
 فلا يتم الاستعارة بدون ذلك القيد هذا وايضا يرد على الشارح ان مثله  
 له اسد شاكى السراح مقذف **له** ليد اظفان لم تقدر  
 لا شك ان شاكى السراح فيه اثبت للمشبه لا للمشبه به وليس من ممتة المشبه به  
 فيكون قوله مقذف وقوله **له** ليد قوله شاكى السراح مشتمل للمشبه لا للمشبه  
 به فلا بد من يجوز في الانيات او في المشبه وان الترتيب كما يكون في الاستعارة المصرة  
 يكون في المكنى عنها وهو في الاستعارة بالكناية لم يقرن المشبه به ويمكن ان يقرن  
 بين التخييلية والترشيع بان التخييلة لو حمل على حقيقة لما ثبت الحكم المقصود  
 في الكلام المكنى عنها لم تعرف بخلاف المصرفة فان قولنا جاني اسد **له** ليد لو اثبت  
 فيه اللبس الحقيقي للاسد المستعمل في الرجل النجاع بخلاف المصرفة عن انبات الحجى  
 للاسد فان قاله جاني رجل نجاع لما شبه به ليد لكنه لا يتم في قوله تقالي واعتصموا  
 بحبل الله جميعا فانه لو اريد الامر بالاعتصام الحقيقي لفات ناقصا بانه لا يعمد فلا  
 بد من جعل الاعتصام استعارة لما ثبت للعمد **وعنى** اي اراد السكاكي بالمكنى عنها  
**ان يكون الطرف المذكور هو المشبه** على وجه خاص اشار اليه بقوله **علي ان المراد**  
**بالمنية** في قوله واذا المنية اثبت اظفارها هو **التميم** **بأدعا النسيبة** لما واما  
 ان يكون شيئا غير التبع **بقريته** **اضافة** **الاطفار** **والتي هي** من خواص التبع اليها اي  
 الى المنية فتقوله **علي ان المراد بالمنية** يفيد ان المشبه المذكور يجب ان يراد المشبه  
 به فلا حاجة الى تفيد قوله ان يكون الطرف المذكور هو المشبه بقوله ويراد به المشبه  
 به **بمعنى** الاستعارة المكنى عنها عند السكاكي عنها عند المصنف كافتحة الشارح للحق  
 وقوله بقريته اضافة الاظفار اليها لو حمل على ان القرينة للاستعارة بالكناية انما هي  
 اضافة خاصة المشبه به افاه استلزام الاستعارة بالكناية للتخييلية ولو حمل على ان  
 القرينة لثا اضافة ما هو موضوع لما يختص بالمشبه به ليد المشبه لم يفد وكان محملا  
 المصنف على الاول فادعى فيما بعد ان الاستعارة بالكناية وجعلنا قريتا من الاستعارة

التي

التي هي قريتا من الجان وجعل اضافة الاظفار قرينة للاستعارة **ان لفظ المشبه فيها**  
 اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا **لم يمت** **فما وضع له تحقيقا** **فلا يصح** **تفسير**  
 الاستعارة بان يكون الطرف المذكور هو المشبه ويراد به المشبه به **والاستعارة ليست**  
**لذلك** فلا يصح جعلنا قريتا منها **واضافة نحو الاظفار قرينة** **لنفسية** **ولا يدل على ان**  
**من النسبية** فلا يصح ما ذكره انه قرينة الاستعارة وليس ضرورية ليد مجرد تفسير الاستعارة  
 بالكناية كاخذنا الشارح الحق فانه حينئذ يلفظ قوله والاستعارة ليست كذلك وقوله  
 واضافة نحو الاظفار قرينة النسبية **ويحتاج** في دفع الاخير ليد ما ذكره بقوله وهذا كانه  
 جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فانه اضافة الاظفار  
 اليها على انه بعد ما عرف ان اضافة الاظفار قرينة النسبية اعتبارا مثل هذا السؤال  
 بعد وقد بدى في الوجه في دفع هذا الاعتراض وهو لقوته قادم مما ذكره الوجه  
 والذكر ما ذكره ليس لا يوجد التقوى وهكذا يكون سعي الحجة في مقابلة الاقوياس  
 ولا علينا ان نتوحي بالبيان فانه من طارح الادعاء منهم من اجاب بان السكاكي قد ذكره  
 انه كان استعمال المشبه به في المشبه في الاستعارة التصريحية نبي على ادعاء المشبه  
 داخل تحت جنس المشبه به وبذلك لا يصير المشبه داخل تحت حقيتي في هذا الادعاء  
 نصب القرينة على ان المراد بالمشبه به ليس ما وضع له اذ لا منافاة بين الادعاء والافراد  
 بان الواقع والتحقيق خلافا كذا استعمال المنية في الموت بادعاء انه سيع بني على  
 الترادف بين التبع والمنية حقيتي اذ ما دخل المنية تحت التبع يحمل اسماءه  
 قريتا متعارفا وغير متعارف ولا يكون التعبير عنه بالمنية مناقضا لهذا الادعاء  
 ولا يخفى ان استعمال المنية في الموت بعد كونها مرادة للتبع استعمال في غير ما  
 له ومن البين انه ليس بشي اذ الموت ما وضع له المنية تحقيقا ولا يخرج بدعوى انها  
 مرادة للتبع عن كونها موضوعة للموت تحقيقا كيف والسكاكي مصرح في اننا البين  
 بان ثبوت التي ادعا لاننا في تقيده حقيقة ولهذا المرتبة تقتضي نصب القرينة على ان المراد  
 غير الموضوع له مع دعوى ان المراد داخل تحت الموضوع له **فان قلت** ما ذكره السكاكي  
 لا يتم لان ادعاء المنية داخل تحت التبع يحمل افراد التبع قريتا متعارفا وغير  
 متعارف لا يتناسب دعوى الترادف بين التبع والمنية بل يستدعي كون التبع اعم  
**قلت** ليس الدعوى ان جنس المنية من افراد التبع بل ان المنية المخصوصة التي هي  
 عنها تحت التبع وحينئذ لا يبعد دعوى الترادف نعم لا يتعين لكنه الممتنع فيها  
 هو المقصود من الادعاء او هن مما ذكره اجاب به بان لفظ المنية بعد ما جعله  
 مرادفا للتبع استعماله في الموت استعمال فيما وضع له اذ لا تحقيقا فلا يكون حقيقة



بل بخلاف ذلك اما يجب به من انه لا يمكن انكار ان المنية مستعملة فيما وضعت له  
 من حيث هو كذلك والمنية لم تستعمل في الموت من حيث اننا موضوعه بل من حيث انه  
 فرد من افراد النوع وبقية نارة بانه لا يستعمل اللفظ في المعنى الا لكونه موضوعا  
 او لكونه لازما للموضوع له فاستعملنا في الموت لكنه موضوعا لنا وتارة بانه وان حُرِّجَ  
 عن كوننا حقيقة لكننا لم نصير مجازا ومستعملة في غيرها وضعت له في التحقيق فلا  
 ينفع وتارة بان الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدرى هو ذكر المشبه واردة المشبه  
 به والاستعارة بالكناية التي هي قس المجاز المشبه به المصدر في الكلام المستعار المشبه  
 المدلول عليه بذكر لانه كما صرح به السلف ولما اتى عنه قوله الشكاي بان المنية  
 استعارة بالكناية عن النوع وكذا في احواله اوله بان معناه ان ذكر المنية استعارة  
 بالكناية ولا يخفى ان يقتضي جعل الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدرى ذكر المشبه  
 واردة المشبه به جعل الاستعارة بالكناية بمعنى مستعار بالكناية نفس المشبه  
 فهذا بعيد عن الاعتبار جدا **والجواب** السيد الشهاب في المراجعة تصور غير  
 غير الموضوع له بصورته وفي المكنية تصور الموضوع له بصورة غيره فقد اعتبر في كل  
 منهما ما هو خارج عن الموضوع له وما اعتبر فيه الخارج خارج فيكون مجازا كالمصحة  
 وفيه ان اعتبار الخارج ليس فيما استعمل الاستعارة بالكناية فيه بل انما استعملت  
 فيما وضعت له وبما الخارج من اضافة لزم المشبهه هي به وقد جري مع هذه  
 الاصوات على ان تمت فيما بينهم بان المقسم الى الاستعارة بالكناية والاستعارة المقص  
 ليست استعارة وهي قس المجاز بل ما تطلق عليه الاستعارة فلتكن الاستعارة  
 بالكناية حقيقة وهذا التقسيم منه كقسيم المجاز الى المجاز العقلي والمجاز اللغوي  
 بعد تعريف المجاز الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به  
 الخطاب ولا شبهة ان التقسيم ما تطلق عليه المجاز لا المجاز بمعنى عرفه حيث عرف  
 قتاتل **واختار الشكاي** **رد البعية** **المعنى** **عنها** على نحو قوله اي قول الشكاي  
 في المنية واظهارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية وازداده الاظهار المستعار  
 للصورة الوهية الشبهية بالاطفار قريبتها لا يجعل البعية مكنيا عنها بل **جعل**  
**قريبتها** اي قريبة البعية **مكنيا عنها** **وجعل البعية قريبتها** في قوله **شكاي**  
 نطقت الحال بكذا جعل الحال الذي جعله القوم قريبة البعية استعارة بالكناية  
 باستعماله في منكر ادعا ويجعل اثبات النطق الذي هو من لوازم المنكر له قريبة  
 تلك الاستعارة لكن في كون ذلك مختارا للشكاي نظرا لانه قال في آخر بحث الاستعارة  
 البعية هذا اما ان من تلخيص كلام الاصحاب في هذا الفصل ولوازم جعلوا قسم

الاستعارة البعية من قسم الاستعارة بالكناية بان قلبا جعلوا في قولهم نطقت الحال  
 بكذا الحال التي ذكرها عند قريبة الاستعارة بالتقريب استعارة بالكناية من المنكر  
 لوساطة المبالغة في التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة النطق اليه قريبة الاستعارة  
 كما تراهم في قوله واذا المنية نسبت اظفارها يجعلون المنية استعارة بالكناية على النوع  
 ويجعلون اثبات الاظفار لها قريبة الاستعارة لكان اقرب اليه الضبط فتدبر هذا الكلام  
 وهو صريح بان زود الاستعارة البعية الى المكنية على قاعدة القوم تحييد لاجل له لينة  
 الاستعارة قريبة المكنية التي هي تبقى البعية مع ذلك بحالنا ولا يتعد الاقسام بهذا  
 فلا يتم ما ذهب اليه المصنف به **فان قلت** لم يجعل السلف الاستعارة بالكناية المشبه  
 المستعمل في المشبه كما اعتبر في هذا الرد فكيف لا ياتي لك توجيه كلامه بان زوده  
 على قاعدة السلف من غير ان يكون مختارا له **قلت** لا شبهة فيما ذكرنا والاعتد  
 عليه في قوله كما تدرام في قوله واذا المنية نسبت اظفارها يجعلون ذلك استعارة  
 بالكناية ولا يصير انما ذكرنا من توجيه كلامه وزوده الشكاي البعية الى المكني عنها  
 بانه اي الشكاي او البيان ان قدر الشكاي او ان قدر **البعية** **قتاتل حقيقة**  
 كما هو طريقة غيره في قريبة المكني عنها **المعنى** **عنها** **على مذهب** **لانا** **مجاز** **عنده**  
 ولا يخفى ان هذا التدبر قبيح لانه لما قال وجعل البعية قريبتها على نحو قوله  
 في المنية واظهارها لم يوافقا لاعتد بغير حقيقة والامر يكمن على نحو قوله لكان عليه  
 ان يقول على نحو المنية واظهارها التحسين هذا الرد يد وايضا ينبغي ان يقول ان قدر  
 البعية غير استعارة لم يكن تحييدية لانا مجاز عند **فلم يكن المكني عنها مستلزما**  
**للتحييدية** **وذلك** **باطل للاتفاق** **ببلا** **بوجه المنع** **على قوله** **والا** **اي** **وان لم يقدر حقيقة**  
**فتكون استعارة** **لجواز** **ان يكون مجازا** **مريلا** **وان لا يضر هذا المنع** **لان** **الكون مجازا**  
**مريلا** **سار** **الكون حقيقة** **في** **الفساد** **وانما** **اثبات الملازمة** **بان** **كون العلاقة بين**  
**المعنيين** **هي** **المشابهة** **لا** **تصدق** **له** **الشراح** **المحقق** **قدونه** **حوط** **الفساد** **فلم يكن** **مسا**  
**ذهب** **الشكاي** **معيضا** **عنها** **وهو** **غير** **ولا** **يجعل** **ما** **هو** **الغرض** **من** **الرد** **في** **تعديل** **الاقسام**  
**لان** **تقيم** **الاستعارة** **الى** **البعية** **وبغيرها** **بعد** **جمله** **الا** **ان** **البعية** **صارت** **برسها** **قراين**  
**الاستعارة** **بالكناية** **وقد** **كتاب** **عز** **هذا** **الرد** **بان** **استلزام** **المكني** **عنها** **للتحييدية**  
**لدرستقا** **عليه** **بل** **المحقق** **عليه** **مدنه** **كيف** **وصاحب** **الكشاف** **من** **السلف** **صرح** **بان**  
**في** **يقضون** **عند** **الله** **استعارة** **بالكناية** **بتشبيه** **العتد** **بالجمل** **والنقض** **استعارة** **باطلا**  
**العتد** **قد** **وجه** **الاستعارة** **بالكناية** **بدون** **التحييدية** **عند** **غير** **الشكاي** **وهو** **صريح**  
**في** **بحث** **المجاز** **العقلي** **بان** **قريبة** **المكني** **عنها** **اما** **مقدروني** **كالاطفار** **في** **الاطفار** **المنية**



ونظمت في بطلت الحال أو امر محقق كالانبات في انبت البعل والعزم في هزم  
 الامور الجند فقد انبت الانبات المحقق قريبة للمكني منها فلم يجعل المكني عنها متلا  
 للتحقيقية فلم يكن استلزام المكني عنها للتحقيقية ثابتا لا عند ولا عند غير علي ان  
 مذهب الغير لا يقوم ولا يلا على انبطل كلامه لانه يصعد الخلاف وزينة الشارح بانه  
 يتم في افساد كلام المصنف الاصطلاح كلام السكالي كيف وقد جعل بطلت في بطلت  
 الحال قريبة وهمة للاستعارة بالكناية فقد اعترف بالاستعارة التبعية وهو مذهب  
 لاننا انزل ان ذلك اعتراف باستعارة بطلت لان كونها وهمة ليست لاستعارة  
 لمنطق موهوم كالانطوار بل لانه ليس مع الحال نطق بوجهه لما كالاتبات مع  
 الريح بل النطق كنبوته وهم محض لثباته اعتراف باستعارة بطلت لنبوة وهمة  
 لكن ليس ذلك مع حفظ الرد لانه لا انكار في احتمال بعض صور الاستعارة التبعية  
 للاستعارة بالكناية بالانكاف فتمسكه بطلت الحال القريبة الاستعارة بالكناية  
 لا يلزم ان يكون مع التزام الرد حتى ياتي في القول بالرد ويشهد لما ذكر صاحب الكشف  
 في الرد على السكالي رده الاستعارة التبعية الى المكني عنها انه قد يكون تشبيه  
 المصدر هو المقصود الاصيل والواضح الجلي ويكون ذلك المتعلقات تابعها  
 ومقصود الغرض والاستعارة حينئذ تكون تبعية **كما في قوله**  
 تقري الرياح رياض الحزن مزهرة . اذ اسري النوم في الاجفان ايقاظا .  
 فان التشبيه ههنا اما حسن بين هبوب الرياح عليها وبين القري ولا يحسن  
 التشبيه ابدا بين الرياح والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم ملاحظا التشبيه  
 بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه ولا يجمع ان يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب  
 والقري تبعا لشي من هذا التشبيهات فلا يجمع ههنا رده التبعية الى المكني عند  
 سر له ذوق سليم وقد يكون التشبيه في المتعلق عرضا امثليا وامرا جليا ويكون ذلك  
 الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعا لشيئ يحد بحمل على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى  
 عند الله فان تشبيه العبد الجمل مستقيم مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر  
 الفعل في مقلته على السوية فحينئذ يجوز ان يجعل استعارة تبعية وان يجعل  
 مكنية كما في بطلت الحال فان لامين تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمشكل  
 ابدا مستحسن فظهر ان ما ذكره السكالي من الرد مطلقا مردود ويمكن توجيه  
 كلام المصنف بانه اذا قدر التبعية حقيقة لم تكن الاستعارة الحقيقية قريبة للمكنية  
 اصلا ولا ذلك بطل عند اتفاق الناس و ذلك لانه اذا جعل قريبة للمكنية في صورة  
 رده التبعية حقيقة يلزم ان يجعل القريبة في غيرها ايضا كذلك لان الفرق حكم الماد

يقوله

بقوله ان لا يكون تشبيهة في مطلق الاستلزام الا مع من الاستلزام للزري والمكي حتى لو كان  
 ولا يكون التشبيهة قريبة للمكنية اصلا لم يتجه عليه في وجه الرد ما ذكره الشارح المحقق  
 في شرح الفصاح في بحث الترتيب حيث قال وليت شعري ماذا يفعل المصنف بالاستعارة  
 التبعية في كل استعارة تبعية تكون قريبها عقلي وكيف يجعلها قريبة على استعارة مكنية  
 وهذا في غاية القوة وغاية ما يمكن ان يقال انه لما كان مذكرا القرينة في التبعية على الفا  
 والمفعول والمحور على ما صرح به السكالي بين الرد بجعل قريبة التبعية مكنية وانما  
 في نحو قلت زيدا اذ امرته ضربا شديدا فيجعل زيدا مكنيا عنها في استعارة  
 في المفعول ادعا وانبات الفعل تحقيقية ولا يجعل القرينة مكنية نعم يتم الرد على السكالي  
 لو وجد مثال لتبعية قريبة خالية فلم يكن هنا ما يجعل مكنية والتبعية قريبة خالية  
 ومن وجوه الرد كلام من الاستاس له بلام السكالي نقله الشارح وطول الكلام والرد عليه  
 في حاشية الشرح و زاد في طول كلام السيد السند ولم اظن ذكر الاطالة وابطال الماهية  
 اظهر بطلان قاع ضاعنه شفقة على الادان وصيانة للاهوان **فصل في** **التمثيل**  
 حسن الاستعارة وتعيينه والمراد بيان ما به اصل الحسن وما يزيد في حسنها  
 وتعدد وتلك مراتب الحسن ولا يقتصر على ما لو اتمل يخرج من الحسن الى القبح **حسن**  
**كل من التمثيل** اي كل فرد من افراد الحقيقة مفصلة بقوله **والتمثيل**  
 تخصيص بعد التعميم لزيد اهتمام بشاة لا يخفى وليس المراد حسن كل من هاتين  
 الاستعارتين والا لكان في ذكر التمثيل فاقم **برعاية جهات حسن التشبيه** سوى ما  
 ياتي من ان لا يؤول التشبيه بحيث يتجمل الطرفان متحدان فانه ليس من شرائط  
 حسن الاستعارة ان توجد في هاتين الجهتين الحسن التشبيه وكانه ان اذ الجملة  
 المعنوية لسبعهما هذه الجملة تمام تسبق **قال** في تعصيل جهات حسن التشبيه  
 كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه واقفا فاقادة ما غلق به من  
 الغرض ويحذف لك مناسق وكانه ان اظهره والتمول او الممول تحقيقا والافتقار  
 وجه الشبه مما يتوقف عليه التشبيه لاحسنه وانما كان الحسن برعاية جهات  
 حسن التشبيه لانه مبني الاستعارة فصحتها وحسنها مانعان لصحة وحسنه وفيه  
 نظرتا لم تعرف **وان** **تتوجه** **لظواهر** ان المراد ان لا يشمل كل من الحقيقة  
 والتمثيل كما في الشرح والصحيح تفسيره بان لا يتم شي منهما كما في المحقق والتصديق  
 المعنى ان لا يتم الحقيقة اذ التمثيل صدر حينئذ تحمسا فلا حاجة الى دعوى الكنا  
 اليه ايضا وانما قال لفظا اذ التشبيه معني مما لا بد منه لكنه لفظا ياتي اذ عا ذك  
 المشبه تحت المشبه به لدلالة على كون المشبه اقوى من وجه الشبه ولذا قيل

حين



ظلمناك في تشبيه صدقك بالملك . فمادة التشبيه نقصان ما يحكي  
 فاشتمام راحة الأعلام المذكور فيقص من حسنة فالاستعارة توجب انتفاء  
 التشبيه لفظا وحسنة يستدعي انتفاء الاشتمام فقولنا رأت بدرا في الحسن ليس  
 باستعارة وقوله قد زر زراة على القراستعارة قليلة الحسن لان في ذكر المشبه  
 اشتمام راحة التشبيه وان كان ليس على وجه يبي عن التشبيه كذا اخفقه السيد  
 السند في شرح المفتاح والظن ان في التجريد ايضا اشتمام راحة ولا يخفى انه  
 كاندور الاستعارة على التشبيه فحسنتا برعاية جمات حسنة يدور على القرا  
 ايضا فحسنتا برعاية حسن القرينة بان يكون في الخطاب مع الذي غير واصحة  
 جدا ومع التليد في غاية الوضوح ومن المتوسط بين وكانه لم يتعرض له لانه  
 من جمات حسن مطلق المجاز من غير اختصاص بهما **ولذلك** اي ولا شرط  
 حسنتهما ان لا تتم راحة التشبيه لفظا **يوصان** **يكون التشبيه** اي بانه المشابهة  
**بين الطرفين** **بطلان** بنفسه او بسببية عرف او اصلاح **ليست** الاستعارة  
 الحقيقية **الغاز** اي سبب الغاز وتنبه اي اخفا يقال العذ في كلامه اذا  
 غناه اي اخفي مراده ومنه العذو للجمع الغاز بخور طيب وارطاب وتلك الوصية  
 مخصوصة بالتحقيقية المخرجة دون الاستعارة بالكناية لا صرح به في المفتاح  
 قبل ذلك لان في المكنية تنصيرها باسم المشبه فلا يخفى وجه المشبه سبب تمسكه  
 والغاز والوصية بالجلال الى حد لا يمتد الى الاستدال لمن شرط حسن التشبيه  
 ان يكون وجه الشبه غير متبدل ويقوم من كون الوصية مبنية على الاحتجاب  
 عن الاشتمام ان وجه الشبه الحق لا يوجب كون الاستعارة الغاز اذا اتممت راحة  
 تشبيهه **كاقول** في التحقيق **رأت اسدا وتريد انسانا** **الجزا** التحريك التي  
 في الفم وغيره **ورأت ابلا مائة** **لجد في راحة** **واريد** **الناس** فمثل الحقيقية  
 والتشبيه ولا يخفى التمثل كايومنه بيان النوح لان التمثل من الحقيقية وانما خاد  
 الغاز لان مشابته الناس بابل المائة التي يوجد فيها راحة في غيره وجود مرضي  
 فيجب فيما بينهم حقيقة غير واجعة بحيث لو ترك التشبيه لفظا انقل الذهن  
 اليه من ذكر المشبه به ولذا صرح النبي صلى الله عليه وسلم بالتشبيه فقال الناس  
 كابل مائة لا تجد فيها راحة وفي رواية تجدون الناس كابل مائة ليست فيها  
 الراحة البعيد تحله الرخل جملا كان او ناقة اي يحط عليه رجلة وقوله  
 كابل مائة فان تجدون وقوله ليست فيها راحة حال او جملة مستأنفة  
**وقوله** **الناس** **ام خلا** اي ام بحسب التحقيق لا بحسب العهد او

اذا يصدق التشبيه على الاستعارة ولا الاستعارة عليه وفيه على اداة العوم بينهما حسب  
 التحقيق بقوله خلا والام اذا اطلق يعرف اليه الام المطلق ولا يظهر ما سبق الا في  
 التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع حقيقة ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة  
 انه ام من الاستعارة ما لم يظهر ان الاستعارة لا تقارق التشبيه وهو ما لم يعلم من سيعلم  
 خلافة من انه قد تعين الاستعارة ولا يقطع التشبيه فينبها عوم من وجه وليس لك ان  
 تحمل العوم عليه لانه خلاف العبار ومع ذلك لم يظهر ما سبق وليس للاع معاني منها  
 حتى يحمل عليه اذ ظهر ما سبق احدا العومين ولما في عبارته هذا من التلذذ غير في الاشارة  
 اليه قوله وبهذا اظهر انما الاحتجاب في كلامي فيه التشبيه **وتجلب** اي بما ذكر من  
 جمات التشبيه بعين الاستعارة وان كان بينهما تفاوت فاسبب جمعها في فصل واحد  
**وقال** **الشارح** اي بقصد زيادة من تعين التشبيه اذ اخفي له انه تعين الاستعارة  
 اذ اقوي الشبه هذا او اقل قوله **وتجلب** **اذ اقوي الشبه بين الطرفين حتى اخذ**  
**لا يعلم** **والنور** **والشبه** **والظلم** **لم يحسن التشبيه** **وتجلب** **الاستعارة** **ليلا يصير** **تشبيه**  
 التي بنفسه او لا يفوت ما اوجه البلوع الى مرتبة الاتحاد من جنس الا فافاه الفهت  
 منكم تقول في قلبي نور ولا تقول في قلبي ما هو النور اذ وقعت في شبهة تقول انا في  
 ظلمة ولا تقول كاني في ظلمة ومن هذا اعلم ان فائدة الاستعارة الاحتراز عن تمة تشبيه  
 التي بنفسه ولا يخص الغرض منه في المبالغة في التشبيه **والمكي** **لا حقيقية** في اجتماع  
 برعاية جمات التشبيه لاني ان لا تتم راحة التشبيه لفظا لانه تشبيه مخرج النفس فلا  
 ينافي راحة التشبيه ثم ينبغي ان يجاني عما يوجب ظهور التشبيه والاستعارة **التخييلية**  
**حسنتا بحسب** **حسن المكنية** **عما** **لانا** **لا يكون** **الانابة** **لكني** **عما** **عند المصنف**  
 فلذلك لم يقيد هذا الحكم بقولنا ان كانت تابعة لنا كاقيد صاحب المفتاح لانه يجوز  
 المكنية بدون الاستعارة بالكناية ولم يثبت اليه بيان جهة حسنتا اذ المكنية تابعة  
 لنا قلته كما صرح به حيث قال وقلنا يحسن الحسن البليغ غير تابعة لنا ويبقى ان يكون  
 حسن الاستعارة باعتبار ظهور اختصاصها بالمشبه به وباعتبار قوتها فيه ويبقى ان يكون  
 ما به قوام وجه الشبه احسن مما به كاقاله الشارح ولما لم يقل لما كانت التخييلية  
 عند استعارة مخرجة مبنية على التشبيه فلو لم يكن حسنتا برعاية حسن التشبيه  
 ايضا كما ذكر في الحقيقية والمكنية عما ويمكن دفعه بان الاستعارة التخييلية  
 صورة وهمية مخرجة اخترعها البليغ واصفا قائل المشبه مشابها للام المشبه  
 به وهو لم يطن غير مخرج به في الكلام فلا يمكن التفاوت بيان فيه وضبط درجات  
 حسن التشبيه المعترف فيه **فان** **لقد يطلق** **الحجاز** **اما على سبيل الاشتراك**



او التشابه على كلمة غير حكم اعرابها الاضافة لامية اي حكم اعرابها لانا اضافة القاء  
الي الخاص كبحر الاراك **فقول** الشارح في بيان على عو من الحق **قال** المفتاح بعد  
اعرابها من نوع الى نوع اخر حذف لفظ **اور** زيادة لفظ خرج تبدل القيد بغير حكم اعراب  
غير في جاني القوم غير زيد فان حكم اعرابه كان الرفع على الوصفية فيغير الى نصب  
على الاستغناء لكن لا يحذف لفظ **اور** زيادة بل الفعل غير من الوصفية لانه اداة  
استغناء لكنه يخرج عنه ما ينبغي ان يكون مجازا وهو محذوف ما اضيف لنا واقيمت  
مقامه نحو ما رايتك مذافا فانه في تقديره مذكر زمان سافر الان يقول قول  
كلمة بتا هو ام من الكلمة حقيقة ومنها حكم اعرابه ويدخل فيه ما ليس مجازا نحو انما زيد  
قام فانه بغير اعراب حكم زيد بزيادة ما الكافة وان زيد اقام فانه بغير اعراب  
زيد عن نصب الى الرفع يحذف احدي نوني ان وتحقيقها وغير ذلك مما تعرفه  
لو كنت في وجه من القطن فالصحيح كلمة بغير حكم اعرابها الاصل الى غير اي الى غير  
الاصل الى فان زيك بغير حكم اعرابه الاصل الى اي اعرابه الذي يقتضيه بالاضافة لا يتقيد  
شي اخر وهو الجوز في المضاف اليه اي الى غير الاصل الذي حصل من اعرابه امر اخر كالرفع  
الذي حصل فيه بفرعية بصفة المحذوف وبانه له وليس ما غير اليه الاعراب  
الاصل في الاسئلة المذكورة اي الى غير الاصل الى اصل اخر وكذا في غير  
هو ليس زيد بنطلق وما زيد بقاء مع ان المفتاح صرح بانما ليس مجازا زيد  
زيد اخر اجما بان قال **اور** زيادة لفظ متغير عنه استغناء واخطا نحو كوني بالله وحسنك  
زيد بخلاف ليس زيد بقاء وما زيد بقاء **وقد** شارحوا المفتاح الاستغناء  
الواضح بالظهور زيادة فائدة اصلا وزيادة التاني التي لنا كيد **قال**  
الشارح المحقق وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب  
يزيد به انه قال الحكم الاصل بوجه رتبك هو الجوز اما الرفع فجاز فيه كما قال  
المصنف في قوله تعالى **واسئل القرية** مجازا وليس كسلكه مجازا **واعرف** عليه  
بان الاقرب ان يكون المجاز هو الكلمة دون الاعراب لانه لا يتم في المجاز بالزيادة نحو ليس  
كسلكه شي انه تعدي الاعراب عن محله وقد صرح المفتاح بان اعتبار الجوز ههنا  
باختيار مشابهة المجاز في التعدي عن الاصل **ورد** ذلك بان ظاهر عبارة تعريفه انه  
يجب حفظه انه نفس الكلمة حيث قال وهو عند الشك ان تكون الكلمة منقولة عن حكم  
لما اصيل الى غير فليقول قوله وانما الرفع مجازا لان المراد حكم مجازي منزلة المعنى  
المجازي في المجاز والشارح المعنى السابق لا بهذا المعنى فانه فكلما استعمل في  
عليه قوله وقد يطلق اذ لا غرض من تعلقه به في بيان **قال** الشارح طاول المصنف

التبعية

التبعية عليه اقتدا بالثلف وحفظا للمعنى عن الزلق عند استعمال المجاز بهذا  
المعنى من جهة وهي ليست الا الحفظ المذكور ستعرف تحقيق المجاز على وجه يكون مقصودا  
في البيان فالاول **كقوله تعالى وجازيتك** لاستحالة مجي الرب فيجب ان يحمل على ان  
التقدير مجازا امر رتبك او عذابه **واسئل القرية** ليقطع بان المقصود سؤال اصل  
القرية وان كان الله قادرا على انطاق الجدران ايضا وانه ليس المقام مقام تذكير لخطيئة  
وجعله تعبيرا بنا اصل القرية حتى يقال له اسئل القرية وقيل لنا ما صنعوا كاتيك  
سئل الارض من شئ انما رك فانه لا يحذف في مثل هذا المقام المضاف على ما صرح به  
الشارح عند القادر وسره لك ان الفرق في السؤال والتقدير من الامر بالسؤال  
الامر بالناسل في القرية الحالية عن اصلها والناسل فيها والاعتبار بها والتذكير لما  
ما يتعلق به المحاطت من المنازل والمارب **والثاني كقوله تعالى ليس كسلكه** فان  
الاصل ليس كسلكه شي وبغير حكم اعراب بئله من نصب الى الجوز بزيادة الكاف هذا  
اذ اقتضى بزيادة الكاف دون المثل لا قبله لئلا ان الزيادة نشأت منه ورجع الاول  
بان الجوز بزيادة الحرف سها حرف ليس الا حرفا انصب ونحن نرجعه بان القول  
بزيادة المثل يؤدي الى القول بدخول الكاف على المضمر والي حاجة الى تقدير  
متعلق للمجاز **وقد يقال** المقصود في هذا الكلام نفي ان يكون شي مثله تعالى وكذا  
يكون قصد بهذا المعنى بجعل الكاف او المثل زائدا يمكن مع الاستغناء عن جعل شي  
منها زائدا الى التحصيل مع عدم الزيادة بطريق الكناية التي هي ابلغ من الصريح  
وذكر الشارح المحقق وجهين احدهما وهو ما نقله عن الكشاف وهو انه قد قالوا  
بذلك لا يتخل فتقوا البخل عن بئله والغرض تعينه عن اية فسلوا طريق الكناية  
قصدا الى المبالغة لانهم اذا انفوا عن بئله وعن يكون على اخضر وصفه فقد نفوه  
لا يقولون قد انبعت لذاته ويلفت اترابه يريدون اتباعه وبلوغه لمجئنا لافرق  
بين قوله ليس كسلكه شي وقوله ليس كسلكه شي الا ما يقتضيه الكناية من فايد تناو هما عبارتا  
تبيينتان على معنى واحد وهي نفي الابعة عن ذاته وهو قوله تعالى بل يريدها مبسوطة  
فان تعناه بمل هو جواز من غير قصور ويد ولا يسط لنا لانا وقفت عبارة عن الجوز  
لا تقصرون شي اخر حتى انهم استعملوا ما قبله وكذا لك يستعمل هذا فيمن له  
بئله ومن امثله هذا ويتبين ان نفي المثل عنه تعالى بنوع المثل المجاز متفرع  
على الكناية لانه لا بد في الكناية من موصلة اداة المعنى الحقيقي وهذا انما يصح فيها ان  
في حقه المعنى الحقيقي وانما فيها يتبع فلا يصح نفي مجاز متفرع عن الكناية بان هذه الكناية  
لا تقل عن محله يصح فيه المعنى الحقيقي وانما فيها يتبع فلا يصح نفي مجاز متفرع عن الكناية



مقول يتبع القلب **مجازا** فاطلاق الكتابة مسامحة شائعة تسمية للغير باسم أصله  
هذا على حد ما يحقوه وأما ما يقتضيه الزاوي الصائب فلعلة غير لأنه إذا أجاز أراد  
المعنى الحقيقي للانتقال إلى اللازم فيما لا يتحقق فيه مع إمكان تحققه فلا يجوز تلك  
الأرادة فيما يتبع نحو كون كلمة محضة ونما يتعلق بتحقيق هذا الوجه من الكتابة  
وبه فتنافى عن الوجه الثاني الذي ذكره لك أن نفي المثال عنه تعالى على هذا الوجه  
لازم لنفي المثال عن مثله تعالى لأنه إذا انتفى المثال عن مثله تعالى وعن من هو على  
أوصافه يتبين منه بطريق الأولى لا من جهة أن يثبت مثل المثال لازم لثبوت المثال  
ونفي اللازم يستلزم نفي المذكور وبما بينهما أنه نفي الشيء لا نفي لازم لأن نفي اللازم يستلزم  
نفي المذكور وذلك لأنه لو كان له تعالى مثل لكان له مثله مثل وهو أنه تعالى لا  
المثالة من الجانبين **وأورد** عليه السيد السند أنه لا تفاوت بين هذين الوجهين  
الأنباء الكتابة الأجنس العبارة ويأيد ذلك أن كلا الوجهين كذا في النسبة  
حيث نسب الشيء إلى مثل المثل وارتد نسبه إلى المثال في جميعها إلى استعارة  
لفظه والعلية نفي مثل المثال في نفي المثال إلا أنه فبر عن الأول بأن ثبوت مثل المثال  
ونفي اللازم يستلزم نفي المذكور ونفي الثاني بأن نفي المثال عن هو على الخلق وصاحبه  
نفي للمثاله منه بطريق المبالغة فالصواب أن هذا الوجه ليس بكتابة بل هو من المذهب  
الكلامي بإيراد حجة على نفي المثال على طريقة أهل الكلام فيكون المال أنه ليس بمثله  
مثل فلا يكون له مثل أو لو كان له مثل لكان له مثله مثل هو أنه تعالى وصبيذ يكون  
لنا وجهان متميزان هذا وقد عرف التمايز بين وجهي الكتابة وإن شاء على اختلاف  
وجه لزوم نفي المثال لنفي مثل المثال فيهما وكفي شاهدا في التمايز بينهما أنه يتوجه على  
الثاني ما لا يتوجه على الأول وهو أن لا يتلوه لو كان له مثل لكان له مثله لأن  
مثل الشيء ما هو الخلق به الحاق الناقص بالكمال على ما عرفت في باب التشبيه حقا ولسا  
والترقي الأخر في باب البلاغة عن التشبيه إلى التشابه **فإن قلت** فقد سقط بهذا  
الفرق الوجه الثاني **قلت** كالي صاحب هذا الوجه يقول ينبغي أن يكون المقصود  
من الآية أكثر من نفي المطلق بذاته لئلا يقتصر عن نفي التشارك لكننا نقول لا يستلزم  
بجملته بل كل كلام على ترك ما هو أحسن من الغدول من التشبيه إلى التشابه في شأله  
هذا المقام فتتولد المراه على هذا نفي المثال ولزوم من استعائه انتقال التشابه  
بطريق الأولى ولا يقوم ما ذكرته من وجه الكتابة بل يتعين جسيذ الحكم بزيادة الكا  
نعم لو أريد التوجه بطريق الكتابة فالوجه هو الأول وبمقدار شرط المذهب  
الكلامي لا يخص بالوجه الثاني بل يضم صرف ما ذكره الكشاف أيضا على المذهب

الكلامي

الكلامي وأنه ليس نفي مثل المثال وضع من نفي المثال حتى يستدل به على نفي المثال  
ولكن الكتابة وجه ثالث يقتضيه التعريف لثبوت المثال بأنك لم تعقل الواجب بل لم تعقل  
الاشكاله أو لو قلقت ذاته لم تثبت له مثلا فالأمر بحال في مقام نفي المثال عنه تعالى  
نفي المثال عن مثله تعالى فتنبيه **فإن** صاحب المفتاح وراي في هذا النوع أن يعبر  
سلحا بالمجاز ونهيه به لا شرا كما في التعدي عن الأصل إلى غير الأصل لأن بعد مجاز  
ولذلك لم يذكر الحد شامله لكن الغشدة في ذلك على السلف وكأنه أراد أنه لا يروى بحله  
مشاركا لما سبق في أم الجازوه لعلنا نختصه أو جعلنا للفظ مشتراكا بينهما لا لفظ  
المجاز لا يصر في الإطلاق إلا إلى الأول ولا يرد به هذا الفرد إلا بالقرينة لكن  
الغشدة في جعل اللفظ مشتراكا بينهما اشتراكا معنويا أو لفظيا على السلف كما يستدعيه  
تقسيم المجاز إلى هذا النوع وغيره فلا يخفى عليه ما ذكره الشارح المحقق وقا فتنبيه  
السيد السند عليه أنه إن أراد أنه يتم جعله من أقسام المجاز المعنوي المقابل للحقيقة العرفية  
بتفسيره تناوله وغيره فليس كذلك لا اتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستقلا في  
غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته فلا يعرف له ههنا رأيا ينصرف به  
**ثم نقول** لا يبعد أن يقال هذا النوع من المجاز أيضا من قبيل نقل الكلمة عما وفت  
له إلى غير فان للكلمة وضعاً أفراداً أو وضعاً تركيبياً في كل أعراب في التركيب  
لمعني لم يضع له مع أعراب آخر فإذا استعمل مع أعراب في نفي وضع له مع أعراب آخر فقد  
أخرجت عن الوضع له التركيبي إلى غير مثله القرينة بالنسبة في استنباط القرينة موضوعه  
لمعني تعلق به السؤال وقد استعمل في معين تعلق بما أضيف إليه السؤال وحينئذ  
يمكن أن يجعل تحت تعريفاته المجاز ويجعل مقصود صاحب البيان لتعلق اعتراض  
ببانيته فلما رتبته وقد نقل الشارح في هذا المقام تعريف المجاز بالزيادة وتعريف  
المجاز بالحذف عن الأحكام وطول فيه الكلام **وراه** عليه السيد السند فوايد في بيان  
المقصود المسامح إلا أنا خضنا عن الشائبة فتركناه فان استهينته فارجع إليها وأن  
فإنك ما كان زيد عليها لكن لا علينا فأنك لا تتحمل ما لدينا **الكتابة** مصدر قولهم كيت  
به عن كذا الكني من حد ضرب وكسوت الكون من حد نراي تكلمت بما يستدل به عليه  
أو تكلمت به وأردت غيره أو تكلمت بلفظ مجازيه فاما حقيقة ومجازا والمعني الأخير  
من المعني المصطلح عليه أعني قول لفظ أراد به لازم معناه مع جواز إرادته وقد أشار  
إليه فائدة قوله مع جواز إرادته معناه وهو أخرج المجاز عن التعريف بقوله **فظهر**  
**أنما تخالف المجاز من جهة إرادته المعني الحقيقي مع إرادته لازمه** إلا أنه لم يقل فخرج  
به المجاز مع أنه أحسن وأصح في المقصود ليكون مع الإشارة إلى هذه الفائدة تنبيه



فلان الفرق بين الكناية والجارح هو هذا الذي هو الوجه الاول للفرق  
الذي ذكره الشكاكي وهو قوله وقرى بيان الانتقال فيها من اللازم الى اخره ليس ليحي  
ولا يخرج به الجارح يخرج بعض الحقائق الصريحة كلفظ الضلالة المستعملة في الدعا بحسب  
اللغة فانه يصدر عن عليا لفظا اريد به لازم معناه لكن لا يجوز ان ارادته معناه لا يجوز  
حيث التكلم بامطلاح اللغة ارادة المعنى الشرحي فضلا عن ارادته معناه فلا حاجة  
لاخر ايه الى اعتبار حيزية الملزوم الى لازم معناه من حيث انه لازم معناه ولفظ الضلالة  
اريد به الدعا من حيث انه موضوع له من حيث انه لازم الموضوع له **فان قلت** ما فائدة  
قوله معناه وهذا يكفي للفايدتين بجزء قوله مع جواز ارادته **قلت** يكفي لما ذكر  
لكن فيه التنبيه على ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبعية ارادة اللازم ويستدل  
منه الى اللازم كما ينشأ من قولنا جارح مع مقتضى وفظ هذا يقال جارحان مع الامر  
ولا يقال جارح الا مع معناه والموضوع هو الجمع بين المعنى ولازمه على وجه يكون مقصودين  
استقلا لا ولا مانع من الجمع على وجه يكون احدهما تابعا للآخر وسيله الى قصد  
وفهمه لكن فيه ان استعمال كلمة مع في قوله مع جواز ليس لا ينبغي ان ارادة معناه  
مع لازمه لم يشارك اللازم في الارادة فتأمل ومعنى قوله اننا نحالف الجارح من جهة  
ارادة المعنى الحقيقي ان ارادة المعنى الحقيقي فاروق بينهما فانما جارح في الكناية كما  
ذكر في التعريف ومشتقة في الجارح كانه على تعريف الجارح وجنبه لا يخرج مادرك  
الشارح ان ما به المخالفة جواز ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه تناف ولا انه  
لا يتفرع ظهور ان المخالفة من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه ولا حاجة  
في فهمها الى تقدير الجواز كانه هيا ليه الشارح **فان قلت** قد صرح صاحب  
التكشاف ان قوله الرحمن على العرش استوي وقوله تعالى ليس كمثله شيء كناية مع استعمال  
المعنى الحقيقي في حقه تعالى فيمنع ارادته بالتقييد بقوله مع جواز ارادته معناه  
يخرج كثيرا من الكنايات **قلت** منهم من يقول معنى جواز ارادته مع جواز ارادته  
في الجملة وفي بعض المواد فلا يخرج كناية فيمنع جواز ارادته المعنى الجمعي في بعض  
المواد ولا يخفى انه في غاية البعد على انه تدخل هذه الكناية في تعريف الجارح لانه يقتضي  
عليه انه استعمال اللفظ في غير ما وضع له لفظة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع  
**وقال الشارح** في المختصر ان المراد مع جواز ارادته معناه من حيث انها كناية  
وامتناع الارادة في هذه الامثلة بواسطة خصوص المادة وهو كلام خال عن الحقيقة  
مع انه يوجب الدور في تعريف الكناية وتدخل هذه الامثلة في تعريف الجارح والحقيق  
انه اذا امتنع ارادة المعنى الحقيقي فهو جارح وانما جعل الكنايات الامثلة المذكورة

من باب الكناية لا كبايات وقد صرح باننا جارحان معرمة على الكناية بمعنى اننا استعملنا  
في المعنى الكناي كثيرا بحيث قطع النظر عن المعنى الحقيقي فصارت تلك سبب استعماله  
في محل امتنع المعنى الحقيقي فانقلب الكناية جارحا لكن اذا نكر المعنى الحقيقي يكون معناه  
يجعل كناية كافي بسط اليد في يد من فقدت يد لتقصير في الخلقة فان استعماله في كونه  
كناية لا مكان المعنى الحقيقي فيه وبحيث لا كانه ان امتناع المعنى الحقيقي قرينة مانعة  
عن ارادته كذلك انتفاء **فان قلت** في الايضاح ان الفرق بينه وبين الجارح من  
هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادته لازمه وهو ليس بصحيح اللهم  
الا ان مراد بالمعنى ما عني باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له ولازم المعنى معناه الموضوع  
له وفيه ما فيه هذا الكناية وكانه ارادة ان فيه ان المعنى الموضوع له هو الملزوم كما  
سيدرك ونحو انما من نسخ الايضاح اي من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه  
فلا يخرج عليه شيء **فان قلت** قد صرح المفتاح ان الكناية يراد بها معناه مع لازمه  
حيث قال انا استعملت الكلمة انما ان يراد معناه وجب او غير معناه وغير معناه  
معناه الاول الحقيقة والثاني الجارح والثالث الكناية فينبغي ان تعرف الكناية بما اريد  
معناها مع لازمه **قلت** ريف هذا الكلام منه لانه لا شبهة في انه كثير انما يقال  
طويل الجارح لم يجادل في كناية مع انه ليس هناك ارادة المعنى الحقيقي وجعل الموقوف  
به ما يستعجز به كلامه في الفرق الاول بين الكناية والجارح حيث قال ان الكناية والجارح  
لا ينافيان في ارادة الحقيقة بل قطعا فلا يمتنع في قولك فلان طويل الجارح ان يريد طول الجارح  
من غير ان يكاد تاويل مع ارادة طول فاسمه فانه يشعر بطول جوارحه المعنى مع لازمه  
وبنا هذا التعريف على هذا لكن فيه بحث لان استعمال الجارح قرينة مانعة عن ارادة ما  
ولما بحث نذكر لك وجماز للاسهاب رجاء ان يجد تساقطك في التماس فانه منجذب  
للايات وهو انه يمكن ان يجعل الكناية كناية حقيقي صرفه ويكون قصد ما يجعل  
معنى بيانها من قبيل قصد النتيجة بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير  
الرماد حقيقة صرفة ذكرت دلتلا على انه مضاف فيكون التقدير هو مضاف ولا  
يكون هناك استعمال كثير الرماد في المضاف **وقرر** لم ينسبه الى الشكاكي مع انه  
ذكر في كتابه لانه لا يخصه كما صرح به في الايضاح **ان الانتقال فيما** اي في الكناية  
**من اللازم الى الملزوم** كالانتقال من طول الجارح الذي هو لازم لطول الغاية اليه  
**وفي** اي الجارح من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيب الذي هو ملزوم للنسب  
اليه اليه ولا يخفى ان هذا لا يطرأ في الاستعارة لان الاسد ليس ملزوما للرجل الجارح  
وكذا في كثير من الجارحات المرسلة ولو جعلت ملزومات بالقرينة فالكناية ايضا



تكون ممة بالقرينة **ورد** هذا الفرق بين ان الانتقال في الكتابة من اللزوم الى الملزوم  
**وان اللزوم مالم يكن ملزوما نام يتقبل منه** الى الملزوم لان اللزوم من حيث ان  
لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ودلالة للعام على الخاص وفيه انه لو عرف علامة  
الملزوم بين اللزوم والملزوم يتقبل منه اليه لا محالة وان لم يعرف لم يتقبل من  
الملزوم ايضا **وحينئذ** اي حين اذا كان اللزوم ملزوما **لكون الانتقال من الملزوم الى**  
**اللزوم** كافي في الجواز فلا يتحقق الفرق والسكالي ايضا تعترف بان اللزوم مالم يكن  
اخص او سوا واما لم يتقبل منه الى الملزوم **فان قلت** ان اللزوم كيف يكون اخصا  
والعام يوجد بدون الخاص فيكون وجود الملزوم بدون اللزوم **قلت** اراد باللا  
الناحية والادوية كطول الجاه الناحية طول القامة وما ذكر في موضع اخر من كتابه  
ان الانتقال في الكتابة يتوقف على مساواة اللزوم والملزوم فغير متوقف وان وقع  
الشارح في هذا المقام وبهذا ظهر الجواب عن رد الفرق من ان السكالي اراد ان  
الانتقال في الكتابة من الناحية وفي الجاه من المتبوع ومنه الشارح كون الانتقال في الجاه  
من المتبوع ايماءا وربما يجوز التثبت عن العب ويمكن دفعه بان ذلك القصور  
يعني على ان الموضوع له مراد به في قوله الكتابة لكن لتقبل منه الى ملزومه فالوجه  
له في الكتابة تابع في الازادة الى المتبوع وفي الجاه الانتقال من الموضوع له الذي لا يتبع  
المخصص للمعنى الجاري لانه الامتثال بالنسبة الى الخارج ولم تعرضه التبعية بحسب الازادة  
ولو بني الكلام على جواز ازاؤه الموضوع له في الكتابة يكون الفرق بينهما في الجهة  
**وهي الكتابة ثلاثة اقسام الاولى** اي القيم الاولى وان يشبه باعتبار الخبر لانه الكتابة  
المطلوب بها غير صفة **والثانية** كتي بغير صفة ولا نسبة عن الموصوف فكانت  
قال المطلوب بها الموصوف كافي عبارة المتنازع ليكون تعريف هذا القسم من الكتابة  
بما هو المطلوب منه ولينظر بقاها هذه القيم بالفتنيتين الاخرين فمنها اي من الاول  
ما في معنى واحد اي عبارة عما هو معنى واحد **كقوله والطا عن حارس الاصناف**  
**فان جامع الاصناف** معنى واحد كناية عن القلوب **وسماها** **فان جامع** **معان**  
حصلت لزم لانه لازم والاطلاق على الموصوف **كقولنا كناية عن الانسان في مقوله**  
**القائمة عن بعض الاطفال** **وسميا** **الاختصاص** بالمعنى عنه ليعتدل الانتقال  
منها الى المعنى عنه لكن الاختصاص اعم من الحقيقي كافي لواحد والقديم وغيره  
الحقيقي كاذب **الاشبه** **بزرز** بالضافية او صار كايلا فيما بحيث لا يفيد معنى فيه  
غيره **وقد** **الشارح** **القيم** **الاول** بان يتفق في صفة من الصفات **اختصاص** **بوصف**  
**وهي** **الارض** **فندك** **تلك** **الصفة** **ليست** **بشيء** **عليها** **الى ذلك** **الموصوف** **والقسم** **الثاني**

بان

بان توجد صفة تنقسم الى لازم اخر لتفسير حملها بصفة بوصف لم يتقبل بها كرها  
اليه وفيه ان تفسير الفتنين على هذا الوجه يجعل اشتراط الاختصاص لغيره **الاشارة**  
انه لما ذكر صاحب المتنازع الفتنين تطابقين بهذا التفسير يذكى الاشتراط ومنه  
ان تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الاقسام الثلاثة من غير تخصيص وجعل السكالي  
الاولى يعني ما هو معنى واحد قريبة **والثاني** **بغيره** **قال** **المصنف** في الايضاح وفيه  
تطرق قال الشارح لعل وجه النظر انه فسر القرينة من القيم الثاني بان يكون الانتقال  
بلا واسطة والبعيدة فيما يكون الانتقال بواسطة لوازم مستتلة والكتابة التي  
معنى واحد والتي هي موضع معان كلاهما خالية عن الوساطة لظهور انه ليس الانتقال  
من حي مستوي القائمة عن بعض الاطفال الى شيء من الالسان **فالجواب** ان القرب  
ههنا باعتبار اخر وهو سهولة الماخذ لمسا طهيا واستغنايا عن ضم لازم الى احد  
وتبليغ بينهما وتكلف في المتساوي والاختصاص والعقد بخلاف ذلك هذا او لا يعني  
انه بعد ان يكون تطرأ المصنف ذلك لظهور ان ما هو مناط القرب والبعد في هذا  
القيم سهولة الماخذ وعدها في القيم الثاني وجود الواسطة وعدمها فخر وفرق  
من غير فارق **والجواب** بما ذكره الشارح بل بما ذكره السيد التند لوم من ان الواسطة  
وعدها مناطا ههنا في القيم الثاني دون الاول اذ لم يكن المعنى الواحد اختصاصا بل تحديدا  
وتكلف والبراهنة في القيم الثاني بان يكون اختصاصا بمعان مشتهرة او اخصا  
ويمكن دفعه بان القيم على هذه الوجه من تعريفات المصنف ويمكن ان تكون القرينة  
عند المتنازع ما يكون اختصاصه ظاهرا بالتكلف بان يتفق من صفة من الصفات اخصا  
بوصف من غير حاجة الى اعمال تكلف مركبة كانت او واحدة والبعيدة عنه ان تكلف  
فيه في اختصاصا مركبة كانت او واحدة الا انه بين التكلف في المركب على سبيل التشابه  
ولم يتصل اختصاصا بالتكلف بالمركب ولا شمول جميع افراد **الثانية** **المطلوب بها صفة**  
**بهي** **مقام** **بالغير** **والمعنى** **في طول الجاه** **عند التحقيق** **طول القامة** **والكلام** **المصنف**  
**حيث** **قال** **لمقولم** **كناية عن طول القامة** **مشعر** **بحمل** **الصفة** **على هذا المعنى** **فلا يخفى**  
**انه** **اريد** **بالصفة** **مقام** **بالغير** **تخرج** **طويل الجاه** **وان اردت** **به** **مدلول** **الصفة** **الفسر**  
**بما** **دل** **على** **ذات** **نهمه** **باعتبار** **معنى** **حين** **خرج** **خواجه** **في** **طول الجاه** **فلان** **كناية عن** **طويل**  
**قائمة** **لا عن** **طويل القامة** **وهي** **ضربان** **قريبة** **وبعيدة** **فان** **لم** **يكن** **الانتقال** **من** **الكتابة**  
**الى** **المطلوب** **واسطة** **قريبة** **والقريبة** **فتبين** **واحدة** **يصل** **الانتقال** **منها** **بسهولة**  
**ومن** **البين** **جريان** **هذين** **الفتن** **في** **القيم** **الاول** **من** **الكتابة** **وكانما** **اجلا** **افيه** **لعلهم**  
**الاطلاع** **على** **اشبهتها** **في** **كلام** **البلفا** **كقوله** **كناية عن** **طول القامة** **طويل الجاه** **وطول**



الحجاء ونقص هذا القم بعدد المثال من بين الامثال اشارة الى تقسيم اخر كما اشار  
اليه بقوله **والاخرى كناية سادسة** لا يتوهم اني من التصريح **وفي الثانية التصريح**  
**ما تضمن الصفة** يعني ما دل على ذات بهيمة بامتنار يعني معين **الضمير** الراجع الى  
الموصوف صورون احتياجا الى مرفوع مستند اليه لما بهمتا الفصل الذي لم يحل  
عن مرفوع على ما قيل ويخرج المضاف اليه عن كونه فاعلا الى كونه فضلا فاعدا  
عن استنجان اتمام اضافة التي اليه نفسه لان الصفة عين فاعله على ما يقول فاضافة  
الصفة ابد الى المفعول او الملتحق به ولا يكون له الفاعل قطعا لكن هذه الاضافة  
لا تحسن بل تعجز ما لم تضمن الصفة معنى قابلا بضمير تضمنت له محالة حين الاضافة  
فان الطويل المستدل به نجاء احد يتضمن طول فاقته فهذا الاعتبار حسن اساء  
له من غير بعد الاضافة لان اساء الطول الذي هو صفة النجاء في قوة اساء طول  
القائمة اليه بخلاف زيد اصغر نور وبهذا التحقيق عرفت ان اساء الطويل  
الي ضمير الموصوف لا يحسنه من حيث انه اساء طويلا هو صفة النجاء بل يحسنه في قوة  
التصريح لان الاساء بلا حلة تضمنه طول القائمة فكانه استند باسائه طول القفا  
ولقد احكم عليه بان فيه تصريحاً بالالات استند اليه الطويل الذي هو حاله كاطنه  
الشارح كيف ولو ان ذلك يخص هذا العرف بطويل النجاء وطويل النجاء ويكون قولنا  
زيد كثر الزمان كناية سادسة كقولنا زيد كثير زيادة وقد اوردنا على طبعه هذا  
انه يجب ان يكون طويلا النجاء تصريحاً لا كناية فيها يصح ما ذكره في جوابه بان اعتبار  
الضمير لمجرد ان لفظي هو امتناع خلق الصفة عن شرفه وما حققناه لا انجاء هذا  
السؤال **او حصة** ما عطف عليها وانجته وخفاها بان يوقف الانتقال منها  
على اتمال واعمال روية ولا يخفى ان السادعة والمسوية بالتصريح بما يتوهم في جوابه  
قفاه وعرضها لقفا وكذا الواضحة والحفية بان يكون الانتقال في كل مرتبة واجبة  
ولا يكون كذلك وكانه لم يعتد لان الكناية مع الواسطة مع خفا لا محالة **فولم**  
**عن الابل** عرضها لقفا فان عرضها لقفا وعظم الراس بالاضطرار مما يستدعيه على  
بلاهة الرجل وهو ملزم لنا بحسب الاعتقاد بلا واسطة لكن هذا الاعتقاد  
ليس مستلزما بل يخص به واحد دون واحد فلا ينتقد اليه الا بعد اتمال وجعل صاحب  
المفتاح قولم عرض الوساة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولم عرض  
القفا **فان** المصنف وفيه نظرو وجه النظر فحتم ان يكون ما ذكره الشارح من انه  
كناية بعيدة عن الابل لانه يقتل منه الى عرض القفا ومنه الى الابل وحينئذ  
يندفع بما ذكره في جوابه من انه لا امتناع في ان تكون الكناية بعيدة بالنسبة الى

المطلوب

المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منها  
الى المطلوب بواسطة فتنبيه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون الواسطة  
او كانت في اقامة المطلوب وتطور المطلوب منه كانه المطلوب نفسه وقد يكون المطلوب  
فلا ينبغي التمسك الى العبارة الى الواسطة بل يدب الى المطلوب بل كون وجه  
النظر ما ذكر احتمال ضعيف لانه بعد ما قاله الشكا كناية قريبة عن هذه الكناية  
لا توجه عليه انما بعيد لان الانتقال منها الى الابل بالواسطة فكيف يظن المصنف  
بمثل هذه العقلة ويحتمل ان يكون ان الكناية عن الكناية انما يكون اذ كانت الكناية  
مستندة ربما التقى بالبراع فانه لا يكتفي بكثير الزمان من كونه احتراق الحطب تحت  
القدر فاما ليست كالصريح في المضيق وليس عرضها لقفا كالصريح وانما تكن  
من الكناية الخفية كما اعترف به الشكا ولا يخفى لطف هذا النظر ووقته والجواب  
عنه ان الكناية الخفية ما كان الانتقال منها محتاجا الى مثل تلك الاستدلال وعرض  
القفا لا شتان في الكناية عن البلاهة التقى بالصريح فيحسن ان يكتفي عنها بعرض الوسا  
ويحتمل ان يكون بقا كون قولم عرض الوساة كناية من الكناية فانه يفسدون  
الابلاد وليس قصد عرضها لقفا عنه لا مجرد فرض وتقدير فلا يصح قول الشكا  
لنا في قولم عرض الوساة كناية عن هذه الكناية وحينئذ لا جواب له ويحتمل ان  
يكون العقب ما لا يكون بينة وبين المطلوب واسطة ولا خفا في ان المطلوب عرض  
الوساة الابل سوا قصد بعرضها لقفا والابل فلا يحتمل ان يكون قريباً وجوابه  
حينئذ ان المطلوب بيان عن المقصود باللفظ الاما لا يكون وسيلة الى شيء اخر  
بعد افادته باللفظ **وان كان** اي الانتقال بواسطة فهي بعيدة فضلا عن ان يكون  
ما كثر واسطة ولم يقد ولا بعيدة لئلا يشبه العطف عليه ولان الاعدت  
تقابل الالبان والتي لا يقابلها التي وتقيه **قولم كثر الزمان** فانه يقتل من كونه  
**الزمان** الى كونه احتراق الحطب تحت القدر وبهتاً اي من كونه الاحتراق وكذا  
كل ضمير ياتي الى كونه قبله الى كونه الطبايع ومنها الى كونه الاكل ومنها الى  
**لكن** الصيغان بكسر الضاد جمع خفيف ومنها الى المقصود وهو المضيا  
وبحسب تلك الوايط وكذا سرعة الانتقال في كل مرتبة وبطوها خلف الدلالة  
على المقصود وضوحاً وخفا **الثانية** المطلوب بها نسبة سواء كان طرف النسبة  
مذكوراً في صريح فتنفرد الكناية في النسبة او احداها مذكوراً صريحاً والاخر كناية  
فتصح اقام الثلاثة فالاحتمالات العقلية سبعة اربعة منها اجتماع الابل  
واثنان منها ولا يطل في منها حصراً بالنسبة لان المقسم مقيد بالواحد كافي بنار النسبة



عنه لو جعل قوله عليه الصلاة والسلام المستلزم من سائر المستلزمين كناية  
عن الاستدلال على كمال المؤدي المعروض به بان يقال هو كناية على ان هذا المؤدي كاوله  
لا يترك المستلزم من كسائه ويد وكل من لا يترك المستلزم من كسائه ويد فلو كان كونه  
رابعاً من الكناية كقوله اي قول زياد الاجم **انا الصاحبة** اي قول الكرم لا الجود لئلا  
يكون الذي تطويلاً **والمرءة** تضيق كمال الرجزية **والله** اي الجود في فته فيكون فوق  
الحينة يتخذها الروايات بيت ثقيت جعل قوله فيه ضرب علي بن الحشر  
على وزن جعفر ثم رجل فانه اذا ان ثبت اختصاص ابن الحشر بهذه الصفات  
**قالت** التارخ اذ اريد بالاختصاص ثبوت الصفات له سواء كان على طريق المضار او لا ذلك  
عليه ان جعل السكاكي من الضمومات بالاختصاص له المتروكة لجهة الكناية نحو ابن  
الحشر او حصل التمام له او ابن الحشر محو ومن البين انه لا ضرورة في شيء مما يؤيد  
ما ذكره قوله في الايضاح فانه حين اراد ان يصرح باثبات هذه الصفات لابن الحشر  
محمداً في قبة سمي بذلك على ان محمداً ذوقية وجعلنا ضرورة عليه لوجوده في قبة  
في الدنيا كغيره فافاء اثبات الصفات المذكورة بطريق الكناية هنا ثم وجه ارادة  
الثبوت بالاختصاص بان الاختصاص هو الثبوت والنفي عن غيره فارتد هذا لثبوت  
معناه وفي شرح المفتاح انه مبني على ان الاثبات تخصيصه بالذات ولا يخفى ان المراد  
هنا ليس بالاختصاص بالذات وليس ارادة متعلقة باثبات الاختصاص بالذات بل بقرانه  
اذا جعل الاختصاص بمعنى ثبوت الصفات له صار قوله فانه اراد ان يثبت اختصاصاً  
ابن الحشر بهذه الصفات بمنزلة ان يقال اراد ان يثبت ثبوت هذه الصفات  
ولا يخفى مما حقه والعبارة الصحيحة اراد ان يثبت هذه الصفات له ولا يخفى ان  
لو جعل التعريف في السامحة والمرءة والندى للجنس الاستعراضي افاً فخصه  
بالصفات في ابن الحشر لان جميع افرادها اذا اقامت به لا تقوم بغيره اذ الصفة  
لا تقوم لمحددين وتكون مبالغة في كمال ابن الحشر في هذه الصفات بحيث ان  
هذه الصفات في غيره بالعدم فلا يبعد ان يكون قول المصنف انه يخص بها وقوله  
اختصاص ابن الحشر على ظاهرهما وجهين يكون في البيت كناية عن احداهما  
جعل اثبات جميع افراد الثلاثة له كناية عن الاختصاص واثباتها جعل حيلة  
في قبة مضروبة عليه كناية عن الثبوت **فترك المصنف** ان يقول انه يخص بها او  
محور يعطوف على ان يقول اي المصنف يحذف هذا القول او يوصف بمعطوف  
على مفعول ان يقول اي نحو قولنا انه يخص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى  
من نحو اخص بها او مات له دون غيره فاما وجه من نحو كمال ابن الحشر او ابن الحشر

مح من وجه اخر فاقابل **الكناية بان جعل** اي تلك الصفات في قبة مضروبة عليه  
اي على ابن الحشر فافاء اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا ثبت الامر الذي لا يقوم الا  
بغيره في مكان الرجل ثبت له ان الصفات تثبت في المكان بصفة ثبوت محمداً وكذا  
كان من قبيل الكناية دون المجاز اذ لا يمنع ثبوت الصفات في المكان لا يمنع ارادة الحقيقة  
ولم تكن كناية بل مجازاً **ونحن نقول** لا يبعد ان يجعل كون هذه الصفات في قبة ضربت  
على ابن الحشر كناية عن كونها عين ابن الحشر حيث جعل في مكان ابن الحشر **والمرا**  
ومن الكون في المكان الكون بالذات ولا يكون في مكان الرجل بالذات الانفس فكانه  
قيل ابن الحشر هو السامحة والمرءة والندى **ونحو** اي نحو قوله في الكون مثلاً  
الكناية المطلوبة بنا النسبة **قوله المجد** اي سيل الشرف والكرم اذ لا تكون الا بالابا  
او كرم الابا خاصة والكرم والحسب اعم من ان يكون من جهة الابا او نفس الرجل **بين**  
**نويه** يزيد بالوئين المراد اولاً وان وكذا المراد بالوئين في قوله والكرم في ربه  
واما قال ونحو رد اعلى من جعل الكناية فيه من قبيل طول عبادته وتبع في هذا الرد  
المفتاح حيث وقد يظن هذا من قسم زيد بطول عبادته وليس بذلك بطول عبادته  
باسناد الطويل الى الجاه تصريح باسناد الطويل الى الجاه بصريح باثبات الطول للجاه  
وطول الجاه كما يعرف قائم مقام طول القامة فاصح من بعد باثبات الطول لزيد  
فان هذا وليس الامر كما ظن المفتاح فان المثال ذو وجهين له نحو الكناية مع الصفة  
مع التصريح بالنسبة ووجه له الكناية عن النسبة من غير كناية عن صفة الثاني ما  
ليثا هذه المفتاح وهو انه جعل المجد في ما يحيط به ويشتمل عليه وجعل ذلك كناية  
عن ثبوته ليكون تبعاً فيما يكون فيه التي بالذات ولولا ذلك لا امتنع الحقيقة وكانت  
اللفظ مجازاً ولا يبلغ على هذا ان يجعل التركيب كناية عن كون المجد والكرم عينه  
لان كون التي بين ردي التي يدل على انه عينه لانه الذي يكون بين رديه والا ووجه  
ما شاهد غيره وهو ان كون التي بين ردي التي كناية عن خاطبه به كخاطبة البرهان  
وبإضافة البرهان اليه يثبت التصريح باثبات الخاطبة الممكنة بالكون بين البرهان  
على نحو التصريح لاضافة الجاه الى التي ثبوت الطول للكني بطول الجاه له فيكون المجد  
بين نويه يعني المجد محيط به وجهين ينبغي ان يكون قوله ونحو النسبة على الصفة  
بينه وبين المثال السابق نصاً وهذا محتمل **والموصوف** **قوله** **القصير** يعني  
الثاني والثالث كثيراً ما يكون مذكوراً كذا **وقد يكون غير مذكور** لكن القم الثاني  
حينئذ يستلزم القم الثالث اذ لا يتصور كون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة  
مع التصريح بالنسبة بخلاف القم الثالث فانه لا يستلزم القم الثاني فانه يصح الكناية



عن النسبة لا يثبت كاهو المتبادر وفي عرض بالضم اي ناحية من نودى المسلمون المتكلم  
من علم الناس من لسانه **فقد** فكانت امرت من ناحية هي ان سلم المسلمون من لسانه  
وبعد الى ناحية اخرى هي المودى في الصفة وهي الاسلام هنا مصدره والموصوف وهو الكو  
غير مذكور والنسبة وهي في الاسلام غير شكنية حصدا لاسلام في غير المودى على ما بينه  
تعريف الجنس المستند اليه **فان قلت** حصرا لاسلام في غير المودى عبارة عن نبوته  
له ونفيه عن المودى فيكون نفي الاسلام عن المودى مصدرا **قلت** امر اجابى بكونه  
نقصيلا الذي يحسب لمقام فيجوز ان يكون بهذا المحمل عن هذا الفصل على انه لو كان  
معني حصرا لاشياء والنفي نقصيلا فيجوز ان يكون بالكل من الجزء ويجعل الكل وسبيله  
الاتقال الى الجزء ويجعل الجزء مقصودا بالاضافة ويقال الكناية عن الصفة كقولك  
في موضع من يفتقد حل الجزوات تريد تكفيره وانما لا يفتقد حل الجز عن الاسلام  
**قلت** التكاكي في اول بحث الكناية الكناية **تفاوت** ليك تعريف وتلويح **وزعم** **فان**  
**والاشارة** ومساق الحديث بحسن لك اللثام عن ذلك **قلت** العلامة انما قال  
تفاوت ولم يقل تتقسم لان التعريف وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط  
بل هو اعم **قلت** الشارح وفيه نظر لانه اذا عني بالموصوف غير المذكور تعريفيا وماله  
وسايط كثيرة تلويحا فلا معنى لاندخل الاقسام والاشارة **قلت** تفاوت لما فيه  
من التنبيه على تفاوت تلك الاقسام في الدقة والبلالة دون تقييم **قلت** التكاكي  
في او اخر بحث الكناية وقال وعد حسن اللثام عن هذه الاقسام ولورعت ما التقي  
عليك فتقولك الى اخر ما ذكر مما حاصله ما لخصه المصنف بقوله **والمنا سب**  
**للعرضية** اي الكناية العرضية وهو ما لم يذكر الموصوف فيها التعريف خلافا للصرح  
**قلت** العلامة يقال عرضت فلانا ونحوه اذا قلت قولا وانت تعينه يعني لا يكون  
القول مسوقا له **فانما** يعنيه من عرض من غير ان يستعمل اللفظ فيه وانما لم يقل **قلت**  
تعينه به **ولغيرها ان كثر الوسائط** وهو الذي عند المفتاح بذات مسافة  
بعبارة التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد وجعل السيد السند  
في شرح المفتاح الوسائط ما فوق الواحد **والمنا سب** **المنا سب** **لغيرها ان قلت**  
**الوسائط مع حفا** وهو الذي فسر المفتاح بذات مسافة قريبة وفسره السيد  
السند بما واسطة فيها ام فيها واسطة واحدة لكن في كون مالا واسطة فيه ذات  
مسافة اخفا ونحوه واسطة له اخفى منه والشارح ايضا عليه على قول  
الوسائط بالواسطة فيها حيث جعل عرض القفا مثالا **المراد** لان الرمز ان  
قيل الى قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة في بالصفة والحاجب **والمنا سب**

خبر

لغيرها ان قلت الوسائط **بلاخا** **الا** **والاشارة** **قلت** السيد السند اما لانه اذا  
لم يكن قيد زائد كما في التلويح فلازم تعيين الاسم الدال على مطلق الاشارة ولان هذا  
لان الاسم اذا اطلق تبادر منه القرب والظهور **وقيل** الاولى ان يحصر لا بما فيه شائبة  
الحقا فيبقى اسم الاشارة للباقي هذا لانه ثم اي استقل السكاكي من الكناية في التعريف  
الى تحقيق المجاز فيه بكلمة ثم للشاعر من التحقيق والافلا تراجعي بين كلامي السكاكي  
**واعلم** ان التكاكي بعد ما عني احد اقسام الكناية تعريضا استعمل عقيب تحقيق تلك  
الاقسام بتحقيق التعريف المشهور **فما لست** **والمعلم** ان التعريف تارة يكون على سبيل الكناية  
واخرى على سبيل المجاز فاما قلت اذ يبقى فتستعرف واردة الخطاب ومع الخطاب  
الاشارة اخر معتمد على قرآن اخر **المراد** كان من القيد الاول وان لم ترد الاخر الخطاب  
كان من القيد الثاني قائما على هذا ففسر وفرع ان ثبت فقد بينت هذا فاما  
بالتعريف ليس هو احد الاقسام المذكور بل كناية بل ما استشهد من التعريف وهو  
الذي **قلت** صاحب الكشاف في مقام الفرق بينه وبين الكناية ان يذكر الذي يعينه  
لفظه الموضوع له والتعريف ان يذكر شيئا يدل به على ان الكناية لم تذكر كاي قول  
المحتاج للمحتاج اليه حينئذ لست عليك فانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود  
ويبي التلويح لانه يلوح فيه ما يريد فقد فرق بين الكناية والتعريف فانه يذكر  
معني الكناية بلفظها والكناية غير موصوفة له بخلاف التعريف فانه لا يراه معناه  
التعريف باللفظ بل يستعمل اليه من غير استعمال اللفظ فيه فانه تعريفا كناية غير  
التعريف انه مستعمل في غير الموضوع له بخلاف التعريف ولا يخفى ان هذا الفارق  
موجود في المجاز ايضا فقد بينت بانه الفرق بين التعريف والمجاز ايضا وان دفع  
ان تعريف الكناية يصدق على المجاز لان مقصوده المعرف لا التعريف وقد صرح ابن  
الاندرائسي في المثال الشارح بان التعريف لا يستعمل في المعني التعريف **والمنا سب**  
من عرض اللفظ حيث قال الكناية ما دل على معنى يجوز حسنة على جانب الحقيقة والمجاز  
يوصف جامع بينهما ويكون في الفرد والتركيب **والتعريف** هو اللفظ الدال  
لا من جهة الوضعي الحقيقي والمجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيجوز اللفظ المركب  
كقول من يتوقع شيئا والله اني محتاج فانه تعريف الطلب مع انه لم يوضع له صيغة  
ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي بانه هذا اشارة بالوصف الجانبي  
بينهما كون اللفظ معينا لهما لاحدهما بلا قرينة والاخر بقرينة وهذا كلام وقع  
في البين فدلجح الى ما كان فيه وهو ان كلام السكاكي في التعريف بهذا المعنى لا يعني  
اصطلاح عليه من عند نفسه في باب الكناية كما يلوح من قوله كان اطلاق اسم التعريف



عليه مناسباته في هذا المقام جري ما جري عليه غير مرة حيث عرف الجواز وقسم الجواز  
بمعنى آخر وعرف الاستعانة وقسم الاستعانة لا بهذا المعنى إلى الاستعانة المصروفة  
والاستعانة بالكناية على ما صنفناه لك ولقد ادرج لفظ السبيل يقال التعريض  
تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل الجواز ولم يقل تارة يكون كناية وسبيل  
يكون مجازا واوحي بالمثل لما راي المقام فظنه غفله لكن المصنف على ما هو عليه  
كلامه ظن ان اطلاق التعريض على الكناية سابقا من اطلاق العام على الخاص ومضاه  
الشكاي التنبه على هذا انقيم التعريض اليما ولي الجواز وطن ان التنبه يحصل  
بحره بيان انه قد يكون مجازا والتعريض به يكون كناية تطويل احسن كلامه فقال  
**والتعريض قد يكون مجازا لقولك اذ ينبغي فتستعرف وانت تريد ان تشارك**  
**مع الخطاب بدوته ثم زاد في توضيح المثال وبين انه يجمل الكناية فقال وانت**  
**ارادتها جميعا كان كناية ثم شبه على قصور كلام المفتاح بقوله ولا بد فيها من قرينة**  
حيث لم يشتمل كلامه الا على اشتراط القرينة في الكناية والحق معه في هذا التنبه  
وان اعتمد الشكاي على اشتراط وخوب القرينة في الجواز وخاف وهو عدم القرينة  
في الكناية من جواز ارادة الحقيقة لكن باق تصرفاته على ما ترى وقد شبه العلامة ايضا  
على زائد الشكاي حيث قال في شرحه معناه ان عبارة التعريض قد يكون مناسبة  
الجواز كافي الصورة الاولى فاما تشبه الجواز بوجه استعمال ما للخطاب في غير ما هي  
موضوعة له وليس مجازا لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة  
للكناية كافي الصورة الثانية فاما تشبه الكناية بوجه استعمال اللفظ فيما هو موزون  
له مراد منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احد  
الي الاخر اذ حاصل كما ذكر ان التعريض ليس مجازا ولا كناية وان وقع في ما تقدر  
بعض ما لا يتضح قائل ومما يفيض منه القبح انه ما نقله للشارح كلام الكشاف وابن  
الاشين في هذا المقام كيف زيف كلام العلامة بان هذا المذهب لم يذهب اليه  
احد بل امر لا يقبله عقل يودي ان يكون كلام يدل على معنى ولا له صحبة من غير ان يكون  
حقيقة في ذلك المعنى او مجازا وكناية بل الحق ان الاولى مجاز والثاني كناية  
كما صرح به المصنف وهو الذي قصده الشكاي وتحقيقه ان قولنا اذ ينبغي  
فتستعرف كلامه اذ على معنى يقضيه بتدبير الخطاب فان استعماله في تدبير  
الخطاب وغيره من المود من فكاهية وان اردت بتدبير غير الخطاب بسبب الايداء  
بعلاقة اشتراك للخطاب في الايداء اما تحقيقا واما قرنا وتقدرا كان تقديرا  
وهم التوضيح تمثيل السيد السيد قدس سره للدلالة الكلام على المعنى التعريض

بدلالة الحذف مثلا على تعظيم الحذف او اهاسته فانه افادة من غير استعمال فيه  
يجعل كلام الشارح تمثيلا على الغفلة من مستنقعات التراكيب **وهنا** يزيد تحقير  
يولي الى الان في ستر لاكتناز فلا علينا ان ننب لك من غير استئذان كما ذهب لنا القياس  
المثان وان طال الكلام وحال الشام بينك وبين الاقتران لانه منسقط والشام منسقط  
**فتقول** فرق بين المعنى الحقيقي والتعريض المجازي وبين الجواز فانك في الجواز تنصب القرينة  
على ارادة المعنى الحقيقي وفي التعريض تريد الحقيقة للانتقال الى المعنى التعريض من غير  
استعمال اللفظ فيه لانه لا يكون اللفظ من غير ارادة معنى اللفظ الا ان المعنى التعريض  
يصرف النفس الى المعنى من الالتفات الى ما اراده الى الالتفات الى ما هو في عين  
اللفظ وكذلك فرق بين التعريض على سبيل الكناية وبين الكناية فانه في الكناية لا يكون  
الانتقال الى المعنى من الموضوع له وان قصد الموضوع له كان للانتقال الى المعنى بخلاف التعريض  
على سبيل الكناية كافي اذ ينبغي فتستعرف فان الالتفات النفس وانما الى وجه الخطاب  
وغيره على سبيل **فصل** اي اجمع في قولك اطبق القوم على الامر اجمعوا **البلغا على**  
**ان الجواز والكناية اتبع** يقال اي تبلغ اي تبلغ فيه والمعنى ان الجواز والكناية  
يما تلوح فيه مبالغة اكثر حيث تلوح في تقريره وتعيينه ما وتحيتهما قوله ابلغ شاذ  
من وجهين احدهما انه اخذ من المزيد كقولهم هو اعظمهم للذي يزار والآخر هو انما  
انه بمعنى المفعول ولك ان تجاوز الشذوذ الثاني الى الجواز في صفة اللفظ يكون مبالغة  
في تقرير معناه وحقيقة واما ما يجعلوا الابتغ من البلاغة فيكون المعنى ان كلاما  
فيه كناية ومجاز يبلغ من كلام فيه الحقيقة العزقة ويكون وجه البلاغة كونه الكناية  
لان كونه المبالغة لا موجب البلاغة مطلقا في مقام يستدعي المبالغة قرب حقيقة ابلغ  
من الجواز لوقوعه في مقام لا يشع المبالغة **قال** الشارح الحق والسيد السيد في  
شرح المفتاح يراة بالبلغا على البيان على ما هو الظاهر لانه الذي يظهر من الاجماع  
ويمكن ان يراة جميع النفا ويجعل اجماع اهل الشيعة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه  
المعاني في سائر الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات من الحقيقة اي الحقيقة المضمرة  
واما الحقيقة المركبة التي هي الكناية فالجواز ليس بلغ منها لا شرا كما في وجه المبالغة  
قوله والتعريض قولنا لان يجعل عطفا تفسيريا بالحقيقة **ان الانتقال بينهما**  
**من الملزوم الى اللازم** وهذا اتفق عليه بين المصنف والشكاي لانه وان جعل  
الكناية ذكر اللازم اي السامع وازادة الملزوم اي المتبوع لكنه جعلنا الشاركة للمجاز  
في الانتقال من الملزوم الى اللازم لان اللازم ما لم يصير ملزوما لا يتقبل منه ويتر  
على كون الجواز ابلغ من الحقيقة ان به الجواز الغير المعقود وهو لفظ المعقود المراد به



المطلق فانه اذا نظر الى ما ارشد بهذا القليل من الجاز كان قائما مقام احد  
المتزادين فلما ان احد المتزادين اذا اقيم مقام الاخر لم يقصد به معنى اخر بل  
ذلك المعنى بينه فلا يقد يقيد ذلك المسير اذا اقيم مقام السبق لم يقصد به  
الاتك الحقيقة اعني العنصر المخصوص وذلك القيد جود الحقيقة عندنا  
عارض لما كانه منزلة امر خارج عن مفهوم المقدر فلا يثبت على قياسه مقام الشك  
فأيد بخلاف اطلاق الاصابع على الانسان في يحصلون اصابعهم في اذ انهم فانه يقيد  
مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يقيد تقويزها بصورة ما هو مظهر لها  
وهذا الكلام وقع في البين فلنرجع اليه ما كافي والجواز الغير المقيد لا يكون ابلغ  
من الحقيقة كيف ولا يصدق في حقه **فهو الظاهر فيها كدعوى التي بينت قالك**  
السيد السند قدس سره في شرح المفتاح في بحث الجواز المقيد وايضا في كل من  
هذين يعني اطلاق الاصابع والسند دعوى التي كدعوى التي بينت بان وجود الملزوم  
يفتق وجود اللزوم لا مستلزم انك انك الملزوم عن اللزوم وفيه ان ما ثبت ان لا يثبت  
حيثما من الملزوم في التصور الى اللزوم ووجود الملزوم في التصور لا يستلزم وجود  
اللزوم وكما اشار الشارح المحقق في هذا حيث قال ان مقتضا وجود الملزوم  
واللزوم ظاهر واما الاشكال في بيان الملزوم في سائر انواع الجواز هذا او كثيرا ما  
لا يتبين لمراده فمقتضى ان الاشكال في بيان الملزوم في الذهني فمقتضى بانه بعد  
ما بين الشارح في اواخر بحث الجواز اللزوم فلا وجه لدعوى الاشكال هنا وكذا في  
لان ما سبق بانه هو اللزوم الذهني والتبيين على وجود اللزوم اللزوم الخارج فان  
ذلك من هذا **واطلعوا على ان الاستعانة من النسبة لا تأتي نوع من الجواز** اقول  
بعد ووضح كون الاستعانة مجازا والنسبة حقيقة ليس كذا الاطلاق الاول  
الانطويلا واما ذكر المفتاح لافواه بدليل اخر سوى الدليل المشترك بين الجاز  
وهو ان النسبة يقتضي الاعتراف بكون المشبه به اكمل من المشبه في وجه السب  
ثم كون النسبة حقيقة يرد ما حقق ان قولنا زيد كالبدري عن كونه في  
غاية الحسن وان نسبة النسبة الى الاستعانة كنسبة الكمية الى الجاز ومما  
يجب ان ينبه عليه ان المصنف يوضح ان ما ذكره السكاكي للاستعانة مرتبة على النسبة  
فان في النسبة الاعتراف بنقصان المشبه به عن المشبه بدون الاستعانة زيد ما حقق  
الشيخ بهذا القاهر حيث قال وليس السب في كون الجواز والكمية المبلغ ان احدا  
من هذه الامور يقيد بزيادة في نفس المعنى لا يقيد بخلافه بل لا يقيد تأكيد  
لأثبت المعنى لا يقيد بخلافه **اد لا يقيد رأيت اسد زيدا من رأيت رجلا يساوي**

الاسد

الاسد في الجماعة انما فصله الاول لاشتماله على تأكيد غاية الثاني وكذا الامرية  
لكثير الرائد على المعنى في كونه القوي بل لاشتماله على تأكيد فانه المضاف مع اتحاد  
المقصود بينهما ووجه الرد ان ذلك لا يصح في الاستعانة بالنسبة على النسبة اذ لا  
اسد لا يقيد بجماعة الاسد وزيد كالاسد يقيد بجماعة دون جماعة الاسد ثم قصده  
الشيخ بان مراده ان ليس السب في كل صورة تأكيد اثبات المعنى بخلاف خلافها واما  
المرتبة في المعنى فربما يكون كافي الاستعانة والنسبة دون غيرها ودونهما غير النسبة  
كافي رأيت اسدا ورأيت رجلا يساوي في الجماعة **وقالك** الشارح هذا استنباط  
معنى قد غلط فيه كانه عاده في استنباط المعاني من مبادي ان الشيخ لا تقار بها اليه  
ثابتا واقر بك مراده الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ثبوت المرتبة والواقع  
كأنه هو نفسه ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى وفيه مع أنا قاطعون بان المفهوم من الخبر  
ان هذا الحكم ثابت او منفي وذلك لان الدلالة اللفظية قد تختلف من المدلول **وورد**  
السيد السند بان هذا يعني زيك فاسد لان ما نقاه الشيخ حينئذ بما لا يذهب اليه  
وهم حتى يذبح فانه لا يوجب ثبوت اصل الجماعة واصل القوي في الواقع فكيف  
يؤم اي بها الزيادة فيما بل نوي الجاهل ثبوت الزيادة بوجهين الجاهل ثبوت  
اصل المعنى فيه والاصناف ان المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف وان المخطوط  
والسبع ساخط هذا **وهو تقى** لو كان المراد ما ذكره الشارح لما في ما نقاه  
الشيخ لاثباته ان اللفظية لمراده التأكيد فليكن اعتبار زيادة في المفهوم لكن الاضا  
ان مراد الشيخ ما ذكره المصنف كانه ليس ما ذكره المصنف كانه ليس ما ذكره الشارح  
وان كان ما ذكره المصنف اقوي بل مراده ان ليس اللفظية لافادة في من العبارات  
مرتبة في المعنى دون خلافها والام يكن المقصود به الحقيقة والجواز معنى واحد وهذا  
كلام حق والمراد بقولنا جاني اسد ليرى المراد زيد كالاسد والام يكن لمصلحة المص  
منه دون زيد كالجمار يعني واما التفاوت بادق المساواة في جاني اسد وتأكيد  
تلك الدعوى بحمله عين الاسد وانكار كون زيد انقص بخلاف زيد كالاسد فان  
فيه اعترافا بخلاف زيد والاسد سواء فانه لا يولد دعوى التسوية والادعوى لا يقيد  
مرتبة في المقصود بل مجرد تأكيد ومبالغة فيه فايد لعل جاني اسد على تقدير صدق  
لا يوجب ثبوت المرتبة في الواقع بخلاف الخبر فانه على تقدير صدقه يوجب سقوطه في  
ما ذكره في هذا المقام **ونعيد هذا** ما وقعنا من شرح هذا الفصل الثاني  
بعد شرح المعنى الثالث وهما ما بينهما من الغريب والبدائع وتنا له التوفيق  
لا يتبع اجل الشرايع وبصورتنا في اربع العلم باسرار المعارف والبدائع واعتنا



بافاضته معاني بيانك العقلية عن العلوم الرسمية والصناع **بسم الله الرحمن الرحيم**  
وبعد استعني في الوقايع **الفن** في اللغة الضرب أي النوع أو الترتيب وكلا المعنيين  
يناسب ما تمناه فقلنا أنه في بيان نوع من مسائل تتعلق بالبلغة وترين باستعانتها الكلام  
**الثالث** أي الواقع في المرتبة الثالثة من القنون الثلاثة فالعقل الفن الذي هو العلم  
لأن القنون مرتبة في تحصيل البلغة وتكميلها أو ثالث الفنون فإنه جعل الفنون الثلاثة  
السابقين عليه ثلاثة **علم البديع** هو في اللغة المتبوع أم فاعل أو مفعول فاضافة  
العمل إلى الأول اضافة إلى الفعل وعلى الثاني إلى المفعول أي علم متبوع الكلامين فإن  
من زين كلامه بهذه المحسنات فقد أتى بكلام متبوع أو علم متعلق بالكلام المتبوع وقد  
كما معنى الجدل الذي قتل أو تارة وثلاث ثم قتل فالكلام الذي تم ترتيبه **بذلك**  
المحسنات به كالحل الذي قتل أو تارة وثلاث ثم قتل في الثالثة **وهو علم المستحسن**  
الشارح المحقق العمل في تعريف المعاني والبيان بملكة يقتد بها على تفصيل أدراكات  
جوهرية متعلقة بأصول وصيغها وأوضاع الفن ويجوز أن يراد بقوله تلك الأصول كل جملة  
**وزاد** المحقق المحي شريف زمانه نحو زيادة التصديقات بتلك الأصول بل يرجحنا  
فحق قوله **يعرف به وجهه** **تحسين الكلام** أنه يعرف به كل وجه جزوي يسره على سائر  
الكلام البليغ أو التلقين بما أورد في هذا الكلام أو أريد أن يراه بمقتضى استكمال  
المعرفة السابقة في أركان الجزئي على طبق ما ذكره ذلك الشارح الجليل في تعريف  
علم المعاني من التفصيل فذكر هنا في شرح قوله يعرف به وجهه تحسين الكلام من  
قوله أي ينصوّر معانيها ويعمل إحداهما وتفاصيلها بقدر الطاقة محل نظر أو تصور  
معانيها إشارة إلى ما يحصل من تعريفات المفهومات الاصطلاحية وهو معاني كلية  
لا توافق إرادتها استعمال المعرفة السابقة في أركان الجزئيات ومنع ذلك ليسر أخيراً  
في العمل بالمعنى المذكور بل في العمل بمعنى المسائل والمبادئ والمقنونات وضبط الأعداد  
فلا يكون من المقصود العلمية وتساخيمها وفوقه تفصيلها ظاهر فيما حصل من تفسيرات  
المفهومات وهي أيضاً مفهومات كلية ليست من المقاصد العلمية وتساخيمها وكانت  
لم يشاهد في هذا الفن سوى تعريفات وتفسيرات على أن لا مستيلة **في**  
والمعنى لذلك لأن المقصود بذكر كل من الأقسام الحكم على كونه بأنه تحسين للكلام البليغ  
**قال** الشارح المراد بوجهه تحسين الكلام الموجودة المعنوية المذكورة في صدر  
الكتاب حيث قال وينبغي أن وجهه آخر ثبوت الكلام حسناً هذا وجه الإشارة  
بجعل الأضافة للبعد حينئذ يفوت قصد الاستغراق الذي لا بد منه في وجهه تحسين  
أو ما يعرف به بعض وجهه التحسين ليس بديهاً فينبغي أن يقال المراد تحسين الكلام

الغرض

الغرض المذكور في صدر الكتاب بقوله وينبغي أن وجهه آخر ثبوت الكلام حسناً ولكن أن تثر  
بالكلام البليغ لهم القيد من الكلام ولا ينبغي أن تحسين الكلام البليغ إنما يكون بما  
يكون خارجاً عن بلاغته والأصابع بديهاً التحسين فلا يكون التحسين للكلام البليغ  
وبعد تخصيص الوجه بالوجه الخارجة عن البلاغة جعل الشارح تعريف العمل تاماً به  
وحكم بأن قوله **بعد رعاية المطابقة** أي مطابقة الكلام لمقتضى الحال **ووضح الدلالة**  
أي الخلق من التقيد المعنوي التبيين على أن هذه الوجه إنما تعد محسنة للكلام بعد  
رعاية الأخرى ووجهه ذلك أنه يكون بأيراد هذه الوجه بدون رعاية الأخرى فليقل  
الدور على إضاق الخوازي بقوله بعد متعلق بالتحسين وكأنه أراد مزيد التبيين والآ  
فالغرض لا يكفل تخصيص الوجه بالوجه التابعة لوجه البلاغة يكفل التبيين المذكور  
أو بمعنى لتبيين وجه البلاغة الأعدم الاعتداد بها بدونها وذلك أن تقول الوجه  
التابعة لوجه البلاغة ربما يكون مقتضى الحال ويكون منطوق التبيين بالوجه المحي  
عنما في البديع فنبه على أن التحسين التابع للبلغة بالوجه الموصوف منها إنما يكون  
بعد رعاية المطابقة ووضح الدلالة حتى لو لم يتم بيئتها بدون هذه الوجه لم يعد  
في الكلام من المحسنات البديعة وإنما ما قبل عمل الكلام على التعدي عن المقام  
فالائق مقام التعريف عمل وجه تحسين الكلام على مفهومه العام وإخراج ما يتوحي  
المحسنات البديعية من الوجه الداخلية في البلاغة بقوله بعد رعاية المطابقة  
ووضح الدلالة الوجه البديعية يخرج بعض ما هو أخل في البلاغة من الخلق  
عن المناقير ومخالفة القياس والغلبة وضعف التأليف فيه من الخلق في قوله وجهه  
تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضح الدلالة ويمكن دفعه بأن هذا الوجه هو  
الدلالة على ما هو المحي في البيان أما الوجه على مقتضى عموم البيان فأسوي الخلق والتأني  
له مدخل في وضوح الدلالة إذ المخالف لقياس اللغة أو القاعدة النحوية أو الغريب  
لا يكون واضح الدلالة وأن تفرق المحي المحقق أنه لا ينافي في الوضوح إلا الغريبة والتعقيد  
مطلقاً وأما التناقض في العمل الجس ولا تعلق له بعمل فلا يقره قوله في علم البديع وإياه  
لو عمل الكلام على الكلام القصيح أو ما سواه خارج عن درجة الاعتبار خرج عنه **قال**  
دخل في الفصاحة إذ ليس بما تحسين الكلام القصيح بل جعل الكلام فصيحاً **وعلم من**  
ذكر أنه لو قال يعرف به وجه تحسين الكلام بعد رعاية البلاغة لكان لخص وأوضح ويكون  
قوله بعد رعاية البلاغة **فخرج** الوجه الداخلية في بلاغة الكلام بلا تكلف لكن رد على هذا  
التعريف لو لم يعتبر التعدي كأي على تعريفه أنه يدخل في علم البديع حينئذ الوجه  
الحسنه للكلام البليغ مما يثبت عنه في علم العروض والقوافي وغير ذلك من العلوم الأدبية



اذ بنا نكتب الكلام البليغ حسنا لا مزية فيه **وهي ضربان** اي الوجه الحسن  
نوعان **معنوي** يفيد حسن المعنى ويكون له مزيد تعلق بحسن المعنى وان كان لا يعلق  
عن تحسين اللفظ لا يطرأ لك في بعضها **ولفظي** له مزيد تعلق بحسن اللفظ كذا  
وانما الضرب المتعلق بكليهما بان لا يكون له مزيد اختصاص باحد هما المتألف  
**اما المعنوي** بدأ بالمعنى لان الاعتداه باللفظ يكون وسيلة المعنى لهذا  
ان اصل الحس في الحسنة اللفظية ان تكون الالفاظ تابعة للمعنى دون العكس  
**فمنه المطابقة** وما يلحق به اما بمعنى الموافقة والمساواة وتوحيدها في معنى  
باللغة في فاته بمعنى الاستواء **ويسمى الطابق** وهو مقصد ومثل المطابقة كالقنابل  
والمقابلة هي بموافقة الضدين في الوقوع في علة واحدة واسوئتهما في ذلك  
مع بعد الموافقة بينهما **والنضاد** ووجه ظاهره التعلق **اي** يقال طبقوا  
التي اذ اعمت الجملته تحت الضدين وتوحيدهما والبدع ايضا ووجه ظاهره  
وقيل المطابقة مصدر طابق بين الشين اذا جعلت احدهما على حد الآخر  
وما ذكرنا اقرب مماثل ولا بعد **وهي الجمع بين متضادين** هذه عبارة المفصاح  
ولما كان مراده هنا المتماثلين المعنوي اللغوي دون الاصطلاحي الكلامي على خلاف  
دأبه لانه يذكر الاصطلاحات الكلامية ويريد معانيها الاصطلاحية  
تتجاذب منه يجمع المنقول والمقول فترى المصنف بقوله **اي معنيين متقابلين**  
**في الجملة** سواء كان متقابلا للضدين اي المعنيين **الموجوبين** الموارد من على محمل  
واحد بينهما الخلاف او غايته او تقابل الايجاب والطلب او تقابل العبد  
والمملوك او تقابل النضاد وسواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا او قيدا او غير  
النضاد تقابلا ولا يسمى الجمع بين الاب والابن طباقا على ما هو الظاهر بل هو على  
الظهور اقرب وذلك ان جعل التفسير مجرد قوله معنيين متقابلين وكيفية تقديره  
بعد تبيينه وتجعل قوله في الجملة متعلقا بالجمع اي الجمع مطلقا سواء كان في جملة  
واحدة او في جملتين احدهما جزء من الاخرى او لا والظاهر ان يقول بين متضادين  
فضايدا **او يكون** على طبق وهي او الجمع وقوله ومن الطباق فتعطف فانك من الخبرين  
**بلفظين** اي بسبب لفظين من نوع قدمه لان لفظ النضاد فيه ام كيف والمتك  
كجمع الضدين في تركيب جمعهما في نوع واحد من الكلمة وهذا اغرب من التمسك  
ولانه اكثر وزائعا على التسمي بشد ذلك انه لم يمسك شيئا من امثلة بخلاف  
اقسام ما يقابله فانه لم يمسك الا قسم واحد من اقسامه وقد حكى الشارح بانه لا يوجد  
الا هو ومن لا يعطى لما القياه لك وبما القياه يقول هذا القسم تطويده

الاطلاق تحت اسمين **قوله تعالى** **وتحسبم** اقاطا جمع يقط على وزن عضد او كلف  
بمعنى يقطان وهم رقوط اي نيام او فعلان **قوله تعالى** **حيي** **ويحيي** **او حرفين**  
**قوله تعالى** **لما اكسبت** **وعليها ما اكسبت** لا يعني ان البايع مرتبه رحال  
الثلاثة حسن ما في هذه الامثلة من الطبقات وكيف وقد وقع المتكلم بين الضدين  
فيما الاتفاق كما وقع الموصوف المحكي منه بينهما الوفاق فتشاهد التطبيق فيها  
من وجهين **قال** **القاضي** اي لما اكسبت من خير وعليها ما اكسبت من شر لا يتبع  
بطاعتها ولا تنصير بمعصيتها غيرهما وتخصيص الخبر بالكسب والشر لا كساب لان  
الاكساب فيه اعمال والشر تستبته النفس وتجدب اليه فكان احدي خصيصة  
واعمل هذه عبارته والاعتماد هو الاضطراب في العمل **او** **قوله** **عفن** على قوله  
من نوع **والقسم** تقسيم ان يكون ستة اقسام اسم وفعل واحرف وفعل او اسم وفعل  
فهذه اقسام ثلاثة تنصاع باعتبار التقدم والتأخر ولم يمسك المصنف الا القسم  
الاول **واما** تمثله للام للتقدم فيقول **قوله تعالى** **قوله تعالى** **ومن كان**  
**سنا فاحيها** **قال** **الشارح** فان الموت والاحياء متقابلان في الجملة وقد ذكر  
الاول بالاسم والثاني بالفعل وهذا انما يشتمل لو كان الميت والاحياء معا **ها**  
لكن قال المصنف اي هذا لا يندبناه هذا ويشهد له ما بعد من قوله تعالى **وجعلنا**  
**له** **وزايم** يعني في الناس **قال** **القاضي** مثله من هذه وانفرد من الضلاله  
**له** **نور** **الحج** **ويمكن** تصحيح التمثيل على طبق ما ذكره الشارح الجليل بان المراد التمثيل  
ان كنت فطنا فعلى فمك التقويل او بالجملة فالظاهر ان الاحياء متقابلين  
يقابل الموت فاما ان قيل اسد على الكفار رحما بينهم واما تمثله بالفعل  
المتقدم فيقول في الايضاح **هـ** **بصان** وهو اليوم الروح مندول **هـ**  
فقد ذكر الصون لفظ الفعل اولا والذل المتقابل له بلفظ الاسم **واما قال**  
**الشارح** الموجود من الاقسام الثلاثة هو الاول فقط **وهي** **قوله** **لا تنصير** انما  
هذه المقامات مباويع بل رد على ما وقع يكن نافلة فتال الحرف واللام للصحح  
كل نصير وعلى السقم ما يقع هذا وما ذكر من التفصيل لا يعني الا بالطباق بين لفظين  
**واما** **الطباق** بين اكثر فترى اقسامه باعتبار اجتماع الانواع الثلاثة والتقدم  
والتأخر الى غير ذلك وضبط اقسامه الى فطانتك **وهو ضربان** اي المطابقة  
على طبق وهي الجمع وهو عند الشارح للطباق فكانه دعاه اليه تذكير الضدين وعارة  
الايضاح والطباق يفتيم الى طباق الايجاب وهو للتفصيل والتفسير وهو ليس بذكر  
نوت لان التذكير باعتبار الخبر هو الاكثر من الاكثر وظهور ما معناها من الداعي عن



عن الايضاح طباق الاجاب كما مر اي كاشفة تزلت بخلافها وطباق السلب  
 قاله المصنف وتبعه الشارح وفي ان جمع بين فعلين متصدين واحداً من حيث  
 والاخر في واحد هما امر والاخر في المثال الاول والاخر في المثال الثاني  
 قلت يخرج عن نيانه محو است بقال وان اعلم او انما عالم ونحو احسبك انسانا  
 ولست بانسان ونحو ضرب زيد او ما ضربت عمل ولا تضرب زيداً وقد ضربت  
 بكراً والاو في وهو ان جمع بين الثبوت والانتفاء نحو قوله تعالى ولكن الذين  
 لا يعلمون اي ومد الله وصدق وعدك لجهنم وعدم تكفيرهم يعلمون طاهر من الحياة  
 الدنيا اي طاهر من الحياة الدنيا ويعملون عن الباطل الذي هو الحياة  
 الاخر او يعملون طاهر من الحياة الدنيا التي هي وسيلة السموات ولا يعملون باطنها  
 الذي هو وسيلة الحياة الابدية كما قاله في قوله من غافلون ونحو قوله  
 تعالى لا تحسوا الناس واخوتهم اي للحكام ان يحسوا غير الله في حكم ما هم وبها  
 فيما خشيته ظالموا وكين قاله المصنف قبل منه قوله لا يعصون الله ما امرهم  
 ويعملون ما يؤمرون اي لا يعصون الله في الحال ويعملون ما يؤمرون في المستقبل  
 وفيه نظيران العصيان بزيادة فعل المأمور به فكيف يكون الجمع بين فعله وفعل  
 المأمور به تضاداً وهذا وفيه نظيران وجه اخر ايضا لان ما امرهم باي ان يحكم  
 لا يعصون حالاً ويتقون بقاء لم يعصوا ما امرهم ويعملون ما يؤمرون فقول  
 لا يعصون بمعنى لم يعصوا غير عن الماضي بالمستقبل قصدوا اليه استمرار عدم  
 العصيان فيما مضى وقتاً فوقتاً كما في قوله تعالى لو نيطعكم وقديسوق وقاله  
 الطناب قد يكون ظاهر كما ذكرنا وقد يكون خفيًا نوع خفاء لقوله تعالى مما خطاياكم  
 اغرقوا فادخلوا ناراً طابق بين اغرقوا وادخلوا ناراً وامثلة في الامتنين بالجمع  
 بين هاتين وتلك والشارح لم يلقه اليه تفسيره هذا بل ذكر ما يشعر بان  
 لا يقول بهذا التقسيم وان ما هو غير الظاهر ادخل في الحق بالطباق حيث قاله  
 ومن الحق بالطباق قوله تعالى اغرقوا فادخلوا ناراً لان ادخال النار ليس بلام  
 الاغراق المضاعف للاغراق ونحو قوله ما هو غير الظاهر تام يمكن بين الفعلين  
 والامتنين تضاداً بل جعل التضاد يتصرف في احدهما او فيهما في الاستعمال  
 فان اغرقوا وادخلوا ناراً تضاداً بينهما واما حصل التضاد بحمل مفعول  
 ناراً وذلك هاتان وتلك ليستا الاسم اسان فليس هناك تضاداً ان انا صار  
 متضادين لتصرف فيهما ما حصل المشار اليه به ان يبعد ابعداً وشارحة  
 بعيداً في الجملة لا بعداً تاماً الا انه اورد في مقام التمثيل للطباق ما هو ملحق به

مقطر

تستلزم الماهية بحدوده وتبيناً على جريان هذه القسمة في الحق بالطباق ايضاً فيقول  
 انه وقع في هذا التقسيم لاساق الحق بالطباق الغير الظاهر ويجعل عرض الشارح  
 غير هذا امساع يتفطر له من يفهمه الى التوجه بدقائق القصد فراغ فكن ذلك القول  
 تحت ومن الطباق لم يقد ومنه ليل الى اليوم الى انه من تعلقات تبين الطبقات لئلا  
 طباق الاجاب وطباق السلب فيقع في جعله من حيث له طباق الاجاب نحو قوله اي قوله  
 اي تمام في مرتبة اي فمثل محمد بن محمد حين استشهد واذا نحو قول ما ضبطه ما عا  
 بعضهم تدبجاً بالذات المهمة وباليان الثانية الموحدة والجيم ومن صحبه بالما المهمة  
 لم يرد الا تسميته بآدمه الرواية والذرية اذ ليس من تعالي التدبج ما يناسبه المعنى  
 الاصطلاحي بخلاف التدبج فانه التزيين بالديباج على ما في القاموس والتزيين  
 علياً في الدستور قاله الشارح مع الارض المطر زينة وتزيينها وتزيين المعنى الاصطلاحي  
 الذي نقل المصنف تفسيره بان يذكر في معنى من المدح او غير الوان لقصد الكناية  
 او التورية وينبغي ان يفهم بالالوان معان متضادة اذ لو لم تضاد فكان من القيم  
 الثاني من الحق بالطباق فالتدبج بمقتضى ظاهر هذا التفسير ان من الطباق  
 والحقبة في جعله من الطباق نظراً لظهور وجه تخصيص التدبج بما قصد الاو  
 الكناية او التورية من دون ان يشتمل الحجاز واما قال من الطباق دفعا لوجه  
 قلم له كايوم تخصيصه بانهم اودعوا اليوم انه من القيم الثاني المطبق والتضاد باعتبار  
 المعنى الحقيقي يروي ثياب الموت نحو ما في الدليل الاوهى من سندس  
 وفي هذا الثاني تبينه على ان المراد بالالوان في تعريف التدبج ما فوق الواحد في الموت  
 المعقولة عنه عند مرفوع في البيت خبر بعد خبر لان قواني التوسيد على حركه الضم  
 اذ من جملة ابياتنا  
 وقد كانت البصر القواصب في الوغاه الماتروهي الان من بعد بته  
 على ما ينبغي في رد المعجز على الصدر هذا ولا ينبغي ان هذا الايلايم قوله في شرح البيت  
 ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة قاتنه  
 واضع في جعل الحضرة للسندس وهو الموافق للعرف لانه اذ اذكر اصل الثوب  
 بجعل اللون صفة الاصل لا الثوب فالوجه ان يجعل خضر مرفوعاً لغير مبتدأ المحذوف  
 اي هو خضر ويجعل الجنة صفة سندس قاله الشارح اي ارتدي الثياب  
 الملحقة بالدم هذا قاله ثياب الموت ثياب مات فيها والاضافة لاد في ملازمة  
 ويضع ان يراد ثياب الموت ما تلحق بها بده وصارت كثياب لبسها والاضافة الى  
 الموت لانه لبسها الموت حيث لبسها بجيبه وفي جمع الثوب اسان لانه تعدد جرائده



حتى البسته كاجراحة ثوبا فالمعنى ارندي الدما فما اتاك ذلك الدما الذي  
ولم يقض يومه الا وهي من سند من خضر والسند من رقيق الدجاج معرب بلا خلاف  
والفقد من الشيا بالحر الى القتل او نصب السيف ومن الثاني الحياة الابدية  
اولا ان الجنة واللذة والحب والقتل والحياة متضادان فالبيت من قبيل الكناية  
**وقال** الشاعر لا ينبغي الكناية فيه الا من لا يعرف معنى الكناية **اقول** الوقوع  
في معنى الكناية لا يتصور الا بان اللون ليس كناية بل اراد الشيا بالحر والسند من  
الخضر والجواب ان المراد ان الالوان دخلا في قصد الكناية لان انفسها كنايةات  
ومثل المصنف لتدريج التورية بقول الجريدي هذا غير العيش الا خضر  
وان ور المحبوب الاصفر اسود لوجها لا يبيض واسيف فوادي الاسود حتى ربي  
العدو والارزق فياخذ الموت الاحمر **قال** الشاعر فالمعنى العزيز المحبوب  
الاصفر والافان الذي له صفرة والبعد هو الذهب وهو المراد هنا فيكون  
تورية وذكر الالوان لقصد التورية لا يقتضي ان يكون في كل لون تورية وذكر  
الالوان لقصد التورية لا يقتضي ان يكون في كل لون تورية كما يؤمنه البعض  
**اقول** المتبادر من ذكر الالوان يقصد الكناية والتورية ان لا يخرج الالوان  
بينهما ولا يمنع من الاجتماع فالاولى ان يقال قول الجريدي مما اجمعت فيه  
كلاهما فاما سوي الاصفر كناية فاعبرار العيش الاصفر كناية عن كدر العيش  
الناعم واسوداد اليوم الابيض عن شمول حال الحزن واسفاس الفردوس جاسيا  
الزاس كناية عن ومن البينة كما ان سواده كناية عن قوتها **فوق** يحتمل ان  
يبرأ بالمحوب الاصفر المحبوب الجميل لما ان نبات الاصفر كناية عن نسا  
الدوم المشتملة بالحسن فيما بينهم **قال** عليه السلام لا صبا في الترسيب  
الي غزوة تنوك هذا في نبات الاصفر كناية عن المحبوب اي عدوله عنه كناية  
من الفقر والعجز التام فالمثال للكناية وكانه لم يجد المصنف لغير التورية  
مثلا وهذا المثال ايضا غير متيقن فكانه لم يذكر للتورية مثلا ههنا  
**ويعلق به** اي بالطباق شيان احدهما الجمع بين تعينين يتعلق احدهما بما يقابل  
الاخر نوع يتعلق مثلا السببية والذوم **قوله** تعالى **اشدا على الكفار رحما**  
**بينهم** فان الرحمة وان لم تكن متعابلة للشد لكنها متعينة عن الدنيا الذي يقابلها  
والشد وسبب العتق الذي يقابل الرحمة ولا ينبغي ان سبب المقابل له غير مجامع  
معناه ان سبب المقابل للشيء مقابل له غير مجامع معه **لان** سبب المقابل للشيء  
مقابل له فيدخل في تعريف الطباق على المقابل لذات التي وحينئذ يتجه اشارة

سبي

سبي ان يقدم قوله ودخل فيه ما يخص باسم المقابلة على قوله ويلحق به ويمكن دفعه  
ان المراد بقوله ودخل فيه انه ادخل في الطباق والمحقق به بقرينة ان بعض الامثلة  
المذكورة بالمقابلة مما ذكر فيه المحقق بالطباق ومنهم من تكلف وقال هذا ان الشيا  
والخلاف في الطباق والمحقق به بقرينة الا ان غيره من الطباق عرف في المقابل فنته  
على التفاوت بذكر لفظ الالحاق وهذا التكلف يندفع الامر ان قال المصنف عليه  
قوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتستقوا من فضله فان اتفقا  
الفضل يستلزم الحركة المضادة للسكون والعدول من لفظ الحركة الى لفظ اتفقا  
الفضل لان الحركة ضربان حركه لمصلحة وحركه لمفسدة والمنزاد الاولي لا الثانية  
هذا وقية ان السكون ايضا ضربان فينبغي ان يعدل عنه ويمكن دفعه بان العدو  
من الحركة الى اتفقا الفضل من التنبية بين السكون للمصلحة ويمكن ان يجعل كناية  
لكمة العدو لما في اتفقا الفضل من التنبية على ان كل ما يندفع به من فضل الله  
لا مدخل لمعنى العبد حقيقة **قال** الشاعر ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا  
ما زال ان ادخل النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق وقد مر ما يتعلق به  
مذكرنا فيما الجمع بين تعينين غير متقابلين عبرتهما بالمفطين يتقابلان فاعلم  
الحقيقيان كما ذكره الشاعر ويبيح ان لا يخص اتمام القضاء بجمع ما يتضاد معيها  
الحقيقيان بل يجعل منه ما يتضاد معيها الجاز بان المهوران واذا اعتبر من المعينين  
بمدين اللطيفين ابرفر المعينان في صورة المتضادين فالحسن راجع الى المعنى بهذا  
الاعتبار ان هذا اجمع لفظين معناه متضادان فالحسن عايد الى اللفظ لا الى  
المعنى فلا يصح جعله من الحسنات المعنوية **قوله** اي دغبل شاعر خراجي  
را افقي **لا تعجب** يا سلم بن زعيم سلمي والمراد يا سلمه من العيوب فيكون السكوت يعني  
السلام المستعمل في المسألة **من رجل** يعني نفسه غير عنه رجل تمكنه الوصف  
بالجمل **ضحك الشيب** هو كالمشيب للشعر وبخاصة **قال** الشاعر اي طرظظورا  
تأما فجعل الضحك كناية من الطهور التام اما لان الطهور التام للشيب يجعل  
صاحبه مضحكة للناس او لان الضحك يستلزم ظهور ضاحي من مستورات السقطين  
**براسه فيكي** وذلك الرجل يذكرك الموت والتاسف على زمان الشباب فلا تقابل  
بين ظهور الشيب واليكال يكاد يكون بينهما تلامح لكن بين المعنى الحقيقي للضحك  
واليكال تقابل ويمكن ان يبرأ بضحك المشيب سؤره تسبب المشيب بوجهك  
من قوته وتلبسه وبالكال الحزن فحينئذ يكون من اصل الطباق **وبني الثاني**  
**ابن** تضاد لان المعينين المذكورين الغير المتقابل قد عبرا بلطيفين يوهان الضاد



المقابل بين تعميم الحقيقين او المجازيين مع الشهوة **وهو محل فيه** اي في  
المطابق في التفسير الذي سبق **ما يخص بام المقابلة** وان جعله السكاكي وفيه  
قصارا منه من الحسنات المعنوية حيث ذكر وهما في مقابلة الطباقي **وهما ان**  
**بمعنيين** **متوافقين** او **المراد** **بما يقابل** **على الترتيب** فيكون **اخلا فيه**  
فانه يصدق عليه الجمع بين معنيين متقابلين فصاعدا كما اشرفنا اليه ولما كان  
يجب عليه ان يجعله **اخلا في** الطباقي دون مرئيات النظر لحكمه لانه لا يصدق عليه  
باعتبار جمع المتقابلين تعريف النقاء يصدق عليه باعتبار جمع المتوافقين  
تعريف مرئيات النظر وفعله بقوله **والمراد بالتوافق خلافا للتقابل** لا التناسب  
فانما غير مشروطة بذلك بشواهد الامثلة وهذا وان ترحم الحكم بدخولها  
في الطباقي لكن لا ينبغي كون بعض افرادها من مراعاة النظر لانه كما يشترط فيه  
التناسب لا يشترط عدده وقد يوجه كلام القوم بان الطباقي الجمع بين الصديين  
بلا فصل بخلاف المقابلة فانه يشترط فيه الفصل بين المتقابلين بغيرها ويرد  
تفصيل المطابقة بانها فليصحا كوا قليلا وليكون الكثرة وقد توجه بان الطباقي هو  
جمع المتقابلين فقط والمقابلة جمع المقابلات وفيما نه لوضع الطباقي جمع المتقابلين  
فقط يخرج جميع المقابلات من غير ذكر على ترتيب المتناسبات المجموعة وانها  
وسبق مما لا يخفى انه من الحسنات البديعية المستنوية ثم قم المقابلة الى اقسام  
مقابلة الاثنين بالاثنتين والثلاثة بالثلاثة والاربع بالاربع الى غير ذلك  
بما لا يخفى ولما كان هذا التقسيم والتسمية من التطويل لا يطاليد لم يلتفت اليه  
المصنف ونبه على انما يقع على تلك الانحاء بذكر الامثلة الثلاثة **هو** قوله تعالى  
**فليضحكوا قليلا وليضحكوا كثيرا** **وهو قوله** **اي قول** **رجل** **كثير** **بهدية** **لامه** **فلي وزن**  
**تمامه** **ما احسن الدين في الدنيا اذا اجتمعا** **واقبح الكفر والافلاس بالرجل**  
ذكر الرجل قليلا وحيث المرأة معلوم بطريق الاولى بانه اذ لم يدفع فبح الكفر والافلاس  
كالرجل بزره لحيته كيف يدفعه نقصان المرأة لكونها امرأة **وهو قوله** **من اعطى**  
**واتقى وصدق بالحقني** **اي بالكلية** **الحقني** **اي كلمة** **التوحيد** **او بالجدلة** **الحقني**  
**اي الايمان** **او بالملة** **الحقني** **وهو الملة** **من عند الله** **او بالترتبة** **الحقني** **وهي الملة**  
**فستبينه للبصري** **واقام من** **خل** **واستغنى** **وكذب** **بالحقني** **فستبينه للبصري**  
**قالت** **الشراح** **ولما كان** **التقابل في** **الجميع** **ظاهرا** **لا** **المقابلة** **الاستقواء** **والاستقواء**  
**بينه** **بقوله** **المراد** **بما يستغنى** **انه** **وهو** **بما** **عند الله** **كانه** **مستغنى** **عنه** **فلم يبق** **وذكر**  
**ان يقال** **لما كان** **ظاهرا** **العبارة** **ادخال** **المقابلة** **في** **الطباقي** **وكان** **المراد** **ادخاله**

في الطباقي وما يلحق به منه على ان جميع الاستقواء والاستقواء مما يلحق بالطباقي يعلم انه  
اذا بقوله **دخل فيه** **الدخول في** **الطباقي** **وما يلحق** **ثم نقول** **مقابلة** **الاستقواء** **عنه** **بأنه**  
**طاهر** **متعين** **عن** **جعله** **في** **قوة** **عدم** **التقوي** **فما** **مثل** **واستغنى** **بشروط** **الدين** **عن** **بعض**  
**الجنة** **فلم يبق** **وزاد** **الشكاكي** **قائلا** **في** **تعريف** **المقابلة** **قيدا** **اخر** **فعره**  
**بان** **يجمع** **بين** **شيعين** **متوافقين** **او** **المراد** **بما** **يستغنى** **عنه** **واذا** **اسطر** **اي** **اعتبر** **هنا** **اي**  
**فيما** **بين** **المتوافقين** **او** **الموافقات** **امر** **شرط** **منه** **اي** **فيما** **بين** **الصديين** **او** **الاصداق**  
**صده** **اي** **من** **ذلك** **الامر** **كثا** **اليتين** **فانه** **لما** **جعل** **التفسير** **تراكيب** **اصداق**  
**وهي** **الجمل** **والاستقواء** **والتكذيب** **فعلى** **هذا** **لا يكون** **بيت** **اي** **دلالة** **من** **المقابلة**  
**كانه** **اشترط** **في** **الدين** **والدنيا** **الاجتماع** **فلم** **يشترط** **في** **الكفر** **والافلاس** **من** **هذا** **بل** **النقا**  
**انه** **مبني** **على** **الاجتماع** **اذا** **الافلاس** **مع** **الاستقام** **ليس** **فجاء** **فضلا** **عن** **كونه** **غائبة**  
**في** **الجمع** **هكذا** **اشرخ** **كلام** **المصنف** **والافتتاح** **وواقعه** **شريف** **زمانه** **وهن** **نقول**  
**اثبات** **مذهب** **جديد** **السكاكي** **بلا** **سند** **متعدد** **به** **مما** **لا يستحسنه** **العقل** **وقول**  
**السكاكي** **واذا** **اسطر** **هنا** **امر** **شرط** **منه** **صده** **كما** **يجعل** **ان** **يكون** **بيانا** **ملا** **لا بد** **منه**  
**للمقابلة** **يجعل** **ان** **يكون** **بيانا** **ملا** **لا بد** **منه** **بكل** **ويريد** **حسنا** **بلا** **سوق** **كلامه** **حيث** **قالت**  
**بعد** **التعريف** **ثم** **اذا** **اسطر** **هنا** **امر** **شرط** **منه** **يدل** **على** **المخافة** **بين** **هذا** **الكلام**  
**والتعريف** **وذلك** **لان** **التعريف** **بيان** **ملا** **لا بد** **منه** **للمقابلة** **وهذا** **بيان** **ملا** **لا بد** **منه**  
**وله** **مدخل** **في** **الاثبات** **والكلام** **المصنف** **احتمال** **انه** **زاد** **الشكاكي** **حكما** **على** **القوم** **هو** **انه**  
**يكل** **المقابلة** **بذلك** **لانه** **زاد** **في** **تعريف** **المقابلة** **قيدا** **انضم** **تصرف** **في** **كلام** **السكاكي**  
**بما** **اخذ** **بما** **حيث** **غير** **قوله** **ثم** **اذا** **اسطر** **له** **اخر** **بقوله** **واذا** **اسطر** **له** **اخر** **ومما وقع**  
**في** **هذا** **المقام** **من** **المصنف** **ان** **كلام** **السكاكي** **في** **تعريف** **المقابلة** **خللا** **على** **ما** **يشعر**  
**كلام** **الايضاح** **حيث** **زاد** **على** **تعريف** **السكاكي** **للمقابلة** **وهي** **ان** **يجمع** **بين** **معنيين**  
**متوافقين** **او** **المراد** **بما** **يستغنى** **عنه** **او** **اصداق** **هنا** **والحق** **الشراح** **الحق** **التعريف**  
**مذهب** **هنا** **في** **شرح** **كلام** **المصنف** **وصرح** **بانه** **لا بد** **في** **الكلام** **من** **حذف** **معطوف** **اي** **اصداق**  
**هنا** **وليس** **بذلك** **لان** **معنى** **السكاكي** **ان** **يجمع** **بين** **معنيين** **متوافقين** **او** **المراد** **بما** **يستغنى** **عنه**  
**بان** **يأتي** **بصند** **المعنيين** **المتوافقين** **وهو** **صند** **هنا** **وبصند** **الاكثر** **وهي** **اصداق**  
**والمراد** **انه** **لا وجه** **لجعل** **الجمع** **بين** **المتناسبين** **وصند** **يما** **على** **الترتيب** **مقابلة** **دون**  
**الجمع** **لا** **على** **الترتيب** **لان** **الجمع** **لا** **على** **الترتيب** **ايضا** **من** **الحسنات** **والشر** **لا** **على** **ترتيب** **الاف**  
**وكانه** **له** **ذلك** **حذف** **السكاكي** **قيدا** **الترتيب** **عن** **تعريفه** **ولا بد** **من** **عليك** **انه** **لا يجب**  
**ان** **يكون** **الشرط** **وصند** **خارج** **عن** **الاصداق** **والموافقات** **لا** **توهمه** **العبارة** **الاشري**



ان التفسير واحد من المتوافقات والتفسير واحد من الاضداد **ومنه** اي من المعنوي **مراد** **النظر** وتسمية هذا الاسم والتوفيق اي جعل الشيء موافقا للواقع  
 اي ضم اليه في الخياطة بطريق نقل الاسم من افعال المتكلم اليه في مقام المتكلم  
 به ولو جعلت هذه الثلاثة مبنيات للقول كانت تسمية باسم صفات الاجزاء كالنساء  
 والايلاف **وليس** **التاسع** **والتوفيق** وهي جمع ام **وما يناسبه** شاملا للطباق  
 والمشاكله ومراعات النظر فخرج بقوله **لا** **الغناء** الطباق والمراد بالانصاف مما  
 هو مصدر المنصدين بالمعنى المفسر سابقا فخرج الطباق راسا بقي المسئلة انه  
 جمع ام **وما يناسبه** مناسبة الجواز في تغيير واحد فلا بد من قيد يخرجها وقد  
 امكنه القوم ولا يبعد ان يقال من الجمع للجمع في التركيب بالجمع في التبيين **لما**  
 الجمع في التركيب ايضا يصدق عليها **لان** **نقول** ليس جمع المتشاكلين في التركيب  
 جمع المتناسبين اذ المتناسب حصل بالجمع وانما عدل عن عبارة المتعارف والجمع  
 بين المتشابهات لانه لا يصدق على جمع المتناسبين لا بالمشبه كالقوس والشهم  
 والوتر مثلا لما بين الترتيل ما ذكره بقوله **حق** **والشمس والقمر حستان** فالت  
 الزجاج الشمس والقمر في موضع الابتداء وقوله مجستان يدل على الجزاء في مجديان  
 مجستان اي يند لان على عدد الشهر والشمس جميع الاوقات كذا في الطبيخي **ومنا**  
**لما** من شعور البلاغ انما اشار اليه بقوله **حق** **قوله** اي قول البحر في صفة الاستدراك  
 المهورات **كالقبي** **الغسلات** اي الاقوس المضيئة من غطف القود وعطفه حناه  
**كل** **الاسم** جمع بهم **مبوية** اي مخوفة **بل** **الادوات** جمع وتر ومن لطايفه هذا  
 التناصب انه جمع مهورات جمع يجمع بينهما في الخارج وجعل الشارح المثال الاول  
 لجمع المتناسبين والثاني لجمع ثلاثة متناسبات **وقالت** وقد يكون بين اربعة  
 لقول بعضهم للملكي الوزير انت ايضا الوزير اسمعيل الوعد شعبي التوفيق  
 يوسف القوي محمد الخلق والمهلكي نسبة الى المهلك الساع بصيغة اسم المفعول  
 بين هكلم فقلت هكلم وشتمهم ابو الهيثم لانه وذلك الوزير كان من الهيثم  
 واسمقيل عليه السلام على في صدق الوعد ذكره في تفسيره لكونه اني انه وعد رجلا  
 ان يقيم مكانه حتى يعود اليه الرجل فذهب الرجل وبقي سنة وهي عليه  
 السلام ثابت في هذا المكان سنة حتى تذكر الرجل فعاد وعفو يوسف مستغن  
 عن البيان وشعب موقوف بالعبادة والفضلاء وخبر الله عن خلق محمد عليه  
 السلام بقولك **لعل** **خلق** **عظيم** **سنة** ما يشهده الله عن خلقه **قالت**  
 خلقه القرآن ومن امثلة ذلك ما المصنف وفيه اكثر من اربعة قول ابن رشي

**وامع** **واقوي** ما عناه في السدي • من الخبر المأثور عند قديم **ميم**  
**احاديث** **روينا** **السيد** **عن** **الحسين** **عن** **الامير** **ميم**  
**قالت** فانه ناسب فيه بين القوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية  
 ثم بين السيل والحياء والجوهر **قالت** **ميم** مع ثاني البيت الثاني من صفة الترتيب في  
 العنفة اذ جعل الرواية لصاع من كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيل  
 اصلنا المطر والمطر اصلنا البحر على ما يقال ولما جعلت المدح اصلنا البحر  
 متالفة هذا الكلام وما في البيت الثاني وعقل عنه ومن تبعه انه جمع السيل بجمع  
 كثرة لتفسير الرواية في كال القوة بكثرة ويسيل عند الشهوة بكثرة التواريف في البيت  
 وفي هذا العنفة اثبات ما ادعاه من كون تلك الاحاديث اصلها لا يفي ان صفة  
 العنفة وتكثر الراوي وقوي الاصلية من الامور المتناسبة فليست الطيفين  
 خارجتين عن التناصب ذكرتا لبيان لطايف البيت كايوم **ومنا** اي مراد  
 النظر **بما** **بشيء** **بضم** **شابه** **الاطراف** **وهو** **ان** **يتم** **الكلام** **بما** **يناسب** **ابتداء**  
**في** **المعنى** **والتناصب** قد يكون ظاهرا **نحو** **تذكر** **الابصار** **وهو** **يدرك** **الابصار**  
**وهو** **الطيف** **الجري** **اي** **العالم** **فان** **الطيف** **يناسب** **ما** **لا** **يدرك** **بالبصر** **والخبر** **تتنا**  
**ما** **يدرك** **شيئا** **لان** **المدر** **للمي** **يكون** **خيبر** **اي** **كذلك** **الشارح** **وفيه** **نظرون** **لان** **الخبر**  
**هو** **المدر** **درك** **للمي** **لا** **ما** **يناسبه** **فالا** **اولي** **ان** **يقال** **الخبر** **يناسب** **كونه** **مدرك** **كالابصار**  
**لان** **الخبر** **هو** **المدر** **فيحقق** **المناسبة** **باعتبار** **العموم** **والمخصوص** **وقد** **يكون** **غنيا**  
**قالت** **المصنف** **ومن** **خفي** **هذا** **الضرب** **قوله** **تقالي** **ان** **تعد** **بهم** **فانهم** **عباد** **ك**  
**وان** **تفقد** **لم** **فانك** **انت** **العزيز** **الحكيم** **فان** **قوله** **ان** **تفقد** **لم** **يؤم** **ان** **الفاصلة**  
**القصور** **الرحم** **لكن** **اذا** **انعم** **النظر** **على** **ان** **الموجب** **هو** **العزيز** **الحكيم** **لانه** **لا** **يفتر**  
**لمن** **يتحقق** **العذاب** **الامن** **ليس** **فوقه** **احدي** **يد** **عليه** **حكمه** **وهو** **العزيز** **اي** **القادر**  
**من** **قول** **عزة** **يعن** **كثير** **عليه** **ومنه** **المثقل** **من** **عزيز** **اي** **من** **غلب** **سلب** **لم** **يجب**  
**ان** **يوصف** **بالحكمة** **لانه** **لا** **يؤم** **ان** **القدر** **ان** **خارج** **من** **الحكمة** **لان** **الحكيم** **من** **يصنع**  
**التي** **في** **حكمه** **هو** **احتراس** **حسن** **اي** **ان** **تفقد** **لم** **مع** **استحقاق** **العذاب** **فلا** **افتر**  
**عليك** **لا** **احد** **في** **ذلك** **والحكمة** **فيما** **فعلته** **هذا** **الكلام** **وتبعه** **الشارح** **وعن** **قوله**  
**وان** **تقالي** **علم** **الاعلم** **ان** **الحكيم** **ليس** **من** **الاطناب** **بل** **كالابد** **من** **الوصف** **بالعزة** **الحقيقة**  
**تذكر** **من** **العقبة** **المستحق** **العذاب** **لا** **بد** **من** **الوصف** **بالحكمة** **لانه** **لا** **يفتر** **لمن** **يتحقق**  
**العذاب** **الامن** **ليس** **فوقه** **احدي** **يد** **عليه** **حكمه** **والمستحق** **على** **الفعل** **قد** **يكون**  
**متفوقا** **بالقدرة** **فيمنعه** **لحكمة** **والعلم** **فلا** **يستفاد** **في** **التفوق** **عليه** **مطلقا** **بمجرد**



خص العنق فيه بل لا بد في الاستفادة من حكمة الحكمة ايضا **ويخلق بها** اي بمراعات  
التقليد وليس مناسكا كايوهه تشيل المفتاح لما يثبت السقط .  
• وعرف كون تحت زاولم يكن . بذكر اليوم الرسم عين النقط .  
مع انه لا تناسب بين المعاني المرادة بهذه الالفاظ لان المراد بالحرف الناقصة  
المهدولة بالون الحوت او غصاه الحقيقي فان كليهما يعبر ان يشبه بهما في النزول  
فما كان الساج وليس المراد بها الحوت على ما فهم وهم وكذا فسر في شرح المفتاح  
بالحوت مع تأخر عن هذا الفتح وبراء الزاوي من رايته ضربت ريشه ويزال الذرا  
اي السابق برقي وبالرسم رسم الديار وبالنقط تقاطع المطر على الرسوم لمرات  
الحروف وتلك المعاني المرادة غير متناسبة والتناسب مما يقوم من تغيرها  
بالفاظ تناسب معانيها الاخر اما التناسب فيما سوي الرسم فظاهر وانما في الرسم  
فلان من معانيه رسم الخط وان جني له الان وقوله وعرف عطف على الهمزة في البيت  
التالي اعني **ج** عن الهمزة اي الناس **الماضي** اي لباس تلبسه الاما قال الهمزة  
جلده وتلبسها الاما الحيف مكان الارادة اي ناعمة لينة يميل عقبا من  
الذين وتمز اعطافنا فاعل لتجمل **لنا من تعقيل في مما لكنا** **هه** اي قبيحة  
وقوم فالمعنى تجمل من الناس الذي في تلك الناعمة التي لنا من تعقيل في مما لكنا  
قبائل وعن زكوب حرف في غاية الضعف تكون تحت من يصير على ريشه لانه لا حراك  
له من الضعف يوم ذلك الزاوي رسوم الديار التي غير نزول المطر والاطلس  
كأنه عليه المصنف ان استراد البيت في المفتاح تنظير لا تشيل كاهوداه وتنبية  
على انه ملحق بمراعات التنظير اعلم من المتشابهات حقيقة ومن المعبر بها راي  
لنا معان متشابهة فالمراد بقوله **ج** **والنجم والشمس والقمر** **حسبان** **والنجم والشمس**  
**يحد أن** اي يقال ان الحكم الله تعالى يحتاج فيه بين معينين غير متشابهين  
بلقطين يكون لهما معنيان متشابهان كما انه جمع بين الشمس والقمر والنجم مع عدم  
التناسب بين النجم وبينهما اذ المراد به نبات لا شاق له وانما جمع لانهم التنا  
لتعبير بالنجم الذي ياسب معناه الاخر للشمس والقمر وبعد اتمام هذه المناسبة  
مع جمع النجم ايضا لمناسبة للنجم المناسبة لهما لما تو لهما عليه الاثنا واخبر به  
العلماء ذلك ان يقول النجم والشمس متشابهان للشمس والقمر لان المقصود جريان  
حكمه تعالى في العلويات والسفليات وخصر الشمس والقمر لهما كما اذا جعله  
تعالى في النجم واحد من غير ظهور تغيير بينهما حكمه والنجم والشمس من السفليات  
لانما يفتان في كل سنة مرارا او بعد ثمان فان الحكم عليهما اظهر فكانه **قال**

يقاد

يقاد حكمه تعالى العلوي والسفلي فجمع النجم والشمس والقمر من جميع المعاني المتنا  
**قال** المصنف اما ما يسمى بعضهم التقويم وهو ان يؤتى في الكلام معان ملتبسة و  
مستتوية المقادير او تنقارية المقادير كقول **من يصف حجابا** .  
• **تسرى** وشيا من خرو وطررت . **مطار** فمطارا من البرق كالسهم .  
• **فوق** بلارقم ويتش بلاليد . **ودع** بلاعين وضحك بلاغير .  
• **وكبت** ديك لبن .  
• **اخل** وامرر وضروا نفع ولن واخشن . ورش واير واستدبت المعاني .  
فبعضه من مراعات التنظير وبعضه من المطابقة هذا كلامه **اقول** لولا في توضيح  
كلامه التقويم مأخوذ من ثوب يعوق على صيغة المفعول اي رقيق او مخطط بخطوط  
بيض على الطول والتسرى ليس ليس بالرياء اي التقيص والوشي البلباس المنقوش  
والخروج جمع خرو وتطررت اي اخذت الطرزان والمطران جمع طرف وهو الرذا  
من جرا موقع له اعلام والطرز جمع طراز وهو على الثوب ومعنى البيت ليس النجا  
منقوشا استقشا من خرو وعلينا ارضية مطرزة بالبرق كالسهم والباقي ظاهر الا ان  
ان تخرج مع بلاعين وضحك بلاشفر على ما بقى لا يطرر وديك الجوز عبد التلم  
الشاعر ومعنى بيت اخل كن حلوا بلالينا وامرؤكن من اهل الاعداء وضرب الخالف  
الموافق ولن كن لينا للامير حسنا للعزيز ورش اي امسح حال من جعل حاله و  
اي اخلت واقطع المفسدين من بري القلحة واستدبت المعاني اي اجباها .  
تدبره الامر فاستدبت اي دعاه له فاجاب **قال** الساج فالاول داخل في  
مرأاة التنظير لكونه مجابا بين الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه  
مجابا بين الامور المقابلة وفيه نظيران الدمع والبضك ليسا من الامور المناسبة  
بل المتضادة **واقول** ثانيا في نقد كلامه ان جعل العبارات متناسبة المقدار  
بالاستواء او القارب ليكون كقائمه في التناسب ليس طباقا ولا تناسبا **ومنه**  
اي من المعنوي **الارصاد** وهو في اللغة الاعداء المتكلم عند قيل الاخر ما يدلت  
عليه **وقال** الساج هو نصب الرقيب ولو ساعدته الله فوجه المناسبة  
انه جعل المتكلم المخاطب رقيقا ينتظر العجز **ويسميه بعضهم** **لنسيم** وكانه اخذ هذا  
الاسم من النسيم يعني الضيف اي اعطى الكلام نصيبا من الحسن او من النعم بمعنى  
البيت الذي اشهر وجاز من بلدي الى بلد فسمى النسيم لانه جعل الشاعر سدا  
المعني العمل فيه سمها او من النعم بمعنى حجر على باب بيت بني لصيد الاسد  
فاذ اخله الاسد وقع فسد الباب فجعل في البيت منقولا يحجب التزيين







لا يحتاج تحسين المسألة الا لفاظحة ان يعيد في المحسنات اللغوية ولا يخفى  
 ان هذا التعبير يلام كل البلاغة كون الافتراح يعني الاستداع فانه سوال  
 مستمع لم يستمع قط من طبع الحجة والقبض وامار بقوله **والمعنى ما في نفسي**  
**ولا اعلم ما في نفسي** اي في ذواتك اليه تفاوت بين الشاهدين فالاول وقع  
 في القضية باعتبار وقوعها في كلام صادر من شخص واحد يقال لا يجوز اطلاق  
 التقص على الله تعالى وان اريد به الذات بدون المسألة ولعل ذلك يكون  
 اطلاقا لا لفاظ عليه توقيفا ولم يوجد اطلاق النفس على انه فعلقة  
 انه لا يقوم امور الشخص بنفسه يقوم امور تعالى بذاته بنفسه نفس ذاته  
 كما ان سمعه وبصره كذلك **والثاني** وهو ما يكون وقوعه في حجة تقدير  
**عقوله** تعالى قولوا امنا بالله الى قوله **صيغة الله** ومن احسن من الله  
 صيغة ونحن له عابدون فانه لم يقع المعنى المراد اعني الظاهر في صيغة  
 الضميمة تحقفا اذ ليس في الكلام صيغة **وهو مصدق** **روى** **الامام** **ابن** **المنذر**  
 قبيل له علي الف ورم اعترافا وجب حذف عامله لذلك وحذف عامله  
 جملة اخري وهو ان المصدرا ضيف الى فاعل الفعل لا لبيان النوع وكان الاصل  
 صيغة الله صيغة فلما حذف الفعل تحول فاعله الى مصدر فاضيف اليه  
 وكلما كان كذلك يجب حذف عامله صرح به الرضي و اشار الى وجه كونه  
 من قبيل اعترافا بقوله **والاصل فيه** اي ما ينبغي عليه الامر في وقوعه في حجة  
 تقدير هذا وهذا اولى من شرح الشارح حيث قال ثم اشار الى بيان المسألة  
 ووقوع تطبيق الله في صحتها تقدير والاصل فيه ذكر التطبيق بلفظ الضميمة  
 فامثل ان النصاري **هو** **اليسون** **اولادهم** في ما اصفه **بهم** **معه** **ديته**  
**ويقولون** **انه** **اي** **الضميمة** **هذا** **الما** **الاصغر** **والفرد** **في** **هذا** **الما** **الاصغر**  
**قال** **الفاسوس** **في** **جعل** **بمنزلة** **الحق** **ان** **قال** **الله** **تعالى** **للمسلمين** **قولوا** **امنا**  
**بالله** **صيغة** **الله** **اي** **عشنا** **الله** **في** **الايان** **الذي** **كالمنا** **الظن** **بوصيغته** **من** **صيغة** **يد**  
**بالمنا** **عشنا** **فيه** **او** **تولين** **الله** **من** **صيغة** **كمنه** **ونضرب** **وصريه** **لونه** **لا** **الصغير**  
**بأحد** **المعنيين** **هذا** **اذا** **كان** **الخطاب** **للمؤمنين** **او** **قولوا** **امنا** **بالله** **صيغة** **الله**  
**بأحد** **المعنيين** **لا** **الصيغة** **بأحد** **ها** **اذا** **كان** **الخطاب** **للمنصاري** **وما** **يتم**  
 منه ما وقع للشارح المحقق في شرحه للتلفظ وشرحه للمفتاح انه اذا كان  
 الخطاب بكفار فالمعنى انه امر الله المسلمين ان يقولوا لم قولوا امنا بالله وصيغ  
 الله بالايان صيغة لا كصيغة ولا يخفى ان الخطاب يقول النصاري لا يفيد

لا امر النصاري بهذا القول الامر للمسلمين بان يقولوا **الم** **قولوا** **تعتبر** **الايان**  
**بالله** **صيغة** **الله** **بالمسألة** **بعلامة** **انه** **كالتطير** **الا** **الضميمة** **في** **اعتقادهم** **لا** **ظن**  
**الا** **بالايان** **في** **الواقع** **قال** **المصنف** **هذا** **كما** **يقال** **لمن** **يعدر** **الا** **الخارج** **اعرض** **كما**  
**يعدر** **فلان** **يريد** **رجلا** **يستطيع** **الى** **الكرام** **ويحسن** **اليهم** **وتح** **تقول** **اعرض** **كما**  
**يعدر** **فلان** **يحمل** **ان** **يكون** **لما** **ورد** **في** **الحديث** **ارض** **الجنة** **بيضا** **وانما** **عنها** **العمل**  
**الصالح** **ومن** **المراوحة** **وهي** **في** **اللغة** **الارذ** **واج** **وفي** **الاصطلاح** **ان** **يراد** **اختلف**  
**في** **تصحيح** **نوع** **المفتاح** **بني** **بعضها** **صيغة** **الخطاب** **وفي** **بعضها** **صيغة** **الغاية** **المجهولة**  
**فالتركيب** **من** **قبيل** **جمل** **بين** **الغير** **والزوان** **وبيانه** **في** **العمل** **الذي** **تلك** **بين**  
**معنيين** **في** **الشرط** **والجزا** **وهذا** **التركيب** **منهم** **لا** **يحصل** **منهم** **مفهوم** **جامع** **ما** **يقع**  
**للمراوحة** **من** **غير** **تلك** **قال** **الشارح** **قال** **ما** **استفدت** **من** **كلام** **التلف** **ان**  
**يوقع** **الارذ** **واج** **بين** **معنيين** **واقعين** **في** **الشرط** **والجزا** **في** **ان** **يترتب** **عليها**  
**معني** **واحد** **ولا** **يخفى** **ان** **هذا** **لا** **يستفاد** **من** **العبارة** **على** **ان** **المتبادر** **لواحد** **من** **كلام**  
**وجه** **مع** **ان** **الواجب** **ان** **يحمل** **على** **ترتيب** **معني** **واحد** **بحسب** **الجنس** **فان** **لجام** **الفرد**  
**ولجام** **الموي** **ليسا** **متحدين** **الا** **في** **جنس** **للجاء** **فلا** **يدون** **الاستعانة** **بالامثلة** **في**  
**فهم** **المقصود** **منهم** **من** **قال** **ان** **يراد** **معنيين** **في** **الشرط** **والجزا** **بان** **يقارن**  
**اخرها** **بالشرط** **يقارن** **الاخر** **بهذا** **المعني** **في** **الجزا** **بواسطة** **ان** **المقارن** **للمرا**  
**المقارن** **للشرط** **مقارن** **لما** **قارن** **الشرط** **ومنهم** **من** **قال** **ان** **يقارن** **بين**  
**معنيين** **في** **الشرط** **وبين** **معنيين** **بان** **يقارن** **يعني** **هو** **الشرط** **يعني** **هو** **الجزا**  
**معني** **قال** **الشارح** **المحقق** **في** **شرح** **المفتاح** **الثاني** **اردي** **من** **الاول** **وقال** **في**  
**في** **الشرح** **والمختصر** **وهو** **فايد** **اد** **لا** **قال** **من** **المراوحة** **في** **قولنا** **ان** **جاز** **يد**  
**فتم** **على** **اجلسته** **فانعت** **عليه** **هذا** **او** **في** **كون** **الثاني** **اردي** **من** **الاول** **فان** **ادنا**  
**اورده** **في** **المختصر** **مترك** **بينهما** **والعبارة** **او** **قوب** **الثاني** **بل** **او** **قوب** **من** **توجيه** **ما**  
**استفادة** **من** **السلف** **ويك** **دفع** **التقص** **بتقيد** **المعنيين** **الذين** **وقع**  
**الارذ** **واج** **بينهما** **وبين** **الشرط** **والجزا** **بكونهما** **متحدين** **في** **الجنس** **لا** **يقيدهما** **الارذ** **وا**  
**على** **توجيه** **الشارح** **بكونه** **في** **ترتيب** **معني** **مخصوص** **عليهما** **بقريته** **الامثلة** **هذا**  
**ويبغى** **ان** **لا** **يخص** **المراوحة** **بالمراوحة** **بين** **الشرط** **والجزا** **ويجعل** **منه** **مخالف**  
**الناهي** **عن** **جمل** **فلم** **به** **الهوي** **اصاغت** **الى** **الواشي** **فلم** **بها** **الهوي** **فانه** **يشارك**  
**المركب** **من** **الشرط** **والجزا** **المزود** **وجين** **في** **هذا** **التحسين** **البدعي** **فان** **ان** **يؤول**  
**للشرط** **والجزا** **بما** **يشمل** **هذا** **التركيب** **فقط** **ان** **يحمل** **هذا** **الحقا** **بالمراوحة**

ج



**قوله** اي قول المختري او ما بني الناهي ومنعني عن هواها **فلي** اي لزم  
 في القوي اصاحت **الواحي** اي استمتعت لي الهام الذي يشي حديثه وزينه  
 وصدقته فيما افترى علي وكان افترانه قبل قيل بني الناهي اذ حينئذ يحز  
 اتصال الاضاحه بنبي الناهي **فلي** اي بما **المجد** ومثله قوله ايضا **اذ احترت**  
 اي تحاربت الفرسان المذكورين في البيت السابق **وما فاضت** اي سالت  
 دماؤها اي دما المقولين منها **تذكرت** البقية من الفرسان **ففاضت**  
 دموعها ومن قال دما الفرسان يعني دما سفلوكنا فقد تكلمت بلا حاجة **وبه**  
 المتخي باسمي **العكس والتبديل** وهما ان يقدم **جز** من الكلام على جزء يخرجه  
 ذلك الجزء او ما يفيد معناه فيشمل من لباسكم وانتم لما شملتم وقد مثل به  
 المصنف ويسمى بحركات السادات لسوء العادات وبيادة العادات  
 يجعل السادة مصدرا بمعنى السادة نحو ما ذوات السادات سيده العادات  
 وبيادة العادات **والغرض** على ظاهره بيان التعريف بأنه تصديق على رده  
 الجهر على الصدر في النظر والشرقا **الشارح** العيان الصحفة ما ذكر بعضهم  
 حيث قاله البعض هو ان يقدم في الكلام ما اخر ويؤخر ما قدم هذا ولا يخفى عليك  
 انه لو قال البعض هو ان يقدم في الكلام ما اخر ويؤخر ما قدم لكي والذي يشكك  
 ويضعفه فعه انه ما الفرق بين رده الجهر على الصدر والعكس حتى صار الاول  
 من الحسنات اللطيفة والثاني من الحسنات المعنوية **ويكن** ان يقال فيكما  
 نحن فيه الحسن باعتبار انه يجعل المعنى الواحد مرة مستحقا لتقديم لفظه وثا  
 مستحقا لتأخير جلاقي رده الجهر على الصدر فان الحسن فيه باعتبار جعل لفظه  
 صدرا وعجزا من غير تصريف في معناه في هذا التقديم والتأخير ثم طاهر التعريف  
 يصديق على القلب في قوله .

**مؤته** تندوم لكل هول . وهو كل يودته **تندوم** .  
 فانه قدم فيه اجزائي حروف على اجزائي حروف ثم عكس الا ان يقال المتبادر  
 من الجزء الكلمات دون الحروف **وتيق** اي التقديم والتأخير اي العكس **في وجوه**  
 ان يقع احد طرفي جملة **او ما اضيف اليه** اي لانه في الطرف **في عادات**  
**السادات** سادات العادات وكلام الملوك ملوك الكلام فاذا العكس قد  
 وقع بين احد طرفي الكلام وهو العادات في سادات العادات **وما اضيف**  
 اليه العادات عن السادات **وفشر** الشارح ما اضيف اليه بما اضيف  
 العطف اليه فانه وقع العكس بين العادات **وما اضيف** العادات اليه وهو

السادات

السادات وما ذكرنا اقرب بالعبارة ويخرج من بيانه نحو عادات السادات  
 سادات العادات فانه لم يقع العكس بين احد طرفي الكلام سواء كان بعض طرفي  
 النسبة او كما بني الكلام دون بياننا ومنها ان يقع بين متعلقين في جملتين  
 نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ومنها ان يقع بين متعلقين في جملة  
 في جملة واجن نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ومنها ان يقع بين  
 لفظين في طرفي جملتين اي كما بينهما سواء كان طرف النسبة او لا نحو **هذه**  
**لكن** في طرف النسبة وهو فيه الطرف ومن جملة هذه القيم ان يقع اللفظان نفس في  
 النسبة في الجملتين كما استدل الشارح .

**طربت** باحرار الفنون ونبيلنا . ردا شيئا والجنون فنون .  
**فحين** تعاطيت الفنون وطبنا . تبين لي ان الفنون جنون .  
 وفي جعل الشارح ذلك مما وقع العكس بين طرفي جملة مقابلا لما ذكره المصنف  
 مما وقع بين لفظين في طرفي جملتين بحيث لا يخفى **ومنه الرجوع** به لما يشعر  
 به تعريفه من انه الرجوع على الكلام السابق بالنقص اوله رجوع عن الحكم الثاني  
**وهو الرجوع على الكلام السابق بالنقص** لكنه وانما قاله لانه لا ينقص الكلام  
 السابق لو لم يكن لكنه كان مفسدا للكلام فلا يكون محسنا **فان قلت** اذا كان  
 النقص لكنه كان من خواجل البلاغة فلا يكون تابعا **قلت** كما ان التقيد  
 قسما كذلك النكتة **قوله** اي زهير **قف بالذي اذا لم يصفها** اي لم  
 يحسنها **القدم** اي تقادم القيد على بل يحاها القدم **وما الا وراح**  
 جمع ربح كالريح والارياح في الصطاح وقد جمع على ارواح لان اصله الواو فكتب  
 في الريح بالكسر ما قبلنا وذاك الكسر في ارواح هذا او كان من ابقوا فاضد  
 وقع الالتماس بالارواح جمع ربح وقوله وغيرها الارواح عطف على المخدوف  
 بعد بل كما اشركنا اليه فلا ربحي له جعل الواو فيه زيادة وجعله في قوة بل  
 غيرها كما في الصطاح **واليدم** جمع يدمة بالكسر وهو مطر يدوم بلا رعد وبرق  
 او يدوم خمسة اوسنة او سبعة او ثوبا وليله او قلته ثلث النهار والليل او  
 اكثر ما بلغ ذلك الكلام السابق على ان تقادم القيد على الذي رواها فلما  
 بداهة اذ لو قال لم يصفها بالقدم محاسنا القدم كان كلاما واضحا مؤملا ان قابله  
 تقوه بلا يشعر به فلما قال بل علم انه نقص الكلام السابق فيما الاخبار نحوها  
 القدم وتغيرها الارواح واليدم مقبولا لطيفا وكذا قوله فاق هذا الدهر لا اقله



فان نقض السابق بقوله لا يحسن الاضراب والنكته في ذكر لا التنبيه على ان ما  
بعده اضراب لا ترق والنكته في الاخبار اولها هو غير واقع اظننا رحد وط  
الكاتبه والحزن والدهش والحيه بالوقوف الذي ار على ما نقله المصنف  
واظهار انه يمكن رسوم الديار في بصره ويمكن خيالنا في نفسه حيث لم يقف  
اولا انه يحا القدم وانما على نقول وهذه النكته مما هي من داخل البلاء  
لا يخفى والشارح المحقق ظن ان ما ذكر المصنف بيان نكته النقص فذرع كما  
يؤيدك كنه ما لا يزيدك **وبه التورية** وهو في اللغة الاخفا **والايات** **فقد**  
**اوهم** اي ادهال في الهم **وقد ان يطلق لفظه** **معينان** **قريب** **وبعد**  
**ويتراد** **البعيد** **لقرينة** **خفية** **واما** **ترك** **المصنف** **ذكر** **القرينة** **لوضوح** **ان**  
**الكلام** **السلبي** **لا يستعمل** **في** **المعنى** **البعيد** **الالقرينة** **وانه** **لا يتحقق** **بعد** **المعنى**  
**المزاد** **مع** **وضوح** **القرينة** **والاخفا** **ايضا** **في** **انه** **لا يلزم** **من** **ان** **يكون** **لفظ** **معنيا**  
**بل** **يجب** **ان** **يكون** **له** **معان** **متعددة** **وكما** **يكون** **الظاهر** **لا** **تكون** **التورية**  
**او** **فروا** **الكلام** **امدح** **فالمختصر** **الواضح** **ان** **يقول** **هو** **ان** **يطلق** **اللفظ** **على** **غير**  
**ما** **وضع** **له** **بقدر** **خفيه** **مما** **لا** **يتعلق** **بايراد** **المعنى** **الواحد** **بطرق** **مختلفة**  
**في** **وضوح** **الدلالة** **فهو** **ادخل** **في** **اصل** **البلاغة** **فكيف** **عذب** **من** **البليغ** **ويمكن**  
**ان** **يقال** **رعاية** **ما** **ينبغي** **في** **وضوح** **الدلالة** **من** **البيان** **حتى** **يولغ** **من** **الحفا**  
**حيث** **لا** **ينبغي** **المخاطب** **لم** **يكن** **بليغا** **اولا** **يفيد** **توريته** **حسنا** **لغات** **اصل**  
**البلاغة** **وكون** **رعاية** **الوضوح** **على** **وجه** **يكون** **ظهور** **المعنى** **المزاد** **محتاجا** **لي**  
**ثاملا** **وتجاوز** **عن** **بإدري** **الراي** **من** **الحسنات** **البديعة** **واعلم** **ان** **التورية**  
**لا** **يجب** **ان** **يكون** **بالنسبة** **الى** **المخاطب** **حتى** **لن** **نسب** **قرينة** **واحدة** **عند** **المخاطب**  
**خيفة** **على** **السامعين** **حتى** **لا** **ينتهي** **له** **الابعد** **مزيد** **ثاملا** **كان** **في** **الكلام** **تروية**  
**وهي** **ضربان** **مجردة** **وهي** **بلي** **لتجاء** **شيئا** **مما** **يلام** **المعنى** **القريب** **الفترة**  
**العقلية** **تقتضي** **ضروبا** **ثلاثة** **فالها** **ما** **يجامع** **شيئا** **مما** **يلام** **المعنى** **البعيد**  
**لكنه** **لم** **يلتفت** **اليه** **لانه** **لا** **ينافي** **التورية** **بلا** **التورية** **الا** **ينافي** **مما** **يلام**  
**المعنى** **البعيد** **واقلة** **القرينة** **هو** **قوله** **تعالى** **الرحمن** **على** **العرش** **استوي** **فان**  
**معناه** **الظاهر** **الاستقرار** **وليس** **هناك** **مما** **يلامه** **وفيه** **بح** **ان** **العرش** **يلام**  
**الاستقرار** **وبعد** **للاستقرار** **لا** **لاستقرار** **واما** **يلام** **الاستقرار** **على** **العرش**  
**باجرا** **الاحكام** **وانزال** **الاستباب** **بمنه** **حيث** **حسب** **ما** **تقتضيه** **الحكمة** **ومرحة**  
**ترك** **تقرينها** **الامكان** **مقرقتها** **بيان** **نقابا** **لما** **والمرحة** **قد** **سبق** **بمعنى** **احذر**

في علم البيان وقد اجتماعنا في قولنا رايت اسداله لئلا اظفان لم تقلم **هو** قوله  
**تعالى** **واسما** **بينا** **ها** **بايد** **فان** **المزاد** **ما** **يد** **معناه** **البعيد** **كالاهدنة** **ولا** **فان**  
**الكلام** **جمع** **اليه** **وقد** **قرن** **به** **ما** **يلام** **المعنى** **القريب** **وهو** **البناء** **وان** **يطلب** **الهدنة**  
**لكن** **طلبه** **اليه** **لا** **يؤيد** **ان** **ذكر** **البناء** **لا** **يرجع** **التورية** **في** **ايده** **لانه** **لا** **يلام**  
**المعنى** **البعيد** **منها** **وقد** **يجتمع** **في** **الكلام** **توريتان** **كل** **منهما** **مرحة** **لاخر** **لكن**  
**القاضي** **اي** **الفصل** **عياض** **على** **ما** **في** **الايضاح** **وان** **عبارة** **على** **ما** **في** **الشرح** **يصف**  
**ريضا** **باردا**  
كان **كأن** **اوهدي** **من** **ملا** **بسه** **لشهر** **توز** **انواعا** **من** **الحلال**  
**او** **العزلة** **من** **طول** **المدى** **فرقت** **فما** **تفرق** **بين** **الجدي** **والحمل**  
**حوت** **اي** **فسد** **تعلما** **من** **باب** **نصر** **وفرع** **وكرم** **فان** **في** **العزلة** **تورية** **حيث**  
**ارتد** **بنا** **الشرا** **الرشا** **وورج** **بذكر** **الجدي** **والحمل** **فانه** **يلام** **المعنى** **الحقيقي**  
**اللعوي** **وفي** **الجدي** **والحمل** **تورية** **حيث** **ارتد** **بما** **المعنى** **البعيد** **وهو** **البركان**  
**دون** **ما** **هو** **حقيقة** **اللفظ** **وهو** **العزلة** **ترسيخ** **لنا** **ومثله** **بيت** **السطح**  
**ه** **اذ** **اسدق** **الجدي** **افترى** **المعنى** **فان** **مكارم** **لا** **تحق** **وان** **كذب** **الحال**  
**الحدة** **البحث** **والتم** **لجاعة** **من** **الناس** **والحال** **المخيلة** **والظنة** **ما** **يلقيه** **ايام**  
**بيان** **الشارح** **او** **ترسيخ** **تورية** **تورية** **في** **بيت** **السطح** **دون** **شعر** **القاضي** **مما**  
**لا** **يلتفت** **اليه** **فان** **قلت** **كانون** **من** **شهور** **الشتا** **فكيف** **يوجب** **اهذا** **وه**  
**بعد** **ملا** **بسه** **لشهر** **توز** **سجدة** **الربيع** **قلت** **ومعناه** **انه** **لما** **نزلت** **الحكمة**  
**وقد** **يجب** **ان** **يترك** **فيه** **الجدي** **ظهر** **في** **الحمل** **انما** **الجدي** **لان** **الوقت** **للبرودة**  
**البيتين** **من** **التورية** **على** **تفسير** **اهل** **الظاهر** **من** **المفسرين** **واهل** **التحقيق**  
**ينهم** **من** **يجعل** **الرحمن** **على** **العرش** **استوي** **متضرعا** **من** **الكاتبه** **وقوله** **والبناء** **بينا** **ها**  
**بايد** **ملا** **وتفصيله** **في** **الكشاف** **فوان** **للدلالة** **الاعجاز** **قد** **استدل** **في** **مفردة** **انه**  
**عن** **معناها** **ملا** **على** **معنى** **آخر** **فضلا** **من** **النقل** **على** **بعيد** **لكن** **لا** **ضنة** **في** **الامثلة**  
**قال** **المصنف** **اعلم** **ان** **الوهم** **ضربان** **ضرب** **يضمين** **مستحكا** **حتى** **يصير** **اعتقادا**  
**وضرب** **لا** **يتلغ** **ذلك** **المبلغ** **ولكنه** **في** **بني** **في** **المخاطرة** **ولا** **يلتفت** **اليه** **لانك** **تعرف**  
**حاله** **ولا** **ينشأ** **هذا** **الاصلا** **في** **كل** **شي** **بني** **على** **الوهم** **يعني** **لا** **ينبغي** **الاسام** **حيث**  
**يصير** **اعتقادا** **الاه** **اخلال** **واما** **ينبغي** **رعاية** **القيم** **الثاني** **والحفاظة** **عليه** **وهو** **نحو**  
**مده** **في** **التورية** **على** **المخاطب** **من** **لما** **في** **التورية** **على** **السامع** **فلا** **الامثلة** **ومنه**  
**الاستخدام** **صححة** **المحقق** **شريف** **زمانه** **ببلانة** **اوجه** **بالجمعين** **ومثله** **ومعجزة**



سمي به لانه يستدعي قطع الضمير عما هو حقه اما اذا كان المراد بالضمير خلاف  
 المراد بالامر الظاهر فظاهر واما اذا كان المراد بالضمير الثاني خلاف ما اريد  
 به الاول على ما هو حقه فظاهر ايضا واما اذا كان المراد بالضمير الاول  
 خلاف ما اريد بالظاهر وبالثاني ما اريد بالظاهر فلان حق الضمير الثاني  
 ان يوافق الاول وان خلاف حقه وبالمثلين من استحدته بمعنى استوصيته  
 خادما كان المعنى المراد من الظاهر يطلب خادما تابعا فيجعل المتكلم  
 المعنى الاخر تابعا له في الارادة في مقام ارجاع الضمير به **وهو ان يريد**  
**بلفظه معنى** حقيقيا او محازيا او مختلفا او اكثر **احدها** او احدها  
**ثم بعضه الآخر** او ضمما بين الآخر **او ينادى باحد ضميريه احدهما** او باحد  
 ضميريه **احدهما بالآخر الآخر** بالآخر الاخر وهذا القسم يستلزم القسم  
 الاول لانه لا يتحقق استخدام باعتبار الضمير الا ويحقق باعتبار ضمير  
 والامر الظاهر ولا يحسن ان الاستخدام غير ظاهر داخل في التورية اطلاقا  
 الا ان يشترط في الاستخدام القوية او اضعف وان اكتفى بطلو القوية  
 يكون بينهما عموم من وجه والثاني اظهر **فلا اول كقوله**  
**اذا ترك السما بارض قوم** رعيته **وان كان في الغضبات**  
 اراد بالسماء المطر وبضمير البيت والظاهر ان الشاعر وصف قومه  
 بالجرأة والغلبة على ما عداهم من الاقوام حتى يرفعون كلامهم ونام من غير  
 رضاهم لكن كان بعض من سمعت منه هذا المقام وهو من الاعلام يقول  
 هذا هذا البيت اظن ان القدر الله تعالى وانعامه في حق عباده  
 وان كانوا غير شاكرين له تعالى يعني يقول الله تعالى اذا ترك السما بارضه  
 قوم شريره وجعله صاخا لان يرفعوه وان كانوا غضا بنا غير شاكرين  
**والثاني كقوله** اي المختري فسق الفضا دعابا ان يبقى الله من لافيه الفضا  
**والثالث كقوله** اي ساكني مكان الفضا **وانهم سبع** اي وقد وانا افضاير  
**جاء** اي ضلوع تحت التراب **وضلوع** جمع ضلع كعب ويبدى بنا  
 الفضا نارا الهوي فالضمير الاول للفضي بمعنى محله والثاني بجمعيته **واعلم**  
 ان قد مراد باللفظ نفسه وبالضمير متعناه وباحد الضمير نفسه باللفظ  
 متعناه واما عند من لا يجعل وهو التحقيق فاما ان يجعله اخلا في التعريف  
 بضرب من التكلف بان يكره بالمعنى اعم من المعنى وما في حكمه او لا يجعل لهما  
 بالاستخدام ومنه **الف والنشر** وهو كمنعده على التفصيل متعلق

بالذكر

تعيين معنى الاشمال ولا يبعد ان يقال على هذا البيان الوتيرة وتعلق به  
 كل فعل ويطلبه للكشف عن وتيرة وعلاقتها بجهة ادخاله على الجملة او القطر  
 ولذا قال في الايضاح على جهة التفصيل **والاجمال** فاحفظه عنا ان كان قابلا  
 للاجمال فقول على التفصيل او الاجمال للتعيين وليكون في التعريف توطئة  
 لبيان الاقسام ويكون البيان على ابتداء النظام وقوله **ثم ذكر ما لكل كلمة** ثم اخبر  
 عن تقديم التفصيل على الاجمال فيما اذا كان اللف مجملا لانه ليس منه ولم يده  
 قدم اللف في تسميته ثم ذكر ما لكل واحد من المنعدين **من غير تعيين** احتز به  
 عن القسم وكما مراد سلك التعيين مطلقا بان لا يقصد المتكلم اليه معين وان كان  
 قاصدا اليه التعيين غير وافي بما قصده ويبدى الفرق بين القسم المجمل واللف  
 والنشر وسيجي هذا التمهيد بيان في بحث القسم واخرج بقوله **فانه السامع**  
**سورة البقرة** لما لو ترك تعيين ما لكل مع عدم التوثيق لانه ان كان **الترك**  
 مع قصد الاضافة كان الكلام خارجا عن البلاغة فلا يكون ما حمل فيه محسنا  
 وان لم يكن مع قصد لم يكن لهما ونشرا ولا يكون هناك محسن بدعي بقول ان  
 احدهما ان يذكر منعه ويضاف اليه البعض ماله ويضاف اليه الثاني انه  
 ليس له في عدم الغرض ماله فيقال جاحجي وعدوي ومن لا يعرفه فارقت  
 وسمت فافيد ان المحب مكرم والعبد مشوم والثالث غير ملقت اليه بغي  
 ولا يصدق عليه التعريف لانه لم يذكر فيه ما لكل الا ان يقال المراد بذكر ما  
 لكل افادته التي تكون غالبا بالذكر وما يندى ان يذكر منعه على التفصيل  
 ثم يوتي بمجمل مشتمل على منعه ويرد السامع من الفصل ما لكل بما ذكر في  
 المحمل اليه فيقال اعطاني زيد وعمرو ويكر سبعة ذنان فيما اذا تقرر  
 ان انعام زيد اربعة وعمرو اثنان ويكر واحد لا يزيد عليه ابد افيد زيدا  
 ليه اربعة وعمرو اليه اثنان ويكر اليه واحد ولا يحسن انه لا يقصر عما اذا قدم  
 الاجمال اللهم الا ان يقال تاخير المحمل لم يبعد في كلامهم والوارد في هذا الدرس  
 اعطاني سبعة ذنان زيد وعمرو ويكر فبنا التعريف على الواقع فان وجد  
 على هذا النظم فليحصل لحقا باللف والنشر فاحسن التامك واحمل المحمل  
 بكن لك افضل التجهل فالاول وهو ان يكون المنعده على سبيل التفصيل **من**  
**لان النشر اما على رتبة اللف** بان يكون المذكور في النشر او لا يمد ذكره في اللف  
 او لا وهكذا وليسم اللف والنشر المرتب **مخ ومن رتبته جعل** لم اخلق لكم  
 الليل والنهار **فستكونوا فيه** ولتتقوا **من فضله** ذكر الليل والنهار على التفصيل



مرد في فائدة خلق الليل وهو السكون فيه وقايد خلق النار وهو الانتفا  
من فضل الله فيه على الترتيب من غير تعيين لان السامع بنفسه يعرف ان السكون  
قايد خلق الليل وانتفاحي من الفصل قايد النار ولا يلزم من جعل صفة  
فيه ليل التعيين لليل تعيين السكون ليل الليل من فوائده وجود النار وانتفا  
الفصل في النار من فوائده وجود الليل واللف والنشر هنا باعتبار رد قايد  
الخلق ليل الخلق لا باعتبار رد المظروف ليل الطرف اذ هو بهذا الاعتبار  
في هذه الآية تقسيم ولف ونشر فاحفظه فانه مما انعم الله علينا ولم يستل  
لوجه الشارح الحليل فاحاط عن الاشكال بانه لا تعيين في صيرفيه لانه  
يحمل الرجوع ليل النار وتبعه المحقق شريف زمانه في شرحه المفتاح وسفر  
ان القصد ليل التعيين وان لم يكن المعين كافيا وافيا كاف في التقسيم والشارح  
معترف به هذا ولا يلزم من كون خلق الليل للسكون ان يجب فيه السكون  
ولا يجوز مخالفة ما اراد الله لانه لبيان معطفا يندبه فاغلب ما يتعلق به وفكنا  
ولتتبعوا من فضله **واما على ترتيبه** وذلك قسمان بان يكون على عكس ترتيبه  
وان يكون مخالفا لترتيبه **قال** الشارح وليتم الاول معكوس لترتيب والى  
مختلط الترتيب وسماه في شرح المفتاح المشوش والاول المعكوس **وقد**  
بعض من على تعيينه وثوق المشوش بكسرا الواو وفي القحاح المشوش الخليل  
وانكر القاتوس ثبوته في اللغة **وقالت** وهو الجوهري صوابه المشوش **قوله**  
اي قول ابن حوشب بالهمزة والياء المشاة الخشبة والواو والهمزة على وزن  
نور والمجوس الشيخ الطبراني كسبه من رزق الله **كيف استلوا** استلوا عنه كرمي  
ودعي سنة **وانت خفف** وهو الرقل العظيم المستدير يشبه به الرقل في  
العلم والاستدارة **وعصن وغزال** خطأ هو الغزال وقد اليفض **ورقا**  
للخفف والثاني كقوله هو شمس واسد وموجود او ساء وشجاعة وازاد بقوله  
**والثاني** ذكر المتعدد على شيتل الاجمال **عقبا لما** ان يدخل الجنة **ان**  
**كان هوذا** او نصاري فقد ذكر اليهود والنصارى اجمالا بصير الجمع او قولها  
اجمالا وعلى الثاني كلام الايضاح ثم ذكر ما لكل من الفريقين او القولين ولما كان  
المتعدد المجهول منها سواء كان القولين او الفريقين شرح هذا المثال  
مخلاف باقي الامثلة **اي قال اليهود** ان يدخل الجنة **الامن** كان **وقال**  
**النصارى** ان يدخل الجنة **الامن** كان نصاري فلم يميز بين القولين او القولين  
لعدم الالتباس وعدم منطه ارادة حكمه بجملة بان الذي اخل في الجنة احد

القولين

الفريقين لا غير كما هو ظاهر الظن **العلم بتفصيل كل فريق صاحب** اي نسبة كل فريق  
صاحبه ليل الضلال بالمعنى المقابل للاعتد او بمعنى الهلاك **قال** الشارح  
في شرحه على المفتاح وقد جرى الاستعمال في اللفظ الاجمالي على ان يذكر النسبة  
بكلمة او كما في الآية لان الذي وقع عليه الاتفاق هو احد القولين **واما** المكون  
الى فهم السامع هو التعيين وتوضيح ما ذكر ان في اللف الاجمالي لشريك الجماعة  
المذكور كما في المذكور للفصل وليس شركتهم يكون كل من تلك الفصل والتفصيل  
لذا المعنى كلمة او **اعلم** انه اثبت صاحب الكشاف نوعا من اللف وقد وصفه  
بانه لطيف المستدل لا يستدعي لوجهه الا الثقات المحدث من علماء البيان في قوله  
تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر  
بريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم  
تسكرون **حيث** قال العقل المفضل محمد وف مذكول عليه ما سبق تقديره وتكمله  
العدة وتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تسكرون **شرح** ذلك يعني جملة شرح  
ذلك يعني جملة ما ذكر من ليل الشاهد بصوم الشهر وامر الرخصة بمراعاة عدة  
القطرية ومن الترخيص في اباحة القطر بقوله لتكبروا الله على ما هداكم  
العدة وتكبروا الله على ما هداكم من كيفية القضا والخروج عن عدة القطر ولعلكم  
تسكرون **اي** ارادة ان تشكروا على الترخيص والتيسير هذا كلامه **واورد**  
عليه ان من العدل المذكور امر الشاهد بصوم الشهر ولم يبين له عدة **وسما**  
عين له عدة وتعليم كيفية القضا وهو لم يذكر في الملاحظات المذكورة تطبيق  
المعلل منه غير موافق لبيان ما شرع **واجاب** عنه الشارح المحقق بان قوله  
من امر الشاهد في تفصيل الملاحظات ليس لانه معلل بشي من العدل بل هو توطئة  
وتمهيد لتفريع الترخيص ومراعات العدة وكيفية القضا عليه يشهد بذلك  
انه لم يقل من امر الرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص وفي امر الرخص  
بعد من ايام اخر لانه لا يخلو على تعليم كيفية القضا هذا كلامه **وفيه**  
**نظم** لانه لو كان توطئة للثلاثة كان من الداخل عليه داخل على الثلاثة  
فينبغي ان لا يدخل من على الترخيص ايضا نعم لو كان توطئة لمجرد امر الرخص بعد  
من ايام اخر لكان لما ذكر وجه **فالجواب** اولا ان قوله وتكبروا الله على  
مراعاة العدة شامل لمراعاة عدة الشهر ومراعاة عدة ايام اخر وان ردة الشا  
بانه لا معنى لتكبروا الله على ما هداكم بصوم الشهر بل على ايام الشهر والتبريد  
المحقق بان القصد في التعليل بتكبروا الله على ان قضا ما فات ولا في المطلق



بقدر الامكان واجب ولما كان المطلوب اولا صوم ايام مخصوصة بعد  
معينة وقد فات بقدر امر لرعاية العدة حفظا له عن الغلات بالكلية وتحسلا  
له بقدر الامكان فلا تعقيل لاجل العدة في الالة اعله لامر الشاهد بصوم  
الشهر **انا نقول** امر الشاهد بصوم الشهر بعد ايام اخر ليكمل العدة اذ  
الشاهد يسهل عليه صوم الشهر فلا يفوته الكمال والمرخص بعسر علة الاكل لوصام  
في الشهر فيكون عوضه لغوات الاكل فيالخصه لسهل عليه فتعقل امر الشاهد  
بالاكال في الالة معني لطيف ولا يجب ان يكون تعقيل امر المرخص بالاكل لان تلا  
في المطلوب واجب بعد التعقيل لتخصيص الشاهد بصوم الشهر وتخصيص صاحب  
العدة بالرخصة فيكون تعقيل الامرين باكال العدة في غایت الحسن وثانيا بانه  
حقل من تعقيل المعقل ما ليس بعلة ترك في التعقيل ما هو بعلة اسان الى ان  
ظاهر اللف والنشر غير ما هو حقيقته وهذا الذي خص معرفته والاهتدائه  
بالثقات المحدث كما ستعرف تفصيله وهذا الكلام وقع في الدين محاذ ان يرجع  
اليه ما كافيه من ان ذلك النوع اللطيف من اللف الذي اهتدي اليه صاحب  
الكشاف ما هو **فقال** الشارح المحقق انه ذكر ما لكل بين ذكر المتعدد او لا تفصلا  
وثانيا اجمالا فيقع اللف بين اثنين احدهما مفصل والاخر مجمل وفيه ان وقوع  
النسرين لغير متصور على اربعة اوجه لا يعرف لتخصيص اللطف بما ذكر وجه  
وانه يصعد على محضرت زيد او اكرم عمر التاديب والاحسان اي فعلت  
ذلك حقا فان الثاني لم يذكر اللف بل الحقيقي ناسق وما كيد فالاولى ان يقال  
انه ذكر ما لكل بين ذكر المتعدد او لا وثانيا معلقا بالثاني كما في الآية **وقال**  
السيد السند شريف زمانه لا يخفى ان وقوع النسرين لغير مفصل ومجمل  
لا يتعقيل لطف بذلك بحيث لا يمتد في اليه الا ان الثقات المحدث بل لا يبد  
هناك من امر اخر وان كنت في ريب مما ذكره قتال فيلزم اورد من المثال بل هو  
بذلك المثابة من الدقة والمطابقة ما انظر طبع سليم يحكم بذلك فالوجه ان هذا  
النوع عبارة عن ان يحتاج عن تحصيل بعض ما لغيره في وقت نظر كما ان في الآية  
يخصص تعليم القضا لذلك ويكون رد بعض ما لكل اليه وقت كما في تعقيل الامر  
مؤاغة العدة بالاكل العدة فان فيه اسان الى لابي المطلوب بقدر الامكان واجب  
الى اخر ما سمعته ويكون المتعدد كله منه او بعض منه مباحا للزول في من ماذن  
بحسب الظاهر لكن بالناسد الصادق ينكشف انه لما يراد الله هذا اتفق ماذن  
**قلت** ما ذكر كلام محقق لا غبا عليه ولا يتوقف لطف النشر على جميع ما ذكره

كل

كل منهما بوجوب لطفه فقد بلغ لطف الآية الغاية ومن موجبات لطفه ان يكون  
اشان من المتعدد معا متعلق واحد من النشر كما ذكرنا وان لم يكن المتعدد متعلقا  
بلطف واحد يستتبط منه على الترتيب فيقع الترتيب في الاستنباط لا في الذكر  
بان قوله فعدة من ايام اخر مشتمل على الترخيص وتعليم كيفية القضا وامر المرخص  
برعاية العدة فالترتيب المرجح في النشر باعتبار انه يستفاد منه رعاية العدة او لا  
ثم كيفية القضا من كون يوم يوم ثم الترخيص وبهذا اندفع انه لم يذكر المتعدد او لا  
تفصلا لانه ادي بلفظ واحد مدد او لما ماذن في الشارح بانه لا يعرف له لطف لا  
يتمتد في اليه فلا يتجه لان ذكر ما لكل بعد التعدد بوجوب جعله نشر للمتعدد  
فاذا علق بالمجمل بعد ليس الشارح عن كونه نشر الة ثم لما نظر فوجد المجمل غير  
مفصل سبق وجد انه يتعلق بالثاني معني فهو نشر للسابق فيه مزيد دقة لانه  
بحسب المعنى من غير ان يكون في اللفظ اقتضابا مع اقتضائه خلافه ويمكن بيان  
الاية على وجه يحتاج الى حذف في لكن عاقبة التطويل عن هذا الكلام الجمل  
فعني ان اوفق لادرك في تفسيره في تفسيره كما به يستعمل على تعين وقطع من قوله عليه  
ومتوقلا ببشيرة وتذيرة **ومنه الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في الذكر في حكم**  
اي في محكوم به واحد **قال** المحقق التفتا زاني في شرح المفتاح وهو ان يحكم على  
المتعدد بكل وانما قيدت المتعدد بالتعدد في الذكر لئلا يدخل فيه البنون في  
الحياة الدنيا والمحكوم به الواحد ما يكون واحدا في المعنى وان تعدد في اللفظ  
والا لم يكن قوله .

فوجهك كالنار في ضوينا . وقصلي كالنار في حرها .  
جمعا وتغيرها في بيان قلق وجفا وكان وجهه تحسينه ابرار التي في هيات  
تختلفة في تركيب واجد تارة في هيئة الكثرة واخرى في هيئة الوحدة ولا يظهر عدم  
عد المحكوم عليه الواحد بالمحكوم به المتعدد منه فانه يشاركة في هذا المعنى كانه  
يقال زينة الحياة الدنيا مال وبون وذلك المتعدد قد يكون اثنين **كقوله**  
**المال والبنون زينة الحياة الدنيا** وقد يكون اكثر قد قدم الآية على الشرع على  
ما في المفتاح ليكون النشر على الترتيب وذكر الآية مع الترتيب **هو ان الشباب**  
**والفراخ** والخلاص من الشغل المانع عن اتباع الهوى **والجدة** على وزن العدة  
معني الاستقنا صح السكا في كتابه ان بالكثر واشكاه ذلك على ما رجه فانه من  
ابي لغتاهية على وزن الكراهية لقب ابي يحيى محمد بن اسماعيل بن سويد واوله  
علمت ما يجاشع اسم فاعيل ابن سعد قوله ان الشباب في جزاء العمل فنجح في العمل



**وَمِنْ قَوْلِهِ** يجوز ان يكون البيت من الاسعار المشهورة التي ضمنها الواعظ  
 يعني قد علمت هذا البيت المشهور **فايد** قال صاحب القاموس ابو القاسم  
 لقب ابي يحيى وليس كنية كايوم الجوهري وهذا عريب مخالف المشهورين  
 ان اللقب لا يقتدر بالاب والابن والبيت وكل علم كذلك فهو كنية **مفسدة**  
**المعنى** فيه تعليل او كونه مفسدة للمعنى بطريق الاولى والمفسدة كالمصلحة  
 مندها اي مفسدة **ومنه** التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين اي عدم تولد  
 احدهما مع الاخر في وصف يخص بالامر بالثبات ما يقابل المتباينة  
 ولا يعني ان ذكر المتعدد في الجمع والتشبه هنا فوهم انه يخص بامر فينبغي ان يكون  
 بين متعدد من نوع ليس احدا من ايقاع تباين بين امرين من نوعين فاصح  
 لا يكون توحيدا وتفضيلا وقايد في قوله في المدح او فيه الا التعميم والتوضيح  
 ووجه تخصيصه بغير مائة كذا في الجمع كقوله اي قول الوطواط **ما قال الغمام**  
**وقت ربيع** مع ان الربيع وقت ربيع الغمام كقوله **الامير وقت يحتاج** ان يوم  
 النخيل يوم فقد الامير لكنه الثابتين كالبذلة **قوال الامير** اي كقوله **منه**  
**بدن** اي جلده ولد الضان عين اي مملوءة من الدهن **وقال** في الشرح في  
 عشرة الاف درهم وانكر في القاموس ان تكون بدن عين البدن اما عشرة  
 الاف او سبعة او خمسة قال في جلده الحلة **قوال الغمام** اي كل نوال منه  
**قطع ما** فلا يرد ان الظاهر قطرات ومن لطيف هذا قول **منه**  
**من قاس جد** واذك بالغمام قسا . انصف في الحكم بين شككين .  
**انت اذا جدت ضاحكا ابدا** . وهو اذا جاءه دايغ العين .  
**ومنه** التقسيم شدة اتصال التقسيم باللف والنشر يقتضي ان لا يفصل بينهما  
 شي ولا يقع بينهما التفريق **وهو** كمتعدد **ما** اضافة **ما** لكل **اليه** على التعيين  
 الاخصر ثم تعيين **ما** لكل **قال** المصنف يخرج بقيد على التعيين اللف والنشر  
 ولم يذكر السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم اذ يبعد ان يكون التعريف اعم  
**قال** التارخ ولما قيل ان يقول ان ذكر الاضافة معن عن هذا القيد اذ ليس  
 في اللف والنشر اضافة **ما** لكل **اليه** بل يذكر **ما** لكل حق بصفه التامع اليه  
 ويورده عليه فانه دقيق وفيه نظر لان **ما** ذكر **ما** لكل ليس بالاضافة اليه  
 لان التركيب يدل على الاضافة ووضع على افادة ان كلاهما بواجب من القوة  
 لكن لا تعين والتعنين معوض الى التامع فاضافة **ما** لكل **اليه** يلزم ذكر **ما**  
 لكل **اليه** الا انه اضافة اجمالا بلا تعين وتفضيل فامل فانه هذا هو الذي

كقوله

**كقوله** اي قول الملقب جري بن عبد المسيح **ولا يقيم** احد فانه المستثنى منه  
 المحذوف اي لا يتوطن في موطن الظل **عليه** اي مع ظلم برأيه اي بذلك الاحد  
**الا** **الاذلال** لعقل من الذل **غير الحجي** العير الحمار الوحشي والاهلي واصافته  
 الى ابي عيسه للاهلي وجعل الشارح تعيينه لانه المناسب **والوتد هذا**  
 اي غير الحجي **على الحسب** اي الذل **من يوط برسته** صيلة الرطب اي بقطعة من الجبال  
 بالية ليشمل لظلاله مع الرطب او يوط عن الذل بتمامه من فرقة الى قدومه  
 كما يقال ذهب فلان برسته **وقد** اي الوتد **يشع** اي يشق رأسه بالذق **فلا يري**  
**له** او الوتد ولا يري ولا يرم **احد** ولا يعني ان عدم الرمح مشترك بين غير الحجي  
 والوتد فلا يولي ان يجعل صيد له لكل منهما ويجعل قوله فلا يري متفرعا على  
 الرطب والنج ولا يعني ان هذا اذ او ان كانا لا يتعنان لشي من اشراليه بل لكل  
 المذكور مع كل منهما قرينة على انه اشارة الى العير فان الرطب يلام العين والنج  
 الوتد فبهذا اندفع ان الاضافة في هذا البيت على التعيين وقد مر في بحث  
 اللف والنشر ما يعينك عن هذا الجواب **فارجع** اليه فانه المرجع **ومنه**  
 اي من المعنوي **الجمع مع** **التفريق** فيه انه لا معنى لجعل الجمع مع التفريق فتمسكا  
 من الحسن لان من قبيل اجتماع القيمتين وكذا الخوا لا يقال ليس من الجمع  
 مع التفريق بل من جمع الجمع مع التفريق وهما متضادان **لا ما** **قوال** **لحينيد**  
 لا معنى للاقتصار على الثلاثة بل يعني ان يعد من المحسنات جمع الطباق بل التماس  
 ولا يبعد ان يقال فذلك هذا ايضا من المحسنات لانهم لم يهتموا له او يهتموا  
 واكتفوا بالتبعية باعتبار نظائر عن بيانه **وهو ان يدخل شيان في المعنى من جمعي**  
**الادخال** لو اريد بقوله الجمع مع التفريق المعنى التركيبي لا استغنى عن التفريق  
 كما استغنى في قوله الجمع مع التفريق والتقسيم فامل **كقوله** اي الوطواط  
**فوجيك كالنار في صوبنا** . **وقلبي كالنار في صوبها**  
 ادخل قلبه ووجهه الحبيب في الشبه بالنار وفارق بينهما بين جمعي الادخال  
 باختلاف وجهي الشبه والاظهارة اراد يجعل القلب كاحرانه كالنار في الحرائق  
 تنحرق لانه يجترق كاذن الشارح ولو قيل فوجيك وقلبي كالنار في صوبنا وها  
 كان جمعا مع التفريق ولما وشد وقد يقصد تشريك قلبه مع وجهه بيان  
 مناسبة بينهما فبقي التاليف وتبني وجهه من قلبه التمرز عن حق مماثل  
 لوجهه في الحسن **ومنه** **الجمع مع** **التقسيم** التقسيم هنا معناه الحقيقي اي ذكر متعدد  
 ثم اضافة **ما** لكل **اليه** لانه حصل الجمع ذكر المتعدد واما التقسيم المصريح والمعنى



في قوله وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تسمية او العلى فهو بمعنى اضافة ما  
لكل من المتعددة اليه لادراك المتعددة ثم الاضافة فالاول اي الجمع قبل التسمية  
لنقوله اي ابي الطيب في مدح سيف الدولة حتى يلقط على قاذ المناقب في  
البيت السابق وليس يحرف جر كما توهمه عيان الشارح متعلق بالفعل في البيت  
السابق اعني قاذ المناقب لان الجار لا يدخل على الفعل اقام اي سيف الدولة واخرا  
على اخطا شأنه في تعميم عزمه في فتح القلاع والحصون حتى انه يتوطن حولها  
ولا يفرقه حتى يفتح وتضمين معنى الاستعانة اي مستعينا على الارياض كما هو شأن  
اهل الجارة في محاربة الحصون قاله علي ارباض وهو جمع رضى بمعنى السور  
التضمين اللفظ من تضمين التسلط كما جابه الشارح **خرشنة** على وزن حرجه  
تلك من بلاد الروم **تسفي به الروم** جنس الرومي كان التمر جنس التمرة **والصلوات**  
كفقران جمع صليت هو معبود الصاري **والسبع** جمع بيعة لقطعه ارض بمعنى  
متعددة هم يعني قاذ المناقب جمع مقبب وهو ما بين الثلاثين الى الاربعين  
من الخيل حتى اقام حول هذه المدينة العظيمة حال كونه يشقي به شقاء ستمرة  
هذه الاشياء جميع اشياء انواع الشقاء بين التبي والقتل والنهب والافلاك فجميع  
الشقاء تحت تسفي ثم فضله بقوله **لنسي ما نكحوا** اي نكحوا من اي لفظ مالات  
فصدا له مفهوم الصفة اي المنكحة فكذا في اخره فهو على اصله فلا حاجة ليه  
ما قال الناظرون فيه ثم انهم انهم لمراعات الموافقة بما جعوا وما رزغوا ولاهاتم  
بتزليم منزلة غير العقل وفي نكحوا تعذيب اي ما نكحوا ويكون لو بقوا يشبهل من  
كانت من نسايهم صبيحة **والقتل ما ولدوا** من الذكور بقرينة ما يقابلهم ولو فرى  
بجهولا اي ولدوا منهم لصار مخصوصا بالكفر والنهب **ما جمعوا والنار ما رزغوا**  
اي بالنار ما رزغوا فاجحارهم بالاحراق تحت القدر ومن رزغواهم بطبخ وحمله  
على كونه بالاحراق والتضييع لا يناسب لمن همه فتح الحصن اما هو شأن العاجز عنه  
القانع بحجه اضرار على الحصن ولم يلتفت المصنف الى جعل القسم لما دخل  
تحت قوله وارضهم بك مضطاف اي منزك للضيف ومن تبع اي منزك الربيع  
في قوله الدهر ساعدروا السيف منتظر وارضهم بك مضطاف ومن تبع اي منزك  
الربيع من الارض وما فيها من كونه خالصة لمدح كافي في المقام لان نسخ قوله  
اي الطيب غير مختلفة في ان هذا البيت بعد قوله لنسي ما نكحوا اي حسانه  
لا قبله كافي في المقام **والثاني** اي التقسيم قبل الجمع **لنقوله** اي حسانه  
**قوم اذا حاربوا صرخوا عذروهم** او حاولوا النعم في اشياءهم نفخوا

**بجته** خبر تلك بهم صفة بجته فصل بين الصفة والموصوف بمبتدأ الموصوف  
غير محدثة **لن الخلايق** جمع خليفة بمعنى الطبيعة والخلق او الناس وعلى الاقل  
**شرها البدع** على ظاهره وعلى الثاني يحذف مضاف اي شرها متاجل لبدع  
فاعلى اعتراض الفاشرة البدع على وزن عجب جمع بدعة على وزن حكمة مؤنث  
بدع كعمل بمعنى الامر الذي وجد اوله وقد جاء بمعنى الحدث في الدين بهذا الاسك  
او ما استحدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم من الاهواء والاعمال والمناسبات  
هنا الاول ولا حاجة الى جعله مجازا عن المستحدثات متصرفا عن المعنى الثاني  
لا في الشرح ولا يخفى ان المصراع الاخير يفيد ان شر الخلايق مستلوبة عنهم وهو  
لا يليق بمقام المدح واللائق اثبات خبر الخلايق لم ان يقال المقصود تعريض  
تخالفتهم بان لم شر الخلايق فصل في البيت الاول ما تحت بجته منهم غير محدثة  
ووجه عدم تعريفه **لنقوله تعالى يوم** منصوب بتقدير يترادف او بقوله لا تكلم ياتي  
اي امر الله يجعل العبد لله يحذف المضاف او ياتي اليوم اي هو له يجعل الصبر اليوم  
وحذف المضاف كذا قيل ولكن ان تجعل **لا تكلم** يتاويل المتكلم فاعلى ياتي كاجلها  
تسمع بالمعدي مبتدأ **انفس بني الابدان** اي باذن الله **وقول** الشارح  
اي لا تكلم نفس ما ينفع من جواب او شفاعة فوجب ان لا يكون نفي المتكلم مطلقا بعين  
اذنه بل كما لا يشكون بما لا ينفع وطاها لاية يخالفه فلا يعدل منه الا لدواع  
والمستثنى منه محذوف اي لا يتكلم في سبب من الاسباب الابدان الله ولا يعبد  
ان يراد باذنه ما اذن فيه فيكون مستثنى من شي ولا يحتاج الى تقدير غيره  
ولا تدل الآية على ثبوت الاذن حتى ياتي قوله تعالى يوم لا يطقون ولا يؤذن لهم  
فيعدزون لجواز ان لا يتكلم الابدان وينتفي الاذن فينتفي التكلم فينتفي الاذن  
في الآية الاخرى لا ينافيه بل يكشف عن حاله فلا حاجة الى ما قيل ان في هذا اليوم  
موافق فالاذن في موقف ونفيه في اخره والمادون الكلام الحق والممنوع عنه  
العذر الباطل ولي ما يمكن ان يقال الاذن في بعض اليوم والمنع في بعض اخر  
**فمنهم شقي** تصرف لا جمع تحت النفس التي عمت لوقوعها في سياق النفي والمراة  
بالشي شقي المطلق وكذا بقوله **وسعيد** فيكون التقدير طاهرا لكن لا يكون  
خاصرا ولا باس به لانه ليس في النظر ما يدل على ارادة المحصر وقوله **فاما الذين**  
**شقوا في النار** لم يمتدحوا في شقيهم اي احتساب النفس بحيث يدخله ويخرج  
ويشقه ويشقه اي صوت الحر والدين **فما** الاية تقسيم واذن ما كل منهما اليه

مدم

المكلم



بالنعين **مادامت السموات والارض** قيل هو في العرف بلسانته فلذا الكذب الخلود  
 وقيل المراد به سموات الارض وهي ابدية ورد بان تأكيد لخلوده بالابدية  
 ثابت لا يخلق ويكن ان يجاب انه جاز ان يكون معروفة فيما بين المؤمنين قبل  
 نزول هذه الآية او بانه مما يعرف بالقياس الى سموات الدنيا وارضها الباقية  
 ببقائها **وعن قول** جاز ان يكون المراد بالسموات السموات العلوية وبالارض  
 مقابلتها **الاما شارحك ان ربيك** فقال لما يريد **ولما الذي يحدوا في الجنة**  
**خالدين فيها مادامت السموات والارض** **الاما شارحك عطاء غير مجد** وادى غير  
 مقطوع اي بل يمتد الى غير النهاية وهذا الاستثناء مما اعلم به العرب انما  
 واختلف في توجيه المعترلة واحدا التثنية والآخر كل منهما على الآخر انما هو في  
 مقام اخر مستبين في مقامه ان وفيها والاصل تأخر لكن مثالا اثره فيما بينهم  
 وخاف ان ينفوت ما قد وهبنا من لحي الذي لا يموت فنذكر ذلك وهو ان الغرض  
 من الاستثناء تعليق لخلود بني مسيئة الله اخراج زمان من ارضه كون الفريقين  
 في الدارين لا انه يخرج من ارضه خلود بعض الاستثناء في بعض الارضه ليعلم تعليق  
 مسيئة الله بدوام الشرع ولا يخرج من ارضه لخلود في الجنة في ليعلم بعدم ذلك التعليق  
**وقد يطلق التقسيم على شيئين اخرين** ثلاثة معان ولا يخفى ان الاستنباط ان يفسد  
 بين المعاني في الان يقال اخر عن الجمع مع التفرق والتقسيم ليعلم ان التقسيم  
 المعبر في هذا القسم هو الاول دون الثاني من الاخرين **احدهما ان يذكر احوال التي**  
**مضافا اليه كل ما يليق به** يرد عليه انه يصدق على بعض ما هو في نفسه مشروط  
 كان يقال يقال خفاف ان يلاقوا وان دعوا فلا يرد قيد الاضافة بقولنا على النقيض  
 ومع ذلك يصدق على ذكر متعدد من الاحوال ثم اضافة ما لكل اليه على النقيض  
 كان يقال في كسب علم وكسب مال فذلك لاخره والثاني للدنيا مع ان  
 تقسيم المعنى الاول الا ان يجوز عن صدقه على هذه الامور والآخر ان المراد  
 ذكر احوال التي مضافا اليه كل مع ذكر ما يليق به وهو المتبادر فافهم **قوله**  
**اي ابي الطيب** **فقال** صفة مشاع في البيت السابق اي يقال لشدة وطائمتهم  
 على الاعداء وماتهم على اللقا **اذ الاقوا** اي حاربوا **خفاف** مسترعين في الاجابة  
**اذ دعوا** اليه كفاية بهم **كثيرا** **اشدوا** لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة  
**قليل** **اذ اعدوا** ذكر احوال المشايخ مضافا اليه كل منها ما ياسبها والاضافة  
 اليه كل ما ياسب يحقق فيما اذا كان المناسبات للاحوال واحدا او اصفى  
 في الجيم فلا يجب في التقسيم كون المناسبات على قدر الحال **والثاني استيناف**

لوجهه

الاشياء  
التي

ان

اهتمام التي اي التقسيم الحاضر **قوله** **يب لم يشا انا** **ككنا** **جمع** **اي** **ويست**  
**لم يشا** **الذكر** **ويزوجهم** **ذواتا** **هو** **علي** **وزن** **العقدان** **كالذكر** **جمع** **الذكر** **خلاف**  
**الانثى** **والزوج** **بمعنى** **الانكاح** **يتعدي** **اليه** **مفعولين** **بفعله** **ومعنى** **التقريب** **اليه** **الكنا**  
**بالا** **قالت** **تالي** **وروجها** **مفعولين** **اي** **قرنا** **مفعولين** **بفعله** **ومعنى** **التقريب** **اليه** **الكنا**  
**وانا** **منصوبان** **بمعنى** **الخافض** **وكوفا** **للمزوج** **من** **يشا** **النعين** **الواو** **فلما** **عدل** **اليه**  
**الغير** **الراجح** **اليه** **من** **في** **حمل** **السابقة** **تبدل** **الواو** **يا** **ولم** **تسا** **في** **بين** **الزوج** **والا**  
**بالنسبة** **اليه** **فرقة** **واحدة** **والتوافق** **بالنسبة** **اليه** **فرقتين** **وعلى** **الزوج** **بالفرقة**  
**السابقة** **حتى** **احتاج** **اليه** **العطف** **باو** **ولم** **يكن** **بفرقة** **ثالثة** **ليعطف** **بالواو** **كنا**  
**في** **الحمل** **الباقية** **تنبها** **على** **ان** **المسيئين** **السابقين** **ليست** **في** **منها** **واجبة** **عليه**  
**تقالي** **ولا** **هذه** **المسببة** **قد** **بركة** **افادة** **الحق** **شريف** **زمانه** **وقيه** **بحسب**  
**لان** **السنا** **في** **مطلقا** **الانثى** **الواو** **ولا** **يجامع** **او** **الاستدراك** **انه** **لو** **قيل** **يب** **زيد**  
**انا** **انا** **شأ** **ويست** **الذكر** **ان** **شا** **يتعين** **الواو** **مع** **ان** **المقيس** **عليه** **واحد** **فبمعنى**  
**ان** **يحمل** **مناط** **اختيارا** **الواو** **الثاني** **مع** **الضريح** **بالشرط** **وفي** **تحقيق** **استيناف**  
**الاقسام** **في** **الاية** **تظهر** **ان** **بينه** **الشارح** **الحق** **بان** **الانسان** **اما** **ان** **يكون** **له** **ولد**  
**او** **لا** **يكون** **واذا** **كان** **اقاما** **ان** **يكون** **ذكر** **او** **انثى** **لانه** **فرق** **بين** **ما** **ذكر** **الشارح**  
**وما** **في** **الاية** **لان** **في** **الاية** **يكون** **انه** **يكون** **له** **اناث** **او** **ذكر** **او** **كلاهما** **او** **يكون** **عقما**  
**بمعنى** **ما** **يكون** **له** **انثى** **واحد** **وذكر** **واحد** **ويكون** **له** **كلاهما** **او** **لا** **يكون** **له** **لجنس** **الجمع**  
**المشرك** **بعيد** **وايضا** **اذ** **اجعل** **ميز** **يزوجهم** **للفرقتين** **السابقين** **بمعنى** **استيناف**  
**اخر** **وهو** **تزوج** **الذكر** **والاناث** **بغيرها** **ويمكن** **وقد** **بان** **من** **شأ** **سابقا**  
**ما** **خورد** **على** **وجه** **لا** **يخرج** **عنه** **في** **هذا** **ثم** **في** **الاية** **تقسيمان** **احدهما** **استيناف** **اقسام**  
**الانسان** **وانما** **استيناف** **اقسام** **الولد** **ومنه** **قاسم** **صاحب** **الكشاف** **انما** **قدم**  
**ذكر** **الانسان** **لان** **سياق** **الاية** **على** **انه** **تقالي** **يفعل** **ما** **يشا** **الاما** **يشاوه** **الانسان** **فكان**  
**ذكر** **الاناث** **اللائي** **من** **جمله** **ما** **يشاوه** **اخر** **لكن** **بجواب** **اخيرا** **الذكر** **عرفهم** **لان**  
**في** **التقريب** **تنويها** **بالذكر** **وكانه** **قالت** **ويست** **لم** **يشا** **الفرسان** **الذين** **لا** **يحق** **عليكم**  
**ثم** **اعطى** **كل** **الجنسين** **حقما** **من** **التقديم** **والتأخير** **تنبيها** **على** **ان** **الاولاد** **ذكر** **او** **انثى**  
**او** **اناثا** **مواهبه** **تقالي** **يجب** **الشكر** **عليها** **ولما** **كانوا** **يفضون** **الاناث** **قد** **ممن**  
**في** **جعلها** **موصبة** **لانا** **اهم** **في** **المقام** **واحي** **بالاهتمام** **ونكرها** **لان** **اللائي** **يشانهن**  
**الشكر** **والجهد** **خلاف** **الذكر** **فان** **اللائي** **بهم** **النعين** **والظهور** **مركب** **فيها** **عليها**  
**يتضمنه** **انفسها** **من** **التكبر** **والقديم** **والتأخير** **ومنه** **التجريد** **وهو** **ان** **يتفرع**



من امر ذي صفة اخرى مثله فيها لا يمتثل بظاهره فلو قيلت من زيد وعمرو  
 اسدين ولا خولقت من زيد اسدين او اسودا فالاولي ان يقال من امر ذي  
 صفة او اكثر امرا اخر او اكثر مثله **مبا لفة** كما **لنا فيه** اي لاجل المبا لفة  
 لك تلك الصفة ولو قلت لقيت من فلان في ذلك الامر حتى كان بلغ من الاشارة  
 بتلك الصفة الى حيث ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة ولو قلت  
 لقيت من فلان اسدا للتميز كما يقال للجنان ما اسمهم بالاسد لا يبع فيه اشارة  
 انتزاع منه مبا لفة كما **لنا فيه** بل مبا لفة لتقصاها فيه فيكلم خروج عن تعريف  
 التجريد الا ان يتكلم به لاجل المبا لفة في الحال تمكلا ولازم من تلك المبا لفة  
 في التقصا وبعبارة اخرى ان التجريد يفيد المبا لفة الاستعانة انفسا  
 يفيد المبا لفة في الذي اوجب جعل الثاني من واخل المبا لفة والاولي من قولها  
 وان لا معنى لجعل التجريد مقابلا للمبا لفة المقبولة وعند كل منهما محتسبا  
 براسه بل هو ايضا من صور المبا لفة ومعنى هذا التعريف على ان التجريد بدعوي  
 امكان الانتزاع من امر ذي صفة اخرى مثله واما لو كان بدعوي تخم الجماعة في  
 زيد مثلا وسيد ورثة اسد ولذلت تخم صفات كال اخرى وفيه وجعل **كما**  
 اجاءا اخرى من زيد كجماعة فتقول لقيت من زيد اسدا اي اسدا بغير  
 زيد هو جماعة من الاسد والبحر وجامع مثلا بدعوي انه تخم فيه الجماعة بالاسد  
 والبلد والبحر والكرم **جامع** فاذا لقيته لقيت جماعة كمالهم الاسد وتقول  
 لقيت من اسدا او لقيت فيه يعني به اسدا على ما اظن لم يطبق فيه التعريف  
 ولا يخفى ان اعتبارنا اقرب وادق فاحفظه قاطعا رتبة التقليد فانه احب  
 وبالمصلحة اوفق وهو اي التجريد **اقسام** منها **خو قولم** في من فلان **صديق**  
**حميم** يريد هذا القسم ما يكون كلمة من وبعض النماه جعل التجريد من جانبا  
 وبعضهم جعله راجعا الى الاستد او قد جعلنا بعضه فتذكر وايضا يمكن  
 اخروا القصد في حيث يستوي فيه الواحد والواحد والتشبيه والجمع  
 وقد يفرق بين المذكر والمؤنث بالناس والحيث القريب وقد يكون الجمع **الوجه**  
 اي بلغ من الصداقة اي المحبة هذا اي طرفا **صحة** اي ذلك الحد ان  
**يستعمل** منه اي من فلان اخر اي صديق حميم **متلها** فيها اي في الصداقة  
 والمكانة مع القرابة **ومنها** **خو قولم** **لن** **ما** **ل** فلان **يتمثل** ان يكون سوال  
 رفع الحاجة فيكون التشبيه بالبحر في السماحة وان يكون سوال رفع الجسد  
 فيكون التشبيه بالبحر في السماحة وان يكون سوال رفع الجسد فيكون التشبيه

بالبحر

بالبحر في كثر العلم **لنا** **ان** به البحر واراد بحو قولم ما يكون بالبا الداخله على القدر  
 ثم اخرى مقابلة هذا القسم واما جعل التجريد مع من فمتمم كالبا لانه لم يجد فيه  
 القسم الثاني وجعل بعضهم البا للتجريد وبعضهم جعلنا للتشبيه وقد جعلنا  
 يعني في فتذكر وقالة الرعي ان خولقت من زيد اسدا وخولقتا ان به البحر على  
 حذف مضاف اي لقيت من فلان زيد ومن جملة اسدا ولتسا ان بسواله البحر والوجه  
 التشبيه بالاسد والبحر **وقالت** الشارح المحقق هذا التقدير ضعيف في مثله  
 قولنا من فلان صديق حميم لغوات المبا لفة في تقدير حصل له من حصوله صديق حميم  
 معنى تشبيهه بالصديق الذي ليس لغوات المبا لفة لو كان هذا الكلام في حق الصديق  
 الحميم اما لو كان في حق الصديق الذي ليس بحميم او في حميم ليس بصديق او في من ليس شيئا  
 منهما فالمبا لفة محققة يجوز ان يقع مثله الا في من ليس متصفا بدخول حرف الجر  
 ويكون متبناه **ومنه قوله** في كون المنتزع مضافا له المعية **وسوها** اي رتب  
 سوها وهي من الجمل الطويلة الرابعة والمفردة رتب السدقين والمخمين وكل  
 منها صفة محمودة في الجمل **تعد** وفي اي تسرع الى صانع **الوجه** اي مستغث  
 في الموحى وهو الحرب **بشليم** اي لا يسي لانه وفي الدرع والبا للباس والمصاحبة  
**بمثل** **العتيق** هو الجمل المكرم عند اهل المرحل من رجل البعيدا شخصه من كانه  
 وارسله اي قد دوي وبني لا يسرع استعدادي للحرب بالغ في استعداد  
 الحرب حتى انتزع منه استعداد اخر لا يسرع هذا هو المشهور ويمكن ان يكون  
 بشليم متعلقا بقوله صارخ الى ما اي مستغث في الحرب متعده حيث ينتزع  
 منه استعداد اخر وذلك ابلغ في وصفه بالجماعة لانه جعله في غاية الكمال لانه يبلغ  
 حيث يسرع الى مستغث مع استعداده ولا يخاف من اضطرابه بل ذلك  
 المستغث وعلى التقديرين **يتمثل** ان يريد العتيق المرحل المنتزع منه فيكون  
 مسببا للصورة المنتزعة بالمنتزع منه في كونه خلافا لمكرنا مستحضرا في كانه مرسلا  
 الى جانب العدو **وامنها** ما يكون بدخول المنتزع منه **خو قوله تعالى لم فيها**  
**دار الخلد** اي في جهم وفي **دار الخلد** قال الشارح لكنه انتزع منها دارا اخرى  
 وجعلنا معدة في جهم اهل الكفار توب لادها ومبا لفة في انصافنا بالشدة  
 هذا وفيه نظر لان انتزاع دار الخلد يفيد المبا لفة في الخلوه لاي الشدة ثم انه يمكن  
 ان لا يكون في الانتزاع بل يكون لافادة ان دار الكفار ومنزلهم بعض من جهم وكيف  
 لا وكثير منها مشغول بالفساق من المسلمين بل هي اوسع من يشغلنا جميع من دخلنا فان  
 تعالى هذا الثلاث وتقول هل من زيد **ومنها** **خو قوله** اي قول قتادة بن سلمة



الحق **قال** الشاعر اي ما يكون بدون توسط حرف هذا ولا يخفى انه لا يقابل  
 بينه وبين ما سباني فالمراد ما يكون بدون توسط ويدخله كناية ومن غير مخاطبة  
 الانسان لنفسه **فدين بقيت لا رطل** رجل كنع يعني استقل غزوة **تخوي الغنائم**  
 اي لجمعها صفة غزوة والفاعل ضميرها او المعبر عنها او تخوي فيها الغنائم وهو  
 التفاوت بين التكليل في الخطاب ففي البيت ثلاث التفاضلات كل منها من قسم وزوي  
 نحو الغنائم رواية بعض وهو يوجب كون **او يموت كير لغوي** مستغنى عنه  
 بقوله فدين بقيت فانه منصوب يعني الا ان يموت كير **وحين** يذبح ان يذبح  
 الاستثناء من جميع الغنائم لابن الرحلة والالتفات قائل ولو حققنا الرواية  
 من الشاعر بالنصب لا يمكن ان يرفع عطفا على تخوي اي غزوة تجمع الغنائم او  
 استشهد فيها غير قبله بالموت اشارة الى انه بلغ في الكرم الى حد صرح الشاعر  
 منه كرم اخر مثله ولذا الميراث **قالت** الشاعر وهذا اخلاق قوس  
 تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معني للاستزاع فيه هذا الكلام  
 والعرق خفي فامل ويجوز ان يكون او يموت كير من وضع الظاهر موضع المفسر  
 للنظيم **وقيل** قد تدره **او يموت كير** فيكون من القسم الاول **وقيل** تظفر  
 وهو انما قال من انه لا حاجة الى هذا التقدير لخصول التجريد بدونه  
 واما انه يجوز ان يكون التقدير او يموت كير فلا وجه للجزم بانه من القسم الاول  
**وقالت** الشاعر وهذا لا يسقط ما قيل انه ان اذ ان في كون البيت من التجريد نظرا  
 لانه من باب الالتفات وانه من التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان مجرده  
 التكليل نفسه من دابة ويجعلنا مخاطبا لنتكته كما توسع في تظاول ليلك بالابد  
**في قوله**

**اقول** لنا اذا اجنات وجاشت . مكانك مخمدي اوتتدبح  
 هذا الكلام وتوحيده انه لو كان النظر ما قيل لم يكن لخصيصه بالبيت وجه  
 بل يحتمل على كون مخاطبة الانسان نفسه تجريد الا انه التفاوت الا ان بقا  
 الالتفات عند السكاي دون الجمهور ويترد عليه ان الالتفات من باب المعاني  
 فكيف يكون تجريد المقدود في البديع ويمكن ان يدفع بان اصل الالتفات  
 من باب المعاني وجوده بطريق التجريد من البديع حتى لو لم يقترن في الالتفات  
 تجريدا لم يخرج عن البلاغة لكن باب يحسن وفي الحق شريف زمانه ان مبني  
 التجريد على معاني المعاني والالتفات لا رادة معني واحد في هيات مختلفة  
 فبناء على معني الاتحاد فلا يجتمعان نعم الرد منه ودلج التجريد كونه

التفاوت

التفاوت وما ذكر من صغيف لان ارادة المعني الواحد الواقع في صور لا يتجلى  
 دعوي التعدد **ومما** ما يكون اي منترج يكون مذكورا بطريق **الكناية** وفيه  
 انه لا يقابل بين ما يكون حرف وما يكون بطريق الكناية حوليت من زيد طول  
 الخاء وايضا المنترج قد يذكر بطريق الحقيقة حوليت من زيد عالما وقد  
 يذكر بطريق المجاز حوليت من زيد اسدا وقد يذكر بطريق الكناية من الاقلام  
 دون غيره لانه من ذاع **نحو قوله** يا خير من ركب **المطير** هو جمع مطير بمعنى  
 الذابة التي تطوي اي تستريح في سيرها **ولا يشرب كاشا** يلف من خلاصة  
 كاشا ومستحق يشرب ذلك يشرب بكف الجواد وفيه بحث من وجهين احدهما  
 ان نفي الشرب بكف الخيل لا يستلزم الشرب فكيف الجواد لثبوت الواسطة بين  
 الخيل والجواد ودفع بان الاستلزام بقوت المقام وبما بينهما ان اسناد الشرب  
 بكف الجواد الى نفسه ذلك الجواد لا يقتضي انتزاع جواد كما ان قولنا يا من يشرب  
 بكف لا يقتضي انتزاع شخص اخر عنه فالقول بالتجريد قول ثبت ولذا قيل ان  
 الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد ولا فليس من التجريد في شيء وانما هو كناية  
 عن كون الممدوح غير تحتل فلا يرد ما اوردته الشاعر الحق ان كونه كناية  
 لا ينافي التجريد وانه وان كان خطا بالقسم لم يكن الا القسم المذكور بعد لانه  
 مستلزم لانه مخاطبة الانسان نفسه بان ينترج من نفسه شخص اخر مثله في الصفة  
 التي سبق بها الكلام على انه لا يضر المعترض كونه عين ما جعل قسيما له **لا ت**  
 في الخط في اعتدائه وان لم يصحح به **فهم** يمكن اثبات التجريد بانه يتبادر  
 من قولنا يا من يشرب بكف جواد جواد غير فمقتضى مقام الممدوح اذ حمل على  
 نفسه فلا ولي ان يحمل على الانتزاع لئلا يخرج بالكناية عن المعاني المعنوية  
 منه مع انه ابلغ من وصفه بالجود والسخاء بما هو المقصود من الكناية **ومما خاطبه**  
**الانسان نفسه** اي تجريد في وقت مخاطبة الانسان نفسه ففي العار مساحاة  
 ولا خفا فيه انه ليس تجريدا في ضوء التفات على مذهب السكالي فمنها الجاد  
 الانسان عن نفسه بطريق الغيبة **قوله** اي ابي لطيف **لا خير عندك** **تدبر**  
 المصدوح **ولا مال** فليست **المطلق** بدخه **ان لم يستعد** **الحال** اي حاله وهو  
 للقرأ والفقر لا يستعد للاهتداء وانما يستعد الغني وهو فادته فتفسير الجاه  
 بالغني ليس كما ينبغي والظاهر تفسيره بالفقر ولك ان تحمل اسعاد النطق  
 القدر بالفقر في عدم الاهتداء **ومنه** **المبالغة** **المقولة** بخلاف الممدودة  
 فانها لا تكون من الحسنة وفي غيرها من الحسنة وعلو من ردها مطلقا وفي



التقييد بالمقبولة رد من قبلنا مطلقا والشارح جعل التقييد بالقول رد عليها  
 وأما ما يقال في رده مطلقا ان خبر الكلام ملحقا على شبح الصدق كاشهد لك  
**قول حسن**  
 وأما الشعر المربوع **اي الشعر المربوع** على المختار ان كسبا وان عمقا  
 وان اشعر بيتا انت قابلية **بيت** يقال اذا انسدت منه صدقا  
 فغيره انه فليكن المقصود ان اشعر بيت ما يروج بحسين نظمه معناه بحيث  
 يعترف السامع بصدقه وان كان كاذبا وأما ما يقال في قولنا ان احسن الشعر  
 الكذبة فضيلة مشهورة اشهرت بين العلما وتلقبها بالقبول معاشر الفضلاء  
 وان خبر الكلام ما يولم فيه ولهذا استدرجك النابغة على جانبها في قوله  
**لنا الجفنان الغرلين في الضحى** واشتافنا بقطر من نجر دماء  
 حيث استعمل في وصفه بالكرم الجفنان وقيد بها بوقت الضحى وهو وقت  
 تناول الطعام والمبالغة تقتضي جمع الكفرة وجودها في كل وقت وحين كما  
 في وصف شجاعته الاسياق والمبالغة في السيف ووصفها بالقطر والمبالغة  
 في الوصف بالسيلان ففيه ان احسن الشعر الكذبة بالاستمال على كذا  
 مقبولة لا سيما اذ ايقه الاسماع ولا ينادي عننا بالاستماع وخبر الكلام ما يولم  
 فيه بالمبالغة المقبولة وأما استدراك النابغة على حسن فليس حسنا لانه  
 يتعد ان حسن ممن يلزم الصدق في الشعر كما استدرك عليه لشعره السابق  
 اذ استعان القلة للذين غير غزيرة وفي وصف الجفنان بالغز الذي هو جمع  
 كثر نوع ايضا لما في تقييد لغان الجفنان بوقت الضحى مبالغة في كثرة  
 الطعام بحيث لا يتقضي لغان الجفنان في هذا الوقت مع كثرة الأكلين فضلا  
 عن الاوقات الاخر ووصف السيف بالقطر هو السامع دون وصفه بالسيلان  
 على ان جمال الخراج ان يقطع السيف سريعا حيث يخط من الفضول ان  
 يصل الدم ويختلط به كثيرا وبالجمله فالمصنف اختار بلارب القصد كما  
 قاله بعضهم احسن الشعر قصده ان يبالغ فيما يصير به القول شعر فقط  
 استوي اقسام البراعة والتحريد او صلتا من غير غلو في القول ولا احالة في المعنى  
 ولم يخرج المصنف لموصوف بل ان لا يوصف بشي من اوصافه لظهور السرف في  
 ابيانه وشمول التزيين لا قواله كان بالامارة والانتخاب اولى وخالف في هذا  
 الاثارة كثر الخلق القائلين للشعر العالين به فانهم اختاروا العلول لان قابلية  
 البليغ اذ دخل في بنا المبالغة واسقط من نفسه عن مطابقة الوصف والموصوف

وراية المبالغة استدفايتها لي اعلا الرتبة وظهور قوته في الصياغة ومما  
 في الصياغة فيصرف في الوصف كيف يشاء ان العمل عند على المبالغة والتمثيل المصنوع  
 والتحقيق كاذب الا انما المراد في شرح انما فيه وجعل دليل من قال احسن الشعر  
 صدقه ان تجرد قائله فيه مع كونه في انشا الصدق يدل على الاقتدار والحذق  
 اشار الى تقييد المبالغة مطلقا وليه تقسيمها لتعيين المقبولة والمراد ودة فلذا  
 لم يقل وهي بل قال **المبالغة ان يدعي الوصف بلوغه في الشدة والضعف حد**  
 اما مفعول بلوغه كالك الشارح وجنيد بلوغه فاعيل يدعي وأما مفعول يدعي  
 فاعيله الوصف وبلوغه يدل عنه **مستبعد** قاله الشارح وأما يدعي  
 ذلك **ليلا يظن** انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة او الضعف  
 ويذكر الصمد باعتبار مودة مليه حد الامر من استفاد من كلمة وليس المستفاد  
 احدا الامر من مع تانيث الشدة لتغليب الضعف لتذكر اولنا ولما بالامر من  
 فسوق كلام الشارح دل على ان التعريف ثم قبل للتعديل والتعديل بيان لغاية  
 المبالغة ولذلك استدفع ان المبالغة المطلقة لا تطرأ فيها ان يكون لها  
 الغرض وأما كونها لهذا الغرض من شرط قبولها **فحسن** نقول قوله ليلا يظن  
 اختار عن غوي بلوغ الوصف حدا مستحيلا او مستبعدا لافادة الواسع  
 لا دفع الظن فالغوي المذكور انما يكون مبالغة اذ المراد يقصد به حقيقة الدعوى  
 بل دفع الظن فان كان المقام مقام المظنة والمبالغة مقبولة والا فمردودة  
 التسليم والاعراق مقبولين مطلقا يعني قبولها مطلقا في مقام المظنة هكذا  
 حقوق الموام من كلام ذوي الاخلاق **وتخصيص** اي المبالغة لا يحرم الاستعداد بل  
 يدل على قطعي كذا في المختصر في **البلوغ والاعراق والعلول** لان المدعى ان كان مكانا  
**عقلا وقاعة** لو اكنى بقوله عادة يستلزم الامكان عقلا **تبيين** والامكان العقلي  
 ان يكون الامكان يحكم الوقوع في اكثر الاوقات او دائما فدخل في الامكان عقلا  
 ما يحكم بامكانه العقل او وقوعه نادرا لكنه خالف العبارة ولو لم يحصل العبارة  
 عليه لطل الحصر والدليل **قوله** اي امر القيس يصف قوسا بانه لا يعرف بكثرة  
 العدو **وقاعة** **عدا** العدا بالكثر الموالة بين الصديقين يضرع احدهما على  
 الاخر في طلب واحد **بين** مفعول عامي لا عدا اعرف في محله **نورا** اي ذكر من  
 البعد او حتى **نصف** اي الاثني **ولا** اي متابعا **فل** يصف ما اي لم يترجم بما  
**فل** يصف **بالما** فيفضل بخروج علي انه غطف على مدحول لم وفانك قوله فيفضل  
 عرق بالماخذ الفضل بالغ في عدم عرق هذا الغرض بانه بلغ حدا مستبعدا حيث



عدي عداوا كثيرا حتى صرح نورا فصح بلا توقف بينهما ولم يعرف حد المناقشة  
 عن الخروج عن هذا المكان عادة لان عدم الفهم مطلقا خارج عن هذا العادة وذلك  
 ممكن عادة لكنه متبع وان كان ممكنا عقلا لا عادة لان اطلاق كونه وتكرار جازيا  
 ما دام فيها اي ما دام في بيوتنا او في جوارنا ويؤيد الثاني قوله ويتبعه الكرامة  
 حيث مالا او في بلوغه في اكرام الجار جدا يتبع الكرامة والاعطاء على ابن حيث  
 مال وهذا يمكن عقلا لا عادة لخلق قوله اي ابي نوارس كذا في الحسن ابن  
 الساعية.

**واختل اهل الشرك حتى كانه . لخالق النطق التي لم تخلق**

بالغ في اخافة المردوح اهل الشرك انه بلغ في ان تاليه انه خافه النطق التي  
 لم تخلق غير عن الماضي بالمال كناية وهذا منعت عقلا عادة وانه مثله ولم يكن  
 باسئلة الاقسام لاننا المناقشة المروية حيث لم يرد حل عليها بما يقرب الى الحقيقة  
 ولم يتضمن تخيلا حسنا ويكن ان يقال يريد الشاعر ان يخافك التي لم تخلق  
 فلم يخرج من خوفك الى ساحة الوجود فيضمن تخيلا حسنا وان يقال ليس بالقول  
 لان المراد بقوله يخافك المستعمل يعني يخافك النطق التي لم تخلق في وقت  
 اخافك في الاستقبال بعد وجودها وبلوغها سبعا للغير ومما عاينا ففعلت  
 مع ابايهم والمقبول منه اصنافها ما ادهل عليه ما يقرب الى الحقيقة خوفا  
 زيتها يعني ولوم فستسهل اراهمها ما تضمن نوعا حسنا من تخيل كقول  
 اي قول ابي الطيب عقدت سنا بك اي الجياه المذكورة في سابق البيت والشا  
 جمع سنبك كبرن يعني طرف الحافر عليها اي فورتا عيرا على وزن الدرهم  
 العباد لو يتبعي تلك الجياه عبقا هو التبرع بالليل والليل عليه على ذلك  
 المقصود لا مكان اي اسكن العقب مكانا بعد مكانا فاعتبر مكانا شبيه للتكثير  
 كما هو المتناسب بالمقام وغيره جعل الالف للاستيعاء والاطلاق ادعي بلوع  
 القوس في الكثرة على انه صار ايضا يمكن سير الفرس عليه سريعا وهذا منعت  
 عقلا لكنه تخيل حسن وقد اجتمعا اي الادخال والتخييل المذكور فراه  
 قبول في قوله اي القاصي الراجي اي المنسوب اليه ارجان من بلاد فارس فاحسن  
 لي ان سمر الشبهت اي شدت في الفاموس شدة في الله في شبه الشبهت  
 بسامه بهار من مدونة لامعه قد دقت حق دخلت في الدجى واستحكمت فلا  
 ترك الاروسا وهذا الحسن من تفسير الشاعر اي شد الشبهت بالمسماة لانه  
 دل عن مكانا وشدت باهتدائي اليمن اجعاني جعل مدم انطباع اجفانه

في الشيل

في الدليل في حديثي بامدائها الى التبت المستحكة في النجا وهذا امر  
 تمتنع عقلا دخل عليه خيل فقربه الى البقرة مع ذلك وتخييل حسن ومنها ما

**اسم مخجول كقول**

**اسكر الامس ان عرفت على الشرب هذا ان ذا من الهج**

الذكون من الهج مع انه لا شبهة في كونه عجبا لانه حكر على الامر المحقق المشار اليه  
 بقوله ذوالحكمة عليه ولو يكون من الهج مما ينكر لا تكرار وجود ذلك الامر فانهم  
 ومنه الذنب الكلامي وهو انشراح حجة سوا كان قياسا ميزانيا او قياسا فقهيا  
 او غير المطلوب على طريقة اهل الكلام وهو كون سيرتهم عدم القناعة بالدعوى  
 والاهتمام باقامة الدليل خلاف ارباب المجاوزات فان ثابهم الاخبار البصرف  
 والتاكيد في مقام التزود والا نكار وليس المراد بطريقهم ان تكون الحجة بعد  
 تسليم المقدمات مستلزما لمطلوب كاد كذا الشارح لانه لا يشك التمثيل  
 وما اورد المصنف من قول النابغة طاهر في التمثيل ووجه تحسينه الكلام  
 انه اخرج الكلام في المجاوزات مخجولا يتوقع وان يبرز في صورة المقاصد العلمية  
 ولقد اذعن ان ايزاد الحجة لا يريد على بيان اصل المراد فان الدعوى والحجة  
 كسائر المقاصد فلا يعقل بوجوب تخيل مجرود ايزادها **ولو كان فيهما الهجة**  
**الا الله لفسدنا** واللام وهو فساد السموات والارض بطول لعدم خروجهما  
 عن النظام الذي هما عليه فكذا المذموم وهو تعدد الالهة قال الشارح  
 وفي التمثيل الآية رد على الجاهل حيث افكر في المذهب الكلامي في القرآن وانه  
 اراد بذلك ما يكون بهانا وهو القياس المولف من مقدمات يقينية وتعد  
 الالهة ليس بطبي الاستلزام للفساد وانما هو من المسميات الصادقة فالدين  
 ظني اقتناعي هذا الكلام بما اوله به لا ينفعه لانه وقع في القرآن وهو الذي  
 يبدو والخلق ثم يعيد وهو اهون عليه فانه في معنى ان الاعادة اهون من المبدأ  
 والتمهل وكما هو اهون ادخل في الامكان ووقع ايضا حكاية فلما اقل قال  
 لا احب الاقلين وهو في قوة القدر اقل وفي كبر اقل في القر ليس وفي ثابها  
 ان الآية بمرها ان يتضمنه بيان له مكان اخر وثقنا الله واياك الوصول اليه  
 فيجعل لك الحق ثابها في المقروءا لثابها لو كانت الآية اقتناعية لكان دليله  
 قاسما على ان تحرقه الله تعالى بعين اليقين كافية ولا يجب تحصيل اليقين العقلا  
 الالهية والمذهب خلافه فالوجه في تأويله ان يقال انكر اقامة الدليل في القرآن  
 على احكامه لان الايمان بقول احكامه من غير طلب دليل منه تعالى فمعنى الآية



عند امتناع الفساد لا امتناع الالهة ومعنى وهو اهون عليه الاخبار بان  
 الاعادة اهون عليه تعالى لا غير وكذا لا احب الاقلين نقل الكلام ابراهيم  
 عليه **وقوله** اي قول النابغة بن قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر  
 بن ما التما عتبا بلغه انه مدح اك حصة بالثام فتكر النعمان ذكره .  
**خلفت فل اتروك لنفسك ريبه**  
 الرية التهمة اي خلفت اي على محبة واخلص لك كنت عليه ولم اترك لنفسك  
 تيمني بان عزيت اخلص لك وابتدلتك بغيرك .  
**فليس وراء الله لك مطلب**  
 اي هو اعظم من المطالب فلا حياء معه بالخلف الكاذب لمطوب غير  
 وبعد الخلف ولا ينبغي ان تيمني بما كنت تيمني .  
**لن كنت قد بلغت مني حاشاة** . **لما كنت الواشي اعتر في الكذب**  
 فقد قال في حين رعت الك حصة فليكن ولكنني كنت امر لي جانب اي جانب  
 مخصوص بي لا يشاركني غيره من الشعراء من الارض فيه متزاد اي محل طلب  
 رزق **ومدح ملك** بدل من متزاد وجعله الشارح في تقديره لك اجاب  
 ملوك **واخوان** يعاينوني مع سلطنتهم معاملة الاخوان ولا يكرهون زعملي او  
 يعطون على عطف الاخوان **اذ انا مدحهم احسن** في اموالهم اي يجعلون حكمنا  
 في اموالهم واقرب اي احسن مقربا بينهم رضيع المنزلة عندهم **كفعلك في قوم**  
**اصطنعتهم** اي احسنت اليهم **فل تروهم في مدحهم** لك اذ بقوا الاول جعل فل  
 تروهم محمولا من الاراء ليكون نفياً فظنه اياه مدحين فان بقي الظن فيها  
 هو فيه ادخل من نفي العجز والمهور ان المقصود بالتشديد قولك كفعلك يعني  
 لا تلمي ولا تقا تبني على مدح لي حصة وقد احسنوا اليه كالا يلزم قوماً مدحوك  
 وقد احسنت اليهم وكان مدح اولئك لا يعدد بنا هو كذلك مدحهم لم يكن  
 ان يكون قوله وليس وراء الله لك مطلب ايضا مثالا لانه في قوة الخلف بالاعلان  
 لا يترك الرية او في قوة الخلف بل الله خلف باغلي المطالب اعلا الاخلاق **ومنه**  
 اي من المعنوي حسن التعليل هو بيان علة التي **وهو اني في وصف** وهو في مجز  
 ما به بقرينة انه جعل كان الحجاب الغر البيت ملحقا بحسن التعليل لدخول  
 كان المعينة للظن **علة مناسبة له باعتبار** اما معلق بقوله يدعي وبالبيت  
 وهو اما من موصوف باللطيف او مضاف اي باعتبار امر لطيف **في حقيقته**  
 اي غير حقيقي علمنا بهذا الاعتبار وهو احتراز عن ايراد حقيقة رولر

كما في التعليل بعله غير واقعة اشهر عليها لان اجرا العلة بهذا الاعتبار  
 حسن التعليل كان مذهبا لاثبات اوليكن وليس الاحتراز لان التعليل بعله  
 الحقيقية ليس من الحسنات كما قاله الشارح لانه قد يكون المذهب الكلامي فكيف  
 يخرج من الحسنات والتعليل باللطيف يعني انه يكون فيه قوة يخص بها بعض الاشياء  
 لاخراج التعليل لوجه مناسبة باعتبار تبدل فانه لا يكون حسن التعليل **وقال**  
 المحقق الشريف انه لاخراج التعليل بالعلة العارضية الذي كذب الحكم بغيرها  
 لانه علة حقيقة زعمنا وكان الظهور بالاستمرار منافيا لحسن التعليل لم يكن  
 المستعمل لحسن التعليل وقع في كلام غيره واتيانه لانه يبق لطيفا بعد اظهر  
 العزاياد **وهو اربعة اشياء** دليل قطعي هو قوله **ان الصفة المعهودة** قاله  
 سابقا بعبارة الوصف **الاثبات** او معلومة البتة **مقدمة بيان** **مقدمة** او **مقدمة**  
**ثالثة ان يتبين** بيان علمنا فيكون من قبيل الاثبات ببيان الكبر واما احكام  
 الاثبات التي خارج عن التعليل فضلا عن حسن التعليل او المتبادر منه بيان  
 علة ثبوت التي والواقع لا بيان علة في الذهن **والا** **وانا** **ان يظهرها في العادة**  
 اي تظهر في جميع اوقات ووجوه او اكثرها على ما هو العادة **بله** وان كان لا يخلو  
 في الواقع عن علة تدخل في هذا القوم ما يظهر في السامعة هو المذكور وهي ليس  
 من حسن التعليل بل بطلانها علة في الواقع او غير المذكور فماسب ان يدخل  
 في ذلك القوم الثاني **لا ينبغي قوله** اي ابي لطيف **لم يحك** من حكيت فلا تبا  
 تشابهته وقد ثبت فعله قوله **سواء انك اي عطل** **الحجاب** اي تايلها **واما حجت**  
**اي صارت محمولة به** اي بعدم مشابهته تايله تايلك وهو الظاهر وبسبب  
 تايلك الغابق على تايله او بسبب تايله النازل عن تايلك **فليس** الذي كان  
 لي الان تايل الان **الرفض** بالهمزتين ونجعة على وزن السفها العرقواش  
 الحني فنزول المطر من الحجاب صفة ثابتة له لا يظهرها علة في العادة وقد عدل به  
 عرق حجابها الحادثة بسبب احد من امور المذكور وفيه نظر لان النزول  
 المطر سبب على اختلاف بين اهل الشرع والحكمة ولا يذهب عليك انه يمكن  
 جعل البيت من قبيل اثبات صفة غير ثابتة خارجة عن الامكان وهو اثبات العرق  
 للحجاب **او يظهرها** اي الصفة **بله** **عن العلة المذكورة** **وه** **لكن** **فسمان** **احدها**  
 ان يبقى علة غير علة المذكور ومنه المثال وان يبين ان لا يبقى وانما قلنا غير  
 المذكور لانه لو كانت هي المذكورة لكانت علة حقيقية فلم تكن من حسن التعليل  
 في نفي كذا ذكر الشارح المحقق وبعبارة الشريف يمنع الملازمة بخوان ان تكون الظاهر



في العادة غير مطابقة للواقع وتكون من المتهورات الكاذبة فالقييد لانه من  
 حسن التعليل لعدم لطف الاعتبار ووقته لظهور بحسب العادة وقد  
 عرفت حقيقة البحث لما لمزيد عليه فكن منذ ذكر امتداد البراءة **كقوله ما به**  
 اي مع المدح **قبل ادقائه ولكن سقى اطلاق ما عجزا للكتاب** من وجود  
 القتل بعد محالفة الفريقين فحسبه تحقيق زجرا الراحين وكان اهتد به  
 الرجاء لانه لم يلق قتل اعداء علة ظاهرة في العادة بين الجماعة من جهة  
 وخصوص المذنب من جهة فقد بقي علينا بحسب العلية في الانتباه عن حجة  
 الرجا وعلة بغير ما هو عليه في العادة **قال المصنف** ويستتبع مدحه  
 بقال الجماعة حتى ظهرت على الحوان ان العجم سوا وجود القتل في محاربتهم  
 مع الاعداء وفيه ضعف لان المحرم به الذباب وجود القتل من اعدائهم وليس  
 في الشرع ان الله نعم كمال الشارح يستتبع مدحه انه لا يقتل لعلية  
 الغضب عليه وقوته العصبية ليست متصفة بزيادة الافراد **لا قال**  
 الشارح ومدحه بقال الجماعة ومدحه حتى امن من بريته الاعداء فلا يحتاج  
 اليه قتلهم واستيضاح لم **وانما** اي العبر الثابتة التي اريد اثباتها **لما يمكن**  
**كقوله** اي قول سلم بن الويلد **يا واثيا** من وحي به بل السيلطان وسعي  
 ونتم **حسنت فيما اساءة** اي ما قصدت به الاساءة او ما كانت اساءة في حد ذاتها  
 لكن **حسنت** كما رتب عليه **في حد ذاتك** اي محاربتك اي جذاري منك كما  
 يدل عليه قول المصنف فيما اجد جذار منه **وقال** الشارح اي جذاري  
 اياك و هو يدل على تقديرته بنفسه **الشارح** الاضافة استعراضية  
 اي كلامنا نسان عيني من **الفرق** الجملة منادى لنا فكل من حسن التعليل  
 يتحقق بذكر ما يصلح عليه كان ما يشعر بالتعليل اولى **فان استحسن اساءة**  
**الواحي** ممكن الظاهر فان حسن اساءة الواحي ممكن لان الظاهر ان العلة  
 علة الحسن لانه الاستحسان المذكور ضمنا وكان حمل قوله استحسنت ضمنا  
 على انه احسنت من نظرا والاعلان فينا متعلق بالاساءة **لكن لما عطف**  
**فيه** لا يستحسنوننا عقبة فان جذار منه عجزا **بساكنه من الفرق** من الذم  
 حيث ترك الكافر فانه **فان قلت** المناسب ان يقول عجزا بنفسه من الفرق  
 فانه الدال على كثر الذم والمبالغة فيها دون ما ذكره فان انسان العجز  
 يفرق بدم قليل **فليس** بل المبالغة فيها ذكره لان انسان العجز هو الذي  
 في الماهية لا هو الذي في الماهية فانه كان يفرق بكثر الذم مع ففرق نفسه بالطريق

الاولى

الاولى ولا يخفى ما في هذا البيت من حسن تعيينه كالالكاتبه والمحسن الموجب  
 لكثرة الذم في الغاية **او غير ممكنة** عطف على ممكنه **كقوله** قال الشارح هذا  
 البيت المصنف وقد وجد بيتا فارسيا ترجمته وقيل هو  
 . كرمي عزم جوارا خذ مترب . كرمي يدي مزيان او كرمي .  
**يقال** حكم الشارح بان البيت المصنف من قوله في الاصلاح فلغني بيت فارسي  
 ترجمته لولم يكن البيت يحمل قوله ترجمته على صيغة المتكلم وهو يحمل المصدر  
 كاحمله عليه شارح الايات **فحمل** **قلت** الظاهر كونه مضدرا اذ لو كان ماضيا  
 لعدى اليه الفعل الثاني بالياء فيجب ترجمته بقول .  
**لولا** **تكون** **لجوز** **خدمته** . **لما** **رايت** **عليك** **اعقد** **منطق**  
 ام معقول من انطق اي شد المنطقة وجعل الجوزي كوكب يقال لنا منطقة  
 الجوزا وما في الشرح من قوله من انطق اي شد النطاق وجعل الجوزا كوكب يقال  
 لنا انطاق الجوزا فانه انما لتسا على اللغة اذ النطاق ككاتب شقة تلبس المرأة  
 وتشد وسطها فتربل الا على على الاسفل والاسفل نحو على الارض ليس لها حجرة  
 ولا ينطق ولا سافان كما ينطق ثم يجي بمعنى شد النطاق بل انطق بمعنى شد المنطقة  
 وما للجوزا شبيه بالمنطقة لا بالنطاق فانه الجوزا خدمة المدح ويجه عليه  
 اولا ان سبة الخدمة سبب المنطقة دون العكس وانما ما ذكره الشارح ان اصل  
 لوامتناع الجز الامتناع السوط فيكون مفهوم العيان ان عقد المنطق لينة الخدمة  
 فيكون من قبيل الضرب الاول بدل قوله لم يحك نايك البيت لان المعدل مؤنونة  
 عقد المنطق عليه حالة الشبهة بانطق المنطق وهي صيغة ثابتة قصد تعليلها  
 بنية خدمة المدح لانه يجوز ان يكون المراد ان يعدل بنا عقد المنطق  
 الحقيقي ويكون نفي الروية عقد المنطق عليه كناية عن عدم عقد المنطق بكون  
 عقد المنطق الحقيقي معدلا بنية الخدمة وكيف لا ونية الخدمة علة للعقد الحقيقي  
 لا لحالة الشبهة به ولا لرويتها وقد شبه على فساد ما في الايضاح من شرح كلام التحقيق  
 مخالفا لما في الايضاح ولم يلتفت اليه لدعوى انه اراد الاستطاق صفة متميزة  
 فعلا في الايضاح دون التحقيق لانه الاصل فالحمل عليه اصله ربح فقال انه اراد  
 الانطابق صفة مستعارة الثبوت للجواز وقد اثبتنا الشاعر وعلمنا شبيه خدمة  
 المدح فليس خطيا مرتين مرة في مخالفة كلام الايضاح في شرح كلام التحقيق  
 ومرة في جعل الاستطاق معدلا مع ان المعدل روية الحال الشبهة بالنطاق كما  
 نعم الشارح **قال** الشارح المحقق في المختصر والا قرب ان يحمل لومنا مثلا



في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي الاستدلال بانثا الثاني  
على انثا الاول فيكون الانتظار على كون نية الجوز اخذمة المذبح اي دليلا  
عليه وعله للعلم به مع انه وصف غير ممكن وقد زيف هذا الاقرب بانه تكلف خرج  
عن الظاهر لان المتبادر من قوله ان يدعي وصف علة مناسبة له العلة لتفرض ذلك  
التي لا للعلم به ونحن جرينا في شرح كلام المتن على هذا الظاهر لان العدول  
عن الظاهر اسبق من حمل ما وقع عنه في الايضاح على التهور فان قلت بل لا يصح ان  
تجعل العلة اعم من علة العلم لان الدليل لما لم يثبت به المطلوب ويجوز ان يراه  
بالحقيق منه يثبت به المطلوب فلو كان مقدما من مقدما غير ثابت بل منبئة  
على اعتبار لطيف غير حقيقي لم يكن دليلا كما نحن فيه فان استلزم عدم نية الجوز  
خدمته لعدم روية عقد المنطق عليه سبقي على اعتبار لطيف لا حقيقة له لكن  
جعل الدليل حقيقيا وغير حقيقي بهذا الاعتبار غير متعارف ولا يتبادر من اليد  
الحقيقي الا ما يصدق عليه تعريف الدليل فليكن هذا ايضا من موجبات **بعد**  
التوجيه الاقرب **والحق به** بحسن العقل **ما ينبغي على الشك** المراد به ما يمتثل  
الظن لانه كان للظن لانه انما جعل ملحقا به لادخله لانه المقصود فيه الاضرار  
في الدعوى كما اوضحناه **والحق به** اي تمام كان **الحجاب** يخرج جميع الاغراض والمراد الحجاب  
الماطن الكثرة المألوفة ارفى البحث **عند تحتها** اي تحت الزبي ذكرت في البيت  
الشاق **حيثما** اي بحجوبة **قنا** اي ما تمكن تحف ترقا **مهور** **الحق** اي الحقا  
**مد** اي جمع مدح ونسبة السيلان الى الدمع كنسبة الجريان الى التمس  
وعدم سكوت ونوع الحجاب اما الجري ههنا كما هو الظاهر او ليدفع الرضا  
بالسيلان فيحد للمعينة المعينة تحجها في الشرح **قالت** بعض النقاد فسد  
هذا البيت انه قصده الملائمة لمطعم القصيدة وهو قوله .  
. الا ان صدري من غراي بلاقع . عشيبة ساقتي الزيتار البلاقع .  
هذا الكلامه **قلت** كان وجه استفسار هذا الناقد استكشاف عن وجه  
التعبير عن نفسه بالحبيب ولا يفيد ما ذكره الشارح ووجهه انه حبيب الحجاب  
لكونه سببا لما في اصالة المنياء ونظيره في عدم سكوت مذاحه **ومنه** **التقريب**  
نحي به لان تقديم اتيان على اتيان **وهو ان يثبت** **لنعلق** امر **بجد** **اشارة**  
**لمعلق له** امر **تقدمه** ذاتية ترتب الاثبات الثاني على الاول فخرج نحو علم زيد  
راك ولبنو راك و دخل علام زيد راك كالأول راك ولم يخرج لاحراج  
الاول الى زيادة قيد على وجه يستبعد بالتقديم والتعقيب كادب اليه

الشارح

الشارح المحقق **كقوله** اي الكيت في قصيدة يدح بها اهمل البيت **احلامك**  
جمع حمر كقوله يعني العقل لاجل كقوله فانه يعني الرزية **لستقام** **الحمل** **ما فيه** وصف  
بالعير النام والعقل الكامل **كادما** **قلم** **سبقي** **من** **الكلب** وصف يكونهم نلوكا و اشراف  
الكلب على وزن فرس جون يعرض للانسان من عضه الكلب الكلب على وزن **الكلف**  
يعني الكلب الذي جن من اكل لحم الانسان ولا ذواله يجمع من ضرب دم منك وقيل  
سقى اتيان رجله ويؤخذ منه الدم **قالت** المصنف فرغ على وصفهم بشفا احلامهم بقوله  
الذنا فان حياة العاقل والعقل كما ان حياة الحيوان بالدم والحيوان بمنزلة الكلب  
وقد عرض لهذا اهمل البيت فاصدي دمايم بانهم في سلك كلاب كلبه يستشون  
بدمايم فانهم المنهكون في طلب الدنيا فقد وره في حرم كلام النبوة الدنيا حيفة  
وطالبها كلاب **فان قلت** ان الظاهر انه فرغ على وصفهم يستفاد مايم من  
الكيت وصفهم بشفا احلامهم عن سقام الحمل فانه جعله مشبها به والمشيئة  
ملحق بالمشيئة به دون العكس **قلت** ثم هذا هو الظاهر وغاية توجيهه ان ذكر  
المشيئة به فرغ ذكر المشيئة لانه اورد لبيان حاله فانيات المشيئة به بعد اثبات  
المشيئة في الكلام وفروجه فاما وجه تحيين التقديم انه يجعل المتعلق من  
مرتبطين في الذكر كما انهما مرتبطان في المعنى فيتطابق في الذكر والمذكور **ومنه**  
**ما كيد المدح** **بما يشبه الدم** **قالت** الشارح النظر في هذه التسمية على الاعتم  
الاعلم ولا فقد يكون ذلك في غير المدح والدم ويكون من محسنات الكلام كما  
في قوله تعالى ولا تشكوا ما كمل اباؤكم من النساء الا ما قد كلف يعني ان امكنكم ان  
تشكوا ما قد سلف فانكم لو فالحيل لكم فيه وذلك غير ممكن فالغرض المبالغة  
في تعريجه وليتم ما كيد الذي ما يشبه تقيضه اي فليتم ما سمي اعتبار الاسم الاكملت  
ما كيد المدح بما يشبه الدم ما كيد الذي ما يشبه تقيضه فانه العيان المنطقية  
على المراد وفيه نظرا لانه لو كان ما كيد المدح مقابلا له ولم يصح ما ذكره في شرح  
المتناح ان المفتاح الكني عن تعريجه بما يعيد الاسم لان الاسم يعيد ما هو الحق  
من تعريجه وايضا لا يصح حصره في الضربين المذكورين وايضا لا مرجح لا دخاله  
الصورة المذكورة في ما كيد المدح بما يشبه الدم على ادخاله في ما كيد الدم  
بما يشبه المدح فالحق ان النظر في التسمية على امر مطبق عليه الاسم وبيان العيين  
ما بقايسة وهو بيان افضلها لاشتماله على فضل ما كيد ان يستغنى من صفة  
اخر يفي به عن التي صفة مدح **لذلك** **التي** لا اعتقاد انها صفة دم فانه ايضا  
كلام كاذب مطابق لما يروج عند المخاطب ولا كيد فيه ولا دفع يوهم انها ايضا



مثلية مع صفة الدم لتلائم بينهما في الاستغناء في غالب الاوقات كما هو المعبر بالثبات  
 في الاثبات بالمتشبه المنقطع واشهر في كتب النحو فاما استنبط جيند لرفع  
 قومه ناسي من النواحي والاكيد فيه بل **تقديره** هو ان اي صفة المدح  
**فيها** اي في صفة الدم فاحترز بكذا القيد عن الاثبات الثلاثة هكذا احق  
 هذا المقام فاحظه فانه من السواد عن اقوام بعد اقوله **واعلم** ان من فوائد  
 المتشبه المنقطع تأكيد الذي بما يشبهه القيف على احد الوجهين الذين تذكرهما  
 لاستيفاد من هذا المقام ولا يحصر فائدة في دفع الابهام من سابق الكلام على  
 ما مر اي من بيان المعنى فادخر واجتنب عن رتبة التقليد التي لا تكون الا في  
 اعناق اللسان ويحتمل انه خرج بهذا القيد تأكيد المدح بما يشبهه الدم باستئنا  
 ما ليس عينا ولا ماديا فانه يؤكد في صفة الدم كما يؤكد استئنا المادح فالأولى  
 ان يقول بذكر قوله صفة مدح ما ليس بصفة دم وما أكد المدح باستئنا  
 صفة مدح عن صفة دم تنفية لا تقدير يرد حولها فيما فانه يؤكد المدح  
 بالوجه الثاني فلا يقصر عن القيم الثاني في التأكيد ولم يرد في الثاني فاختار  
 المحصر وغاية ما يمكن ان يقال انه لا اعتداد به لنفسه متكلمة فيه بقوت  
 فضل التأكيد بلا موجب بخلاف القيم الثاني وهذا اظهر ان المحصر في القسمين  
 استقر اي غير ثابت بدليل قطعي فلما لم يتبدل حكمه كما فعله في كثير من القسمين  
 هذا اذا سكر الله ما رزقك من التكريرات **كقوله** اي التابعة الذي ياتي زيات  
 بن مويته والذبياني بالمنقوط والمقطوعين من تحت بالضم والكسرة **وليس**  
**فهم** عن ان سبقهم **فهم** فلولا كالحصول جمع فل كند والفل التثنية سواء كان  
 في حدة الشيف او غير من قواع اي مقارعة **الكاتب** جمع كتيبة يعق الجيش  
 فالعيب صفة دم تنفية قد استثنى منه صفة مدح وهو على تقدير كونه من  
 الغيوب وهو انهم سبحانه لان وصف سبل الرجل بالفلول من الحارثة كناية  
 عن شجاعته وقد اشار الى ان الاستئنا بتقدير الدخول ببيان مراد الشا  
 بقوله **اي ان كان فلولا الشيف** اي الفلول المعنود للشيف وهو مضاربة  
 الجيوش والافا فلولا قد يكون عينا مما استعمل ببيان وجه التأكيد بقوله  
**فثبت** اي الشاعر **شينا** منه اي العيب على تقدير كونه اي فلولا الشيف  
 منه اي من العيب هكذا احق المقام ولا تتبع ما وقع للشاعر من وساو  
 الاوهام فاطلع عليه واعرض عنه في محضه كونه من زلة الاقدام وهو الفل  
 المدح من العيب **محاله** لما عرفت **في** اي اثبات في من العيب في المعنى **تعلق**

بالحال

**بالحال** وان خلى العبارة عن تعلق فالشاكيد فيه من جهة انه كد عوي التي  
 لا بد قد علفت تقضي المطلوب وهو اثبات في من العيب بالحال والمعلق  
 بالحال محال لعدم العيب ثابت ويمكن ان يكون تقديره هذا حولنا في الصفة  
 المدح المدحومة المنفية لتزجلا منزلة المدحومة في جنب صفات اخرى  
 له صفة دم فللتأكيد في هذا الضرب جهات ثلاث وهذا الوجه تجري في الضرب  
 الذي فهو اني الوجه الذي ذكر قللمل من جهة ان الاصل في مطلق الاستئنا  
**الاصحاب** لا به حقيقة الاستئنا على ما قدر في الاصول والاصل الذي لا يعد له  
 بلا صارف هو الحقيقة **لذا** كذا انه قيل **لما بعد** هوهم الابهام اشهر في  
 الدلالة الضعيفة وتوافق اللغة لان الوهم يعني خطر العتات او طرف المدة  
 المخرج فلذا اعترض عليه بعض الشارحين انه قيل في ما بعد ما يدرك دالة  
 قوية فلا يلحق التعريف الابهام **ويكن** **الحجاب** عنه بان الابهام كثيرا ما يستعمل  
 في ضعف المدلول ايضا وان كانت الدلالة قوية وتوافق اللغة فان وهت  
 يعني غلظت واوهت عبري بمعنى او قعته في الغلط **والحجاب** الخارج بان  
 الابهام في اللغة الايقاع في الظن بان القوم هو الظن يقال توهمت اني او  
 ظننت واوهت فيري **اخراج** في ما قبلنا فاذا اولها صفة مدح ويحول الاستئنا  
 لمدح الانقطاع **بما التأكيد** لما فيه من الاشعار بان مدح صفة دم فاضطررنا في  
 ما ذكر صفة مدح وفيه بحث اما الاول فلان ذكرها ليس بعيب بعد اذ اذ الاستئنا  
 وتبديره من العيب لا يوجب انقطاع الاستئنا فحصل متفق على فرض النقطة  
 كالاولي ان يقال الاصل في الاستئنا الاتصال الحق فذكر اذ انه قيل ما بعدها  
 يوم ذلك فاذا اولها صفة مدح محوجة في اتصال الاستئنا لمدح التقدير كما التا  
 واما ثانيا فلان كلامه يوم ان تأكيد المدح بما يشبهه الدم موقوف على غير البيت  
 مثلا الاستئنا حتى انه جعل صفة لاسم لا مضمونة او مرفوعة لقات التأكيد وليس  
 كذلك لانه كان الاصل في الاستئنا اخراج في محقق الدخول في المتشبه من  
 الاصل في الوصف بعين اخراج في ذلك من الموصوف بالتعبيد به فلا اخراج في  
 تقدير الدخول تعلق بالحال وخروج عن اصل التعبيد فاجعلنا التأكيد في  
 الضرب الثاني من تأكيد المدح بما يشبهه الدم ان يثبت **لشي صفة مدح** **تعب**  
**بأداة** استئنا **يلبس** صفة مدح اخرى له اي لذلك التي لا تطلقا بل يقصد انه  
 صفة مدح اخرى له حتى لو ذكر له صفة مدح باعتقاد استئنا صفة دم او اعتقاد  
 الخطب كذلك بنا لانك على التسليم لم يكن من التأكيد في شيء ولا يكتفي قصد ان



صفة مدح اخرى له بل ينبغي ان لا يكون لدفع اتيام السابق انها متلوحة عنه  
 كما هو المشهور في المتن في المقطع بل يكون لازمة ان اضطررت الى استراة  
 صفة مدح اخرى فعند ذلك عن اخرج في مما قبله اة الاستثناء كما هو الاصل  
**نحو انا اسم العرب بيد من قريش** بيد يعني غير مختص بالمقطع نضافا الى  
 ان لدا في الرعي وزعم المعنى ان بيد للتقليل فالمعنى ان انضم العرب لاجل اية  
 من قريش ولا يخفى ان هذا التعليل لا يثبت المدعي وجعل ان مالك بقدر  
 الكلام لا نقصان في فصاحته الا ان من قريش فهو من العرب الاول **قات** في القات  
 بيد وبان يد يعني غير من اجل وعلى هذا وجهه على معنى على احوال قوي فلا  
 يفتونك **واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب** **اي في هذا المقطع** لان  
 الاصل في استثناءنا ليس بد اخل فيما قبل اة اة يكون مقطوعا بعد خروجه  
 عن اصله الذي هو الاتصال وجعله متصلا بتقدير الدخول كما في القسم الاول  
 خلاف الاصل وزمما يكون الذي على خلاف الاصل وعلى الاصل في هذا  
 الخلاف **الاصري** ان الاعراب بالحرف خلاف الاصل والاسماء الستة على الاصل  
 في الاعراب بالحرف وهو كونها بالحرف الثلاثة فلا تاتي في بين هذا الكلام  
 وما سبق ان الاصل في الاستثناء الاتصال لان هذه الاضالة بعد الدخول  
 عن الاصل الاول **وقد اخطأ** التارح بان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال  
 وفي استثناءنا ليس بد اخل الانقطاع فلا تاتي وبما قررنا ان دفع ان الواجب  
 في الاستثناء فيه وما سبق ايضا ان يكون فلا معنى قوله الاصل انك عرفت  
 انه يمكن جعل متصلا بالتقدير كابدل عليه قوله **ليكنه** اي الاستثناء المنقطع  
 في هذا الضرب لم يقدّر متصلا **كما في الضرب الاول** بل بقي على حاله من  
 الانقطاع ولهذا التاكيد بعض استثناء لك فاعتصم **فلا يفيد ذلك التاكيد**  
 بالوجه الذي هو اثبات الدعوى بالبينة الحاصلة من التعليق بالمحال فلا  
 يفيد **الامن الوجه الاول** **افضل** في التاكيد اذ افضل الاعتبار **قات**  
 المصنف وانا قوله تعالى لا يتبعون فيما لغوا ولا تأثيما الا قليلا **سلاما**  
 سلاما يحتمل الوجهين واما قوله لا يتبعون فيما لغوا **السلاما** فاحتملها  
 ويحتمل وجهين ثالثا هو ان يكون الاستثناء من اصله من اصله متصلا لان معنى  
 السلام هو الدعا بالسلامة واصل الجنة اغنيا عن ذلك فكان ظاهر من اللغو  
 وفضول الكلام لولا فائدة الاكراه هذا لانه ويحتمل ان يكون لبيان لصفة  
 مدح مستثناة من صفة دم منفية لا بصفة مدح مع خوف الاستثناء بصفة

مدح اخرى فكيف يحتمل كونه من الضرب الثاني **واجب** بان معنى كونه من  
 الثاني انه من قبيلة في عدم افادة التاكيد الامن وجه واحد وهذا احتمال  
 الضرب الاول وتفصيله على الاطلاق او المحصر في الضربين واندام ما ذكره  
 متذكر ولحق ان يقال يجوز ان يقتصر لا يتبعون صفة مدح ويقتصر الوصف بعد  
 سماع اللغو لاني سماع اللغو حتى يكون المقصد الى نفي صفة دم وجهية لا يكون  
 الاسلاما بتقدير لكن يكون سلاما صفة مدح اخرى بعد اة الاستثناء  
 لا يمكن تقديره اذ خالفنا في الاول ويحتمل ان يعتبر نفي لصفة دم هو سماع  
 اللغو ويكون الاسلاما مستثنى من لغوا فيكون من الضرب الاول لا محالة **لما**  
 قد ساء لك فلا ترض بان يد امه ولكن لا عتنامه وانه لم يجوز ان تكون الآية  
 الاولى ايضا محتملة للثالث **واجب** بان السلام لا يمكن اذ خالف تحت الثاني  
 ولو بحسب الظاهر لان التام ان يقال لا خد اثمت ولا يجوز الفصل بين المستثنى  
 والمستثنى منه بتعدد غير مستثنى منه وايضا يحتمل على الاحتمال الثالث  
 على ان التام ان اهل الجنة اغنيا عن الدعا بالسلامة يجوز ان تكون سلامة  
 في الجنة وتقدرها لانهم لا يفتكون عن السلامة فاما تحت الآية وجهها  
 رابعا بان يكون سلاما متصلا حيثما لا يتبعون فيما لغوا وقتا اي لا وقت  
 تتلهم فيكون بالضرب **الآخر** **وجه** اي من تارك المدح ما يشبه الذم **ضرب**  
**آخر** كالضرب الاول بعينه في افادة التاكيد فاقم فلذا احصرها في ضربين  
 فالضرب منقول واثبات ضرب اخر منه مستدح منه معقول فلا تاتي او ضرب  
 اخر بحسب الظاهر راجع الى الاول بحسب النظر الثاني للناظر فانه يؤول  
 اليه معنى فضبط المصنف هذا الضرب بان ياتي بالاستثناء مفعلا وهو قاصر  
 لان من المفسر ما يصدق عليه ان يستثنى من صفة دم منفية عن التي صفة مدح  
 بتقدير دخولها فيها فامة التارح الحق بان ضم اليه ويكون العائد بها  
 فيه معنى الذم والمستثنى ما فيه معنى المدح وبعد يرد عليه ان الضرب الاخر  
 لا يخص في الفرع بل يشمل قولنا وما تتم بنا عملا الا ان امنا بايات ربنا  
 فانه لم يثبت فيه في الظاهر صفة مدح من صفة دم منفية بل من اعم منها  
 نعم ماله الى الاستثناء من صفة دم منفية فانه في قوة ليس لها عمل بغيره عندكم  
 الا ان امنا فالصواب ان يرض عن ايضاح المصنف ويبين قوله **نحو ما تقدم**  
 اي ما يعيب منا **الا** اصل المناقب **ان امنا بايات ربنا** يقال نعم منه  
 واتقم اذا اغابه ذكره **وقد** الآية بان المراد نحو ان يستثنى صفة مدح



من معقول ما فيه معنى الدم بتقدير دخولنا فيه من حيث انه متعلق ذلك  
 العامل هكذا وقد يحاظر منه بمعنى عاقبة **فيم** كمن حمل الاية عليه اي مما  
 يحاظرنا الان امنا بايات ربنا وحينئذ مستبني متصل حقيقة وليس ما نحن  
**فان قلت** على التفسير المهور ايضا هو مستبني متصل لانه استثنى صفة مدح  
 من معقول غيب المخاطب فيجوز ان يكون الايمان نوعيا عندك **قلت** الايمان  
 بايات رب الكل مما لا يمكن ان يعينه قابل للخطاب ثم يقول لنا ضرب آخر  
 كالضرب الاول وهو ان يثبت صفة مدح غام لصفة دم بتقدير دخولنا فيه  
 نحو فلان جمع المحاسن الاكفارات الشرف والصواب في تفسير القم الاول ان  
 يستثنى من صفة دم منصفة صفة مدح بتقدير دخولنا فيها ومن صفة  
 مدح منصفة صفة دم بتقدير دخولنا فيها **والاستدلال** بلفظ **لكن**  
**في هذا الباب** صرح بقوله في هذا الباب ولم يقل فيه لئلا يتوهم غوده  
 لئلا يضرب الاخر **لاستدلالا** فالمراد بالاستدلال في التعريفين ما لم يقع الاستدلال  
 بالتحمل على الاستثنا حقيقة او حكما ولا يفسدنا ويجري فيه الضرب الثاني  
**كأن في قوله** اي قول ابي الفضل يدعي الزمان بمدح خلف بن احمد الجعفي  
**هو الاستدلال** انه الجعفي اجماعا اي متبليا **يقول** انه الضم بالكثر لانه  
**لكنه** القبول المطر السديد العظيم القطر والاول كان يقال لا عيب فيه يكن  
 سيوفهم بين فلان من قرايع الكايب وانما كان الاستدراك بالاستدلال  
 الا في الاستثنا المنقطع يعني لكن في الاصح ومنه **الدم** ما يشبه المدح  
**صحيح** ان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منصفة من التي صفة دم له بتقدير  
 دخولنا فيه لئلا يكون فلان اخرا فيه الا انه ليس له من الحسن اليه **ويقال** ان  
 يثبت للشيء صفة دم ويعقب بآية استثنائية صفة دم اخرى له **فوقك**  
**فلان فاسق** الا انه جاهل وتخليقهما يحال على قياس ما من كيفية التاكيد  
 وجهته وانه لا يختص فيهما بل منه ضرب اخر وان المراد بالاستثنا اعم من الاستثنا  
 والاستدراك الذي في حكمه ومنه **الاستنباع** وهو قدم في الايضاح التوجيه  
 فكانه راي شدة مناسبة التوجيه لتاكيد الدم بما يشبه المدح في كونه جاعلا  
 للمدح والدم فلم يرض بترتيب التخصيص وعدل عنه ولا يخفى مناسبة الاستنباع  
 ايضا في كونه لا كمال المدح فلما كان مفهوم الاستنباع اعم من تفسير لم يصح  
 الالتفات بما يفيد الاعم ولا معنى للتخصيص الاصطلاح وعدم  
 الالتفات الى المدح لئلا يوجب استنباع الدم لئلا يخرجه الى الدم لئلا يوجب

يستنبع

يستنبع الدم لئلا يخرجه الى المدح به وكانه من مساحات امة العربية في مقام التفسير  
 والتعريف فذكرنا في التفسير المدح لئلا يوجب استنباع المدح لئلا يخرجه الى المدح  
 التفسير لا التحقيق فيكون بعينه الادماج ولذا لم يذكر السكاكي الادماج واكتفى  
 بذلك **فوقك** اي قول ابي الطيب **ثبت** بن الامار ما لو حوته او جمعت  
**لصيت الدنيا** بانك خالده مدح في النهاية والجماعة حيث غلب عليه ما لا نهاية  
 لهم ولو كان هذا في محاربة واحدة لكان غاية في الدلالة على النهاية في الجماعة  
**على وجه استنباع مدحه** بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها **قالت** الشارح  
 حيث جعل الدنيا تنبأ بخلوده ولا معنى للتسمية لئلا يخرجه الى المدح وهذا اذ كان  
 الاستنباع يحصل من قوله ثبت بن الامار ما لو حوته ايضا فان ثبت الامار دون  
 الاموال وعدم جمعها يدل ان على انه لم يكن القتل مصلحة يعوده اليه اذ لو كان لتسميه  
 لم يترك امواله لورثته ولم يجمع الامار فانه لا مصلحة للنفس فوق البقا المحذلة فهو  
 لمصلحة الدنيا **قالت** في المفتح مدحه بالجماعة على وجه يستنبع مدحه كمال النجا  
 وظلال القدر من وجه اخر والمصنف ترك كمال النجا وجعل المستنبع كونه سببا  
 لصلاح الدنيا لان الاستنباع كلام النجا غير ظاهر **الاستدلال** انه لو تكلف له انكار  
 المحققان بان النتيجة انما تكون اذا كان للدنيا قيمة مال او كمال ويمكن ان يقال  
 استنباع كمال النجا في عدم نيب الاموال فانه يدل على انه لا قدر للمال عنده وقوله  
 وظلال القدر من وجه اخر اشار الى ما ذكره المصنف من كونه سببا لصلاح الدنيا  
 ونظامه فانه ليس بظلال قدر بوجه ولا يخفى ان الاستنباع يرتد حسنا اذا كان  
 الوصف المستنبع بحيث يدفع توهم مذمة لئلا يخرجه الى المدح لئلا يخرجه الى المدح  
 وصفه بالجماعة ببيان نيب الامار فهو فساد في العالم فكلما افادته تنسية  
 الدنيا بخلوده مدحه لصلاح الدنيا في توهم فسادها للدنيا بنيب الامار وفيه  
 اي في الاستنباع **وجمان اخوان** **قالت** الشارح وفي البيت وجهان اخوان بن  
 المدح وما ذكرنا نسب وان قال المصنف في الايضاح قال علي بن عيسى الربيعي  
 في البيت وجهان اخوان بن المدح فالمراد بجماع الخبر واحد كان او اكثر وقيل  
 عليه نظائر **احدهما** انه رتبة الاعمال دون الاموال وذلك انه مفهوم من تخصيص  
 الامار بالذكور اعراض عن الاموال مع ان النيب بها اليق وهذا ينبغي عن كماله  
 او عن كمال الغنى بحيث لا حاجة له الى المال والثاني انه لم يكن طامعا في قبليهم  
 والالم يكن لامل الدنيا سرور بخلوده لان وجهه الظاهر سبب حزن كل احد  
 للحزن من مخلوق فلا يتصور تنبئهم بخلوده وتنسية الدنيا تنسية اهلها وايضا



لو كان ظاهرا في قتلهم كان لمصلحة نفسه وهو انما المال او البقا فعدم جتمع  
 الاعمال بل على انه ليس ظاهرا لبقائه وعدم نيت الاموال بل على انه لم يكن كالنار  
 لما ان وفيه وجه ثالث وهو انه لم يجمع الاعمال والناس يجمع الاموال الذي دون العزم  
 فكر بينه وبين الناس وبينه **الادماج** وهو في اللغة يني في اللوب وفي العرف ان يجمع  
 كلام يني بمعنى ند ما كان او غير معنى اخر منقول لان التقمين المستند الى المفعول  
 الاول فيذكر التقمين استوزع عن التصريح بمعنى مع معنى سبق الكلام لاجله كما في قوله  
 في تمني بعض الوزر لما اتخذ وزيره .  
 ابي دهرنا اسعافنا في نفوسنا . واسعفنا فتمن عجب ونكرتم  
 فقلت له نعم ان فيتم اتمسا . ومع امرنا ان المهم المقصود .  
 فانه رد المصنف على من قال ان هذا الشعر ينصرف بديل فيه ادماج التسمية  
 في الشكوي عن الزمان وهذا وفيه نظير لان البيت سبق للتسمية فكيف تكون التسمية  
 ادماجا والشكوي اصلا على ان في كون الشكاية عن الزمان مصدرا به نظر فان اربا  
 الدهر في واحد من امرين طلبا بانه لتقديم المهم ليس محلا للشكوي وكيف يحمده  
 على الشكوي واخر كلامه موضح بانك هو **الاستنباع** ولا يخفى ان قوله  
 حينئذ ان لا يدرك في مقابلة الاستنباع بل يدرك الادماج من الحسنات وبينه  
 على دخول الاستنباع فيه كالفعل في الطباق والمقابلة وقد اشار بقوله **كقوله**  
 الى مثال له يفرق به عن الاستنباع فليس الغرض به التمثيل بل هو بيان الافراق  
 والتميز الى ابي الطيب في الواقع **قلت** فيه اي في ذلك البيت **اجفاني** جمع جفن  
 كقوله وهو عطا العين من اعلا واستقل **في اعدبنا** اي بالاجفان والتقدير  
 بتقليبها ولو قال به ليرجع الى التقليب كان اظهر ولكن ان جعله راجعا الى  
 التقليبات المستفاد من اقلت **على الدهر الذوق** ومعنى تقليب الاجفان  
 للبعد ان امتداد الشهر بكونه ذوق الدهر وطول عده وكال الرغبة فيه  
 فان الاستغفال بالمزغوب يمنع النوم ويهمل الشهوة **فانه ضمن وصف الليل**  
**بالطول الشكاية عن الدهر** الظاهر ان سوق البيت لوصف نفسه بالتهمل  
 فيه والحق لا لوصف الليل بالطول لان تقليب الاجفان ظاهر في التمر في طوله  
**قال** الشاعر الحق وقوله معني اخر ارا به الجنس اع من ان يكون واحدا كما  
 في بيت ابي الطيب او اكثر كما في قول ابن سبابة بالوحدتين من فوق بالضم او الفج  
 فان كلمتهما متماشي به العرب .  
 ولا بد له من حيلة في وصاله . فمن له خلد اي خلد اودع الحكم غده .

**قال** المصنف انه ضمن يعني حديث المحبوبة الغز يكون حليما حيث استقام  
 عن وجهه وخليل صاحب الاليد اع المحب بذلك الشكوي عن الزمان بتغيير الاحوال  
 او اعذابه حتى لم يبق من يصنع هذا الشأن فان الاستقام انكاري وضمن ذلك  
 انه لم يجرم على معارضة جملة ابد او انه يبريد وقت ارادة الوصال فان الواليع  
 تستند فيه ضمن نعان لامعي واحد وقد بينهما كذ عليه موافقة معه لكن في  
 موضع هو اخف منه التسمية مما لا يظهر عندنا انه لا حاجة اليه تكلف في عبارة الشعر  
 وصريح النكرة المشتملة على قلة الوجود الى الجسر لان مثلك استنباعات وادماجا  
 ولا يجب صديق التعريف على المجموع من حيث المجموع على كل واحد فاحفظه يتبعك  
 في نظائر ولا يقدح في تعريفه بل هو يوجب عن ظاهره **قال** انه يمكن ان يكون المصنف  
 في البيت كال شرف الجمل وعزمه بحيث لا يمكن ان يعتمد في جعله احالة على اخ  
 من الاخوان لا الشكاية عن الزمان **وهذه التوجيه** وليي محمل الصديق ومن  
 ههنا قيل المراد بقوله **وهو اراد الكلام** محتملا للوجهين **فان** غايته  
 الاخلاق وبعضهم خصه بما يكون مدحا ودميا **كقوله من قال** هو لسان قال  
 الاعور يني حمدا خطي فيم باليد ري اجبه ام قباي اقول فيك شعر الاستدراك  
 لما اقدم حرام فحافقات بشاره  
**خطا في عشرة فبها . . . ليت عينيه سقاء**  
**قلت** بيتا ليس يدري اندج ام يحافانه محمل تمني عيني العينين وتني ايضا  
**ومحمل المدح** بانه يحسن الحياطة فيتمني بصار عينيه ليزيد حسن حياطته  
**ومحمل الذم** اي ييسر الحياطة فيتمني عيني ليصلح لسان من حياطته **والف**  
**يما** وبين الايمان ووجب استواء الاحتمالين فيه ووجه التقاوت في الايمان  
 بعد المتشابه وقرب غيره نظر الى نفس اللفظ على ما قيل في ما نقول يكون احدهما  
 نصب عليه القرينة في الايمان وايضا يما هنا على الايمان فالمراد بكون الكلام  
 محمدا لوجوب تخلفين احتماله بحسب الارادة كما هو المتبادر والاحتمال  
 على السواقات **الشكاية** اي من التوجه **متشابهات القرآن** **باعتبار** قالوا  
 ان باعتبار احتمال المختلفين وان ليسا متضادين ولا احتمال على السواقات  
 والمتشابهات مع القرآن تدخل في هذا النوع باعتبار هذه عبارة ولا بد  
 ان يحتمل على ان بعض متشابهات القرآن كذلك باعتبار قبوله واكثر  
 متشابهات القرآن من قبل القرينة والايمان حينئذ يكون قوله باعتبار اسائة  
 الم اعتبار من جوزت او بل مقطعات الحروف في اويل السورة فانهم لا يذكر كون في



تاويلها الا امور مستأوية بالنسبة الى اللفظ من غير نصب قرينة على رادة  
 شي منها **ومنه الهزم** هو اللعب وتقيضه الجهد الذي **يراد به الجهد** وفيه انه  
 ان كان ظاهر العنان هزلا فالكلام من قبيل الايمان وان استويا فهو من قبيل  
 التوجيه وان كان ظاهرا للجهد فهو من قبيل ارادة المعنى للفظ **يحمل** خلافا  
 احدا لا يجرؤا فلا معنى لعد محسنا في الجهد والهرل خاصة وايضا لا وجه لتخصيص  
 القصين بالزل الذي يراد به الجهد والزل الذي يراد به الزل الا ان يقال  
 اقتصر على الموجوه **كقوله اذا ما قمتي اناك مفاجرا فقل على عذرا** اي احسب  
 من حيلة ما يفترجه انه **كيف اكلت للضب** بفتح الضاد **ومنه تحايل الفار**  
 ولما كان تحايل الفار صفة المتكلمون والكلام حتى يكون من محسناته ومنع  
 ذلك يخص مقتضى الادب بما سوي كلامه تعالى **قاله** لدفع كلام المتقربين  
**وهو كاهل الشكا في سوق المعلوم مساق عين** فهو صفة للكلام في عام  
 ما هو صفة المتكلم به ولا يخص بما يتوكل كلامه تعالى بل النسبة بتحايل الفار  
 وتتمية بالنظر الى الاعم الاغلت وكأنه لذلك قال الشكا في لاحت تسميت  
 بتحايل الفار وقال غيره لا تحبه سوي الادب في استعماله في كلام الله تعالى  
 رب العزة وتقي المحبة كناية عن الكراهة **وقوله لتكتم** متباداة على كلام  
 الشكا في وليس في كلامه فلا يخلو عن سراحة لا يناميه انه داخل التسمية والاول  
 ومنه تحايل الفار لتكتم وهو مما طرخ **التوبيخ في قول الحارثية**  
 امرأة وهي في اصل اللغة كالحارثي من يشوه بنفسه من غير ان يكون له قدم  
**ايا تحارثا فود** بن نوح بن ثار بن بكر **قاله** **تورقا** من اوراق الجند  
 صاروا اوراق **قاله** **لرخص** على بن عوف في ثقل ان الجند يخرج على ابن  
 طريف لكن تحايلت فاستقلت **كان الله الة على الشك** لتوبيخ المتكلم  
 متبادلة في وجوب الجزع او لتوبيخ من لم يخرج كذا في الشرح ولم يخص التحايل  
 بقوله كانك الى اخره بل في الاستقمام عن سبب كونه مورقا ايضا فانه  
 تعلم ان السبب هو اصل الوقت المقتضى لذلك والاشبه ان البيت  
 من المذلة **والمبالغة في المدح كقوله** اي التزوي **المدح بوق صوري** صفة  
 بوق ام هو مصباح ينبغي ان يصفه كالزق بكونه في الليل ليفيد قوة الضوء  
 وكأنه الكني بالتعبير بالصولة لا يستعمل في النور القوي **ام انفسا منها**  
**المنظر الضاحي** بالضاد المجهمة ولها الممثلة بكونها الظاهر من على الطريق  
 طرنا ليع مد انفسا منها بل نور قهرها حيث لم يفرق عنه بين لم الزق وضوء

المصباح ويحمل التذلة او المبالغة في المدح كذا في الشرح فجعلنا عذبة  
 للمبالغة في المدح والوجه جيبين القطف او قنابل فالاول ان يحمل قوله والمبالغة  
 في المدح اويا كذا بمعنى المبالغة في المدح لا من ثمة عذبة لا جيبا فيكون القطف  
 باوي تحلا في قوله اي زهيرونا ادري فسوف احوال بكر الحنجر والفتح كاهل  
 لعنه اي اقرن وهو يعنى معترض بين سوف وسعوب ادري **اقوم** اي رجلا لان  
 القوم خصهم **الجن** الظاهر ان جنس الانه اراد تنكيلا اول تحفيرا **ام**  
**قال** ان ارجح فيه دالة على ان القوم للرجال خاصة وفيه بحث ادبيع مقابلة  
 المصباح من النساء والرجال بالنساء **البرقة والتذلة** الدالة ذهاب الفوائد  
 من هم وخس ودهلة العشق قد لها قدله كذا في القانوس فلا يلغو قوله **في الحب**  
**تعم** بل هو لو كانت دالة ذهاب القواد من لوي كذا في القحاح والاول الاطهر  
 ان النكتة لا تحصر الدالة في الحب فالاول في ترك قوله في الحب **وقوله** اي قول الحنين  
 بن عبد الله وكثيرا ما يتوهم انه المحنون **تالله يا طيبات الفاح** وهو المتوهم في  
 الارض **بين لنا ليلي** من ان اضافة الى نفسه ليعلم اننا ليست ليلي سوي ولم  
 يصف في قوله **اولي** لانه لا التباس بعد الاضافة السابقة قيل الاضافة للتد  
 كوضع الظاهر موضع المضمرة **البشر** والازد في كون ليلي منهن ام من البشر  
 اما في حسن سواد عينها وبياضها واما في التفر والوحدة **قال** المصنف  
 ولا تحصر في قوله تعالى في حق النبي صلى الله عليه وسلم حكاية عن الكفار صلت  
 تدلهم على رجل يتكلم اذ انهم كل من ذق انك في خلق جديد كانه لم يعرفوا به  
 الا انه جليلنا والعرض في قوله تعالى وانا اوانياكم لعلي هدي او في ضلال مبين  
 هذا ويناسب التحايل العظيمة ايضا كانه لعظيمة لا يعرف الا ذلك من الاعتزاز  
**ومنه القول بالوجوب** اي الحكم بوجوب اثبت لي من غير ذكر او لوجوب التعلو  
 المذكور وهو طريان احدهما ان يقع صفة اية الى ذات مبهمة باعتبار معنى  
 المقصود وفي كلام الغير كناية عن اية الاعلية دالة حقيقة بخصوص التي عموم  
 الصفة ولا يرد الكناية الاصطلاحية اذ ليس دالة الاخر على فرقهم بطريق الكناية  
 بل بطريق التضرع **اثبت له** صفة **شي في بيتها** اي تلك الصفة بمعنى الامر  
 العام بالغير فصبه استخدام لعنه اي التي من غير عرض لبيتها الاولى لاثباته  
 له اول تقيانه عنه بدل او تقيانه عنه فيوجب ذلك الاثبات في الحكم الذي اثبت  
 لقومهم طبقا بتلك الصفة واثباته للغير على سبيل الالزام والمجازان وهذا  
 هو القول بالوجوب في هذا القسم **وقوله** تعالى **يقولون** اي المناقون







ولمذا اثبت للفظ الواحد معان متعددة فجعل يوم تقوم الساعة ما لبثوا  
غير ساعة لفظين خرج الى تكلف وخروج من العرف وخرج مع ذلك اخراج  
ان ان زيد او ضرب ضربا الى مزيد تكلف بان يزداد التشابه في اللفظ فقط  
بمعنى عدم التشابه في المراد ولا يجزئ هذا ولو لم يقيد بقوله في اللفظ اوسع من  
الخاسر حتى انه يشمل ضرب وعلم ليجازيها في التلطف من حيث اشتغال لفظيها  
على التلاشي الا ان المراد باللفظ بالتشابه على وجه مخصوص يصرف  
بتقصيد انواعه يخرج ايضا اصناف التشابه بين اللفظين مما لا يكون تشا  
في التلطف هكذا ويحيي بعضها في اقسام المحسنات احسن التماثل في المقام  
فان سلوكه من خواص كرم ذوي الافهام بل المحقق صين اكرام الالهام والبناء  
ضربان تام وغير تام واسار الى هذا التفسير بقوله **والفهم منه** اي من الخناس  
**ان يتفقا** اي اللفظان في **انواع الحروف** يعني ان يقول في الحروف الا انه ادرج  
لفظ الانواع تنبيها على ان كل حرف من حروف الجنان واما خالف عرف العربية  
وهو عدم اعتبار التعدد باعتبار تعدد اللفظ وعذرت اللفظ واحدا  
وان تلفظ به لغير تفصيحا لا اعتبار الخناس في لفظ واحد استعمال معنيين نحو يوم  
تقوم الساعة ما لبثوا غير ساعة لانه توقف على التعدد والمراد بالانواع ما فوق  
الواحد وان لم يكن جازا في الثاني والمراد انواع الحروف الحروف المملوطة وان  
لم يكن غاي امره عاني فعل ما من محتاجين جنسيا انما لعدم الاتفاق في  
عدد الحروف ادعا **واعدادها** الاولى وعدد ما اذ قاق ضرب وقتل في  
عدد الحروف لا في اعدادها اذ ليس حروفها اعداد **الانواع** ان الاتفاق في  
الانواع يعني عن الاتفاق لان معنى اتفاقها في الانواع ان يكونا متشاركين في  
انواع الحروف ولا يشترك المساق في انواع حروف المساق بل في بعض انواعها  
فلو قدم الاعداد على الانواع لكان الحسن **لانا نقول** جلبت وجلب متشارك  
في انواع الحروف وليس متشاركين في اعدادها وفي **هياتا** الاضافة لادني  
ملازمة اذ الهيئة صفة للكلمة وان كانت حاصلة باعتبار الحركات والسكنات  
الحاصلة في الحروف والاولى في هياتا اذ ليس شيء من الجناس من هياتا حتى  
يتفقا في الهيات وما اشهر من تعريف الهيئة من انه ما يحصل للحروف باعتبار  
الحركة والسكون وتقدم البعض على بعض بوجه ان يكون ذكر هياتا مغيب  
عن ذكر ترتيبها وكلمة لم يلفظ اليه المصنف لما راى انه لو ثبت ان لا يتحد  
هيئة ضرب ورضي فحصل الترتيب خارجا عن مفهوم الهيئة ولم يرض بالتعريف

ولو اريد بالهيئة ما يحصل للحرف باعتبار الحركة والسكون لاهية الكلمة  
كما هو المشهور ولم يتحد من المذكور لكن يحتاج الى عمل الهيئات على ما فوق اللفظ  
لما روي ترتيبها الى تقديم بعض الحروف الى بعض سواء كان وضع الحرف في موضع  
اللائق او لا فائلا واما عدل عن تعريف المفتاح وهو ان لا تتفاوت المجازات  
في التلطف مع انه اخبر للاشارة الى تفصيل التشابه المعبر في الجنس **قال**  
**المصنف** ووجه تحيينه انه افاده في ضوء الاعادة **فان كانا من نوع واحد**  
من ارجح الكلمة كاتمين او فعلين او حرفين **في مماثلا** الاظهر ان يعني الجناس  
وكل من الجنانين مماثلا وستعرف وجه العدول عنه **قال** الشارح التسمية  
بمطابق لتقدم اصطلاح هذا الكلام من ان التماثل الاتحاد في النوع **واقول**  
هذا الجند والاطهر انه من المماثلة بمعنى المشابهة في التشابه الكامل المماثلة  
لكماله كانه بلغ في الكمال الى حد فالحرفه مماثل كما يقال جلد جلاله فانهم **خوف**  
**تقوم الساعة** **يقسم المحبون ما لبثوا غير ساعة** واقسام كل من الاسم واللفظ  
والحرف اصناف لا انواع فيكون هو قول الحري بري  
• ردي دمام وقت بالعدد منه • ولا دمام له في مذهب العرب •  
من الخناس مماثل مع ان الدمام الاول مفرد بمعنى العهد والثاني جمع دمة  
بالفتح وهي البير القليلة الماء والعزبة منه وكل منهما وجه في البيت  
فعل الاول معناه انه ليس له ابار قليلة الماءي متلك العرب لانه لا يدعها  
التاليون ان يكر ما وها لقلته التناول **نقول** الشارح الحق والثاني جمع  
دمة بالفتح وهي البير القليلة الماقتصر النظر من غير ظهور موجب وفي كونه من الخناس  
المماثل وجعل الكلمتين فيه من نوع واحد بحث لانه ان اريد النوع الحقيقي  
الاسم واللفظ والحرف لذلك بحث وان اريد الاسم فالاسم المفرد والاسم الجمع  
نوعان اعتباريان لما جبر وفصلان لان التام الداخل في مفهوم الاعتباري  
جنسه والخاص لمعتبر في مفهومه فصله **وان كانا اي اللفظان المتفقان من**  
**نوعين** وهو ثلاثة اقسام بالقسمة العقلية **في متوفيا** وهي في اللغة ما اعطي  
حقه التمام في ترتيبها على انه وان اختلف اللفظان توأم ينقص شيئا من  
حق الجناس **قوله** اي قول ابي تمام في ما الاول فعل والثاني ما توصولة  
او توصوفة خبر قوله **فانه مامات من كرم الزمان فانه بجي ابداء** **لدي بجي** **عبد**  
**الله** فانه لا بدع من ان يوت قيم من اقسام الكرم **وقال** الشارح لانه كرم  
بجني الكرم وتجدهم وما ذكرنا ابلغ فافهم وعلى توجيهه لوجعل تجريد الكرم



لأنه ينسب الكرم الميت الموجود بمقتضى كرمه لكان فيه مزيد من اللفظ ولطف  
وذلك أن تجعل ثمانية ومن زائدة وقوله فانه تعليل لا وفي عكسه قولنا الآخر  
وتمت بحسب ما ينبغي فلم يكن . **لي رد امر الله فيه سبيل**

**وأيضا** لا يخفى أن التقسيم الثاني بغير خاص لم يخرج جنس التركيب من التقسيم  
فينبغي أن لا يذكر قوله وأيضا ليكون جنس التركيب في سبيل التقسيم ويكون  
التقسيم الثاني خاصا لأنه حينئذ يكون تقسيم الجنس الثاني إلى المثال والشق  
وجنس التركيب والقول بأن قوله وأيضا ليس للتبعية على استيفاء التقسيم  
لأجله الشارح المحقق بل للتبعية على أنه أيضا من أقسام التام ولم يخرج  
بإختلاف اللفظين أو إذا توكيها مع كمال الاختلاف عن التام بعيد عن الانتهاء  
**أن كان أحد لفظيه مركبا يسمى جنس التركيب** وإن كان الأمر مفردا وإن كان  
أحد لفظيه مركبا فلا اسم له على إطلاقه بل المسمى بالاسم قسما من مركبات  
ما يكون لألفظيه مركبا كما مثله المتشابه والمفروق ومثال ما يكون لأحد  
لفظيه مفردا قوله .

**مطابقا** مطابقا وجد كمن نازل . **منازل** عنها ليس غني بمفهوم .  
فقط فعل ماضٍ وأخرق البذا او مطابقا هو المنادي وأحد لفظي الجنس  
المركب من الفعل والظرف والآخر مطابقا جمع مطيع والاقلاع عن الشيء الكف  
عنه ومعنى البيت الطال وجد كمن وضرب كمن نازل منك فظلمت من مائة يعني تعد  
قوت ظهر عليكن مخافة من شدة أيد الطريق وزل عنكن راح فلا يمكن  
قلعه غنى فلا يمكن بخافي عنه لأن سببه هو لا يزال وجزي هو ليس معه  
زجاء الوضول **فقول** زل عنها فيه التفاوت من الخطاب إلى العينية والهيبة  
لمطابقا **فقول** الشارح وأيضا أن كان أحد لفظيه مركبا والأمر مفردا ليس  
لا ينبغي فإن ذاهبة مركبة من حرف الثاني والاسم وتركيب جائدا خاطئا  
غاية الظهور ربما الأمر على أنه ذاهبة في حكم الكلمة الواحدة ولذا الجري الآخر  
على التام والمقصود بالتمثيل جابدا وجاملي لأجام لنا ونجاملنا تكلف لا بدعوا  
ذاع مع أنه يخرج حينئذ من البيان التخييل بين جام لنا وجاملنا وكذا إننا  
على ما قدر أن اسم لا يخرجها لا يقدر أن لفظا واحدا الحقيقة ولا عرفا خلافا  
الفعل والمفعول مع استتار الفاعل نحو جاملنا فانه ما بعد أن في العرف لفظا  
واحدا تكلف مع أن شيئا منهما لا يجري فيما مثله المفروق في الأضلاع من قوله  
**لا تعرض على الرواه قصيدك** . **مما لم يتابع قبل في تنديتها**

في

**ففي عرضت الشعر غير منذب** . **عدوه** منك وسأوسا تندي بنا .  
**فان اتقا** يعني إذ عرفت جناس التركيب فان اتقا أي لفظا المتجانسان  
الذين أحدهما مركب سواء كان الآخر مفردا كما عرفت أن مركبا كما في المثالين  
**في لفظه** أيضا **خص** باسم **المتشابه** كأنه بلغ في الحال بحيث قام به تشابه لافظتين  
التي تسمى بالمثال **فقول** أي أي اللفظ البسي المتشوب له يست بالضم بدل تجنيا  
**إذا لمك لم يكن لهية** أي صاحبه منه **فدعه** **فدولته** **ذاهبة** **الفا** الأولى جزأ  
والثانية سببية وذاهب الذولة كناية عن عدم بقائها **والا** أي وإن لم يتفق  
اللفظان الذين أحدهما مركب سواء تركب اللفظ الآخر أو لا في **الخط** **خص** باسم  
**المفروق** لا فتراق اللفظين في الخط أو لا فتراق اللفظين والخط في التشابه  
**فقول** أي اللفظ **كل** قد أخذ **لجام** **ولا جام** لنا أي لأجام مأخوذ لنا ليلام قد  
أخذ **لجام** وإن كان تقدير الفعل القائم أشبه **ما الذي** **منذ** الاستفهام الكاري  
أي لم ينبغي **بدر** **لجام** من وضع الظاهر موضع المصغر وهو يقول في الشعر  
بلاكنة وجوب النكتة إنما هو في الشعر **لجام** لنا أي أحسن عشرتنا ومن  
جنس الجنس أن لأجام لنا يفيد في الجملة في أول السماع لأن اشتراط تكرار  
الذاهبة على الماضي يبرر كون جام لنا محققا على الماضي **فان قلت** لا يفهم قوله  
والا المفروق لأن المفروق أو مرفق لأنه أن لم يتفقا في الخط فان المركب مركب  
من كلمتين مفروق وإن كان مركبا من كلمة وبعض كلمة مرفق **فقول** **الحريري** .  
**ولا لاه** من تذكاره منك وإيكه . **بدمع** يضاهي الويل حال مصابه .  
**ومثل** لعينيك **الحمام** **وطعم** . **كليب** قضا الموت **ووقع** .  
الوقع السكون وقعة الضرب بالشيء ووقعه بلقاء وطعم ضابه الضاب جمع ضا  
وهو محم مرووم الجوهر في قوله الضاب عصا نبح موضح بهذا التقسيم  
المصنف فعبارة الكتاب بعيدة عن الصواب **قلت** ما ذكر في الأضلاع تقسيم  
القوم وكأنه لم يرض به في التخصيص وإن كان يكون أحد اللفظين مركبا كونه لفظا  
نوضحا يذ لجزء لفظه على جزء معناه لا مجرد ماركب مع العيد وأن صار بعد  
التركيب لفظا ممتلا كالضاب الثاني فلم يلتفت إليه لأن جنس التخييل التام  
لكونه أفادة في صورت إعادة وليس في مطم ضابه صورة إعادة أو بقي مطعم  
متملا لا معني له وكيف يقتضي الجمع الممثل ولو اعتبر كان في المساق والثاني  
تجنيسا ثانيا فلم يقل به أحد ولو وقع عن تقسيم أقسام التام شرع بقوله **وان**  
**أحد** في تقسيم غير التام وجعله أربعة أقسام لأن الجنس لا يجمع الاختلاف



في امرين من الامور الاربعة المذكورة بعد التشابه حينئذ **فان قلت** الاختلاف  
في الاعداد يستلزم الاختلاف في الاعداد الهيئية بل في الانواع ايضا في مثل الشاق  
والمشاق **قلت** معنى الاختلاف في الاعداد فقط انه بعد جوف الزاوية لا يستلزم  
اختلاف مكانه نسبه لفساد جمع الهيئات فقال **في هيئية الحروف فقط** اي مع الاتفاق  
في الثلاثة يعني التجنيس **محرفا** على صيغة المفعول من التحريف وهذا عند غير المتكلمين  
فانه ثمة في المفتاح ناقصا ووجه التحسين فيه ان فيه نظرا لافعاله ومور مختلفة من مادة  
واحدة وان فيه جنس الافادة المرفوعة مع اتمام بعض الافادة لان فيه اتمام الاعداد  
المستعمل على اعادة ما واختلف المفعول من التحريف قد يكون في حرف واحد **واحد**  
**جبة** ثوب معلوم **البدن** بالضم ثوب مخطط **جدة البدن** بالفتح معلوم والاختلاف  
في حرف واحد هو الباء **ويح** في ان الاختلاف في حرف واحد **قوله الجاهل انلفظ**  
او يجاوز عن الحد او **مفطر** اي مقصود وليس له الحالة المتوقفة بين اللفظ  
والتفريط ولما كان يتبادر الى الوجود ان الاختلاف في هذا المثال في حرفين  
اي الفاء والزاي الموزع ان ذلك بالنتيجة او لا بقوله ونحو والتعليل باننا بقوله  
**والحرف المشددة في حكم المخفف** ووجهه على ما قال المفتاح ان الحرف واحد  
في الصورة الخطية ويلزم على هذا ان لا يكون اذنب اسم التفضيل مستقلا  
واذنبوا فضلا من جمعا وذكروا من الجناس التام ويكون محمدا محمدا ومحمدا  
من الاحمد ارجح من تجانسين تجنيسا تاما وهو بعيد وعلى ما قال الشارح الحق  
انه يرتفع اللسان عنهما نفعه واجد كافي للحرف الواحد فكانه لم يزد الا كيفية  
ويلزم على كل تقدير كون محمدا محمدا ومحمدا محمدا متجانسين متفقين في  
اعداد الحروف وما ذكرنا من شرح كلامه اقرب مما ذكره الشارح الحق من ان  
معنى قوله ونحو المتأثلة في كونه من التجنيس مع اختلاف عدد الحروف وليس  
من قسم الحروف هذا ولا يخفى ان قوله والحرف المشددة في حكم المخفف كانه متمم  
لحكم السابق قوطية بحكم اللاحق من قوله **وقوله البدن في شرك الشرك** فان  
الشرك بالشين المشددة يقتضي ان لا يكون الاختلاف في الحرفين بالحركة والتكون  
بان يكون المحركان في احد المتجانسين ساكنين في الآخر او يقال يقتضي ان لا يكون  
من التجنيس المحرف بل من الناقص والبدن في الحركة للحركة في الذين بعد الاكابر  
او ما استحدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم من الاهواء والاعمال والشرك محركة  
حالة للعتيد ومما ينصب للظن والشرك بالكسر اسم بمعنى الاشتراك والمراد  
بنا الاشتراك بالله **وان اختلفا في اعدادها** اي الحروف بان يكون حروف

احرفا

احدهما اكثر من الآخر ولا يكون اختلاف بينهما مع حذف هذا الزوايد  
في اللفظ يعني الجناس **ناقصا** قال الشارح ليقصان احد اللطيفين عن الاعداد  
وتحذف نقول نقصان التشابه للاختلاف في العدد والهيئية والنوع وتمامه  
السك في هذا ولا وذلك ستة اقسام لانه اما **محرف** واحد وهو ثلاثة اقسام كما  
فصله بقوله **في الاول** اليه اجمع واما ما ذكر وهو مثل ما يحرف واحد لانه لم يذكر  
الافتقار واحدا امثله **والثاني** بالثاني **لغيرك** **ثوب** **المشاق** وذلك  
سببي على ان المشددة حرف واحد والا فالشاق لا يريد على الشاق **او في الوسط**  
**جدة** بالفتح او متفق وكون الجدة انقص من الجدة كالشاق والمشاق **او في**  
**الآخر** بقوله اي اي تمام **يبدون** من ايد اي بعض امداد الحرف واعمال  
السبب لا يكون الا ايد فالمداد للشف ليس لانه لا يمدد البعض يدي فالاخضر ايضا  
مع تحريك زيادة من في الايجاب لا يرخصي بجعلنا زائدة هنا اذ لا داعي اليه  
بجعلنا زائدة على مذهبه او تقدير بسوا ايد من ايد جعلا من عن الزيادة  
كافعة الشارح وهو عن معنى لطيف وعدول عن طريق تخفيف وهيئة في وقت  
شريف ومما ذكره الشارح مقابلا لتقدير المخطوف من انه للتبعض مع انه في  
تقدير سوا ايد من ايد ايضا للتبعض من السوا ايد بعض الايدي فكانه سببي على  
بجعله من التبعية اسماء وقد صرح به صاحب الكشاف وقال هذا **اسم**  
استخرجته **عواص** من عواص بسيفه ضربه به ضربة بالعضا **قوله** من عجم من  
حذف بفتح ينيع او في تمامه لوصف بالسياف قواص من قضي عليه قتله وهو  
انست مما في الشرح من انه من قضي عليه حكم اي حاكم بالقتل قواص من قضيه  
بمعنى نطعه من حذف يعني اسياق قوايل للاصا قواطع للاسيا ايا كان حشبا  
او حجا او حديدا فلا يكون ذكر القواصب متفق عنه بالوصف بالقواصبي  
وكون الزيادة في الآخر تقدم الاعتداء بالتووين **وقوله** **التي** **قال** المصنف  
اعني الثالث **مطرقا** نقلنا من الحيدل الابيض الراس والذنب وسائر ما تحتها  
فان اخرج نحالف الباقي في كون اللفظ اعادة **قال** المصنف ووجه تحسينه انه  
يؤهم بذكر زوده اخرج الكلمة كالم من مواضع انما هي الكلمة التي مضت وانما اليه  
بما للتاكيد حتى انه انما يمكن اخذها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عن  
ذلك التوهم وحصل لك الفائدة بعد الياس منها هذا وفيه نظير من وجهين  
الاول ان توهم التاكيد فينبغي ان يحذف قوله وانما اي بنا للتاكيد والثاني  
ان اختصاص الوهم بالزمان السابق على زوده الاخر انما يتم في مثل عواص عواصم







ايضاً تصحيفه قال انبت تصحيفه وفي المفتاح ومن التخصيص ما يعني مشوشاً وهو  
 مثل البراعة والبلافة **قال** الشارح المحقق في شرح المفتاح وجده مشوشاً  
 انه يؤم كونه مطرفاً لاختلاف المتجانسين بحرفين متريين المخرج وليس به لعدم  
 اتفاقهما في صورة اللفظ وكونه تخميناً لا اتفاق العين والعين في اللفظ  
 بل مجرد قرب المخرج **قال** الشريف المحقق ليس مطرف لعدم اجتماع الحرفين  
 وقيل لو اخذ من الكلمتين لكان تخميناً تصحيفاً ولو اخذ لهما كان  
 مضارعاً فلما تجاوزت الصيغة صار مشوشاً ولما لم يكن المفتاح هنا  
 ظاهراً المعنى لم يثبت اليه المصنف **ويشعر** ان يقال ان زاد بالتخمين  
 المشوش ما يكون بين صورتين كتابة المتجانسين تقارب كما في البلاغة والبراعة  
 فانه لو اتصل الالف بالز لا التيس باللم ولو انفصل عن اللام لا التيس اللام  
 بالز **قال** الشارح المحقق من انواع التخمين تخمين الامة وهو ان يظهر  
 التخمين باللفظ بل لا يشار كقول الشيخ الحية فرعونية سبط الله عليها فويحي  
 خلقت لحيته فويحي باسمه فيرون اذا انقلبتا **والحق بالجناس شيان اخذها**  
**ان يجمع اللفظين الاشتقاق** عدل عن عبارة المفتاح وكثير ما يلحق بالتخمين  
 الكلمتان الزاجتان ليه اصل واحد بالاشتقاق لما فيه من المساحة لارت  
 اللذان يجمع الاشتقاق اللفظين لنفس الكلمتين ولا يسهل القول والقبول  
 لانهما لا يرجعان ليه اصل واحد بل القائل يرجع اليه القول ثم المتبادر من  
 الاشتقاق الصغير فكذا فستر الشارح المحقق بنوافي الكلمتين في الحروف  
 الاصول في المختصر فحذف تعريفه شاملاً للاشتقاق الكبير مثل جيد وجد  
 فكانه وجده في كلامهم ما اوجب التعميم لكن تعريفه يوجب عدم الامتياز بين  
 المشتق والمشتق منه والتعريف الصحيح رد كلمة اليه كلمة توافقهما في الحروف  
 الاصول واتصل المعنى وينبغي ان يراد باتصال المعنى ان لا يبرهنه التوافق  
 في حصول المعنى اذا الضرب يصدر اشتق من الضرب مع توافقهما في خصوص المعنى لا في  
 المعنى اذا الضرب يصدر اشتق من الضرب مع توافقهما في خصوص المعنى لا في  
 ان يبين قال وقال مصدر اجناس فيلزم كون المتجانسين الحقيقتين بهما وليس  
 دفعه بان يقال قال وقال توافقهما في انواع الحروف واعدادها وهما هنا  
 وترتيبهما فمن هذه الهيئة من الملتفات بقي انه يلزم ان يكون بين  
 المقصود والحقبة جنس جناس الاشتقاق مع انه لا يكون بين الحقبة والحقبة  
 جنس جناس الاشتقاق مع انه لا يستقط عن درجة الضرب والمضروب **خوفاً**

وجنك

**وجنك** **اللفظ** **القيم** فانهما مشتقان من القيام وهو الايقان والقيم المتقن  
 المعتدل لا يفرط فيه ولا يقرنط او القيم لصاح العباد او على الاديان السنية  
 بالسنة بعصمتها **والثاني ان يجمعها** اي اللفظين **المشابهة** وهي اي المشابهة  
 في هذا المقام في الاصطلاح ما يشبه **الاشتقاق** اي توافق ليشبهه **فان قلت**  
 لا فائدة لقوله **ليس اشتقاق** لان مشابهة التي لا تكون ايتاه **قلت** لعله رد على  
 حمل قولهم المشابهة على الاشتقاق فمضيه ليس لمساواة لانه لا يشبه حتى يكون  
 لغواً وتذكر ان لتذكر الحيزا فانه من الملمات والمادة ليسيه الاشتقاق  
 ما يقوم في يادي النظر اشتقاقاً ولم يكن **خوفاً** **ان يجمع** **من القالين** اي قال  
 لوط لقومه **فان قال** وقالين مما يقوم في يادي النظر انهما من القول في يصح  
 ما في امثلة ويظهر ان قالين من القلا كاي يعني الترك **فان قلت** قالين وقال  
 تجوي وجواخ فيكون بينهما تخميناً بديل **قلت** فليكن من هذه الهيئة ومن  
 حيث شبه الاشتقاق ولا حقان من المتجانسين وقد عرفت نظير **وهذه** اي  
 من الضرب اللفظي من اجوع المحسنة **والحق** هو في المشهور هذا العنصر  
 وهو في اللفظ على غير لغات كلفظ وقيل وعلم وكنت **قال** **الصد** اي على يقيم  
 التي فرد العجز على الصدر اما يحمق فيما وقع احد اللفظين في صدر ما ثبت  
 والمصراع الاول واخر او حشوا الثاني فلا لانه لم يرد العجز على اعلى مقدم الجي  
 لا المصراع ولا البيت كما في الشرح ان المصنف لم يثبت اليه ما في حشو المصراع  
 الثاني كما التفت اليه المفتاح لانه لا صد ان حشوا المصراع الثاني فيضعف  
 لانه لا صد ان لما في حشو المصراع الاول واخر ايضا فالوجه ان حشوا رد العجز  
 على الصدر انه اعادة في صورة الاعادة اذ الشايع في التكرار التولية فاذا قيل  
 بين التكرارين او هم الافادة وفي غير المتكررين كسببه اللفظ بوجه الاعادة فالألف  
 في تعرض الاعادة كما في حشو المصراع الثاني من التكرارين بلا فصل من العجز احسن له  
 وما ذل وقع فصل فهو كالباقى ولا خفا في جنس غير المتكررين **بهم** في الكلام في  
 انه هل هناك في غير المتكررين من تحسين الجناس فقامد وظاهر كلام المفتاح  
 اختصاص رد العجز على الصدر بالشعر فذكره المصنف بقوله **وهو في الشعر** ولا  
 اشتماله على الرد صار أم يقدم **ان يجمع** **اللفظين** **المكررين** اراد به ما  
 يجل معناهما من اتحاد اللفظ لان فيهما كال التكرار فلا يبعد ان يفسد  
 اللفظ اليه وكل منهما مكرراً بالنسبة اليه الاخر فيصم وصفهما بالتكرار المبني  
 للفاعل والمبني للمفعول والمشهور هنا صيغة اتم المفعول **والجناس** **سين** اي جانيه



كان **او الملقين** اي الحاق كان **او** **الفتح** بالفتح او الكسرة وقد عرفت  
 في بحث الارصاد فلذا لم يترشده لبيانها واللفظ **الاحمر** اي الفقرة  
 فتكون اربعة اقسام اشار اليها بالامثلة الاربعة بخلاف رد العجز على الصدر في  
 السعرة فانه ستة عشر قسما لانه يجوز ان يقع فيه اخذ اللفظين في صدر المصراع  
 ويجوز تقسم يتصور له ثمانية اقسام على اعتبار السكاكي من جواز وقوع احد اللفظين  
 في حشو المصراع الثاني فانه يجوز حينئذ وقوعه في حشو الفقرة وفيه بحث لانه يجوز ان  
 يعتبر الاقسام الشعرية كلها في التفرقة فقدرين بان يكون اخذ اللفظين في صدر  
 الفقرة الاولى وحشوها او في اخرها او صدر الفقرة الثانية والاخر في آخر الفقرة  
 الثانية فانه في التحسين كما يقع في بيت فنقول تحثي الناس وترضاه والله اعلم ان  
 ترضاه ويشاهد كال قدرته وعلمه وتحشاه ثم تخصيص هذه الضيغة بالجمع  
 والموزون لا وجه له بل ينبغي تحسين كل كلام ان يقال الحسن الذي لا يد على الحسن  
 يتصور فيما يتصور ايزاد المتجانسين مثلا مزية قدوة وتعرف وذلك من الشعر  
 الذي يكون المنطق فيه في مصيق وكذا الجمع انما يتصور لانه لا يجمع بمثل باعة  
 البيان فاصح فلما قال اللفظين المذكورين قوله **خو** قوله تعالى **حطى الناس**  
**والله اعلم ان يحشاه** ولا يمنع من هذا المفعول كون تحثي في اخره لانه بمنزلة الموزون  
 اللفظ والمجانسين قوله **خو** **سأله الله** **دفعه** **سأله** **الاول** **من السوال**  
 والثاني **من السيلان** وضمة نفع له التاكيد في المشهور ويحتمل الرجوع الى  
 اللين وهو اللمع في ذم اللين حيث لا يطبق السوال وبقية الاول من المجتنبين  
 بالمجانسين قوله **خو** قوله تعالى **استغفر وار كما كان غفارا** **اول** **للقم** **الثاني** **قوله**  
**خو** قوله تعالى **قال اني اخذكم من القالين** وفي نظر عطف على قوله في الشئ  
 وان يكون احدهما الى اخره عطف على ان يكون الى اخره والاول ان يغيد  
 المتند اليه بعدم حروف العطف ولا ينبغي وجهه على من يعرف **خو** فلان من  
 المتجنين والمراد باحد هما احد اللفظين بالتفصيل المذكور في اخر البيت  
 واللفظ **الآخر** في صدر المصراع الاول او حشو او اخره او صدر المصراع  
 الثاني فانه اربعة مواضع تضر بنا في الاقسام الاربعة بضمير ستة عشر لانه  
 المصنف لم يورد من شبه الاشتقاق الامثالا واحدا اما لعدم الظفر فلانه  
 او الاكتفا بامثلة الاشتقاق كذا ذكره الشارح المحقق وفيه بعد اما عدم الظفر  
 فلانه جعل من الامثلة قول الحريري فستفوق بآيات المناهي وهو متفصل به  
**قوله**

ومضطجع

**ومضطجع** **تخصيص المعاني** • ومضطجع الى تخلص غايته  
 فيبعد غلبة البعد ان يقال لم يظفر بهذا المثال لسببه الاشتقاق واما الاكتفا  
 فلان الاكتفا بامثلة قيم من امثلة قيم اخر بعيد فالوجه ان يقال جعل المجتنبين  
 بهما قسما واحدا فاكثرت بايراد اربعة امثلة لكل قيم لانه زاد مثالا واحدا  
 في قيم وكلامه في الايضاح والرفع في انه جعل المجتنبين بالمجانسين قسما واحدا لانه  
 لا يرد الا تمثيل اثناعشر قسما غايته انه ربما تكرر مثال بعض الاقسام ثم ذكر  
 لكل قيم من الاقسام المذكورة في التعريف اربعة امثلة على طبق اقسام هذا القيم  
 ففي ذكر امثلة على ترتيب الالف لانه زاد لبقسم الاخر مثالا للمذكورين الاربعة  
 الاول والمجانسين الاربعة بعد هذا والمجتنبين في الحقة الباقية **قوله**  
**الاول** **اي** **يضر** **بالك** **المقنوعة** **وليس** **بالله** **اي** **المدح** **اي**  
**الخطا** **بشرح** **قوله** **اي** **قول** **قمة** **على** **وزن** **حمة** **ابن** **عبد** **الله** **القسري** **مع**  
 خطاب لصاحبه يدل عليه البيت السابق **خو** هو مصدر كان ثم هو **خو** **هو** **ورد**  
 ناعمة صفرا طيبة الزاينة **خو** ما خالق الغور من بلاد القوت وليتي الفوز  
 تمامه **خو** **احد** **العشرة** **من** **عرا** **من** **زايدة** **في** **ايم** **ما** **اللفظ** **خو** **والمعنى**  
 تالف وقوله **اي** **تمام** **من** **كان** **بالبيض** **جمع** **بعضا** **الكواكب** **جمع** **كعبة** **وهي** **الحيا**  
 حين يرد وشهد بها بالهودة والارتفاع **خو** **كصف** **من** **الغرام** **خو** **بمعنى** **استد**  
 الحب والمولع بالشي وكلاهما هنا حسن **خو** **بالبيض** **جمع** **ابيض** **كناية**  
 عن السيوف المستقولة المحدودة **خو** **القواضب** **اي** **القواطع** **مع** **بمعنى** **كان**  
 لذة الناس بخالطة الحمايئث يعني ان لذة الناس بخالطة الحمايئث الحمايئث الحسان  
 لذة بخالطة السيوف القواطع ولو حمل على اي اولفت بالبيض القواطع في ايدي  
 النجان القواضب على كمن اولع بالبيض لكواعب فاستقبلنا بحالة كاستمنا  
 الناس بالبيض لكواعب البلى في وصف نجاعته **قوله** **وان لم يكن** **الجمع** **خو**  
**قلنا** **قاي** **نفع** **في** **تسلي** **قاي** **ان** **لم** **يكن** **صغير** **راجع** **الى** **التعرج** **الذي** **من** **قوله**  
**الما** **في** **البيت** **السابق** **اياها** **بقدرية** **تعديته** **بملى** **وهو** **يتعدي** **بالباقي** **ل**  
**الم** **به** **اي** **ترك** **والبيت** **السابق** **لما** **على** **الدار** **التي** **لو** **وجد** **تسا** **بما** **اهل** **دا**  
**ما** **كاز** **وخشا** **مقيلنا** **اي** **يحل** **القبولة** **قينا** **وهي** **النوم** **في** **الغايمة** **اعني** **نصف**  
**النهار** **يعني** **ما** **كان** **خاليا** **من** **القبولة** **وهذا** **اكناية** **عن** **نعم** **اهلنا** **وشرفهم** **لان** **اهلنا**  
**الدوة** **من** **الغرب** **تستريح** **بالقبولة** **بخلاف** **اهل** **المهنة** **فانهم** **في** **القابلية**  
**يقيلون** **بالسعي** **والشغل** **وعدي** **لما** **على** **الدار** **الماعرجين** **بنا** **على** **الدار**



والثنية لتعدد المانور والغير المتعرج وحيد يظهر كون متعرج ساعة  
 خبر كال الظهور بخلاف ما اذا كان الصبر للاتمام كما شرحه الشارح فانه مع الآ  
 والمعرج وهو الاقامة او حسن المنظمة على المنزلة وقليل صفة موكلة للتعرج  
 لا تمام العيلة من الاضافة الى الساحة قيل ذكر لا محالة ولا محال لتقييد التعرج  
 بالصفة قبل تقييد بالاضافة حتى يكون كل من الوصف والاضافة تقييداً  
 كما ذكر الشارح وقوله نافع خبران وقليلنا فاعله ولا يجوز ذكره مبتداً خبره نافع  
 كما جاز الشارح لانه يلتبس مع التأخير بالفاعل فيجب التقديم كما في زيد قائم  
 ولا ينفك جواز الامر من في مقام زيد لان تجويز كون زيد مبتداً مع التأخير  
 والالتباس لانه لا يعارض الالتباس كون قائم مبتداً اضطرارياً فليكون في  
 سبعة من الابد يجوز فيه كون زيد مبتداً فلا يتم قيام ما نحن فيه وصير قليلنا  
 الى الساحة بتقدير مضاف اي قليل يتعرج ساعة كما ذكر الشارح والافق  
 ان يكون للتعرج بنا ويل الاقامة هذا وفي المثالان يجب اذ لا بد من بيان فرق  
 بينه وبين أو اختصره حتى يصح جعل اختصره في حشو المضارع وجعل قليلنا  
 في قليلنا في الآخر دون الحشو وقوله **في الثاني** تنبيه مع بمعنى استوكافي من **ملا**  
**مكا** الملام مصدر كالملازمة **سفاها** بالفتح خفة العقل ونقصه **فداعي**  
**الشوق** الفا التقليل **فلكا** **دعاني** فعل من دعا وكجاس بين دعاني ودعاني  
 خيال التركيب لكونهما مركبين ولو اوردت تطبيقه على كون خيال المركب  
 بين مفرد ومركب لا غير فالجواب الجاس بين دعانا ودعانا وكونه في آخر البيت  
 لكون قليلنا في آخر وقدم الكلام عليه ويجعل ان يكون البيت من قبيل المذكر  
 لان يكون قبله خبره اي الشوق اي دعاني الشوق وكان قبله ويكون دعاني  
 في آخر البيت تذكرا الاول لكن ما حمله عليه المصنف ابلغ لما في الافتتاح والاول  
 في هذا النوع ان لا يرجع الصدر والمجز لتذكرا **وقوله** اي التعالبي  
**واذا الملبلا** جمع بكيل وهو الطائر المعروف **افصح** اي تكلمت بالحق  
 فالباقي قوله **بالحقا** امثلة افصح بمعنى تكلم كما انه تكلم بالحق مبتداً وتكلم او هو من  
 افصح الطير اي ظهر والباقي للتقدمة اي اظهرت لغاتنا وجعلنا متكلمة  
 بلغات متعددة لاختلاف لغاتنا فان **السلام** كل جعله الشارح المحقق جمع  
 بلال بمعنى الحزن لكن القاموس جعله كالبليلة والبليلان بمعنى شدة السم  
 والو شواس بالجملة المراد في بلال حدث من فصاح البلابل لان الصوت  
 اللطيف يحرك احزان الهوى **اخسأ** اي الرثب **بلابل** جمع بلبل وهو من

الكوز

الكوز قتانه التي يبيض بها الماء او جمع بلبله وهو الكوز الذي فيه بلبل الى  
 جنب راسه والمقصود في قوله الحزن يشرب الحزن كثيرا والمقصود هو البلابل  
 بل الثالث بالنسبة الى الاول وانما بالنسبة الى الاول وانما بالنسبة الى الثاني  
 فليس مما قصد به التمثيل وان كان من هذا الباب عند السكاكي لانه ليس منه  
 عند المصنف على انه لم يذكر المحل به هيكلة لكن فيه رد لما ذكر الشارح المحقق  
 في شرح المفتاح من انما لم يتطهر بمثله ما يكون الكلمة الاخرى في حشو المضارع  
 الثاني لئلا يخل من الصور وقوله اي الحرييري يصف اهل البصرة بانهم الصبي  
 المشغوفون بتلاوة القرآن والتأمل فيها ومنهم اهل النشاط العربي بالآ  
 النساء هذا هو الظاهر ويجعل ان يكون تفضيلا لاهل الحق من شكايته  
 بان منهم الزهاد المشغولين بالقرآن ومنهم اهل التوحيد المستويين بالاصوات  
 الطيبة كما هو شأن اهل التوحيد في الثاني قوله **فشفوف** بالتفصيل **ايات**  
**المثاني** هو القرآن او ما في من مرة بعد مرة او الحمد الى براءة وكل سورة دون  
 الطوال وفوق المفصل اي سورة الحج والقصص والنمل والعنكبوت  
 والانشال ومزمم والذوق ويس في القرآن والحج والرمع وسبا والملايكة وصن  
 ومحمد لقمان والفرق والظرف والمومن والنجاة والاحقاف والجبانية  
 والذخا والاحزاب ومن وتار العود الذي بعد الاول واحدا مثنى كذا  
 في القاموس **ومفول** اي مخزون اسم مفول من الغن بمعنى المحزون **براني**  
 جمع ربة بمعنى الصوت **المثاني** قد عكس **وقوله** اي القافي الانجاني والاول  
 من بلاد فارس **العلم** اي كبرت واجيا منهم ثم **ناظرتهم** اي فكوت **فلاح** اي ظهر  
**لي ان ليس فيهم فلاح** اي فوز وخجاة فقد افاها استعماله ثم ان كان على الخطا  
 مدة تدبيره لمقدم التامل واستعمال الفا انه ظهر باذي تامل **وقوله**  
 اي المختري **صرايت** جمع صريفة بمعنى الطبيعة وهو المراد هنا وبمعنى الملك  
 وهو المراد هنا وبمعنى الملك **اشقان** من الضرب اما الاول فمن الضرب بمعنى  
 الطبيعة يقال وهو ضرب اي موضوع والطبيعة ما صنع التي عليه او من القر  
 بمعنى الخلط يقال ضرب التي التي خلط به وطبيعة التي خلط به وتمكن فيه  
 وانما الثاني من الضرب بالقدح واسمه المثل في ضرب القدح **ابعدنا**  
 في التنازع مصدر كركم **فلستاري** على صيغة المعروف معزوف فاما بمعنى  
 الاضمار وقوله **فك** متعلق بقوله **زري** **فك** حال من **زري** **فك** متعلق  
 ملكية لتكاريه وانما بمعنى العيلة وقوله **فكنا** متعلق **فكنا** الثاني قدم للاهتمام به



والأبلغ ان يكون زري مجهولا بمعنى يظن **وقوله** **أه** المزمع يجوز ان لم يحوز من حد  
ضرب عليه لسانه فليس على شيء الظاهر على نفس مما يحوز وي العقول الآن  
يؤيد بقوله **سواء** سواء من الحزان صيغة مبالغة من الحزانة ولا يخفى ان  
المقام يتبعها المبالغة في النفي لا في المبالغة في الحزانة فيجب جعل المبالغة  
الحزان للنفي كقولنا قوله تعالى وما انا بظلام للعبيد **وقوله** **أه** المزمع  
**لو اضطررتم من الاحسان** **تذكروا** والعطف به للقرط في المحض  
بالجعة والمهملة والتخريك البرودة وبكسر العين الباردة وفي البيت  
حسن التعليل **وقوله** **فدم الوعيد** **فما وعيدك** ضايري الضير الضار  
الطين صوت اجحة الذباب **وقوله** **اي** اي تمام في مرتبة الحمد  
في نعت حين استشهد وقد كانت البنية المقابلة في الوحي **بواشر**  
قواطع **ففي** **ان** **من** **جد** **المرجع** **ابتر** **معني** **يقطوع** **الفائدة** **يعني** **م** **يق**  
بعد من يستعملنا استعماله او الاستعمال من يستعمله في مثله وقد  
بقي من المصنف ثلاثة امثلة من شبه الاشتقاق وقد استلفنا واحدا منها  
قالا **ول** **من** **الباقين** **مثل** **قول** **المؤيد** **ي**

• **ولاح** **يلج** **على** **حري** **العنان** **الي** • **تملي** **فمحقا** **له** **من** **لا** **يج** **لاح**  
**قالا** **ول** **ناضي** **يلوح** **والثاني** **اتم** **فاعل** **من** **لحاء** **بمعني** **شتمه** **والثاني** **مثل** **قول**  
**الآخر** • **لعمري** **لقد** **كان** **الزيتا** **مكاث** • **اي** **منزلة** **في** **غاية**  
الرفعة فكانه من خبر كان والأبلغ جعله ظرفا اي كان الزيتا في مكان  
وكان منزل الزيتا منزله يتكبر فيه الزيتا لخدمته **ز** **بالفتح** **اي** **غنا** **فاضي**  
**الان** **سواء** **في** **الزيتا** **فالمتمد** **ودو** **لوي** **من** **الترو** **والمقصود** **بإي** **ومنه**  
**الجمع** **في** **القائوس** **هو** **الكلام** **المقني** **وموالاة** **الكلام** **على** **روي** **جمعه** **الحاج**  
وكذا **الانجوة** **بالضم** **وجمعه** **الاساخير** **وقد** **يطلق** **على** **نفس** **الكلمة** **الاخير**  
**لا** **هو** **ظاهر** **الكلام** **الذي** **نقله** **من** **التسكاكي** **قيل** **هو** **قوله** **الي** **الفاسل** **بين**  
**من** **النثر** **قروا** **انا** **كان** **او** **غير** **اي** **خرف** **واحد** **فقوله** **قيل** **هنا** **عدي** **لقول** **س**  
**وقيل** **لا** **يقال** **في** **القرآن** **ان** **الحاج** **الي** **آخر** **ولقوله** **وقيل** **غير** **مختص** **بالنثر** **وكلام**  
**الشارح** **المحقق** **في** **هذا** **المقام** **يدل** **على** **ان** **الفاسلة** **محض** **النثر** **فحينئذ**  
**لا** **يحتاج** **الي** **قوله** **من** **النثر** **لكن** **الفاسلة** **في** **تعريف** **الموازنة** **مع** **ثبوت** **س**  
**النثر** **والنظر** **يوجب** **التعبد** **وهو** **معني** **قوله** **التسكاكي** **هو** **في** **النثر** **كالفاسلة**  
**في** **الشعر** **بمعني** **لون** **الجمع** **مختصا** **بالنثر** **معني** **قول** **التسكاكي** **هذا** **او** **بمد** **الفتح**

ان كلام التسكاكي يدل على كون الجمع نفس الكلمة الاخير من الفقرة دون توطي  
الفاسلتين كاذك الشارح ولا يحتاج اليه ما ذكره من التكلف من انه اذا  
انه معني قول التسكاكي ومضمونه لا مخرج فانه اذا علم ان الجمع بالمعنى المصداق  
بمثلة لقافية عمل ان الجمع بالمعنى المصداق كالتقصية والقافية على ما في القاموس  
اخر كل في البيت او اخر حرف فيه اليه اول ساكن يليه مع الحركة التي قبله  
السكان او الحرف التي تلي عليها القصيدة هذا كلامه وجعل الشارح من  
المذاهب اخر حرف اليه اول ساكن يليه مع متحرك قبله جعل التسكاكي الجمع  
من جهات المصنف كالجمع والمصنف جعله من اصنام حيث قال **وهو مطرف**  
على صيغة المفعول من التقصيل وهو الحديث من المال لان الوزن في الفاصلة  
الثانية حديث وليس الوزن الذي كان في الفاصلة الاولى **ان** **اختلها** **اي**  
**للفاصلتان** **في** **الوزن** **العرضي** **لا** **التصريح** **الاخر** **ان** **الكثير** **وقوله** **والنثر**  
**مختلفان** **في** **الوزن** **التصريح** **مع** **انما** **جعلنا** **لم** **مختلفا** **في** **الوزن** **نحو** **ما** **لا**  
**تجوز** **لله** **وقا** **وقد** **خلقكم** **اطول** **ا** **فا** **لوقار** **والاطول** **مختلفان** **والوقار**  
**الفتح** **بمعني** **التوقي** **كالكلام** **بمعني** **التكثير** **اي** **ما** **لا** **تقولون** **توقير** **الله** **من** **عبد**  
**فلا** **تعبد** **ونمط** **الرجاء** **ولا** **استعاذون** **من** **عبد** **والاطول** **جميع** **طوره** **كقوله** **بمعني**  
**المزاي** **وقد** **خلقكم** **مرات** **او** **جعلكم** **اولا** **عناصرهم** **مر** **كيات** **لنعدي** **الاشنان** **ثم**  
**اخلاطهم** **نطقا** **م** **عقلا** **م** **مضغا** **م** **عظاما** **وحوثا** **م** **انما** **خلقكم** **اخر** **ولا** **اي**  
**تختلف** **الفاسلتين** **في** **الوزن** **قال** **كان** **ما** **في** **احدي** **القرينتين** **من** **الالفاظ**  
**القرينتين** **سوي** **الفاصلة** **فان** **استراط** **المائلة** **فيما** **مذكور** **قيل** **فلا** **معني** **لوزن**  
**في** **هذا** **الاستراط** **فا** **حفظه** **فانه** **سينفك** **او** **كان** **الرئيس** **م** **بافسلة**  
**اي** **يقال** **ما** **في** **احدي** **القرينتين** **او** **الزوا** **لا** **يصح** **رجع** **الضمير** **الي** **ما** **في** **احدي** **القرينتين**  
**كافي** **الشرح** **فأعرفه** **من** **القرينة** **الاخرى** **في** **الوزن** **والنقطة** **مجازا** **عن** **التوافق**  
**في** **الحرف** **الاخير** **فتر** **يتبع** **نقل** **من** **التخلية** **او** **النشاط** **والمنا** **سبة** **طاهرة** **نحو**  
**نوا** **يطيع** **اي** **يعمل** **يقال** **طبع** **السيف** **والدرهم** **ولجوه** **من** **الطين** **عمل** **سا**  
**الاجماع** **المراد** **به** **الكلمات** **المعقبات** **نحو** **احمر** **جمع** **جوه** **وهو** **كل** **نحو** **يستخرج**  
**منه** **يتبع** **به** **واما** **قوله** **اي** **لظنه** **اضافة** **المشبه** **به** **الي** **المشبه** **وافراد** **اللفظ**  
**في** **موسع** **ارادة** **المتعدد** **لكونه** **في** **الاصول** **مصدرة** **بغير** **يدق** **الاجماع** **جمع** **مع**  
**وهو** **ان** **كان** **مصدرا** **اي** **بمعني** **افراد** **مع** **ارادة** **المتعدد** **قال** **الله** **تعالى** **فتم** **الله**  
**على** **قديم** **وعلى** **معهم** **وعلى** **ابصارهم** **انه** **لا** **يجب** **الاجماع** **جمعه** **بروا** **وغير** **عظم**



افزاده بكونه مصدر وبعين المثال في التصحيح فجميع ما في القرينة الاولى مما  
 مقابل في الثانية يوافق تقابله في الوزن والتقفية واما في قوله لا يقابل شي من  
 الثانية ولم يبدل الاسماع بالتمع او الزواجر بالزجر كان مثالا لموافقة الاكثر  
 وللهو له خصيص المثال للاكثر لم يذكر له مثالا **والاقتوا** راي وان لم يكن  
 جميع ما في احدي القرينتين مثله ما يقابله من الاخرى لعدم كون ذكر الكلمات  
 فيما على خط واحد كمن صوفه وصفه في قوله تعالى فيما سرر من فوعة وفعل  
 وفاعول ومفعول في حصد الناطق والضايت على ما شاهد من الامثلة مثله  
 اما اعطيناك الكوثر فصل الربك والخر وما بينهما ان يكون لكن يكون جميعه  
 او اكثره مخالفا لما يقابله من الاخر في الوزن والتقفية جميعا وجعل الشارح  
 المحقق **قوله فيما سرر من فوعة واكواب موضوعه** مثاله ويجه عليه  
 ان هناك ليس الاكثر ولا الجميع مخالفا بل الخالف والموافق متساويان  
 او كلمة فيها كلمة فهو في مثال التصحيح وقد انكشف لك الجواب عنه بما  
 وعدنا لك نفقة فاعرف مواضع التمع فهو مثال لما خالف فيه جميع ما في  
 احدي القرينتين ما يقابله من الاخرى **نعم** هناك قم اخر لم يعرضه  
 وهو ان يكون الخالف والموافق متساويين وثالثهما بل زائعا المختلفان  
 في الوزن فقط نحو والمرسلات غرافا فالعاصفات غصفا وخامسها المختلفان  
 في التقفية فقط نحو وحصل الناطق اي المال الظاهر والعصاة اي الما  
 الخفي وهذان الحامدان **قالت** ان الاشير من شرايط حسن الاستقار  
 ان تكون كل واحدة من القرينتين دالة على معنى والالكان تطويلا كقول  
 الضابي المقد لله الذي لا تدركه الاعين لحاظنا ولا تحده الالسن بالفاظنا  
 ولا تخلفه العصور بمرورها ولا تندمه الدهور بمرورها والصلاة على من  
 يربكفراشرا الاطسه وحماه ولا رثما الازاله وعفاه اذ لا فرق بين عدم  
 اخلاقه مرور العصور وعدم اهرام كوزر الدهور ولا بين محو الاثر وعفوه  
 الرتم هذا في الملازمة المستفادة من قوله والا لكان تطويلا بحث الجواز ان  
 يكون دافع الى التكرار فيكون اطنابا وانه لذلك لم يلتفت اليه المصنفين  
**فيل احسن التبع ما لتساوت قرائنه** في كون الجمع المطرف او المتوازي المتساوي  
 القرائن احسن من التصحيح المتساوي القرائن نظرا وانه ارشد ان احسن  
 التبع باعتبار تساوي القرائن وقفاتا ما تساوت قرائنه **قوله** في يدره  
**مضوء** اي لا تقول له اي مثنى غصانه من كثرة حمله **وطول** هو شجر موزن

مضوء

**مضوء** ضد حمله من اسفله الى اعلاه **وطول** ممدود منبسط لا يتقلص لا  
 يتعاون وبعد فيه نظرا لان من موجبات حسن الجمع قصر قرائنه **قالت** ابن  
 الاثير واحسن الجمع ما كان قصيرا وهو ما يكون من لفظين في عشرة وما  
 زاد تطويل ونمايته من خمسة عشر لفظا ومن التطويل ما يقرب من القصين  
 بان يكون تاليقه من احدي عشر الى اثني عشر واحسن القصين ما كان في لفظين  
 فلا يصح ترجيح المتساوي القرائن على متفاوتا مطلقا الجواز ان يكون المتساوي  
 من الجمع التطويل والمتفاوت من القصير والتحقيق ان كان التصحيح والقصر  
 والتساوي من موجبات الحسن فكلا اجمع فيه جهات الحسن او كثر  
 فيه فهو احسن وكما انفرد فيه جهة حسن فهو احسن من خروجه **ثم ما**  
**طالت قريته الثانية** منه بكلمة ثم على كثرة رجحان التساوي على التفاوت  
 والمتراد بالطول الطول المعنوي بالنسبة الى القرينة الاخرى كالاخي  
 والمتراد بالطول الطول المعنوي بالنسبة الى القرينة الاخرى كالاخي  
**هو** ونقط **ماضيل** ما جعل اي التوسل **وما غوي او قرينة الثالثة**  
 بشرط ان لا يريد على الثانية والا ولي عا كثيرا فان الاولين مجتسان  
 في عدة واحدة صرح بن الاشير **قالت** المصنف وقد اجتمعا اي طول الثا  
 والثالثة في قوله تعالى والعصران الانسان لغير خسر الا الذين اسوا وعملوا  
 الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر هذا افتاتل **قوله** فغلو  
**ثم** **الجمع** سلك اي ادخلوه **قالت** ان **قوله** من الاشير **قريته** اخرى **مفعول**  
 ثان للاخيل والا ول قريته تاب من الفاعل **قصر** **قريته** كثيرا وفيه رد على ابن  
 الاثير من وجهين حين جعل قصرا الثانية مطلقا غنيا فاحشا بتقييد القصر  
 بالكثرة ويعتبر العيب الفاحش الى كفي الحسن **والاجماع** **مبينة** **للمكون**  
**الاعجز** اي بنا التبع على سكون الحرف الاخر من الفاصلة ام الغرض  
 من التبع وهو الازدواج لا يحصل الا بالبناء على السكون وذلك السكون  
 اعم من ان يكون في الفاصلة من اصل وضعها كما في دعائنه امرؤه ماضلا  
 ماضيا او يحصل بالوقف ولذا قال مبينة على السكون ولم يقل مبينة على الوقف  
 ولا ينبغي ان يدب عليك لانه لو لم يقف على الفاصلتين المختلفتين لاعتبرت  
 لا يخرج الكلام به عن التبع لصدق تعريف التبع عليه وهو توالي الفاصلتين  
 على حرف واما يفتي الغرض منه فما وقع في بيان الشارح من ان لواعتبت  
 المكون لكان التبع مسامحة وواضح بانه عبارة الايضاح انه يفوت غرض التبع



لم يزل ما أبعد ما فات وما أقرب ما هو **فان** لان ما فات وان كان عن قريب  
 فلا يمكن ان يدرك وما هو ان يدرك فان بعد وكذا قال خير القليل انما  
 والساعة كذا تين واسار الى اصبعيه المباركتين السبابة والوسطى هذا  
 بعد خلافت فات في الحركة يمكن تحصيل عزها **بالحج بالوقف لا يقال**  
 يمنع من التكون النقا الشاكتين على غير ذلك **لانا نقول** هو مقتضى الوقت  
 كما عرفت في موضعه **ولا يقال في القرآن الجمع بل يقال** فواصل فيه بحث اذا  
 يعني الفواصل فائدة الجمع لانها اعم من الجمع والاعم لا يفيد معنى الجمع  
 الا ان يتكلف ويقال انه اراد ان يقال فواصل متوافقة في الامكان **قال**  
 الشارح المحقق وهذا مستعير بان الجمع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذا  
 يقال الفواصل اذ لها يريد ان قوله فواصل يدل على ان المراد بالجمع  
 في قوله **ولا يقال في القرآن الجمع** هو الكلمة الاخيرة اذ يقال الفواصل الكفا  
 يعني ان تطلق الفاصلة الاعلى المعنى المصدرى حتى يجمد الجمع المذكور  
 تقابلها معناها المصدرى في كل وجه منع اطلاق الجمع على القرآن انما  
 في الاصل حديث الحام وقيل عدم الاذن الشرعي **ورده** الشارح الثاني بان  
 اطلاق الامة على القراءة واجزائه ليس توفيقا انما التوفيق اسم الله تعالى  
 ويمكن تصحيحه بانه اراد هذا القائل ان اطلاق الامة هو لما يليق به  
 تعالى لا يفيض الا بالاذن الشرعي كاطلاق يد الله وامثاله **وبل الجمع غير صحيح**  
**بالقول بل جري في النظم ايضا ومثاله** بن النظم قول ابي تمام **جدي به زندي وار**  
**به زندي** ثوري كوفي معناه كنز ماله كاشري **وقاض به زندي** بالكر لما قبله  
 في الاصل كذا ذكر الشارح في المختصر وفي القاموس الممد بالفتح ويجوز ك  
 وكتاب الما القليل لامادة له في الدون ايضا جعله بالفتح ومثله الضاح  
**واوري به زندي** وري الزند كوفي وولي وزنا وزنه خرجت ناره  
 واوريته ووريته واستوريته فغني واوري به زندي انه خرجت ناره  
 لمجي افعل بمعنى فعل **وقال** الشارح المهر للصدور اي صار ذا وري  
 وهو ايضا قول بالقياس اذ لم يثبت في كتب اللغة اوري بمعنى الصدورة ولكن  
 ان جعله بمعنى الاخراج اي به اخرج زندي ناره من مفسد ومهم من  
 صفه وجعله متكل مضارع الافعال والزوايه وظاهر الرواية خلافة  
 وضما بهم لنصر الممدوح المذكور في البيت السابق وهو قوله  
 . سامد نصر اما حييت . اي مادمت حيا وانني لاعلم

ان قد عمد نصر من الممد **ومن الجمع على هذا القول** يعني القول بعدم الاختصاص  
**ما يسمى بالتشطير** تعريف الجمع على ما سبق يصدق على التشطير لان التشطير توافق  
 الفاصلتين من التثنية على حرف واحد اذ كل بعض من المصدرع نثر فلا اختصاص  
 للتشطير من جعل الجمع في الشر ايضا ولولم يجر الجمع في الشر اصلا عندنا  
 هذا التعريف كان تعريفا غلّا **وهو جعل كل من يجري البيت بحجة اي**  
 كلاما معني على ما عرفت في معنى لفظ الجمع فلاحاجة الى تقدير الكلام مستحي فاحجة  
 او جعل البيت في اطلاق ام المزمع على الكل على ما في الشرح على ان الجمع المتعدي  
 الذي يلقب به الجمع لم يعرف **مخالفة لاختصاصه** اي مثلنا واطلاق التثنية على  
 المثل شيع في اللغة قال الله تعالى كلما دخلت امة لغت اختبا **كقوله** اي لينة  
 تمام مدح المعتصم بالله حين فتح غوريته بفتح الاول وتشديد الثاني وضوحا  
 وتشديد الثاني ببلاد الروم **بغير معتصم بالله** يجوز ان يراد به الممدوح  
 فيكون استعمال العبد وحيد يجل يقيم به على البذل موصوفا بانه بعد  
 من الاوقاف **مستقيم لله من نصيب في الله من نصيب** اي مستطير ثوابه فقوله تدبير  
 مستد اجزم في البيت الثالث .  
 . لم يزل قوما ولم ينزل اليه بلد . الاتقدمه جيلش من الرعب .  
 ومن الجمع على هذا القول ايضا ما يسمى بالتدريج وهو جعل البيت بتساميه  
 بحجة فيكون كل مصدرع قونية وفتر جعل العرض وهو المصراع الثاني  
 ولا نه لم يعرض له المصنف هنا وخص التعريض بالتشطير لان ظاهر تعريفه  
 الجمع لا يوجب اختصاصه بالقول بجريان الجمع في النظم فاحتاج الى التنبية  
 على الاختصاص وعلى عدم الوثوق بظاهر التعريف بخلاف التصريح فانه ظاهر  
 الاختصاص وذكر الشارح المحقق للتصريح تقييما وتفصيلا حسنة في هذا الباب  
 تلويلا وتركه توجيها وتحصيلا ومنه **الموازنة وهو تساوي الفاصلتين**  
 اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او المصراعين في الوزن **دون التقفية** حتي  
 لو تساويا في التقفية ايضا لخرجا من الموازنة الى الجمع فغير متباين ولا يلتصق  
 الى جعل دون التقفية بمعنى اشتراط بعضي اشتراط التساوي في التقفية  
 ايضا لانه خلاف الظاهر ولا يلتصق اليه سيما في مقام التعريف بالممدوح اليه  
 ذاع **قال** ابن الاثير في المثل الثاني اننا تساوي الفاصلتين في الوزن في  
 الحرف ايضا كما في الجمع فكل جمع موازنه وليس كل موازنه جمعا فعلى هذا تكون  
 الموازنة اعم من هذا اما نقل الشارح المحقق كلامه في الشرح لكونه بعض الجمع







والشديد والاعنان ايضا لما ان المتكلم شدة على نفسه وواقفه في المعنى اي  
المشقة **وهو ان يبيّن حرف الروي** فترابنه حرف يبيّن عليه القصيدة وتنب  
اليه فيقال قصيدة لانيه او نونية هذا ولا يحضر القصيدة بل حقيقة في كل شعر  
والا في يبيّن عليه الشعر يقال ماروي اي كئي مرفوعا لشعر يروي عنه عند  
النايف والتركيب او المتكلم به يروي عنه عن التكلم وهذا الذي يروي  
الشاعر لان البيت يروي عنه لانه لا يظهر لا يروي عنه البيت عند الا ان  
يتكلم ويقال يروي عن الاستدلال وهو الوجه في التسمية وانما جعله من روي  
البعير بمعنى شدة عليه الروي اكسرا الزا وهو الحبل الذي يجمع به الاحياء  
او من روي الحبل اي قتله لان القتل يجمع بين قوي الحبل اي طاقاته كما ان الروي  
يجمع بين الايات كما قال الشاعر فكلف لانه لم يثبت الروي فيه بمنزلة المعين  
فيصاح ان يقال هذا ام مصنوع في الفن بهذا العمل والقول بصنعه  
مع وجوه في اللغة تكلف لادها ب اليه ولذا انما يمكن ان يقال انه من روي  
الحديث لانه يروي كل بيت عنده حال اخر الايات او من الروية لان الشاعر  
يتفكر او لا يجمع كلات فيه روي الايات او من الروية لان ثم يقدم على نظم  
الايات **او في معناه** عطف على حرف الروي **من القاصلة** وجعلنا الشاعر  
من اطلاق اسم الكل على الجزء هذا افاضل من بيانية كابتداء من لسانه ولو  
جعلت تعيضية فلا حاجة اليه في من التكلفين **ما ليس لان في الجمع** هو اقل  
يجي ولا يخفى انه لو جي من في بيتين من شي من ابيات القصيدة ولم يلزم ليس  
لزم ما لا يلزم فالصحيح انه يلزم بدل قوله جي الا ان يقال قصد بالمصراع  
الاستعداد العرفي قائله والمزاد بالجمع الكلام المنفي سواء كان شجعا  
او شحرا وقد صد المعنى غير من فلا يرد انه كان ينبغي ان يقول ما ليس  
بلازم لوجعل القاصدين او القافيتين يجمعين ففهم ان تحتين الشعر  
ليس لا لزوم ما لا يلزم فيه لوجعله يجمع بل لا لزوم ما ليس في الشعر ولهذا  
ففسدوا بان يلزم المتكلم في الجمع والتعقيد ما ليس بلازم من جي حركة  
مخصوصة او حرف بعينه او اكثر على ما نقله في الشرح في اخر هذا البيت  
**فان قلت** قد مر في بحث الارصاد استعمال الروي بمعنى الذي ينبغي عليه  
او اخر الايات او الفقر فلا حاجة اليه قوله ما في معناه من القاصلة **قلت**  
لان ما يعني يجوز ان يكون عليه في هذا التعريف **والقول** ان لزوم ما لا يلزم  
يتحقق في بيت اذ كان قافية المصراع الاول كقافية المصراع الثاني كما

قال الشاعر المراد ان يحذف في بيتين او اكثر او قريتين او اكثر محذوف  
بح **عروفا** اليتم **فلا تروا** **انا النائل** **فلا تروا** لما في معنى الروي  
قد مر لانه اخرج الى التوضيح او لان يقال ان المثال الممثل به في الجملة او لكونه  
قرا نائلا او امثلة الروي جي قبلنا بالنا المفتوح في القاصدين وفي من الفتحة  
والجاء لا تلزم في الجمع لتحقيق الجمع بين تظفرو تحروين تنصرون وتفسر قاص  
الله تعالى اقربت الساعة وانشق القبر وان يروا اليه يعرفوا ويقولوا يحترقون  
**عروفا** **شاكرا** **عرا** **مذوذة** **ان راح** **بني** وفي شكر عمر ولقايه المنية  
لطيفة وهي ان لا يبق صون الكناية بحملة على شكر عمر والبقا **اياوي** بدل الاشتغال  
من عمر ولو جعل بدل الكل بالغة في اياوي عمرو كان عين الاياوي الموصوفة  
لكان لطيفا **لم** **من** اي لم تنقطع عنه والمن في اصل اللغة قطع الحبل في شئ  
المن اشعار باننا في الاتصال كالحبال او لم تنقطع قبل **وان هي هلت** بحمدك  
الوصل بالشكر اي ساسلك وان هي عظيمة وشكر عظيم النعم شكلا جدا وفيه  
شي وهو فرض عدم خلالة اياوي المذووح والوصل لعدم القطع او عدم الملاحظة  
او عدم الاعطال احد من قيل وفيه ايضا وصية الغرض المذكورة الا في الاخفاء  
الاخر لان حسنات راحته اليه اياوي اعطيت قبل فلما بالغ في اياه عمرو كان  
سندل عنها فاجاب بقوله **فني** هو في اي شباب انصف بهذه الصفات  
الكريمة واجتماعها مع الشباب اعزب او محي كرم فان الغني بما **هذا**  
المعنى **عروفا** **من** **ممنوع** **الفني** ضد الفقر اي لا يحجب ماله عن صدقه  
او لا يحجب الغني ويكبر عنه فعلى الثاني الاضافة مغنوية اي ينتفع بصدقه  
عن مال كمال الامتناع **ولا يظهر** اسم فاعل على ما هو المشهور والاشبه بالحجوب  
جعله اسم مفعول مضافا اليه مرفوعه الذي هو **الشكوي** **اه** **العل** **زلت**  
اي زلت به يقال في الكاية من نزول الشعر وامتحان المرء زلت به القدم وزلت  
به النعل اي لا يظهر الشكوي اه انزل به البلا بل يصير بالمعنى ان الصديق يتبع  
بمنافعه ولا يتصور مضار اصلا حتى لا يحزن بنا لانه يخفيها ولا يظهرها  
ولكن ان جعل اه الفت زلت عبارة عن حال الصديق معنى زلت النعل  
بالصديق واستل الصديق اي لا يظهر الشكوي عن الابتلاء باصلاح حاله  
فمثل النعل في وضع وباله والابح تقيمه ولو جعل يظهر الشكوي في صيغة  
المفعول وزلت النعل للصديق يعني لا يظهر الصديق شكواه عنده عند  
ابتلائه لعدم الحاجة لانه لكان لرافاة حال صديقه لا يوجب الصديق في اظهار







أحدهما القول في الشرفات الشعرية وما يتصل به الثاني القول في الاستدلال  
والخصيص والانتها فقد بناهما فصلين ختاما لهذا الباب هذا الكلام المصنف  
مع بعض تفصيل له لا بد منه ووجهه من أن المصنف قسم الفن  
الثالث بذكر هذه الأشياء التي وصفها بان بعض المصنفين بذكرها في علم  
البدع وبأنه لا بأس بذكرها وعقد لنا خاتمة وفضلا فعلم بذلك أن الخاتمة  
الفن الثالث وليس خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كما تقدمت هذا  
لأنه **وحيث نقول** الظاهر من خاتمة الكتاب فيها التبيين للحال أنه كالمقدمة  
من آخر الكتاب الظاهر من تمهيد المقدمة في آخر الفنون لذكر الخاتمة في الألفاظ  
أنه كالفنون الثلاثة حيث ذكر في آخر المقدمة تمهيد المذكور في قوله خاتمة  
بها الكتاب دون أن يقول ختاما بها الفن دون أن يقول ختاما بها الفن  
الثالث وأصح في كون الخاتمة من الكتاب وصوحا أما وكثير في وصف الأشياء  
بان بعض المصنفين بذكرها في علم البدع ولا لعل على بناءه في كتابه لأنه  
ليس راضيا بما فعلوا وله في وصفها بأنه لا بأس بذكرها لأن المراد أنه  
لا بأس بذكرها لا بأس بذكرها كما في علم البدع وعان لا بأس شاعت فيها تركه أو لم  
تعمل منه **ان عدم** أي إذا ما في علم البدع أو لم يأتها في الكتاب لا سيما لما في  
الناقد ينبغي أن لا يكون في البدع على أن يباحث الشرفات الشعرية من قولنا  
وردها وكذا حسن الاستدلال أو التخصيص والانتها قد يكون الاشتغال على أحد  
البلاغيتين وقد يكون الاشتغال على المحسنات البديعية فلا اختصاص في هذا  
بين دون فن هي تكمل للثلاثة ويتعلق بها تعلق اللغز بالناقد وهذا  
وفي قول الشاعر عقد لنا خاتمة وفضلا ما أخذ لأنه يدل على أن الفصل خارج  
عن الخاتمة مع أن الفصل دخل فيها على ما صرح به الشاعر نفسه في بيان  
الفصل **في الشرفات** بفتح الراء جمع شرفة كقصره أو سوقه وكلفها أيضا  
أمران من التوقد والشفقة كما يجري في الشعر وهو أكثر ما يقع ولذا وصفه  
**الشعرية** يجري في غير الشعر أيضا ولعله دخل تحت قوله **وما يتصل بها**  
وتبين أنه قال فيما بعد وما يتصل بهذا القول في الاقتباس والتفنيد  
والحل والتمثيل ولم يقل وما يتصل بهذا **وهذه** أي ذلك المذكور  
من الشرفات الشعرية وما يتصل بها وتفسيره ذلك القول في الاستدلال  
والتخلص والانتها هو الذي جعلناه مقترنا من الشاعر بان الفصل من الخاتمة  
**اتفاق القائلين** لفظ الجمع المراد به ما فوق الواحد وبلفظ النفسه الكفا

بأخذ

بأخذ ما يقع **بأن في الغرض على الغوم** أي متملا على الغوم أو بنا على عموم الغرض  
وتنوله للمبالغة غير مختص ببلد دون بلد كالمصنف **الحاجة** كخلاقة **والخاتمة**  
وختن الوجه واليه أي الحسن مطلقا **البدع** بفتح الدال أو كثرها على أن  
يكون صيغة أمر فيجد الإيجاب فيحسن قائله مع قوله والأجازان يدعي فيه التيقن  
والزخامة أو بعضها خبرا فحول على وجوب عدم العدلان مطلقا الغوم مفعول  
للا وجوب أو بقرينة المقابلة **سرقه** ولا استعانة ولا اخذوا نحو ذلك ممكنا  
يؤدي هذا المعنى **لقد ورد** أي لقد ورد هذا الغرض العام في المعقول **والقائل**  
ويترك فيه التخصيص والأجم والنوع **ولأن** في وجه الدلالة على الغرض  
كالشبهة والمجاز والحكاية المشار إليها بقوله **وكذلك هيأت تدل على الصفات**  
**لاختصاصها** أي تلك الصفات من الأولى بنا هي أي الصفقة له ولا يخفى أن الرقة  
في وجه الدلالة كما تكون باعتبار طرف الدلالة المتفاوتة في الوضوح ولما تكون  
باعتبار المحسنات البديعية أيضا **وصف الجواد** أي النجى والنجية **التكامل**  
**عند** أي تتلألأ الوجه وهو كتمللك التحاب تلاقى **وزود العفاة** جمع عاف وهو  
الضيف وطالب الفضل والرزق والكل حسن في هذا المقام **وكي وصف**  
**البحر** كالبؤس كالدخول حيدة التمدل وجعله كالقبول بعيد عن القبول  
وقوله **مع سبعة ذات اليد** قيد التمدل والبؤس يقال تتلألأ الجواد لا يكون  
مع قلة ذات اليد عند وزود الشئ والبؤس مع قلة ذات اليد عند وزود  
القنا والبؤس ليس من خواص البحر وذات اليد المال سمي ذات اليد لأن اليد  
تعمل معه لا يفعل بدونه فكانه بمنزلة اليد بالعطاء والامساك واليد مملوك  
له **فان اشتد** **النار** في معرفته أي معرفته وجه الدلالة على الغرض **لاستقراره**  
فيما أي في القول والعادات **كشبهته** **الحجاج** بالاسد والجواد **بالبحر** فهو كالأ  
أي كالتفاق الأول في أنه لا يعد سرقه ولا يخفى أن ما يتصل بالشفقة من الحدا  
والعقد أيضا لذلك فان الليل إنما يضيء جلا إذا كان لما في الشعر اختصاص الشعر  
وكذا العقد إنما يضيء إذا كان لما في النثر اختصاص النثر **والأقارب**  
الشاعر أي وإن لم يترك الشاعر في معرفته ولم يصل إليه كل أحد لكونه **مسا**  
لا يقال إلا بفكر وهذا التفسير على طبق تفصيل الإيضاح ويجه على أن  
في اتفاق القائلين في الغرض العام وهو مما أجاز أن يدعي فيه السبق والإ  
فلكه ترك لانساق الذهن إليه بالمقايضة وعبارة الممن تصلح لما لا يقتضيه  
بناءه عن إيفائه وهو أن يجعل لا يفلح للامرئ الذي رده الحال بينهما وهو أن يكون



الغرض غاما او وجه الدلالة غاما فعني قوله والا وان لم يكن احدا الامر في ذلك  
 بان يكون الغرض خاصا او وجه الدلالة خاصا او كلاهما لذلك ولا خلاف في  
 ان يقال اتفاق الغالبين ان كان في الغرض على وجه العموم كالوصف بالجماعة والخاص  
 وحسن الوجه المبني اوفي وجه الدلالة لذلك كوصف الجواد بالمتكبر عند وزود  
 العفاء والتخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فلا يبعد سرقته **والا جاز ان يبي**  
**فيه اي فيما ذكر من الغرض او وجه الدلالة الخاص** **الشق** يعني انه ان اتفق القيا  
 في الغرض او وجه الدلالة على العموم بعد سرقته ان كان تركيب العبارة المنطوق  
 او المستحقة او المربب فيها محسنة اي او عرفت في بيان اليه الا بغيره للفتا  
 ولا يخص عنه الابان يجعل وجه الدلالة على العموم يعني ان لا يكون في الدال  
 اختصاص باحدهما من كيث التركيب والنظم بوجه من الوجه وانما لم يقل  
 جاز ان يدعي فيه الاخذ لما سياتي ان الاخط ان يقال قال فلان كذا وقد  
 سبقه فلان اليه فقال كذا اعتنا بما بذلك فضيله الصدق واحكاما من  
 دعوي العمل والمغيب **والزيادة** يعني زيادة احدهما انما المستوفى ان  
 يامر زائدا على السابق ان لم ياتي المستوفى بزيادة مع المساواة **انقصا**  
 الفصل والزيادة للاول فلا ينبغي ان يتوهم ان الواو ان يقال كذا ان  
 يدعي فيه السبق والزيادة والاستواء **وهو اي** ما يترك الناس في معرفته  
 من وجه الدلالة او ما لا يترك الناس في معرفته من الغرض او وجه الدلالة  
**ضربان** احدهما خاص في نفسه **عريب** لا يقال الا بغيره **والاخر عام** **تصرف**  
**فيه بما اخرج من الاستدلال** **العزاية** كمر في باب التنبيه والاستدلال  
 من تقسيمها الى لغزب الخاص والمبتدل العاني اما مع البقا مع الاستدلال  
 او مع التصرف فيه مما يخرج من الاستدلال الى العزاية كما في الامثلة المذكورة  
**ثم فالأخذ والسرقة** عطف السرقة على الاخذ لتفسيره ان هذا المعنى علم  
 بالسرقة سرقة سابقا دون الاخذ والمقصود والتنبيه على تراه في الاخذ  
 والسرقة وهذا اولى من ان يتراد بالاحذ والسرقة المسمى بتدبير البيت  
 اذ لا موجب لترك اللفظ من الحقيقة الى المجاز **هو ان ظاهر** **ظاهر** **ظاهر** **ظاهر**  
 الظاهر غير الظاهر لانما تقتضيه النوع فلا جرة الى اعتبار الثقل  
**اما الظاهر** **هو ان ياخذ المعنى** **كله** **اما مع اللفظ** **كله** **او بعضه** **او وجه**  
 قوله او بعضه عطف على اللفظ وحده على قوله مع اللفظ قال في الايضاح واما  
 مع اللفظ كله او مع بعضه واما وحده هذا أقدم في تفصيل اقسام الظاهر

الامر

الظاهر فالظاهر او ما هو كسر سرقته قال كسر ولقد اقدم الظاهر على غير الظاهر  
**قال** الشارح المحقق فاذن الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان  
 يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه **والثاني** ان يؤخذ المعنى وحده والضرب  
 الاول قيمان لان الماخوذ مع المعنى من كل لفظ او بعضه اما تغيير النظم او بدونه  
 فممن عند اقسام والا وفي ان يقال والقيم الاول من الضرب الاول قيمان لان  
 تمام اللفظ الماخوذ مع المعنى انما مع نفس النظم او بدونه لان الا وفي **كما**  
 اشار اليها المصنف بقوله **فان اخذ اللفظ كله** **اي** اخر بقوله اخذ مشتق  
 من الاخذ الاصطلاح لان الاخذ اللغوي فلا يجزئ ان لا يذ من قيد معين غير  
 الضمين حتى يصح قوله فهو مذموم او التفرين اخذ اللفظ كله من غير تغيير النظم  
 وليس مذموم ويبيح ان يحد من اقسام الظاهر ما يؤخذ اللفظ وحده من غير  
 المعنى كما ان كان مشترك في قصد به الشارح المعنى الذي لم يقصد القائل  
 الاول فقط كما ان قال قائل ما كان ما كان وقصد مثل معنى شعري شعري  
 فقال الاخذ ما كان ما كان واذا انتما ما كان بحيث كان لم يكن من اصنعه  
**من تغيير النظم** **اي** لتأليفه واختار النظم على التركيب على حسب ما يقتضيه  
 الفصل الثاني في النطق كيف ما اتفق **فهو مذموم** **انه سرقة** **محصنة** **ابطال** **حق** **العقد**  
 لا لما ركب كيف ما اتفق **فهو مذموم** **انه سرقة** **محصنة** **ابطال** **حق** **العقد**  
 وكذب محض ليس له تاويل صديق كما يدل عليه اسما في المذكور ان بقوله  
**اي يبيح** **وهو في اللغة** **الابطال** **والاحالة** **وهي** **فيها** **ادعي** **في** **لغته** **كما**  
**كسر الله بن الزبير** **والا** **الرب** **ب** **الشاعر** **وهو** **غير** **عبد** **الله** **بن** **الزبير**  
 النحوي المشهور احد الاعلام في القاموس وهو القائل لعبد الله بن الزبير  
 لما حرمه لعن الله امة حملتني اليك فقال ان ورا لهما وفي الايضاح **الز**  
 مع اللام ويوافق القاموس **اه** **فعل** **يقول** **معنى** **بن** **اوس** **المرئي** **اذا** **ان**  
**لم تصف** **من** **الانصاف** **وهو** **العدل** **الحاكم** **اخو** **الصدافة** **او** **النسب** **وجد**  
**على طرف** **البحر** **ان** **كان** **يجعل** **من** **باب** **ضرب** **اي** **كان** **يبي** **عقله** **بعد** **ظلمك**  
 وقه اساق لي انه يصير مجنونا يظلمك ويميران بقي عقله **ويركب** **حد** **السي**  
 اي يرضي بان يقتل بالسياف ويركب ما هو بمنزلة القتل به **من** **ان** **تضيمه**  
 اي من اجل ضمك الي ظلمك من اجل كما في قوله الشاعر  
 من اجلك بالتي تيمت فليتي  
 وفي الشرح يدل على من ان تظلمه يجعل من البذل او المر بكن عن سرقة الشيف



اي على حدة على ما في الصحاح **رجل** اي مقعد سوي يقول الضم يقال رجل  
 من باب منع وهو لا يقدح في الرجل ما يعدل اليه كذا في الصراح والسعد  
 حيث على المد ان مع الاخوان والحب عن الغلظة معهم والام يبق صديق ولا يبر  
 وفيه تسليم على قوله تعالى ولو كنت فظا غليظ القلب لانقضوا من حولك مع زيادة  
 فبالغة **حكي** ان عبد الله دخل على معاوية فانشده هذين البيتين فعاك له  
 معاوية لقد شعرت بضم العين يعني يا ابا بكر يعني اخذت الشعر بعدي ولم  
 يفارق عند الله المجلس حتى دخلت فانشده فصيدته التي ولها  
 • لمرك ما اذري واني لا وجل • على اينا تعدد والمنية اوق  
 حتى اتمنا وفتنا هذا البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له  
 لم تخبرني انما لك فقال اللفظة والمعنى وبعد فهو اخي من الرضاة وانا  
 اخي بغيره والمقصود كالالاتحاد **وفي معناه** اي معنى تام بغيره النظم  
 في كونه مد مؤثرا وان ليس منه بل مما اخذ فيه بعض اللفظ فيكون اعان وشحا  
 او اخذ فيه المعنى وحده فيكون الانا وسلحا او في معناه في كونه من النسخ الانشا  
 او مطوقه او داخل فيه والمعنى قولنا في التعريف امام اللفظ واتام اللفظ  
 كله واتام اللفظ او مراده ان يبدل **بالكلمات** كلنا او بعضها ما مرادها  
 لكن الظاهر ان كونه مد مؤثرا اذ المريد التعليل للكلام حسن بجمع او موارنة  
 او زيادة فصاحة او سلاسة للشعر فان افاد فينبغي ان يرجع على الامتد  
 ويزيد ملكة قبول **فان** التارح كما يقال في قول المطنية  
 • وقع المكارم لا تزل بعينها • واقعد فانك انت الطاهر الكافي  
 • ذر الماثر لا تذهب لمطلبها • واحبب فانك انت الاكل اللابس  
**اقول** يقال رجل طاهر وطاهر حسن الحال في المطعم ورجل كاسر وكافينكون  
 المعنى انت وفي المنة نناية همتك الطعام والكاف لا بد لطلب المكارم من همة  
 عالية وكان المد لي جعل الطاهر امر فاعيل من طعمه كسمه الكافي اسم فاعيل من  
 كسبه يعني بسبه اي انت طالب النعم والثروة والمكارم لا تحصل لطلبها  
 مما وقع في بعض حواشي التارح انه قال اللابس من اللبس وهو الدافقيك  
 ما ليس بوشا اي ما اذ ذواقوا ووض ما ذكره لكان مثالا لتمثيل النظم للرافع  
 في الشرح انه قريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضافها في المعنى مع رعاية  
 النظم والترتيب كما يقال في قول حسان  
 • بيض الوجع كريمة احاسنهم • ثم النفوس من الطرار الاول

• سود الوجع لثمة احاسنهم • فطن الانوف من الطرار الاول  
 هذا احاسن ان القلب من الاخذ الغير الظاهر يجب ان يخص منه هذه الصفوة  
 من القلب **وان وقع مع تعبير لفظه** اي تظن اللفظ وصيرا كان لاخذ اللفظ  
 كله او اخذ بعض اللفظ **سمي** هذا الاخذ **اعان** لان صاحبه لا يخفى لثمة له نفسه  
 وينسبه الى نفسه علنا وتوقا له بانه لا ينكر ملكه لمخايرته للاول فهو غضب  
 ما لمخبر علانية **ومشحا** وهو في اللغة تغيير الصور الى ما دون منها سمي هذا  
 البتم باسم ما هو اكثر عينا من اضراده لان التوقه عيب فينا سب التسمية بما  
 اسد عينا فان كان الثاني **البلغ من الاول** الاول افضل من الاول ليتناول  
 الافضل المحسن بكري والاول المحسن واتي وجعل الاتبع شاملا اذ لا يخلو  
 تكلف **اختصاصه لفضيلة** لا يوجد في الاول وفيه ان الاختصاص بفضيلة كذا  
 لا يجب كون الثاني بالبلغ تام بفضل على الاول في الفضيلة لجواز ان يكون  
 اختصاص الاول **التمتدوح** اي الاخذ ممدوح كما يقتضيه السوق وفي  
 الشرح اي فالثاني ممدوح فادرك بحسن باعك الممدوح واحترام المعدل  
 دون الممدوح **كقول** فيه مسامحة والمثال اما اخذ سلا وقول سلا فالصحيح  
 كقول سلا كذا بعد قول **شارف** **الناس** اي خاف في الفصح راقب الله في  
 امن خاف لم يظفر **بحاجة** **وقاينا لطيفات** اي بطيئات الرزق فكانه اشارة  
 الى ما في الآية البركة يا ايها الناس كلوا من طيبات ما رزقناكم **الملك** اي الجري  
 الشجاع **الملك** اي المواظب على الامر الذي اغري به وقد اسمر المصنف على  
 هذه المسامحة في الامثلة ولا يبعد ان يقال التمثيل للامر من الذين وقع الاخذ  
 فيها اعني مجموع الماخوذ والمأخوذ منه فقوله كقول بشار مثلا في تقدير رايها  
 كقول بشار **وقول سلا** الحاسر للحا المجهمة سمي بالحاسر لانه باع مضطرا واستري بتمنه  
 ويوان شعرا ولانه حصلت له اموال فبذلها على باقي القاموس **راقب الناس**  
**ما تها** مفعول له وجعله تمييزا كما في الشرح يوجب كون المعنى تات بهمة  
 فيكون استناد اليه السبب ومع صحة حمل الكلام على الحقيقة لانه بصا الى  
 الحاز **وقاينا باللسان** **المسور** اي السديد الجزة روي عن ابي معاذ رواية  
 بشار انه قال انشد بشار قول سلا فقال ذهب والله ما بي فهو اخف منه  
 واعذب والله اكلت اليوم ولا شرب في الايضاح قول الآخر  
 • خلقتا في كل عين حاجب • بسم القنا والبيض عيشا وحاجبا  
 • وقول ابن نباتة بضم النون بعد



• خلقنا بطراف القنا في ظهورهم • هينوا لنا وقع السيف حواجب •  
فبيت ابن نباتة ابلغ باختصاصه بزيادة معني وهو الاشارة الى انهم هم حيث  
وقع الطعن والضرب على ظهورهم ومن الناس ولا يوجب ماء في فضل ابن نباتة  
لان في بيت الاخر نناية المبالغة في الجماعة حيث لم يقدر المختص مع المواجعة  
على منع ثمر القضا من اعينهم ووقع البغض عن حواجهم وتكرر الطعن والضرب  
على الاعين والحواجب في الظهور على خلاف ما هو المعتاد وانهم شاهدوا ما بينهم  
حين القدر لا شاهدوا حين الاقدام ايضا **وان كان الثاني دونه** اي دون  
الاختصاص الاول بفضل ترك التعليق لا يسيق الذهن اليه من التعليق  
الاول وفيه ما عرفت **فوق** اي الاخذ والثاني **مذموم** مردود واما جعله  
ما هو مذموم ثانيا وبادي النظر يقتضي ان يجعل ما هو ابعد من الدم ثانيا لانه  
اقرب الى المذبح نظرا لان لا يملك الامتوان وهو ان لا يبعد من الدم متوطئ  
بين المذموم والمذموم والمتوسط من حيث هو متوسط متأخر من الطرفين  
**ان قلت** اي تمام في مرتبة محمد بن حميد كروية وكان قد استشهد في بعض  
غزواته **هيئات** اي بعد المرمى فطالت المسافة بينا وبينه لانه وصل  
الى الجنة وكره بينهما وبين الدنيا الدينية واللفظ خبر والمعنى على الخبر انه ليس لنا  
رجاءا نتسلى به بعد فقال **لا يا في الزمان** ليستلي ومثل عدم اتيان  
الزمان بمثله بعلة طبيعته للزمان لا تتفك عنه وهو قوله **ان الزمان**  
**الجعل** وتبلغ فيه غاية التاكيد من ذكر ان واللام واسمية الجعلة وقد افاد  
الجعل به بطريق الاولى لانه اذا كان بجحلا بمثله فجعله به اولي وقد اشار  
بافادة استمدار جمل الزمان انه لم يات بمثله قبله وان الاتيان به كانت  
خارجا لعادته والشارح جعل ضمير هيئات انا للنسبتين المذكورتين قبله  
في البيت السابق وهو قوله •

• اني ما سر سب اذن مندي • من حيث ينظر الفتي ونبتل •  
**وانما** للاتياني الزمان بمثله يدل ما بعده فهو ايضا قبل المذكور لصورة  
الشعر والضرورة لا تركابه او تخصيص هذا النسبتين بالماضي ولا اختصاصه  
هذا **ان قلت** الشيخ عبد الفاهر في المتايل المسئلة قال الشيخ ابن علي الفارسي  
في البيت تقصير لان القوم في هذا المعنى المثل وان يقال هو امر وان  
لا يكون فاذا جعل سبب فقد جعله جمل الزمان به فقد اخل بالعرض وجوز  
وجود المثل ولم ينبغ من حيث هو بل من حيث جمل الزمان بان يجوز مثله وفيه

بحال ان يجوز المثل وان ياتي مثله لا يكون لا ياتي في انه يعز بل علة المثل  
وقلته تلايم جمل الزمان به **وقول** **ابن الطيب** **اعدي الزمان** يقال اعدي  
الامر جاوز غير اليه فالمعنى تجاوز **نجاه** **فتخا به** اي الزمان **ولقد يكون**  
**به ان زمان بجحلا** لا يخفى ان هذا المصراع مأخوذ من المصراع الثاني وان كان  
بغيره فوق بان انما تمام جعل الجمل متعلقا بمنه جري وانا الطيب بنفسه لان  
هذا المقدر من المعارف لا ياتي في الاخذ ولا يترط اي ذا بماخوذ والمأخوذ  
منه في المعنى من كل وجه لا يهمل البغض وان مصراع **ابن الطيب** خال عن التقصير  
الذي احته **ابن علي** في مصراع **ابن تمام** فلو لم تقصير لم يكن مصراع **ابن الطيب**  
دونه ومعنى البيت على ما ذكره ابن جني انه يعلم الزمان من تخا به فضا به واخرجه  
من الغدوم الى الوجود وكما كان الذي استفاد منه الجمل به على الدنيا واستبقاه  
لنفسه ورده ابن حورج **وقال** هذا الماويل فاسد وخرص بعيد لان تخا من لم يرد  
لا يوصف بالمعدوي فالمعنى انه اعدي تخا بعد وجوده الزمان فضا على **وقال**  
بوصال هذا وعلى التقديرين ففيه وصمة وضع المضارع مقام الماضي لانه  
قصد ان الزمان كان به بجحلا فعقد الى المضارع للوزن كما ذكره المصنف  
**وانا اقول** الاظهر ان المعنى انه اعدي الزمان تخا فضا به لعدوي واليا  
للتبعية وليست صيغة للثنا اي فضا بماخاه بسبب لعدوي ولقد يكون بعد  
ان مان به بجحلا اذ ليس بجاه اعد يترى الى الزمان فيصير تخا يخو به ثم ان  
قال المصنف انا لان ان المعنى على الماضي بل المعنى ان الزمان بمثله يكون بجحلا  
اذا فنبغي على وجه الدهر دونه بان الزمان لما عني به والتمها البذل للغير فقد  
خرج عن تحت تصرفه فلامعني الاخبار بانه لا يسمي بمثله لان هذا الاخبار انما يفيد  
في حق من يقدر على هلاكه واعترض على الدع بان الزمان لما عني به فقد خرج  
عن تحت تصرفه بالاتحاد لانه تحصيل الحاصل واما بالهلاك فباق فله ان يسمي  
به وان يجمل **واجاب** الشارح عن اعتراض المصنف بان احوال المحرك  
على هذا الايض لانه مع ذلك الجمل ايضا اذ من مصراع **ابن تمام** لا حياجه اليه  
قد يرخص ان لا تدل عليه قرينة على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه اخذ من  
فسر البيت والعلقة ضعيفة وقد عرفت في اثناس مصراع **ابن تمام** اشتماله على ما  
بفضله على مصراع **ابن الطيب** فاحفظه **وان كان الثاني** **سببه** اي مثله  
الاول **فابعد** اي فهو ابعد لان الثاني ابعد من الدم من الثاني من القم الثاني  
**ان قلت** هل ياتي القم الثاني بعد الدم كما هو قضية طبيعة الا بعد



قلت من الاقرب الى الذم والاعرف فيه ما اخذ فيه اللفظ كلمة غير بعيد  
نظرة **والفصل الاول لقول ابي تمام**

**لو كان من شاد المنيبة لم يجد** . الا الفراق على القوم **ولولا**  
حاراي نظري الي بنفسي ولم يعقد بسببه من ادم فاعل من الارباب يعني  
الطلب وامانة الي البينة يعني من لم يجد الاعراف على القوم **وقول ابي الطيب**  
**لو لمفارقة الاحباب ما وجدت** . لما المتنايا الى ارواحنا **سعد**

الصنعة في المتنايا وهو حال من المتنايا وهو اقرب من جسد خلا من شدة  
كما في الشرح ووجدت انما يعني العمل والمفعول الثاني قوله الى ارواحا قدم  
على المفعول الاول ولما يعني الاصابة وقوله الى ارواحا حال قدمت على  
صاحبها لتكارتها وقيل بها جمع لثبات اصيبت الي المتنايا وهي الحمة المشرقة  
على الحلق ويؤيد رواية المتنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض اللفاظ اعني  
المنية ومزاد في الفراق ومزاد في لم يجد ومزاد في القوم اعني الارواح وحكم  
الشارح بان اخذ المرادف ليس الا في الارواح واما الفراق والمنية والوجدان  
فمن اخذ بعض اللفاظ بعينه محل نظره ولا يعني ان بيت ابي الطيب اقصر حيث  
حصرا امتد المتنايا الى الارواح في دالة الفراق عليها بخلاف بيت ابي تمام  
فانه جعل الفراق دليلا على تقدير خوض المنية لا مطلقا وحيث افاد ان الموت  
مع الوصال اذ لا يستبدل الموت الاحوال الفراق **قال** الشارح وقوله فلو بعد  
من الذم اما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دالة على الترفه في اتفاق  
الوزن والقافية والافق مذكوم جدا **لقول ابي تمام** .

يقم الظن عندك والاماني . وان قلت ركابي في البلاد .  
وما سافرت في الافاق الا . ومن جدواك راجلتي وزاوي .

**وقول ابي الطيب**  
واني عنك بعد عدل عتاه . وقلبي عن وفايك غير عادي .  
محبك حينما تحت ركابي . وضعفك حيث كنت من البلاد .

هذا او فيه نظر لان الذمومة جدا مع الدلالة على الترفه مما لا ينبغي ان يحسن  
بذلك القوم ايضا مما اخذ فيه بعض اللفظ او كلمة مع تغيير النظم بل يجب ان يترك  
بينة وبين القوم الثاني ايضا بهذا القوم مع الدلالة على الترفه ايضا بعد  
من الذم من القوم الثاني فلا حاجة الي تغيير قوله فهو ابعد مما اذا لم يكن  
دلالة على الترفه والنظر انه ينبغي في هذا المقام حيث قال المصنف في

الاضح

الاضح في هذا المقام واعلم ان من هذا الضرب ما هو قبيح جدا وهو ما  
يبدل على الشدة باتفاق الوزن والقافية ايضا كقول ابي تمام اما اخر الايات  
المذكورة فمحملة ايضا قوله هذا الضرب على القوم الثالث من الملح والاعطية  
انه رام بهذا الضرب ضرب الملح من الترفه لان علة القوم مشتركة وهي الدلالة  
على الترفه ولما قنع من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والترفه شاع  
في الضرب الثاني منه وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال **وان اخذ المعنى وحده**  
وهي عطف على قوله وان اخذ اللفظ **ذلك الاخذ المتنايا الى ارواحا** **قال**  
الشارح من المرادف معصية فاصلة من المرادف اذ انزل ابتداء وجه  
التسمية ان يفسد عطف معني الغير ولا يتنصا بجعل الامام مفعولا من متنايا  
البحر لان المعطى اي اخذ اللفظ والمعنى من اللفظ الاول **قال** الشارح  
الشرح هو كسط الجلد عن الكاء واللفظ المعنى بمنزلة الجلد وكانه كسط من  
المعنى جلد او البسه جلد الغر هذا او البيع كالا المعنيين **وهي ثلاثة**  
**اقام** اي كذا ذلك المذكور من الاقام كذا يعني ممدوحا ومذمومنا وابعد  
من الذم كالترفه وفي الشارح فترد ذلك بمنزلة ما ينبغي ان يمان وما ذك ان الله مقام  
خفيف الاقام **اولها** اي اول الاقام وهو ما يكون ممدوحا لكون الثاني  
ابلق من الاول **لقول ابي تمام** فميزا كان الصنع اي الامتحان وهو مستدا  
ضخ الجيلة الشريفة ان **يحمل** **ان يكره** اي يبطو **تذكر** **في بعض**  
**المواضع** **ان يقول ابي الطيب** ومن الحزن سبتك اي تاجر عطاك **عني**  
**الصنع** **ان في المستعمل** **الجهام** بالفتح التحاب الذي لا مافيه كذا في الصحاح  
وفي القاموس اي تارق ماؤه يعني شاخريتي عطاك عني يدل على عطف نفعه لا التحاب  
الذي يبطي في شدة ان من كبر فنيب ابي الطيب مع استماله على زيادة بيان  
المقصود بضرب المثل بالتحاب يتضمن سببه بالتحاب الماطرة في كبرها فعه  
وفي احبا الموهوب له كاحبا التحاب الارض **واينما** اي فاني الاقام وهو ما يكون  
مذمومنا لكون الثاني دون الاول **كقول الجعدي** اي لمع **في المدي** في الصحاح  
المدي على فصيل لكن في القاموس كوشه هو مجلس القوم ما داموا فيه فان تفرق  
القوم فليس بمدي والسرير بعد الصحاح **لانه المصقول** **قلت** **تاسعة**  
**من تسمية** المصقول اي المحلق في الشرح فيه استعان بالكتابة حيث شبه الكلام  
بالتيف وانبت له الثاني وامضاله كاتبات الاطفا والكتابة وفيه ان اشبات  
بلغاني او الصفا له تخييل واخر ترشح او التخييل لا يكون الا واحدا والا



وجه انه شبه الكلام بالبرق الصافي عن الكدر وجعل تلك البرق طاهرا  
من شانه الذي كالسيف ومن وصف كمال الفصاحة وكون كلامه وايضا كون  
سيفه قاطعا ووصفه بالجمامة فليس فصل بيت البخري في مجزه استماله  
عن الاستقانة والخيالية كاذب المصنف في الايضاح وهو الشارح بل فيه  
تشبيهات دقيقة واستنباط لطيف ايضا **وقول ابي الطيب**  
**كان الستم في النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن خرسانا**  
في الشرح خرسان البحر قضبانها وخرصان الرماح استمالا واجدها خرس  
بالفم والكسر يعني لغزط نفي استوارماهم ونفاها كان الستم عند النطق  
هذا **واقول** في بيت البخري حيث جعل امثلة شبيهة بالستم على  
التشبيه المقبول لكن مع ذلك بيت البخري ابلغ لكونه مأثرا من المزايا  
وتأثيرها اي تلك الاقسام وهو ما يكون ابعده عن الكدم لكون الثاني مثل الاول  
**كقول الاعرابي** اما ما روي **يك** جذف نون في الجرم لكثرة استعمال **الكثر**  
**الفنيان** بالكسر جمع فتعني البيجي **ولكن كان ارجعهم ذراعا** الذراع  
بالكسر طرف المرفق الى طرف الاصبع الوسطى والساعد وقدرت فيه  
وزج الباع والذراع وزجهما اي سجي الباع قد رمد اليدين **وقول**  
**الجمع يمدح جعفر بن يحيى**  
**تروم الملوك مدي جعفر** ولا يصنعون كما تصنع  
**وليس** او سيم في المعنى ولكن معروفه اي احسانه او سم واما عن الظاهر  
**فنه ان يشابه المعنيان** اي معني الثالث ومعني البيت الثاني **كقول**  
**جرير فلا ينفك** على لفظ النبي من **ارب** على وزن فوسر وصفت الحاجة  
الحاهم بالفم والكسر جمع جلية بالكسر **سواء** **والجمامة** بالكسر وهي  
الفقرة والبسطة وما يلف على الراس ومجملها على الالين ابلغ وعلى الثالث  
او فوق بقوله **والخمار** بالكسر اي سوار كالم ونسا وهو قد روي بذلك  
القسونية باستعمال دو فبها على السواء **وقول ابي الطيب** في سيف الدولة  
يذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب له **ومنه في كفه منهم قناة كني في كفه**  
**منهم خضاب** فتعني خريد يدي الجمامة كتعني ابي الطيب منه ممن في  
كفه منهم قناة وكذا التعبير عن المارة بذات الخمار كني في كفه منهم خضاب  
لطهنة بدم الحشم وكذا احتمال اخر يخرج عن تشابه المعنيين وهو ان  
في كفه خضاب كملح بدم اذ ليس الخضاب الارينة وهذا الكذا وان يذكر

عن

على ضعفهم يكن لا بالسوية بين النساء وبينهم في الايضاح ولا يفرك من البيت  
المتشابهين ان يكون احدهما تشبيها والآخر مجازا او مجازا ولا اعتنا او غير  
ذلك فان الشاعر الخاذق اذا عمد الى المعنى الجليل واضطر احتمال في اخفائه  
فغير لفظه وعدل به عن وقوعه ووزنه وقافيته **ومنه** اي من غير الظاهر وهو  
**ان يتقلد ليل محفل امرؤ القيس** **يملوا** اي ثيابهم **واشركت** اي دخلت  
في سرور القيس **الذما** مثل ما كانت عليهم فعلم حال من الذما جعل **محفل**  
او غير مخلوطة بما يغربونما **كانهم لم يتكلموا** لان الذما المشرفة صارت بمنزلة  
ثياب لهم **وقول ابي الطيب** **يسر النجدة** هو من الدم ما كان من السواد عليه اي  
على لسف **فوقه** من **فقد** **كانما هو مخمد** لان الدم لم بمنزلة الغمد  
له **تقلد** بخبره ابي الطيب المعنى من القتل والجرح الى السيف واذ وقع هذا  
الفعل في المتشابهين زاده خضا في الاخضر **ومنه** اي من غير الظاهر **اد يكون**  
**معني الثاني مثل من معني الاول** **كقول جرير**  
**اذا غضبت عليك بنو سيم** **وتحدث الناس كلهم غصبا**  
لانهم يعرفون مقام الناس كلهم فحلم بمنزلة كل الناس **هكذا** اذ في الشارح  
كل المتبادر انهم تزلوا منزلة كل الناس في الغضب فيكون اخضر من قول  
اي واس من وجهين **وقول ابي واس** **كثيرا هودون حين غار على الفضل البرقي**  
لكثرة افضاله  
**واقول** **انام الحنذي** عند احتفال المجلس للجلسة  
**الجامع** على انك بن قدرة **قلت** **بمثل اليفق** بالواحد  
**اجتماع**  
**ليس من الله يستنكر** **ان يجمع العالم في واحد**  
معارفهم بطلاقة ولا يحجب ان التناوت الموجب بعدمه الظهور العموم  
والخصوص سواء كان الاول امتدادا لثبوت الحكم لكل خاص فالاثبات خاص من خواصه  
سقة محضة ظاهرا بخلاف خصوص الاول فانه لا يستلزم الحكم على الخاص الحكم  
على العام فليس فيه سقة محضة بل تشبه ان يكون فيه تدراك ما فات الاول  
وبهذا عرفت ان اخذ الثاني اخص من معني ثم الاول اخص في اخذ المعنى  
بغينه **ومنه** اي من غير الظاهر **الفتل** وهو ان يكون **معني الثاني يقين**  
**معني الاول** **كقول ابي شيص الحزاعي**  
**احب الملامة هو اكد كذبة** **حبنا لذكرك** **يا زمني القوم**



جميع لايم لطالب وطلب والامر للذمالان المنايب للطلبت على سبيل الحق  
للذم لانهم يحسون والمارة كل لايم لايقضيه المقام **وقول ابي الطيب احب**  
الاستفهام للانكار فهو في بعض الاحبة والنفي ارجع الى القول الذي قوله  
**واجب فيه ملامة** لا يدخل لتقديره بانا احب او ليجوز كون المضارع مثبت  
خالا بالاول والعندون او على سبيل البدوة واما يجوز البعضية الحال اذا  
كان مضارعا مثبتا مطلقا كما يشعر به كلام السارح فلم يغير عليه مع التخصيص  
واما جعل النفي للمجوع بجعل الاول للعطف فبعضه لا يوافق ما يحتمل اتفاقا  
جبه احتمالا ظاهرا وفي اختيار احبه على احبه التوزع من ذكر الاحبة ومميز وفيه  
في قوله واحبه فيه كضمان احبه لكن بتقدير مضاعف اي احب في حبه غلظت في  
هواك والى الحب المذكور في احبه معنى **ان الملامة فيه** اي في حبه على احبه  
الوجهين **من اعداياه** اي ممن يعادونه فكيف يجب الملاقاة مع اعداياه وفيه  
ان الملامة قد تكون من اجابته الذين لا يسيرون الذم لا بقايد عوي حبه او المراد  
باعدايه من يعاديه على ان يكون الاعداء اجمع عدة بمعنى المفعول وجب ان يصفوا  
المعنى عن ثبوت الدود وانما بين السبب في البينين على القيصين لان  
اللاحق في هذا النوع ان يبين السبب الا ان يكون ظاهرا كما في قول **اي تمام**  
**ونعمه متقف جدا** اخطى **على اذيتهم** نعم التماح  
**قوله جده** مفعول متقف **وقوله ابي الطيب**  
**والجملات عند تعامات** سقت قبله لسؤاله  
فان لا من التلذذ بسؤال التاليل والقائم لغوات العطاء قبل السؤال مثناه  
في غاية الكمال وهو ان يظهر من ان يخفي بدون ذكر الحال **ومن ان يوضح بعض**  
**المعنى ويضاف اليه ما يحسنه** فهو من اخذ الظاهر الذي الثاني فيه ابلغ  
**لقوله الافق** الاودي وهو في اللغة الواسع الفم وطول الاسنان بحيث  
خرجت من الشفتين **وعري الطير** جمع طائر ويقع على الواحد ومجتمعة طيور  
واظنار على النار اجمع اترجمني العلم اي مستعمله على اعلامنا متوقفة  
فوقنا فتكون الاعلام مظلمة بنا **اي عني** الواك ان وية مصدر يوراي  
العين اروي التي بعينه وهذا اذا كان قريبا **واما** اذا كان بعيدا فلا يري  
الا شبح لا يتميز عن العين **ثمة** مفعول له متعلق على نارنا لو تو قنا او  
اي بان متعلق بـ **ثمة** **ما را** اي سطم من الخوم من يتبلم لاعياها بـ **لك**  
فاناد نكر غلبتم على الحضم وقول **اي تمام** وقد ظلمات اي التي تليها الظلم

عقبات

**عقبات اعلامه** اي من كان عقبات في سرعة وضومنا اي الحضم واصطفا اذ  
للحضم **عقبات** **ظن** اي العقبات كالحرمات جمع عقاب **اي الدفاتر**  
باعتبار المشاركة على التمثيل **اقامت** اي عقبات الطير **اي ان** اي الاملا  
اعتقاد اعلى انما سطم الخوم القليل **حقا** **ما من الجيش** اي اقامت تحتلطة  
مع الجيش **الا انما** **تقاتل** **ان اقام** لم ينج اي لم يقصد شيئا من معنى قول **الا**  
**راي عين** وقوله **ثمة** **ان حصار** يكون الاخذ اخذ بعض لكن في عدم المسامحة  
بمعنى راي عين نظرا لانه عبارة عن القرب ويعيد التقليل ومادة كره السارح  
في دفعه من ان التقليل يجوز ان يكون مع البعد بان يكون الطير في السما  
حيث لا يري اظلاله **ثمة** **قوله** اقامت مع الرايات يفيد ان التقليل مع التما  
اه المتبادر من طلت القرب **لكن** **را** **اد** **اوتام** **ثمة** اي على الافواه او على البصر  
الماخوذ والاول موافق الايضاح **والثاني** لا يلام قوله ويضاف اليه بعض الحسنة  
بقوله **الا انما** **تقاتل** **بقوله** **اي الدفاتر** **اي** **اقامت** **مع الرايات** **حقا**  
**من الجيش** ولا يظهر وجه عديم ذكر الزيادة على الزيادة على الترتيب  
**وما** اي بالزيادات الاخيرة **يتم حسن** **الاول** اعني قوله **الا انما** **تقاتل**  
او ذكر اقامتها مع الرايات هو الذي يؤم مقابلة الى هذا الاستدراك  
وقيل المراد ان يترك الزيادة ان يتم حسن ولسف الابدال من بيت لبيد  
الطيب ولا يبعد عن الصواب ووافق مبان الكتاب ويكون مجازا قول السارح  
وهذه الزيادة حسنت قوله وان كان قد ترك بعض ما اتي به الافق وعلى نفسه  
الاول يكون مجازا قول الايضاح وبذلك يتم حسن قوله **الا انما** **تقاتل** **حقا**  
**قوله السارح** والتقدير الاول هو الموافق للايضاح وعلته التعويل على **ثمة**  
**ولا كره** **الافق** المذكور لغیر الظاهر **وحسنا** **مقبولة** قد بت سوادح  
على ان غير الظاهر لا يخص فيما ذكر وللعقل في استخراج نظائر لها بحال لكن وجه  
اذ تراج الاكثر خفي جدا ومنها اي من هذه الافق والصواب ان من هذه الافق  
وحسنا **بل** **ثمة** اي من السريعة لان حسن التصريف في كل مرة كذلك **ما يحسنه**  
**حسن** **التصرف** من قبيل **الاشباع** **الى** **جز** **الابتداء** **وكما** **كان** **اي** **كل** **نوع** **من** **هذه**  
**الافق** يكون **استدخا** كونه اخذ اكان اقرب **اي** **القبول** **اي** **الى** **نسابة**  
القبول والافق مفعول ويجوز ان نسابة القبول خرجت عن هذا البناء  
فتأمل **هذا** **اي** **هذا** الذي ذكرناه من اواسق احدثها وانباع الثاني  
وكونه مقبولا ومردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة او غير ذلك مما سبق فافرا



هذا بابا ويل المشار اليه بما ذكر فلاننا فاه بيت وبيننا التأكيد بقوله **كله**  
 انما يكون **اذا امر ان الكافي اخذ من الاول** بان يعلم انه كان يحفظ قوله الاول  
 حين نظم او بان يجبر هو من نفسه انه اخذ منه والا فلا يكون نحن منها اذا لا يصح  
 ادعاء السبق فضلا عما يترتب عليه وانما لا يصح ذلك الادعاء لحوار ان يكون  
 الاتفاق اي اتفاق القائلين من قبيل **قارده لظاير اي محببه على سبيلك**  
 الاتفاق من غير قصد اليه **الاخذ** فيأتيه من سداد الناس الذين يريدون  
 على من ينكر العلم بان سبقه غيره انه السارق بل يدعون على من خصه الله بفضله  
 انه سرقه من غيره مع انه لم يظهر هذا الفعل من غير صلاحه عن ان ينادى  
 اعين الرماح بن ابردين سريان الشاعر المنسوب الي امته وهي امه سواد وانه  
 الشد لنفسيه .  
 مفيد ومتلاف اذا انما سالت . **تملكه واقتراعترازا المبتداه**  
 فصيل ابن يذهب بك هذا الخطية فقال الان علمت اني سار واقتت  
 على قوله ولم اسمعه وتوارد الخاطر من ان يخصص في المعاني بحكم به  
 واحد ان كل واحد كان نوارده الشعر بعينه او بالكثر الفاظا فلهذا  
 ولا يخفى ان هذا الاحتياط فيما اذا المرئى كن خارجا للقاعدة اما من نسبة قصيدة  
 او ابياتا متعديده سبقه فيما غيره على نفسه فلا يقابل في الحكم بسبق غيره  
 عليه فاذ المرء قبل قاله فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا اليعتم  
 بذلك فضيلة الصديق وسئل من دعوى العلم بالحق ومن نسبة الغير اليه  
 النقص **ومما يتصل بهذا** اي بالسرقات الشعرية لا يتقصيه قوله خاصة  
 في السرقات الترمية لان تذكير القول في الاقتباس **والقصير والعقد والحل**  
**والفيل** وسنعرف وجه التسمية لكل في موضعه وفي قوله ومما يتصل انارة  
 اليه ان المتصل لا يخبر فيما ذكر بل ان تلحق به ما توقف لاستخراجه ووجه  
 الاتصال في نهاية الموضوع ولم يسم لكل سرقات ولم يسم اليه الترمية وغيره  
 لان هذه الصناعات مزية عن السرقة والتحال مال الغير لا يخفى **اما الاقتباس**  
 هو اخذ النثر او الاستفادة العلم ومناسبة كلا المعنيين بصفة الاقتباس  
 ظاهرة لان المتكلم اخذ من القرآن والحديث في كلامه ما هو بمنزلة جذوة نار يضي  
 كلامه واستفاد على البيان من احدهما **فانما يضمن الكلام** نزل ان او نظما  
**في من القرآن والحديث** امر منه ومن غير تغييرا يستلزم بقرينه قوله وله وفيه  
 التغيير ليسير فلا يرد لنا الى الله واجون انما ليس قرانا ولا حديثا مع ان يضمن

لا يلى

لا على انه منه بان يخلو عن النقل والرواية فلا يقال **قال الله او النبي كذا** وفي  
 القرآن والحديث كذا فهو اما من القرآن او الحديث وكل منهما اما في النثر او  
 النظر فالاول كقول الحريري **فلم يكن الا كالمصر وهو اقرب حتى تشدنا**  
 والثاني كقول الاخران **كنت اذ فعت اي عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصدت**  
**هتيل وان تبدلت يد اغيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل** والثالث **مثل قول**  
**الحريري قلنا شأهت الوجوه وفتحت الكع ومن يتوجع فان قوله شأهت الوجوه**  
**لنظر الحديث على ما دوي انه لما اشتد الحرب يوم حنين فاخذ النبي صلى الله عليه**  
**وسلم كفا من الخصى فربيه وجوه المشركين وقوات شأهت الوجوه اي فتحت بالضم**  
**من اجمع فقيض الحسن وقوت الحريري وتبع الكع على صيغة المجهول من فتحة**  
**الله اي بعدد عن الحز واللكم كفا للقيم والعبد الاحق والتابع مثل قول**  
**ابن قباد قال اي الحبيب .**  
**لي ان رقيبتي . سبي الخلق فدا ان**  
**من المذاراه وهي الحياكة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب .**  
**قلت وعني وجنك الجنة حفت بالمسكاره**  
 ولا بد لطالب الجنة من مشاق التكليف اي وعني ولا تمنعني من المعصية بل ان  
 فان وجنك الجنة فلا بد لها من المشاق فقله اخف بكذا اي جعلت محضه  
 باخثار ومما ينبغي ان يلحق بالاقسام تضمن الكلام شيئا من كلام عظماء الذين هم  
 تترك بهم وبكلامهم بعد الصحابة الكرام والتابعين ومن يتحرط في مثل هذا  
 التمام وليكن هنا متالوج به قوله ومما يتصل به كانهما عليه **وهي اية**  
 الاقسام **ضربان ما لم يقل فيه المعنيين من معناه الاصيل** بل استعمل في معناه  
 الاصيل وان تغير ما استعمل فيه هذا المفهوم بتغير يتبدل فترد بفرد كانه قد  
 من الامثلة الاربعة فان قوله فضة جميل استعمل في مفهومه اذا اريد فضة جميل  
 ظاهرا واما اذا اريد فامر يميز في فلان مفهوم امر يميز جميل واحد وان  
 ما صدق عليه امر يميز في القرآن امر يعقوب عليه السلام وفي الشعر امر يميز  
 وفيه نظرا لان اتحاد المفهوم في ضمير المتكلم لا يتم الا ان يكتب بقا اكثر الالفاظ  
 على مفهومه وهكذا اخف بالمكان فان المكان على مفهومه وكيف تغير العبد  
 وفتت بمعناه لكن التميز اليه وجه الحبيب يجعله بمنزلة الجنة **وحلافه** فالمرئى  
 فيه المعنيين من معناه الاصيل **لقوليه** اي قول ابن الرقيب  
**لي اخطات في مدحك . ما اخطات في مدح**



لقد ازلت حاجاتي . بوله غير ذي ذرع  
 اي حجاب لا تقع فيه وهو اقتباس من قوله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام  
 ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم والامراء به  
 وادلا ثبات فيه ولا ما ومن لطيف هذا النوع قول بعضهم في صريح الوجه  
 دخل الحمام فخلق رأسه .  
 مجرد الختام عن قشر لولي . والبس من ثوب الملائكة ملبوسا .  
 وقد جرد الموي لتزيين . فقلت لقد اوتيت سواك يا بوي .  
 ولا بأس بتغيير **يسير** في اللفظ **لوني** او **لوني** . فالقبيل لانه ايراد القرآن والحمد  
 لا على انه منه نعم لو اورد على انه منه لا يفسد التغيير واما التغيير الكثير فيجوز  
 عن كونه اقتباسا والتغيير الكثير كوضع المظلة موضع المظلة **كقوله** اي  
 قول بعض المغاربة .  
**قد كان خفت ان يكونا . انما لله راجعون**  
 فان اقران انا الله راجعون او بتدليل ما للفظ بلفظ يساوي مفهومه  
 كتدليل ما خلق له ما هو مخلوق له كقول القاصي منصور الهروي الاردي  
 ولو كانت الاطلاق محوي وراية . ولو كانت الارا لا تستعجب .  
 لا يصح كل الناس قد فهمهم هو . لان جمع الناس قد فهمهم ان .  
 ولكننا الاقدار كل مستند لما هو مخلوق له ومنعرب .  
 فانه مقتبس من قوله عليه الصلاة والسلام اعملوا فكل ميسر لما خلق له او وضع  
 راجع الى ما يساوي مفهومه مفهوم لفظ في مقتبس موضوعه كقول عمر الخيام  
 سبقت العالمين في المعالي . بضايك فكر وعقل همت .  
 ولا بحكمة نور الهدى في ليال المضلالة منطقت .  
 يريد الجاهلون ليظفروا . وبأبي الله الا ان يتم .  
 فان اصله يتم نور اي نور الله فوضعه موضع الضمير الراجع الى نور الهدى وهو  
 يساوي نور الله **والعلم** ان قوله في الاسئلة السابقة خفت بالمكان من قبل تغيير  
 الظاهر فانه وضع فيه ضمير لجهة موضعها في مقتبس **واما الضمير** **فان**  
**الشعر** يقال ضمته الانا الما اي جعلت الما فيه والضمير في العرف الضمير  
 احدهما ضمير الشعر **بنا** و**بنا** اي جعلت البيت بحيث لا يتم معناه الا بما يليه  
 ويخص الاول بالضمير الشعر والثاني بالضمير البيت كذا استفاد من  
 القانوس لكن المصنف صرح بضمير نادون البيت في قوله وتضمن المصراع واما

دونه فلذا قال **شيا من شعر الغدير** يعني بيتا كان اوفوقه او دونه من المصراع  
 والسارح المحقق يجوز تضمين الشاعر شعرا من شيا من شعرا حتى قال فالاولي ان  
 يقال شيا من شعرا لكنه لم يلتفت اليه بقدرته هذا ويجه على التعريف انه  
 اريد بقوله من شعر الغدير البيان ان يكون المعنى شيا هو شعر الغدير لا بيتا ولا  
 شعرا الغدير **مع التبيين عليه** او على شعر الغدير وفيه مسامحة منه عليه السارح  
 حيث فسد الضمير بانه شعر لغدير وذلك ان جعل الضمير المستفاد من تضمين  
 مع التبيين على التضمن ان لم يكن ذلك الشعر **شيا** **عندنا** **اللفظ** من ان  
 اشتد ضمير الضمير بدون الصفة فقله ان لم يكن مشهورا بعيدا الى جوب  
 التبيين لما اصل التبيين بيتا وروى لا التبيين الى الشهرة كان سرقة التبيين  
 هكذا حق السارح والظاهر انه لو كان الخطاب بالشعر لم يعرف انه مضمون  
 شعرا الغدير لزم الضمير بدون التبيين مع الشهرة ولا يخفى ان قيد التبيين  
 او الشهرة ليميز عن البرقة والورد لا مجرد التمييز عن السرقه اما ضمير البيت  
 مع التبيين على انه من شعر الغدير كقول عبد الباوي ابن الطاهر البغدادي .  
 اذ اضاف ضميرك وخفت العدي . فقلت بيتا بجاني يليلق .  
 فبالله يبلغ ما از تحي . وبالله ارفع ما لا اطيق .  
 العدي بالضم والكسر اسم جمع يعني الاعداء واما تضمين بيت بدون التبيين  
 فكقول بعضهم .  
 كانت بلنية السبية سكرة . فصوت واستبدت سيرة مجمل .  
 وتعدت انظر الممان كواكب . عرف المحل فبات دون المزل .  
 البلنية من العيش بغيره من قولهم هو في شباب ابيه وعيش ابيه ايراد عقل  
 صاجها والبيت الثاني لم يزل اوله الانصاري واجتماع التبيين والشعر  
 في قوله ابن العميد .  
 كانه مطوبا على احب . ولم يكن في قديم الدهر انسدي .  
 وفي الايضاح ولم يكن في صروب الشعر انسدي .  
 ان الكرام اذا اتهموا ذكروا . من كان بالغم في المنزل الحسن .  
 البيت الثاني لا يتمام الا بعدة المقتد والجمع لمن كعبت واتهموا  
 وفي التمدد الحسن واما تضمين المصراع مع التبيين **كقوله** اي الحوري  
**عني** **اني** **سا** **شند** **عند** **يمن** . **اضاعوني** **واي** **فني** **ما** **خوا**  
 المصراع الاول لغلام عرضه ابو زيد علي البنع والثاني للغربي الشاعر عبد الله



بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عن عثمان والنسبة الى العرج على و  
الفرس وهو منزل بطريق مكة وقيل لاميته بن ابي الصلت وتمايه .

• ليوم كريمة وتبدد تغمر .

فعله يوم متعلق باصاغوني واللام للوقت والكريمة شدة الحرب وتبدد  
التغمر لا يستلزم غير تبدد بالخيل والرجال والتغمر موضع الخفاقة من فروج  
البلدان والمعنى اصاغوني في وقت تنديم وانما بدون التبيين فكلوا لاف  
قد قلت لما اطلعت وجناته . حول الشقيق الغض وضه آش .

• اعدان الشاري الجول رقفا . ما في وقوفك ساعة من باس .

المصراع الاخير لا يتم وانما تضمن مادون المصراع فكيف .  
• كما مع الدهر في نون كايده . والعين والقلب منا في قدي فاوي .  
• والان اقبلت الدنيا عليك بما . تنوي فلا تنسى ان الكرام اذ ا .

ولا بد هنا من تقدير ما في البيت لان المعنى لا يتم بدونه بخلاف قول الحريري  
فانه لا يحتاج الى تقدير تضمن مادون البيت تضمن بان يكون المضمّن  
بما تمثّل اليه الطباع وتالفه وتانس به بان يكون اما شهرة او احتمالة  
على مزايا بعيدة او كون صاحب من يعتقد بكلامه ويشتهر بسماع مقالته .

• ما يصرف فيه يكن في لفظه لانه لو كان لا يفي تضمينا لم يثقل بترقة فالاول  
الحفظ عن سبق ايضا ليكون ابعد عن التركة بل في معناه بايداع نكتة  
في لفظ المضمّن كما يشهد قوله **ما زاد على الاصل نكتة** ولطيفة **كالنورية**  
وقد عرفنا **والشبيهة** اي قول صاحب الحق **اذا الوهم بدي**

اي اظهر لي **ماها** اي شوته سواء اللون شغتها او حمرتها في القانون الحج  
ممن الشفة او شوته سواء غيبتها وهذا هو لا يخلو عن وضحة فلذا استند  
ابدي الى الموهمة التي شائنا الكذب **وتعريفها ذكرت ما بين العذوب**

مصغر عذب والعذب المستساع من الطعام والشراب او عذب تصغير  
شوخم والاعذب ان البرق والحجر **وبار** اي التفرقة التسمية بالبرق يعنى  
بما في ابدي الى الوهم شغتها او تغرها وادرج في ابداهما سانية

نقص في شغتها ذكرت ما بين ريق فها وتعرفها من لساننا الذي للذة  
بها وبمضمها وقد نعت ما في القاء الوهم من الردد في كال حمرها وجل  
الشارح التعذيب بمعنى الشفة وما بين العذب والما والمرمعي الرق  
والما ولعل ما ذكرنا اعذب **ويذكر في الوهم من الادكار من قدي**

ومد ابي

**والله اعلم** لما بعد قدم عليه **بحر عوا** لينا جمع ماله وهو اعلى القنا او راسه  
ونصفه الذي يلي الشخان **وبحري الشواقي** اي جريان سواقي الخيل يعني  
يذكر في الوهم قد هاهنا مد ابي الجارية كثيرا من الجند الذي جرد والرماح  
ففيه تشبيه تمثيل الصورة قد هاهنا التاكيد في العين بالمدايع الجارية  
الملاصقة كان المدايع الجارية المختلطة بقدها الشواقي الجارية العوا  
فهيما تضمن هذا التشبيه ايضا **اور** وخال القدي الذمع موزاد الكا  
في البيت الاول على الاصل في النورية وتضم النورية اذ لا نورية اروح  
مما هي في بيان حال الجوبة شيها حال الجوبة شيها حال ذكر كالمنا في الثاني  
ما التشبيه التبعية الذي ظهر بالتوجه الذي له فضل عند ذويه اذ الاصل  
ثبت ابي الطيب في مطلع قصيدته له اعني .

• تذكرت ما بين العذب وبار . بحر عوا لينا وبحري الشواقي .  
• واعني اسم كذا بين هذين الموضعين المعروفين وكانا يحمرن الرماح  
عند نظاروه الفرسان ويسبقون الخيل فابن مفعول تذكرت ابدك  
من بحر عوا لينا او طرف تذكرت او طرف بحر وقد جرد تقديم الطرف على المقصد  
والمفعول بحر وعرف بهذا ان التضمن نومان ما بقي فيه المضمّن على معناه الاصل  
كما استعمل فيه عن معناه الاصل الى معنى اخر ولا يبعد ان يشترط فيما اذا نقله  
عن معناه الى معنى اخر ان يكون المعنى الثاني ببلغ من الاول اذ لو كان دونه  
لكان مدونا ولو كان مثله لكان ابعد من الدم ولا يظهر اختصاصه بزيادة  
الحسن لزيادة على الاصل بالتضمن لجريا بنا فعينا في الاقتباس وكانهم لم يتقوا  
اليه اذ لا يصور فيه زيادة على الاصل ولا يليق التقوى بالزيادة اذ الاصل المراد  
اول الحديث **ولا يصور في القمين التغيير** اي التغيير مما قصد تضمنه **قال** للمنف  
في الايضاح ليدخل في معنى الكلام وليبعد ان يدفع منور التغيير الحقيقية  
ايضا او كلاما في قوله بعضهم في يكون به ذا ثعلب .

• اقول لمعشر غلطوا وعصوا . من الشيخ الرشيد وانكروا .  
• هو ابن جلا وطلاع الثنايا . نقي يضع العمامة تعبر فوم .

والبيت ليحم من وئيل على فعيل وامته مشهور بغير من التكليل في العجبة  
ليدخل في المقصود ولتظهر البيعة والمعنى غلطوا في حق ونقصوا ووصفوا  
من قدرن بما كفض منه نقص ووضع من قدرن وفيه تنكير قدرن باستعمال  
الوشيد وفي التضمن نكتة وهو التعريف بذا ثعلب فيه وانه غطا بعامة



ذا الثعلب فاذا وضع العمامة يظهر ما خفي تحت العمامة وزمانني وفي  
 استعمال زبا انسان الى قلبه استعمال الاسم **تصنيف البيت** **فما زاه استعانة**  
**وتصنيف المختراع فاه** **ونه ايندانا** لان الشاعر الثاني قد اوقع شعره  
 شيان شعر العير هو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب وهذا وان كان  
 لا يظهر في تصنيف واحد مصر فاسكنه وجه التبيين ولا سباهة فيه  
**ورفوا** لانه جعل شعر العير طينا في جهة شعره والرفق جعل العير طينا  
**وقال الشاعر** لانه في حرفة شعر شعر العير **ونحن نقول** لانه  
 في حرق شعر العير لشعره لانه لما اخذ فخره شعر العير فراه  
 لما في البيت **واما اعتقد** **بما ان ينظر** **بنا** وان كان قرانا او جدينا  
**لكن على طريق الاقتباس** خرج به اقتباس القافوس لقران والحديث وبقي  
 عقدهما وهو النظم مع تعيين كثير ومع الثلاثة علي انه من اجدهما  
**انما عقدا لقران** **فكقول الشاعر**  
 انني بالذي استقرضت خطا . واشهد مقسرا قد شاهدت  
 فان الله خلاق التراب كما . عنت لجلال هيئته الوجوه  
 يقول اذا تدانىتم بدين . الى اجل تستمي فاكستوه  
**واما عقدا الحديث** فكقول الامام الشافعي المطلي بن عم النبي صلى الله  
 عليه وسلم رضي الله عنه  
 عنده الخبز عندنا كالحات . اربع قاله خير البرية  
 اتق الشبهات وارعدو مع . ليس يخفيك واعلم بنيت  
**عقد قوله عليه السلام** الحلال بين والحرام بين وبينهما امور مشتبهات  
**وقوله** **وارعدو** في الدنيا بخبك الله وقولك من حشا ستلزم المذنبه ما لا يه  
 وقوله **انما الاعمال بالنيات** وازاد الاربعة تنبها على انه ممن تنبها للوجه  
 وتاكيدا للرد على من يخالفه في وجوب النية في بعض الاعمال والى بالامير  
 مع انه ليس لفظ الامر الا في الزهد لان سوق الاحاديث ينفيد الامر والطلب  
 استنباطا لا جريئا واحتل العقد او يزيد بيانا على اصل اوضح لا يشهد  
 في هذا العقد وكولاته بالاقتباس كان احسن لان ظاهر قوله على طريق  
 الاقتباس يخرج عقدا لقران والحديث من غير تنبيه فانه على طريق الاقتباس  
 لكنه باقتباس **لقول** اي قول اي لقائه ما بال من اول نطفة **وهي**  
**اخر** **معد** اي ما سبب افتحان وقوله بفرج حال **عقد قول علي رضي الله عنه**

مال ابن ادم **والنطفة** **فا** **اوله نطفة** **واخره جيفة** وقوله **والنطفة** **مفعول** معه  
 وقابا لك والنصب **فان قلت** هل ليس لان ادم الاول نطفة واخره جيفة  
**قلت** نعم لم يمت فانتله ومما عقد من المثل قوله الشاعر  
 اليس جديك اني لا يشعلنا . ولا جديك لمن لا يلبس الخلق  
**عقد المثل** **لا جديك لمن لا خلق له** اصله ما قالت عايشة رضي الله عنها  
 وقد وهنت قالت كبرت ثم امرت بنوب لها ان ترفع يضرب في الحظ على اطلاق  
 المال **واقول** ان عايشة رضي الله عنها امرت بتوقيع نوبها لتلبسه وتتقوا لها  
 في سبيل الله تعالى وازاد بقوله **لا جديك لمن لا خلق له** اي لا جديك من خلق  
 الجنة لمن لا خلق له في الدنيا ولم يعرف الناس معنى كلامها فابنت في غير ما امرها  
 وصار مثلا والله تعالى اعلم **واما المثل** وهو في اللغة الفصح صيدا العقد وفي  
 النظر ارتباط كل جزء باخر بحيث لا يمكن اوتياخرا او تقديم فكان عقدا لكل الاخر  
 يجعل بخلاف التفرقة لا اتصال بهذه المثابة فنظر كل عقد لا ارتباط  
**فان ينظر** **قال** المصنف وشرط كونه مقبولا ان يكون شيئا محضا را  
 لا يتقاصر عن شيك النظر وان يكون حسن الموقع مستقيما في محله غير قلق  
 اي غير مضطرب هذا ولا وجه لتخصيص هذا الشرط بالحل دون العقد  
**كقول بعض المعاصرين** **فانه لما تحت** **فعلانه** **وقطعت** **خلاته** اي ضارت  
 ثرات خلته كالحظ في المزارع لم يزل سوا الظن بقتاده اي بحكاه  
 من عادته يقال اعتاده جعله من عادته فيعمل على ما يقتضي توهمه  
**حل قول ابن الطيب**  
**اذا ساقت المرات ظنونه** . **وصدق ما يعتاده من فهم**  
 يتك سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اي اذ اخرج فقل الانسان تحت  
 ظنونه فيمن ظنه باوليا به وصدق ما يحطه بقوله من التوهم على اصاعده وكونه  
 موصفا لما في النظر ففسدا له يزيد حسنا **واما التلميح** الى الله كالمخلوق  
 النظر كالم والبرق والشمس معا والمراد من فهمها امكنت من ان تلم بعضه  
 كذلك الحسنة ترى محاسنها ثم تحجبها كذا في القافوس واخذ ارباب الصفة  
 التلميح بمعنى الضمنية الى المبحر باخذ المعاني لان الكلام المبحر محل اختلاس النظم  
 الى المعين المشار اليه كلمة البرق الخاطف ومحل لالة المعنى المشار اليه  
 وقد جعل الشاعر العلانية التلميح ايضا اسماله وهو في اللغة الاشارة  
 بشيئ لم يسم بلفظه وهو غير مسمو بلفظه يعبر الشاعر عليه حتى انكروا خطا العلانية











في الأساس خلق عليه اذ اترع ثوبه فطره عليه وفي جعل ايام لبثا شيئا له في  
الشرق بالكعبة لانه الذي يلبس بين البيوت **وتجب ان يجب في المذبح**  
**تطير به** يستفاد منه ان من نوجيات حسن الابتداء ايراد ما يتفقا ان **جبه**  
**كقوله** اي قول ابن مقاتل الضرب موعدا **اجابك بالفرقة** قد فقا له  
الذاعي موعدا اجابك يا اعني ذلك المثل السوء **واحسنه** اي احسن الابتداء  
**انما ناسب المقصود** بان يكون فيه اشارة الى ما سبق الكلام لاجله فيكون المبدأ  
مشهورا بالمقصود والانتها ناطرا في الابتداء ففرق بين هذه المناسبة وبين  
الملائمة المرغوبة في التخلص لاننا ليست المعنى الاشارة بل مجرد عدم التباعد  
ما شئت به وبين المقصود بحيث يكون جميع ما شئت به مع المقصود جميع  
اجنبين فلا يلزم ان تكون البراعة من شرائط حسن التخلص **ويجب** اي  
الابتداء المناسب كاهو الظاهر وكون الابتداء مناسبا للمقصود على ما تشره  
الشراح **سواء** من يشرح اذا افاق اصحابه في العمل او غيره ادم في كل حال  
وجمال **استهلال** هو اول صوت التي حين الولادة واول المطر اي تقف  
او حال تام بسبب لاستهلال اي اول افادة المقصود **كقوله** اي قول  
ابي محمد الحارثي في **التمنية** يعني الصناجب بولده لا بنته  
**بشركي فقد انجز الاقبال ما وعداه** **وكذا الجحد في قول الفيلسوف**  
يجعل ان يزيد بكونك الجحد المولود فانه كوكب سما الجحد جعل الجحد كاسما  
واثبت له كوكبا هو المولود وان يزيد بكونك الجحد ما يعرف به طابع الجحد  
اي طهر بهذا المولود نوع طابع الجحد وكون كوكبه في غاية الصعود **وقوله**  
اي قول ابي الفرج السبوي **اي في المرتبة** اي مرتبة فخر الدولة **في الدنيا**  
**تقول** خلا هو بالسر قد راى ملا به فيها **فما حذارا** اي اخذ  
من بعدني اي اخذر التشديد **وقتي** اي قتي بجنة والقول على قول  
الصنم الطاهري يقول يموت المرئي ذلك لان موت يذل على انه لا حياة  
من بطشه او يقول بعد موت المرئي لا كان جازر المقاسم الدنيا مضطحا  
**وتابها** اي تاتي المواضع الثلاثة التي ينبغي لمثل ان يتاقي فيها **التخلص** اي  
وجد ان الخلاص يقال خلصته تخلصا اي اعطاه الخلاص ومنعوا **لهذا**  
العمل التخلص المبني عن التكلف لانه يحتاج الى مزيد تكلف ومقاساة تعب  
في تحصيله **ما شئت** **الكلام به** اي او قد الكلام به ابقاء اسد يد اخي التبت  
يقال شبه النار توقدت وسبت النار شيئا وقدت لازم ومتعد فاقيل المقصود

من لشعيرة له وقود يوقد به نار المبيان ليعني المقصود في النهاية او اخذ هذا  
اللفظ من السباب بالفتح بمعنى اول التي اي ابتد وافتح به او من شت الشعر اذ  
في لونه واظهر حسنه وجماله فمعني شئت الكلام زين به واظهر بها له فلاحا في  
حمل التشبيث على الافتتاح لانه ما نقل الشراح عن الامام الواحدي بان التشبيه  
في ايام السباب والوقد والفرق وذلك يكون في ابتداء قضاية الشغل فمعني ابتداء  
كلام تشبيها وان لم يكن في ذلك السباب من **شئت** اي وصف للجمال او غيره  
كاذبت والاضمار وغير ذلك **له المقصود** متعلق بالتخلص مع **رعاية الملائمة**  
**ينها** اي بين ما شئت الكلام به وبين المقصود واحترز به عن الافتضا  
وهو ان حال المقصود من غير تشبيد مقدمة من المتكلم وتوقع من مخاطب شئت  
الفتحح الافتضا الافتضا واقتضا الكلام ارتحاله **واعلم** ان التخلص في  
الفرق خصوصيا لاقتضا ما شئت به الكلام له المقصود مع رعاية الملائمة  
بينهما على ما صرح به في الاضاح فلا وفي ان يقال وتابها التخلص اي الانتقال  
بما شئت الخ ليعمل **الناس** في الاصطلاح ولا يظن العارف الاطالة لكن ما ذكره  
الشراح من انه لا معنى لقوله بما شئت به الكلام من شئت لان التشبيث بعينه  
هو التشبيث وهو ان يصف الشارح حال المرأة وحالة معها في العشق بقا  
هو تشبيث بفلان اي نسب بها فتشبت الكلام بالتشبيث او نحو مما لا يظن  
معناه في اللغة اللهم الا ان يقال لما كان اكثر ما يفتح به القصيد والمذاريح  
تسبيبا وتشبيها ذكر التشبيث ولا راد مجرد الابتداء والاقتضا فقد اذبح  
بما صق على انه ما يجب لانه لا مجال له بعد ذكر كلام الامام الواحدي ثم ان  
التخلص قليل في كلام المتقدمين كما سنبه اليه من ان مذهب العرب هو الافتضا  
ومعني ان المقصود من كل الحسن بلغ غاية مرات القول بحيث يتمكن في حين  
ايضا وقع من وجوب التاقي في التخلص ليس مبنيا على عدم صحة الافتضا وليس واز  
على مذهب المتأخرين كما يكاد يتقرر في الوهم القاصر بل مع حسن الافتضا  
اذ عدل عنه الى التخلص ينبغي ان يتاقي فيه **كقوله** اي قول ابي تمام في عبد الله  
من طاهر **تقول** **تومس** الفم وضع اليم صنع كبيرين خراسان وبلاد الجبل والا  
قليل بالاندلس والظرف متعلق بقوله **تومس** فاعل تقول ولا يخفى شدة تشبيث  
تومي وتومس مما سمع ناسب السنين والنيا لان احدا هما تتقلب بالآخر كما في  
سأيس وسأوي **وقد اخذت** **منها** حال من قومي اي نقصت القوم وارفتها  
يقال اخذ منه اذا نقصه وارفتها **السر** اعترافا بنبذ التري على لغة بني ابي







بين الحزب من الكلام الى كلام اخر ثم قال وذلك من فضل الخطاب الذي هو  
 احسن موقع من المخلص كقولك هذا ذكركه من المقارب بين الكلامين  
 وميله من الكلام عن ما يقفه يقولك اعلم **ومنه** اي من الاقصاب الذي  
 يقرب من الخلف قول **الكاتب هذا** فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبدى  
 الجريث الاخر فجاء **ومن هذا** القبول لفظا ايضا في كلام المتأخرين من الكتاب  
**واللهما الايتان** اي ثالث الملائكة **الاولى** اي قول ابي نواس في الحبيب  
 علي وزن الحبيب ابن عبد الحميد **واي جديد** اذ بلغتك **بالفي** اي جدير التور  
 بالاماني **وانت بما املت** منك **جدي** فان قولني اي تعطيني **بنيك الحبيب**  
**فاهله** **والا فاني** **ما** **دع** عن منعك او عن مواليك **ومكرو** لما صذر عنك من شؤنا  
 العطايا والامتنان الى المديح والثناء **واحسنه** اي احسن الامتنان **اما اذ**  
**باتت** الكلام كقوله اي العز في بقيت بقا **الذم** **الف** **اهله** **وهذا**  
**وما للبرية شاي** لان يقال سبب كون البرية في غمة وصلاح كانت  
 او المعنى وهذا اذا لا يحصى كل شئ اركني فيه جميع البرية ووجه الايدان  
 انه تعارف الايتان بالذم في الاخر وقد قلت عبارة المنقذين بهذا  
 والمتأخرون يجهلون في غايته وليمونه حسن القطع وبرامة القطع **وجميع**  
**فواج السور** **وخواتمها** **واردة** **على احسن الوجوه** يقال هذا انما ينبغي على  
 مذهبي خيفة من البسطة ليست جزءا من السور والافلا تفاوت بين  
 الفواج ونحن نقول **المراد** بفاجة السور الفاجة ولو على بعض المذاهب  
**والكل** **من البلاغة** **يظهر ذلك** **بالشامل** في تلك الفواج جملنا ومفردنا  
 والتنبه لرواها واسا **انما** لان في باوي النظر بل فيما يكون قول السورة  
 دغا على تحصر اجز مدونة طائفة او متعدد ووعيد لكن **الشامل** **مع** **المد**  
**لما تقدم** في الفنون الثلاثة يفسح عن وجوه من انباء بحيث لا تقصر من ربه عليه  
 وليس مدي بلاغها ما يدخل تحت طاقة البشر ما يدخل تحت طاقة البشر  
 بل هو شدة مما لا يطالب به خالق القوي والقدر ولينكر هذا اخر ما القينا  
 اليك من السداد **من** **افضل** **الصانع** **من** **الصانع** **ولو** **ان** **كنت** **فيها** **وحدث**  
 سوي ما برزت دقايق من الوادع **فلست** **ظن** **فيها** **انظر** **الاعتبار** **لنظلم** **على** **ما**  
 يخص من الاستدلال **واجتب** **من** **العقب** **والانكار** **فانه** **محرمة** **عن** **مشاهدة** **وما**  
**امتلاك** **من** **الازهار** **وعن** **ان** **تجني** **لظايف** **النهار** **ربنا** **الهم** **ايك** **فيما** **ازقت**  
**ولا** **تضيق** **الشجار** **او** **زقت** **ومتع** **بطلا** **لنا** **الطالين** **واذ** **ق** **من** **خلافه**

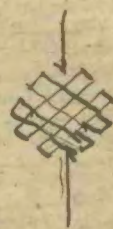
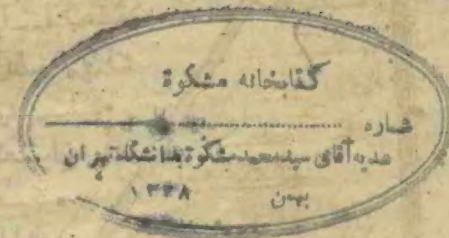
منا

نارها الحاضرين والغائبين **اسين** **يارب** **العالمين** **وكان** **الفراخ** **من**  
**شحت** **هذا** **النار** **المبارك** **في** **يوم** **الثلث** **المبارك** **سبح** **نهر** **وصف** **الحق**  
**سنة** **ثلاثة** **عشر** **بعد** **الاف** **من** **الحق** **النورية** **على** **صاحبنا** **افضل** **الفضل**  
**والسلام** **وذلك** **على** **يد** **افقر** **عنا** **الله** **واوجه** **الي** **مغفرة**  
**الفقير** **ابراهيم** **بن** **عبد** **الرحمن** **ابن** **ابراهيم** **بن** **عيسى** **المنيرة**  
**نسبه** **بالا** **ناظر** **الحق** **في** **غفر** **الله** **لنور** **الدين**  
**والله** **دين** **ابن** **عبد** **الله** **على** **يد** **ناظر**  
**وعلى** **الوجه** **اجمعين**  
**وحيث** **بالله** **وغير** **الدين**  
**والا** **حول** **ولا** **قوة** **الا**  
**باسم** **الله** **العلي**  
**العلي**  
**والله**  
**العلي**

البركة - ٣٥٨ ر. ر.



بسم الله الرحمن الرحيم  
 في كتابه المشكوة  
 حاره  
 عليه آقاي سيد محمد مشكوة هذا شكوه تهران  
 ۱۳۵۸ بهمن



قد وضع في ملكي  
 والله ملك استوائ  
 والارض اليه  
 قد وضع في ملكي الثاني  
 بطون خاتون الان والي  
 وانا اضعيف



معاريف الله تعالى  
 على ان حاي قربان الان  
 ۱۳۵۸



